

تفشير المائي المائية ا

تَألِيفُ

صافي بن عبد السلام أحصد البديوي عبد الغني بن نصير عبد الفتاح الألفي مجدي بن عطية حمودة بدر بين رجيب أشرو الكيردي محمد بن عبد الجواد

اشراف

أَبِي إِسْحَاقَ بَحْدِي بِنْ عَطِيَّة حَمْوُدَة اللَّهِ السَّحَاقِ بَحْدُودَة اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

المكتب العلمي لتحقيق التراث







تأليف

مجدي بن عطية حمودة صافي بن عبد السلام بسدر بسن رجسب أحسمد البديوي

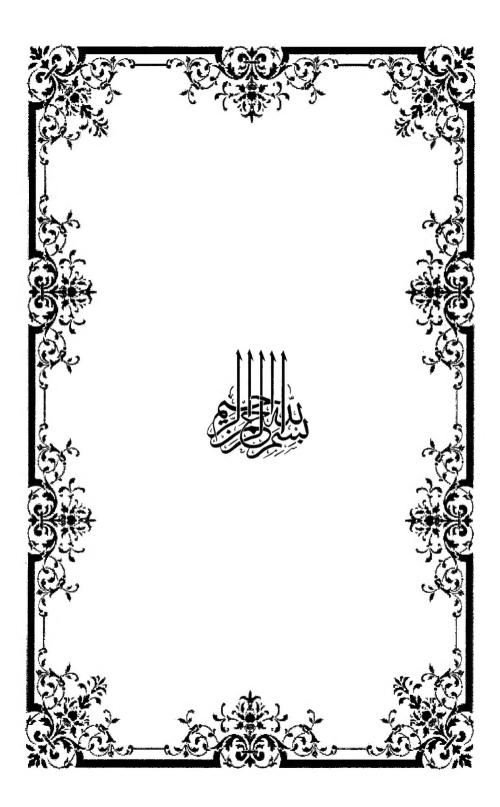
أشرف الكردي عبد الغني بن نصير

محمد بن عبد الجواد عبد الفتاح الألفي

إشراف

أبي إسحاق مجدي بن عطية حمودة

المجلد السابع



رابعًا: حد السرقة

قال تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءٌ بِمَا كَسَبَا نَكَالَا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۞ فَمَن تَابَ مِنْ بَغْدِ ظُلْمِهِ، وَأَصْلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهٍ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[المائدة ٣٥-٣٩]

تفسير الآيات

قال الإمام الطبري تَعَلَّلُهُ: يقول جل ثناؤه: ومن سرق من رجل أو امرأة، فاقطعوا، أيها الناس، يده ولذلك رفع ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾؛ لأنهما غير معينين. ولو أريد بذلك سارق وسارقة بأعيانهما، لكان وجه الكلام النصب.

وقد روي عن عبد الله بن مسعود أنه كان يقرأ ذلك: {والسارقون والسارقات} .. وفي ذلك دليل على صحة ما قلنا من معناه، وصحة الرفع فيه، وأن {السارق والسارقة} مرفوعان بفعلها على ما وصفت، للعلل التي وصفت.

وقال تعالى ذكره: ﴿فَٱقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا ﴾، والمعنى: أيديها اليمنى،...ثم اختلفوا في «السارق» الذي عناه الله عز ذكره.

فقال بعضهم: عنى بذلك سارق ثلاثة دراهم فصاعدًا. وذلك قول جماعة من أهل المدينة، منهم مالك بن أنس ومن قال بقوله. واحتجوا لقولهم ذلك بأن: رسول الله عَلَيْهُ، قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم (١).

وقال آخرون: بل عنى بذلك سارق ربع دينار أو قيمته. وممن قال ذلك، الأوزاعي ومن قال بقوله. واحتجوا لقولهم ذلك بالخبر الذي روي عن عائشة أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «القطعُ في ربع دينارٍ فصاعدًا»(٢).

وقال آخرون: بل عنى بذلك سارق عشرة دراهم فصاعدًا. وممن قال ذلك أبو

⁽١) أخرجه البخاري (٦٧٩٥) ومسلم (١٦٨٦) من حديث عبد الله بن عمر ﷺ: «أن رسول الله ﷺ قطع في مجِنِّ ثمنهُ ثلاثةَ دراهم».

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٧٨٩) و مسلم (١٦٨٤).

حنيفة وأصحابه. واحتجوا في ذلك بالخبر الذي روي عن عبد الله بن عمرو، وابن عباس: أن النبي ﷺ قطع في مجن قيمته عشرة دراهم (١).

وقال آخرون: بل عني بذلك سارق القليل والكثير. واحتجوا في ذلك بأن الآية على الظاهر، وأن ليس لأحد أن يخص منها شيئًا، إلا بحجة يجب التسليم لها. وقالوا: لم يصح عن رسول الله على خبر بأن ذلك في خاص من السراق. قالوا: والأخبار فيها

(۱) ضعيف: وحديث ابن عباس ﷺ، أخرجه أبو داود (٤٣٨٩) من طريق محمد بن إسحاق عن أيوب بن موسى، عن عطاء عن ابن عباس، بلفظ: «قطع رسول الله ﷺ يد رجل في مجن قيمته دينار أو عشرة دراهم».

وأخرجه النسائي (٤٩٥١) وأبو يعلى (٢٤٩٥) والبزار (٥١٥٩) و الدارقطني (٣/ ١٩١) والطحاوي في «معاني الآثار» (٣/ ١٦٣) من نفس الطريق، بلفظ: «كان ثمن المجن على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم».

وحديث عمرو بن العاص الله أخرجه: النسائي (٤٩٥٦) وأحمد (٦٦٨٧) والدارقطني (٣٠/ ١٩٥٠) من طريق محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «كان ثمن المجن على عهد رسول الله عليه عشرة دراهم».

وابن إسحاق اضطرب في هذا الحديث، فتارة يرويه عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس، وتارة يرويه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وتارة يرويه موقوفًا على عطاء، وتارة أخرى عن عطاء عن أيمن. وانظر: «السنن الكبرى» للنسائي (٤/ ٣٤٣)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٠٣/١٢).

وأخرجه أحمد (٦٩٠٠) والدارقطني (٣/ ١٦٢) من طريق الحجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لا قطع فيها دون عشرة دراهم».

والحجاج هو ابن أرطأة، كثير الخطأ والتدليس، ولم يسمع هذا الحديث من عمرو بن شعيب كما قال ابن عبد الهادي، وانظر: «تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق» (٤/ ٥٥٥).

قال النووي كَالله في «شرح صحيح مسلم» (١١/ ١٨٣): وأما ما يحتج به بعض الحنفية وغيرهم من رواية جاءت قطع في مجن قيمته عشرة دراهم، وفي رواية خمسة، فهي رواية ضعيفة لا يعمل بها لو انفردت فكيف وهي مخالفة لصريح الأحاديث الصحيحة الصريحة في التقدير بربع دينار؟! مع أنه يمكن حملها على أنه كانت قيمته عشرة دراهم اتفاقًا؛ لا أنه شرط ذلك في قطع السارق وليس في لفظها ما يدل على تقدير النصاب بذلك.

قطع فيه رسول الله ﷺ مضطربة مختلفة، ولم يرو عنه أحد أنه أتي بسارق درهم فخلى عنه، وإنها رووا عنه أنه قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم (١). قالوا: وممكن أن يكون لو أتى بسارق ما قيمته دانق أن يقطع. قالوا: وقد قطع ابن الزبير في درهم (٢). وروي

عن ابن عباس أنه قال: الآية على العموم.

قال أبو جعفر: والصواب من القول في ذلك عندنا قول من قال: الآية معني بها خاص من السراق، وهم سراق ربع دينار فصاعدًا أو قيمته، لصحة الخبر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «القطعُ في ربع دينارٍ فصاعدًا»(٣).

وقوله: ﴿جَزَآءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ ٱللَّهِ ﴿ اللَّلَةِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله اللهِ اللهِ عَنَ ٱللَّهِ ﴾. يقول: عقوبة من الله على لصوصيتها.

وكان قتادة يقول في ذلك ما حدثنا بشر بن معاذ قال: حدثنا يزيد بن زريع قال: حدثنا ينيد بن زريع قال: حدثنا سعيد، عن قتادة قوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءً بِمَا كَسَبَا نَكَلَّا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿ [المائدة:٣٨]، لا ترثوا لهم أن تقيموا فيهم الحدود، فإنه والله ما أمر الله بأمر قط إلا وهو صلاح، ولا نهى عن أمر قط إلا وهو فساد (٤).

وكان عمر بن الخطاب يقول: «اشتدوا على السراق، فاقطعوهم يدًا يدًا، ورجلًا رجلًا (٥٠).

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وأخرج ابن أبي شيبة (٢٨٦٨٣) من طريق سفيان، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه: «أن ابن الزبير قطع في نعلين».

⁽٣) سبق تخريجه.

⁽٤) إسناده حسن.

⁽٥) ضعيف: أخرجه أبو بكر الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (١١٩٨) من طريق الفرات ابن السائب، عن ميمون بن مهران، عن ضبة بن محصن؛ قال: كتب عمر بن الخطاب الله أبي موسى الأشعري الله أن يدركني وإياك عمياء مجهولة، وضغائن محمولة؛ فأقم الحدود ولو ساعة من نهار، وإذا عرض لك أمران: أحدهما

وقوله: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٨] يقول جل ثناؤه: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ﴾ في انتقامه من هذا السارق والسارقة وغيرهما من أهل معاصيه ﴿حَكِيمٌ ﴾، في حكمه فيهم وقضائه عليهم. يقول: فلا تفرطوا أيها المؤمنون، في إقامة حكمي على السراق وغيرهم من أهل الجرائم الذين أوجبت عليهم حدودًا في الدنيا عقوبة لهم، فإني بحكمتي قضيت ذلك عليهم، وعلمي بصلاح ذلك لهم ولكم.

القول في تأويل قوله عز ذكره: ﴿فَمَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ، وَأَصْلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[المائدة:٣٩].

قال أبو جعفر: يقول جل ثناؤه: ﴿فَمَن تَابَ﴾، من هؤلاء السراق، يقول: من رجع منهم عما يكرهه الله من معصيته إياه، إلى ما يرضاه من طاعته ﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ ﴾، و «ظلمه»، هو اعتداؤه وعمله ما نهاه الله عنه من سرقة أموال الناس، ﴿وَأَصْلَحَ ﴾، يقول: وأصلح نفسه بحملها على مكروهها في طاعة الله، والتوبة إليه مما كان عليه من معصيته.

وكان مجاهد – فيها ذكر لنا – يقول: توبته في هذا الموضع، الحد الذي يقام عليه،...وقوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ﴾، يقول: فإن الله جل وعز يرجعه إلى ما يحب ويرضى، عما يكره ويسخط من معصيته.

وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾. يقول: إن الله عز ذكره ساتر على من تاب وأناب عن معاصيه إلى طاعته ذنوبه، بالعفو عن عقوبته عليها يوم القيامة، وتركه فضيحته بها على رؤوس الأشهاد ﴿رَّحِيمٌ ﴾ به وبعباده التائبين إليه من ذنوبهم (١).

لله والآخر للدنيا؛ فآثر نصيبك من الله، فإن الدنيا تنفذ والآخرة تبقى، وأخف الفساق، واجعلهم يدًا يدًا ورجلًا رجلًا...الأثر مطولًا).

وفرات بن السائب متروك الحديث.

⁽۱) «تفسير الطبري» (۱۰/ ۲۹۶–۳۰۰) بتصرف يسير.

كرتعريف السرقة:

@ السرقة لغة: أخذ المال خفية.

قال الفيروز آبادي كِتَالَتُهُ: سَرَقَ منه الشيءَ يَسْرِقُ سَرَقًا... جاءَ مُسْتَتِرًا إلى حِرْزِ فَأَخَذَ مالًا لِغَيْرِهِ. والاسْمُ: السَّرْقَةُ بالفتح (١).

🕸 والسرقة شرعًا: أخذ المال خفية ظلمًا من حرز مثله بشروط (٢).

وقيل: هي أخذ مال الغير من حرز المثل على الخفية والاستتار (٣).

الحمكة من قطع يد السارق

قال المازري تختلفه: صان الله الأموال بإيجاب قطع سارقها، وخص السرقة لقلة ما عداها بالنسبة إليها من الانتهاب والغصب؛ ولسهولة إقامة البينة على ما عدا السرقة بخلافها.

وشدد العقوبة فيها؛ ليكون أبلغ في الزجر، ولم يجعل دية الجناية على العضو المقطوع منها بقدر ما يقطع فيه حماية لليد، ثم لما خانت هانت وفي ذلك إشارة إلى الشبهة التي نسبت إلى أبي العلاء المعري في قوله:

يد بخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار

فأجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله:

صيانة العضو أغلاها وأرخصها صيانة المال فافهم حكمة الباري(٤)

وشرح ذلك أن الدية لو كانت ربع دينار لكثرت الجنايات على الأيدي، ولو كان نصاب القطع خمسمائة دينار لكثرت الجنايات على الأموال، فظهرت الحكمة في

⁽١) «القاموس المحيط» (ص:١١٥٣).

⁽٢) «الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» للخطيب الشربيني (٢/ ٥٣٤).

⁽٣) «الفقه الإسلامي وأدلته» للزحيلي (٧/ ٣٥٩).

⁽٤) وورد البيت بلفظ:

عز الأمانة أغلاها وأرخصها ذل الخيانة فافهم حكمة الباري

الجانبين وكان في ذلك صيانة من الطرفين.

وقد عسر فهم المعنى المقدم ذكره في الفرق بين السرقة وبين النهب ونحوه على بعض منكري القياس، فقال: القطع في السرقة دون الغصب وغيره غير معقول المعنى فإن الغصب أكثر هتكًا للحرمة من السرقة، فدل على عدم اعتبار القياس؛ لأنه إذا لم يعمل به في الأعلى فلا يعمل به في المساوي.

وجوابه: أن الأدلة على العمل بالقياس أشهر من أن يتكلف لإيرادها، وستأتي الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى (١).

وقال عبد الرحمن الجزيري كِتَلَنهُ: وقد اعترض بعضهم على هذا الحكم وقال: كيف يحكم بقطع يد قيمتها في الدية خمسائة دينار في ثلاثة دراهم؟

وأجابوا عليه: بأن اليد لما كانت أمينة كانت ثمينة ولما خانت هانت.

وقالوا: إن ذلك من أسرار أحكام الشريعة الغراء؛ لأن الشارع جعل قيمة اليد في باب الجنايات بخمسائة دينار حتى تحترم فلا يجنى عليها، أما في باب السرقة فلما خانت الأمانة ناسب أن يكون القدر الذي تقطع فيه ربع دينار؛ لئلا يسارع الناس في سرقة الأموال، ولهذا علل الله تعالى قطع اليد في السرقة بقوله كلّا: ﴿جَزَآءً بِمَا كَسَبَا نَكُلًا مِّنَ ٱللّهِ ﴿ الله الله الله الله على الله الله على أخذها أموال الناس بأيديهم، فناسب أن يقطع العضو الذي استعانا به على ذلك ﴿ نَكُلًا مِّنَ ٱللّهِ ﴾ أي تنكيلًا من الله بها على ارتكاب ذلك الفعل، وعبرة لغيرهما فإن قطع اليد يفضح صاحبه طول حياته، ويجلب له الخزي والعار ويسقطه في نظر المجتمع وهو أجدر العقوبات بمنع السرقة وتأمين الناس على أموالهم وأرواحهم وأعراضهم (٢٠).

⁽١) نقلًا عن «فتح الباري» لابن حجر (٩٨/١٢).

⁽٢) «الفقه على المذاهب الأربعة» (٥/ ٦٧).

شروط قطع يد السارق

🗐 ذكروا للقطع شروطًا لا بد منها حتى يلزم القطع:

الشرط الأول: تكليف ذلك السارق.

والتكليف هو: أن يكون بالغًا عاقلًا ملتزمًا، فإذا سرق الصبي فلا قطع عليه؛ لأنه لم يتكامل عقله الذي يزجره عن السرقة، وكذلك إذا سرق المجنون فلا قطع عليه، وأما إذا سرق من مال الحربي، فإن المجاهد له أن يأخذ من مال المحاربين ما يقدر عليه، فلا يقطع إذا قدر عليه، وإذا كان السارق كافرًا محاربًا فإنه يقتل.

🕸 الشرط الثاني: أن يكون المال محترمًا.

فإذا كان غير محترم أو لم يكن له قيمة فلا قطع عليه، فإذا سرق خمرًا فلا قطع عليه؛ لأنه لا قيمة لها، ومثلها سائر المحرمات كالدخان والقات والنرجيل وما أشبهها مما لا قيمة لها في الشرع، فلا قطع على من سرقها.

وكذلك لو سرق آلات الملاهي كالعود والطنبور والطبول وما أشبهها، وكذلك لو سرق ما يجب إتلافه كالصور والأفلام التي فيها صور خليعة، وكتب الزندقة والإلحاد، والمجلات التي فيها خلاعة ومجون، وفيها إلحاد وزندقة، فهذه إذا سرقت فلا قطع على من سرقها؛ لأنه لا قيمة لها شرعًا، ولو أنها مقرة وتباع.

🕸 الشرط الثالث: بلوغ النصاب.

فلا بد أن يكون المسروق نصابًا، وقدر النصاب بأنه مقدار ربع دينار أو ثلاثة دراهم، والدينار هو: أربعة أسباع الجنية، وربعه معروف، فربع الدينار هو نصاب السرقة، ومن الدراهم الفضة ثلاثة دراهم، والدرهم: قطعة من الفضة صغيرة، فإذا بلغ المسروق نصابًا أو كانت قيمته نصابًا فإنه يقطع فيه السارق.

والمجن الذي قطع فيه النبي ﷺ ثمنه ثلاثة دراهم، وثلاثة درهم هي ربع دينار؛ لأن صرف الدينار في ذلك الوقت كان اثني عشر درهمًا.

والمجن هو: الترس الذي يلبسه المقاتل فوق رأسه، يُسمى مجنًّا ويُسمى مغفرًا

ويُسمى ترسًا؛ لأنه يستر الرأس، ويكون على الرأس وعلى الأذنين ونحوها، وهو من حديد، فله ثمن، وهذا الرجل الذي سرق هذا الترس أو هذا المجن قطع بهذه السرقة فدل على أن هذا نصاب.

ومعلوم أن آلات الملاهي ليس لها قيمة في الشرع لا ربع دينار ولا ثلاثة دراهم؛ فلأجل ذلك لا قطع في سرقتها، ولا يغرمها من أتلفها. هكذا الحكم شرعًا.

الشرط الرابع: الحرز.

فالمسروق لا بد أن يكون محرزًا، فإذا أخذه من الشوارع والطرق فلا يُسمى سارقًا، وكذلك إذا وجد الباب مفتوحًا فدخل وأخذ قدحًا أو ثوبًا فلا يُسمى سارقًا، وهكذا لو دخل الدكان فأخذ إناءً أو أخذ نعلًا أو شيئًا من المال قيمته نصاب فلا قطع عليه، وما ذاك إلا أنه لا يُسمى سارقًا؛ لأنه لم يسرقه من حرز، ومعلوم أن الأبواب التي تغلق تحرز ما في داخل البيت، فإذا كسر الباب ودخل فهذا قد أخذ من الحرز.

ومعلوم أن الأسوار حروز، فإذا صعد مع السور وقفز ودخل الدار فهذا قد هتك الحرز.

ومعلوم مثلًا أن الصناديق الكبيرة حروز، فإذا كسر الصندوق وأخذ ما فيه فإنه قد أخذ من الحرز، فيعتبر قد انطبق عليه اسم السارق الذي أخذ من الحرز.

وإذا وجد الغنم في زريبة ففتح الباب عليها وأخذ منها فقد أخذ من الحرز، وإذا وجدها مع الراعي فإن الراعي أيضًا هو الحرز، فإذا اهتبل غفلته وأخذ فإنه قد أخذها من الحرز.

وإذا وجد مالًا محرزًا بها يحرز به عادة كحجرة أو دار مقفلة أو نحو ذلك، فهتك ذلك الحرز وأخذ فإنه يصدق عليه أنه قد أخذ من الحرز، فيجب قطعه.

الشرط الخامس: انتفاء الشبهة.

فإذا كان له شبهة في هذا المال فلا قطع عليه، فإذا ادعى أن هذا المال وقف على المساكين، وأنا من المساكين، وكان قوله صحيحًا فلا قطع عليه، وإذا سرق من مال

غنيمة وهو من جملة الغانمين قبل أن يقسم فلا قطع عليه؛ وذلك لأن له شبهة، وكذلك لو كان ولده من جملة المقاتلين، وكها إذا سرق من مال له فيه حق كبيت المال، لأن له فيه حقًا، وهو من جملة المستحقين، أو سرق من وقف على فئة هو منهم، كالوقف على الفقراء أو على المساكين أو على هؤلاء المسمين وهو من جملتهم، فلا قطع في مال له فيه شبهة، بل لا بد أن تنتفي الشبهة.

🕸 الشرط السادس: ثبوت السرقة.

وتثبت بأحد أمرين: بالبينة، وبالاعتراف، فإذا أقر واعترف بأنه الذي سرق فإنه تقطع يده. وإذا أنكر وجحد، ولكن شهد عليه شاهدان فإنه تقطع يده، ولا بد في الشاهدين من العدالة، والعدالة هي: أن يكون الشاهد ذكرًا عدلًا موثوقًا مقبولًا خبره، فلا تُقبل شهادة عدو له مثلًا؛ لأنه يطعن فيه ويقول: هذا يحب الإضرار بي، وكذلك لا يشهد عليه فاسق غير مقبول الشهادة عند المسلمين، وغير مقبول الشهادة عند الحاكم (۱).

مسائل الآيات

قال الإمام القرطبي يَحْتَلْهُ: فيه سبع وعشرون مسألة:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا﴾ الآية [المائدة:٣٨]. لما ذكر تعالى أخذ الأموال بطريق السعي في الأرض والفساد ذكر حكم السارق من غير حراب على ما يأتي بيانه أثناء الباب؛ وبدأ سبحانه بالسارق قبل السارقة عكس الزنى على ما نبينه آخر الباب.

وقد قطع السارق في الجاهلية، وأول من حكم بقطعه في الجاهلية الوليد بن المغيرة (٢)، فأمر الله بقطعه في الإسلام، فكان أول سارق قطعه رسول الله ﷺ في

⁽١) «شرح عمدة الأحكام» لابن جبرين (دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية).

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٢٣٨) قال: حدثني أبو سعيد عبد الله بن شبيب، قال: حدثني ابن الهشامين، قال: أخبرني أشياخي، قالوا: «كان الوليد بن المغيرة أول من خلع نعليه لدخول الكعبة، فخلع الناس نعالهم في الإسلام، وأول من جلد في الخمر، فجلد في

الإسلام من الرجال الخيار بن عدي بن نوفل بن عبد مناف (١)، ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد الأسد من بني مخزوم (٢)، وقطع أبو بكر يد اليمني الذي سرق العقد؛ وقطع عمر يد ابن سمرة أخي عبد الرحمن بن سمرة ولا خلاف فيه.

وظاهر الآية العموم في كل سارق وليس كذلك؛ لقوله عند: «لا تقطعُ يدُ السارقِ إلَّا في ربع دينارٍ فصاعدًا» (٣). فبين أنه إنها أراد بقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ بعض السراق دونَ بعض؛ فلا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار، أو فيها قيمته ربع دينار؛ وهذا قول عمر بن الخطاب (٤)، وعثهان بن عفان (٥)، وعلى (٢)، عنها، وبه قال

الإسلام، وأول من قطع في السرقة في الجاهلية، ثم قطع في الإسلام». قال: وكان يقال: لا وثوبي الوليد الخلق منها والجديد. وهذا إسناد فيه مجاهيل.

(۱) «النكت والعيون» (۲/ ٣٥-٣٦).

(٢) قال الشيخ الشنقيطي كَلَقَهُ في «أضواء البيان» (٣/ ٣٤): «ما ذكره القرطبي كَلَقهُ من أن المخزومية التي سرقت فقطع النَّبي ﷺ يدها أولًا هي مرة بنت سفيان خلاف التحقيق. والتحقيق أنها فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم، وهي بنت أخي أبي سلمة ابن عبد الأسد الصحابي الجليل، الذي كان زوج أم سلمة قبل النَّبي ﷺ. قتل أبوها كافرًا يوم بدر، قتله حمزة بن عبد المطلب ﷺ. وقطع النَّبي ﷺ يدها وقع في غزوة الفتح. وأما سرقة أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد ابنة عم المذكورة، وقطع النَّبي ﷺ يدها ففي حجة الوداع، بعد قصة الأولى بأكثر من سنتين.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) منقطع: أخبرنا عبد الرزاق (١٨٩٦٢) عن معمر عن عطاء الخراساني أن عمر بن الخطاب قال: (إذا أخذ السارق ما يساوي ربع دينار قطع). وعطاء الخراساني لم يسمع عمر بن الخطاب .

(٥) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (١٥١٩) ومن طريقه البيهقي (٣٣٣٥) و في «الكبرى» (٨/ ٢٦٠) عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن: (أن سارقا سرق في زمان عثمان أترجة فأمر بها عثمان بن عفان أن تقوم، فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهمًا بدينار فقطع عثمان يده). وعمرة بنت عبد الرحمن أدركت زمان عثمان بن عفان المعلمة عثمان يده).

(٦) إسناده ضعيف جدًّا: أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٦٠) من طريق الشافعي: أخبرني غير واحد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي ﷺ قال: (القطع في ربع دينار فصاعدًا).

وشيخ الشافعي لا يعرف، ورواية والدجعفر محمد بن علي بن الحسين عن جده الأعلى علي بن أبي

عمر بن عبدالعزيز^(۱) والليث والشافعي وأبو ثور؛ وقال مالك: تقطع اليد في ربع دينار أو في ثلاثة دراهم، فإن سرق درهمين وهو ربع دينار لانحطاط الصرف لم تقطع يده فيهها. والعروض لا تقطع فيها إلا أن تبلغ ثلاثة دراهم قل الصرف أو كثر^(۱).

فجعل مالك الذهب والورق كل واحد منها أصلًا بنفسه، وجعل تقويم العروض بالدراهم في المشهور.

وقال أحمد وإسحاق: إن سرق ذهب فربع دينار، وإن سرق غير الذهب والفضة كانت قيمته ربع دينار أو ثلاثة دراهم من الورق. وهذا نحو ما صار إليه مالك في القول الآخر. والحجة للأول حديث ابن عمر أن رجلًا سرق جحفة، فأتي به النبي فأمر بها فقومت بثلاثة دراهم (٣).

والشافعي حديث عائشة ﴿ فَيْ الربع دينار (٤) أصلًا رد إليه تقويم العروض، لا بالثلاثة دراهم على غلاء الذهب ورخصه، وترك حديث ابن عمر لما رآه - والله أعلم - من اختلاف الصحابة في المجن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ؛ فابن عمر يقول: ثلاثة دراهم؛ وابن عباس يقول: عشرة دراهم (٥)؛ وأنس يقول: خسة دراهم (٢)، وحديث عائشة في الربع دينار حديث صحيح ثابت لم يختلف فيه عن عائشة إلا أن بعضهم وقفه، ورفعه من يجب العمل بقوله لحفظه وعدالته؛ قاله أبو

طالب مرسله. وشيخ الشافعي لا يعرف.

⁽١) منقطع: أخرجه عبد الرزاق (١٨٩٦٣) عن معمر: (أن عمر بن عبد العزيز كتب أن تقطع يد السارق في ربع دينار). وهذا إسناد منقطع.

⁽٢) «المحرر الوجيز» (٢/ ١٨٩).

⁽٣) سبق تخريجه، بلفظه الصحيح.

⁽٤) سىق تخرىجە.

⁽٥) سبق تخريجه وبيان ضعف رواية العشرة دراهم.

⁽٦) سيأتي تخريجه، وبيان ضعفه مرفوعًا.

عمر وغيره(١).

وعلى هذا فإن بلغ العرض المسروق ربع دينار بالتقويم قطع سارقه؛ وهو قول إسحاق؛ فقف على هذين الأصلين فهما عمدة الباب، وهما أصح ما قيل فيه.

وقال أبو حنيفة وصاحباه والثوري: لا تقطع يد السارق إلا في عشرة دراهم كيلًا، أو دينارًا ذهبًا عينًا أو وزنًا؛ ولا يقطع حتى يخرج بالمتاع من ملك الرجل؛ وحجتهم حديث ابن عباس؛ قال: «قوم المجن الذي مع قطع فيه النبي ﷺ بعشرة دراهم» (٢). ورواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «كان ثمن المجن يومئذ عشرة دراهم»؛ أخرجها الدارقطني وغيره.

وفي المسألة قول رابع، وهو ما رواه الدارقطني عن عمر قال: «لا تقطع الخمس إلا في خمس (٣).

وبه قال سليان بن يسار (٤) وابن أبي ليلي وابن شبرمة؛ وقال أنس بن مالك: قطع

(۱) «التمهيد» (۱/ ۳۸۱–۳۸۲).

(٢) سبق تخريجه.

 (٣) في إسناده مقال: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٦٨١) ومن طريقه الدارقطني (٣/ ١٨) من طريق قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عمر، قال: (لا تقطع الخمس إلا في خمس).

قلت: ورواية قتادة عن سعيد بن المسيب متكلم فيها، قال الإمام أحمد: (أحاديث قتادة عن سعيد ابن المسيب ما أدري كيف هي؟ قد أدخل بينه وبين سعيد نحوًا من عشرة رجال لا يعرفون). «جامع التحصيل» (ص: ٢٥).

(٤) إسناده صحيح: أخرجه النسائي (٤٩٤٠) من طريق عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا همام عن قتادة عن عبد الله الداناج عن سليهان بن يسار قال: (لا تقطع الخمس إلا في الخمس).

قال همام: فلقيت عبد الله الداناج فحدثني عن سليهان بن يسار قال: (لا تقطع الخمس إلا في الخمس). وعبد الله الداناج، وثقه أبو زرعة، وقال النسائي: ليس به بأس.

وأخرجه عبد الرزاق (١٨٩٦٥) وابن أبي شيبة (٢٨٦٨٢) من طريق قتادة، عن سليهان بن يسار. بإسقاط الواسطة بينهها، وقتادة لم يسمع سليهان بن يسار.

قال يحيى بن معين: (لم يسمع قتادة من سعيد بن جبير ولا من مجاهد ولا من سليهان بن يسار شيئًا). «جامع التحصيل» (ص: ٢٥).

أبو بكر يَحَلَّنهُ في مجن قيمته خمسة دراهم (١).

وقول خامس: وهو أن اليد تقطع في أربعة دراهم فصاعدًا؛ روي عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري (٢٠).

وقول سادس: وهو أن اليد تقطع في درهم فها فوقه؛ قاله عثمان البتي. وذكر الطبري أن عبد الله بن الزبير قطع في درهم (٣).

وقول سابع: وهو أن اليد تقطع في كل ما له قيمة على ظاهر الآية؛ هذا قول الخوارج، وروي عن الحسن البصري، وهي إحدى الروايات الثلاث عنه، والثانية كما روي عن عمر، والثالثة حكاها قتادة عنه أنه قال: تذاكرنا القطع في كم يكون على عهد زياد؟ فاتفق رأينا على درهمين (٤).

وهذه أقوال متكافئة، والصحيح منها ما قدمناه لك؛ فإن قيل: قد روى البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لعنَ اللهُ السارقَ يسرقُ

⁽١) صحيح موقوقًا: أخرجه النسائي (٤٩١٢) من طريق سفيان عن شعبة عن قتادة عن أنس قال: (قطع أبو بكر رفي في مجن قيمته خمسة دراهم). قال الإمام النسائي: هذا الصواب.

قلت: أي رواية أنس بالوقف على الصديق ﷺ، لا روايته الرفع الواردة من طريق هشام عن قتادة عن أنس بن مالك، مرفوعًا. فهي خطأ كها قال الإمام النسائي.

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٦٧٧) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٦٢) من طريق شعبة، عن داود ابن فراهيج؛ أنه سمع أبا هريرة، وأبا سعيد الخدري، يقولان: (لا تقطع اليد إلا في أربعة دراهم فصاعدًا).

قال البيهقي: يحتمل أن يكونا إنها قالاه حين صار صرف ربع دينار بأربعة دراهم. وكذلك ما روينا عن عمر الله وعن غيره في الخمس يحتمل أن يكون ذلك عند تغير الصرف والأصل في النصاب هو ربع دينار بدلالة ما مضى من السنة الثابتة.

قلت: وداود بن فراهيج اختلف فيه فضعفه شعبة، وابن معين، والنسائي، والإمام أحمد.

ووثقه يحيى القطان، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن معين في رواية أخرى عنه: ليس به بأس.

⁽٣) سبق ذكره.

⁽٤) «المحرر الوجيز» (٢/ ١٨٨).

البيضة فتقطعُ يدُه، ويسرقُ الحبلَ فتقطعُ يدُه»(١). وهذا موافق لظاهر الآية في القطع في القليل والكثير.

فالجواب: أن هذا خرج مخرج التحذير بالقليل عن الكثير، كما جاء في معرض الترغيب بالقليل مجرى الكثير في قوله عيشة: «منْ بنّى لله مسجدًا ولو مثل مفحص قطاةٍ بنّى اللهُ له بيتًا في الجنةِ»(٢).

وقيل: إن ذلك مجاز من وجه آخر؛ وذلك أنه إذا رضي بسرقة القليل سرق الكثير فقطعت يده.

وأحسن من هذا ما قاله الأعمش وذكره البخاري في آخر الحديث كالتفسير قال: كانوا يرون أنه بيض الحديد، والحبل كانوا يرون أنه منها ما يساوي دراهم (٣).

(۱) البخاري (٦٧٨٣) ومسلم (١٦٨٧).

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٧٣٨) وابن خزيمة (١٢٩٢)، من حديث عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله على أن رسول الله على قال: «منْ بنّى مسجدًا لله كمفحص قطاة أو أصغر بنّى الله له بيتًا في الجنة»، لفظ ابن ماجه.

وروي من حديث أبي ذر رضي والصواب فيه الوقف، ومن حديث ابن عباس وأنس وأنس السائيد ضعيفه.

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٨٣) قال: حدثنا عمر بن حفص بن غياث: حدثني أبي: حدثنا الأعمش قال: سمعت أبا صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده».

قال الأعمش: كانوا يرون أنه بيض الحديد والحبل كانوا يرون أنه منها ما يسوى دراهم.

قال الشيخ ابن عثيمين كَتَلَثُهُ في «الشرح الممتع» (٢١٤/٣٣٦-٣٣٧): وأما حديث: «لعن الله السارق، يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده». فللعلماء فيه قولان:

الأول: أن المراد بالبيضة ما يلبسه المقاتل في الرأس لاستقبال السهام، والحبل، أي: الذي له قيمة، كحبل السفن.

الثاني: أن يراد بذلك أن هذا السارق قد يسرق البيضة فتهون السرقة في نفسه، ثم يسرق ما يبلغ النصاب فيقطع؛ وذلك جمعًا بين الأحاديث.

وأما قول من قال: إن هذا على سبيل المبالغة فلا يستقيم؛ لأن الشارع أثبت حكمًا، وهو أنه يقطع،

قلت: كحبال السفينة وشبه ذلك، والله أعلم.

الثانية: اتفق جمهور الناس على أن القطع لا يكون إلا على من أخرج من حرز ما يجب فيه القطع. وقال الحسن بن أبي الحسن: إذا جمع الثياب في البيت قُطِع (١).

وقال الحسن بن أبي الحسن أيضًا في قول آخر مثل قول سائر أهل العلم، فصار اتفاقًا صحيحًا. والحمد لله.

الثالثة: الحرز هو ما نصب عادة لحفظ أموال الناس، وهو يختلف في كل شيء بحسب حاله على ما يأتي بيانه.

قال ابن المنذر: ليس في هذا الباب خبر ثابت لا مقال فيه لأهل العلم، وإنها ذلك كالإجماع من أهل العلم(٢).

وحكي عن الحسن وأهل الظاهر أنهم لم يشترطوا الحرز.

وفي «الموطأ» لمالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي؛ أن رسول الله ﷺ قال: «لا قطعَ في ثمر معلقٍ ولا في حريسةِ جَبَلٍ، فإذَا آواهُ المراحُ أوِ الجرينُ فالقطعُ فيها بلَغ ثمنَ المجنِّ "".

قال أبو عمر: هذا حديث يتصل معناه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره، وعبد الله هذا ثقة عند الجميع، وكان أحمد يثني عليه (٤).

وعن عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن الثمر المعلق فقال: «منْ أصابَ منهُ مِنْ ذي حاجةٍ غَبرَ متخذٍ خبنة فلا شيء عليهِ، ومنْ خَرَجَ بشيءٍ منْهُ فعليهِ

فالصواب أنه يحمل على أحد معنيين، وعندي أن الثاني أقرب؛ لأن الأول فيه شيء من التكلف، والبعد والخروج عن الظاهر.

⁽١) «المحرر الوجيز» (٢/ ١٨٨).

⁽٢) «الإشراف» (١/ ٤٩٩).

⁽٣) مرسل: أخرجه مالك في «الموطأ» (١٥١٨) عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي، به. وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي تابعي.

⁽٤) «التمهيد» (١٩/٠١٠–٢١١).

القطعُ، ومَنْ سرقَ دونَ ذلكَ فعليهِ غرامةُ مثليهِ والعقوبةُ (١). وفي رواية: «وجلداتُ نكالٍ (٢)، بدل: «والعقوبة».

قال العلماء: ثم نسخ الجلد وجعل مكانه القطع.

قال أبو عمر: قول: «غرامة مثليه»، منسوخ لا أعلم أحد من الفقهاء قال به إلا ما جاء عن عمر في رقيق حاطب بن أبي بلتعة (٣) -خرجه مالك-؛ ورواية عن أحمد بن

(١) إسناده حسن: أخرجه أبو داود (١٧١٢) والترمذي (١٢٨٩) والنسائي (٤٩٥٨) حدثنا قتيبة ابن سعيد، حدثنا الليث عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، به.

قال الطحاوي: هذا الحديث لا يحتج العلماء به، ويطعنون في إسناده، ولا سيها ما فيه مما يدفعه الإجماع من غرم المثلين. «البدر المنير» (٨/ ٦٥٥).

وقال ابن عبد البر: وهذا عند العلماء الذين يصححون هذا الحديث منسوخ بها يتلون من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ المجتمع عليها. «الاستذكار» (٧/ ٢١٠).

وقال ابن الأثير: قيل: هذا كان في صَدْرِ الإسلام ثم نُسخ، فإنه لا وَاجِبَ على مُتْلِف الشيء أكثَر من مِثْله. وقيل: هو على سَبيل الوَعيد ليُنتَهى عنه. «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٦٦٩).

(۲) إسناده حسن: أخرجه النسائي (٤٩٥٩)، والحاكم (٣٨١/٤) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٧٨) وابن الجارود في «المنتقى» (٨٢٧) من طريق عمرو بن الحارث وهشام بن سعد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو: أن رجلا من مزينة أتى رسول الله على فقال: يا رسول الله كيف ترى في حريسة الجبل؟ فقال: «هيّ ومثلُها والنّكالُ وليسَ في شيءٍ من الماشيةِ قطعٌ إلا فيها آواهُ المراحُ فبلغَ ثمنَ المجنّ ففيه قطعُ اليدِ وما لم يبلغُ ثمنَ المجنّ ففيه غرامةُ مثليه وجلداتِ نكالٍ». قال: يا رسول الله، كيف ترى في الشمر المعلق؟ قال: «هوّ ومثله معهُ والنكالُ وليس في شيء من الثمر المعلقِ قطعٌ إلا فيها آواهُ الجرينُ فها آخذ من الجرينّ فبلغ ثمن المجنّ ففيهِ غرامةُ مثليهِ وجلداتِ نكالٍ» لفظ النسائي. ولم يذكر الحاكم هشام بن سعد.

قال الحاكم: هذه سنة تفرد بها عمرو بن شعيب بن محمد عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص. (٣) منقطع: أخرجه مالك في «الموطأ» (١٤٣٦) عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبدالرحمن ابن حاطب: (أن رقيقًا لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فانتحروها، فرفع ذلك إلى عمر بن الحطاب فأمر عمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم، ثم قال عمر: أراك تجيعهم، ثم قال عمر: والله لأغرمنك غرمًا يشق عليك، ثم قال للمزني: كم ثمن ناقتك؟ فقال المزني: قد كنت والله

حنبل. والذي عليه الناس [العقوبة] في الغرم بالمثل؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمُ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثُلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمُ ﴿البِنرة:١٩٤](١).

وروى أبو داود عن صفوان بن أمية قال: كنت نائها في المسجد على خميصة لي ثمن ثلاثين درهما، فجاء رجل فاختلسها مني، فأخذ الرجل فأتى به النبي ﷺ فأمر به ليقطع، قال: فأتيته فقلت أتقطع من أجل ثلاثين درهما؟ أنا أبيعه وأنسئه ثمنها؟ قال: «فهلا كان هذا قبل أن تأتيني به؟»(٢).

أمنعها من أربعائة درهم، فقال عمر: أعطه ثمانيائة درهم).

قال يحيى: سمعت مالكًا يقول: وليس على هذا العمل عندنا في تضعيف القيمة، ولكن مضى أمر الناس عندنا على أنه إنها يغرم الرجل قيمة البعير أو الدابة يوم يأخذها.

قلت: ورجال هذا الأثر كلهم ثقات إلا أن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب لم يدرك عمر بن الخطاب فللله.

(۱) «التمهيد» (۱۹/۲۱۲).

(٢) صحيح بمجموع طرقه: أخرجه أبو داود (٤٣٩٦) والنسائي (٤٨٨٣) والدارقطني (٣/ ٢٠٤) من طريق أسباط عن سماك بن حرب عن حميد ابن أخت صفوان عن صفوان بن أمية، به.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٠٤)، من نفس الطريق، وقال: لا نعلم سماع هذا من صفوان.

وأخرجه ابن ماجه (٢٥٩٥) وأحمد (١٥٣٠٣) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦/١٥٧) من طريق مالك بن أنس عن الزهري عن عبد الله بن صفوان عن أبيه، بنحوه.

قلت: وهذا إسناد صحيح لو سلم، ولكن وقع في «الموطأ» (١٥٢٤) مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان: أن صفوان بن أمية،... الحديث مرسلًا.

هكذا صفوان بن عبد الله بن صفوان، وليس أبيه عبد الله بن صفوان، وصفوان بن عبد الله بن صفوان أدرك جده صفوان، لكنه لم يصرح بسماعه الحديث منه، بل أرسله.

وأخرجه الدارمي (٢٢٩٩) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦/ ١٥٥) من طريق أشعث عن عكرمة عن ابن عباس، بنحوه. وأشعث هو ابن سوار، ضعيف.

وأخرجه النسائي (٤٨٧٩) وأحمد (١٥٣٠٥) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦/ ١٦٠) من طريق سعيد عن قتادة عن عطاء عن طارق بن مرقع عن صفوان بن أمية، بنحوه.

وطارق بن المرقع، قال الطحاوي عنه: لا نعرفه، وقال فيه الحافظ: مقبول.

ومن جهة النظر أن الأموال خلقت مهيأة للانتفاع بها للخلق أجمعين، ثم الحكمة الأولية حكمت فيها بالاختصاص الذي هو الملك شرعًا، وبقيت الأطماع متعلقة بها، والآمال مُحومة عليها؛ فتكفها المروءة والديانة في أقل الخلق، ويكفها الصون والحرز عن أكثرهم، فإذا أحرزها مالك فقد اجتمع فيها الصون والحرز الذي هو غاية الإمكان للإنسان؛ فإذا هتكا فحشت الجريمة فعظمت العقوبة، وإذا هتك أحد الصونين وهو الملك وجب الضهان والأدب.

الرابعة: فإذا اجتمع جماعة فاشتركوا في إخراج نصاب من حرزه، فلا يخلو، إما أن يكون بعضهم ممن يقدر على إخراجه، أولا إلا بتعاونهم، فإذا كان الأول فاختلف فيه علماؤنا على قولين: أحدهما يقطع فيه، والثاني: لا يقطع فيه؛ وبه قال أبو حنيفة والشافعي؛ قالا: لا يقطع في السرقة المشتركون إلا بشرط أن يجب لكل واحد من حصته نصاب؛ لقوله عليه «لا تقطع يدُ السارقِ إلا في ربعِ دينارٍ فصاعدًا»(١). وكل واحد من هؤلاء لم يسرق نصابًا فلا قطع عليهم.

ووجه القطع في إحدى الروايتين أن الاشتراك في الجناية لا يسقط عقوبتها كالاشتراك في القتل.

قال ابن العربي: وما أقرب ما بينهما، فإنا إنها قتلنا الجماعة بالواحد صيانة للدماء؛

وأخرجه النسائي (٤٨٨٤) وأحمد (١٥٣٠٦) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦/ ١٥٩) من طريق طاووس عن صفوان بن أمية، بنحوه.

واختلف في سماع طاووس من صفوان بن أمية:

قال الطحاوي في «مشكل الآثار» (٦/ ١٥٩): ثم نظرنا في سن طاووس ما يجوز أن يكون أخذ هذا الحديث عن صفوان سهاعًا منه، فوجدنا وفاة صفوان كانت بمكة عند خروج الناس إلى الجمل، ووجدنا وفاة طاووس كانت بمكة سنة ست ومائة، وسنه يومئذ بضع وسبعون سنة؛ فعقلنا بذلك أنه لا يحتمل أنه أخذه عن صفوان سهاعا.

وقال ابن عبد البركما في «التلخيص الحبير» (٤/ ١٧٩): إن سماع طاووس من صفوان ممكن؛ لأنه أدرك زمن عثمان.

⁽١) سبق تخريجه.

لئلا يتعاون على سفكها الأعداء، فكذلك في الأموال مثله؛ لا سيما وقد ساعدنا الشافعي على أن الجماعة إذا اشتركوا في قطع يد رجل قطعوا ولا فرق بينهما.

وإن كان الثاني وهو مما لا يمكن إخراجه إلا بالتعاون فإنه يقطع جميعهم بالاتفاق من العلماء؛ ذكره ابن العربي^(۱).

الخامسة: فإن اشتركوا في السرقة بأن نقب واحد الحرز وأخرج آخر، فإن كانا متعاونين قطعا.

وإن انفرد كل منهما بفعله دون اتفاق بينهما، بأن يجيء آخر فيخرج فلا قطع على واحد منهما.

وإن تعاونا في النقب وانفرد أحدهما بالإخراج فالقطع عليه خاصة؛ وقال الشافعي: لا قطع؛ لأن هذا نقب ولم يسرق، والآخر سرق من حرز مهتوك الحرمة. وقال أبو حنيفة: إن شارك في النقب ودخل وأخذ قطع. ولا يشترط في الاشتراك في النقب التحامل على آلة واحدة، بل التعاقب في الضرب تحصل به الشركة.

السادسة: ولو دخل أحدهما فأخرج المتاع إلى باب الحرز فأدخل الآخر يده فأخذه فعليه القطع، ويعاقب الأول؛ وقال أشهب: يقطعان. وإن وضعه خارج الحرز فعليه القطع لا على الآخذ، وإن وضعه في وسط النقب فأخذه الآخر والتقت أيديها في النقب قطعا جميعًا.

السابعة: والقبر والمسجد حرز، فيقطع النباش عند الأكثر؛ وقال أبو حنيفة: لا قطع عليه؛ لأنه سرق من غير حرز ما معرضًا للتلف لا مالك له؛ لأن الميت لا مملك.

ومنهم من ينكر السرقة؛ لأنه ليس فيه ساكن، وإنها تكون السرقة بحيث تتقى الأعين، ويتحفظ من الناس؛ وعلى نفى السرقة عول أهل ما وراء النهر.

وقال الجمهور: هو سارق؛ لأنه تدرع الليل لباسًا واتقى الأعين، وقصد وقتًا لا

⁽۱) «أحكام القرآن» (۲/ ۱۱۱).

ناظر فيه ولا ما عليه، فكان بمنزلة ما لو سرق في وقت بروز الناس للعيد، وخلو البلد من جميعهم.

وأما قولهم: إن القبر غير حرز فباطل؛ لأن حرز كل شيء بحسب حال الممكنة فيه. وأما قولهم: إن الميت لا ملك فباطل أيضًا؛ لأنه لا يجوز ترك الميت عاريًا فصارت هذه الحاجة قاضية بأن القبر حرز. وقد نبه الله تعالى عليه بقول: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ اللَّارِضَ كِفَاتًا ۞ أَحُيآءً وَأَمُوتَا ﴾ [الرسلات:٢٥-٢٦] ليسكن فيها حيًّا، ويدفن فيها ميتًا(١).

وأما قولهم: إنه عرضة للتلف؛ فكل ما يلبسه الحي أيضا معرض للتلف والإخلاق بلباسه، إلا أن أحد الأمرين أعجل من الثاني؛ وقد روى أبو داود عن أبي ذر قال: دعاني رسول الله ﷺ فقال: «كيفَ أنتَ إذا أصابَ الناسَ موتٌ يكونُ البيتُ فيه بالوصيفِ»، يعني القبر؛ قلت: الله ورسول أعلم قال: «عليكَ بالصبر».

قال حماد: فبهذا قال من قال: تقطع يد السارق؛ لأنه دخل على الميت بيته (٢).

⁽١) أخرجه الطبري (٢٤/ ١٣٥) عن قتادة بسند حسن.

⁽٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٤١١) من طريق حماد بن زيد عن أبي عمران عن المشعث بن طريف عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر، به.

وأخرجه بنحوه مطولًا أبو داود (٢٦٣) وابن ماجه (٣٩٥٨) والطيالسي (٤٦١) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٦٩) من نفس الطريق.

قال أبو داود: لم يذكر المشعث في هذا الحديث غير حماد بن زيد.

ومشعث بن طريف، ويقال منبعث بن طريف، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٥٢٤)، وقال الذهبي في «الميزان» (٤/ ١٧٧): لا يعرف، روى عنه أبو عمران الجوني وحده في الفتن.

وأخرجه أحمد (٢١٤٤٥) حدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمي، حدثنا أبو عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر، بنحوه مطولًا.

وأخرجه الحاكم (٢/١٥٦–١٥٧) من طريق معمر عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر را الله عن عبد الله عن الصامت عن أبي ذر الله به مطولًا.

وأخرجه ابن المبارك (٢٤٥) وابن حبان (٥٩٦٠) من طريق حماد بن سلمة عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر، به مطولًا.

وبهذا نجد أن حماد بن زيد قد خولف في إسناد هذا الحديث من ثلاثة من الأثبات، هم: عبدالعزيز

وأما المسجد، فمن سرق حصره قطع؛ رواه عيسى عن ابن القاسم، وإن لم يكن للمسجد باب؛ ورآها محرزة. وإن سرق الأبواب قطع أيضًا؛ وروي عن ابن القاسم أيضًا إن كانت سرقته للحصر نهارًا لم يقطع، وإن كان تسور عليها ليلًا قطع؛ وذكر عن سحنون إن كانت حصره خيط بعضها إلى بعض قطع، وإلا لم يقطع.

قال أصبغ: يقطع سارق حصر المسجد وقناديله وبلاطه، كما لو سرق بابه مُسْتَسِرًا أو خشبة من سقفه أو من جوائزه.

وقال أشهب في كتاب محمد: لا قطع في شيء من حصر المسجد وقناديله وبلاطه (١).

الثامنة: واختلف العلماء هل يكون غرم مع القطع أم لا؟

فقال أبو حنيفة: لا يجتمع الغرم مع القطع بحال؛ لأن الله سبحانه قال: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقَطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءً بِمَا كَسَبَا نَكَلَّا مِّنَ ٱللَّهِ ﴿ اللَّالِدَةَ ١٨٠ وَلَم يذكر غرمًا.

وقال الشافعي: يغرم قيمة السرقة موسرًا كان أو معسرًا، وتكون دينًا عليه إذا أيسر أداه؛ وهو قول أحمد وإسحاق.

وأما علماؤنا مالك وأصحابه فقالوا: إن كانت العين قائمة ردها، وإن تلفت فإن كان موسرًا غرم، وإن كان معسرًا لم يتبع دينًا ولم يكن عليه شيء؛ وروى مالك مثل ذلك عن الزهري؛ قال الشيخ أبو إسحاق: وقد قيل إنه يتبع بها دينًا مع القطع موسرًا كان أو معسرًا؛ قال: وهو قول غير واحد من علمائنا من أهل المدينة، واستدل على صحته بأنها حقان لمستحقين، فلا يسقط أحدهما الآخر كالدية والكفارة، ثم قال: وبهذا أقول.

واستدل القاضي أبو الحسن للمشهور بقوله ﷺ: "إذا أقيمَ على السارقِ الحدُّ فلا

ابن عبد الصمد العمي، ومعمر بن راشد، وحماد بن سلمة.

قال الخطابي في «معالم السنن» (٤/ ٣١٢): موضع استدلال أبي داود من الحديث أنه سمى القبر بيتًا والبيت حرز والسارق من الحرز مقطوع إذا بلغت سرقته مبلغ ما يقطع فيه اليد.

(١) «المنتقى» لأبي الوليد الباجي (٧/ ١٦٣).

ضهانَ عليهِ »(١). وأسنده في كتابه.

وقال بعضهم: إن الإتباع بالغرم عقوبة، والقطع عقوبة، ولا تجتمع عقوبتان؛ وعليه عول القاضي عبد الوهاب.

والصحيح قول الشافعي ومن وافقه؛ قال الشافعي: يغرم السارق ما سرق موسرًا كان أو معسرًا؛ قطع أو لم يقطع، وكذلك إذا قطع الطريق؛ قال: ولا يسقط الحدلله ما أتلف للعباد.

وأما ما احتج به علماؤنا من الحديث – إذا كان معسرًا – فبه احتج الكوفيون وهو قول الطبري، ولا حجة فيه؛ رواه النسائي والدارقطني عن عبد الرحمن بن

(۱) منكر: أخرجه النسائي (٤٩٨٤) والدارقطني (٣/ ١٨٢) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٧٧)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٣٢٣)، والطبري في «تهذيب الآثار»، الجزء المفقود (١٣٣) من طريق المفضل بن فضالة عن يونس بن يزيد قال: سمعت سعد بن إبراهيم يحدث عن المسور بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن عوف: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يغرمُ صاحبُ سرقةٍ إِذَا أقيمَ عليه الحدُّ»، لفظ النسائي.

قال أبو عبد الرحمن النسائي: وهذا مرسل وليس بثابت.

وقال أبو حاتم الرازي، كما في «الجرح والتعديل» (١/ ٤٩٢): هذا حديث منكر، ومسور لم يلق عبد الرحمن، هو مرسل أيضًا.

وقال الدارقطني في «العلل» (٤/ ٢٩٤): ولا يثبت هذا القول.

وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٧٧): فهذا حديث مختلف فيه على المفضل فروي عنه هكذا، وروي عنه عن يونس عن الزهري عن سعد، وروي عنه عن يونس عن سعد بن إبراهيم عن أخيه المسور، فإن كان سعد هذا ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف فلا نعرف بالتواريخ له أخًا معروفًا بالرواية يقال له: المسور، ولا يثبت للمسور الذي ينسب إليه سعد بن محمد بن المسور ابن إبراهيم سماع من جده عبد الرحمن بن عوف هم، ولا رؤية، فهو منقطع وإبراهيم بن عبد الرحمن لم يثبت له سماع من عمر بن الخطاب في وإنها يقال: إنه رآه ومات أبوه في زمن عثمان في فإنها أدرك أو لاده بعد موت أبيه عبد الرحمن، فلم يثبت لهم عنه رواية ولا رؤية فهو منقطع، وإن كان غيره فلا نعرفه ولا نعرف أخاه ولا يحل لأحد من مال أخيه إلا ما طابت به نفسه.

عوف(١).

قال أبو عمر: هذا حديث ليس بالقوي ولا تقوم به حجة.

وقال ابن العربي: وهذا حديث باطل^(۲).

وقال الطبري: القياس أن عليه غرم ما استهلك. ولكن تركنا ذلك اتباعًا للأثر في ذلك (٣).

قال أبو عمر: ترك القياس لضعيف الأثر غير جائز؟ لأن الضعيف لا يوجب حكمًا(٤).

التاسعة: واختلف في قطع يد من سرق المال من الذي سرقه؛ فقال علماؤنا: يقطع. وقال الشافعي: لا يقطع؛ لأنه سرق من غير مالك ومن غير حرز.

وقال علماؤنا: حرمة المالك عليه باقية لم تنقطع عنه، ويد السارق كلا يد، كالغاصب لو سرق منه المال المغصوب قطع، فإن قيل: اجعلوا حرزه بلا حرز؛ قلنا: الحرز قائم والملك قائم ولم يبطل الملك فيه فيقولوا لنا أبطلوا الحرز.

العاشرة: واختلفوا إذا كرر السرقة بعد القطع في العين المسروقة؛ فقال الأكثر: يقطع. وقال أبو حنيفة: لا قطع عليه. وعموم القرآن يوجب عليه القطع، وهو يرد قوله.

وقال أبو حنيفة أيضًا في السارق يملك الشيء المسروق بشراء أو هبة قبل القطع: فإذا لا يقطع، والله تعالى يقول: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوۤاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨] فإذا وجب القطع حقًّا لله تعالى لم يسقطه شيء.

الحادية عشرة: قرأ الجمهور ﴿وَٱلسَّارِقُ ﴾ بالرفع. قال سيبويه: المعنى وفيها فرض عليكم السارق والسارقة.

⁽١) الحديث السالف.

⁽٢) «أحكام القرآن» (٢/ ١١٣).

⁽٣) انظر: «تهذيب الآثار» الجزء المفقود (ص: ١٠٤-١١٩).

⁽٤) «التمهيد» (١٤/ ٣٨٣–٤٨٣).

وقيل: الرفع فيها على الابتداء والخبر ﴿فَاقَطْعُواْ أَيْدِيَهُمَا﴾. وليس القصد إلى معين؛ إذ لو قصد معينًا لوجب النصب؛ تقول: زيدًا اضربه؛ بل هو كقولك: من سرق فاقطع يده. قال الزجاج: وهذا القول هو المختار. وقرئ {وَالسَّارِقَ} بالنصب فيها على تقدير: اقطعوا السارق والسارقة؛ وهو اختيار سيبويه؛ لأن الفعل بالأمر أولى؛ قال سيبويه تَعَيِّفَهُ: الوجه في كلام العرب النصب؛ كما تقول: زيدًا اضربه؛ ولكن العامة أبت إلا الرفع؛ يعني عامة القراء وجلهم، فأنزل سيبويه النوع السارق منزلة الشخص المعين. وقرأ ابن مسعود {وَالسَّارِقُون وَالسَّارِقُات فَاقُطَعُوا أَيُهَانِهِمْ} وهو يقوي قراءة الجهاعة.

والسرق والسرقة بكسر الراء فيهما هو اسم الشيء المسروق، والمصدر من سرق سرقًا بفتح الراء. قاله الجوهري. وأصل هذا اللفظ إنها هو أخذ الشيء في خفية من الأعين، ومنه استرق السمع، وسارقه النظر. قال ابن عرفة: السارق عند العرب هو من جاء مستترا إلى حرز فأخذ منه ما ليس له، فإن أخذ من ظاهر فهو مختلس ومستلب ومنتهب ومحترس، فإن تمنع بها في يده فهو غاصب.

قلت: وفي الخبر عن رسول الله ﷺ: «وأسوأُ السرقةِ الذي يسرقُ صلاتَه» قالوا: وكيف يسرق صلاته؟ قال: «لا يتمُّ ركوعهَا ولا سجودَهَا» (١١). أخرجه في «الموطأ»،

(١) صحيح لغيره: وورد من عدة طرق، وهي:

١- طريق أبي قتادة ﷺ: أخرجه أحمد (٢٢٦٤٢) والدارمي (١٣٢٨) وابن خزيمة (٢٦٣) وابن خزيمة (٢٦٣) والحاكم (١/ ٢٢٩) وأبو الطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٤٢ حديث:٣٢٨٣) وفي «الأوسط» (٨١٧٩) وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ٧٥١) من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي قتادة عن أبيه، به مرفوعًا.

والوليد بن مسلم يدلس وقد عنعن.

٢- طريق أبي هريرة ﷺ: أخرجه ابن حبان (١٨٨٨) والحاكم (٢٢٩/١)، والطبراني في «الأوسط» (٤٦٦٥) من طريق ابن أبي العشرين عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير: حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة، به مرفوعًا.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة إلا ابن أبي العشرين.

وغيره، فسهاه سارقًا وإن كان ليس سارقًا من حيث هو موضع الاشتقاق، فإنه ليس فيه مسارقة الأعين غالبًا.

الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿فَاقَطَعُوٓا ﴾ القطع: معناه الإبانة والإزالة، ولا يجب إلا بجمع أوصاف تعتبر في السارق وفي الشيء المسروق، وفي الموضع المسروق منه، وفي صفته.

🕸 فأما ما يعتبر في السارق فخمسة أوصاف، وهي:

البلوغ والعقل. وأن يكون غير مالك للمسروق منه. وألا يكون له عليه ولاية، فلا يقطع العبد إن سرق من مال سيده، وكذلك السيد إن أخذ مال عبده لا قطع بحال؛ لأن العبد وماله لسيده. ولم يقطع أحد بأخذ مال عبده؛ لأنه أخذ لماله، وسقط قطع العبد بإجماع الصحابة وبقول الخليفة: غلامكم سرق متاعكم (١).

وهذا إسناد حسن لأجل عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٣٩١) ومن طريقه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢٣٣١) من طريق كلثوم بن محمد بن أبي سدرة ثنا عطاء الخراساني عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، به.

وكلثوم ضعيف لاسيها في عطاء، قال أبو حاتم عنه كها في «الجرح والتعديل» (٧/ ١٦٤): «لا يصح حديثه» وعطاء الخراساني لم يسمع من أبي هريرة.

٣- طريق أي سعيد الخدري ﷺ: أخرجه أحمد (١١٥٣٢) وأبو يعلى (١٣١١) والطيالسي
 (٢٣٣٣) وابن أبي شيبة (٢٩٧٧) من طريق حماد أخبرنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري، به مرفوعًا.

وعلى بن زيد، ضعيف، إلا أنه يشهد له ما قبله من طرق.

٤- طريق النعمان بن مرة كتلة: أخرجه مالك في «الموطأ» (٤٠١) وعبد الرزاق (٣٧٤٠) من طريق يحيى بن سعيد عن النعمان بن مرة أن رسول الله ﷺ، بنحوه مرسلًا.

والنعمان بن مرة، تابعي وهم من عده في الصحابة.

٥- طريق الحسن البصري كَتَلَثُهُ: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٨٤) حدثنا هشيم، قال: أخبرنا يونس، عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ، به. وهذا إسناد مرسل.

(١) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (١٥٢٩) ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٨١)

وذكر الدارقطني عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ليسَ علَى العبدِ الآبقِ إِذَا سرقَ قطعٌ ولا على الذميِّ »(١). قال: لم يرفعه غير فهد بن سليمان، والصواب أنه موقوف.

وذكر ابن ماجة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سرقَ العبدُ فبيعوهُ ولو بنشِّ» (٢). أخرجه عن أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا أبو أسامة عن أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبي هريرة.

قال ابن ماجه: وحدثنا جبارة بن المغلس، حدثنا حجاج بن تميم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس؛ أن عبدًا من رقيق الخمس سرق من الخمس، فرفع إلى النبي

وأخرجه الدارقطني (٣/ ١٨٨) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٧ /٧٨) من طريق ابن شهاب عن السائب بن يزيد: (أن عبد الله بن عمرو بن الحضرمي جاء بغلام له إلى عمر بن الخطاب فقال له: اقطع يد غلامي هذا فإنه سرق. فقال له عمر: ماذا سرق، فقال: سرق مرآة لامرأتي ثمنها ستون درهما. فقال عمر: أرسله فليس عليه قطع خادمكم سرق متاعكم).

(۱) الصواب فيه الوقف: أخرجه الدارقطني (۳/ ۸٦) والحاكم (٤/ ٣٨٢) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/ ٣٨٤) من طريق فهد بن سليهان نا موسى بن داود نا سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن بن عباس قال: قال رسول الله ﷺ... به.

وصوب الدارقطني وقفه.

وفهد بن سليمان ثقة ثبث كما قال العيني في «مغاني الأخيار» (٤/ ٢٥).

(٢) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٢٥٨٩)، وأخرجه أيضًا أبو داود (٤١٤) والنسائي (٤٩٨٠) وأحد (٨٤٣٩) والسائي (٤٩٨٠) وأحمد (٨٤٣٩) والطيالسي (٢٤٦٤) وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٤٠) والبخاري في «الأدب المفرد» (١٦٥) من طريق أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة، به مرفوعًا.

وانفرد به عمر بن أبي سلمة، ولا يتحمل منه مثل هذا التفرد، وقال النسائي عقب الحديث: عمر ابن أبي سلمة ليس بالقوي في الحديث.

وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٠٢): ولعمر عن أبيه مناكير. والنشُّ: نصف الأوقية، وهو عشرون درهمًا. والنش أيضًا نصف الشيء. قال الإمام البخارى: النَّشُّ: عشرون، والنواة خمسة، والأوقية أربعون.

عَلِيْةٍ فلم يقطعه. وقال: «مالُ الله سَرَقَ بعضُه بعضًا» (١). وجبارة بن المغلس متروك؛ قاله أبو زرعة الرازي.

ولا قطع على صبي ولا مجنون. ويجب على الذمي والمعاهد، والحربي إذا دخل بأمان. وأما ما يعتبر في الشيء المسروق فأربعة أوصاف، وهي: النصاب، وقد مضى القول فيه.

وأن يكون مما يتمول ويتملك ويحل بيعه، وإن كان مما لا يتمول ولا يحل بيعه كالخمر والخنزير فلا يقطع فيه باتفاق حاشا الحر الصغير عند مالك، وابن القاسم؛ وقيل: لا قطع عليه؛ وبه قال الشافعي وأبو حنيفة؛ لأنه ليس بهال. وقال علماؤنا: هو من أعظم المال؛ ولم يقطع السارق في المال لعينه. وإنها قطع لتعلق النفوس به، وتعلقها بالحر أكثر من تعلقها بالعبد.

وإن كان مما يجوز تملكه ولا يجوز بيعه كالكلب المأذون في اتخاذه ولحوم الضحايا، ففي ذلك اختلاف بين ابن القاسم وأشهب.

قال ابن القاسم: ولا يقطع سارق الكلب؛ وقال أشهب: ذلك في المنهي عن اتخاذه، فأما المأذون في اتخاذه فيقطع سارقه. قال: ومن سرق لحم أضحية أو جلدها قطع إذا كان قيمة ذلك ثلاثة دراهم.

وقال ابن حبيب قال أصبغ: إن سرق الأضحية قبل الذبح قطع؛ وأما إن سرقها

(١) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٢٥٩٠) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٨٢) من طريق جبارة بن المغلس. ثنا حجاج بن تميم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس، به.

وجبارة بن المغلس، ضعيف.

وأخرجه مرسلًا عبد الرزاق (١٨٨٧٣) عن عبد الله بن محرر قال أخبرني ميمون بن مهران قال: أي النبي ﷺ بعبد قد سرق من الخمس فقال: «مألُ الله سرق بعضُه بعضًا ليس عليه قطعٌ». وعبد الله بن محرر، منكر الحديث.

وأخرجه أيضًا مرسلًا البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٨٢) من طريق الشافعي قال: قال أبو يوسف: أخبرنا بعض أشياخنا عن ميمون بن مهران عن النبي ﷺ، به.

وهذا مرسل ضعيف أيضًا لجهالة شيخ أبي يوسف.

بعد الذبح فلا يقطع. وإن كان مما يجوز اتخاذ أصله وبيعه، فصنع منه ما لا يجوز استعماله كالطنبور والملاهي من المزمار والعود وشبهه من آلات اللهو فينظر؛ فإن كان يبقى منها بعد فساد صورها وإذهاب المنفعة المقصودة بها ربع دينار فأكثر قطع.

وكذلك الحكم في أواني الذهب والفضة التي لا يجوز استعمالها ويؤمر بكسرها فإنها يقوم ما فيها من ذهب أو فضة دون صنعة.

وكذلك الصليب من ذهب أو فضة، والزيت النجس إن كانت قيمته على نجاسته نصابا قطع فيه.

الوصف الثالث؛ ألا يكون للسارق فيه ملك، كمن سرق ما رهنه أو ما استأجره، ولا شبهة ملك، على اختلاف بين علمائنا وغيرهم في مراعاة شبهة ملك كالذي يسرق من المغنم أو من بيت المال؛ لأن له فيه نصيبًا.

وروي عن علي ﷺ أنه أي برجل سرق مغفرًا من الخمس فلم ير عليه قطعًا وقال: (له فيه نصيب)(١). وعلى هذا مذهب الجهاعة في بيت المال.

وقيل: يجب عليه القطع تعلقًا بعموم لفظ آية السرقة.

وأن يكون مما تصح سرقته كالعبد الصغير والأعجمي الكبير؛ لأن ما لا تصح سرقته كالعبد الفصيح فإنه لا يقطع فيه.

🧇 وأما ما يعتبر في الموضع المسروق منه فوصف واحد وهو:

الحرز لمثل ذلك الشيء المسروق(٢).

⁽۱) أخرجه عبد الرزاق (۱۸۸۷۱) عن الثوري عن سماك بن حرب عن ابن عبيد بن الأبرص، وهو زيد بن دثار قال: أي علي برجل سرق من الخمس فقال: له فيه نصيب، هو جائز فلم يقطعه. سرق مغفرًا.

ويزيد بن دثار قال عنه العجلي في «معرفة الثقات» (٢/ ٣٦٢): كوفي تابعي ثقة روى عنه سماك بن حرب. واختلف على سماك في اسم ابن عبيد، وانظر «مغاني الأخيار» (٥/ ٢٦٧).

⁽٢) قال أبو العباس القرطبي في «المفهم لما أشكل من تلخيصٌ كتاب مسلم» (١/١): آيةُ السَّرقة وردت عامة مطلقة، لكنها مخصَّصة مقيَّدة عند كافة العلماء؛ إذ قد خرج من عموم السَّارق من

وجملة القول فيه أن كل شيء له مكان معروف فمكانه حرزه، وكل شيء معه حافظ فحافظه حرزه؛ فالدور والمنازل والحوانيت حرز لما فيها، غاب عنها أهلها أو حضروا، وكذلك بيت المال حرز لجماعة المسلمين، والسارق لا يستحق فيه شيئًا، وإن كان قبل السرقة عمن يجوز أن يعطيه الإمام وإنها يتعين حق كل مسلم بالعطية؛ ألا ترى أن الإمام قد يجوز أن يصرف جميع المال إلى وجه من وجوه المصالح ولا يفرقه في بلد دون بلد آخر ويمنع منه قومًا دون قوم؛ ففي التقدير أن هذا السارق عمن لا حق له فيه.

وكذلك المغانم لا تخلو أن تتعين بالقسمة؛ فهو ما ذكرناه في بيت المال؛ وتتعين بنفس التناول لمن شهد الواقعة؛ فيجب أن يراعى قدر ما سرق، فإن كان فوق حقه قطع وإلا لم يقطع.

الرابعة عشرة (١): وظهور الدواب حرز لما حملت، وأفنية الحوانيت حرز لما وضع فيها في موقف البيع، وإن لم يكن هناك حانوت، كان معه أهله أم لا؛ سرقت بليل أو نهار.

وكذلك موقف الشاة في السوق مربوطة أو غير مربوطة، والدواب على مرابطها محرزة، كان معها أهلها أم لا؛ فإن كانت الدابة بباب المسجد أو في السوق لم تكن محرزة إلا أن يكون معها حافظ؛ ومن ربطها بفنائه أو اتخذ موضعا مربطا لدوابه فإنه حرز لها.

والسفينة حرز لما فيها، وسواء كانت سائبة أو مربوطة؛ فإن سرقت السفينة نفسها فهي كالدابة إن كانت سائبة فليست بمحرزة، وإن كان صاحبها ربط في موضع وأرساها فيه فربطها حرز؛ وهكذا إن كان معها أحد حيثها كانت فهي محرزة، كالدابة بباب المسجد معها حافظ؛ إلا أن ينزلوا بالسفينة في سفرهم منزلا فيربطوها

سرق ملكه، ومن سرق أقل من نصاب، وغير ذلك. وتقيَّدت باشتراط الجِرز، فلا قطع على من سرق شيئًا من غير حرز بالإجماع إلا ما شذَّ فيه الحسن، وأهل الظاهر، فلم يشترطوا الجِرز.

⁽١) هكذا في المطبوع من «تفسير الطبري»، المسألة الثالثة عشرة غير موجودة.

فهو حرز لها كان صاحبها معها أم لا.

الخامسة عشرة: ولا خلاف أن الساكنين في دار واحدة كالفنادق التي يسكن فيها كل رجل بيته على حدة، يقطع من سرق منهم من بيت صاحبه إذا أخذ وقد خرج بسرقته إلى قاعة الدار شيئًا وإن بها بيته ولا خرج بها من الدار.

ولا خلاف في أنه لا يقطع من سرق منهم من قاعة الدار شيئًا وإن أدخله بيته أو أخرجه من الدار؛ لأن قاعتها مباحة للجميع للبيع والشراء، إلا أن تكون دابة في مربطها أو ما يشبهها من المتاع.

السادسة عشرة: ولا يقطع الأبوان بسرقة مال ابنهها؛ لقوله عِنْه: «أنتَ ومالكَ لأبيكَ»(١). ويقطع في سرقة مالهها؛ لأنه لا شبهة له فيه.

وقيل: لا يقطع؛ وهو قول ابن وهب وأشهب؛ لأن الابن ينبسط في مال أبيه في العادة، ألا ترى أن العبد لا يقطع في مال سيده فأن لا يقطع ابنه في ماله أولى. واختلفوا في الجد؛ فقال مالك وابن القاسم: لا يقطع.

وقال أشهب: يقطع. وقول مالك أصح لأنه أب؛ قال مالك: أحب إلى ألا يقطع الأجداد من قبل الأب والأم وإن لم تجب لهم نفقة.

قال ابن القاسم وأشهب: ويقطع من سواهما من القرابات.

قال ابن القاسم: ولا يقطع من سرق من جوع أصابه.

(١) ورد هذا الحديث من عدة طرق كلها لا تخلو من مقال، وأمثلها طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

أخرجه أبو داود (٣٥٣٢) وأحمد (٧٠٠١) وابن الجارود (٩٩٥) من طريق يزيد بن زريع: حدثنا حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رجلًا أتى النبي على فقال: يا رسول الله، إن لي مالًا وولدًا وإن والدي يجتاح مالي. قال: «أنت ومالك لوالدك إن أولادكم من أطيب كسبكم فكلوا من كسب أولادكم». لفظ أبي داود.

قلت: وهذا إسناد يحسن استقلالًا، فضلًا عن طرق الحديث الأخرى والتي وإن كان فيها مقال إلا أنها تقوي الحديث وتشهد أن له أصلًا.

وقال أبو حنيفة: لا قطع على أحد من ذوي المحارم مثل العمة والخالة والأخت وغيرهم؛ وهو قول الثوري.

وقال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق: يقطع من سرق من هؤلاء.

وقال أبو ثور: يقع كل سارق سرق ما تقطع فيه اليد؛ إلا أن يجمعوا على شيء فيسلم للإجماع. والله أعلم.

السابعة عشرة: واختلفوا في سارق المصحف؛ فقال الشافعي وأبو يوسف وأبو ثور: يقطع إذا كانت قيمته ما تقطع فيه اليد؛ وبه قال ابن القاسم. وقال النعمان: لا يقطع من سرق مصحفًا.

قال ابن المنذر: يقطع سارق المصحف(١).

واختلفوا في الطرار (٢) يطر النفقة من الكم، فقالت طائفة: يقطع من طر من داخل الكم أو من خارج؛ وهو قول مالك والأوزاعي وأبي ثور ويعقوب. قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وإسحاق: إن كانت الدراهم مصرورة في ظاهر كمه فطرها فسرقها لم يقطع، وإن كانت مصرورة إلى داخل الكم فأدخل يده فسرقها قطع. وقال الحسن: يقطع.

قال ابن المنذر: يقطع على أي جهة طر(٣).

الثامنة عشرة: واختلفوا في قطع اليد في السفر، وإقامة الحدود في أرض الحرب؛ فقال مالك والليث بن سعد: تقام الحدود في أرض الحرب ولا فرق بين دار الحرب والإسلام. وقال الأوزاعي: يقيم من غزا على جيش – وإن لم يكن أمير مصر من الأمصار – الحدود في عسكره غير القطع.

وقال أبو حنيفة: إذا غزا الجند أرض الحرب وعليهم أمير فإنه لا يقيم الحدود في عسكره، إلا أن يكون إمام مصر أو الشام أو العراق أو ما أشبهه فيقيم الحدود في

⁽١) «الإشراف» (١/ ٤٩٨).

⁽٢) الطرار: الذي يَشُقُّ كُمَّ الرَّجُل ويَسُلَّ ما فيه. «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٢٦٥).

⁽٣) «الإشراف» (١/ ٤٠٥).

عسكره.

استدل الأوزاعي ومن قال بقوله بحديث جنادة بن أبي أمية قال: كنا مع بسر بن أرطأة في البحر، فأي بسارق يقال له: مصدر قد سرق بختية، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تُقطعُ الأيدي في الغزو»، ولولا ذلك لقطعته (١).

بسر هذا يقال ولد في زمن النبي ﷺ، وكانت له أخبار سوء في جانب على وأصحابه، وهو الذي ذبح طفلين لعبد الله بن العباس ففقدت أمهما عقلها فهامت على وجهها، فدعا عليه على الله عمره ويذهب عقله، فكان كذلك.

قال يحيى بن معين: كان بسر بن أرطأة رجل سوء.

استدل من قال بالقطع بعموم القرآن؛ وهو الصحيح إن شاء الله تعالى. وأولى ما يحتج به لمن منع القطع في أرض الحرب والحدود مخافة أن يلحق ذلك بالشرك. والله

(۱) رجاله ثقات: أخرجه أبو داود (٤٤١٠) والنسائي (٤٩٧٩) و في «الكبرى» (٧٤٣٠) من طريق عياش بن عباس القتباني عن شييم بن بيتان – زاد أبو داود: ويزيد بن صبح الأصبحي – عن جنادة بن أبي أمية، به.

وفي إسناد النسائي إسقاط الواسطة بين عياش بن عباس و جنادة بن أبي أمية. وقال أبو عبدالرحمن النسائي: ليس هذا الحديث مما يحتج به.

وأخرجه الترمذي (١٤٥٠) والدارمي (٢٤٩٢) والطبراني في «الأوسط» (٨٩٥١) بنفس الإسناد السالف، بلفظ: «لا تقطع الأيدي في الغزو».

وبسر بن أبي أرطاة، واسمه عمير بن عويمر بن عمران القرشي العامري أبو عبد الرحمن مختلف في صحبته، فأثبت صحبته ابن يونس.

وقال ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٥): قال يحيى بن معين: أهل المدينة ينكرون أن يكون بسر بن أبي أرطاة سمع من النبي ﷺ.

وقال أيضًا في الكامل (٢/٢): مشكوك في صحبته للنبي عَالِيْ.

وقال الذهبي في السير (٣/ ٤١٠): قال أحمد وابن معين: لم يسمع من النبي ﷺ.

وقال الواقدي: قبض النبي ﷺ وبسر صغير لم يسمع منه. «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٠٩).

وقال الحافظ في «أسد الغابة» (١/ ١١٢): وقال أهل الشام: سمع من رسول الله ﷺ.

قلت: وقد صرح بالسماع من النبي عَلَيْ كما جاء عند أبي داود بسند صحيح.

أعلم.

التاسعة عشرة: فإذا قطعت اليد أو الرجل فإلى أين تقطع (١١).

فقال الكافة: تقطع من الرسغ والرجل من المفصل، ويحسم الساق إذا قطع.

وقال بعضهم: يقطع إلى المرفق. وقيل: إلى المنكب، لأن اسم اليد يتناول ذلك.

وقال علي ظه: تقطع الرجل من شطر القدم ويترك له العقب^(۲). وبه قال أحمد وأبو ثور.

قال ابن المنذر: وقد روينا عن النبي ﷺ أنه أمر بقطع يد رجل فقال: «أَحسِمُوهَا»(٣). وفي إسناده مقال. واستحب ذلك جماعة منهم الشافعي وأبو ثور

(۱) قال أبو العباس القرطبي في «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (۱/۱٦): ثم إلى أين تُقطع – وهي المسألة الثالثة –؛ فعند الكافة: تقطع اليد من الرُّسغ، والرِّجل من المفصل. وهو مروي عن عمر وعثمان ﷺ. وقال علي ﷺ: تُقطع الرجل من شطر القدم، ويُترك له العقب، وبه قال أحمد، وأبو ثور.

وقيل: تُقطع اليد إلى المرفق. وقيل: إلى المنكب. وهما شاذان.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (١٨٧٦٠) عن معمر عن قتادة: (أن عليًا كان يقطع اليد من الأصابع، والرجل من نصف الكف).

ورواية معمر عن قتادة متكلم فيها، وقتادة لم يسمع عليًّا عليه.

(٣) الصواب فيه الإرسال: أخرجه الحاكم (٤/ ٣٨١) و الدارقطني (٣/ ١٠٢) ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٧١)، وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٨): من طرق عن عبد العزيز بن محمد: أخبرني يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة عبد العزيز بن محمد: أخبرني يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة عبد أن رسول الله والله وا

فرواه عنه مرسلًا:

١ - علي بن المديني: أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٧١): من طريقه عن عبد العزيز بن محمد

وغيرهما، وهذا أحسن وهو أقرب إلى البرء وأبعد من التلف(١).

الموفية عشرين: لا خلاف أن اليمنى هي التي تقطع أولًا، ثم اختلفوا إن سرق ثانية؛ فقال مالك وأهل المدينة والشافعي وأبو ثور وغيرهم: تقطع رجله اليسرى،

الدراوردي. فذكره بمعناه مرسلًا دون ذكر أبي هريرة فيه إلا أنه قال: فقطعوه ثم حسموه ثم أتوه به.

٢- أحمد بن أبان القرشي: أخرجه البزار (٨٢٥٩) حدثنا أحمد بن أبان القرشي، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، به. وقال: ولا أعلمه إلا عن أبي هريرة.

ومحمد بن أبان القرشي ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٢).

۳- سريج بن يونس: ذكره الدارقطني في «العلل» (١٠/٦٦).

٤- سعيد بن منصور: ذكره الدارقطني في «العلل» (١٠/٦٦).

وخالف الدراوردي فرواه مرسلًا كل من:

۱- سفيان الثوري: أخرجه عبد الرزاق (١٣٥٨٣)، والدارقطني (١٠٣/٣) والطحاوي في «شرح معانى الآثار» (٢/٣٢٤).

٢- ابن جريج: أخرجه عبد الرزاق (١٣٥٨٣) أيضًا عنه وعن الثوري..

٣-إسماعيل بن جعفر: أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٢/ ٢٥٨).

٤- سفيان بن عيينة: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩١٩٦) عنه عن يزيد بن خصيفة، عن محمد بن عبدالرحن، رفعه؛ مثله.

قال البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٧١): قال علي (وهو: ابن المديني): لم يسنده واحد منهم فوق ابن ثوبان إلى أحد. قال: وبلغنى أن محمد بن إسحاق رواه عن يزيد بن خصيفة عن ابن ثوبان عن أبي هريرة ولا أراه حفظه. قال الإمام أحمد: وروي فيه عنه أيضًا مرسلًا.

وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» (٦٦/٤): ورجح ابن خزيمة وابن المديني و غير واحد إرساله.

وقال الدارقطني في «العلل» (١٠/ ٦٧): والمرسل أصح.

قلت: فهؤلاء أربعة من الحفاظ علي بن المديني وابن خزيمة والدارقطني والبيهقي، صوبوا إرساله.

(۱) «الإشراف» (۱/ ۱۱ه).

ثم في الثالثة يده اليسرى، ثم في الرابعة رجله اليمنى، ثم إن سرق خامسة يعزر ويحبس.

وقال أبو مصعب من علمائنا: يقتل بعد الرابعة؛ واحتج بحديث خرجه النسائي عن الحارث بن حاطب أن رسول الله على أي بلص فقال: «اقتلوهُ» فقالوا: يا رسول الله، إنها سرق، قال: «اقطعوا يدهُ»، قال: الله، إنها سرق قال: «اقطعوا يدهُ»، قال: ثم سرق فقطعت رجله، ثم سرق على عهد أبي بكر شخص حتى قطعت قوائمه كلها، ثم سرق أيضا الخامسة، فقال أبو بكر شخص: كان رسول الله على أعلم بهذا حين قال: «اقتلوهُ» ثم دفعه إلى فتية من قريش ليقتلوه؛ منهم عبد الله بن الزبير وكان يحب الإمارة فقال: أمروني عليكم فأمروه عليهم، فكان إذا ضرب ضرب حتى قتلوه (۱). وبحديث جابر أن النبي على أمر بسارق في الخامسة فقال: «اقتلوهُ».

قال جابر: فانطلقنا به فقتلناه، ثم اجتررناه فرميناه في بئر ورمينا عليه الحجارة (٢).

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه النسائي (٤٩٧٧) و في «الكبرى» (٧٤٢٨) والحاكم (٤/ ٣٨٢) إسناده صحيح: أخرجه النسائي (٤/ ٤٣٠) والطبراني في «المختارة» (١/ ٣٢) من طريق حماد قال: أنبأنا يوسف عن الحارث بن حاطب، به.

ويوسف هو ابن سعد الجمحي، وقيل غير ذلك، قال عنه الحافظ: ثقه.

⁽٢) منكر: أخرجه أبو داود (٤٤١٢) والنسائي (٤٩٧٨) و في «الكبرى» (٧٤٢٩) والبيهقي (٣٣٦١) و في «الكبرى» (٨/ ٢٧٢) والطبراني في «الأوسط» (١٧٠٦) من طريق مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله، ولفظه: جيء بسارق إلى النبي ﷺ فقال: «اقتلوه». فقالوا: يا رسول الله، إنها سرق. فقال: «اقطعوه». قال: فقطع ثم جيء به الثانية فقال: «اقتلوه». فقالوا: يا رسول الله، إنها سرق. فقال: «اقطعوه». ثم أتي به الرابعة فقال: «اقتلوه». فقالوا: يا رسول الله، إنها سرق. قال: «اقطعوه». ثم أتي به الرابعة فقال: «اقتلوه».

قال جابر: فانطلقنا به فقتلناه ثم اجتررناه فألقيناه في بئر ورمينا عليه الحجارة.

ومصعب بن ثابت، ضعيف.

وأخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء» (١٧٥٠) من طريق هشام بن عروة عن رجل عن محمد ابن المنكدر، عن جابر، بنحوه.

رواه أبو داود وخرجه النسائي وقال: هذا حديث منكر وأحد رواته ليس بالقوي. ولا أعلم في هذا الباب حديثًا صحيحًا.

قال ابن المنذر: ثبت عن أبي بكر وعمر الله أنها قطعا اليد بعد اليد والرجل بعد الرجل (١٠). الرجل (١٠).

وقيل: تقطع في الثانية رجله اليسرى ثم لا قطع في غيرها، ثم إذا عاد عزر وحبس؛ وروي عن علي بن أبي طالب^(٢)، وبه قال الزهري وحماد بن أبي سليهان وأحمد بن حنبل. قال الزهري: لم يبلغنا في السنة إلا قطع اليد والرجل^(٣).

وقال عطاء: تقطع يده اليمني خاصة ولا يعود عليه القطع. ذكره ابن العربي وقال: أما قول عطاء فإن الصحابة قالوا قبله خلافه (٤).

الحادية والعشرون: واختلفوا في الحاكم يأمر بقطع يد السارق اليمني فتقطع

وهذا إسناد ضعيف لجهالة شيخ هشام بن عروة.

قال أبو عبد الرحمن النسائي: وهذا حديث منكر، ومصعب بن ثابت ليس بالقوي في الحديث والله تعالى أعلم، ويحيى القطان لم يتركه. وهذا الحديث ليس بصحيح ولا أعلم في هذا الباب حديثًا صحيحًا عن النبي علي الله المسلم ال

(۱) «الإشراف» (۱/ ٥١٠)، وفيه أن أبا بكر وعمر ، قص قطعا في السرقة اليد بعد اليد والرجل. وهو الذي جاءت به الآثار كما عند البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٧٤).

(٢) حسن: أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٧٤) من طريق عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة: (أن عليًّا ﷺ أتي بسارق فقطع يده، ثم أتي به فقطع رجله ثم أتي به فقال: أقطع يده بأي شيء يتمسح وبأي شيء يأكل، ثم قال: أقطع رجله على أي شيء يمشي إني لأستحي الله، قال: ثم ضربه وخلده السجن).

وعبد الله بن سلمة هو المرادي الكوفي، اختلف فيه، وقال الحافظ: صدوق تغير حفظه.

وأخرج عبد الرزاق (١٨٧٦٧) عن الثوري عن منصور عن أبي الضحى أن عليًا كان يقول: (إذا سرق قطعت يده، ثم إذا سرق الثانية قطعت رجله، فإن سرق بعد ذلك لم نر عليه قطعًا).

وأبو الضحى مسلم بن صبيح لم يسمع عليًّا ١٠٠٠.

(٣) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٨٧٧٠) عن معمر عن الزهري، به.

(٤) «أحكام القرآن» (١١٨/٢).

يساره، فقال قتادة: قد أقيم عليه الحد ولا يزاد عليه (١)؛ وبه قال مالك إذا أخطأ القاطع فقطع شمال، وبه قال أصحاب الرأي استحسانًا. وقال أبو ثور: على الحزاز الدية؛ لأنه أخطأ وتقطع يمينه إلا أن يمنع بإجماع.

قال ابن المنذر: ليس يخلو قطع يسار السارق من أحد معنيين؛ إما أن يكون القاطع عمد ذلك فعليه القود، أو يكون أخطأ فديته على عاقلة القاطع؛ وقطع يمين السارق يجب، ولا يجوز إزالة ما أوجب الله سبحانه بتعدي معتد أو خطأ مخطئ. وقال الثوري في الذي يقتص منه في يمينه فيقدم شاله فتقطع؛ قال: تقطع يمينه أيضًا.

قال ابن المنذر: وهذا صحيح. وقالت طائفة: تقطع يمينه إذا برئ؛ وذلك أنه هو أتلف يساره، ولا شيء على القاطع في قول أصحاب الرأي، وقياس قول الشافعي. وتقطع يمينه إذا برئت. وقال قتادة والشعبي: لا شيء على القاطع وحسبه ما قطع منه (٢).

الثانية والعشرون: وتعلق يد السارق في عنقه، قال عبد الله بن محيريز سألت فضالة عن تعليق يد السارق في عنقه أمن السنة هو؟ فقال: «جيء رسول الله ﷺ بسارق فقطعت يده، ثم أمر بها فعلقت في عنقه»(٣). أخرجه الترمذي – وقال:

⁽١) في إسناده مقال: أخرجه عبد الرزاق (١٨٧٧٨) عن معمر عن قتادة، به.

ورواية معمر عن قتادة متكلم فيها.

⁽٢) «الإشراف» (١/ ١٣٥٥-١٥).

⁽٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٤١٣) والترمذي (١٤٤٧) والنسائي (٤٩٨٢) وابن ماجه (٢٠٨٧) وأحمد (٢٩٨٤) وابن أبي شيبة (٢٩٥٧) والدارقطني (٢٠٨٣) وابن عدي في «الحامل» (٢٢٨/٢) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٢٢/٤) وأبو نعيم في «الحلية» (١٤٨/٥) من طريق عمر بن علي المقدمي: حدثنا الحجاج عن مكحول عن عبد الرحمن بن محيريز، به.

وحجاج بن أرطأة سبق الكلام عليه، وهو يدلس وقد عنعن، واختلف في سماعه من مكحول، فقال أبو زرعة: لم يسمع من مكحول شيئًا. وأثبت له أبو داود السماع منه. «جامع التحصيل»

حديث حسن غريب - وأبو داود والنسائي.

الثالثة والعشرون: إذا وجب حد السرقة فقتل السارق رجلًا؛ فقال مالك: يقتل ويدخل القطع فيه. وقال الشافعي: يقطع ويقتل؛ لأنها حقان لمستحقين فوجب أن يوفى لكل واحد منها حقه، وهذا هو الصحيح – إن شاء الله تعالى – وهو اختيار ابن العربي⁽¹⁾.

الرابعة والعشرون: قوله تعالى: ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾ لما قال: ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾ ولم يقل يديها تكلم علماء اللسان في ذلك – قال ابن العربي: وتابعهم الفقهاء على ما ذكروه حسن ظن بهم (٢) – فقال الخليل بن أحمد والفراء: كل شيء يوجد خلق الإنسان إذا أضيف إلى اثنين جمع تقول: هشمت رؤوسهما وأشبعت بطونهما، و ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾ [التحرم:٤]، ولهذا قال: ﴿فَاقَطَعُواْ أَيْدِيَهُما ﴾ ولم يقل يدهما. والمراد فاقطعوا يمينًا من هذا ويمينًا من هذا. ويجوز في اللغة؛ فاقطعوا يديهما وهو الأصل؛ وقد قال الشاعر فجمع بين اللغتين:

وَمَهْمَهَ يِنِ قَدْفَينِ مَدْتَين ظَهْرَاهُمَا مِثْلَ ظُهُ ودِ التُّرْسَينْ (٣)

وقيل: فعل هذا لأنه لا يشكل. وقال سيبويه: إذا كان مفردًا قد يجمع إذا أردت به التثنية، وحكي عن العرب؛ وضعا رحالها. ويريد به رحلي راحلتيهها.

قال ابن العربي: وهذا بناءً على أن اليمين وحدها هي التي تقطع وليس كذلك، بل تقطع الأيدي والأرجل، فيعود قول: ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾ إلى أربعة وهي جمع في الاثنين،

⁽ص:۱٦٠).

قال ابن العربي في «عارضة الأحوذي» (٦/ ٢٢٧): لو ثبت لكان حسنًا صحيحًا، لكنه لم يثبت.

⁽١) «أحكام القرآن» (٢/ ١٢٠).

⁽٢) «أحكام القرآن» (٢/١١٧).

⁽٣) البيت لخِطامٌ المُجاشِعِيُّ، كما في «لسان العرب» (٢/ ٨٩)، وقيل: لهميان بن قحافة.

والمهمه: القفر المخوف، والقَذَف: البعيد من الأرض، والمَرْتُ: مفازة لا نبات فيها، والظهر: ما ارتفع من الأرض، يشبهه بظهر الترس في ارتفاعه، وتعريه من النبت.

وهما تثنية فيأتي الكلام على فصاحته، ولو قال: فاقطعوا أيديهم لكان وجهًا؛ لأن السارق والسارقة لم يرد بهما شخصين خاصة، وإنها هما اسها جنس يعمان ما لا يحصى (١).

الخامسة والعشرون: قوله تعالى: ﴿جَزَآءً بِمَا كَسَبَا﴾ مفعول من أجله، وإن شئت كان مصدرا وكذا ﴿نَكِلًا مِّنَ ٱللَّهِ ﴿ يَقَالَ: نَكَلَت به إذا فعلت به ما يوجب أن ينكل به عن ذلك الفعل ﴿ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ﴾ لا يغالب ﴿حَكِيمٌ ﴾ فيها يفعله؛ وقد تقدم.

السادسة والعشرون: قوله تعالى: ﴿فَمَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ﴾[المائدة:٣٩] شرط وجوابه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ﴾[المائدة:٣٩] ﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ ﴾ من بعد السرقة؛ فإن الله يتجاوز عنه.

والقطع لا يسقط بالتوبة. وقال عطاء وجماعة: يسقط بالتوبة قبل القدرة على السارق. وقال بعض الشافعية وعزاه إلى الشافعي قولا. وتعلقوا بقول الله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبُلِ أَن تَقُدِرُواْ عَلَيْهِمْ ﴾[المائدة:٣٤] وذلك استثناء من الوجوب، فوجب حمل جميع الحدود عليه.

قال ابن العربي: ويا معشر الشافعية سبحان الله! أين الدقائق الفقهية، والحكم الشرعية، التي تستنبطونها من غوامض المسائل؟! ألم تروا إلى المحارب المستبد بنفسه، المعتدي بسلاح، الذي يفتقر الإمام معه إلى الإيجاف بالخيل والركاب كيف أسقط جزاءه بالتوبة استنزالًا عن تلك الحالة، كما فعل بالكافر في مغفرة جميع ما سلف استئلافًا على الإسلام؛ فأما السارق والزاني وهما في قبضة المسلمين وتحت حكم الإمام، فما الذي يسقط عنهم حكم ما وجب عليهم؟! أو كيف يجوز أن يقال: يقاس

⁽۱) «أحكام القرآن» (۲/ ۱۱۷ - ۱۱۸).

على المحارب وقد فرقت بينهما الحكمة والحالة! هذا ما لا يليق بمثلكم يا معشر المحققين (١).

وإذا ثبت أن الحد لا يسقط بالتوبة، فالتوبة مقبولة والقطع كفارة له.

﴿وَأَصْلَحَ ﴾ أي: كما تاب عن السرقة تاب عن كل ذنب.

وقيل: ﴿وَأَصْلَحَ﴾ أي: ترك المعصية بالكلية، فأما من ترك السرقة بالزنى أو التهود بالتنصر فهذا ليس بتوبة، وتوبة الله على العبد أن يوفقه للتوبة. وقيل: أن تقبل منه التوبة.

السابعة والعشرون: يقال: بدأ الله بالسارق في هذه الآية قبل السارقة، وفي الزنى بالزانية قبل الزاني ما الحكمة في ذلك؟

فالجواب أن يقال: لما كان حب المال على الرجال أغلب، وشهوة الاستمتاع على النساء أغلب بدأ بهما في الموضع؛ هذا أحد الوجوه في المرأة على ما يأتي بيانه في سورة «النور» من البداية بها على الزاني إن شاء الله.

ثم جعل الله قطع السرقة قطع اليد لتناول المال، ولم يجعل حد الزنى قطع الذكر مع مواقعة الفاحشة به لثلاثة معان:

أحدها: أن للسارق مثل يده التي قطعت فإن انزجر بها اعتاض بالثانية، وليس للزاني مثل ذكره إذا قطع فلم يعتض بغيره لو انزجر بقطعه.

الثاني: أن الحد زجر للمحدود وغيره، وقطع اليد في السرقة ظاهر، وقطع الذكر في الزني باطن.

الثالث: أن قطع الذكر فيه إبطال للنسل وليس في قطع اليد إبطال. والله أعلم (٢).

⁽۱) «أحكام القرآن» (۲/ ۱۱٥).

⁽٢) «تفسير القرطبي» (٧/ ٤٤٩ – ٤٧٣).

مسألة: هل على من استعار متاع وجحده قطع؟

قال ابن المنذر كالله: اختلف أهل العلم في المرء يستعير ما يجب في مثله القطع ثم يجحده، فقالت طائفة: لا قطع عليه. كذا قال مالك بن أنس فيمن تبعه من أهل المدينة، وهكذا قال سفيان الثوري والنعمان فيمن وافقهما من أهل الكوفة، وبه قال الشافعي وأصحابه، وهو قول عوام أهل الفتيا من علماء الأمصار، وقال عطاء فيمن استعار متاعًا كاذبًا عن إنسان فكتمه، قال: لا يقطع، زعموا.

وقالت طائفة: عليه القطع. هكذا قال إسحاق، وقال أحمد كذلك: لا أعلم شيئًا يدفعه، يعنى حديث عائشة.

قال أبو بكر: وحجتها في ذلك حديث عائشة ﴿ عَالَثُ قَالَتَ: «كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها... » الحديث (١٠).

قال أبو بكر: فظاهر الحديث يدل على أن الذي أوجب القطع أنها كانت تستعير المتاع وتجحد.

وقد روى هذا الحديث يونس وأيوب بن موسى عن الزهري على هذا المعنى، فقال بعض من يميل إلى هذا القول: قد قال من ذكرنا: «سرقت». وإذا اختلفت

⁽١) أخرجه مسلم (١٦٨٨) من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة ﴿ شِنْكُ ، به.

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٤٧٥) ومسلم (١٦٨٨) من طريق ليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ﴿ عُنْ اللهِ ، به.

الأخبار وجب الرجوع إلى النظر، ووجب رد ما اختلف فيه إلى كتاب الله، وإنها أوجب الله الله الله وإنها أوجب الله القطع على السارق ولا يستحق المستعير هذا الاسم، ولم يقطع النبي عليه الله الله الله عين سرقت، والله أعلم.

وقد يجوز أن تكون كانت تستعير المتاع وتجحده ثم سرقت فوجب قطع يدها للسرقة، لا لأنها كانت تستعير المتاع وتجحده.

قال أبو بكر: هكذا أقول(١).

وقال الحافظ ابن حجر كتالثة: قال شيخنا في «شرح الترمذي»: اختلف على الزهري فقال الليث ويونس وإسهاعيل بن أمية وإسحاق بن راشد: سرقت، وقال معمر وشعيب: إنها استعارت وجحدت...، والذي اتضح لي أن الحديثين محفوظان عن الزهري، وأنه كان يحدث تارة بهذا وتارة بهذا فحدث يونس عنه بالحديثين واقتصرت كل طائفة من أصحاب الزهري غير يونس على أحد الحديثين....

وقد اختلف نظر العلماء في ذلك فأخذ بظاهره أحمد في أشهر الروايتين عنه، وإسحاق، وانتصر له ابن حزم من الظاهرية، وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع في جحد العارية، وهي رواية عن أحمد أيضًا.

وأجابوا عن الحديث بأن رواية من روى «سرقت» أرجح، وبالجمع بين الروايتين بضرب من التأويل.

فأما الترجيح: فنقل النووي أن رواية معمر شاذة مخالفة لجماهير الرواة، قال: والشاذة لا يعمل مها.

وقال ابن المنذر في الحاشية وتبعه المحب الطبري: قيل: إن معمرًا انفرد بها.

وقال القرطبي: رواية أنها سرقت أكثر وأشهر من رواية الجحد فقد انفرد بها معمر وحده من بين الأئمة الحفاظ وتابعه على ذلك من لا يقتدى بحفظه كابن أخي الزهري ونمطه، هذا قول المحدثين.

⁽۱) «الأوسط» (۲۱/ ۳۱۸-۳۲۰) بتصرف يسير.

قلت: سبقه لبعضه القاضي عياض، وهو يشعر بأنه لم يقف على رواية شعيب ويونس بموافقة معمر؛ إذ لو وقف عليها لم يجزم بتفرد معمر وأن من وافقه كابن أخي الزهري ونمطه ولا زاد القرطبي نسبة ذلك للمحدثين؛ إذ لا يعرف عن أحد من المحدثين أنه قرن شعيب بن أبي حمزة ويونس بن يزيد وأيوب بن موسى بابن أخي الزهري، بل هم متفقون على أن شعيبا ويونس أرفع درجة في حديث الزهري من ابن أخيه.

ومع ذلك فليس في هذا الاختلاف عن الزهري ترجيح بالنسبة إلى اختلاف الرواة عنه، إلا لكون رواية «سرقت» متفقًا عليها ورواية «جحدت» انفرد بها مسلم، وهذا لا يدفع تقديم الجمع إذا أمكن بين الروايتين، وحكى ابن المنذر عن بعض العلماء أن القصة لامرأة واحدة استعارت وجحدت وسرقت فقطعت للسرقة لا للعارية قال: وبذلك نقول.

وقال الخطابي في «معالم السنن» بعد أن حكى الخلاف وأشار إلى ما حكاه ابن المنذر: وإنها ذكرت العارية والجحد في هذه القصة تعريفًا لها بخاص صفتها؛ إذ كانت تكثر ذلك كها عرفت بأنها مخزومية، وكأنها لما كثر منها ذلك ترقت إلى السرقة وتجرأت عليها.

وتلقف هذا الجواب من الخطابي جماعة منهم البيهقي فقال: تحمل رواية من ذكر جحد العارية على تعريفها بذلك والقطع على السرقة. وقال المنذري نحوه، ونقله المازري ثم النووي عن العلماء.

وقال القرطبي: يترجح أن يدها قطعت على السرقة لا لأجل جحد العارية من أوجه:

أحدها: قوله في آخر الحديث الذي ذكرت فيه العارية: «لوْ أَنَّ فاطمةَ سرقتْ»، فإن فيه دلالة قاطعة على أن المرأة قطعت في السرقة؛ إذ لو كان قطعها لأجل الجحد لكان ذكر السرقة لاغيًا ولقال: «لو أن فاطمة جحدت العارية».

قلت: وهذا قد أشار إليه الخطابي أيضًا.

ثانيها: لو كانت قطعت في جحد العارية لوجب قطع كل من جحد شيئًا إذا ثبت عليه ولو لم يكن بطريق العارية.

ثالثها: أنه عارض ذلك حديث: «ليسَ علَى خَائنٍ ولَا مختلسٍ ولا منتهبٍ قطعٌ» (١). وهو حديث قوي.

(١) صحيح: وقد ورد عن عدد من الصحابة، وهم:

١ - جابر بن عبد الله ﷺ: وروى عنه من طريقين:

الطريق الأول: أبو الزبير عن جابر.

أخرجه أبو داود (٤٣٩٥) والترمذي (١٤٤٨) والنسائي (٤٩٧١) وابن ماجه (٢٥٩١) وأحمد (١٥٠٧٠) وأحمد (١٥٠٧٠) وابن حبان (١٥٠٧٠) والمدارمي (٢٣١٠) وعبد الرزاق (١٨٨٥٩) وابن أبي شيبة (٢٩٢٥٣) وابن حبان (٤٤٥٧) والدارقطني (٣/ ١٨٧) والطحاوي في «معاني الآثار» (٣/ ١٧١) جميعًا من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر، مرفوعًا على خلاف بينهم في متنه.

وعند ابن حبان قرن أبو الزبير بعمرو بن دينار.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم.

وقال أبو داود والنسائي بأن ابن جريج لم يسمع هذا الحديث من أبي الزبير.

ونقل أبو داود عن الإمام أحمد بن حنبل أن ابن جريج إنها سمعه من ياسين الزيات.

قال ابن أبي حاتم في «الجُرح والتعديل» (١/ ٤٩٠): وسألت أبي، وأبا زرعة، عن حديث رواه ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ: «ليس على مختلس، ولا خائن، ولا منتهب قطع».

فقالا: لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير، يقال: إنه سمعه من ياسين الزيات، عن أبي الزبير. الزبير. فقالا: قال زيد بن حباب: عن ياسين، أنا حدثت به ابن جريج، عن أبي الزبير.

فقلت لهما: ما حال ياسين؟ فقالا: ليس بقوي.

قلت: وقد وقع التصريح بسماع ابن جريج من أبي الزبير عند الدارمي وعبد الرزاق، إلا أن رواية عبد الرزاق عن ياسين الزيات عن ابن جريج.

وهذا التصريح بالسماع لا يقاوم تنصيص الأنمة بعدم السماع، فقد يكون تصرفًا من بعض الرواة. وأخرجه النسائي (٤٩٧١) وابن حبان (٤٤٥٨) من طريق سفيان عن أبي الزبير عن جابر، به.

قال النسائي: لم يسمعه سفيان من أبي الزبير.

الطريق الثاني: المغيرة بن مسلم عن جابر.

قلت: أخرجه الأربعة وصححه أبو عوانة والترمذي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر، رفعه...، وقد أجمعوا على العمل به إلا من شذ. فنقل ابن المنذر عن إياس بن معاوية أنه قال: المختلس يقطع، كأنه الحقه بالسارق لاشتراكهما في

أخرجه النسائي (٤٩٧٥) و في «الكبرى» (٧٤٢٥) والطحاوي في «معاني الآثار» (٣/ ١٧١) من طريق المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس على مختلس ولا منتهب ولا خائن قطع».

قال أبو عبد الرحمن النسائي: المغيرة بن مسلم ليس بالقوي في أبي الزبير وعنده غير حديث منكر. ٢- أنس بن مالك ﷺ: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٠٥)، ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (١٢٧/٣)، وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٩٢٧) والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٤٧٦) من طريق أحمد بن القاسم بن مساور قال: حدثنا أبو معمر إسهاعيل ابن إبراهيم قال: أملى على عبد الله بن وهب من حفظه عن يونس عن الزهري عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: «ليس على منتهب ولا مختلس ولا خائن قطع».

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا يونس ولا عن يونس إلا ابن وهب، تفرد به أبو معمر.

قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات.

٣- عبد الرحمن بن عوف ﷺ: أخرجه ابن ماجه (٢٥٩٢) من طريق المفضل بن فضالة عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس على المختلس قطع».

هكذا بذكر المختلس فقط، وإسناده صحيح.

٤- عبد الله بن عباس ﷺ: أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٣٢٥) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٤٣/٤) من طريق زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس على الخائن قطع».

وزمعة بن صالح ضعيف.

وروي عن أبي بكر الصديق قوله، ولا يصح، وانظر: «علل الدارقطني» (١/ ٢١٦-٢١٧).

وكذلك روي عن جابر بن عبد الله قوله، ولا يصح، أخرجه النسائي (٤٩٧٦) من طريق أشعث عن أبي الزبير عن جابر. وأشعث هو ابن سوار، ضعيف، وخالفه من هو أوثق منه.

والخائن: هو الذي يأخذ ما في يده من الشيء المؤتمن عليه، والانتهاب: هو الأخذ علانية قهرًا، والاختلاس: أن يخطف الشيء بسرعة على غفلة. الأخذ خفية ولكنه خلاف ما صرح به في الخبر وإلا ما ذكر من قطع جاحد العارية.

وأجمعوا على أن لا قطع على الخائن في غير ذلك ولا على المنتهب، إلا إن كان قاطع طريق، والله أعلم.

وعارضه غيره ممن خالف فقال ابن القيم الحنبلي: لا تنافي بين جحد العارية وبين السرقة، فإن الجحد داخل في اسم السرقة، فيجمع بين الروايتين بأن الذين قالوا: سرقت أطلقوا على الجحد سرقة. كذا قال، ولا يخفى بعده.

قال: والذي أجاب به الخطابي مردود؛ لأن الحكم المرتب على الوصف معمول به ويقويه أن لفظ الحديث وترتيبه في إحدى الروايتين القطع على السرقة، وفي الأخرى على الجحد على حد سواء وترتيب الحكم على الوصف يشعر بالعلية فكل من الروايتين دال على أن علة القطع كل من السرقة وجحد العارية على انفراده...

وقال ابن دقيق العيد: صنيع صاحب «العمدة» حيث أورد الحديث بلفظ الليث ثم قال: وفي لفظ، فذكر لفظ معمر يقتضي أنها قصة واحدة، واختلف فيها هل كانت سارقة أو جاحدة؟ يعني لأنه أورد حديث عائشة باللفظ الذي أخرجاه من طريق الليث ثم قال: وفي لفظ: «كانت امرأةٌ تستعيرُ المتاعَ وتجحدهُ فَأَمر النبيُّ عَيْقِ بقطع يدهِا». وهذه رواية معمر في مسلم فقط.

قال: وعلى هذا فالحجة في هذا الخبر في قطع المستعير ضعيفة؛ لأنه اختلاف في واقعة واحدة فلا يبت الحكم فيه بترجيح من روى أنها جاحدة على الرواية الأخرى، يعني وكذا عكسه، فيصح أنها قطعت بسبب الأمرين، والقطع في السرقة متفق عليه فيترجح على القطع في الجحد المختلف فيه.

قلت: وهذه أقوى الطرق في نظري، والإلزام الذي ذكره القرطبي في أنه لو ثبت القطع في جحد العارية للزم القطع في جحد غير العارية قويًّ أيضًا، فإن من يقول بالقطع في جحد غير العارية فيقاس المختلف فيه على المتفق عليه؛ إذ لم يقل أحد بالقطع في الجحد على الإطلاق(١).

⁽۱) «فتح الباري» (۱۲/ ۸۹-۹۲).

مسألة: حكم سرقة أحد الزوجين من الآخر؟

قال أبو بكر النيسابوري تَخَلَّلُهُ: وإذا سرق أحد الزوجين من مال الآخر وكان المال محرزًا عنه فعند أبي حنيفة لا يجب القطع. وعند الشافعي ومالك وأحمد يجب (١١).

قلت: وينبغي أن يستثنى عند من يوجب القطع مسألة ما إذا كان الزوج شحيحًا في نفقته على أهله وولده فأخذت الزوجة من ماله للنفقة؛ لما جاء في «الصحيحين» من حديث أم المؤمنين عائشة هيئ قالت: دخلت هند بنت عتبة امرأة أبي سفيان على رسول الله علي فقالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني إلا ما أخذت من ماله بغير علمه فهل على في ذلك من جناح فقال رسول الله علي في ذلك من أماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك» (٢).

🕸 وهذه أقوال الفقهاء في المسألة:

قال ابن الهمام كتلقة: وإذا سرق أحد الزوجين من مال الآخر، أو العبد من سيده أو زوج سيدته – لم يقطع لوجود الإذن في الدخول عادة فاختل الحرز، وفي «موطأ مالك» عن عمر أنه أي بغلام سرق مرآة لامرأة سيده فقال: (ليس عليه شيء خادمكم يسرق متاعكم)(٣)، فإذا لم يقطع خادم الزوج فالزوج أولى(٤).

قال أبو الوليد الباجي كَتَلَلهُ: وكذلك لو سرق أحد الزوجين من صاحبه من بيت قد أغلقه عنه.

وجه القول الأول: أنه محجور عليه قد أذن له في الدخول فيه ففتحه لما فيه كأخذه من موضع مستور أو وعاء مغطى أو خريطة مختومة أو احتهاله للصندوق، وذلك ينفي القطع عنه؛ لأنه أخذه من موضع مأذون له فيه، وذلك من باب الخيانة لا من باب السرقة.

⁽۱) «تفسير النيسابوري» (٣/ ١٦١).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٢١١) ومسلم (١٧١٤).

⁽٣) سبق تخريجه.

⁽٤) «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (١١/ ٢٣٨).

ووجه القول الثاني: أنه أخذ السرقة وأخرجها من موضع منع منه، ولم يؤذن له فيه كما لو كانت الدار مشتركة (١).

قال أبو إسحاق الشيرازي تَعَلَّلُهُ: وإن سرق أحد الزوجين من الآخر ما هو محرز عنه ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه يقطع؛ لأن النكاح عقد على المنفعة فلا يسقط القطع في السرقة كالإجارة

والثاني: أنه لا يقطع لأن الزوجة تستحق النفقة على الزوج، والزوج يملك أن يحجر عليها ويمنعها من التصرف على قول بعض الفقهاء فصار ذلك شبهة.

والثالث: أنه يقطع الزوج بسرقة مال الزوجة ولا تقطع الزوجة بسرقة مال الزوج؛ لأن للزوجة حقًّا في مال الزوج بالنفقة وليس للزوج حق في مالها.

ومن لا يقطع من الزوجين بسرقة مال الآخر لا يقطع عبده بسرقة ماله؛ لقول عمر الله في سرقة غلام الحضرمي الذي سرق مرآة امرأته: (أرسله فلا قطع عليه خادمكم أخذ متاعكم)(٢).

ولأن يد عبده كيده فكانت سرقته من ماله كسرقته (٣).

وقال النووي تَعْمَلُهُ: ولو سرق أحد الزوجين مال الآخر إن لم يكن محرزًا عنه فلا قطع، وإلا فثلاثة أقوال: أظهرها يقطع. والثاني: لا. والثالث: يقطع الزوج دون الزوجة. وقيل: يقطعان بلا خلاف^(٤).

قال ابن قدامة كتلته: وإن سرق أحد الزوجين من مال الآخر فإن كان مما ليس محرزا عنه فلا قطع فيه وإن سرق مما أحرزه عنه ففيه روايتان:

إحداهما: لا قطع عليه وهي اختيار أبي بكر ومذهب أبي حنيفة لقول عمر رها الله على المام المام

⁽۱) «المنتقى» (٤/ ١٧٠).

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽۳) «المهذب» (۲/ ۱۸۱–۲۸۲).

⁽٤) «روضة الطالبين» (١٠/ ١٢٠).

لعبد الله بن عمرو بن الحضرمي حين قال له: إن غلامي سرق مرآة امرأي، أرسله لا قطع عليه، خادمكم أخذ متاعكم، وإذا لم يقطع عبده بسرقة مالها فهو أولى، ولأن كل واحد منهما يرث صاحبه بغير حجب ولا تقبل شهادته له ويتبسط في مال الآخر عادة فأشبه الوالد والولد.

والثانية: يقطع وهو مذهب مالك و أبي ثور و ابن المنذر وهو ظاهر كلام الخرقي لعموم الآية؛ ولأنه سرق مالًا محرزًا عنه لا شبهة له فيه أشبه الأجنبي، وللشافعي كالروايتين.

وقول ثالث: أن الزوج يقطع بسرقة مال الزوجة؛ لأنه لا حق له فيه ولا تقطع بسرقة ماله؛ لأن لها النفقة فيه (١).

قال ابن حزم تَعَلَلله: مسألة: سرقة أحد الزوجين من الآخر.

قال أبو محمد تخلف: اختلف الناس في هذا، فقالت طائفة: لا قطع في ذلك كها نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج قال: بلغني عن الشعبي قال: (ليس على زوج المرأة في سرقة متاعها قطع).

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا قطع على الرجل فيها سرق من مال امرأته، ولا على المرأة فيها سرقت من مال زوجها، وقال مالك وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور: على كل واحد منهها القطع فيها سرق من مال الآخر من حرز. وقال الشافعي ثلاثة أقوال: أحدها: كقول أبي حنيفة. والآخر: كقول مالك، والثالث: أن الزوج إذا سرق من مالها قطعت يده، وإن سرقت هي من ماله فلا قطع عليها.

قال أبو محمد: فلما اختلفوا كما ذكرنا نظرنا في ذلك فوجدنا من لا يرى القطع يحتج بما رويناه من طريق مسلم نا محمد بن رمح نا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر عن النبي على أنه قال: «كلكم راع وكلكم مسئولٌ عنْ رَعِيَّتِهِ فالأميرُ الذيْ عَلَى النَّاسِ راع وهو مسئولٌ عن رعيته، والرجلُ راع على أهلِ بيتهِ وهو مسئولٌ عنهم، والمرأةُ راعيةٌ على بيت بعْلها وولدها، وهي مسئولةٌ عنهم، والعبدُ راع على مالِ سيدِه

⁽۱) «المغني» (۱۰/ ۲۸۱).

وهو مسئولٌ عنهُ ألا كلكُمْ راعٍ وكلكُمْ مسئولٌ عنْ رعيتِهِ ١٠٠٠.

وهكذا رواه عبد الله بن عمر بن حفص، وحماد بن زيد، وأيوب السختياني والضحاك بن عثمان، وأسامة بن زيد كلهم، عن نافع عن ابن عمر عن النبي على الله ورواه سالم عن أبيه عن النبي على الله الله عن أبيه عن النبي على الله الله الله الله الله الله الله بن عمر حرملة في ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه سمع رسول الله على الله على الله عن راع في مال أبيه ومسئول عن رعيته».

قالوا: فكل واحد من الزوجين أمين في مال الآخر، فلا قطع عليه كالمودع، وزاد بعض من لا يعبأ به في هذا الحديث زيادة لا نعرفها، ولفظًا مبدولًا وهو: «المرأة راعية في مال زوجها والرجل راع في مال امرأته».

قال أبو محمد كَالله: وكل هذا لا حجة لهم فيه أصلا، أما الخبر المذكور فحق واجب لا يحل تعديه، وهو أعظم حجة عليهم؛ لأنه على أخبر أن كل من ذكرنا راع فيها ذكر، وأنهم مسئولون عها استرعوا من ذلك، فإذ هم مسئولون عن ذلك فبيقين يدري كل مسلم أنه لم تبح لهم السرقة والخيانة فيها استودعوه وأسلم إليهم، وأنهم في ذلك إن لم يكونوا كالأجنبيين والأباعد ومن لم يسترع فهم بلا شك أشد إثبًا، وأعظم جرمًا وأسوأ حالة من الأجنبيين، وأن ذلك كذلك فأقل أمورهم أن يكون عليهم ما على الأجنبيين ولا بد، فهذا حكم هذا الخبر على الحقيقة.

وأيضًا فإنهم لا يختلفون أن على من ذكرنا في الخيانة ما على الأجنبيين من إلزام رد ما خانوا وضهانه، وهم أهل قياس بزعمهم فهلا قاسوا ما اختلف فيه من السرقة والقطع فيها على ما اتفق عليه من حكم الخيانة، ولكنهم قد قلنا: إنهم لا النصوص اتبعوا ولا القياس أحسنوا، وأيضًا فليس في هذا الخبر دليل أصلًا على ترك القطع في السرقة والقول في الزيادة التي زادوها سواء كها ذكرنا لو صحت ولا فرق.

وأما قولهم: إن كليهما كالمودع وكالمأذون له في الدخول. فأعظم حجة عليهم؛

⁽١) أخرجه «البخاري» (٣٩٨) ومسلم (١٨٢٩).

لأنهم لا يختلفون أن المودع إذا سرق مما لم يودع عنده لكن من مال لمودع آخر في حرزه وأن المأذون له في الدخول لو سرق من مال محرز عنه للمدخول عليه الإذن له في الدخول لوجب القطع عليهما عندهم بلا خلاف، فيلزمهم بهذا التشبيه البديع بالضد أن لا يسقطوا القطع عن الزوجين فيها سرق أحدهما من الآخر، إلا فيها اؤتمن عليه ولم يحرز منه، وإن لم يجب القطع على كل واحد منهما فيها لم يأمنه صاحبه عليه. وأحرز عنه كالمودع والمأذون له في الدخول ولا فرق، وهذا قياس لو صح قياس ساعة من الدهر.

قال أبو محمد كتاتئة: فبطل كل ما موهوا به من ذلك والحمد لله رب العالمين، ثم نظرنا في ذلك في قول من فرق بين الزوج والزوجة فرأى عليه القطع إذا سرق من مالها ولم ير عليها القطع إذا سرقت من ماله فوجدناهم يقولون: إن الرجل لا حق له في مال المرأة أصلًا، فوجب القطع عليه إذا سرق منه شيئًا؛ لأنه في ذلك كالأجنبي فوجدنا المرأة لها في ماله حقوقًا من صداق ونفقة، وكسوة وإسكان وخدمة، فكانت بذلك كالشريك، ووجدنا رسول الله عليه قد قال لهند بنت عتبة إذ أخبرته أن أبا سفيان لا يعطيها ما يكفيها وولدها فقال لها عين «خذي مَا يكفيكِ وولدكِ بالمعروفِ»(١).

قالوا: فقد أطلق رسول الله ﷺ يدها على مال زوجها تأخذ منه ما يكفيها وولدها، فهي مؤتمنة عليه كالمستودع ولا فرق.

قالوا: والزوج بخلاف ذلك؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَلُهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْعًا ﴾ [انساء: ٢٠] الآية، وقال تعالى: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيَــَا هَرِيّــَا ﴾ [انساء: ٤] فبين الله تعالى تحريم القليل من مالها والكثير عليه.

قال أبو محمد كتلته: أما قولهم: إن لها في ماله حقوقًا من صداق ونفقة وكسوة وإسكان وخدمة، وأن رسول الله ﷺ أطلق يدها على ماله حيث كان من حرز أو غير حرز لتأخذ منه ما يكفيها وولدها بالمعروف إذا لم يوفها وإياهم حقوقهم، فنعم

⁽١) سبق تخريجه.

والمحارب هذا والزوجة في مال زوجها كذلك؛ لأن الله تعالى لم يخص إذ أمر بقطع السارق والسارقة إلا أن تكون زوجة من مال زوجها، ولا يكون زوج من مال زوجته ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مع:٢٤]، فصح يقينًا أن القطع فرض واجب على الأب والأم إذا سرقا من مال ابنها، وعلى الابن والبنت إذا سرقا من مال أبيها، وأمها ما لم يبح لهما أخذه، وهكذا كل ذي رحم محرمة أو غير محرمة إذا سرق من مال ذي رحمه أو من غير ذي رحمه ما لم يبح له أخذه، فالقطع على كل واحد من الزوجين إذا سرقا من مال صاحبه ما لم يبح له أخذه كالأجنبي ولا فرق إذا سرق ما لم يبح وهو محسن إن أخذ ما أبيح له أخذه من حرز أو من غير حرز، وبالله تعالى التوفيق (١).

وجاء في «الموسوعة الفقهية الكويتية»: اتفق جمهور الفقهاء على عدم إقامة الحد

⁽۱) «المحلي» (۱۱/ ۳٤٧–۳۵۰).

إذا سرق أحد الزوجين من مال الآخر وكانت السرقة من حرز قد اشتركا في سكناه، لاختلال شرط الحرز، وللانبساط بينهما في الأموال عادة؛ ولأن بينهما سببًا يوجب التوارث بغير حجب.

أما إذا كانت السرقة من حرز لم يشتركا في سكناه، أو اشتركا في سكناه ولكن أحدهما منع من الآخر مالًا أو حجبه عنه، فقد اختلف الفقهاء في حكم السرقة منه: فيرى الحنفية - وهو قول عند الشافعية والرواية الراجحة عند الحنابلة -: أنه لا قطع على واحد منها، لما بين الزوجين من الانبساط في الأموال عادة ودلالة، وقياسًا على الأصول والفروع؛ لأن بينها سببًا يوجب التوارث من غير حجب.

أما المالكية - وهو الراجح عند الشافعية والرواية الثانية عند الحنابلة - فإنهم يوجبون الحد على السارق في هذه المسألة، لعموم آية السرقة؛ لأن الحرز هنا تام، وربها لا يبسط أحدهما للآخر في ماله، فأشبه سرقة الأجنبي.

وهناك قول ثالث للشافعية وهو: وجوب قطع الزوج إذا سرق من مال زوجته ما هو محرز عنه ولا تقطع الزوجة إذا سرقت من مال زوجها ولو كان محرزًا عنها؛ لأن الزوجة تستحق النفقة على زوجها، فصار لها شبهة تدرأ عنها الحد، بخلاف الزوج فلا تقوم به شبهة تدرأ عنه الحد إذا سرق من مالها المحرز عنه.

هذا هو حكم السرقة بين الأزواج ما دامت الزوجية قائمة. فلو وقع الطلاق وانقضت العدة صارا أجنبيين، ووجب قطع السارق.

أما السرقة أثناء العدة من الطلاق الرجعي فتأخذ حكم السرقة بين الأزواج؛ لبقاء الزوجية إلى أن تنتهي العدة. فإن وقعت السرقة أثناء العدة من الطلاق البائن أقيم الحد على رأي جمهور الفقهاء؛ لانتهاء الزوجية. ولكنَّ أبا حنيفة يذهب إلى عدم إقامة الحد على أي منها بسرقة مال الآخر؛ لبقاء الحبس في العدة ووجوب السكنى، فبقي أثر النكاح، فأورث شبهة تدرأ الحد.

وقد ذهب جمهور الفقهاء، وأبو يوسف من الحنفية، إلى أن قيام الزوجية بعد السرقة لا أثر له بالنسبة للحد؛ لأن السرقة تمت بين أجنبيين. ولا يخالف في ذلك إلا

الحنفية، فعندهم: لو سرق من أجنبية ثم تزوجها قبل أن يحكم عليه بالقطع لم يقم عليه الخد؛ لأن الزواج مانع طرأ على الحد، والمانع الطارئ له حكم المانع المقارن. وكذلك الحكم إذا سرق من مالها ثم تزوجها بعد القضاء بالحد وقبل تنفيذه؛ لأن الإمضاء في الحدود من تمام القضاء، فكانت الشبهة مانعة من الإمضاء (١).

وقال الشيخ عبد القادر عودة يختش: وإذا سرق أحد الزوجين من الآخر فيرى مالك قطع السارق منهما إذا سرق مالًا محجورًا عنه أي محرزًا في مكانه مغلقًا لا يسمح له بدخوله، فإذا سرق من مال لم يحجر عنه فلا قطع عليه، ويستوي أن يكون المال المحجور عنه في نفس المنزل الذي يقيهان فيه أو في غيره.

ويرى أبو حنيفة أن لا قطع على أحد الزوجين في سرقة مال الآخر سواء سرق من البيت الذى يقيهان فيه أم من بيت آخر؛ لأن كلًا من الزوجين مأذون له بدخول منزل صاحبه كما أنه ينتفع بهاله عادة وهذا يوجب خللًا في الحرز.

وفى مذهب الشافعي ثلاثة آراء: أحدها كرأي مالك، والثاني كرأي أبي حنيفة، والثالث يرى أصحابه قطع الزوج إذا سرق مالًا محجورًا عنه من مال الزوجة ولا يرى قطع الزوجة إذا سرقت ما حجر عنها من مال الزوج، وحجتهم أن للزوجة حقًا في مال الزوج؛ لأنه ملزم بالإنفاق عليها وليس الزوج كذلك.

والرأي الأول هو الراجح في المذهب.

وفي مذهب أحمد رأيان: أحدهما كرأي مالك، والثاني كرأي أبي حنيفة.

ومذهب الشيعة الزيدية فيه الرأيان: رأي مالك وأبي حنيفة.

أما الظاهريون فيرون القطع على كل واحد من الزوجين إذا سرق من مال صاحبه، ما لم يبح له أخذه، سواء كان محرزًا عنه أو غير محرز؛ لأن الظاهريين لا يعترفون بالحرز، أما إذا كان المأخوذ مباحًا أخذه كنفقة الزوجة أو طعامها أو كسوتها فلا قطع فيه.

⁽۱) «الموسوعة الفقهية الكويتية» (٢٤/ ٣٠٠-٣٠١).

وهذا هو حكم السرقة بين الزوجين ما دامت السرقة قد وقعت والزوجية قائمة، ولا عبرة بالدخول، فلو حدث الطلاق قبل الدخول فلا قطع فيها يقع من سرقات بين الزوجين من وقت الزواج إلى وقت الطلاق؛ لأن الزوجية كانت قائمة وقت السرقة، أما ما يقع بعد الطلاق ففيه القطع؛ لأن غير المدخول بها لا عدة لها لقوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمُ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَها ﴾ [الأحزاب:٤٩].

وإذا كانت السرقة في عدة الطلاق الرجعي فلا قطع أيضًا؛ لأن الزوجية تظل قائمة حتى تنتهى العدة. أما السرقة في عدة الطلاق البائن ففيها القطع. ولكن أبا حنيفة لا يرى القطع إذا وقعت السرقة في عدة الطلاق البائن؛ لأن النكاح في حال العدة قائم من وجه كما أن أثره قائم و هو العدة، وقيام النكاح من كل وجه يمنع القطع فقيامه من وجه أو قيام أثره يورث الشبهة والحدود تدرأ بالشبهات (١).

⁽١) حديث: «ادرءوا الحدود بالشبهات»، ضعيف لا يصح مرفوعًا.

وقد روي عن علي ﷺ مرفوعًا، وإسناده شبه لا شيء. قاله الحافظ البيهقي في «الخلافيات».

وقال: في هذا الإسناد ضعف.

قلت: لأجل أبي مطر، وهو البصري الجهني فإنه مجهول لا يعرف. قاله أبو حاتم الرازي كما في «الجرح والتعديل» (٩/ ٤٤٥).

وأخرجه في «الكبرى» أيضًا (٨/ ٢٣٢) من طريق المختار بن نافع: حدثنا أبو حيان التيمي عن أبيه عن علي هذه قال: قال رسول الله ﷺ: «ادرءوا الحدود ولا ينبغي للإمام أن يعطل الحدود». وقال: قال البخاري: المختار بن نافع منكر الحديث.

وأخرجه أبو مسلم الكجي كها في «البدر المنير» (٨/ ٦١١)، عن ابن المقرئ، ثنا محمد بن علي الشامي، ثنا أبو عمران الجوني، عن عمر بن عبد العزيز أن النبي على قال: «ادرءوا الحدود بالشبهات». وهذا إسناد مرسل. وانظر: «البدر المنير» (٨/ ٦١١): وأخرج الترمذي (١٤٢٤) والبيهقي (٣٣١١) من طريق يزيد بن زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله على: «ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطئ في العقوبة».

قال: حدثنا هناد حدثنا وكيع عن زياد نحو حديث محمد بن ربيعة ولم يرفعه.

وإذا كانت السرقة بعد انتهاء العدة ففيها القطع بلا خلاف، وقيام الزوجية بعد السرقة لا أثر له على السرقة التي وقعت قبلها فيقطع السارق فيها، ولا يخالف في هذا إلا الحنفية فإنهم يرون أن الزواج إذا حصل قبل الحكم في الجريمة لم يحكم فيها بالقطع؛ لأن الزواج مانع طرأ على الحد والمانع الطارئ عند الحنفية له حكم المانع المقارن إذا أدى لإسقاط الحد.

ويرى أبو حنيفة أن الزواج إذا حصل بعد الحكم وقبل تنفيذ العقوبة لم يقطع، وحجته أن الإمضاء في باب الحدود من تمام القضاء فكانت الشبهة المعترضة على الإمضاء كالمعترضة على القضاء، وكان الطارئ على الحدود قبل الإمضاء بمنزلة الموجود قبل القضاء. ولكن أبا يوسف يرى في هذه الحالة عدم سقوط حكم القطع بالزواج لأن المانع من القطع في حالة الزوجية هو شبهة عدم الحرز، فإذا اعتبرت الزوجية الطارئة شبهة مانعة من القطع لكان معنى ذلك اعتبار الشبهة وهى ساقطة في باب الحدود (۱).

وقال أبو عيسى: حديث عائشة لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث محمد بن ربيعة، عن يزيد بن زياد الدمشقي، عن الزهري عن عروة عن عائشة عن على ورواه وكيع عن يزيد بن زياد نحوه ولم يرفعه، ورواية وكيع أصح، وقد روي نحو هذا عن غير واحد من أصحاب النبي على أنهم قالوا مثل ذلك. و يزيد بن زياد الدمشقي ضعيف في الحديث، و يزيد بن أبي زياد الكوفي أثبت من هذا وأقدم. وأخرجه ابن ماجه (٢٥٤٥) من طريق إبراهيم بن الفضل عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على «ادفعوا الحدود ما وجدتم له مدفعًا». وإبراهيم بن الفضل المخزومي، متروك.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٣٨) عن غير واحد من الصحابة بأسانيد فيها مقال، وأصحها ما جاء عن ابن مسعود الله من طريق وكيع عن سفيان عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله قال: «ادرءوا الجلد والقتل عن المسلمين ما استطعتم». قال البيهقي: هذا موصول.

وأخرجه مسدد في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري (٣٥٣٥) حدثنا يحيى، عن شعبة، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله قال: «ادرءو الحدود عن عباد الله عن الله عن عبد الله قال: «ادرءو الحدود عن عباد الله عن أبي وائل. إسناد حسن موقوف، وقد تقدم الكلام في عاصم بن أبي النجود وروايته عن أبي وائل.

(١) «التشريع الجنائي الإسلامي» (٢/ ٥٧٧-٥٧٩).

خامسًا: حدالخمر

قوله تعالى: ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۚ قُلْ فِيهِمَاۤ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِما ۚ [الِمَرة:٢١]

تفسيرالآية

قال الإمام الطبري تَعَلَّقُهُ: يعني بذلك جل ثناؤه: يسألك أصحابك يا محمد عن الخمر وشربها، و «الخمر» كل شراب خمر العقل فستره وغطى عليه. وهو من قول القائل: «خمرت الإناء» إذا غطيته، و «خمر الرجل»، إذا دخل في الخمر.

ويقال: «هو في خمار الناس وغمارهم»، يراد به دخل في عرض الناس.

ويقال للضبع: «خامري أم عامر»، أي استتري. وما خامر العقل من داء وسكر فخالطه وغمره فهو «خمر».

ومن ذلك أيضا «خمار المرأة»، وذلك لأنها تستر به رأسها فتغطيه.

ومنه يقال: «هو يمشى لك الخمر»، أي مستخفيًا، كما قال العجاج:

في لامسع العقبان لا ياتي الخمر يوجه الأرض ويستاق الشجر(١)

ويعني بقوله: «لا يأتي الخمر»، لا يأتي مستخفيا ولا مسارقة، ولكن ظاهرا برايات وجيوش. و«العقبان» جمع «عقاب»، وهي الرايات.

وأما «الميسر» فإنها «المفعل» من قول القائل: «يسر لي هذا الأمر»، إذا وجب لي «فهو ييسر لي يسرًا وميسرًا».

و «الياسر»: الواجب، بقداح وجب ذلك، أو فتاحة أو غير ذلك.

ثم قيل للمقامر: «ياسر ويسر»، كما قال الشاعر:

فبت كأنني يسرغبين يقلب، بعد ما اختلع، القداحا(٢)

⁽۱) «ديوانه» (ص: ۱۷).

⁽٢) لم أقف على قائله، وذكره الثعلبي في تفسيره «الكشف والبيان» (٢/ ١٥٠) دون ذكر قائله.

وكم قال النابغة:

أو يساسر ذهب القداح بوفره أسف تآكله الصديق مخلع (١)

يعنى «بالياسر»: المقامر. وقيل للقمار: «ميسر».

وكان مجاهد يقول نحو ما قلنا في ذلك.

وأما قوله: ﴿قُلُ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَفِعُ لِلنَّاسِ ﴿ [القرة:٢١٩]، فإنه يعني بذلك جل ثناؤه: قل يا محمد لهم: «فيهها»، يعني في الخمر والميسر «إثم كبير»، فالإثم الكبير الذي فيهما ما ذكر عن السدي فيها حدثني به موسى بن هارون قال: حدثنا عمرو بن حماد قال: حدثنا أسباط، عن السدي: أما قوله: ﴿ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾، فإثم الخمر أن الرجل يشرب فيسكر فيؤذي الناس. وإثم الميسر أن يقامر الرجل فيمنع الحق ويظلم (٢).

قال أبو جعفر: والذي هو أولى بتأويل «الإثم الكبير» الذي ذكر الله جل ثناؤه أنه في الخمر والميسر: في «الخمر» ما قاله السدي: زوال عقل شارب الخمر إذا سكر من شربه إياها حتى يعزب عنه معرفة ربه، وذلك أعظم الآثام.

وذلك معنى قول ابن عباس إن شاء الله.

وأما في «الميسر»، فها فيه من الشغل به عن ذكر الله وعن الصلاة، ووقوع العداوة والبغضاء بين المتياسرين بسببه، كها وصف ذلك به ربنا جل ثناؤه بقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيطُنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ

⁽۱) انظر: «الكشف والبيان» (۲/ ١٥٠).

⁽٢) حسن: وموسى بن هارون، هو: الهمداني كوفي ثقة، كها في «سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني» (ص: ١٥٦).

وقال الشيخ شاكر كَتَلَتْهُ في تعليقه على الأثر رقم (١٦٨) من «تفسير الطبري»: أما شيخ الطبري، وهو: موسى بن هارون الهمداني: فما وجدت له ترجمة، ولا ذكر في شيء مما بين يدي من المراجع، إلا ما يرويه عنه الطبري أيضًا في «تاريخه»، وهو أكثر من خمسين موضعا في الجزئين الأول والثاني منه. وما بنا حاجة إلى ترجمته من جهة الجرح والتعديل، فإن هذا التفسير الذي يرويه عن عمرو ابن حماد، معروف عند أهل العلم بالحديث. وما هو إلا رواية كتاب، لا رواية حديث بعينه.

وَعَنِ ٱلصَّلَوْةِ ﴾ [المائدة: ٩١].

وأما قوله: ﴿وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾، فإن منافع الخمر كانت أثمانها قبل تحريمها، وما يصلون إليه بشربها من اللذة، كما قال الأعشى في صفتها:

لَنَا مِنْ ضُحَاها خُبْثُ نَفْسٍ وَكَأْبَةٌ وَذِكْرَى هُمُ وم مَا تُغِبِّ أَذَاتُهَا لَا مَنْ ضُحَاها خُبثُ نَفْسٍ وَكَأْبَةٌ وَمَالٌ كَثِيبٍ، عِسَزَّةٌ نَشَسَواتُهَا (١) وَعِنْد العِشَاء طِيبُ نَفْسٍ وَلَلَّةٌ وَمَالٌ كَثِيبٍ، عِسَزَّةٌ نَشَسَواتُهَا (١) وعِنْد العِشَاء طيبُ نَفْسٍ وَلَلَّةً وَمَالٌ كَثِيبٍ، عِسَزَةً نَشَسَواتُهَا (١) وعلى قال حسان:

فَنَشْ سَرِيُّهَا فَتَنَّرُكُنَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَا اللَّهَالَ اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَالَ اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَا اللَّهَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

وأما منافع الميسر، فما يصيبون فيه من أنصباء الجزور. وذلك أنهم كانوا يياسرون على الجزور، وإذا أفلج الرجل منهم صاحبه نحره، ثم اقتسموا أعشارا على عدد القداح، وفي ذلك يقول أعشى بنى ثعلبة:

وجـزور أيسـار دعـوت إلى النـدى ونيـاط مقفـرة أخـاف ضـلالها(٣)

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل.

واختلف القرأة في قراءة ذلك:

فقرأه عُظْم أهل المدينة وبعض الكوفيين والبصريين: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ بالباء، بمعنى قل: في شرب هذه، والقهار هذا كبير من الآثام.

وقرأه آخرون من أهل المصرين البصرة والكوفة: {قل فيهما إثم كثير}، بمعنى الكثرة من الآثام. وكأنهم رأوا أن «الإثم» بمعنى «الآثام»، وإن كان في اللفظ واحدًا، فوصفوه بمعناه من الكثرة.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأه «بالباء»: ﴿ قُلْ

⁽۱) «ديوانه» (ص: ٦١).

⁽٢) «ديوانه» (ص: ٨).

⁽٣) «ديوانه» (ص: ٢٣).

فِيهِمَا إِنْهُ كَبِيرٌ، لإجماع جميعهم على قوله: ﴿وَإِثْمُهُمَا أَكُبَرُ مِن نَفْعِهِمَا ﴾، وقراءته بالباء.

وفي ذلك دلالة بينة على أن الذي وصف به الإثم الأول من ذلك، هو العظم والكبر، لا الكثرة في العدد. ولو كان الذي وصف به من ذلك الكثرة، لقيل: وإثمها أكثر من نفعها.

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ﴾ [البغرة:٢١٩].

قال أبو جعفر: يعني بذلك عز ذكره: والإثم بشرب [الخمر] هذه والقار هذا، أعظم وأكبر مضرة عليهم من النفع الذي يتناولون بهما. وإنها كان ذلك كذلك، لأنهم كانوا إذا سكروا وثب بعضهم على بعض، وقاتل بعضهم بعضًا، وإذا ياسروا وقع بينهم فيه بسببه الشر، فأداهم ذلك إلى ما يأثمون به.

ونزلت هذه الآية في الخمر قبل أن يصرح بتحريمها، فأضاف الإثم جل ثناؤه إليها، وإنها الإثم بأسبابها، إذ كان عن سببها يحدث.

وقد قال عدد من أهل التأويل: معنى ذلك: وإثمهما بعد تحريمهما أكبر من نفعهما قبل تحريمهما.

قال أبو جعفر: وإنها اخترنا ما قلنا في ذلك من التأويل لتواتر الأخبار وتظاهرها بأن هذه نزلت قبل تحريم الخمر والميسر، فكان معلوما بذلك أن الإثم الذي ذكره الله في هذه الآية فأضافه إليها، إنها عنى به الإثم الذي يحدث عن أسبابها - على ما وصفنا - لا الإثم بعد التحريم (١).

* 888 *

⁽۱) «تفسير الطبري» (3/277-77) بتصرف.

مسائل الآية

قال الإمام القرطبي كَغَلَثْهُ: فيه تسع مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿يَسْعَلُونَكَ ﴾ السائلون هم المؤمنون كما تقدم. والخمر مأخوذة من خمر إذا ستر، ومنه خمار المرأة. وكل شيء غطى شيئًا فقد خمره، ومنه «خروا آنيتكم» (۱). فالخمر تخمر العقل، أي: تغطيه وتستره، ومن ذلك الشجر الملتف يقال له: الخَمَر – بفتح الميم – لأنه يغطي ما تحته ويستره، يقال منه: أخمرت الأرض كثر خرها، قال الشاعر:

أَلاَ يَا زِيدُ والضَّداكُ سِيرًا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَسَر الطَّرِيقِ (٢)

أي سيرا مدلين فقد جاوزتما الوهدة التي يستتر بها الذئب وغيره. وقال العجاج يصف جيشا يمشي برايات وجيوش غير مستخف:

في لامع العقبان لا يمشي الخمر يوجه الأرض ويستاق الشجر(٣)

ومنه قولهم: دخل في غمار الناس وخمارهم، أي: هو في مكان خاف. فلما كانت الخمر تستر العقل وتغطيه سميت بذلك.

وقيل: إنها سميت الخمر خمرًا؛ لأنها تركت حتى أدركت، كما يقال: قد اختمر العجين، أي: بلغ إدراكه. وخمر الرأي، أي: ترك حتى يتبين فيه الوجه.

وقيل: إنها سميت الخمر خمرًا؛ لأنها تخالط العقل، من المخامرة وهي المخالطة،

⁽١) أخرجه البخاري (٥٦٢٣) ومسلم (٢٠١٢) من حديث جابر بن عبد الله عن ولفظه: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿ إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ أَوْ أَمْسَيْتُمْ فَكُفُّوا صِبْيَانَكُمْ فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَنْتَشِرُ حِينَئِذ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنْ اللَّيْلِ فَحُلُّوهُمْ فَأَغْلِقُوا الْأَبُوابَ وَاذْكُرُوا اسْمَ الله فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مُغْلَقًا وَأَوْكُوا اسْمَ الله وَلَوْ أَنْ تَعُرُضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا وَأَوْكُوا اسْمَ الله وَلَوْ أَنْ تَعُرُضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا وَأَطْفِئُوا مَصَابِيحَكُمْ».

⁽٢) لم أقف على قائله، وانظر: «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٢/ ٢١٦) و«الزاهر» لأبي بكر الأنباري (١/ ٣٥٤).

⁽٣) «ديوانه» (ص: ١٧)، وسبق.

ومنه قولهم: دخلت في خمار الناس، أي: اختلطت بهم. فالمعاني الثلاثة متقاربة، فالخمر تركت وخمرت حتى أدركت، ثم خالطت العقل، ثم خمرته، والأصل الستر.

والخمر: ماء العنب الذي غلي أو طبخ، وما خامر العقل من غيره فهو في حكمه؛ لأن إجماع العلماء أن القمار كله حرام. وإنها ذكر الميسر من بينه فجعل كله قياسًا على الميسر، والميسر إنها كان قمارًا في الجزر خاصة، فكذلك كل ما كان كالخمر فهو بمنزلتها.

الثانية: والجمهور من الأمة على أن ما أسكر كثيره من غير خمر العنب فمحرم قليله وكثيره (١)، والحد في ذلك واجب.

(١) حديث: «ما أسكر كثيرهُ فقليلهُ حرامٌ». صحيح، وقد ورد عن عدد من الصحابة، وهم:

ا - جابر بن عبد الله ﷺ: أخرجه أبو داود (٣٦٨٣)، والترمذي (١٨٦٥) وابن ماجه (٣٣٩٥)
 وأحمد (١٤٧٠٣) و البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٩٦) والطحاوي في «معاني الآثار» (٢١٧/٤)
 من طريق داود بن بكر عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله، به مرفوعًا.

وأخرجه ابن حبان (٥٣٨٢) من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله، به مرفوعًا.

٢- سعد بن أبي وقاص ﷺ: أخرجه النسائي (٨٠٥٥) والدارمي (٢٠٩٩) وابن حبان (٣٥٧٠) وابن حبان (٣٥٧٠) وابن أبي شيبة (٢٤٢٣٢) وأبو يعلى (٦٩٤) والدارقطني (٤/ ٢٥١) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٩٦) والطحاوي في «معاني الآثار» (٤/ ٢١٦) من طريق الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عامر بن سعد عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال: «أنهاكم عنْ قليلِ ما أسكر كثرةُ».

٣- عبد الله بن عمر ﷺ: أخرجه ابن ماجه (٣٣٩٢) من طريق زكريا بن منظور عن أبي حازم عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «كلُّ مسكرِ حرامٌ وما أسكرَ كثيرُه فقليلُه حرامٌ».
وزكريا بن منظور، ضعيف، وأبو حازم لم يسمع ابن عمر ﷺ.

وأخرجه البزار (٩٦٦) والطبراني في «الأوسط» (٦٢٦) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٩٦) من طرق عن نافع عن ابن عمر، به.

وروي عن عَمر بن الخطاب ﷺ ولا يصح، بل هو وهم من بعض الرواة، وانظر: «علل الدارقطني» (٢/ ١٧)، (١٣٦/ ١٣٦).

وقال أبو حنيفة والثوري وابن أبي ليلى وابن شبرمة وجماعة من فقهاء الكوفة: ما أسكر كثيره من غير خمر العنب فهو حلال، وإذا سكر منه أحد دون أن يتعمد الوصول إلى حد السكر فلا حد عليه، وهذا ضعيف يرده النظر والخبر.

الثالثة: قال بعض المفسرين: إن الله تعالى لم يدع شيئًا من الكرامة والبر إلا أعطاه هذه الأمة، ومن كرامته وإحسانه أنه لم يوجب عليهم الشرائع دفعة واحدة، ولكن أوجب عليهم مرة بعد مرة، فكذلك تحريم الخمر.

وهذه الآية أول ما نزل في أمر الخمر، ثم بعده: ﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَرَىٰ ﴿ السَّاءَ ثَلَمُ سُكَرَىٰ ﴾ [الساء: ٤٣] ثم قوله: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوَةَ وَٱلْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةً فَهَلَ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ٩] ثم قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَهُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ فَٱجْتَنِبُوهُ ﴾ [المائدة: ٩] على ما يأتي بيانه في «المائدة».

الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَيْسِرِ ﴾ الميسر: قمار العرب بالأزلام. قال ابن عباس: «كان الرجل في الجاهلية يخاطر الرجل على أهله وماله، فأيهما قمر صاحبه ذهب بماله وأهله»(١) فنزلت الآية.

٤ - عمرو بن العاص ﷺ: أخرجه النسائي (٥٦٠٧) وأحمد (٦٥٥٨) وعبد الرزاق (١٧٠٠٧) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٩٦) والطحاوي في «معاني الآثار» (٢١٧/٤) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، به مرفوعًا.

٥- خوات بن جبير ﷺ: أخرجه الحاكم (٣/ ٤١٣) من طريق عبد الله بن صالح بن إسحاق بن صالح بن مرفوعًا.

٦- عائشة ﴿ عَلَيْ الْحَرْجُهُ الطّبراني في «الأوسط» (٤٠١٥) والدارقطني في «سننه» (٤/ ٢٥٠)
 من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، به مرفوعًا.

وانظر: «علل الدارقطني» (١٤/ ٢٢٣).

٧- زيد بن ثابت ﷺ: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٥/ ١٣٩ -ح: ٤٨٨٠) من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه زيد بن ثابت، به مرفوعًا.

⁽١) منقطع: أخرجه الطبري في «تفسيره» (٤١٢١) من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، به.

وقال مجاهد (۱) ومحمد بن سيرين (۲) والحسن (۳) وابن المسيب (٤) وعطاء (٥) وقتادة (۲) ومعاوية بن صالح (۷) وطاووس (۸) وعلي بن أبي طالب الشيء وابن عباس أيضًا (۱۰): (كل شيء فيه قمار من نرد وشطرنج فهو الميسر، حتى لعب الصبيان بالجوز والكعاب، إلا ما أبيح من الرهان في الخيل والقرعة في إفراز الحقوق)، على ما يأتي.

وقال مالك: الميسر ميسران: ميسر اللهو، وميسر القهار، فمن ميسر اللهو النرد والشطرنج والملاهي كلها. وميسر القهار: ما يتخاطر الناس عليه.

ولم يسمع منه.

(١) إسناده ضعيف: أخرجه الطبري (٤١٠٧) من طريق سفيان، عن ليث، عن مجاهد قال: كل «القهار من الميسر، حتى لعب الصبيان بالجوز».

وأخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (١/ ٨٨) من طريق معمر عن ليث عن مجاهد وسعيد قالا: (الميسر القهار كله حتى الجوز الذي يلعب به الصبيان). وليث هو ابن أبي سليم، ضعيف.

(٢) صحيح: أخرجه الطبري (٢١١١) من طريق عاصم، عن محمد بن سيرين قال: (القمار ميسر).

(٣) صحيح: أخرجه الطبري (٤١١٥) من طريق خالد بن الحارث قال، حدثنا الأشعث، عن الحسن أنه قال: (الميسر القمار).

(٤) إسناده ضعيف: أخرجه الطبري (٤١١٤) حدثنا ابن حميد قال: حدثنا حكام، عن عمرو، عن عطاء، عن سعيد قال: (الميسر القمار). وابن حميد ضعيف.

(٥) إسناده ضعيف: أخرجه الطبري (٤١١٦) من طريق ليث، عن طاووس وعطاء قالا: (كل قمار فهو من الميسر، حتى لعب الصبيان بالكعاب والجوز). وليث هو ابن أبي سليم، ضعيف.

(٦) صحيح: أخرجه الطبري (٤١١٩) من طريق ابن عليه، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة قال: (أما قوله: ﴿وَٱلْمَيْسِرُ ﴾، فهو القهار كله).

(٧) ذكره عن ابن عباس على كما سبق.

(٨) انظر: أثر عطاء السابق.

(٩) منقطع: أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٠٥٤) من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه عن علي ابن أبي طالب، أنه كان يقول: (الشطرنج من الميسر).

ووالد جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، لم يسمع من جده علي ١٠٠٠.

(۱۰) سبق ذکره.

قال علي بن أبي طالب: (الشطرنج ميسر العجم)(١).

وكل ما قومر به فهو ميسر عند مالك وغيره من العلماء (٢). وسيأتي في «يونس» زيادة بيان لهذا الباب إن شاء الله تعالى.

والميسر مأخوذ من اليسر، وهو وجوب الشيء لصاحبه، يقال: يسر لي كذا إذا وجب فهو ييسر يسرًا وميسرًا. والياسر: اللاعب بالقداح، وقد يسر ييسر، قال الشاعر:

فاًعِنْهُمُ وأبشِ رب الشرواب وإذا هُمُ نزل وابضَ نْكِ فانزلِ (٣)

(١) منقطع: وسبق قريبًا.

(٢) قال ابن عبد البر كتات في «الاستذكار» (٨/ ٤٦٢): وأما الشطرنج فأجمع العلماء أن اللعب بها،
 قمار لا يجوز، وأخذ المال وأكله قمارًا بها لا يحل وأجمع مالك وأصحابه على أنه لا يجوز اللعب بالنرد ولا بالشطرنج وقالوا: لا تجوز شهادة المدمن المواظب على لعب الشطرنج.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: يكره اللعب بالشطرنج وبالنرد وبالأربعة عشر وبكل اللهو، وقالوا: فإن لم يظهر من اللاعب بها كبيرة وكانت محاسنه أكثر من مساوئه قبلت شهادته.

قال الشافعي: أكره اللعب بالنرد للخبر واللعب بالشطرنج والحمام بغير قيار، وإن كرهناه أخف حالًا من اللعب بالنرد. وقال أصحاب الشافعي: لا تسقط عندنا في مذهبه شهادة اللاعب بالنرد وبالشطرنج إذا كان عدلًا في جميع أحواله لم يظهر منه سفه ولا ريبة ولا علمت منه كبيرة إلا أن يلعب بها قيارًا، فإن لعب بها قيارًا وكان بذلك معروفًا سفه بها نفسه وسقطت عدالته لأكله المال بالباطل.

(٣) البيت لعبد القيس بن خفاف البُرْ بُميّ، كما في «لسان العرب» (٤/ ٥٩).

وقال الأزهري: الميسر: الجزور الذي كانوا يتقامرون عليه، سمي ميسرًا؛ لأنه يجزأ أجزاء، فكأنه موضع التجزئة، وكل شيء جزأته فقد يسرته. والياسر: الجازر، لأنه يجزئ لحم الجزور. قال: وهذا الأصل في الياسر، ثم يقال للضاربين بالقداح والمتقامرين على الجزور: ياسرون؛ لأنهم جازرون؛ إذ كانوا سببًا لذلك.

وفي «الصحاح»: ويسر القوم الجزور أي: اجتزروها واقتسموا أعضاءها. قال سحيم بن وثيل اليربوعي:

أقول لهم بالشعب إذ ييسرونني ألم تيأسوا أني ابن فارس زهدم(١)

كان قد وقع عليه سباء فضرب عليه بالسهام. ويقال: يسر القوم إذا قامروا. ورجل يسر وياسر بمعنى. والجمع أيسار، قال النابغة:

أني أتم السادي وأمنعهم مثنى الأيادي وأكسو الجفنة الأدما(٢)

وقال طرفة:

وهُ مَ أَيْسِ از لُق إذا أَغْلَ تِ الشَّ تُوَةُ أَبِداء الجُ زُرْ (٣)

وكان من تطوع بنحرها ممدوحًا عندهم، قال الشاعر:

وناجية نحررت لقروم صدق وما ناديت أيسار الجرز(٤)

الخامسة: روى مالك في «الموطأ» عن داود بن حصين أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: (كان من ميسر أهل الجاهلية بيع اللحم بالشاة والشاتين)(٥).

⁽١) «نهاية الأرب في فنون الأدب» (٩٥/ ٣١٨)، و «العقد الفريد» (٦/ ٩٥).

⁽۲) «ديوانه» (ص: ۱۰۲).

⁽٣) «ديوانه» (ص: ٩٥).

⁽٤) لم أقف على قائله، وورد البيت في « الأمالي في لغة العرب» (١/ ٢٠) بلفظ: وراحلة نحرت لشرب صدق وما ناديت أيسار الجزور

⁽٥) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (١٣٣٦) ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢٣٧) عن داود بن الحصين أنه سمع سعيد بن المسيب، به.

وهذا محمول عند مالك وجمهور أصحابه في الجنس الواحد، حيوانه بلحمه، وهو عنده من باب المزابنة والغرر والقهار، لأنه لا يدرى هل في الحيوان مثل اللحم الذي أعطى أو أقل أو أكثر، وبيع اللحم باللحم لا يجوز متفاضلًا، فكان بيع الحيوان باللحم كبيع اللحم المغيب في جلده إذا كانا من جنس واحد، والجنس الواحد عنده الإبل والبقر والغنم والظباء والوعول وسائر الوحوش، وذوات الأربع المأكولات كلها عنده جنس واحد، لا يجوز بيع شيء من حيوان هذا الصنف والجنس كله بشيء واحد من لحمه بوجه من الوجوه، لأنه عنده من باب المزابنة، كبيع الزبيب بالعنب والزيتون بالزيت والشيرج بالسمسم، ونحو ذلك.

والطير عنده كله جنس واحد، وكذلك الحيتان من سمك وغيره. وروي عنه أن الجراد وحده صنف.

وقال الشافعي وأصحابه والليث بن سعد: لا يجوز بيع اللحم بالحيوان على حال من الأحوال من جنس واحد كان أم من جنسين مختلفين، على عموم الحديث (١).

⁽١) حديث: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان»، مرسل.

أخرجه مالك في «الموطأ» (١٣٣٥) ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٥) والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٩٦) عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب، به مرسلًا.

وأخرجه الدارقطني (٣/ ٧٠) من طريق يزيد بن مروان نا مالك بن أنس عن الزهري عن سهل ابن سعد قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع اللحم بالحيوان». وقال: تفرد به يزيد بن مروان عن مالك بهذا الإسناد ولم يتابع عليه وصوابه في «الموطأ» عن ابن المسيب مرسلًا.

وقال البيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٩٦): ورواه يزيد بن مروان الخلال عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ، وغلط فيه.

وأخرجه البزار (٥٨٨٨) من طريق ثابت بن زهير، حدثنا نافع، عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان».

وثابت بن زهير، قال فيه أبو حاتم الرازي: هو منكر الحديث، ضعيف الحديث لا يشتغل به. «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٥٢).

قال أبو عمر ابن عبد البر في «الاستذكار» (٦/ ٤٢٤): لا أعلم حديث النهي عن بيع الحيوان باللحم يتصل عن النبي ﷺ من وجه ثابت وأحسن أسانيده مرسل، سعيد بن المسيب على ما

وروي عن ابن عباس: (أن جزورًا نحرت على عهد أبي بكر الصديق فقسمت على عشرة أجزاء، فقال رجل: أعطوني جزءًا منها بشاة، فقال أبو بكر: لا يصلح هذا)(١). قال الشافعي: ولست أعلم لأبي بكر في ذلك مخالفًا من الصحابة.

قال أبو عمر: قد روي عن ابن عباس أنه أجاز بيع الشاة باللحم، وليس بالقوي (٢). وذكر عبد الرزاق عن الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه كره أن يباع حي بميت، يعني: الشاة المذبوحة بالقائمة. قال سفيان: ونحن لا نرى به بأسًا (٣).

قال المزني: إن لم يصح الحديث في بيع الحيوان باللحم فالقياس أنه جائز، وإن صح بطل القياس واتبع الأثر.

قال أبو عمر: وللكوفيين في أنه جائز بيع اللحم بالحيوان حجج كثيرة من جهة القياس والاعتبار، إلا أنه إذا صح الأثر بطل القياس والنظر. وروى مالك عن زيد ابن أسلم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله عليه عن بيع الحيوان باللحم (٤).

قال أبو عمر: ولا أعلمه يتصل عن النبي على من وجه ثابت، وأحسن أسانيده مرسل سعيد بن المسيب على ما ذكره مالك في «موطئه»، وإليه ذهب الشافعي، وأصله أنه لا يقبل المراسيل، إلا أنه زعم أنه افتقد مراسيل سعيد فوجدها أو أكثرها

ذكره مالك في «موطئه».

(١) ضعيف جدًّا: أخرجه عبد الرزاق (١٤١٦٥) عن الأسلمي عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس، به. وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٩٧) من طريق الشافعي أخبرنا ابن أبي يحيى عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق رائعة: أنه كره بيع الحيوان باللحم. والأسلمي هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (١٤١٦٤) أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن ابن عباس قال: (لا بأس أن يباع اللحم بالشاة). وفي سنده مجهول.

(٣) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٤١٦٣) عن الثوري عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب: (أنه كره أن يباع حي بميت. يعني الشاة القائمة بالمذبوح). قال سفيان: ولا نرى به بأسًا.

(٤) سبق تخريجه.

صحاحًا. فكره بيع أنواع الحيوان بأنواع اللحوم على ظاهر الحديث وعمومه، لأنه لم يأت أثر يخصه ولا إجماع. ولا يجوز عنده أن يخص النص بالقياس.

والحيوان عنده اسم لكل ما يعيش في البر والماء وإن اختلفت أجناسه، كالطعام الذي هو اسم لكل مأكول أو مشروب، فاعلم (١).

السادسة: قوله تعالى: ﴿قُلُ فِيهِمَا ﴾ يعني الخمر والميسر ﴿إِثْمُ كَبِيرٌ ﴾ إثم الخمر ما يصدر عن الشارب من المخاصمة والمشاتمة وقول الفحش والزور، وزوال العقل الذي يعرف به ما يجب لخالقه، وتعطيل الصلوات والتعوق عن ذكر الله، إلى غير ذلك.

روى النسائي عن عثمان ولله قال: اجتنبوا الخمر فإنها أم الخبائث، إنه كان رجل ممن كان قبلكم تعبد فعلقته امرأة غوية، فأرسلت إليه جاريتها فقالت له: إنا ندعوك للشهادة، فانطلق مع جاريتها فطفقت كلما دخل بابًا أغلقته دونه، حتى أفضى إلى امرأة وضيئة عندها غلام وباطية خمر، فقالت: إني والله ما دعوتك للشهادة، ولكن دعوتك لتقع علي، أو تشرب من هذه الخمر كأسا، أو تقتل هذا الغلام. قال: فاسقيني من هذه الخمر كأسًا، فسقته كأسًا. قال: زيدوني، فلم يرم حتى وقع عليها، وقتل النفس، فاجتنبوا الخمر، فإنها والله لا يجتمع الإيمان وإدمان الخمر، إلا ليوشك أن يخرج أحدهما صاحبه (٢). وذكره أبو عمر في «الاستيعاب».

⁽١) انظر: «الاستذكار» (٦/ ٢٢٢–٤٢٦).

⁽٢) صحيح موقوقًا: أخرجه النسائي (٥٦٦٦)، وفي «الكبرى» (٥١٥٦)، وعبد الرزاق (١٧٠٦) من طريق معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أبيه قال: سمعت عثمان عن الله من طريق معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أبيه قال: سمعت عثمان عنها المناطقة المناط

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٨٧) من طريق يونس بن يزيد عن الزهري.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٥٤٣)، أيضًا على الوقف مختصرًا، قال: حدثنا غندر، عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه؛ أنه سمع عثمان يخطب، فذكر الخمر فقال: (هي مجمع الخبائث، أو هي أم الخبائث، ثم أنشأ يحدث عن بني إسرائيل فقال: إن رجلًا خير بين أن يقتل صبيًّا، أو يمحو كتابًا، أو يشرب خمرًا، فاختار الخمر فها برح حتى فعلهن كلهن).

وروي أن الأعشى لما توجه إلى المدينة ليسلم فلقيه بعض المشركين في الطريق فقالوا له: أين تذهب؟ فأخبرهم بأنه يريد محمدًا ﷺ، فقالوا: لا تصل إليه، فإنه يأمرك بالصلاة، فقال: إن خدمة الرب واجبة. فقالوا: إنه يأمرك بإعطاء المال إلى الفقراء. فقال: اصطناع المعروف واجب. فقيل له: إنه ينهى عن الزنى. فقال: هو فحش وقبيح في العقل، وقد صرت شيخًا فلا أحتاج إليه. فقيل له: إنه ينهى عن شرب الخمر. فقال: أما هذا فإني لا أصبر عليه! فرجع، وقال: أشرب الخمر سنة ثم أرجع إليه، فلم يصل إلى منزله حتى سقط عن البعير فانكسرت عنقه فهات (١).

وكان قيس بن عاصم المنقري شرابًا لها في الجاهلية ثم حرمها على نفسه، وكان سبب ذلك أنه غمز عكنة ابنته وهو سكران، وسب أبويه، ورأى القمر فتكلم بشيء، وأعطى الخيار كثيرًا من ماله، فلما أفاق أخبر بذلك فحرمها على نفسه، وفيها يقول: رأيست الخمسر صالحة وفيها خصال تفسد الرجل الحليها فلل والله أشربها صحيحا ولا أشفى بها أبدا سقيها ولا أعطى بها ثمنا حياتي ولا أدعسو لها أبدا نديها

وأخرجه مرفوعًا ابن حبان (٥٣٤٨) وابن أبي الدنيا في «ذم المسكر» (ص٤٩-٥٠) ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥٨٦) وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١١٢٢) والضياء المقدسي في «المختارة» (٣٧١) من طريق الفضيل بن سليمان حدثنا عمر بن سعيد عن الزهري أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه عبد الرحمن بن الحارث قال: سمعت عثمان بن عفان خطيبًا، سمعت النبي عليه به مرفوعًا.

قال أبو حاتم ابن حبان: عمر بن سعيد بن سريج هذا هو من ثقات أهل المدينة، روى عنه عبدالر هن بن إسحاق المدني.

قلت: قال فيه ابن عدي: أحاديثه عن الزهري ليست مستقيمة، ولينه الذهبي كما في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٠٩). والراوي عنه أيضًا فضيل بن سليهان، قال عنه الحافظ ابن حجر: صدوق له خطأ كثير وصحح رواية الوقف الدارقطني كما في «العلل» (٣/ ٤١)، وابن الجوزي، وابن كثير.

(١) لم أقف عليه مسندًا، وذكره أبو الليث السمرقندي في تفسيره «بحر العلوم» (١/ ١٧٠).

فإن الخمر تفضح شاربيها وتجنيهم بها الأمر العظيما(١)

قال أبو عمر: وروى ابن الأعرابي عن المفضل الضبي أن هذه الأبيات لأبي محجن الثقفي قالها في تركه الخمر، وهو القائل الله:

إذا مست فسادفني إلى جنسب كرمسة تسروي عظامي بعد مسوتي عروقها ولا تسدفنني بسالفلاة فسانني أخساف إذا مسا مست أن لا أذوقها

وجلده عمر الحد عليها مرارًا، ونفاه إلى جزيرة في البحر، فلحق بسعد فكتب إليه عمر أن يحبسه فحبسه، وكان أحد الشجعان البهم، فلما كان من أمره في حرب القادسية ما هو معروف حل قيوده وقال: لا نجلدك على الخمر أبدًا. قال أبو محجن: وأنا والله لا أشربها أبدا، فلم يشربها بعد ذلك.

وفي رواية: قد كنت أشربها إذ يقام علي الحد وأطهر منها، وأما إذ بهرجتني فوالله لا أشربها أبدًا.

وذكر الهيثم بن عدي أنه أخبره من رأى قبر أبي محجن بأذربيجان، أو قال: في نواحي جرجان، وقد نبتت عليه ثلاث أصول كرم وقد طالت وأثمرت، وهي معروشة على قبره، ومكتوب على القبر «هذا قبر أبي محجن» قال: فجعلت أتعجب وأذكر قوله: إذا مت فادفني إلى جنب كرمة (٢).

ثم إن الشارب يصير ضحكة للعقلاء، فيلعب ببوله وعذرته، وربها يمسح وجهه، حتى رؤي بعضهم يمسح وجهه ببوله ويقول: اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين، ورؤي بعضهم والكلب يلحس وجهه وهو يقول له: أكرمك الله.

وأما القمار فيورث العداوة والبغضاء؛ لأنه أكل مال الغير بالباطل.

⁽۱) «ذم المسكر» لابن أبي الدنيا (ص: ۷۰) و «الاستيعاب» (۱/ ٤٠١) و «الأوائل» للعسكري (١/ ١٠).

⁽۲) «الاستيعاب» (۱/ ٥٦٢ – ٥٦٣).

السابعة: قوله تعالى: ﴿وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ أما في الخمر فربح التجارة، فإنهم كانوا يجلبونها من الشام برخص فيبيعونها في الحجاز بربح، وكانوا لا يرون الماكسة (١) فيها، فيشتري طالب الخمر الخمر بالثمن الغالي.

هذا أصح ما قيل في منفعتها، وقد قيل في منافعها: إنها تهضم الطعام، وتقوي الضعف، وتعين على الباه، وتسخي البخيل، وتشجع الجبان، وتصفي اللون، إلى غير ذلك من اللذة بها(٢).

وقد قال حسان بن ثابت ضَلَّيُّهُ:

ونشربها فتتركنا ملوكا وأسداما ينهنهنا اللقاء(٣)

إلى غير ذلك من أفراحها. وقال آخر:

ف إذا شربت ف إنني رب الخورنت ق والسسدير

وإذا صحوت فإنني رب الشوية والبعسير(٤)

ومنفعة الميسر مصير الشيء إلى الإنسان في القيار بغير كد ولا تعب، فكانوا يشترون الجزور ويضربون بسهامهم، فمن خرج سهمه أخذ نصيبه من اللحم ولا

⁽١) الماكسة: مفاعله من ماكس فلانًا في البيع: طلب منه أن ينقص الثمن. «معجم لغة الفقهاء» (٢/ ٢٠).

⁽٢) قال ابن حجر الهيتمي تَعَلَّتُهُ في «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (٣/ ١١٢): وَمِنْ مَنَافِعِهَا المُذْكُورَةِ فيهَا أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَغَالَوْنَ فِيهَا إِذَا جَلَبُوهَا مِنْ النَّوَاحِي، وَكَانَ المُشْتَرِي إِذَا تَرَكَ المُّمَاكَسَةَ في شِرَائِهَا عَدُّوهُ فَضِيلَةً لَهُ وَمَكْرُمَةً فَكَانَتْ أَرْبَاحُهُمْ تَكُثُرُ بِسَبَبِ ذَلِكَ؛ وَمِنْهَا أَنْ تُقَوِّيَ الضَّعِيفَ وَتَهْضِمَ الطَّعَامَ وَتُعِينَ عَلَى الْبَاهِ وَتُسَلِّي المُحْزُونَ وَتُشَجِّعَ الجُبَانَ وَتُصَفِّيَ اللَّوْنَ وَتُنْعِشَ الْحُرَارَةَ الْغَرِيزِيَّة وتَزِيدَ فِي الْهِمَّةِ وَالإسْتِعْلَاءِ؛ ثُمَّ لَمُ حُرِّمَتْ سَلَبَهَا جَمِيعَ هَذِهِ المُنَافِعِ وَصَارَتْ ضَرَرًا صِرْفًا وَمَوْتًا حَنْفًا أَعَاذَنَا اللهِ مِنْ مَعَاصِيهِ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ.

⁽٣) «ديوانه» (ص: ۸).

⁽٤) البيتين للمُنخَّل بن عامر اليَشْكُرِيِّ كما في «الأصمعيات» (١٣/١) وورد شطر البيت الأول بلفظ: فإذَا أنتشيتُ فإنَّني...

يكون عليه من الثمن شيء، ومن بقي سهمه آخر كان عليه ثمن الجزور كله ولا يكون له من اللحم شيء.

وقيل: منفعته التوسعة على المحاويج، فإن من قمر منهم كان لا يأكل من الجزور وكان يفرقه في المحتاجين.

وسهام الميسر أحد عشر سهمًا، منها سبعة لها حظوظ وفيها فروض على عدد الحظوظ، وهي: «الفذ» وفيه علامة واحدة له نصيب وعليه نصيب إن خاب. الثاني: «التوأم» وفيه علامتان وله وعليه نصيبان. الثالث: «الرقيب» وفيه ثلاث علامات على ما ذكرنا. الرابع: «حلس» وله أربع. الخامس: «النافز» والنافس أيضا وله خمس. السادس: «المسبل» وله ست. السابع: «المعلى» وله سبع. فذلك ثمانية وعشرون فرضا، وأنصباء الجزور كذلك في قول الأصمعي.

وبقي من السهام أربعة، وهي الأغفال لا فروض لها ولا أنصباء، وهي: «المصدر» و«المضعف» و«المنيح» و«السفيح». وقيل: الباقية الأغفال الثلاثة: «السفيح» و«المنيح» و«الوغد» تزاد هذه الثلاثة لتكثر السهام على الذي يجيلها فلا يجد إلى الميل مع أحد سبيلا.

ويسمى المجيل المفيض والضارب والضريب والجمع الضرباء. وقيل: يجعل خلفه رقيب لئلا يحابي أحدا، ثم يجثو الضريب على ركبتيه، ويلتحف بثوب ويخرج رأسه ويدخل يده في الربابة فيخرج. وكانت عادة العرب أن تضرب الجزور بهذه السهام في الشتوة وضيق الوقت وكلب البرد على الفقراء، يشترى الجزور ويضمن الأيسار ثمنها ويرضي صاحبها من حقه، وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يفعل ذلك منهم، ويسمونه «البررم» قال متمم بن نويرة:

ولا برماته دي النساء لعرسه إذا القشع من برد الشتاء تقعقعا(١)

ثم تنحر وتقسم على عشرة أقسام.

⁽١) البيت من مراثي متمم بن النويرة لأخيه مالك، كما جاء في « الكامل في اللغة والأدب» (١/ ٦١) و «كتاب العين» (١/ ٦٥).

قال ابن عطية: وأخطأ الأصمعي في قسمة الجزور، فذكر أنها على قدر حظوظ السهام ثمانية وعشرون قسمًا، وليس كذلك، ثم يضرب على العشرة فمن فاز سهمه بأن يخرج من الربابة متقدما أخذ أنصباءه وأعطاها الفقراء (١).

والرِبابة «بكسر الراء»: شبيهة بالكنانة تجمع فيها سهام الميسر، وربها سموا جميع السهام ربابة، قال أبو ذؤيب يصف الحهار وأتنه:

وكانسه يسريفيض على القداح ويصدع (٢)

والربابة أيضا: العهد والميثاق، قال الشاعر:

وكنت امرأ أفضت إليك ربابتي وقبلك ربتني فضعت ربسوب (٣)

وفي أحيان ربيا تقامروا لأنفسهم ثم يغرم الثمن من لم يفز سهمه، كما تقدم. ويعيش بهذه السيرة فقراء الحي، ومنه قول الأعشى:

المطعمو الضيف إذا ما شتوا والجاعلو القوت على الياسر (٤)

ومنه قول الآخر:

و «المنيح» في هذا البيت المستمنح، لأنهم كانوا يستعيرون السهم الذي قد امَّلس وكثر فوزه، فذلك المنيح الممدوح. وأما المنيح الذي هو أحد الأغفال فذلك إنها يوصف بالكر، وإياه أراد [الأخطل] بقوله:

ولقد عطف ن على فزارة عطفة كر المنيح وجلن ثم مجالا(٦)

(۱) «المحرر الوجيز» (١/ ٢٩٣).

⁽٢) «كتاب العين» (١/ ٢٩١) و «تهذيب اللغة» (٤/ ١٧١) و «أدب الكاتب» (ص: ٤١٠).

⁽٣) البيت لعلقمة بن عبده، ديوانه (ص: ٤٠).

⁽٤) ديوانه (ص: ١١٨).

⁽٥) البيت لعمرو بن قميئة، ديوانه (ص: ٣٠).

⁽٦) ديوانه (ص: ٤٨).

وفي «الصحاح»: «والمنيح: سهم من سهام الميسر مما لا نصيب له إلا أن يمنح صاحبه شيئًا». ومن الميسر قول لبيد:

إذا يسروا لم يرورث اليسر بينهم فواحش ينعي ذكرها بالمصايف(١)

فهذا كله نفع الميسر، إلا أنه أكل المال بالباطل.

الثامنة: قوله تعالى: ﴿وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَفْعِهِما ﴾ [البقرة:٢١٩] أعلم الله جل وعز أن الإثم أكبر من النفع، وأعود بالضرر في الآخرة، فالإثم الكبير بعد التحريم، والمنافع قبل التحريم. وقرأ حمزة والكسائي «كثير» بالثاء المثلثة، وحجتها أن النبي على الخمر ولعن معها عشرة: بائعها، ومبتاعها، والمشتراة له، وعاصرها، والمعصورة له وساقيها وشاربها وحاملها والمحمولة له وآكل ثمنها (٢).

(١) لم أقف عليه في المطبوع من ديوان لبيد، وذكره ابن عطية عنه في «المحرر الوجيز» (١/ ٢٩٤).

ونسبه المفضل الضبي في «المفضليات» (ص: ٤١) لمرقش الأكبر.

(٢) صحيح بمجموع طرقه: وقد ورد عن جمع من الصحابة، وهم:

1- أنس بن مالك على: أخرجه الترمذي (١٢٩٥) وابن ماجه (٣٣٨١) والطبراني في «الأوسط» (١٣٥٥) من طريق أبي عاصم عن شبيب بن بشر عن أنس بن مالك قال: «لعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة: عاصرها، ومتعصرها، وشاربها، وحاملها، والمحمولة إليه، وساقيها، وبائعها، وآكل ثمنها، والمشترى لها، والمشتراة له».

وفيه شبيب بن بشر لينه أبو حاتم ووثقه ابن معين.

٢- عبد الله بن عمر ﷺ: أخرجه أبو داود (٣٦٧٤) وابن ماجه (٣٣٨٠) وأحمد (٤٧٨٧) وابن أبي شيبة (٢٢٠٤) من طريق وكيع بن الجراح عن عبد العزيز بن عمر عن أبي طعمة مولاهم وعبد الرحن بن عبد الله الغافقي أنها سمعا ابن عمر يقول... بنحوه.

ووقع عند أبي داود «أبي علقمة» والصواب: «أبي طعمة» كما قال الحافظ المزي في «التحفة» (٥/ ٤٧٨).

وأبو طعمة وثقه محمد بن عبد الله بن عهار الموصلي، وقال أبو سعيد بن يونس: هلال، مولى عمر ابن عبد العزيز يكنى أبا طعمة، و كان يقرئ القرآن بمصر. وقال الحافظ ابن حجر: لم يثبت أن مكحولًا رماه بالكذب.

وأخرجه أبو يعلى (٥٩١) من طريق عبد الله بن داود عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن

وأيضا فجمع المنافع يحسن معه جمع الآثام. و«كثير» بالثاء المثلثة يعطي ذلك. وقرأ باقي القراء وجمهور الناس «كبير» بالباء الموحدة، وحجتهم أن الذنب في

عبد الرحمن بن عبد الله عن ابن عمر، به.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٧٣٤) من طريق ليث بن أبي سليم عن سالم عن أبيه، به. وليث بن أبي سليم ضعيف.

٣- عبد الله بن عباس عباس الخرجه ابن حبان (٥٣٥٦) وعبد بن حميد (٦٨٦) والحاكم (٢١/٣) من طريق مالك بن خير الزبادي أن مالك بن سعد التجيبي حدثه أنه سمع ابن عباس يقول: إن رسول الله على أتاه جبريل فقال: «يا محمد، إن الله لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وشاربها وبائعها ومبتاعها وساقيها ومسقاها». لفظ ابن حبان.

ومالك بن سعد التجيبي سئل أبو زرعة عنه فقال: «مصري لا بأس به» كما في «الجرح والتعديل» (٨/ ٨).

ومالك بن الخير الزبادي ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن القطان: لم تثبت عدالته، وذكره ابن يونس في «تاريخه» كما في «تعجيل المنفعة» (٢/ ٢٢٤).

وقال الذهبي في ترجمته من «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٢٦) بعد ذكر كلام ابن القطان: وفي رواة «الصحيحين» عدد كثير ما علمنا أن أحدًا نص على توثيقهم. والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بها ينكر عليه أن حديثه صحيح.

٤- عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ: أخرجه عبد الرزاق (١٧٠٦) عن معمر عن أبان عن شهر بن حوشب عن عبد الله بن عمرو قال: «لعنت الخمر وشاربها وساقيها وعاصرها ومعتصرها وبائعها ومبتاعها وآكل ثمنها وحاملها والمحمولة له». وشهر بن حوشب ضعيف.

٥- عبد الله بن مسعود ﷺ: كما في «علل الحديث» لابن أبي حاتم (١/٥٥٨) من طريق عيسى بن أبي عيسى الخياط، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ: أنه لعن عشرة: الخمر، وعاصرها، ومعتصرها.

وعيسي بن أبي عيسي الخياط، متروك الحديث.

7- عثمان بن أبي العاص ﷺ: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٠٩٠) من طريق عبد الله بن عيسى الخزاز عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص قال: «لعن رسول الله ﷺ الخمر وشاربها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وبائعها ومشتريها وآكل ثمنها».
وعبد الله بن عيسى الخزاز، منكر الحديث.

القمار وشرب الخمر من الكبائر، فوصفه بالكبير أليق.

وأيضا فاتفاقهم على «أكبر» حجة لـ«كبير» بالباء بواحدة. وأجمعوا على رفض «أكثر» بالثاء المثلثة، إلا في مصحف عبد الله بن مسعود فإن فيه «قل فيهما إثم كثير» «وإثمهما أكثر» بالثاء مثلثة في الحرفين.

التاسعة: قال قوم من أهل النظر: حرمت الخمر بهذه الآية؛ لأن الله تعالى قد قال: ﴿ قُلُ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ ﴾ [الأعراف:٣٣] فأخبر في هذه الآية أن فيها إنَّها فهو حرام.

قال ابن عطية: ليس هذا النظر بجيد، لأن الإثم الذي فيها هو الحرام، لا هي بعينها على ما يقتضيه هذا النظر(١).

قلت: وقال بعضهم: في هذه الآية ما دل على تحريم الخمر؛ لأنه سماه إثمًا وقد حرم الإثم في آية أخرى، وهو قوله رَجَّك: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَالْاعرة به الخمر، بدليل قول الشاعر:

شربت الإثم حتى ضل عقلي كذاك الإثم يذهب بالعقول (٢)

قلت: وهذا أيضا ليس بجيد، لأن الله تعالى لم يسم الخمر إثما في هذه الآية، وإنها قال: ﴿ قُلُ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ [البترة:٢١٩] ولم يقل: قل هما إثم كبير.

وأما آية «الأعراف» وبيت الشعر فيأتي الكلام فيهم هناك مبينًا، إن شاء الله تعالى. وقد قال قتادة: إنها في هذه الآية ذم الخمر (٣). فأما التحريم فيعلم بآية أخرى وهي

⁽١) «المحرر الوجيز» (١/ ٢٩٤).

⁽٢) «لسان العرب» (١/ ٢٣) و «نهاية الأرب في فنون الأدب» (٤/ ٨٥).

⁽٣) حسن: أخرجه الطبري في تفسيره (٤١٥٠) من طريق بشر بن معاذ قال: حدثنا يزيد بن زريع قال: حدثنا سعيد، عن قتادة قوله: ﴿يَسَّعُلُونَكَ عَنِ ٱلْحَيْمِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَفِعُ لِلنَّاسِ ﴿اللهِ وَلِمَ عَنَ عَلَمُوا اللهِ وَلم يحرمهما، لما أراد أن يبلغ بهما من المدة والأجل. ثم أنزل الله في «سورة النساء» أشد منها: ﴿لاَ تَقْرَبُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُم سُكَرَىٰ حَقَىٰ تَعَلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ [الساء ٤٣]. فكانوا يشربونها، حتى إذا حضرت الصلاة سكتوا عنها، فكان السكر عليهم.

آية «المائدة» وعلى هذا أكثر المفسرين (١).

قوله تعالى: ﴿ يَآ أَيُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطُنِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ ثَفْلِحُونَ ۞ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطُنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَوةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللّهِ وَعَنِ الصَّلَوٰةُ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ۞ وَأَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَاحْذَرُواْ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ۞ وَأَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَاحْذَرُواْ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَغُ الْمُبِينُ ﴾ [المائدة: ٥٠- ٥٢]

تفسير الآيات

قال الإمام الطبري تَخَلَقُهُ: وهذا بيان من الله تعالى ذكره للذين حرموا على أنفسهم النساء والنوم واللحم من أصحاب النبي ﷺ، تشبهًا منهم بالقسيسين والرهبان، فأنزل الله فيهم على نبيه ﷺ كتابه ينهاهم عن ذلك فقال: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴿ [المائدة: ٨٧].

فنهاهم بذلك عن تحريم ما أحل الله لهم من الطيبات. ثم قال: ولا تعتدوا أيضًا في حدودي، فتحلوا ما حرمت عليكم، فإن ذلك لكم غير جائز، كها غير جائز لكم تحريم ما حللت، وإني لا أحب المعتدين. ثم أخبرهم عن الذي حرم عليهم مما إذا استحلوه وتقدموا عليه، كانوا من المعتدين في حدوده. فقال لهم: يا أيها الذين صدقوا الله ورسوله، إن الخمر التي تشربونها، والميسر الذي تتياسرونه، والأنصاب التي تذبحون عندها، والأزلام التي تستقسمون بها ﴿رِجُسٌ ﴾، يقول: إثم ونتن سخطه الله وكرهه لكم ﴿مِن عَمَلِ الشَّيئطنِ ﴾، يقول: شربكم الخمر، وقهاركم على الجزر، وذبحكم للأنصاب، واستقسامكم بالأزلام، من تزيين الشيطان لكم، ودعائه إياكم إليه، وتحسينه لكم، لا من الأعهال التي ندبكم إليها ربكم، ولا مما يرضاه لكم، بل هو مما يسخطه لكم ﴿فَأَجْتَنِبُوهُ ﴾، يقول: فاتركوه وارفضوه ولا تعملوه ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾، يقول: الكي تنجحوا فتدركوا الفلاح عند ربكم بترككم ذلك.

⁽١) «تفسير القرطبي» (٣/ ٤٣٦-٤٤١) بتصرف يسير.

القول في تأويل قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوْةِ ۖ فَهَلَ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ٩١].

قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: إنها يريد لكم الشيطان شرب الخمر والمياسرة بالقداح، ويحسن ذلك لكم، إرادة منه أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في شربكم الخمر ومياسرتكم بالقداح؛ ليعادي بعضكم بعضا، ويبغض بعضكم إلى بعض، فيشتت أمركم بعد تأليف الله بينكم بالإيهان، وجمعه بينكم بأخوة الإسلام ويَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ، يقول: ويصرفكم بغلبة هذه الخمر بسكرها إياكم عليكم، وباشتغالكم بهذا الميسر، عن ذكر الله الذي به صلاح دنياكم وآخرتكم وعَن الصَّلَوٰةِ ، التي فرضها عليكم ربكم فقهل أنتُم مُّنتَهُونَ ، يقول: فهل أنتم منتهون عن شرب هذه، والمياسرة بهذا، وعاملون بها أمركم به ربكم من أداء ما فرض عليكم من الصلاة لأوقاتها، ولزوم ذكره الذي به نجح طلباتكم في عاجل دنياكم وآخرتكم ؟.

واختلف أهل التأويل في السبب الذي من أجله نزلت هذه الآية....والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال، إن الله تعالى قد سمى هذه الأشياء التي سهاها في هذه الآية «رجسًا»، وأمر باجتنابها.

وقد اختلف أهل التأويل في السبب الذي من أجله نزلت هذه الآية، وجائز أن يكون نزولها كان بسبب دعاء عمر فلله في أمر الخمر.

وجائز أن يكون ذلك كان بسبب ما نال سعدًا من الأنصاري عند انتشائهما من الشراب.

وجائز أن يكون كان من أجل ما كان يلحق أحدهم عند ذهاب ماله بالقهار من عداوة من يسره وبغضه، وليس عندنا بأي ذلك كان، خبر قاطع للعذر. غير أنه أي ذلك كان، فقد لزم حكم الآية جميع أهل التكليف، وغير ضائرهم الجهل بالسبب الذي له نزلت هذه الآية. فالخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان، فرض على جميع من بلغته الآية من التكليف اجتناب جميع ذلك، كما قال

تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفُلِحُونَ﴾.

القول في تأويل قوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُوۚاْ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَغُ ٱلْمُبِينُ ﴾[المائدة: ٩٢].

قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ فَٱجْتَنِبُوهُ ﴿[المائدة: ٩٠]، ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المائدة: ٩٠]، في اجتنابكم ذلك، واتباعكم أمره فيها أمركم به من الانزجار عها زجركم عنه من هذه المعاني التي بينها لكم في هذه الآية وغيرها، وخالفوا الشيطان في أمره إياكم بمعصية الله في ذلك وفي غيره، فإنه إنها يبغي لكم العداوة والبغضاء بينكم بالخمر والميسر.

﴿وَاَحْذَرُواْ﴾، يقول: واتقوا الله وراقبوه أن يراكم عند ما نهاكم عنه من هذه الأمور التي حرمها عليكم في هذه الآية وغيرها، أو يفقدكم عند ما أمركم به، فتوبقوا أنفسكم وتهلكوها.

﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمُ ﴾، يقول: فإن أنتم لم تعملوا بها أمرناكم به، وتنتهوا عها نهيناكم عنه، ورجعتم مدبرين عها أنتم عليه من الإيهان والتصديق بالله وبرسوله، واتباع ما جاءكم به نبيكم ﴿ فَاعَلَمُواْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَائعُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [المائدة: ٤١]، يقول: فاعلموا أنه ليس على من أرسلناه إليكم بالنذارة غير إبلاغكم الرسالة التي أرسل بها إليكم، مبينة لكم بيانا يوضح لكم سبيل الحق، والطريق الذي أمرتم أن تسلكوه.

وأما العقاب على التولية والانتقام بالمعصية، فعلى المرسل إليه دون الرسل.

وهذا من الله تعالى وعيد لمن تولى عن أمره ونهيه. يقول لهم تعالى ذكره: فإن توليتم عن أمري ونهيي، فتوقعوا عقابي، واحذروا سخطي (١).

⁽۱) «تفسير الطبري» (۱۰/ ٦٣ ٥-٥٧٥) بتصرف.

ما جاء في سبب نزول الآيات

قال: وأصاب رسول الله ﷺ غنيمة عظيمة فإذا فيها سيف فأخذته فأتيت به الرسول ﷺ فقلت: نفلني هذا السيف فأنا من قد علمت حاله فقال: رده من حيث أخذته، فانطلقت حتى إذا أردت أن ألقيه في القبض لامتني نفسي فرجعت إليه فقلت أعطنيه قال: فشد لي صوته رده من حيث أخذته قال فأنزل الله ﷺ:

قال: ومرضت فأرسلت إلى النبي عَلَيْهُ فأتاني، فقلت: دعني أقسم مالي حيث شئت قال: فأبى، قلت: فالثلث، قال: فسكت فكان بعد الثلث جائزًا.

قال: وأتيت على نفر من الأنصار والمهاجرين فقالوا: تعال نطعمك ونسقيك خمرًا وذلك قبل أن تحرم الخمر، قال: فأتيتهم في حش – والحش البستان – فإذا رأس جزور مشوي عندهم وزق من خمر، قال: فأكلت وشربت معهم قال: فذكرت الأنصار والمهاجرون عندهم، فقلت: المهاجرون خير من الأنصار، قال: فأخذ رجل أحد لحي الرأس فضربني به فجرح بأنفي فأتيت رسول الله على فأخبرته فأنزل الله عنى نفسه شأن الخمر –: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِن عَمَلِ ٱلشَّيْطُن ﴿ [المائدة: ٩](١).

⁽١) أخرجه مسلم (١٧٤٨).

قال الإمام الطبري يختلفه: حدثنا الحسين بن علي الصدائي قال، حدثنا حجاج بن المنهال قال، حدثنا ربيعة بن كلثوم بن جبر، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: نزل تحريم الخمر في قبيلتين من قبائل الأنصار شربوا. حتى إذا ثملوا، عبث بعضهم على بعض. فلما أن صحوا جعل الرجل منهم يرى الأثر بوجهه ولحيته فيقول: فعل بي هذا أخي فلان! - وكانوا إخوة، ليس في قلوبهم ضغائن والله لو كان بي رءوفًا رحيًا ما فعل بي هذا! حتى وقعت في قلوبهم ضغائن، فأنزل الله: ﴿إِنَّمَا ٱلْخُمِرُ وَٱلْمَيْسِرُ ﴾، إلى قوله: ﴿فَهَلُ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ١٩]. فقال ناس من المتكلفين: رجس في بطن فلان قتل يوم بدر، وقتل فلان يوم أحد! فأنزل الله: ﴿لَيْسَ المَّكُلفينَ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ ﴾ الآية [المائدة: ١٩].

قال الإمام أبو داود كَ تَلَهُ: حدثنا عباد بن موسى الختلي، أخبرنا إسماعيل - يعنى ابن جعفر - عن إسرائيل، عن أبي إسحاق عن عمرو عن عمر بن الخطاب قال: «لما نزل تحريم الخمر قال عمر: اللهم بين لنا في الخمر بيانًا شفاءً فنزلت الآية التي في البقرة: ﴿ يَسْفَلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ الآية [البقرة: الآية البقية اللهم بين لنا في الخمر بيانًا شفاءً، فنزلت الآية التي في فدعي عمر فقرئت عليه قال: اللهم بين لنا في الخمر بيانًا شفاءً، فنزلت الآية التي في النساء: ﴿ يَا أَيُها الَّذِينَ ءَامَنُواْ لا تَقْرَبُواْ الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَرَىٰ ﴾ [انساء: ١٤]. فكان منادى رسول الله عليه فقال اللهم بين لنا في الخمر بيانًا شفاءً فنزلت هذه الآية: ﴿ فَهَلْ أَنتُم فَقرئت عليه فقال اللهم بين لنا في الخمر بيانًا شفاءً فنزلت هذه الآية: ﴿ فَهَلْ أَنتُم فَقرئت عليه فقال اللهم بين لنا في الخمر بيانًا شفاءً فنزلت هذه الآية: ﴿ فَهَلْ أَنتُم فَرَنَ السَامِدَةِ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلِي اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلِهُ وَاللهُ وَلِي اللهُ وَلِهُ وَاللهُ وَلِهُ وَاللهُ وَلِهُ وَلِهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلِلْ اللهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلَا وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلَا عَمْ وَلَا عَلَا عَمْ وَلَا اللهُ وَلَا عَمْ وَاللّهُ وَلَا عَلْمُ اللهُ وَلَا عَمْ وَلَا عَمْ وَلَا عَمْ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا عَمْ وَلَا عَمْ وَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلْ وَلَا عَلْمُ اللهُ وَلَا عَلْ وَلَا عَلْمُ اللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَلَا عَلَا عَلْمُ وَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا اللهُ وَلَا عَلَا ع

⁽۱) صحيح: أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٢٥٢٢) والحاكم (٤/ ١٤٢) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٨٦) والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٥٦ حديث: ١٢٤٥٩) من طريق ربيعة بن كلثوم بن جبر، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.

ووقع عند الطبراني: ربيعة بن كلثوم بن جبر عن سعيد بن جبير، لم يذكر عن أبيه كلثوم. وكلثوم بن جبر وثقه أحمد وابن معين وقال النسائي: ليس بالقوى.

⁽٢) إسناده منقطع: أخرجه أبو داود (٣٦٧٢) والترمذي (٣٠٤٩) والنسائي (٥٥٤٠) وأحمد (٣٧٨) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٨٥) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو بن

مسائل الآيات

قال الإمام القرطبي كَنْلَشْه: فيه سبع عشرة مسألة:

الأولى: قوله تعالى: ﴿ يَآ أَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓ ﴾ [المائدة: ٩٠] خطاب لجميع المؤمنين بترك هذه الأشياء؛ إذا كانت شهوات وعادات تلبسوا بها في الجاهلية وغلبت على النفوس، فكان نَفِيُّ منها في نفوس كثير من المؤمنين.

قال ابن عطية: ومن هذا القبيل هوى الزجر بالطير، وأخذ الفأل في الكتب ونحوه مما يصنعه الناس اليوم (١).

وأما الخمر فكانت لم تحرم بعد، وإنها نزل تحريمها في سنة ثلاث بعد وقعة أحد، وكانت وقعة أحد في شوال سنة ثلاث من الهجرة.

وتقدم اشتقاقها. وأما «المُيْسِرُ» فقد مضى في «البقرة» القول فيه. وأما الأنصاب فقيل: هي الأصنام. وقيل: هي النرد والشطرنج؛ ويأتي بيانهما في سورة «يونس» عند قوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَالُ ﴾ [يوس: ٣٦] وأما الأزلام فهي القداح، وقد مضى في أول السورة القول فيها. ويقال: كانت في البيت عند سدنة البيت وخدام الأصنام؛ يأتي الرجل إذا أراد حاجة فيقبض منها شيئًا؛ فإن كان عليه أمرني ربي خرج إلى حاجته على ما أحب أو كره.

الثانية: تحريم الخمر كان بتدريج ونوازل كثيرة؛ فإنهم كانوا مولعين بشربها، وأول ما نزل في شأنها ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ [المقرة:٢١٩] أي: في تجارتهم؛ فلم نزلت هذه الآية تركها بعض الناس وقالوا:

شرحبيل أبي ميسرة عن عمر بن الخطاب رها، به.

وعمرو بن شرحبيل أبو ميسرة حديثه عن عمر الله مرسل، قاله أبو زرعة كما في «المراسيل» لابن أب حاتم (ص: ١٤٣).

ورواه أبو إسحاق عن حارثة بن مضرب عن عمر، وعن عمرو بن ميمون الأودي عن عمر، والصواب طريق عمرو بن شرحبيل عن عمر. وانظر: «علل الدارقطني» (٢/ ١٨٤–١٨٥).

(١) «المحرر الوجيز» (٢/ ٢٣٣).

لا حاجة لنا فيها فيه إثم كبير، ولم يتركها بعض الناس وقالوا: نأخذ منفعتها ونترك إثمها فنزلت هذه الآية ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَرَىٰ ﴿النساء:٤٣] فتركها بعض الناس وقالوا: لا حاجة لنا فيها يشغلنا عن الصلاة، وشربها بعض الناس في غير أوقات الصلاة حتى نزلت: ﴿يَاَّيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِنَّمَا ٱلْحَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَهُ رِجْسٌ ﴾ الآية [المائدة: ٩٠]. فصارت حرامًا عليهم حتى صاريقول بعضهم: ما حرم الله شيئًا أشد من الخمر.

وقال أبو ميسرة: نزلت بسبب عمر بن الخطاب؛ فإنه ذكر للنبي عَلَيْهُ عيوب الخمر، وما ينزل بالناس من أجلها، ودعا الله في تحريمها وقال: اللهم بين لنا في الخمر بيانًا شافيًا فنزلت هذه الآيات، فقال عمر: انتهينا انتهينا (١).

وروى أبو داود عن ابن عباس قال: ﴿يَآأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمُ سُكَّرَىٰ﴾[انساء:٤٣] و﴿يَسُتَلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۚ قُلُ فِيهِمَاۤ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾[البنرة:٢١٩] نسختها التي في المائدة ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ﴾ [المائدة:٤٠](٢).

وفي «صحيح مسلم» عن سعد بن أبي وقاص أنه قال: نزلت في آيات من القرآن؟

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) حسن: أخرجه أبو داود (٣٦٧٤) ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٨٥) من طريق علي ابن حسين عن أبيه عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس، به.

وعلي بن الحسين بن واقد، قال عنه أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس، «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٤١)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٦٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٢٢٦) وقال: حدثني عبد الله بن أحمد بن عبد السلام، قال: سمعت البخاري قال: رأينا علي بن الحسن بن واقد في سنة عشر ومائتين وكان أبو يعقوب سيئ الرأي فيه في حياته لعلة الإرجاء فتركناه ثم كتبت عن إسحاق عنه.

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٤١): ونقل ابن حبان عن البخاري قال: كنت أمر عليه طرفي النهار ولم أكتب عنه.

قلت: وذلك لعلة الإرجاء كما سبق. ولخص القول فيه الحافظ في «التقريب» فقال: صدوق يهم.

وفيه قال: وأتيت على نفر من الأنصار؛ فقالوا: تعال نطعمك ونسقيك خمرًا، وذلك قبل أن تحرم الخمر؛ قال: فأتيتهم في حش – والحش البستان – فإذا رأس جزور مشوي عندهم وزق من خمر؛ قال: فأكلت وشربت معهم؛ قال: فذكرت الأنصار والمهاجرين عندهم فقلت: المهاجرون خير من الأنصار؛ قال: فأخذ رجل لحيي جمل فضربني به فجرح أنفي – وفي رواية ففزره وكان أنف سعد مفزورا فأتيت رسول الله فأخبرته؛ فأنزل الله تعالى في – يعني نفسه شأن الخمر – ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ عَمَلِ ٱلشَّيطُنِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴿ اللَّائِدَةَ: ١٠] (١).

الثالثة: هذه الأحاديث تدل على أن شرب الخمر كان إذ ذاك مباحًا معمولًا به معروفًا عندهم بحيث لا ينكر ولا يغير، وأن النبي ﷺ أقر عليه، وهذا ما لا خلاف فيه؛ يدل عليه آية النساء: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَّرَىٰ ﴾ [انساء:٤٣] على ما تقدم.

وهل كان يباح لهم شرب القدر الذي يسكر؟

حديث حمزة (٢) ظاهر فيه حين بقر خواصر ناقتي علي ﷺ وجب أسنمتها،

⁽١) أخرجه مسلم (١٧٤٨)، وسيق بطوله.

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٠٩١) ومسلم (١٩٧٩) من حديث يُونُس عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ ابْنُ الْحُسَيْنِ أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: (كَانَتْ لِي شَارِفٌ مِنْ نَصِيبِي مِنْ الْمُغْنَمِ يَوْمَ بَدْرٍ، ابْنُ الْخُسَيْنِ أَنَ جُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ أَعْطَانِي شَارِفًا مِنْ الْخُمُسِ فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَبْتَنِي بِفَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ الله ﷺ وَكَانَ النّبِي عَلَيْتُهُمَّا مَوْ الله عَلَيْهُ الْمُعَلِّ الله عَلَيْهُ الصَّوَاغِينَ وَاعَدْتُ رَجُلًا صَوَاعًا مِنْ بَنِي قَيْنُقَاعَ أَنْ يَرْجَلَ مَعِي فَنَأْتِي بِإِذْ حِو أَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَهُ الصَّوَاغِينَ وَاعَدْتُ رَجُلًا صَوَاعًا مِنْ بَنِي قَيْنُقَاعَ أَنْ يَرْجَلُ مَعِي فَنَأْتِي بِإِذْ حِو أَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَهُ الصَّوَاغِينَ وَاعْدَائِرِ وَالْحِبَالِ وَشَارِفَايَ وَأَسْتَعِينَ بِهِ فِي وَلِيمَةِ عُرْسِي، فَبَيْنَا أَنَا أَجْمَعُ لِشَارِقَيَّ مَتَاعًا مِنْ الْأَقْتَابِ وَالْعَرَائِرِ وَالْحِبَالِ وَشَارِفَايَ وَأَسْرِفَايَ وَأَسْتَعِينَ بِهِ فِي وَلِيمَةٍ عُرْسِي، فَبَيْنَا أَنَا أَجْمَعُ لِشَارِقَيَّ مَتَاعًا مِنْ الْأَقْتَابِ وَالْعَرَائِرِ وَالْحِبَالِ وَشَارِفَايَ مُنَا اللهُ عَيْنَ مِ فَى وَلِيمَةٍ عُرْسِي، فَبَيْنَا أَنَا أَجْمَعُ لِشَارِقَيَّ مِينَ جَمِنْ مَا عَجَى مَا جَمَعْتُ مَا جَمَعْتُ مَا جَمَعْتُ مَا جَمَعْتُ عَلَى اللّهُ مَلْكُ عَيْنَى حِينَ رَأَيْتُ وَلِكَ المُنْطَرَ مِنْهُمَ اللّهُ عَيْنَيَّ حِينَ رَأَيْتُ وَلِكَ المُنْطَرَ مِنْهُمَا وَأُخِذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا، فَلَمْ أَمْلِكُ عَيْنَيَّ حِينَ رَأَيْتُ وَلِكَ المُنْطَرَ مِنْهُمَا وَأُورُهُمُ اللّهُ فَعَلَ هَذَا؟

فَقَالُوا: فَعَلَ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهُو فِي هَذَا الْبَيْتِ فِي شَرْبِ مِنْ الْأَنْصَارِ فَانْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، فَعَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِي الَّذِي لَقِيتُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا لَكَ؟ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ عَدَا حَمْزَةُ عَلَى نَاقَتَيَّ فَأَجَبَّ أَسْنِمَتَهُمَا وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا وَهَا هُوَ ذَا فِي بَيْتٍ مَعَهُ شَرْبٌ، فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِرِدَائِهِ فَارْتَدَى ثُمَّ انْطَلَقَ يَمْشِي وَاتَّبَعْتُهُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ حَتَّى جَاءَ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ حَمْزَةُ، فَاسْتَأَذْنَ فَأَذِنُوا لَهُمْ فَإِذَا هُمْ شَرْبٌ فَطَفِقَ

فأخبر على بذلك النبي عَلَيْق، فجاء إلى حمزة فصدر عن حمزة للنبي عَلَيْق من القول الجافي المخالف لما يجب عليه من احترام النبي عَلَيْق وتوقيره وتعزيره، ما يدل على أن حمزة كان قد ذهب عقله بها يسكر؛ ولذلك قال الراوي: فعرف رسول الله عَلَيْق أنه ثمل؛ ثم إن النبي عَلَيْق لم ينكر على حمزة ولا عنفه، لا في حال سكره ولا بعد ذلك، بل رجع - لما قال حمزة: وهل أنتم إلا عبيد لأبي - على عقبيه القهقري وخرج عنه.

وهذا خلاف ما قاله الأصوليون وحكوه فإنهم قالوا: إن السكر حرام في كل شريعة؛ لأن الشرائع مصالح العباد لا مفاسدهم، وأصل المصالح العقل، كما أن أصل المفاسد ذهابه، فيجب المنع من كل ما يذهبه أو يشوشه، إلا أنه يحتمل حديث حزة أنه لم يقصد بشربه السكر لكنه أسرع فيه فغلبه. والله أعلم.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿رِجْسُ قال ابن عباس في هذه الآية: ﴿رِجْسُ اللهُ سخط وقد يقال للنتن والعذرة والأقذار رجس. والرجز بالزاي: العذاب لا غير، والركس العذرة لا غير. والرجس يقال للأمرين. ومعنى ﴿مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ اللهُ أي بحمله عليه وتزيينه. وقيل: هو الذي كان عمل مبادئ هذه الأمور بنفسه حتى اقتدى به فيها.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿فَاَجُتَنِبُوهُ ﴾ يريد ابعدوه واجعلوه ناحية؛ فأمر الله تعالى باجتناب هذه الأمور، واقترنت بصيغة الأمر مع نصوص الأحاديث وإجماع الأمة، فحصل الاجتناب في جهة التحريم؛ فبهذا حرمت الخمر.

ولا خلاف بين علماء المسلمين أن سورة «المائدة» نزلت بتحريم الخمر، وهي مدنية من آخر ما نزل، وورد التحريم في الميتة والدم ولحم الخنزير في قوله تعالى: ﴿ قُلُ لاّ أَجِدُ ﴾ وغيرها من الآي خبرًا، وفي الخمر نهيًا وزجرًا، وهو أقوى التحريم

رَسُولُ الله ﷺ يَكُومُ حَمْزَةَ فِيهَا فَعَلَ فَإِذَا حَمْزَةُ قَدْ ثَمِلَ مُحْمَرَّةً عَيْنَاهُ فَنَظَرَ حَمْزَةُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ ثُمَّ قَالَ: صَعَّدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى رُكْبَتِهِ ثُمَّ صَعَّدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى سُرَّتِهِ ثُمَّ صَعَّدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى وَجْهِهِ ثُمَّ قَالَ: حَمْزَةُ هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدٌ لِأَبِي؟ فَعَرَفَ رَسُولُ الله ﷺ أَنَّهُ قَدْ ثَمِلَ فَنكَصَ رَسُولُ الله ﷺ عَلَى عَقِبَيْهِ الْقَهْقَرَى وَخَرَجْنَا مَعَهُ». لفظ البخاري. وأوكده. روى ابن عباس قال: لما نزل تحريم الخمر، مشى أصحاب رسول الله ﷺ بعضهم إلى بعض، وقالوا: حرمت الخمر، وجعلت عدلًا للشرك(١).

يعني: أنه قرنها بالذبح للأنصاب وذلك شرك. ثم علق ﴿لَعَلَّكُمْ تُفُلِحُونَ﴾ فعلق الفلاح بالأمر، وذلك يدل على تأكيد الوجوب. والله أعلم.

السادسة: فهم الجمهور من تحريم الحمر، واستخباث الشرع لها، وإطلاق الرجس عليها، والأمر باجتنابها، الحكم بنجاستها. وخالفهم في ذلك ربيعة والليث ابن سعد، والمزني صاحب الشافعي، وبعض المتأخرين من البغداديين والقرويين فرأوا أنها طاهرة، وأن المحرم إنها هو شربها.

وقد استدل سعيد بن الحداد القروي على طهارتها بسفكها في طرق المدينة؛ قال: ولو كانت نجسة لما فعل ذلك الصحابة رضوان الله عليهم، ولنهى رسول الله عليهم عنه كما نهى عن التخلي في الطرق (٢).

والجواب؛ أن الصحابة فعلت ذلك؛ لأنه لم يكن لهم سروب ولا آبار يريقونها فيها؛ إذ الغالب من أحوالهم أنهم لم يكن لهم كنف في بيوتهم.

وقالت عائشة ﷺ: إنهم كانوا يتقذرون من اتخاذ الكنف في البيوت^(٣)، ونقلها إلى خارج المدينة فيه كلفة ومشقة، ويلزم منه تأخير ما وجب على الفور.

(١) حسن: الحاكم (٤/٤) والطبراني في «الكبير» (٢١/ ٣٧ حديث:١٢٣٩) من طريق أبي شهاب الحناط، ثنا الحسن بن عمرو الفقيمي، عن طلحة بن مصرف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عباس الم

وأبو شهاب الحناط هو: عبد ربه بن نافع الكناني الحناط، صدوق. ووقع عند الحاكم في المطبوع من «المستدرك»: ابن شهاب الحناط، وهو تصحيف.

(٢) من ذلك ما أخرجه مسلم (٢٩٦) من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «اتقُوا اللعانيْنِ»، قالوا: وما اللعانان يا رسول الله، قال: «الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم».

(٣) أخرجه البخاري (٤١٤١) ومسلم (٢٧٧٠) وهو جزء من حديث الإفك الطويل، وفيه: «وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ نَتَّخِذَ الْكُنُفَ قَرِيبًا مِنْ بُيُوتِنَا. قَالَتْ: وَأَمْرُنَا أَمْرُ الْعَرَبِ الْأُولِ فِي الْبَرِّيَّةِ قِبَلَ الْغَائِطِ، وَكُنَّا نَتَأَذَّى بِالْكُنُفِ أَنْ نَتَّخِذَهَا عِنْدَ بُيُوتِنَا».

وأيضًا، فإنه يمكن التحرز منها؛ فإن طرق المدينة كانت واسعة، ولم تكن الخمر من الكثرة بحيث تصير نهرًا يعم الطريق كلها، بل إنها جرت في مواضع يسيرة يمكن التحرز عنها، هذا مع ما يحصل في ذلك من فائدة شهرة إراقتها في طرق المدينة، ليشيع العمل على مقتضى تحريمها من إتلافها، وأنه لا ينتفع بها، وتتابع الناس وتوافقوا على ذلك. والله أعلم.

فإن قيل: التنجيس حكم شرعي ولا نص فيه، ولا يلزم من كون الشيء محرمًا أن يكون نجسًا؛ فكم من محرم في الشرع ليس بنجس؟

قلنا: قوله تعالى: ﴿رِجْسُ ﴾ يدل على نجاستها؛ فإن الرجس في اللسان النجاسة، ثم لو التزمنا ألا نحكم بحكم حتى نجد فيه نصًّا لتعطلت الشريعة؛ فإن النصوص فيها قليلة؛ فأي نص يوجد على تنجيس البول والعذرة والدم والميتة وغير ذلك؟

وإنها هي الظواهر والعمومات والأقيسة(١).

السابعة: قوله: ﴿فَاَجْتَنِبُوهُ لِمُقتضي الاجتناب المطلق الذي لا ينتفع معه بشيء بوجه من الوجوه؛ لا بشرب ولا بيع ولا تخليل ولا مداواة ولا غير ذلك. وعلى هذا تدل الأحاديث الواردة في الباب.

وروى مسلم عن ابن عباس أن رجلًا أهدى لرسول الله ﷺ راوية خمر، فقال له

(١) قلت: قد جاءت نصوص تدل على نجاسة البول كها في حديث أنس عند البخاري (٦٠٢٥) ومسلم (٢٢٨)، وحديث أبي هريرة عند البخاري (٢٢٠) قَالَ: قَامَ أَعْرَابِيُّ فَبَالَ فِي الْمُسْجِدِ فَتَنَاوَلَهُ النَّاسُ فَقَالَ لَمُمْ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُوهُ وَهَرِيقُوا عَلَى بَوْلِدِ سَجْلًا مِنْ مَاءٍ أَوْ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ فَإِنَّهَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ».

وكذا على نَجاسة دم الحيض مَا أخرجه البخاري (٢٢٧) ومسلم (٢٩١) من حديث أَسْمَاءَ ﴿ فَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ النَّبِيّ عَلَيْهِ فَقَالَتْ: أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا تَحِيضُ فِي الثَّوْبِ كَيْفَ تَصْنَعُ قَالَ: «تَحُتُّهُ ثُمَّ تَقُرُصُهُ بِالْمَاءِ وَتَنْضَحُهُ وَتُصَلِّي فِيهِ».

وكذا على نجاسة الميتة كما في حديث ميمونة زوج النبي عَلَيْ في الشاة الميتة وقول رسول الله عَلَيْ: «لو أَخذْتُمْ إِهَابَها» قالوا: إنها ميتة فقال رسول الله عَلَيْ: «يطهرها الماء والقرظ». أخرجه أبو داود (٢١٤٨)، وبنحوه مسلم (٣٦٣) من حديث ابن عباس على الله عباس الله عبا

رسول الله ﷺ: «هلْ علمتَ أنَّ الله حَرَّمَهَا»، قال: لا، قال: فسارَّ رجلًا فقال له رسول الله ﷺ: «بمَ سارَرْتَهُ»؟ قال: أمرته ببيعها؛ فقال: «إنَّ الذي حرَّمَ شُرْبَها حَرَّمَ بيعها»، قال: ففتح المزادة حتى ذهب ما فيها(١).

فهذا حديث يدل على ما ذكرناه؛ إذ لو كان فيها منفعة من المنافع الجائزة لبينه رسول الله على على ما ذكرناه؛ إذ لو كان فيها منفعة من المنافعة الميتة: «هلا أَخَذْتُم إِهَابَها فَدَبَغْتُموهُ فانتفعتم بِهِ...»، الحديث (٢).

الثامنة: أجمع المسلمون على تحريم بيع الخمر والدم (٣)، وفي ذلك دليل على تحريم بيع العذرات وسائر النجاسات وما لا يحل أكله؛ ولذلك - والله أعلم - كره مالك بيع زبل الدواب، ورخص فيه ابن القاسم لما فيه من المنفعة؛ والقياس ما قاله مالك، وهو مذهب الشافعي، وهذا الحديث شاهد بصحة ذلك.

التاسعة: ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الخمر لا يجوز تخليلها لأحد، ولو جاز تخليلها ما كان رسول الله على لله لله يكل لله الله على المرجل أن يفتح المزادة حتى يذهب ما فيها؛ لأن الخل مال وقد نهي عن إضاعة المال، ولا يقول أحد فيمن أراق خمرًا على مسلم أنه أتلف له مالا.

وقد أراق عثمان بن أبي العاص خمرًا ليتيم (٤)، واستؤذن ﷺ في تخليلها فقال:

⁽۱) مسلم (۱۵۷۹).

⁽٢) أخرجه مسلم (٣٦٣) من حديث ابن عباس هذه قال: «تصدق على مولاة لميمونة بشاة فهاتت فمر بها رسول الله ﷺ فقال: «هلا أخذتم إِهَابَها فدبغتموهُ فانتفعتم بِهِ». فقالوا: إنها ميتة، فقال: «إنَّما حُرِّمَ أكلُها».

⁽٣) قال الإمام ابن المنذر كَنَلَفهُ: وأجمعوا على أن بيع الخمر غير جائز. «الإجماع» (رقم: ٤٧٠). وقال أيضًا: وأجمعوا على تحريم ما حرم الله من الميتة، والدم، والخنزير. «الإجماع» (رقم: ٤٧١).

⁽٤) الذي وقفت عليه ما أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٥٤٠) والطبراني في «الكبير» (٩) الذي وقفت عليه ما أخرجه ابن أبي عبد الله بن عيسى الخزاز عن يونس عن الحسن: (أن مولى لعثمان بن أبي العاص سأله أن يعطيه مالًا يتجر فيه والربح بينهما فأعطاه عشرين ألفا فاشترى به الخمر ثم قدم بها الأبله فخرج إليه عثمان رضي الله تعالى عنه، فلم يدع منها دنا إلا كسره ولا

«لا»، ونهي عن ذلك^(١).

ذهب إلى هذا طائفة من العلماء من أهل الحديث والرأي، وإليه مال سحنون بن سعيد.

وقال آخرون: لا بأس بتخليل الخمر ولا بأس بأكل ما تخلل منها بمعالجة آدمي أو غيرها؛ وهو قول الثوري والأوزاعي والليث بن سعد والكوفيين.

وقال أبو حنيفة: إن طرح فيها [السمك] والملح فصارت [مُرِّيًا] (٢) وتحولت عن حال الخمر جاز.

وخالفه محمد بن الحسن في [المُرِّي] وقال: لا تعالج الخمر بغير تحويلها إلى الخل وحده.

قال أبو عمر: احتج العراقيون في تخليل الخمر بأبي الدرداء؛ وهو يُروى عن أبي إدريس الخولاني عن أبي الدرداء من وجه ليس بالقوي أنه كان يأكل المُرِّي منه، ويقول: [دبغته] (٣) الشمس والملح (٤).

غىرە).

وعبد الله بن عيسى الخزاز، منكر الحديث.

(١) أخرجه مسلم (١٩٨٣) من حديث أنس بن مالك فلله: أن النبي ﷺ سئل عن الخمر تتخذ خلَّا فقال: «لا».

(٢) الْمرِّي: الذي يؤتدم به.

(٣) الصواب: ذبحته، كما في مصادر التخريج.

(٤) صحيح: أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨/ ٢٩٦) من طريق هشيم قال: حدثنا داود بن عمرو عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني: (أن أبا الدرداء كان يأكل المري يجعل فيه الخمر ويقول: ذبحته الشمس والملح). وإسناده صحيح.

وأخرجه عبد الرزاق (١٧١٠٩) من طريق عطية بن قيس قال: (مر رجل من أصحاب أبي الدرداء ورجل يتغدى فدعاه إلى طعامه، فقال: وما طعامك؟ قال: خبز ومري وزيت، قال: المري الذي يصنع من الخمر؟ قال: نعم، قال: هو خمر، فتواعدا إلى أبي الدرداء فسألاه فقال: ذبحت خرها الشمس والملح والحيتان، يقول: لا بأس به).

وخالفه عمر بن الخطاب وعثمان بن أبي العاص في تخليل الخمر؛ وليس في رأي أحد حجة مع السنة، وبالله التوفيق.

وقد يحتمل أن يكون المنع من تخليلها كان في بدء الإسلام عند نزول تحريمها؛ لئلا يستدام حبسها لقرب العهد بشربها، إرادةً لقطع العادة في ذلك. وإذا كان كذلك لم يكن في النهي عن تخليلها حينئذ، والأمر بإراقتها ما يمنع من أكلها إذا خللت.

وروى أشهب عن مالك قال: إذا خلل النصراني خمرًا فلا بأس بأكله، وكذلك إن خللها مسلم واستغفر الله؛ وهذه الرواية ذكرها ابن عبد الحكم في كتابه.

والصحيح ما قاله مالك في رواية ابن القاسم وابن وهب: أنه لا يحل لمسلم أن يعالج الخمر حتى يجعلها خلَّ ولا يبيعها، ولكن ليهريقها.

العاشرة: لم يختلف قول مالك وأصحابه أن الخمر إذا تخللت بذاتها أن أكل ذلك الخل حلال. وهو قول عمر بن الخطاب^(۱) وقبيصة وابن شهاب، وربيعة وأحد قولي الشافعي، وهو تحصيل مذهبه عند أكثر أصحابه (۲).

الحادية عشرة: ذكر ابن خويز منداد أنها تملك، ونزع إلى ذلك بأنه يمكن أن يزال

وجاء في «جامع التحصيل» (ص: ٢٣٩): عطية بن قيس عن أبي بن كعب وأبي الدرداء مرسلًا. وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٥٣٤) من طريق داود بن عمرو، عن مكحول، عن أبي الدرداء؛ في المري يجعل فيه الخمر، قال: (لا بأس به، ذبحته الشمس والملح).

وداود بن عمرو هو الأودي عن مكحول، مرسل. قاله البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٣٦).

⁽۱) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (۱۷۱۱۰) عن عبد القدوس أنه سمع مكحولا يقول قال عمر بن الخطاب: (لا يحل خل من خمر أفسدت حتى يكون الله هو الذي أفسدها).

وعبد القدوس الشامي، متروك الحديث، ومكحول لم يسمع من عمر رهي.

وأخرجه عبد الرزاق (١٧١١١) وابن أبي شيبة (٢٤٥٧٧) من طريق ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن القاسم بن محمد عن أسلم مولى عمر عن عمر، نحوه.

وهذا إسناد صحيح، فأسلم مولى عمر سئل أبو زرعة عنه فقال: مدني ثقة. «الجرح والتعديل» (٣٠٦/٢).

⁽۲) «التمهيد» (۱/ ۱۲۲).

بها الغصص، ويطفأ بها حريق؛ وهذا نقل لا يعرف لمالك، بل يخرج هذا على قول من يرى أنها طاهرة.

ولو جاز ملكها لما أمر النبي ﷺ بإراقتها. وأيضا فإن الملك نوع نفع وقد بطل بإراقتها. والحمد لله.

الثانية عشرة: هذه الآية تدل على تحريم اللعب بالنرد والشطرنج قيارًا أو غير قيار؛ لأن الله تعالى لما حرم الخمر أخبر بالمعنى الذي فيها فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ قيار؛ لأن الله تعالى لما حرم الخمر أخبر بالمعنى الذي فيها فقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ إِنَّمَا اللَّهِ وَالْمَعْضَاءَ وَاللَّهِ اللَّهِ عَلْمُ وَحَد عَلْمُ لَهُ وَعَن الصلاة فَهُو كَشرب الخمر، وأوجب أن يكون حرامًا مثله.

فإن قيل: إن شرب الخمر يورث السكر فلا يقدر معه على الصلاة وليس في اللعب بالنرد والشطرنج هذا المعنى. قيل له: قد جمع الله تعالى بين الخمر والميسر في التحريم، ووصفها جميعًا بأنها يوقعان العداوة والبغضاء بين الناس ويصدان عن ذكر الله وعن الصلاة؛ ومعلوم أن الخمر إن أسكرت فالميسر لا يسكر، ثم لم يكن عند الله افتراقها في ذلك يمنع من التسوية بينها في التحريم لأجل ما اشتركا فيه من المعاني.

وأيضا فإن قليل الخمر لا يسكر، كما أن اللعب بالنرد والشطرنج لا يسكر، ثم كان حرامًا مثل الكثير، فلا ينكر أن يكون اللعب بالنرد والشطرنج حرامًا مثل الخمر وإن كان لا يسكر. وأيضًا فإن ابتداء اللعب يورث الغفلة، فتقوم تلك الغفلة المستولية على القلب مكان السكر؛ فإن كانت الخمر إنها حرمت لأنها تسكر فتصد بالإسكار عن الصلاة، فليحرم اللعب بالنرد والشطرنج؛ لأنه يغفل ويلهي فيصد بذلك عن الصلاة. والله أعلم.

الثالثة عشرة: مُهدي الراوية يدل على أنه كان لم يبلغه الناسخ، وكان متمسكًا بالإباحة المتقدمة، فكان ذلك دليلًا على أن الحكم لا يرتفع بوجود الناسخ -كما

يقول بعض الأصولين - بل ببلوغه كما دل عليه هذا الحديث، وهو الصحيح؛ لأن النبي على لله للم يوبخه، بل بين له الحكم؛ ولأنه مخاطب بالعمل بالأول بحيث لو تركه عصى بلا خلاف، وإن كان الناسخ قد حصل في الوجود، وذلك كما وقع لأهل قباء؛ إذ كانوا يصلون إلى بيت المقدس إلى أن أتاهم الآتي فأخبرهم بالناسخ، فمالوا نحو الكعية (١).

الرابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ اللّهِ اللهِ اللهِ الله تعالى عباده أن الشيطان إنها يريد أن يوقع العداوة والبغضاء بيننا بسبب الخمر وغيره، فحذرنا منها، ونهانا عنها.

روي أن قبيلتين من الأنصار شربوا الخمر وانتشوا، فعبث بعضهم ببعض، فلما صحوا رأى بعضهم في وجه بعض آثار ما فعلوا، وكانوا إخوة ليس في قلوبهم ضغائن، فجعل بعضهم يقول: لو كان أخي بي رحيًا ما فعل بي هذا، فحدثت بينهم الضغائن؛ فأنزل الله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوةَ وَٱلْبَغْضَآءَ ﴿ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللللَّا الللللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ اللللللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللللَّا الللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللَّا الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللللَّا الللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ الللللّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللللللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّا الللَّهُ الللللَّا اللللَّهُ الللللَّا اللللَّهُ ا

الخامسة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [المائدة: ٩١] يقول: إذا سكرتم لم تذكروا الله ولم تصلوا، وإن صليتم خلط عليكم كما فعل بعلي، وروي بعبد الرحمن (٣).

⁽١) أخرجه البخاري (٤٤١٨) من حديث عبد الله بن عمر ﴿ قَالَ: ﴿ بَيْنَا النَّاسُ يُصَلُّونَ الصُّبْحَ فِي مَسْجِدِ قُبَاء إِذْ جَاءَ جَاءٍ فَقَالَ: أَنْزَلَ الله عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قُرْآنًا أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبِلُوهَا فَتَوَجَّهُوا إِلَى الْكَعْبَةِ ».

⁽٢) سيق تخريجه.

⁽٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦٧٣) ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٣/ ٣٨٩) من طريق كيمي عن سفيان: حدثنا عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب على أن رجلًا من الأنصار دعاه وعبد الرحمن بن عوف فسقاهما قبل أن تحرم الخمر فأمهم على في المغرب فقرأ: ﴿قُلُ يَتَأَيُّهَا ٱلْكُلْفِرُونَ﴾ [الكافرود:١] فخلط فيها فنزلت: ﴿لَا تَقُرَبُواْ ٱلصَّلُوةَ وَأَنتُمُ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعُلُمُواْ مَا تَقُولُونَ﴾ [الساء: ٢٤].

وقال عبيد الله بن عمر: سئل القاسم بن محمد عن الشطرنج أهي ميسر؟ وعن النرد أهو ميسر؟ فقال: كل ما صد عن ذكر الله وعن الصلاة فهو ميسر(١).

قال أبو عبيد: تأول قوله تعالى: ﴿وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۗ﴾ [للتدة:٩١].

السادسة عشرة: قوله تعالى: ﴿ فَهَلَ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [الماندة: ٩١] لما علم عمر الله أن هذا وعيد شديد زائد على معنى انتهوا قال: انتهينا (٢).

وأمر النبي ﷺ مناديه أن ينادي في سكك المدينة، ألا إن الخمر قد حرمت؛ فكسرت الدنان، وأريقت الخمر حتى جرت في سكاك المدينة (٣).

وأخرجه الترمذي (٣٠٢٦) وعبد بن حميد (٨٢) والبزار (٥٩٨) من طريق أبي جعفر الرازي عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن على بن أبي طالب، به.

وأخرجه الحاكم (٤/ ١٤٢) من طريق أحمد بن حنبل ثنا وكيع ثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي الله قال: دعانا رجل من الأنصار قبل أن تحرم الخمر فتقدم عبد الرحمن بن عوف وصلى بهم المغرب فقرأ: ﴿قُلْ يَدَأَيُهَا ٱلْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون:١] فالتبس عليه فيها فنزلت: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُم سُكَرَىٰ﴾ [الساء: ٤٣]. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد اختلف فيه على عطاء بن السائب من ثلاثة أوجه...، والحكم لحديث سفيان الثوري فإنه أحفظ من كل من رواه عن عطاء بن السائب.

(١) صحيح: أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢١٠٤) من طريق يحيى بن عبد الله بن سالم، عن عبيدالله بن عمر أنه سمع عمر بن عبيد الله يقول للقاسم بن محمد... به. وهذا إسناد صحيح.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٠٥٦) من طريق عبد الله بن عمر، عن عبيد الله بن عمر، به.

وعبد الله بن عمر، هو العمري، ضعيف.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٦٤) ومسلم (١٩٨٠) من حديث أنس بن مالك ﷺ، قال: «كنت ساقي القوم في منزل أبي طلحة وكان خمرهم يومئذ الفضيخ، فأمر رسول الله ﷺ مناديًا ينادي ألا إن الخمر قد حرمت. قال: فقال لي أبو طلحة اخرج فأهرقها، فخرجت فهرقتها فجرت في سكك المدينة. فقال بعض القوم: قد قتل قوم وهي في بطونهم فأنزل الله: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ

السابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُواْ ﴾ [المائدة: ٩٢] تأكيد للتحريم، وتشديد في الوعيد، وامتثال للأمر، وكف عن المنهي عنه، وحسن عطف ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ ﴾ لما كان في الكلام المتقدم معنى انتهوا.

وكرر ﴿وَأَطِيعُواْ﴾ في ذكر الرسول تأكيدًا. ثم حذر في مخالفة الأمر، وتوعد من تولى بعذاب الآخرة؛ فقال: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمُ ﴾ أي خالفتم ﴿أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ في تحريم ما أمر بتحريمه وعلى المرسل أن يعاقب أو يثيب بحسب ما يُعصى أو يُطاع (١).

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوّاً إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقُواْ وَّأَحْسَنُواْ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[المائدة: ٩٣]

تفسيرالآية

قال الإمام الطبري تعمّله: يقول تعالى ذكره للقوم الذين قالوا إذ أنزل الله تحريم الخمر بقوله: ﴿ يَا أَيُهِا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِنّهَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْكُمُ رِجْسٌ مِّنَ عَمَلِ ٱلشَّيْطُنِ فَٱجْتَنِبُوهُ ﴿ [المائدة: ٩٠]: كيف بمن هلك من إخواننا وهم يشربونها؟ وبنا وقد كنا نشربها؟ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات منكم حرج فيها شربوا من ذلك، في الحال التي لم يكن الله تعالى حرمه عليهم ﴿ إِذَا مَا ٱتّقوا وَعَلَوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ منهم فخافوه، وراقبوه في الصَّلِحَاتِ ﴿ [المائدة: ٩٠]، يقول: إذا ما اتقى الله الأحياء منهم ونهياهم، فأطاعوهما اجتنابهم ما حرم عليهم منه، وصدقوا الله ورسوله فيها أمراهم ونهياهم، فأطاعوهما في ذلك كله ﴿ وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَاتِ ﴾ يقول: واكتسبوا من الأعمال ما يرضاه الله في ذلك على كلفهم بذلك ربهم ﴿ وُثُمَّ ٱتَقُواْ وَءَامَنُواْ ﴾ ، يقول: ثم خافوا الله وراقبوه باجتنابهم محارمه بعد ذلك التكليف أيضًا، فثبتوا على اتقاء الله في ذلك والإيمان به، باجتنابهم محارمه بعد ذلك التكليف أيضًا، فثبتوا على اتقاء الله في ذلك والإيمان به،

وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاُ﴾[المائدة:٩٣] الآية. (١) «تفسير القرطبي» (٨/ ١٥٦ -١٦٧) بتصرف.

ولم يغيروا ولم يبدلوا ﴿ ثُمَّ ٱتَقُواْ وَّأَحُسَنُواْ ﴾ ، يقول: ثم خافوا الله ، فدعاهم خوفهم الله إلى الإحسان ، وذلك «الإحسان» هو العمل بها لم يفرضه عليهم من الأعهال ، ولكنه نوافل تقربوا بها إلى ربهم طلب رضاه ، وهربًا من عقابه ﴿ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ ، يقول: والله يحب المتقربين إليه بنوافل الأعمال التي يرضاها.

فالاتقاء الأول: هو الاتقاء بتلقي أمر الله بالقبول والتصديق، والدينونة به والعمل.

والاتقاء الثاني: الاتقاء بالثبات على التصديق، وترك التبديل والتغيير.

والاتقاء الثالث: هو الاتقاء بالإحسان، والتقرب بنوافل الأعمال.

فإن قال قائل: ما الدليل على أن الاتقاء الثالث، هو الاتقاء بالنوافل، دون أن يكون ذلك بالفرائض؟ قيل: إنه تعالى ذكره قد أخبر عن وضعه الجناح عن شاربي الخمر التي شربوها قبل تحريمه إياها، إذا هم اتقوا الله في شربها بعد تحريمها، وصدقوا الله ورسوله في تحريمها، وعملوا الصالحات من الفرائض. ولا وجه لتكرير ذلك وقد مضى ذكره في آية واحدة.

وبنحو الذي قلنا من أن هذه الآية نزلت فيها ذكرنا أنها نزلت فيه، جاءت الأخبار عن الصحابة والتابعين،...(١).

ما جاء في سبب نزول الآية

قال الإمام البخاري تَخَلَقُهُ: حدثنا محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى أخبرنا عفان حدثنا حماد بن زيد حدثنا ثابت عن أنس على: كنت ساقي القوم في منزل أبي طلحة وكان خمرهم يومئذ الفضيخ فأمر رسول الله على مناديًا ينادي: ألا إن الخمر قد حرمت قال: فقال لي أبو طلحة: اخرج فأهرقها فخرجت فهرقتها فجرت في سكك المدينة. فقال بعض القوم: قد قتل قوم وهي في بطونهم فأنزل الله: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا ﴾ [المائدة: ١٣] الآية (٢).

⁽۱) «تفسير الطبرى» (۱۰/ ۲۷۰–۷۷۷).

⁽٢) البخاري (١٤٦٦) ومسلم (١٩٨٠).

مسائل الآية

قال الإمام القرطبي كَالله: فيه تسع مسائل:

الأولى: قال ابن عباس^(۱) والبراء بن عازب^(۲) وأنس بن مالك^(۳) إنه لما نزل تحريم الخمر قال قوم من الصحابة: كيف بمن مات منا وهو يشربها ويأكل الميسر؟ – ونحو هذا – فنزلت الآية.

روى البخاري عن أنس قال: كنت ساقي القوم في منزل أبي طلحة فنزل تحريم الحمر، فأمر مناديا ينادي، فقال أبو طلحة: اخرج فانظر ما هذا الصوت قال: فخرجت فقلت: هذا مناد ينادي ألا إن الخمر قد حرمت؛ فقال: اذهب فاهرقها وكان الخمر من الفضيخ - قال: فجرت في سكك المدينة؛ فقال بعض القوم: قتل قوم وهي في بطونهم فأنزل الله عَلَى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ جُنَاتُ فِيمَا طَعِمُواْ ﴾ [المائدة: ١٦] الآية (٤).

الثانية: هذه الآية وهذا الحديث نظير سؤالهم عمن مات إلى القبلة الأولى فنزلت: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَننَكُمُ ﴾ [البقرة: ١٤٣] ومن فعل ما أبيح له حتى مات على فعله

⁽۱) صحيح لغيره: أخرجه الترمذي (٣٠٥٢) من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: قالوا: يا رسول الله، أرأيت الذين ماتوا وهم يشربون الخمر لما نزل تحريم الخمر فنزلت: ﴿لَيْسَ عَلَى اللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا اتَّقَواْ وَءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللللللَّةُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

ورواية سماك عن عكرمة مضطربة، إلا أنه يشهد له ما بعده.

⁽٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٠٥٠) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال: مات رجال من أصحاب النبي عَيَّا قَبل أن تحرم الخمر فلم حرمت الخمر قال رجال: كيف بأصحابنا وقد ماتوا يشربون الخمر؟ فنزلت: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ إِذَا مَا أَتَقُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ ﴾ [الماعدة: ٩٣].

وأخرجه الترمذي أيضًا (٣٠٥١) من طريق شعبة عن أبي إسحاق، به.

⁽٣) سبق تخريجه.

⁽٤) سبق تخريجه.

لم يكن له ولا عليه شيء؛ لا إثم ولا مؤاخذة ولا ذم ولا أجر ولا مدح؛ لأن المباح مستوي الطرفين بالنسبة إلى الشرع؛ وعلى هذا فها كان ينبغي أن يتخوف ولا يسأل عن حال من مات والخمر في بطنه وقت إباحتها، فإما أن يكون ذلك القائل غفل عن دليل الإباحة فلم يخطر له، أو يكون لغلبة خوفه من الله تعالى، وشفقته على إخوانه المؤمنين توهم مؤاخذة ومعاقبة لأجل شرب الخمر المتقدم؛ فرفع الله ذلك التوهم بقوله: ﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ ﴾ [المائدة: ٩٣] الآية.

الثالثة: هذا الحديث في نزول الآية فيه دليل واضح على أن نبيذ التمر إذا أسكر خمر؛ وهو نص ولا يجوز الاعتراض عليه؛ لأن الصحابة رحمهم الله هم أهل اللسان، وقد عقلوا أن شرابهم ذلك خمر إذ لم يكن لهم شراب ذلك الوقت بالمدينة غيره؛ وقد قال الحكمى:

لنا خرر وليست خمر كرم ولكن من نتاج الباسقات كرام في الساء ذهبين طولا وفات ثهارها أيدي الجناة (١)

ومن الدليل الواضح على ذلك ما رواه النسائي: أخبرنا القاسم بن زكريا، أخبرنا عبيد الله عن شيبان عن الأعمش عن محارب بن دثار عن جابر عن النبي ﷺ قال: «الزبيبُ والتمرُ هوَ الخَمْرُ»(٢).

وثبت بالنقل الصحيح أن عمر بن الخطاب الله وحسبك به عالمًا باللسان والشرع - خطب على منبر النبي على فقال: «يا أيها الناس؛ ألا إنه قد نزل تحريم الخمر يوم نزل، وهي من خمسة: من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير؛ والخمر ما خامر العقل»(٣).

⁽۱) ديوان أبي نواس، (ص:١١٨).

⁽٢) صحيح: أخرجه النسائي (٥٥٤٦) و في «الكبرى» (٥٠٣٦) والحاكم (١٤١/٤) من طريق عبيد الله بن موسى أنبأ شيبان عن الأعمش عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله ﷺ، به. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٦١٩) ومسلم (٣٠٣٢) من طريق أبي حيان عن الشعبي عن ابن عمر عليه

وهذا أبين ما يكون في معنى الخمر؛ يخطب به عمر بالمدينة على المنبر بمحضر جماعة الصحابة، وهم أهل اللسان ولم يفهموا من الخمر إلا ما ذكرناه.

وإذا ثبت هذا بطل مذهب أبي حنيفة والكوفيين القائلين بأن الخمر لا تكون إلا من العنب، وما كان من غيره لا يسمى خمرًا ولا يتناوله اسم الخمر، وإنها يسمى نبيذًا؛ وقال الشاعر:

تركست النبيد لأهسل النبيد وصرت حليفسا لمسن عابسه شراب يسدنس عسرض الفتسى ويفستح للشسر أبوابسه(١)

الرابعة: قال الإمام أبو عبدالله المازري: ذهب جمهور العلماء من السلف وغيرهم إلى أن كل ما يسكر نوعه حرم شربه، قليلًا كان أو كثيرًا، نيئا كان أو مطبوخًا، ولا فرق بين المستخرج من العنب أو غيره، وأن من شرب شيئًا من ذلك حُدّ؛ فأما المستخرج من العنب المسكر النيئ فهو الذي انعقد الإجماع على تحريم قليله وكثيره ولو نقطة منه. وأما ما عدا ذلك فالجمهور على تحريمه.

وخالف الكوفيون في القليل مما عدا ما ذكر، وهو الذي لا يبلغ الإسكار؛ وفي المطبوخ المستخرج من العنب؛ فذهب قوم من أهل البصرة إلى قصر التحريم على عصير العنب، ونقيع الزبيب النيئ؛ فأما المطبوخ منهما، والنيئ والمطبوخ مما سواهما فحلال ما لم يقع الإسكار.

وذهب أبو حنيفة إلى قصر التحريم على المعتصر من ثمرات النخيل والأعناب على تفصيل؛ فيرى أن سلافة العنب يحرم قليلها وكثيرها إلا أن تطبخ حتى ينقص ثلثاها، وأما نقيع الزبيب والتمر فيحل مطبوخها وإن مسته النار مسا قليلا من غير اعتبار بحد؛ وأما النيئ منه فحرام، ولكنه مع تحريمه إياه لا يوجب الحد فيه؛ وهذا كله ما لم يقع الإسكار، فإن وقع الإسكار استوى الجميع.

قال: سمعت عمر رفي مها مها

⁽١) انظر: «العقد الفريد» (٣/ ١٨).

قال شيخنا الفقيه الإمام أبو العباس أحمد والعجب من المخالفين في هذه المسألة؛ فإنهم قالوا: إن القليل من الخمر المعتصر من العنب حرام ككثيره، وهو مجمع عليه؛ فإذا قيل لهم: فلم حرم القليل من الخمر وليس مذهبًا للعقل؟ فلا بد أن يقال: لأنه داعية إلى الكثير، أو للتعبد؛ فحينئذ يقال لهم: كل ما قدرتموه في قليل الخمر هو بعينه موجود في قليل النبيذ فيحرم أيضًا، إذ لا فارق بينها إلا مجرد الاسم إذا سلم ذلك.

وهذا القياس هو أرفع أنواع القياس؛ لأن الفرع فيه مساو للأصل في جميع أوصافه؛ وهذا كما يقول في قياس الأمة على العبد في سراية العتق.

ثم العجب، من أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله! فإنهم يتوغلون في القياس ويرجحونه على أخبار الآحاد، ومع ذلك فقد تركوا هذا القياس الجلي المعضود بالكتاب والسنة وإجماع صدور الأمة، لأحاديث لا يصح شيء منها على ما قد بين عللها المحدثون في كتبهم، وليس في الصحيح شيء منها.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿ طَعِمُونُ ﴾ أصل هذه اللفظة في الأكل؛ يقال: طعم الطعام وشرب الشراب، لكن قد تجوز في ذلك فيقال: لم أطعم خبزًا ولا ماءً ولا نومًا؛ قال الشاعر:

نعاماً بوجرة صعر الخدود لا تطعم النوم إلا صياما(١)

وقد تقدم القول في «البقرة» في قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَطْعَمُهُ ﴾ بما فيه الكفاية.

السادسة: قال ابن خويز منداد: تضمنت هذه الآية تناول المباح والشهوات، والانتفاع بكل لذيذ من مطعم ومشرب ومنكح وإن بولغ فيه وتنوهي في ثمنه.

وهذه الآية نظير قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَتِ مَا أَحَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [المائد: ٨٧]. ونظير قوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ، وَٱلطَّيِّبَتِ مِنَ ٱلرِّزُقِّ ﴾ [الأعراف: ٣٢].

⁽١) البيت لبشر بن أبي حازم، وانظر: «معجم ما استعجم» (٢/ ٥٠٤).

السابعة: قوله تعالى: ﴿إِذَا مَا ٱتَّقُواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ ثُمَّ ٱتَّقُواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقُواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱلصَّلِحَاتِ ثُمَّ ٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿ [المائدة: ٩٣]. فيه أربعة أقوال:

الأول: أنه ليس في ذكر التقوى تكرار؛ والمعنى: اتقوا شربها، وآمنوا بتحريمها؛ والمعنى الثاني دام اتقاؤهم وإيهانهم؛ والثالث على معنى الإحسان إلى الاتقاء.

والثاني: اتقوا قبل التحريم في غيرها من المحرمات، ثم اتقوا بعد تحريمها شربها، ثم اتقوا فيها بقى من أعمالهم، وأحسنوا العمل.

الثالث: اتقوا الشرك وآمنوا بالله ورسوله، والمعنى الثاني ثم اتقوا الكبائر، وازدادوا إيهانا، ومعنى الثالث ثم اتقوا الصغائر وأحسنوا أي تنفلوا.

وقال محمد بن جرير (١): الاتقاء الأول هو الاتقاء بتلقي أمر الله بالقبول، والتصديق والدينونة به والعمل، والاتقاء الثاني، الاتقاء بالثبات على التصديق، والثالث الاتقاء بالإحسان، والتقرب بالنوافل.

الثامنة: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ اتَقَواْ وَّأَحْسَنُواْ وَاللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [المالاة:٩٣] دليل على أن المتقي المحسن أفضل من المتقي المؤمن الذي عمل الصالحات؛ فضله بأجر الإحسان.

التاسعة: قد تأول هذه الآية قدامة بن مظعون الجمحي من الصحابة على وهو ممن هاجر إلى أرض الحبشة مع أخويه عثمان وعبد الله، ثم هاجر إلى المدينة وشهد بدرا وعُمِّر. وكان ختن عمر بن الخطاب، خال عبد الله وحفصة، وولاه عمر بن الخطاب على البحرين، ثم عزله بشهادة الجارود – سيد عبد القيس – عليه بشرب الخمر.

روى الدارقطني قال: حدثنا أبو الحسن على بن محمد المصري، حدثنا يحيى بن أيوب العلاف، حدثني سعيد بن عفير، حدثني يحيى بن فليح بن سليهان، قال: حدثني ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس: أن الشُرّاب كانوا يضربون في عهد

⁽١) «تفسير الطبري» (١٠/ ٥٧٧) وهو القول الرابع.

رسول الله عَلَيْهُ بالأيدي والنعال والعصي حتى توفي رسول الله عَلَيْهُ، فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم في عهد رسول الله عَلَيْهُ، فكان أبو بكر يجلدهم أربعين حتى توفي، ثم كان عمر من بعده يجلدهم كذلك أربعين حتى أي برجل من المهاجرين الأولين وقد شرب فأمر به أن يجلد؛ قال: لم تجلدني؟ بيني وبينك كتاب الله!

وذكر الحميدي عن أبي بكر البرقاني عن ابن عباس قال: لما قدم الجارود من البحرين قال: يا أمير المؤمنين إن قدامة بن مظعون قد شرب مسكرًا، وإني إذا رأيت حقًا من حقوق الله حق على أن أرفعه إليك؛ فقال عمر: من يشهد على ما تقول؟

⁽۱) إسناده ضعيف: أخرجه الدارقطني (۱۲۲/۳) وهو عند النسائي في «الكبرى» (۲۲۹) والحاكم (۱۳۷۶) والبيهقي في «الكبرى» (۲۲۰/۸) والطحاوي في «مشكل الآثار» (۲۷٤/۱۱) من نفس طريق سعيد بن جعفر قال: ثنا يحيى بن فليح بن سليهان المدني عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس، به.

ويحيى بن فليح، قال الذهبي في ترجمته من «ميزان الاعتدال» (٨/ ٢٠٦): قال ابن حزم في «الإيصال»: يحيى بن فليح ضعيف، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي.

قلت: ولم أقف على من تكلم فيه غير ابن حزم يَعَلَنْهُ وإعمال قوله في مثل هذه الحال في الراوي أولى من تركه.

فقال: أبو هريرة؛ فدعا عمر أبا هريرة فقال: علام تشهد يا أبا هريرة؟

فقال: لم أره حين شرب، ورأيته سكران يقيء، فقال عمر: لقد تنطعت في الشهادة؛ ثم كتب عمر إلى قدامة وهو بالبحرين يأمره بالقدوم عليه، فلما قدم قدامة والجارود بالمدينة كلم الجارود عمر؛ فقال: أقم على هذا كتاب الله؛ فقال عمر للجارود: أشهيد أنت أم خصم؟

فقال الجارود: أنا شهيد؛ قال: قد كنت أديت الشهادة؛ ثم قال لعمر: إني أنشدك الله! فقال عمر: أما والله لتملكن لسانك أو لأسوءنك؛ فقال الجارود: أما والله ما ذلك بالحق، أن يشرب ابن عمك وتسوءني! فأوعده عمر؛ فقال أبو هريرة وهو جالس: يا أمير المؤمنين، إن كنت في شك من شهادتنا فسل بنت الوليد امرأة ابن مظعون، فأرسل عمر إلى هند ينشدها بالله، فأقامت هند على زوجها الشهادة؛ فقال عمر: يا قدامة إني جالدك؛ فقال قدامة: والله لو شربت - كما يقولون - ما كان لك أن تجلدني يا عمر.

قال: ولم يا قدامة؟ قال: لأن الله سبحانه يقول: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَبِلُواْ الصَّلِحَتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ ﴾ [المائدة: ٩٣] الآية إلى ﴿الْمُحْسِنِينَ ﴾. فقال عمر: أخطأت التأويل يا قدامة؛ إذا اتقيت الله اجتنبت ما حرم الله، ثم أقبل عمر على القوم فقال: ما ترون في جلد قدامة؟ فقال القوم: لا نرى أن تجلده ما دام وجعا؛ فسكت عمر عن جلده ثم أصبح يوما فقال لأصحابه: ما ترون في جلد قدامة؟ فقال القوم: لا نرى أن تجلده ما دام وجعًا، فقال القوم: لا نرى أن تجلده ما دام وجعًا، فقال عمر: إنه والله لأن يلقى الله تحت السوط، أحب إلى أن ألقى الله وهو في عنقي! والله لأجلدنه؛ ائتوني بسوط، فجاءه مولاه أسلم بسوط رقيق صغير، فأخذه عمر فمسحه بيده ثم قال لأسلم: أخذتك دقرارة أهلك؛ ائتوني بسوط غير هذا. قال: فجاءه أسلم بسوط تام؛ فأمر عمر بقدامة فجلد؛ فغاضب بسوط غير هذا. قال: فجاءه أسلم بسوط تام؛ فأمر عمر بقدامة فجلد؛ فغاضب بالسقيا ونام بها فلما استيقظ عمر قال: عجلوا على بقدامة، انطلقوا فأتوني به، فوالله لأرى في النوم أنه جاءني آت فقال: سالم قدامة فإنه أخوك، فلما جاؤوا قدامة أبى أن يأتيه، فأمر عمر بقدامة أن يجر إليه جرًّا حتى كلمه عمر واستغفر له، فكان أول يأتيه، فأمر عمر بقدامة أن يجر إليه جرًّا حتى كلمه عمر واستغفر له، فكان أول

صلحها^(۱).

قال أيوب بن أبي تميمة: لم يحد أحد من أهل بدر في الخمر غيره.

قال ابن العربي: فهذا يدلك على تأويل الآية، وما ذكر فيه عن ابن عباس من حديث الدارقطني، وعمر في حديث البرقاني وهو صحيح؛ وبسطه أنه لو كان من شرب الخمر واتقى الله في غيره ما حد على الخمر أحد، فكان هذا من أفسد تأويل؛ وقد خفي على قدامة؛ وعرفه من وفقه الله كعمر وابن عباس

قال الشاعر:

وإن حراماً لا أرى السدهر باكيا على شجوه إلا بكيت على عمرو(٢)

وروي عن علي ﷺ أن قوما شربوا بالشام وقالوا: هي لنا حلال وتأولوا هذه الآية، فأجمع علي وعمر على أن يستتابوا، فإن تابوا وإلا قتلوا^(٣). ذكره الكيا

(١) صحيح: ذكره الحميدي، محمد بن فتوح الحميدي في «الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم» (٦٤).

وأخرجه بطوله عبد الرزاق (١٧٠٧٦) ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٣١٥) عن معمر عن الزهري قال: أخبرني عبد الله بن عامر بن ربيعة، به.

وأخرجه مختصرًا البخاري (٤٠١٠) من طريق الزهري قال: أخبرني عبد الله بن عامر بن ربيعة وكان من أكبر بني عدي، وكان أبوه شهد بدرًا مع النبي عليه، بلفظ: «أن عمر استعمل قدامة بن مظعون على البحرين وكان شهد بدرًا وهو خال عبد الله بن عمر وحفصة على البحرين وكان شهد بدرًا وهو خال عبد الله بن عمر وحفصة

- (٢) «أحكام القرآن» (٢/ ١٦٩). والبيت لعبد الرحمن بن جُمانَةَ المُحاربيِّ، جاهليِّ. كما في «لسان العرب» (١١٩/١٢).
- (٣) معلول: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٠٠٠) حدثنا ابن فضيل، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبدالرحمن، عن علي، قال: شرب قوم من أهل الشام الخمر، وعليهم يزيد بن أبي سفيان، وقالوا: هي لنا حلال، وتأولوا هذه الآية: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ ﴾ [المستقام] الآية، قال: فكتب فيهم إلى عمر، فكتب: أن ابعث بهم إلى قبل أن يفسدوا من قبلك، فلم قدموا على عمر، استشار فيهم الناس، فقالوا: يا أمير المؤمنين، نرى أنهم قد كذبوا على الله، وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله، فاضرب رقابهم، وعلي ساكت، فقال: ما تقول يا أبا الحسن فيهم؟ قال: أرى أن تستيبهم، فإن تابوا جلدتهم ثمانين الشربهم الخمر، وإن لم يتوبوا ضربت فيهم؟ قال: أرى أن تستيبهم، فإن تابوا جلدتهم ثمانين الشربهم الخمر، وإن لم يتوبوا ضربت

الطبري (١)(٢).

مسألة: هل يقامر الحد على متعاطي الحشيشة والأفيون (٣)، ونحوه

جاء في مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام: وسئل تختشه: عما يجب على آكل الحشيشة؟ ومن ادعى أن أكلها جائز حلال مباح؟

فأجاب: أكل هذه الحشيشة الصلبة حرام وهي من أخبث الخبائث المحرمة وسواء أكل منها قليلًا أو كثيرًا؛ لكن الكثير المسكر منها حرام باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك فهو كافر يستتاب فإن تاب وإلا قتل كافرًا مرتدًا؛ لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن بين المسلمين.

وحكم المرتد شر من حكم اليهودي والنصراني سواء اعتقد أن ذلك يحل للعامة أو للخاصة الذين يزعمون أنها لقمة الفكر والذكر وأنها تحرك العزم الساكن إلى أشرف الأماكن وأنهم لذلك يستعملونها.

وقد كان بعض السلف ظن أن الخمر تباح للخاصة متأولا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ إِذَا مَا اتَّقَواْ وَءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَتِ ثُمَّ اتَقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ اتَقَواْ وَّأَحْسَنُواْ ﴿اللله عَمْ الله وَلَمَ الله وَلَمُ الله عمر بن الصَّلِحَتِ ثُمَّ اتَقَواْ وَالله وَالله وعلى وغيرهما من علماء الصحابة على أنهم إن أقروا بالتحريم جلدوا، وإن أصروا على الاستحلال قتلوا(٤).

وهكذا حشيشة العشب من اعتقد تحريمها وتناولها فإنه يجلد الحد ثمانين سوطًا

=

أعناقهم، فإنهم قد كذبوا على الله، وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله، فاستتابهم فتابوا، فضربهم ثهانين ثمانين.

وعطاء بن السائب اختلط، وسماع ابن فضيل منه بعد الاختلاط.

⁽۱) «أحكام القرآن» (۳/ ۱۰۳).

⁽۲) «تفسير القرطبي» (۸/ ١٦٧ - ١٧٦) بتصرف يسير.

⁽٣) مادة مخدرة تستخرج من نبت الخَشْخَاشُ.

⁽٤) سبق تخريجه.

أو أربعين. هذا هو الصواب.

وقد توقف بعض الفقهاء في الجلد؛ لأنه ظن أنها مزيلة للعقل غير مسكرة كالبنج (١) ونحوه مما يغطي العقل من غير سكر، فإن جميع ذلك حرام باتفاق المسلمين: إن كان مسكرًا ففيه جلد الخمر، وإن لم يكن مسكرًا ففيه التعزير بها دون ذلك، ومن اعتقد حل ذلك كفر وقتل.

والصحيح أن الحشيشة مسكرة كالشراب؛ فإن آكليها ينشون بها ويكثرون تناولها بخلاف البنج وغيره فإنه لا ينشى ولا يشتهى.

وقاعدة الشريعة أن ما تشتهيه النفوس من المحرمات كالخمر والزنا ففيه الحد، وما لا تشتهيه كالميتة ففيه التعزير.

والحشيشة مما يشتهيها آكلوها ويمتنعون عن تركها؛ ونصوص التحريم في الكتاب والسنة على من يتناولها كها يتناول غير ذلك وإنها ظهر في الناس أكلها قريبًا من نحو ظهور التتار؛ فإنها خرجت وخرج معها سيف التتار (٢).

وقال أيضًا: وأما الحشيشة الملعونة المسكرة فهي بمنزلة غيرها من المسكرات والمسكر منها حرام باتفاق العلماء؛ بل كل ما يزيل العقل فإنه يحرم أكله ولو لم يكن مسكرا: كالبنج فإن المسكر يجب فيه الحد وغير المسكر يجب فيه التعزير.

وأما قليل «الحشيشة المسكرة» فحرام عند جماهير العلماء كسائر القليل من المسكرات وقول النبي عَيَّةٍ: «كلُّ مُسْكر خَمْرٌ وكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ». يتناول ما يسكر. ولا فرق بين أن يكون المسكر مأكولًا أو مشروبًا؛ أو جامدًا أو مائعًا. فلو اصطبغ كالخمر كان حرامًا ولو أماع الحشيشة وشربها كان حرامًا. ونبينا عَيَّةٍ بعث بجوامع الكلم فإذا قال كلمة جامعة كانت عامة في كل ما يدخل في لفظها ومعناها سواء كانت الأعيان موجودة في زمانه أو مكانه أو لم تكن.

⁽١) البَنْجُ: جنس نباتات طبيه مخدرة من الفصيلة الباذنجانية. «المعجم الوسيط» (١/ ٧١).

⁽۲) «مجموع الفتاوي» (۳۶/ ۲۱۳–۲۱۶).

⁽٣) سبق تخريجه.

فلما قال: «كلَّ مُسْكر حَرَامٌ» تناول ذلك ما كان بالمدينة من خمر التمر وغيرها وكان يتناول ما كان بأرض اليمن من خمر الحنطة والشعير والعسل وغير ذلك ودخل في ذلك ما حدث بعده من خمر لبن الخيل الذي يتخذه الترك ونحوهم. فلم يفرق أحد من العلماء بين المسكر من لبن الخيل والمسكر من الحنطة والشعير، وإن كان أحدهما موجودًا في زمنه كان يعرفه والآخر لم يكن يعرفه؛ إذ لم يكن بأرض العرب من يتخذ خمرًا من لبن الخيل.

وهذه «الحشيشة» فإن أول ما بلغنا أنها ظهرت بين المسلمين في أواخر المائة السادسة وأوائل السابعة؛ حيث ظهرت دولة التتر؛ وكان ظهورها مع ظهور سيف جنكز خان لما أظهر الناس ما نهاهم الله ورسوله عنه من الذنوب؛ سلط الله عليهم العدو وكانت هذه الحشيشة الملعونة من أعظم المنكرات وهي شر من الشراب المسكر من بعض الوجوه، والمسكر شر منها من وجه آخر، فإنها مع أنها تسكر آكلها حتى يبقى مصطولا تورث التخنيث والديوثة وتفسد المزاج فتجعل الكبير كالسفتجة وتوجب كثرة الأكل وتورث الجنون وكثير من الناس صار مجنونًا بسبب أكلها.

ومن الناس من يقول: إنها تغير العقل فلا تسكر كالبنج؛ وليس كذلك بل تورث نشوة ولذة وطربا كالخمر، وهذا هو الداعي إلى تناولها وقليلها يدعو إلى كثيرها كالشراب المسكر والمعتاد لها يصعب عليه فطامه عنها أكثر من الخمر؛ فضررها من بعض الوجوه أعظم من الخمر؛ ولهذا قال الفقهاء: إنه يجب فيها الحد كها يجب في الخمر (١).

قال الحطاب المالكي كَنْشُهُ: قال في التوضيح: فائدة: تنفع الفقيه يعرف بها الفرق بين المسكر والمفسد والمرقد. فالمسكر ما غيب العقل دون الحواس مع نشوة وفرح والمفسد ما غيب العقل دون الحواس لا مع نشوة وفرح كعسل البلاذر.

والمرقد ما غيب العقل والحواس كالسيكران، وينبني على الإسكار ثلاثة أحكام

⁽۱) «مجموع الفتاوي» (۳٤/ ۲۰۶–۲۰۹).

دون الأخيرين الحد والنجاسة وتحريم القليل إذا تقرر ذلك فللمتأخرين في الحشيشة قولان: هل هي من المسكرات أو من المفسدات؟ مع اتفاقهم على المنع من أكلها فاختار القرافي أنها من المخدرات قال: لأني لم أرهم يميلون إلى القتال والنصرة بل عليهم الذلة والمسكنة، وربها عرض لهم البكاء، وكان شيخنا الشهير بعبد الله المنوفي يختار أنها من المسكرات؛ لأنا رأينا من يتعاطاها يبيع أمواله لأجلها ولولا أن لهم فيها طربًا لما فعلوا ذلك، يبين ذلك أنا لا نجد أحدًا يبيع داره ليأكل بها سيكرانًا وهو واضح، انتهى (١).

قال الخطيب الشربيني كقلقة: ويحرم النبات المسكر وإن لم يطرب لإضراره بالعقل ولا حد فيه إن لم يطرب بخلاف ما إذا أطرب كها صرح به الماوردي (٢).

وجاء في «الموسوعة الفقهية الكويتية»: يحرم تناول البنج والأفيون والحشيشة، ولا يحد شاربها عند جمهور الفقهاء بل يعزر.

وقال البزدوي: يحد بالسكر من البنج في زماننا على المفتى به (٣).

مسألة: الفرق بين المسكر والمفسد والمرقد؟

قال الإمام القرافي كتلفه: الفرق الأربعون بين قاعدة المسكرات، وقاعدة المرقدات، وقاعدة المرقدات، وقاعدة المرقدات، هذه القواعد الثلاث قواعد تلتبس على كثير من الفقهاء والفرق بينها أن المتناول من هذه إما أن تغيب معه الحواس أو لا، فإن غابت معه الحواس كالبصر والسمع واللمس والشم والذوق فهو المرقد وإن لم تغب معه الحواس فلا يخلو إما أن يحدث معه نشوة وسرور وقوة نفس عند غالب المتناول له أو لا، فإن حدث ذلك فهو المسكر وإلا فهو المفسد، فالمسكر هو المغيب للعقل مع نشوة وسرور كالخمر والمزر وهو المعمول من القمح والبتع وهو المعمول من العسل والسكركة وهو المعمول من الذرة.

⁽۱) «مواهب الجليل» (۱/ ١٢٦–١٢٧).

⁽٢) «مغنى المحتاج» (٢/٣٠٦).

⁽٣) «الموسوعة الفقهية الكويتية» (٧٥/ ٩٤).

والمفسد هو المشوش للعقل مع عدم السرور الغالب كالبنج والسيكران ويدلك على ضابط المسكر قول الشاعر:

فَنَشْ رَبُّهَا فَتَثَّرُكُنَا مُلُوكًا وَأُسْدًا، مَا يُنَهْنِهُنَا اللَّقَاءُ(١)

فالمسكر يزيد في الشجاعة والمسرة وقوة النفس والميل إلى البطش والانتقام من الأعداء والمنافسة في العطاء وأخلاق الكرماء وهو معنى البيت المتقدم الذي وصف به الخمر وشاربها ولأجل اشتهار هذا المعنى في المسكرات أنشد القاضي عبد الوهاب المالكي يَحْلَنه:

زعه المدامة شاربوها أنها تنفي الهمسوم وتصرف الغها صدقوا سرت بعقولهم فتوهموا أن السرور لهسم بها تما سلبتهم أديانهم وعقولهم أرأيت عادم ذَيْن مغتما

فلما شاع أنها توجب السرور والأفراح أجابهم بهذه الأبيات.

وبهذا الفرق يظهر لك أن الحشيشة مفسدة وليست مسكرة لوجهين:

أحدهما: أنا نجدها تثير الخلط الكامن في الجسد كيفها كان، فصاحب الصفراء تحدث له تحدث له حدة وصاحب البلغم تحدث له سباتًا وصمتًا، وصاحب السوداء تحدث له بكاءً وجزعًا، وصاحب الدم تحدث له سرورًا بقدر حاله، فتجد منهم من يشتد بكاؤه ومنهم من يشتد صمته، وأما الخمر والمسكرات فلا تكاد تجد أحدًا ممن يشربها إلا وهو نشوان مسرور بعيد عن صدور البكاء والصمت.

وثانيهما: أنا نجد شراب الخمر تكثر عربدتهم ووثوب بعضهم على بعض بالسلاح ويهجمون على الأمور العظيمة التي لا يهجمون عليها حالة الصحو وهو معنى البيت المتقدم في قوله: (وأسدًا ما ينهنهنا اللقاء) ولا نجد أكلة الحشيشة إذا اجتمعوا يجري بينهم شيء من ذلك ولم يسمع عنهم من العوائد ما يسمع عن شراب الخمر بل هم همدة سكوت مسبوتين لو أخذت قهاشهم أو سببتهم لم تجد فيهم قوة

⁽١) البيت لحسان بن ثابت رضيه، ديو انه (ص: ٨)، وسبق.

البطش التي تجدها في شربة الخمر، بل هم أشبه شيء بالبهائم؛ ولذلك إن القتلى يوجدون كثيرًا من شراب الخمر ولا يوجدون مع أكلة الحشيشة.

فلهذين الوجهين أنا أعتقد أنها من المفسدات لا من المسكرات ولا أوجب فيها الحد ولا أبطل بها الصلاة بل التعزير الزاجر عن ملابسها.

تنبيه: تنفرد المسكرات عن المرقدات والمفسدات بثلاثة أحكام: الحد والتنجيس وتحريم اليسير، والمرقدات والمفسدات لاحد فيها ولا نجاسة، فمن صلى بالبنج معه أو الأفيون لم تبطل صلاته إجماعًا ويجوز تناول اليسير منها، فمن تناول حبة من الأفيون أو البنج أو السيكران جاز ما لم يكن ذلك قدرًا يصل إلى التأثير في العقل أو الحواس أما دون ذلك فجائز فهذه الثلاثة الأحكام وقع بها الفرق بين المسكرات والآخرين فتأمل ذلك واضبطه فعليه تتخرج الفتاوى والأحكام في هذه الثلاثة (۱).

مسألة: حكم التداوي بالخمر؟(٢)

مسألة: بمريثبت حد شرب الخمر؟

اتفق العلماء على أن حد شرب الخمر يثبت بالإقرار وبشهادة عدلين.

🗐 واختلفوا في ثبوته بالرائحة، وكذا بالقيء، على قولين:

القول الأول: أنه لا يثبت. وهو قول الجمهور، أبو حنيفة والشافعي وأحمد. القول الثاني: يثبت. وهو قول مالك، و رواية عن أحمد (٣).

⁽۱) «الفروق» (۱/ ۳۷۶–۳۸۱).

⁽٢) تنظر هذه المسألة في الجنائز فقد بحثت مفصلة.

⁽٣) قال ابن رشد كَلَفْه في «بداية المجتهد» (٢/ ٢٠٨): وأما بهاذا يثبت هذا الحد فاتفق العلماء على أنه يثبت بالإقرار وبشهادة عدلين.

واختلفوا في ثبوته بالرائحة فقال مالك وأصحابه وجمهور أهل الحجاز: يجب الحد بالرائحة إذا شهد بها عند الحاكم شاهدان عدلان.

وخالفه في ذلك الشافعي وأبو حنيفة وجمهور أهل العراق وطائفة من أهل الحجاز وجمهور علماء البصرة فقالوا: لا يثبت الحد بالرائحة.

كروهذا بيان لهذه الأقوال:

القول الأول: أن حد شرب الخمر لا يثبت بالرائحة أو القيء.

وهو قول: الحنفية:

قال الإمام السرخسي كتلقه: ولا يحد المسلم بوجود ريح الخمر منه حتى يشهد الشهود عليه بشربها أو يقر؛ لأن ريح الخمر شاهد زور فقد يوجد ريح الخمر من غير الخمر، فإن من استكثر من أكل السفرجل يوجد منه ريح الخمر ومنه قول القائل: يقولون في أنست شربست مدامسة فقلت لهم لا بل أكلت السفرجلا(١)

وقد توجد رائحة الخمر ممن شربها مكرهًا أو مضطرًا؛ لدفع العطش فلا يجوز أن يعتمد ريحها في إقامة الحد عليه. ولو شهد عليه واحد أنه شربها وآخر أنه قاءها لم

فعمدة من أجاز الشهادة على الرائحة تشبيهها بالشهادة على الصوت والخط. وعمدة من لم يثبتها اشتباه الروائح والحد يدرأ بالشبهة.

(۱) البيت للأقيشر الأسدي، كما في «لسان العرب» (۱۳/ ٥٥٠)، وله قصة طريفة ذكرها الأصفهاني في كتابه الأغاني (۱۱/ ٢٦٨–٢٦٩): قال ابن الكلبي واجتاز الأقيشر برجل يقال له: هشام، وكان على شرطة عمرو بن حريث وهو سكران، فدعا به فقال له: أنت سكران قال: لا، قال: فها هذه الرائحة قال: أكلت سفرجلًا ثم قال:

يقولون لي إِنْكَهُ شَرِبتَ مُدامةً فَقلت كذبتم بل أكلتُ سفرجلا فضحك منه ثم قال: فإن لم تكن سكران فأخبرني كم تصلى في كل يوم فقال:

يسائلني هشامٌ عن صلاتي صلاة المسلمين فقلتُ خمسُ صلاةُ العصرِ والأولى ثَمَانٍ مُسواترةٌ فها فيهنّ لَبْسسُ وعند مَغِيبٍ قَرْنِ الشمس وِترٌ وشَفْعٌ بعدها فيهنّ حَبسُ وغُدْوة اثنتانِ معاجميعًا ولمّا تبدُ للرائيس شَمْسُ وبعدهها لوقتها صَلاةٌ لِنُسْكِ بالضَّحَاء إذا نَبسُّ أحصيتُ الصلاة أيا هشامًا فذاك مُكَدَّرُ الأحداقِ جبْسُ تَعَوَّد أن يُلامَ فليس يومًا بحامده من الأقوامِ إنْسسُ قال: فضحك هشام وقال: بلى قد أخرتنا يا أبا معرض فانصر ف راشدًا. يحد؛ لأن من شربها مكرهًا أو مضطرًا قد يقيء الخمر فسقط اعتبار شهادة الشاهد وإنها بقى على الشرب شاهد واحد (١).

وقال الكاساني تَعَلَّتُهُ: ومن وجد منه رائحة الخمر أو قاء خمرًا لا حد عليه؛ لأنه يحتمل أنه شربها مكرهًا فلا يجب مع الاحتمال (٢).

وقال بدر الدين العيني تَعَلَّشُهُ: ولا حد على من وجد منه رائحة الخمر أو تقيأها؛ لأن الرائحة محتملة، وكذا الشرب قد يقع عن إكراه أو اضطرار (٣).

وجاء في الفتاوى الهندية: المسلم إذا تقيأ الخمر فإنه لا يحد؛ لجواز أنه شرب مكرهًا ولا يحد المسلم لوجود ريح خمر منه حتى يشهد الشهود عليه بشربها أو يقر (٤).

كرالشافعية.

قال الإمام الشافعي كَنَاتُهُ: لا يحد الذي يوجد منه ريح الخمر إلا بأن يقول: شربت خمرًا أو مسكرًا، أو يشهد بذلك عليه، وسواء سكر أو لم يسكر (٥).

وقال الماوردي يَحَلَّفهُ: ولا يحد برائحة المسكر من فمه، ولا إذا تقيأ مسكرًا.

وقال مالك: أحده برائحة المسكر، وبقيء المسكر، استدلالًا بأن رسول الله ﷺ قال في ماعز: «استنكهوه»(١٠)، فجعل للرائحة حكما.

⁽۱) «المبسوط» (۲۶/ ۵۷–۵۸).

⁽٢) «بدائع الصنائع» (٥/١١٣).

⁽٣) «العناية شرح الهداية» (٧/ ٢٥٧).

⁽٤) «الفتاوي الهندية» (٢/ ٦٧).

⁽٥) «الاستذكار» (٤٢/ ٥٥٧–٢٦٠).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٦٩٥) من طريق يحيى بن يعلى وهو بن الحارث المحاربي عن غيلان وهو ابن جامع المحاربي عن علقمة بن مرثد عن سليهان بن بريدة عن أبيه،...الحديث مطولًا، وفيه: فسأل رسول الله ﷺ: «أبه جنون؟» فأخبر أنه ليس بمجنون، فقال: «أشرب خمرًا» فقام رجل فاستنكهه فلم يجد منه ريح خمر.

وأخرجه البزار (٤٤٥٨) من طريق يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي عن أبيه عن علقمة بن

ولأن عمر بن الخطاب حد ابنه عبيد الله بالرائحة(١).

ولأن عثمان بن عفان الله حد الوليد بن عقبة بن أبي معيط في الخمر بشاهدين، شهد أحدهما أنه شربها، وشهد الآخر أنه تقيأها، فقال عثمان: ما تقيأها حتى شربها (٢٠).

ولأنه لما جاز أن يستدرك برائحة الخمر عند مشاهدتها فيعلم بالرائحة أنها خمر، جاز أن تستدرك بالرائحة بعد شربها.

ودليلنا: قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾ [الإسراء: ٣٦]. وليس له بالرائحة علم متحقق، فلم يجز أن يحكم به. ولأنه يجوز أن يكون قد تمضمض بالخمر ثم مجها، ولم يشربها فلم تدرك رائحتها من فمه على شربها. ولأنه ربها أكره على

مرثد عن ابن بريدة عن أبيه ﷺ قال: جاء ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ فردده ثم قال: «استنكهوه»، فاستنكهوه ثم رجمه.

قال البزار: ولا نعلم يروى عن النبي ﷺ أنه قال: «استنكهوه» إلا في حديث يحيى بن يعلى بن الحارث.

(١) صحيح: أخرجه البخاري معلقًا عقب حديث (٥٩٥)، قال: وقال عمر: وجدت من عبيد الله ريح شراب وأنا سائل عنه فإن كان يسكر جلدته.

وأخرجه موصولًا دون تسمية الشارب، مالك في «الموطأ» (١٥٣٢) ومن طريقه النسائي (٥٧٠٨) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٩٥)، وأخرجه عبد الرزاق (١٧٠٢٩) والدارقطني (٤/ ٢٦١) جميعًا من طريق ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال: «إني وجدت من فلان ريح شراب فزعم أنه شراب الطلاء وأنا سائل عها شرب فإن كان يسكر جلدته فجلده عمر الحد تامًا». لفظ مالك.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٠٧) من طريق حضين بن المنذر أبو ساسان قال: «شهدت عثمان بن عفان وأتي بالوليد قد صلى الصبح ركعتين ثم قال: أزيدكم؟ فشهد عليه رجلان أحدهما حمران أنه شرب الخمر، وشهد آخر أنه رآه يتقيأ، فقال عثمان: إنه لم يتقيأ حتى شربها، فقال: يا على قم فاجلده، فقال على: قم يا حسن فاجلده، فقال الحسن: ول حارها من تولى قارها، فكأنه وجد عليه، فقال: يا عبد الله بن جعفر قم فاجلده، وعلى يعد حتى بلغ أربعين فقال: أمسك ثم قال: جلد النبي على أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى».

شربها.

ولأن رائحة الخمر مشتركة، يجوز أن يوجد مثلها في أكل النبق، وبعض الفواكه فلم يقطع به عليها.

ولأن رائحة الخمر قد توجد في كثير من الأشربة المباحة كشراب التفاح والسفرجل وربوب الفواكه، فلم يجز أن يقطع بالرائحة عليها إذا شوهدت؛ لأن مشاهدة جسمها ينفي عنها ظنون الاشتباه، وفي هذا دليل وانفصال.

فأما أمر رسول الله ﷺ باستنكاه ماعز، فلأنه رآه ثائر الشعر، متغير اللون، مقرًا بالزنا، فاشتبهت عليه حالته في ثبات عقله أو زواله، فأراد اختبار حاله باستنكاهه، ولم يعلق بالاستنكاه حكمًا.

وأما عمر رضي الله عن الله عن الله عن الله عن الله عن الله عنه الرائحة، فاعترف بشرب الطلا، فحده باعترافه.

وأما عثمان: فلأنه لما اقترن بشهادة القيء شهادة الشرب، جاز أن يعمل عليها، وإن كان ضعيفًا (١).

كالحنابلة:

قال ابن قدامة تخلله: ولا يجب الحد حتى يثبت شربه بأحد شيئين: الإقرار أو البينة، ويكفي في الإقرار مرة واحدة في قول عامة أهل العلم؛ لأنه حد لا يتضمن إتلافًا فأشبه حد القذف وإذا رجع عن إقراره قبل رجوعه؛ لأنه حد لله سبحانه فقبل رجوعه عنه كسائر الحدود، ولا يعتبر مع الإقرار وجود رائحة.

وحكي عن أبي حنيفة: لا حد عليه إلا أن توجد رائحة ولا يصح؛ لأنه أحد بينتي الشرب فلم يعتبر معه وجود الرائحة كالشهادة؛ ولأنه قد يقر بعد زوال الرائحة عنه؛ ولأنه إقرار بحد فاكتفى به كسائر الحدود.

فصل: ولا يجب الحد بوجود رائحة من فيه في قول أكثر أهل العلم منهم الثوري

⁽١) «الحاوي الكبير» (١٣/ ٤٠٩).

وأبي حنيفة والشافعي.

وروى أبو طالب عن أحمد: أنه يحد بذلك، وهو قول مالك؛ لأن ابن مسعود جلد رجلًا وجد منه رائحة الخمر (١٠).

وروي عن عمر أنه قال: إني وجدت من عبيد الله ريح شراب فأقر أنه شرب الطلا فقال عمر: إني سائل عنه فإن كان يسكر جلدته (٢).

ولأن الرائحة تدل على شربه فجرى مجرى الإقرار والأول أولى؛ لأن الرائحة يحتمل أنه تمضمض بها أو حسبها ماء فلما صارت في فيه مجها أو ظنها لا تسكر أو كان مكرهًا أو أكل نبقا بالغًا أو شرب شراب التفاح فإنه يكون منه كرائحة الخمر، وإذا احتمل ذلك لم يجب الحد الذي يدرأ بالشبهات، وحديث عمر حجة لنا فإنه لم يحده بوجود الرائحة ولو وجب ذلك لبادر إليه عمر، والله أعلم.

فصل: وإن وجد سكران أو تقيأ الخمر فعن أحمد: لا حد عليه لاحتمال أن يكون مكرهًا أو لم يعلم أنها تسكر، وهذا مذهب الشافعي.

ورواية أبي طالب عنه في الحد بالرائحة يدل على وجوب الحد ههنا بطريق الأولى؛ لأن ذلك لا يكون إلا بعد شربها، فأشبه ما لو قامت البينة عليه بشربها...

⁽۱) أخرجه البخاري (۱۰۰۱) ومسلم (۸۰۱) من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال: كنا بحمص فقرأ ابن مسعود سورة يوسف، فقال رجل: ما هكذا أنزلت؟ قال: قرأت على رسول الله وتشرب الخمر، وقال: «أحسنت». ووجد منه ريح الخمر فقال: أتجمع أن تكذب بكتاب الله وتشرب الخمر، فضر به الحد.

قال الإمام زين الدين العراقي كتنة في «طرح التثريب» (٨/ ٢١٩-٢٢): وفيه من فعل ابن مسعود ولله إقامة حد الشرب بمجرد الرائحة، وهو مذهب مالك وحكي عن عمر بن الخطاب، قال أبو العباس القرطبي: وكافة العلماء على ما ذهب إليه ابن مسعود. وهو رواية عن أحمد بن حنبل إذا لم يدع شبهة، وذهب أبو حنيفة والثوري والشافعي وأحمد في المشهور عنه إلى أنه لا يجب الحد بذلك. وحملوا هذا الحديث على أن الرجل اعترف بشرب الخمر بلا عذر، ومجرد الريح لا يدل على شيء لاحتمال النسيان والاشتباه والإكراه وغير ذلك.

⁽٢) سبق تخريجه.

وأما البينة فلا تكون إلا رجلين عدلين مسلمين يشهدان أنه مسكر ولا يحتاجان إلى بيان نوعه؛ لأنه لا ينقسم إلى ما يوجب الحد وإلى ما لا يوجبه بخلاف الزنا فإنه يطلق على الصريح وعلى دواعيه (١).

القول الثاني: أن حد شرب الخمر يثبت بالرائحة أو القيء.

وهو قول: المالكية:

قال القرافي تخالفه: وخالفه الأئمة (أي الإمام مالك) في الرائحة فلم يحدوا بتحققها؛ لأنه قد يتمضمض بالخمر للدواء ويطرحها أو يظنها غير خمر، فلما حصلت في فيه طرحها أو كان مكرهًا أو أكل نبقا بالغا أو شرب شراب التفاح، فإن رائحته تشبه رائحة الخمر وإذا احتمل فالحد يدرأ بالشبهة.

والجواب: أن الأصل عدم الإكراه وإن الشرب أكثر من المضمضة وغيرها والكلام حيث تيقنا أنه ريح خمر لا تفاح ولا نبق (٢).

وقال ابن عبد البر كَلَيْهُ: وإذا شهد عليه شاهدان في وقتين مختلفين فقال أحدهما: أشهد أنه شربها في شعبان، وقال الآخر: في رمضان. فالحد لازم له بمنزلة ما لو شهد أحدهما أنه شربها في قدح قوارير، وقال الآخر: في قدح عيدان.

وإن شهدا على رائحة الخمر وقطعا بها وكانا عارفين بذلك جلد الحداث.

كرواية عن الإمام أحمد:

قال ابن قدامة تخلفه: وروى أبو طالب عن أحمد أنه يحد بذلك، وهو قول مالك...، وإن وجد سكران أو تقيأ الخمر فعن أحمد: لا حد عليه؛ لاحتمال أن يكون مكرهًا أو لم يعلم أنها تسكر...، ورواية أبي طالب عنه في الحد بالرائحة يدل على وجوب الحد ههنا بطريق الأولى؛ لأن ذلك لا يكون إلا بعد شربها فأشبه ما لو قامت

⁽۱) «المغنى» (۱۲/۱۲ ٥ - ٥٠٣).

⁽۲) «الذخيرة» (۲۰٤/۱۲).

⁽٣) «الكافي في فقه أهل المدينة» (٢/ ١٠٧٩).

البينة عليه بشربها(١).

قال ابن القيم تخلّلة: وحكم عمر وابن مسعود، ولا يعرف لهما مخالف بوجوب الحد برائحة الخمر من في الرجل أو قيئه خرًا اعتمادًا على القرينة الظاهرة (٢).

وقال أيضًا: وجعلوا رائحة الخمر وقيئه لها آية وعلامة على شربها بمنزلة الإقرار والشاهدين (٣).

قلت: والقول الثاني وهو أن حد شرب الخمر يثبت بالرائحة أو القيء هو الأظهر، وذلك لما ثبت عن عمر وعثمان وابن مسعود على ما يؤيده، كما سبق بيانه ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة رضوان الله عنهم أجمعين.

مسألة: شروط وجوب حد الخمر؟

🕸 يشترط لوجوب الحد في الخمر عدة شروط:

- ١ التكليف: وهو العقل والبلوغ، فلا حد على المجنون والصبي.
- ٢- الإسلام: وغير المسلم محل خلاف كما سيأتي في المسألة التالية.
 - ٣- أن يعلم أن الشراب مسكر، فإن لم يعلم فلا حد عليه.
 - ٤ أن يشربه مختارًا، فإن أكره على شربه فلا حد عليه.
- ٥- أن يكون عالمًا بتحريم المسكر، فإن لم يعلم به لقرب عهده بالإسلام، فلا حد عليه.
- ٦- ألا تدعوه ضرورة إلى شربه، فإن اضطر إليه لشدة عطش، أو تداوي مرض،
 لا يوجد الطب من شربه بدًّا فلا حد عليه، وإن كان شربه في هاتين الحالتين مختلفًا فيه (٤٠).

⁽۱) «المغنى» (۱/۱۲) ٥٠٠-٥٠١) بتصرف، وسبق الكلام بطوله.

⁽٢) «الطرق الحكمية» (ص: ٨).

⁽٣) «الطرق الحكمية» (ص: ١٤٣).

⁽٤) انظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (٤٠٨/١٣-٤٠٩) و«الموسوعة الفقهية الكويتية»

مسألة: هل يقام حد الخمرعلى أهل الذمة في ديار الإسلام؟

يرى أكثر أهل العلم أن الذمي لا يحد في شرب الخمر، وذلك لاعتقادهم إباحته في شريعتهم، وقيل بأنهم إذا شربوا وسكروا يحدون؛ لأجل السكر لا لأجل شرب الخمر، وقيل: يحد كالمسلم إذا شرب الخمر، وهو أضعف الأقوال.

وهذا بيان لمذاهب أهل العلم في المسألة:

كالحنفة:

قال السرخسي كَ لَقَهُ: وهذا لأن هذه الحدود تقام صيانة لدار الإسلام، فلو قلنا: لا تقام على المستأمن يرجع ذلك إلى الاستخفاف بالمسلمين وما أعطيناه الأمان ليستخف بالمسلمين، بخلاف حد شرب الخمر فإنه لا يقام على الذمي؛ وهذا لأنها يعتقدان إباحة شرب الخمر، وإنها أعطيناهم الأمان على أن نتركهم وما يدينون (١).

وقال الكاساني تختلف: فلا حد على الذمي والحربي المستأمن بالشرب ولا بالسكر في ظاهر الرواية،... وشرب الخمر مباح لأهل الذمة عند أكثر مشايخنا، فلا يكون جناية وعند بعضهم وإن كان حرامًا لكنا نهينا عن التعرض لهم وما يدينون وفي إقامة الحد عليهم تعرض لهم من حيث المعنى؛ لأنها تمنعهم من الشرب.

وعن الحسن بن زياد أنهم إذا شربوا وسكروا يحدون لأجل السكر لا لأجل الشرب؛ لأن السكر حرام في الأديان كلها. وما قاله الحسن حسن (٢).

وقال ابن نجيم الحنفي تختلف: أحكام الذمي،...ولا يحد بشرب الخمر ولا تراق عليه بل ترد عليه إذا غصبت منه ويضمن متلفها له إلا أن يظهر بيعها بين المسلمين فلا ضمان في إراقتها أو يكون المتلف إمامًا يرى ذلك(٣).

^{(07/} ٧٩-١٠).

⁽۱) «المسوط» (۹/ ٤٧).

⁽٢) «بدائع الصنائع» (٧/ ٣٩-٤٠).

⁽٣) «الأشباه والنظائر» (١/ ٣٥٩).

كرالمالكية:

جاء في «التاج والاكليل»: ولا يمنع المسلم عبده النصراني أن يأتي الكنيسة ولا من شرب الخمر وأكل الخنزير(١).

كرالشافعية:

قال الرملي الشهير بالشافعي الصغير كتلقه: لو ترافع أهل الذمة إلينا في شرب الخمر لم يحدوا، وإن رضوا بحكمنا لعدم اعتقادهم تحريمه كها قاله الرافعي في باب حد الزنا وأسقطه من الروضة، ولأن الخمر أسهل؛ لأنها أحلت وإن أسكرت في ابتداء ملتنا ونحو الزنا لم يحل في ملة قط(٢).

كالحنابلة:

قال البهوق يَحْلَنهُ: ولا حد على كافر ولو ذميًّا لشرب خمر لاعتقاده حلة (٣).

وقال الشيخ ابن عثيمين كَالله: فالمعصوم تقدم أنهم أربعة أصناف: المسلم، والذمي، والمعاهد، والمستأمن، أما الملتزم فصنفان فقط، وهما المسلم والذمي؛ لأن الذمي ملتزم بأحكام الإسلام، لكنه لا يقام عليه الحد إلا فيها يعتقد تحريمه، أما ما يعتقد حله فلا يقام عليه الحد، ولو كان حرامًا عند المسلمين.

ولهذا لا نقيم عليهم الحد في شرب الخمر، ونقيم عليهم الحد في الزنا؛ لأن الزنا محرم بكل شريعة، فليس في الشرائع شيء يبيح الزنا أبدًا، وعلى هذا فإذا زنا الذمي بامرأة مثله ليست من المسلمين، يهودية، أو نصر انية، فإننا نقيم عليه الحد؛ لأن الحد فيه علتان: المنع من الوقوع في مثلها، والتكفير، فإذا كان هذا ليس أهلًا للتكفير، فهناك العلة الثانية وهي المنع، ولهذا أقام النبي عليه الحد على اليهوديين اللذين زنيا؛ لأنهم يعتقدون تحريمه.

لكن لو فرض أن هذا الذنب محرم عندهم، موجب للحد في الإسلام، غير

⁽۱) «التاج والاكليل» (٥/ ١٩٩).

⁽٢) «نهاية المحتاج» (٦/ ٢٠٠٠).

⁽٣) «شرح منتهى الإرادات» (٣/ ٣٦٢).

موجب للحد في شريعتهم، فهل نقيم عليهم الحد بمقتضى الإسلام أو لا؟

الجواب: لا نقيم عليهم الحد بمقتضى الإسلام، كما لا نقيم عليهم الحد بمقتضى الإسلام فيما يعتقدون حله، فإذا كانت شريعتهم لا توجب الحد في مثل هذه المعصية، فإننا لا نقيمه عليهم، لكن نعزرهم؛ لأن التعزير واجب في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة (١).

قال الشيخ عبد القادر عودة كتاته: والجرائم التي تفرق فيها الشريعة بين المسلمين والذميين هي الجرائم القائمة على أساس ديني محض، كشرب الخمر وأكل لحم الخنزير، فالشريعة الإسلامية تحرم شرب الخمر وأكل لحم الخنزير، ومن العدل أن يطبق هذا التحريم على المسلم الذي يعتقد طبقًا لدينه بحرمة شرب الخمر وأكل لحم الخنزير، ولكن من الظلم أن يطبق هذا التحريم على غير المسلم الذي يعتقد بأن شرب الخمر غير محرم وأن أكل لحم الخنزير لا حرمة فيه، ولو طبقت قاعدة المساواة تطبيقًا أعمي لأخذ الذميون بأفعال هي في عقيدتهم غير محرمة، وفي هذا ظلم بين، فكان من العدل الذي أخذت به الشريعة نفسها أن قصرت التحريم على المسلمين دون غيرها، فالمسلم إذا شرب الخمر أو أكل لحم الخنزير ارتكب جريمة معاقبًا عليها، أما الذمي فلا يعتبر شربه الخمر وأكله لحم الخنزير جريمة.

ولكن يعاقب الذميون على الجرائم القائمة على أساس ديني إذا كان إتيانها محرمًا في عقيدتهم، أو يعتبر عندهم رذيلة، أو إذا كان إتيان الفعل مفسدًا للأخلاق العامة، أو ماسًّا بشعور الآخرين، فمثلًا شرب الخمر ليس محرمًا في عقيدة الذميين ولكن السكر محرمًا عندهم، أو هو رذيلة، فضلًا عن أنه مفسد للأخلاق العامة، ومن ثم كان الذميون معاقبين على السكر دون الشرب، فمن شرب حتى سكر عوقب، ومن شرب ولم يسكر فلا عقوبة عليه (٢).

⁽۱) «الشرح الممتع» (۱۶/ ۲۱۱–۲۱۲).

⁽٢) «التشريع الجنائي في الإسلام» (١/ ٣٣٢–٣٣٣) وما ذهب إليه كَثَلَثُهُ هو قول الحسن بن زياد، كما تقدم.

قال الشيخ سيد سابق كتلقه: وكما لا تشترط الحرية في إقامة الحد، فإنه لا يشترط الاسلام كذلك، فالكتابيون من اليهود والنصارى الذين يتجنسون بجنسية الدولة المسلمة ويعيشون معهم مواطنون، مثل الأقباط في مصر، وكذلك الكتابيون الذين يقيمون مع المسلمين بعقد أمان إقامة موقوتة مثل الأجانب، هؤلاء يقام عليهم الحد إذا شربوا الخمر في دار الاسلام؛ لأن لهم ما لنا وعليهم ما علينا.

ولأن الخمر محرمة في دينهم، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولآثارها السيئة وضررها البالغ في الحياة العامة والخاصة.

والإسلام يريد صيانة المجتمع الذي تظله راية الإسلام، ويحتفظ به نظيفًا قويًّا متهاسكًا، لا يتطرق إليه الضعف من أي جانب، لا من ناحية المسلمين، ولا من ناحية غير المسلمين.

وهذا مذهب جمهور الفقهاء(١١)، وهو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه.

ولكن الأحناف هي رأوا أن الخمر، وإن كانت غير مال عند المسلمين لتحريم الاسلام لها، إلا أنها مال له قيمة عند أهل الكتاب، وأن من أهرقها من المسلمين يضمن قيمتها لصاحبها، وإن شربها مباح عندهم.

وإننا أمرنا بتركهم وما يدينون. وعلى هذا فلا عقوبة على من يشربها من الكتابيين.

وعلى فرض تحريمها في كتبهم، فإننا نتركهم، لأنهم لا يدينون بهذا التحريم، ومعاملتنا لهم تكون بمقتضى ما يعتقدون، لا بمقتضي الحق من حيث هو^(٢).

⁽١) حكاية هذا عن جمهور الفقهاء لا تصح، بل الراجح خلافه.

⁽۲) «فقه السنة» (۲/ ۹۸۸–۳۹۹).

مسألة: هل يقتل شارب الخمر بعد الثالثة؟

ورد في ذلك عدة أحاديث منها ما أخرجه الترمذي من حديث عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن معاوية على قال: قال رسول الله على الله عن أبي صالح عن معاوية على قال: قال وسول الله على الله

وجمهور أهل العلم على أن الحديث منسوخ، بل ادعى البعض الإجماع، وخالف الإمام ابن حزم في ذلك وقال بأنه يقتل.

قال الإمام الترمذي كَنْتَهُ: حديث معاوية هكذا روى الثوري أيضًا عن عاصم عن أبي صالح عن معاوية عن النبي عَلَيْهُ، وروى ابن جريج و معمر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي عَلَيْهُ قال: سمعت محمدًا يقول: حديث أبي صالح عن معاوية عن النبي عَلَيْهُ في هذا أصح من حديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي عَلَيْهُ في هذا أصح من حديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي عَلَيْهُ.

وإنها كان هذا في أول الأمر ثم نسخ بعد.

وكذلك روى الزهري عن قبيصة عن ذؤيب عن النبي عليه نحو هذا.

قال: فرفع القتل وكانت رخصة. والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم لا نعلم بينهم اختلافًا في ذلك في القديم والحديث.

ومما يقوي هذا ما روي عن النبي ﷺ من أوجه كثيرة أنه قال: «لا يَجِلُّ دَمُ امريًّ مسلم يشهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وأَنِّي رسولُ الله إلَّا بِإِحْدَى ثلاثٍ، النَّفْسُ بالنفسِ والثَّيِّبُ الزانِي والتاركُ لدِينِهِ»(١) انتهى(٢).

⁽١) أخرجه البخاري (٦٨٧٨) ومسلم (١٦٧٦) من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ.

⁽٢) «جامع الترمذي» حديث (١٤٤٤).

قال الإمام النووي كتلة: وهذا الذي قاله الترمذي في حديث شارب الخمر هو كما قاله فهو حديث منسوخ دل الإجماع على نسخه (١).

قال الإمام البغوي كتلفه: وهذا أمر لم يذهب إليه أحد من أهل العلم قديمًا وحديثًا أن شارب الخمر يقتل (٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كتلته: والقتل عند أكثر العلماء منسوخ وقيل: هو محكم يقال: هو تعزير يفعله الإمام عند الحاجة (٣).

وقد ثبت في الصحيح: أن رجلًا كان يدعى حمارًا وهو كان يشرب الخمر؛ فكان كلم شرب جلده النبي عَلَيْهِ فلعنه رجل فقال: لعنه الله، ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي عَلَيْهِ فقال: «لا تلعنهُ؛ فإنَّهُ يحبُّ الله ورسوله». وهذا يقتضي أنه جلد مع كثرة شربه (٤).

قال ابن القيم كتلته: وأمر بقتل شارب الخمر بعد الثالثة والرابعة ولم ينسخ ذلك ولم يجعله حدًّا لا بد منه بل هو بحسب المصلحة إلى رأي الإمام (٥٠).

وقال أيضًا: وعمر بن الخطاب على ضرب الذي زور عليه خاتمه فأخذ من بيت المال مائة، وعلى هذا يحمل قول النبي ﷺ: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد

⁽۱) «شرح صحیح مسلم» (۵/۲۱۸).

⁽۲) «شرح السنة» (۱۰/ ۳۳٤).

⁽٣) «السياسة الشرعية» (ص: ١٣٧).

⁽٤) «مجموع الفتاوي» (٣٤/ ٢١٧).

⁽٥) «الطرق الحكمية» (ص: ٢٠).

فاجلدوه، فإن عاد في الثالثة أو في الرابعة فاقتلوه» فأمر بقتله إذا أكثر منه ولو كان ذلك حدًّا لأمر به في المرة الأولى (١٠).

قال الإمام ابن حزم كَتَلَثُهُ: وقد صح أمر النبي ﷺ بقتله في الرابعة، ولم يصح نسخه ولو صح لقلنا به، ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ (٢).

قال الإمام الشوكاني كَتَلَثُهُ: وقد اختلف العلماء هل يقتل الشارب بعد الرابعة أو لا؟

فذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه يقتل، ونصره ابن حزم واحتج له ودفع دعوى الإجماع على عدم القتل وهذا هو ظاهر ما في الباب عن ابن عمرو.

وذهب الجمهور إلى أنه لا يقتل الشارب، وأن القتل منسوخ، قال الشافعي: والقتل منسوخ بهذا الحديث وغيره، يعني حديث قبيصة ابن ذؤيب، ثم ذكر أنه لا خلاف في ذلك بين أهل العلم.

وقال الخطابي: قد يرد الأمر بالوعيد ولا يراد به الفعل، وإنها يقصد به الردع والتحذير، وقد يحتمل أن يكون القتل في الخامسة واجبًا ثم نسخ بحصول الإجماع من الأمة على أنه لا يقتل. انتهى.

وحكى المنذري عن بعض أهل العلم أنه قال: أجمع المسلمون على وجوب الحد في الخمر، وأجمعوا على أنه لا يقتل إذا تكرر منه إلا طائفة شاذة قالت: يقتل بعد حده أربع مرات للحديث وهو عند الكافة منسوخ. انتهى (٣).

* BBB *

⁽١) «الطرق الحكمية» (ص: ١٥٧).

⁽٢) «المحلي» (مسألة: ٢٢٨٨).

⁽٣) «نيل الأوطار» (٧/ ١٩٢).





قال الله تعالى: ﴿يَنَأَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَتِ مَا رَزَقَنَكُمُ وَكُمَ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَكُمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحُمَ الْمُيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحُمَ الْمُيْتِيْ وَمَا أُهِلَ بِهِ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَ بِهِ لِغَيْرِ ٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة:١٧٢، ١٧٢]

تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَ بِهِ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَ بِهِ عَلَيْهُ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الغرة:١٧٣].

قال الطبرى تغللله (١٠): يَعْنِي تَعَالَى ذِكْرُهُ بِذَلِكَ: لاَ ثُحَرِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَا لَمْ أُحَرِّمُهُ عَلَيْكُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ بِالله وَبِرَسُولِهِ مِنَ الْبَحَائِرِ، وَالسَّوَائِب، وَنَحْوِ ذَلِكَ، بَلْ كُلُوا ذَلِكَ فَإِنِّي لَمْ أُحَرِّمُ عَلَيْكُمْ غَيْرَ المَّيْتَةِ وَالدَّمِ وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِي.

قال القرطبي وَ الله : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ ﴾ [القرة: ١٧٣] ﴿ إِنها كلمة موضوعة للحصر تتضمن النفي والإثبات فتثبت ما تناوله الخطاب وتنفي ما عداه، وقد حصرت ها هنا التحريم لا سيها وقد جاءت عقيب التحليل في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقُنَكُمُ ﴾ [القرة: ١٧٣] فأفادت الإباحة على الإطلاق ثم عقبها بذكر المحرم بكلمة إنها الحاصرة، فاقتضى ذلك الإيعاب للقسمين فلا محرم يخرج عن هذه الآية، وهي مدنية، وأكدها بالآية الأخرى التي روي أنها نزلت بعرفة: ﴿ قُل لا وَ أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَى مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ الإنعام: ١٤٥] إلى آخرها فاستوفى البيان أو لا وآخرا. قاله ابن العربي (٢).

انظرالتفسير (٣/ ٥٣).

⁽٢) انظر التفسير (٢/ ٢١٠).

وقال القرطبي كَالله: «الميتة»: ما فارقته الروح من غير ذكاة مما يذبح، وما ليس بمأكول فذكاته كموته كالسباع وغيرها.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأُويلِ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَعْنِي بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أُهِلَ بِهِ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٧٣] مَا ذُبِحَ لِغَيْرِ الله.

وَمَنْ قَالَ بَذَلِكَ قتادة تَخَلَّلُهُ: فعن سَعِيد بن أبي عروبة عن قَتَادَةَ: ﴿ وَمَاۤ أُهِلَ بِهِــ لِغَيْر الله (١٠). لِغَيْر الله (١٠).

وقال آخَرُونَ: مَعْنَى ذَلِكَ: مَا ذُكِرَ عَلَيْهِ غَيْرُ اسْم الله.

تَأْوِيل قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغِ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهُ ﴾ [المرة:١٧٣].

قال الطبري تَعْلَفُهُ (٢): يَعْنِي تَعَالَى ذِكْرُهُ: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَ ﴾ فَمَنْ حَلَّتْ بِهِ ضَرُورَةُ عَاعَةٍ إِلَى مَا حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ مِنَ المُيْتَةِ، وَالدَّمِ، وَلَحُم الْخِنْزِيرِ، وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ الله، وَهُوَ بِالصِّفَةِ الَّتِي وَصَفْنَا، فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ فِي أَكْلِهِ إِنْ أَكَلَهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَ ﴾ فَمَنِ أَضْطُرٌ لا بَاغِيًا ، وَلاَ عَادِيًا فَأَكَلَهُ ، فَهُوَ لَهُ حَلاَلُ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ ﴾ فَمَنْ أُكْرِهَ عَلَى أَكْلِهِ فَأَكَلُهُ، فَلاَ إِثْمَ

قال تَعَالَى ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ [البنرة:١٧٣] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ ﴾ إِنْ أَطَعْتُمُ الله فِي إِسْلاَمِكُمْ فَاجْتَنَبْتُمْ أَكْلَ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ. وَتَرَكْتُمُ اتِّبَاعَ الشَّيْطَانِ فِيهَا كُنتُمْ ثُكِرِّمُونَهُ فِي جَاهِلِيَّتِكُمْ، طَاعَةً مِنْكُمْ لِلشَّيْطَانِ وَاقْتِفَاءً مِنْكُمْ خُطُواتِهِ، ﴿ رَّحِيمُ ﴾ أي بِكُمْ إِنْ أَطْعَتْمُوهُ.

⁽١) إسناده حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٥٦) عن بشر بن معاذ العقدى قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة به، وهذا إسناد حسن من أجل بشر بن معاذ فإنه صدوق.

⁽٢) انظر تفسير الطبري (٣/ ٦٤).

الله فيه مسائل عِدَّة منها:

مسألة: ما المراد بالأطعمة؟

قال النووي تَعْلَقُهُ: قال ابن فارس وغيره من أهل اللغة: الطعام يقع على كل ما يطعم حتى الماء. قال الله تعالى: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى وَمَن لَمْ يَطْعَمُهُ فَإِنَّهُو مِنِّى ﴾ [البقرة:٢٤٩] وقال النبي ﷺ في زمزم (١٠): «إنها طَعَامُ طُعْم».

قوله ﷺ: «أَبِيتُ عِنْدَ رَبِي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي »(٢).

والصحيح عند العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: أن معناه أعطي قوة $\binom{r}{r}$.

قال ابن رشد تَعَلَّقُهُ: وَالْأَغْذِيَةُ الْإِنْسَانِيَّةُ نَبَاتٌ وَحَيَوَانٌ: فَأَمَّا الْحُيَوَانُ الَّذِي يُغْتَذَى بِهِ، فَمِنْهُ حَلَالٌ فِي الشَّرْعِ، وَمِنْهُ حَرَامٌ، وَهَذَا مِنْهُ بَرِّيٌّ وَمِنْهُ بَحْرِيٌّ. وَالْمُحَرَّمَةُ مِنْهَا مَا تَكُونُ لِسَبَبٍ وَارِدٍ عَلَيْهَا. وَكُلُّ هَذِهِ مِنْهَا مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهَا، وَمُنْهَا مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ، وَمِنْهَا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ.

فَأَمَّا الْمُحَرَّمَةُ لِسَبَ وَارِدٍ عَلَيْهَا: فَهِيَ بِالْجُمْلَةِ تِسْعَةٌ: الْمُيْتَةُ، وَالْمُنْخَنِقَةُ، وَالْمُوقُوذَةُ، وَالْمُتَرَدِّيَةُ، وَالنَّطِيحَةُ، وَالمَّوْلِ التَّذْكِيَةِ مِنَ الْمُتَرَدِّيَةُ، وَالنَّطِيحَةُ، وَمَا أَكُلَ السَّبْعُ، وَكُلُّ مَا نَقَصَهُ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ التَّذْكِيَةِ مِنَ الْحُيَوانِ الَّذِي التَّذْكِيَةُ شَرْطٌ فِي أَكْلِهِ، وَالجُنَّلَالَةُ، وَالطَّعَامُ الْحُلَالُ يُخَالِطُهُ نَجِسٌ. فَأَمَّا الْمُيْتَةُ الْبِرِّ اللَّهَ حَكم أكلها: فَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيم مَيْتَةِ الْبِرِّ (٤).

⁽۱) رواه مسلم (۱۳ ۲۵).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه أحمد (٢/ ٢٥٣)، و(٢/ ٣٧٧)، وابن أبي شيبة (٩٥٨٦)، وأبو عوانة (٢٢٤٢)، وابن خزيمة (٢٠٧١)، وابن الأعرابي في «المعجم» (١٢٩٥)، والبيهقي (٣٨٩٧)، كلهم من طرق عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا، وأخرجه الطبراني (١٢/١٩)، وفي الأوسط (٥٣٩) عن ابن أبي شيبة عن فرات بن محبوب عن أبي بكر بن عياش عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا.

⁽٣) انظر تهذيب الأسهاء واللغات للنووي (٢/ ١٨٦).

⁽٤) بداية المجتهد (١/ ٣٨٣).

🗐 ذِكْر مسائل تتعلق بحيوان البحر:

مسالة: وَاخْتَلَفُوا فِي حيوان الْبَحْرِ فيما يحل منه وما يحرم عَلَى أربعة أَقْوَالِ

القول الأول: هِيَ حَلَالٌ بِإِطْلَاقٍ.

□ والأدلة على هذا القول منها:

قال الله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة:٩٦].

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، فِي قَوْلِهِ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٩٦] قَالَ: صَيْدُهُ: مَا صِيدَ مِنْهُ (١).

حديث جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: بَعَثَنَا رَسُولُ الله ﷺ ثَلاَثَهِ وَاكِبِ أَمِيرُنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجُرَّاحِ نَرْصُدُ عِيرَ قُرَيْشٍ، فَأَقَمْنَا بِالسَّاحِلِ نِصْفَ شَهْرِ فَأَصَابَنَا هَمَا الْعَنْبَرُ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ وَادَّهَنَا مِنْ وَدَكِهِ حَتَّى ثَابَتْ إِلَيْنَا أَجْسَامُنَا، فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضَلَعًا مِنْ أَضْلاَعِهِ فَنَصَبَهُ فَعَمَدَ إِلَى أَطْوَلِ رَجُلٍ مَعَهُ - قَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: ضِلَعًا مِنْ أَعْضَائِهِ فَنَصَبَهُ وَأَخَذَ رَجُلاً وَبَعِيرًا فَمَرَّ تَحْتَهُ.

قَالَ جَابِرٌ: وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ نَحَرَ ثَلاَثَ جَزَائِرَ، ثُمَّ نَحَرَ ثَلاَثَ جَزَائِر، ثُمَّ نَحَرَ ثَلاَثَ جَزَائِر، ثُمَّ إِنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ نَهَاهُ.

وَكَانَ عَمْرُ وَ يَقُولُ : أَخْبَرَنَا أَبُو صَالِحٍ: أَنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدِ قَالَ لأَبِيهِ: كُنْتُ فِي الْجُيْشِ فَجَاعُوا قَالَ: انْحَرْ قَالَ: نَحَرْتُ. قَالَ: ثُمَّ جَاعُوا قَالَ: انْحَرْ قَالَ: نَحَرْتُ ثُمَّ جَاعُوا قَالَ: انْحَرْ. قَالَ: نَجِيثُ (٢٠). قَالَ: ثُمِيتُ (٢٠).

حديث أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: سَأَلَ رَجُلُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرِ وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا أَفَنَتَوَضَّأُ بِهَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ» (٣٠).

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه الطبري (۷۳۳/۸) قال: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ، قَال: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: وَالْمَالِهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ به وهذا إسناد صحيح.

⁽٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٣٦١)، و(٣٦٢)، ومسلم (٥٠١٥)، و(٥١١٥)، وغيرهما.

 ⁽٣) إسناده صحيح بمجموع طرقه: أخرجه مالك (٤٦)، والشافعي (١)، وأحمد (٢/ ٢٣٧،

٣٦١)، وأبو داود (٨٣)، والترمذي (٣٦)، وابن ماجه (٣٨٦)، والنسائي (٥٩، ٣٣٢، ٣٥٠)، وابن أبي شيبة (١٣٩)، والدارمي (٧٢٩)، وابن الجارود (٤٣)، وابن خزيمة (١١١)، وابن حبان (١٢٤٣)، والدارقطني (٨٠)، والحاكم (٤٩١)، وأبو عبيد في (الطهور) (٢١٠)، والطحاوي في (مشكل الآثار) (٤٠٢٩)، والبيهقي (١، ٢)، كلهم من طرق عن مالك عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة – من آل ابن الأرزق عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة حلى الإمام الشافعي كَالله: في إسناد هذا الحديث من لا أعرفه. وقال البيهقي: يحتمل أن يكون سعيد بن سلمة أوالمغيرة أوكلاهما.

قلت: أما المغيرة فقد روى عنه جماعة ووثقه النسائي وابن حبان وقال أبو داود: معروف.

وقال ابن الملقن في البدر المنير (١/ ٣٥٣): قال الحافظ ابن منده: فاتفاق صفوان والجلاح مما يوجب شهرة سعيد بن سلمة واتفاق يحيى بن سعيد وسعيد بن سلمة على المغيرة بن أبي بردة مما يوجب شهرة الإسناد فصار الإسناد مشهورا. وقال الشيخ تقى الدين: وقد زدنا على ما ذكرنا عن ابن منده رواية يزيد بن محمد القرشي، فتلخص: أن المغيرة روى عنه ثلاثة فبطلت دعوى التفرد المذكور، وقال (في شرح الإلمام) فالجهالة في حق سعيد ترتفع برواية الجلاح وصفوان عنه، وذلك على المشهور عند المحدثين: يرفع الجهالة عن الراوي. انتهى.

قلت: وأخرجه الطحاوي في (مشكل الآثار) (٤٠٣٤) و(٢٠٠١) عن شعيب بن الليث عن الليث بن سعيد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي كثير جلاح عن سعيد بن سلمة عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة مرفوعا.

قلت: والجلاح قال عنه الدارقطني: لا بأس به، ووثقه ابن حبان وابن عبد البر، وأخرجه أحمد (٢/ ٣٣٨)، والدارمي (٧٢٨) عن قتيبة بن سعيد عن ليث عن جلاح أبي كثير عن المغيرة عن أبي هريرة مرفوعا، وأخرجه أحمد (٣٩٢/٣) عن أبي أويس عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن أبي هريرة على عن النبي عن النبي على أنه جاءه ناس صيادون في البحر فقالوا يا رسول الله إنا أهل أرماث، وإنا نتزود ماء يسيرًا إن شربنا منه لم يكن فيه ما نتوضاً به، وإن توضأنا لم يكن فيه ما نشرب أفنتوضاً من ماء البحر.

قلت: وذكر أبو أويس خطأ لذا أعقبه الإمام أحمد بالإسناد الصحيح وعلى كل فأبو أويس ضعيف.

وأخرجه الدارقطني (٨٤)، والعقيلي (٢/ ١٣٢) من طريق محمد بن غزوان عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. قلت: ومحمد بن غزوان (ضعيف). وأخرجه العقيلي (٧٠١) من طريق مبشر بن إسهاعيل عن الأوزاعي عن عبد الله بن عامر عن بن صفوان

ابن سليم عن أبي هريرة عن النبي على الله قطة. قلت: وعبد الله بن عامر الأسلمي (ضعيف). وأخرجه الحاكم (٤٩٧)، والدارقطني (٨٢) من طرق عن عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي عن إبراهيم ابن سعد الزهري عن سعيد المسيب عن أبي هريرة عن النبي على الله بن محمد بن ربيعة (ضعيف).

وأخرجه الدارقطني (٧٨) عن سعيد بن ثوبان عن أبي هند، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وسعيد ابن ثوبان، وأبو هند ضعيفان.

وأخرجه أحمد (٥/ ٣٦٥)، وابن أبي شيبة (١٣٧٨)، وعبد الرزاق (٣٢)، والطحاوي في (المشكل) (٤٠٣٢)، كلهم من طرق عن يزيد عن يحيى عن عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة أنه أخبره بعض بني مدلج.

وأخرجه الطحاوي في (المشكل) (٤٠٣٣) عن عبد الجبار بن عمر عن عبد ربه بن سعيد عن المغيرة بن أبي بردة عن عبد الله المدلجى مرفوعا، وعبد الجبار «ضعيف» وأخرجه ابن عبد البر (٢١٨ /١٦) عن ابن أبي عمر والحميدي والمخزومي عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن أبي بردة.

وأخرجه الطحاوي في «المشكل» (٤٠٣١) عن محمد بن خزيمة عن حجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن المغيرة بن عبد الله عن أبيه عن النبي ﷺ.

وأخرجه أبو عبيد في «الطهور» (٢١٥) من طرق عن ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن عبدالرحمن بن شياسة عن عقبة بن عامر عن النبي على الله وابن لهيعة «ضعيف». وقال الدارقطني في «العلل» (٩/٧): حديث المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» فقال: يرويه صفوان بن سليم واختلف عنه فرواه مالك بن أنس عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة ، وتابعه إسحاق بن إبراهيم فرواه عن صفوان بن سليم مثل قول مالك. ورواه عبد الرحمن بن إسحاق عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة.

قلت: ورواه أبوأويس عن صفوان فقال: عن سعيد بن سلمة عن أبي بردة بن عبد الله عن أبي هريرة ولم يقل عن المغيرة كها قال من قبله، ورواه عبد الله بن عامر الأسلمي عن صفوان مرسلا عن أبي هريرة قال ذلك الأوزاعي. واختلف عنه؛ فقال الوليد بن مزيد: عن الأوزاعي عن عبدالله بن عامر عن النبي على وأرسله البابلي عن الأوزاعي عن عبدالله بن عامر عن النبي وأرسله البابلي عن الأوزاعي عن عبدالله بن عامر عندالله عن سعيد بن سلمة عن المغيرة عن أبي هريرة حدث به عنه يزيد ابن حبيب؛ واختلف عنه ، فرواه الليث عن ابن أبي حبيب عن الجلاح عن سعيد بن سلمة عن

المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة. وخالفه محمد بن إسحاق فرواه عن يزيد بن أبي عن الجلاح عن المغيرة عن أبي هريرة ولم يذكر سعيد بن سلمة بينها. وكذلك رواه عن الجلاح عن المغيرة عن أبي هريرة ولم يذكر سعيد بن سلمة بينها.

وكذلك رواه الليث بن سعيد عن الجلاح نفسه عن المغيرة عن أبي هريرة ولم يذكر سعيد بن سلمة، ورواه عبد الحميد بن المغيرة عن يزيد عن يزيد بن أبي حبيب فقال: عن أبي الجلاح عن أبي زر المصرى عن أبي هريرة ولم يذكر سعيدا ولا المغيرة ، ورواه خالد بن يزيد الاسكندراني عن يزيد بن محمد القرشي عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة. ورواه عياش بن عباس عن عبد الله ابن زريد عن الركب الذي سأل النبي على فقال: إنا نركب البحر... الحديث. وراوه يحيى بن سعيد الانصاري واختلف عنه فرواه هشيم عن المغيرة عن رجل من قومه سأل النبي وقال معيد بن سعيد عن المغيرة عن رجل من قومه سأل النبي وقال يحيى وقال حماد بن سلمة: عن يحيى عن المغيرة أن ناسا من بني مدلج سالوا النبي وقال النبي عن المغيرة عن معدية عن معدية عن المغيرة عن المغير

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٨/ ٣٢) بنفس الإسناد السابق وزاد فيه: الفراس هو الذى سأل النبي عليه وعلى كل فالإسناد «ضعيف» لجهالة مسلم بن مخشي. وأخرجه (٢٧٩/١) من طرق عن عفان عن حماد بن سلمة عن أبي التياح عن موسى بن سلمة عن ابن عباس عن النبي عليه قال: سئل النبي عليه عن ماء البحر فقال: «هو الطهور ماؤه» وهكذا رواه الطبراني (١٢٨٩)، والحاكم (٤٤٨ ٤٤٠)، وأخرجه الدارقطني (٨٠) من طرق عن حماد عن أبي التياح عن موسى بن سلمة عن ابن عباس، رواه هكذا موقوفا على ابن عباس.

وقال الدارقطني: والصواب موقوفا.

وأخرجه الدارقطني (٧٧، ٨٦)، وأبو عبيد في «الطهور» (٢١٢)، وابن عدي في «الكامل» (٨/ ١٧٢)، كلهم من طرق عن الحكم بن موسى عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي على الله عن جده عن النبي الله عن حده عن النبي الله عن عدم عن النبي الله عن النبي الله عن النبي الله عن الله عن النبي الله عن النبي الله عن النبي الله عن الله عن

وأخرجه الدرقطنى (٧١) من طرق عن عبد العزيز بن أبي ثابت عن إسحاق بن حازم الزيات عن وهب بن كيسان عن جابر عن أبي بكر على عن النبي على أنه سأل عن ماء البحر فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» قلت: عبد العزيز بن أبي ثابت «متروك»، وإسحاق بن حازم «ضعيف»، خرج ابن أبي شية (١١٣٧)، وأبو عبيد في «الطهور» (٢١٣)، والبيهقي (٥) في الصغرى (٣٠٣٩) كلهم من طرق عن الحسن بن علي بن عفان عن عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن عميد الله بن عمر عن عميد الله بن الطهور ماؤه عن عمر و بن دينار عن أبي الطفيل عن أبي بكر أنه سئل عن ماء البحر فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميته».

قال الدارقطني كَغَلَقْهُ في «العلل» (١/ ٢٤٠): الموقوف أصح.

وأخرجه ابن ماجه (٣٨٨)، وأحمد (٣/ ٣٧٣)، وابن الجارود (٨٧٩)، وابن خزيمة (١١٢)، وابن حبان (١٢٤٤)، والطبراني (١٧٥٩)، والبيهقي (١١٢) كلهم من طرق عن أبي القاسم ابن أبي الزناد عن إسحاق بن حازم عن عبيد الله بن مقسم عن جابر عن النبي على الله عن ماء البحر فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتة» قلت: إسحاق بن حازم «ضعيف».

وأخرجه الحاكم (٥٠٠) من طرق عن العامر بن عمران عن جريج عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ. قلت: وفيه عنعنة ابن جريج وعنعنة أبي الزبير عن جابر.

وأخرجه البيهقي (١٨٧٦٩) من طرق عن يحيى بن سليم الطائي عنه أبي الزبير عن جابر عن النبي على النبي على الله من سليم «ضعيف» وقال الترمذي في العلل (١/ ٥٢): سألت محمدا عن حديث جابر فقال: لا أعرفه الا من حديث القاسم بن أبي الزناد.

وأخرجه الدارقطني (٧٣) عن علي بن أبي طالب الله مرفوعا، وفي الإسناد إليه أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة قال عنه الدارقطني: رجل سوء انظر: «الضعفاء والمتروكين» (١/ ٨٥).

وأخرجه ابن ماجه (٣٨٧) من طريق عن الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن بكربن سوادة عن مسلم بن مخشي عن ابن الفراس قال: كنت أصيد وكانت لي قربة أجعل فيها ماء وإني توضأت بهاء البحر فذكرت ذلك للنبي على فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» قلت: ومسلم بن مخشى» مجهول الحال «أخرجه ابن ماجه هكذا عن ابن الفراس وأخرجه الحاكم (٥٠١) من طريق محمد بن إسحاق الصنعاني عن الحاكم بن موسى عن هقل بن زياد عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي على المنها أو من محمد بن إسحاق المهرة (٩/ ٤٧٣): أبدل المثنى بالأوزاعي وهو وهم منه أو من محمد بن إسحاق.

وأخرجه الدارقطني (٧٥، ٧٦) من طريقين عن أبان بن أبي عياش عن أنس عن النبي ﷺ. قلت: وأبان بن عياش «متروك». قال بهذا القول: المالكية والصحيح من قولي الشافعية.

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كر أولا: المالكية رحمهم الله:

قال ابن رشد يَعَلَقُهُ: قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِأَكْلِ جَمِيعِ حَيَوَانِ الْبَحْرِ، إِلَّا أَنَّهُ كَرِهَ خِنْزِيرَ الْمَاءِ.

قال في «شرح مختصر خليل»: المباح من الحيوان البحري كله وإن ميتا سواء وجد راسبا في الماء أو طافيا أو في بطن حوت أو طير وسواء ابتلعه ميتا أو حيا ومات في بطنه ويغسل ويؤكل وسواء صاده مسلم أو مجوسي (١).

كرثانياً: قول الشافعية.

قال النووي تَعْلَقْهُ: الْبَحْر كُلّهَا سَوَاء فِي ذَلِكَ مَا مَاتَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِاصْطِيَادٍ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى إِبَاحَة السَّمَك، قَالَ أَصْحَابنَا: يَحْرُم الضُّفْدَع لِلْحَدِيثِ فِي النَّهْي عَنْ قَتْلهَا، قَالُوا: وَفِيهَا سِوَى ذَلِكَ ثَلَاثَة أَوْجُه أَصَحّهَا يَحِلّ جَمِيعه (٢).

وقال الماوردي يختله: وَأَمَّا المُخْتَلَفُ فِيهِ، فَهُو مَا أَشْبَهَ حَيَوَانَ الْبَرِّ مِنْ دَوَابِّ المَّاءِ مِنَ الْفَأْرِ وَالْكِلَابِ وَالْخَنَازِيرِ حكم أكلها، وقِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْبَرِّ حَيَوَانٌ إِلَّا وَفِي الْبَحْرِ مِثْلُهُ، فَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي إِبَاحَةِ أَكْلِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبَ: أَحَدُهَا: هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ جَمِيعَهُ حَلَالٌ مَأْكُولٌ، يَسْتَوِي فِيهِ مَا أَشْبَهَ مُبَاحَاتِ الْبَرِّ وَحُكَرَّمَاتِهِ مِنْ كِلَابِهِ وَخَنَازِيرِهِ (٣).

قال تقي الدين الدمشقي: حيوان البحر إذا خرج منه مالا يعيش إلا عيش

وأخرجه عبد الرزاق (٨٦٠٦) عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن النبي ﷺ ، ويحيى لم يدرك النبي ﷺ. هذا وقد صححه جمهور أهل العلم منهم البخاري والترمذي وابن المنذر وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي وابن منده والخطابي والبغوي والحاكم. والله أعلى وأعلم.

⁽١) بداية المجتهد (٣/ ٤٢٠).

⁽٢) شرح مسلم (٦/ ٤١٧).

⁽٣) الحاوي الكبير (١٥/ ١٤٢).

المذبوح كالسمك بأنواعه فهو حلال ولا حاجة إلى ذبحه وسواء مات بسبب ظاهر كصدمة أو ضرب الصياد أو غيره أو مات حتف أنفه وأما ما ليس على صورة السموك المشهورة ففيه ثلاث مقالات أصحها الحل ونص عليه الشافعي واحتج به بعموم قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ١٦] وبقوله ﷺ: «الحِل مَيْتَتَهُ » وقد نص الشافعي ﷺ على أنه يؤكل فار الماء خنزير الماء. قال النووي في أصل الروضة: الأصح أن السمك يقع على جميعها (١).

القول الثاني: حِلُّ جميع ما في البحر إلا الضفدع ، والتمساح ، والحية.

واستثنى الضفدع: لأن الله النبي عَلَيْ نهى عن قتله.

والتمساح: لأنه ذا ناب، والنبي عَلَيْكُ نهى عن كل ذي ناب من السباع.

والحية: لأنها من المستخبثات.

□ وإليك أدلة هذا القول:

قال تعالى: ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَنَبِثَ ﴾ [الأعراف:١٥٧].

وعن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ أَنَّ طَبِيبًا سَأَلَ النَّبِي ﷺ عَنْ ضِفْدَعٍ يَجْعَلُهَا في دَوَاءٍ فَنَهَاهُ النَّبِي ﷺ عَنْ قَتْلِهَا (٢).

⁽١) كفاية الأخيار (٣/ ٥٢٧).

⁽٢) صحيح بطرقه: أخرجه أحمد (٣/ ٤٥٣)، وأبو داود (٣٨٧٣)، والنسائي (٤٣٥٥)، وابن أبي شيبة (٢٤١٧)، والمدارمي (٢٠٥٠)، والحاكم في «المستدرك» (٨٣٧١، ٥٨٨١)، وعبد بن حميد في «المسند» (٣١٣)، والبغوي في «معجم الصحابة» (١٨٨٧)، والبيهقي (١٩٤٧٧)، كلهم من طرق عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن خالد القارظي عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن عثمان عمان عن عن النبي علي الله المعلم عن النبي عن عبد الرحمن بن عثمان الله المعلم عن النبي الله المعلم المعلم عن النبي الله المعلم المعلم

قال ابن حجر: قال النسائي: ضعيف، وقال الدارقطني: مدني يحتج به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: توفي في آخر سلطان بني أمية وله أحاديث. قلت: وكذا أخرجه ابن حبان وقال النسائي في الجرح والتعديل: ثقة فينظر في أين قال: إنه ضعيف؟

ولهذا الحديث طرق من صحابة عِدّة، منه ما هو ضعيف ينجبر، ومنها ما هو ضعيف تالف لا نحم:

أخرجه الطبراني (٥٩٦٩)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» والبيهقي (١٩٨٦٠) كلهم من طرق عن عَبْدُ المُهَيْمِنِ بن عَبَّاسِ بن سَهْلِ بن سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَهَى عَنْ قَتَلِ النَّمْلَةِ، وَالنَّهُدُهُدِ، وَالضُّمْرَدِ، وَالضُّفْدَع». قلت: وعبد المهيمن بن عباس «ضعيف».

وأخرجه الطبراني (١٤٦٩، ١٥٢٦،)، وفي «الأوسط» (٣٧١٦) من طريق عن الْمَسَيِّبُ بن وَاضِح، قَالَ: نا حَجَّاجُ بن مُحَمَّدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بن أَوَفِي، عَنْ عَبْدِ الله بن عَمْرٍو، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ عَلِيَّةٍ عَنْ قَتْل الضِّفْدَع.

وَقَالَ: ﴿إِنَّ نَقِيقَهَا تَسْبِيَّعٌ». لَمُ يَرْفَعْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شُعْبَةَ إِلا حَجَّاجٌ، تَفَرَّدَ بِهِ: الْمُسَيِّبُ بن وَاضِح. قلت: والمسيب بن واضح «ضعيف»، ضعفه الدارقطني وابن الجوزي وقال أبوحاتم: صدوق يخطئ كثيرا.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤١٧٨) قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَ، عَنْ أَبِي الحُكَمَ الْبَجِلِيِّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو، قَالَ: لاَ تَقْتُلُوا الضَّفَادِعَ، فَإِنَّ نَقِيقَهَا الَّذِي تَسْمَعُونَ، تَسْبيحٌ. هَكذا موقوفا على عبد الله بن عمرو.

وأخرجه أيضاً عبد الرزاق (٨٤١٨) عن ابن التيمي عن سعيد عن قتادة قال: سمعت زرارة يحدث عن بن أبي نعم عن عبد الله بن عمر قال: «لا تقتلوا الضفدع فإن صوتها الذي تسمعون تسبيح وتقديس».

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٥١٠): وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو، قَالَ: لا تَقْتُلُوا الضَّفْدَعَ، فَإِنَّ صَوْتَهُ الَّذِي تَسْمَعُونَهُ تَسْبِيحٌ، وَرَوَاهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمْرَ، وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمْرَ، وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ وَأَرُوارَةَ، عَنْ إِلَى زُرْعَةَ: أَيْ الله بْنِ عُمَرَ، فقيل لأَبِي زُرْعَةَ: أيها أصح؟ قال: حَدِيث شُعْبَة أصح، وَأَبُو الحكم هو عَبْدُ الرَّحْمَن بْنَ أَبِي نعم.

وأخرجه بن المقري في معجمه (٨٦) قال: حدثنا محمد بن بكار، حدثنا أخطل بن المضاء النحاس قال: حدثني بقية، حدثنا سعيد، عن قتادة، عن زرارة، أنه حدثه عن عبد الرحمن بن عمرو قال: «لَا تَقْتلُوا الضّفدع فإن صَوْتَه الذي تَسْمَعُون تَسْبيحٌ» قلت: أخطل بن المضاء لم أقف عليه، وبقية عنعن ويلزمه التصريح بالتحديث إلى آخر السند؛ لأنه يدلس تدليس التسويه.

وأخرجه البزار (٥٢٨٩) حَدَّثنا عَمْرو بن علي، قال: حَدَّثنا أبو معاوية عن ابن جُرَيج عن الزهري عن سليهان بن يسار، عَن ابنِ عباس، على قال: ﴿ الله الله على عن قتل أربع: النملة والنحلة والضفدع والصرد فأما النملة والنحلة والصرد فلا أشك. وأشك في الرابع وهو الضفدع، أو غيره».

عَنْ أَبِي تَعْلَبَةَ صَلَىٰهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ: «نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِى نَابٍ مِنَ» (١١). وهو قول: الحنابلة وبعض الشافعية.

□ وإليك أقوالهم:

قال ابن قدامة المقدسي: الحيوان غير الآدمي ينقسم قسمين: أحدهما: ميتة طاهرة وهو السمك وسائر حيوان البحر الذي لا يعيش إلا في الماء فهو طاهر حيا وميتا لأنه لو كان نجسا لم يبح أكله (٢).

وهذا الحديث لا نعلَمُ أحَدًا رواه إلاَّ ابن جُرَيج عن الزهري، ولاَ نَعْلَمُ رواه عنه إلاَّ أبو معاوية وقال غير أبي معاوية: عن ابن جُرَيج عن الزهري عن رجل، عَن ابنِ عباس وقال مُحَمد بن ربيعة الكلابي: عن ابن جُرَيج عن الزهري عن عُبَيد الله، عَن ابنِ عباس. قلت: وأبو معاوية «ضعيف» في غير الأعمش.

وأخرجه ابن ماجه (٣٢٢٣) من طريق عن إبراهيم بن الفضل عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله على عن قتل الصرد والضفدع والنملة والهدهد. قلت: إبراهيم بن الفضل «متروك». وأخرجه عبد الرزاق (٩٨٣٩٣) قال: أخبرنا أبو سعيد الشامي عن أبان عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله على أن أمنوا الضفدع فإن صوته الذي تسمعون تسبيح وتقديس وتكبير إن البهائم استأذنت ربها في أن تطفئ النار عن إبراهيم فأذن للضفادع فتراكبت عليه فأبدلها الله بحر النار الماء». قلت: أبو سعيد الشامي «مجهول» وأبان بن عثمان «متروك».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» قال حَدَّثَنَا ابن دحيم، حَدَّثَنا مُحَمد بن علي العسقلاني، حَدَّثَنا عَبدالرحمن بن هانئ، حَدَّثَنا سُفيان، عَن أبي الزبير عن جابر قال رسول الله ﷺ: «من قتل ضفدعا فعليه شاة محرما كان أو حلالا» قال سفيان يقال: إنه ليس شيء أكثر ذكرا لله منه.

حَدَّثَنَا علي بن الحسن بن هارون، حَدَّثَنا إسحاق بن سيار، حَدَّثَنا أبو نعيم عَبد الرحمن بن هانئ، عَن أبي مالك النخعي وسفيان الثَّوْرَيِّ، عَن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال: «من قتل ضفدعا فعليه جزاؤه».

وهذا لا أعلم رواه عن التَّوْريّ غير عَبد الرحمن بن هانئ، وعندي أنه حمل حديث أبي مالك النخعي على حديث التَّوْريّ؛ لأن حديث أبي مالك يحتمل والثوري لا يحتمل.

(١) أخرجه البخاري (٥٧٧)، ومسلم (٥٩٨، ٥٠٩٩، ٥١٠١).

(٢) الشرح الكبير (٢/ ٣٠٦).

وقال أيضا: حيوان البحر يباح جميعه لقول الله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٦٠] وكره أحمد كلب ماء وكره أحمد لحوم الجلالة وألبانها(١).

وقال المرداي كالله: وجميع حيوانات البحر يعني مباحة إلا الضفدع والحية والتمساح (٢).

وقال أبو البركات كتتنه: ويباح حيوان البحر كله إلا الضفدع، وفي التمساح روايتان وحرم معه ابن حامد الكوسج، وحرم النجاد كل بحري يحرم نظيره في البر كإنسان الماء وكلبه وخنزيره (٣).

وقال عبدالرحمن بن محمد قاسم النجدي: (ويباح حيوان البحر كله) لقوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمُ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٩٦] (إلا الضفدع)؛ لأنها مستخبثة (و) إلا (الحية)؛ لأنها من المستخبثات وتحرم (التمساح)، لأنه ذو ناب يفترس به (و) إلا (الحية)؛ لأنها من المستخبثات وتحرم الجلالة، التي أكثر علفها النجاسة (3).

وهو قول عند بعض الشافعية.

قال الماوردي تخلله: وَأَمَّا الْحُرَامُ من صيد البحر، وَهُوَ الضِّفْدِعُ، وَحَيَّاتُ المَّاءِ، وَعَقَارِبُهُ، وَجَمِيعُ مَا فِيهِ مِنْ ذَوَاتِ السُّمُومِ الضَّارَّةِ، وَمَا يُفْضِي إِلَى مَوْتٍ أَوْ سَقَمٍ، فَلَا يَكُلُ أَنْ يُؤْكَلَ بِحَالٍ: لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ قَتْلِ الضَّفْدِعُ (٥).

قال العمريطي يختلفه: في نظم التحرير: وكل ما في البحر من حي يحل وإن طفا أو مات أو فيه قتل فإن يعش في البر أيضا فامنع كالسرطان مطلقا والضفدع^(١).

⁽١) الكافي (١/ ٢٥٥).

⁽٢) الإنصاف (١٠/ ٢٧٤).

⁽٣) المحرر (٢/ ١٨٩).

⁽٤) حاشية الروض المربع (٧/ ٤٣٠).

⁽٥) الحاوى الكبر (١٥/ ١٤٠).

⁽٦) انظر حاشية إعانة الطالبين (١٠٨/١).

القول الثالث: أن ما في البحر من الحيوان محرم الأكل إلا السمك خاصة فإنه يحل أكله إلا ما طاف منه.

وهو قول: الحنفية ووجه من مذهب الشافعية.

□ ودليل هذا القول:

قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ ﴾ [المائدة: ٣].

□ وإليك أقوالهم:

كر أولا: الأحناف رحمهم الله:

قال السرخسى تَعَلَّفُهُ: لا تؤكل السمكة الطافية فأما ما انحسر عنه الماء أو نبذه فلا بأس بأكله.

وقال أيضا: ولا يؤكل من سوى السمك من حيوانات الماء عندنا.

وقال أيضا: صَيْدُ الْبَحْرِ لَا يَجِلُّ تَنَاوُلُ شَيْءٍ مِنْهَا سِوَى السَّمَكِ (١).

وقال الكاساني تخلّله: أَمَّا الذي يَعِيشُ في الْبَحْرِ فَجَمِيعُ ما في الْبَحْرِ من الحُيَوَانِ مُحَرَّمُ الْأَكْلِ إِلَّا السَّمَكَ خَاصَّةً فإنه يَجِلُّ أَكْلُهُ إِلَّا ما طَفَا منه، وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا رضي الله تعالى عَنْهُمْ وقال بَعْضُ (٢).

وقال ابن مودود الموصلي كتلقه: (ولا يؤكل من حيوان الماء إلا السمك)؛ لأنه ميتة فيحرم بالنص، وإنها حل السمك بها روينا من الحديث (٣).

كرثانيا الشافعية رحمهم الله:

قال الماوردي كَتْلَقْهُ: وَأَمَّا الْبَحْرِيُّ، فَيَنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ: مُبَاحٌ وَمَحْظُورٌ، وَمُحْتَلَفٌ فِيهِ.

وَأَمَّا الْمُبَاحُ، فَهُوَ السَّمْكُ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ، وَيَخْتَصُّ بِحُكْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ

⁽١) انظر المبسوط (١٤/ ٤٢).

⁽٢) بدائع الصنائع (٥/ ٣٥).

⁽٣) الإختيار والتعليل (٥/ ١٧).

مُبَاحُ الْأَكْلِ.

وَالثَّانِيَ: أَنَّهُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الذَّكَاةِ وَيَجِلُّ أَكْلُهُ مَيْتًا، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْبَحْرِ: (وَالطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ» (١).

القول الرابع: أن السمك يأكل وأما غير السمك فيؤكل منه ما يؤكل نظيره في البر كالبقرة والشاة وغيره أما الذي لا يؤكل نظيره في البر ككلب الماء، وخنزير الماء، ونحوه فلا يؤكل.

قال به: بعض الشافعية وبعض المالكية وبعض الحنابلة - رحمهم الله.

ودليل هذا القول القياس: فقاسوا ما في البحر على ما في البر، ولأن الاسم يتناوله فيعطى حكمه.

□ وإليك أقوالهم:

كر أولاً: قول المالكية:

قال ابن رشد تَخَلَّلَهُ: وَأَمَّا الْحَيَوَانُ الْبَحْرِيُّ: فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى تَحْلِيلِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ مُوَافِقًا بِالإسْمِ لِحَيَوَانِ فِي الْبَرِّ مُحَرَّم، فَقَالَ مَالِكُ: لَا بَأْسَ بِأَكْلِ جَمِيعِ حَيَوَانِ الْبَحْرِ، إِلَّا أَنَّهُ كَرِهَ خِنْزِيرَ الْمَاءِ وَقَالَ: أَنْتُمْ تُسَمُّونَهُ خِنْزِيرًا (٢).

قال محمد بن عبد الوهاب الثعلبي تَعَلَّقُهُ: وأما الحيوان فنوعان بري وبحري فأما البحري فيؤكل جميعه كان مما له شبه في البر أو مما لا شبه له من غير حاجة إلى ذكاة تلف بنفسه أو بسبب أتلفه مسلم أو مجوسي طفا أو لم يطف (٣).

كرثانيا: قول الشافعية:

قال النووي تَعْلَشُهُ: يحل مَا لَهُ نَظِير مَأْكُول فِي الْبَرِّ دُون مَا لَا يُؤْكَل نَظِيره؛ فَعَلَى هَذَا تُؤْكَل خَيْل الْبَحْر وَغَنَمه وَظِبَاؤُهُ دُون كَلْبه وَخِنْزِيره وَحِمَاره، قَالَ أَصْحَابنَا: وَالْجِهَار

⁽١) الحاوى الكبير (١٥/ ٣٨٨).

⁽٢) بداية المجتهد (١/ ٣٨٨).

⁽٣) التلقين (١/ ١١٠).

وَإِنْ كَانَ فِي الْبَرِّ مِنْهُ مَأْكُول وَغَيْرِه، وَلَكِنَّ الْغَالِب غَيْرِ الْمُأْكُول، هَذَا تَفْصِيل مَذَّهَبِنَا (١).

وقال الماوردي تَخَلَّقُهُ: وَأَمَّا المُخْتَلَفُ فِيهِ، فَهُو مَا أَشْبَهَ حَيَوَانَ الْبَرِّ مِنْ دَوَابِّ المَّاءِ مِنَ الْفَأْرِ وَالْكِلَابِ وَالْخُنَازِيرِ حكم أكلها، وقِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْبَرِّ حَيَوَانٌ إِلَّا وَفِي الْبَحْرِ مِثْلُهُ، فَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي إِبَاحَةِ أَكْلِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبَ: أَحَدُهَا: هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ جَمِيعَهُ حَلَالٌ مَأْكُولٌ، يَسْتَوِي فِيهِ مَا أَشْبَهَ مُبَاحَاتِ الْبَرِّ وَمُحَرَّمَاتِهِ مِنْ كِلَابِهِ وَخَنَازِيرِهِ (٢).

كرثالثا: قول الحنابلة:

قال ابن قدامة تَعَلَّلَهُ: فأما ما لا يعيش إلا في الماء كالسمك وشبهه فإنه يباح بغير ذكاة لا نعلم في هذا خلافا(٣).

قال أبو البركات تخلفه: ويباح حيوان البحر كله إلا الضفدع وفي التمساح روايتان (٤٠).

الخلاصة: أنه لا خلاف بين العلماء في حل السمك على اختلاف أنواعه غير الطافي.

قال ابن قدامة كَنْشُهُ: فأما ما لا يعيش إلا في الماء كالسمك وشبهه فإنه يباح بغير ذكاة لا نعلم في هذا خلافا؛ لما ذكرنا من الأخبار وقد روي عن النبي عَلَيْ أنه قال: «أُجِلَّتْ لَكُمْ مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ فَأَمَّا المُّيْتَانِ فَالْحُوتُ وَالجُرَادُ وَأَمَّا الدَّمَانِ فَالْكَبِدُ وَالطِّحَالُ» (٥).

⁽۱) شرح مسلم (٦/ ٤٣٧).

⁽٢) الحاوي الكبير (١/ ٦٣١).

⁽٣) المغنى (١١/ ٨٥).

⁽٤) المحرر (٣/ ١٩٠).

⁽٥) موقوف له حكم الرفع: أخرجه ابن ماجه (٣٢١٨، ٣٣١٤)، وأحمد (٢/ ٩٧)، والشافعي (١٥٦٩)، وعبد بن حميد (٨٢٠)، والدارقطني (٢٥)، والبيهقي (١٨٧٧٦)، والبغوى في

وأخرجه ابن عدي في الكامل (١/ ٣٨٨)، والبيهقي (١١٢٩) من طريق إسهاعيل بن أبي أويس عن عبد الرحمن وعبد الله وأسامة ابني زيد بن أسلم عن عمر مرفوعا، قلت: وأبناء زيد كلهم ضعفاء، قال على بن المديني: ليس في ولد زيد بن أسلم ثقة، وقال يحيى بن معين: بنو زيد كلهم ضعفاء ليسوا بشيء. قلت: وعبدالله أحسنهم حالا فهو (صدوق فيه لين).

وأخرجه الدارقطني (٤٧٩٤) عن محمد بن مخلد عن إبراهيم بن محمد العتيق عن مطرف عن عبدالله بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر مرفوعا. قلت: وإبراهيم بن محمد العتيق قال الدارقطني: «غمزوه» وعبد الله «فيه لين» وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٥٠٣/٤) من طريق عن يحيى بن يحيى عن عبد الله بن زيد وسليهان بن بلال عن زيد بن أسلم عن ابن عمر عن النبي

وقال: وهذا يدور رفعه على الإخوة الثلاثة عبدالله بن زيد وعبد الرحمن بن زيد أحب وأسامة أخيهما، وأما ابن وهب فإنه يرويه عن سليمان بن بلال موقوفا، والذى أخرج الطريق الموقوف البيهقي (١١٢٨) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو الحسن على بن محمد السبيعي أنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنا الربيع بن سليمان عن ابن وهب عن سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر أنه قال: «أُحِلَّتُ لَنَا مَيْتَنَانِ وَدَمَانِ الجُرَادُ وَالجِيتانِ وَالْكَبِد وَالطَّحَال»، وهذا إسناد صحيح وهو في معنى المسند وقد رفعه أولاد زيد عن أبيهم، وقال بعد الحديث المرفوع. ورواه سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر أنه قال: «أُحِلَتُ لَنَا مَيْتَنَانِ» وهذا هو الصحيح، قلت: يعنى الموقوف وقال أيضا في السنن (١٠/٧): رواه عبد الرحمن وأخواه عن أبيهم ورواه غيرهم موقوفا على ابن عمر وهو الصحيح.

وأخرج في «العلل» (١١/ ٢٦٦٩)، وابن حبان في «المجروحين» عن المسور بن الصلت عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «أحلت لنا ميتتان ودمان» وقال الدارقطني: يرويه المسور بن الصلت عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد وخالفه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فرواه عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ. قلت: والمسور بن الصلت «ضعيف» قاله الدارقطني. وقال ابن القيم في زاد المعاد (٣/ ٣٩٢): هذا حديث حسن، وهذا الموقوف في حكم المرفوع؛ لأن قول الصحابي: أحل لنا كذا، وحرم علينا ينصرف إلى إحلال النبي ﷺ وتحريمه، وقال الإمام أحمد في «العلل ومعرفة» (٣/ ٢٧١): روى

واختلف فيها عدى ذلك ممن له وجه شبه بحيوان البر مثل كلب البحر وخنزير البحر وغير ذلك (١).

الردعلي المانعين:

قال الشيخ العلامة صالح بن فوزان حفظه الله: والذي يظهر لي ترجيحه قول المالكية وهو حل صيد البحر لعموم قوله تعالى: ﴿أُحِلَ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة:٦٦]، وقوله ﷺ: «هُو الطَّهُورُ مَاؤُه الحِلِّ مَيْتَتُهُ».

وأما ما استدلوا به من عموم قوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَنَبِثَ ﴾ على تحريم السرطان والحية ونحوها من حيوان البحر فلا نسلم أن هذه الأشياء من الخبائث ومجرد ادعاء أن هذه من الخبائث لا يرد به عموم الأدلة الصريحة.

وأما قياسهم ما في البحر في التحريم على نظيره المحرم في البر.

فهو قياس في مقابلة نص وهو قوله: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٦٦] فلا يصح (٢).

مسألة: ما حكم ميتة البحر؟

قال ابن قدامة كالله: وقد أجمع أهل العلم على إباحة ما مات بسبب مثل أن صاده إنسان أو نبذه البحر أو جزر عنه، وكذلك ما حبس في الماء بحظيرة حتى يموت فإنه يحل (٣).

عبد الرحمن بن زيد أيضا حديثا آخر منكر حديث: «أحل لنا ميتتان ودمان». وقال ابن الملقن في البدر المنير (١/ ٤٥٠): يعنى الأمام أحمد الرواية الأول، وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ١٧): قال أبو زرعة الرازي الموقوف أصح، وبعد هذا البحث والله أعلم تبين لي أنه موقوف له حكم الرفع لأن قوله: «أحلت لنا» كذا لا تكون من قبيل الرأى، والله أعلى وأعلم.

⁽١) المغنى (١١/ ٨٥).

⁽٢) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (ص ٨٧ – ٨٨).

⁽٣) المغنى (٩/ ٣٤٩)، والشرح الكبير (١١/ ٣٤).

🗐 وَاخْتَلَفُوا فِي مَيْتَةِ الْبَحْرِ عَلَى قولين:

فَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ حَلَالٌ بِإِطْلَاقٍ.

وقال قَوْمٌ: مَا طَفَا مِنَ السَّمَكِ حَرَامٌ، وَمَا جَزَرَ عَنْهُ الْبَحْرُ فَهُوَ حَلَالٌ.

القول الأول: هي حلال بإطلاق:

□ أدلة هذا القول:

حديث جَابِر، وَفِيهِ: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ الله ﷺ وَجَدُوا حُوتًا يُسَمَّى الْعَنْبَرَ، أَوْ دَابَّةً قَدْ جَزَرَ عَنْهُ الْبَحْرُ، فَأَكُلُوا مِنْهُ بِضْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا، أَوْ شَهْرًا، ثُمَّ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ الله عَلَيْهِ فَأَخْبَرُوهُ فَقَالَ: هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَخْمِهِ شَيْءٌ: فَأَرْسَلُوا مِنْهُ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْهِ فَأَكَلُهُ ().

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَاءِ الْبَحْرِ فَقَالَ: هو الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ» (٢).

اليك أقوال أهل العلم بالتفصيل:

🗖 أثر أبي بكر الصديق رضي الله المالية المالية

فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَهُ اللَّهُ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، أَنَّهُ قَالَ: السَّمَكَةُ الطَّافِيَةُ عَلَى الْمَاءِ حَلاَلُ (").

⁽١) متفق عليه: وسبق تخريجه قريبا.

⁽٢) صحيح بمجموع طرقه: وسبق تخريجه.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١١٥)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ١٥)، والدارقطني (٤٧٨٢، ٤٧٨٥) كلهم من طرق عن سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّلِكِ بْنِ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عن أبي بَكْرٍ، به. وهذا إسناد صحيح.

قال أبن عبد البر في «التمهيد» (١٥/ ٢٣) عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي الزبير عن مولى لأبي بكر عن أبي بكر قال: «كل ما في البحر من دابة قد ذبحها الله لك فكلها» قلت: فيه مبهم لم يسم، وفيه أيضا عنعنة أبي الزبير، وفيه رواية معمر عن أيوب، ورواية معمر عن البصريين فيها كلام.

🗖 أثر ابْنِ عُمَرَ 🍩:

أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى بِالسَّمَكِ الطَّافِي بَأْسًا(١).

أثر أبي أيوب ﴿

وعَنْ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّهُ رَكِبَ فِي الْبَحْرِ فِي رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَوَجَدُوا سَمَكَةً طَافِيَةً عَلَى الْمَاءِ فَسَأَلُوهُ عَنْهَا فَقَالَ: «أَطَيَّبَةٌ هِي لَمْ تُغَيَّرْ؟» قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «فَكُلُوهَا وَارْفَعُوا نَصِيبى مِنْهَا». وَكَانَ صَائِعًا (٢٠).

وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ وَجَدَ سَمَكَةً طَافِيَةً فَأَكَلَهَا (٣).

□ أثر أبي طلحة ﴿ اللهِ الله

وعن جَبَلَةَ بْنِ عَطِيَّةَ أَنَّ أَصْحَابَ أَبِي طَلْحَةَ أَصَابُوا سَمَكَةً طَافِيَةً فَسَأَلُوا عَنْهَا أَبا طَلْحَةَ فَقَالَ: اهْدُوهَا إِلَىَّ (٤).

أثر سفيان كَاللَّهُ:

وعَنْ سُفْيَانَ بِهَذَا قَالَ: السَّمَكَةُ الطَّافِيَةُ عَلَى المَّاءِ حَلاَّلُ (٥).

(۱) رجاله ثقات إلا أيوب أبي العلاء القصاب فأنه صدوق له أوهام: أخرجه ابن أبي شيبة (۲۰۱۱٦) قال: حَدَّثْنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ به.

(٢) إسناده حسن: أخرجه الدارقطني (٤٧٩٠) قال: حَدَّثَنَا أَبُو َبَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ ثُهَامَةَ بْنِ أَنْسٍ عَنْ أبي أَيُّوبَ. وعبد الله بن المثنى «صدوق كثير الخطأ»، وثمامة «صدوق».

(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١١٤) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةً، عَنْ خَالِدِ الْحُذَّاءِ، عَنْ مُعَاوِيَةً بْنِ قُرَّةً، عن أبي أَيُّوبَ به.

(٤) رجاله نقات: أخرجه الدارقطني (٤٧٩١) قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ النَّيْسَابُورِيُّ حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ سَهْلِ حَدَّثَنَا عَفَّانُ (حَ) قَالَ: وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ قَالاً: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ عَنْ جَبَلَةَ بْنِ عَطِيَّةَ أَنَّ أَصْحَابَ أَبِي طَلْحَةَ أَصَابُوا سَمَكَةً طَافِيَةً فَسَأَلُوا عَنْهَا أَبَا طَلْحَةَ فَقَالَ: اهْدُوهَا إِلَىّٰ.

(٥) إسناده حسن: أخرجه الدارقطني (٤٨٨٣) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُوحٍ حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ به. قلت: ومحمد بن نوح ثقة مأمون قاله الدارقطني في تاريخ دمشقٍ

كرقول المالكية - رحمهم الله:

قال مالك يَعَلَقُهُ: يؤكل كل ما في البحر الطافي وغير الطافي من صيد البحر كله ويصيده المحرم.

قال ابن عبد البر: قال مالك: يؤكل ما في البحر من السمك والدواب وسائر ما في البحر من الحيوان وسواء اصطيد أو وجد ميتا طافيا وغير طاف قال: وليس شيء من ذلك يحتاج إلى ذكاة لقول رسول الله ﷺ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الحِلَّ مَيْتَتَهُ»، وكره مالك خنزير الماء من جهة اسمه ولم يحرمه وقال: أنتم تقولون خنزير، قال ابن القاسم: أنا أتقيه ولا أراه حراما(۱).

وقال أيضا: وقد روي عن مالك أنه قال: لا بأس بأكل الطافي من السمك ما لم ينتن، وهو قول جمهور العلماء، وفي حديث أبي تعلبة الخشني أن رسول الله ﷺ قال له في الصيد الذي يغيب عن صاحبه: يأكله ما لم ينتن (٢).

وقال القرافي تختلفه: والمأكول: إما جماد وإما حيوان أو نبات، والحيوان ضربان: بحري وبري؛ فالبحري قال مالك في الكتاب: يؤكل جميعه بغير ذكاة ولا تسمية سواء صيد أو وجد طافيا أو في بطن طير الماء وبطن حوت صاده مسلم أو مجوسي كان له شبه في البر أم لا(٣).

كرقول الشافعية - رحمهم الله:

قال الشّافعيُّ تَعْلَقُهُ: وَكُلُّ ما كان يَعِيشُ فِي الْمَاءِ من حُوتٍ أَو غَيْرِهِ فَأَخْذُهُ ذَكَاتُهُ لاَ ذَكَاةَ عليه وَلَوْ ذَكَّاهُ لمَ يَعْرُمْ، وَلَوْ كان من شَيْءٍ تَطُولُ حَيَاتُهُ فَذَبَحَهُ لَأَنْ يَسْتَعْجِلَ مَوْتَهُ ما كَرِهْته، وَسَوَاءٌ من أَخَذَهُ من مَجُوسِيٍّ أَو وَثَنِيٍّ لاَ ذَكَاةَ له؛ لأَنَّهُ ذكى في نَفْسِهِ فَلاَ يبالي من أَخْذِهِ وَسَوَاءٌ ما كان منه يَمُوتُ حين يَخْرُجُ من المَّاءِ وما كان يَعِيشُ إذا كان

⁽٥٦/ ١٣٤)، وهارون بن إسحاق صدوق.

⁽١) التمهيد (١٦/ ٢٢٣).

⁽٢) التمهيد (٢٣/ ١٥).

⁽٣) الذخيرة (٤/ ٩٦).

مَنْسُوبًا إِلَى الْمَاءِ وَفِيهِ أَكْثَرُ عَيْشِهِ، وإذا كان هَكَذَا فَسَوَاءٌ ما لَفَظَ الْبَحْرُ وَطَفَا من مَيْتَتِهِ وما أُخْرِجَ منه (١).

كرقول الحنابلة - رحمهم الله:

قال ابن قدامة تعدّلله: قال أحمد في الطافي يؤكل وما جزر عنه الماء أجود والسمك الذي نبذه البحر لم يختلف فيه، وإنها اختلفوا في الطافي وليس به بأس^(٢).

وقال المرداوى: قوله: إلا الجراد وشبهه والسمك وسائرمالا يعيش إلا في الماء فلا ذكاة له هذا المذهب، وعليه أكثر الأصحاب ولوكان طافيا (٣).

القول الثالث: مَا طَفَا مِنَ السَّمَكِ حَرَامٌ، وَمَا جَزَرَ عَنْهُ الْبَحْرُ فَهُوَ حَلَال.

□ أدلة هذا القول:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا أَلْقَى الْبَحْرُ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوهُ وَمَا مَاتَ فِيهِ وَطَفَا فَلاَ تَأْكُلُوهُ ﴾ (٤).

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: مَا مَاتَ فِي الْبَحْرِ، فَإِنَّهُ مَيْتَةٌ (٥).

⁽١) الأم (٢/ ٢٢٩).

⁽٢) الشرح الكبير (١١٤٣).

⁽٣) الإنصاف (١٠/ ٢٨٩).

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٨١٧)، وابن ماجه (٣٢٤٧)، والطبراني في المعجم الأوسط (٢٨٥٩)، والدارقطني (٢٧٦٦)، والبيهقي (١٩٤٦٢) كلهم من طرق عن يَحْيَى بْنُ سُلَيْم الطَّائِفِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله عن رَسُولُ الله ﷺ. قلت: ورواه الدارقطني (٤٧١٤) قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكُو وَيحيى بن سليم الطائي «ضعيف»، قلت: ورواه الدارقطني (٤٧١٤) قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكُو النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ النَّيْسَابُورِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا طَفَا، فَلاَ تَأْكُلُهُ وَإِذَا جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُهُ، وَمَا النَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا طَفَا، فَلاَ تَأْكُلُهُ وَإِذَا جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُهُ، وَمَا كَانَ عَلَى حَافَتَيْهِ فَكُلُهُ وقال الإمام أحمد بن حنبل: عن أبي أحمد الزبير كان كثير الخطأ في حديث سفان.

قلت: وفيه أيضا عنعنة أبي الزبير لَمْ يُسْنِدْهُ عَنِ التَّوْرِيِّ غَيْرُ أَبِي أَحْمَدَ وَخَالَفَهُ وَكِيعٌ وَالْعَدَنِيَّانِ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَمُؤَمَّلُ وَأَبُو عَاصِم وَغَيْرُهُمْ، رَوَوْهُ عَنِ النَّوْرِيِّ مَوْقُوفًا وَهُوَ الصَّوَابُ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ

هذا القول روى عن ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وسعيد بن المسيب والزهري، وإبراهيم النخعي، ومحمد بن سيرين وطاوس وأبو الشعثاء الأحناف.

أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ وَعُبَيْدُ الله بْنُ عُمَرَ وَابْنُ جُرَيْجِ وَزُهَيْرٌ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَغَيْرُهُمْ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ مَوْقُوفًا وَرُوِيَ عَنْ إِسْهَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ وَابْنِ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ مَرْفُوعًا، وَلاَ يَصِعُّ رَفْعُهُ رَفَعَهُ يَخْيَى بْنُ سُلَيْم عَنْ إِسْهَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ وَوَقَفَهُ غَيْرُه.

وقال البيهقي أفي السنن (٩/ ٥٥٥): ويمعنناهُ رَوَاهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ وَابْنُ جُرَيْجِ وَزُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَغَيْرُهُمْ عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ مَوْقُوفًا، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الجُمْاعَةُ وَكِيعٌ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَعَبْدُ اللَّهُ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِي وَأَبُو عَاصِمٍ وَمُؤَمَّلُ بْنُ إِسْهَاعِيلَ وَغَيْرُهُمْ عَنْ سُفْيَانَ التَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ عَنْ جَابِر مَوْقُوفًا.
الزُّبَيْر عَنْ جَابِر مَوْقُوفًا.

وأخرَجه الدارَقطني عن جابر (٤٧١٦) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَزَّازُ وَيُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَزْرَقُ وَابْنُ النَّبِيعِ وَابْنُ خَلْلَا قَالُوا: حَدَّثَنَا الْحُسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنِ النبي ﷺ قَالَ: «كُلُوا مَا عَبْدِ اللهِ عَنِ النبي ﷺ قَالَ: «كُلُوا مَا حَسَرَ عَنْهُ الْبَحْرُ وَمَا أَلْقَاهُ وَمَا وَجَدْثُمُوهُ مَيْتًا أَوْ طَافِيًا فَوْقَ اللّهِ فَلاَ تَأْكُلُوهُ». تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُبَيْدِ الله عَنْ وَهْبٍ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ ضَعِيفٌ لاَ يُحْتَبُّ بِهِ.

وقال ابن أبي حَاتم (٢/ ٤٦): سألتُ أبا زُرَعَة، عَن حدِيثٍ؛ رواهُ إِسماعِيلُ بنُ عيّاشٍ، عن عَبدِ الله عن عبدِ الله عن وهب بنِ كيسان، ونُعيم بنِ عَبدِ الله ، عن جابِر بنِ عَبدِ الله ، عنِ النّبِيّ عَبدِ الله ، عن النّبِيّ عَالَى: "مَا حسر عنهُ البحرُ فكُل، وما طفا عنِ المَاءِ فلا تأكُل».

قال أَبُو زُرعة: هذا خَطأٌ، إِنّها هُو موقُوفٌ عن جابِر فقط، وعبدُ العزِيزِ بنَ عُبيدِ الله واهِي الحدِيثِ. وخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١٠٤) عن ابن علية عنّ أيوب عن أبي الزبير عن جابر به.

وأخرجه الدارقطني (٤٧٧٧) قال حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَافِرِ بْنُ سَلاَمَةٌ حَدَّثَنَا مَزْدَادُ بْنُ جَمِيلِ حَدَّثَنَا المُعَافَى ابْنُ عِمْرَانَ حَدَّثَنَا إِسْهَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ أَنَّهُ سَمِعَهُ ابْنُ عِمْرَانَ حَدَّثَنَا إِسْهَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: مَا أَلْقَى الْبَحْرُ أَوْ حَسَرَ عَنْهُ مِنَ الحِيتَانِ فَكُلْهُ وَمَا وَجَدْتَهُ طَافِيًا فَلاَ تَأْكُلْهُ. مَّوْقُوفٌ هُوَ الصَّحِيحُ.

(١) إسناده منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١٠٩) قال: حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عَلَيْ ﷺ.

وإليك أقوالهم:

ك أولا الآثار الواردة عن الصحابة ، والتابعين - رحمهم الله:

🗖 أثر عبد الله بن عباس عليه:

عَنْ عَبْدِ الله بْن أَبِي الْمُنْذَيْلِ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: إِنِّي آتِي الْبَحْرَ فَأَجِدُهُ قَدْ جَفَلَ سَمَكًا كَثِيرًا، فَقَالَ: كُلْ مَا لَمْ تَرَ سَمَكًا طَافِيًا (١).

- وَعَنْ جَابِر رَفِي اللهِ عَالَ: مَا مَاتَ فِيهِ فَطَفَا فَلاَ تَأْكُلُ (٢).
- □ أثر سَعِيد بن المُسَيَّبِ وَعَلَقْهُ: أَنَّهُمَا كَرِهَا الطَّافِيَ مِنَ السَّمَكِ (٣).
 - أثر الزُّهْرِيِّ كَنِلَتْهُ: أَنَّهُ كَرِهَ الطَّافِيَ مِنْهُ (٤).
 - أثر إبْرَاهِيمَ النخعى تَخْلَتْهُ: أَنَّهُ كَرِهَ الطَّافِيَ (٥).

وعَنْه أيضا: أَنَّهُ كَرِهَ مِنَ السَّمَكِ مَا يَمُوتُ فِي الْمَاءِ إِلاَّ أَنْ يَتَّخِذَ الرَّجُلُ حَظِيرَةً فَهَا دَخَلَ فِيهَا فَهَاتَ فَلَمْ يَرَ بِأَكْلِهِ بَأْسًا(٢).

⁽۱) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (۲۰۱۰۸)، وعبد الرزاق (۸٤٥٣) كلاهما من طرق عن الأجلح بن عبد الله عن عبد الله بن الهذيل عن ابن عباس به. وهذا إسناد حسن من أجل الأجلح فإنه «صدوق».

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١٠٤) عن ابن علية عن أيوب عن أبي الزبير عن جابر به. قلت: في إسناده أبي الزبير مدلس وقد عنعن.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١٠٥) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيُهَانَ، عَنِ ابْنَ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةً، عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ به.

⁽٤) أَسنَاده صحيح: أخرجه ابن أبي شَيبة (٢٠١١٢) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

⁽٥) إسنَاده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١١٣) قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ حَسَنٍ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ به.

⁽٦) إسنادُه صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١١) قال: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ أَبِي مَعْشَر، عَنْ إِبْرَاهِيمَ به.

- أثر مُحَمَّدٍ بن سيرين عَلَلْهُ: قَالَ: كَانَ لاَ يَكْرَهُ مِنَ السَّمَكِ شَيْئًا إِلاَّ الطَّافِي مِنْهُ (١٠).
 - أثر طاوس رَحَمَلَتْهُ:

عَنِ ابْنِ طَاوُس، عَنْ أَبِيهِ فِي الْحُوتِ يُوجَدُ فِي الْبَحْرِ مَيِّتًا فَنَهَى عَنْهُ (٢).

□ أثر أب الشعثاء كَالَثُهُ: قَالَ: يكره الطافي منه، وكل ما جزره (٣).

وهو قول: الأحناف رحمهم الله.

قال السرخسى تَعْلَقُهُ: ولا تؤكل السمكة الطافية فأما ما انحسر عنه الماء أو نبذه فلا بأس بأكله (٤).

وقال ابن مودود تختته: (ولا يؤكل الطافي من السمك) وهو ما مات حتف أنفه (٥).

وقال المرغياني تخلّله: ويكره أكل الطافي منه وقال مالك والشافعي - رحمهما الله: لا بأس به؛ لإطلاق ما روينا، ولأن ميتة البحر موصوفة بالحل بالحديث، ولنا ما روى جابر عليه عن النبي عليه.

مناقشة الأدلة والردعليه:

ردُّ الأحناف على مخالفهم:

قال السرخسى تَخْلَفُه: قَالَ الشَّافِعِيُّ تَخْلَفُهُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِ السَّمَكِ الطَّافِي، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ أُحِلَ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ و مَتَاعَا لَّكُمْ ﴾ [المائدة: ٩٦] قِيلَ: الطَّعَامُ مِنْ

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١١٠٦) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ به.

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١١) قال: حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُوس، عَنْ أَبِيهِ به قلت في إسناده ابن جريج وهو مدلس وقد عنعن.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢١١٠٧) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُييْنَةَ، عن عمرو، عن أبي الشعثاء به.

⁽٤) المبسوط (١١/ ٤٤٨).

⁽٥) المصدر السابق.

السَّمَكِ مَا يُوجَدُ فِيهِ مَيِّتًا، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ السَّمَكِ مَا يُوجَدُ فِيهِ مَيِّتًانِ وَدَمَانِ...» الْحَدِيثَ، الْجُلِّ مَيْنَتُهُ وَقَالَ صَلَوَاتُ الله وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ: «أُجِلَّتْ لَنَا مَيْنَتَانِ وَدَمَانِ...» الْحَدِيث، وَفِي حَدِيثِ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ رَضِيَ الله تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ شَئِلَ عَنْ أَكْلِ الطَّافِي مِنْ السَّمَكِ فَلَمْ يَرَ بِهِ بَأْسًا.

وَاعْتَبَرَ السَّمَكَ بِالْجُرَادِ بِعِلَّةِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُّ فِيهِ الذَّكَاةُ فَيَسْتَوِي مَوْتُهُ بِسَبِ وَبِغَيْرِ سَبَبٍ، وَحُجَّتُنَا فِي ذَلِكَ حَدِيثُ جَابِر رَضِيَ الله تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا انْحَسَرَ عَنْهُ المَّاءُ فَكُلْ، وَمَا طَفَا فَلَا تَأْكُلُ »(١).

وقال الزيلعي تخلفه: وَأَمَّا الطَّافِي فَيُكْرَهُ أَكْلُهُ لِقَوْلِ جَابِرِ ﴿ إِنَّهُ إِنَّهُ عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قال: «مَا نَضَبَ عنه المَّاءُ فَكُلُوا وما طَفَا فَلَا تَأْكُلُوا» وَعَنْ جَمَاعَةٍ من الصَّحَابَةِ مِثْلُهُ وهو حُجَّةٌ على مَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ فِي إِبَاحَتِهِمَا الطَّافِي وَلَا دَلِيلَ لَمُمَّا فِيهَا الصَّحَابَةِ مِثْلُهُ وهو حُجَّةٌ على مَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ فِي إِبَاحَتِهِمَا الطَّافِي وَلَا دَلِيلَ لَهُمًا فِيهَا رَوَيَا لِأَنَّ الْمُرادَ بِمَيْتَةِ الْبَحْرِ مَا لَفَظَهُ الْبَحْرُ حتى يَكُونَ مَوْتُهُ مُضَافًا إِلَى الْبَحْرِ وَلَا يَتَنَاوَلُ مَا مَاتَ فيه بِمَرَضٍ أَو نَحْوِهِ (٢).

رد الشافعية على مخالفهم:

قال النووي تعلله: على قول الأحناف: وَأَمَّا السَّمَكُ الطَّافِي وَهُوَ الَّذِي يَمُوت فِي الْبَحْر بِلَا سَبَب فَمَذْهَبنَا إِبَاحَته، وَبِهِ قَالَ جَمَاهِير الْعُلَمَاء مِنْ الصَّحَابَة فَمَنْ بَعْدهمْ، مِنْهُمْ: أَبُو بَكْر الصَّدِّيق وَأَبُو أَيُّوب وَعَطَاء وَمَكْحُول وَالنَّخَعِيِّ وَمَالك وَأَحْد وَأَبُو ثَوْر وَدَاوُد وَغَيْرهمْ، وَقَالَ جَابِر بْن عَبْد الله وَجَابِر بْن زَيْد وَطَاوُسٌ وَأَبُو حَنِيفَة: لَا يَجِلّ، دَلِيلنَا قَوْله تَعَالَى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ وَ اللّائِدة: ١٩].

وقال إبْن عَبَّاس وَالجُّمْهُور: صَيْده مَا صِدْتُمُوهُ وَطَعَاْمه مَا قَذَفَهُ، وَبِحَدِيثِ جَابِر هَذَا وَبِحَدِيثِ: «هُوَ الطَّهُور مَاؤُهُ الْحِلِّ مَيْتَه» وَهُوَ حَدِيث صَحِيح، وَبِأَشَّيَاء مَشْهُورَة غَيْر مَا ذَكَرْنَا. وَأَمَّا الْحَدِيث الْمُويِّ عَنْ جَابِر عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا أَلْقَاهُ الْبَحْر وَجَزَرَ عَنْ النَّبِي ﷺ: «مَا أَلْقَاهُ الْبَحْر وَجَزَرَ عَنْ النَّبِي ﷺ فَكُلُوهُ وَمَا مَاتَ فِيهِ فَطَفَا فَلَا تَأْكُلُوهُ » فَحَدِيث ضَعِيف بِاتِّفَاقِ أَئِمَّة الحُدِيث، لَا

⁽١) المبسوط (١٤/ ١٤).

⁽٢) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (٥/ ٢٩٧).

يَجُوز الإِحْتِجَاجِ بِهِ لَوْ لَمْ يُعَارِضهُ شَيْء، كَيْف وَهُوَ مُعَارَض بِهَا ذَكَرْنَاهُ؟ وَقَدْ أَوْضَحْت ضَعْف رِجَاله فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ فِي بَابِ الْأَطْعِمَة، فَإِنْ قِيلَ: لَا حُجَّة فِي خَدِيث الْعَنْبَر؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُضْطَرِّينَ، قُلْنَا: الإِحْتِجَاجِ بِأَكْلِ النَّبِيِّ عَيَّكِيْ مِنْهُ فِي اللَّدِينَة مِنْ غَيْر ضَرُورَة (۱).

وقال الماوردي تخللة: وَدَلِيلُنَا قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ وَ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾ [المائدة:٩٦]، وَقَدْ ذَكَرْنَا تَفْسِيرَهَا، وَأَنَّ طَعَامَهُ طَافِيَة عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرِ وَعُمَرَ ﷺ.

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ قَالَ فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ» وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ الْبَحْرِ لَا إِلَى سَبَبٍ حَادِثٍ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَ وَهَذَا كَالنَّصِّ، أَضَافَ المُيْتَةَ إِلَى الْبَحْرِ لَا إِلَى سَبَبٍ حَادِثٍ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَى الْبَعْرَادُ، وَالدَّمَانِ: الْكَبِدُ عَلَى اللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللللْمُ اللَّهُ اللللللَّهُ اللَّهُ

وقال العلامة الفاضل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: قالوا وميتة البحر المباحة في الحديث السابق ما لفظه البحر ليكون موته مضافًا إلى البحر لا ما مات فيه من غير آفة وأجابوا عما استدل به الثلاثة والجمهور بما يأتي:

أجابوا عن الاستدلال بالآية وهي قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ وَ السَدَةِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ عَدْنَا لأنه ليس قذفه البحر إلى الشط فهات كذا قال أهل التأويل، وذلك حلال عندنا لأنه ليس بطاف إنها الطافي اسم لما مات في الماء من غير آفة، وسبب حادث وهذا مات بسبب حادث وهو قذف البحر فلا يكون طافيًا، والمراد من الأحاديث التي تبيح ميتة البحر غير الطافي لما ذكرنا (٣).

والراجح والله أعلم: هو قول الجمهور: إباحة ميتة البحر مطلقا، وذلك للأدلة

⁽۱) شرح النووي على مسلم (١٣/ ٨٦).

⁽٢) الحاوي الكبير (١٥١/١٥١).

⁽٣) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (٩٠).

العامة التي أوردها.

مسألة: ما حكم أكل ما يعيش في البر والبحر؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه السألة على أربعة أقوال:

🏟 القول الأول: حلال مطلقا:

قال به المالكية.

□ وإليك أقواهم:

قال ابن عبد البر تختشه: قال مالك: يؤكل ما في البحر من السمك والدواب وسائر ما في البحر من الحيوان وسواء اصطيد أو وجد ميتا طافيا وغير طاف قال: وليس شيء من ذلك يحتاج إلى ذكاة لقول رسول الله ﷺ: «هو الطهور مَاؤُه الحِلُّ مَيْنَتُهُ» وكره مالك خنزير الماء من جهة اسمه ولم يحرمه، وقال: أنتم تقولون خنزير قال ابن القاسم: أنا أتقيه ولا أراه حراما(۱).

وقال القرافى تخالفه: والمأكول: إما جماد وإما حيوان أو نبات، والحيوان ضربان: بحري وبري؛ فالبحري قال مالك في الكتاب: يؤكل جميعه بغير ذكاة ولا تسمية سواء صيد أو وجد طافيا أو في بطن طير الماء وبطن حوت صاده مسلم أو مجوسي كان له شبه في البر أم لا(٢).

القول الثانى: حلال مطلقا ما عدا الضفدع فلا يحل، وكذلك طير الماء لايحل إلا مذكاة.

وهو قول: الشافعية - رحمهم الله.

وإليك أقوالهم:

قال النووي تختلف: الصحيح المعتمد أن جميع ما في البحر تحل ميته إلا الضفدع ويحمل ما ذكره الأصحاب أو بعضهم من السلحفاة والحية والنسناس على ما يكون

⁽۱) التمهيد (۱٦/ ٢٢٣).

⁽٢) الذخيرة (٤/ ٩٦).

في ماء غير البحر، والله تعالى أعلم (١).

قال الماوردي: حيوان البحر أقسام: مباح ومخطور ومختلف فيه؛ فالضفدع وذوات السموم حرام، والسمك حلال وما يعيش في البر والبحر فإن كان يستقر في البر ومرعاه في البحر كطير الماء حل، والعكس كالسلحفاة يحرم وإن استقر فيها ومرعاه فيها ينظر أغلب أحوله فإن استوت فوجهان وقال المصنف في مجموعه الصحيح المعتمد أن جميع ما في البحر تحل ميتته إلا الضفدع ويحمل ما ذكره الأصحاب من السلحفاة والحية والنسناس على غير ما في البحر (٢).

🟶 القول الثالث: وهو جميع ما في البحر محرم إلا السمك فهو حلال إلا ما طفا منه.

وهو قول: الأحناف - رحمهم الله:

□ وإليك أقواهم:

القول الرابع: وهو كل ما يعيش في البحر من حيوان فلا يحل بغير ذكاة إلا ما لا دم فيه.

وهو قول: الحنابلة - رحمهم الله:

□ وإليك أقوالهم:

قال ابن قدامة كتالله: كل ما يعيش في البر من دواب لا يحل بغير ذكاة؛ كطير الماء والسلحفاة وكلب الماء إلا ما لآدم فيه كالسرطان فإنه يباح بغير ذكاة، قال أحمد: السرطان لا بأس به قيل له: يذبح؟ قال: لا(٤).

⁽١) المجموع (٩/ ٣٣).

⁽٢) انظر السراج الوهاج (١/ ٥٦٥).

⁽٣) بدائع الصنائع (١٠/ ١٢٣).

⁽٤) المغني (١١/ ٨٣).

قال المرداوي كَالَّهُ: إن كان مأواه البحر ويعيش في البر ككلب الماء وطيره والسلحفاة ونحو ذلك فهذا أيضا لا يباح المقدور عليه منه إلا بالتذكية، وهذا المذهب مطلقا إلا ما استثني، وعليه جماهير الأصحاب وقطع به أكثرهم (١).

ثانيا: مسائل تتعلق بحيونات البر

قال الشيخ العلامة الفوزان - حفظه الله: فأما الحيوان البري فهو: ما لا يعيش إلا في البر، والأصل فيه الحل إلا ما كان تحريمه قد نص عليه الشارع^(٢).

وهناك من الحيوانات البرية ماهو حرام وما هو مختلف في حرمته وما هو حلال.

قال ابن رشد يَحَلَّهُ: وَاللَّحَرَّمَةُ مِنْهَا مَا تَكُونُ مُحَرَّمَةً لِعَيْنِهَا، وَمِنْهَا مَا تَكُونُ لِسَبَبِ وَالدِ عَلَيْهَا، وَكُلُّ هَذِهِ مِنْهَا مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ، وَمِنْهَا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ. فَأَمَّا اللَّحَرَّمَةُ لِسَبَبِ وَالدِهِ عَلَيْهَا: فَهِيَ بِالجُمْلَةِ تِسْعَةٌ: المُيْتَةُ، وَالمُنْخَنِقَةُ، وَالمُوقُوذَةُ، وَالمُرْقُودَةُ، وَالمُرْقِيَةُ، وَالنَّطِيحَةُ، وَالنَّطِيحَةُ، وَالنَّطِيحَةُ، وَالنَّطِيحَةُ، وَالنَّطِيحَةُ، وَالنَّطِيحَةُ، وَالنَّطِيحَةُ، وَالنَّطِيحَةُ، وَالنَّعَيْمُ النَّيْعَةُ، وَالنَّطِيحَةُ، وَالنَّطِيحَةُ، وَالنَّعَيْمُ النَّيْعَةُ عَلَى التَّذَيِيةِ مِنَ الْحَيَوانِ الَّذِي التَذْكِيَةُ مِنَ الْحَيَوانِ الَّذِي التَّذْكِيَةُ مَنْ الْحَيوانِ الَّذِي التَّذْكِيَةُ شَرْطٌ فِي أَكُلِهِ، وَالْجَلَّالُ مُعَاللَّهُ الْحُلَالُ يُخَالِطُهُ نَجِسٌ. فَأَمَّا المُيْتَةُ حكم أكلها: فَاتَفَقَ المُعَلَمُ عَلَى مَعْدِيم مَيْتَةِ الْبَرِّ (٣).

🗐 وقد اختلف أهل العلم في حل وتحريم بعض الحيوانات البريّة:

قال ابن رشد تَعْلَقْهُ: وَأُمَّا اللَّحَرَّمَاتُ لِعَيْنِهَا من الحيوانات المُخْتَلَفُ فِيهَا فَأَرْبَعَةُ: أَحَدُهَا: لُحُومُ السِّبَاعِ مِنَ الطَّيْرِ وَمِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ. وَالثَّانِي: ذَوَاتُ الْحُافِرِ الْإِنْسِيَّةُ. وَالثَّالِثُ: لُحُومُ الحُيَوَانَاتِ اللَّتِي تَعَافُهَا وَالثَّالِثُ: لَحُومُ الحُيَوَانَاتِ الَّتِي تَعَافُهَا النَّفُوسُ وَتَسْتَخْبِثُهَا بِالطَّبْعِ (٤٠).

قلت: منها اختلافهم في أكل لحوم الخيل وذلك على ثلاثة أقوال:

⁽١) الإنصاف (١٠/ ٢٨٨).

⁽٢) انظر كتاب الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (٣٣).

⁽٣) بداية المجتهد (١/ ٣٨٣).

⁽٤) بداية المجتهد (١/ ١٨٥).

🕸 القول الأول: يحرم أكل لحوم الخيل.

روي هذا القول عن ابن عباس والحكم بن عتيبة وهو قول الأحناف في رواية والمالكية في رواية.

وإليك أدلة هذا القول:

استدل القائلين بهذا القول بأدلة منها:

الدليل الأول: قول الله تعالى: ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْجِعَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [النحل: ٨] ووجه الاستدلال من هذه الآية:

قال السرخسى تغلثه: فقد من الله تعالى على عباده بها جعل لهم من منفعة الركوب والزينة في الخيل، ولو كان مأكولا لكان الأولى بيان منفعة الأكل؛ لأنه أعظم وجوه المنفعة، وبه بقاء النفوس، ولا يليق بحكمة الحكيم ترك أعظم وجوه المنفعة عند إظهار المنة وذكر ما دون ذلك، ألا ترى أنه في الأنعام ذكر الأكل بقوله تعالى: ﴿وَمِنْهَا تَأَكُلُونَ ﴾ [الموسون: ١٩]، ولأنه ضم الخيل إلى البغال والحمير في الذكر دون الأنعام والقرآن في الذكر دليل القرآن في الحكم، وبنحوه البغل نتاج الفرس والولد جزء من الأم، وحكمه حكمها في الحل والحرمة فإذا لم يكن مأكولا عرفنا أن الخيل ليس بمأكول ثم الخيل تشبه البغال والحمير من حيث إنه ذو حافر أهلي بخلاف الأنعام فإنها ذوات خف لا ذوات حوافر (١٠).

وقال الكاساني تخلفه: وَلِأَبِي حَنِيفَةً ﴿ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَدَلَالَةُ الْإِجْمَاعِ أَمَّا الْكِتَابُ الْعَزِيزُ فَقَوْلُهُ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿ وَالْحَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْجِعَالَ وَٱلْجِعَالَ وَالْحَدِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [النحل: ٨].

وَوَجْهُ الإِسْتِدْلَالِ بِهِ مَا حُكِيَ عَنَ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ فَإِنَهُ رُوِيَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنَ لَمُ الْخَيْلِ فَقَرَأً بِهِذِهِ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ وقال: ولم يَقُلْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِتَأْكُلُوهَا فَيُكْرَهُ أَكْلُهَا وَتَعَالَى لِتَأْكُلُوهَا فَيُكْرَهُ أَكْلُهَا وَتَعَالَى لِتَأْكُلُوهَا فَيُكْرَهُ أَكْلُهَا وَتَعَالَى فَكَرَ الْأَنْعَامَ فِيهَا تَقَدَّمَ وَمَنَافِعَهَا وَبَالَغَ فِي وَمَنَافِعَهَا وَبَالَغَ فِي اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَٱلْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفَ مُ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ ذلك بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَٱلْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفَ مُ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾

⁽١) المبسوط (١١/ ٤٢٢).

[النحل: ٥]

الدليل الثاني: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ أَصَابِ النَّاسَ جَاعَةُ فَأَخَذُوا الْخُمُرَ الْأَهْلِيَّةَ فَذَبِحُوهَا وَمَلَمُوا مِنْهَا الْقُدُورَ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ فَأَمَرَنَا رَسُولُ الله عَلَيْ فَكَفَأْنَا يَوْمَئِذِ الْقُدُورَ وَقَالَ: إِنَّ الله عَلَيْ سَيَأْتِيكُمْ بِرِزْقٍ هُو أَحَلُّ مِنْ هَذَا وَأَطْيَبُ فَكَفَأْنَا يَوْمَئِذِ الْقُدُورَ وَهِي تَغْلِي فَحَرَّمَ رَسُولُ الله عَلَيْ الْحُمُرَ الْإِنْسِيَّةَ وَلَيْ فِي خَلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ وَحَرَّمَ اللهِ عَلَيْ فَحَرَّمَ وَكُلَّ ذِي خِلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ وَحَرَّمَ اللهِ عَلَيْ فَحَرَّمَ وَكُلَّ ذِي خِلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ وَحَرَّمَ اللهِ اللهِ عَلَيْبٍ مِنْ الطَّيْرِ وَحَرَّمَ اللهِ اللهِ عَلَيْبٍ مِنْ الطَّيْرِ وَحَرَّمَ اللهُ اللهِ عَلَيْبٍ مِنْ اللهَ عَلَيْبٍ مِنْ الطَّيْرِ وَحَرَّمَ اللهِ اللهِ عَلَيْبِ مِنْ اللهَ عَلَيْلُ وَالنَّهُ اللهُ عَلَيْبِ مِنْ الطَّيْرِ وَحَرَّمَ اللهُ اللهُ عَلَيْبِ مِنْ الطَّيْرِ وَحَرَّمَ اللهُ ال

الدليل الثالث: عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ: «نَهَى عَنْ أَكْلِ كُحُومِ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ – زَادَ حَيْوَةُ – وَكُلِّ ذِى نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ» (٣).

(١) بدائع الصنائع (٥/ ٣٨).

(۲) منكر: أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (۲/ ۳۲۸)، والطبراني في «الأوسط» (۳۸۳۵)، وابن عبد البر (۱۲۸/۱۰)، كلهم من طريق عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله عليه عن النبي عليه قلت: في إسناده عكرمة بن عمار يرويه عن يحيى بن أبي كثير ورواية عكرمة عن يحيى متكلم فيها.

قال النسائي: ليس به بأس إلا في حديثه عن يحيى بن أبي كثير.

وقال أبو حاتم: كان صدوقا، وربها وهم في حديثه، وربها دلس، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط. انظر: التهذيب (٢٦٨)، وقال ابن عبد البر (١٢٨/١٠): وهذا حديث لا تقوم به حجة لضعف إسناده ، والثابت عن جابر في الصحيحين بخلاف ما رواه عكرمة بن عهار وأخرج البخاري في صحيحه (١٠١٥) عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله على قال: نهى النبي يَعَالَيْ يوم خيبر عن لحوم الحمر ورخص في لحوم الخيل.

ُ وَاخْرَجِ مسلمُ (١٣٥٥) عنْ أَبِي الزَّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِّعَ جَاٰبِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: أَكَلْنَا زَمَنَ خَيْبَرَ الْخَيْلَ وَمُمُر الْوَحْش وَنَهَانَا النبي ﷺ عَن الْجِهَارِ الأَهْلِيِّ.

قال الطحاوي في (مشكل الآثار) (٤/ ٩/٣) أنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ يُضَعِّفُونَ حَدِيثَ عِكْرِمَةَ عَنْ يَخْيَى وَلَا يَجْعَلُونَهُ فِيهِ حُجَّةً لَكَانَ خِلَافَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ وَلَا يَجْعَلُونَهُ فِيهِ حُجَّةً لَكَانَ خِلَافَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ ابْنِ حُسَيْنٍ وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ لَهُ فِي ذَلِكَ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ اللهُ فِي ذَلِكَ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ اللهُ فِي ذَلِكَ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ اللهُ اللهُ أَقْلَ بِالْحِفْظِ مِنْ وَاحِدٍ.

(٨٥) إسناده ضعيف: شواهد أخرجه أبو داود (٣٧٩٢)، والنسائي (٤٣٣١، ٤٣٣٢)، وابن ماجه

كر وإليك أقوال أهل العلم:

🗖 أثر ابْنَ عَبَّاسِ 🍩:

أنه كَانَ يَكْرُهُ لَحُومَ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْجَمِيرِ، وَكَانَ يَقُولُ: قَالَ الله: ﴿وَٱلْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ۖ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [النحل: ٥] فَهَذِهِ لِلأَكْلِ، ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ [النحل: ٨] فَهَذِهِ لِلرُّكُوبِ (١).

(٣١٩٨)، وأحمد (٨٩/٤)، والدارقطني (٤٨٣١)، والطبراني (٣٨٢٦)، والطحاوي في «المشكل» (٣٨٢٦)، والبيهقي (١٩٩٢٨)، والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٢٠٦)، كلهم من طرق عن بقية. حدثني ثور بن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدام بن معديكرب عن أبيه عن جده عن خالد بن الوليد عن رسول الله ﷺ. قلت: في إسناده بقية بن الوليد وهو يدلس تدليس التسوية ويلزمه التصريح بالساع إلى آخر الإسناد، وفيه أيضا صالح بن يحيى وهو ضعيف.

قال العقيلى في الضعفاء (٢٠٦/٢) سَمِعْتُ البخاري قال: صالح بن يحيى بن المقدام بن معدى كرب السلمي الكندي فيه نظر. وقال الدارقطني في السنن (٤٨٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو سَهْلِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ هَارُونَ يَقُولُ: لاَ يُعْرَفُ صَالِحُ بْنُ يَحْيَى وَلاَ أَبُوهُ إِلاَّ بِجَدِّهِ. وَهَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَزَعَمَ الْوَاقِدِي أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ أَسْلَمَ بَعْدَ فَتْح خَيْبَرَ.

وقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي السننَ (٣/ ٤١٣): لاَ بَأْسَ بِلُحُومِ الْحَيْلُ وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا مَنْسُوخٌ قَدْ أَكَلَ لَحُومَ الْخَيْلِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ النبي يَتَلِيَّةٌ مِنْهُمُ ابْنُ الزَّبَيْرِ وَفَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ وَأَنْسُ ابْنُ مَالِكِ وَأَسْرَاءُ ابْنَهُ أَبِي بَكْرٍ وَسُويْدُ بْنُ غَفَلَةً وقال النووي في «المجموع» (٩/٤): واتفق العلماء من أئمة الحديث وغيرهم على أنه حديث ضعيف، وقال بعضهم: هو منسوخ.

(۱) إسناده حسن بمجموع طرقه: أخرجه الطبري (۲۱۲۱۲)، وأبن أبي شيبة (۲٤٥٣٢) كلاهما من طريق ابْنُ عُلِيَّةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ الدَّسْتُوائِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مَوْلَى نَافِع بْنِ عَلْقَمَةَ عن ابْنَ عَبَّاسٍ به. قلت: فيه عنعنة يحيى بن أبي كثير وفيه أيضا قيس بن سعد المكي مُولى نافع بن علقمة ذكره ابن المديني فيمن لم يلق أحدا من الصحابة. انظر: جامع التحصيل نافع بن علقمة ذكره ابن المديني فيمن لم يلق أحدا من الصحابة. وأخرجه الطبري (۲۱۲۱۱) حَدَّثَنَا ابْنُ خُمَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حُرْةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ رَجُلِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قلت: فيه ابن حميد وَهُو ْ (ضعيف وفيه أَيضا رجَلا مبهم لم يسم وأخرجه الطبري (٢١٦١٣) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ وَكِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْمِنْهَالِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عباس وابن وكيع «ضعيف» وكذا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وأخرجه أبو يوسف في الآثار ومقتضى كلام ابن عباس كالكراهة لا التحريم فتأمل!!!

أثر الحُكَم بن عتيبة:

قال: ﴿ وَٱلْأَنْكَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [النحل: ٥] فَجَعَلَ مِنْهُ الأَكْلَ، ثُمَّ قَرَأً حَتَّى بَلَغَ: ﴿ وَٱلْخِيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْجِعَلَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ [النحل: ٨] قَالَ: ﴿ لَمُ عَنْهُ الأَكْلَ ، ثُمَّ فِيهَا أَكْلاً » قَالَ: وَكَانَ الْحُكَمُ يَقُولُ: ﴿ وَالْخِيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْحُمِيرُ حَرَامٌ فِي كِتَابِ الله » (١).

كرقول الأحناف - رحمهم الله:

قال السرخسي تَعْلَلله: وما قال في الجامع الصغير (أكره) يدل على أنه كراهة التحريم.

فقد روى أن أبا يوسف تخلّله تعالى قال لأبي حنيفة تخلّله: إذا قلت في شيء: أكرهه في رأيك فيه قال: التحريم (٢٠).

وقال الكاساني تَعَلِّلله: وَأَمَّا لَحُمُّ الْخَيْلِ فَقَدْ قال أَبُو حَنِيفَةَ ﷺ يُكْرَهُ، وقال أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا الله لَا يُكْرَهُ (٣).

قال الطحاوي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عَ

(١٠٤٩) عن ابن عَبَّاسٍ: قلت: وابن وكيع هو سفيان "ضعيف"، وابن أبي ليلى وهو محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى "ضعيف" وأخرجه الطبري (١٢٦١٤) حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْمِنْهُالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَيس بِنِ الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنِ الْمَيْشَمِ، عَنْ عِكْرِمَّةَ، غَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ والهيثم بن عدي الطائي التهمه بالكذب البخاري وتركه النسائي وغيره وقال أحمد: كان صاحب أخبار وتدليس. انظر: طبقات المدلسين (١/ ٥٧)، وأبو حنيفة إمام في الفقه وتكلموا في روايته للحديث.

(١) إسناده صحيح: أخرجه الطبري (٢١٦٦٦) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَد، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَجْمَدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَجْمَدُ هُو الزبيري وابن أبي غنية هو عبد المُن أبِي غَنِيَّةً، عَنِ الحُكَمِ قلت: وأحمد هو ابن حنبل وأبو أحمد هو الزبيري وابن أبي غنية هو عبد الملك بن حميد.

(٢) المبسوط (١١/ ٤٢٢).

(٣) بدائع الصنائع (٩٨/٥).

قَالَ: أَكْرَهُ أَكْلَ خَمْ الْفَرَسِ (١).

کے قول المالكية:

قال سحنون: قلت لابن القاسم كَتَلَه: ما قول مالك في الدواب والخيل والبغال والحمير باللحم؟ قال: قال مالك: لا بأس به يدا بيد، وإلى أجل لأن الدواب ليس مما يؤكل لحومها (٣).

🟶 القول الثاني: يجوز أكل لحوم الخيل:

□ أدلة هذا القول:

الدليل الأول: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله هَ قَالَ: نَهَى النَّبِي ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لَحُومِ الْخُمُرِ وَرَحَّصَ فِي لَحُوم الْخَيْلِ (٤).

الدليل الثاني: عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ قَالَتْ: نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِي ﷺ فَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ (٥٠).

مشكل الآثار (٤/ ٣٣١).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٧/ ١٩٩) قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: أخبرنا عبد الله بن وهب قال: أخبرني مالك بن أنس به.

⁽٣) المدونة (٣/ ١٤٨).

⁽٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٥٢٠، ٥٥٢٥)، ومسلم (١٣٤)، وأحمد (٣/ ٣٨٥)، وأبو داود (٣٧٩٠)، والدارمي (٢٠٤٥)، وغيرهم.

⁽٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥١٠، ٥١١،٥٥١، ٥١٩،٥٥)، ومسلم (١٣٧).

قال بهذا القول محمد بن سيرين وروي عن إبراهيم النخعي، وهو مذهب الشافعية، وأحمد، ورواية عند المالكية، وهو قول محمد بن الحسن وأبو يوسف، وابن حزم، واللجنة الدائمة بالمملكة السعودية، وغيرهم.

كرواليك أقوالهم بتفصيل:

أثر محمد بن سيرين كَمْلَشْهُ:

عبد الله بن عون قال: سألت محمدا عن لحوم الخيل فلم يربها بأسا(١).

- أثر الأسود بن يزيد تَعَلَنهُ: «أَنَّهُ أَكَلَ لَحْمَ فَرس» (٢).
- أثر إِبْرَاهِيمَ النخعى تَعَلَّشُهُ: قَالَ: «نَحَرَ أَصْحَابُنَا فَرَسًا فِي النَّجْعِ وَأَكَلُوا مِنْهُ، وَلَمْ يَرَوْا بِهِ بَأْسًا» (٣).

كروهو قول عند المالكية رحمهم الله:

قال ابن عبد البر تخلفه: وعن خالد بن الوليد قال: نهى رسول الله على عن لحوم الخيل والبغال والحمير وعن كل ذي ناب من السباع، وهذا حديث لا تقوم به حجة لضعف إسناده، وحديث الإباحة صحيح الإسناد⁽³⁾.

وقال ابن رشد تَعَلَّهُ: وَأَمَّا سَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْخَيْلِ: فَمُعَارَضَةُ دَلِيلِ الْخِطَابِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِجَدِيثِ جَابِرٍ، وَمُعَارَضَةِ قِيَاسِ الْفَرَسِ عَلَى الْبَغْلِ وَالْجَهَارِ لَهُ، لَكِنَّ إِبَاحَةَ كَمْ الْآيَةِ لِجَدِيثِ جَابِرٍ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَارَضَ بِقِيَاسٍ وَلَا بِدَلِيلِ خِطَابٍ (٥٠).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣١) قال: حدثنا أبو أسامة عن بن عون قال: سألت محمدا به.

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه الطبري (٢١٦١٨، ٢١٦١٧)، وفي الإسناد إليه سفيان بن وكيع وهو «ضعيف».

 ⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه الطبري (٢١٦١٩) قال: حدثنا أحمد عن أبي أحمد الزبيري عن سفيان
 عن منصور عن إبراهيم به.

⁽٤) التمهيد (١٠/ ١٢٨).

⁽٥) بداية المجتهد (١/ ٣٨٧).

كرقول الشافعية - رحمهم الله:

قال النووي تَعَلِّقُهُ: اختلف العلماء في إباحة لحوم الخيل فمذهب الشافعي والجمهور من السلف والخلف أنه مباح لاكراهة فيه (١).

قال الماوردي يَعَلَّشُهُ: وَأَمَّا لَخَمُ الْخَيْلِ حَكَمَ أَكُلُ فَأَكْلُهَا حَلَالٌ قَالَ الشَّافِعِيُّ: كُلُّ مَا لَزِمَهُ اسْمُ الْخَيْلِ مِنَ الْعِرَابِ وَالْمَقَادِيفِ وَالْبَرَاذِينِ، فَأَكْلُهَا حَلَالٌ (٢).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة المقدسى يَخَلَفُهُ: الحيوان ثلاثة أقسام: أهلي فيباح منه بهيمة الأنعام لقول الله تعالى: ﴿أُحِلَتُ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَامِ ﴿ [المائدة: ١] والخيل كلها (٣).

كر قول أبو يوسف ومحمد بن الحسن - رحمها الله:

قال الطحاوى كتتشه: فأما أبو يوسف ومحمد بن الحسن فكانا يذهبان في ذلك إلى إباحة أكل لحومها(٤).

وقال ابن رشد: وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ وَجَمَاعَةٌ إِلَى إِبَاحَتِهَا (٥٠). وقال ابن حزم تختلفه: وَحَلالٌ أَكْلُ الْخَيْل وَالْبِغَال (٢٠).

کے فتاوی الجنه الدائمة، الفتوی رقم (۹۲۷):

س: يوجد بمركز تدريب الفروسية بعض الخيول التي يرغب في التخلص منها، إما لكبر سنها أو لوجود عاهة بها تمنعها من مواصلة التدريب، أو نحو ذلك، وقد كانت العادة المتبعة في التخلص منها رميها بالرصاص، فهل يجوز ذلك شرعا أم لا؟

ج: لا يخفى أن الخيل يباح أكلها على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب

⁽١) انظر شرح مسلم (٦/ ٤٢٦).

⁽٢) الحاوى الكبر (١٥/ ٣٢٢).

⁽٣) انظر الكافي (١/ ٥٥٦).

⁽٤) انظر «مشكل الآثار» (٧/ ٢٠٠).

⁽٥) بداية المجتهد (١/ ٣٨٦).

⁽٦) المحلي (٥/ ٤١٦).

ومن وافقهم من أهل العلم؛ لما في (الصحيحين) عن جابر بن عبد الله على قال: «نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، وأذن في لحوم الخيل»، ولما (فيهم) «عن أسماء قالت: نحرنا فرسا على عهد رسول الله ﷺ فأكلناه ونحن بالمدينة»، وفي رواية للدارقطني: «أرادت أن تموت فذبحناها فأكلناها».

وثبت أنها مما يباح أكله فلا يجوز ذبحها برميها بالرصاص إلا بشرط، كأن تند فلا يقدر على ذبحها إلا بذلك، أما إذا لم تتعذر تذكيتها التذكية الشرعية فلا يجوز ذبحها إلا بها؛ لما للتذكية الشرعية من إراحة الذبيحة والإحسان في الذبح، فإن كانت الفرس المذبوحة مما يجوز أكله صحيا أمكن أعطاؤها من يأكلها من المسلمين، فإن لم يوجد أحد يقبلها أطعمت الحيوانات، كالأسود ونحوها، وإن كانت مما لا يجوز أكلها صحيا تخلص من لحمها بعد ذبحها الذبح الشرعي بأي طريق يضمن ذلك.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

نائب الرئيس

عضو

عضو

عبد الرزاق عفيفي.

عبد الله بن منيع عبد الله بن غديان

🕸 القول الثالث: يُكره أكل لحوم الخيل كراهة تنزيمية:

وهو قول: أبي حنيفة، ورواية عند المالكية.

وحجتهم في ذلك: أن الله ذكرها في كتابه للركوب والزينة واختلاف الوارد عن النبي واختلاف السلف، والاحتياط لباب الحرمة، واحتج أبو حنيفة بأنها من ذوات الحوافر.

قال ابن عبد البر يَخْتَلْلُهُ: حجتهم أن الله تبارك وتعالى ذكرها في كتابه للركوب والزينة وذكر الأنعام فقال: ﴿لِتَرْكَبُواْ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [غافر:٧٩](١).

وقال الكاساني يَختَلَثُهُ: ولم يُطْلَقُ التَّحْرِيمُ لإخْتِلَافِ الْأَحَادِيثِ الْمُرْوِيَّةِ في الْبَاب

⁽۱) التمهيد (۱/ ۱۲۷).

وَاخْتِلَافِ السَّلَفِ فَكُرِهَ أَكْلُ لَحْمِهِ احْتِيَاطًا لِبَابِ الْحُرْمَةِ(١).

□ وإليك أقوالهم:

كر أولاً: قول الأحناف:

قال الكاساني يَعَلَيْهِ: يَحْرُمُ أَكُلُ لَحْمِ الْخَيْلِ وَأَمَّا على ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ عن أَبِي حَنِيفَةَ وَلَى يُطْلَقُ التَّحْرِيمُ لِإَخْتِلَافِ الْأَحَادِيثِ الْمُرْوِيَّةِ فِي الْبَابِ وَاخْتِلَافِ السَّلَفِ فَكُرِهُ أَكْلُ كَعْمِهِ احْتِيَاطًا لِبَابِ الْحُرْمَةِ (٢).

قال السرخسي تَعَلَّلُهُ: والخيل كذلك كره أكلها على طريق التنزيه لمعنى الكرامة (٣).

ولا تؤكل الخيل عند مالك كراهية لا تحريها.

ك ثانياً: قول المالكية - رحمهم الله:

قال ابن عبد البريخيّلة: واختلف العلماء في أكل لحوم الخيل؛ فذهب مالك وأصحابه إلى أن أكلها مكروه (٤٠).

ردُّ المانعين على المجوزين:

قال الكاسانى كَتْلَشُهُ: وما رُوِيَ في بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عن جَابِرٍ، وما في رِوَايَةِ سَيِّدَتِنَا أَسْمَاءَ وَالْمَا الْحُمُرُ؛ لِأَنَّ سَيِّدَتِنَا أَسْمَاءَ وَالْمَا الْحُمُرُ كَانَ ذلك في الْحَالِ التي كان يُؤْكُلُ فيها الْحُمُرُ؛ لِأَنَّ الْخَيْلُ النبي عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا نهي عن أَكْلِ لَحُومِ الْخُمُرِ يوم خَيْبَرَ وَكَانَتُ الْخَيْلُ الْنبي عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا نهي عن أَكْلِ لَحُومِ الْخُمُرِ يوم خَيْبَرَ وَكَانَتُ الْخَيْلُ أَكْلُ في ذلك الْوَقْتِ ثُمَّ حُرِّمَتْ يَدُلُّ عليه ما رُوِيَ عن الزُّهْرِيِّ (٥) أَنَّهُ قال: ما عَلِمْنَا الْخَيْلُ أَكِلَتْ إِلَّا فِي حِصَارِ (٦).

⁽١) بدائع الصنائع (٥/ ٣٩).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) المبسوط (١١/ ٤٣٣).

⁽٤) التمهيد (١١/ ١٢٧).

⁽٥) لم أقف له على إسناد.

⁽٦) بدائع الصنائع (١١/ ٣٩).

رد المجوزين على المانعين:

قال ابن رشد تَعَلَّلَهُ: وَأَمَّا سَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ فِي اخْيْلِ: فَمُعَارَضَةُ دَلِيلِ الْخِطَابِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِجَدِيثِ جَابِرٍ، وَمُعَارَضَةِ قِيَاسِ الْفَرَسِ عَلَى الْبَغْلِ وَالْجِمَارِ لَهُ، لَكِنَّ إِبَاحَةَ كَمْ الْنَيْلِ وَالْجِمَارِ لَهُ، لَكِنَّ إِبَاحَةَ لَحْمِ الْخَيْلِ نَصُّ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَارَضَ بِقِيَاسٍ وَلَا بِدَلِيلِ خِطَابٍ (١).

ورد النووي على استدلالهم بحديث خالد شبه فقال: واتفق العلماء من أئمة الحديث وغيرهم على أنه حديث ضعيف وقال بعضهم هو منسوخ (٢).

والراجح والله أعلم: هو القول الأول (يجوز أكل لحوم الخيل بلا كراهة) وذلك لصحة الأدلة الواردة في ذلك، ولأن الأحاديث المخالفة لا تقاوم هذه الأدلة المتفق عليها.

مسألة: ما حكم أكل لحوم الحمر الأهلية؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة:

فالجمهور يقولون بتحريم لحوم الحمر الأهلية، وهذا قول الأحناف والمالكية والحنابلة، والمالكية في رواية، وقول ابن حزم – رحمهم الله.

قال ابن رشد: وَالسَّبَ فِي اخْتِلَافِهِمْ فِي الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ: مُعَارَضَةُ الْآيَةِ المُذْكُورَةِ لِلْأَحَادِيثِ الثَّابِيَّةِ فِي ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ وَغَيْرِهِ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لَحُومِ الْخُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي لَحُومِ الْخَيْلِ». فَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْآيَةِ وَهَذَا الْحُدِيثِ مَلَهَا عَلَى الْكَرَاهِيَةِ، وَمَنْ رَأَى النَّسْخَ قَالَ بِتَحْرِيمِ الْحُمُرِ، أَوْ قَالَ بِالزِّيَادَةِ دُونَ أَنْ يُوجِبَ عِنْدَهُ نَسْخًا (٣).

واستدل جمهور القائلين «بحرمة أكل لحوم الحمر الأهلية التحريم» بأدلة منها:

١ - عن الْحُسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٌّ وَأَخيه عَبْدِ الله عَنْ أَبِيهِمَا أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهُ قَالَ لِإِبْنِ

⁽١) بداية المجتهد (١/ ٣٨٨).

⁽٢) المجموع (٩/٤).

⁽٣) بداية المجتهد (٣/ ٣٨٦، ٣٨٧).

عَبَّاسٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ وَعَنْ لَحُومِ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ زَمَنَ خَيْبَرَ (١).

٢ - حديث أبي ثعلبة الخشني عليه قال: حرم رسول الله عَلَيْهُ لحوم الحمر الأهلية (٢).

٣- حديث ابن أبي أوفى ﴿ قَالَ: عن ابْنَ أبي أوْفى ﴿ يَقُولُ: أَصَابَتْنَا جَاعَةٌ لَيَالِيَ خَيْبَرَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ وَقَعْنَا فِي الْحُمُو الأَهْلِيَّةِ، فَانْتَحَرْنَاهَا فَلَمَّا غَلَتِ الْقُدُورُ، لَيَالِيَ خَيْبَرَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ وَقَعْنَا فِي الْحُمُو الأَهْلِيَّةِ، فَانْتَحَرْنَاهَا فَلَمَّا غَلَتِ الْقُدُورُ، نَادَى مُنَادِى رَسُولِ الله عَلَيْ الْفَدُورَ، فَلاَ تَطْعَمُوا مِنْ لَحُومِ الْحُمُو شَيْئًا. قَالَ عَبْدُ الله فَقُلْنَا: إِنَّهَا نَهَى النَّبِيُ عَلَيْ لِأَنَّهَا لَمْ ثُخَمَّسْ. قَالَ: وَقَالَ آخَرُونَ: حَرَّمَهَا الْبَتَّةَ. وَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرِ فَقَالَ: حَرَّمَهَا حديث الْبَتَّةُ (٣).

٤ - عَنْ عبد الله بن عمر ﴿ عَلَيْهِ: قَالَ نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ خُوم الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ (١٠).

٥- حديث البراء بن عازب على: أمرنا النبي ﷺ في غزوة خيبر «أن نلقي الحمر الأهلية نيئة ونضيجة ثم لم يأمرنا بأكله بعد» (٥).

كرواليك أقوال أهل العلم:

أثر سعيد بن جبير نَحَلَلْلهُ:

عن سَالِمٍ قال: قال سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: كُومُهَا وَأَلْبَاثُهَا حَرَامٌ (٦).

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه البخاري (٥١١٥)، والنسائي (٤٣٥١)، وأحمد (١/ ٧٩)، والدارمي (٢٥٢).

 ⁽۲) إسناده صحيح: أخرجه البخاري (۵۵۲۷)، ومسلم (۵۱۸)، وأحمد (۱۹۳/۶، ۱۹۵)،
 والنسائي (٤٣٤٢)، وغيرهم.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٢٦، ٤٢٢٠، ٣١٥٥، ٢٩٨٦)، ومسلم (٥١٢٣، ٥١٢٥)، وأحمد (٤/ ٣٨٣، ٣٥٥)، وابن ماجه (٣١٩٢)، وغيرهم.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه البخاري (٤٢١٥، ٤٢١٧، ٤٢١٨، ٥٥٢١)، ومسلم (٥١١٩، ٥١١٩). ٥١٣٤، ٥١٣٩)، وأحمد (٢/ ١٤٤، ١٤٣، ٢١، ٢١، ٢١)، والنسائي (٤٣٥٣، ٤٣٥٩، ٤٤٦٤).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه البخاري (٣٩٨٦)، ومسلم (١٢٦، ٥١٢٧)، وابن ماجه (٣١٩٤)، وغيرهم.

⁽٦) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٨٢٢) قال: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ سَالْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِي

كر أو لا قول الأحناف رحمهم الله:

قال الطحاوى كَنْلَثْهُ: قوله: (وحرمته) أخرج البخاري في غزوة خيبر عن أنس أن رسول الله ﷺ.

وقال ابن مودود تَعَلَّقُهُ: (ولا تحل الحمر الأهلية ولا البغال ولاالخيل) لقوله تعالى: ﴿وَٱلْخِيْلَ وَٱلْبِغَالَ﴾ [النحل:٨](١).

ورسول الله على جاءه جاء فقال: يا رسول الله أكلت الحمر فسكت ثم أتاه الثانية فقال: أكلت الحمر فسكت ثم أتاه الثالثة فقال: أفنيت الحمر فأمر مناديا ينادي في الناس أن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية وفي رواية: فإنها رجس فأكفئت القدور وإنها لتفور باللحم، والجمهور على أن التحريم لعينها. وقيل: لكونها كانت حمولة القوم. وقيل: لأنها أفنيت قبل قسمة المغنم (٢).

وقال شيخ زاده تختلفه: ويحرم أكل الحمر الأهلية لما روي أن النبي عليه الصلاة والسلام حرم لحوم الأهلية يوم خيبر بخلاف الوحشية فإنها يحل أكلها.

ويحرم أكل الحمر الأهلية لما روي أن النبي عليه الصلاة والسلام حرم لحوم الأهلية يوم خيبر بخلاف الوحشية فإنها يحل أكلها (٣).

كر ثانيا قول الشافعية رحمهم الله:

قال الشافعي تخللة: في هذا الحديث دَلاَلْتَانِ إِحْدَاهُمَا تَعْرِيمُ أَكْلِ لَحُومِ الْخُمُرِ الْأَهْلِيُّ وَالأَخْرَى إِبَاحَةُ لَحُومٍ حُمُرِ الْوَحْشِ لأَنَّهُ لاَ صِنْفَ مِن الْحُمُرِ إلاَّ الأَهْلِيُّ وَالْوَحْشِيُّ فِإذا قَصَدَ رسول الله ﷺ بِالتَّحْرِيمِ قَصَدَ الأَهْلِيَّ ثُمَّ وَصْفُهُ دَلَّ على أَنَّهُ

جُبَيْرٍ. به وشريك «ضعيف». وأخرجه عبد الرزاق (١٧١٣٠) عن الثوري عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبيرقال: «نهي عن لحوم الحمر الأهلية وألبانها».

⁽١) الاختيار لتعليل المختار (٥/ ١٥).

⁽٢) حاشيه على مراقى الفلاح (١/ ٢٣).

⁽٣) مجمع الأنهار (٤/ ١٦١).

أَخْرَجَ الْوَحْشِيَّ من التَّحْرِيم وَهَذَا مِثْلُ نَهْيِهِ عن كل ذِي نَابٍ من السِّبَاعِ فَقَصَدَ النَّهْي قَصْدَ عَيْنٍ دُونَ عَيْنٍ فَحَرَّمَ ما نهى عنه وَحَلَّ ما خَرَجَ من تِلْكَ الصِّفَةِ (١).

وقال النووي تَعَلَّتُهُ: لحم الحمر الأهلية حرام عندنا، وبه قال جماهير العلماء من السلف والخلف قال الخطابي: هو قول عامة العلماء (٢).

كم ثالثا قول الحنابلة رحمهم الله:

قال ابن قدامة كَلَشُهُ: أكثر أهل العلم يرون تحريم الحمر الأهلية، قال أحمد: خمسة عشر من أصحاب النبي علي كرهوها (٣).

وقال المرداوي كَتَلَتْهُ: «والحيوانات مباحة إلاَّ الحمر الأهلية وما له ناب يفترس له»(٤).

كرابعاً قول بعض المالكية رحمهم الله:

قال ابن عبد البر تخلّله: الحمر الإنسية فلا خلاف بين علماء المسلمين اليوم في تحريمها وعلى ذلك جماعة السلف(٥).

وقال العبدري تختلف: وقال الباجي: في كراهة أكل الحمر الأهلية وحرمتها روايتان والبغال مثلها (٢).

قال أبو الحسن المالكي تختلفه: نهى عليه الصلاة والسلام في الصحيحين نهي تحريم عن أكل لحوم الحمر الأهلية (٧).

وقال ابن حزم يَخلَلهُ: وَلا يَجِلُّ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْ الْحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ تَوَحَّشَتْ أَوْ لَمُ

⁽١) الأم (٢/ ١٥٢).

⁽Y) ILAAO3 (P/T).

⁽٣) المغنى (١١/ ٦٦).

⁽٤) الإنصاف (١٠/ ٢٦٧).

⁽٥) التمهيد (١٠/ ١٢٣).

⁽٦) التاج والإكليل (٣/ ٢٣٥).

⁽٧) كفاية الطالب الرباني (٢/ ٥٥٣).

تَتَوَحَّشْ، وَحَلالٌ أَكْلُ مُمْرِ الْوَحْشِ تَأَنَّسَتْ أَوْ لَمْ تَتَأَنَّسْ (١).

القول الثاني: يكره أكل لحوم الحمر الأهلية:

□ وإليك أدلة هذا القول:

١ - ﴿ قُل لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِى إِلَى مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ ۚ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمَا
 مَّسْفُوحًا أَوْ كَمْ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسُ أَوْ فِسُقًا أُهِلَ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا
 عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الانعام:١٤٥].

٢- سلْمَى بِنْتِ نَصْرٍ، عَنْ رَجُلِ مِنْ بَنِي مُرَّةَ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ فَقُلْتُ:
 يَا رَسُولَ الله، إِنَّ جَلَّ مَالِي الْحُمُرُ، أَفَأُصِيبُ مِنْهَا؟ قَالَ: «أَلَيْسَ تَرْعَى الْفَلَاةَ، وَتَأْكُلُ
 الشَّجَرَ؟». قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «فَأَصِبْ مِنْهَا» (٢).

٣- عن غَالِبِ بْنِ أَبْجَرَ ﴿ قَالَ: أَصَابَتْنَا سَنَةٌ فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي شَيْءٌ أُطْعِمُ أَهْلِي إِلاَّ شَيْءٌ مَا لِللهِ عَلَيْهِ حَرَّمَ لِحُومَ الْحُمُرِ الأَهْلِيَةِ فَأَتَيْتُ النَّبِيَ عَلَيْهِ فَقَالُتُ: يَا رَسُولُ الله أَصَابَتْنَا السَّنَةُ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أُطْعِمُ أَهْلِي إِلاَّ سِمَانُ الْحُمُرِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولُ الله أَصَابَتْنَا السَّنَةُ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أُطْعِمُ أَهْلِي إِلاَّ سِمَانُ الْحُمُرِ فَقَالَ: «أَطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ مُحُرِكَ فَإِنَّمَا حَرَّمْتُهَا وَإِنَّكَ حَرَّمْتُ مَا لَيْ يَعْنِى الْجَلاَلَةَ (٣).

(١) المحل (٥/ ٤١٦).

وأخرجُه أبو داود (٣٨١١)، وابن أبي شيبة (٣٤٨٦)، والطحاُوي في معاني الآثار (٥٨٩٨)

⁽٢) إسناده منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٨٢٣)، والطبراني (١٦١/٢٥) كلاهما عن يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ الظَّفَرِيِّ، عَنْ سلْمَى بِنْتِ نَصْرٍ، عَنْ رَجُلِ مِنْ بَنِي مُرَّةَ، عن رَسُولَ الله ﷺ. قلت: فيه محمد بن إسحاق، وهو مدلس وقد عنعن.

⁽٣) إِسنَّاده مضَّطرِب: أخرِجه أبو داود (٣٨١١)، والخطابي في «معالم السنن» (١٥٦١)، والبيهةي (١٩٩٥)، والبيهةي غُبَيْدُ الله عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ عُبَيْدُ الله عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ عُبَيْدٍ أَبِي الْحُسَنِ عَنْ عَبْدُ الله بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ عُبِيدٍ أَبِي النّبِي عَلَيْكِ. وأخرِجه ابن أبي شيبة (٢٤٨٢٤) قال: شريك عن منصورعن عبيد بن الحسن عن غالب بن زيخ قال: قلت: يا رسول الله عَلَيْهُ وأخرِجه ابن أبي حاتم في «العلل» (١٤٩١) عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ الْعُمَيْسِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبْجَرَ.

وهذا القول مروي عن عائشة ﴿ فَانِن عِبَاسَ ﴿ وَابِنَ عِبَاسَ اللَّهِ وَعَبِدُ الرَّحْمَنُ بِنَ أَبِي لَيْلَى وأ وأحد القولين عند المالكية.

كلهم من طرق عن وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنِ ابْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ أُنَاسٍ مِنْ مُزَيْنَةَ الظَّاهِرَةِ، قَالَ: قَالَ غَالِبُ بْنُ أَبْجَرَ: سَأَلْتُ رَسُولَ الله ﷺ قُلْتُ: لَمْ يَبْقَ مِنْ مَالِي إِلاَّ أَحْرَةٌ؟ قَالَ: «أَطْعِمْ أَهْلَك مِنْ سَمِينِ مَالِكَ».

وأخرجه الطحاوي في «معانى الآثار» (٥٨٩٧) عن ابن مرزوق قال: ثنا روح بن عبادة قال: ثنا سعبة قال: سمعت عبيد بن الحسن عن عبد الرحمن بن معقل عن عبد الرحمن بن بشير أن ناسا من أصحاب النبي على من مزينة حدثوا عن سيد مزينة الأبجر أو بن الأبجر سأل النبي على وأخرجه عبد الرزاق (٨٧٢٨)، وأبو بكر الشيباني في «الآحاد والمثاني» (١١٣٣) عبد الرزاق عن ابن عيينة عن مسعر عن عبيد بن حسن عن عبد الله بن معقل أن رجلين من مزينة سألا النبي الله على أو أحدهما - وذكر أنه لم يبق لهما السنة شيئا يطعمان أهلهما منها الحمر فقال النبي المعهم أهلك من سمين مالك فإني إنها قذرت عليكم جلالة القرية.

قال ابن أبي حاتم في «العلَّل» (١٤٩١)، ورَوَٰاهُ شُعْبَةُ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حَسَنٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْقِلِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ رِجَالٍ مِنْ مُزَيْنَةَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهً مِسْعَرٌ، عَنْ عُبَيْدِ بُّنِ حُسَنٍ، عَنِ ابْنِ مَعْقِل، عَنْ رَجُلَيْنَ مِنْ مُّزَيْنَةَ، أَحَدُهُمَا عَنِ الآخَرِ، عَبْدُالله بْنُ عَمْرِو بْنِ لُؤَيِّ، وَالآخَرُ غَالِبُ بْنُ أَبْجَرَ، قَالَ مِسْعَرٌ: أَرَى غَالِبَ الَّذِي أَتَى النَّبِيَّ ﷺ قَالَ أَبِي شُعْبَةُ: أَحْفَظُ مِنْ أَبِي الْعُمَيْسِ، لَمْ يَضْبِطْ أَبُو الْعُمَيْسِ وَسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: الصَّحِيحُ حَدِيثُ شُعْبَةً.

وقال البيهقي (٩/ ٣٣٢): فَهَذَا حَدِيثٌ خُتَلِفٌ في إسنادهِ رَوَاهُ شُعْبَةُ في إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ عَنْ عُبَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرِ عَنْ نَاسٍ مِنْ مُزَيْنَةَ: أَنَّ أَبْجَرَ أَوِ ابْنِ أَبْجَرَ مَنْ اللهِ بْنِ مِعْقِلِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مِعْقِلِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مِعْقِلِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بِشْرٍ. سَلُّ النبي عَلَيْهِ أَو مَنْ مُنْ يَنَةَ أَحَدُهُمَا عَنِ الله بْنِ بِشْرٍ. {تَ اللهُ مَنْ مَعْقِلِ عَنْ مَجْلَيْنِ مِنْ مُزَيْنَةَ أَحَدُهُمَا عَنِ الآخِرِ عَبْدِ الله ابْنِ عَامِرِ بْنِ لُؤَى وَغَالِبِ بْنِ أَبْجَرَ. قَالَ مِسْعَرِّ: وَأُرَى غَالِبَ بْنَ أَبْجَرَ اللهِ عَنْ عَبْدِ الله يَعْلِكُ اللهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ لُؤَى وَغَالِبِ بْنِ أَبْجَرَ. قَالَ مِسْعَرٌ: وَأُرَى غَالِبَ بْنَ أَبْجَرَ اللهِ يَعْلِكُ اللهِ يُعْقِلُ عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبْجَرَ. {قَالَ مِسْعَرٌ: وَأُرْى غَالِبَ بْنَ أَبْجَرَ اللهِ عَنْ عَالِمِ بْنِ أَبْجَرَ. {قَالَ مِسْعَرِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَعْقِلِ عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبْجَرَ. {قَالَ مِسْعَرٌ: وَأُرْى غَالِبَ بْنِ أَبْجَرَ اللهِ عَلْمِ اللهِ عَنْ عَالِمِ بْنِ أَبْجَرَ. وَقُلْ مَنْ عَلْمُ وَمُنْ مُصَرِّحَةً بِتَحْرِيمِ خُلُومِ الحُمُورِ وَى عَنْ أَبِي الْعُمَيْسِ عَنْ عَبْدِ اللهِ الْتَى مُقَرِّحَةً بِتَحْرِيمِ خُلُومِ الْخُمُورِ وَمَالُهُ النَّوْفِيقُ وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ. وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

عن عَائِشَةُ ﴿ السِّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي خَلَبٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي خِلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، قَالَتْ: ﴿ قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَاۤ أُوجِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥ ٓ إِلَّا أَن يَحُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمَا مَّسْفُوحًا ﴾ [الانعام:١٤٥]، ثُمَّ تَقُولُ: إِنَّ الْبُرْمَةَ لَتَكُونُ فِيهَا الصُّفْرَةُ (١٠).

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «لَيْسَ مِنَ الدَّوَابِّ شَيْءٌ حَرَامٌ إِلا مَا حَرَّمَ الله فِي كِتَابِهِ، قَوْلُهُ: ﴿ قُلُ لَا أَجِدُ فِي مَآ أُوحِىَ إِلَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ ۚ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً ﴾ [الأنعام: ١٤٥] (٢).

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «إنها كرهت إبقاء على الظهر يعني لحوم $(^{(7)}$.

كرقول المالكية رحمهم الله:

قال العبدري تَعَلَّلَهُ: وقال الباجي في كراهة أكل الحمر الأهلية وحرمتها: روايتان والبغال مثلها^(٤).

وقال القرافى يَخَلَّلُهُ: ﴿وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ [النحل: ٨] فلو كانت يجوز أكلها لكان الامتنان به أولى ومذكورا مع الركوب قال اللخمي: الخيل أخف من الحمير

(۱) إسناده صحيح: أخرجه الطبري (١٤١٤٦)، و(١٤١٤٧)، وابن أبي حاتم (٨٠٣٨) من طرق عن، عَنْ يَخْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةً به.

(٢) إسناده ضعيفَ: أخرجه الطبري(٤٤١٤) حَدَّثَنِي المُثنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قلت: عبد الله بن صالح "ضعيف"، وعَلِيُّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ لَم يسمع من ابن عباس.

وأخرجه ابن أبي حاتم (٨٠٣٣) قال: حَدَثْنِي أَبُو عَبْدِ الله كُمَّدُ بْنُ حَمَّادٍ الطَّهْرَانِيُّ، أَنْبَأَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، ثنا الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ به. وحفص بن عمر العدني «ضعف».

(٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣٣٩) قال: حدثنا شريك عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلي به. وشريك «ضعيف».

(٤) التاج والإكليل (٣/ ٢٣٥).

والبغال بينهما، وفي الصحيحين نهى عيش عن أكل لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل.

(فرع) في الكتاب إذا دجن حمار وحش وصار يحمل عليه لم يؤكل عند مالك نظرا لحاله الآن وأجازه ابن القاسم نظرا لأصله الثالث ما اختلف في أنه ممسوخ كالفيل والدب والقنفذ والقرد^(۱).

وقال ابن رشد يَعَلَّلهُ: «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لَحُومِ الْخُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي لَحُومِ الْخَيْلِ». فَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْآيَةِ وَهَذَا الْحَدِيثِ حَمَلَهَا عَلَى الْكَرَاهِيَةِ. وَمَنْ رَأَى النَّسْخَ قَالَ بِتَحْرِيمِ الْحُمُرِ، أَوْ قَالَ بِالزِّيَادَةِ دُونَ أَنْ يُوجِبَ عِنْدَهُ نَسْخًا (٢).

□ مناقشة الأدلة والرد عليها:

رد الشافعي تخلّله على مخالفيه فقال: فَإِنْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى أَنَّ الله عَلَى يقول: ﴿ قُل اللهَ عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ ﴿ [الانعام: ١٤٥] فَأَهْلُ التَّفْسِيرِ أو من سَمِعْت منه منهم يقول في قَوْلِ الله عَلَى: ﴿ قُل لا آجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَى مُحَرَّمًا ﴾ سَمِعْت منه منهم يقول في قَوْلِ الله عَلَى: ﴿ قُل لا آجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَى مُحَرَّمًا ﴾ [الانعام: ١٤٥] يعني عِمَّا كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ فإن الْعَرَبَ كانت ثُحِرِّمُ أَشْيَاءَ على أنها من الْخَبَائِثِ وَتُحِلُّ أَشْيَاءَ على أنها من الطَّيِّبَاتِ فَأُحِلَتْ لهم الطَّيِّبَاتُ عِنْدَهُمْ إِلاَّ ما اسْتَثْنَى منها وَحُرِّمَتْ عليهم الْخَبَائِثُ عِنْدَهُمْ قال الله عَلَى: ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخُبَنِيثَ ﴾ [الاعراف: وحُرِّمَتْ عليهم الْخَبَائِثُ عِنْدَهُمْ قال الله عَلَى: ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخُبَنِيثَ ﴾ [الاعراف:

قال الشّافعيُّ: فَإِنْ قال قَائِلٌ ما دَلَّ على ما وَصَفْت قِيلَ لاَ يَجُوزُ فِي تَفْسِيرِ الآي (الآية) إلاَّ ما وَصَفْت من أَنْ تَكُونَ الْحَبَائِثُ مَعْرُوفَةً عِنْدَ من خُوطِبَ بها وَالطَّيِّبَاتُ كَذَلِكَ إِمَّا فِي لِسَانِهَا وَإِمَّا فِي خَبِرَ يَلْزَمُهَا، وَلَوْ ذَهَبَ ذاهب إلى أَنْ يَقُولَ: كُلُّ ما حَرُمَ حَرَامٌ بِعَيْنِهِ وَما لَم يَنُصَّ بِتَحْرِيمٍ فَهُوَ حَلاَلٌ أَحَلَّ أَكْلَ الْعَذِرَةِ وَالدُّودِ وَشُرْبِ الْبَوْلِ؟ لأَنَّ هذا لم يُنصَّ فَيكُونُ مُحَرَّمًا وَلَكِنَّهُ دَاخِلٌ فِي مَعْنَى الْجَبَائِثِ التي حَرَّمُوا فَحُرِّمَتْ عَلَيهم بِتَحْرِيمِهِمْ وكان هذا في شَرِّ من جَالِ الْمُيْتَةِ وَالدَّم الْمُحَرَّمَيْنِ؛ لأَنْهُمَا نَجِسَانِ عليهم بِتَحْرِيمِهِمْ وكان هذا في شَرِّ من جَالِ الْمُيْتَةِ وَالدَّم الْمُحَرَّمَيْنِ؛ لأَنْهُمَا نَجِسَانِ

⁽١) الذخيرة (٤/ ١٠١).

⁽٢) بداية المجتهد (١/ ٣٨٧).

يُنَجِّسَانِ مَا مَاسًا وقد كانت المُيْتَةُ قبل المُوْتِ غير نَجِسَةٍ فَالْبَوْلُ وَالْعَذِرَةُ اللَّذَانِ لم يَكُونَا قَطُّ إِلاَّ نَجِسَيْنِ أَوْلَى أَنْ يَحْرُمَا أَنْ يُؤْكَلاَ أَو يُشْرَبَا، وإذا كان هذا هَكَذَا فَفِيهِ كِفَايَةٌ(١).

وقال العبدري تَخَالَثُهُ: وَلَا حُجَّةَ لَمِنْ تَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُل لَاۤ أَجِدُ فِي مَآ أُوجِى إِلَى ﴿ اللَّهَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّلْهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّا الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّا الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّا

رد النووي تعمله على حديث غالب بن الحر فقال: (وأما) الحديث المذكور في سنن أبي داود عن غالب بن الحر قال: (أتيت النبي على فقلت: يارسول الله أصابتنا السنة ولم يكن في مالى ما أطعم أهلي إلا سمان حمر، وإنك حرمت لحوم الحمر الأهلية فقال: أطعم أهلك من سمين حمرك فإنها حرمتها من أجل جوال العربة) يعنى بالجوال التي يأكل الجلة وهي العذرة، فهذا الحديث مضطرب مختلف الإسناد كثير الاختلاف والاضطراب باتفاق الحفاظ، وممن أوضح اضطرابه الحافظ أبو القاسم ابن عساكر في الأطراف فهو حديث ضعيف ولو صح لحمل على الأكل منها حال الاضطرار ولأنها قصة عين لا عموم لها فلا حجة فيها، والله الله أعلم ".

وقال ابن قدامة تعدّنه: ولنا ما روي جابر بن عبد الله أن رسول الله على نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل. متفق عليه، قال ابن عبد البر وروى عن النبي على تحريم الحمر الأهلية، على وعبد الله بن عمر وجابر والبراء وعبد الله بن أبي أوفى وأنس وزاهر الأسلمي بأسانيد صحاح حسان وحديث غالب ابن الحر، لا يعرج على مثله مع ما عارضه، ويحتمل أن رسول الله على رخص لهم في مجاعتهم وبين علة تحريمها المطلق لكونها تأكل العذرات، قال عبد الله بن أبي أوفى

⁽١) الأم (٢/ ١٤٢).

⁽٢) التاج والإكليل (٤/ ٣٤٢).

⁽٣) المجموع (٩/٨).

حرمها رسول الله ﷺ البتة من أجل أنها تأكل العذرة(١).

قلت: وقد روى عن ابن عباس فله أنه قال: لَا أَدْرِي أَنْهَ عَنْهُ رَسُولُ الله ﷺ مِنْ أَجْلِ أَنْهُ كَانَ مَمُولَةَ النَّاسِ فَكَرِهَ أَنْ تَذْهَبَ مَمُولَتُهُمْ أَوْ حَرَّمَهُ فِي يَوْمِ خَيْبَرَ لَحْمَ الْأَهْلِيَةِ (٢).

وقال ابن القيم تَعَلَّتُهُ: وَهَذَا يَدُلِّ عَلَى أَنَّ إِبْن عَبَّاس أَبَاحَهَا أَوَّلًا حَيْثُ لَمْ يَبْلُغهُ النَّهْي فَسَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ جَمَاعَة مِنْهُمْ أَبُو الشَّعْثَاء وَغَيْره فَرَوَوْا مَا سَمِعُوهُ ثُمَّ بَلَغَهُ النَّهْي عَنْهَا فَتَوَقَّفَ هَلْ هُوَ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لِأَجْلِ كَوْنَهَا حَمُولَة؟ فَرَوَى ذَلِكَ عَنْهُ الشَّعْبِيِّ وَغَيْره ثُمَّ لَمَا فَاظَرَهُ عَلِيٌّ بْن أَبِي طَالِب جَزَمَ بِالتَّحْرِيم كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ مُجَاهِد (٣).

والراجع - والله أعلم - قول الجمهور (أن أكل لحوم الحمر الأهلية محرم) وذلك لصحة الوارد عن النبى عَلَيْهُ في ذلك وكثرته، وأدلة المخالفين لا تقوم هذه الأدلة الصحيحة، ورد جمهور أهل العلم على هذه الأدلة مضعفين ومؤولين له.

مسألة: ما حكم ما له ناب من السباع؟

أه ما المراد بالناب في اللغة؟

قال الشوكاني تَعْلَلْهُ: قُولُهُ: النَّابُ: السِّنُّ الَّذِي خَلْفَ الرَّبَاعِيَّةِ جَمْعَهُ أَنْيَابٌ (٤).

ه ما المراد بالناب عند الفقهاء؟

كرعند الأحناف:

قال ابن نجيم: ذو الناب اسم لِكُلِّ مُخْتَطِفٍ مُنْتَهِبٍ جَارِح قَاتِلِ عَادٍ عَادَةً (٥).

⁽١) الشرح الكبير (١١/ ٦٦).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه البخاري (٣٩٠٢)، ومسلم (١٩٣٩).

⁽٣) تهذيب سنن أبي داود (٢/ ١٣٧).

⁽٤) نيل الأوطار (٨/ ١٢٠) فائدة: قال الشوكاني: قَالَ ابْنُ سِينَا: لَا يَجْتَمِعُ فِي حَيَوَانٍ وَاحِدٍ نَابٌ وَقَرْنٌ مَعًا.

⁽٥) البحر الرائق (٨/ ١٦٥).

کروعند الشافعية:

قال النووى: ما يتقوى بنابه ويعدو على الناس وعلى البهائم(١١).

کروعند الحنابلة:

قال ابن قدامة: وكل ذي ناب من السباع وهي التي تضرب بأنيابها الشيء وتفرس ^(۲).

قال العلامة الفقيه الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: وعلى هذا فالمعتبر في المحرم من السباع اشتماله على وصفين: كونه ذا ناب وكونه يعدو بهذا الناب^(٣).

🗐 واختلف العلماء في حكم ما له ناب من السباع على قولين:

القول الأول: يحرم أكله:

وهذا القول مروى عن عائشة ﴿ فَا وَهُ وَ وَلَ الْأَحْنَافُ وَالشَّافَعِيةُ وَالْحَنَابُلَةُ وَالْحَنَابُلَةُ وَالْحَنَابُلَةُ وَاللَّهُ عَنْدُ الْمَالَكِيةُ.

وإليك أدلة هذا القول:

٢ - عن أبي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَيَا اللَّبِيِّ قَالَ: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ»(٥).

٣- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ كُلِّ ذِى نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ وَعَنْ
 كُلِّ ذِى مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ (١٠).

⁽¹⁾ ILARDES (P/17).

۲) المغنى (۱ //٦٦).

⁽٣) الأطعمة (ص٥٦).

⁽٤) أخرجه البخاري (٥٢٠٧، ٥٢١٠)، ومسلم (١٩٣٢).

⁽٥) أخرجه مسلم (٥١٠١).

⁽٦) أخرجه مسلم (٥١٠٥، ٥١٠٥).

قال شيخ زاده: والمراد من ذي ناب الذي يصيد بنابه ومن ذي مخلب الذي يصيد بمخلبه لأكل ذي ناب ومخلب فإن الحامة لها مخلب والبعير له ناب(١).

كرواليك أقوال أهل العلم:

أثر عَائِشَةُ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللّلْمِلْمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا

كانت إذَا شُئِلَتْ عَنْ كُلِّ ذِي نَابِ مِنَ السِّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي خِلْبِ مِنَ الطَّيْرِ، قَالَتْ: «﴿ قُل آ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمَّا السَّفُوحًا ﴾ [الأنعام: ١٤٥]»، ثُمَّ تَقُولُ: إِنَّ الْبُرْمَةَ لَتَكُونُ فِيهَا الصُّفْرَةُ ﴾ [الأنعام: ١٤٥]»، ثُمَّ تَقُولُ: إِنَّ الْبُرْمَةَ لَتَكُونُ فِيهَا الصُّفْرَةُ ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

كرقول الأحناف رحمهم الله:

قال ابن مودود كتالله: (ولا يحل أكل كل ذي ناب من السباع ولا ذي مخلب من الطير؛ لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن أكل كل ذي ناب من السبع (٣).

كرقول الشافعية رحمهم الله:

قال النووي كتله: ولا يحل ما يتقوى بنابه ويعدو على الناس وعلى البهاثم كالأسد والفهد والذئب والنمر والدب لقوله على: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَنِينَ ﴾ كالأسد والفهد والذئب والنمر والدب لقوله على: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَنِينَ ﴾ [الاعراف:١٥٧] وهذه السباع من الخبائث؛ لأنها تأكل الجيف ولا يستطيبها العرب، ولما روى ابن عباس على (أن النبي عَلَيْهِ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي خلب من الطير)(٤).

كرقول الحنابلة رحمهم الله:

قال عبد الله بن الإمام أحمد: سألت أبي قلت: ما ترى في أكل الثعلب؟ قال: لا

⁽١) مجمع الأنهار (٤/ ١٦١).

⁽٢) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي حاتم (٨٠٣٨) قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدِ الأَشَجُّ، ثنا أَبُو خَالِدِ الأَحْمَرُ، عَنْ يُخْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عن عائشة ﷺ وهذا إسناد حسن من أجل أبو خالد الأحمر فهو «صدوق».

⁽٣) الاختيار والتعليل (٥/ ١٥).

⁽٤) المجموع (٩/ ١٢).

يعجبني لأن النبي على نه عن أكل كل ذي ناب من السباع ما أعلم أحدا رخص فيه إلا عطاء، فإنه قال: لا بأس بجلودها يصلى فيها؛ لأنها تودى يعني في الحرم إذا أصابه عليه الجزاء قال: سألت أبي عن ابن عرس قال: كل شيء يأخذ ينهش بأنيابه فهو من السباع، وكل شيء يأخذ بخالبه فهو مما نهى عنه من كل ذي مخلب من الطير(١).

قال ابن قدامة كتلفه: فأكثر أهل العلم يرون تحريم كل ذي ناب قوي من السباع يعدو ويكسر (٢).

كرقول المالكية في رواية عندهم:

قال ابن رشد: وَذَكَرَ مَالِكٌ فِي اللَّوطَّا مَا دَلِيلُهُ أَنَّهَا عِنْدَهُ مُحُرَّمَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ بِعَقِبِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: « أَكُلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ حَرَامٌ» (٣).

القول الثاني: مكروه وليس حرام:

وهو رواية عن مالك.

ودليل هذا القول التمسك بظاهرقوله تعالى: ﴿ قُل لَّا أَجِدُ فِي مَاۤ أُوحِىَ إِلَىٰٓ مُحَرِّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَظْعَمُهُ ۚ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمَا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرِ ﴾ [الانعام:١٤٥].

□ وإليك قول المالكية رحمهم الله:

قال ابن رشد تخلّله: فَأَمَّا المُسْأَلَةُ الأُولَى: وَهِيَ السِّبَاعُ ذَوَاتُ الْأَرْبَعِ حكم أكلها، فَرَوَى ابْنُ الْقَاسِم عَنْ مَالِكِ أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ (٤٠٠).

قال القيرواني: (كل ذي ناب من السباع) ظاهره كان مما يعدو كالأسد والكلب

⁽١) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٧٠).

⁽٢) الشرح الكبير (١١/ ٦٧).

⁽٣) بداية المجتهد (١/ ٣٨٥).

⁽٤) المصدر السابق.

أو لا كالضب، قال عبد الوهاب: هذا نهي كراهة لا نهي تحريم (١).

والراجح والله أعلم وهو القول الأول: (أنه حرام).

قال الشيخ العلامة الفوزان: «كل ما ثبت تحريمه بطريق صحيحة من كتاب أو سنة فهو حرام، ويزاد على الأربعة المذكورة في الآية ولا يكون في ذلك مناقضة للقرآن؛ لأن المحرمات المزيدة حرمت بعدها»(٢).

وثمة أنواع من الحيوانات قد اختلف فيها أهل العلم هل هي من ذوات الأنياب، أم لم يرد في إباحتها أو حرمتها نص بعينها فلنتعرف على ذلك بالتفصيل؟

من هذه الحيوانات «الضبع»

🗐 اختلف أهل العلم في حكم أكله على قولين:

القول الأول: إباحة أكله:

وهذا القول مروى عن علي بن طالب الله وأبي هريرة وابن عمر وجابر وعروة ابن الزبير أبي سعيد الخدري ، وعطاء.

□ وإليك أدلة هذا القول:

عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله رَفِي عَنِ الضَّبُعِ فَأَمَرَنِي بِأَكْلِهَا فَقُلْتُ: أَصَيْدٌ هِي قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: نَعَمْ (٣).

⁽١) كفاية الطالب الرباني (٢/ ٥٥٢).

⁽٢) الأطعمة (ص٥٨).

⁽٣) إسناده صحيح: أبو داود (٣٨٠٣)، والترمذي (١٧٩١)، والنسائي (٢٨٤٩)، وابن ماجه (٣٢٣٦)، وأحمد (٣/ ٣١٨)، و(٣/ ٣٣٢)، وعبد الرزاق (٨٦٨٢)، وابن أبي شيبة (١٣٩٦٠)، وابن خزيمة (٢٦٤٥)، وابن الجارود (٤٣٨) والدارقطني (٢٥٤٤)، والحاكم (٢٦٤١، ١٦٦١)، والبيهقي (٩٦٥٣) كلهم من طرق عن ابن جريج وجرير بن حازم وإسهاعيل بن أبي أمية عن عبدالله بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي عهار عن جابر بن عبد الله عن عن النبي على التي الترمذي: هذا حديث حسن صحيح وقال أيضا في «العلل» (١٩٨١): سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هو حديث صحيح.

كرواليك أقوال أهل العلم بالتفصيل:

🗖 أثر على ﴿ عَلَيْهُ:

عن مجاهد قال: كان على لا يرى بأكل الضبع بأسا ويجعلها صيدا(١١).

🗖 أثر أبي هريرة عَرِيْهُ:

عن عَبْدِ الله بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَحَّ عَنْ وَلَدِ الضَّبُعِ فَقَالَ: ذَاكَ الْفُرْعُلُ نَعْجَةٌ مِنَ الْغَنَم (٢).

🗖 أثر بن عمر ﴿

عن نَافِعٌ، قَالَ: قِيلَ لِابْن عُمَرَ: إِنَّ سَعْدًا يَأْكُلُ الضِّبَاعَ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ (٣).

أثر جابر على قَالَ: لضَبُعٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ كَبْشِ (٤).

🗖 أثر عروة عَلَيْهُ:

عن هشام بن عروة عن أبيه قال: سئل عن الضبع؟ فقال: ما زالت العرب تأكلها (٥).

⁽۱) إسناده منقطع: أخرجه عبد الرزاق (٨٦٨٤) قال: عن معمر عن بن أبي نجيح عن مجاهد قال: كان علي شه به. قلت: ابن أبي نجيح لم يسمع من مجاهد وقال أبو زرعة: مجاهد عن علي شه مرسل، وقال يحيى بن معين: يروى عن مجاهد أنه قال: خرج علينا عليا شه قال: ليس هذا بشيء، وقال يحيى القطان: إبراهيم يعني النخعي عن علي أحب إلي من مجاهد عن علي انظر: جامع التحصيل (٢٧٣/١).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٩٨٧٠)، والبيهقي(١٩٨٧، ١٩٨٧٠) كلاهما من طريق عن وَكِيعٌ، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ نَصْرِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الله بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ مه.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٧٢)، وعبد الرزاق (٨٦٨٣) عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عن ابن عمر به وهذا إسناد صحيح.

⁽٤) إسناده حَسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٤٧٧٥) حدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مَعْقِلٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍبه وهذا إسناد حسن من أجل معقل بن عبيد الله فهو «صدوق».

⁽٥) إسناده منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٧٨)، وعبد الرزاق (٨٦٨٦) كلاهما عن معمر وأبو

- اَثْرِ أَبِي سَعِيدٍ رَفِي قَالَ: كَانَ أَحَدُنَا لأَنْ يُهْدَى إِلَيْهِ الضَّبُعُ الْلُوَّنَةُ، أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الدَّجَاجَةِ السَّمِينَةِ (١).
 - أثر عَطاءٍ قَالَ: لا بَأْسَ بأَكْلِهَا، وَقَالَ: هِيَ صَيْدٌ (٢).

كم قول الشافعية رحمهم الله:

قال الإمام الشافعي تتملّث: كل ما كانت الْعَرَبُ تَأْكُلُهُ فَيَكُونُ حَلاَلاً وَإِلَى ما لم تَكُنْ الْعَرَبُ تَأْكُلُهُ فَيَكُونُ حَلاَلاً وَإِلَى ما لم تَكُنْ الْعَرَبُ تَأْكُلُ كُلْبًا وَلاَ ذِنْبًا وَلاَ أَسَدًا وَلاَ نَمِرًا وَتَأْكُلُ كُلْبًا وَلاَ أَسَدًا وَلاَ نَمِرًا وَتَأْكُلُ الضَّبُعَ فَالضَّبُعُ حَلاَلٌ وَيُجْزِيهَا الْمُحَرَّمُ بِخَبَر عن النبي عَيَظِيمٌ أنها صَيْدٌ وَتُؤْكَلُ ولم تكن تَأْكُلُ الْفَأْرَ وَلاَ الْعَقَارِبَ وَلاَ الْحَيَّاتِ وَلاَ الْحِدَا وَلاَ الْعِرْبَانَ فَجَاءَتْ السُّنَّةُ مُوَافِقَةً لِلْقُرْآنِ بِتَحْرِيمٍ ما حَرَّمُوا وَإِحْلاَلِ ما أَحَلُوا (٣).

قال النووي تَعَلَّقُهُ: ويحلَ أكل الضبع لقوله ﷺ: ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَاتِ ﴾ [الأعراف: ١٥٧] قال الشافعي تَعَلِّقُهُ: ما زال الناس يأكلون الضبغ ويبيعونه بين الصفا والمروة (٤٠). كر قول الحنابلة:

قال عبد الله بن الإمام أحمد: قال: سألت أبي عن الضبع قال: ليس بها بأس روي عن النبي عليه في الضبع قال: هي من الصيد حديث جرير بن حازم (٥٠).

قال ابن قدامة كَلَلله: فأما الضبع فرويت الرخصة فيها عن سعد وابن عمر وأبي هريرة وعروة بن الزبير وعكرمة وإسحاق وقال عروة: ما زالت العرب تأكل الضبع

أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه وهشام «لم يسمع من أبيه».

⁽١) إسناده ضَعيفُ: أُخرَجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٧٩) قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُفْيَانَ، عَنْ أَبِي هَارُونَ، عَنْ أَبِي هَارُونَ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ به وأبو هارون عهارة بن جوين «متروك».

⁽٢) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٧٣) قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مَعْقِلٍ، عَنْ عَطَاء، عَنْ حابر به وهذا إسناد حسن من أجل معقل بن عبيد الله فهو «صدوق».

⁽٣) الأم (٢/ ١٤٢).

⁽٤) المجموع (٩/٩).

⁽٥) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ٢١١).

ولا ترى بأكلها بأسا(١).

القول الثاني: يحرم أكل الضبع:

وهو قول: الأحناف والمالكية.

واستدلوا لقولهم أنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاع (٢).

وقال مالك تتتنه: ما فرس وأكل اللحم فهو من السباع ولا يصلح أكِله لنهي رسول الله عليه عن ذلك (٣).

قال الكاساني: وَلَنَا أَنَّ الضَّبُعَ سَبُعٌ ذُو نَابٍ فَيَدْخُلُ تَحْتَ الحديث الْمُشْهُورِ وما رُوَيَ ليس بِمَشْهُورٍ، فَالْعَمَلُ بِالْمُشْهُورِ أَوْلَى على أَنَّ ما رَوَيْنَا مُحَرِّمٌ، وما رَوَاهُ مُحَلِّلٌ وَالْمُحَرِّمُ يَقْضِي على اللَّبِيحِ احْتِيَاطًا (٤).

وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كر أولا: الأحناف:

قال السرخسى تَعْلَقْهُ: لا اخْتِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الشَّافِعِيِّ تَعْلَقَهُ تَعَالَى أَنَّ الْجُزَاءَ يَجِبُ بِقَتْلِ الضَّبُعِ عَلَى المُحْرِمِ لِأَنَّ عِنْدَهُ الضَّبُعَ مَأْكُولُ اللَّحْمِ، وَعِنْدَنَا هُوَ مِنْ السِّبَاعِ الَّتِي بِقَتْلِ الضَّبُعِ عَلَى المُحْرِمِ لِأَنَّ عِنْدَهُ الضَّبُع مَأْكُولُ اللَّحْمِ، وَعِنْدَنَا هُوَ مِنْ السِّبَاعِ الَّتِي لَمُ يَتَنَاوَهُمَا الْإِسْتِثْنَاءُ، وَفِيهِ حَدِيثُ جَابِرِ فَيْ وَمِنْ سُئِلَ عَنْ الضَّبُعِ أَصَيْدٌ هُو؟ فَقَالَ: نَعَمْ. فَقِيلَ لَهُ: أَسَمِعْته مِنْ رَسُولِ الله نَعَمْ. فَقِيلَ لَهُ: أَسَمِعْته مِنْ رَسُولِ الله يَتَنَاوَهُا الله عَنْ اللهُ الله عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ الله عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلْمَ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمَ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى ا

قال الكاساني تَخَلَّلُهُ: (وَلَنَا) أَنَّ الضَّبُعَ سَبُعٌ ذُو نَابِ فَيَدْخُلُ تَحْتَ الْحَدِيثِ الْمُشْهُورِ وَمَا رُوِيَ لَيْسَ بِمَشْهُورٍ فَالْعَمَلُ بِالْمُشْهُورِ أَوْلَى عَلَى أَنَّ مَا رَوَيْنَا مُحَرِّمٌ وَمَا

⁽١) المغني (١١/ ٧٩).

⁽٢) صحيح: وسبق تخريجه.

⁽٣) المدونة (٣/ ٦٣).

⁽٤) بدائع الصنائع (١٠/ ١٣٨).

⁽⁰⁾ المبسوط (0/ 171).

رَوَاهُ مُحَلِّلٌ وَالمُّحَرِّمُ يَقْضِي عَلَى المُبِيحِ احْتِيَاطًا(١).

كرثانيا قول المالكية رحمهم الله:

قال سحنون: قلت ابن القاسم: أَرَأَيْتَ الضَّبُعَ وَالثَّعْلَبَ وَالذِّنْبَ هَلْ يُجِلُّ مَالِكٌ أَكْلَهَا؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَا أُحِبُّ أَكْلَ الضَّبُعِ وَلَا الذِّنْبِ وَلَا الثَّعْلَبِ وَلَا الْهِرِّ الْهِرِّ الْهُرِّ وَلَا الْإِنْسِيِّ وَلَا الْإِنْسِيِّ وَلَا شَيْئًا مِنْ السِّبَاعِ.قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: مَا فَرَسَ وَأَكَلَ اللَّحْمَ الْوَحْشِيِّ وَلَا اللهِ عَلَيْ عَنْ ذَلِكُ: مَا فَرَسَ وَأَكَلَ اللَّحْمَ فَهُوَ مِنْ السِّبَاعِ وَلَا يَصْلُحُ أَكْلُهُ لِنَهْي رَسُولِ الله عَلَيْ عَنْ ذَلِكَ (٢).

قال ابن عبد البر: قال مالك وأصحابه: لا يؤكل شيء من سباع الوحوش كلها ولا الهر الوحشي ولا الأهلي لأنه سبع قال: ولا يؤكل الضبع.. (٣).

□ مناقشة الأدلة:

قال القائلون بالتحريم: وحجتنا في ذلك الحديث الذي روينا وحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير ولأنه ذو ناب يقاتل بنابه فلا يؤكل لحمه (٤٠).

وقال الكاسانى: (وَلَنَا) أَنَّ الضَّبُعَ سَبُعٌ ذُو نَابِ فَيَدْخُلُ تَّحْتَ الْحَدِيثِ الْمُشْهُورِ وَمَا رُواهُ مُحُلِّلٌ وَالْمُحَرِّمُ مَا يَقْضِي عَلَى الْمُبِيحِ احْتِيَاطًا (٥).

ورد على ذلك ابن قدامة فقال: ولنا ما روى جابر قال: أمرنا رسول الله عَلَيْهُ بأكل الضبع قلت: صيد هي؟ قال: نعم احتج به أحمد، وفي لفظ قال: سألت رسول الله عَلَيْهُ عن الضبع؟ فقال: «هُوَ صَيْدٌ وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ إِذَا صَادَهُ اللّحْرِمُ» رواه أبو داود، قال ابن عبد البر: هذا لا يعارض حديث النهي عن كل ذي ناب من السباع؛ لأنه

⁽۱) بدائع الصنائع (۱۰/ ۱۳۸).

⁽٢) المدونة (٣/ ٦٣).

⁽٣) التمهيد (١/ ١٤٥).

⁽٤) المبسوط (١١/ ٤٠٧).

⁽٥) انظر: بدائع الصنائع (١٠/ ١٣٨).

أقوى منه، قلنا: هذا تخصيص لا معارض، ولا يعتبر في التخصيص كون المخصص في رتبة المخصص بدليل تخصيص عموم الكتاب بأخبار الآحاد فأما الخبر الذي فيه: «وَمَنْ يَأْكُلُ الضَّبُعَ؟» فحديث طويل يرويه عبد الكريم بن أبي المخارق ينفرد به، وهو متروك الحديث، ولأن الضبع قد قيل: إنها ليس لها ناب، وسمعت من يذكر أن جميع أسنانها عظم واحد كصفحة نعل الفرس فعلى هذا لا تدخل في عموم النهي، والله أعلم (۱).

والراحج – والله أعلم – هو القول الأول: (إباحة أكل الضبع)، وذلك لقوة الأدلة التي ذكرنا، وهو قول جمهور أهل العلم.

مسألة: ما حكم أكل الثعلب؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

قال ابن رشد: وَسَبَ اخْتِلَافِهِمْ فِي تَخْرِيم لَحُوم السِّبَاعِ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ: مُعَارَضَةُ الْكِتَابِ لِلْآثَارِ، وَذَلِكَ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: ﴿ قُلُ لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوجِى إِلَى مُحَرَّمًا عَلَىٰ مُعَارَضَةُ الْكِتَابِ لِلْآثَارِ، وَذَلِكَ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: ﴿ قُلُ لاَّ أَجِدُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ حَلَالٌ. وَظَاهِرُ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ الْآيَةِ حَلَالٌ. وَظَاهِرُ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: ﴿ نَهَى رَسُولُ الله عَيْكِ عَنْ أَكُلُ كُلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ مُحَرَّمَةً، هَكَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَأَمَّا مَالِكُ فَمَا رَوَاهُ فِي هَذَا اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْكُ قَالَ اللهُ عَلَى الْكُلُ وَلُهُ اللهُ عَلَى الْكُلُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْكَرَاهِيةِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْكُرَاهِيةِ اللهُ عَلَى الْكَرَاهِيةِ اللهُ عَلَى الْكَرَاهِيةِ اللهُ عَلَى الْكَرَاهِيةِ اللهُ اللهُ عَلَى الْكُولُ اللهُ عَلَى الْكَرَاهِيةِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْكَرَاهِيةِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْكَرَاهِيةِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْكُولُ اللهُ عَلَى الْكَرَاهِيةِ اللهُ اللهُ عَلَى الْكُولُ اللهُ عَلَى الْكَرَاهِيةِ اللهُ اللهُ عَلَى الْكُولُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْكَرَاهِيةِ اللهُ اللهُ عَلَى الْكَرَاهِيةِ اللهُ اللهُ عَلَى الْكَرَاهِيةِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى الْكَرَاهِيةِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى الْكَرَاهِيةِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى الْكَرَاهِيةِ اللهُ اللهُ

القول الأول: «إباحة أكل الثعلب»:

وهو قول الشافعية رحمهم الله والحنابلة في إحدى الروايتين عندهم: ودليلهم في ذلك:

⁽١) المغنى (١١/ ٩٧).

⁽٢) بداية المجتهد (١/ ٣٨٦).

قال النووي يَعَلَشُهُ: ويحل أكل الثعلب لقوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَتِ ﴾ [الأعراف:١٥٧]، والثعلب من الطيبات مستطاب يصطاد ولأنه لا يتقوى بنابه فأشبه الأرنب ويحل أكل (١).

واستدلوا كذلك بقول البعض أن الثعلب يفدى في الحرم. فعن شريح قال: لو كان معي حكم حكمت في الثعلب جديا^(٢). وعن عطاء قال في الثعلب: شاة^(٣).

وعن عياش بن عبد الله بن معبد أنه كان يقول: في الثعلب شاة (٤).

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول الشافعية رحمهم الله:

قال الشافعي تَعْدَدُهُ: يُقُولُ وَكُلُّ مَا لَمْ تَكُنْ الْعَرَبُ تَأْكُلُهُ مِن غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَكَانَتْ تَدَعُهُ عَلَى التَّقَذُّرِ بِهِ مُحُرَّمٌ وَذَلِكَ مِثْلُ الْحِدَا وَالْبُغَاثِ وَالْعُقْبَانِ وَالْبُزَاةِ وَالرَّخَمِ وَالْفَأْرَةِ وَاللَّحَكَاءِ وَالْجُنَافِسِ وَالْجِعْلاَنِ وَالْعَظَاءِ وَالْعَقَارِبِ وَالْحَيَّاتِ وَالذَّرِّ وَالذَّرِّ وَالذَّبَّانِ وَمَا أَشْبَهَ هَذَا، وَكُلُّ مَا كَانْتَ تَأْكُلُهُ لَم يَنْزِلْ تَحْرِيمُهُ، ولم يَكُنْ في مَعْنَى مَا نَصَّ تَحْرِيمَهُ أو يَكُونُ هذا، وَكُلُّ مَا كَانْتَ تَأْكُلُهُ لَم يَنْزِلْ تَحْرِيمُهُ، ولم يَكُنْ في مَعْنَى مَا نَصَّ تَحْرِيمَهُ أو يَكُونُ

(١) المجموع (٩/ ١٠).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٢٢٧)، والشافعي في «الأم» (٢/٢٠٧)، والبيهقي (٢٠٧/١)، وفي «معرفة السنن» (٣١٦٦)، كلهم من طرق عن أيوب السختياني عن ابن سيرين عن شريح، وهذا إسناد صحيح.

⁽٣) إسناده حسن بمجموع طريقيه: أخرجه عبد الرزاق (٨٢٢٨)، والشافعي في «الأم» (٢٩٨/٢)، والبيهقي في «الأم» (٢٩٨/٢)، كلهم من طرق عن ابن جريج، عن عطاء به وهذا إسناد ضعيف فيه عنعنة ابن جريج وهو مدلس وقد عنعن. وأخرجه عبد الرزاق (٨٢٢٩) عن هشيم قال: أخبرنا الحجاج عن عطاء به والجحاج بن أرطأة «ضعيف».

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه الشافعي في «الأم» (٢/ ٢٩٨)، والبيهقي في «معرفة السنن» (٣٢٤٧)، وعن سعيد، عن ابن جريج، عن عباس بن عبد الله بن معبد به، وهذا إسناد ضعيف من أجل عنعنة ابن جريج.

على تَحْرِيمِهِ دَلاَلَةٌ فَهُوَ حَلاَلٌ كَالْيَرْبُوعِ وَالضَّبُعِ والثعلب(١).

قال النووي يَعَلَقُهُ: ويحل أكل الثعلب لقوله تعالى: ﴿ وَيُحِلُ لَهُمُ الطّيبَاتِ ﴾ [الأعراف:١٥٧] والثعلب من الطيبات مستطاب يصطاد ولأنه لا يتقوى بنابه فأشبه الأرنب ويحل أكل (٢).

وبه قال الحنابلة في رواية.

□ وإليك أقوالهم:

قال ابن قدامة كنتاته: ونقل عن أحمد إباحته اختاره الشريف أبو جعفر (٣).

🕸 القول الثاني: أكل الثعلب مكروه كراهة تنزيه وليس بحرام.

وهو قول: المالكية.

واستدلوا لقولهم بالجمع بين الأدلة:

فجمع بين ظَاهِرَ قَوْلِهِ: (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِم يَطْعُمُهُ) الْآيَة، أَنَّ مَا عَدَا اللَّذْكُورَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ حَلَّالٌ. وَظَاهِرُ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ أَنَّهُ الْآيَة ، قَلَ مَعَ السِّبَاعِ إِنَّ السِّبَاعَ مُحَرَّمَةٌ، فَمَنْ جَمَعَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله عَيَّلِيَّهُ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ إِنَّ السِّبَاعَ مُحَرَّمَةٌ، فَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةً وَالْآيَةِ حَمَلَ حَدِيثَ لَحُومِ السِّبَاعِ عَلَى الْكَرَاهِيَةِ.

□ وإليك أقوالهم:

قال سحنون: قُلْت: مَا قَوْلُ مَالِكِ فِي اللَّحْم بِالْهِرِّ وَالثَّعْلَبِ وَالضَّبُعِ وَمَا أَشْبَهَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ؟ قال: سَمِعْت مَالِكًا يَكْرَهُ أَكْلَ الْهِرِّ وَالَثَّعْلَبِ وَالضَّبْعِ وَيَقُولُ: إِنْ قَتَلَهَا مُحْرِمٌ وَدَاهَا، وَإِنَّهَا كَرِهَهَا عَلَى وَجْهِ الْكَرَاهِيَةِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيم قَالَ: وَلَمْ أَرَهُ جَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ وَدَاهَا، وَإِنَّهَا كَرِهَهَا عَلَى وَجْهِ الْكَرَاهِيَةِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيم قَالَ: وَلَمْ أَرَهُ جَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فِي الْكَرَاهِيَةِ بِمَنْزِلَةِ الْبَعْلِ وَالْحِهَارِ وَالْبِرْذَوْنِ لِآنَهُ قَالَ: تُودَى إِذَا قَتَلَهَا المُحْرِمُ ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَأَكْرَهُ اللَّحْمَ بِالضَّبُعِ وَالْهِرِّ وَالثَّعْلَبِ لِمَا رَأَيْت مِنْ قَوْلِ مَالِكِ فِي كَرَاهِيَةِ

⁽١) الأم (٢/ ٥٠٠).

⁽٢) المجموع (٩/ ١٠).

⁽٣) المغني (١١/ ٦٦).

هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عِنْدَهُ كَالْحُرَامِ الْبَيِّنِ وَلِمَا أَجَازَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَكْلِهَا عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَصْدَابِ رَسُولِ الله صَلَّى الله فَأَنَا أَكْرَهُهُ وَلَا يُعْجِبُنِي (١).

قال العبدرى تختلته: وقال ابن حبيب لم يختلف المدنيون في تحريم لحوم السباع العادية الأسد والنمر والذئب والكلب، فأما غير العادية كالذئب والثعلب والضبع والهر الوحشي والأنسي فمكروهة دون تحريم. قاله مالك وابن الماجشون، والحنابلة في إحدى الروايتين عندهم وأدلة هذا القول: هذا في «كتاب ابن المواز»(٢).

🕸 القول الثالث: أكل الثعلب حرام.

وبه قال: الحسن والأحناف والحنابلة.

□ وإليك أقوالهم:

أولا: قول الحسن تَعَلَّقهُ: قال: الثعلب من السباع (٣).

كرثانيا: قول الأحناف:

قال الكاساني تَعْلَقُهُ: وَعَنْ الزُّهْرِيِّ وَهِ قَالَ: قال رسول الله: «كُلُّ ذِي نَابٍ من السِّبَاعِ حَرَامٌ» فَذُو النَّابِ من سِبَاعِ الْوَحْشِ مِثْلُ الْأَسَدِ وَالذِّنْبِ وَالضَّبُعِ وَالنَّمِرِ وَالْفَهْدِ وَالنَّعْلَبِ وَالسَّنُّورِ الْبَرِّيِّ وَالسِّنْجَابِ وَالْفَنَكِ وَالسَّمُّورِ وَالدَّلَقِ وَالدَّبِّ وَالْفَهْدِ وَالْفِيلِ وَنَحْوِهَا فَلَا خِلَافَ فِي هذه الجُمْلَةِ أنها مُحَرَّمَةٌ (٤).

قال شيخ زاده: وَإِنْ كَانَ مُتَوَحِّشًا كَالذِّنْبِ وَالثَّعْلَبِ لَا يَكُونُ مِنْ الذَّبَائِحِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ بَلْ يَكُونُ صَيْدًا يُنْتَفَعُ بِجِلْدِهِ (٥٠).

⁽١) المدونة (٣/ ١٤٨).

⁽٢) التاج والإكليل (٣/ ٢٣٥).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٣٧١) قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: حدثنا همام عن الحسن به.

⁽٤) بدائع الصنائع (٥/ ٣٩).

⁽٥) مجمع الأنهار (٨/ ٢٨٠).

كرثانيا: قول الحنابلة رحمهم الله:

قال عبد الله بن الإمام أحمد: سألت أبي قلت: ما ترى في أكل الثعلب؟ قال: لا يعجبني؛ لأن النبي على الله عن أكل كل ذي ناب من السباع ما أعلم أحدا رخص فيه إلا عطاء فإنه قال: لا بأس بجلودها يصلى فيها؛ لأنها تودى يعني في الحرم إذا أصابه عليه الجزاء (١).

وقال ابن قدامة تَعَلَّلُهُ: واختلفت الرواية في الثعلب فأكثر الروايات عن أحمد تحريمه (۲).

وقال المرداوى تختلف: أما الثعلب فيحرم على الصحيح من المذهب قال المصنف والشارح: أكثر الروايات عن الإمام أحمد تختلف تحريم الثعلب، ونقل عبد الله تختلفه لا أعلم أحدا أرخص فيه إلا عطاء وكل شيء اشتبه عليك فدعه (٣).

قال بقية السلف الشيخ العلامة الفوزان حفظه الله: وما علل به المبيحون من كونه لا يتقوى بنابه وأنه من الطيبات يخالف الواقع ـ لأنه يعدو بنابه ويفترس وإذا كان كذلك فهو سبع والسباع ليست من الطيبات وقولهم: يفدي في الحرم والإحرام قول لا دليل عليه من السنة وإنها هو اجتهاد من بعض العلهاء (٤).

والراجح - والله أعلم - هو القول الثالث: (يحرم أكل الثعلب)؛ لأنه من ذوات الأنياب والسباع التي نهى النبي عَلَيْهُ عن أكلها.

⁽١) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ١٧٠).

⁽٢) المغنى (١١/ ٢٦).

⁽٣) الإنصاف (١٠/ ٢٧٠).

⁽٤) كتاب الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (ص٦٣).

مسألة: ما حكم أكل الهر؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

🥸 القول الأول: يحرم أكل الهر.

وبه قال الجمهور من الأحناف والرواية الصحيحة عند الشافعية والحنابلة وابن حزم.

□ واستدلوا لقولهم بأدلة منها:

١ - عن جابر ره قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْ عَنْ أَكُل الْهِرِّ وَتُمَنِهِ (١).

٢- عن أبي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَأْتِي دَارَ قَوْم مِنَ الْأَنْصَارِ وَدُونَهُمْ
 دَارٌ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله تَأْتِي دَارَ فُلاَنٍ، وَلا تَأْتِي دَارَنَا فَقَالَ النَّبِيُّ
 عَيْلِيْهُ: «لَأَنَّ فِي دَارِكُمْ كَلْبًا». قَالُوا: فَإِنَّ فِي دَارِهِمْ سِنَّوْرًا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «السِّنَّوْرُ سَبُعٌ» (٢).

(۱) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٤٨٢)، والترمذي (١٢٨٠)، وابن ماجه (٣٢٥٠)، والبيهقي والحاكم (٢٢٠٦، ٢٢٤٦)، وعبد بن حميد (١٠٤٤)، والدارقطني (٤٨٤٨)، والبيهقي (١٩٨٣)، كلهم من طرق عن عبد الرزاق عن عمر بن زيد عن أبي الزبير، عن جابر عن النبي عليه. وعمر بن زيد الصنعاني «ضعيف» قال البخاري: فيه نظر. وقال ابن حبان: لا يحتج به. ورواه مسلم وأصحاب السنن الأربعة دون قوله: «نَهَى عَنْ أَكُل الهِرِّ».

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد (٢/ ٣٢٧)، والحاكم (٦٤٩)، والدارقطني (١٨٤)، وابن عدي (٢/ ٤٤١)، وابن عدي (٢/ ٤٤٤)، والبيهقي (١٢٢٠)، كلهم من طرق عن عِيسَى يَعْنِي ابْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: كَانَ النبي ﷺ. قلت: تفرد به عيسى بن يونس عن أبي زرعة وهو «ضعيف» وقال ابن أبي حاتم في «تعليقه على علل ابن أبي حاتم» (١٦/١): سمعت أبا زرعة يقول في حديث رواه وكيع عن عيسى بن المسيب عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «الهر سبع» فقال أبو زرعة: لم يرفعه أبو نعيم وهو أصح وعيسى ليس بقوي.

□ إليك أقوالهم بالتفصيل:

كر أولا: الأحناف:

قال السرخسي كتنه: وكل حيوان وحشيه مأكول فالأهلي من جنسه مأكول كالإبل والبقر، وما لا يكون أهليه مأكولا فوحشيه لا يكون مأكولا؛ كالكلب والسنور(١).

وقال الكاسانى: وَأَمَّا المُسْتَأْنِسُ مِنْ السِّبَاعِ وَهُوَ ْكَلْبُ وَالسِّنَّوْرُ الْأَهْلِيُّ فَلَا يَجِلُّ، وَقَالَ الْكَاسانى: وَأَمَّا المُسَمَّى بِسِبَاعِ الْوَحْشِ وَالطَّيْرِ، وَهُوَ كُلُّ ذِي نَابٍ مِنْ السِّبَاعِ وَكُلُّ ذِي خُلَبٍ مِنْ الطَّيْرِ لَمَا رُوِيَ فِي الْحُبَرِ المَّشْهُورِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكُلُ ذِي خِلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ (٢).

كرثانيا الشافعية رحمهم الله:

قال النووي تَعَلَّلُهُ: ولا يحل السنور لما روي أن النبي ﷺ قال: «الهرة سبع» ولأنه يصطاد بالناب ويأكل الجيف فهو كالأسد)(٣).

قال الماوردي تعتلفه: فَأَمَّا السِّنَوْرُ فَضَرْبَانِ: أَهْلِيُّ وَوَحْشِيُّ فَأَمَّا الْأَهْلِيُّ فَحَرَامٌ لَا يُؤْكَلُ، لِرِوَايَةِ جَابِرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَكَلُ عَنْ أَكْلِ السِّنَّوْرِ، وَعَنْ أَكْلِ ثَمَنِهَا، وَلِأَنَّهَا تَأْكُلُ حَشَرَاتِ الْأَرْضِ فَكَانَتْ مِنَ الْخَبَائِثِ، وَأَمَّا السِّنَّوْرُ الْبَرِّيُّ فَفِي إِبَاحَةِ أَكْلِهِ وَجْهَانِ كَابْنِ آوَى: أَحَدُهُمَا: يُؤْكَلُ وَهُوَ مُقْتَضَى تَعْلِيلِ الشَّافِعِيِّ، لِأَنَّهُ لَا يَبْتَدِئُ بِالْعَدُوى وَالثَّانِي: لَا يُؤْكَلُ، وَهُوَ مُقْتَضَى تَعْلِيلِ المُرْوَزِيِّ، لِأَنَّهُ يَعِيشُ بِأَنْيَابِهِ (1).

كر ثالثا: قول الحنابلة:

قال ابن قدامة كنلله: واختلفت الرواية عن أحمد في سنور البر(٥٠).

⁽١) المبسوط (١١/ ٤٢٠).

⁽٢) بدائع الصنائع (٥/ ٣٩).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٩/ ٢).

⁽٤) الحاوي الكبير (١٥/ ٣١٧)

⁽٥) المغنى (١١/٦٦).

قال المرداوي تعمّلة: وأما سنور البر فالصحيح من المذهب أنه محرم صححه في التصحيح قال الناظم: هذا أولى، قال في الفروع: ويحرم سنور بر على الأصح واختاره بن عبدوس في تذكرته وجزم به في الوجيز وهو ظاهر ما جزم به في «المنور» و«منتخب الآدمي» والرواية الثانية يباح(۱).

وقال الشوكاني تخلَّثه: وَقَدْ أُسْتُدِلَّ بِالْحَدِيثِ الْأَوَّلِ عَلَى تَحْرِيمِ أَكَلِ الْهِرِّ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْوَحْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ وَيُؤَيِّدُ التَّحْرِيمَ أَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الْأَنْيَابِ(٢).

القول الثاني: يكره أكل الهر: وبه قالت المالكية.

قال سحنون: أرأيت الضبع والثعلب والذئب هل يحل مالك أكلها؟ قال: قال مالك: لا أحب أكل الضبع ولا الذئب ولا الثعلب ولا الهر الوحشي ولا الإنسي ولا شيء من السباع وقال مالك: ما فرس وأكل اللحم فهو من السباع، ولا يصلح أكله لنهى رسول الله عليه عن ذلك (٣).

قال الدردير كتتثه: وأما الهر والثعلب والضبع فمكروه بيع لحم الأنعام بها لاختلاف الصحابة في أكلها، ومالك يكره أكلها من غير تحريم. انتهى (٤).

القول الثالث: يجوز أكل الهر الوحشي أم الأهلي فيحرم:

قال به: الشافعية والحنابلة في رواية.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كر أولا: الشافعية:

قال الماوردي تختلفه: فَأَمَّا السِّنَوْرُ فَضَرْبَانِ: أَهْلِيٌّ وَوَحْشِيٌّ فَأَمَّا الْأَهْلِيُّ فَحَرَامٌ لَا الْمُؤْكُلُ، لِرِوَايَةِ جَابِرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ السِّنَّوْرِ، وَعَنْ أَكْلِ ثَمَنِهَا، وَلِأَنَّهَا تَأْكُلُ حَشَرَاتِ الْأَرْضِ فَكَانَتْ مِنَ الْجَبَائِثِ، وَأَمَّا السِّنَّوْرُ الْبَرِّيُّ حَكَم أَكَلَ فَفِي إِبَاحَةِ حَشَرَاتِ الْأَرْضِ فَكَانَتْ مِنَ الْجَبَائِثِ، وَأَمَّا السِّنَوْرُ الْبَرِّيُّ حَكَم أَكَلَ فَفِي إِبَاحَةِ

⁽١) الإنصاف (١٠/ ٢٧٠).

⁽٢) نيل الأوطار (٨/ ١٩٠).

⁽٣) المدونة (٣/ ٢٢، ٦٢).

⁽٤) الشرح الكبير (٣/ ٤٨).

أَكْلِهِ وَجْهَانِ كَابْنِ آوَى: أَحَدُهُمَا: يُؤْكَلُ وَهُوَ مُقْتَضَى تَعْلِيلِ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْتَدِئُ بِالْعَدُوَى وَالثَّانِي: لَا يُؤْكَلُ، وَهُوَ مُقْتَضَى تَعْلِيلِ المُرْوَزِيِّ، لِأَنَّهُ يَعِيشُ بِأَنْيَابِهِ (۱). كَا ثَانِيا: قول الحنابلة:

قال المرداوي تعتلفه: وأما سنور البر فالصحيح من المذهب أنه محرم صححه في التصحيح قال الناظم: هذا أولى، قال في الفروع: ويحرم سنور بر على الأصح واختاره ابن عبدوس في تذكرته وجزم به في الوجيز وهو ظاهر ما جزم به في «المنور» و«منتخب الآدمي» والرواية الثانية يباح (٢).

والراجح – والله أعلم – هو قول الجمهور أن أكل الهر حرام، الوحشي منه والأهلي؛ لأنه من ذوات الأنياب التي نهي رسول الله ﷺ عن أكلها، وهذا نهي عام يدخل فيه الهر بنوعيه، أم النهي الخاص الذي ذكرناه فهو ضعيف كها تقدم، والله أعلى وأعلم.

مسألة: ما حكم أكل الضب؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: «يجوز أكل الضب».

وهو قول: عمر وروي كذلك عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، ومحمد بن الحنفية، ومحمد بن سيرين، والأوزاعي ومالك، والشافعية، والحنابلة.

واستدلوا لقولهم بأدلة منها:

١ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أُمَّ حُفَيْدٍ بِنْتَ الْحَارِثِ بْنِ حَزْنٍ أَهْدَتْ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ سَمْنًا وَأَضُبَّا، فَدَعَا بِمِنَّ النَّبِيُّ عَلَيْهُ فَأُكِلْنَ عَلَى مَائِدَتِهِ، فَتَرَكَهُنَّ النَّبِيُّ عَلَيْهُ كَالْمُتَقَذِرِ لَهُ، وَلَا أَمَرَ بِأَكْلِهِنَّ (٣).
 وَلَوْ كُنَّ حَرَامًا مَا أُكِلْنَ عَلَى مَائِدَتِهِ، وَلاَ أَمَرَ بِأَكْلِهِنَّ (٣).

الحاوى الكبير (١٥/ ٣١٧)

⁽٢) الإنصاف (١٠/ ٢٧٠).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٥٧٥، ٢٥٧٥)، ومسلم (٥١٥١)، والنسائي (٤٣٤٦، ٤٣٣٥)، وغيرهم.

٢- وعنه أيضا: عن أبي أُمامة بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنيْفِ الأَنْصَارِيِّ أَن ابْنَ عَبَّاسٍ عَلَيْهُ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْهُ وَخَالَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَوَجَدَ عِنْدَهَا ضَبًا مَنُوذًا عَلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ وَهِي خَالتُهُ وَخَالَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَوَجَدَ عِنْدَهَا ضَبًا مَنُوذًا قَدَمَتْ بِهِ أُخْتُهَا حُفَيْدَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ مِنْ نَجْدٍ فَقَدَّمَتِ الضَّبَ لِرَسُولِ الله عَلَيْهُ وَكَانَ قَلْمَ يُعَلِيهُ وَكَانَ الضَّبِ فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنَ النَّسُوةِ الْحُضُورِ: أَخْبِرْنَ رَسُولَ الله عَلَيْهُ بِهَا قَدَّمْتُ لَهُ الله عَلَيْهُ بِهَا قَدَّمْتُ الله عَلَيْهُ بَعْ الله عَلَيْهُ بَعْ الله عَلَيْهُ عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَيْهُ عَلَى الله عَلَى الله عَلَيْهُ عَلَى الله عَلَى ا

٣- وعن ابْنِ عُمَرَ يَقُولُ: شُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الضَّبِّ فَقَالَ: «لَسْتُ بِآكِلِهِ وَلاَ عُرِّمِهِ» (٢).

٤- وعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنِ الضَّبِّ فَقَالَ: لاَ تَطْعَمُوهُ. وَقَذِرَهُ وَقَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّبِيِّ عَيْلِيًّ لَمْ يُحَرِّمْهُ إِنَّ الله عَلَىٰ يَنْفَعُ بِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ فَإِنَّهَا طَعَامُ عَامَةِ الرِّعَاءِ مِنْهُ وَلَوْ كَانَ عِنْدِى طَعِمْتُهُ (٣).

كروإليك أقوالهم بالتفصيل:

□ أثر عمر ﷺ قال: «إن الله لينفع بالضب، وإنه لطعام عامة الرعاء، ولو كان عندي لطعمت منه»(١).

⁽۱) أخرجه البخاري (۵۰۷٦)، ومسلم (۵۱٤۷)، وأبو داود (۳۷۹۵)، والنسائي (٤٣٣٣)، وابن ماجه (٣٢٤١)، والدارمي (٢٠٦٩).

⁽۲) أخرجه البخاري (٥٩٣٦)، ومسلم (٥١٣٩)، و(٥١٤٠)، والترمذي (١٧٩٠)، والنسائي (٢٣٣٢)، ٢٠٦٧)، وابن ماجه (٣٢٤٢)، وأحمد (٢٠١٠، ٩، ٥)، والدارمي (٢٠٦٧)، وغيرهم.

⁽٣) أخرجه مسلم (٥١٥٤)، وابن ماجه (٣٢٣٩)، وأحمد (١/ ٢٩)، وغيرهم.

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣٥٤) قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: حدثنا داود عن أبي نضرة عمر رهم المناد صحيح. وأخرجه الطبري في "تهذيب الآثار" (٢٣٥]

أثر أبي هريرة عَلَيْهِ:

عن أبي المنهال عن عمه قال: سألت أبا هريرة عن الضب؟ فقال: لست بآكله ولا زاجرا عنه (١).

□ أثر أبي سعيد الخدري كَلَّلَهُ قال: «إن كان أحدنا ليهدى له الضبة المكونة، أحب إليه من أن تهدى له الدجاجة السمينة»(٢).

أثر محمد بن الحنفية تَعَلَّلَهُ:

عن ابن الحنفية عن الضب فقال: إن أعجبك فكله (٣).

أثر محمد بن سيرين نَعَلَقْهُ:

عن ابن عون، قال: «سألت محمد عن الضب، فقال: لا أعلم به بأسا»(٤).

- □ أثر عطاء بن أبي رباح تَعَلَّشُهُ قال: لا بأس بأكلها وقال: هي صيد (٥).
 - □ أثر الأوزاعي كَتَلَثْهُ قال: «لا بأس بأكل الضب»(١).

حدثنا ابن حميد، حدثنا سلمة بن الفضل، عن ابن إسحاق، عن الحسن بن دينار، عن الحسن، قال: قال عمر بن الخطاب الله به. قلت: والحسن لم يسمع من عمر.

(١) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣٥٨)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٠١) قال: حدثنا وكيع عن أبي المنهال عن عمه عن أبي هريرة به وعبد الله بن زيد مجهول الحال.

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (٣٨٣)، وكيع، عن سفيان، عن أبي هارون، عن أبي سعيد به وأبو هارون «متروك».

(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣٦٠)، والطبري في تهذيب الآثار (٢٨٤)، كلاهما من طرق عن وكيع، عن إسرائيل، عن عبد الأعلى قال: سألت بن الحنفية به. وهذا إسناد صحيح.

- (٤) إسناده صحيح: أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (٢٨٦) قال: حدثني يعقوب بن إبراهيم، حدثنا ابن علية، عن ابن عون، قال: سألت محمدا به. وهذا إسناد صحيح.
- (٥) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٢٩) قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن بن جريج عن عطاء به وابن جريج مدلس وقد عنعن.
- (١) إسناده صحيح: أُخرجه الطبري في تهذيب الآثار (٣١٠) حدثنا العباس بن الوليد البيروتي،

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كر أولا: قول المالكية:

قال مالك يَعَلَقهُ: «لا بأس بأكل الضب»(١).

قال سحنون: قلت: أرأيت الأرنب والضب ما قول مالك فيهما؟ قال: قال مالك: لا بأس بأكل الضب والأرنب(٢).

قال ابن عبد البر تعلقه: واختلف الفقهاء في أكل الضب، فذهب مالك والشافعي وأصحابها إلى أنه لا بأس بأكله، لأن الله - تبارك وتعالى - لم يحرمه ولا رسوله وقد أكل على مائدة رسول الله على مائدة رسول الله على أحدا يأكله (٣).

كرقول الشافعية:

قَالَ الشَّافِعِيُّ: كَتَلَتُهُ وَلاَ بَأْسَ بِأَكْلِ الضَّبِّ صَغِيرًا أَو كَبِيرًا فَإِنْ قَالَ فَاثِلُ: قَد رَوَيْتُمْ عِن النبي عَيَّا أَنَّهُ سُئِلَ عِن الضَّبِّ؛ فقال: لَسْت آكُلُهُ وَلاَ مُحُرِّمُهُ قِيلَ له: إِنْ شَاءَ الله فَهُوَ لم يَرْو عِن رسول الله عَيَا في الضَّبِّ شيئا غير هذا، وَتَحْلِيلُهُ أَكُلَهُ بِين يَدَيْهِ شَاءَ الله فَهُو لم يَرْو عِن رسول الله عَيَا في الضَّبِّ شيئا غير هذا، وَتَحْلِيلُهُ أَكُلَهُ بِين يَدَيْهِ ثَابِتُ فَإِنْ قَال قَائِلٌ: فَأَيْنَ ذلك؟ قِيلَ: لمَّا قَال لَسْت آكُلُهُ وَلاَ مُحَرِّمُهُ، دَلَّ على أَنَّ تَرْكَهُ أَكُلُهُ لاَ مِن جِهَةِ تَحْرِيمِهِ فَإِنَّهَا تَرَكَ مُبَاحًا عَافَهُ ولم يَشْتَهِهِ (۱).

قال الماوردي يَعْتَلْلهُ: وَأَمَّا الضَّبُّ حكم أكل فَهُوَ عِنْدُنَا حَلَالٌ (٢).

أخبرني، عن الأوزاعي به، وهذا إسناد صحيح.

⁽١) إسناده صحيح: الطبري في «تهذيب الآثار» (٢٨٩)، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، أنبأنا ابن وهب، عن مالك، به وهذا إسناد صحيح.

⁽٢) المدونة (٣/ ٢٢).

⁽٣) التمهيد (١٧/ ٦٤).

⁽١) الأم (٢/ ٥٠٠).

⁽۲) الحاوى (۱۳۸/۱۵).

وقال النووي كناته: ويحل الضب لما روى ابن عباس هذا (أنه أخبره خالد بن الوليد أنه دخل مع رسول الله على الله الله على الله الله على الله على

كرقول الحنابلة رحمهم الله:

قال ابن قدامة كَالله: أما الضب فإنه مباح في قول أكثر أهل العلم (٣).

القول الثاني: أن أكل الضب حرام.

قال به الأحناف.

أدلة هذا القول منها:

١- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ الْمُهْرِيِّ، قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ، فَنَزَلْنَا أَرْضًا كَثِيرَةَ الضِّبَابِ وَنَحْنُ مُرْمِلُونَ، فَأَصَبْنَاهَا، فَكَانَتِ الْقُدُورُ تَغْلِي بِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ أَرْضًا كَثِيرَةَ الضِّبَابِ وَنَحْنُ مُرْمِلُونَ، فَقَالَ: إِنَّ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسِخَتْ، وَأَنَا أَخْشَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ فَأَمَرَنَا فَأَكْفَأْنَا (٤).

⁽¹⁾ ILAAO3 (P/1).

⁽٢) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٧٠).

⁽٣) المغنى (٢١/ ٤٢٠).

⁽٤) أخرجه أحمد (٤/ ١٩٦/٤)، وابن أبي شيبة (٢٤٣٤١)، وأبو يعلى (٩٣١)، والطبري (٣٠٣، ٢٠٣)، وابن حبان (٢٦٦)، والطحاوي (٢٨٦٠)، وابن الأعرابي (٢٠١)، كلهم من طرق عن وكيع وابن أبي زائدة، وأبو معاوية ويحيى بن سعيدالأعمش عن زيد بن وهب عن عبدالرحمن بن حسنة قال: كنا عند النبي على قال الترمذي (٢/ ١٨٠): سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: روى الحكم بن عتيبة، وحصين، وعدي بن ثابت، هذا الحديث عن زيد بن وهب، فقالوا: عن ثابت بن وديعة، وروى الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عبد الرحمن بن حسنة، ولم يعرف أن أحدا، روى هذا، غبر الأعمش.

٢- عَنْ ثَابِتِ بْنِ وَدِيعَةَ قَالَ: أُتِي النَّبِيُّ عَلَيْهِ بِضَبِّ فَقَالَ: «أُمَّةٌ مُسِخَتْ وَالله أَعْلَمُ» (١).

٣- عن عبد الرحمن بن غنم قال: قال رسول الله ﷺ: أن سبطا من بني إسرائيل
 هلك لا يدري أين مهلكه، وأنا أخاف أن تكون هذه الضباب (٢).

٤- عن سمرة بن جندب قال: سأل أعرابي رسول الله ﷺ وهو يخطب فقطع عليه خطبته فقال: مُسِخَتْ أُمَّةٌ مِنْ بَنِي عليه خطبته فقال: مُسِخَتْ أُمَّةٌ مِنْ بَنِي إسرائيل فالله - تبارك وتعالى أعلم - في أي الدواب مسخت (٣).

قال محمد: وكأن حديث هؤلاء عن زيد بن وهب، عن ثابت بن وديعة أصح. ويحتمل عنها جميعا. قال أبو عيسى والحكم بن عتيبة يروي عن زيد بن وهب، عن البراء، عن ثابت بن وديعة، ولا يذكر غيره: عن البراء، وقال حصين: عن زيد بن وهب، عن ثابت بن يزيد الأنصاري، قال أبو عيسى: ثابت بن يزيد هو ثابت بن وديعة، يزيد أبوه ووديعة أمه.

(۱) معل: أخرجه أحمد (٤/ ٢٢٠)، والنسائي (٤٣٣٩)، والدارمي (٢٠٦٨)، وابن أبي شيبة (٢٤٣٤)، والطيالسي (١٣٦٦)، والطبراني (١٣٦٣)، والطحاوي في شرح المعاني (٥٨٧٦)، وفي المشكل (٤/ ٤٧٩)، والبيهقي (١٩٩٠)، كلهم من طرق عن شُعْبَةُ حَدَّثَنَا الحُكُمُ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدُ بْنَ وَهْبٍ يُحَدِّثُ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ وَدِيعَةَ قَالَ: أَتِي النبي ﷺ. قال البخاري في التاريخ اللكبير (٢/ ١٧٠)، وقال الأعمش: عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن حسنة عن النبي ﷺ، وحديث ثابت أصح، وفي نفس الحديث نظر، قال ابن عمر عن النبي ﷺ.

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد (٢ / ٢٢٧) قال: حدثنا وكيع حدثني عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن رسول الله ﷺ قلت: وشهر بن حوشب ضعيف.

(٣) أخرجه أحمد (٥/٢١) والطبري في تهذيب الآثار (٣٠٠)، والطبراني (٦٧٨٨)، والبزار (٤٥٣٠)، كلهم من طرق عن عبيد الله عن عبد الملك بن عمير عن حسين بن قبيصة عن سمرة ابن جندب عن رسول الله على وحصين بن قبيصة لم أقف له على كبير موثقا إلا العجلى ، وابن حبان. قلت: وهذه أربعة أحاديث أعني حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ ، وثَابِتِ بْنِ وَدِيعَة ، وعبدالرحمن بن غنم ، وسمرة بن جندب تحسن بمجموعها.

وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كُلُّ أَثْرُ عَلَى رَبِيْكُنِّهُ:

عن الحارث، عن على: «أنه كره الضباب»(١).

كرقول الأحناف:

قال السرخسى تَعَلَّشُهُ: لا يحل أكل الضب(٢).

وقال الكاساني تَعَلَّقُهُ: الضَّبَّ من جُمْلَةِ المُسُوخِ وَالْمُسُوخُ مُحَرَّمَةٌ كَالدُّبِّ وَالْقِرْدِ وَالْفِيلِ^(٣).

@ القول الثالث: الكراهة.

قال به بعض المالكية.

قال القرافي: وأما غير العادي كالضب والثعلب والضبع والهر الوحشي والنسي فمكروه (٤).

مناقشة الأقوال والردعليه:

رد القائلين بجواز أكل الضب على أدلة مخالفيهم:

فقال الإمام الشافعي تَعْلَقُهُ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ رَوَيْتُمْ عَنِ النَّبِي ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الضَّبِ ؟ فقال: لَسْت آكُلُهُ وَلاَ مُحَرِّمُهُ قِيلَ له: إِنْ شَاءَ الله فَهُوَ لم يَرْوِ عَن رسول الله عَلَيْ فَهُو لَمْ يَرْوِ عَن رسول الله عَلَيْهِ فَا الضَّبِ شَيئًا غير هذا وَتَحْلِيلُهُ أَكْلَهُ بِين يَدَيْهِ ثَابِتٌ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَأَيْنَ ذلك؟ قِيلَ: لَمَّ قَال: لَسْت آكُلُهُ وَلاَ مُحَرِّمُهُ دَلَّ على أَنَّ تَرْكَهُ أَكْلَهُ لاَ مِن جِهَةٍ تَحْرِيهِ وإذا لم

⁽١) إسناد ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣٦١) وأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (٣١٠) حدثنا وكيع عن عبد الجبار بن عباس عن عريب الهمداني عن الحارث عن علي به. والحارث الأعور «ضعيف».

⁽٢) المبسوط (١١/ ٤١٨).

⁽٣) بدائع الصنائع (٥/ ٣٧).

⁽٤) الذخيرة (٤/ ١٠٠).

يَكُنْ من جِهَةِ تَحْرِيمِهِ فَإِنَّمَا تَرَكَ مُبَاحًا عَافَهُ ولم يَشْتَهِهِ (١١).

وقال الإمام البخارى تختلفه رادًا على أدلة المخالفين: كها جاء في التاريخ الكبير (٢/ ١٧٠) قال: وقال الأعمش: عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن حسنة عن النبي عليه وحديث ثابت أصح، وفي نفس الحديث نظر، قال ابن عمر عن النبي عليه: «لا آكله ولا أحرمه» وقال ابن عباس: لو كان حراما لم يؤكل في مائدة النبي

قال ابن عبد البر تخلّف: واختلف الفقهاء في أكل الضب فذهب مالك والشافعي وأصحابهما إلى أنه لا بأس بأكله؛ لأن الله - تبارك وتعالى - لم يحرمه ولا رسوله وقد أكل على مائدة رسول الله على مائدة رسول الله على أحدا يأكله (٢).

ورد على ذلك الأحناف:

فقال الكاساني تَخَلَّفُهُ: (وَلَنَا) قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَابِثُ ﴾ [الاعراف ١٥٧]، وَالضَّبُّ مِنْ الْخَبَائِثِ وَرُوِيَ عَنْ سَيِّدَتِنَا عَائِشَةَ ﴿ فَكَ النَّبِيّ عَلَيْهِ السَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَهْدِيَ إِلَيْهِ لَحُمُ ضَبِّ فَامْتَنَعَ أَنْ يَأْكُلُهُ فَجَاءَتْ سَائِلَةٌ فَأَرَادَتْ سَيِّدَتُنَا عَائِشَةُ ﴿ فَالسَّلَامُ أَهْدِيَ إِلَيْهِ لَحُمُ ضَبِّ فَامْتَنَعَ أَنْ يَأْكُلُهُ فَجَاءَتْ سَائِلَةٌ فَأَرَادَتْ سَيِّدَتُنَا عَائِشَةُ ﴿ وَالسَّلَامُ أَهْدِي إِلَيْهِ لَحُمُ ضَبِّ فَامْتَنَعَ أَنْ يَأْكُلُهُ فَجَاءَتْ سَائِلَةٌ فَأَرَادَتْ سَيِّدَتُنَا عَائِشَةُ ﴿ وَالسَّلَامُ أَهْدِي إِلَيْهِ فَعَالَ هَا رَسُولُ الله عَلَيْهِ: ﴿ أَتُطْعِمِينَ مَا لَا تَأْكُلِينَ؟ ﴾ (٣).

وَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ امْتِنَاعُهُ لِمَا أَنَّ نَفْسَهُ الشَّرِيفَةَ عَافَتْهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا مَنَعَ

⁽١) الأم (٢/ ٥٥٠).

⁽٢) التمهيد (١٧/ ٦٤).

⁽٣) معل: أخرجه أحمد (١٤٣/٦، ١٢٣، ١٠٥)، والطيالسي (١٤٧٥)، والطبراني في الأوسط (٢١٥)، وأبو حنيفة (٨٣)، وإسحاق بن راهويه (١٧٥٨)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٠٤)، والطحاوي في شرح المعاني (٥٨٨٥)، وابن عبد البر في التمهيد (١٧/٧٦)، والبيهقي (١٩٠٨)، كلهم من طرق عن حماد بن سلمة قال: نا حماد بن أبي سليان، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة عن النبي على الله البيهقي (٩/ ٣٢٥): تَفَرَّدَ بِهِ حَمَّادُ بْنُ أبي سُلَيُهانَ مَوْصُولاً. قلت: وحماد بن أبي سليهان صدوق له أوهام وتغير بآخرة لا يحمل التفرد بأحاديث الأحكام.

مِنْ التَّصَدُّقِ بِهِ كَشَاةِ الْأَنْصَارِ. إِنَّهُ لِمَّا امْتَنَعَ مِنْ أَكْلِهَا أَمَرَ بِالتَّصَدُّقِ بِهَا وَلِأَنَّ الضَّبَ مِنْ جُمْلَةِ النُّسُوخِ وَالْمُسُوخُ مُحَرَّمَةٌ كَالدُّبِ وَالْقِرْدِ وَالْفِيلِ فِيهَا قِيلَ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا رُوِيَ: «أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ سُئِلَ عَنْ الضَّبِ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ أَمَّةً مُسِخَتْ فِي الْأَرْضِ وَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْهَا» (١)، وَهَكَذَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ مُسِخَتْ فِي الْأَرْضِ وَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْهَا» (١)، وَهَكَذَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ الله عَلَيْةِ (٢).

قلت: وقد أجاب عن هذا أهل العلم قريبا.

والراجح - والله أعلم - هو القول الأول: أن أكل الضب جائز وذلك لصحة الأحاديث الواردة في ذلك، وهو قول جمهور أهل العلم من الخلف والسلف.

حتى أن بعضهم ادعى الإجماع قال النووي تعتشه: أن النبى عَلَيْهِ قال في الضب: «لَسْتُ بِآكِلِهِ وَلَا مُحَرِّمِهِ»، وفى روايات: «لَا آكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ» وفى رواية أنه عَلَيْهِ قال: «كُلُوا فَإِنَّهُ حَلَالٌ»، ولكنه ليس من طعامي وفي رواية أنه عَلَيْهِ رفع يده منه فقيل أحرام هو يا رسول الله؟ قال: «لَا وَلَكِنَّه لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافه»، فأكلوه بحضرته وهو ينظر عَلَيْهِ قال أهل اللغة: معنى أعافه أكرهه تقذرا.

وأجمع المسلمون على أن الضب حلال ليس بمكروه (٦).

مسألة: ما حكم أكل لحم البغال؟

قال ابن رشد: الجمهور على تحريم البغال، وقوم كرهوها ولم يحرموها(٤).

وقال القرطبي: وأَمَّا الْبِغَالُ فَإِنَّمَا تُلْحَقُ بِالْحَمِيرِ، إِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْخَيْلَ لَا تُؤْكُلُ، فَإِنَّمَا تَكُونُ مُتَوَلِّدَةً مِنْ عَيْنَيْنِ لَا يُؤْكُلُونِ. وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْخَيْلَ تُؤْكُلُ، فَإِنَّمَا عَيْنٌ مُتَوَلِّدَةٌ مِنْ مَتُولِّدَةٌ مِنْ مَتُولِّدَةً مِنْ مَتُولِدةً مِنْ مَتَولِدةً مِنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتَولِدةً مَنْ مَتَولِدةً مَنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتَولَةً مَنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتَولِدَةً مَنْ مَتَولِدَةً مَنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتُولِدَةً مِنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتُولِدَةً مِنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتُولِدَةً مِنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتَولِدَةً مَنْ مَتَولِدَةً مِنْ مَتَولِدَلُهُ مَا مَا مَتَكُولٍ مَنْ مَلْكُولٍ مَنْ مَتَولِدَةً مَنْ مَلَكُولِ وَعَنْ مُنْ مَا يَلْوَا مُؤْلِدَةً مَنْ مَا مُنْ مُنْ مَا مُنْ مُؤْلِدَةً مِنْ مَا مُؤْلِدَةً مِنْ مَا مُؤْلِدَةً مَا مَا يَلْمُ مُؤْلِدَةً مُنْ مُنْ مُؤْلِدَةً مَا مُؤْلِدَةً مَا مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مَا مُؤْلِدَةً مِنْ مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مِنْ مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مِنْ مُؤْلِدَةً مُؤْلِدُ مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مُؤْلِدُ مُؤْلِدَةً مُؤْلِدُ مُؤْلِدَةً مُؤْلِدَةً مُؤْلِدُ مُؤْلِدَةً مُؤْلِدُولِ مُؤْلِدُةً مُؤْلِدُ مُؤْلِدَةً مُؤْلِدُ مُؤْلِدُ مُؤْلِدُولَ مُؤْلِدُ مُؤْلِدَالِدُ

⁽۱) روى من عدة طرق يحسن بمجموعها.

⁽٢) بدائع الصنائع (١٠/ ١٢٨).

⁽٣) شرح النووي على مسلم (٣١/ ٩٧).

⁽٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٦٩).

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٧٨).

□ وإليك الأدلة على ذلك:

فَعَنْ عَطَاء بِنَ أَبِي رِبَاحٍ عَنْ جَابِرٍ بِنَ عَبِدَ اللهِ، قَالَ: «كُنَّا نَأْكُلُ لِحُومَ الْخَيْلِ»، قُلْتُ: والْبِغَالَ؟ قَالَ: «لا»(١).

(۱) إسناده صحيح: أخرجه النسائي (٣٣٣٤)، وابن ماجه (٣١٩٧)، وابن أبي شيبة (٢٤٣١)، والدارقطني (٤٧٧٥ ، ٤٧٧٦)، وأبو نعيم في الطب النبوي (٧٥٧) كلهم من طرق عن عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالله بن مسعود، ووكيع، كلاهما عن سفيان عن عبدالكريم الجزري، عن عطاء، عن جابر بن عبدالله، وأخرجه أبو نعيم في الطب النبوي (٧٥٨) قال: حَدَّثنا الجنري، عن عطاء، عن جابر بن سفيان، حَدَّثنا علي بن حجر، حَدَّثنا عبيد الله بن عَمْرو، عَن معمر، عَن جابر الجعفي، عَن عطاء بن أبي رباح، عَن جابر قلت: جابر الجعفي "ضعيف". وأخرجه أبو داود (٣٧٨٩)، وأحمد (٣٢٧)، وعبد الرزاق (٣٧٣٨)، والطيالسي (١٧٨٧، وأخرجه أبو داود (١٢٨٩)، وأبو يعلي (١٧٨٧)، والطبري (١٤/ ٢٧١)، وابن الجارود (١٨٤٨)، وابن حبان (١٢٩١)، وأبو يعلي (١٧٨٧)، والبيهقي (١٩٤٣)، كلهم من طرق عن (١٨٤٠)، وأبو عن جَابِر بْنِ عَبْدِ الله، عن رسُول الله ﷺ قَالَ: «ذَبُحْنَا يَوْمَ خَيْبَرَ الْخَيْل، وَالْبِغَالَ، وَالْجِعَالَ، وَالْجِعَالَ، وَالْجَعِير، وَلَمْ يَنْهَنَا عَنِ الْخَيْل.»

قلت: فيه عنعنة أبي الزبير عن جابر، والرواية التي صرح فيها بالسماع ليس فيها ذكر لفظة: «البغال» كما في الصحيحين وغيرهما.

وأخرجه الحاكم (٧٥٨٠) قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني، ثنا محمد ابن مسلمة الواسطي، ثنا يزيد بن هارون، ثنا حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، وعمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله، على محمد بن مَسْلَمَة بن الوليد الواسطي قال الخطيب: له مناكير، إلا أن الحاكم سَمِعَ الدَّارَقُطْني يَقُولُ: لا بأس بِهِ. قَالَ الخطيب: ورأيت أبا الْقاسِم اللالكائي وَالحَسَن ابن محمد بن الخلال يضعفانه الذهبي في تاريخ الإسلام (٦/ ٨٢٤). قلت: وعلى كل فهو يصلح في الشواهد والمتابعات.

وأخرجه الترمذي (١٤٧٨)، وأحمد (٢٢/ ٣٥٤) الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٦٩٢)، والطحاوي في «المعجم الأوسط» (٣٦٩٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٠٦٤) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ القَاسِم، قَالَ: حَدَّمَ رَسُولُ الله ﷺ عَنْ جَابِرِ قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ الله ﷺ حَرَّمَ رَسُولُ الله ﷺ عَنْ جَابِرِ قَالَ: وَكُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَخُلُومَ الْبِغَالِ، وَكُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَذِي خِلْبَ مِنَ الطَّيْرِ. قَال الترمذي: حَدِيثُ جَابِرِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وعكرمة بن عمار العجلي في روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب قال عبد الله بن أحمد بن حنبل،

وعن خالد بن الوليد ، أن رسول الله ﷺ «نهى يوم خيبر عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمر وكل ذي ناب من السبع ، أو مخلب من الطير»(١).

كالآثار عن الصحابة كا

عن ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَكْرَهُ لُحُومَ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْجَمِيرِ، وَكَانَ يَقُولُ: «قَالَ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ وَٱلْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفَّءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [النحل: ٥]، فَهَذِهِ لِلْأَكْلِ وَالْخَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْجَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا، فَهَذِهِ لِلرُّكُوبِ (١).

عن أبيه: عكرمة بن عمار: مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير.

وقال أيضا عن أبيه: عكرمة بن عهار، مضطرب الحديث عن غير إياس بن سلمة، انظر: التهذيب (٤٦٧٢).

(۱) إسناد ضعيف ولبعض ألفاظه شواهد: أخرجه أبو داود (۲۷۹۲)، والنسائي (۲۳۲۱)، والرحد (۲۲۲۱)، وابن ماجه (۲۱۹۸)، وأحمد (۶/۸۹)، والدارقطني (۲۸۳۱)، والطبراني (۲۸۲۱)، والطبراني (۲۸۲۱)، والطحاوي في «المشكل» (۷۳۲۰)، والبيهقي (۱۹۹۲)، والعقيلي في الضعفاء (۲۰۲/۲)، كلهم من طرق عن بقية. قال: حدثني ثور بن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدام بن معد يكرب عن أبيه عن جده عن خالد بن الوليد عن رسول الله عليه. قلت: في إسناده بقية بن الوليد وهو يدلس تدليس التسوية ويلزمه التصريح بالسماع إلى آخر الإسناد، وفيه أيضا صالح بن يحيى وهو ضعيف قال العقيلي في الضعفاء (۲/۲۰۲): سَمِعْتُ البخاري قال: صالح بن يحيى بن المقدام بن معدى كرب السلمي الكندي فيه نظر. وقال الدارقطني في السنن (۲۸۳۲): حَدَّثَنَا أَبُو سَهْلِ بْنُ وَيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ هَارُونَ يَقُولُ: لاَ يُعْرَفُ صَالِحُ بْنُ يَحْيَى وَلاَ أَبُوهُ إِلاَّ بِجَدِّهِ. وَهَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَزَعَمَ الْوَاقِدِيُّ أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ أَسْلَمَ بَعْدَ فَتْح خَيْبَرَ.

قَالَ أَبُو دَاوُد فِي السنن (٣/٣)؛ لاَ بَأْسَ بِلُحُومِ الْخَيْلِ وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو دَاوُد: وَهَذَا مَنْسُوخٌ قَدْ أَكَلَ لُحُومَ الْخَيْلِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ النبي ﷺ مِنْهُمُ ابْنُ الزَّبَيْرِ وَفَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ وَأَنْسُ ابْنُ مَالِكٍ وَأَسْرَاءُ ابْنَهُ أَبِي بَكْرٍ وَسُويْدُ بْنُ غَفَلَةً وقال النووي في «المجموع» (٩/٤): واتفق العلماء من أئمة الحديث وغيرهم على أنه حديث ضعيف، وقال بعضهم: هو منسوخ.

(١) إسناده منقطع: أخرجه أبن أبي شيبة (٢٤٣٢٠)، والطبري (١٤/ ١٧٣)، كلاهما عن ابن عُليَّةَ، عَنْ هِشَامِ الدَّسْتُوائِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِير، عَنْ مَوْلَى نَافِع بْنِ عَلْقَمَةَ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ به ومَوْلَى نَافِع بْنِ عَلْقَمَةَ قيس بن سعد المكي لم سمع من ابن عباس ذكره بن المديني فيمن لم يلق أحدا من الصحابة. انظر: جامع التحصيل (١/ ٢٥٨).

كرالآثار عن التابعين:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ: "أَنَّهُ كَرِهَ لُحُومَ الْبِغَالِ"(١).

عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «لَا تَأْكُلْ لَحُومَ الْبَعْلِ»(٢).

عَن مُجَاهِد، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ خُومِ الْخَيْلِ؟ فَقَالَ: ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْجَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ [الحل:٨]، «كَأَنَّهُ كَرِهَ خُومَهَا»(٣).

□ أقوال أصحاب المذاهب:

كرقول الأحناف:

قال بدر الدين العيني: (ولا يجوز أكل الحمر الأهلية والبغال)(٤).

قال عبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي: (ولا يجوز أكل لحم الحمر) بضمتين (الأهلية)، لورود النهي عنها (والبغال)؛ لأنها متولدة من الحمر فكانت مثلها(١).

كرقول المالكية:

قال مَالِكِ، أَنَّ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي الْخَيْلِ، وَالْبِغَالِ، وَالْجَمِيرِ، أَنَّهَا لاَ تُؤْكَلُ؛ لأَنَّ اللهَ

وأخرجه الطبري (١٤/ ١٧٣) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ خُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ، قَالَ: ثنا أَبُو ضَمْرَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ به قلت: ومحمد بن حميد "ضعيف"، وفيه رجل مبهم لا يعرف من هو.

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣٢٢) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ به وهذا إسناد صحيح.

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣٢٤) قَالَ: حَدَّثَنَا مُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْن مُمَيْدٍ، عَن ابْن جُرَيْج، عَنْ عَطَاءٍ به. عنعنة ابن جريج.

ابْنِ مُمَّيْدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ به. عنعنة ابن جريج. (٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣٢٣)حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحُكَم، عَنْ مُجَاهِدٍ.

(٤) البناية شرَح الهداية (١١/ ٥٨٩).

(١) اللباب في شرح الكتاب (٢٣٠/ ٣).

تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: ﴿ وَٱلْخِيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْجَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ [النحل: ٨] وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الْأَنْعَام: ﴿ لِتَرْكَبُواْ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [عافر:٧٩] (١).

قال سحنونَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْجَمِيرَ، أَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: الْخَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْبِغَالُ وَالْبِغَالُ وَالْبِغَالُ وَالْبِغَالُ وَالْبِغَالُ وَالْجِعَالُ وَالْجِعَالُ وَالْجِعَالُ وَالْجِعَالُ وَالْبِعَالُ وَالْجَعِيرُ لَا تُؤْكَلُ (٢).

وقال ابن رشد: الجمهور على تحريم البغال وقوم كرهوها ولم يحرموها وهو مروي عن مالك (٣).

كرقول الشافعية:

قال النووي: وَيَحْرُمُ الْبَغْلُ وَالْحِيَارُ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَنَا.

وقال أيضا: ولا تحل البغال والحمير لحديث جابر الله المالية الما

وقال الماوردي: فَأَمَّا الْبِغَالُ فَأَكْلُهَا حَرَامٌ، وَهُوَ قَوْلُ الجُمُهُورِ (٥).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: والْبِغَالُ حَرَامٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ حَرَّمَ الْخُمُرَ الْأَهْلِيَّةَ؛ لِأَنَّهَا مُتَوَلِّدَةٌ مِنْهَا، وَالْمُتُولِّدُ مِنْ الشَّيْءِ لَهُ خُكْمُهُ فِي التَّحْرِيمِ. وَهَكَذَا إِنْ تَوَلَّدَ مِنْ بَيْنَ الْإِنْسِيِّ وَالْوَحْشِيِّ وَلَاّهُ فَهُوَ مُحَرَّمٌ، تَغْلِيبًا لِلتَّحْرِيم، وَالسِّمْعُ الْمُتُولِّدُ مِنْ بَيْنَ الذِّئْبِ(١٠).

قال الزركشي: ﴿ قُل لا آَجِدُ فِي مَا أُوجِىَ إِلَى مُحَرَّمًا ﴾ [الانعام: ١٤] الآية؛ لأن سورة الأنعام مكية نزلت قبل الهجرة، وكان القصد بالآية الكريمة الرد على الجاهلية في تحريمهم البحيرة والسائبة والوصيلة والحام، ولم يكن في ذلك الوقت محرم إلا ما ذكر في الآية، ثم بعد ذلك حرم أموراً كثيرة كالحمر والبغال وغير ذلك، والله

⁽١) الموطأ رواية يَحيى بن يَحيى اللَّيثيِّ (١/ ٦٤١).

⁽٢) المدونة (٧٥٤/٤).

⁽٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٦٩).

⁽³⁾ المجموع شرح المهذب (4/ ۲).

⁽٥) الحاوي الكبير (١٤٣/ ١٥).

⁽٦) المغنى (٩/ ٤٠٧).

أعلم(١).

مسألة: ما حكم أكل لحم الأرنب؟

قال الإمام الشافعي: وَالدَّوَابُّ وَالطَّيْرُ عَلَى أُصُولِهَا، فَهَا كَانَ مِنْهَا أَصْلُهُ وَحْشِيًّا وَاسْتُؤْنِسَ فَهُوَ فِيهَا يَحِلُّ مِنْهُ وَيَحْرُمُ كَالْوَحْشِ (٢).

قلت: يجوز أكل الأرنب ولم أقف على قول يمنع من ذلك.

□ وإليك الأدلة على ذلك:

قال النووي: ويحل أكل الارنب لقوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَاتِ﴾ [الأعراف:١٥٧] والأرنب من الطيبات (٣).

وعَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكِ، قَالَ: «مَرَرْنَا فَاسْتَنْفَجْنَا أَرْنَبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، فَسَعَوْا عَلَيْهِ فَلَغَبُوا»، قَالَ: «فَسَعَيْتُ حَتَّى أَدْرَكْتُهَا، فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ فَذَبَحَهَا، فَبَعَثَ بِورِكِهَا وَفَخِذَيْهَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ، فَأَتَيْتُ بِهَا رَسُولَ الله ﷺ فَقَبِلَهُ "(٤).

وعن ابن عباس قال: سألت عائشة هل رأيت رسول الله على يأكل الأرنب؟ فقالت: «ما رأيته يأكلها غير أنها قد أهديت لنا، وأنا نائمة فرفع لي منها العجز، فلما استيقظت أعطانيه فأكلته»(٥).

كر أقوال الصحابة:

قال عبد الرزاق: وسمعت رجلا، سأل معمرا، أسمعت قتادة، يحدث عن ابن

(١) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٢٦١).

(٢) الأم (٢/ ٥٢٧).

(٣) المجموع شرح المهذب (٩/ ١٠).

- (٤) صحیح: أخرجه البخاري (٥٥٣٥)، ومسلم (١٩٥٣)، وأبو داود (٣٧٩١) الترمذي (١٧٨٩)، وابن ماجه (٣٢٤٣)، وأحمد (٢٠١)، والدارمي (٢٠٥٦)، وغيرهم.
- (٥) إسناده ضعيف جدًّا: أخرجه عبد الرزاق (٨٦٩٨) عن الأسلمي، عن عبد الحميد بن سهيل، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: سألت عائشة هل رأيت رسول الله ﷺ. إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي «متروك».

المسيب، أنه قرب لسعد بن أبي وقاص، وعمرو بن العاص أرانب فأكل سعد، ولم يأكل عمرو؟ فقال ابن المسيب: «نأكل مما أكل سعد، ولا نلتفت إلى ما صنع عمرو؟» فقال معمر: نعم قد سمعت قتادة يجدث به (١).

عَنْ عُبَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ بِلَالًا: «رَمَى أَرْنَبًا بِعَصًا فَكَسَرَ قَوَائِمَهَا، فَذَبَحَهَا فَأَكَلَهَا» (٢).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنِ الْأَرْنَبِ، فَقَالَ: وَمَاذَا يُحَرِّمُهَا؟ قَالَ: يَزْعُمُونَ أَنَّهَا تَظْمَثُ قَالَ: فَهَا تَطْهُرُ قَالَ: لَا أَدْرِي قَالَ: هَا تَظْهُرُ قَالَ: لَا أَدْرِي قَالَ: هَا لَذِي يَعْلَمُ مَتَى طُهْرُهَا، فَإِنَّ الله لَمْ يَدَعْ شَيْئًا إِلَّا بَيْنَهُ لَكُمْ أَنْ الله عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ، وَمَا قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ، كَمْ وَالله، وَيَرَحْمَتِهِ فَدَعُوهُ تَبْحَثُوا عَنْهُ، فَإِنَّمَا هِيَ حَامِلَةٌ مِنْ هَذِهِ الْحُوامِلُ الله عَلَيْهِ الله الله عَلَيْهِ الله الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَنْهُ وَلِهُ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهُ مِنْ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهُ وَلَهُ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَى الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهُ مَنْ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهُ الله عَلَى الله عَلَيْهِ عَلَمُ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهُ الله عَلَى الله عَلَيْهِ الله عَلَى الله عَلَيْهِ الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله اللهُ الله عَلَى ا

عن ابن طاوس، عن أبيه قال: «لا بأس بأكل الأرنب»(٤).

□ وإليك أقوال أهل العلم في ذلك:

كراولا: الأحناف:

قال السرخسي: فَنَقُولُ: الْأَرْنَبُ مَأْكُولُ، وَقَدْ قَبِلَ رَسُولُ الله - ﷺ الْهَدِيَّةَ فِيهِ وَأَكَلَ مِنْهُ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ - رِضْوَانُ الله عَلَيْهِمْ (١).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٦٩٦)، وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٢٧٨)، حدثنا وكيع، عن همام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن سعد: «أنه أكلها». قال: فقلت لسعيد: ما تقول فيها؟ قال: «كنت آكلها» وهذا إسناد صحيح.

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق (٨٦٩٧)، وابن أبي شيبة (٢٤٢٧٩) عَنْ مُحُمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ بِلَالًا به. وعبيد بن سعد ذكره ابن حبّان في "ثقات التابعين".

⁽٣) إسناده صحيح: أُخرجه عبد الرزاق (٨٦٩٤) عن الثوري، عن هارون، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٦٩٥) قال: عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه به.

⁽١) المبسوط (١١/ ٢٣٠).

وقال الكاساني: وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ الْأَرْنَبِ(١).

قال البابري: لَا بَأْسَ بِأَكْلَ الْأَرْنَبِ؛ لِأَنَّ «النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَكَلَ مِنْهُ حِينَ أُهْدِيَ إِلَيْهِ مَشْوِيًّا وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ ﴿ بِالْأَكْلِ مِنْهُ »، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ السِّبَاعِ وَلَا مِنْ أَكْلَةِ الْجِيَفِ فَأَشْبَهَ الظَّبْيَ (٢).

کے قول المالكية:

قال سحنون: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْأَرْنَبَ وَالضَّبَّ مَا قَوْلُ مَالِكِ فِيهِمَا؟ قَالَ: قَالَ مَالِكُ: لَا بَأْسَ بِأَكْلِ الضَّبِّ وَالْوَبْرِ وَالظَّرَابِينِ وَالْقُنْفُذِ (٣).

كرقول الشافعية:

قال الشافعي: وَالدَّوَابُّ وَالطَّيْرُ عَلَى أُصُولِمِا، فَهَا كَانَ مِنْهَا أَصْلُهُ وَحْشِيًّا وَاسْتُؤْنِسَ فَهُوَ فِيهَا يَجِلُّ مِنْهُ وَيَحْرُمُ كَالْوَحْشِ (٤).

قال النووي: ويحل أكل الأرنب لقوله تعالى: ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَاتِ ﴾ [الأعراف:١٥٧] والأرنب من الطيبات (٥٠).

قال الماوردي: فَأَمَّا الْأَرْنَبُ فحلالٌ، لِأَنَّهُ لَا عَدْوَى فِيهِ، وَيَعِيشُ بِغَيْرِ أَنْيَابِهِ (٢).

كرقول الحنابلة:

قَالَ المرداوي: قَوْلُهُ (وَالْأَرْنَبُ). يَعْنِي أَنَّهُ مُبَاحٌ. وَهُوَ اللَّذَهَبُ، جَزَمَ بِهِ فِي «اللَّحَرَّرِ»، وَ«اللَّنَظْمِ»، وَ«الْمُوَجِيزِ»، وَ«ضَايَةِ ابْنِ رَزِينِ»، وَ«اللَّنَوِّرِ»، وَ«مُنْتَخَبِ اللَّحَرَّرِ»، وَ«الْكَافِي»، وَ«الشَّرْحِ»، وَغَيْرِهِمْ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَغَيْرِهِ. وَعَنْهُ: لَا الْأَدَمِيِّ»، وَ«الْكَافِي»، وَ«الشَّرْحِ»، وَغَيْرِهِمْ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَغَيْرِهِ. وَعَنْهُ: لَا

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/ ٣٩).

⁽٢) العناية شرح الهداية (٩/ ٥٠٢).

⁽٣) المدونة (١/ ٥٤١).

⁽٤) الأم (٢/ ٥٢٧).

⁽٥) المجموع شرح المهذب (٩/ ١٠).

⁽٦) الحاوي الكبير (١٥/ ١٣٩).

وُرِد). يُبَاحُ ^(١).

قال ابن قدامة: وَالْأَرْنَبُ مُبَاحَةٌ أَكَلَهَا (٢).

مسألة: ما حكم أكل ابن آوي؟

🕸 تعریف ابن آوی:

قال الخطيب الشربيني: في تعريفه (ابن آوى) بالمد بعد الهمز وهو فوق الثعلب ودون الكلب طويل المخالب فيه شبه من الذئب، وشبه من النعث وسمي بذلك؛ لأنه يأوي إلى عواء أبناء جنسه ولا يعوي إلا ليلا إذا استوحش وبقي وحده وصياحه يشبه صياح الصبيان (٣).

قال بن هبيرة: وَاخْتلفُوا فِي ابْن آوى. فَقَالَ أَحْمد وَأَبُو حنيفَة: هُوَ حرَام. وقال مَالك: هُوَ مَكْرُوه. ولأصحاب الشَّافِعِي وَجْهَان (٤).

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

القول الأول: يجوز أكل ابن آوى:

وبه قال: الشافعية في رواية.

واستدلوا لقولهم بدليل ، عقلي فقالوا: «أنه لا يتقوي بنابه» ثم هو من الطيبات قال الله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَاتِ﴾ [الاعراف:١٥٧].

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال الماوردي تخلفه: وَأَمَّا ابْنُ آوَى حكم أكل فَفِي إِبَاحَتِهِ أَكْلَهُ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: يُؤْكَلُ، وَهُوَ مُقْتَضَى تَعْلِيلِ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْتَدِئُ بِالْعَدُوَى.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يُؤْكَلُ، وَهُوَ مُفْتَضَى تَعْلِيلِ أَبِي إِسْحَاقَ الْمُرْوَزِيِّ؛ لِأَنَّهُ يَعِيشُ

⁽١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٠/٣٦٣).

⁽٢) المغنى (٩/ ٤١٢).

⁽٣) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ٣٠٠).

⁽٤) اختلاف الأئمة العلماء (٢/ ٣٥٧).

بِأَنْيَابِهِ (١)

وقال الخطيب الشربيني: أما ابن آوى فلأنه مستخبث، وله ناب يعدو به ويأكل المبتة ووجه حله أن نابه ضعيف (٢).

وقال الشيرازي: وفي ابن آوى وجهان: أحدهما: يحل لأنه لا يتقوى بنابه فهو كالأرنب (٣).

القول الثاني: أكل ابن آوى حرام:

وبه قال: الأحناف والحنابلة والشافعية في رواية.

ودليل هذا القول: قال بدر الدين العينى: لأن ابن آوى يشبه الكلب، ورائحته كريهة، فيدخل في عموم قوله ﷺ: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَنْبِثَ﴾ [الأعراف:١٥٧](٤).

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كر أو لا: الأحناف:

قال بدر الدين العيني: لأن ابن آوى يشبه الكلب، ورائحته كريهة، فيدخل في عموم قوله ﷺ: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَتِيِثَ ﴾ [الأعراف:١٥٧] (٥).

كرثانيا: الشافعية في رواية:

قال النووي تخلّله: (وأما) ابن آوى وابن مفترص ففيهما وجهان (أصحهما) تحريمهما وبه قطع المراوزة (١٠).

وقال الخطيب الشربيني: أما ابن آوى فلأنه مستخبث وله ناب يعدو به ويأكل

⁽١) الحاوي الكبير (١٥/ ٣١٦).

⁽٢) غنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٢/٣٠٠).

⁽٣) التنبيه في الفقه الشافعي (١/ ٨٣).

⁽٤) البناية شرح الهداية (١١/ ٥٨٤).

⁽٥) المصدر السابق.

المجموع شرح المهذب (٩/ ١١).

ليتة (١).

وقال الرملي: يحرم كالتمساح وَابْن آوى (٢).

كرثالثا: الحنابلة:

قال ابن قدامة: وَابْنُ آوَى، وَالنِّمْسُ، وَابْنُ عِرْسٍ، حَرَامٌ. سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ آوَي وَابْنِ عِرْسٍ فَقَالَ: كُلُّ شَيْءٍ يَنْهَشُ بِأَنْيَابِهِ فَهُوَ مِنْ السِّبَاعِ (٣).

وقال اَلمرداوي: وَقِيلَ: لَا يَحْرُمُ إِلَّا إِذَا بَدَأَ بِالْعُدُوَّانِ. قَوْلُهُ (كَالْأَسَدِ، وَالنَّمِرِ، وَالنَّمْنِ، وَالْفَهْدِ، وَالْكَلْبِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَابْنِ آوَي، وَالسِّنَّوْرِ، وَابْنِ عُرْسٍ، وَالنِّمْسِ، وَالْقِرْدِ) (٤).

كرالقول الثالث: يكره أكل ابن آوى.

وبه قال: المالكية.

قال ابن هبيرة: وَاخْتلفُوا فِي ابْن آوى فقَالَ مَالك: هُوَ مَكْرُوه (٥).

والراجح - والله أعلم - القول الأول: «أكل ابن آوى حرام»، وهذا لأنه ذو ناب والنبي نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وَلِأَنَّهَا مُسْتَخْبَثَةٌ، غَيْرُ مُسْتَطَابَةٍ، فَإِنَّ ابْنَ النبي نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وَلِأَنَّهَا مُسْتَخْبَثَةٌ، غَيْرُ مُسْتَطَابَةٍ، فَإِنَّ ابْنَ آوَى يُشْبِهُ الْكَلْبَ، وَرَائِحَتُهُ كَرِيهَةٌ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومٍ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَيْثَ ﴾ [الاعراف:١٥٧] وهو قول جمهور أهل العلم.

⁽١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ٣٠٠).

⁽٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٣/ ٤٦).

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٠٩).

⁽٤) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٠٠/ ٣٥٥).

⁽٥) اختلاف الأئمة العلماء (٢/ ٣٥٧). ولم أقف للمالكية على قول في كتبهم.

مسألة: ما حكم أكل ابن عرس؟

🕸 تعريف ابن عرس:

قال الخطيب الشربيني: وابن عرس وهو دويبة رقيقة تعادي الفأر تدخل جحره وتخرجه وجمعه بنات عرس (١).

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

🕸 القوال الأول: يحرم أكل ابن عرس.

وبه قال: الأحناف والحنابلة.

□ وإليك أقوال أهل العلم.

كر أولا: الأحناف:

قالَ الكاساني: وَجَمِيعِ الْحَشَرَاتِ وَهَوَامٌ الْأَرْضِ مِنْ الْفَأْرِ وَالْقُرَادِ وَالْقَنَافِذِ وَالضَّبِّ وَالْيَرْبُوعِ وَابْنِ عِرْسٍ وَنَحْوِهَا، وَلَا خِلَافَ فِي حُرْمَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَّا فِي الضَّبِّ (٢).

وقال ابن مودود الموصلي: وَلَا يُؤْكَلُ ابْنُ عُرْسٍ؛ لِأَنْمَا ذَاتُ أَنْيَابٍ فَدَخَلَتْ تَحْتَ النَّصِّ^(٣).

قال زين الدين محمد بن أبي بكر الحنفي الرازي: وَيحرم الضبع والثعلب واليربوع وَابْن عرس والرخمة والبغاث والغداف والغراب الأبقع الَّذِي يَأْكُل الْجِيَفُ^(٤).

کے قول الحناملة:

قال عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل - رحمهما الله: سَأَلت أبي عَن ابْن عرس؟ قال: كل شَيْء يَأْخُذ بخالبه فَهُوَ مِمَّا نهى قال: كل شَيْء يَأْخُذ بخالبه فَهُوَ مِمَّا نهى

⁽١) مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ٢٩٩).

⁽٢) بدائع الصنائع (٥/ ٣٦).

⁽٣) الاختيار لتعليل المختار (٥/ ١٤).

⁽٤) تحفة الملوك (١/٢١٣).

عَنهُ من كل ذِي مخلب من الطير (١).

وقال ابن قدامة: وَابْنُ آوَى، وَالنَّمْسُ، وَابْنُ عِرْسٍ، حَرَامٌ. سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ آوَى وَابْنِ عِرْسٍ فَقَالَ: كُلُّ شَيْءٍ يَنْهَشُ بِأَنْيَابِهِ فَهُوَ مِنْ السِّبَاعِ(٢).

القول الثاني: يباح أكل ابن عرس:

قال به: الشافعية في رواية.

□ وإليك أقوالهم:

قال النووي: والثعلب من الطيبات مستطاب يُصطاد؛ ولأنه لا يتقوى بنابه فأشبه الأرنب و يحل أكل ابن عرس والوز لما ذكرناه في الثعلب^(٣).

مسألة: ما حكم أكل ما له مخلب من الطير؟

قال النووي تَعَلَّلُهُ: الْمِخْلَبُ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ اللَّامِ قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: الْمِخْلَبُ لِلطَّيْرِ وَالسِّبَاعِ بِمَنْزِلَةِ الظُّفُرِ لِلْإِنْسَانِ^(٤).

اختُلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

🕸 القول الأول: يحرم أكل كل ذي مخلب من الطير:

وبه قال: الأحناف والشافعية والحنابلة.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي غَلِب مِنَ الطَّيْرِ»(٥).

وعن خالد بن الوليد، أن رسول الله على «نهى يوم خيبر عن أكل لحوم الخيل

⁽١) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٧٠).

⁽٢) المغنى (٩/ ٤٠٩).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٩/ ١٠).

⁽٤) شرح صحيح مسلم (١٣/ ٨٢).

⁽٥) أخرجه مسلم (١٩٣٤، ١٩٣٩)، وأبو داود (٣٨٠٣، ٣٨٠٥)، والنسائي (٤٣٤٨، ٤٦٤٥)، وابن ماجه (٣٢٣٤)، وأحمد (٤/ ٧٤)، والدارمي (٢٠٢٥)، وغيرهم.

والبغال والحمر وكل ذي ناب من السبع ، أو مخلب من الطير»(١).

كرقول الأحناف:

قال السرخسي تخلفه: وَالمُسْتَوْحَشُ نَوْعَانِ: مِنْهَا صَيْدُ الْبَحْرِ لَا يَحِلُّ تَنَاوُلُ شَيْءٍ مِنْهَا سِوَى السَّمَكِ، وَمِنْهَا صَيْدُ الْبَرِّ، وَيَحِلُّ تَنَاوُلُمُّا إِلَّا مَا لَهُ نَابٌ أَوْ خِلْبٌ «لِنَهْيِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنْ السِّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي خِلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ» وَلَمُغنَى الْخُبْثِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنْ السِّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي خِلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ» وَلِعْنَى الْخُبْثِ فِي غَلْقٍ مَنْ الطَّيْرِ أَثَرِ ذَلِكَ فِي خُلُقِ فِيهَا، فَإِنَّ مِنْ طَبْعِهَا الْإِخْتِطَّافَ وَالإِنْتِهَابَ، فَلَا بُدَّ مِنْ ظُهُورٍ أَثَرِ ذَلِكَ فِي خُلُقِ الْمُتَنَاوِلِ لِلْغِذَاءِ مِنْ الْأَثْرِ فِي ذَلِكَ (٢).

وقال ابن مودود الموصلي تَعَلِّمَة: وَلَا يَجِلُّ أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ وَلَا ذِي خِلَبِ مِنَ الطَّيْرِ^(٣).

وقال زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي: وَيحرم أكل كل ذِي نَاب من السبَاع وَذي مخلب من الطير وَيحرم الضبع والثعلب واليربوع وَابْن عرس والرخمة والبغاث والغداف والغراب الأبقع الَّذِي يَأْكُل الْجِيف، وَيحل غراب الزَّرْع والعقعق واللقلق وَيحرم الضَّب والقنفذ والسلحفاة والزنبور والحشرات كلها إلا الجُرَاد وَلَو مَاتَ حتف أَنفه وَلحم الْفرس حرَام (٤).

كم قول الشافعية:

قال النووي: قال الشَّافِعِيُّ وَالْمُصَنِّفُ وَالْأَصْحَابُ يَحْرُمُ أَكْلُ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنْ الطَّيْرِ يَتَقَوَّى بِهِ وَيَصْطَادُ كَالصَّقْرِ وَالنِّسْرِ وَالْبَازِي وَالْعُقَابِ وَغَيْرِهَا لِلْحَدِيثِ السَّابِقُ (٥).

⁽١) إسناده ضعيف ولبعض ألفاظه شواهد.

⁽٢) الميسوط (١١/ ٢٢٠).

⁽٣) الاختيار لتعليل المختار (٥/ ١٣).

⁽٤) تحفة الملوك (١/٢١٣).

⁽٥) المجموع (٩/ ٢٢).

كرقول الحنابلة:

قال عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل: سَأَلت أبي عَن ابْن عرس؟ قَالَ: كل شَيْء يَأْخُذ ينهش بأنيابه فَهُوَ مِمَّا نهى عَنهُ من كل ذِي مخلب من الطير(١).

وقال ابن قدامة: وَكُلُّ ذِي خِلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ، وَهِيَ الَّتِي تُعَلِّقُ بِمَخَالِبِهَا الشَّيْءَ، وَتَصِيدُ بِهَا، هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ (٢).

🕸 القول الثاني: يجوز أكل ما له مخلب من الطير:

قال به: المالكية وَاللَّيْثُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَيَخْيَى بْنُ سَعِيدٍ (٣).

ودليل هذا القول: احْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَى مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ تَ ﴾ [الانعام: ١٤٥].

كروإليك أقوال المالكية:

قَالَ ابْنُ وَهْبِ: عَنْ مَالِكٍ: لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدِيهًا، وَلَا حَدِيثًا بِأَرْضِنَا يَنْهَى عَنْ أَكْلَ كُلِّ ذِي مِخْلَبِ مِنَ الطَّيْرِ^(٤).

قال سحنون: قُلْت: هَلَّ كَانَ مَالِكٌ يَكْرَهُ أَكْلَ كُلِّ ذِي خِلْبِ مَنْ الطَّيْرِ؟

قال: لَمْ يَكُنْ مَالِكٌ يَكْرَهُ أَكْلَ شَيْءٍ مِنْ الطَّيْرِ سِبَاعِهَا وَغَيْرِ سِبَاعِهَا، قُلْت: وَالْغُرَابُ لَمْ يَكُنْ مَالِكٌ يَرَى بِهِ بَأْسًا؟

قال: نَعَمْ لَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَهُ، قُلْت: وَكَذَلِكَ الْمُدْهُدُ عِنْدَهُ وَالْخَطَّافُ؟

قال: جَمِيعُ الطَّيْرِ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهَا عِنْدَ مَالِكٍ (٥).

⁽١) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٧٠).

⁽٢) المغني (٩/ ٢٠٤).

⁽٣) المغني (٩/ ٢٠٤).

⁽٤) الاستذكار (١٥/ ٣٢٢).

⁽٥) المدونة (١/ ٥٠٠).

قال أَبُو عُمَرَ بن عبد البر تَخْلَتُهُ: جَائِزٌ عِنْدَ مَالِكٍ أَكْلُ الْغُرَابِ، وَالْحِدَأَةِ، وَكُلِّ ذِي خِلْبٍ مِنَ الطَّيْرِ وَلَمْ يَصِحَّ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ النَّهْيُ الَّذِي رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (۱).

□ مناقشة الأقوال والرد عليها:

رد النووي على مخالفيه فقال: وَأَجَابُوا عَنْ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ بِأَنَّهُ أُمِرَ أَنْ يُخْبِرَ بِأَنَّهُ لَا يَجِدُ مُحَرَّمًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَّا هَذَا، ثُمَّ وَرَدَ وَحْيٌ آخَرُ بِتَحْرِيمِ السِّبَاعِ فَأَخْبَرَ بِهِ وَالْآيَةُ مَكِّيَّةٌ وَالْأَحَادِيثُ مَدَنِيَّةٌ وَلِأَنَّ الْحَدِيثَ مُخَصِّصٌ لِلْآيَةِ، وَالله سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ (٢).

وقال الماوردي تَخَلَّلُهُ: فَأَمَّا الجُوَابُ عَنْ قَوْله تَعَالَى: ﴿قُل لَاۤ أَجِدُ فِي مَاۤ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ ۗ [الانعام:١٤٥] فِي وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لَا أَجِدُ فِيهَا نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ مُحُرَّمًا إِلَّا هَذِهِ الْمُذْكُورَةَ، وَمَا عَدَاهَا مُحَرَّمٌ بِالسُّنَّةِ.

وَالثَّانِي: لَا أَجِدُ فِيهَا اسْتَطَابَتْهُ الْعَرَبُ مُحَرَّمًا إِلَّا هَذِهِ المُّذْكُورَةَ.

وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَسْتَطِيبُ أَكْلَ جَمِيعِهَا، فَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي جُفَاةِ الْبَوَادِي، لِجَدْبِ مَوَاضِعِهِمْ فِي الضَّرُورَاتِ، فَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مِثْلَهُمْ لَا يُعْتَبَرُ^(٣).

والراجح - والله أعلم - أن أكل كل ذي مخلب من الطير حرام وذلك للأدلة الواردة في ذلك وليس للمخالفين دليل صحيح صريح في ذلك سوى فهم الآية وقد رد أهل العلم على هذا ثم هو قول جمهور أهل العلم من السلف والخلف.

مسألة: ما حكم أكل لحم الجلالة؟

أولا ما المقصود بالجلالة؟

قال أبو داود السجستاني: سَمِعْتُ أَحْمَدَ، قَالَ: الْجَلَّالَةُ: مَا أَكَلَتِ الْعَذِرَةَ مِنَ الدَّوَابِّ وَالطَّيْرِ^(١).

وقال النووي: قال أَصْحَابُنَا: الجُتَلَالَةُ هِيَ الَّتِي تَأْكُلُ الْعَذِرَةَ وَالنَّجَاسَاتِ وَتَكُونُ مِنْ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالدَّجَاجِ^(٢).

وقد اختلف أهل العلم في أكّل الجلالة على ثلاثة أقوال:

🕸 القول الأول: يحرم أكل لحم الجلالة.

وبه قال: الشافعية في رواية والحنابلة في رواية.

واستدلوا لقولهم بأدلة منها:

ما رواه ابْنِ عَبَّاسِ «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنِ الْمُجَثَّمَةِ، وَعَنْ لَبَنِ الجُلَّالَةِ، وَأَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السِّقَاءِ»^(٣).

(١) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (١/ ٣٤٥).

(Y) HARAGES (P/ XY).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٣٧٨٦)، والترمذي (١٨٢٥)، والنسائي (٤٤٤٨)، وأحمد (٣٠٨٤)، وأحمد (٤٤٢٨)، و(ه/ ١٨٢٨)، والطبراني (٤١٤٨)، والبيهقي (١٩٤٨)، والدارمي (٢٠٤٤)، وابن الجارود (٨٨٧)، والطبراني (١١٨٢)، والبيهقي (١٩٤٧)، كلهم من طرق عن هِشَام، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْزِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ (شَهَى عَنِ اللَّجَثَّمَةِ، وَعَنْ لَبَنِ الجُلالَةِ، وَعَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِي السِّقَاءِ» قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه أبو داود (٣٧١٩)، وأحمد (٤/ ١٤٢)، والدارمي (٢٠١٨، ٢١٦٣)، وابن أبي شيبة (١٩٨٥)، وابن خريمة (٢٥٥٦)، والطبراني (١٩٨٥)، وابل خريمة (٢٥٥٦)، والطبراني (١٩٨٥)، والبيهقي (١٠٣١)، وفي «الآداب» (٦٣٦) كلهم من طرق حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، قال: أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنِ النَّرْبِ مِنْ فِي السِّقَاءِ، وَعَنْ رُكُوبِ الجُلَّالَةِ وَالمُجَثَّمَةِ» قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقال الذهبي: صحيح.

وعَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنِ الجَلَّالَةِ فِي الْإِبِلِ: أَنْ يُرْكَبَ عَلَيْهَا، أَوْ يُشْرَبَ مِنْ أَلْبَانِهَا» (١٠).

وأخرجه أحمد (٢٤٠/ ٥)، والحاكم (٢٢٤٧)، وا بن حبان (٢٢٤٧)، والبيهقي (١٩٤٨٦)، كلهم من طرق عن سَعِيد، وعَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ لَبَنِ الجُلَّالَةِ، المُجَثَّمَةِ، وَعَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِي السِّقَاءِ».

وأُخرجه الطبراني (١٥٤٥ ، ١٩٢٦)، وابن الأعرابي في المعجم (١٥٤٥)، كلاهما من طرق عن بَسَّامٌ الصَّيْرَفِيُّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لَبَنِ الشَّاةِ الجُلَّالَةِ.

وأخرجه الطبراني (١٠٩٦٤)، والبزار (٤٩١٤، ٥١٥ ٤، ٤٩١٥)، والبيهقي (١٩٤٧٣) من طرق عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد عن ابن عباس، قال: «نهى رسول الله على يوم الفتح عن لحوم الجلالة، وألبانها، وظهورها» وسئل أبو زرعة عن حديث؛ رواه ابن حميد، عن علي بن مجاهد، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: نهى رسول الله على عن لحوم الجلالة، وألبانها. قال أبو زرعة: هذا خطأ، إنها هو عن ابن عمر. انظر العلل (٤/ ٤٣٤).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٠٩٩) قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ أُسَامَةً بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عِكْرِمَةً، قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ لَبَنِ الشَّاةِ الجُلاَلَةِ. قلت: وأسامة بن زيد بن أسلم «ضعيف».

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٠٩٧) قال: حَدَّثَنَا يَخْيَي بْنُ يَهَانٍ، عَنْ عُثْهَانَ بْنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عِكْرِ مَةَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: نُهِيَ عَنْ أَلْبَانِ الجُلاَلَةِ وَلَحُومِهَا، وَأَنْ يُحَجَّ عَلَيْهَا وَأَنْ يُعْتَمَرَ. قلت: ويَخْيَي بْنُ يَهَانٍ متكلم في حفظه.

(۱) الصحيح من حديث ابن عمر الفظة: "مُبِيَ عَنْ رُكُوبِ الجُلَّالَةِ»، أخرجه أبو داود (٢٥٥٨، ٢٧٨٧)، والحاكم (٢٢٤٩)، والبزار (٥٨٣٩)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٨٠٩)، والبيهقي (٣٧٨٧)، وفي «الآداب» (٦٣٦)، كلهم من طرق عن عَمْرو بْنُ أَبِي قَيْس، عَن أَيُّوبَ، عَن نافع، عَن ابْنِ عُمَر قَالَ: عن رَسُولُ الله ﷺ. قال البزار: وَهَذَا الحُدِيثُ لا نعلَمُ رَوَاهُ عَن أَيُّوبَ، عَن نافع، عَن ابْنِ عُمَر إلاَّ عَمْرو بْنُ أَبِي قَيْسٍ. قلت: هو لا يتحمل التفرد لأنه صدوق له أوهام.

وأخرجه أبو داود (٢٥٥٧)، والطبراني (١٣٤٦٤)، والبيهقي (١٠٣٣٠)، كلهم من طرق عن مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «نَهْمِيَ عَنْ رُكُوبِ الجُنَّلاَلَةِ» هكذا موقوفا بدن ذكر النبي قلت وعبد الوارث أثبت من عَمْرو بْنُ أَبِي قَيْسٍ.

وأخرجه عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٩ أَ ٨٧) قال عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الَّبِنِ عُمَرَ، أَنَّهُ: «كُرِهَ أَنْ

وعَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ: يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لَحُومِ الْخُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَعَنِ الجَلَّالَةِ، عَنْ رُكُوبِهَا وَأَكْلِ خَمِهَا»(١).

تُرْكَبَ الْجُلَّالَةُ، أَوْ أَنْ يُحَجَّ عَلَيْهَا». قلت: وهذه متابعة لأيوب ولكن عبد الله بن عمر بن حفص "ضعيف».

وأخرجه أبو داود (٣٧٨٥)، والترمذي (١٨٢٤)، وابن ماجه (٣١٨٩)، والطبراني (٣١٨٥)، والطبراني (٣١٥٠١)، والحاكم (٢٢٤٨)، والبيهقي (١٩٤٧٢)، كلهم من طرق عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ. قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيب. سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: رَوَى شُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: بَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ لَحُوم الجُلَّالَةِ مُرْسَلٌ انظر العلل (١/٤٠٣).

قلت: وأخرجه ابن أبي َشيبة (٢٥١٠٠) قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ لَحُم الشَّاةِ الجُلاَلَةِ.

قلت: وهذا إسناد صحيح مرسل. وسفيًّان أثبت من محمد بن إسحاق.

وأخرجه عبد الرزاق (٨٧١٤) عَنِ ابْنِ عُييْنَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي حُرَّةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ مِثْلُهُ وإِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي حُرَّةَ ضعفه الساجي، ولكن وثقه ابن معين، وأحمد، وقال أبو حاتم: لا بأس به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٠٩٣) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةً، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْقَ نَهَى عَنْ لُحُوم الْجَلَالَةُ، وَلاَ نَعْلَمُهُ يُرُوى فِي الْحُومُ الْجَلَالَةُ، وَلاَ نَعْلَمُهُ يُرُوى فِي الْحُومُ الْجَلَالَةُ، وَلاَ نَعْلَمُهُ يُرُوى فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ، عَن مُجاهد، عَنِ ابْنِ عَبَاسٍ، وَقَدْ رُوِيَ عَن مُجاهد، عَن ابْنِ عُمَرو. قلت: وليث بن أبي سليم «ضعيف».

وأُخرجه عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٨٧١٣)، وابن أبي شيبة (٢٥١٠)، كلاهما من طرق عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ أَلْبَانِ الجُلاَلَةِ. وإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ «لين». قلت: هذا مرسل صحيح؛ لأن مجاهدا لم يدرك النبي ﷺ.

(۱) أخرجه أبو داود (۳۸۱۱)، والنسائي (٤٤٤٧)، وأحمد (٦١٦/١١)، والطبراني (٢٨٠٩)، والحاكم (٢٤٩٨، ٢٤٩٨)، والبيهقي (١٩٤٧٩)، كلهم من طرق عن وُهَيْبٌ بن خالد عن ابْنُ طَاوُس، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّه، قَالَ: عن رَسُولُ ﷺ.

وعند النسائي قالَ: أُخْبَرَنِي عُمُّمَانُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ خُرَّزَادَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو قَالَ مَرَّةً: عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ مَرَّةً: عَنْ جَدِّهِ. وأخرجه عبد الرَّزَّاقِ (٨٧١٢) عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ قَالَ وعن جابر، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة أن يؤكل لحمها، أو يشرب لبنها» (١).

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ، عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا، وَعَنِ الْمُجَثَّمَةِ، وَالْجُلَّالَةِ، وَأَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ، إِلَى هُنَا لَمْ وَالْجُلَّالَةِ، وَأَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ، إِلَى هُنَا لَمْ يُغْرِجَاهُ (٢).

وعن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبْجَرَ، قَالَ: أَصَابَتْنَا سَنَةٌ فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي شَيْءٌ أَطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا شَيْءٌ مِنْ حُمُرٍ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ حَرَّمَ خُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَةِ، فَأَتَيْتُ النَّبِي ﷺ حَرَّمَ خُومَ الْحُمُرِ اللهُ اللهِ عَلَيْ السَّنَةُ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أُطْعِمُ أَهْلِي فَأَتَيْتُ النَّبِي ﷺ فَقَالَ: «أَطْعِمْ أَهْلِكَ مِنْ سَمِينِ إِلَّا سِمَانُ الْحُمُرِ، وَإِنَّكَ حَرَّمْتَ لَحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَقَالَ: «أَطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ مَمْرِكَ، فَإِنَّكَ حَرَّمْتُهَا مِنْ أَجْلِ جَوَّالِ الْقَرْيَةِ» يَعْنِي الْجَلَّالَةَ (٣).

"نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ لِحُومِ الْإِبِلِ الجُلَّالَةِ وَأَلْبَانِهَا، وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُحَجَّ عَلَيْهَا" قلت: ومعمر أثبت من وهيب بن خالد فإنه قد تغر قليلا بأخرة.

وأخرجه الدارقطني (٤٧٥٣)، والحاكم (٢٢٦٩)، والبيهقي (١٩٤٨٠)، كلهم من طرق عن إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر، نا أبي، عن عبد الله بن باباه، عن عبد الله بن عمرو، قال: «نهى رسول الله عن عن الإبل الجلالة أن يؤكل لحمها، ولا يشرب لبنها، ولا يحمل عليها إلا الأدم، ولا يذكيها الناس حتى تعلف أربعين ليلة». قلت: وإسماعيل وأبوه ضعيفان.

⁽١) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٦٠٤) قال: حدثنا شبابة، قال: حدثنا مغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر عن النبي ﷺ فيه عنعنة أبي الزبير.

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه أبو عوانة (٨١٩٦) قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الزَّعْفَرَانِيُّ، وَعَبَّاسٌ الدُّورِيُّ، وَأَبُو عَوْفٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَرْزُوقِ الْبُزُورِيُّ، قَالُوا: ثَنَا شَبَابَةُ، قَالَ: ثَنَا المُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مَطْرٍ الْوَرَاقِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عن النبي ﷺ، ومطر الوراق «ضعيف».

⁽٣) إسناده مضطرب: أخرجهَ أبوَ داود (٣٨١١)، والخطابي في «معالم السنن» (١٥٦١)، والبيهقي (١٩٩٥١) سبق تخريجه في مسألة أكل لحم الحمر الأهلية.

□ وإليك أقواهم بالتفصيل:

كر أو لا الشافعية:

قال الخطيب الشربيني: (وَإِذَا ظَهَرَ تَغَيُّرُ لَخُم جَلَّالَةٍ) مِنْ نَعَمٍ أَوْ غَيْرِهِ كَدَجَاجٍ، وَلَوْ يَسِيرًا (حَرُمَ أَكْلُهُ) أَيْ اللَّحْمِ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ (١).

كرثانيًا: قول الحنابلة:

قال المرداوي: (وَتَحْرُمُ الْجُلَّالَةُ الَّتِي أَكْثَرُ عَلَفِهَا النَّجَاسَةُ وَلَبَنْهَا، وَبَيْضُهَا، حَتَّى تَخْبَسَ). هَذَا المُذْهَبُ. وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ. وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ المُذْهَبِ. وَأَطْلَقَ فِي الرَّوْضَةِ وَغَيْرِهَا تَخْرِيمَ الْجُلَّالَةِ، وَأَنَّ مِثْلَهَا خَرُوفٌ ارْتَضَعَ مِنْ كَلْبَةٍ ثُمَّ شَرِبَ لَبَنَا طَاهِرًا. قَالَ فِي الْفُرُوعِ: وَهُوَ مَعْنَى كَلَامٍ غَيْرِهِ. وَعَنْهُ: يُكْرَهُ، وَلَا يَحْرُمُ (٢).

القول الثاني: يكره أكل الجلالة:

روى هذا عن عطاء بن أبي رباح وهو قول الأحناف والشافعية في رواية عند الحنابلة في رواية.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

فعَنْ عَطَاءٍ؛ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ لُحُومَ الجُلاَلَةِ، وَأَلْبَانَهَا (٣).

كم قول الأحناف:

قال السرخسي: وَتُكْرَهُ لِحُومُ الْإِبِلِ الجُلَّالَةِ وَالْعَمَلُ عَلَيْهَا، وَتِلْكَ حَالْهُمَا إِلَى أَنْ تُحْبَسَ أَيَّامًا (٤).

وقال الكاساني: وَأَمَّا بَيَانُ مَا يُكْرَهُ مِنْ الْحَيَوَانَاتِ فَيُكْرَهُ أَكْلُ لَحُومِ الْإِبِلِ الجُلَّالَةِ

- (١) مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٦/ ١٥٥).
 - (٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٠/٣٦٦).
- (٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٠٩٢) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عَطَاءٍ به وهشام بن حسان في روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما. قاله الحافظ في الفتح ترجمة رقم (٧٢٨٩).
 - (3) Hungel (11/007).

وَهِيَ الَّتِي الْأَغْلَبُ مِنْ أَكْلِهَا النَّجَاسَةُ(١).

كرقول الشافعية:

قال النووي: (ويكره أكل الجلالة وهي التي أكثر أكلها العذرة من ناقة أو بقرة أو شاة أو ديك أو دجاجة لمّا رَوَى ابْنُ عَبّاسٍ ﴿ أَنَّ النّبِيَّ عَبَّكُ نَهَى عن ألبان الجلالة)، ولا يحرم أكلها، لأنه ليس فيه أكثر من تغير لحمها، وهذا لا يوجب التحريم فإن أطعم الجلالة طعاما طاهرا وطاب لحمها لم يكره (٢).

كرقول الحنابلة:

قال إسحاق بن منصور بن بهرام: قلت (لأحمد): الجلالة؟ قال: (أكرهها نهى النبي عَلَيْهُ عن لحوم الجلالة، وأكره ركوبها.قال إسحاق: كما قال، وكذلك ألبانها(٣).

وقال ابن قدامة: قال احمد: أكره لحوم الجلالة وألبانها قال القاضي في «المجرد» هي التي تأكل القذر فإذا كان أكثر علفها النجاسة حرم لحمها ولبنها، وفي بيضها روايتان: وإن كان أكثر علفها الطاهر لم يحرم أكلها ولا لبنها، وتحديد الجلالة يكون أكثر علفها النجاسة لم نسمعه عن أحمد، ولا هو ظاهر كلامه، لكن يمكن تحديده بها يكون كثيرا في مأكولها ويعفى عن اليسير، وقال الليث: إنها كانوا يكرهون الجلالة التي لا طعام لها إلا وما يَأْكُلُ الجِيفَ نَصَّ عليه وَنَقَلَ عبدالله وَغَيْرُهُ يُكْرَهُ، وَجَعَلَ فيه شَيْخُنَا رِوَايَتَيْ الجُلالَةِ وَأَنَّ عَامَّةً أَجْوِبَةٍ أَحْمَد ليس فيها تَحْرِيمٌ وما أشبهه (٤).

وقال ابن مفلح: وما يَأْكُلُ الجِيفَ نَصَّ عليه وَنَقَلَ عبدالله وَغَيْرُهُ يُكْرَهُ وَجَعَلَ فيه شَيْخُنَا رِوَايَتَيْ الجُلَالَةِ وَأَنَّ عَامَّةَ أَجْوِبَةِ أَحْمَدَ ليس فيها تَحْرِيمٌ(٥).

⁽١) بدائع الصنائع (٥/ ٣٩).

⁽٢) المجموع (٩/ ٢٨).

⁽٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه (٥١٦١/٥).

⁽٤) المغنى (١١/ ٦٦٩).

⁽٥) الفروع (٦/ ٢٦).

القوال الثالث: لا بأس بأكل الجلالة:

قال به المالكية.

□ وإليك أقوال المالكية بالتفصيل:

قال سحنون: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْجَلَّالَةَ مِنْ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، هَلْ يَكُرَهُ مَالِكٌ لَا لَجُومَهَا؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَوْ كَرِهْتُهَا لَكَرِهْتُ الطَّيْرَ الَّتِي تَأْكُلُ الْجِيَف، قَالَ مَالِكٌ: لَا بُلُسَ بِالْجُلَّلَةِ قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الطَّيْرَ كُلَّهُ أَلَيْسَ لَا يَرَى مَالِكٌ بِأَكْلِهِ بَأْسًا، الرَّخَمَ وَالْعِقْبَانَ وَالنَّسُورَ وَالْحِدَا وَالْعِرْبَانَ وَمَا أَشْبَهَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ مَالِكُ: لَا بَأْسَ بِأَكْلِهَا كُلِّهَا مَا أَكَلَ الْحِينَ مِنْهَا وَمَا لَمْ يَأْكُلْ، وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ الطير كله (۱).

والراجح - والله أعلم - هو تحريم أكل الجلالة؛ وذلك لصحة الأدلة الواردة في النهي عن أكله.

قال العلامة الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان: ظاهر النهي للتحريم من غير صارف عنه (٢).

مسألة: ما حكم أكل ما يُستخبث؟

قال النووي: قال أهل اللغة: أصل الخبث في كلام العرب المذموم والمكروه والقبيح من قول أو فعل أو مال أو طعام أو شراب أو شخص أو حال وقال أبو عمر الزاهد: قال ابن الأعرابي: الخبث في كلام العرب المكروه، فإن كان من الكلام فهو الشتم، وإن كان من الملل فهو الكفر وإن كان من الطعام فهو الحرام وإن كان من الشراب فهو الضار (٣).

ويدخل فيه - أيضًا - كل ما نصَّ الشرع على أنه خبيث إلا لدليل يدل على إباحته مع إطلاق اسم الخبيث عليه (٤).

⁽١) المدونة (١/ ٤٤٥).

⁽٢) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (١/ ٥١) مع بعض التصرف.

⁽٣) تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ٨٢).

⁽٤) تفسير الشنقيطي (٢/ ٢٦٧).

وهناك أشياء لم يرد فيها نص بتحللها أو حريمها

🗐 ولأهل العلم في ذلك قولين:

🧇 القول الأول: الخبيث ما يستخبثه الطبع السليم:

قال به: أحناف الشافعية والمالكية.

□ وإليك أقوالهم:

كر أولا: الأحناف:

قال السرخسي: والمُسْتَخْبَثُ حَرَامٌ بِالنَّصِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَرَتِ فَإِنَّهَا مُسْتَخْبَثَةٌ طَبْعًا، وَإِنَّهَا أَبِيحَ الْخَبَرَتِ فَإِنَّهَا مُسْتَخْبَثَةٌ طَبْعًا، وَإِنَّهَا أَبِيحَ لَنَا أَكُلُ الطَّيِّبَاتِ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَتِ مَا رَزَقُنَكُمْ ﴾ لَنَا أَكُلُ الطَّيِبَاتِ مَا رَزَقُنَكُمْ ﴾ [المقرة: ١٧٧] فَقَدْ أَكْرَمَ المُوْمِنِينَ بِهَذَا الْخِطَابِ حَيثُ خَاطَبَهُمْ بِهَا خَاطَبَ بِهِ الرُّسُلَ صَلَوَاتُ الله وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ حَيْثُ قَالَ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِن ٱلطَّيِبَاتِ ﴾ [المؤمن: ١٥] الْآيَةُ (١).

قال بدر الدين العينى: لأن الخبيث ما يستخبثه الطبع السليم (٢).

قال ابن عابدين: وما استطابه العرب حلال لقوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِبَتِ﴾ [الأعراف ١٥٧]، الأعراف وما استخبثه العرب فهو حرام بالنص، والذين يعتبر استطابتهم أهل الحجاز من أهل الأمصار؛ لأن الكتاب نزل عليهم وخوطبوا به ولم يعتبر أهل البوادي؛ لأنهم للضرورة والمجاعة يأكلون ما يجدون وماوجد في أمصار المسلمين مما لا يعرفه أهل الحجاز رد إلى أقرب ما يشبهه في الحجاز فإن كان مما يشبه شيئا منها فهو مباح لدخوله (٣).

⁽١) المبسوط (١١/ ٢٢٠).

⁽٢) البناية شرح الهداية (١١/ ٢٠٦).

⁽٣) حاشية رد المختار على الدر المختار (٦/ ٣٠٥).

كم قول الشافعية:

قال الشافعي: ﴿ قُل لَا أَجِدُ فِي مَا أُوجِىَ إِلَى مُحَرَّمًا ﴾ [الانعام: ١٤٥] يَعْنِي مِمَّا كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ فَإِنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ ثَحُرِّمُ أَشْيَاءَ عَلَى أَنَّهَا مِنْ الْجَبَائِثِ وَتُحِلُّ أَشْيَاءَ عَلَى أَنَّهَا مِنْ الْجَبَائِثِ وَتُحِلُّ أَشْيَاءَ عَلَى أَنَّهَا مِنْ الْجَبَائِثِ وَتُحِلُّ أَشْيَاءَ عَلَى أَنَّهَا مِنْ الْجَبَائِثِ وَتُحِلِّمَتْ عَلَيْهِمْ الْجَبَائِثُ الطَّيِّبَاتِ فَأَحِلَتُ هَمُ الطَّيِّبَاتُ عَنْدَهُمْ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى مِنْهَا وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِمْ الْجَبَائِثُ وَلِي مَا الْمَتَمْنَى مِنْهَا وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِمْ الْجَبَائِثُ وَلِي مَا لَمْ تَكُنْ الْعَرَابُ تَأْكُلُهُ فَيَكُونُ حَرَامًا (١٠). كُلِّ مَا لَمْ تَكُنْ الْعَرَبُ تَأْكُلُهُ فَيَكُونُ حَرَامًا (١٠).

قال الماوردي: ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَسِيَثَ ﴾ [الأعراف:١٥٧] وَإِنَّمَا خُوطِبَ بِذَلِكَ الْعَرَبُ الَّذِينَ يَسْأَلُونَ عَنْ هَذَا وَنَزَلَتْ فِيهِمُ الْأَحْكَامُ وَكَانُوا يَتُرُكُونَ مِنْ خَبِيثِ الْمَاكِلِ مَا لَا يَتْرُكُ غَيْرُهُمْ (٢٠).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وَمَا اسْتَخْبَتُهُ الْعَرَبُ، فَهُو مُحُرَّمٌ؛ قَوْلِ الله تَعَالَى ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَنِيثَ ﴾ [الاعراف:١٥٧]. وَالَّذِينَ تُعْتَبَرُ اسْتِطَابَتُهُمْ وَاسْتِخْبَاثُهُمْ هُمْ أَهْلُ الْحِجَازِ، مِنْ أَهْلِ الْأَمْصَارِ؛ لِأَنَّهُمْ الَّذِينَ نَزَلَ عَلَيْهِمْ الْكِتَابُ، وَخُوطِبُوا بِهِ وَبِالسُّنَّةِ، فَرُجِعَ فِي أَهْلِ الْأَمْصَارِ؛ لِأَنَّهُمْ الَّذِينَ نَزَلَ عَلَيْهِمْ الْكِتَابُ، وَخُوطِبُوا بِهِ وَبِالسُّنَّةِ، فَرُجِعَ فِي مُطْلَقِ أَلْفَاظِهِمَا إِلَى عُرْفِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَلَمْ يُعْتَبَرْ أَهْلُ الْبَوَادِي؛ لِأَنَّهُمْ لِلضَّرُورَةِ وَالْمُجَاعَةِ يَأْكُلُونَ مَا وَجَدُوا (٣).

النُّهُوسُ فليس بحرام. اللُّحَرَّمَاتُ بِنَصِّ الشَّرْعِ والذي لم يحرم بنص الشرع وأن تَسْتَخْبِثُهُ النُّفُوسُ فليس بحرام.

وبه قال المالكية.

□ وإليك أقوالهم:

قال ابن رشد: وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ اخْتِلَافُهُمْ فِي مَفْهُومِ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْخَبَائِثِ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَنِيثَ ﴾ [الأعراف:١٥٧]؛ فَمَنْ رَأَى أَنَّهَا الْمُحَرَّمَاتُ

⁽١) الأم (٥٢٦/٢).

⁽٢) الحاوي الكبير (١٣٢/ ١٥).

⁽٣) المغنى (٦٠٤/٩).

بِنَصِّ الشَّرْعِ لَمْ يُحَرِّمْ مِنْ ذَلِكَ مَا تَسْتَخْبِثُهُ النَّفُوسُ مِمَّا لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ، وَمَنْ رَأَى أَنَّ الْخَبَائِثَ هِيَ مَا تَسْتَخْبِثُهُ النَّفُوسُ قَالَ: هِيَ مُحَرَّمَةٌ (١).

مسألة: هل يجوز أَكْلُ الْأَجِنَّةِ مِن البهائم ونحوه؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يجوز أكل الأجنة إِنْ كَانَ حَيًّا مَقْدُورًا عَلَى ذَكَاتِهِ لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ إِلَّا اللَّكَاةِ، وَإِنْ كَانَ مَيْتًا أَوْ حَيًّا قَصُرَتْ مُدَّةُ حَيَّاتِهِ عَنْ ذَكَاتِهِ، حَلَّ أَكْلُهُ بِذَكَاةٍ أُمِّهُ.

□ وإليك أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

قال الماوردي: وَدَلِيلُنَا قَوْله تَعَالَى: ﴿يَآأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَمِ ﴾ [المائدة: ١].

الدليل الثاني:

وقال السرخسي: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ﴾ [الانعام:١٤٢] قيل: الفرش الصغار من الأجنة والحمولة الكبار فقد من الله تعالى على عباده بأكل ذلك لهم (٢).

والدليل الثالث قوله عَلَيْهِ: «ذَكَاةُ الجُنينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ»(٣).

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٣/ ٢٢).

⁽Y) Humed (11/1).

⁽٣) حسن بمجموع طرقه وشواهده: جاء هذا الأثر عن عدد من الصحابة على وهم جابر، وابن عمر، وابن عباس، وأبو سعيد الخدري، وعلي، وأبو هريرة، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو أمامة، وأبو أيوب:

أولا: حديث جابر أخرجه أبو داود (٢٨٢٧)، والدارمي (٢٠٢٢)، والحاكم (٧١٠٨)، وأبو يعلى (١٩٤٨)، والطبراني في «الأوسط» (٨٠٩٩)، والبيهقي (١٩٤٨٨) كلهم من طرق عن أبي الزبير عن جابر عن النبي عن أبو الزبير مدلس وقد عنعن.

الحديث الثاني: حديث ابن عمر، روي هذا الحديث مرفوعا وموقوفا فجاء مرفوعا كها عند الدارقطني (٤٧٩٢)، والبيهقي (١٩٢٧٨) من طريق فيه عصام بن يوسف عن المبارك بن مجاهد

عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر النبي على قال: «ذكاته ذكاة أمة أشعر أو لم يشعر» قلت: فيه عصام بن يوسف «مجهول»، والمبارك بن مجاهد «ضعيف»، وأخرج الطبراني في «الأوسط» (٨٢٣٤)، وفي إسناده عبد الله بن نصر الأنطاكي «ضعيف»، وأخرجه أيضا (٩٤٥٣)، وفي إسناده عبد الوهاب الثقفي قال فيه يحيى ابن معين «كذاب» وأخرجه الحاكم (٧٢١١)، وفي إسناده محمد بن الحسن الواسطي وهو ضعيف.

وقد جاء موقوفا كها عند مالك (٦٥٠)، وعبد الرزاق (٨٦٤٢) رواه مالك عن نافع، ورواه عبدالرزاق عن معمر، عن أيوب، عن نافع عن ابن عمر الله به. قال أبو حاتم: والناس يوقفونه على عبيد الله بن عمر وموسي ابن عقبة وغيرهم يروونه عن نافع عن ابن عمر موقوفا وهو أصح انظر: العلل الحديث رقم (١٩٢٧٩)؛ أخبرنا بذلك أبو بكر بن الحارث الأصبهاني من أوجه عن ابن عمر الله مرفوعا، ورفعه عنه ضعيف، والصحيح موقوف.

الحديث الثالث: حديث ابن عباس أخرجه الدارقطني (٤٧٤١) معلقا عن أبي إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس على عن النبي على وأخرجه ابن أبي الجهم (٧٨) من طريق عن ليث عن طاوس ومجاهد عن ابن عباس عن النبي على وأخرجه ابن أبي سليم "ضعيف" وأخرجه البيهقي طاوس ومجاهد عن ابن عباس عن النبي على وليث ابن أبي سليم "ضعيف" وأخرجه البيهقي في الحري مَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ قَابُوسَ، قَالَ: ذَبَحْتُ فِي الحِيِّ بَقَرَةً فَوَجَدْنَا فِي بَطْنِهَا جَنِينًا فَشَوَيْنَاهُ وَقَدِمْنَا إِلَى أَبِي ظَبْيَانَ فَتَنَاوَلَ لُقْمَةً مِنْهُ فَقَالَ: هَذَا الَّذِي حَدَّثَنَا بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ أَنَّهُ مِنْ بَيْمَةِ الْأَنْعَام. قلت: قابوس بن أبي ظبيان لم يدرك ابن عباس وهو "ضعيف".

الحديث الرابع: حديث أبي سعيد الخدري أخرجه أبو داود (٢٧٢٨)، والترمذي (١٤٧٦)، وابن ماجه (٣١٩٩)، وأحمد (٣ / ٣٩)، وعبد الرزق (٠ / ٨٦٥)، وابن أبي شيبة (٠ / ٣٦)، وأبو يعلي (٤٧٣٥)، وابن حبان (٥٨٨٩)، والدارقطني (٤٧٣٧)، والبيهقي (١٩٤٩٢)، كلهم من طرق عن مجالد، ويونس بن أبي إسحاق كلاهما عن أبي الوداك، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ ومجالد «ضعيف» ويونس بن أبي إسحاق وثقه ابن معين، وقال أحمد: حديثه مضطرب، وقال أبو حاتم: لا يحتج به أخرجه أحمد (١٢ / ١٢)، وأبو يعلي (٢٠ / ١١)، كلاهما من طرق عن ابن أبي لَيْلَى، عَنْ عَطِيَّة، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ». وابْنُ أبِي لَيْلَى، عَطِيَّة (ضعيفان».

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم (٧١١٠) من طريق عن يحيى بن سعيد عن أبيه عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة عن النبي رهني قطة. قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا من أجل عبد الله بن سعيد المقبري «متروك».

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول المالكية:

قال القرافي: قَالَ اللَّخْمِيُّ الْجَنِينُ إِذَا لَمْ تَجْرِ فِيهِ حَيَاةٌ لَمْ تَنْفَعْ فِيهِ ذَكَاةُ أُمِّهِ وَلَا يُؤْكُلُ وَإِذَا لَمْ تَجْرِ فِيهِ حَيَاةٌ لَمْ تَنْفَعْ فِيهِ ذَكَاةُ أُمِّهِ وَلَا يُؤْكُلُ وَخَرَجَ وَإِذَا جَرَتْ فِيهِ الْحَيَاةُ وَعَلَامَتُهُ عِنْدَنَا كَمَالُ الْخَلْقِ وَنَبَاتُ الشَّعَرِ فَإِنْ ذُكِيَتِ الْأُمُّ وَخَرَجَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ عَلَى الْفَوْرِ كَرِهَهُ مُحَمَّدٌ وَحَرَّمَهُ ابْنُ الْجُلَّابِ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَإِنِ اسْتَهَلَّ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ عَلَى الْفَوْرِ كَرِهَهُ مُحَمَّدٌ وَحَرَّمَهُ ابْنُ الْجُلَّابِ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَإِنِ اسْتَهَلَّ صَارِحًا انْفَرَدَ بِحُكْم نَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ ثُذَكَ الْأُمُّ وَأَلْقَتْهُ مَيِّنًا لَمْ يُوعَلَى وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ حَيَّا صَارِحًا انْفَرَدَ بِحُكْم نَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ ثُلَقَ فِيهِ وَإِنْ ذُكِيَتِ الْأُمُّ فَخَرَجَ مَيِّتًا فَذَكَاتُهَا حَيَاةً لَا يَعِيشُ مَعَهَا عُلِمَ ذَلِكَ أَوْ شُكَّ فِيهِ وَإِنْ ذُكِيَتِ الْأُمُّ فَخَرَجَ مَيِّتًا فَذَكَاتُهَا

وأخرجه الدارقطني (٤٧٣٩) من طرق عن عمر بن قيس عن عمرو بن دينار عن طاوس عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. قلت: وهذا أيضا إسناد ضعيف جدًّا من أجل عمر بن قيس «متروك».

الحديث السادس: حديث على الله أخرجه الدارقطني (٤٧٤٠) من طريق عن موسى بن عثمان الكندي ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي ، قال: قال رسول الله عليه: «ذكاة الجنين ذكاة أمه». قلت: موسى بن عثمان الكندي «مجهول» والحارث الأعور «ضعيف».

الحديث السابع: حديث ابن مسعود الله أخرجه الدارقطني (٤٧٣٨) من طريق عن أحمد بن الحجاج بن الصلت، نا الحسن بن بشر بن سلم، نا أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: أراه رفعه قال: «ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ». قلت: أحمد بن الحجاج بن الصلت «ضعيف».

الحديث الثامن: حديث أبي الدرداء وشخ أخرجه البزار (٤١١٧) من طريق عن بِشْر بْنُ عُمَارَةَ عَنِ اللَّهُ عُمَارَةَ عَنِ اللَّهُ عَنِ اللَّهُ عَنَ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَبِي أُمَامَةَ، هُ قَالا: قَالَ رَسُولَ اللهُ عَلَيْةِ: «ذُكَاةُ الْجُنِينِ ذُكَاةُ أُمِّهِ». وبشر بن عمارة «ضعيف».

وأخرجه الطبراني (٧٤٩٨) من طريق بشر بن عمار، عن الأحوص بن حكيم، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة، وأبي الدرداء قالا: قال رسول الله ﷺ: «ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ». قلت: بشر بن عمار، والأحوص بن حكيم «ضعيفان».

الحديث التاسع: حديث أبي أيوب أخرجه عبد الرزاق (٨٦٤٦)، والحاكم (٧١١٢)، والطبراني (٤٠١٠) من طريق عن عن ابن أبي ليلى، عن أخيه، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب، أن النبي ﷺ قال: «ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ» قال الحاكم (١٢٨/٤)، وربها توهم متوهم أن حديث أبي أيوب صحيح وليس كذلك.

زَكَاتُهُ ^(۱).

قال ابن رشد: وَاخْتَلَفُوا هَلْ تَعْمَلُ ذَكَاةُ الْأُمِّ فِي جَنِينِهَا أَمْ لَيْسَ تَعْمَلُ فِيهِ ; وَإِنَّهَا هُوَ مَيْتَةٌ أَعْنِي: إِذَا خَرَجَ مِنْهَا بَعْدَ ذَبْحِ الْأُمِّ فَلَاهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَهَاءِ إِلَى أَنَّ ذَكَاةَ الْأُمِّ فَلَاهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَهَاءِ إِلَى أَنَّ ذَكَاةَ الْأُمِّ فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَهَاءِ إِلَى أَنَّ ذَكَاةَ الْأُمِّ فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَهَاءِ إِلَى أَنَّ ذَكَاةَ الْأُمِّ فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَهَاءِ إِلَى أَنَّ ذَكَاةَ الْأُمِّ فَذَكَاةٌ لِجَنِينِهَا، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ (٢).

كرقول الشافعية:

قَالَ الشَّافِعِيُّ تَخَلَقُهُ: وَإِذَا وُجِدَ الْحُوتُ فِي بَطْنِ حُوتٍ أَوْ طَائِرٍ أَوْ سَبُعِ فَلاَ بَأْسَ بِأَكْلِ الْحُوْتِ وَلَوْ وُجِدَ فِي مَيِّتٍ لَمْ يَحُرُمْ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ مَيِّتًا وَلَوْ كُنْتَ أُحَرِّمُهُ لِأَنَّ حُكْمَهُ عَكْمُ مَا فِي بَطْنِ طَائِرٍ حُكْمُ مَا فِي بَطْنِهَا لَمْ يَجَلَّ مَا كَانَ مِنْهُ فِي بَطْنِ سَبُعِ لِأَنَّ السَّبُعَ لاَ يُوْكُلُ وَلاَ فِي بَطْنِ طَائِرٍ إلَّا إِنْ أَذْرَكَ ذَكَاتَهُ ثُمَّ مَا كَانَ فِي أَنْ أَجْعَلَ ذَكَاتَهُ بِذَكَاةِ الطَّائِرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ مِنْ إلَّا إِنْ أَذْرَكَ ذَكَاتَهُ ثُمْ مَا كَانَ فِي أَنْ أَجْعَلَ ذَكَاتَهُ بِذَكَاةِ الطَّائِرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ مِنْ إلَّا إِلنَّا الْمَائِرِ إِنَّمَا تَكُونُ ذَكَاةُ الجُنِينِ فِي الْبَطْنِ ذَكَاةَ أُمِّهِ لِأَنَّهُ خَلُوقٌ مِنْهَا وَحُكْمُهُ حُكْمُهَا مَا لَمْ يُؤْلِلُهُا فِي الْآوَوِي مِنْ الْبَطْنِ ذَكَاةَ أُمِّهِ لِأَنَّهُ خَلُوقٌ مِنْهَا وَحُكُمُهُ حُكْمُهُا مَا لَمُ يُؤْلِلُهُا فِي الْآذَورَةِ وَلَادَّوابِ فَي الْبَطْنِ ذَكَاةً أُمِّهِ لِأَنَّهُ خَلُوقٌ مِنْهُ وَلَا عَلَى مَا وَجَدَهُ أَنْ يَطْرَحَهُ فَكَذَلِكَ مَا أَصَبْنَا فِي بَطْنِ طَائِر اللَّالَةُ الْمُؤْورَةِ وَالْحُوتِ فَلاَ يُؤْكُلُ لَحَلَى كَانَ أَوْ طَائِرًا لِأَنَّهُ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنَّمَا تَقَعُ ذَكَاتُهُ فِي الْمَالَةُ لِأَنَّ الشَّاةَ لِأَنَّ الشَّاةَ عَيْرُا الْحُوتَ عَلَى مَا هُو مِنْ غَيْرِهِ فَكَذَلِكَ الْحُوتُ لُو ازْدَرَدَ شَاةً ، أَكُلْنَا الْحُوتَ عَلَى مَا هُو مِنْ غَيْرُهِ فَكَذَلِكَ الْحُوتَ لَوْ ازْدَرَدَ شَاةً ، أَكُلْنَا الْحُوتَ وَأَلْقَيْنَا الشَّاةَ لِأَنَّ الشَّاةَ غَيْرُا الشَّاةَ غَيْرُا الْحُوتَ اللَّالُولُكَ الْحُوتَ لُو الْفَرَادَ شَاقًا وَلَا الشَّاوَ عَيْرُ الْحُلُولَ الْمُؤْلِلُكَ الْمُؤْولِ لَولَا لِلْقَالِقُ اللْفَاوَ لِلْعَلَى الْمُؤْلِلَ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِلِكَ الْحُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِلُ الْمُؤْلِلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ

وقال الماوردي: فَأَمَّا أَكْلُ الْأَجِنَّةِ، وَهُوَ أَنْ تُذْبَحَ الْبَهِيمَةُ، فَيُوجَدَ فِي بَطْنِهَا جَنِينٌ، فَإِنْ كَانَ حَيًّا مَقْدُورًا عَلَى ذَكَاتِهِ لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ إِلَّا بِالذَّكَاةِ، وَإِنْ كَانَ مَيْتًا أَوْ حَيًّا قَصُرَتْ مُدَّةُ حَيَّاتِهِ عَنْ ذَكَاتِهِ، حَلَّ أَكْلُهُ بِذَكَاةٍ أُمِّهُ (٤).

قال النووي يَعْلَفْهُ: قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ: إِذَا ذَبَحَ الْمُأْكُولَةَ فَوَجَدَ فِي جَوْفِهَا جَنِينًا مَيِّتًا فَهُوَ حَلَالٌ بِلَا خِلَافٍ سَوَاءٌ أَشَعَرَ أَمْ لَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيُّ فِي

⁽١) الذخيرة (٤/ ١٢٩).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٢٠٦).

⁽٣) الأم (٣/ ١١٦).

⁽٤) الحاوى (١٥/ ١٤٩).

كِتَابِهِ "الْفُرُوقِ" إِنَّمَا يَحِلُّ إِذَا سَكَنَ فِي الْبَطْنِ عَقِبَ ذَبْحِ الْأُمِّ أَمَّا إِذَا بَقِي زَمَنًا طَوِيلًا يَضْطَرِبُ وَيَتَحَرَّكُ ثُمَّ سَكَنَ فَوَجْهَانِ: (الصَّحِيحُ) أَنَهُ حَرَامٌ. قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلَوْ جُرحَ الْجُنِينُ وَبِهِ حَرَكَةُ مَذْبُوحِ ثُمَّ مَاتَ حَلَّ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الَّذِي مَاتَ فِي الْبَطْنِ قَبْلَ اللَّابِحِ وَإِنْ جُرِحَ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، وَأَمْكَنَ ذَبْحُهُ فَلَمْ يَذْبَحْهُ حَتَّى مَاتَ فَهُوَ حَرَامٌ، اللَّابِحِ وَإِنْ جُرِحَ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، وَأَمْكَنَ ذَبْحُهُ فَلَمْ يَذْبَحْهُ حَتَّى مَاتَ فَهُو حَرَامٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنَ مِنْ ذَبْحِهِ حَتَّى مَاتَ فَهُو حَلَالٌ كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَالْأَصْحَابُ قِيَاسًا عَلَى الصَّيْدِ، وَلَوْ أَخْرَجَ رَأْسَهُ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، ثُمَّ ذُبِحَتْ الْأُمُّ فَهَاتَ قَبْلَ انْفِصَالِهِ عَلَى الصَّيْدِ، وَلَوْ أَخْرَجَ رَأْسَهُ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، ثُمَّ ذُبِحَتْ الْأُمُّ فَهَاتَ قَبْلَ انْفِصَالِهِ فَوَجِهِ فِي الْعَقَالُ كَيَلُّ لِأَنَّ خُرُوجَ بَعْضِ الْوَلَدِ كَعَدَمِ خُرُوجِهِ فِي فَوَجِهِ فِي الْعَقَالُ يَكِلُّ لِأَنَّ خُرُوجَ بَعْضِ الْوَلَدِ كَعَدَمِ خُرُوجِهِ فِي الْعَقَالُ لَيَ الْعَقَالُ كَيَلُ لِأَنَّ خُرُوجَ بَعْضِ الْوَلَدِ كَعَدَمِ خُرُوجِهِ فِي الْعَدَّةِ وَسَائِرِ الْأَحْكَامِ (١).

كرقول الحنابلة:

قال أبي الفضل صالح: وسمعته يَقُول: ذَكَاة الجُنِين ذَكَاة أمه. قلت: أشعر أَو لم يشعر؟ قَالَ: نعم (٢).

قال ابن قدامة كنتشه: قال: وذكاتها ذكاة جنينها أشعر أو لم يشعر يعني إذا خرج الجنين ميتا من بطن أمه ذبحها أو وجده ميتا في بطنها أو كانت حركته بعد خروجه كحركة المذبوح فهو حلال (٣).

وقال المرداوي: وَتَحْصُلُ ذَكَاةُ الْجُنِينِ بِذَكَاةِ أُمِّهِ إِذَا خَرَجَ مَيِّتًا، أَوْ مُتَحَرِّكًا كَحَرَكَةِ اللَّذْبُوحِ، وَسَوَاءٌ أَشَعَرَ أَوْ لَمْ يَشْعُرْ. هَذَا اللَّذْهَبُ. وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ، وَجَزَمَ بِهِ المُدْايَةِ»، وَ«المُدْايَةِ»، وَ«المُدْايَةِ»، وَ«المُدْايَةِ»، وَ«المُدْايَةِ»، وَ«المُدُوعِ»، وَ«المُخْنِي»، وَ«المُحَرَّرِ»، وَ«الشَّرْحِ»، وَ«النَّظْم»، وَ«الْوَجِيزِ»، وَ«الْمَادِي»، وَ«المُنْوَرِ»، وَ«المُحَرَّرِ»، وَ«الشَّرْحِ»، وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَعَيْرِهِمْ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَعَيْرِهِمْ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ،

⁽١) المجموع (٩/ ١٢٧).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح (١/ ٤٥١).

⁽٣) المغنى (١١/ ٥٢).

⁽٤) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٠/ ٤٠٢).

وقال ابن تيمية كتش: وتحصل ذكاة الجنين بتذكية أمه إذ خرج ميتا أو متحركا كحركة المذبوح أشعر أو لم يشعر، وإذا خرج بحياة معتبرة فهو كالمنخنقة وعنه إذا مات بالقرب فهو حلال، ولو كان الجنين محرما كما لا يؤكل أبوه لم يقدح في زكاة الأم (١).

القول الثاني: مَنْ ذَبَحَ شَاةً، أَوْ غَيْرَهَا فَخَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا جَنِينٌ مَيِّتٌ لَمْ يُؤْكَلُ الجُنِينُ إِنْ خَرَجَ حَيَّا ذُبِحَ وَأُكِلُ.

وهو قول: أبي حَنِيفَةَ وَزُفَرَ وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ وَالْحَكَمِ بْنِ عُيَيْنَةَ وابن حزم رَحِمَهُمُ الله.

□ ودليل هذا القول:

قال ابن حزم: بُرْهَانُ ذَلِكَ: قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ ﴾ [المائدة:٣]. وقَالَ تَعَالَى: ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ [المائدة:٣].

وقال ابن نُجيم: وَلِلْإِمَامِ قَوْله تَعَالَى إِنَّ الله حَرَّمَ الْمُيْتَةَ وَهُوَ اسْمٌ لِحَيَوَانٍ مَاتَ مِنْ غَيْرِ ذَكَاةٍ وَالْجُنِينُ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ فَيَحْرُمُ بِالْكِتَابِ، وَيُكْرَهُ ذَبْحُ الشَّاةِ إِذَا تَقَارَبَ وِلَادَتُهَا لِأَنَّهُ يُضَيِّعُ مَا فِي بَطْنِهَا.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال السرخسي: وَمَنْ ذَبِحَ شَاةً، أَوْ غَيْرَهَا فَخَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا جَنِينٌ مَيِّتٌ لَمْ يُؤْكُلُ الْجَنِينُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَزُفَرَ وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ وَحَكَم بْنِ عُيَيْنَةَ - رَحِمَهُمُ الله(٣).

وقال الكاساني: قال أَبُو حَنِيفَةَ ﴿ لَا يُؤْكُلُ، وَهُوَ قَوْلُ زُفَرَ وَالْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ – رَحِمَهُمُ الله (٤).

وقال المرغيناني: ومن نحر ناقة أو ذبح بقرة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يؤكل،

⁽١) المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنيل (٢/ ١٩٢).

⁽٢) المحلي (٧/ ١٩٤).

⁽٣) المبسوط (١٢/٦).

⁽٤) بدائع الصنائع (٥/ ٤٢).

أشعر أو لم يشعر، وهذا عند أبي حنيفة. وهو قول زفر والحسن بن زياد رحمهما الله (١). قال ابن نجيم: (وَلَمْ يُزكَّ جَنِينٌ بِذَكَاةِ أُمِّهِ) يَعْنِي لَا يَصِيرُ الْجُنِينُ مُذَكَّى بِذَكَاةِ أُمِّهِ حَتَّى لَا يَصِيرُ الْجُنِينُ مُذَكَّى بِذَكَاةِ أُمِّهِ حَتَّى لَا يَكِلَ أَكْلُهُ بِذَكَاتِهَا، وَهَذَا عِنْدَ الْإِمَام وَزُفَرَ وَالْحُسَنِ رَحِمَهُمَا الله تَعَالَى (٢).

قول ابن حزم: وَكُلُّ حَيَوَانِ ذَكِيٍّ فَوُجِدَ فِي بَطْنِهِ جَنِينٌ مَيِّتٌ، وَقَدْ كَانَ نُفِخَ فِيهِ الرُّوحُ بَعْدُ فَهُو مَيِّنَةٌ لاَ يَجِلُّ أَكْلُهُ، فَلَوْ أُدْرِكَ حَيًّا فَذُكِّيَ حَلَّ أَكْلُهُ، فَلَوْ كَانَ لَمْ يُنْفَخْ فِيهِ الرُّوحُ بَعْدُ فَهُوَ حَلاَلٌ إِلاَّ إِنْ كَانَ بَعْدُ دَمًا لاَ خَمَ فِيهِ، وَلاَ مَعْنَى لأَشْعَارِهِ، وَلاَ لِعَدَم الرُّوحُ بَعْدُ فَهُو حَلاَلٌ إِلاَّ إِنْ كَانَ بَعْدُ دَمًا لاَ خَمَ فِيهِ، وَلاَ مَعْنَى لأَشْعَارِهِ، وَلاَ لِعَدَم إشْعَارِهِ وَهُو قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ... وَبِالْعِيَانِ نَدْرِي أَنَّ ذَكَاةَ الأَم لَيْسَتْ ذَكَاةً لِلْجَنِينَ الْمُعَارِهِ وَهُو قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ... وَبِالْعِيَانِ نَدْرِي أَنَّ ذَكَاةَ الأَم لَيْسَتْ ذَكَاةً لِلْجَنِينَ النَّهُ عَيْرُهَا وَقَدْ يَكُونُ ذَكَرًا وَهِي أَنْتَى، فأما إذا كَانَ خَيًّا لَمْ يُنْفَخْ فِيهِ الرُّوحُ بَعْدُ فَهُو بَعْضُهَا وَلَمْ يَكُونُ قَطَّ حَيًّا فَيَحْتَاجُ إِلَى ذَكَاةٍ (٣).

القول الثالث: يُؤْكَلُ الْجُنِينُ إِذَا أَشْعَرَ وَتَكَتْ خِلْقَتُهُ:

قال به: محمد وأبو يوسف.

قال السرخسي: رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ يَخْلَفُهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا يُؤْكَلُ الْجَنِينُ إِذَا أَشْعَرَ وَتَمَّتُ خِلْقَتُهُ. فَأَمَّا قَبْلَ ذَٰلِكَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُضْغَةِ فَلَا يُؤْكُلُ (٤٠).

وقال المرغيناني: قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: إذا تمَّ خلقه أكل (٥).

والراجح - والله أعلم - هو قول الجمهور يجوز أكل الأجنة إِنْ كَانَ حَيَّا مَقْدُورًا عَلَى ذَكَاتِهِ لَمْ يَجَلَ أَكْلُهُ إِلَّا بِالذَّكَاةِ، وَإِنْ كَانَ مَيْتًا أَوْ حَيًّا قَصُرَتْ مُدَّةُ حَيَّاتِهِ عَنْ ذَكَاتِهِ، حَلَ أَكْلُهُ بِذَكَاةٍ أُمِّهُ وذلك للأدلة التي ذكرناها.

⁽١) الهداية في شرح بداية المبتدي (٤/ ٣٥١).

⁽٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٨/ ١٩٥).

⁽٣) المحلي (٧/ ٤١٩).

⁽³⁾ Humed (11/17).

⁽٥) الهداية في شرح بداية المبتدي (٤/ ٢٥١).

مسالة: إِنْ قُطِعَ مِنْ الْحَيَوَانِ شَيْءٌ، وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، فَهُوَ مَيْتَةٌ

ودليل ذلك عن أبي واقد، قال: قال النبي ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهِيَ حَيَّةٌ الْبَهيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهِيَ مَيْتَةٌ»(١).

(۱) إسناده حسن بمجموع طرقه: أخرجه أبو داود (۲۸۵۸)، والترمذي (۱٤٨٠)، وفي «العلل الكبير» (۲/ ٦٣٢)، وأحمد (٥/ ٢١٨)، والدارمي (٢٠٦١)، والطبري في التفسير (٢/ ٣٩٠)، وأبو يعلى (١٤٥٠)، وابن الجارود في «المنتقي» (٢٨٨)، والطحاوي في المشكل (١٥٧٦)، والدارقطني (٢٩٥١)، والحاكم (٧٥٩٧)، وابن الجعد في «المسند» (٢٩٥٢)، وابن المنذر (٨٥٩)، والطبراني (٤٠٣٣)، والبيهقي (٧٧، ٧٨، ١٨٩٤)، كلهم من طرق عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن دينار، ثنا زيد بن أسلم قال عبد الرحمن: أحسبه عن عطاء بن يسار عن أبي واقد الليثي عن رسول الله ﷺ، قال الترمذي: وهذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد ابن أسلم، والعمل على هذا عند أهل العلم، وقال في العلل (٢/ ٢٣٢): قال البخاري: محفوظ. قلت: وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار مختلف فيه. قال ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال على ابن المديني: «صدوق».

وأخرجه ابن ماجه (٣٢١٦)، والدارقطني (٤٧٩٣)، والحاكم (٧١٥٢)، والطبراني في «الأوسط» (٧٩٣١)، كلهم من طرق عن معن بن عيسى، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ.

قال ابن أبي حاتم في العلل (٣٥٣/٤): وسألت أبا زرعة عن حديث رواه عبد الرحمن بن عبد الله ابن دينار عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن السائب عن أبي واقد الليثي؛ قال: قدم النبي المدينة والناس يجبون أسنام الإبل، ويقطعون أليات الغنم، فقال النبي ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمَةِ وَهِيَ حَبَّةٌ فَهو مَيْنَةٌ». وروى معن القزاز عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن النبي قال أبو زرعة: جمعا وهمين والصحيح: حديث هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن النبي على مسلم، عن النبي على مسلم، عن ابن عمر،

وقال الدارقطني في العلل (٦/ ٢٦٧): وسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، قال: «مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهو مَيْتَةٌ». فقال: يرويه هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عن ابن عمر. وَخَالَفَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، فرواه عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ وقال علي بن المديني: ما سمع من ابن عمر إلا حديثين انظر: جامع التحصيل (١/ ١٧٨). وقال ابن المنذر كَتَلَتُهُ: وأجمعوا على أن الشاة، والبعير، والبقرة، إذا قُطع منها عضو وهو حيٌّ أن المقطوع منه نجس^(۱).

وقال يَحْلَلْهُ: وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن ما قُطع من الأنعام وهي

وأخرجه الحاكم (٧١٥١)، والطحاوي (١٥٧٣)، كلهم عن سُلَيُهَانُ بْنُ بِلَالٍ، وَمِسْوَرُ بْنُ الصَّلْتِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، قَالَ: الْمِسْوَرُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُذْرِيِّ ، رَسُولَ الله وَيَلْتِ قال الحاكم: رواه عبد الرحمن بن مهدي، عن سليهان بن بلال، عن زيد بن أسلم «مرسلا»، وقيل: عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر

وأخرجه الحاكم (٧٥٩٨) من طريق عن سليان بن بلال، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، الله أن رسول الله ﷺ وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٢٥١) من طريق عن يُوسُفُ بْنُ أَسْبَاطٍ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ مُصْعَبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُذْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ويوسف بن أسباط الشيباني الزاهد الواعظ. عن محل بن خليفة، وسفيان الثوري، وعنه المسيب ابن واضح، وعبد الله بن خبيق الأنطاكي. وثقه يحيى بن معين. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال البخاري: كان قد دفن كتبه، فكان لا يجيء بحديثه كها ينبغي وخارجة بن مصعب بن خارجة الضبعى «متروك وكان يدلس عن الكذابين»، وأخرجه عبد الرزاق (٨٦١١) عن معمر، عن زيد ابن أسلم قال: كان أهل الجاهلية يجبون الأسنمة، ويقطعون الأليات، فسألوا النبي على خية فهو مُيْتَة ".

وأخرجه الطبراني (١٢٧٧) من طريق عن أبو بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب، عن تميم الداري، قال: قالوا: يا رسول الله، إن أناسا يجبون أسنمة الإبل، وأذناب الغنم، وهي أحياء، فقال رسول الله عَلَيْ: «مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمَةِ وَهِي حَيَّةٌ فَهو مَيْتَةٌ» وأبو بكر الهذلى البصرى، قيل: اسمه: سلمى ابن عبد الله بن سلمى «متروك الحديث» وشهر بن حوشب «ضعيف»، ولم يسمع من تميم الدارى. انظر: جامع التحصيل (١/ ١٩٧).

وأخرجه عبد الرزاق (٨٦١٢) عن ابن مجاهد، عن أبيه قال: كان أهل الجاهلية يقطعون أليات الغنم، وأسنمة الإبل، فقال النبي ﷺ: "مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهو مَيْتَةٌ" وعبد الوهاب بن مجاهد بن جبر المكى «متروك وقد كذبه الثورى».

(١) الإجماع (٤٤).

أحياء، ميتة ويحرم أكل ذلك(١).

تنبيه: والمبان من سائر الحيوانات البرية ذات الدم السائل لا يؤكل، سواء أكان أصله مأكولا كالأنعام، أم غير مأكول كالخنزير، فإن ميتة كل منهم لا تؤكل بلا خلاف.

وقال الأحناف والمالكية: إن الجزء المبان يعتبر ميتة فلا يحل أكله غير أن المالكية خالفوا الحنفية فيها إذا بقى الجزء المبان متعلقا باللحم إذ قالوا: إن الجزء المبان يعتبر ميتا لا تحله ذكاة الحيوان إذا بقى متعلقا بجزء يسير من جلد الحيوان أو اللحم، والشافعية كمذهب الأحناف غير أن فقهاء الشافعية يقولون: إن العضو المبان إذا بقي متعلقا بجلد الحيوان فقط حل بذبح الحيوان؛ لأن كلمة الإبانة لا تصدق على مثل ذلك ومذهب الحنابلة كمذهب الشافعية استندوا إلى الحد(٢).

□ وإليك أقوال أهل العلم في ذلك:

كر أولا: الأحناف:

قال بدر الدين العينى: (ولا يؤكل العضو) ش: المبان عندنا إذا كان الصيد يمكنه أن يعيش بعد الإبانة، وإن كان لا يعيش يؤكل المبان والمبان منه، وبه قال مالك وأحمد في رواية (٣).

كرقول المالكية:

قال ابن رشد: وَاخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ الْعَقْرِ إِذَا ضُرِبَ الصَّيْدُ، فَأَبِينَ مِنْهُ عُضْوٌ فَقَالَ قَوْمٌ: يُؤْكَلُ الصَّيْدُ إِلَّا مَا بَانَ مِنْهُ.

ُ وَقَالَ قَوْمٌ: يُؤْكَلَانِ جَمِيعًا. وَفَرَّقَ قَوْمٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْعُضْوُ مَقْتَلًا أَوْ غَيْرَ مَقْتَلٍ، فَقَالُوا: إِنْ كَانَ مَقْتَلٍ أُكِلَا جَمِيعًا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَقْتَلٍ أُكِلَ الصَّيْدُ وَلَمْ يُؤْكَلِ مَقْتَلٍ، فَقَالُوا: إِنْ كَانَ مَقْتَلٍ أُكِلَ الصَّيْدُ وَلَمْ يُؤْكَلِ الْعُضُونَ. وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ مَالِكٍ، وَإِلَى هَذَا يَرْجِعُ خِلَافُهُمْ فِي أَنْ يَكُونَ الْقَطْعُ بِنِصْفَيْنِ،

⁽١) الإجماع (٨١٨).

⁽٢) موسوعة الفقه الإسلامي المصرية (١/ ٣٠) مع بعض التصرف.

⁽٣) البناية شرح الهداية (١٢/ ٤٥٣).

أَوْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَكْبَرَ مِنَ الثَّانِي (١).

كرقول الشافعية:

قال النووي يَخْلَفُهُ: وَأَمَّا الْعُضْوُ الْمُبَانُ مِنْ السَّمَكِ وَالْجُرَادِ وَالْآدَمِيِّ كَيَدِهِ وَرِجْلِهِ وَظُفُرِهِ وَمَشِيمَةِ الْآدَمِيِّ فَفِيهَا كُلِّهَا وَجْهَاذِ:

أَصَحُّهُمَا: طَهَارَتُهَا وَهُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ الْخُرُاسَانِيُّونَ كَمَيْتَاتِهَا.

وَالثَّانِ: نَجَاسَتُهَا وَإِنَّمَا يُحْكَمُ بِطَهَارَةِ اجْمُلَةِ لِجُرْمَتِهَا، وَبَهَذَا قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ أَوْ جُمْهُورُهُمْ فِي يَدِ الْآدَمِيِّ وَسَائِرِ أَعْضَائِهِ، وَتَكَرَّرَ نَقْلُ الْقَاضِي أَبِي الطَّيْبِ الاِتِّفَاقَ عَلَى خُمْهُورُهُمْ فِي يَدِ الْآدَمِيِّ وَسَائِرِ أَعْضَائِهِ، وَتَكَرَّرَ نَقْلُ الْقَاضِي - أَيْضًا - الاِتِّفَاقَ عَلَى نَجَاسَةٍ يَدِ السَّارِقِ وَغَيْرِهِ إِذَا قُطِعَتْ أَوْ سَقَطَتْ وَنَقَلَ الْقَاضِي - أَيْضًا - الاِتِّفَاقَ عَلَى نَجَاسَةٍ مَشِيمَةِ الْآدَمِيِّ، وَالصَّحِيحُ الطَّهَارَةُ كَمَا ذكرناه، وأما مشيمة غير الْآدَمِيِّ فَنَجِسَةٌ بِلَا خِلَافٍ كَمَا فِي سَائِرِ أَجْزَائِهِ المُنْفَصِلَةِ فِي حَيَاتِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ (٢).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وَإِنْ قُطِعَ مِنْ الْحَيَوَانِ شَيْءٌ، وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، فَهُوَ مَيْتَةٌ؛ لَمَا رَوَى أَبُو وَاقِدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنْ الْبَهِيمَةِ، وَهِيَ حَيَّةٌ، فَهُوَ مَيْتَةٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُد.

وَلِأَنَّ إِبَاحَتَهُ إِنَّهَا تَكُونُ بِالذَّبْحِ، وَلَيْسَ هَذَا بِذَبْحِ (٣).

□ فتاوى اللجنة الدائمة الفتوى رقم (١٣٥ ١٣٥):

س: هل يجوز أكل خصى الحيوان، وهي لا زالت حيَّة؟

ج: لا يجوز أكل ما قطع من الحيوان المأكول، وهي حية كالخصى والإلية ونحوهما؛ لأن ذلك في حكم الميتة؛ لقوله ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهو مَنْ أَلْبَهيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهو مَنْ أَلْبَهيمَةً وَهِيَ حَيَّةٌ فَهو

⁽١) بداية المجتهد (٣/ ١٣).

⁽٢) المجموع (٢/ ٦٣٥).

⁽٣) المغني (٩/ ٤٠٢).

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو نائب الرئيس الرئيس

عبد الله بن غديان عبد الرزاق عفيفي عبد العزيز بن عبد الله بن باز (١).

□ السؤال الثاني من الفتوى رقم (١٧٤٩٦):

س٧: نحن نعيش في البادية، وأصحاب مواشي، نقوم بخصي الذكور من الماعز والضأن لغرض تسمينها والاستفادة من بيعها، وحيث إن هذه (الخصي) المستخرجة من البهائم أحياء كانت تؤكل. أرجو إجابتي على ما تضمنته رسالتي هذه من أسئلة، وهل علي وزر فيها ذكرت؟ وبهاذا تنصحونني؟ حفظ الله سهاحتكم ونفع بكم وبعلمكم.

ج ٢: خصي البهيمة إذا كان لمصلحة جائز، أما ما قطع من الحيوان المأكول، وهو حي فهو حرام، كما لو مات بغير ذكاة، ولذا فلا يجوز أكل خصى البهيمة إذا قطعت منها، وهي حية، بل هي حرام؛ لقول النبي ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمَةِ وَهِي حَيَّةٌ فَهو مَيْتَةٌ».

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو عضو عضو بكر أبو زيد عبد العزيز آل الشيخ صالح الفوزان عضو/ عبد الله بن باز (٢).

س٧: هل الصيد الذي يرمى بالبندقية ثم يسقط منه لحمه، أو جزء، هل حلال أم حرام الجزء الذي سقط من أثر العيار الناري؟

⁽١) فتاوى اللجنة الدائمة (٢٢/ ٥٠٢).

⁽٢) فتاوى اللجنة الدائمة (٢٢/ ٥٠٢).

ج ٢: إذا رمي الصيد وسقط منه جزء، كيد، أو رجل، أو قطعة لحم ونحو ذلك، وبقي الحيوان بعدها حيا حياة مستقرة، فإن هذا الجزء ميتة، لا يباح أكله؛ لأن ما قطع من البهيمة حال حياتها يعد ميتة؛ لقول النبي ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهو مَيْتَةٌ» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه.

أما إذا سقط من الصيد جزء بعد موته، فإن ما سقط منه يحل أكله كما يحل أكل بقبته.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم(١).

موسوعة الفقه الإسلامي المصرية: إذا أبين جزء من حيوان حي مأكول اللحم - غير السمك والجراد - قبل ذبحه. قال فقهاء الحنفية: إن الجزء المبان يعتبر ميتة فلا يحل أكله. فإذا قطع إنسان قطعة من إلية الشاة أو من فخذها أو من سنم البعير أو فخذه أو من دجاجة قبل ذبح الشاة أو البعير أو الدجاجة فإن الجزء المبان لا يحل أكله لأن شرط حل الأكل من الحيوان البرى المأكول - غير الجراد - هو الذكاة فلا يحل الأكل من الحيوان بدون الذكاة لقوله على: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَ لَكُمُ الْمَيْتَةُ وَٱلنَّمُ وَلَكُمُ السَّبُعُ السَّبُعُ مَا اللَّهِ بِهِ وَ وَٱلمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوقُوذَةُ وَٱلْمُورة المحرمة ما ذكى والاستثناء من التحريم إباحة.

وأيضا قال تعالى: ﴿ يَسْعَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَ لَهُمْ قُلُ أُحِلَ لَكُمُ ٱلطَّيِبَاتُ ﴾ [المائدة:٤] وقال تَطَان ﴿ وَيُحِلُ لَهُمُ ٱلطَّيِبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَنِيثَ ﴾ [الاعراف:١٥١] والحيوان البرى لا يعتبر طيبا إلا بخروج الدم المسفوح وذلك بذكاته. ورُوي أن أهل الجاهلية كانوا يقطعون قطعة من إلية الشاة أو من سنام البعبر فيأكلونها فلما بعث النبي عليه الصلاة والسلام نهاهم عن ذلك فقال عِنه: «مَا أُبِنَ مِنَ الحَيِّ فَهُو مَيِّتٌ » وهذا الجزء المبان لا يحل أكله وإن ذبح الحيوان بعد ذلك؛ لأن حكم الذكاة لم يكن ثابتا ولا موجودا وقت الإبانة.

⁽١) فتاوى اللجنة الدائمة (٢٢/ ٥٠٢).

ويعتبر هذا الجزء ميتا لا تحله ذكاة الحيوان بعد حتى ولو بقى متعلقا بجلد الحيوان؛ لأن بقاءه متعلقا بالجلد لا اعتبار له فكان وجوده بمنزلة العدم فهو مبان حكما. أما إذا بقي متعلقا باللحم فإن ذكاة الحيوان تحل أكل الحيوان وأكل الجزء المبان؛ لأنه لا يزال معتبرا من جملة الحيوان فذكاة الحيوان تكون له ولما أتصل به والزكاة التي تحل أكل الحيوان وأكل الجزء المبان الذي بقى متعلقا باللحم يجب أن تكون مستوفية لشرائطها الشرعية - التي سيأتي بيانها كما أن الحيوانات التي يحل أكلها والتي لا يحل سيأتي بيانها - انظر: ذبائح وحيوان ومذهب المالكية كمذهب أخلفية بالنسبة لما تقدم مستندين في ذلك إلى قوله على «مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمَةِ وَهِي كَنَّةٌ فَهو مَيْتَةٌ» غير أن فقهاء المالكية خالفوا الحنفية فيما إذا بقي الجزء المبان متعلقا بجزء باللحم إذ قالوا: إن الجزء المبان يعتبر ميتا لا تحله ذكاة الحيوان إذا بقي متعلقا بجزء يسير من جلد الحيوان أو اللحم.

ومذهب الشافعية كمذهب الحنفية أيضا بالنسبة لما تقدم غير أن فقهاء الشافعية: يقولون أن العضو المبان إذا بقى متعلقا بجلد الحيوان فقط حل بذبح الحيوان؛ لأن كلمة الإبانة لا تصدق على مثل ذلك، ومذهب الحنابلة كمذهب الشافعية استندوا إلى الحديث الذي استند إليه فقهاء المالكية. ومذهب الظاهرية الحنفية بالنسبة لما أبين من حيوان حى مأكول اللحم – غير السمك والجراد قبل ذبحه فلا يحل أكل الجزء المبان حتى ولو ذكى الحيوان بعد ذلك (١).

فصل ما روي عن النبي ﷺ أنه كان يكْرَهُ مِنَ أشيأ من الشَّاة

عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرٍ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ «كَانَ يَكْرَهُ مِنَ الشَّاةِ سَبْعًا: الذَّكَرَ، وَالْأَنْشَيْنِ وَالْمُثَانَةَ، وَالْحُيَّا، وَالْمُرَارَةَ، وَالْغُدَّةَ، وَالدَّمَ»(٢).

⁽١) موسوعة الفقه الإسلامي المصرية (١/ ٣٠).

⁽۲) مرسل ضعیف: أخرجه عبد الرزاق (۸۷۷۱)، وأبو داود في «المراسیل» (٤٦٥)، والبیهقي (۱۹۷۰)، کلهم من طرق عن عن واصل بن أبي جمیل، عن مجاهد، قال: کان رسول الله ﷺ. وواصل بن أبي جمیل الشامي «مقبول» ومجاهد لم یدرك النبي ﷺ.

□ ما روي عن بعض الصحابة أنه كان يكرهون بعض الأشياء من الشاة:

عن خلاس بن عمرو، أن عليا كان «يكره من الشاة الطحال، ومن السمك الجري، ومن الطير كل ذي مخلب» (١).

□ وإليك أقوال بعض أهل العلم:

قال ابن نجيم: (كُرِهَ مِنْ الشَّاةِ الْحَيَاءُ وَالْخُصْيَةُ وَالْغُدَّةُ وَالْمُثَانَةُ وَالْمُرَارَةُ وَالدَّمُ اللَّسْفُوحُ وَالذَّكُرُ) لِمَا رَوَى الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ وَاصِلِ بْنِ مُجَاهِدٍ قَالَ «كَرِهَ رَسُولُ الله ﷺ وَلُسْفُوحُ وَالذَّكَرُ وَالْأَنْتَيْنِ وَالْقُبُلَ وَالْغُدَّةَ وَالْمُرَارَةَ وَالْمُثَانَةَ» قَالَ أَبُو حَنِيفَة: الدَّمُ حَرَامٌ وَكُرِهَ السَّنَّةُ وَذَٰلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة:٣](٢).

قال أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزَّبِيدِيِّ اليمني الحنفي:

قال أَبُو حَنِيفَةَ: أَمَّا الدَّمَ فَحَرَامٌ بِالنَّصِّ وَأَمَّا السِّتَّةُ الْبَاقِيَةُ فَمَكْرُوهَةٌ لِأَنَّ النَّفْسَ تَسْتَخْبِثُهَا وَتَكْرَهُهَا وَالله أَعْلَمُ^(٣).

(۱) إسناده ضعيف جدًّا: أخرجه عبد الرزاق (۸۷۷٤) عن عثمان بن مطر، عن سعيد، عن قتادة، عن خلاس بن عمرو، عن علي شهو وفي الإسناد: عثمان بن مطر «ضعيف» خلاس بن عمرو الهجري قال الإمام أحمد: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن قتادة عن خلاس يعني كأنه لم يسمع منه، وكان يحدث عن قتادة عنه عن عهار وغيره كأنه يتوقى حديثه عن علي فقط ويقول: ليس هي صحاحا أو لم يسمع منه وقال أحمد في موضع آخر: روايته عن علي شهم من كتاب وكذا قال أبو حاتم: يقال وقعت عنده صحف عن علي، وقال أبو داود: لم يسمع من علي شهم. انظر: جامع التحصيل (١/ ١٧٢).

وأخرجه عبد الرزاق (۸۷۷۷)، وابن أبي شيبة (٢٤٣٦٩)، كلاهما من طرق عن عن محمد بن إسحاق قال: قلت لأبي: جعفر بن محمد بن علي: بلغه، أن عليا، كان لا يأكل لحم الجريث، ولا يدخل بيتا فيه صورة، ولا يأكل الطحال قال: أما الطحال، فإن رسول الله ﷺ قذره، ولم يأكله، وقال: "إنها هو مجمع الدم" فكان علي لا يأكله، وأما بيت فيه صورة فإن النبي ﷺ كان لا يدخل بيتا فيه صورة، وأما الجريث، فإنه حوت لا يأكله أهل الكتاب، ومحمد بن على بن الحسين بن على ابن أبي طالب هي طالب مل يسمع من على بن أبي طالب هي.

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٨/٥٣).

(٣) الجوهرة النبرة (٢/ ١٨٦).

قال الكاساني: وَأَمَّا بَيَانُ مَا يَحُرُمُ أَكُلُهُ مِنْ أَجْزَاءِ الحُيوَانِ الْمُأْكُولِ فَالَّذِي يَحُرُمُ أَكُلُهُ مِنْ أَجْزَاءِ الحُيوَانِ الْمُأْكُولِ فَالَّذِي يَحُرُمُ أَكُلُهُ مِنْهُ سَبْعَةٌ: الدَّمُ المُسْفُوحُ، وَالذَّكُرُ، وَالْأُنْثَيَانِ، وَالْقُبُلُ، وَالْغُدَّةُ، وَالْمُثَانَةُ، وَالْمُرَارَةُ لِقَوْلِهِ عَزَّ شَأْنُهُ: ﴿ وَيُحِلِّ لَهُمُ ٱلطَّيِبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخُبَنِيثَ ﴾ [الاعراف:١٥٧] وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ السَّبْعَةُ مِمَّا تَسْتَخْبِثُهُ الطَّبَاعُ السَّلِيمَةُ فَكَانَتْ مُحَرَّمَةً.

وَرُويَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَ الْمُنْ اَنَّهُ قَالَ: كَرِهَ رَسُولُ الله ﷺ مِنْ الشَّاةِ الذَّكَرَ وَالْأَنْشَيْنِ وَالْقُبُلُ وَالْمُعْبُلُ وَالْمُعْبُرُهِ وَالْمُعْبَرُ وَالْمُنْفَوِحُ مُحَرَّمٌ، وَالْمُورِيم بِدَلِيلِ أَنَّهُ جَمَع بَيْنَ الْأَشْيَاءِ السِّنَّةِ وَبَيْنَ الدَّمِ فِي الْكَرَاهَةِ، وَالدَّمُ الْمُسْفُوحُ مُحَرَّمٌ، وَالْمُويِ عَنْ أَبِي حَنِيفَة الْأَشْيَاءِ السِّنَّةِ وَبَيْنَ الدَّمِ فِي الْكَرَاهَةِ، وَالدَّمُ المُسْفُوحُ مُحَرَّمٌ، وَالْمُويِ عَنْ أَبِي حَنِيفَة وَعَلَى الدَّمِ المُسْفُوحِ وَسَمَّى مَا سَوَاهُ مَكْرُوهًا؛ لِأَنَّ الْحُرَامَ المُطْلَقَ مَا ثَبَتَتْ حُرْمَتُهُ بِدَلِيلٍ مَقْطُوعٍ بِهِ، وَحُرْمَةُ الدَّمِ المُسْفُوحِ قَدْ ثَبَتَتْ بِدَلِيلِ مَقْطُوعٍ بِهِ وَهُو النَّصُّ المُفَسَّرُ مِنْ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ قَالَ اللهَ المُسْفُوحِ قَدْ ثَبَتَتْ بِدَلِيلِ مَقْطُوعٍ بِهِ وَهُو النَّصُّ الْمُفَسِّرُ مِنْ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ قَالَ اللهُ لَعَالَى عَزْ شَأْنُهُ: ﴿ قُلَ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِى إِلَى مُحَرَّمًا ﴿ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ شَأْنُهُ: ﴿ قُلَ لَا لَا اللهِ اللهُ الل

مسألة: ما حكم أكل حَشَرَاتِ الْأَرْضِ كَالْحَيَّاتِ وَالْعَقَارِبِ وَالْجِعْلَانِ والفار وَنَحْوهَا ؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذا الأشياء وما يماثلها على قولين:

القول الأول: يحرم أكلها:

قال به الاحناف والمالكية والحنابلة.

□ والدليل على ذلك:

قال النووي: وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ بقوله تعالى: ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَنِيثَ ﴾ [الاعراف: ١٥٧] وَهَذَا عِمَّا يَسْتَخْبِثُهُ الْعَرَبُ وَبِقَوْلِهِ ﷺ: «خَسُّ مِنْ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الحُرَمِ الْغُرَابُ وَالْجِدَأَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ (٢).

⁽١) بدائع الصنائع (٥/ ٦١).

⁽Y) المجموع (P/17).

□ وإليك أقوال أهل العلم في ذلك على التفصيل:

كر أولا: الأحناف.

قال أبو بكر الزَّبِيدِي اليمني الحنفي: وَقَوْلُهُ، وَالْحَشَرَاتِ كُلِّهَا يَعْنِي الْمَائِيَّ، وَالْبَرِّيَّ كَالضُّفْدَعِ وَغَيْرِهَا وَكَذَا السُّلَحْفَاةُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ الْحَشَرَاتِ وَكَذَا الْفِئْرَانُ، وَالْبَرِّيَ كَالضُّفْدَعِ وَغَيْرِهَا وَكَذَا السُّلَحْفَاةُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ الْحَشَراتِ وَكَذَا الْفِئْرَانُ، وَالْعَقَارِبِ، وَالْعَقَارِبِ، وَالْعَقَارِبِ، وَالْعَقَالِبِ، وَالْغَقَالِبِ، وَالْجُعْلَانِ، وَالْبُرْمَانِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ لِأَشْيَاءَ مُسْتَخْبَتَةٍ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَلِيثَ ﴾ [الأعراف:١٥٧] (١٠).

وقال عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني: (والحشرات) وهي صغار دواب الأرض (كلها): أي المائي والبري كالضفدع والسلحفاة والسرطان والفأر والوزغ والحيات؛ لأنها من الخبائث، ولهذا لا يجب على المحرم بقتلها شيء (٢).

كرقول الشافعية:

حَشَرَاتُ الْأَرْضِ وَهَوَامُّهَا حَرَامٌ؛ فَاهْوَامُّ مَا كَانَ مُؤْذِيًا كَالْحَيَّاتِ وَالْعَقَارِبِ، وَحَشَرَاتُهَا مَا لَيْسَ بِمُؤْذِ، كَالْخَنَافِسِ، وَالْجُعْلَانِ، وَالدِّيدَانِ والنمل، والوزع وَالْعِظَاءِ، وَاللَّيحَكَاءِ وَهِيَ دُوَيْبَةٌ كَالسَّمَكَةِ تَسْكُنُ فِي الرِّمَالِ إِذَا أَحَسَّتْ بِالْإِنْسَانِ غَاصَتْ فِيهِ، وَاللَّحَكَاء وَهِيَ دُوَيْبَةٌ كَالسَّمَكَةِ تَسْكُنُ فِي الرِّمَالِ إِذَا أَحَسَّتْ بِالْإِنْسَانِ غَاصَتْ فِيهِ، وَاللَّحَكَاء وَهِي دُويْبَةٌ الْعَرَبُ تُشَبِّهُ أَنَامِلَ المُرْأَةِ بِهَا، والوزع وَهُو كَالسَّمَكَةِ خَشِنَةُ الْجُلْدِ، وَيَعْرُضُ مُقَدَّمُهَا، وَيَدُقُّ مُؤخَّرُهَا، فَهَذَا كُلُّهُ غَيْرُ مَأْكُولِ (٣).

قال النووي: ومَذْهَبُنَا أَنَّهَا حَرَامٌ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَخْمَدُ وَدَاوُد وَقَالَ مَالِكٌ حَلَالٌ لِقَوْلِهِ تعالى: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَآ أُوجِىَ إِلَىّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً ﴾ [الأنعام:١٤٥](٤).

⁽١) الجوهرة النبرة (٢/ ١٨٥).

⁽٢) اللباب في شرح الكتاب (١/ ٣٤٨).

⁽٣) الحاوي الكبير (١٤٦/١٥).

⁽٤) المجموع (٩/ ١٦).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: فَمِنْ الْمُسْتَخْبَثَاتِ الْحَشَرَاتُ، كَالدِّيدَانِ، وَالْجُعَلَانِ، وَبَنَاتِ وَرُدَانَ، وَالْخَنَافِسِ، وَالْفَأْرِ، وَالْأَوْزَاغِ، وَالْخِرْبَاءِ، وَالْعَضَاةِ، وَالْجُرَاذِينَ، وَالْعَقَارِبِ، وَالْخَيَّاتِ('').

القول الثاني: يجوز أكل حَشَرَاتِ الْأَرْضِ كَالْحَيَّاتِ وَالْعَقَارِبِ وَالْجِعْلَانِ والفار وَالْفارِ وَالْعَوْمَا.

قالت به المالكية.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال القرافي: لَا بَأْسَ بِأَكْلِ الْجِلْدِ وَالْوَبَرِ وَإِذَا ذُكِّيَتِ الْحَيَّاتُ مَوْضِعَ ذَكَاةً اجْرَادِ أَكُلُهَا لَمِنِ احْتَاجَ إِلَيْهَا، وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ حَشَاشَ الْأَرْضَ وَهُوَ مِمَّا إِذَا ذُكِّيَتْ ذَكَاةً الجُرَادِ وَيُوْكُلُ الضَّفَادِعُ وَإِنْ مَاتَتْ لِأَنَّهَا مِنْ صَيْدِ اللَّهِ وَالْحِلَزُونُ كَالجُرَادِ فَيُؤْكُلُ مِنْهُ مَا سُلِقَ وَتُوْكُلُ الضَّفَادِعُ وَإِنْ مَاتَتْ لِأَنَّهَا مِنْ صَيْدِ اللَّهِ وَالْحِلَزُونُ كَالجُرَادِ فَيُؤْكُلُ مِنْهُ مَا سُلِقَ أَوْ شُويَ وَمَا مَاتَ فَلَا فَأَيُّ شَيْءٍ بَقِي مِنَ الْخَبَائِثِ بَعْدَ الْحَشَرَاتِ وَالْحُوَامِ وَالْحَيَّاتِ فَائِدَةٌ ذَكَاةُ الْحَيَّاتِ لَا يُحْكِمُهَا إِلَّا طَبِيبٌ مَاهِرٌ وَصِفَتُهَا أَنْ يمسك برأسها وذنبها من فَائِدةٌ ذَكَاةُ الْحَيَّاتِ لَا غُيْكِمُهَا إِلَّا طَبِيبٌ مَاهِرٌ وَصِفَتُهَا أَنْ يمسك برأسها وذنبها من غير عنق وَهِي على مِسْهَار مَضْرُوب فِي لوح يَضْرِبُ بِآلَةٍ حَادَّةٍ رَزِينَةٍ عَلَيْهَا وَهِي غير عنق وَهِي على مِسْهَار مَضْرُوب فِي لوح يَضْرِبُ بِآلَةٍ حَادَّةٍ رَزِينَةٍ عَلَيْهَا وَهِي مَعْدُ وَمَالَهُا مِنَ الْغَلِيظِ اللَّذِي هُو وَسَطُهَا وَيَعْمَا عَلَى الْخَشَبَةِ فِي حَدِّ الرَّقِيقِ مِنْ رَقَبَتِهَا وَذَنبِهَا مِنَ الْغَلِيظِ اللَّذِي هُو وَسَطُهَا وَيَعْمَ ذَلِكَ فِي فَوْرٍ وَاحِدٍ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ فَمَتَى بَقِيَتْ جِلْدَةٌ يَسِيرَةٌ فَسَدَتْ وَيَعْلَعُ بَواسِطَةٍ جَرَيَانِ السَمْ (٢).

والراجح - والله أعلم - قول الجمهور يحرم أكلها.

مسألة: ما حكم أكل الجرد؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذا المسألة على قولين:

القول الأول: أن أكل الجرد حلال سَواءٌ مَاتَ بِاصْطِيادِ مُسْلِمٍ أَوْ تَجُوسِيٍّ أَوْ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ.

قال به الأحناف والشافعية، والحنابلة.

قال ابن المنذر تَخَلَثه: وأجمعوا على إباحة أكل اللجراد إذا وجِد ميتاً، وانفرد مالك ابن أنس والليث بن سعد فحرَّماه (١).

🗖 دليل الجمهور على حِلُّه:

عن عَبْدِ الله بْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ»(٢).

عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ فَأَمَّا المُيْتَتَانِ فَالْكَبِدُ وَالطِّحَالُ» (٣).

⁽١) الإجماع (١٢٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٤٩٥)، ومسلم (١٩٥٢).

⁽٣) موقوف وله حكم الرفع: أخرجه ابن ماجه (٣٣١٤، ٣٣١٨)، وأحمد (٩٧/٢)، والشافعي (٣٥٩)، وعبد ابن حميد (٨٢٠)، والدارقطني (٢٥)، والبيهقي (١٨٧٧٦)، والبغوي في «السنة» (٣٠٨)، كلهم من طرق عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه، عن ابن عمر عن النبي ﷺ، قلت: عبد الرحمن نب زيد بن أسلم «ضعيف».

وأخرجه ابن عدي في في الكامل (١/ ٣٨٨) والبيهقي (١١٢٩) من طريق عن أساعيل بن أبي أويس، عن عبد الرحمن وعبد الله وأسامة بني زيد بن أسلم عن عمر عن النبي ريالية. قلت: وابنا زيد كلهم «ضعفاء» قال علي بن المديني: ليس في ولد زيد بن أسلم ثقة. وقال يحيى بن معين: بنو زيد كلهم «ضعفاء» ليسو بشيء.

وأخرجه الدارقطني (٤٧٩٤) عن بن مخلد عن إبرهيم بن محمد بن العتيق عن مطرف عن عبد الله ابن زيد بن أسلم «فيه لين»، ابن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر مرفوعا، قلت: وعبد الله بن زيد بن أسلم «فيه لين»، وإبرهيم بن محمد بن عتيق قال الدارقطني: «غمزوه».

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول الأحناف:

قال الكاساني كَ تَلَهُ: (وَأَمَّا) الَّذِي يَعِيشُ فِي الْبَرِّ فَأَنُواعٌ ثَلَاثَةٌ: مَا لَيْسَ لَهُ دَمٌ أَصْلًا، وَمَا لَهُ دَمٌ سَائِلٌ، وَمَا لَهُ دَمٌ سَائِلٌ مِثْلُ الْجُرَادِ وَالزَّنْبُورِ وَالذَّبُابِ وَالْعَنْكُبُوتِ وَمَا لَهُ دَمٌ سَائِلٌ، وَمَا لَهُ دَمٌ سَائِلٌ مِثْلُ الْجُرَادِ وَالزَّنْبُورِ وَالذَّبُابِ وَالْعَنْكُبُوتِ وَالْعَضَّابَةِ وَالْعَضَّابَةِ وَالْعَقْرَبِ. وَنَحْوِهَا لَا يَجِلُّ أَكْلُهُ إِلَّا الجُرَادَ خَاصَّةً؟ لِأَنْهَا وَلَا عَلَيْهِمُ مِنْ الْخَبَائِثِ لِاسْتِبْعَادِ الطِّبَاعِ السَّلِيمَةِ إِيَّاهَا وَقَدْ قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثِ لِاسْتِبْعَادِ الطِّبَاعِ السَّلِيمَةِ إِيَّاهَا وَقَدْ قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثِ لِاسْتِبْعَادِ الطَّبَاعِ السَّلِيمَةِ إِيَّاهَا وَقَدْ قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثِ لِاسْتِبْعَادِ الطِّبَاعِ السَّلِيمَةِ إِيَّاهَا وَقَدْ قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثِ لِاسْتِبْعَادِ الطِّبَاعِ السَّلِيمَةِ إِيَّاهَا وَقَدْ قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثِ لِاسْتِبْعَادِ الطِّبَاعِ السَّلِيمَةِ إِيَّاهَا وَقَدْ قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ وَلَهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الْمُؤْمِ اللهُ ا

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٥٠٣/٤) من طريق عن يحيى بن يحيى، عن عبد الله بن زيد، وسليمان بن بلال عن زيد بن بلال عن زيد بن أسلم عن ابن عمر عن النبي على وقال: وهذا يدور رفعه على الإخوة الثلاثة عبد الله وعبد الرحمن وأسامة، وأما ابن وهب فإنه يرويه عن سليمان بن بلال موقوفا، والذي أخرج الطريق الموقوف البيهقي (١١٢٨) قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ وأبو الحسن على بن محمد السبعي، أنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنا الربيع بن سليمان عن ابن وهب عن سليمان بلال عن زيد أسلم عن عبد الله بن عمر أنه قال: «أحلت لنا ميتتان» وهذا هو الصحيح. قلت: يعنى الموقف وقال أيضا في السنن (١/٧): رواه عبد الرحمن وأخواه عن أبيهم، ورواه غيرهم موقوف على ابن عمر وهو الصحيح.

وأخرجه الدارقطني في «العلل» (٢٦٦٩/١١)، وابن حبان في المجروحين (٢/٥٥) من طريق عن المسور ابن الصلت، عن زيد بن أسلم: «أحلت لنا ميتتان ودمان» وقال الدارقطني: يرويه المسور عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد وخالفه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فرواه عن أبيه عن ابن عمر عن النبي على قلت: والمسور بن الصلت «ضعيف» قاله الدارقطني لا، وقال ابن القيم في زاد الميعاد (٣/ ٣٩٢): هذا حديث حسن وهذا الموقوف في حكم المرفوع؛ لأن قول الصحابي أحل لنا كذا وحرم علينا ينصرف إلى إحلال النبي على وتحريمه وقال الصحابي: أحل لنا كذا ميتتان ودمان، وقال ابن الملقن في البدر المنير (١/ ٤٥٠): يعني الإمام أحمد الرواية الأول، وقال ابن أبي حاتم في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ١٧): قال أبو زرعة الرازي الموقوف أصح، وبعد هذا البحث – والله أعلم – بالصواب تبين لي أنه موقوف له حكم الرفع.

(١) بدائع الصنائع (٥/ ٣٦).

كه قول الشافعية:

قال الشَّافِعِيُّ: أَنَّ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ الَّتِي يَحِلُّ أَكْلُهَا صِنْفَانِ صِنْفٌ لَا يَحُلُّ إِلَّا بِأَنْ يُذَكِّلُهُ مَنْ تَحَلُّ ذَكَاتُهُ وَالصَّيْدُ وَالرَّمْيُ ذَكَاةٌ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَصِنْفٌ يَحِلُّ بِلَا ذَكَاةٍ مَنْ ثَكَلَّهُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَصِنْفٌ يَحِلُّ بِلَا ذَكَاةٍ مَنْهُمَا مَيِّتُهُ وَمَقْتُولُهُ إِنْ شَاءَ وَبِغَيْرِ الذَّكَاةِ وَهُوَ الْحُوتُ وَالْجُرَادُ، وَإِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَكِلُ لِا ذَكَاةٍ حَلَّ مَيِّتًا فَأَيُّ حَالٍ وَجَدْتُهُمَا مَيِّتًا أَكِلَ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَكُنُ مِنْ ذَكَاةٍ الْجُرَادِ (١).

قال النووي: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الجُرَادَ حَلَالٌ سَوَاءٌ مَاتَ بِاصْطِيَادِ مُسْلِم أَوْ مَجُوسِيٍّ أَوْ مَاتَ حَثْفَ أَنْفِهِ، وَبَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الحُكَمِ وَالْأَبْهَرِيُّ مَاتَ حَثْفَ أَنْفِهِ، وَبَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحُكَمِ وَالْأَبْهَرِيُّ اللَّالِكِيَّانِ وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنْ السَّلَفِ وَالْحَلَفِ، (قَالَ) الْعَبْدَرِيُّ: وَقَالَ مَالِكُ: لَا يَجِلُّ اللَّالِكِيَّانِ وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنْ السَّلَفِ وَالْحَلَقَ أَوْ يُصْلَقَ أَوْ يُقْلَى حَيًّا أَوْ يُشْوَى وإن لم يقطف إلَّا إذَا مَاتَ بِسَبِ بِأَنْ يقطع منه شيء أَوْ يُصْلَقَ أَوْ يُقْلَى حَيًّا أَوْ يُشوى وإن لم يقطف رأسه قال: فإن مات حَثْفَ أَنْفِهِ أَوْ فِي وِعَاءٍ لَمْ يُؤْكُلُ وعن أحمد رواية ضعيفة كَمَذْهَبِ مَالِكِ(٢).

عَال الماوردي: فَأَمَّا الْبَرِّيُّ، فَالْمُأْكُولُ مِنْهُ لَا يَجِلُّ أَكْلُهُ إِلَّا بِالذَّكَاةِ، سِوَى الجُرَادِ وَحْدَهُ، فَإِنَّهُ يَجِلُّ أَكْلُهُ مَيْتًا سَوَاءٌ مَاتَ بِسَبَبٍ أَوْ غَيْرِ سَبَبٍ (٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: فَصْلٌ: يُبَاحُ أَكُلُ الْجُرَادِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ قَالَ عَبْدُ الله بْنُ أَي أَوْفَى: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، نَأْكُلُ الْجُرَادَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُد.. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَمُوتَ بِسَبَبٍ أَوْ بِغَيْرِ سَبَب، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الْجَلِيثِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ وَأَبْنُ الْمُنْذِرِ (أَ).

القول الثاني: لَا يَحِلُّ إِلَّا إِذَا مَاتَ بِسَبَبِ بِأَنْ يقطعَ منه شيء أَوْ يُصْلَقَ أَوْ يُقْلَى حَيًّا

⁽١) الأم (٢/ ٥٥٧).

⁽Y) HARAGES (P/ TY).

⁽٣) الحاوي (١٥/ ٥٩).

⁽٤) المغنى (٩/ ٣٩٥).

أَوْ يُشْوَى وإن لم يقطف رأسه قال فإن مات حَتْفَ أَنْفِهِ أَوْ في وِعَاءٍ لَمْ يُؤْكُلْ.

قال به المالكية ورواية عن أحمد.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال سحنون: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْجَرَادَ إِذَا وَجَدْته مَيِّتًا يَتَوَطَّؤُهُ غَيْرِي، أَوْ أَتَوَطَّؤُهُ فَيَمُوتُ أَيُّوْ كُلُّ أَمْ لَا فِي قَوْلِ مَالِكِ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَا يُؤْكُلُ.

قُلْتُ: فَإِنْ صِدْتُ الْجُرَادَ فَجَعَلْتُهُ فِي غِرَارَةٍ فَيَمُوتُ فِي الْغِرَارَةِ أَيُؤْكُلُ أَمْ لَا؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَا يُؤْكُلُ إِلَّا مَا قَطَعْتَ رَأْسَهُ وَتَرَكْتَهُ حَتَّى تَطَّبُخَهُ أَوْ تَقْلِيَهُ أَوْ تَشْلُقَهُ، وَإِنْ أَنْتَ طَرَحْتَهُ فِي النَّارِ أَوْ سَلَقْتَهُ أَوْ قَلَيْتَهُ وَهُوَ حَيٌّ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَقْطَعَ رَأْسَهُ، فَذَلِكَ حَلَالٌ أَيْضًا عِنْدَ مَالِكٍ، وَلَا يُؤْكَلُ الْجَرَادُ إِلَّا بِمَا ذَكَرْتُ مِنْ هَٰذَا(١).

وقال ابن رشد: وَاخْتَلَفُوا فِي الجُرَادِ؛ فَقَالَ مَالِكٌ: لَا يُؤْكَلُ مِنْ غَيْرِ ذَكَاةٍ، وَذَكَاتُهُ عِنْدَهُ هُوَ أَنْ يُقْتَلَ إِمَّا بِقَطْعِ رَأْسِهِ أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ.

وقال عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ: يَجُوزُ أَكْلُ مَيْتَتِهِ (٢).

كه قول الحنابلة في رواية:

قال ابن قدامة: وَعَنْهُ، لَا يُؤْكَلْ إِذَا مَاتَ بِغَيْرِ سَبَبٍ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ (٣).

مسألة: هل يجوز أكل غراب الزرع؟

قد ورد النهي عن الغراب الأسود:

عن رَسُولِ الله ﷺ «خَمْسُ فَوَاسِقٍ يَقْتُلْنَ فِي الْحَرِم: الفَأْرَةُ والعَقْرَبُ والحُدَيّا والغُرَابُ وَالكَلْبُ العَقُورِ»(٤).

⁽١) المدونة (١/ ٧٣٥).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٢٠٦).

⁽٣) المغنى (٩/ ٣٩٥).

⁽٤) أخرجه البخاري (٣١٣٦، ٣٣١٤)، ومسلم (١١٩٨)، والترمذي (٨٣٧)، والنسائي (٣٨٥٠، ۲۸۵۱)، وابن ماجه (۳۰۸۷).

وَأَمَّا غُرَابُ الزَّرْعِيُّ الَّذِي يَلْتَقِطُ الْحُبَّ فَهُوَ طَيِّبٌ مُبَاحٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَخْبَثٍ طَبْعًا، وَقَدْ يَأْلُفُ الْآدَمِيَّ كَالْحُهَام وغيره.

🗐 اختلف أهل العلم في أكل غُراب الزرع على قولين:

القول الأول: لَا بَأْسَ بِغُرَابِ الزَّرْعِ؛ الذّي يَأْكُلُ الْحُبَّ وَالزَّرْعَ وَلَا يَأْكُلُ الْجِيَفَ. قال به الأحناف والشافعية في رواية.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: وَأَمَّا الْغُرَابُ الزَّرْعِيُّ الَّذِي يَلْتَقِطُ الْحَبَّ فَهُوَ طَيِّبٌ مُبَاحٌ؛ لِآنَهُ عَيْرُ مُسْتَخْبَثٍ طَبْعًا، وَقَدْ يَأْلُفُ الْآدَمِيَّ كَالْحُهَامِ فَهُوَ وَالْعَقْعَقُ سَوَاءٌ، وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ الْعَقْعَقِ، فَإِنْ كَانَ الْغُرَابُ بِحَيْثُ يَخْلِطُ فَيَأْكُلُ الْجِيفَ تَارَةً وَالْحَبَّ تَارَةً فَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَي يُوسُفَ يَخَلِتُهُ أَنَّهُ يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ المُوجِبُ لِلْحِلِّ وَالمُوجِبُ لِلْحِلِّ وَالمُوجِبُ لِلْحُرْمَةِ.

(وَعَنْ) أَبِ حَنِيفَةَ يَخَلَتْهُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عَلَى قِيَاسِ الدَّجَاجَةِ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عَلَى قِيَاسِ الدَّجَاجَةِ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهَا، وَقَدْ أَكَلَهَا رَسُولُ الله ﷺ: وَهِيَ قَدْ تَخْلِطُ أَيْضًا، وَهَذَا لِأَنَّ مَا يَأْكُلُ الْجِيفَ فَلَحْمُهُ يَنْبُتُ مِنْ الْحُرَامِ فَيَكُونُ خَبِيثًا عَادَةً، وَهَذَا لَا يُوجَدُ فِيهَا يَخْلِطُ (١٠).

وقال الكاساني: وَلَا بَأْسَ بِغُرَابِ الزَّرْعِ؛ لِآنَهُ يَأْكُلُ الْحَبَّ وَالزَّرْعَ وَلَا يَأْكُلُ الْجَبَّ وَالزَّرْعَ وَلَا يَأْكُلُ الْجَبَّ وَالزَّرْعَ وَلَا يَأْكُلُ الْجَبَفَةَ عَلَيْهِ الرَّحْمَةُ الْجِيْفَ، هَكَذَا رَوَى بِشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عَلَيْهِ الرَّحْمَةُ - عَنْ أَكْلِ الْغُرَابِ فَرَحْصَ فِي غُرَابِ الزَّرْعِ وَكَرِهَ الْغُدَافَ فَسَأَلْتُهُ عَنْ الْأَبْقَعِ فَكَرِهَ ذَكِلَ الْغُدَافَ فَسَأَلْتُهُ عَنْ الْأَبْقَعِ فَكَرِهَ ذَلِكَ (٢).

كرقول الشافعية:

قال الماوردي: فَأَمَّا الزَّاغُ فَهُوَ غُرَابٌ الزَّرْعِ، وَأَمَّا الْغُدَافُ فَهُوَ أَصْغَرُ مِنْهُ أَغْبَرُ اللَّوْنِ كَالرَّمَادِ، وَلِأَصْحَابِنَا فِي إِبَاحَةِ أَكْلِهَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: إِنَّ أَكْلَهَا حَرَامٌ، لِشَبَهِهَا

⁽١) المبسوط (١١/٢٢٦).

⁽٢) بدائع الصنائع (٥/ ٤٠).

بِالْغُرَابِ، وَانْطِلَاقِ اسْمِهِ عَلَيْهَا. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: وَمِنْهُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّ أَكْلَهَا حَلَالُهُ الثَّانِي: وَمِنْهُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّ أَكْلَهَا حَلَالُ، لِأَنَّهُ مَا يُلْقُطَانِ (١).

كروقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وَيُبَاحُ غُرَابُ الزَّرْعِ، وَهُوَ الْأَسْوَدُ الْكَبِيرُ الَّذِي يَأْكُلُ الزَّرْعَ، وَهُوَ الْأَسْوَدُ الْكَبِيرُ الَّذِي يَأْكُلُ الزَّرْعَ، وَيُطِيرُ مَعَ الزَّاعْ^(٢).

القول الثاني: أَكْلَهَا حَرَامٌ، لِشَبَهِهَا بِالْغُرَابِ.

وهو قول: الشافعية.

قال الماوردي: فَأَمَّا الزَّاغُ فَهُوَ غُرَابٌ الزَّرْعِ، وَأَمَّا الْغُدَافُ فَهُوَ أَصْغَرُ مِنْهُ أَغْبَرُ اللَّوْنِ كَالرَّمَادِ، وَلِأَصْحَابِنَا فِي إِبَاحَةِ أَكْلِهَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: إِنَّ أَكْلَهَا حَرَامٌ، لِشَبَهِهَا بِالْغُرَابِ، وَانْطِلَاقِ اسْمِهِ عَلَيْهَا. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: وَمِنْهُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّ أَكْلَهَا حَلَالٌ، لِأَنْهُا يَلْقُطَانِ الْحَبَّ، وَيَأْكُلَانِ الزَّرْعَ وَلَحْمُهُمَا مُسْتَطَابٌ (٣).

مسألة: ويشرع للمضطر أن يأكل من الميتة

□ وإليك الأدلة على ذلك:

قال الله عَنْكَ فِيهَا حَرُمَ وَلَمْ يَجِلَّ بِالذَّكَاةِ: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١١٩] وَقَالَ: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ ﴾ إلى قَوْلِهِ: ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البترة: ١٧٣] وَقَالَ فِي ذِكْرِ مَا حَرَّمَ: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفِ لِإِثْمِ فَإِنَ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المئدة: ٣].

قال ابن ابن المنذر كَمْتَلَلَّهُ: وأجمعوا على إباحة أكل لحم الميتة عند الضرورة (١١).

⁽۱) الحاوى (۱۵/ ۱٤٦).

⁽٢) المغنى (٩/ ٤١٣).

⁽٣) الحاوي (١٥/ ١٤٦).

⁽١) الإجماع (٨٢٣).

قال ابن قدامة: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ المُيْتَةِ حَالَ الاِخْتِيَارِ، وَعَلَى إِبَاحَةِ الْأَكْلِ مِنْهَا فِي الإِضْطِرَارِ^(١).

□ وإليك أقوال أهل العلم في ذلك:

قال السرخسي: إن الله تعالى استثنى حالة الضرورة من التحريم بقوله على: ﴿إِلَّا مَا اَضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴿ اللَّاسَامَ ١١٩] والكلام المقيد بالاستثناء يكون عبارة عما وراء المستثنى فظهر أن التحريم مخصوص بحالة الاختيار، وقد تحققت الضرورة هنا لخوف التلف على نفسه بسبب الإكراه فالتحقت هذه الأعيان في حالة الضرورة بسائر الأطعمة والأشربة فكان في سعة من التناول منها وإن لم يفعل ذلك حتى يقتل كان آثما(٢).

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَيَحِلُّ مَا حَرُمَ مِنْ مَيْتَةٍ وَدَم وَ لَمْ خِنْزِيرٍ وَكُلِّ مَا حَرُمَ مِمَّا لَا يُغَيِّرُ الْعَقْلَ مِنْ الْخَمْرِ لِلْمُضْطَرِّ. وَالْمُضْطَرُّ الرَّجُلُ يَكُونُ بِالْمُوْضِعِ لَا طَعَامَ فِيهِ مَعَهُ وَلَا شَيْءَ يَسُدُّ فَوْرَةَ جُوعِهِ مِنْ لَبَنِ وَمَا أَشْبَهَهُ وَيُبْلِغُهُ الجُّوعُ مَا يَخَافُ مِنْهُ المُوْتَ أَوْ المُرضَ شَيْءَ يَسُدُّ فَوْرَةَ جُوعِهِ مِنْ لَبَنِ وَمَا أَشْبَهَهُ وَيُعْتَلُّ أَوْ يَكُونُ مَاشِيًا فَيَضْعُفُ عَنْ بُلُوغِ وَإِنْ لَمْ يَخَفُ المُوتَ أَوْ يُضْعِفُهُ وَيَضُرُّهُ أَوْ يَعْتَلُّ أَوْ يَكُونُ مَاشِيًا فَيَضْعُفُ عَنْ بُلُوغِ حَيْثُ يُرِيدُ أَوْ رَاكِبًا فَيَضْعُفُ عَنْ رُكُوبِ دَابَّتِهِ، أَوْ مَا فِي هَذَا المُعْنَى مِنْ الضَّرِ الْبَيِّنِ، فَعْ فَيهِ المُيْتَةُ وَيهُ المُنتَقِ مِنْ الضَّرِ الْبَيِّنِ، فَعْلَ اللَّعْنَى مِنْ الضَّرِ الْبَيِّنِ، فَأَيْ هَذَا اللَّعْنَى مِنْ الضَّرِ الْبَيِّنِ، فَعَلَى مَا فَعَلَى مَا أَشْبَهَهُ وَيَهُ لَكُ أَنْ يَكُونَ آكِلُهُ إِنْ أَكِلُ وَشَارِبُهُ إِنْ شُرِبَ أَوْ جَمْعُهُمَا فَعَلَى مَا وَمَا أَشْبَهَهُ وَيَهُ الْمُؤْوقِ وَلَا يُبَيِّنُ أَنْ يَخْرُمَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْبَعَ وَيُرْوَى، وَإِنْ يَقْطُعُ عَنْهُ الْخُوفَ وَيَبْلُغُ بِهِ بَعْضَ الْقُوّةِ وَلَا يُبَيِّنُ أَنْ يَخْرُمَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْبَعَ وَيُرْوَى، وَإِنْ يَقْطَعُ عَنْهُ الْأَوْقَ وَلَا يُبَيِّنُ أَنْ يَخْرُمَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْبَعَ وَيُرْوَى، وَإِنْ أَجْزَأَهُ دُونَهُ، لِأَنَّ التَّحْرِيمَ قَدْ زَالَ عَنْهُ بِالضَّرُورَةِ (*).

قال النووي: ومن اضطر إلى أكل الميتة أو لحم الخنزير فله أن يأكل منه ما يسد به الرمق لقوله تَعَالَى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْةً﴾ [البقرة:١٧٣](١).

⁽١) المغني (٩/ ٣٣٠).

⁽٢) الميسوط (٢٤/ ٨٧).

⁽٣) الأم (٢/ ٢٧٦).

⁽١) المجموع (٩/ ٣٩).

وقال ابن قدامة: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ المُيْتَةِ حَالَ الاِخْتِيَارِ، وَعَلَى إِبَاحَةِ الْأَكْلِ مِنْهَا فِي الاِضْطِرَارِ^(١).

مسألة: ما مقدار المباح للمضطر من الميتة؟

قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ الله ﷺ فِيهَا حَرُمَ وَلَمْ يَجِلَّ بِالذَّكَاةِ: ﴿ وَمَا لَكُمُ أَلَّا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴿ [الانعام:١١٩] ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرَ بِهِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ وَقَالَ: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَيْمَ ٱلْخِنزِيرِ ﴾ إلى قَوْلِهِ: ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمُ ﴾ [المتوة:٣]. فَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة:٣].

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَيَحِلُّ مَا حَرُمَ مِنْ مَيْتَةٍ وَدَمِ وَلَخْمِ خِنْزِيرٍ وَكُلِّ مَا حَرُمَ مِمَّا لَا يُغَيِّرُ الْعَقْلَ مِنْ الْخَمْرِ لِلْمُضْطَرِّ. وَالْمُضْطَرُّ الرَّجُلُّ يَكُونُ بِالْمُوْضِعِ لَا طَعَامَ فِيهِ مَعَهُ وَلَا الْعَقْلَ مِنْ الْمُوْعَ مَا يَخَافُ مِنْهُ المُوْتَ أَوْ الْمُرْضَ شَيْءَ يَسُدُّ فَوْرَةَ جُوعِهِ مِنْ لَبَنِ وَمَا أَشْبَهَهُ وَيُبْلِغُهُ الجُوعُ مَا يَخَافُ مِنْهُ المُوْتَ أَوْ يُضْعِفُهُ وَيَضُرُّهُ أَوْ يَعْتَلُّ أَوْ يَكُونُ مَاشِيًا فَيَضْعُفُ عَنْ بُلُوعِ وَإِنْ لَمْ يَخِفُ المُوتَ أَوْ يُضْعِفُ عَنْ رُكُوبِ دَاتَتِهِ، أَوْ مَا فِي هَذَا المُعْنَى مِنْ الضَّرِ الْبَيِّنِ، فَإِنْ مَا فِي هَذَا المُعْنَى مِنْ الضَّرِرِ الْبَيِّنِ، فَأَيْ هَذَا اللَّعْنَى مِنْ الضَّرِرِ الْبَيِّنِ، فَأَيْ هَذَا اللَّعْنَى مِنْ الضَّرِرِ الْبَيِّنِ، فَأَيْ هَذَا اللَّعْنَى مِنْ الضَّرِرِ الْبَيِّنِ، فَأَيْ هَذَا اللَّهُ فَلَهُ أَنْ. وَكَذَلِكَ يَشْرَبُ مِنْ المُحَرِّمِ غَيْرَ المُسْكِرِ، مِثْلَ المُاءِ تَقَعُ فِيهِ المُيْتَةُ وَمَا أَشْبَهَهُ. وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ آكِلُهُ إِنْ أَكِلُهُ إِنْ أَكُولُ وَشَارِبُهُ إِنْ شُرِبَ أَوْ جَمْعُهُمَا فَعَلَى مَا وَمَا أَشْبَهَهُ. وَأَحَبُ إِلَى اللَّهُ مِنْ المُصَرِّ اللَّيْرَةُ وَلَا يُبَيِّنُ أَنْ يَعْرَبُهُ إِلْ مَعْهُمَا فَعَلَى مَا يُقُونَ وَلَا يُبَيِّنُ أَنْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْبَعَ وَيُرْوَى، وَإِنْ أَجْزَأُهُ دُونَهُ، لِأَنَّ التَّحْرِيمَ قَدْ زَالَ عَنْهُ بِالضَّرُورَةِ (٢).

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: يأكل منها حتى يشبع.

وهو قول: المالكية.

قال مالك: المضطر إلى الميتة: إنه يأكل منها حتى يشبع ويتزود منها فإن وجد

⁽١) المغني (٩/ ٣٣٠).

⁽٢) الأم (٢/ ٢٧٦).

عنها غني طرحها(١).

القول الثاني: المضطر إلى الميتة، قال: يأكل ما يقيمه.

قال به إبراهيم والأحناف، والشافعية.

عن إبراهيم؛ في المضطر إلى الميتة، قال: يأكل ما يقيمه (٢).

كرقول الأحناف:

قال في «الأشباه والنظائر»: المضطر لا يأكل من الميتة إلا قدر سد الرمق (٣).

كرقول الشافعية:

قال الماوردي: وتحرم المُيتَة إِلَّا على المُضْطَر يمسك بهَا رمقة (٤).

قال النووى: بعد سد الرمق غير مضطر فلا يجوز له أكل الميتة كما لو أراد أن يبتدئ بالأكل وهو غير مضطر^(٥).

كرقول الحنابلة:

قال إسحاق بن منصور: قلت: من اضطر إلى الميتة، يأكله؟ وقدر ما يأكل منه؟ قال: يأكل بقدر ما يستغني، وإن خاف أن يحتاج إليه تزود منه (١٦). قال ابن قدامة: وَيُبَاحُ لَهُ أَكْلُ مَا يَسُدُّ الرَّمَقَ، وَيَأْمَنُ مَعَهُ المُوْتَ بِالْإِجْمَاع.

* 8888

⁽١) الموطأ برواية ابن زياد (١/ ١٦٨).

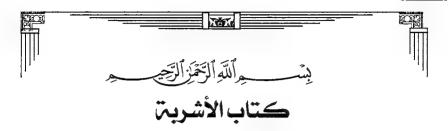
⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥١٠٦) في إسناده ميمون أبو حمزة الأعور القصاب الكوفى الراعى «ضعيفا».

⁽٣) الأشباه والنظائر (١/٧٠١).

⁽٤) الحاوى (١/ ١٦٤).

⁽٥) المجموع (٩/ ٤٠).

⁽٦) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه المسألة (٣٣٧٢).



قال تعالى: ﴿ يَآ أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْكُمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۞ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةَ فَهَلَ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ١٠ ، ١٠]

تأويل الآية

قال الطبري تخالفه: يا أيها الذين صدّقوا الله ورسوله، إن الخمر التي تشربونها، والميسرَ الذي تتياسرونه، والأنصاب التي تذبحُون عندها، والأزلام التي تستقسمون بها ﴿ رِجْسُ ﴾، يقول: إثم ونَتْنُ سَخِطه الله وكرهه لكم ﴿ مِنْ عَمَلِ الشّيطَانِ ﴾، يقول: شربكم الخمر، وقماركم على الجُنُر، وذبحكم للأنصاب، واستقسامكم بالأزلام، من تزيين الشيطانِ لكم، ودعائه إياكم إليه، وتحسينه لكم، لا من الأعال التي ندبكم إليها ربُّكم، ولا مما يرضاه لكم، بل هو مما يسخطه لكم ﴿ فَا جَتَنِبُوهُ ﴾، يقول: فاتركوه وارفضوه ولا تعملوه ﴿ لَعَلَّكُمُ تُفْلِحُونَ ﴾، يقول: لكى تنجَحُوا فتدركوا الفلاحَ عند ربكم بترككم ذلك (١).

وقال تَعَلَّقُ: يقول تعالى ذكره: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَنُ ﴾ شربَ الخمر والمياسرة بالقِدَاح، ويحسِّن ذلك لكم، إرادة منه أن يوقع بينكم العَداوَة والبغضاء في شربكم الخمر ومياسرتكم بالقداح، ليعادي بعضكم بعضًا، ويبغض بعضكم إلى بعض، فيشتِّت أمركم بعد تأليف الله بينكم بالإيان، وجمعه بينكم بأخوّة الإسلام ﴿وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾، يقول: ويصرفكم بغلبة هذه الخمر بسكرها إياكم

⁽١) انظر تفسير الطبري (١٠/ ٥٦٤).

عليكم، وباشتغالكم بهذا الميسر، عن ذكر الله الذي به صلاح دنياكم وآخرتكم ﴿وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾، التي فرضها عليكم ربكم ﴿فَهَلُ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ يقول: فهل أنتم منتهون عن شرب هذه، والمياسرة بهذا، وعاملون بها أمركم به ربُّكم من أداء ما فرض عليكم من الصلاة لأوقاتها، ولزوم ذكره الذي به نُجْح طلباتكم في عاجل دنياكم وآخرتكم ؟(١).

🗐 قلت فيه مسائل:

الأولى: ما تعريف الأشربة

قال القونوي الرومي الحنفي كَتَلَثَهُ: الأشربة: جمع شراب: وهو ما يشرب من المايعات.

وسمي هذا الكتاب بها لأن فيه بيان أحكامها.

ثم المناسبة بين الشرب والأشربة ظاهرة، إلا أن الشرب في بيان شرب الحلال، وهذه في بيان الحرام (٢).

وفي الموسوعة الفقهية الكويتية: الأشربة جمع شراب والشرب: اسم لما يشرب من أي نوع كان ماء أو غيره وعلي أي حال كان، وكل شيء لا مضغ فيه فإنه يقال فيه: يشرب (٣).

مسألة: ما تعريف الخمر لغة وشرعا وما هي أسمائها؟

🕸 أولا: ما الخمر لغة:

قال ابن منظور: الخمر: ما أسكر من عصير العنب لأنها خامرت العقل، والتخمير: التغطية، يقال: خمر وجهه وخمر إناءك. والمخامرة: المخالطة؛ وقال أبو حنيفة: قد تكون الخمر من الحبوب فجعل الخمر من الحبوب؛ قال ابن سيده: وأظنه

⁽١) انظر تفسير الطبري (١٠/ ٥٦٥، ٥٦٦).

⁽٢) أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء (١٠٦/١).

⁽٣) انظر الموسوعة (٥/ ١١).

تسمحا منه؛ لأن حقيقة الخمر إنها هي العنب دون سائر الأشياء، والأعرف في الخمر التأنيث؛ يقال: خمرة صرف، وقد يذكر، والعرب تسمي العنب خمرا؛ قال: وأظن ذلك لكونها منه؛ حكاها أبو حنيفة قال: وهي لغة يهانية. وقال في قوله تعالى: ﴿إِنِّ أَرْنِيْ أَعْصِرُ خَمْراً ﴾ [يوسف:٣٦]؛ إن الخمر هنا العنب؛ قال: وأراه سهاها باسم ما في الإمكان أن تؤول إليه، فكأنه قال: إني أعصر عنبا؛ قال الراعى:

ينازعني بها ندمان صدق شرواء الطير، والعنب الحقينا

يريد الخمر. وقال ابن عرفة: أعصر خمرا أي أستخرج الخمر، وإذا عصر العنب فإنها يستخرج به الخمر، فلذلك قال: أعصر خمرا. قال أبو حنيفة: وزعم بعض الرواة أنه رأى يهانيا قد حمل عنبا فقال له: ما تحمل؟ فقال: خمرا، فسمى العنب خمرا، والجمع خمور، وهي الخمرة. قال ابن الأعرابي: وسميت الخمر خمرا لأنها تركت فاختمرت، واختهارها تغير ريحها؛ ويقال: سميت بذلك لمخامرتها العقل. وروى الأصمعي عن معمر بن سليهان قال: لقيت أعرابيا فقلت: ما معك؟ قال: خمر. والخمر: ما خمر العقل، وهو المسكر من الشراب، وهي خمرة وخمر وخمور مثل تمرة وتم وتمور (١).

قال الفيروزآبادي: الخَمْرُ: ما أَسْكَرَ من عَصيرِ العِنَبِ، أو عامٌ، كالخَمْرَةِ، وقد يُذَكَّرُ، والعُمومُ أَصَحُّ، لأَنَّهَا حُرِّمَتْ، وما بالمدينةِ خَمْرُ عِنَب، وما كانَ شَرَابُهُم إلا البُسْرَ والتَّمْرَ، شُمِّيَتْ خَمْراً لأَنَّهَا تَخْمِرُ العَقْلَ وتَسْتُرُهُ، أو لأَنَّهَا تُرِكَتْ حتى أَذْرَكَتْ والتَّمْرَتْ، أو لأَنهَا تُخَامِرُ العَقْلَ، أي: ثُخَالِطُهُ، والعِنَبُ، والسَّتْرُ، والكَتْمُ، كالإِخْمارِ، واخْمَرِ، والاسْتِحْياءُ، وترْكُ العَجينِ والطينِ ونَحْوِهِ حتى يَجُودَ، كالتَّخْميرِ. والفِعْلُ، كضَرَبَ ونَصَرَ، وهو خَيرٌ، وقد اخْتَمَرَ، وبالكسر: الغِمْرُ، وبالتحريكِ: ما وَارَاكَ من شَجَرٍ وغيرِهِ، وجَبَلُ بالقُدْسِ (٢).

⁽١) لسان العرب (٤/ ٢٥٥).

⁽٢) القاموس المحيط (١/ ٣٨٧).

🕸 ما تعريف الخمر شرعاً؟

🗐 اختلف أهل العلم في تعريف الخمر:

فذهب فريق من أهل العلم إلى أن الخمر تطلق على ما أسكر قليله أو كثيره سواء كان من العنب أومن غيره وبه قال بعض المالكية، وكذالك نُقل عن فقهاء الحجاز، وجمهور المحدثين وبعض الشافعية والحنابلة.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال ابن رشد: وسائر الأنبذة المتخذة من العصارات التي تتخمر ومن العسل نفسه، أما الخمر فإنهم اتفقوا على تحريم قليلها وكثيرها: أعني التي هي من عصير العنب، وأما الأنبذة فإنهم اختلفوا في القليل منها الذي لا يُسكر وأجمعوا على أن المسكر منها حرام فقال جمهور فقهاء الحجاز وجمهور المحدثين: قليل الأنبذة وكثيرها المسكرة حرام (١).

قال القرافي: فِي الْكِتَابِ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ مِنْ خَمْرٍ أَوْ نَبِيذٍ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ تَمْرِ أَوْ تِينِ أَوْ حِنْطَةٍ أَوْ غَيْرِ (٢).

وقال خلف بن أبي القاسم القيرواني البراذعي: ومن شرب خمرا أو نبيذا مسكرا قليلا أو كثيرا سكر منه أم لا فعليه الحد ثهانون جلده، وكذلك إن شهدت عليه بينة أن به رائحة مسكر، جلد الحد؛ كان أصله نبيذ زبيب، أو عصير عنب أو تمر أو تين أو حنطة أو غير ذلك، وكذلك الأُسْكُرْكُة إذا أسكرت، لأنها عنده خمراً إذا كانت تسكر، وعصير العنب ونقيع الزبيب وجميع الأشربة، شربها حلال ما لم تسكر، فإذا أسكرت فهي خمر (٣).

كرقول الشافعية:

قال الشافعي: قال بعض الناس الخمر حرام والسكر من كل الشراب، ولا يحرم

⁽١) بداية المجتهد (١/ ٤٧١).

⁽٢) الذخيرة (٤/ ١١٣).

⁽٣) تهذيب مسائل المدونة (٣/ ٤٩١).

المسكر حتى يسكر منه، ولا يحد من شرب نبيذا مسكرا حتى يسكره (١١).

وقال - أيضا كَنَّلَهُ -: كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ وَفِيهِ الْحَدُّ قِيَاسًا عَلَى الْخَمْرِ وَلَا يُحَدُّ إِلَّا بِأَنْ يَقُولَ: شَرِبْت الْخَمْرَ أَوْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ بِهِ أَوْ يَقُولَ: شَرِبْت مَا يُسْكِرُ أَوْ يَشْرَبَ مِنْ إِنَاءٍ هُوَ وَنَفَرٌ فَيَسْكَرَ بَعْضُهُمْ فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّرَابَ مُسْكِرٌ يَسْكُرُ أَوْ يَشُرَبَ مِنْ إِنَاءٍ هُو وَنَفَرٌ فَيَسْكَرَ بَعْضُهُمْ فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّرَابَ مُسْكِرٌ وَاحْتَجَّ بِأَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: لَا أُوتِيَ بِأَحَدٍ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ نَبِيذًا مُسْكِرًا إلَّا عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلِي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الله

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: كل مسكر حرام، قليله وكثيره، وهو خمر حكمه حكم عصير العنب في تحريمه، ووجوب الحد على شاربه (٣).

□ أدلة هذا القول استدل القائلين مذا القول بأدلة منها:

حديث أنس ﴿ قَالَ: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الْخَمْرُ حِينَ حُرِّمَتْ، وَمَا نَجِدُ - يَعْنِي بِالْمُدِينَةِ - خَمْرَ الأَعْنَابِ إِلَّا قَلِيلًا، وَعَامَّةُ خَمْرِنَا البُسْرُ وَالتَّمْرُ ﴾ (٤).

وعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: قَامَ عُمَرُ عَلَى المِنْبَرِ، فَقَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، نَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَسْةٍ: العِنَبِ وَالتَّمْرِ وَالعَسَلِ وَالحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، وَالخَمْرُ مَا خَامَرَ العَقْلَ»^(٥).

وعَنْ عَائِشَةً، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سُئِلَ عَنِ الْبِتْعِ، قَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ حَرَامٌ»(٦)

القول الثاني: أن الخمر المسكر من عصير العنب إذا اشتد سواء أقذف بالزبد أم لا. وبه قال: يوسف ومحمد من الحنفية وبعض المالكية والشافعية.

⁽١) الأم (٦/ ٢٥١).

⁽٢) مختصر المزني (٨/ ٣٧٢).

⁽٣) مختصر المزني (٩/ ١٥٩).

⁽٤) أخرجه البخاري (٥٥٨٠)، ومسلم (١٩٨٠).

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٨١)، ومسلم (٣٠٣٢).

⁽٦) أخرجه البخاري (٢٤٢، ٥٥٨٥).

وإليك أقوالهم:

كرقول محمد وأبو يوسف من الأحناف:

قال السرخسي تَعَلَّقُهُ: وقال أبو يوسف، ومحمد - رحمهم الله - إذا اشتد فهو خمر؟ لأن صفة الخمريَّة فيه لكونه مسكرا مخامرا للعقل(١).

وقال السرخسي: وإن اشتد عصير العنب، وغلا، وقذف بالزبد، ثم طبخ بعد ذلك لم يحل بالطبخ (٢).

كرقول المالكية في رواية عندهم:

قال القرافي: يحرم أَرْبَعَةُ أَشْرِبَةٍ عَصِيرُ الْعِنَبِ إِذَا عَلَى وَاشْتَدَّ (٣).

کر قول الشافعية:

قال يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني: والخمر المجمع على تحريمه هو: عصير العنب الذي قد اشتد وقذف زبده (٤).

قال الجوهري: قال الأصحاب وعصير العنب الذي اشتد وقذف بالزبد حرام بالإجماع وسواء في ذلك قليله وكثيره ويفسق شاربه ويلزمه الحد ومن استحله كفر^(٥).

واستدل أصحاب القول الثاني والثالث بإجماع أهل اللغة على أن الخمر من العنب.

ورد أصحاب القول الأول على من خالفهم:

فقال الخطابي: زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب، فيقال لهم: إن

⁽١) المسوط (٢٤/ ١٣).

⁽٢) الميسوط (٢٤/ ١٨).

⁽٣) الذخيرة (٤/ ١١٣).

⁽٤) البيان في مذهب الإمام الشافعي (١٢/ ١٥٥).

⁽٥) المجموع (٢٠/١١٩).

الصحابة الذين سموا غير المتخذ من العنب خمرا عرب فصحاء، فلو لم يكن هذا الاسم صحيحا لما أطلقوه. اه.

وروى ابن عبد البر عن أهل المدينة وسائر الحجازيين وأهل الحديث كلهم أن كل مسكر خمر.

وقال القرطبي: الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا يكون إلا من العنب(١).

قال ابن حجر: والجواب عن الحجة الأولى ثبوت النقل عن بعض أهل اللغة بأن غير المتخذ من العنب يسمى خمرا(٢).

🕸 وأما عن أسمائها فلها أسماء عدة:

قال الكاساني تخلّفه: (أما) أساؤها: فالخمر، والسكر، والفضيخ، ونقيع الزبيب، والطلاء، والباذق، والمنصف، والمثلث، والجمهوري، وقد يسمى أبو سقيا والخليطان والمزر والجعة والبتع.

□ أما بيان معاني هذه الأسماء فهي:

(أما) الخمر فهو اسم للنيء من ماء العنب إذا غلى واشتد وقذف بالزبد، وهذا عند أبي حنيفة – عليه الرحمة – وعند أبي يوسف ومحمد – عليهما الرحمة – ماء العنب إذا غلى واشتد فقد صار خمرا وترتب عليه أحكام الخمر قذف بالزبد أو لم يقذف به.

(وجه) قولها: أن الركن فيها معنى الإسكار وذا يحصل بدون القذف بالزبد.

(وجه) قول أبي حنيفة كَنْلَقَهُ: أن معنى الإسكار لا يتكامل إلا بالقذف بالزبد فلا يصر خمرا بدونه.

(وأما) السكر فهو اسم للنيء من ماء الرطب إذا غلى واشتد وقذف بالزبد أو لم يقذف على الاختلاف.

⁽١) كفاية الأخيار في حل غاية الإختصار (١/ ٤٨١).

⁽٢) فتح الباري (١٠/ ٤٨).

وأما الفضيخ فهو اسم للنيء من ماء البسر المنضوخ وهو المدقوق إذا غلى واشتد وقذف بالزبد أو لا على الاختلاف.

(وأما) نقيع الزبيب فهو اسم للنيء من ماء الزبيب المنقوع في الماء حتى خرجت حلاوته إليه واشتد وقذف بالزبد أو لا على الخلاف.

(وأما) الطلاء فهو اسم للمطبوخ من ماء العنب إذا ذهب أقل من الثلثين وصار مسكرا، ويدخل تحت الباذق والمنصف لأن الباذق هو المطبوخ أدنى طبخة من ماء العنب والمنصف هو المطبوخ من ماء العنب إذا ذهب نصفه وبقي النصف، وقيل الطلاء هو المثلث، وهو المطبوخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي معتقا وصار مسكرا.

(وأما) الجمهوري فهو المثلث يصب الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالطبخ قدر الذاهب، وهو الثلثان ثم يطبخ أدنى طبخة ويصير مسكرا.

(وأما) الخليطان فهما التمر والزبيب، أو البسر والرطب إذا خلطا ونبذا حتى غليا واشتدا.

(وأما) المزر فهو اسم لنبيذ الذرة إذا صار مسكرا.

(وأما) الجعة فهو اسم لنبيذ الحنطة والشعير إذا صار مسكرا.

(وأما) البتع فهو اسم لنبيذ العسل إذا صار مسكرا هذا بيان معاني هذه الأسماء(١).

قلت: ومن أسمائها المعاصرة: الويسكي، والشمبانيا، والكونياك، والبيرة، والفوديكا، ولها غير ذلك.

⁽١) بدائع الصنائع (١٠/ ٤٨).

فصل في تحريم الخمر وحدِّ شاربها

الخمرة حرام بالقرآن والسنة والإجماع:

كراما القرآن:

ففي قول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا ۚ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۞ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ۖ فَهَلُ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ٩٠، ٩١].

قال ابن القصار وغيره: هاتان الآيتان تتضمن دلائل كثيرة على تحريمها: فمنها: قوله تعالى: ﴿ رِجْسُ ﴾ [المائدة: ٩٠] يعنى نجسًا، ثم قال في موضع آخر: ﴿ قُل لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِىَ إِلَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ إِلَا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمَا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ مَا أُوحِى إِلَى مُحَرِّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ إِلَا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمَا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِلَى مُحَرِّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ إِلَا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمَا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَمَل اللَّهُ عَمَل اللَّهُ الْعُلِيلُولُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

والثالث: قوله: ﴿ فَا جُتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [المائدة: ٩٠] أي: كونوا جانبًا منه، وهذا أمر كقوله: ﴿ فَا جُتَنِبُواْ ٱلرِّجُسَ مِنَ ٱلْأَوْتَانِ ﴾ [الحج: ٣٠] ﴿ وَا جُتَنِبُواْ ٱلطَّلْغُوتَ ﴾ [النحل: ٣٠] ﴿ وَا جُتَنِبُواْ ٱلطَّلْغُوتَ ﴾ [النحا: ٣٠] وهذه النحلاح الفساد، ثم قال تعالى: ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ٩٠]. وهذه اللفظة يقال: إنها أبلغ لفظ للعرب في النكير والمنع، وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِيَ ٱلْفَوْحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ ﴾ [الأعراف: ٣٣] والمراد بالإثم الخمر، قال الشاعر:

شربت الإثم حتى زال عقلى كذلك الإثم يسذهب بالعقول

وقال تعالى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلُ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكُبَرُ مِن نَفْعِهِمَا ﴾ [البقرة:٢١٩] فلم جعل الغلبة للإثم علم أن ذلك محرم (١٠).

⁽١) شرح صحيح البخاري (٦/ ٣٥، ٣٦).

كرثانيا السنة:

١ - فعن نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَر هَا، قَالَ: «نَزَلَ تَحْرِيمُ الْحَمْرِ، وَإِنَّ فِي المَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ
 لَخَمْسَةَ أَشْرِبَةٍ مَا فِيهَا شَرَابُ الْعِنَب»(١).

٢ - وعن أنس هُ قَالَ: «حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الخَمْرُ حِينَ حُرِّمَتْ، وَمَا نَجِدُ - يَعْنِي بِاللَّدِينَةِ - خَمْرَ الأَعْنَابِ إِلَّا قَلِيلًا، وَعَامَّةُ خَمْرِنَا البُسْرُ وَالتَّمْرُ» (٢).

٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَجِّهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿لاَ يَنْنِي الزَّانِي حِينَ يَنْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُو مُؤْمِنٌ»، مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْمَهُ وَهُو مُؤْمِنٌ»، وَعَنْ سَعِيدٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ ﴿إِلَّا النَّهْبَةَ» (٣).

قال بدر الدين العيني تَعَلَّمُهُ: قوله: «ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»: قال ابن بطال: هذا أشد ما ورد في شرب الخمر، وبه تعلق الخوارج فكفروا مرتكب الكبيرة عامدا عالما بالتحريم، وحمل أهل السنة الإيهان هنا على الكامل أي: لا يكون كاملا في الإيهان حالة كونه في شرب الخمر. قيل: هو من باب التغليظ والتهديد العظيم نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّه عَنِيًّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٧].

وقال الخطابي: أي: من فعل ذلك مستحلا له (٤).

كم ثالثا الإجماع:

قال ابن عبد البر: وأجمع العلماء على أن شارب الخمر ما لم يتب منها فاسق مردود الشهادة (٥).

وأما عن حكم حد من شربها فهو يجب بشرب المسلم المكلف ما يسكر جنسه

⁽١) أخرجه البخاري (٤٦١٦).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٥٨٠)، ومسلم (١٩٨٠).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧)

⁽٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢١/ ١٦٥).

⁽٥) التمهيد (١٠/١٥).

طوعا بلا عذر وضرورة، وهوواجب على ولى الأمر أن يقوم به أو من ينوب عنه، ولا يجب على أحد الناس أن يقيم حدًّا على أحد ما يجب فيه الحد إلا بإذن الإمام ولي أمر البلاد.

عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال: إني وجدت من فلان ريح شراب فزعم أنه شراب الطلاء، وأنا سائل عها شرب فإن كان يسكر جلدته فجلده عمر الحد تاما(١).

مسألة: هل يُشترط السكر في أقامة الحد أم مطلق الشرب؟

قال ابن عبد البر: أجمع أهل العلم على أن قليل الخمر من العنب فيه من الحد مثل ما في كثيرها ولا يراعي السكر فيها(٢).

🗐 اختلفوا في القضاء بالحد على من وجد منه ريح الخمر دون السكر:

🕸 القول الأول: القضاء بالحد على من وجد منه ريح الخمر:

قال به عمر بن الخطاب الله وعبد الله بن مسعود وميمونة زوج النبي ريكي وهو قول مالك وأصحابه إذا أقر شاربها أنها ريح خمر أو شهد عليه بذلك.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره: أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال: إني وجدت من فلان ريح شراب فزعم أنه شراب الطلاء، وأنا سائل عما شرب فإن كان يسكر جلدته، فجلده عمر الحد تاما (٣).

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٣١١٦)، والنسائي (٥٧٠٨)، والطحاوي في «معاني الآثار» (٦٤٨١)، ومعرفة السنن والآثار (١٧٣٢٧)، كلهم من طرق عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب به. قال أبو عمر: هذا الإسناد أصح ما يروى من أخبار الآحاد. انظر الاستذكار (٣/٨).

⁽٢) الاستذكار (٨/٣).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٣١١٦)، والنسائي (٥٧٠٨)، والطحاوي في

کے قول ابن مسعود ﷺ:

عن علقمة قال: كنا بحمص فقرأ ابن مسعود سورة يوسف فقال: رجل ما هكذا أنزلت؟ قال: قرأت على رسول الله على فقال: «أحسنت». ووجد منه ريح الخمر فقال: أتجمع أن تكذب بكتاب الله وتشرب الخمر؟ فضربه الحد(١).

كُ قول ميمونة زوج النبي ﷺ:

عن يزيد بن الأصم؛ أن ذا قرابة لميمونة دخل عليها، فوجدت منه ريح شراب، فقالت: لئن لم تخرج إلى المسلمين فيحدونك، أو يطهرونك، لا تدخل علي بيتي أبدا(٢).

کے قول المالكية:

قال ابن عبد البر: كانوا يرون الحد على من وجد منه ريح الخمر، وهو قول مالك وأصحابه (٣).

قال الصاوي: يحد الشارب، ولو شهد فلان بخلاف شهادتها؛ كأن شهدا على الرائحة فشهد غيرهما على أنها ليست رائحة خمر فلا تعتبر المخالفة؛ لأن المثبت يقدم على النافي ولم يجعلوا المخالفة شبهة تدرأ الحد⁽³⁾.

«معاني الآثار» (٦٤٨١)، ومعرفة السنن والآثار (١٧٣٢٧)، كلهم من طرق عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب به. قال أبو عمر هذا: الإسناد أصح ما يروى من أخبار الآحاد. انظر: الاستذكار (٨/ ٣).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه البخاري (٤٧١٥)، ومسلم (٨٠١)، وأحمد (١/ ٣٧٨)، وغيرهم.

⁽٢) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٢٢٤)، قال: حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن يرقان الكلابي، عن يزيد بن الأصم عن ميمونة ﴿ الله عن يريد بن الأصم عن ميمونة ﴿ الله عن عن حديث الزهري وهذا من غير حديث الزهري.

⁽٣) الاستذكار (٨/٣).

⁽٤) بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي (٤/ ٥٠٢).

القول الثاني: لا حد على أحد في رائحة الخمر وهو يعقل: إن الربح ليكون من الشراب الذي ليس به بأس.

وبه قال عطاء وعمرو بن دينار وأبو حنيفة والشافعي.

وإليك أقوالهم:

کے قول عطاء:

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: الريح وهو يعقل؟ قال: «لا حد إلا ببينة إن الريح ليكون من الشراب الذي ليس به بأس»(١).

کھ قول عمرو بن دینار:

لا أحد في الريح^(٢).

كرقول الأحناف:

قال المرغيناني: إن أقر بعد ذهاب رائحتها لم يحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمها الله - وقال محمد تعتلثه: يحد وكذلك إذا شهدوا عليه بعدما ذهب ريحها والسكر لم يحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمها الله (٣).

ولا حد على من وجد منه رائحة الخمر أو تقيأها(٤).

كرقول الشافعية:

قال ابن الملقن: إذا شرب الملتزم المختار مسكر جنس بغير ضرورة، ضرب أربعين سوطاً للحر، وله أن يبلغه ثمانين تعزيراً، ولا يحد بالريح^(٥).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٧٠٣٧) عن ابن جريج قال: قلت لعطاء به.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٧٠٣٧) انظر ما قبله.

⁽٣) الهدانة (٢/ ٤٥٣).

⁽٤) متن بداية المبتدى في فقه الإمام أبي حنيفة (١٠٦/١).

⁽٥) التذكرة في الفقه الشافعي لابن الملقن (١/ ١٣٠).

مسألة: الخمر قليلها وكثيرها حرام

الخمر قليلها وكثيرها حرام لم جاء عن النبي عَلَيْهُ عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله عَلَيْهُ: «ما أسكر كثيره، فقليله حرام»(١).

(۱) صحيح بشواهده: أخرجه أبو داود (٣٦٨٣)، والترمذي (١٨٦٥)، وابن ماجه (٣٣٩٣)، وأحمد (٣/ ٣٤٣)، والبيهقي (٧١٦٧)، وابن حبان (٥٣٨٢)، كلهم من طرق عن أبي بكر بن الفرات عن محمد بن المنكدر عن جابر شم عن النبي ﷺ وأبو بكر بن الفرات «صدوق».

وقد تابع داود بن الفرات موسي بن عقبة كها عند ابن حبان (٥٣٨٢) من طريق عن موسي بن عقبة عن محمد المنكدر عن جابر ﷺ.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ٣٥٤) من طرق عن علي بن حجر عن سلمة بن صالح الأحمر عن محمد بن المنكدر عن جابر الله النبي الله ولكن سلمة «ضعيف» وللحديث شواهد أخرى منها ما أخرجه الدارقطني (٤/ ٢٥٠) من طريق عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب التقريب: «مقبول».

ومن الشواهد أيضا ما أخرجه ابن حبان (٥٣٨٣) من طريق عن الحسن عن سفيان عن شيبان بن أبي شيبة عن مهدي بن ميمون عن أبي عثمان بن محمد عن عائشة عن النبي على قلت: كلهم ثقات إلا شيبان بن أبي شيبة قال أبو زرعة: "صدوق".

وأخرجه أحمد (٢/ ٩١)، والبيهقي (١٧١٦٩) من طريق عن أبي معشر عن موسي بن عقبة عن سالم عن أبيه عن ابن عمر ﷺ. وأبو معشر «ضعيف».

وأخرجه ابن حبان (٥٣٥٤) عن الحسن بن سفيان عن هشام بن عار عن أنس بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر على عن النبي على وهشام بن عار "صدوق له أوهام". وأخرجه الطبراني في الأوسط (٣٨٥٤)، والبيهقي (١٧١٩٨) من طرق عن الحسن بن عرفة عن يونس بن محمد المؤدب عن إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر مرفوعا، وابن إسحاق «مدلس» وقد عنعن وقال الدارقطني في العلل (٢/١٧): حديث نافع عن ابن عمر عن النبي على العلي عن الملب عن المعلم عن النبي على العلى عن النبي على المعلم عن ابن عمر عن ابن عمر عن النبي على النبي على النبي على المعلم وغيره يرويه عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي على النبي على النبي على الله عن النبي عن موسى عن النبي عن النبي على النبي على الله الله بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي على النبي على النبي على الله عن النبي على الله عن ابن عمر، وهو الصواب.

وأخرجه ابن ماجه (٣٣٩٤)، وأحمد (٢/ ١٧٦) من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

قال ابن رشد: أما الخمر فإنهم اتفقوا على تحريم قليلها وكثيرها، أعني: التي هي من عصير العنب. وأما الأنبذة فإنهم اختلفوا في القليل منها الذي لا يسكر (١).

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كر أو لا: الأحناف:

قال محمد بن الحسن الشيباني: عن يعقوب عن أبي حنيفة: الخمر حرام قليلها وكثيرها (٢).

وقال أبو بكر علاء الدين السمرقندي: أما الخمر فلها أحكام ستة الأول تحريم شرب قليلها وكثيرها ويحرم الانتفاع بها للتداوي وغيره (٣).

كرقول المالكية:

قال القرافي تعَلَّلهُ: ما أسكر كثيره فقليله حرام من خمر أو نبيذ أو زبيب أو تمر أو تين أو حنطة أو غير ذلك(٤).

قال ابن رشد تخلّفه: أما الخمر فإنهم اتفقوا على تحريم قليلها وكثيرها، أعني: التي هي من عصير العنب. وأما الأنبذة فإنهم اختلفوا في القليل منها الذي لا يسكر (٥٠).

صالح «مجهول الحال».

عن النبي ﷺ، وأخرجه الدارقطني في العلل (٤٧٢٦)، والطبراني في الأوسط (١٦١٦)، والحاكم (٥٧٤٨) من طرق عن صالح بن خوات بن

قلت: وللحديث شاهد آخر أخرجه الطبراني (٤٨٨٠)، وفي الأوسط (٦٤٤٦) عن يحيي بن سلمان المدني عن إسماعيل بن قيس عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه زيد بن ثابت عن النبي عن النبي عن من الله المدني «ضعيف جدا».

⁽١) بداية المجتهد (٣/ ٢٣).

⁽٢) الجامع الصغير وشرحه الجامع الكبير (١/ ٤٨٥).

⁽٣) تحفة الفقهاء (٣/ ٣٢٦).

⁽٤) الذخيرة (٤/١١٣).

⁽٥) بداية المجتهد (٣/ ٢٣).

كرقول الشافعية:

قال الماوردي: الخمر التي حرمت ولأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة فحسم الله تعالى الباب في تحريم قليلها وكثيرها وإن كان قليلا لا يصد لاشتباه الأمر بها بصد (١).

الشيرازي: كل شراب أسكر كثيره حرم قليله وكثيره (٢).

كم قول الحنابلة:

قال أبو داود تخلفه: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. سَمِعْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ يَنْهَى عَنْ قَلِيل مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ (٣).

مسألة: ما مقدار الحد الواجب؟

آ اختلف أهل العلم في مقدار الحد الواجب على من شرب مسكرا، وإليك أقوالهم:

قال ابن رشد: مقدار الحد الواجب قال الجمهور: الحد في ذلك ثمانون للحر وأربعون للعبد، وقال الشافعي، وأبو ثور، وداود: الحد في ذلك أربعون (٤).

□ وإليك أقوال أهل العلم في كون حد السكر ثمانون للحر وأربعون للعبد:

كرقول الأحناف:

قال الكاساني: وفي حد الشرب والسكر والقذف ثمانون في الحر، وأربعون في العبد (٥٠).

⁽١) الحاوي (٨/ ٨٨).

⁽٢) التنبيه في الفقه الشافعي (١/ ٢٤٧).

⁽٣) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (١/ ٣٤٦).

⁽٤) بداية المجتهد (٣/ ٢٣).

⁽٥) بدائع الصنائع (٧/ ٥٧).

قال المرغيناني: وحد الخمر والسكر في الحر ثمانون سوطا(١).

كرقول المالكية:

قال البراذعي: ومن شرب خراً، أو نبيذاً مسكراً، قليلاً أو كثيراً، سكر منه أم لا، فعليه الحد ثبانون جلدة (٢).

قال ابن جزي الكلبي الغرناطي: مقدار الحد وهو ثمانون جلدة للحر، وأربعون للعمد (٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: في قدر الحد وفيه روايتان، إحداهما: أنه ثمانون (٤).

قال ابن مفلح: فَعَلَى الْخُرِّ الْحُدُّ ثَمَانُونَ جَلْدَةً وَجَوَّزَهَا شَيْخُنَا لِلْمَصْلَحَةِ (٥٠).

ودليل هذا القول ما رواه أنس بْنِ مَالِكِ: «أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ أُتِيَ بِرَجُلِ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ»، قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَفَّ الْحُدُودِ ثَمَانِينَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ» (٢).

القول الثاني: أن الواجب من الحد على من شرب مسكرا أربعين جلدة:

وبه قال الشافعية.

□ وإليك أقوالهم:

قال ابن حجر الهيتمي كتلة: (وحد الحر أربعون)؛ لخبر مسلم أن عثمان أمر عليا بجلد الوليد فأمر الحسن فامتنع فأمر عبد الله بن جعفر في فجلده وعلي يعد حتى بلغ أربعين، فقال – أي: علي: أمسك ثم قال: «جلد النبي علي أربعين» وأبو بكر

⁽١) الهداية في شرح بداية المبتدي (٢/ ٣٥٥).

⁽٢) التهذيب في اختصار المدونة (٤/ ٤٩٩).

⁽٣) القوانين الفقهية (١/ ٢٣٧).

⁽٤) المغنى (٩/ ١٦١).

⁽٥) الفروع (٦/ ١٠٤).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٧٠٦).

أربعين وعمر ثمانين أي بإشارة ابن عوف لما استشار عمر الناس في ذلك، وكل سنة، وهذا أحب إلي، وبه يرد زعم بعضهم إجماع الصحابة على الثمانين، واستشكل ذكر الأربعين بها في البخاري أنه جلده ثمانين، وجمع بأن السوط له رأسان والقصبة واحدة، وقوله: وكل سنة بها صح عنه - أيضا - أنه على المنانين شيء (١).

قال تقي الدين الحصني تعملة: من شرب خمرًا أو شرابًا مُسكرا حد أَرْبَعِينَ، وَيجوز أَن يبلغ بِهِ ثَمَانِينَ على وَجه التَّعْزِير (٢).

عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِرَجُلِ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ»، قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَّرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَفَّ الْخُدُودِ ثَمَانِينَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ "(٣).

قال ابن رشد تختلفه: وأما حد العبد فاختلفوا فيه، فقال الجمهور: هو على النصف من حد الحر، وقال أهل الظاهر: حد الحر والعبد سواء، وهو أربعون. وعند الشافعي: عشرون، وعند من قال: ثهانون – أربعون (٤).

مسألة: هل على الذمي إذا شرب مسكرا حدا؟

ليس على الذمي حد إذا شرب مسكر عند جمهور أهل العلم لأنه لا يعتقد حرمته.

كرواليك بعض أقوال أهل العلم:

قال محمد الخطيب الشربيني: يشترط كون شاربه مكلفا ملتزما للأحكام مختارا عالما بأن ما شربه مسكر من غير ضرورة، ومحترز هذه القيود يؤخذ من قوله: (إلا صبيا ومجنونا) لرفع القلم عنهما (وحربيا) لعدم التزامه (وذميا) لأنه لا يلتزم بالذمة

⁽١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٩/ ١٧١).

⁽٢) كفاية الأخيار في حل غاية الإختصار (١/ ٤٨١).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٧٠٦).

⁽٤) بداية المجتهد (٣/ ٢٣).

ما لا يعتقده إلا الأحكام المتعلقة بالعباد(١).

وقال الرملي: ويحرم شرب ما ذكر ويحد شاربه (إلا صبيا ومجنونا)؛ لعدم تكليفهما، (وحربيا) أو معاهدا؛ لعدم التزامه (وذميا)؛ لأنه لم يلتزم بالذمة مما لا يعتقده إلا ما يتعلق بالآدميين (٢).

قال سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرَمِيّ: لا حد فيها، وبالمكلف الصبي والمجنون لرفع القلم عنهما، وبالملتزم الحربي لعدم التزامه، والذمي لأنه لا يلتزم بالذمة ما لا يعتقده وبالمختار المصبوب في حلقه قهرا والمكره على شربه (٣).

قال ابن قدامة: (والذمي لا يحد بشربه في الصحيح عنه)؛ لأنه يعتقد حله فلم يحد بفعله كنكاح المجوس ذوات محارمهم، وعنه يحد لأنه شرب مسكراً عالماً به مختاراً أشبه شارب النبيذ إذا اعتقد حله (٤).

قال ابن مفلح: إلا الذمي فإنه لا يحد بشربه في الصحيح من المذهب؛ لأنه يعتقد حله فلم يحد بفعله كنكاح المجوس ذوات محارمهم، والثانية بلى لأنه شرب مسكرا عالما به مختارا أشبه شارب النبيذ إذا اعتقد حله. قال في المحرر: وعندي يحد إن سكر وإلا فلا والمذهب خلافه (٥).

وقال موسى بن أحمد بن موسى أبو النجا: ولا يحد ذمي ولا مستأمن بشربه ولو رضى بحكمنا لأنه يعتقد حله (٦).

⁽١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ١٨٧).

⁽٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٨/ ١٢).

⁽٣) تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجير مي على الخطيب (٤/ ١٨٩).

⁽٤) الشرح الكبير على متن المقنع (١٠/ ٣٣٤).

⁽٥) الشرح الكبير على متن المقنع (١٠/ ٣٣٤).

⁽٦) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (٤/ ٢٦٧).

مسألة: هل الخمر نجسة أو لا؟

🗐 اختلف أهل العلم في نجاسة الخمر على قولين:

وجماهير أهل العلم على أنها نجسة وقد نُقل الإجماع على أنها نجسة ولكن قد نُقل أيضاً أنها طاهرة.

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كر قول الأحناف:

قال السرخسي يَخلَته: وهي نجسة نجاسة غليظة لا يُعفى عن أكثر من قدر الدرهم منها(١).

قال الكاساني: إنها نجسة غليظة حتى لو أصاب ثوبا أكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة؛ لأن الله - تبارك وتعالى - سهاها رجسا في كتابه الكريم بقوله: ﴿رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ فَٱجْتَنِبُوهُ ﴿ [المائدة: ٩٠] ولو بل بها الحنطة فغسلت وجففت وطحنت، فإن لم يوجد منها طعم الخمر ورائحتها يحل أكله، وإن وجد لا يحل لأن قيام الطعم والرائحة دليل بقاء أجزاء الخمر، وزوالها دليل زوالها ولو سقيت بهيمة منها ثم ذبحت فإن ذبحت ساعة ما سقيت به تحل من غير كراهة؛ لأنها في أمعائها بعد فتطهر بالغسل وإن مضى عليها يوم أو أكثر تحل مع الكراهة لاحتمال أنها تفرقت في العروق والأعصاب (٢).

كرقول المالكية:

قال ابن رشد: كل مسكر مطرب من أي نوع كان من الأنبذة والأشربة محرم العين نجس الذات^(٣).

قال أبو الحسن علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي: هي نجسة العين ولا

⁽¹⁾ Humed (17/7).

⁽٢) بدائع الصنائع (٥/١١٣).

⁽٣) بداية المجتهد (٢/ ١٣٠).

يجوز التداوي بها ولا بالنجاسة مطلقا لا ظاهرا ولا باطنا على المعروف من المذهب (١).

كرقول الشافعية:

قال النووي: الخمر نجسة عندنا وعند مالك وأبي حنيفة وأحمد وسائر العلماء إلا ما حكاه القاضي أبو الطيب وغيره عن ربيعة شيخ مالك وداود أنهما قالا: هي طاهرة وإن كانت محرمة كالسم الذي هو نبات، وكالحشيش المسكر، ونقل الشيخ أبو حامد الإجماع على نجاستها(٢).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: والخمر نجسة. في قول عامة أهل العلم؛ لأن الله تعالى حرمها لعينها، فكانت نجسة، كالخنزير. وكل مسكر فهو حرام، نجس؛ لما ذكرنا^(٣).

هذا وقد نقل عن بعض أهل العلم أن الخمر ليست بنجسة.

قال النووي تخلّله: الخمر نجسة عندنا وعند مالك وأبي حنيفة وأحمد وسائر العلماء إلا ما حكاه القاضي أبو الطيب وغيره عن ربيعة شيخ مالك وداود أنهما قالا هي طاهرة وإن كانت مُخرمة كالسم الذي هو نبات وكالحشيش المسكر ونقل الشيخ أبو حامد الإجماع على نجاستها(٤).

واستدل الجمهور على قولهم بقوله تعالى: ﴿ يَآ أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَاللَّانَانَ وَٱلْأَزْلَهُ رِجْسُ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الماندة: ١٠].

قال الشنقطي: وَجَمَاهِيرُ الْعُلَهَاءِ عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ نَجِسَةُ الْعَيْنِ لِمَا ذَكَرْنَا، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ رَبِيعَةُ، وَاللَّيْثُ، وَاللَّهْ فَيُ صَاحِبُ الشَّافِعِيِّ، وَبَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ وَالْقَرُولِيِّنَ، كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُمُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ».

⁽١) حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب الرباني (٢/ ٤٢٢).

⁽٢) المجموع (٢/ ١٦٥).

⁽٣) المغنى (٩/ ١٧١).

⁽³⁾ Haraes (7/870).

وَاسْتَدَلُوا لِطَهَارَةِ عَيْنِهَا بِأَنَّ المُذْكُورَاتِ مَعَهَا فِي الْآيةِ مِنْ مَالِ مَيْسِر، وَمَالِ قِهَارٍ، وَأَنْصَابِ، وَأَزْلَامٍ لَيْسَتْ نَجِسَةَ الْعَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ مُحَرَّمَةَ الْاسْتِعْمَالِ. وَأُجِيبَ مِنْ جِهَةِ الْجُمْهُورِ بِأَنَّ قَوْلَهُ: رِجْسٌ، يَقْتَضِي نَجَاسَةَ الْعَيْنِ فِي الْكُلِّ، فَهَا أَخْرَجَهُ إِجْمَاعٌ، أَوْ خَرَجَ بِذَلِكَ، وَمَا لَمْ يُخْرِجْهُ نَصُّ وَلَا إِجْمَاعٌ لَزِمَ الْحُكْمُ بِنَجَاسَتِهِ؛ لِأَنَّ خُرُوجَ نَصُّ حَرَجَ بِذَلِكَ، وَمَا لَمْ يُخْرِجْهُ نَصُّ وَلَا إِجْمَاعٌ لَزِمَ الْحُكْمُ بِنَجَاسَتِهِ؛ لِأَنَّ خُرُوجَ بَعْضِ مَا تَنَاوَلَهُ الْعَامُ بِمُخَصِّصِ مِنَ المُخَصِّصَاتِ، لَا يَسْقُطُ الاِحْتِجَاجُ بِهِ فِي الْبَاقِي، بَعْضِ مَا تَنَاوَلَهُ الْعَامُ بِمُحَصِّصِ مِنَ المُخَصِّصَاتِ، لَا يَسْقُطُ الاِحْتِجَاجُ بِهِ فِي الْبَاقِي، كَمَا هُو مُقَرَّرٌ فِي الْأُصُولِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ صَاحِبِ «مَرَاقِي السُّعُودِ» - [الرَّجَزُ]: كَمُ هُو مُقَرَّرٌ فِي الْأُصُولِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ صَاحِبِ «مَرَاقِي السُّعُودِ» - [الرَّجَزُ]: وَهُ صَدِّ مَ وَحُجَّةً لَسَدَى الْأَكْثَ رَانًا فَيَالِ فَيَالِ الْمُعَامِّ الْمَارَةُ بِعَوْلِ صَاحِبِ هُمَا لَعْ مُعَلِّ الْمَانَةُ عَلَيْمَ الْمُعُودِ وَاللَّهُ مُعَمِّ لَهُ مُعَمِّ لَكُولُ مَا لَهُ مُعَلِّى اللَّهُ مُعَلِّى اللَّهُ مَا اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الْمُعَامِ الْمُعَلِّى اللَّهُ الْمُولِ مَا مَا مُعَلِّى اللَّهُ مُعَلِّى اللَّهُ عَلَيْمَ اللَّهُ عَلَيْنَ الْمَامِ الْمُعْودِ الْمَامِ الْمُعْمِلِي اللَّهُ مُعَلِّى اللَّهُ مُعَلِّى اللَّهُ الْمُعَامِّ الْمَامِ الْمُعُودِ الْمُعْمِلِي الللَّهُ مِنْ الْمُعَامِلِ الْمُعُولِ مُعَالِمُ الْمُعَلِي اللْمُعُولِ مَا اللْمُعُولِ الْمُعْلِي الْمُعْمِلِ الْمُعْلِي الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِي الْمُعَلِي الْمُعْلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِ الْمُعْلِقُولُ مِنْ الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِي الْ

وَعَلَى هَذَا، فَالْمُسْكِرُ الَّذِي عَمَّتِ الْبَلْوَى الْيَوْمَ بِالتَّطَيُّبِ بِهِ الْمُعْرُوفُ فِي اللِّسَانِ الدَّارِجِيِّ بِالْكُولَانْيَا نَجَسُّ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ بِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي المُسْكِرِ: ﴿فَا جَنِبُوهُ ﴿ ، يَقْتَضِي الإجْتِنَابَ المُطْلَقَ الَّذِي لَا يُنتَفَعُ مَعَهُ بِشَيْءٍ مِنَ المُسْكِرِ، وَمَا مَعَهُ فِي الْآيَةِ بِوَجْهٍ مِنَ الْمُحُوهِ، كَمَا قَالَهُ الْقُرْطُبِيُّ وَغَيْرُهُ (١).

مسألة: الخمرإذا تخللت بنفسها طهرت وصارهذا الخل حلال

الخمر إذا تحولت خلا بنفسها دون تدخل من آدمي فقد طهرت، وأصبح هذا الخل حلال بالجماع لم يخالف في ذلك سوى سحنون المالكي.

كرواليك نقل الإجماع:

قال النووي: وَأَجْمَعُوا أَنَّهَا إِذَا انْقَلَبَتْ بِنَفْسِهَا خَلَّا طَهُرَتْ وَقَدْ حُكِيَ عَنْ سَحْنُونٍ اللهُ النووي: وَأَجْمَعُوا أَنَّهَا إِذَا انْقَلَبَتْ بِنَفْسِهَا خَلَّا طَهُرَتْ وَقَدْ حُكِيَ عَنْ سَحْنُونِ اللهُ أَعْلَمُ (٢). المُالِكِيِّ أَنَّهَا لاتطهر فَإِنْ صَحَّ عَنْهُ فَهُو مَحْجُوجٌ بِإِجْمَاعِ مَنْ قَبْلَهُ، وَالله أَعْلَمُ (٢).

ولكنهم اختلفوا في كون آدمي قام بتخليله على قُولين:

﴾ القول الأول: لا تطهر بتدخل آدميٌّ:

وبه قال جمهور أهل العلم من المالكية والشافعية والحنابلة.

⁽١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٤٢٨).

⁽۲) شرح مسلم (۱۳/۱۵۲).

□ وإليك أقول أهل العلم:

كرالمالكية:

قال ابن رشد: إن الخمر لا تخلل لأنه لو جاز تخليلها والانتفاع بها لكان في إراقتها إضاعة المال وقد نهي عن إضاعة المال ولا يقول أحد فيمن أراق خرا لمسلم إنه أتلف له مالا، وقد أراق عثمان بن أبي العاصي خر اليتيم وأريقت بين يدي رسول الله على ومن حديث أنس أن أبا طلحة سأل النبي على عن أيتام ورثوا خرا يجعله خلا فكرهه (١).

قال محمد بن رشد: لا اختلاف بين أهل العلم في أن الخمر إذا تخللت من ذاتها تحل وتطهر، وإنها اختلفوا إذا خللت هل تؤكل أم لا؟ على اختلافهم في وجه المنع من تخليلها، إذ قد قيل: إن المنع من تخليلها عبادة لا لعلة، أو قيل: بل منع من ذلك لعلة، وهي التعدي والعصيان في اقتنائها، وقيل: بل العلة في ذلك التهمة لمقتنيها في أن لا يخللها إذا غاب عليها، فيحكم عليه بإراقتها لذلك، ولا يمكن من تخليلها.

فعلى القول بأن المنع من تخليلها عبادة لا لعلة، لا يجوز تخليلها في موضع من المواضع، ويخرج جواز أكلها إذا خللت على قولين جاريين على اختلافهم في النهي هل يقتضي فساد المنهي عنه أم لا يقتضيه? وعلى القول بأن المنع من تخليلها لعلة، يجوز تخليلها إذا ارتفعت العلة، فمن رأى العلة في ذلك التعدي والعصيان في اقتنائها أجاز لمن تخمر له عصير لم ترد به الخمر أن يخلله، وقال: إنه إن خلل ما عصى في اقتنائه لم يأكله عقوبة؟ ومن رأى العلة في ذلك التهمة لمقتنيها في أن لا يخللها إذا غاب عليها، أجاز للرجل في خاصة نفسه أن يخلل ما عنده من الخمر على أي وجه كان ويأكله، وإن كان الاختيار له أن لا يفعل وأن يبادر إلى إراقتها كما فعل الصحابة في حديث أنس.

فيتحصل في جواز تخليل الخمر ثلاثة أقوال: أحدها: أن ذلك لا يجوز دون تفصيل، والثاني: أن ذلك جائز دون تفصيل على كراهة، والثالث: الفرق بين أن

⁽١) التمهيد (١/ ٧٨).

يقتني الخمر أو يتخمر عنده عصير لم يرد به الخمر. وفي جواز أكلها إن خللها على مذهب من يجيز له تخليلها ثلاثة أقوال أيضا: الجواز، والمنع، والفرق بين أن يخلل ما اقتنى من الخمر، أو ما تخمر عنده مما لم يرد به الخمر؛ وهذا قول سحنون، والقولان الأولان لمالك، وبالله التوفيق^(۱).

كرقول الشافعية:

قال النووي: وأما إذا خللت بوضع شيء فيها فمذهبنا أنها لا تطهر (٢).

وقال الشيرازي: عن الخمر: أنها إذا انقلبت بنفسها خلا طهرت وإن خللت لم تطهر (٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: والخمرة إذا أفسدت، فصيرت خلا، لم تزل عن تحريمها، وإن قلب الله عينها فصارت خلا، فهي حلال^(٤).

□ واستدل أصحاب هذا القول بأدلة منها:

عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ الله ﷺ عَنِ الْخَمْرِ تُتَّخَذُ خَلَّا؟ فَقَالَ: $(\vec{\mathbf{Y}})^{(0)}$.

قال المباركفورى: قال الخطابي في المعالم: تحت حديث أنس في هذا بيان واضح أن معالجة الخمر حتى تصير خلا غير جائز. ولو كان إلى ذلك سبيل لكان مال اليتيم أولى الأموال به لما يجب من حفظه وتثميره والحيطة عليه، وقد كان نهى رسول الله عن إضاعة المال، فعلم أن معالجته لا تطهره ولا ترده إلى المالية بحال. انتهى (٦).

⁽١) البيان والتحصيل (١٨/ ٦٢٠).

⁽Y) المجموع (Y/ NVO).

⁽٣) التنبية في الفقه الشافعي (١/ ٢٣).

⁽٤) المغنى (٩/ ١٧٢).

⁽٥) أخرجه مسلم (١٩٨٣).

⁽٦) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٤/٨/٤).

🕸 القول الثاني: أن الخمر تطهر إذا خللها آدمي:

وبه قال الأحناف.

قال المرغيناني: إذا تخللت الخمر حلت سواء صارت خلا بنفسها أو بشيء يطرح فيها، ولا يكره تخليلها ويكره شرب دردي الخمر والامتشاط به ولا يحد شاربه إن لم يسكر، ويكره الاحتقان بالخمر وإقطارها في الإحليل ويكره أكل خبز عجن عجينه بالخمر (١).

وقال بدر الدين العيني: إذا تخللت الخمر حلت سواء صارت خلا بنفسها أو بشيء يطرح فيها، ولا يكره تخليلها(٢).

واستدل القائلون بأدلة منها:

۱ – عن جابر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أقفر أهل بيت من أدم فيه خل، وخير خلكم خل خمركم» (٣).

٢- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّهَا كَانَتْ لَمَا شَاةٌ تَحْلُبُهَا فَفَقَدَهَا النَّبِيُّ عَلَيْ فَقَالَ: «مَا فَعَلَتْ فَعَلَتْ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّهَا كَانَتْ لَمَا شَاةٌ تَحْلُبُهَا فَفَقَدَهَا النَّبِيُّ عَلِيْ فَقَالَ: «أَلَا انْتَفَعْتُمْ بِإِهَا بِهَا؟»، فَقُلْتُ: إِنَّهَا فُلَانَةٌ ؟» - يَعْنِي الشَّاةَ -، فَقَالَتْ: مَاتَتْ، فَقَالَ: «أَلَا انْتَفَعْتُمْ بِإِهَا بِهَا؟»، فَقُلْتُ: إِنَّا مَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ مُنَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَل

⁽١) متن بداية المبتدى في فقه الإمام أبي حنيفة (١/ ٢٢٧).

⁽٢) البناية شرح الهداية (٢١/ ٣٩٢).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه البيهقي (١١٢٠٣)، وفي معرفة السنن (١١٧٢٣) قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، ثنا أبو الحسين علي بن عبد الرحمن الدهقان بالكوفة، ثنا أحمد بن حازم بن أبي غرزة، أنبأ الحسن بن قتيبة، ثنا مغيرة هو ابن زياد، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال رسول الله

قال البيهقي: قال أبو عبد الله: هذا حديث واه والمغيرة بن زياد صاحب مناكير قال الشيخ: وأهل الحجاز يقولون لخل العنب خل الخمر، وهو المراد بالخبر إن صح الخبر إن شاء الله، أو خمرا تخللت بنفسها.

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (١٢٠٢)، والطبراني في الكبير (٨٤٧)، وفي الأوسط (٩٣٩)، والبيهقي في معرفة السنن (١١٧٢٢)، كلهم من طرق عن فَرْجُ بْنُ فَضَالَةً،

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيْكِين، قَالَ: نِعْمَ الأُدُم، أَوِ الإِدَامُ، الْخَلُّ (١).

وأجاب عليهم أصحاب القول الأول:

فقال البيهقي (٨/ ٢٢٦): حديث مغيرة بن زياد، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ: «خير خلكم خل خمركم». فهو مما تفرد به مغيرة، وليس بالقوي، وأهل الحجاز يسمون خل العنب خل خمر، ثم هو وما قبله محمولان على الخمر إذا تخللت بعينها إن صحت الرواية، والله أعلم، وعلى ذلك حمل الفرج بن فضالة روايته.

قال المباركفورى: وأما حديث. نعم الإدام الخل. فالمراد بالخل الخل الذي لم يتخذ من الخمر جمعاً بين الأحاديث والله تعالى أعلم (٢).

مسألة: ويحرم التجارة في الخمر

قال ابن قدامة كنتش: ولا يجوز بيع الخمر، ولا التوكيل في بيعه، ولا شراؤه. قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن بيع الخمر غير جائز. وقال أبو حنيفة: يجوز للمسلم أن يوكل ذميا في بيعها وشرائها. وهو غير صحيح؛ فإن عائشة روت أن النبى عليه قال: «حرمت التجارة في الخمر».

وعن جابر، أنه سمع النبي ﷺ عام الفتح، وهو بمكة، يقول: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام» فقيل: يا رسول الله، أرأيت شحوم الميتة،

عَنْ يَخْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّهَا كَانَتْ لَهَا شَاةٌ تَحْتَلِبُهَا، فَفَقَدَهَا النَّبِيُّ ﷺ. قال الدارقطني: تفرد به فرج بن فضالة، وهو ضعيف، يروي عن يحيى بن سعيد الأنصاري أحاديث لا يتابع عليها. انتهى.

⁽١) أخرجه مسلم (٥٤٠٠)، والترمذي (١٨٤٠)، وابن ماجه (٣٣١٦)، وغيرهم.

⁽٢) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٤/ ٤٧٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٢٢٦)، وأبو داود (٣٤٩٠).

فإنه تطلى بها السفن، وتدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: «لا، هو حرام». ثم قال رسول الله عَلَيْهِم شُحُومَهَا، فَجَمَّلُوهُ ، ثُمَّ بَاعُوهُ ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ » متفق عليه. ومن وكل في بيع الخمر، وأكل ثمنه، فقد أشبههم في ذلك.

ولأن الخمر نجسة محرمة، يحرم بيعها، والتوكيل في بيعها، كالميتة والخنزير، ولأنه يحرم عليه التوكيل في بيعه، كالخنزير (١).

مسالة: يحرم الانتفاع بها للتداوي وغيره

يحرم التداوي بالخمر والانتفاع بها؛ وذلك لم رواه مسلم عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلِ، عَنْ أَبِيهِ - وَائِلِ الْحُضْرَمِيِّ، أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدِ الْجُعْفِيَّ، سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْحُمْرِ، فَنَهَاهُ - أَنْ يَصْنَعَهَا، فَقَالَ: إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهُ وَلَا لَا لَهُ وَلَكُونَهُ وَلَكُونَهُ وَلَكُونَهُ وَلَا قَوْلَ عَنْ اللَّهُ وَاعِنْ وَلَكُونَهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَا قَالَ: اللَّهُ وَاعِنْ وَاعْلَى اللَّهُ لَلْكُونَا لَكُونَا لَاللَّهُ وَاعْلَى اللَّهُ وَاعْلَى اللَّهُ اللَّهُ وَاعْلَى اللَّهُ وَاعْلَى اللَّهُ وَاعْلَى اللَّهُ وَاعْلَى اللَّهُ وَاعْلَى اللَّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الل

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كر أو لا قول الأحناف:

قال بدر الدين العينى: عند أبي حنيفة كتقتشه: لا يحل شربه للتداوي ولا لغيره؛ لأنه لا يتيقن بالشفاء فيه فلا يعرض عن الحرمة. وعند أبي يوسف كتقتش يحل للتداوي للقصة، وعند محمد كتقشه يحل للتداوي وغيره لطهارته عنده (٣).

وقال أبو بكر علاء الدين السمرقندي: أما الخمر فلها أحكام ستة الأول تحريم شرب قليلها وكثيرها ويحرم الانتفاع بها للتداوي وغيره (٤).

وقال عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي: للتداوي للرجال جائز وهو من زينة النساء ولا يتعالج بالخمر ولا بالنجاسة ولا بها فيه ميتة

⁽١) المغنى (٤/ ١٩٦).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٩٨٤)، وأحمد (٤/٣١٧).

⁽٣) البناية شرح الهداية (١/ ٤٤٦).

⁽٤) تحفة الفقهاء (٣/ ٣٢٦).

ولا بشيء مما حرم الله ﷺ (١).

کر قول الشافعية:

الماوردي: فأما شرب الخمر من العطش وللتداوي، فالظاهر من مذهب الشافعي أنه لا يحل شربها(٢).

قال النووي: الخمر والنبيذ وغيرهما من المسكر فهل يجوز شربها للتداوي أو العطش فيه أربعة أوجه مشهورة، (الصحيح) عند جمهور الأصحاب لا يجوز فيهها، (والثاني) يجوز (والثالث) يجوز للتداوي دون العطش (والرابع) عكسه قال الرافعي الصحيح عند الجمهور لا يجوز لواحد منهها (۳).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: لا يجوز التداوي بمحرم ولا بشيء فيه محرم مثل ألبان الأُتن ولحم شيء من المحرمات، ولا شرب الخمر للتداوي^(١).

مسألة: هل النهي عن الانتباذ منسوخ أو لا؟

ورد عن النبي ﷺ نصوص تنهي عن الانتباذ في بعض الأوعية وأخرى تبيح ذلك شريطة ألا تفضى إلى السكر.

كر أولا: الانتباذ:

🕸 والانتباذ في اللغة له تعريفات:

قال أبو منصور الهروي تَغَلَّلُهُ: والنَّبْذُ الطرحُ، وَمَا لم يَصِرْ مُسْكراً حَلَال فَإِذا أسكر فَهُوَ حرَام (٥).

(١) متن الرسالة (١/ ١٦٦).

⁽٢) الحاوي الكبير (١٥/ ١٧٠).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٩/ ٥١).

⁽٤) المغنى (١١/ ٨٣).

⁽٥) تهذيب اللغة (١٤/ ٤١٨).

قال ابن سيده تخلفه: النَّبْذُ طَرْحُكَ الشَّيْءَ أمامَك أو وَراءَك وكُلُّ طَرْحٍ نَبْذُ والنَّبِيذُ الشَّيْءُ المَنْبُوذُ والنَّبِيذُ ما نُبِذَ من عَصِيرٍ ونَحْوِه وقد نَبَذَ النَّبِيذَ وأَنْبَذَهُ ونَبَّذَه وفي الحَدِيثِ نَبَّذُوا وانْتَبَذُوا ".

قال مرتضى الزَّبيدي: (النَّبْذُ: طَرْحُكَ الشيْءَ) مِن يدِك (أَمامَك أَو وَرَاءَك، أَو عَامُّ)، يُقَال: نَبَذَ الشَّيْءَ، إِذا رَمَاه وأَبْعَدَه (٢).

قال ابن تيمية كتاته: وَجَاءَ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ ﴿ أَنَهُ كَانَ يَشْرَبُ النَّبِيدَ ﴾ وَالْمُرادُ بِهِ النَّبِيدُ الْخُلُو، وَهُو أَنْ يُوضَعَ التَّمْرُ أَوْ الزَّبِيبُ فِي الْمَاءِ حَتَّى يَحْلُو ثُمَّ يَشْرَبَهُ ، وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ وَلَا فَنْ يَشْرَبَهُ ، وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ وَلَمْ مَنْ يَشْرَبُ إِنَّ الْمَنْعِ وَاخْتَبَ وَالظَّرْفِ الْمُزْفِ الْمُزْفِ الْمُزْفِ الْمُزْفِ الْمُزْفِ الْمُزْفِ الْمُزْفِ الْمُؤْفِ الْمَنْمُ إِذَا الْنَبَذُوا فِي الْقَرْعِ وَالْحَلَمُ اللَّهُ وَالْمُؤْفِ الْمُؤْفِ الْمُؤْفِ الْمُؤْفِ الْمُؤْفِ اللَّمْرُ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ فَيَشْرَبُ الرَّجُلُ مُسْكِرًا، وَنَهَاهُمْ عَنْ الْحُلِيطَيْنِ مِنْ الْحَلِيطِيْنِ مِنْ النَّيْدِ بَعْدَ ثَلَاثِ النَّيْدِ بَعْدَ ثَلَاثِ النَّمْرِ وَالزَّبِيبِ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يُقَوِّي الْآخَرَ ؛ وَنَهَاهُمْ عَنْ شُرْبِ النَّبِيذِ بَعْدَ ثَلَاثِ اللَّمْ وَالْإِنْسَانُ لَا يَدْرِي. كُلِّ ذَلِكَ مُبَالَغَةٌ مِنْهُ مِنْ اللَّكُرُ وَالْإِنْسَانُ لَا يَدْرِي. كُلِّ ذَلِكَ مُبَالَغَةٌ مِنْهُ مِنْ .

وقد وردعن النبي نصوص تمنع من الانتباذ في بعض الآنية:

فَعَنْ أَبِي جَمْرَةَ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُقْعِدُنِي عَلَى سَرِيرِهِ، فَقَالَ لِي: إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ لِمَّا أَتُوْا رَسُولَ الله عَيْنِ فَالَ: (مَنِ الوَفْدُ؟)»، قَالُوا: رَبِيعَةُ، قَالَ: (هَمْ حَبًا بِالوَفْدِ - أَوِ القَوْمِ - غَيْرَ حَزَايَا وَلاَ نَدَامَى)»، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارَ مُضَرَ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ نَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ وَنُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، فَسَأَلُوا عَنِ الأَشْرِبَةِ، فَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَع، وَأَمْرَهُمْ بِأَرْبَع، أَمْرَهُمْ: بِالإِيمَانِ بِالله، قَالَ: (هَلْ تَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِالله؟)»، قَالُوا: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: (شَهَادَةُ أَنْ لاَ إِلهَ إِلَّا الله وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ لَا إِلله وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ لَا إِله إِلَّا الله وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ لَا إِلله وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ لَا إِلله وَرَسُولُ الله، وَإِقَامُ الصَّلاَةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، - وَأَظُنُ فِيهِ صِيَامُ رَمَضَانَ - وَتُؤْتُوا مِنَ المَّانِمِ الْخَمْسُ وَبَاهُمْ عَنْ: الدُّبَاءِ، وَالحَنْتَم، وَالْمَوْقُونَ وَالنَّقِيرِ، وَرُبَّمَا قَالَ: (المُقَالِمُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ الله وَرَامَعُمْ عَنْ اللهُ ا

⁽١) المحكم والمحيط الأعظم (١٠/ ٨٤).

⁽٢) تاج العروس من جواهر القاموس (٩/ ٤٨٠).

⁽٣) الفتاوي الكبرى لابن تيمية (٣/ ٤٢٢).

⁽٤) أخرجه البخاري (٨٧، ٢٢٦٦)، ومسلم (١٩٩٧).

وقال عدد من أهل العلم أن هذا النهي منسوخ بأدلة منها:

حديث بريد عن أبيه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ فِي ظُرُوفِ الْأَدَم، فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وِعَاءٍ غَيْرَ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»(١).

وفي روايَة عَنِ ابْنِ بُرِيْدَة، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» (٢).

🗐 واختلف أهل العلم في كون الانتباذ في هذا الأوعية منسوخ أو غير منسوخ:

فذهب الأحناف، والشافعي، وأحمد، أن النهي عن الانتباذ في هذا الأوعية منسوخ.

□ وإليك أقوالهم:

كرقول الأحناف:

قال الطحاوي: فثبت بهذه الآثار، نسخ ما تقدمها، مما قد رويناه في هذا الباب، في تحريم الانتباذ في الأوعية المذكورة فيها. وثبت إباحة الانتباذ في الأوعية كلها، وهذا قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد، رحمهم الله تعالى (٣).

كرقول الشافعية:

قال النووي: مختصر القول فيه أنه كان الانتباذ في هذه الأوعية منهيا عنه في أول الإسلام خوفا من أن يصير مسكرا فيها ولانعلم به لكثافتها فتتلف ماليته وربها شربه الإنسان ظانا أنه لم يصر مسكرا فيصير شاربا للمسكر، وكان العهد قريبا بإباحة المسكر فلها طال الزمان واشتهر تحريم المسكر، وتقرر ذلك في نفوسهم نسخ ذلك وأبيح لهم الانتباذ في كل وعاء بشرط أن لاتشربوا مسكرا(٤).

⁽١) أخرجه مسلم (١٩٩٩).

⁽٢) أخرجه مسلم (٩٧٧)، وأبو داود (٣٦٩٨)، النسائي (٢٠٣٢).

⁽٣) شرح معاني الآثار (٤/ ٢٢٩).

⁽٤) شرح مسلم (١٣/ ١٥٩).

قال ابن حجر: وقال ابن العربي ثبت تحريم الخمر لما يحدث عنها من السكر وجواز النبيذ الحلو الذي لا يحدث عنه سكر، وثبت النهي عن الانتباذ في الأوعية ثم نسخ (١).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة كتلفه: يجوز الانتباذ في الأوعية كلها وعن أحمد أن يكره الانتباذ في الدباء والختم (والحنتم) والنقير والمزفت؛ لأن النبي على نهى عن الانتباذ فيها والدباء اليقطين والختم (والحنتم) الجرار والنقير الخشب والمزفت الذي يطلى بالزفت، والصحيح أنه لا يكره لما روى بريدة أن رسول الله على قال: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ ثَلاَثٍ وَأَنَا آمُرُكُمْ بِهِنَّ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الأَشْرِبَةِ أَنْ تَشْرَبُوا إِلاَّ فِي ظُرُوفِ الأَدَمِ فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وِعَامٍ ولاَ تَشْرَبُوا أَن مَسْلَم، وهذا دليل على نسخ النهي ولا حكم للمنسوخ (٢٠).

القول الثاني: أن النهى عن الانتباذ في هذه الأوعية غير منسوخ:

قال به سفيان الثوري ومالك وهو أحد الروايتين عن أحمد.

وإليك أقوالهم:

قال ابن عبد البر: وإلى هذا ذهب سفيان الثوري فلم يجز الانتباذ في الدبا والحنتم والنقير والمزفت^(٣).

كرقول المالكية:

قال ابن عبد البر: وقال ابن القاسم كره مالك الانتباذ في الدباء، والمزفت، ولم يكره غير ذلك^(٤).

⁽۱) فتح الباري (۱۰/ ۲۹).

⁽٢) الشرح الكبير على متن المقنع (١٠/ ٣٤٠).

⁽٣) الاستذكار (٥/ ٢٣٤).

⁽٤) الاستذكار (٥/ ٢٣٤). قال أبو عمر: أظن هؤلاء الأئمة إنها كرهوا الانتباذ في الأوعية المسهاة في الأحاديث؛ لأنهم علموا أن النهي عنها لعلة ما تولده من إسراع الشدة في الأنبذة مع علمهم أن كل مسكر حرام فخافوا مواقعة الحرام على الأمة، وعلموا أن النسخ إنها هو لمن يحفظ فاحتاطوا

قال ابن رشد: فإنهم أجمعوا على جواز الانتباذ في الأسقية، واختلفوا فيها سواها، فروى ابن القاسم عن مالك أنه كره الانتباذ في الدباء والمزفت ولم يكره غير ذلك. وكره الثوري الانتباذ في الدباء والحنتم والنقير والمزفت(١).

وقال أبو الوليد الباجي تعلّق: «ونهيه على عن أن ينبذ في الدباء والمزفت» الدباء هو القرع، والمزفت: هو ما طلي بالزفت وهو القار. قال ابن حبيب: قال أهل العلم: إنها نهى عنه لئلا يعجل تغيير ما ينبذ فيها، قال ابن حبيب: فأخذ مالك بكراهية نبيذ الدباء والمزفت، قال ابن حبيب: والتخليل أحب إلي فيها، وبه أقول وجه رواية المنع منع الفعل وهو الانتباذ ونهيه على أن ينبذ في الدباء والمزفت، والنهي يقتضي التحريم أو الكراهية، ودليلنا من جهة المعنى أن هذا معنى يعجل شدة النبيذ ويغيره فوجب أن يكون ممنوعا كالخليطين، ووجه ما ذهب إليه ابن حبيب ما زعم أنه منسوخ وتعلق في ذلك بها رُوي عن بريدة الأسلمي أن رسول الله على قال: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَن النبيذ إلّا في سِقَاءٍ فَاشْرَبُوا وَاتّقُوا كُلَّ (٢) مُسْكِرٍ»، ومن جهة المعنى أنه شراب ليست فيه شدة مطربة فوجب أن يكون مباح الانتباذ، أصل ذلك إفراده وانتباذه في السقاء.

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة كتلفه: يجوز الانتباذ في الأوعية كلها، وعن أحمد أن يكره الانتباذ في الدباء والحتم (والحنتم) والنقير والمزفت؛ لأن النبي ﷺ نهى عن الانتباذ فيها، والدباء اليقطين والحتم (والحنتم) الجِرَارِ والنقير الخشب والمزفت الذي يطلى بالزفت "".

وهناك بعض الأشربة المستحدثة أدخلها علينا أهل الأهواء سواء سُميت باسمها

وبنوا على أصل النهي ولم يقبلوا رخصة النسخ، والله أعلم.

⁽١) بداية المجتهد (٣/ ٢٧).

⁽٢) المنتقى شرح الموطأ (٣/ ١٤٣).

⁽٣) الشرح الكبير على متن المقنع (١٠/ ٣٤٠).

أو بغير اسمها كالويسكي، أو الشامبانيا، أو كالبيرة، والمخدرات، وغيرذلك، وكلها خرٌ مُحرمة.

قال الدكتور محمد زكي محمد خضر: أما الخمر فهي أم الكبائر، وقد حرم الله شربها وعصرها وسقيها والجلوس على مائدتها وبيعها وشرائها سواء سميت باسمها أو بغير اسمها؛ كالبيرة أو النبيذ أو الويسكي ويتبع الخمر في حكمه كل المسكرات والمخدرات سواء في ذلك ما أسكر منه القليل أو الكثير أو ما خدر. إن نعمة العقل من أكبر نعم الله تعالى، لذلك فإن إذهاب العقل ولو لفترة قليلة ابتغاء لذة تافهة، لايليق بالمسلم قإن الله قد كلفه بالانتفاع بتلك النعمة الكبيرة لا الاستهانة بها(١).

قال صالح بن عبد العزيز آل الشيخ: وقد سئل عن حكم شرب البيرة؟

فقال: المانع الإسكار، جاء في حديث ابن عباس أن النبي عَلَيْهُ نهى عن الجعة وهو نبيذ الشعير، فإذ كان الشعير مسكرا أو يتغير؛ فلا يجوز، أو تبين مثلا أنه ظهر فيه الإسكار؛ فلا يجوز، فالمعول على التغير، وإذا أشكل الأمر فإنه يجتنبه، والأصل في النبيذ الجواز، مثل ما تقدم إلا في ظهور الإسكار أو عند الإشكال (٢).

قال عبد الكريم بن صنيتان العمري: وقد تنوعت - في هذا العصر - أسهاء الخمر، وتعددت، وأطلق عليه مروجوه مسميات لم تكن معروفة من قبل، مثل: الويسكي، البيرة، الشمبانيا، الكولونيا، العرق، الكونياك، البرندي، المشروبات الروحية وغيرها.

وتحريم الخمر معلوم من الدين بالضرورة، لا ينكره إلا معاند أو جاحد، وقد اتفقت جميع الملل والشرائع على تحريمها، وماذاك إلا لخبثها وضررها على الإنسان، والله - تعالى - لطيف بعباده (٣).

قال سعود بن عبد العالي البارودي العتيبي: وسنبين باختصار أهم أنواع

⁽١) الاستقامة في مائة حديث نبوى (١٣/١).

⁽٢) شرح كتاب الجنايات من بلوغ المرام (١/ ١٥٤).

⁽٣) الأضرار الناجمة عن تعاطى المسكرات والمخدرات (١/ ٤٥).

المسكرات المشتهرة بين الناس في هذا الزمان وهي:

- ١ الحشيش والماريجوانا: (راجع مصطلح: محدرات).
- ٢ العرق: هو عبارة عن سائل لونه لون الماء، وله رغوة بيضاء، ورائحة كريهة،
 يحضر بطريقة التقطير من المواد المخمرة.
- ٣ الويسكي: هو اسم حديث للمسكر، وهو كلمة من اللغة الأيتوسية معناها: ماء الحياة، وهو مشروب مقطر من الحبوب المنبتة المخمرة، غالبا الشعير أو القرطم أو القمح أو الذرة ونحو ذلك.
 - ٤- البيرة: وتسمى (الجعة) وهي شراب يتخذ من الشعير.
- - الكولونيا: وهي نوع من العطور، يحتوى على الكحول الإثيلي، وقد عمت به البلوى في هذا الزمان فيندر أن تجد بقالة أو محلا إلا وتباع فيه، بل إن معظم البيوت توجد بها الكولونيا، تتخذ على أنها من العطورات، وفي الحقيقة هي من المسكرات، حيث تصل نسبة الكحول فيها إلى (٨٪). للمزيد: راجع مصطلح: كولونيا.

٧ - السيدر: وهو عصير التفاح المحتوي على نسبة عالية من الكحول (١).

مسألة: ما حكم الجمع بين الخليطين

الله واليك أولا تعريف الخليطين:

قال ابن منظور: هو أن يجمع بين صنفين تمر وزبيب، أو عنب ورطب.

وقال الأزهري: وأما تفسير الخليطين الذي جاء في الأشربة وما جاء من النهي عن شربه فهو شراب يتخذ من التمر والبسر أو من العنب والزبيب، يريد ما ينبذ من البسر والتمر معا أو من الزبيب والعنب معا، وإنها نهى عن ذلك؛ لأن الأنواع إذا

⁽١) الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية (١/ ٧٣٧).

اختلفت في الانتباذ كانت أسرع للشدة والتخمير، والنبيذ المعمول من خليطين (١).

قال الفيروز آبادى كتلقه: و «نهى عن الخليطين أن ينبذا»، أي ما ينبذ من البسر والتمر معا، أو من العنب والزبيب، أو منه ومن التمر ونحو ذلك مما ينبذ مختلطا؛ لأنه يسرع إليه التغير والإسكار (٢).

واختلف أهل العلم في هذه المسألة على أربعة أقوال:

القول الأول: يحرم الجمع بين الخليطين أسكر أم لم يسكر:

وهذا قول: أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وجابر، وأبي مسعود الأنصاري، وجابر بن زيد، وعطاء، وطاوس، وهو قول مالك في رواية، والشافعية في رواية، وأحمد في رواية، وإسحاق – رحمهم الله.

□ واستدل القائلون بهذا القول بأدلة منها:

١- أَنَّ جَابِرًا عَلَيْهُ يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْهُ عَنِ الزَّبِيبِ وَالتَّمْرِ وَالبُّسْرِ وَالرُّطَبِ(٣).

٢- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ التَّمْرُ وَالنَّرِبِيبُ جَمِيعًا، وَنَهَى أَنْ يُنْبَذَ الرُّطَبُ وَالْبُسْرُ جَمِيعًا» (٤٤).

٣- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ أَنْ يُخْلَطَ بَيْنَهُمَا، وَعَنِ التَّمْرِ وَالنَّبِيبِ أَنْ يُخْلَطَ بَيْنَهُمَا» (٥). التَّمْرِ وَالْبُسْرِ أَنْ يُخْلَطَ بَيْنَهُمَا» (٥).

٤- عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَا تَنْتَبِذُوا الزَّهِ وَ اللهُ عَلَيْهُ: «لَا تَنْتَبِذُوا الزَّبِيبَ وَالتَّمْرَ بَجِيعًا، وَانْتَبِذُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى جَدَتِه» (١٠).

⁽١) لسان العرب (٧/ ٢٩١).

⁽٢) القاموس المحيط (١/ ٦٦٦).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٦٠١).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٩٨٦)، والنسائي (٥٥٥٦)، وغيرهما.

⁽٥) أخرجه مسلم (١٩٨٧)، والترمذي (١٨٧٧)، والنسائي (٦٧٧٣)، وأحمد (٣/٣).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٩٨٨)، وأبو داود (٣٧٠٤)، والنسائي (٢١٠٥).

٥- عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قَدْ نَهُمِيَ أَنْ يُنْبَذَ الْبُسْرُ وَالرُّطَبُ جَمِيعًا، وَالتَّمْرُ وَالزَّبِيبُ جَمِيعًا (١).

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كر قول أبي سعيد الخدري ﴿ فَا اللهُ عَالَهُ اللهُ عَالَهُ اللهُ عَالَهُ اللهُ عَالَهُ اللهُ اللهُ عَالَهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلِيهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ

عن عقبة بن عبد الغافر، قال: كان أبو سعيد الخدري ينهى أن يجمع بين التمر الزبيب (٢).

كرقول جابر بن عبد الله فظيه:

عَنْ جَابِرِ قَالَ: «التَّمْرُ وَالْبُسْرُ إِذَا خُلِطًا خَمْرٌ " (٣).

كرقول أبي مسعود الأنصاري ﷺ:

عن ثابت بن عبيد: قال: كان أبو مسعود الأنصاري: «يأمر أهله بقطع المذنب من البسر، فينبذ كل واحد منهما على حدة»(٤).

گ قول ابن عمر ﷺ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قَدْ نَهِيَ أَنْ يُنْبَذَ الْبُسْرُ وَالرُّطَبُ جَمِيعًا، وَالتَّمْرُ وَالزَّبِيبُ جَمِيعًا (٥).

(١) أخرجه مسلم (١٩٩١).

⁽٢) إسناده منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٤٩٤) قال: حدثنا أبو أسامة، عن ابن عون، عن محمد، عن عقبة بن عبد عن عقبة بن عبد الخافر، قال: كان أبو سعيد الخدري، ومحمد بن سيرين لم يسمع من عقبة بن عبد الغافر.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٠٢٤) قال: حدثنا عبد الرحيم بن سليمان وابن الجعد في «المسند» (١٩٣٠) قال: حدثنا المُسْعُودِيِّ كلاهما: عبد الرحيم والمسعودي عن محارب بن دثار السدوسي عن جابر به.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٠٢٤) قال: حدثنا عبد الرحيم بن سليان وابن الجعد في «المسند» (١٩٣٠) قال: حدثنا المُسْعُودِيّ كلاهما عبد الرحيم والمسعودي عن محارب بن دثار السدوسي عن جابر به.

⁽٥) أخرجه مسلم (١٩٩١).

کے قول أبي هريرة 🍩:

لما حرمت الخمر كانوا يأخذون البسر فيقطعون منه كل مذنب، ثم يأخذ البسر فيفضخه، ثم يشربه (١).

كُلُمُ قُولُ جَابِرُ بِنَ زَيْدُ يُخَلِّقُهُ:

عن يزيد بن كيسان قال: سألت أبا الشعثاء جابر بن زيد عن الفضيخ؟ قال: «وما الفضيخ؟» قلت: البسر والتمر، فقال: «والله لأن تأخذ الماء فتغليه فتجعله في بطنك خير من أن تجمعها جميعا في بطنك»(٢).

كرقول عطاء وطاوس وإسحاق - رحمهما الله:

قال الخطابي: ذهب غير واحد من أهل العلم إلى تحريم الخليطين وإن لم يكن الشراب المتخذ منهما مسكراً قولا بظاهر الحديث ولم يجعلوه معلولاً بالإسكار، وإليه ذهب عطاء وطاوس. وبه قال مالك وأحمد بن حنبل وإسحاق وعامة أهل الحديث (٣).

كرقول المالكية:

قال ابن عبد البر: الأحاديث في هذا الباب صحاح متواترة تلقاها العلماء بالقبول لكنهم اختلفوا في معناها فذهب مالك والشافعي وأصحابهما إلى القول بظاهرها وعمومها، ونهوا عن الخليطين جملة واحدة قال مالك لما ذكر حديث النهي عن أن ينبذ البسر والرطب جميعا والزهو والرطب جميعا: وعلى هذا أدركت أهل العلم

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٤٩٧) قال: حدثنا أبو أسامة، عن حاتم بن أبي صغيرة، عن أبي مصعب المدني، قال: سمعت أبا هريرة به. و أبي مصعب المدني لم أستطع تحديده.

⁽٢) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٠٢٧) قال: حدثناً مروان بن معاوية، عن يزيد بن كيسان، قال: سألت أبا الشعثاء جابر بن زيد به. وهذا إسناد حسن من يزيد بن كيسان «صدوق يخطيء».

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٠٢٨) قال: حدثنا عبد الرحيم، عن أشعث، عن ثابت بن عبيد، قال: كان أبو مسعود الأنصاري به. وأشعث بن سوار «ضعيف».

ببلدنا، وقال الشافعي: نهى رسول الله على عن الخليطين فلا يجوزان على حال، ولا يجمع عند مالك والشافعي بين شرابين سواء نبذ كل واحد منهما على حدة، أو جمع شيئان فنبذا جميعا(١).

كرقول الشافعية:

قال الخطابي: قد ذهب غير واحد من أهل العلم إلى تحريم الخليطين وإن لم يكن الشراب المتخذ منهما مسكراً قولا بظاهر الحديث ولم يجعلوه معلولاً بالإسكار، وإليه ذهب عطاء وطاوس. وبه قال مالك وأحمد بن حنبل وإسحاق وعامة أهل الحديث وهو غالب مذهب الشافعي. وقالوا: من شرب الخليطين قبل حدوث الشدة فهو آثم من جهةواحدة، وإذا شرب بعد حدوث الشدة كان آثماً من جهتين أحدهما شرب الخليطين والآخر شرب المسكر (٢).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وقال أحمد: الخليطان حرام. وقال في الرجل ينقع الزبيب، والتمر الهندي، والعناب ونحوه، ينقعه غدوة، ويشربه عشية للدواء: أكرهه؛ لأنه نبيذ، ولكن يطبخه ويشربه على المكان (٣).

القول الثاني: يجوز الجمع بين الخليطين:

قال به الأحناف.

استدل القائلين بهذا القول بأدلة: منها ما رواه أبو داود عن عائشة وأن «أن رسول الله عليه كان ينبذ له زبيب فيلقى فيه تمر، وتمر فيلقى فيه الزبيب»(٤).

⁽۱) التمهيد (٥/ ١٦٣).

⁽٢) معالم السنن (٤/ ٢٦٩).

⁽٣) المغنى (٩/ ١٧٢).

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٧٠٧)، والبيهقي (١٧٤٦٣) قال: حدثنا مسدد، حدثنا عبد الله بن داود، عن مسعر، عن موسى بن عبد الله، عن امرأة، من بني أسد عن عائشة عن عن النبي عليه وهذا إسناد ضعيف من أجل جهالة المرأة التي من بني أسد.

وعن صفية بنت عطية، قالت: دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة، فسألناها عن التمر والزبيب، فقالت: «كنت آخذ قبضة من تمر، وقبضة من زبيب، فألقيه في إناء، فأمرسه، ثم أسقيه النبي ﷺ (۱).

□ وإليك أقوالهم:

كر قول الأحناف:

قال السرخسي: وأنه لا بأس بشراب الخليطين بخلاف ما يقوله المتقشفة: إنه لا يحل شراب الخليطين (٢).

قال أبو بكر الزَّبيدِيّ اليمني: (وَلَا بَأْسَ بِالْخَلِيطَيْنِ) وَهُوَ أَنْ يَجْمَعَ مَاءَ التَّمْرِ وَمَاء الزَّبِيبِ وَيُطْبَخَانِ أَذْنَى طَبْح وَقِيلَ: هُمَا الْجُمْعُ بَيْنَ التَّمْرِ، وَالْعِنَبِ أَوْ التَّمْرِ، وَالزَّبِيبِ وَيُعْتَبَرُ فِي طَالَبْخِهِمَا ذَهَابُ الثَّلْتَيْنِ^(٣).

القول الثالث: أن الجمع بين الخليطين مكروه:

وبه قال مالك في رواية والشافعية في رواية، وأحمد في رواية.

كرقول المالكية:

قال ابن عبد البر: قد كره مالك أن يخلط من الأنبذة ما قد نبذ مفترقا كنبيذ تمر ونبيذ زبيب يجعلان في إناء واحد ثم يشربان معا، وكان يكره إذا خلطا للخل أيضا وكل صنفين من التمر والزبيب إذا خلطا في الانتباذ فهما خليطان كالزبيب الأحمر والأسود والتمر الصيحاني والعجوة والبسر المطرق ولا بأس بشرب البتع إذا لم

⁽۱) إسناده ضعيف جدًّا: أخرجه أبو داود (۳۷۰۸)، والبيهقي (۱۷٤٦٤) قال: حدثنا زياد بن يحيى الحساني، حدثنا أبو بحر حدثنا عتاب بن عبد العزيز الحماني، حدثتني صفية بنت عطية، قالت: دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة عن النبي ﷺ. وهذا إسناد ضعيف من عبد الرحمن ابن عثمان بن أمية بن عبد الرحمن بن أبى بكرة الثقفى "ضعيف"، وعتاب بن عبد العزيز الحماني «مجهول الحال» وصفية بنت عطية «مجهولة».

⁽Y) المبسوط (YX/0).

⁽٣) الجوهرة النيرة (٢/ ١٧٥).

يسكر كثيره وقد قيل فيه: إنه من الخليطين، والأول قول مالك وكره مالك الانتباذ (١).

قال سحنون: قلت لابن القاسم: فهل كان مالك يكره أن ينبذ؟ قلت: أرأيت النبيذ إذا انتبذته، أيصلح لي أن أجعل فيه عجينا أو دقيقا أو سويقا أو ما يشبه، ليشتد به النبيذ قليلا أو ليعجل به النبيذ؟ قال: سألت مالكا عنه فأرخص فيه وقال: لا أرى به بأسا، ثم سألته بعد فنهى عنه.

قال: وقال في مالك: وقد قال في أهل المغرب إن ترابا عندهم يجعلونه في العسل، وإن هذه أشياء يريدون بها إجازة الحرام فكرهه.

قال ابن القاسم: وأنا لا أرى به بأسا ما لم يسكر.

قلت: أرأيت البسر والتمر أو الرطب والتمر أو الزبيب والتمر، أيجمعان في النبيذ جميعا في قول مالك؟

قال: قال لي مالك: لا ينبذان جميعا وإن نبذا مختلفين شربا حلالا، ولا أحب أن يخلطا في إناء واحد ثم يشربا؛ لأن النبي رسي النبي السر والتمر جميعا، أو يشرب الزهو والتمر جميعا. قال: فهذه الأشياء كلها لا يجمع منها شيئان في الانتباذ، ولا يجمع منها شيئان في إناء واحد يخلطان فيشربان جميعا وإن كانا حلالين كلاهما لنهي النبي رسي الذي جاء فيه.

قلت: وكذلك الحنطة والشعير لا يجمعان في الانتباذ ولا في الشرب؟ قال: نعم في رأيي.

قلت: أرأيت إن مزج نبيذه بالماء، أيكون هذا قد جمع شيئين في قدح واحد؟ قال: لا، لأن الماء ليس بنبيذ، وإنها يكره أن يخلط به كلها كان نبيذا أو كان شرابا ينبذ منه، وإن لم يكن نبيذا. وأما الماء فإنه ليس بنبيذ، ولكن به ينبذ وإنها النبيذ غير الماء وبالماء يكون، ولا بأس بالماء بأن يخلطه بشر ابه فيشر به.

⁽١) الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٤٤٣).

قلت: أرأيت إن خلط عسلا بنبيذ، أيصلح له أن يشربه في قول مالك؟

قال: لا يصلح له أن يشربه في قول مالك؛ لأن العسل هو نبيذ وهو شراب قبل أن ينبذ وليس هو بمنزلة الماء، لأن الماء لا ينبذ كما ينبذ العسل، وقد وصفت لك ذلك.

قلت: أفيؤكل الخبز بالنبيذ؟ قال: نعم، لا بأس بذلك لأن الخبز ليس بشراب. قلت: أينقعه في نبيذه ويدعه يوما أو يومين فيشربه قبل أن يسكر؟

قال: قد أخبرتك عن الجذيذة وما أشبهها أن مالكا كرهها في قوله الآخر، فهذا يشبه ما وصفت لك من قوله في الجذيذة في أول قوله وفي آخره.

قلت: لم كره مالك أن يجمع بين الزبيب والتمر أو الرطب والتمر أو البسر والتمر في الانتباذ؟ قال: للأثر الذي جاء.

قلت: البسر المذنب الذي قد أرطب بعضه؟ قال: ما سمعت من مالك فيه إلا الحديث. «نهى أن ينبذ الزهو والرطب جميعا» ولا يعجبني إلا أن يكون بسرا كله أو رطبا كله (۱).

کر قول الشافعية:

قال النووي: لا تنتبذوا الزهو والرطب جميعا هذه الأحاديث في النهي عن انتباذ الخليطين وشربهما وهما تمر وزبيب أوتمر ورطب أو تمر وبسر أو رطب وبسر أو زهو وواحد من هذه المذكورات ونحو ذلك قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: سبب الكراهة فيه أن الإسكار يسرع إليه بسبب الخلط قبل أن يتغير طعمه فيظن الشارب أنه ليس مسكرا ويكون مسكرا ومذهبنا ومذهب الجمهور. أن هذا النهى لكراهة التنزيه ولايحرم ذلك مالم يصر مسكرا وبهذا قال جماهير العلماء (٢).

⁽١) المدونة (٤/ ٢٤٥).

⁽٢) شرح مسلم (٧/ ١٧٣).

القول الرابع: أن الكراهة أن ينبذا جميعاً لأن أحدهما يشد.

قال الخطابي: قال الليث بن سعد إنها جاءت الكراهة أن ينبذا جميعاً؛ لأن أحدهما يشد صاحبه (١).

قال ابن حجر: وحكى الطحاوي في اختلاف العلماء عن الليث قال: لا أرى بأسا أن يخلط نبيذ التمر ونبيذ الزبيب ثم يشربان جميعا، وإنها جاء النهي أن ينبذا جميعا ثم يشربان لأن أحدهما يشتد به صاحبه (٢).

مسألة: هل خلط اللبن بالماء من الأخلاط المنهي عنه أولا؟

شرب اللبن المخلوط بالماء جائز بها سنورده من الأدلة الآن ولكن لا يجوز خلط اللبن بالماء وبيعه على أساس أنه لبن خالص فهذا غش لا يجوز، وأما عن أدلة جواز شرب اللبن المخلوط بالماء فمنها البخاري وغيره.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله ﴿ النَّبِيُّ عَلَيْهُ: ﴿ إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي شَنَّةٍ وَإِلّا صَاحِبٌ لَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهُ: ﴿ إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي شَنَّةٍ وَإِلَّا كَرَعْنَا ﴾ قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ الله، عِنْدِي مَاءٌ بَائِتٌ، فَانْطَلِقْ إِلَى العَرِيشِ، قَالَ: فَانْطَلَقَ بِهَا، فَسَكَبَ فِي قَدَح، ثُمَّ حَلَبَ عَلَيْهِ مِنْ دَاجِنِ لَهُ، قَالَ: فَانْطَلَقَ بِهَا، فَسَكَبَ فِي قَدَح، ثُمَّ حَلَبَ عَلَيْهِ مِنْ دَاجِنِ لَهُ، قَالَ: فَشَرِبَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ، ثُمَّ شَرِبَ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ مَعَهُ ﴾ (٣).

فَعَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أُتِيَ بِلَبَنٍ قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيَّ، وَعَنْ وَقَالَ: «الأَيْمَنَ أَعْطَى الأَعْرَابِيَّ، وَقَالَ: «الأَيْمَنَ فَالأَيْمَنَ () فَالْمُ يُمِنْ () فَالْمُ يُمِنْ () فَالْمُ يُمْنَ () فَيْ مِنْ لَهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ ال

قال النووي: (شيب) أي خلط، وفيه جواز ذلك وإنها نهى عن شوبه إذا أراد

⁽١) معالم السنن (٤/ ٢٧٠).

⁽٢) فتح الباري (١٠/ ٦٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٦١٣)، وأحمد (٣/ ٣٢٧).

⁽٤) أخرجه البخاري (٥٦١٩)، ومسلم (٢٠٢٩)

بيعه؛ لأنه غش قال العلماء: والحكمة في شوبه أن يبرد أو يكثر أو للمجموع (١).

قال ابن بطال: وخلط اللبن بالماء إنها يجوز عند الشرب لطلب اللذة أو الحاجة إلى ذلك، وأما عند البيع فلا يجوز، لأنه غش(٢).

قال بدر الدين العيني: هذا باب في بيان شرب اللبن ممزوجا بالماء، وقيده بالشرب احترازا عن الخلط عند البيع، فإنه غش، ووقع في رواية الكُشْميهني: باب شوب اللبن بالماء، بالواو بدل الراء، والشوب الخلط. قيل: مقصود البخاري أن ذلك لا يدخل في النهي عن الخليطين، وإنها كانوا يمزجون اللبن بالماء عند الشرب؛ لأن اللبن عند الحلب يكون حارا، وتلك البلاد في الغالب حارة فكانوا يكسرون حر اللبن بالماء البارد (٣).

قال ابن القيم تعدّنه: وكان على يشرب اللبن خالصا تارة، ومشوبا بالماء أخرى. وفي شرب اللبن الحلو في تلك البلاد الحارة خالصا ومشوبا نفع عظيم في حفظ الصحة، وترطيب البدن، وري الكبد، ولا سيها اللبن الذي ترعى دوابه الشيح والقيصوم والخزامي وما أشبهها، فإن لبنها غذاء مع الأغذية، وشراب مع الأشربة، ودواء مع الأدوية (١٤).

قال المباركفورى: وإنها كانوا يمزجونه بالماء؛ لأن اللبن يكون عند حلبه حاراً، وتلك البلاد في الغالب حارة فكانوا يمزجونه بالماء لذلك (٥٠).

⁽۱) شرح مسلم (۱۳/ ۲۰۱، ۲۰۱).

⁽٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٦/ ٧٠).

⁽٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢١/ ١٨٩).

⁽٤) الطب النبوي (جزء من كتاب زاد المعاد لابن القيم) (١/ ١٧٦).

⁽٥) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٦/ ١٦).

مسألة: يجوز شرب النبيذ ما دام حلواً لم يتفير ولم يغل؟

النبيذ يطرح في الماء تمر أو زبيب ليحلوا به الماء ثم وهذا جائز بالسنة والإجماع.

قال ابن منظور: وهو أن يجمع بين صنفين: تمر وزبيب، أو عنب ورطب. وقال الأزهري: وأما تفسير الخليطين الذي جاء في الأشربة وما جاء من النهي عن شربه فهو شراب يتخذ من التمر والبسر أو من العنب والزبيب، يريد ما ينبذ من البسر والتمر معا أو من الزبيب والعنب معا، وإنها نهى عن ذلك لأن الأنواع إذا اختلفت في الانتباذ كانت أسرع للشدة والتخمير، والنبيذ المعمول من خليطين (١٠).

قال الفيروز آبادى: و «نهى عن الخليطين أن ينبذا»، أي ما ينبذ من البسر والتمر معا، أو من العنب والزبيب، أو منه ومن التمر ونحو ذلك مما ينبذ مختلطا، لأنه يسرع إليه التغير والإسكار (٢).

أما عن السنة فها رواه مسلم عن ابْن عَبَّاسٍ ﴿ يَقُولُ: ﴿ كَانَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يُنْتَبَذُ لَهُ أَوَّلَ اللّهُ عَلَيْكِمْ وَاللَّيْلَةَ الَّتِي تَجِيءُ، وَالْغَدَ وَاللَّيْلَةَ الْأَخْرَى، وَالْغَدَ إِلَى الْعَصْرِ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ سَقَاهُ الْخَادِمَ، أَوْ أَمَرَ بِهِ فَصُبَّ (٣).

قال ابن تيمية تخلفه: وَجَاءَ عَنْ النّبِيِّ عَلَيْهُ: «أَنَّهُ كَانَ يَشْرَبُ النّبِيذَ» وَالْمُرَادُ بِهِ النّبِيذُ الْخُلُو، وَهُوَ أَنْ يُوضَعَ التَّمْرُ أَوْ الزَّبِيبُ فِي الْمَاءِ حَتَّى يَحْلُو ثُمَّ يَشْرَبَهُ، وَكَانَ النّبِيُّ عَلَيْهُ الْخُلُو، وَهُو أَنْ يَسْبِذُوا فِي الْقَرْعِ وَالْحَشْبِ وَالْحَجْرِ وَالظَّرْفِ الْمُزَفِّتِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا انْتَبَذُوا فِي الْقَرْعِ وَالْخَشْبِ وَالْحَجْرِ وَالظَّرْفِ الْمُزَفِّةِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا انْتَبَذُوا فِي الْقَرْعِ وَالْخَشْبِ وَالْحَجْرِ وَالظَّرْفِ المُزفَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ عَنْ الْخَلِيطَيْنِ مِنْ فِيهَا دَبَّ السَّكْرُ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ فَيَشْرَبُ الرَّجُلُ مُسْكِرًا، وَنَهَاهُمْ عَنْ الْخَلِيطَيْنِ مِنْ التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يُقَوِّي الْآخَرَ؛ وَنَهَاهُمْ عَنْ شُرْبِ النَّبِيذِ بَعْدَ ثَلَاثٍ؛ لِأَنَّهُ وَالْإِنْسَانُ لَا يَدْرِي. كُلُّ ذَلِكَ مُبَالَغَةٌ مِنْهُ أَنْ.

⁽١) لسان العرب (٧/ ٢٩١).

⁽٢) القاموس المحيط (١/ ٦٦٦).

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٠٠٤).

⁽٤) الفتاوي الكبرى لابن تيمية (٣/ ٤٢٢).

قال النووي: في هذه الأحاديث دلالة على جواز الانتباذ وجواز شرب النبيذ ما دام حلوا لم يتغير ولم يغل وهذا جائز بإجماع الأمة وأما سقيه الخادم بعد الثلاث وقوله: وصبه فلأنه لايؤمن بعد الثلاث تغيره، وكان النبي على يتنزه عنه بعد الثلاث وقوله: (سقاه الخادم أو صبه) معناه تارة يسقيه الخادم وتارة يصبه، وذلك الاختلاف لاختلاف حال النبيذ فإن كان لم يظهر فيه تغير، ونحوه من مبادئ الإسكار سقاه الخادم ولايريقه؛ لأنه مال تحرم إضاعته ويترك شربه تنزها وإن كان قد ظهر فيه شيء من مبادئ الإسكار والتغير أراقه؛ لأنه إذا أسكر صار حراما ونجسا فيراق، ولايسقيه الخادم؛ لأن المسكر لايجوز سقيه الخادم كما لا يجوز شربه، وأما شربه على قبل الثلاث فكان حيث لاتغير ولامبادئ تغير ولا شك أصلا. والله أعلم (۱).

قال القاضي عياض تخلفه: فيه جواز شرب النبيذ مادام حلواً ولم يتغير ولم يغل، وجواز الانتباذ، ولاخلاف في هذا وأنه بعد ثلاث يخشى تغيره ولا يؤمن أن تداخله داخلة فتحرى النبي على ذلك بعد ذلك ولم يشربه وسقاه غيره، كراهية ما لعله يوجد فيه من رائحة لا أنه مسكر، إذا لو كان مسكراً لما سقاه الخادم ولا غيره، كما لم يشربه هو (٢).

كروأما الإجماع:

فقال النووي تتخلّف: في هذه الأحاديث دلالة على جوازالانتباذ وجواز شرب النبيذ ما دام حلوا لم يتغير ولم يغل وهذا جائز بإجماع الأمة (٣).

قال ابن رشد: فإنهم أجمعوا على جواز الانتباذ في الأسقية (٤).

⁽١) أخرجه مسلم (٢٠٠٤).

⁽٢) شرح النووي (١٣/ ١٧٣، ١٧٤).

⁽٣) إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم (٦/ ٤٧١).

⁽٤) بداية المجتهد (٣/ ٢٧).

فصلٌ في أشربة جائزة ومستحبة

وهي أشربة ذكرت في القرآن وأخرى ذكرت في السنة.

أما عن الأشربة التي ذكرت في القرآن فمنها الماء واللبن والعسل أما عن الماء قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءَ فَأَسْقَيْنَكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمُ لَهُ رَبِحُنزِينَ ﴾ [الجعر: ٢٢].

قال ابن كثير كتاته: ﴿ فَأَسُقَيْنَا كُمُوهُ ﴾ أي أنزلناه لكم عذبا يمكنكم أن تشربوا منه لو نشاء جعلناه أجاجا كها نبه على ذلك في الآية الأخرى في سورة الواقعة وهو قوله تعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشَرَبُونَ ۞ ءَأَنتُم أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزُنِ أَمْ خَنُ ٱلْمُنزِلُونَ ۞ لَو نَعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشَرَبُونَ ۞ [الواقعة: ١٨] وفي قوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى ٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَا أَنَّ مُ مَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴾ [الحاد: ١٠] وقوله: ﴿ وَمَا أَنتُم لَهُ وَمَا أَنتُم لَهُ وَمِنْهُ أَجَاجًا وَيُعَلِّمُ الله ونحفظه بِخَرْنِينَ ﴾ [الجحر: ٢٢] ويحتمل أن المراد وما أنتم له بحافظين بل نحن ننزله ونحفظه عليكم ونجعله معينا وينابيع في الأرض ولو شاء تعالى لأغاره وذهب به ولكن من رحمته أنزله وجعله عذبا وحفظه في العيون والآبار والأنهار، وغير ذلك ليبقى لهم في طول السنة يشربون ويسقون أنعامهم وزروعهم وثهارهم (١٠).

وقال الله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِيّ أَرْسَلَ ٱلرِّيَحَ بُشُرًا بَيْنَ يَدَى رَحْمَتِهِ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءَ طَهُورًا ۞ لِنُحُجِى بِهِ عَبَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُ ومِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَلَمَا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا ۞ وَلَقَدُ صَرَّفْنَهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكُرُواْ فَأَبَىٰ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ [الفرفان:٤٨-٥].

قال الطبري: يقول تعالى ذكره: والله الذي أرسل الرياح الملقحة ﴿ بُشُرًا ﴾: حياة أو من الحيا والغيث الذي هو منزله على عباده ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴾ يقول: وأنزلنا من السحاب الذي أنشأناه بالرياح من فوقكم أيها الناس ماء طهورا. ﴿ لِنُحْتِى بِهِ ء بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾ [الفرقان: ٤٩] يعني أرضا قَحِطة لا تُنبت. وقال: ﴿ بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾ [الفرقان: ٤٩] ولم يقل ميتة؛ لأنه أريد بذلك لنحيي به موضعًا ومكانًا ميتًا ﴿ وَنُسُقِيَهُ وَ مَن خلقنا ﴿ أَنْعَمَا ﴾ من البهائم ﴿ وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا ﴾ يعني الأناسيّ: جمع إنسان وجمع من خلقنا ﴿ أَنْعَمَا ﴾ من البهائم ﴿ وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا ﴾ يعني الأناسيّ: جمع إنسان وجمع

⁽١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٧٢٣).

أناسي، فجعل الياء عوضا من النون التي في إنسان، وقد يجمع إنسان: إناسين، كها يجمع النَشْيان نشايين. فإن قيل: أناسيّ جمع واحده إنسيّ، فهو مذهب أيضًا محكي، وقد يجمع أناسي مخففة الياء، وكأن من جمع ذلك كذلك أسقط الياء التي بين عين الفعل ولامه، كها يجمع القرقور: قراقير وقراقر. ومما يصحح جمعهم إياه بالتخفيف، قول العرب: أناسية كثيرة.

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدُ صَرَّفْنَهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكُرُواْ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدُ صَرَّفْنَكُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكُرُواْ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ

يقول تعالى ذكره: ولقد قسمنا هذا الماء الذي أنزلناه من السماء طهورا لنحيي به الميت من الأرض بين عبادي، ليتذكروا نعمي عليهم، ويشكروا أيادي عندهم وإحساني إليهم ﴿فَأَبَنَ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ [الفرقان: ٥٠] يقول: إلا جحودا لنعمي عليهم، وأياديّ عليهم (١).

ومن المياه أيضا ماء زمزم فقد خصها النبي ﷺ بالذكر:

ففي حديث أنس بن مَالِكِ: كَانَ أَبُو ذَرِّ ﴿ اللهِ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «فُرِجَ سَقْفِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ اللهِ عَلَيْهِ، فَفَرَجَ صَدْرِي ثُمَّ غَسَلَهُ بِهَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ أَخَذَ جَاءَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ، مُمْتَلِئٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَأَفْرَغَهَا فِي صَدْرِي ثُمَّ أَطْبَقَهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَاءَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ، مُمْتَلِئٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَأَفْرَغَهَا فِي صَدْرِي ثُمَّ أَطْبَقَهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِيكِي فَعَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا: افْتَحْ قَالَ: مَنْ هَذَا؟ بِيكِي فَعَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا: افْتَحْ قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ ﴿ وَاللّٰ اللّٰمَاءِ اللّٰمُ اللّٰمَاءِ الدُّنْيَا: افْتَحْ قَالَ: مَنْ هَذَا؟

وعَنَ أَبِي ذَرِّ ﷺ: خَرَجْنَا مِنْ قَوْمِنَا غِفَارٍ، وَكَانُوا يُحِلُّونَ الشَّهْرَ الْحَرَامَ، فَخَرَجْتُ أَنَا وَأَخْسَنَ إِلَيْنَا، فَحَسَدَنَا قَوْمُهُ أَنَا وَأَخْسَنَ إِلَيْنَا، فَحَسَدَنَا قَوْمُهُ فَقَالُوا: إِنَّكَ إِذَا خَرَجْتَ عَنْ أَهْلِكَ خَالَفَ إِلَيْهِمْ أَنَيْسٌ، فَجَاءَ خَالُنَا فَنَثَا عَلَيْنَا الَّذِي فَقَالُوا: إِنَّكَ إِذَا خَرَجْتَ عَنْ أَهْلِكَ خَالَفَ إِلَيْهِمْ أَنَيْسٌ، فَجَاءَ خَالُنَا فَنَثَا عَلَيْنَا الَّذِي قِقَلْ لَهُ، فَقُلْتُ: أَمَّا مَا مَضَى مِنْ مَعْرُوفِكَ فَقَدْ كَدَّرْتَهُ، وَلاَ جِمَاعَ لَكَ فِيهَا بَعْدُ، فَقَرَّبْنَا عَلِيهَا، وَتَغَطَّى خَالُنَا ثَوْبَهُ فَجَعَلَ يَبْكِي، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى نَزَلْنَا

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٩/ ٢٧٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٦٣٦، ٣٣٤٢)، ومسلم (١٦٢، ١٦٣، ١٦٤).

بِحَضْرَةِ مَكَّةً، فَنَافَرَ أُنْيسٌ عَنْ صِرْمَتِنَا وَعَنْ مِثْلِهَا، فَأَتَيَا الْكَاهِنَ، فَخَيَّرَ أُنْيسًا، فَأَتَانَا أُنْيسٌ بِصِرْمَتِنَا وَمِثْلِهَا مَعَهَا.

قَالُ: وَقَدْ صَلَّيْتُ، يَا ابْنَ أَخِي قَبْلَ أَنْ أَلْقَى رَسُولَ الله عَلَيْ بِثَلاَثِ سِنِنَ، قُلْتُ: لَنْ ؟ قَالَ: لله ، قُلْتُ: فَأَيْنَ تَوجَهُ ؟ قَالَ: أَتَوجَهُ حَيْثُ يُوجِهُ فَي رَبِّي، أُصلِّ عِشَاءً حَتَّى لَذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ أُلْقِيتُ كَأَنِّي خِفَاءٌ، حَتَّى تَعْلُونِي الشَّمْسُ فَقَالَ أَنَيْسٌ: إِنَّ لِي إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ أُلْقِيتُ كَأَنِي خِفَاءٌ، حَتَّى تَعْلُونِي الشَّمْسُ فَقَالَ أَنَيْسٌ: إِنَّ لِي حَاجَةً بِمَكَّةً فَاكُونِي الشَّمْسُ فَقَالَ أَنَيْسٌ: إِنَّ لِي حَاجَةً بِمَكَّةً فَاكُونِي، فَانْطَلَقَ أُنْيسٌ حَتَّى أَتَى مَكَّةً، فَرَاثَ عَلَيَّ، ثُمَّ جَاءَ فَقُلْتُ: مَا صَنَعْتَ ؟ قَالَ: لَقِيتُ رَجُلاً بِمَكَّةً عَلَى دِينِكَ، يَزْعُمُ أَنَّ الله أَرْسَلَهُ، قُلْتُ: فَمَا يَقُولُ النَّاسُ؟ قَالَ: لَقُولُونَ: شَاعِرٌ، كَاهِنٌ، سَاحِرٌ، وَكَانَ أُنَيْسٌ أَحَدَ الشُّعْرَاءِ قَالَ أُنْيسٌ: لَقَدْ سَمِعْتُ قَوْلَهُ عَلَى أَقْرًاءِ الشَّعْرِ، فَمَا لَقَدْ صَعْتُ قَوْلَهُ عَلَى أَقْرًاءِ الشَّعْرِ، فَمَا لَقَدْ وَضَعْتُ قَوْلَهُ عَلَى أَقْرًاءِ الشَّعْرِ، فَمَا لَقُدْ مَنَ عَلَى لِسَانِ أَحَدٍ بَعْدِي، أَنَّهُ شِعْرٌ، وَالله إِنَّهُ لَصَادِقٌ، وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ.

قَالَ: قُلْتُ: فَاكْفِنِي حَتَّى أَذْهَبَ فَأَنْظُرَ، قَالَ: فَأَتَیْتُ مَكَّةَ فَتَضَعَّفْتُ رَجُلاً مِنْهُمْ، فَقَالَ: الصَّابِئَ، فَقَالَ: الصَّابِئَ، فَهَالَ عَلَيَّ أَهْلُ الْوَادِي بِكُلِّ مَدَرَةٍ وَعَظْمٍ، حَتَّى خَرَرْتُ مَغْشِیًّا عَلَیَّ، قَالَ: فَارْتَفَعْتُ حِینَ ارْتَفَعْتُ، الْوَادِي بِكُلِّ مَدَرَةٍ وَعَظْمٍ، حَتَّى خَرَرْتُ مَغْشِیًّا عَلیَّ، قَالَ: فَارْتَفَعْتُ حِینَ ارْتَفَعْتُ، كَأَنِّي نُصُبُّ أَحْرُ، قَالَ: فَأَتَیْتُ زَمْزَمَ فَغَسَلْتُ عَنِّي الدِّمَاءَ: وَشَرِبْتُ مِنْ مَائِهَا، وَلَقَدْ كَأَنِّي نُصُبُّ أَحْرُ، قَالَ: فَارْتَفَعْتُ جَوى اللَّمَاءَ وَشَرِبْتُ مِنْ مَائِهَا، وَلَقَدْ لَبِثْتُ، يَا ابْنَ أَخِي ثَلاَثِينَ، بَیْنَ لَیْلَةٍ وَیَوْم، مَا كَانَ لِی طَعَامٌ إِلاَّ مَاءُ زَمْزَم، فَسَمِنْتُ حَتَّى تَكَسَّرَتْ عُكَنُ بَطْنِي، وَمَا وَجَدْتُ عَلَى كَبِدِي سُخْفَةَ جُوع.

قَالَ: فَبَيْنَا أَهْلِ مَكَّةَ فِي لَيْلَةٍ قَمْرَاءَ إِضْحِيَانٍ، إِذْ ضُرِبَ عَلَى أَسْمِخَتِهِمْ، فَمَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ أَحَدٌ. وَامْرَأَتَانِ مِنْهُمْ تَدْعُوانِ إِسَافًا، وَنَائِلَةً قَالَ: فَأَتَتَا عَلَيَّ فِي طَوَافِهِمَا فَقُلْتُ: هِنْ مِثْلُ الْبَيْتِ أَحَدُهُمَا الأُخْرَى، قَالَ: فَمَا تَنَاهَتَا عَنْ قَوْلِهِمَا قَالَ: فَأَتَتَا عَلَيَّ فَقُلْتُ: هَنْ مِثْلُ الْخَشَبَةِ، غَيْرَ أَنِي فَانْطَلَقَتَا تُولُولِانِ، وَتَقُولانِ: لَوْ كَانَ هَاهُنَا أَحَدٌ مِنْ أَنْفَارِنَا، الشَّابِةِ، غَيْرَ أَنِي لاَ أَكْنِي فَانْطَلَقَتَا تُولُولانِ، وَتَقُولانِ: لَوْ كَانَ هَاهُنَا أَحَدٌ مِنْ أَنْفَارِنَا، قَالَ: فَاسْتَقْبَلَهُهُمَا رَسُولُ الله عَلَيْهِ وَأَبُو بَكْرٍ، وَهُمَا هَابِطَانِ، قَالَ: مَا لَكُمَا؟ قَالَتَا: الصَّابِئُ قَالَ: فَا لَكُعْبَةِ وَأَسْتَارِهَا، قَالَ: مَا قَالَ لَكُمَا؟ قَالَتَا: إِنَّهُ قَالَ لَنَا كَلِمَةً عَمَالاً الْفَمَ، وَجَاءَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ حَتَّى اسْتَلَمَ الْحَجَرَ، وَطَافَ بِالْبَيْتِ هُو وَصَاحِبُهُ، ثُمَّ صَلَّى فَلَا قَضَى صَلاَتَهُ، قَالَ أَبُو ذَرِّ: فَكُنْتُ أَنَا أَوَّلَ مَنْ حَيَّهُ بِتَحِيَّةِ الْإِسْلامَ.

قَالَ: فَقُلْتُ: السَّلامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ الله، فَقَالَ: وَعَلَيْكَ وَرَحْمَةُ الله، ثُمَّ قَالَ: مَنْ

أَنْتَ؟ قَالَ قُلْتُ: مِنْ غِفَارٍ، قَالَ: فَأَهْوَى بِيدِهِ فَوَضَعَ أَصَابِعَهُ عَلَى جَبْهَتِهِ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: كَرِهَ أَنِ انْتَمَيْتُ إِلَى غِفَارٍ، فَذَهَبْتُ آخُذُ بِيدِهِ، فَقَدَعَنِي صَاحِبُهُ، وَكَانَ أَعْلَمَ بِهِ نَفْسِي: كَرِهَ أَنِ انْتَمَيْتُ إِلَى غِفَارٍ، فَذَهَبْتُ آخُذُ بِيدِهِ، فَقَدَعَنِي صَاحِبُهُ، وَكَانَ أَعْلَمَ بِهِ مِنِي مُنْ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ: مَتَى كُنْتَ هَاهُنَا؟ قَالَ: قُلْتُ: قَدْ كُنْتُ هَاهُنَا مُنْذُ ثَلاَثِينَ بَيْنَ لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ، قَالَ: فَمَنْ كَانَ يُطْعِمُكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: مَا كَانَ لِي طَعَامٌ إِلاَّ مَاءُ زَمْزَمَ ، فَسَمِنْتُ حَتَّى تَكَسَّرَتْ عُكَنُ بَطْنِي، وَمَا أَجِدُ عَلَى كَبِدِي شُخْفَةَ جُوعٍ، قَالَ: إِنَّهَا مُبَارَكَةٌ، إِنَّهَا طَعَامُ طُعْم.

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ الله، ائذَنْ لِي فِي طَعَامِهِ اللَّيْلَة، فَانْطَلَقَ رَسُولُ الله ﷺ وَكَانَ بَكْرٍ، وَانْطَلَقْتُ مَعَهُمَا، فَفَتَحَ أَبُو بَكْرِ بَابًا، فَجَعَلَ يَقْبِضُ لَنَا مِنْ زَبِيبِ الطَّائِفِ، وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ طَعَامِ أَكَلْتُهُ بِهَا، ثُمَّ غَبَرْتُ مَا غَبَرْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ وَكَانَ وَجُهَتْ لِي أَرْضُ ذَاتُ نَخْلِ، لاَ أُرَاهَا إِلاَّ يَثْرِبَ، فَهَلْ أَنْتَ مُبَلِّعٌ عَنِي قَوْمَك؟ عَسَى وُجِّهَتْ لِي أَرْضُ ذَاتُ نَخْلِ، لاَ أُرَاهَا إِلاَّ يَثْرِبَ، فَهَلْ أَنْتَ مُبَلِّعٌ عَنِي قَوْمَك؟ عَسَى الله أَنْ يَنْعَهُمْ بِكَ وَيَأْجُرَك فِيهِمْ، فَأَتَيْتُ أَنْيُسًا فَقَالَ: مَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: صَنَعْتُ أَنِي الله أَنْ يَنْعَهُمْ بِكَ وَيَأْجُرك فِيهِمْ، فَأَتَيْتُ أَنْيُسًا فَقَالَ: مَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: صَنَعْتُ أَنِي قَدْ أَسْلَمْتُ وَصَدَّقْتُ، فَاكُ: صَنَعْتُ أَنِي قَدْ أَسْلَمْتُ وَصَدَّقْتُ، فَا حَتَمَلْنَا حَتَى أَتَيْنَا قَوْمَنَا غِفَالًا: مَا بِي رَغْبَةٌ عَنْ دِينِكَ، فَإِنِي قَدْ أَسْلَمْتُ وَصَدَّقْتُ، فَاحْتَمَلْنَا حَتَى أَتَيْنَا فَقَالَ: مَا بِي رَغْبَةٌ عَنْ دِينِكُمْ أَيْنَا وَصَدَّقْتُ، فَاكَنَا حَتَى أَتَيْنَا فَقَالَ: مَا بِي رَغْبَةٌ عَنْ دِينِكُمْ أَيْنَا وَصَدَّقْتُ، فَاحْتَمَلْنَا حَتَى أَتَيْنَا فَقَالَ: فَا رَاء فَقَالَة، فَقَالَتْ: مَا بِي رَغْبَةٌ عَنْ دِينِكُمْ أَيْاء فُنِ وَكَانَ يَوْمُهُمْ أَيْهُ فَلْ رَحْضَةَ الْغِفَارِيُّ، وَكَانَ سَيِّدَهُمْ.

ويجوز شرب ما بقى من الوضوء

فَعَنِ النَّزَّالِ، قَالَ: أُتِيَ عَلِيُّ، ﴿ عَلَى بَابِ الرَّحَبَةِ بِهَاءٍ، فَشَرِبَ قَائِهًا، فَقَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُ أَحَدُهُمْ أَنْ يَشْرَبَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيِّ ﷺ فَعَلَ كَمَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ (٢).

⁽١) أخرجه مسلم (٢٤٧٣)، أحمد (٥/ ١٧٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٦١٥).

والنوع الثاني من الأشربة هو اللبن

قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَمِ لَعِبْرَةً ۚ نُسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ، مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمِ لَّبَنًا خَالِصًا سَآبِغَا لِلشَّلْرِبِينَ ﴾ [الحل:٦٦]

قال الطبري: القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ۚ نُسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۞ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلُكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [الموسون:٢١، ٢٢].

يقول تعالى ذكره: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ ﴾ أيها الناس ﴿ فِي ٱلْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ﴾ تعتبرون بها، فتعرفون بها أيادي الله عندكم، وقدرته على ما يشاء، وأنه الذي لا يمتنع عليه شيء أراده ولا يعجزه شيء شاءه ﴿ نُسْقِيكُم مِّمًا فِي بُطُونِهَا ﴾ من اللبن الخارج من بين الفرث والدم، ﴿ وَلَكُمُ ﴾ مع ذلك ﴿ فِيهَا ﴾ يعني في الأنعام ﴿ مَنَافِعُ كَثِيرَةً ﴾ وذلك كالإبل التي يُحمل عليها، ويُركب ظهرها، ويُشرب درّها، ﴿ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ يعني من لحومها تأكلون (١).

قال ابن كثير: وقوله: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَلِمِ لَعِبْرَةً ۚ نُسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۞ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلُكِ تُحْمَلُونَ ۞ [الموسون:٢١، ٢٢] يذكر تعالى ما جعل لخلقه في الأنعام من المنافع، وذلك أنهم يشربون من ألبانها الخارجة من بين فرث ودم ويأكلون من حملانها ويلبسون من أصوافها وأوبارها وأشعارها ويركبون ظهورها (٢).

وكان رسول الله ﷺ يحب شرب اللبن ودلك لما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ: لَقِيتُ مُوسَى، قَالَ: فَنَعَتَهُ، فَإِذَا رَجُلٌ – حَسِبْتُهُ قَالَ: – مُضْطَرِبٌ رَجِلُ الرَّأْسِ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنُوءَةَ، قَالَ: وَلَقِيتُ عِيسَى فَنَعَتَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: – رَبْعَةٌ أَحْرُ، كَأَنَّمَا خَرَجَ مِنْ دِيمَاسٍ – يَعْنِي الْحَرَّامَ -، وَرَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ وَأَنَا أَشْبَهُ وَلَدِهِ بِهِ، قَالَ: وَأُتِيتُ بِإِنَاءَيْنِ، أَحَدُهُمَا لَبَنَّ

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٩/ ٢٤).

⁽٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٣٢٥).

وَالْآخَرُ فِيهِ خَمْرٌ، فَقِيلَ لِي: خُذْ أَيَّهُمَا شِئْتَ، فَأَخَذْتُ اللَّبَنَ فَشَرِبْتُهُ، فَقِيلَ لِي: هُدِيتَ الفِطْرَةَ، أَوْ أَصَبْتَ الفِطْرَةَ، أَمَّا إِنَّكَ لَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ غَوَتْ أُمَّتُكَ»(١).

ما يُقال عند شرب اللبن

عن عمر بن حرملة، عن ابن عباس، قال: كنت في بيت ميمونة فدخل رسول الله على عن عمر بن حرملة، عن ابن عباس، قال: كنت في بيت ميمونة فدخل رسول الله على ومعه خالد بن الوليد فجاءوا بضبين مشويين على ثهامتين، فتبزق رسول الله على فقال خالد: إخالك تقذره يا رسول الله، قال: «أجل» ثم أي رسول الله على بلبن فقال رسول الله على إذا أكل أحدكم طعاما فليقل: اللهم بارك لنا فيه، وزدنا منه، فإنه ليس وأطعمنا خيرا منه، وإذا سقى لبنا فليقل: اللهم بارك لنا فيه، وزدنا منه، فإنه ليس شيء يجزئ من الطعام والشراب إلا اللبن "(").

النوع الثالث من الأشربة العسل

قال الله تعالى: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتَا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ۞ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلشَّمَرَاتِ فَٱسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلَا الشَّمَرَاتِ فَٱسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلَا يَغْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ تُخْتَلِفُ ٱلْوَنُهُ وفِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً يَغْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ تُخْتَلِفُ ٱلْوَنُهُ وفِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِيَّامِ وَمِنْ السَحل ١٨٠، ١٩]

قال الطبري: يقول تعالى ذكره: ثم كلي أيتها النحل من الثمرات، ﴿فَٱسَلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ﴾ [النحل: ٦٩] يقول: فاسلكي طرق ربك ﴿ذُلُلَاَّ﴾ يقول: مُذَلَّلة لك، والذُّلُل: جمع ذَلُول.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٣٧، ٣٣٩٤)، ومسلم (١٦٨)، والترمذي (٣١٣٠)، وأحمد (٦/ ٢٨٢).

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٧٣٠)، وأحمد (١/ ٢٨٤)، والترمذي (٣٤٥٥)، كلهم من طرق عن علي بن زيد، عن عمر بن حرملة، عن ابن عباس الله وهذا اسناد ضعيف من أجل على بن زيد بن جدعان «ضعيف».

وللحديث شاهد آخر أخرجه ابن ماجه (٣٣٢٢) قال: حدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا إسماعيل ابن عياش قال: حدثنا ابن جريج، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ. وإسماعيل بن عياش ضعيف في غير أهل بلده.

قال ابن كثير: وقوله تعالى: ﴿ يَخُرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٦٩] ما بين أبيض وأصفر وأحمر وغير ذلك من الألوان الحسنة على اختلاف مراعيها ومأكلها منها. وقوله: ﴿ فِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٦٩] أي في العسل شفاء للناس، أي من أدواء تعرض لهم، قال بعض من تكلم على الطب النبوي: لو قال فيه الشفاء للناس، لكان دواء لكل داء، ولكن قال فيه شفاء للناس، أي يصلح لكل أحد من أدواء باردة، فإنه حار والشيء يداوى بضده (١).

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، هَ قَالَ: الشِّفَاءُ فِي ثَلاَثَةٍ: شَرْبَةِ عَسَلٍ، وَشَرْطَةِ مِحْجَمٍ، وَكَيَّةِ نَارِ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الكَيِّ (٢).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ عَلَيْهُ فَقَالَ: أَخِي يَشْتَكِي بَطْنَهُ، فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالُ تَدْ فَعَلْتُ؟ فَقَالَ: «صَدَقَ الله، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ، اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ فَهَالَ: «صَدَقَ الله، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ، اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ فَبَرَأً(").

قال النووي: (إن أخي عرب بطنه) هو بفتح العين وكسر الراء معناه فسدت معدته قوله على: ﴿ يَغُرُجُ مِنْ معدته قوله على: ﴿ يَغُرُجُ مِنْ مُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلُونُهُ فِيهِ شِفَآءٌ لِلنّاسِ ﴾ [العراء على العسل وهذا تصريح منه على الضمير في قوله تعالى: ﴿ فِيهِ شِفَآءٌ ﴾ يعود إلى الشراب الذي هو العسل وهو العسل وهو الصحيح، وهو قول ابن مسعود وابن عباس والحسن وقتادة وغيرهم، وقال مجاهد: الضمير عائد إلى القرآن، وهذا ضعيف مخالف لظاهر القرآن ولصريح هذا الحديث الصحيح قال بعض العلهاء: الآية على الخصوص أي شفاء من بعض الأدواء ولبعض الناس وكان داء هذا المبطون مما يشفى بالعسل، وليس في الآية تصريح بأنه شفاء من كل داء، ولكن علم النبي على أن داء هذا الرجل مما يشفى

⁽١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٧٠٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٦٨٠)، ومسلم (٢٢٠٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٦٨٤، ٥٧١٦)، ومسلم (٢٢١٧).

بالعسل، والله أعلم (١).

مسألة: كيفية الشرب وكيف كان يشرب النبي عليه ؟

نهي رسول الله ﷺ عن الشرب قائما فعَنْ أَنسٍ: «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ زَجَرَ عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا» (٢٠).

وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: «أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ زَجَرَ عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا »(٣).

وَعَنْ أَبِي غَطَفَانَ الْمُرِّيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدُّ مِنْكُمْ قَائِمًا، فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِيُّ (1).

أما عن حكم التقيؤ قال النووي: (فمن نسى فليستقئ) فمحمول على الاستحباب والندب فيستحب لمن شرب قائها أن يتقايأه لهذا الحديث الصحيح الصريح فإن الأمر إذا تعذر حمله على الوجوب حمل على الاستحباب وأما قول القاضي عياض لاخلاف بين أهل العلم أن من شرب ناسيا ليس عليه أن يتقيأه فأشار بذلك إلى تضعيف الحديث فلايلتفت إلى إشارته، وكون أهل العلم لم يوجبوا الاستقاءة لايمنع كونها مستحبة فإن ادعى مدع منع الاستحباب فهو مجازف لايلتفت إليه فمن أين له الإجماع على منع الاستحباب وكيف تترك هذه السنة الصحيحة الصريحة بالتوهمات والدعاوي والترهات؟

ثم اعلم أنه تستحب الاستقاءة لمن شرب قائها ناسيا أو متعمدا وذكر الناسي في الحديث ليس المراد به أن القاصد يخالفه بل للتنبيه به على غيره بطريق الأولى؛ لأنه إذا

⁽١) شرح النووي على مسلم (١٤/ ٢٠٣).

 ⁽۲) أخرجه مسلم (۲۰۲٤)، وأحمد (۳/ ۲۵۰).

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٠٢٥).

⁽٤) أخرجه مسلم (٢٠٢٦) ولفظة: (فمن نسى فليستقئ) لفظة شاذة تفرد بها ﴿ عُمَرُ بْنُ حُمْزُةً ﴾ وهو ضعيف، قد ضعفه ابن معين، والنسائي، وقال أحمد: أحاديثه مناكير.

قال أبو الوليد الباجي: (وَهَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ وَلَا يَخْتَمِلُ مِثْلَ هَذَا) [المنتقى شرح الموطا (٧/ ٢٣٧)].

أمر به الناسي وهو غير مخاطب فالعامد المخاطب المكلف أولى، وهذا واضح لاشك فيه لاسيها على مذهب الشافعي، والجمهور في أن القاتل عمدا تلزمه الكفارة وأن قوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَّاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [الساء: ٩٢] لا يمنع وجوبها على العامد بل للتنبيه والله أعلم (١).

وعَنِ النَّزَّالِ، قَالَ: أَتَى عَلِيٌّ ﴿ عَلَى بَابِ الرَّحَبَةِ فَشَرِبَ قَائِمًا فَقَالَ: ﴿إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُ أَحَدُهُمْ أَنْ يَشْرَبَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ كَمَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ ﴾ (٢).

وَعَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسِ ﷺ حَدَّثَهُ قَالَ: «سَقَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ مِنْ زَمْزَمَ، فَشَرِبَ وَهُو قَائِمٌ» قَالَ عَاصِمٌ: فَحَلَفَ عِكْرِمَةُ مَا كَانَ يَوْمَئِذِ إِلَّا عَلَى بَعِيرٍ^(٣).

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على أقوال:

فمنهم من ذهب إلى الترجيح بين الأحاديث ومنهم من قال: أن بعضه ينسخ بعض، ومنهم من ذهب إلى الجمع بين الأحاديث.

□ وإليك أقوال أهل العلم:

قال ابن حجر: وسلك العلماء في ذلك مسالك: أحدها: الترجيح، وأن أحاديث الجواز أثبت من أحاديث النهي: وهذه طريقة أبي بكر الأثرم فقال: حديث أنس يعني في النهي جيد الإسناد، ولكن قد جاء عنه خلافه يعني في الجواز قال: ولا يلزم من كون الطريق إليه في الجواز أن لا يكون الذي يقابله أقوى لأن الثبت قد يروي من هو دونه الشيء فيرجح عليه فقد رجح نافع على سالم في بعض الأحاديث عن ابن عمر، وسالم مقدم على نافع في الثبت وقدم شريك على الثوري في حديثين وسفيان مقدم عليه في جملة أحاديث.

ثم أسند عن أبي هريرة قال: «لا بأس بالشرب قائما» قال الأثرم: فدل على أن

⁽١) شرح النووي على مسلم (١٣/ ١٧٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٦١٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٦٣٧).

الرواية عنه في النهي ليست ثابتة وإلا لما قال: لا بأس به. قال: ويدل على وهاء أحاديث النهي أيضا اتفاق العلماء على أنه ليس على أحد شرب قائما أن يستقئ.

المسلك الثاني: دعوى النسخ: وإليها جنح الأثرم وابن شاهين فقررا أن أحاديث النهي على تقدير ثبوتها منسوخة بأحاديث الجواز بقرينة عمل الخلفاء الراشدين ومعظم الصحابة والتابعين بالجواز وقد عكس ذلك ابن حزم فادعى نسخ أحاديث الجواز بأحاديث النهي متمسكا بأن الجواز على وفق الأصل وأحاديث النهي مقررة لحكم الشرع فمن ادعى الجواز بعد النهي فعليه البيان فإن النسخ لا يثبت بالاحتمال.

وأجاب بعضهم: بأن أحاديث الجواز متأخرة لما وقع منه ﷺ في حجة الوداع - كما سيأتي ذكره في هذا الباب - من حديث ابن عباس وإذا كان ذلك الأخير من فعله ﷺ دل على الجواز ويتأيد بفعل الخلفاء الراشدين بعده.

المسلك الثالث: الجمع بين الخبرين بضرب من التأويل: فقال أبو الفرج الثقفي في نصره الصحاح والمراد بالقيام هنا المشي يقال: قام في الأمر إذا مشى فيه وقمت في حاجتي إذا سعيت فيها وقضيتها ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآبِمَا ﴾ [آل عمران: ٧٠] أي مواظبا بالمشى عليه.

وجنح الطحاوي إلى تأويل آخر: وهو حمل النهي على من لم يسم عند شربه وهذا إن سلم له في بعض ألفاظ الأحاديث لم يسلم له في بقيتها.

وسلك آخرون في الجمع حمل أحاديث النهي على كراهة التنزيه وأحاديث الجواز على بيانه وهي طريقة الخطابي وابن بطال في آخرين، وهذا أحسن المسالك وأسلمها وأبعدها من الاعتراض، وقد أشار الأثرم إلى ذلك أخيرا فقال: إن ثبتت الكراهة حملت على الإرشاد والتأديب لا على التحريم، وبذلك جزم الطبري وأيده بأنه لو كان جائزا ثم حرمه أو كان حراما ثم جوزه لبين النبي على ذلك بيانا واضحا فلما تعارضت الأخبار بذلك جمعنا بينها بهذا، وقيل: إن النهي عن ذلك إنها هو من جهة الطب مخافة وقوع ضرر به فإن الشرب قاعدا أمكن وأبعد من الشرق وحصول

الوجع في الكبد أو الحلق، وكل ذلك قد لا يأمن منه من شرب قائما(١١).

وقال ابن حجر أيضا: دعوى النسخ وإليها جنح الأثرم وابن شاهين فقررا على أن أحاديث النهي على تقدير ثبوتها منسوخة بأحاديث الجواز بقرينة عمل الخلفاء الراشدين ومعظم الصحابة والتابعين بالجواز وقد عكس ذلك ابن حزم فادعى نسخ أحاديث الجواز بأحاديث النهي متمسكا بأن الجواز على وفق الأصل، وأحاديث النهي مقررة لحكم الشرع فمن ادعى الجواز بعد النهي فعليه البيان فإن النسخ لا يثبت بالاحتال.

وأجاب بعضهم: بأن أحاديث الجواز متأخرة لما وقع منه ﷺ في حجة الوداع كما سيأتي ذكره في هذا الباب من حديث بن عباس وإذا كان ذلك الأخير من فعله ﷺ دل على الجواز ويتأيد بفعل الخلفاء الراشدين بعده (٢).

وقال النووي: وليس في هذه الأحاديث بحمد الله تعالى إشكال ولا فيها ضعف بل كلها صحيحة، والصواب فيها أن النهي فيها محمول على كراهة التنزيه، وأما شربه على اللحواز فلا إشكال ولا تعارض وهذا الذي ذكرناه يتعين المصير إليه وأما من زعم نسخا أو غيره فقد غلط غلطا فاحشا وكيف يصار إلى النسخ مع إمكان الجمع بين الأحاديث لو ثبت التاريخ وأنى له بذلك، والله أعلم.

فإن قيل: كيف يكون الشرب قائم مكروها وقد فعله النبي عَيْكَيْد؟

فالجواب: أن فعله على إذا كان بيانا للجواز لايكون مكروها بل البيان واجب عليه على فكيف يكون مكروها، وقد ثبت عنه أنه على توضأ مرة مرة وطاف على بعير مع أن الإجماع على أن الوضوء ثلاثا، والطواف ماشيا أكمل، ونظائر هذا غير منحصرة فكان على ينبه على جواز الشيء مرة أو مرات ويواظب على الأفضل منه وهكذا كان أكثر وضوئه على ثلاثا ثلاثا وأكثر طوافه ماشيا وأكثر شربه جالسا،

⁽۱) فتح الباري (۱۰/ ۸٤).

⁽٢) المصدر السابق.

وهذا واضح لا يتشكك فيه من له أدنى نسبة إلى علم، والله أعلم (١).

مسألة: ويحرم الشرب والأكل في آنية الذهب والفضة

ويحرم الشرب في آنية الذهب والفضة.

قال ابن قدامة: ولا خلاف بين أصحابنا في أن استعمال آنية الذهب والفضة حرام، وهو مذهب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، ولا أعلم فيه خلافا؛ لأن النبي قال: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة» (٢)، ونهى عن الشرب في آنية الفضة، وقال: «من شرب فيها في الذخرة» وقال – عليه الصلاة والسلام: «الذي يشرب في انية الذهب والفضة إنها يجرجر في بطنه نار جهنم» (٣). متفق عليهن.

فنهى والنهي يقتضي التحريم، وذكر في ذلك وعيدا شديدا، يقتضي التحريم ويروى «نار جهنم» برفع الراء ونصبها؛ فمن رفعها نسب الفعل إلى النار، ومن نصبها أضمر الفاعل في الفعل، وجعل النار مفعولا، تقديره: يجرجر الشارب في بطنه نار جهنم. والعلة في تحريم الشرب فيها ما يتضمنه ذلك من الفخر والخيلاء، وكسر قلوب الفقراء⁽³⁾.

قال النووي: وأجمع المسلمون على تحريم الأكل والشرب في إناء الذهب وإناء الفضة على الرجل وعلى المرأة ولم يخالف في ذلك أحد من العلماء إلا ما حكاه أصحابنا العراقيون أن للشافعي قولاقديها أنه يكره ولايحرم وحكوا عن داود الظاهري تحريم الشرب وجواز الأكل وسائر وجوه الاستعمال وهذان النقلان

⁽١) شرح النووي على مسلم (١٣/ ١٩٥).

⁽٢) أخرَجه البخاري (٥٤٢٦)، ومسلم (٢٠٦٧) من حديث ابْن أَبِي لَيْلَى، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ حُذَيْفَةَ، وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: ﴿لاَ تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلاَ تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَالدِّيبَاجَ، فَإِنَّهَا هُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الدِّبْرَةِ» واللفظ للبخاري.

⁽٣) أُخرِجه البخاري (٥٦٣٤)، ومسلم (٢٠٦٥) من حديث عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آئِيَةِ الْفِضَّةِ، إِنَّمَا يُجُرْجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ».

⁽٤) المغني (١ً/ ٥٥، ٥٦).

باطلان أما قول داود فباطل لمنابذة صريح هذه الأحاديث في النهي عن الأكل والشرب جميعا ولمخالفة الإجماع قبله قال أصحابنا انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب وسائر الاستعمال في إناء ذهب أو فضة إلا ما حكي عن داود وقول الشافعي في القديم فهما مردودان بالنصوص والإجماع (١).

مسألة: هل يجوز الأكل أوالشرب في الآنية المضببة؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: يجوز الأكل والشرب في الآنية المضببة بالذهب والفضة:

وبه قال الأحناف.

□ وإليك أقوالهم:

قال الكاساني: (وأما) الإناء المضبب بالذهب فلا بأس بالأكل والشرب فيه عند أبي حنيفة فلي وهو قول محمد (٢).

قال المرغيناني تحمّلة: وعلى هذا الخلاف الإناء المضبب بالذهب، والفضة، والكرسي المضبب بها، وكذا إذا جعل ذلك في السيف والمشحذ وحلقة المرأة، أو جعل المصحف مذهبا أو مفضضا، وكذا الاختلاف في اللجام والركاب والثفر إذا كان مفضضا، وكذا الثوب فيه كتابة بذهب أو فضة على هذا، وهذا الاختلاف فيها يخلص، فأما التمويه الذي لا يخلص فلا بأس به بالإجماع. لهما أن مستعمل جزء من الإناء مستعمل جميع الأجزاء فيكره، كما إذا استعمل موضع الذهب والفضة. ولأبي حنيفة تحمّلة أن ذلك تابع ولا معتبر بالتوابع فلا يكره؛ كالجبة المكفوفة بالحرير، والعلم في الثوب ومسهار الذهب في الفص (٢).

قال زين الدين محمد بن أبي بكر الحنفي الرازي: يَحْرِم اسْتِعْهَال الذَّهَب وَالْفِضَّة وَالْفِضَّة وَكِرِم الْأَكِل وَالشَرب والادهان والتطيب فِي آنِية الذَّهَب وَالْفِضَّة للرِّجَال وَالنِّسَاء،

⁽١) شرح النووي على مسلم (١٤/ ٢٩).

⁽٢) بدائع الصنائع (٥/ ١٣٢).

⁽٣) الهداية في شرح بداية المبتدي (٤/ ٣٦٤).

وَكَذَا كُلُ اسْتِعْمَالُ كَالْأَكْلِ بملعقة الْفضة والاكتحال بميلها واتخاذ المكحلة والمرآة والدواة من الْفضة وَتحل آنية الزّجاج والبلور والعقيق والنحاس والرصاص وَنَحْوهَا، وَيحل الشّرْبِ فِي الْإِنَاء المفضفض والمضبب بِالْفِضَّة وَالجُلُوس على الْكُرْسِيّ والسرير والسراج المفضفض بِشَرْط اتقاء مَوضِع الْفضة في الْكُل، وَكَذَا فِي اللّجام والركاب والثغر، وَهَذَا فِيمَا يخلص مِنْهُ شَيْء، فَأَمَا التمويه اللّذِي لَا يخلص مِنْهُ شَيْء فمباح مُطلقًا كَالْعَلَمِ فِي الثّوب، ومسار الذّهب في الفص وَيحل تذهيب السّقف (١).

القول الثاني: لا يجوز الأكل والشرب في الآنية المضببة بالذهب والفضة:

وبه قالت المالكية.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول المالكية:

قال أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي في الشرب في القدح المضبب بالفضة: وسئل مالك عن الرجل يشرب في القدح وفيه تضبيب ورق أو حلقة من ورق. قال: لا أحب الشرب فيه (٢).

قال القرافي: استعمال المضبب والشعوب والذي فيه حلقة فضة أو ذهب من مرآة أو آنية مكروه عنده، وممنوع عند أبي الوليد (٣).

قال الحطاب الرُّعيني: المضبب إناء من فخار، أو عود، أو غير ذلك انكسر فشعب كسره بخيوط من ذهب أو فضة، أو جمع بصحيفة من أحدهما وذو الحلقة إناء من عود، أو غيره جعل له حلقة وكالمرآة واللوح ونحوهما، والأصح من القولين في المضبب وذي الحلقة المنع كما صرح به ابن الحاجب وابن الفاكهاني وغيرهما، قال في «التوضيح»: وهو اختيار القاضي أبي الوليد، واختار القاضي أبو بكر الجواز،

⁽١) تحفة الملوك (١/ ٢٢٤).

⁽٢) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة (١٧/ ٢٦٧).

⁽٣) الذخيرة (١/ ١٦٦٧).

وقال مالك في «العتبية»: لا يعجبني أن يشرب في إناء مضبب ولا ينظر في مرآة فيها حلقة، وهو يحتمل التحريم والكراهة، قال ابن عبد السلام: وظاهره الكراهة وهو الذي عزاه المازري للمذهب(١).

كرقول الشافعية:

قال الماوردي: قال الشافعي تَعَلَّلُهُ: وأكره المضبب بالفضة؛ لئلا يكون شاربا على فضة

وقال الماوردي: وهذا صحيح، اعلم أن المضبب بالفضة ضربان:

أحدهما: أن يكون التضبيب في جميع الإناء.

والثاني: أن يكون في بعضه، فإن كان التضبيب في جميع الإناء حتى قد غطى جميعه وغشى سائره فاستعماله حرام، كالمصمت من أواني الفضة والذهب(٢).

قال النووي: المضبب هو ما أصابه شق ونحوه فيوضع عليه صفيحة تضمه وتحفظه.

وتوسع الفقهاء في إطلاق الضبة على ما كان للزينة بلا شق ونحوه ثم المضبب بالذهب فيه طريقان: الصحيح منهما القطع بتحريمه سواءكثرت الضبطة أو قلّت لحاجة أو لزينة، وبهذا قطع المصنف، وصاحب «الحاوي» والجرجاني في «كتابيه» والشيخ نصر في كتابه «الكافي» والعبد رى في «الكفاية» وغيرهم من العراقيين، ونقله البغوي عن العراقيين.

والطريق الثاني: قاله الخراسانيون: إنه كالمضبب بالفضة على الخلاف والتفصيل المذكور فيه، ونقله الرافعي عن معظم الأصحاب؛ لأنه لما استويا في الإناء فكذا في الضبة.

والمختار الطريق الأول للحديث فإنه يقتضي تحريم الذهب مطلقا وأما ضبة

⁽١) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (١/ ١٢٩).

⁽٢) الحاوي الكبير (١/ ٧٨).

الفضة فإنها أبيحت لحديث قبيعة السيف وضبة القدح وغير ذلك، ولأن باب الفضة أوسع فإنه يباح منه الخاتم وغيره والله أعلم (١).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: فأما المضبب بالذهب أو الفضة، فإن كان كثيرا فهو محرم بكل حال؛ ذهبا كان أو فضة، لحاجة أو لغيرها. وبهذا قال الشافعي. وأباح أبو حنيفة المضبب، وإن كان كثيرا؛ لأنه صار تابعا للمباح، فأشبه المضبب باليسير، ولنا أن هذا فيه سرف وخيلاء، فأشبه الخالص، ويبطل ما قاله بها إذا اتخذ أبوابا من فضة أو ذهب، أو رفوفا، فإنه يحرم، وإن كان تابعا، وفارق اليسير، فإنه لا يوجد فيه المعنى المحرم إذا ثبت هذا، فاختلف أصحابنا؛ فقال أبو بكر: يباح اليسير من الذهب والفضة؛ لما ذكرنا، وأكثر أصحابنا على أنه لا يباح اليسير من الذهب، ولا يباح منه إلا ما دعت الضرورة إليه، كأنف الذهب، وما ربط به أسنانه.

وأما الفضة فيباح منها اليسير؛ لما روى أنس: أن قدح رسول الله ﷺ انكسر، فاتخذ مكان (٢).

مسألة: النهي عن التنفس أو النفخ في الإناء

عن أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَتَنَقَّسُ فِي الإِنَاءِ، وَإِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَتَمَسَّحْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا ثَمَسَّحَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَتَمَسَّحْ بَيَمِينِهِ، وَاللهُ إِنَّا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَل

@ عن النهي عن النفخ في الإناء:

عن ابن عباس، قال: «نهى رسول الله عَلَيْ أن يتنفس في الإناء، أو ينفخ فيه»(٤).

⁽١) المجموع (١/ ٢٥٥).

⁽٢) المغنى (١/ ٥٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٦٣٠)، ومسلم (٢٦٧).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٣٧٢٨)، والترمذي (١٨٨٨)، وأحمد (١/ ٢٢٠)، وأبو يعلى (٢٤٠٢)، كلهم من طرق عن سفيان بن عيينة، عن عبد الكريم الجزري، عن عكرمة، عن ابن

كم التنفس في الإناء:

قال ابن عبد البر: في حديث النبي ﷺ نحوه، وأكثر الآثار إنها جاءت بالنهي عن التنفس في الإناء، وقد قلنا: إن المعنى واحد والنهي عن هذا نهي أدب لا نهي تحريم لأن العلماء قد أجمعوا أن من تنفس في الإناء أو نفخ فيه لم يحرم (١١).

قال النووي: (ولا يتنفس في الإناء) معناه لا يتنفس في نفس الإناء، وأما التنفس ثلاثا خارج الإناء فسنة معروفة، قال العلماء: والنهي عن التنفس في الإناء هو من طريق الأدب مخافة من تقذيره ونتنه وسقوط شيء من الفم والأنف فيه ونحو ذلك، والله أعلم، قولها: (كان على عب التيمن في طهوره إذا تطهر، وفي ترجله إذا ترجل، وفي انتعاله إذا انتعل) هذه قاعدة مستمرة في الشرع، وهي إنها كان من باب التكريم والتشريف؛ كلبس الثوب والسراويل، والخف، ودخول المسجد، والسواك، والاكتحال، وتقليم الأظفار، وقص الشارب، وترجيل الشعر، وهو مشطه، ونتف الإبط وحلق الرأس، والسلام من الصلاة، وغسل أعضاء الطهارة، والخروج من الخلاء، والأكل والشرب والمصافحة، واستلام الحجر الأسود، وغير ذلك مما هو في معناه يستحب التيامن فيه.

وأما ما كان بضده؛ كدخول الخلاء، والخروج من المسجد، والامتخاط، والاستنجاء، وخلع الثوب والسراويل، والخف، وما أشبه ذلك فيستحب التياسر فيه، وذلك كله بكرامة اليمين وشرفها، والله أعلم (٢).

قال الباجي: قال مالك في «العتبية»: ويكره النفخ في الطعام كما يكره النفخ في الشراب (٣).

عباس، أن النبي ﷺ. وهذا إسناد صحيح.

⁽١) التمهيد (١/ ٣٩٧).

⁽۲) شرح مسلم (۳/ ۱٦۰).

⁽٣) المنتقي شرح الموطأ (٧/ ٢٣٧).

□ بعض أقوال أهل العلم عن علة النهي عن التنفس في الإناء:

قال ابن بطال: التنفس في الإناء منهي عنه كما نُهي عن النفخ في الإناء، وإنها السنة إراقة القذى من الإناء لا النفخ فيه، ولا التنفس؛ لئلا يتقذره جلساؤه (١).

قال القاضي عياض كتقة: وقد جاءت الأحاديث الصحيحة في مسلم وغيره عن النهى في التنفس فيه، وعن النفخ في الطعام والشراب، ولقوله يهيئ في الحديث الآخر: «أَبِنْ القَدَحْ عن فيك ثم تنفس»، وعلة ذلك إما للتقزز أو التقذر، مما لعله يخرج عند التنفس والنفخ من أنفه أو فيه من ماء أو غيره، أو لما يكتسب الإناء من بخر ورائحة قبيحة بالنفس، أو لما لعله يكون متغير النكهة فيتعلق ذلك بالإناء وبفيه (٢).

قال الباجي: قال مالك في «العتبية»: ويكره النفخ في الطعام كما يكره النفخ في الشراب، ومعنى ذلك عندي أنه يتوقع أن يسرع إليه من ريق النافخ من غير اختياره ما يتقذر به ذلك الطعام كما يتقذر الشراب^(٣).

قال المناوي: الإناء الذي تشرب منه (عن فيك) عند الشرب ندبا ولا تشرب كشرب البعير فإنه يتنفس عند الشرب فيه (ثم تنفس) فإنه أحفظ للحرمة وأبعد عن تغير الماء وأصون عن سقوط الريق فيه وأنفى عن التشبه بالبهائم في كرعها فالتشبه بها مكروه شرعا وطبا لكن هنا شيء ينبغي التفطن له وهو أن الأمر بالإبانة إنها هو فيمن لم يرو من نفس واحد بغير عب ذكره في المطلب والمفهم (٤).

⁽١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٢٤٣).

⁽٢) إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم (٦/ ٤٩٥).

⁽٣) المنتقى شرح الموطأ (٧/ ٢٣٧).

⁽٤) فيض القدير شرح الجامع الصغير (١/ ٨٥).

مسألة: استحباب الشرب على مرتين أو ثلاث

عن ثُمَامَة بْنُ عَبْدِ الله، قَالَ: كَانَ أَنَسٌ يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا، وَزَعَمَ أَنَّ النَّبَيَّ ﷺ كَانَ يَتَنَفَّسُ ثَلاَثًا (١٠).

قال ابن بطال: (إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلا يَتَنفَّسْ فِي الإِنَاءِ، وَإِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلا يَتَمَسَّحْ بِيَمِينِهِ). قال المهلب: التنفس إنها نمى عنه عِنهِ في النفخ في الطعام والشراب - والله أعلم - من أجل أنه لا يؤمن أن يقع فيه شيء من ريقه فيعافه الطاعم له ويستقذر أكله؛ إذ كان التقذر في باب الطعام والشراب، والتنظف فيه الغالب على طباع أكثر الناس، فنهاه عن ذلك؛ لئلا يفسد الطعام والشراب على من يريد تناوله هذا إذا أكل أو شرب مع غيره، وإذا كان الإنسان يأكل أو يشرب وحده أو مع أهله أو مع من يعلم أنه لا يقذر شيئا مما يأكل منه، فلا بأس بالتنفس في الإناء، كها فعل النبي مع عمر بن أبي سلمة أمره أن يأكل منه، فلا بأس بالتنفس في الإناء، كها فعل النبي مع عمر بن أبي سلمة أمره أن يأكل مما يليه، وكان هو عِنهُ ، يتتبع الدباء في الصحفة، علما منه أنه لا يقذر منه شيء يأكل مما يليه، وكان هو عَنه وكان إذا تنخم تبادر أصحابه نخامته فدلكوا بها وجوههم، وكذلك فضل وضوئه، فهذا فرق بين فعل النبي وأمره غيره بالأكل مما يليه (٢).

قال المباركفورى: «لكن اشربوا مثنى وثلاث» أي مرتين مرتين أو ثلاثة ثلاثة «وسمّوا» أي قولوا بسم الله الرحمن الرحيم «إذا أنتم شربتم» أي أردتم الشرب «واحمدوا إذا أنتم رفعتم» أي الإناء عن الفم في كل مرة أو في الآخر، قاله القاري (٣).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٦٣١).

⁽٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٦/ ٧٩).

⁽٣) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٦/٩).

مسألة: ويكر الشرب من فيّ السقاء

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَهِ اللَّهِ النَّبِيُّ عَلَيْهُ أَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السِّفَاءِ" (١٠). وعَنْ أَبِي هُرَيْلِهُ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِي السِّفَاءِ" (٢٠).

قال الشوكاني: (من في السقاء) قال النووي: اتفقوا على أن النهي هنا للتنزيه لا للتحريم كذا قال، وفي الاتفاق نظر، فقد نقل ابن التين وغيره عن مالك أنه أجاز الشرب من أفواه القرب وقال: لم يبلغني فيه نهي.

قال عظيم آبادي تعلّله: وَقَالَ: إِنَّمَا يُكُرَه الشُّرْبِ مِنْ فِي السِّقَاء مِنْ أَجْل مَا يُخَاف مِنْ أَذًى عَسَى يَكُون فِيهِ مَا لَا يَرَاهُ الشَّارِبِ حَتَّى يَدْخُل فِي جَوْفه فَاسْتُحِبَّ لَهُ أَنْ يَشْرَبهُ فِي إِنَاء ظَاهِر يُبْصِرهُ. وَرُوِيَ أَنَّ رَجُلًا شَرِبَ مِنْ فِيِّ سِقَاء فَانْسَابَ جَانَّ فَدَخَلَ جَوْفه فَهُ () .

قال العلامة الألباني تخلفه: (نهى عن الشرب من في السقاء) لا يعارضه ما قبله وخبر الترمذي أنه دعى بإداوة يوم أحد فاختنث فمها ثم شرب منها؛ لأن التعارض إنها يكون بين خبرين صحيحين، وخبر الباب صالح للاحتجاج به، وأما خبر الترمذي فقال فيه الترمذي نفسه (٥).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٦٢٨)، وأحمد (٢/ ٣٢٧)، وإبن ماجه (٣٤٢٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٦٢٩)، والدارمي (٢٠٤٤).

⁽٣) نيل الأوطار (٨/ ٢٢٦).

⁽٤) عون المعبود شرح سنن أبي داود (٩/ ٦٤١).

⁽٥) مصابيح التنوير على صحيح الجامع الصغير (١/ ٤٥١).

مسألة: ويستحب قول «بسم الله» قبل الشرب

عن عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ، يَقُولُ: كُنْتُ غُلاَمًا فِي حَجْرِ رَسُولِ الله ﷺ، وَكَانَتْ يَدِي تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ الله ﷺ: «يَا غُلاَمُ، سَمِّ الله، وَكُلْ بِيَمِينِك، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ» فَمَا زَالَتْ تِلْكَ طِعْمَتِي بَعْدُ» (١).

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تشربوا واحدا كشرب البعير، ولكن اشربوا مثنى وثلاث، وسموا إذا أنتم شربتم، واحمدوا إذا أنتم رفعتم»(٢).

وعن نَوْفَلَ بْنَ مُعَاوِيَةَ الدِّيلِيَّ، يَقُولُ: «رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَشْرَبُ بِثَلَاثَةِ أَنْفَاسٍ، يُسَمَّى الله فِي أَوَّلِهَا، وَيَحْمَدُهُ فِي آخِرِهَا» (٣).

قال النووي كالله: فيه استحباب التسمية في ابتداء الطعام، وهذا مجمع عليه، وكذا يستحب حمد الله تعالى في آخره كها سبق في موضعه، وكذا تستحب التسمية في أول الشراب، بل في أول كل أمر ذي بال. قال العلهاء: ويستحب أن يجهر بالتسمية ليسمع غيره وينبهه عليها(٤).

قَالَ الصنعاني تَخَلَّلُهُ: «يَا غُلَامُ سَمِّ الله وَكُلْ بِيَمِينِك وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ،

⁽١) أخرجه البخاري (٥٣٧٦)، ومسلم (٢٠٢٢).

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه الترمذي (١٨٨٥) قال: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا وكيع، عن يزيد ابن سنان الجزري، عن ابن لعطاء بن أبي رباح، عن أبيه، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ. قال الترمذي: هذا حديث غريب، ويزيد بن سنان الجزري هو أبو فروة الرهاوي «ضعيف».

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه الطبراني (٦٤٥٢) قال: حَدَّثَنَا هُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ عِرْس، ثَنَا الْحُسَنُ ابْنُ دَاوُدَ الْمُنْكَدِرِيُّ، ثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكِ، حَدَّثَنِي شِبْلُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ نَوْفَلِ بْنِ مُعَاوِيَة الدِّيكِ عَنْ اللّهِ عِلَيْكَ عَنْ نَوْفَلِ بْنِ مُعَاوِيَة اللّهِ مِنْ الْعَلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب إلا بِهذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَد بِهِ الْحَسَنُ بْنُ دَاوُدَ المُنْكَدِرِيُّ. وشبل بن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي، الحرقي قال البرقاني: سألت الدَّارَقُطْنِيِّ عن شبل بن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي، فقال: ليس بالقوي، ويخرج حديثه.

⁽٤) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٥/ ٩١٥).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ التَّسْمِيةِ لِلْأَمْرِ بِهَا، وَقِيلَ: إِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ فِي الْأَكْلِ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ الشُّرْبُ قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْهَرَ بِالتَّسْمِيةِ لِيُسْمِعَ غَيْرَهُ، وَيُنَبِّهَهُ عَلَيْهَا فَإِنْ تَرَكَهَا لِأَيِّ سَبَبٍ نِسْيَانٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي أَوَّلِ الطَّعَامِ فَلْيَقُلْ فِي أَثْنَائِهِ: بِسْمِ اللهُ(١).

مسألة: يستحب حمد الله بعد الشرب

عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ الله لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا» (٢).

قال النووي: قوله عليها الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمده عليها ويشرب الشربة فيحمده عليها الأكلة هنا بفتح الهمزة وهي المرة الواحدة من الأكل؛ كالغداء والعشاء، وفيه استحباب حمد الله تعالى عقب الأكل والشرب، وقد جاء في البخاري صفة التحميد: الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه غير مكفي ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا وجاء غير ذلك، ولواقتصر على الحمد لله حصل أصل السنة (٣).

قال المباركفوري تخلف: قُوْلُهُ: «إِنَّ الله لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ» أَيْ بِسَبَبِ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ لِيَرْضَى يَعْنِي يُحِبُّ مِنْهُ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ قَالَ الْأَكْلَةَ قَالَ الْأَكْلَةُ هُنَا بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَهِيَ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ مِن الأكل؛ كالغذاء أو العشاء. انتهى.

وقال القارئ: بِفَتْحِ الْمُمْزَةِ أَي الْمَرَّةُ مِنَ الْأَكْلِ حَتَّى يَشْبَعَ، وَيُرْوَى بِضَمِّ الْمُمْزَةِ أَي اللَّهُمَةُ وَهِيَ أَبْلَغُ فِي بَيَانِ اهْتِهَامِ أَدَاءِ الْحُمْدِ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَوْفَقُ مَعَ قَوْلِهِ: «أَوْ يَشْرَبَ اللَّهْرَبَةَ» فَإِنَّهَا بِالْفَتْحِ لَا غَيْرُ وَكُلُّ مِنْهُمَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِهِ «فَيَحْمَدَهُ» يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ» فَإِنَّمَا بِالْفَتْحِ لَا غَيْرُ وَكُلُّ مِنْهُمَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِهِ «فَيَحْمَدُهُ» بِالنَّصْبِ وَهُو ظَاهِرٌ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ أَيْ فَهُو أَي الْعَبْدُ يَحْمَدُهُ «عَلَيْهَا» أَيْ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْأَكْلَةِ وَالشَّرْبَةِ.

⁽١) سبل السلام (٢/ ٢٣٣).

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٧٣٤)، والترمذي (١٨١٦)، وأحمد (٣/ ٢٠٠).

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٧٣٤).

قال ابن بَطَّالٍ: اتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحْبَابِ الْحَمْدِ بَعْدَ الطَّعَامِ، وَوَرَدَتْ فِي ذَلِكَ أَنْوَاعٌ يَعْنِي لَا يَتَعَيَّنُ شَيْءٌ مِنْهَا (١).

مسألة: ويستحب الشرب باليمين

عن عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ، يَقُولُ: كُنْتُ غُلاَمًا فِي حَجْرِ رَسُولِ الله ﷺ، وَكَانَتْ يَدِي تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ الله ﷺ: «يَا غُلاَمُ، سَمِّ الله، وَكُلْ بِيَمِينِك، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ» فَمَا زَالَتْ تِلْكَ طِعْمَتِي بَعْدُ» (٢).

وعَنْ سَالِم، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَشُولَ الله ﷺ، قَالَ: «لَا يَأْكُلَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ بِشِمَالِهِ، وَلَا يَشْرَبَنَّ بِهَا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِهَا»، قَالَ: وَكَانَ نَافِعٌ يَزِيدُ فِيهَا: «وَلَا يَشْرَبَنَ بِهَا، وَلَا يُغْطِي بِهَا»، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الطَّاهِرِ: «لَا يَأْكُلُنَّ أَحَدُكُمْ» (٣).

قال النووي: فيه استحباب الأكل والشرب باليمين، وكراهتهما بالشمال، وقد زاد نافع: الأخذ والإعطاء، وهذا إذا لم يكن عذر فإن كان عذر يمنع الأكل والشرب باليمين من مرض أو جراحة (٤).

قال ابن عبد البر: (وفي هذا الحديث أدب الأكل والشرب، ولا يجوز لأحد أن يأكل بشياله ولا أن يشرب بشياله)؛ لنهي رسول الله ﷺ عن ذلك وفي أمره عنه بالأكل باليمين والشرب بها نهي عن الأكل بالشيال والشرب بها؛ لأن الأمر يقتضي النهي عن جميع أضداده فمن أكل بشياله أو شرب بشياله وهو بالنهي عالم فهو عاص لله ولا يحرم عليه مع ذلك طعامه ذلك ولا شرابه؛ لأن النهي عن ذلك نهي أدب لا نهي تحريم والأصل في النهي أن ما كان لي ملكا فنهيت عنه فإنها النهي عنه تأدب وندب إلى الفضل والبر وإرشاد إلى ما فيه المصلحة في الدنيا والفضل في الدين وما كان لغيري فنهيت عنه فالنهي عنه نهي تحريم وتحظير، والله أعلم.

⁽١) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٥/ ٤٣٧).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٣٧٦)، ومسلم (٢٠٢٢).

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٠٢٠)، وأحمد (٤/ ٤٥).

⁽٤) شرح مسلم (١٣/ ١٩١).

وقد جاءت السنة المجتمع عليها: أن اليمين للأكل والشرب، والشمال للاستنجاء، ونهى رسول الله على أن يستنجى باليمين كما نهى أن يؤكل أو يشرب بالشمال، وما عدا الأكل والشرب والاستنجاء فبأي يديه فعل الإنسان ذلك فلا حرج عليه إلا أن التيامن كان رسول الله على يجبه في الأمر كله فينبغي للمؤمن أن يجب ذلك ويرغب فيه ففي رسول الله على الأسوة الحسنة على كل حال (١).

قال ابن حزم: وتسمية الله تعالى فرض على كل آكل عند ابتداء أكله، ولا يحل لأحد أن يأكل بشهاله إلا أن لا يقدر فيأكل بشهاله لأمر النبي على عمر بن أبي سلمة الذي ذكرنا آنفا بالتسمية والأكل باليمين. ومن طريق الليث، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي على النبي على المنال وهذا عموم في النهي، عن شهاله وشهال غيره فإن عجز فالله تعالى يقول: ﴿لَا يُكِلِفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا النهي عن شهاله وشهال غيره فإن عجز فالله تعالى يقول: ﴿لَا يُكِلِفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا ومن وسعة الله ورسوله ما المتطعتم». ومن تحكم فجعل بعض الأوامر فرضا وبعضها ندبا فقد قال على الله ورسوله ما لا علم له به، وقال تعالى: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ وَيَقْلُونَ وَقَوْادُنَ وَهُوَ عِنْدَ ٱللّهِ عَظِيمٌ الله النور: ١٥] (١٠).

قال ابن القيم: وكان يأمر بالأكل باليمين وينهى عن الأكل بالشال ويقول: "إن الشيطان يأكل بشهاله ويشرب بشهاله" ومقتضى هذا تحريم الأكل بها وهو الصحيح فإن الآكل بها إما شيطان، وإما مشبه به، وصح عنه أنه قال لرجل أكل عنده فأكل بشهاله: «كل بيمينك» فقال: لا أستطيع فقال: «لا استطعت» فها رفع يده إلى فيه بعدها. فلو كان ذلك جائزا لما دعا عليه بفعله (٣).

⁽۱) التمهيد (۱۱/۱۱).

⁽٢) المحلى (٧/ ٤٢٤).

⁽٣) زاد الميعاد (٢/ ٣٦٦).

مسألة: ويستحب الأيمن فالأيمن عند الشراب

عن عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا هَ اللهِ عَلُولُ: أَتَانَا رَسُولُ الله عَلَيْ فِي دَارِنَا هَذِهِ فَاسْتَسْقَى، فَحَلَبْنَا لَهُ شَاةً لَنَا، ثُمَّ شُبْتُهُ مِنْ مَاءِ بِئْرِنَا هَذِهِ، فَأَعْطَيْتُهُ، وَأَبُو بَكُرِ ، بَكْرِ عَنْ يَسَارِهِ وَعُمَرُ ثَجَاهَهُ، وَأَعْرَابِيُّ عَنْ يَمِينِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ عُمَرُ: هَذَا أَبُو بَكْرٍ، فَأَعْطَى الأَعْرَابِيَّ فَضْلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «الأَيْمَنُونَ الأَيْمَنُونَ، أَلاَ فَيَمِّنُوا» قَالَ أَنسٌ: فَهِي شُنَّةٌ، فَهِي شُنَّةٌ، ثَلاَثَ مَرَّاتٍ (١).

فعَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ وَهُمُّهُ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَتِي بِلَبَنِ قَدْ شِيبَ بِهَاءٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ، وَعَنْ شِهَالِهِ أَبُو بَكْرٍ، فَشَرِبَ ثُمَّ أَعْطَى الأَعْرَابِيَّ، وَقَالَ: «الأَيْمَنَ قَالاًيْمَنَ (٢).

قال ابن بطال: (الأَيْمَنُونَ، الأَيْمَنُونَ، أَلاَ فَيَمِّنُوا)، قَالَ أَنسٌ: فَهِي سُنَّةٌ، ثَلاَتًا. هذا مثل الباب الذي قبله، لا بأس بطلب ما يتعارف الناس بطلب مثله من شرب الماء واللبن، وما تطيب به النفس، ولا يتشاح فيه، ولاسيا أن زمن النبي عَلَيْ زمن مكارمة ومشاركة، وقد وصفهم الله أنهم كانوا يؤثرون على أنفسهم، وإنها أعطى الأعرابي ولم يستأذنه كها استأذن الغلام؛ ليتألفه بذلك لقرب عهده بالإسلام. وفيه: أن السنة لمن استسقى أن يسقى من على يمينه، وإن كان من على يساره أفضل ممن جلس على يمينه، ألا ترى قول أنس: فهى سنة ثلاث مرات، وذلك يدل على تأكيدها، وقد تقدم بيان هذا المعنى في كتاب الأشربة (٣).

قال النووي: أنواع من العلم، منها: أن البداءة باليمين في الشراب ونحوه سنة وهذا مما لاخلاف فيه ونقل عن مالك تخصيص ذلك بالشراب قال ابن عبد البر وغيره: لا يصح هذا عن مالك قال القاضي عياض: يشبه أن يكون قول مالك كتلته تعالى أن السنة وردت في الشراب خاصة، وإنها يقدم الأيمن فالأيمن في غيره

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٧١)، ومسلم (٥٣٣٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٦١٩)، ومسلم (٢٠٢٩).

⁽٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٧/ ٨٦).

بالقياس لا بسنة منصوصة فيه، وكيف كان فالعلماء متفقون على استحباب التيامن في الشراب وأشباهه (١).

قال ابن حجر: قوله: «الأيمنون الأيمنون» فيه تقدير مبتدأ مضمر أي المقدم الأيمنون والثانية للتأكيد وقوله: «ألا فيمنوا» كذا وقع بصيغة الاستفتاح والأمر بالتيامن، وقد أخرجه مسلم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري إلا أنه قال في الثالثة – أيضا: «الأيمنون» ذكر اللفظة ثلاث مرات كها ذكر قول أنس فهي سنة ثلاث مرار، وعلى ذلك شرح ابن التين كأنه وقع كذلك في نسخته، ولم أره في شيء من النسخ إلا كها وصفت أولا.

وتوجيهه: أنه لما بين أن الأيمن يقدم ثم أكده بإعادته أكمل ذلك بصريح الأمر، وهل هذه الأحاديث تتعارض مع الأحاديث التي حث فيه النبي عَيَّيْ على البدء بالكبير أو لا وهذه الأحاديث منها ما رواه البخاري ومسلم عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَة، قَالَ: انْطَلَقَ عَبْدُ الله بْنُ سَهْلٍ، وَمُحيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ زَيْد، إِلَى خَيْبَرَ وَهِي يَوْمَئِدٍ صُلْحٌ، فَتَفَرَّقَا فَأَتَى مُحيِّصَةُ إِلَى عَبْدِ الله بْنِ سَهْلِ وَهُو يَتَشَمَّطُ في دَمِهِ قَتِيلًا، فَدَفَنَهُ ثُمَّ صُلْحٌ، فَتَفَرَّقَا فَأَتَى مُحيِّصَةُ إِلَى عَبْدِ الله بْنِ سَهْلِ وَهُو يَتَشَمَّطُ في دَمِهِ قَتِيلًا، فَدَفَنَهُ ثُمَّ صُلْحٌ، فَتَفَرَّقَا فَأَتَى مُحيِّصَةُ إِلَى عَبْدِ الله بْنِ سَهْلِ وَهُو يَتَشَمَّطُ في دَمِهِ قَتِيلًا، فَدَفَنَهُ ثُمَّ قَدِمَ الدِينَة، فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ، وَمُحيِّصَةُ، وَحُويِّصَةُ ابْنَا مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ قَدْمَ الدِينَة، فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ، وَمُحيِّصَةُ، وَحُويِّصَةُ ابْنَا مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ فَيَكَمَّ الْمَنْ مَنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمُ، فَقَالَ: «كَبِّنْ كَبِّنْ» وَهُو أَحْدَثُ القَوْم، فَسَكَتَ فَتَعْ لَكُمْ، أَوْ صَاحِبَكُمْ»، قَالُوا: وَكَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ فَسَكَتَ فَوْمٍ كُفَّارٍ، فَعَقَلُهُ النَّبِيُّ عَيْكِيْهِ مِنْ عِنْدِهِ (٢).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا سَقَى قَالَ: «ابْدَءُوا بِالْكَبِيرِ». أَوْ قَالَ: «بالْأَكَابِر» (٣٠).

⁽۱) شرح مسلم (۱۳/۲۰۲).

⁽٢) أخرَجه البخاري (٣١٧٣)، ومسلم (١٦٦٩)، وأبو داود (٤٥٢١)، وابن ماجه (٢٦٧٧).

⁽٣) أخرجه أبو يعلى (٢٤٢٥)، والطبراني في الأسط (٣٧٨٦)؛ كلاهما من طرق عن عَبْدِ الله بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثنا خَالِدٌ الحَذَّاءُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ. وهذا إسَناد

ولقد حمل أهل العلم هذه الأحاديث على أن البدء بالكبير حيث يجلسون فيها متساوين إما بين يدي الكبير أو عن يساره كلهم، وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال بدر الدين العيني: كان رسول الله عَلَيْ إذا سقى قال: «ابدأوا بالأكبر».

قلت: الجواب في هذا أنه محمول على الحالة التي يجلسون فيها متساويين، إما بين يدي الكبير أو عن يساره كلهم أو خلفه أو حيث لا يكون فيهم، فيخص هذه الصورة من عموم تقديم الأيمن، أو يخص من عموم هذا الأثر بالبداءة بالكبير ما إذا جلس بعض عن يمين الرئيس وبعض عن يساره، ففي هذه الصورة يقدم الصغير على الكبير، والمفضول على الفاضل، ويظهر من هذا أن الأيمن ما امتاز بمجرد الجلوس في الجهة اليمنى، بل لحصول كونها يمين الرئيس، فالفضل إنها فاض عليه من الأفضل (1).

قال ابن حجر: كان رسول الله عَلَيْهِ إذا سقى قال: «ابدءوا بالكبير» ويجمع بأنه محمول على الحالة التي يجلسون فيها متساوين إما بين يدي الكبير أو عن يساره كلهم أو خلفه أو حيث لا يكون فيهم فتخص هذه الصورة من عموم تقديم الأيمن أو يخص من عموم هذا الأمر بالبداءة بالكبير ما إذا جلس بعض عن يمين الرئيس وبعض عن يساره ففي هذه الصورة يقدم الصغير على الكبير، والمفضول على الفاضل، ويظهر من هذا أن الأيمن ما امتاز بمجرد الجلوس في الجهة اليمنى بل بخصوص كونها يمين الرئيس فالفضل إنها فاض عليه من الأفضل، وقال ابن المنير: تفضيل اليمين شرعي، وتفضيل اليسار طبعي وإن كان ورد به الشرع لكن الأول أدخل في التعبد (٢).

قال المناوي: كان إذا سقي قال: «ابدأوا بالكبير»؛ لحمله على الحالة التي يجلسون فيها متساوين بين يديه أو عن يساره أو خلفه فتخص هذه الصورة من عموم تقديم

ظاهره الصحة.

⁽١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢١/ ١٩٦).

⁽٢) فتح الباري (١٠/ ٨٦).

الأيمن، أو يخص من عموم الأمر بالبداءة بالكبير ما لو قعد بعض عن يمين الرئيس وبعض عن يساره ففي هذه الصورة يقدم الصغير على الكبير، والمفضول على الفاضل فالأيمن لم يمتز بمجرد القعود في الجهة اليمنى بل لخصوص كونها يمين الرئيس فالفضل إنها فاض عليه من الأفضل، وأخذ من الحديث أن كل ما كان من أنواع التكريم يقدم فيه من على اليمين (١).

ويجوز أن يستأذن صاحب اليمين إن كان صغيرا أن يبدء باليسار أن كان في اليسار من هو أسن منه.

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ، أُتِيَ بِشَرَابِ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَشْيَاخٌ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «أَتَأُذُنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَوُلَاءِ؟» فَقَالَ لِلْغُلَامُ: لَا وَالله، لَا أُوثِرُ بِنَصِيبِي مِنْكَ أَحَدًا، قَالَ: فَتَلَّهُ رَسُولُ الله ﷺ فِي يَدِهِ (٢).

مسألة: ساقى القوم آخرهم شربا

عَنْ أَبِي قَتَادَة، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ الله ﷺ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ تَسِيرُونَ عَشِيتَكُمْ وَتَأْتُونَ اللَّهَ إِنْ شَاءَ الله غَدًا، فَانْطَلَقَ النَّاسُ لاَ يَلْوِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: فَبَيْنَا رَسُولُ الله ﷺ، فَالَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَأَتَيْتُهُ فَدَعَمْتُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أُوقِظَهُ حَتَّى اعْتَدَلَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَالَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، قَالَ: فَدَعَمْتُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أُوقِظَهُ حَتَّى اعْتَدَلَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، قَالَ: فَدَعَمْتُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أُوقِظَهُ حَتَّى اعْتَدَلَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، قَالَ: فَمَ سَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ السَّحَر، مَالَ مَنْ أَوْقِطَهُ حَتَّى اللهُ عَلَى رَاحِلَتِهِ، قَالَ: فَمَ سَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ السَّحَر، مَالَ مَيْرَ أَنْ أُوقِظَهُ حَتَّى اللهُ عَلَى رَاحِلَتِهِ، قَالَ: فَمَ مَالَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، قَالَ: فَمَ مَالَ مَنْ مَالَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، قَالَ: فَمَ مَنْ اللّهُ وَلَيْنُ مَنْ اللّهُ وَلَيْنِ، وَتَى كَادَ يَنْجَفِلُ ، فَأَتَيْتُهُ فَدَعَمْتُهُ ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: مَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله وَلَكَ الله عَلَى الله الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله الله عَنْ الطَّرِيقِ، فَوضَعَ رَأْسَهُ، وَاللّه وَسَى الله عَنْ الطَّرِيقِ، فَوضَعَ رَأْسَهُ، وَاللّه عَنْ الطَّرِيقِ، فَوضَعَ رَأْسَهُ،

⁽١) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣/ ١٩٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٣٥١)، ومسلم (٢٠٣٠).

ثُمَّ قَالَ: احْفَظُوا عَلَيْنَا صَلاَتَنَا، فَكَانَ أَوَّلَ مَنِ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ الله ﷺ وَالشَّمْسُ فِي ظَهْرِهِ، قَالَ: فَقُمْنَا فَزِعِينَ، ثُمَّ قَالَ: ارْكَبُوا، فَرَكِبْنَا فَسِرْنَا حَتَّى إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ نَزَلَ، ثُمَّ دَعَا بِمِيضَأَةٍ كَانَتْ مَعِي فِيهَا شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، قَالَ: فَتَوَضَّأَ مِنْهَا وُضُوءًا دُونَ وُضُوءٍ.

قَالَ: وَبَقِيَ فِيهَا شَيْءٌ مَنْ مَاءٍ، ثُمَّ قَالَ لأَبِي قَتَادَةَ: احْفَظْ عَلَيْنَا مِيضَأَتَكَ، فَسَيَكُونُ لَمَا نَبُأٌ، ثُمَّ أَذَّنَ بِلأَلِّ بِالصَّلاَةِ، فَصَلَّى رَسُولُ الله ﷺ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى الْغَدَاةَ، فَصَنَعَ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْم، قَالَ: وَرَكِبَ رَسُولُ الله ﷺ وَرَكِبْنَا مَعَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ بَعْضُنَا يَهُمِسُ إِلَى بَعْضِ مَا كَفَّارَةُ مَا صَنَعْنَا بِتَفْرِيطِنَا فِي صَلاَتِنَا؟

ثُمَّ قَالَ: أَمَا لَكُمْ فِيَّ أُسْوَةٌ، ثُمَّ قَالَ: ﴿أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ فِيَّ النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّهَ التَّفْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلاَةَ وَقْتُ الصَّلاَةَ الأُخْرَى، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيُصَلِّهَا حِينَ مَنْ لَمْ يُصَلِّ الضَّلاَةَ الأُخْرَى، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيُصَلِّهَا حِينَ يَنْتَبِهُ لَهَا، فَإِذَا كَانَ الْغَدُ فَلْيُصَلّها عِنْدَ وَقْتِهَا»، ثُمَّ قَالَ: مَا تَرَوْنَ النَّاسَ صَنَعُوا؟

قَالَ: ثُمَّ قَالَ: أُصْبَحَ النَّاسُ فَقَدُوا نَبِيَّهُمْ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ: رَسُولُ الله ﷺ وَعُكُمْ، لَا يَكُونُ لِيُخَلِّقُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ، فَإِنْ يُطَيِعُوا بَعْدَكُمْ، لَا يَكُونُ لِيُخَلِّقُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ، فَإِنْ يُطَيِعُوا أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ يَرْشُدُوا.

قَالَ: فَانْتَهَيْنَا إِلَى النَّاسِ حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ، وَحَمِي كُلُّ شَيْءٍ، وَهُمْ يَقُولُونَ: يَا رَسُولَ الله، هَلَكْنَا، عَطِشْنَا، فَقَالَ: «لاَ هُلْكَ عَلَيْكُمْ»، ثُمَّ قَالَ: «أَطْلِقُوا لِي غُمَرِي»، قَالَ: وَدَعَا بِالْمِيضَاَّةِ، فَجَعَلَ رَسُولُ الله عَلَيْهَا، وَأَبُو قَتَادَةَ يَسْقِيهِمْ، فَلَمْ يَعْدُ أَنْ رَأَى النَّاسُ مَاءً فِي الْمِيضَاَّةِ تَكَابُّوا عَلَيْهَا، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «أَحْسِنُوا اللّا كُلُّكُمْ سَيَرُوى» قَالَ: فَفَعَلُوا، فَجَعَلَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ يَصُبُّ وَأَسْقِيهِمْ حَتَّى مَا بَقِي غَيْرِي، سَيَرُوكَى» قَالَ: فَفَعَلُوا، فَجَعَلَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ يَصُبُّ وَأَسْقِيهِمْ حَتَّى مَا بَقِي غَيْرِي، وَغَيْرُ رَسُولِ الله عَلَيْهِ، فَقَالَ لِي: «اشْرَبْ»، فَقُلْتُ: لاَ وَعَيْرُ رَسُولُ الله عَلَيْهِ، فَقَالَ لِي: «اشْرَبْ»، فَقُلْتُ: لاَ أَشْرَبُ حَتَّى تَشْرَبُ يَا رَسُولُ الله، قَالَ: «إِنَّ سَاقِيَ الْقَوْمِ آخِرُهُمْ شُرْبًا»، قَالَ: فَشَربْتُ، وَشَربَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ، قَالَ: فَأَتَى النَّاسُ اللّهُ عَالِيْهُ مَا يَقِي الْنَاسُ اللّهُ عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى اللهُ عَلَيْهُ مَا اللهُ عَلَى السَّولِ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الل

⁽١) أخرجه مسلم (١٥٠٧).

شاربي الماء واللبن ونحوهما، وفي معناه ما يفرق على الجهاعة من المأكول كلحم وفاكهة ومشموم وغير ذلك والله أعلم (١).

قال الشوكاني: قوله: «ساقي القوم آخرهم شربا» فيه دليل على أنه يشرع لمن تولى سقاية قوم أن يتأخر في الشرب حتى يفرغوا عن آخرهم.

وفيه إشارة إلى أن كل من ولي من أمور المسلمين شيئا يجب عليه تقديم إصلاحهم على ما يخص نفسه، وأن يكون غرضه إصلاح حالهم وجر المنفعة إليهم ودفع المضار عنهم، والنظر لهم في دق أمورهم وجلها، وتقديم مصلحتهم على مصلحته. وكذا من يفرق على القوم فاكهة، فيبدأ بسقي كبير القوم أو بمن عن يمينه إلى آخرهم وما بقي شربه (٢).

قال العظيم آبادي: «سَاقِي الْقَوْم آخِرهمْ شُرْبًا»: قَالَ النَّوَوِيّ: هَذَا أَدَب مِنْ آدَاب سَاقِي الْقَوْم اللَّبَن وَغَيْرهمَا، وَفِي مَعْنَاهُ مَا يُفَرَّق عَلَى الجُمَّاعَة مِنْ الْمُأْكُول كَلَحْم وَفَاكِهَةٍ وَمَشْمُوم وَغَيْر ذَلِكَ (٣).

مسألة: الذبابة تقع في شراب أحدكم فليغمسها ثم لينزعها

عن عُبَيْد بْنُ حُنَيْنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ فَيْهَ، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ، فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالأُخْرَى شِفَاءً»(٤).

قال أبو الفرج ابن الجوزي تَعَلَّلُهُ: وَفِي الحَدِيثِ التَّاسِعِ والثَّانِينِ: ﴿إِذَا وَقَعِ اللَّٰبَابِ فِي شرابِ أحدكُم فليغمسه ثمَّ لينزعه؛ فَإِن فِي أحد جناحيه دَاء وَالْآخر شِفَاء».

قد تعجب قومٌ من اجْتِمَاع الدَّاء والدواء فِي شَيْء وَاحِد وَلَيْسَ بعجيب، فَإِن النحلة تعسل من أَعْلَاهَا وتلقي السم من أَسْفَلهَا، والحية الْقَاتِل سمها يدْخلُونَ

⁽۱) شرح مسلم (٥/ ١٨٩).

⁽٢) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (٢/ ٣١٦).

⁽٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود (٩/ ٦٤٧).

⁽٤) المصدر السابق.

لِحَمهَا فِي الدرياق، ويدخلون الذُّبَابِ فِي أدوية الْعين ويسحقونه مَعَ الإثمد ليقوى الْبَصَر، ويأمرون بستر وَجه الَّذِي يعضه الْكَلْبِ من الذُّبَاب، وَيَقُولُونَ: إِن وَقع عَلَيْهِ تعجل هَلَاكه (١٠).

قال الخطابي: وقد تكلم على هذا الحديث بعض من لا خلاق له وقال كيف يكون هذا وكيف يجتمع الداء والشفاء في جناحي الذبابة وكيف تعلم ذلك من نفسها حتى تقدم جناح الداء وتؤخر جناح الشفاء وما أربها إلى ذلك؟

قلت: وهذا سؤال جاهل أو متجاهل وإن الذي يجد نفسه ونفوس عامة الحيوان قد جمع فيها بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، وهي أشياء متضادة إذا تلاقت تفاسدت، ثم يرى أن الله سبحانه قد ألف بينها وقهرها على الاجتماع، وجعل منها قوى الحيوان التي بها بقاؤها وصلاحها لجدير أن لا ينكر اجتماع الداء والشفاء في خزأين من حيوان واحد، وأن الذي ألهم النحلة أن تتخذ البيت العجيب الصنعة وأن تعسل فيه، وألهم الذرة أن تكتسب قوتها وتدخره لأوان حاجتها إليه هو الذي خلق الذبابة وجعل لها الهداية إلى أن تقدم جناحاً وتؤخر جناحاً لما أراد من الابتلاء الذي هو مدرجة التعبد، والامتحان الذي هو مضهار التكليف، وفي كل شيء عبرة وحكمة وما يذكر إلا أولو الألباب(٢).

* 0000 *

⁽١) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٥٤٧).

⁽٢) معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود (٤/ ٢٥٩).



قال تعالى: ﴿يَسْعَلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمُّ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجُوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾[المائدة:٤]

قال الطبري تختلف: يعني بذلك جل ثناؤه: يسألك، يا محمد، أصحابك: ما الذي أحل لهم أكله من المطاعم والمآكل؟ فقل لهم: أحِل لكم منها «الطيبات»، وهي الحلال الذي أذن لكم ربكم في أكله من الذبائح وأحل لكم أيضًا مع ذلك، صيدُ ما علمتم من «الجوارح»، وهن الكواسب من سباع البهائم.

والطير سميت «جوارح» لجرحها لأربابها، وكسبها إيّاهم أقواتَهم من الصيد. يقال منه: «جرح فلان لأهله خيرًا»، إذا أكسبهم خيرًا، و «فلان جارِحَة أهله»، يعني بذلك: كاسبهم، و «لا جارحة لفلانة»، إذا لم يكن لها كاسب (١).

قال القرطبي تَعْلَقُهُ: الطَّيِّبَاتُ أُبِيحَتْ لِلْمُسْلِمِينَ قَبْلَ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ، فَهَذَا جَوَابُ سُؤَا فِهُمْ إِذْ قَالُوا: مَاذَا أُحِلَّ لَنَا؟ وَقِيلَ: أَشَارَ بِذِكْرِ الْيَوْمِ إِلَى وَقْتِ مُحَمَّدٍ ﷺ كَمَا يُقَالُ: هَذِهِ أَيَّامُ فُلَانٍ، أَيْ هَذَا أَوَانُ ظُهُورِكُمْ وَشُيُوعِ الْإِسْلَام، فَقَدْ أَكْمَلْتُ بِهَذَا كُمَا يُقَالُ: هَذِهِ أَيَّامُ فُلَانٍ، أَيْ هَذَا أَوَانُ ظُهُورِكُمْ وَشُيُوعِ الْإِسْلَام، فَقَدْ أَكْمَلْتُ بِهَذَا فِي الْآيَةِ قَبْلَ هَذَا.

الثَّانِيَةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ حِلُّ لَّكُمْ ﴾ [المائدة: ٥] الْبَدَاءُ وَخَبَرٌ. وَالطَّعَامُ اسْمٌ لِمَا يُؤْكُلُ وَالذَّبَائِحُ مِنْهُ، وَهُوَ هُنَا خَاصٌّ بِالذَّبَائِحِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالنَّبَائِحِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّأُويلِ. وَأَمَّا مَا حُرِّمَ عَلَيْنَا مِنْ طَعَامِهِمْ فَلَيْسَ بِدَاخِلِ تَحْتَ عُمُومِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّأُويلِ. وَأَمَّا مَا حُرِّمَ عَلَيْنَا مِنْ طَعَامِهِمْ فَلَيْسَ بِدَاخِلِ تَحْتَ عُمُومِ الْخِطَابِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذَكِّرِ السَمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٥] عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٥] عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٥]

⁽١) انظر: تفسير الطبري (٩/ ٥٤٣).

يَعْنِي ذَبِيحَةَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ، وَإِنْ كَانَ النَّصْرَانِيُّ يَقُولُ عِنْدَ الذَّبْحِ: بِاسْمِ المُسِيحِ وَالْيَهُودِيُّ يَقُولُ: بِاسْمِ عُزَيْرٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَذْبَحُونَ عَلَى الْمِلَّةِ (١٠).

قال الله تعالى: ﴿ يَآ أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبُلُونَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُ ٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُ و بِٱلْغَيْبِ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَاكَ فَلَهُ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ [المائدة: ٩٤]

قال الطبري تَخَلَفُهُ: في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُ وَ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ ﴿ [المائدة: ٩٤] يا أيها الذين صدَّقوا الله ورسوله ﴿ لَيَبُلُونَكُمُ ٱلله ﴿ بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ ﴾ ، يقول: ليختبرنكم الله ﴿ بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ ﴾ ، يعني: ببعض الصيد.

وإنها أخبرهم تعالى ذكره أنه يبلوهم بشيء؛ لأنه لم يبلُهم بصيد البحر، وإنها ابتلاهم بصيد البرّ، فالابتلاء ببعض لا بجميع.

وقوله: ﴿ تَنَالُهُ رَ أَيْدِيكُم ﴾ فإنه يعني: إما باليد، كالبيض والفراخ وإما بإصابة النَّبْل والرماح، وذلك كالحمر والبقر والظباء، فيمتحنكم به في حال إحرامكم بعمرتكم أو بحجّكم (٢).

قال القرطبي تعلله: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ تَنَالُهُ وَ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ ﴾ بَيَانٌ لِحُكْمِ صِغَارِ الصَّيْدِ وَكِبَارِهِ (٣).

وفيها يلي نتناول أحكام الصيد بإذن الله تبارك وتعالى:

كرأولا تعريف الصيد.

قال ابن نجيم كَلْللهُ:

🟶 الصيد لغة: هو الاصطياد ويطلق على ما يصاد مجازا إطلاقا لاسم المصدر على

⁽١) انظر: تفسير القرطبي (٦/ ٧٦).

⁽٢) انظر: تفسير الطبري (١٠/ ٥٨٢، ٥٨٣).

⁽٣) انظر: تفسير القرطبي (٦/ ٣٠٠).

المفعول، وهو المتوحش الممتنع بأصل الخلقة عن الآدمي مأكولا كان أو غير مأكول، والذي يظهر أنه عند الفقهاء الإرسال بشروطه؛ لأخذ ما هو مباح من الحيوان المتوحش الممتنع عن الآدمي بأصل خلقته (١).

﴿ وَشَرْعًا: (اقْتِنَاصُ حَيَوَانٍ حَلَالٍ مُسْتَوْحَشِ طَبْعًا غَيْرِ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ)(٢).

مسألة: ما حكم الاصطياد؟

والاصطياد مباح إذا كان للانتفاع به لا للتلهي والعبث فإذا أتلفه ولم ينتفع به عمدا فالشرع يمنعه من ذلك.

قال الماوردي: والأصل في إباحة الصيد الكتاب والسنة وإجماع الأمة قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أُوفُواْ بِٱلْعُقُودَ ۚ أُحِلَّتَ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَلِم إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَالَى: ﴿ اللَّهُ عَنْ مُعِلِّى الطَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة:١] وفي قوله تعالى: ﴿ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودَ ﴾ فيه تأويلان:

أحدهما: إنها العقود التي يتعاقدها الناس بينهم من بيع، أو نكاح، أو يعقدها المرء على نفسه من نذر أو يمين وهذا قول ابن زيد.

والثاني: إنها العقود التي أخذها الله تعالى على عباده، فيها أحله لهم وحرمه عليهم، وأمرهم به، ونهاهم عنه (٣).

⁽١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٨/ ٢٥٠).

⁽٢) دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات (٣/ ٤٢٥).

⁽٣) الحاوى الكبير (١٥/٣).

يقتضي الإباحة؟ أو لا يقتضيه، وإنما يقتضي على أصله الوجوب؟(١).

كر وإليك أقوال أهل العلم:

قال السرخسي تَعَلَّقُهُ: اعْلَمْ بِأَنَّ الإصْطِيَادَ مُبَاحٌ فِي الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَأَصْطَادُوْ ﴾ [المائدة: ٢] وَأَدْنَى دَرَجَاتِ صِفَةِ الْأَمْرِ الْإِبَاحَةُ، وَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَأَصْطَادُوْ ﴾ [المائدة: ٢] وأَدْنَى دَرَجَاتِ صِفَةِ الْأَمْرِ الْإِبَاحَةُ، وَالسُّنَّةُ قَوْلُهُ عَلَيْهُ: «الصَّيْدُ وَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿ أُحِلَ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٢] الْآيَةَ، وَالسُّنَّةُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ: «الصَّيْدُ لِلنَّا الْمِصْطِيادَ مُبَاحٌ مَشْرُوعٌ؛ لِأَنَّ المِلْكَ حُكْمٌ مَشْرُوعٌ فَيُ اللَّهُ مَكْمُ مُشْرُوعٌ وَاللَّهُ يَكُونُ مَشْرُوعًا (٣).

قال أبو بكر علاء الدين السمرقندي: الاصيطاد مُبَاح فِي الْبَحْر فِي حق كَافَّة النَّاس وَفِي الْبر فِي حق غير المُحرم على كل حَال إِلَّا فِي الحُرم وَفِي حق المُحرم لَا يُبَاح فِي الْحُرام (٤).

كرقول المالكية:

قال شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي: وَالصَّيْدُ لِلَّهْوِ مَكْرُوهٌ وَالصَّيْدُ لِغَيْرِ اللَّهْوِ مُبَاحٌ (٥). اللَّهْوِ مُبَاحٌ (٥).

كرقول الشافعية:

قال الماوردي: والأصل في إباحة الصيد الكتاب والسنة وإجماع الأمة قال الله تعالى: ﴿ يَنَأَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوَا أَوْفُواْ بِاللَّعُقُودَ أُحِلَّتُ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَلِم إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُم حُرُمً ﴾ [المائدة:١] وفي قوله تعالى: ﴿ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودَ ﴾ فيه تأويلان:

أحدهما: إنها العقود التي يتعاقدها الناس بينهم من بيع، أو نكاح، أو يعقدها

⁽١) بداية المجتهد (٣/٥).

⁽٢) لم أقف عليه.

⁽٣) الميسوط (١١/ ٢٢٠).

 ⁽٤) تحفة الفقهاء (٣/ ٧٣).

⁽٥) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٣٩٠).

المرء على نفسه من نذر أو يمين، وهذا قول ابن زيد.

والثاني: إنها العقود التي أخذها الله تعالى على عباده، فيها أحله لهم وحرمه عليهم، وأمرهم به، ونهاهم عنه (١).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وهو مباح لقول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا ﴾ [الماندة:٢]. وقَوْله تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا ﴾ [الماندة:٢]. عَلَمْ وَمَا عَلَمْتُم مِّنَ ٱلْجُوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَمْكُمُ ﴾ [الماندة:٤] (٢).

🥸 وقد يحرم الصيد في بعض الحالات:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كتلفه: والصيد لحاجة جائز، وأما الصيد الذي ليس فيه إلا اللهو واللعب فمكروه، وإن كان فيه ظلم للناس بالعدوان على زرعهم وأموالهم فحرام (٣).

مسألة: والصيد في الحرم أو في حال إحرامه حرام

ودليل ذلك: قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة: ٥٠] وقوله تَعَالَى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٩٦] (٤).

وقال ابن قدامة: لا خلاف بين أهل العلم، في تحريم قتل الصيد واصطياده على المحرم (٥).

وقال ابن رشد: الإجماع على ذلك، وقال: وأجمعوا على أنه لا يجوز له صيده ولا أكل ما صاد هو منه (٦).

⁽١) الحاوى الكبير (١٥/٣).

⁽٢) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٥٥٢).

⁽٣) الاختيارات الفقهية (١/ ٦١٩).

⁽٤) الميسوط (٤/٦).

⁽٥) المغنى (٣/ ٢٨٨).

⁽٦) بداية المجتهد (٢/ ٩٥).

□ وإليك أقوال أهل العلم في ذلك:

كر أولا: قول الأحناف:

قال السرخسي: أَمَّا قَتْلُ الصَّيْدِ فَالمُحْرِمُ مَنْهِيٌّ عَنْهُ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿لَا تَقْتُلُواْ الصَّيْدُ وَحُرِّمُ الصَّيْدُ وَحُرَّمُ عَلَيْهِ مَا دَامَ مُحُرَّمًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحُرِّمَ الصَّيْدُ وَحُرِّمَ عَلَيْهِ مَا دَامَ مُحُرَّمًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْهِ مَا دَامَ مُحُرَّمًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٩](١).

كرثانيا: قول المالكية:

قال ابن رشد: فإنهم اتفقوا على أن صيد البر محرم على المحرم إلا الخمس الفواسق المنصوص عليها^(٢).

كم ثالثا قول الشافعية:

قال الشافعي: الصيد في الإحرام ممنوع بقول الله عَلَيْ: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٩] وكان لله فيه حكم (٣).

وقال أيضا: وَلِلْمُحْرِمِ أَنْ يَقْتُلَ الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ وَالْفَأْرَةَ وَالْحِدَأَةَ وَالْغُرَابَ وَالْفَلْبَ الْعَقُورَ مِثْلَ السَّبُعِ وَالنِّمْرِ وَالْفَهْدِ، وَالذِّنْبِ صِغَارُ وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ مِثْلَ السَّبُعِ وَالنِّمْرِ وَالْفَهْدِ، وَالذِّنْبِ صِغَارُ ذَلِكَ وَكِبَارُهُ سَوَاءٌ وَلَيْسَ فِي الرَّخَمِ وَالْخَنَافِسِ وَالْقِرْدَانِ وَالْحَلَمِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ذَلِكَ وَكِبَارُهُ سَوَاءٌ وَلَيْسَ مِنْ الصَّيْدِ، وَقَالَ الله صَلَّدَ: ﴿ وَحُرِمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِ مَا دُمْتُمْ حُرُمَ عَلَيْهِمْ مَا كَانَ لَمَنْمُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ حَرَامٍ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِمْ مَا كَانَ لَمُمُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ حَلَمًا لَا لَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانَ لَمُمْ قَبْلَ الْإِحْرَامِ حَلَالًا لَا اللهِ عَلَيْهِمْ مَا كَانَ لَمُمْ قَبْلَ الْإِحْرَامِ حَلَالًا لَا اللهِ عَلَيْهِمْ مَا كَانَ لَمُمْ قَبْلَ الْإِحْرَامِ حَلَالًا لَا اللهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانَ لَكُمْ قَبْلَ الْإِحْرَامِ حَلَالًا لَا اللهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانَ لَمُعْمَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ حَلَالًا لَهُ اللهُ عَلَيْهُمْ مَا كَانَ لَمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانَ لَكُمْ قَبْلَ الْإِحْرَامِ حَلَالًا لَا اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُمْ مَا كَانَ لَكُمْ قَبْلَ الْإِحْرَامِ حَلَالًا لَا اللهُ الل

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: ولا يقتل الصيد، ولا يصيده، ولا يشير إليه، ولا يدل عليه، حلالا ولا حراما، لا خلاف بين أهل العلم، في تحريم قتل الصيد واصطياده على

⁽¹⁾ Ihamed (3/5).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ١٢٧).

⁽٣) الأم (٢/٠٠٢).

⁽٤) مختصر المزني (مطبوع ملحقا بالأم للشافعي) (٨/ ١٦٩).

المحرم(١).

فصل: إذا صاده حلال هل بحوز للمحرم أكله؟

🗐 اجتلف أهل العلم في هذه المسالة على ثلاثة أقوال:



القول الأول: إنه يجوز له أكله على الإطلاق.

ويه قال: أبو حنيفة، وهو قول: عمر بن الخطاب والزبر (٢).

□ وإليك أقوالهم:

قال أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني: أخبرنا مُحَمَّد عَن أبي حنيفة قَالَ: مَا وجد المحرمون من لِّخُوم الصَّيْد على الطَّريق فَلَا بَأْس بابتياعه وَأَكله ۗإذا كَانَ الَّذِي صَاده وذبحه حَلَالا وَإِن كَانَ إِنَّهَا صَاده وذبحه لأجل أن ذَلِك لَا يفْسُد عَلَيْهِ شَيْئا لأن الصَّائِد والذابح حَلَال لَهُ مَا فعل (٣).

وقال الكاساني: ويحل للمحرم أكل صيد اصطاده الحلال لنفسه عند عامة العلماء (٤).

♦ القول الثاني: إذا صاده من أجل المحرم فحرام، وإذا كان لم يقصده بالصيد فحلال.

قال به: مالك والشافعية والحنابلة.

وإليك أقوالهم:

كرأولا المالكية:

قال ابن رشد: قال مالك: ما لم يصد من أجل المحرم أو من أجل قوم محرمين فهو

(١) المغنى (٣/ ٢٨٨).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٩٥).

⁽٣) الحجة على أهل المدينة (٢/ ١٥٠).

⁽٤) بدائع الصنائع (٢/ ٢٠٥).

حلال، وما صيد من أجل المحرم فهو حرام على المحرم(١١).

كرقول الشافعية:

قال النووي: مَا صَادَهُ المُحْرِمُ أَوْ صَادَهُ لَهُ حَلَالٌ بِأَمْرِهِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ أَوْ كَانَ مِنْ الْمُحْرِمِ فِيهِ إِشَارَةٌ أَوْ دَلَالَةٌ أَوْ إِعَانَةٌ بإِعَارَةِ آلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَلَحْمُهُ حَرَامٌ عَلَى هَذَا المُحْرِمِ، فَإِنْ صَادَهُ حَلَالٌ لِنَفْسِهِ وَلَمْ يَقْصِدُ المُحْرِمَ ثُمَّ أَهْدَى مِنْهُ لِلْمُحْرِمِ أَوْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ فَهُوَ حَلَالٌ لِلْمُحْرِمِ أَيْضًا (٢).

قال عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل: قَالَ: سَمِعت أبي سُئِلَ عَن محرم أكل صيدا صَاده حَلَال؟ قال: إذا لم يصد من أَجله فَلَا بَأْس^(٣).

🕸 القول الثالث وقال قوم: هو محرم عليه على كل حال:

وهو قول: ابن عباس وعلي وابن عمر، وبه قال الثوري(؛).

قال ابن رشد: وسبب اختلافهم: تعارض الآثار في ذلك. فعَنْ أَبِي قَتَادَة، أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّة، تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابِ لَهُ مُحْرِمِينَ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِم، فَرَأًى حِمَارًا وَحْشِيًّا، فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ، ثُمَّ سَأَلَ أَصْحَابُهُ أَنْ يُنَاوِلُوهُ سَوْطًا فَأَبُوا، فَاسَّاهُمْ رُحْعَهُ فَأَبُوا، فَأَخَذَهُ ثُمَّ شَدَّ عَلَى الحِمَارِ فَقَتَلَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ سَوْطًا فَأَبُوا، فَأَكُلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ وَأَبَى بَعْضُهُمْ، فَلَيَّا أَدْرَكُوا رَسُولَ الله ﷺ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِك، أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ وَأَبَى بَعْضُهُمْ، فَلَيَّا أَدْرَكُوا رَسُولَ الله ﷺ مَالُوهُ عَنْ ذَلِك، فَقَالَ: «إِنَّا هِي طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا الله» حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لُحِهِ شَيْءٌ؟» (٥).

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ٩٥).

⁽Y) المجموع (V/ 378).

⁽٣) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٠٨).

⁽٤) أخرجه البخاري (٥٤٩٠)، ومسلم (١١٩٦)، وأبو داود (١٨٥٢)، والنسائي (٢٨١٦)، وغيرهم.

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٤٩٠)، ومسلم (١١٩٦)، وأبو داود (١٨٥٢)، والنسائي (٢٨١٦)،

والحديث الثاني: حديث ابن عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ ﴿ عَنَ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ اللَّيْثِيِّ، عَن الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ اللَّيْثِيِّ، أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ الله ﷺ حَمَارًا وَحْشِيًّا، وَهُوَ بِالأَبْوَاءِ، أَوْ بِوَدَّانَ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، فَلَيْهِ، فَلَيْ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: ﴿إِنَّا لَمُ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ ﴾ (١).

قال ابن رشد (۲) وللاختلاف سبب آخر: وهو هل يتعلق النهي عن الأكل بشرط القتل، أو يتعلق بكل واحد منها النهي عن الانفراد؟ فمن أخذ بحديث أبي قتادة قال: إن النهي إنها يتعلق بالأكل مع القتل، ومن أخذ بحديث ابن عباس قال: النهي يتعلق بكل واحد منهما على انفراده. فمن ذهب في هذه الأحاديث مذهب الترجيح قال: إما بحديث أبي قتادة، وإما بحديث ابن عباس. ومن جمع بين الأحاديث قال بالقول الثالث. قالوا: والجمع أولى، وأكدوا ذلك بها روي عن جابر عن النبي عليه أنه قال: «صيد البر حلال لكم وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم» (٢).

والراجح والله أعلم هو قول الجمهور.

والمقصد بالصيد هو البحري السمك بأصنافه، ومن الحيوان البري الحلال غير المستأنس.

قال ابن رشد: وأما محل الصيد فإنهم أجمعوا على أن محله من الحيوان البحري، وهو السمك وأصنافه، ومن الحيوان البري الحلال الأكل الغير مستأنس^(٤).

وغيرهم.

⁽١) أخرجه البخاري (١٨٢٥)، ومسلم (١١٩٣)، والنسائي (٢٨١٩)، وغيرهم.

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٩٦).

⁽٣) بداية المجتهد (٢/ ٩٦).

⁽٤) المرفوع ضعيف وقد صح موقوفا على ابن عباس: أخرجه أبو داود (١٨٥١)، والنسائي (٢٨٢٧)، والترمذي (٨٤٦)، وأحمد (١٧١/٢٣)، وابن خزيمة (٢٦٤١)، وابن الجارود (٤٣٧)، كلهم من طرق عن يعقوب بن عبد الرحمن، عن عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب، عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله عليه.

قلت: والمطلب بن عبد الله بن حنطب كثير التدليس و الإرسال وقد عنعن ولم يصرح بالسماع. وأخرجه عبد الرزاق (٨٣٧٢) عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله

والآلات التي يصاد بها منها ما اتفقوا عليها بالجملة، ومنها ما اختلفوا فيها وفي صفاتها وهي ثلاث حيوان جارح ومحدد ومثقل.

فأما المحدد فاتفقوا عليه كالرماح والسيوف والسهام؛ للنص عليها في الكتاب والسنة. وكذلك بها جرى مجراها مما يعقر، ما عدا الأشياء التي اختلفوا في عملها في ذكاة الحيوان الإنسي، وهي: السن والظفر والعظم. وقد تقدم اختلافهم في ذلك، فلا معنى لإعادته (١).

مسألة: ما حكم الصيد بالمعراض؟

ما قتله المعراض بثقله غير جائز وما قتله بحده إذا خرق جسد الصيد فجائز إذا خرق الجسد.

ودليل ذلك ما رواه عَدِيّ بْنِ حَاتِم ﴿ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَ عَلَيْ عَنِ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ: ﴿ إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَقَتَلَ، فَلاَ تَأْكُلْ فَإِنَّهُ وَقِيذٌ »، قُلْتُ: فَقَالَ: ﴿ إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَقَتَلَ، فَلاَ تَأْكُلْ فَإِنَّهُ وَقِيذٌ »، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله أُرْسِلُ كَلْبِي وَأُسَمِّي، فَأَجِدُ مَعَهُ عَلَى الصَّيْدِ كَلْبًا آخَرَ لَمُ أُسَمِّ عَلَيْهِ، وَلاَ أَدْرِي أَيُّهُمَ أَخَذَ؟ قَالَ: ﴿ لاَ تَأْكُلْ، إِنَّهَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الآخَرِ ﴾ (٢).

«والمِعْرَاضُ» هو: كمِحْرَابِ: سَهْمٌ يُرْمَى بِهِ، بِلا رِيشٍ وَلَا نَصْلِ، قالَه الأَصْمَعِيّ، وَقَالَ غَيْرُه: وهُوَ من عِيدَانٍ، دَقِيقُ الطَّرَفَيْنِ، غَلِيظُ الوَسَطِ، كَهَيْئَةِ العُودِ الَّذِي يُحلَجُ بِهِ القُطْنُ، فإذا رَمَى بِهِ الرَّامِي ذَهَبَ مُسْتَوِياً، ويُصِيبُ بِعَرْضِه دُونَ حَدِّه، ورُبَّها كانَتْ إصابَتُهُ بوسَطِهِ العَلِيظِ فكسَرَ مَا أَصابَه وهَشَمَه، فكانَ كالمُوْقُوذَةِ، وإِنْ قَرُبَ الصَّيْدُ

يسأل عن الرجل يرمي في الحل أو يرسل كلبه أو طائره والصيد في الحرم؟ فقال: «لا». وهذا إسناد صحيح موقوفا على ابن عباس، وتابع ابن جريج هشام الدستوائي، عن أبي الزبير عن جابر موقوفا كما عند ابن أبي شيبة (١٤٨٠٩) قال: حدثنا أبو داود، عن هشام الدستوائي، عن أبي الزبير، عن جابر: «أنه لم ير بأسا بالصيد، يصطاده الحلال في الحل، أنه يأكله الحلال في الحرم» قال: «كان ابن عباس يكرهه».

⁽١) بداية المجتهد (٣/٧).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٥٤، ٢٠٥٥)، ومسلم (١٩٢٩).

مِنْهُ أَصابَهُ بِمَوْضِعِ النَّصْلِ مِنْهُ فَجَرَحَهُ(١).

قال ابن منظور: «المُوْقودة» والوَقِيدُ: الشَّاةُ تُضرب حَتَّى مَمُوتَ ثُمَّ تُؤْكُلُ. قَالَ الْفَرَّاءُ فِي قَوْلِهِ: وَالمُنْخَنِقَةُ وَالمُوْقُودَةُ؛ المُوْقُودَةُ: المُضْرُوبَةُ حَتَّى مَمُوتَ وَلَمْ تُذَكّ؛ ووُقِذَ المُضرَّوبَةُ حَتَّى مَمُوتَ وَلَمْ تُذَكّ؛ ووُقِذَ الرجلُ، فَهُو مَوْقُودٌ وَوَقِيدٌ. وَالْوَقِيدُ مِنَ الرِّجَالِ: الْبَطِيءُ الثَّقِيلُ كَأَنَّ ثِقَلَهُ وَضَعْفَهُ وَقَدَه. وَالْوَقِيدُ وَالْوَقِيدُ وَالْوَقِيدُ المَّرْضِ الذي قَدْ أَشرف عَلَى المُوْتِ؛ وَقَدْ وقَدَه المرضُ وَالْغَمُّ. قَالَ ابْنُ جِنِّي: قرأت عَلَى أَبِي عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَكْرِ عَنْ بَعْضِ أصحاب يَعْقُوبَ عَنْهُ قَالَ: يُقَالُ تَرَكْتُهُ وَقِيدًا ووقِيظاً، قَالَ: قَالَ: الْوَجْهُ عِنْدِي وَالْقِيَاسُ أَن يَكُونَ الذَّالُ بَدَلًا مِنَ الظَّاءِ لِقَوْلِهِ عَيْلًا: وَالمُنْخَنِقَةُ وَالمُوقُودَةُ وَالْمُوقُودَةُ مِنْ اللَّاعِ لِقَوْلِهِ عَيْلًا: وَالمُنْخَنِقَةُ وَالمُوقُودَةُ اللّهَ اللهَ عَنْ اللّهَ عَنْ اللّهَ عَلْ اللّهُ عَلَى اللّهَ عَلَى اللّهُ وَقِيلًا اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

وإليك أقوال أهل العلم:

كر أو لا: الأحناف:

قال السرخسي: (ولا يحل صيد البندق والحجر والمعراض والعصا وما أشبه ذلك، وإن جرح)؛ لأنه لم يخرق، إلا أن يكون شيئا من ذلك قد حدده وطوله كالسهم، وأمكن أن يرمي به، فإذا كان كذلك وخرقه بحده حل لما بينا أن المطلوب بالذكاة تسييل الدم، وذلك يحصل بالخرق والبضع، فأما الجرح الذي يدق في الباطن ولا يخرق في الظاهر، فلا يحصل تسييل الدم به فهو في معنى الموقوذة، والموقوذة حرام بالنص (٣).

کرقول المالكية:

قال سحنون: قلت: أرأيت ما أصاب بحجر أو ببندقة فخرق أو بضع أو بلغ المقاتل أيؤكل أم لا في قول مالك؟

قال: قال مالك: لا يؤكل، وقال مالك: ليس ذلك بخرق وإنها ذلك رض.

قلت: أرأيت ما كان من معراض أصاب به فخرق ولم ينفذ المقاتل فهات، أيؤكل

⁽١) تاج العروس (١٨/ ١٤).

⁽٢) لسان العرب (٣/ ١٩٥٥).

⁽٣) المبسوط (١١/ ٢٥٣).

أم لا في قول مالك؟قال: نعم وهو بمنزلة السهم إذا لم يصبه به عرضا.قال: وقال مالك: إذا خرق المعراض آكل. قلت: أرأيت إن رميت صيدا بعود أو بعصا فخرقته أيؤكل أم لا؟ فقال: هو مثل المعراض أنه يؤكل.قلت: وكذلك إن رمى برمحه أو بمطرده أو بحربته فخرق أيأكله؟

قال: نعم هذا كله سواء(١).

کے قول الشافعية: ﴿

قال الماوردي: السلاح الذي يرمي به، فإن قتل بثقله كالحجر والخشب، فهو وقيذ لا يؤكل، وإن قطع بحده أو بعد تدمية، فهو مأكول، فأما المعراض. فهو آلة تجمع خشبا وحديدا، فإن أصاب بحده أكل، وإن أصاب بعرضه فهو وقيذ (٢).

كالحنابلة:

قال عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل: قلت لأبي: صيد المعراض؟ قال: شَبيه السهْم فَرُبهَا خرمه وَرُبهَا جرحه فيؤكل وَإِذا أَصَاب بعرضه فَهُوَ بِمَنْزِلَة الوقيذ لَا يُؤْكَل (٣).

النوع الثاني من آلات الصيد: هو الجوارح

وهي ما يصيد بنابه من السباع، مثل: الكلاب والفهد، وما يصيد بمخلبه، مثل: الصقر والباز؛ لقوله تعالى: ﴿ يَسْئَلُونَكَ مَاذَاۤ أُحِلَّ لَهُمُّ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلجُوارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ [المائدة:٤].

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كر أولا: الأحناف:

قال السرخسي كتلتثه: أن يكون ما يصطاد به من الجوارح من الحيوانات من ذي

⁽١) المدونة (١/ ٣٩٥).

⁽٢) الحاوي الكبير (١٥/ ٢٥).

⁽٣) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٧٣).

الناب من السباع وذي المخلب من الطير(١).

قال شيخ زاده: (وَيَجُوزُ بِكُلِّ جَارِحٍ عُلِّمَ) مِنْ السِّبَاعِ وَالطَّيْرِ (مِنْ ذِي نَابٍ أَوْ خِلْبَ)(٢).

ك ثانيا المالكية:

قال سحنون: قلت: أرأيت الفهد وجميع السباع إذا علمت أهي بمنزلة الكلاب في قول مالك؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئا، ولكنها عندي بمنزلة الكلاب قلت: أرأيت جميع سباع الطير إذا علمت أهي بمنزلة البزاة؟ قال: لا أدري ما مسألتك هذه، ولكن البزاة والعقبان والزمامجة والشذانقات والسفاة والصقور وما أشبه هذا، فلا بأس بهذا عند مالك (٣).

كرثالثا الشافعية:

قال النووي: قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ يَجُوزُ الإصْطِيَادُ بِجَوَارِحِ السِّبَاعِ الْمُعَلَّمَةِ؛ كَالْنَسْرِ وَالْبَازِي وَالْعُقَابِ كَالْنَسْرِ وَالْبَازِي وَالْعُقَابِ وَالْبَاشِقِ وَالشَّاهِينَ وَسَائِرِ الصُّقُورِ (٤).

كرابعا: الحنابلة:

قال ابن قدامة: وكل ما يقبل التعليم، ويمكن الاصطياد به من سباع البهائم، كالفهد، أو جوارح الطير، فحكمه حكم الكلب في إباحة صيده (٥).

^{(04/0) [11(1)}

⁽¹⁾ Humed (0/70).

⁽٢) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (٥/ ٥٧٥).

⁽٣) المدونة (١/ ٣٤٥).

⁽٤) المجموع (٩/ ٩٣).

⁽٥) المغنى (٩/ ٣٧١).

مسألة: ويشترط في النوعين التعليم

ما يصيد بنابه من السباع، مثل: الكلاب والفهد و ما يصيد بمخلبه من الطير، مثل: الصقر والباز وغيرها يشترط فيه التعليم ولم أقف على مخالف في ذلك.

وذلك لقوله تعالى: ﴿ يَسْعَلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمُّ قُلُ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجُوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ [المائدة:٤].

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كر أولا: الأحناف:

قال الكاساني: أن يكون ما يصطاد به من الجوارح من الحيوانات من ذي الناب من السباع وذي المخلب من الطير معلما؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجُوَارِجِ﴾ [المائدة:٤].

قال شيخ زاده: (وَيَجُوزُ بِكُلِّ جَارِحٍ عُلِّمَ) مِنْ السِّبَاعِ وَالطَّيْرِ (مِنْ ذِي نَابٍ أَوْ مِخْلَبِ)(١).

كرثانيا المالكية:

قال سحنون: قلت: أرأيت الفهد وجميع السباع إذا علمت أهي بمنزلة الكلاب في قول مالك؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئا، ولكنها عندي بمنزلة الكلاب قلت: أرأيت جميع سباع الطير إذا علمت أهي بمنزلة البزاة؟ قال: لا أدري ما مسألتك هذه ولكن البزاة والعقبان والزمامجة والشذانقات والسفاة والصقور وما أشبه هذا، فلا بأس بهذا عند مالك(٢).

كرقول الشافعية:

قال النووي: مَذْهَبَنَا جواز الاصطياد بجميع الجوراح المُعَلَّمَةِ مِنْ السِّبَاعِ وَالطَّيْرِ؟

⁽١) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (٥/ ٥٧٥).

⁽٢) المدونة (١/ ٣٤٥).

كَالْكَلْبِ الْأَسْوَدِ وَغَيْرِهِ وَالْفَهْدِ وَالنَّمِرِ وَالْبَازِي وَالْعُقَابِ وَالصُّقُورِ كُلِّهَا^(١).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وكل ما يقبل التعليم، ويمكن الاصطياد به من سباع البهائم، كالفهد، أو جوارح الطير، فحكمه حكم الكلب في إباحة صيده (٢).

أماعن حد التعليم

فقال ابن هبيرة تخلّله: وَاتَّفَقُوا على أَن من شَرط تَعْلِيم سِبَاع الْبَهَائِم أَن تكون إِذا أَرْسلهُ استرسل وَإِذا زَجره انزجر (٣).

ثمَّ اخْتلفُوا فِيهَا وَرَاء ذَلِك من ترك الأكل هَل هُوَ من شَرط التَّعْلِيم أو لا؟ (٤).

فقالت الأحناف والشافعية: إن أكل من الصيد بعد أمسكه لم يبح، وكذلك في أحد الروايتين عن أحمد.

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كر أولا: قول الأحناف:

قال السرخسي: يضرب حتى يترك الأكل، وبه أخذ علماؤنا - رحمهم الله - قالوا: الكلب إذا أكل من الصيد الذي أخذه يحرم تناوله (٥).

وقال الكاساني: التعليم هو أن يمسك علينا الصيد ولا يأكل منه يقرره أن الله تعالى إنها أباح أكل صيد المعلم من الجوارح الممسك على صاحبه، ولو لم يكن ترك الأكل من حد التعليم وكان ما أكل منه حلالا لاستوى فيه المعلم وغير المعلم والممسك على صاحبه وعلى نفسه (1).

⁽١) المجموع (٩/ ٩٥).

⁽٢) المغنى (٩/ ٣٧١).

⁽٣) اختلاف الأئمة العلياء (٢/ ٣٣٩).

⁽٤) المصدر السابق.

⁽٥) المبسوط (١١/ ٢٢٣).

⁽٦) بدائع الصنائع (١١/ ٢٢٣).

كرقول الشافعية:

قال النووي: (الرَّابِعُ): أَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْهُ هَذَا هُوَ الْمُذْهَبُ وَبِهِ قَطَعَ الْمُصَنِّفُ وَالْجُمْهُورُ وَهُوَ الْمُعْرُوفُ مِنْ نُصُوصِ الشَّافِعِيِّ (١).

قال الماوردي: إذا أخذ حبس ولم يأكل فإنه إذا فعل هذا مرة بعد مرة فهو معلم، وإذا قتل فكل ما لم يأكل (٢).

كم قول الحنابلة في رواية:

قال ابن قدامة: الشرط السابع أن يختص السباع وهو ترك الأكل من الصيد، وفيه روايتان: إحداهما: هو شرط فمتى أكل الجارح من الصيد لم يحل^(٣).

وقالت المالكية: يجوز ما أكل منه الجارح، وكذلك الحنابلة في رواية القرافي: مَذْهَبُ مَالِكِ وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشافعي إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ مِنَ الصَّيْدِ يُؤْكَلُ، وَمَذْهَبُ أَبو حنيفة وَابْنِ حَنْبَلِ وَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدَنَا لَا يُؤْكَلُ بِخِلَافِ الْبَازِيِّ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُمْ لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مِثَا أَمْسَكَنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة:٤]، وَهُوَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة:٤]، وَهُوَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَيْكُمْ ﴾ والمائدة وَالْمَوَالِهُ عَلَى نَفْسِهِ وَالْجُوَالِ (٤).

□ وإليك أدلة القولين:

أولا أدلة القائلين بعدم جوز الأكل: استدلوا بحديث عدى بن حاتم على النبي عَلَيْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ الله عَلَيْهُ قُلْتُ: إِنَّا قَوْمٌ نَصِيدُ بِهَذِهِ الكِلاَبِ؟ فَقَالَ: «إِذَا أَنْ مَسَلْتَ كِلاَبَكَ المُعَلَّمَةَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ الله، فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكُنَ عَلَيْكُمْ وَإِنَّ قَتَلْنَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِنَّهَا أَمْسَكُهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ خَالَطَهَا كِلاَبٌ مِنْ غَيْرها فَلاَ تَأْكُلُ» (٥).

⁽١) المجموع (٩/ ٩٤).

⁽٢) الحاوى الكبير (٣/ ١٥).

⁽٣) الكافي (١/ ٤٨٤).

⁽٤) الذخيرة (٤/ ١٧١).

⁽٥) البخاري (٤٧٦)، ومسلم (١٢)، وغيرهم.

قال العلامة الفوزان. فهذا الحديث يدل على تحريم أكل الصيد الذي أكل منه الكلب وقد علّل في الحديث بالخوف من أنه إنها أمسك على نفسه مع قول الله تعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا أَمُسَكُنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة:٤] وهذا تما لم يمسك علينا بل على نفسه (١).

واستدل من أباح أكل ما أكل منه الجارح بحديث عن أبي ثعلبة الخشني، قال: قال رسول الله ﷺ في صيد الكلب: «إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل، وإن أكل منه، وكل ما ردت عليك يداك»(٢).

وقال ابن حجر: وللقائلين بالإباحة حمل حديث عدي على كراهة التنزيه (٣).

والراجح والله أعلم هو القول الأول: «إن أكل من الصيد بعد ما أمسكه لم يبح»، وذلك لصحة الأدلة الواردة في ذلك.

⁽١) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (ص١٧٥).

⁽٢) منكر: أخرجه أبو داود (٢٨٥٢) قال: حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا هشيم، حدثنا داود بن عمرو، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة الخشني، قال: قال رسول الله

⁽٣) فتح الباري (٩/ ٢٠٢).

مسألة: يباح الاصطياد بالمعلم من الكلاب وغيرها؟

يباح الاصطياد بجميع الجوارح المعلمة وبه قال الأئمة الأربعة.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: وصيد الكلب المعلم وما أشبهه من الجوارح من السباع وغيرها(١).

قال الكاساني: الاصطياد بالجوارح من الحيوانات إما بناب كالكلب والفهد ونحوهما، وإما بالمخلب كالبازي والشاهين ونحوهما (٢).

كرقول المالكية:

قال أبو بكر بن حسن الكشناوي: والجوارح المكلبة وهي المطيعة بالإغراء الممتنعة بالزجر فيؤكل ما أنفذت مقاتله وإن أكلت منه إذا كانت مرسلة إليه الجوارح معطوف على السلاح، والمعنى يباح الاصطياد بالسلاح المحدد، وبالجوارح المكلبة، وهي الكواسب التي ترسل إلى الصيد سواء من الحيوان كالكلب، أو من الطير كالباز (٣).

كرقول الشافعية:

قال النووي: وَالْأَصْحَابُ يَجُوزُ الإصْطِيَادُ بِجَوَارِحِ السِّبَاعِ الْمُعَلَّمَةِ كَالْكَلْبِ وَالْفَهْدِ وَالنَّمِرِ وَغَيْرِهَا وَبِجَوَارِحِ الطَّيْرِ كَالنَّسْرِ وَالْبَاذِي وَالْعُقَابِ وَالْبَاشِقِ وَالشَّاهِينَ وَسَائِرِ الصُّقُورِ (٤٠).

قال الماوردي: وإن ثبت إباحة الصيد جاز صيده بجميع الجوارح المعلمة من

⁽¹⁾ الميسوط (11/277).

⁽٢) بدائع الصنائع (٥/ ٤٤).

⁽٣) أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأثمة مالك (١/ ٣٥).

⁽٤) المجموع (٩/ ٩٣).

ضواري البهائم؛ كالكلب والفهد والنمر، وكواسر الطير؛ كالبازي والصقر والعقاب والنسر(١).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وكل ما يقبل التعليم، ويمكن الاصطياد به من سباع البهائم، كالفهد، أو جوارح الطير، فحكمه حكم الكلب في إباحة صيده (٢).

هذا وقد استثنى بعض أهل العلم من الكلاب الأسد منها، وهذا ما سنناقشه في المسألة التالية.

مسألة: هل يجوز الصيد بالكلب الأسود؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذا على قولين:

القول الأول: يجوز صيده.

وهو قول: الأحناف والمالكية والشافعية.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كر أولا الأحناف:

قال بدر الدين العينى وأصحاب الظاهر: لا يؤكل ما صيد بالكلب الأسود إذا كان بهيا، والبهيم الذي لا يخالطه لون سواه؛ لأنه على قال: «هو شيطان» وأمر بقتله، وما وجب قتله حرام اقتناؤه وتعليمه، فلم يبح صيده كغير المعلم. ولنا عموم الآية والخبر والقياس على غيره من الكلاب (٣).

كرثانيا المالكية:

قال ابن رشد: الجمهور على إجازة صيده إذا كان معلما(٤).

⁽١) الحاوي الكبير (١٥/٦).

⁽۲) المغنى (۹/ ۳۷۱).

⁽٣) البناية شرح الهداية (١٢/ ٤١٠).

⁽٤) بداية المجتهد (١/ ٢٥٤).

قَالَ الْحُطَابِ الرُّعينِي المَالِكِي: (تَنْبِيهُ): قَالَ فِي الْعَارِضَةِ قَالَ: مَنْ لَا يَعْلَمُ إِذَا صَادَ بِكُلْبِ أَسُودَ لَمْ يُؤْكُلُ وَلَعَلَّهُ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْكُلْبُ الْأَسُودُ شَيْطَانٌ» وَصَيْدُ الشَّيْطَانِ لَا يُوْكُلُ وَلَعَلَّهُ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْكُلْبُ الْأَسُودُ شَيْطَانُ وَصِدْتَ بِهِ وَسَمَّيْتَ لِؤُنَّهُ لَا يُسَمِّي الله وَهَذِهِ سَخَافَةٌ لَوْ سُخِّرَ لَكَ الشَّيْطَانُ وَصِدْتَ بِهِ وَسَمَّيْتَ الله لَجَازَ أَكْلُهُ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانًا وَسُخِّرَ لَكَ، وَانْطَاعَ، فَأَنْتَ إِذَنْ الله لَجَازَ أَكْلُهُ، وَانْطَاعَ، فَأَنْتَ إِذَنْ شَيْطَانًا وَسُخِّرَ لَكَ، وَانْطَاعَ، فَأَنْتَ إِذَنْ شَيْطَانًا وَسُخِّرَ لَكَ، وَانْطَاعَ، فَأَنْتَ إِذَنْ سُلِيهِ لِتَحْرِيمِ اقْتِنَائِهِ لِقَتْلِهِ، سَلِيهِ لِتَحْرِيمِ اقْتِنَائِهِ لِقَتْلِهِ، فَلَا يَكُونُ حِينَذِذِ ذَكَاةً، وَهُو عِنْدَنَا بِمَنْزِلَةِ الْوُضُوءِ بِاللَّاءِ المُعْصُوبِ وَاللهُ اللُّوفَقُلُ!.

كرثالثا الشافعية:

قال النووي: قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ يَجُوزُ الإصْطِيَادُ بِجَوَارِحِ السِّبَاعِ المُعَلَّمَةِ؛ كَالْنَسْرِ وَالْفَهْدِ وَالنَّمِرِ وَغَيْرِهَا وَبِجَوَارِحِ الطَّيْرِ؛ كَالنَّسْرِ وَالْبَازِي وَالْعُقَابِ وَالْبَاشِقِ وَالْشَاهِينَ وَسَائِرِ الصَّقُورِ وَسَوَاءٌ فِي الْكِلَابِ الْأَسْوَدُ وَغَيْرُهُ وَلَا خِلَافَ فِي شيء مِنْ وَالشَّاهِينَ وَسَائِرِ الصَّقُورِ وَسَوَاءٌ فِي الْكِلَابِ الْأَسْوَدُ وَغَيْرُهُ وَلَا خِلَافَ فِي شيء مِنْ هَذَا عِنْدَنَا إِلَّا وَجْهًا لِأَبِي بَكْرِ الْفَارِسِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ صَيْدَ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ حَرَامٌ؛ هَذَا عِنْدَنَا إِلَّا وَجْهًا لِأَبِي بَكْرِ الْفَارِسِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ صَيْدَ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ حَرَامٌ؛ حَكَاهُ الرُّويَانِيُّ وَالرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَهُوَ ضَعِيفٌ بَلْ بَاطِلٌ (٢).

دليل هذا القول: قوله تعالي: ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجُوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ [المائدة:٤].

قال ابن رشد: ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجُوَارِجِ مُكَلِّبِينَ ﴾ [المائدة:٤] يقتضي تسوية جميع الكلاب (٣).

واستدلوا كذالك بالقياس فقاسوا الكلب الأسود على غيره من الكلاب.

، القول الثاني: يؤكل ما صيد بالكلب الأسود، إذا كان بهيم ا.

قال ابن قدامة: (ولا يؤكل ما صيد بالكلب الأسود، إذا كان بهيما(٤) لأنه

⁽١) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٣/ ٢١٥).

⁽٢) المجموع (٩/ ٩٣).

⁽٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٥٦).

⁽٤) قال ابن قدامة: البهيم: الذي لا يخالط لونه لون سواه. قال أحمد: الذي ليس فيه بياض. قال ثعلب، وإبراهيم الحربي: كل لون لم يخالطه لون آخر بهيم. قيل لهما: من كل لون؟ قالا: نعم المغني (٩/٣/٩).

شيطان)(١).

واستدل القائلون بهذا القول بحديث جَابِر هَا قَالَ: أَمَرَ نَبِيُّ الله ﷺ بِقَتْلِ الْكِلاَبِ حَتَّى إِنْ كَانَتِ المُرْأَةُ تَقْدَمُ مِنَ الْبَادِيَةِ - يَعْنِى بِالْكَلْبِ - فَنَقْتُلُهُ ثُمَّ نَهَانَا عَنْ قَتْلِهَا وَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالأَسْوَدِ»(٢).

وحديث عبد الله بن مغفل عبد الله، قال: قال رسول الله على: «لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَم لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا، فَاقْتُلُوا مِنْهَا الأَسْود البَهِيم»(٣).

كمناقشة الأدلة والردعليها:

قال العلامة الفوزان: ويجاب عها استدل به أهل القول الأول من العمومات بأنها عمومات بخصوصة بها ذكرناه أجاب أهل القول الأول عها استدل به أهل القول الثاني من أن أمر الرسول على المتل الكلب الأسود، يدل على تحريم صيده بأنه لا يلزم من الأمر بقتله تحريم صيده – وبأن الأمر بالقتل منسوخ فلا يحل قتل الكلاب إلا العقور منها خاصة (٤).

والراجح – والله أعلم – هو القول الثاني: عدم إباحة أكل ما صاده الكلب الأسود؛ لأننا مأمورون بقتله فلا يجوز اقتناؤه ولا تعليمه.

⁽١) المغنى (٩/ ٩٧٢).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٥٧٢)، وأبي داود (٢٨٤٦).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٢٨٤٧)، والترمذي (١٤٨٦)، والنسائي (٢٨٠٠)، وابن ماجه (٣٢٠٥)، وابن الجارود (٩٩٢)، وأحمد (٤/ ٨٥)، و(٥/ ٥٦)، والدارمي (٢٠٠٨)، وابن حبان (٢٠٥٥)، وابن الجارود (٩٩٢)، كلهم من طرق عن الحسن البصري، عن عبد الله بن مغفل عن النبي على وقال أبو عيسي: حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن صحيح. انظر: السنن (٤/ ٧٨)، ويشهد له حديث مسلم السابق.

⁽٤) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (ص١٧٦).

مسألة: هل تشترط التسمة على آلات الصيد أو لا؟

عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِم، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي أُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمُعَلَّمَةَ، فَيُمْسِكْنَ عَلِيَّ، وَأَذْكُرُ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «إِذَا أَرْسَلُتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّمَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ الله عَلَيْهِ فَكُلْ» (١).

الله المالكية والحنابلة. و المسألة فقالت الأحناف: إذا ترك التسمية عمدا حرم وكذالك المالكية والحنابلة.

وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كر أولا: الأحناف:

قال السرخسي: وإذا ترك التسمية عامدا حرم به الصيد والمذبوح عندنا، ولم يحرم (٢).

قال الكاساني: وقوله عليه أيْ: على المعراض والكلب، ولا تقع التسمية على السهم والكلب إلا عند الرمي والإرسال، فكان وقت التسمية فيها هو وقت الرمي والإرسال، والمعنى هكذا يقتضي وهو أن التسمية شرط والشرائط يعتبر وجودها حال وجود الركن (٣).

كرقول المالكية:

قال القرافي: لَابُدَّ مِنَ التَّسْمِيَةِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّمَ وَذَكَرْتَ اسْمَ الله فَكُلْ ﴾ فَإِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا لَمَ تُؤْكَل (٤٠).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: الثاني: التسمية عند إرسال الجارح أو السهم لما ذكرنا في الذكاة،

⁽١) أخرجه البخاري (٥٤٧٦، ٥٤٨٤)، ومسلم (١٩٢٩)، وغيرهم.

⁽Y) Humed (11/277).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/ ٤٩).

⁽٤) الذخيرة (٤/ ١٧٨).

ولا يعفى عنها في عمد ولا سهو؛ لقول النبي ﷺ: ﴿إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبِكَ وَسَمَّيْتَ فَكُلْ، وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَهُ غَيْرَهُ، فَلا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الآخَر» متفق عليه.

وعنه: يعفى عنها في السهو، لما ذكرنا في الذكاة(١).

القول الثاني: أن التسمية ليست شرطا، ولو تركه ولو عمدا جاز أكل الصيد. وهو قول: الشافعية.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال السرخسي: (وإذا ترك التسمية عامدا حرم به الصيد والمذبوح عندنا، ولم يحرم عند الشافعي كَلَقْهُ، والمسلم والكتابي في ذلك سواء) وإن ترك ناسيا لم يحرم عندنا^(۲).

والراجح - والله أعلم: هو القول الأول (إذا ترك التسمية عمدا حرم)، وذلك لقول النبي ﷺ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ المُعَلَّمَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلْ» فإذا نسي أو سهى فهذا معفو عنه.

مسألة: إذا أدرك الصيد وفيه حياة مستقرة لا يحل إلا بذكاة

إذا مات الصيد بالاصطياد أو أدركه وفيه حياة غير مستقرة ولم يستطع تذكيته فيحل بالأمر التي سبق ذكرها من كون الصائد أهلا للذكاة، وآلات الاصطياد صالحة للاصطاد.

أما إذا أدركه وفيه حياة مستقرة فلا يحل إلا بذكاة.

□ وإليك أقوال أهل في ذلك:

كر أولا: الأحناف:

قال الكاساني: وأما الصيد إذا جرحه السهم أو الكلب فأدركه صاحبه حيا فإن

⁽١) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٥٥٢).

⁽٢) المبسوط (١١/ ٢٣٦).

ذكاه يؤكل بلا خلاف بين أصحابنا كيفها كان سواء كانت فيه حياة مستقرة أو لم تكن، وخرج الجرح من أن يكون ذكاة في حقه وصار ذكاته الذبح في الحياة المستقرة ذكاة مطلقة فيدخل تحت النص، وإن لم يكن فيه حياة مستقرة فعلى أصل أبي حنيفة تختلته ذكاته الذبح وقد وجد لوجود أصل الحياة فصار مذكى، وعلى أصلهها لا حاجة إلى الذبح (١).

كرقول المالكية:

قال أبو بكر بن حسن الكشناوي: إذا أدرك فيها حياة مستقرة فلا تؤكل إلا مذكاة (٢).

كرقول الشافعية:

قال العمراني اليمني الشافعي: وإن أرسل جارحة غير معلمة على صيد فجرحه، فإن أدركه وفيه حياة مستقرة فذكاه.. حل أكله، وإن أدركه وليس فيه حياة مستقرة.. لم يحل أكله؛ لما روى أبو ثعلبة الخشني: أن النبي ﷺ قال: « إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الذِي لَيْسَ بِمُعَلَّم، فَإِنْ أَدْرَكْتَ ذَكَاتِه.. فَذَكِّه وَكُلْ» (٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: قال: (وإذا أدرك الصيد وفيه روح، فلم يذكه حتى مات، لم يؤكل) يعني، والله أعلم، ما كان فيه حياة مستقرة، فأما ما كانت حياته كحياة المذبوح، فهذا يباح من غير ذبح، في قولهم جميعا، فإن الذكاة في مثل هذا لا تفيد شيئا^(٤).

⁽١) بدائع الصنائع (٥/ ٥١).

⁽٢) أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأئمة مالك (١/ ٣٦).

⁽٣) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٤/ ٥٣٧).

⁽٤) المغنى (٩/ ٣٧٣).

مسألة: إذا استرسلت الجارحة من نفسة فلا يحل الصيد

الجارحة تكون بدلا من الذابح الآدمي فلابد من إرسالها والإذن له لتقوم مقام الذابح حتى يحل صيدها.

□ وإليك أقوال أهل العلم في ذلك:

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: الإرسال ثبت ذلك في السنة وهو قوله على لعدي بن حاتم: «وَإِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ اللُّعَلَّمِ وَذَكَرْتَ اسْمِ الله عَلَيْهِ فَكُل وَإِنْ شَارَكَ كَلْبَكَ كَلْبٌ آخَرُ فَلَا تَأْكُلُ». فلما حرم التناول عند عدم الإرسال في أحد الكلبين دل أن الإرسال في ذلك شرط، ولأن التذكية إنها تكون موجبا للحل إذا حصل من الآدمي فلا بد من جعل آلة الصيد نائبا عن الآدمي ليحصل الحل بفعله، وذلك لا يكون إلا بالإرسال واشتراط كونه معلما لتحقق الإرسال فيه (۱).

كم قول الشافعية:

قال النووي: وان استرسل المعلم بنفسه فقتل الصيد لم يحل (٢).

قال أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي: إن شارك كلبه في قتل الصيد كلب مجوسي أو كلب استرسل بنفسه لم يحل؛ لأنه اجتمع في ذبحه ما يقتضي الحظر والإباحة فغلب الحظر".

كم قول الحنابلة:

قال ابن قدامة: فإن استرسل الكلب بنفسه لم يبح صيده فإن سمى صاحبه وزجره فزاد في عدوه حل صيده؛ لأنه أثر فيه فصار كإرساله وإن لم يزد في عدوه لم يبح لأنه لم يؤثر (٤).

⁽١) المبسوط (١١/ ٢٤١).

⁽٢) المجموع (٩٨/٩). ولم أستطع الوقوف على قول المالكية.

⁽٣) المهذب في فقة الإمام الشافعي (١/ ٤٦١).

⁽٤) الكافي (١/ ٤٨٤).

مسألة: لوأرسل الجارحة وهو لا يري صيدا فوجد صيدا فقتله يحل أو لا؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة علي قولين:

🕸 القول الأول: لا يحل.

وهو قول: الحنابلة ورواية عن الشافعي.

كر أولا: قول الشافعية:

قال الشافعي تَعَلَّقُهُ: وإن أرسلهما ولا يرى صيدا ونوى فلا يأكل ولا تعمل النية إلا مع عين تراه (١).

قال الماوردي: ولو أرسل سهمه ولا يرى صيدا، فاعترضه صيد وأصابه، ففي إباحة أكله وجهان:

أحدهما: أنه لا يؤكل كالذي صاده الكلب؛ لأنهما على غير شيء(٢).

كرثانيا: قول الحنابلة:

قال ابن قدامة كتلفه: ويعتبر أن يقصد الصيد، فلو رمى هدفا فأصاب صيدا، أو قصد رمى إنسان أو حجر، أو رمى عبثا غير قاصد صيدا فقتله، لم يحل.

وإن قصد صيدا، فأصاب هو غيره، حلا جميعا، والجارح في هذا بمنزلة السهم (٣).

🕸 القول الثاني: لو أرسل الجارحة وهو لا يري صيدا فوجد صيدا فقتله حل.

وبه قال بعض المالكية والشافعية في رواية غيرمشهورة عندهم.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول المالكية:

قال أبو سعيد خلف بن أبي القاسم القيرواني البراذعي: ومن توارى عنه كلبه

- (١) الأم (٢/ ١٥٢).
- (٢) الحاوي الكبير (١٥/ ٢٠).
 - (٣) المغنى (٩/ ٣٧٧).

والصيد ثم وجده ميتاً فيه أثر كلبه أو بازه أو سهمه أكله (١).

كرقول الشافعية:

قال النووي: وان أرسل سهما في الهواء وهو لا يرى صيدا فأصاب صيدا ففيه وجهان: قال أبو إسحاق يحل لأنه قتله بفعله، ولم يفقد إلا القصد إلى الذبح وذلك لا يعتبر كما لو قطع شيئا، وهو يظن أنه خشبة فكان حلق شاة، (ومن) أصحابنا من قال لا يحل وهو الصحيح (٢).

قال الماوردي: ولو أرسل سهمه ولا يرى صيدا، فاعترضه صيد وأصابه، ففي إباحة أكله وجهان:

أحدهما: أنه لا يؤكل كالذي صاده الكلب؛ لأنهما على غير شيء.

والوجه الثاني: وهو قول أبي إسحاق المروزي أنه يؤكل (٣).

والراجح هو قول الجمهور: «لو أرسل الجارحة وهو لا يرى صيدا فوجد صيدا فقتله يحل أو لا» وقال النووي كَتَلَقْهُ: ومن أصحابنا من قال: لا يحل وهو الصحيح (٤).

مسألة: إذا أرسل كلبه على صيد فقتله ووجد كلب آخر مع كلبه

لا يحل إلا إذا وجده حيا فيذكيه وبه قال الأئمة الأربعة ودليلهم حديث عدي بن حاتم وَسَأَلْتُ رَسُولَ الله عَيَالَة عن الْكَلْبِ، فَقَالَ: «إذا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ الله فَكُلْ، فَإِنْ أَكُلْ عَنِ الْكَلْبِ، فَقَالَ: «إذا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ، وَذَكُرْتَ اسْمَ الله فَكُلْ، فَإِنْ أَكُلْ مِنْهُ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّهُ إِنَّهَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ»، قُلْتُ: فَإِنْ وَجَدْتُ مَعَ كَلْبِي كَلْبًا آخَرَ، فَلَا أَدْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَهُ؟ قَالَ: «فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّهَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِه» (٥٠).

⁽١) تهذيب مسائل المدونة (١/ ٢٤٤).

⁽Y) المجموع (P/ 171).

⁽٣) الحاوي الكبير (١٥/ ٢٠).

⁽٤) المجموع (٩/ ١٢١).

⁽٥) صحيح وسبق تخريجه مرارا.

وإليك أقوال أهل العلم:

كر أولا: الأحناف:

قال السرخسي: وعنه في الرجل يرسل كلبه فيذهب معه كلب آخر غير معلم فيرد عليه الصيد، ويأخذ الصياد معه قال: لا يؤكل (١١).

قال ابن مودود الموصلي الحنفي: (وإن شارك كلبه كلب لم يذكر عليه اسم الله، أو كلب مجوسي، أو غيرمعلم لم يؤكل)(٢).

كرقول المالكية:

قال محمد بن عبد الله الخرشي: إذا أرسل كلبه فيعينه كلب آخر معلم أو غير معلم أنه لا يؤكل (٣).

كرقول الشافعية:

قال النووي: وإن وجد مع كلبه كلبا آخر لا يعرف حاله ولا يعلم القاتل منهما لم يحل (٤).

کے قول الحنابلة:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سَأَلت أبي قلت: إذا رمى المُسلم كَلْبه فَوجدَ مَعَه غَيره كَلْبا آخر وَقد قتلا الصَّيْد؟ قال: فَلا يَأْكُلهُ (٥).

قال ابن قدامة: فإذا مات بسبب مبيح ومحرم، حرم، كما لو مات برمية مسلم ومجوسي، أو قتل الصيد كلب معلم وغيره، أو وجد مع كلبه كلبا لا يعرف^(١).

⁽١) المبسوط (١١/ ٤٠٥).

⁽٢) الاختيار لتعليل المختار (٥/٧).

⁽٣) شرح مختصر خليل للخرشي (٨/ ٣٩٧).

⁽٤) المجموع (٩/٩٩).

⁽٥) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٧٣).

⁽٦) المغنى (٩/ ٤٢٤).

مسألة: إذا رمي الصيد أو أرسل كلبه فغاب عنه ثم وجد الصيد ميتا يأكل منه أو لا؟

🗐 اختلف العلماء في هذه المسالة على أربعة أقوال:

🕸 القول الأول: إذا غلب عنه وقعد عن طلبه ثم وجده ميتا فلا يحل.

وبه قال الأحناف.

□ وإليك أقوالهم:

قال السرخسي: أن لا يتوارى عن بصره أو لا يقعد عن طلبه حتى يجده؛ لأنه إذا غاب عن بصره، فلا يدري لعل موته كان بسبب آخر سوى جرح ما أرسله(١).

قال أبو بكر علاء الدين السمرقندي: أن يلحقه المرسل والرامي أو من يقوم مقامهها قبل انقطاع الطلب أو التواري عنه وهذا استحسان والقياس أن لا يحل لاحتهال أنه مات بسبب آخر لكن ترك القياس بالأثر والضرورة؛ لأنه لا يمكن الاحتراز عنه فأما إذا قعد عن طلبه ثم وجده بعد ذلك ميتا فلا يؤكل لأنه لا ضرورة (٢).

القول الثاني: إذا غاب عنك مصرعه ووجدت به أثرا من كلبك أو سهمك فلا بأس به ما لم يبت فإذا بات فمكروه.

قالت به المالكية.

□ وإليك أقوالهم:

قال ابن رشد: لا بأس بأكل الصيد إذا غاب عنك مصرعه إذا وجدت به أثرا من كلبك أو كان به سهمك ما لم يبن فإذا بان فإني أكرهه (٣).

⁽١) المبسوط (١١/ ٢٢٢).

⁽٢) تحفة الفقهاء (٣/ ٧٧).

⁽٣) بداية المجتهد (١/ ٤٦٠).

القول الثالث: أن عقره الكلب أو السهم وغاب عنه ثم وجده ميتا والعقر مما يجوز أن يموت منه ويجوز أن لا يموت منه.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال النووي: وإن عقره الكلب أو السهم وغاب عنه ثم وجده ميتا والعقر مما يجوز أن يموت منه ويجوز أن لا يموت منه فقد فقال الشافعي كَتْلَتْهُ: لا يحل إلا أن يكون خبرا، فلا رأى (فمن) أصحابنا من قال فيه قولان:

أحدهما: يحل لما روى عدى ابن حاتم قال (قلت: يا رسول الله إنى أرم الصيد فأطلبه فلا أجده إلا بعد ليلة قال: «إِذَا رَأَيْتَ سَهْمَكَ فِيهِ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ سَبُعٌ؛ فَكُلْ» ولأن الظاهر أنه مات منه لأنه لم يعرف سبب سواه.

والثانى: أنه لا يحل لما روى زياد بن أبى مريم قال: (جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني رميت صيدا ثم تغيب فوجدته ميتا فقال رسول الله ﷺ: «هَوَامُ الأرْضِ كَثِيرٌ»، ولم يأمره بأكله)، (ومنهم) من قال: يؤكل قولا واحدا لأنه قال: لا يؤكل إذا لم يكن خبر، وقد ثبت الخبر أنه أمر بأكله)(١).

القول الرابع: إذا رماه فغاب عن عينه وأصابه ميتا وسهمه فيه، ولا أثر به غيره جاز أكله.

قال به الحنابلة.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقي: وإذا رماه فغاب عن عينه وأصابه ميتا وسهمه فيه ولا أثر به غيره جاز أكله (٢).

وقال ابن قدامة: لو رمى صيدا، فغاب عن عينه، ثم وجده ميتا لا أثر به غير سهمه، حل أكله (٣٠).

⁽١) المجموع (٩/ ١١٤).

⁽٢) متن الخرقي (١/ ١٤٤).

⁽٣) المغنى (٣/ ٤٤٥).

والراجح - والله أعلم - هو قول الحنابلة: «إذا رماه فغاب عن عينه وأصابه ميتا وسهمه فيه ولا أثر به غيره جاز أكله» وذلك للحديث الذي رواه البخاري من حديث عدِيِّ بْنِ حَاتِم عَلَيْهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ وَسَمَّيْتَ فَأَمْسَكَ وَقَتَلَ فَكُلْ، وَإِنْ أَكُلَ فَلاَ تَأْكُلْ، فَإِنَّهَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِذَا خَالَطَ كِلابًا، لَمْ يُذْكِرِ الشُمُ الله عَلَيْهَا، فَأَمْسَكْنَ وَقَتَلْنَ فَلاَ تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لاَ تَدْرِي أَيُّهَا قَتَلَ، وَإِنْ رَمَيْتَ الصَّيْدَ الشُمُ الله عَلَيْهَا، فَأَمْسَكْنَ وَقَتَلْنَ فَلاَ تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لاَ تَدْرِي أَيُّهَا قَتَلَ، وَإِنْ وَقَعَ فِي المَاءِ فَلاَ تَأْكُلْ سَهْمِكَ فَكُلْ، وَإِنْ وَقَعَ فِي المَاءِ فَلاَ تَأْكُلْ »(١).

مسألة: لورمي الصيد فوقع في الماء أيحل أو لا؟

قال جمهور أهل العلم: إذا رمي صيد فوقع في ماء أنه لا يؤكل مطلقا سواء كانت الجراحة قاتلة أو غير قاتلة وذلك لقوله ﷺ: كها في حديث عَدِيِّ بْنِ حَاتِم ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ وَسَمَّيْتَ فَأَمْسَكَ وَقَتَلَ فَكُلْ، وَإِنْ أَكُلَ فَلاَ تَأْكُلْ، فَإِنَّا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِذَا خَالَطَ كِلابًا، لَمْ يُذْكِرِ اسْمُ الله عَلَيْهَا، فَأَمْسَكُنَ وَقَتَلْنَ فَلاَ تَأْكُلْ، فَإِنَّكُ لا تَدْرِي أَيُّهَا قَتَلَ، وَإِنْ رَمَيْتَ الصَّيْدَ فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثْرُ سَهْمِكَ فَكُلْ، وَإِنْ وَقَعَ فِي المَاءِ فَلاَ تَأْكُلْ "(").

وهذا قول الأحناف والمالكية والشافعية في الرواية المشهورة عندهم، والحنابلة عند الكثيرين منهم.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول الأحناف:

قال البابري: (وَإِذَا رَمَى صَيْدًا فَوَقَعَ فِي المَّاءِ أَوْ وَقَعَ عَلَى سَطْحِ أَوْ جَبَلِ ثُمَّ تَرَدَّى مِنْهُ إِلَى الْأَرْضِ لَمْ يُؤْكَلُ)؛ لِأَنَّهُ المُتَرَدِّيَةُ وَهِيَ حَرَامٌ بِالنَّصِّ، وَلِأَنَّهُ احْتَمَلَ الْمُوْتَ بِغَيْرِ الرَّمْيِ؛ إِذْ المَّاءُ مُهْلِكٌ (٣).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٤٨٤).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) العناية شرح الهداية (١٠/ ١٢٩).

كرقول المالكية:

قال ابن عبد البر تخلفه: ولا يؤكل من صيد من لا تؤكل ذبيحته إلا ما أدركت ذكاته من رمى صيدا فوقع في الماء أو تردى من جبل أو رماه في الهواء فوقع في الأرض فإن كان قد أصاب مقاتله وأنفذها قبل أن يقع إلى الأرض أو قبل أن يتردى أو يقع في الماء فقد تمت ذكاته؛ لأن ما بلغ منه مبلغ الذبح لم يضره ما ناله بعد وإن كان لم ينفذ مقاتله فلا يؤكل (۱).

كرقول الشافعية:

قال في المجموع: وإن كان خارج الماء ووقع في الماء بعد إصابة السهم ففي حله وجهان: حكاهما صاحب «الحاوي» وغيره وقطع البغوي بالتحريم وفي «شرح مختصر الجويني» بالحل فلو كان الطائر في هواء البحر قال البغوي: إن كان الرامي في البر لم يحل وإن كان في السفينة في البحر حل(٢).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: مسألة؛ قال: (وإذا رماه، فوقع في ماء، أو تردى من جبل، لم يؤكل) يعني وقع في ماء يقتله مثله، أو تردى ترديا يقتله مثله. ولا فرق في قول الخرقي بين كون الجراحة موحية وغير موحية. هذا المشهور عن أحمد (٣).

القول الثاني: هو التفصيل بين ما كان جرحه قاتلا فهو في لا يتأثر بوقوعه في الماء
 وما كان جرحه غير قاتل لا يتعين موته بالإصابة.

وبه قال الشافعية والحنابلة في رواية غير مشهور.

⁽١) الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٤٣٣).

⁽Y) HARAGES (P/111).

⁽٣) المغنى (٩/ ٣٨٠).

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كر أولا: الشافعية:

قال في المجموع: وإن كان خارج الماء ووقع في الماء بعد إصابة السهم ففي حله وجهان حكاهما صاحب «الحاوي» وغيره وقطع البغوي بالتحريم وفي «شرح مختصر الجويني» بالحل فلو كان الطائر في هواء البحر قال البغوي: إن كان الرامي في البر لم يحل وإن كان في السفينة في البحر حل(١).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: إذا كانت الجراحة غير موحية. ولو وقع الحيوان في الماء على وجه لا يقتله، مثل أن يكون رأسه خارجا من الماء، أو يكون من طير الماء الذي لا يقتله الماء، أو كان التردي لا يقتل مثل ذلك الحيوان، فلا خلاف في إباحته (٢).

وقال العلامة الفوزان - عليه رحمة الله: ولأنه إذا كان فيه بقيه حياة كان غير الإصابة قد شارك في إماتته فيغلب جانب الحظر^(٣).

* 8888

⁽١) المجموع (٩/١١٣).

⁽٢) المجموع (٩/١١٣).

⁽٣) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (ص١٤٥).



قال الله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ وَٱلدَّمُ وَ لَحَمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِ وَٱلْمُنْخَذِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُثَرَدِيّةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذَيِحَ عَلَى ٱلنَّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَيْمَ ذَلِكُمْ فِسْقُ ٱلْيَوْمَ يَبِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَي النَّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَيْمَ ذَلِكُمْ فِسْقُ ٱلْيَوْمَ الْيَعْمَ فِسْقُ ٱلْيَوْمَ مَا يَعْمَلُكُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَٱتْمَمْتُ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَٱتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسُلَامَ دِينَا فَمَنِ ٱصْطُلَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ عَلَيْكُمْ فَاعْدِي لِإِنْمِ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ [المائدة:٣]

أما عن الجملة الأولى فقد سبق الكلام عنها وقد بينا ما فيها من أحكام ألا وهي قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحُمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [المائدة:٣].

وأما عن قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ قال ابن كثير: هي التي تموت بالخنق إما قصدا وإما اتفاقا بأن تتخبل في وثاقتها فتموت به فهي حرام(١).

وأما ﴿وَٱلْمَوْقُوذَةُ ﴾ قال الطبري تَعَلَّلَهُ: يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿وَٱلْمَوْقُوذَةُ ﴾ والميتة وقيذا، يقال منه: وقذه يقذه وقذا: إذا ضربه حتى أشرف على الهلاك، ومنه قول الفرزدق:

شــــغارة تقــــذ الفصـــيل برجلهــا فطـــــارة لقــــوادم الأبكـــــار وبنحو ما قلنا في ذلك قال أهل التأويل (٢).

⁽١) انظر: التفسير (٢/ ١١).

⁽٢) انظر: التفسير (٨/ ٥٦).

﴿ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ ﴾: قال الطبري تختلف: يعني بذلك جل ثناؤه: وحرمت عليكم الميتة ترديا من جبل، أو في بئر، أو غير ذلك. وترديها: رميها بنفسها من مكان عال مشرف إلى أسفله (١).

﴿وَٱلنَّطِيحَةُ ﴾: قال الطبري كَالله: يعني بقوله ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ ﴾ الشاة التي تنطحها أخرى فتموت من النطاح بغير تذكية، فحرم الله جل ثناؤه ذلك على المؤمنين إن لم يدركوا ذكاته قبل موته. وأصل النطيحة: المنطوحة (٢).

﴿ وَمَا أَكُلَ ٱلسَّبُعُ ﴾: قال الطبري تخلف: يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿ وَمَا أَكَلَ ٱلسَّبُعُ ﴾ وحرم عليكم ما أكل السبع غير المعلم من الصوائد (٣).

﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾: قال ابن كثير: عائد على ما يمكن عوده عليه مما انعقد سبب موته فأمكن تداركه بذكاة، وفيه حياة مستقرة، وذلك إنها يعود على قوله: ﴿ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلْنَظِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ ﴾ [المائدة:٣] (٤).

تنبيه: سنتعرض - بإذن الله - لأحكام الذبائح بعد الانتهاء من تفسير الآية.

﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنَّصُبِ ﴾: قال الطبري: يعني بقوله جل ثناؤه: ﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصُبِ ﴾ وحرم عليكم أيضا الذي ذبح على النصب. فما في قوله: ﴿ وَمَا ذُبِحَ ﴾ رفع عطفا على (ما) التي في قوله: ﴿ وَمَا أَكَلَ ٱلسَّبُعُ ﴾ والنصب: الأوثان من الحجارة جماعة أنصاب كانت تجمع في الموضع من الأرض، فكان المشركون يقربون لها وليست بأصنام (٥).

وفيها يلي نتعرض لأحكام الذبائح:

⁽١) انظر: التفسير (٨/٨٥).

⁽٢) انظر: التفسير (٨/ ٥٩).

⁽٣) انظر: التفسير (٨/ ٦٢).

⁽٤) انظر: التفسير (٢/ ١١).

⁽٥) انظر: التفسير (٨/ ٦٩).

المسألة الأولي: ما الذكاة لغة وشرعا؟

الذكاة لغة:

قال ابن منظور: وأصل الذَكاة فِي اللَّغَةِ كُلِّها: إِثَّامُ الشَّيْءِ، فَمِنْ ذَلِكَ الذَّكَاءُ فِي السِّنِّ والفَهْمِ وَهُوَ تَمَامُ السنِّ. قَالَ: وَقَالَ الْخَلِيلُ: الذَّكَاءُ فِي السنِّ أَن يأْتِي عَلَى قُرُوحه سَنَةٌ وَذَلِكَ تَمَامُ اسْتِتْهَام القُوَّة؛ قَالَ زهير (١):

يُفَضِّ لَهُ، إِذَا اجْتَهَ لَوا عليْ فِي تَمامُ السِّنِّ مِنْ هُ واللَّه لَكَاءُ

الذكاة شرعا: هي ذبح أو نحر الحيوان المأكول البري بقطع حلقومه ومريئه أو عقر ممتنع و لا يباح شيء من الحيوان المقدور عليه بغير ذكاة؛ لأن غير المذكى ميتة وقال تعالى: ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٣] إلا الجراد والسمك وكل ما لا يعيش إلا في الماء فيحل بدون ذكاة (٢).

قال ابن رشد تعلله: وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْحَيَوَانَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ الذَّبْحُ هُوَ الْحَيَوَانُ الْبَرِّيُّ ذُو الدَّمِ الَّذِي لَيْسَ بِمُحَرَّم وَلَا مَنْفُوذِ الْمُقَاتِلِ وَلَا مَيْتُوسٍ مِنْهُ بِوقْذٍ أَوْ نَطْحِ أَوْ الْبَرِّيُّ ذُو الدَّمِ الَّذِي لَيْسَ بِمُحَرَّم وَلَا مَنْفُوذِ الْمُقَاتِلِ وَلَا مَيْتُوسٍ مِنْهُ بِوقْذٍ أَوْ نَطْحِ أَوْ تَرَدِّ أَوِ افْتِرَاسِ سَبُعِ أَوْ مَرَضٍ، وَأَنَّ الْحَيَوَانَ الْبَحْرِيَّ لَيْسَ يَحْتَاجُ إِلَى ذَكَاةٍ. وَاخْتَلَفُوا فِي الْجَيَوَانِ اللَّذِي لَيْسَ يَدْمَى عِمَّا يَجُوزُ أَكْلُهُ مِثْلَ الْجَرَادِ وَغَيْرِهِ هَلْ لَهُ ذَكَاةٌ أَمْ لَا؟ وَفِي الْجَيَوَانِ اللَّذِي لَيْسَ يَدْمَى عَمَّا يَجُوزُ أَكْلُهُ مِثْلَ الْجَرَادِ وَغَيْرِهِ هَلْ لَهُ ذَكَاةٌ أَمْ لَا؟ وَفِي الْجَيَوَانِ اللَّذِي لَيْسَ يَدُمَى عَمَّا يَجُوزُ أَكْلُهُ مِثْلَ الجَّرَادِ وَغَيْرِهِ هَلْ لَهُ ذَكَاةٌ أَمْ لَا؟ وَفِي الْجَيَوَانِ اللَّذِي لَيْسَ يَكُونُ تَارَةً فِي الْبَحْرِ، وَتَارَةً فِي الْبَرِّ مِثْلَ السَّلَحْفَاةِ وَغَيْرِهِ (٣).

قال ابن قدامة تخلّله: وَتَفْتَقِرُ الذَّكَاةُ إِلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ؛ ذَابِحٍ، وَآلَةٍ، وَمَحَلَّ، وَفِعْلٍ، وَذِكْرِ (٤).

⁽١) لسان العرب (١٤/ ٢٨٨).

⁽٢) انظر: الروض المربع (١/ ٦٨٩).

⁽٣) بداية المجتهد (٢/ ٢٠٢).

⁽٤) المغني (٩/ ٣٩٥).

كرأما الذابح فيعتبر له شرطان:

- 🕸 دينه، وهو كونه مسلما أو كتابيا.
- 🕏 وعقله، وهو أن يكون ذا عقل يعرف الذبح.
 - □ وإليك الأدلة على حل ذبيحة الكتابي:

قال تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَكُ ۗ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوثُواْ ٱلْكِتَنبَ حِلُّ لَّكُمْ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوثُواْ ٱلْكِتَنبَ حِلُّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلُّ لَّهُمْ ﴿ اللَّالِدَ: ٥].

قال ابن كثير: وهذا أمر مجمع عليه بين العلماء أن ذبائحهم حلال للمسلمين؛ لأنهم يعتقدون تحريم الذبح لغير الله ولايذكرون على ذبائحهم إلا اسم الله وإن اعتقدوا فيه تعالى ما هو منزه عنه تعالى وتقدس (١).

□ وإليك أقوال أهل العلم في كون الذابح لابد أن يكون مسلما أو كتابياً:

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ المُرْسِلُ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا؛ لِأَنَّ الإصْطِيَادَ فِي كَوْنِهِ سَبَبًا لِلْحِلِّ كَالذَّبِح، وَالْأَهْلِيَّةُ لِلذَّابِح شَرْطٌ لِحِلِّ الذَّبِيحَةِ (٢).

قال المرغيناني: ومن شرطه أن يكون الذابح صاحب ملة التوحيد إما اعتقادا كالمسلم أو دعوى كالكتابي^(٣).

کرقول المالكية:

قال عبد الوهاب الثعلبي البغدادي المالكي: صفة الذابح أن يكون مسلماً أو كتابياً عارفاً بالذبح قاصداً به التذكية فإن قصد اللعب أو إتلاف البهيمة أو دفعها عن نفسه أو تجريب السيف(٤).

⁽١) انظر: تفسير ابن كثير (٢٨/٢).

⁽٢) المبسوط (١١/ ٢٣٦).

⁽٣) الهداية في شرح بداية المبتدي (٣٤٦/٤).

⁽٤) التلقين في الفقه المالكي (١٠٦/١).

قال في شرح مختصر خليل للخرشي: وفي صِحَّةِ ذَبْحِ كِتَابِيٍّ لِمُسْلِم بِأَمْرِهِ وَعَدَمِهَا قَوْلَانِ لِمَالِكِ، وَيَنْبَنِي عَلَى ذَلِكَ الْأَكْلُ وَعَدَمُهُ، وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ لَمُسْلِمٍ إِنَّ ذَبَحَهُ لِكَافِرٍ لَا يَكُونُ حُكْمُهُ كَذَلِكَ وَهُو كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ ذَبَحَ مَا لَا يَجِلُّ لِكُلِّ مِنْهُمَا فَيُتَّفَقُ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ ذَبْحِهِ، وَإِنْ ذَبَحَ مَا يَحِقُ فَيُتَفَقُ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ ذَبْحِهِ، وَإِنْ ذَبَحَ مَا يَحِلُّ لِكُلِّ مِنْهُمَا فَيُتَّفَقُ عَلَى صِحَّةِ ذَبْحِهِ (۱).

كم قول الشافعية:

قال النووي: الذابح، والعاقر يشترط كونه مسلما أو كتابيا. وتحل ذبيحة الكتاب (٢٠).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: أما الذابح فيعتبر له شرطان؛ دينه، وهو كونه مسلما أو كتابيا (٣).

🧇 الشرط الثاني من شروط الذابح أن يكون عاقلا:

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: أن العقل شرط من الشروط التي يجب توافرها في الذابع:

قال به، الأحناف والمالكية و الحنابلة. ورواية غير مشهورة عن الشافعية.

□ وإليك أقوالهم بتفصيل:

كر أولا: الأحناف:

قال الكاساني: وَكَذَا ذَبِيحَةُ المُجْنُونِ وَالصَّبِيِّ الَّذِي لَا يَعْقِلُ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى المُيْتَةِ، وَكَذَا مَا ذُبِحَ مِنْ صَيْدِ الْحُرَمِ مُحْرِمًا كَانَ الذَّابِحُ (٤٠).

قال البابري: (وَإِنْ كَانَ) أَيْ الذَّابِحُ (صَبِيًّا أَوْ جَنْونًا) قَالَ فِي «النَّهَايَةِ»: أَيْ مَعْتُوهًا؛ لِأَنَّ الْمُجْنُونَ لَا قَصْدَ لَهُ وَلَا بُدَّ مِنْهُ، لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ شَرْطٌ بِالنَّصِّ وَهِيَ

شرح مختصر خليل للخرشي (٣/٨).

⁽٢) روضة الطالبين (٢/ ٥٠٩).

⁽٣) المغنى (٩/ ٣٩٥).

⁽٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/ ١٤١).

بالْقَصْدِ^(۱).

كرقول المالكية:

قال عبد الوهاب الثعلبي البغدادي المالكي: صفة الذابح فأن يكون مسلماً أو كتابياً عاقلاً عارفاً بالذبح قاصداً به التذكية فإن قصد اللعب أو إتلاف البهيمة أو دفعها عن نفسه أو تجريب السيف(٢).

قال ابن أبي زيد القيرواني: وصفة فأما الذابح فإن كان مسلما بالغا عاقلا مصليا صاحيا عارفا غير يدعي جازت ذبيحته إجماعا^(٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: ويشترط أن يكون عاقلا فإن كان طفلا أو مجنونا أو سكرانا لا يعقل لم يصح منه الذبح⁽¹⁾.

قال المرداوي: (وَيُشْتَرَطُ لِلذَّكَاةِ شُرُوطٌ أَرْبَعَةٌ. أَحَدُهَا: أَهْلِيَّةُ الذَّابِح. وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا)؛ لِيَصِحَّ قَصْدُهُ التَّذْكِيَةَ وَلَوْ كَانَ مُكْرَهًا ذَكَرَهُ فِي الإنْتِصَارِ، وَغَيْرِهِ (٥٠).

كروفي رواية عن الشافعية:

قال النووي: الْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ الذَّابِحُ بَالِغًا عَاقِلًا (٦).

القول الثاني: لا يعتبر العقل شرط من الشروط التي يجب توافرها في الذابح: قال به: الشافعية.

⁽١) العناية شرح الهداية (٩/ ٤٨٧).

⁽٢) التلقين في الفقة المالكي (١٠٦/١).

⁽٣) شرح زروق على متن الرسالة (٢/ ١١١).

⁽³⁾ ILAAO 3 (8/V).

⁽٥) الإنصاف (١٠/ ٣٨٥).

⁽٦) المغنى (١١/ ٥٥).

□ وإليك أقوالهم:

قال النووي: الْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ الذَّابِحُ بَالِغًا عَاقِلًا فَإِنْ ذَبَحَ صَبِيٌّ مُمَيِّزٌ حَلَّتْ ذَبِيحَتُهُ عَلَى الْمُذْهَبِ وَهُوَ الْمُنْصُوصُ، وَبِهِ قَطَعَ الْمُصَنِّفُ وَالْجُمْهُورُ (١).

🥏 الشرط الثالث من شروط الذكاة يتعلق بالآلة.

□ وإليك أقوال أهل العلم في ذلك:

كر أولا: الأحناف:

قال السَّرَخْسِيُّ: (لَا يَحِلُّ مَا ذُبِحَ بِسِنِّ، أَوْ ظُفْرٍ غَيْرِ مَنْزُوعٍ؛ لِأَنَّهُ قَتْلُ وَتَخْنِيقُ، وَلَيْسَ بِذَبْحٍ) فَفِي الذَّبْحِ الإِنْقِطَاعُ بِحِدَةِ الْآلَةِ، وَفِي هَذَا المُوْضِعِ الإِنْقِطَاعُ بِقُوَّتِهِ لَا بِحِدَةِ الْآلَةِ، وَفِي هَذَا المُوْضِعِ الإِنْقِطَاعُ بِقُوَّتِهِ لَا بِحِدَةِ الْآلَةِ، وَلِأَنَّ اللَّهُ الذَّبِحِ غَيْرُ الذَّابِحِ وَسِنَّهُ وَظُفْرُهُ مِنْهُ، وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ إِذَا كَانَ مَنْزُوعًا عِنْدَنَا (٢).

كرقول المالكية:

قال أبو الوليد الباجي: الذَّكَاةَ بِالْحِجَارَةِ وَالشَّظَاظِ وَقَالَ: يُرِيدُ المُرْوَةَ وَشُقَّةَ الْعَصَا وَالْقَصَبَ وَكُلَّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ فَكُلُ إِلَّا السِّنَّ وَالظُّفْرَ. قَالَ مُحَمَّدُ: وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكِ (٣).

كرقول الشافعية:

قال النووي تعدّلله: آلة الذبح والاصطياد، هي ثلاثة أقسام: الأول: المحددات الجارحة بحدها من الحديد؛ كالسيف، والسكين، والسهم، والرمح، أو من الرصاص أو من النحاس أو الذهب أو الخشب المحدد، أو القصب أو الزجاج أو الحجر، فيحصل الذبح بجميعها، ويحل الصيد المقتول بها، إلا الظفر والسن وسائر العظام، فإنه لا يحل بها، سواء عظم الآدمي وغيره، المتصل والمنفصل (3).

⁽١) المغنى (١١/ ٥٥).

⁽Y) I لبسوط (Y/ Y).

⁽٣) المنتقى شرح الموطأ (٣/ ١٠٦).

⁽٤) روضة الطالبين وعمدة المفتين (٢/ ٥١١).

کر قول الحنابلة:

قال ابن قدامة كَالله: وأما الآلة، فلها شرطان:

أحدهما: أن تكون محددة، تقطع أو تخرق بحدها، لا بثقلها.

والثاني: أن لا تكون سنا ولا ظفرا. فإذا اجتمع هذان الشرطان في شيء، حل الذبح به، سواء كان حديدا، أو حجرا، أو بلطة، أو خشبا؛ لقول النبي ﷺ: «ما أَنْهَرَ اللَّهَ وَذُكِرَ اسْمُ الله عَلَيْهِ فَكُلُوا مَا لَمْ يَكِنُ سِنًّا أَوْ ظُفْرًا»(١). متفق عليه(١).

الشرط الثالث: محل الذبح:

قال ابن قدامة: وأما المحل فالحلق واللبة وهي الوهدة التي بين أصل العنق والصدر. ولا يجوز الذبح في غير هذا المحل بالإجماع (٣).

وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال الكاساني: مَحَلُّ الذَّكَاةِ مَا بَيْنَ اللَّبَةِ وَاللَّحْيَيْنِ، وَرُوِيَ الذَّكَاةُ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَةِ وَاللَّحْرُ فَرْيُ الذَّكَاةُ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَةِ وَاللَّبَةِ وَالنَّحْرُ فَرْيُ الْأَوْدَاجِ وَمَحَلُّهُ آخِرُ الْحُلْقِ، وَلَوْ نُحِرَ مَا يُذْبَحُ وَذُبِحَ مَا يُنْحَرُ يَجِلُّ لِوُجُودِ فَرْيِ الْأَوْدَاجِ وَلَكِنَّهُ يُكْرَهُ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ فِي الْإِبِلِ النَّحْرُ وَفِي غَيْرِهَا الذَّبْحُ (1).

كرقول المالكية:

قال ابن الحاجب: وَمحل النَّحْر اللبة، وَمحل الذَّبْح الحُلق وتنحر (٥).

قال في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني: وموضع الذبح ومحل النحر اللبة وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء ولا يشترط في النحر قطع شيء من الحلقوم

⁽١) متفق علي أخرجه البخاري (٢٤٨٨، ٢٥٠٧)، ومسلم (١٩٦٨).

⁽٢) المغنى (٩/ ٣٩٦).

⁽٣) المغنى (٩/ ٣٩٧).

⁽٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/ ٤١).

⁽٥) جامع الأمهات (١/٢٢٦).

والودجين لأن محله اللبة وهو محل تصل منه الآلة إلى القلب فيموت بسرعة (١).

وقال علاء الدين السمرقندي: وأما ذكاة الإختيار فمحله مَا بَين اللبة واللحيين... ثمَّ الذَّكَاة هِيَ فري الْأَوْدَاج، والأوداج أَرْبَعَة: الْخُلْقُوم والمريء والعرقان اللَّذَان بَينهمَا الْخُلْقُوم والمريء؛ فالحلقوم مجْرى النَّفس والمريء مجْرى الطَّعَام وَالشرَاب، والعرقان مجْرى الدَّم فَإِذا قطع الْأَوْدَاج الْأَرْبَعَة فقد أَتَى بالذكاة المُأْمُور بَهَا بتَهَامِهَا (٢).

كرقول الشافعية:

قال الشافعي: والذكاة في الحلق واللبة وهي ما لا حياة بعده إذا قطع وكهالها بأربع الحلقوم والمريء والودجين وأقل ما يجزئ من الذكاة أن يبين الحلقوم والمريء وإنها أريد بفري الأوداج لأنها لا تفرى إلا بعد قطع الحلقوم والمرىء والودجان عرقان قد ينسلان من الإنسان والبهيمة ثم يحيا^(٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وأما المحل فالحلق واللبة وهي الوهدة التي بين أصل العنق والصدر. ولا يجوز الذبح في غير هذا المحل بالإجماع (٤).

الشرط الرابع: التسمية عند الذبح:

قال الله تعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِاَيَتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَا عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلّا مَا لَكُمْ أَلَا عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلّا مَا السّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلّا مَا السّعُ إِلَيْهِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ عِلْمٍ عِلْمٍ إِنّ رَبّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ ﴿ السّمُ اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ مِنْهُ مَن اللّهِ عَلَيْهِ وَإِلّا اللهُ عَلَيْهِ وَإِلَى اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ مُن اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ مُن اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ مُن اللّهُ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ مُن اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ مُن اللّهُ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنّا لَا اللّهُ عَلَيْهِ وَإِنّا لَلّهُ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ عَلَيْهُ وَإِنّا لَهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَإِنّا اللّهُ عَلَيْهُ وَإِنْ اللّهُ عَلَيْهُ وَإِنّا اللّهُ عَلَيْهِ وَإِنّا اللّهُ عَلَيْهُ وَا إِلَى اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَالْعَلْمُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عُلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَالْعَلْمُ اللّهُ عَلَيْهُ وَالْعُلْمُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَالْعُلْمُ اللّهُ عَلَيْهُ وَا

⁽١) انظر: الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني.

⁽٢) تحفة الفقهاء (٣/ ٦٨).

⁽٣) الأم (١/ ١٨٤).

⁽٤) المغنى (٩/ ٣٩٧).

لِيُجَادِلُوكُمُّ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿ [الأنعام:١١٨- ١٢١].

قال ابن كثير: هَذَا إِبَاحَةُ مَنَ الله لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَأْكُلُوا مِنَ الذَّبَائِحِ مَا ذُكِرَ عَلَيْهِ الشُمُهُ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يُبَاحُ مَا لَمْ يُذْكِرِ السُمُ الله عَلَيْهِ، كَمَا كان يستبيحه كفار قريش مِنْ أَكْلِ المُيْتَاتِ وَأَكْلِ مَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَغَيْرِهَا، ثُمَّ نَدَبَ إِلَى الْأَكْلِ مِمَّا ذُكِرَ السُمُ الله عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا الله عَلَيْهِ فَقَالَ: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلًا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱللهُ اللهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ وَوَضَحَهُ ﴿ إِلّا مَا اللهُ عَلَيْهُ وَقَدْ فَصَلَ لَكُم مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ وَوَضَحَهُ ﴿ إِلّا مَا اللهُ عَلَيْهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَاللهُ مَا وَجَدْتُمْ. ثُمَّ عَلَيْكُمْ وَوَضَحَهُ ﴿ إِلّا فِي حَالِ الإضطرارِةِ فَإِنَّهُ يُبَاحُ لَكُمْ مَا وَجَدْتُمْ. ثُمَّ اللهُ عَلَيْهُ إِلَا فَي حَالِ الإضطرارِةِ فَإِنَّهُ يُبَاحُ لَكُمْ مَا وَجَدْتُمْ. ثُمَّ اللهُ عَلَيْهُ وَالنَّعَامِ وَمَا ذُكِرَ عَلَيْهِ مَا الْمُعْرَادِهُ مُ النَّيَاتِ وَمَا ذُكِرَ عَلَيْهِ مَنَا اللهُ تَعَالَى جَهَالَةَ النُسْرِكِينَ فِي آرَائِهِمُ الْفَاسِدَةِ مِنِ السِّحْلَالِمُ المُنْتَاتِ وَمَا ذُكِرَ عَلَيْهِ مُ النَّهُ اللهُ تَعَالَى، فَقَالَ: ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَآبِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُو أَعْلَمُ بِاعْتِدَائِهِمْ وَكَذِيهِمْ وَافْتِرَاتُهم وَافْتِرَاتُهم (الله تَعَالَى، فَقَالَ: ﴿ وَإِنَ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَآبِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنْ رَبَّكَ هُو أَعْلَمُ بِاعْتِدَائِهِمْ وَكَذِيهِمْ وَافْتِرَاتُهم (الله عَلَى الله المَا الله الله الله المَا الله المُعْتَدِينَ ﴾ [الأَنْعَامِ: (الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله الله الله الله الله الله الله المُعْتَدِينَ ﴾ [الأَنْعَامَ: الله عَلَى الله عَلَى الله والله الله المُعْتَدِينَ الله الله الله الله المُعْتَدِينَ الله الله الله المُعْتَدِينَ الله الله الله المُعْتَدِينَ الله الله الله الله الله المُعْتَدِينَ الله الله الله المُعْتَدِينَ الله الله المُعْتَدِينَ الله الله المُعْتَدِينَ اللهُ المُعْتَدِينَ اللهُ المُعْتَدِينَ اللهُ اللهُ المُعْرَاءِ المُعْتَدِينَ المُعْتَالِي المُعْتَدِينَ اللهُ المُعْلَى المُعْمَا المُعْتِدَةَ

🗐 وقد اختلف أهل العلم في حكم التسمية على الذبيحة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: وجوب التسمية على الذبيحة فلا تحل بدونها ولو نسيها سهواً:

قال به: أحمد في رواية، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية.

□ وإليك أقوالهم:

قال المرداوي لِحَلَلَهُ: تَنْبِيةٌ: ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ: أَنَّ ذِكْرَ اسْمِ الله عِنْدَ الذَّبْحِ: شَرْطٌ. وَهُوَ المُذْهَبُ فِي الجُمْلَةِ. وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ^(٢).

وإليك فتوى ابن تيمية تعَلَقُهُ: وَقِيلَ: تَجِبُ مُطْلَقًا؛ فَلَا تُوْكُلُ الذَّبِيحَةُ بِدُوخِا سَوَاءٌ تَرَكَهَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا كَالرِّ وَايَةِ الْأُخْرَى عَنْ أَحْمَد اخْتَارَهَا أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ وَهُو تَرَكَهَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا كَالرِّ وَايَةِ الْأُخْرَى عَنْ أَحْمَد اخْتَارَهَا أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ وَهُو قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ السَّلَفِ. وَهَذَا أَظْهَرُ الْأَقْوَالِ؛ فَإِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ قَدْ عَلَّقَ الْحِلَّ بِذِكْرِ السَّمِ الله فِي غَيْرِ مَوْضِع كَقَوْلِهِ: ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا أَمْسَكُنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُواْ اَسْمَ ٱللّهِ عَلَيْكُ إِللّهُ اللهِ عَلَيْكُ إِللّهُ اللّهِ عَلَيْهِ ﴿ [الأَعام:١١٨] ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَا عَلَيْهِ ﴾ [الأعام:١١٨] ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَا عَلَيْهِ ﴿ اللّهُ عَلَيْهِ ﴾ [الأعام:١١٨] ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَا عَلَيْكُ وَاللّهُ عَلَيْهِ ﴾ [الأعام:١١٨] ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَاهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأعام: ١١٨] ﴿ وَمَا لَمْ يُذَكِّر ٱلللهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأعام: ١١٨]

⁽١) انظر: مختصر تفسير ابن كثير (١/ ٦١١).

⁽٢) انظر: الإنصاف (١٠/ ٩٣٣).

عَلَيْهِ ﴿ الْاَعَامَ ١٢١] وَفِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ قَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ الله عَلَيْهِ فَكُلُوا ﴾ وفي الصَّحِيح أَنَّهُ قَالَ لَعَدِيِّ: «إذَا أَرْسَلْت كَلْبَك المُعَلَّمَ وَذَكَرْت اسْمَ الله فَقَتَلَ فَكُلْ، وَإِنَّ خَالَطَ كُلْبَك كَلْبَك عَلَى كَلْبِك وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى وَإِنْ خَالَطَ كُلْبَك كِلَابُ آخَرَ فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّك إِنَّمَا سَمَّيْت عَلَى كَلْبِك وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى عَيْرِهِ ﴾ (١).

□ واستدل القائلين بهذا القول بأدلة منها:

قوله: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكِرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَا بِهِمْ لِيُجَدِدُلُوكُمُ ۗ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الانعام: ١٢١].

قال الطبري: والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن الله عني بذلك ما ذُبح للأصنام والآلهة، وما مات أو ذبحه من لا تحلّ ذبيحته.

وأما من قال: «عنى بذلك: ما ذبحه المسلم فنسي ذكر اسم الله»، فقول بعيد من الصواب، لشذوذه وخروجه عما عليه الحجة مجمعة من تحليله، وكفى بذلك شاهدًا على فساده.

وأما قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسُقُ ﴾، فإنه يعني: وإنّ أكْل ما لم يذكر اسم الله عليه من الميتة، وما أهل به لغير الله، لفسق.

🗐 واختلف أهل التاويل في معنى: «الفسق»، في هذا الموضع.

فقال بعضهم: معناه: المعصية.

فتأويل الكلام على هذا: وإنّ أكلَ ما لم يذكر اسم الله عليه لمعصية لله وإثم. وقال آخرون: معنى ذلك: الكفر^(٢).

وقال العلامة الفوزان كَلَلَهُ: ويجاب عن ذلك بأن إطلاق اسم الفسق على تارك ما فرضه الله غير ممتنع شرعًا (٢)، فيدخل في ذلك تارك التسمية تعمدًا.

⁽١) انظر: مجموع الفتاوي (٣٥/ ٢٣٩).

⁽٢) انظر: التفسير (٢/ ١٦٩).

⁽٣) تفسير الشوكاني (٢/ ١٥٠).

والضمير في قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ قيل عائد على الأكل. وقيل: عائد على الذبح لغير الله(١).

بل لم يذكر ابن جرير غير رجوعه على الأكل حيث قال: وأما قوله: ﴿وَإِنَّهُو لَفِسُقٌ ﴾ فإنه يعني وإن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه من الميتة وما أهل به لغير الله ﴿لَفِسُقٌ ﴾ فحمل الآية على الميتة أو على ما ذبح لغير الله دون ما لم يذكر اسم الله عليه من الذبائح تحكم لا دليل عليه كما أسلفنا. والله أعلم (٢).

واستدل القائلون بوجوب التسمية بحديث رافع بن خديج.

وقال الكاساني: وَأَمَّا الْآيَةُ فَلَا تَتَنَاوَلُ مَتْرُوكَ التَّسْمِيةِ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدِهِمَا: أَنَّهُ قَالَ عَلَى ﴿ وَإِنَّهُ لِ لَغِسْقُ ﴾ أَيْ: تَرْكُ التَّسْمِيةِ عِنْدَ الذَّبْحِ فِسْقٌ، وَتَرْكُ التَّسْمِيةِ سَهْوًا لَا يَكُونُ فِسْقًا وَكَذَا كُلُّ مَتْرُوكِ التَّسْمِيةِ سَهْوًا لَا يَلْحَقُهُ سِمَةُ الْفِسْقِ؛ لِأَنَّ المُسْأَلَةَ اجْتِهَادِيَّةٌ وَفِيهَا اخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ فَدَلَّ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ الْآيةِ الْكَرِيمَةِ مَتْرُوكُ التَّسْمِيةِ عَمْدًا لَا سَهْوًا.

وَالثَّانِي: أَنَّ النَّاسِيَ لَمْ يَتُرُكُ التَّسْمِيةَ بَلْ ذَكَرَ اسْمَ الله اللَّ وَالذِّكْرُ قَدْ يَكُونُ بِاللِّسَانِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْقَلْبِ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ مَ عَن ذِكْرِنَا ﴾ بِاللِّسَانِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْقَلْبِ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ مَ عَن ذِكْرِنَا ﴾ [الكهف:٢٨]، وَالنَّاسِي ذَاكِرٌ بِقَلْبِهِ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ اللهِ اللهُ عَلَيْهُ فَلَيْأُكُلْ.

وَعَنْهُ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ: إِنَّ الْمُسْلِمَ ذَكَرَ الله فِي قَلْبِهِ، وَقَالَ: كَمَا لاَ يَنْفَعُ الإسْمُ فِي الشِّرْكِ لاَ يَضُرُّ النَّسْيَانُ فِي الْإِسْلَامِ، وَعَنْهُ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ: فِي الْمُسْلِمِ السُمُ اللهُ تَعَالَى فَإِذَا ذَبَحَ المُجُوسِيُّ وَذَكَرَ اسْمَ الله تَعَالَى فَلَا الله تَعَالَى فَلا تَعَالَى فَإِذَا ذَبَحَ المُجُوسِيُّ وَذَكَرَ اسْمَ الله تَعَالَى فَلا تَعَالَى فَلا تَعَالَى فَلا الله وَعَنْ سَيِّدِنَا عَلِيٍّ عَلَيْهُ سُئِلَ عَنْ هَذَا فَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ عِلَّةُ المُسْأَلَةِ فَثَبَتَ أَنَّ النَّاسِيَ وَلَا يَدْفَعُ النَّسِيَةِ فَلا تَتَنَاوَهُمَا الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ النَّسْيَانَ لَا يَدُ فَعُ التَّمْلِيفَ وَلا يَدْفَعُ الْحَظْرَ حَتَّى لَمْ يُجْعَلْ عُذْرًا فِي بَعْضِ المُوَاضِعِ عَلَى مَا لاَ يَدْفَعُ التَّكْلِيفَ وَلَا يَدْفَعُ الْحَظْرَ حَتَّى لَمْ يُجْعَلْ عُذْرًا فِي بَعْضِ المُوَاضِعِ عَلَى مَا

تفسیر ابن کثیر (۲/ ۱۶۹).

⁽٢) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (١/ ٩٢).

ضُرِبَ مِنْ الْأَمْثِلَةِ فَنَقُولُ: النِّسْيَانُ جُعِلَ عُذْرًا مَانِعًا مِنْ التَّكْلِيفِ وَالْمُوَّاخَذَةِ فِيهَا يَغْلِبُ وُجُودُهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُجْعَلْ عُذْرًا فِيهَا لَا يَغْلِبُ وُجُودُهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُجْعَلْ عُذْرًا فِيهَا يَعْلِبُ وُجُودُهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُجْعَلْ عُذْرًا فِيهَا يَعْلِبُ وُجُودُهُ لَوْقَعَ النَّاسُ فِي الْحَرَجِ وَالْحَرَجُ مَدْفُوعٌ (١٠).

قوله ﷺ: «ما أَنْهُرَ الدَّمَ، وَذُكِرَ اسْمُ الله عَلَيْهِ، فَكُلُوا، مَا لَمْ يَكِنُ سِنَّا أَوْ ظُفْرًا» (٢٠). متفق عليه (٣).

وقال العلامة الفوزان تتقلفه: ففيه دليل على اشتراط التسمية لأنه علق الإذن بمجموع الأمرين، وهما: الإنهار والتسمية والمعلق على شيئين لا يكتفي فيه بوجود أحدهما.

ويمكن مناقشة هذا الاستدلال بأن الحديث عام يمكن تخصيصه بالأحاديث الدالة على عدم شرطية التسمية: إما مطلقًا أو في حالة النسيان – ويجاب عن ذلك بأن تلك الأحاديث التي ادعى تخصيصها لهذا الحديث وما جاء بمعناه من الأحاديث الصحيحة ليست من القوة في درجة هذه الأحاديث حتى تقوى على تخصيصها كما يأتي بيان ذلك (٤).

القول الثاني: أن التسمية واجبة على من ذكرها فإن تركة سهوا على ذبيحة فهي ماحة.

قال به: الأحناف، والمالكية، ورواية الأشهر عن أحمد.

□ وإليك أقوالهم:

كرأولا الأحناف:

قال الكاساني: النَّاسِيَ لَمْ يَتْرُكُ التَّسْمِيَةَ بَلْ ذَكَرَ اسْمَ الله ﷺ وَالذِّكْرُ قَدْ يَكُونُ بِاللِّسَانِ وَقَدْ يَكُونُ بِالْقَلْبِ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ مَ عَن ذِكْرِنَا ﴾

⁽١) بدائع الصنائع (٥/ ٤٧).

⁽٢) أخرجه البجاري (٢٤٨٨، ٢٥٠٧)، ومسلم (١٩٦٨).

⁽٣) المغنى (٩/ ٣٩٦).

⁽٤) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (١/ ٩٢).

الكهف: ٢٨] وَالنَّاسِي ذَاكِرٌ بِقَلْبِهِ لِمَا رُوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلِ ذَبَحَ وَنَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ الله عَلَيْهِ فَقَالَ ﴿ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ الله عَلَيْهِ فَقَالَ ﴿ أَنَّ اسْمُ الله كَالَ فِي قَلْبِ كُلِّ مُسْلِمٍ فَلْيَأْكُلُ (أَ). كَا ثَانِياً: المالكية:

قال عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي: ومن نسي التسمية في ذبح أضحية أو غيرها فإنها تؤكل وإن تعمد ترك التسمية لم تؤكل (٢٠).

قال شهاب الدين النفراوي الأزهري: وَمَنْ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ فِي ذَبْحِ أُضْحِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَإِنَّهَا تُؤْكَلُ وَإِنْ تَعَمَّدَ تَرْكَ التَّسْمِيَةِ لَمْ تُؤْكُلُ (٣).

كرثالثاً: قول الحنابلة:

قال ابن قدامة تَعْلَلهُ: مَسْأَلَةُ: قَالَ: (وَيَقُولُ عِنْدَ الذَّبْحِ: بِسْمِ الله، وَالله أَكْبَرُ، وَإِنْ نَسِيَ فَلَا يَضُرُّهُ) ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ كَانَ إِذَا ذَبَحَ قَالَ: «بِسْمِ الله، وَالله أَكْبَرُ» وَفِي نَسِيَ فَلَا يَضُرُّهُ) ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْهُ كَانَ إِذَا ذَبَحَ قَالَ: «بِسْمِ الله، وَالله أَكْبَرُ» وَفِي خَدِيثِ أَنَسُ: وَسَمَّى وَكَبَرَ. وَكَذَلِكَ كَانَ يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ. وَبِهِ يَقُولُ أَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَلا فِي أَنَّ التَّسْمِيةَ مُجْزِئَةٌ. وَإِنْ نَسِيَ التَّسْمِيةَ، وَلا فِي أَنَّ التَّسْمِيةَ مُجْزِئَةٌ. وَإِنْ نَسِيَ التَسْمِية، أَجْزَأَهُ أَوْنَ نَسِيَ التَسْمِية، أَجْزَأَهُ أَوْنَ نَسِيَ التَسْمِية، أَجْزَأَهُ أَوْنَ نَسِيَ التَسْمِية اللهُ أَوْنَ نَسِيَ التَسْمِية الْمَارَدِ أَوْنَ نَسِيَ التَسْمِية اللهُ أَوْنَ نَسِيَ التَسْمِية اللهُ أَوْنَ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ ال

□ وقد استدل القائلين بهذا القول بأدلة منها:

١ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيمَنْ يَذْبَحُ وَيَنْسَى التَّسْمِيةَ -، قَالَ: المُسْلِمُ فِيهِ اسْمُ الله وَإِنْ لَمْ
 يَذْكُرِ التسمية (٥).

⁽١) بدائع الصنائع (٥/ ٤٧).

⁽٢) انظر: متن الرسالة (١/ ٨٠).

⁽٣) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٣٨٢).

⁽٤) المغني (٩/ ٣٦١).

⁽٥) صحيح موقوف: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨٥٤٨)، وسعيد بن منصور (٥/ ٨٢)، والدارقطني (٤/ ٢٩٥، ٢٩٦) كلهم من طرق عن عن سفيان بن عيينة، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أبي الشعثاء - وهو جابر بن زيد - قال: حدثنا عين - يعني عكرمة-، عن ابن عباس. وأخرجه عبد الرزاق أيضًا (٨٥٣٨) عن معمر، عن أيوب وهو السختياني، عَنْ

٢- وقوله ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الله وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخُطأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ» (١).

عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قال: المسلم اسم من أسهاء الله، فإذا نسي أحدكم أن يسمى على الذبيحة، فليُسَمِّ وليأكل هكذا موقوفا وهو الصحيح. وقد روي هذا الحديث مرفوعا أخرجه الدارقطني في «سننه» (٤ / ٢٩٦)، والبيهقي (٩ / ٢٣٩) في «معرفة السنن والآثار» (٢٩٦٣)، كلهم من طريق محمد بن يزيد، عن معقل بن عبيد الله، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عكرمة، عن ابن عباس أنَّ النَّبِي عَلَيْ قال: «المُسلم يَكْفِيهِ اسْمه، فَإِن نسي أَن يُسَمِّي حِين يُذبح فليسم وليذكر اسم الله ثمَّ المُنْكِي قَال: عمد بن يزيد بن سنان الجزري «ضعيف»، وقد خالف الثقات الذين رووا الحديث موقوفًا على ابن عباس.

(۱) إسناده ضعيف وللمتن شاهد: أخرجه ابن ماجه (۲۰٤٥)، والطبراني في الأوسط (۸۲۷۳)، والعقيلي (٤/ ١٤٥)، والبيهقي (١١٣٣)، كلهم من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس عن النبي ﷺ.

قلت: والوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية، ولم يصرح بالسماع إلي آخر السند.

وأخرجه أبن حبّان (٧٢١٩)، والحاكم (٢٧٥٢)، والبيهقي (١٤٨٧١)، والدارقطني (٤٣٩٩)، والدارقطني (٤٣٩٩)، والطحاوي في «شرح معاني الأثار» (٤٦٤٩)، كلهم من طرق عن الربيع بن سليمان عن بشر بن بكر، وزاد الحاكم والطحاوى: أيوب بن سويد متابع لبشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد الله بن عمر عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الله ﷺ وَضَعَ عَنْ أَمَتْي الخَطَأ وَمَا السُتُكِرِهُوا عَلَيْه».

قلت: والأوزعي لم يسمع هذا الحديث من عطاء قاله أبو حاتم.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٥/ ٢٨٢) من طريق عن عبد الرحيم بن زيد عن أبيه عن جبير عن ابن عباس عن النبي على الله عن الحواري «ضعيف» وعبد الرحيم بن زيد «ضعيف»

وأخرجه الطبراني (١١٢٧٤) من طريق عن مسلم بن خالد الزنجي عن سعيد العلاف عن ابن عباس على عن النبي على الله عن النبي على الله عنه الله عن النبي على الله عنه الله عنه النبي على الله عنه الله الزنجي «ضعيف»، وسعيد العلاف هو ابن أبي صالح «مجهول الحال».

وأخرجه العقيلي (٤/ ١٤٥)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٥٢)، والبيهقي (١١٢٣٦)، كلهم من طرق عن محمد بن المصفي عن الوليد بن مسلم عن مالك عن نافع عن ابن عمر الله الله الله الله عن الله وقد عنعن المنع عمم الله وعن المنع عمم الله وقد عنعن والموليد ابن مسلم يدلس وقد عنعن والوليد ابن مسلم يدلس تدليس التسوية ولم يصرح بالسماع وقال الإمام في العلل ومعرفة

وأخرجه البيهقي (١٤٨٧٣) من طرق عن محمد بن المصفى عن الوليد بن مسلم عن بن لهيعة عن موسي بن وردان قال سمعت عقبة بن عامر عليه يقول: قال رسول الله عليه: "وُضِعَ عَنْ أُمَّتِي الْحُطَّا وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ". قلت: فيه الوليد وهو مدلس ولم يصرح بالسماع، وفيه أيضا ابن لهيعة وهو «ضعيف». وقال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ١٣١٧): وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن المصفى عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس مثله وعن الوليد بن مسلم عن ابن عباس مثله وعن الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة عن موسي بن وردان عن عقبة بن عامر عن النبي عليه. قال: هذه أحاديث منكرة كأنها موضوعة. وقال أبي: لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث من عطاء إنها سمعه من رجل عنه لم يسمه أتوهم أنه عبد الله بن عامر أو إسهاعيل بن مسلم ولا يصح هذا الحديث، ولا يثبت إسناده.

قلت: وأخرج ابن عدي في الكامل (٢/ ٣٤٦)، عن أبي بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء عن أبي الدرداء عن رسول الله عَلَيْكُمُ مثله.

قلت: وأبو بكر الهذلي "متروك الحديث" وشهر "ضعيف".

وأخرج ابن عدي (٤/ ٣٤٦) من طرق عن جعفر بن جسر بن فرقد عن أبيه عن الحسن عن أبي بكر على عن رسول الله على: «رفع الله عن الأمة ثلاثا الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه» قلت: وجعفر بن فرقد «ضعيف» وأبيه جسر بن فرقد قال البخاري فيه ليس بذاك عن الحسن وأخرجه الطبراني (١٤٣٥) من طريق عن يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعب شراحيل بن آدم عن ثوبان عن النبي على قلت: ويزيد بن ربيعة الحبي «ضعيف».

وأخرج سعيد بن منصور (١١٠٠)، وعبد الرزاق (١١٤١٦)، وابن أبي شيبة (١٨٠٣٦)، ومعمر في جامعه (١١٩٧)، وابن عدي (٣٤٣/٤) من طريق عن الحسن عن النبي رقال الإمام أحمد لمّا سئل عن الحديث: ليس يروي فيه إلا عن الحسن. قلت: وهذا مرسل كما هو معلوم فإن الحسن لم يدرك النبي رقيقية.

قلت: ولمعنى هذا الحديث شاهد أخرجه مسلم (١٢٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ: ﴿ لِللَّهِ مَا فِي ٱللَّهَ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۚ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة:٢٨٤]، قَالَ: فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة:٢٨٤]، قَالَ: فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالُوا: أَيْ رَسُولَ الله، كُلِّفْنَا

قال العلامة الفوزان: وفي هذا الاستدلال نظر؛ لأن الحديث إنها يدل على سقوط الإثم عن الناسي ويمنع الوجوب والحظر ولهذا استوى العمد والسهو في ترك تكبيرة الإحرام والطهارة وغيرها من الشرائط(١).

القول الثالث: أن التسمية على الذبيحة سُنة:

قال به: الشافعية، والحنابلة في رواية.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرأولا: الشافعية:

قال الشافعي تعملة: وإذا أرسل أحببت له أن يسمي الله تعالى فإن نسي فلا بأس؛ لأن المسلم يذبح على اسم الله.

قال الماوردي: التسمية على الصيد والذبيحة سنة، وليست بواجبة، فإن تركها عامدا أو ناسيا، حل أكله (٢).

قال النووي: يُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَمِّيَ الله تَعَالَى عِنْدَ الذَّبْحِ، وَعِنْدَ إِرْسَالِ الْكَلْبِ أَوْ

⁽١) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (١/ ٩٣).

⁽٢) الحاوى الكبير (١٥/١٥).

السَّهْمِ إِلَى الصَّيْدِ فَلَوْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا حَلَّتْ الذَّبِيحَةُ وَالصَّيْدُ(١).

كرقول الحنابلة:

قال المرداوي: وَعَنْهُ: التَّسْمِيَةُ سُنَّةٌ (٢).

□ وأدلة هذا القول:

١ - قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَ لَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِ عَلَى وَالْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَا أَكُلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنَّصُبِ ﴾ [المائدة:٣].

الشاهد من الدليل: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ فأباح المذكي ولم يذكر التسمية.

قال العلامة الفوزان: فأباح المذكي ولم يذكر التسمية ويمكن الإجابة عن هذا الاستدلال من قبل المخالف بأن المراد ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ وذكرتم اسم الله عليه لما ثبت من الأدلة الأخرى (٣).

٢ - ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ حِلُّ لَّكُمْ ﴾ [المائدة: ٥].

قال العلامة الفوزان: وهم لا يسمون غالبًا فدل على أنها غير واجبة لأنها لو اشترطت التسمية لما حلت الذبيحة مع الشك في وجودها؛ لأن الشك في الشرط شك في المشروط.

ويمكن الجواب عن هذا الاستلال من قبل المخالفين بأن المراد بذبائح أهل الكتاب المباحة بالآية المذكورة ما ذبحوها بشرطها كذبائح المسلمين، وإذا لم يعلم أسمى الذابح أم لا فذبيحته حلال سواء كان مسلمًا أم كتابيًا (٤).

٣- عن عَائِشَةَ: أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَعْرَابِ كَانُوا يَأْتُونَا بِلَحْم، وَلَا نَدْرِي أَذَكَرُوا اسْمَ

⁽١) المجموع (٩/ ٨٦).

⁽٢) الإنصاف (١٠/ ٣٩٩).

⁽٣) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (١/٩٣).

⁽٤) المصدر السابق.

الله عَلَيْهِ أَمْ لَا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «اذْكُرُوا اسْمَ الله ﷺ عَلَيْهِ وَكُلُوا»(١).

قال العلامة الفوزان: ووجه الدلالة منه أنه لو كانت التسمية شرطًا لم يرخص لهم إلا مع تحققها وما ذكر في الحديث المراد به التسمية المأمور بها عند أكل الطعام ويجاب عن ذلك بأنه خلاف مدلول الحديث فإنه يدل على وجوب التسمية؛ لأن الصحابة فهموا أنها لابد منها وخشوا أن لا تكون وجدت من أولئك لحداثة إسلامهم فأمرهم بها يخصهم من التسمية عند الأكل (٢).

قال ابن حجر: الذين سألوا عن هذه الذبائح فإنهم سألوا عن أمر قد وقع، ويقع لغيرهم ليس فيه قدرة على الأخذ بالأكمل فعرفهم بأصل الحل فيه وقال ابن التين: عتمل أن يراد بالتسمية هنا عند الأكل وبذلك جزم النووي قال ابن التين: وأما

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٥٢) من طريق عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، وأخرجه أيضا (٦٩٦٣) من طريق عن أبي خالد الأحمر، وكذلك البيهقى (١٨٦٦٧)، وأخرجه أبو داود (٢٨٣١) من طريق عن سليهان بن حيان ومحاضر المعنى، وأخرجه ابن الجارود (٨٨١) كذلك من طريق عن محاضر، وأخرجه النسائي (٤٤٥٣) من طريق عن النضر بن شميل، وأخرجه ابن ماجه (٣١٧٤) من طريق عن عبد الرحيم بن سليهان، وكذلك الدارمي (٢٠٢٨)، وأبو يعلى (٤٤٤٧)، كلهم محمد بن عبد الرحمن الطفاوي وأبو خالد الأحمر، وسليمان بن حيان ومحاضر المعنى وعبد الرحيم بن سليمان، والنضر بن شميل، ومحمد بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ. وخالفهم مالك كما في الموطأ (١٠٣٨)، وجعفر بن عون كما عند البيهقي (١٨٦٦٨)، ومعمر كما عند عبد الرزاق (٨٥٤٢)، كلهم مالك وجعفر بن عون ومعمر عن هشام عن أبيه عن النبي ﷺ هكذا مرسلا بإسقاط عائشة ﴿ اللَّهُ عَلَيْكُ وقال الدارقطني في العلل (١٤/ ١٧٣): يرويه هشام بن عروة واختلف عنه فرواه عبد الرحيم بن سليمان، ويونس ابن بكبر، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي، وأبو خالد الأحر، ومحاضر والنضر بن شميل، ومسلمة بن قعنب، وابن هشام بن عروة، وعمر بن مجمع عن هشام عن أبيه عن عائشة ﴿ اللَّهُ عَلَّمُ اللَّهُ ا واختلف عن مالك بن أنس فرواه عبد الوهاب بن عطاء، عن مالك، عن هشام عن أبيه مرسلا، وكذلك رواه ابن زيد، وحماد بن سلمة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، والمفضل بن فضالة، عن هشام عن أبيه مرسلاً ليس فيه عائشة والمرسل أشبه بالصواب.

⁽٢) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (١/ ٩٤).

التسمية على ذبح تولاه غيرهم من غير علمهم فلا تكليف عليهم فيه، وإنها يحمل على غير الصحة إذا تبين خلافها ويحتمل أن يريد أن تسميتكم الآن تستبيحون بها أكل ما لم تعلموا أذكر اسم الله عليه أم لا إذا كان الذابح ممن تصح ذبيحته إذا سمى.

ويستفاد منه: أن كل ما يوجد في أسواق المسلمين مجمول على الصحة، وكذا ما ذبحه أعراب المسلمين لأن الغالب أنهم عرفوا التسمية، وبهذا الأخير جزم ابن عبد البر فقال فيه: أن ما ذبحه المسلم يؤكل ويحمل على أنه سمي لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك وعكس هذا الخطابي فقال فيه: دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة؛ لأنها لو كانت شرطا لم تستبح الذبيحة بالأمر المشكوك فيه كها لو عرض الشك في نفس الذبح فلم يعلم هل وقعت الذكاة المعتبرة أو لا، وهذا هو المتبادر من سياق الحديث حيث وقع الجواب فيه فسموا أنتم وكلوا كأنه قيل لهم: لا تهتموا بذلك بل الذي يهمكم أنتم أن تذكروا اسم الله وتأكلوا، وهذا من أسلوب الحكيم (۱).

مسألة: ما صيغة الذكر المشروع عن الذبح؟

🗐 اختلف أهل العلم في صيغة الذكر المشروع عند الذبح على قولين:

🔷 القول الأول: ذكر أي اسم لله عَلَى أي كان:

وبه قال: الأحناف والمالكية.

□ وإليك أقوالهم:

كر أولا: الأحناف:

قال الكاساني كَنَلَثُهُ: وإذا ثبت أن التسمية حالة الذكر من شرائط الحل عندنا فبعد ذلك يقع الكلام في بيان ركن التسمية وفي بيان شرائط الركن وفي بيان وقت التسمية.أما ركنها فذكر اسم الله على أي اسم كان لقوله تبارك وتعالى: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِاَيَتِهِ مُؤْمِنِينَ ۞ وَمَا لَكُمُ أَلّا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ

⁽١) فتح الباري (٩/ ٦٣٦).

ٱللَّهِ ﴿ [الانعام: ١١٨، ١١٩] من غير فصل بين اسم واسم، وقوله عز شأنه: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكُرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الانعام: ١٢١]؛ لأنه إذا ذكر اسها من أسهاء الله تبارك وتعالى لم يكن المأكول مما لم يذكر اسم الله عليه فلم يكن محرما، وسواء قرن بالاسم الصفة بأن قال الله أكبر الله أجل، الله أعظم، الله الرحمن، الله الرحيم ونحو ذلك، أو لم يقرن بأن قال: الله أو الرحمن أو الرحيم أو غير ذلك؛ لأنه المشروط بالآية عز شأنه وقد وجد (١).

کر قول المالكية:

قال الدردير: وَالْمُرَادُ بِالتَّسْمِيَةِ ذِكْرُ الله مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا خُصُوصَ بِاسْمِ الله، وَلَكِنَّهُ الْأَفْضَلُ، وَكَذَا زِيَادَةُ وَاللهُ أَكْبَرُ (٢).

قال عليش: (تَسْمِيَة) لله ﷺ بِأَيِّ اسْم مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى الْحُسْنَى عِنْدَ الذَّبْحِ وَالنَّحْرِ وَالنَّحْرِ وَالْإِرْسَالِ فِي الْعَقْرِ وَفِعْلِ مَا يَمُوتُ بِهِ نَحُّوُ الجُرَادِ لَا خُصُوصُ بِسْمِ الله (٣).

□ أدلة هذا القول:

قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِّايَلِتِهِ مُؤْمِنِينَ ۞ وَمَا لَكُمْ أَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ﴾[الانعام:١١٨، ١١٩].

قال الكاساني: مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ بَيْنَ اسْمٍ وَاسْمٍ (٤).

القول الثاني: صيغة الذكر المشروع عند الذبح بِاسْمِ الله.

وبه قال: الشافعية والحنابلة.

⁽١) بدائع الصنائع (٥/ ٤٨).

⁽٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢/ ١٠٧).

⁽٣) منح الجليل شرح مختصر خليل (٢/ ٤٢٩).

⁽٤) بدائع الصنائع (٥/ ٤٨).

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كر أولا: الشافعية:

قال الشافعي: والتسمية على الذبيحة باسم الله فإذا زاد على ذلك شيئا من ذكر الله على الله على الله على الله على الذبيحة أن يقول صلى الله على محمد (۱).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: التَّسْمِيَةُ المُعْتَبَرَةُ قَوْلُهُ: «بِسْمِ الله»؛ لِأَنَّ إطْلَاقَ التَّسْمِيَةِ يَنْصَرِفُ إِلَى ذَلِكَ (٢).

وقال أيضا: (فصل) والتسمية على الذبيحة معتبرة حال الذبح أو قريبا منه كها تعتبر، في الطهارة وإن سمى على شاة ثم أخذ أخرى فذبحها بتلك التسمية لم يجز، سواء أرسل الأولى أو ذبحها لأنه لم يقصد الثانية بهذه التسمية، فإن رأى قطيعاً من الغنم فقال: باسم الله، ثم أخذ شاة فذبحها بغير تسمية لم تحل فإن جهل كون ذلك لا يجزئ لم يجر مجرى النسيان؛ لأن النسيان يسقط المؤاخذة، والجاهل مؤاخذ، ولذلك يفطر الجاهل بالأكل في الصوم دون الناسي، وإن أضجع شاة ليذبحها وسمى ثم ألقى السكين وأخذ أخرى أو رد سلاما أو كلم إنساناً أو استسقى ماء حل؛ لأنه سمى على تلك الشاة بعينها ولم يفصل بينهما إلا بفصل يسير فأشبه ما لو لم يتكلم (٣).

🗖 ودليل هذا القول:

عن أبي إِدْرِيسَ عَائِذُ الله، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيَّ، يَقُولُ: أَتَيْتُ رَسُولَ الله وَيَا الله عَلْمَ الله عَلْمَ الله وَأَرْضِ قَوْمِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ نَأْكُلُ فِي آنِيَتِهِم، وَأَرْضِ صَيْدٍ أَصِيدُ بِقَوْسِي وَأَصِيدُ بِكَلْبِي الْمُعَلَّمِ، أَوْ بِكَلْبِي اللَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّم، فَأَخْبِرْنِي مَا الَّذِي كَيْسَ بِمُعَلَّم، فَأَخْبِرْنِي مَا الَّذِي كَيْسَ بِمُعَلَّم، فَأَخْبِرْنِي مَا الَّذِي كَيْلُ لَنَا مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكُمْ بِأَرْضِ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ اللَّذِي يَكِلُّ لَنَا مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكُمْ بِأَرْضِ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ

⁽١) الأم (٢/ ٢٢٢).

⁽٢) المغنى (٩/ ٢٩٣).

⁽٣) الشرح الكبير على متن المقنع (١١/٥٩).

تَأْكُلُونَ فِي آنِيَتِهِمْ، فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَ آنِيَتِهِمْ، فَلاَ تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا، ثُمَّ كُلُوا فِيهَا، وَأَمَّا مَا ذَكُرْتَ أَنْكَ بِأَرْضِ صَيْدٍ، فَهَا أَصَبْتَ بِقَوْسِكَ، فَاذْكُرِ اسْمَ الله، ثُمَّ كُلْ، وَمَا أَصَبْتَ بِكَلْبِكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّم، فَأَذْرَكْتَ ذَكَاتَهُ، فَكُلُّ»(۱).

والراجع - والله أعلم - هوالقول الثاني «صيغة الذكر المشروع عند الذبح بِاسْمِ الله».

وقال العلامة الفوزان: اسم الله وإن جاء مطلقًا في النصوص فقد بينه فعل الرسول ﷺ الثابت في الصحيح (٢).

مسألة: ما وقت التسمية على الذبيحة؟

وقت التسمية على الذبيحة يكون عند الذبح.

□ وإليك أقوال أهل العلم في ذلك:

كر أولا: الأحناف:

قال الكاساني تَعَلَّقُهُ: التَّسْمِيةُ عِنْدَ الذَّبْحِ شَرْطٌ (٣).

كرقول المالكية:

قال محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي: (وَتَسْمِيَةٌ) عِنْدَ التَّذْكِيَةِ وَعِنْدَ الْإِرْسَالِ فِي الْعَقْرِ^(٤).

كرقول الشافعية:

قال أبو شجاع، شهاب الدين أبو الطيب الأصفهاني: ويستحب عند الذبح خمسة أشياء: التسمية (١).

أخرجه مسلم (١١) أخرجه

⁽٢) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (١/ ٩٦).

⁽٣) بدائع الصنائع (٥/ ٤٥).

⁽٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢/ ١٠٦).

⁽١) متن أبي شجاع المسمى الغاية والتقريب (١/٤٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة المقدسي: التسمية عند إرسال الجارح أو السهم لما ذكرنا في الذكاة (١).

مسألة: إذا تردى في بئر ونحوه فلم يستطع ذكاته من محل الذبح أو إِذَا تَوَحَّشَ الْحَيَوَانُ الْإِنْسِيُّ الْمَأْكُولُ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ كَالْبَعِيرِ النَّادِّ أَوْ الشَّاةِ أَوْ الْبَقَرَةِ؟

اختلف أهلُ العلم في هذه المسالة على قُولين:

🕏 القول الأول: كل جزء منها في هذه الحالة محل للذبح:

قال به: الأحناف والشافعية والحنابلة.

□ وإليك أقوالهم:

كر أو لا: الأحناف:

قال الكاساني: وكذلك ما وقع منها في قليب فلم يقدر على إخراجه ولا على مذبحه ولا منحره فإن ذكاته ذكاة الصيد لكونه في معناه لتعذر الذبح والنحر^(٢).

قال بدر الدين العينى: أن الشاة إذا ندت في الصحراء، فذكاتها العقر. وإن ندت في المصر لا تحل بالعقر؛ لأنها لا تدفع عن نفسها. فيمكن أخذها في المصر فلا عجز، والمصر وغيره سواء في البقر والبعير لأنها يدفعان عن أنفسها (٣).

كرثانيًا: الشافعية:

قال الشافعي: وما لم يقدر عليه فذكاته ذكاة الصيد إنسيا كان أو وحشيا(٤).

قال النووي: فِي مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِيمَا إِذَا تَوَحَّشَ الْحَيَوَانُ الْإِنْسِيُّ الْمُأْكُولُ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ كَالْبَعِيرِ النَّادِّ أَوْ الشَّاةِ أَوْ الْبَقَرَةِ أَوْ تَرَدَّى فِي بِئْرٍ وَعَجَزَ عَنْ عَقْرِهِ فِي مِحِلِّ الذَّكَاةِ

⁽١) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/٥٥٢).

⁽٢) بدائع الصنائع (٥/٤٤).

⁽٣) البناية شرح الهداية (١١/ ٥٦٨).

⁽٤) الأم (٢/ ٢٦٠).

فَمَذْهَبُنَا أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ مِنْ بَدَنِهِ مَحِلُّ لِذَكَاتِهِ فَحَيْثُ جَرَحَهُ فَقَتَلَهُ حَلَّ أَكْلُهُ وَبِهِ قال جمهور العلماء(١).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة كتلته: ولنا، أنه لم يقدر على ذكاته بوجه ينسب فيه إلى التفريط، ولم يتسع لها الزمان، فكان عقره ذكاته، كالذي قتله. ويفارق ما قاسوا عليه؛ لأنه أمكنه ذكاته، وفرط بتركها(٢).

□ واستدل القائلون بهذا القول:

عن رَافِع بْنِ خَدِيج، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ بِذِي الْحُلْيْفَةِ، فَأَصَابُ النَّاسَ جُوعٌ، فَأَصَابُوا إِبلًا وَغَنَهَا، قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ فِي أُخْرَيَاتِ القَوْمِ، فَعَجِلُوا، وَنَصَبُوا القُدُورَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ بِالقُدُورِ، فَأَكْفِنَتْ، ثُمَّ قَسَمَ، فَعَدَلَ عَشَرَةً مِنْ الغَنَم بِبَعِيرٍ فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ، فَطَلَبُوهُ، فَأَعْيَاهُمْ وَكَانَ فِي القَوْمِ خَيْلَ يَسِيرَةٌ، فَأَهُوى مِنْ الغَنَم بِبَعِيرٍ فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ، فَطَلَبُوهُ، فَأَعْيَاهُمْ وَكَانَ فِي القَوْمِ خَيْلَ يَسِيرَةٌ، فَأَهُوى رَجُلٌ مِنْهُمْ بِسَهْم، فَحَبَسَهُ اللهُ ثُمَّ قَالَ: "إِنَّا فَذِهِ البَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأُوابِدِ الوَحْشِ، فَهَا عَلَيْهُ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»، فَقَالَ جَدِّي: إِنَّا نَرْجُو – أَوْ نَخَافُ – العَدُوّ غَدًا، وَلَيْسَتْ مَعَنَا مُدًى، أَفَنَذُبُحُ بِالقَصِبِ؟ قَالَ: "مَا أَنْهُرَ الدَّمَ، وَذُكِرَ اسْمُ الله عَلَيْهِ فَكُلُوهُ، لَيْسَ السِّنَ وَالظَّفُرَ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ: أَمَّا السِّنُ فَعَظُمُ، وَأَمَّا الظَّفُرُ فَمُ اللهُ عَلَيْهِ فَمُدَى الْحَبُقَةِ» (٣).

القول الثاني: لا يؤكل إلا بالذبح أو النحر:

قال به: المالكية.

□ وإليك أقوالهم:

قال مالك: هذا الإنسي إذا استوحش فإنها على أصله، وأصله لا يؤكل إلا بالذبح أو النحر، والوحشي إذا استوحش فهو على أصله، وأصل الصيد أنه يذكى بالرمي

⁽¹⁾ المجموع (9/177).

⁽٢) المغني (٩/ ٣٦٣)، وانظر: الشرح الكبير على متن المقنع (١١/ ٤).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٤٨٨)، ومسلم (١٩٦٨).

والذبح وغير ذلك(١).

قال محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي: مَا اضْطَرَّهُ الجُّارِحُ لِحُفْرَةِ لَا خُرُوجَ مِنْهَا أَوْ انْكَسَرَتْ رِجْلُهُ فَكَنَعَم أَيْ لَا يُؤْكَلُ إِلَّا بِالذَّكَاةِ، وَلَا يُؤْكَلُ بِالْعَقْرِ (٢).

والراجح - والله أعلم - هو القول الأول «إذا تردى في بئر ونحوه فلم يستطع ذكاته من محل الذبح أو إذا تَوحَّشَ الْحَيَوَانُ الْإِنْسِيُّ الْمُأْكُولُ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ كَالْبَعِيرِ النَّادِّ أَوْ الشَّاةِ أَوْ الْبَقَرَةِ».

وقال ابن رشد: وسبب اختلافهم معارضة الأصل في ذلك للخبر، وذلك أن الأصل في هذا الباب هو أن الحيوان الإنسي لا يؤكل إلا بالذبح أو النحر، وأن الوحشى يؤكل بالعقر.

وأما الخبر المعارض لهذه الأصول فحديث رافع بن خديج، وفيه قال: «فند منها بعير، وكان في القوم خيل يسيرة، فطلبوه فأعياهم، فأهوى إليه رجل بسهم، فحبسه الله تعالى به، فقال النبي – عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ لَهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأُوابِدِ الله تعالى به، فقال النبي – عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ لَهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأُوابِدِ الْوَحْشِ، فَهَا نَدَّ عَلَيْكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا». والقول بهذا الحديث أولى لصحته؛ لأنه لا ينبغي أن يكون هذا مستثنى من ذلك الأصل، مع أن لقائل أن يقول: إنه جار بحرى الأصل في هذا الباب، وذلك أن العلة في كون العقر ذكاة في بعض الحيوان ليس شيئا أكثر من عدم القدرة عليه، لا لأنه وحشي فقط، فإذا وجد هذا المعنى من الإنسي جاز أن تكون ذكاته ذكاة الوحشي، فيتفق القياس والسماع (٣).

⁽١) المدونة (١/ ٥٤٠)، وانظر: بداية المجتهد (٣/ ٥).

⁽٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢/١٠٣).

⁽٣) بداية المجتهد (٣/٥).

مسألة: ما حكم ذبيحة المجوسى؟

ذبيحة المجوسي لا تأكل وعلى هذا جماهير أهل العلم.

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: فَإِنَّ ذَبِيحَةَ المُجُوسِيِّ لَا تُؤْكَلُ (١).

قال الكاساني: فلا تؤكل ذبيحة أهل الشرك والمجوسي والوثني وذبيحة المرتد^(٢). قال بدر الدين العينى: لا تؤكل ذبيحة المجوسي^(٣).

کرقول المالكية:

قال أبو الحسن المالكي: (ولا يؤكل ما ذكاه المجوسي) مطلقا وثنيا كان أو غيره ذكاه لنفسه (٤).

قال محمد بن عبد الله بن راشد البكري القفصي المالكي: لا تؤكل ذبيحة المجوسي ولا الصابئ (٥).

كم قول الشافعية:

قال النووي: وَلَا تَحِلُّ ذَبِيحَةُ الْمُرْتَدِّ وَلَا الْوَثَنِيِّ وَلَا الْمُجُوسِيِّ (٦).

كرقول الحنابلة:

قال عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل: سَأَلت أبي عَن ذَبِيحَة المُجُوسِيّ قال: لَا

⁽١) المبسوط (١٢/١٨).

⁽٢) بدائع الصنائع (١٨/١٢).

⁽٣) البناية شرح الهداية (١١/ ٥٣٣).

⁽٤) كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني (١/ ٧٣٩).

⁽٥) لباب اللباب في بيان ما تضمنته أبواب الكتاب من الأركان والشروط والموانع والأسباب (١/ ٧٣٩).

⁽٦) المجموع (٩/ ٧٥).

تُؤْكَل هَمُ ذَبِيحَة (١).

مسألة: ما حكم ذبيحة الوثني والمرتد؟

ذبيحة المرتد والوثني لا تؤكل.

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال الكاساني: فلا تؤكل ذبيحة أهل الشرك والمجوسي والوثني وذبيحة المرتد (٢).

قال أبو الحسن المالكي: (ولا يؤكل ما ذكاه المجوسي) مطلقا وثنيا كان أو غيره ذكاه لنفسه (٣).

كم قول الشافعية:

قال النووي: وَلَا تَحِلُّ ذَبِيحَةُ الْمُرْتَدِّ وَلَا الْوَثَنِيِّ وَلَا الْمُجُوسِيِّ (٤).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وذبيحة المرتد حرام... كالوثني؛ ولأنه لا تثبت له أحكام أهل الكتاب إذا تدين بدينهم؛ فإنه لا يقر بالجزية، ولا يسترق. ولا يحل نكاح المرتدة (٥).

مسألة ما حكم اللحوم المستوره من الكفار على اختلاف مللهم

اللحوم المستورة من الكفار يتوقف حلها من عدمه على طريق الذبح التي ذبحت بها هذه الحيوانات فإن كان شرعية قبلت، وإلا فلا وقد أصبح المسلمون اليوم في حيرة من أمرهم هل توفرت في هذه اللحوم عند ذبحها الطريقة الشرعية أم لا؟

⁽١) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٦٤).

⁽٢) بدائع الصنائع (١٨/١٢).

⁽٣) كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني (١/ ٧٣٩).

⁽٤) المجموع (٩/ ٧٥).

⁽٥) المغنى (٩/ ١٣).

قال العلامة الفوزان: ولاشك أن قضية كهذه - قضية لها أهميتها في حياة المسلمين - لأن الغذاء له دور هام في التأثير على سلوك الناس، وقد اهتم الإسلام بهذا الجانب فوضع حدودًا وضوابط للأطعمة المحرمة من اللحوم وغيرها، وحذر المسلمين من تناولها ليسلموا من آثارها السيئة وأخطارها البالغة.

ومن ثَمَّ كثر التساؤل حول هذه اللحوم الوافدة إلى البلاد من هنا وهناك هل تحمل صفة الحل أو صفة الحرمة واختلفت أقوال المجيبين عن هذه التساؤلات اختلافًا ربها زاد الأمر تعقيدًا وبقيت المشكلة في نظري لم تصل إلى حل حاسم بعد.

ونحن في هذه العجالة نورد – إن شاء الله – ما ظفرنا به من أقوال الباحثين في هذا الموضوع ونناقش ما يستدعي المقام مناقشته في حدود مقدرتنا ثم نبدي رأينا الذي نتوصل إليه في الموضوع فنقول – والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل:

سبق أن ذكرنا أن ذبيحة الكافر الكتابي حلال بالإجماع وأن ذبيحة الكافر غير الكتابي حرام بالإجماع إلا خلافًا شاذًا في ذبيحة المجوس لا يلتفت إليه ولا يختلف الحكم هنا في هذه القضية عما سبق وتوضيح ذلك على النحو التالي:

أولًا: ما كان من اللحوم مستوردًا من بلاد كافرة أهلها من غير أهل الكتاب أو ذبحه كافر غير كتابي في أي بلد فهو حرام.

ثانيًا: ما كان منها مستوردًا من بلاد كافرة أهلها أهل كتاب أو ذبحه كتابي في أي بلد وعلم في هذا النوع أنه ذبح على الطريقة الشرعية فهو حلال.

ثالثًا: ما كان منها مستوردًا من بلاد كافرة - أهلها أهل كتاب لكن كثر القول بأنه يذبحون على غير الطريقة الشرعية - فهذا محل الإشكال(١).

□ وسئل العلامة ابن باز:

س: ما حكم اللحوم المستوردة من الخارج، وكذلك الدجاج المثلج الذي لا نعلم عن ذبحها حيث إن بعض العلماء لا يؤيدون شراءها؟

⁽١) مجموع فتاوي العلامة عبد العزيز بن باز كَثَلَثُهُ (١٩/٢٣).

وكون بعض المجازر في بعض بلاد أهل الكتاب تذبح ذبحا غير شرعي لا يوجب ذلك تحريم الذبائح المستوردة من بلاد أهل الكتاب حتى تعلم أن تلك الذبيحة المعينة من المجزرة التي تذبح ذبحا غير شرعي؛ لأن الأصل الحل والسلامة حتى تعلم ما يقتضي خلاف ذلك (۱).

□ فتاوى اللجنة الدائمة:

س: نرجو من الله ثم من سهاحتكم توضيح بيان حكم الدجاج المستورد والجبن من نوع (كرافت) واللحوم المعلبة والمستوردة والدهون المستوردة، فإنا نسمع عن بعض أنواع الصابون الممسك مثل نوع: (كامي) و (لوكس) أنه من شحوم الخنازير، وهل يجوز الغسيل بهن والمتاجرة بهن؟ حيث إن كثيرا من الناس في حيرة بين المصدق والمكذب، منهم من يقول: لو أن فيها تحريها ما دخلت البلاد الإسلامية.

ج: الأصل في ذبائح المسلمين وأهل الكتاب الحل، حتى يثبت ما يخرجها عن ذلك إلى التحريم، وكون أهل الكتاب من اليهود والنصارى قد حرفوا كتبهم أو عبدوا غير الله لا يخرجهم عن كونهم أهل كتاب اليوم، كما لم يخرجهم عن ذلك في عهد النبي صلى الله عليه سلم والقرآن ينزل، فإن الله - تعالى - سماهم أهل كتاب، وأباح لنا ذبائحهم في سورة المائدة، التي ذكر فيها تحريفهم لكتبهم وعصيانهم ربهم، وسبهم إياه بقولهم: ﴿يَدُ ٱللّهِ مَغُلُولَةً ﴾ [المائدة: ٢٤] وكفرهم به وبرسوله، وعبادتهم غير الله، وقول النصارى: ﴿إِنَّ ٱللّهَ ثَالِثُ ثَلَثَةٍ ﴾ [المائدة: ٣٠] وقولهم: ﴿ٱلْمَسِيحُ آبنُ اللّهِ ﴾ [التوبة: ٣٠] ولم يخرجهم ذلك عن اللّه ﴾ [التوبة: ٣٠] ولم يخرجهم ذلك عن كونهم أهل كتاب في عهد نزول القرآن، فلا يخرجهم اليوم عن ذلك.

والأصل أيضا في المنافع الإباحة، سواء كانت مصنوعة كالجبن والصابون

فقه السنة (٣/ ٢٩٠).

والحلوى والسمن أم غير مصنوعة، حتى يثبت دليل يخرجها عن ذلك، والأخبار عما يستورد من الذبائح والمصنوعات إلى المملكة من دول الكفار لم تزل مختلفة مضطربة، حتى إن معالي وزير التجارة بالمملكة السعودية ما زال ينكر بقوة ما يشاع عن اللحوم والمعلبات المستوردة إلى المملكة أنها ذبحت ذبحا غير إسلامي، وأن جبن الكرافت ونحوه مما يستورد إلى المملكة مخلط بها يجعله حراما من شحم الخنزير أو الميتة.

وعلى هذا لا تكفي هذه الإشاعات للخروج بالمستوردات مما ذكر عن أصل الإباحة فيها إلى التحريم، لكن اللحوم المستوردة من البلاد الشيوعية ونحوها ممن ليسوا مسلمين ولا أهل كتاب محرمة؛ لأن ذبائحهم ميتة.

ومع ذلك من ارتاب في هذه المستوردات تركها احتياطا عملا بحديث: «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لا يَرِيبُكَ».

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم. اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو عضو نائب الرئيس عبد الله بن قعود عبد الله بن غديان عبد الله على حسين من علماء الأزهر وليسانس في الحقوق:

وأما اللحوم المحفوظة في العلب مثل: (بولي بيف) ومرقة الثوبر وهي المسهاة (كيف أكسو) وشوربة الفراخ بالشعرية وهكذا من اللحوم المحفوظة في علب صفيح وما يشتق منها أيًا كان نوعها الذي يُصدّر إلى مصر من أوروبا وأستراليا وأمريكا وحكمها أنه يحرم استعمالها قطعًا لأنها لحم حيوان موقوذ مضروب حتى مات.

فإن طريقة الذبح في جميع هذه البلاد تكاد تكون واحدة وهي ضرب الحيوان في

⁽١) فتاوي اللجنة الدائمة (٢٢/ ٤٠٠ -٤٠٢).

مخه فيخر صريعًا بلا حركة لأنها تصيب المخ ومتى وقع حمل إلى التقطيع بعد السلخ فيعمل من هذا الحيوان كافة أنواع اللحوم المحفوظة وما يخرج عنها.

وقد أردت أن أعرف حقيقة ذبحهم بطريقة رسمية لا تقبل الجدل أو الشك في تطبيق الأحكام الشرعية فكتبت كتابًا دوريًا أرسلته لقناصل (١٤) دولة ١- إنجلترا. ٢- فرنسا. ٣- أسبانيا. ٤- هولندا. ٥- إيطاليا. ٦- تركيا. ٧- جنوب أفريقيا. ٨- الولايات المتحدة. ٩- البرازيل. ١٠- أستراليا. ١١- روسيا. ١٢- الدنمارك. ١٣- سويسرا. ١٤- رومانيا. ويتضمن هذا الكتاب ثلاثة أسئلة:

أولًا: ما هي طرق الذبح في بلادكم (أو قتل الحيوان عندكم)؟

ثانيًا: ما هو المكان الأول الذي يضرب فيه الحيوان من جسمه لقتله في بلادكم؟

ثالثًا: ما هي الصناعات المختلفة من اللحوم المحفوظة التي تصنع وتصدر من بلادكم؟

ثم ذكر أن التي أجابت من تلك الدول هي تركيا واليونان وهولندا وأسبانيا والدنهارك.

والذي يبدو واضحًا في المخالفة إلى الطريق الشرعية ما جاء في إجابة هولندا والدانهارك فلذلك نسوقهما يلى:

طريقة هولندا كما في إجباتها:

(تقتل البهائم بعد تدويخها بأسرع ما يمكن بإسالة دمها وتحصل عملية التدويخ بواسطة آلات تغيب المخ فتفقد البهيمة وعيها في الحال (وقطع الرأس أو الرقبة ممنوع وكذلك الذبح بسكين بموجب مرسوم ملكي) إذن تقتل البهائم بواسطة خوزة بها مثقاب وهذه الآلة معمرة بالبارود الذي يشعل فيدفع مثقابًا مجوفًا إلى داخل المخ وهذا المثقاب المجوف يعود إلى مكانه قبل أن تسقط الرأس).

وطريقة الدانمارك كما جاء في نص إجابتها:

(الخيول والثيران والعجول الكبيرة تذبح بطريقة صعقها بإطلاق الرصاص على رأسها في موضع المخ بالمسدس برصاص خاص لهذه العمليه أو بمسدس يقذف

مسهارًا نافذًا.

والعجول الصغيرة والأغنام تذبح بطريقة الصعق إما بالرصاص أو بالضرب الشديد على جبهتها الأمامية بمطرقة أما الدواجن فإنه يشترط لذبحها أن يكون ذلك بطريقة الصعق السريع بالضرب الشديد بالمطرقة على رأسها.

وعند ذبح الخيل والثيران والعجول الكبيرة بالطريقة المذكورة تصفى دماؤها بإدخال سكين في أسفل رقبتها في الشريان الكبير الواقع في مدخل الصدر من أعلى وتستعمل لهذا الغرض السكين العادية.

أما العجول الصغيرة والأغنام فتصفى دماؤها بتشريطها من الجانب الأسفل من رقبتها في الشريان الكبير الواقع خلف الرأس حول الرقبة فتفصل شرايينها.

ثم علق المؤلف بقوله: (وكل هذه أدلة رسمية قاطعة في صدق ما ندعيه من أن ذبائحهم موقوذة مقتوله (فطيس) نجسة محرمة لا يصح لمسلم أن يتعاطاها أو يجملها أو يبيعها.

وقد كنت أكتفي بها أعلمه شخصيًا وأنا طالب بأوروبا خمس سنوات من أن طريقة ذبح الحيوانات عندهم في الجازر هي القتل بضربها على رأسها على المخ من مقدم الرأس بين القرنين في الجبهة.

وهي ضربة واحدة بآلة خصصت لذلك فيخر الحيوان صريعًا لوقته.

ولكن خشية ادعاء ما لا أعرف أقمت الدليل الكتابي من حكوماتهم أنفسهم وها هو ننشره ليعلمه الناس وكفى. ثم قال المؤلف على أني قد زرت حضرة الدكتور الذبح التى شهدها ممثلًا مصر في أوربا وأمريكا.

فقال: للحيوان.

ثمّ تابع حديثه (يعني الدكتور) فقال:

وقد سألت فضيلة المفتي عن قتل الحيوان بهذه الصفة فقال: إذا تحققت حياة الحيوان بعد الضربة فذبحه فقال: لا أنه بمجرد الضربة تكون حياة الحيوان المضروب في شك بل يكون مؤكدًا أنه يموت

قطعيًا قبل الذبح. اه.

قال: وقد أرسلت لحضرة الدكتور العلامة الأستاذ عبد الحميد مصطفي فرغلي المتخصص في وظائف أعضاء الحيوان بأمريكا (الولايات المتحدة) جامعة جونس هوبكنز بمدينة بلمتور أسأله عن كيفية قتل حيوانات الأكل عندهم في أمريكا فورد منه جواب في (١٥-٧ سنة ١٩٤٧م) يقول: سألت عن طريقة الذبح الطريقة أن يضربوا الحيوان بمطرقة مدببة في مخة فيموت وبعد ذلك يقطعون رقبته ولكنهم لا يذبحون كما يفعل المسلمون أو اليهود وهذا الإجراء يشمل جميع الحيوانات (١٠).

ونشرت مجلة المجتمع الكويتية في عددها الصادر في رمضان عام ١٣٩٧ هـ العدد (عنص مجلة المجتمع الكويتية في عددها الصادر في رمضان عام ١٣٩٧ هـ العدد (٣٦٤ س ٤٦، ٤٧) من بيان أرسله إليها مبعوث رابطة العالم الإسلامي في برازيليا هذا ملخصها: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أرفع إلى فضيلتكم ما يلي: شاء الله سبحانه أن يكون عملي بالمركز الإسلامي في البرازيل وأصبحت في برازيليا من فترة يسيرة ووجدت الفرصة سانحة لبعض أبحاث فيها يتعلق بموضوع الذبح وطريقته. ذلك الذي كان يأخذ كثيرًا من المناقشات فيه الأقوال والآراء.

فزرت بعض المذابح الخاصة بالأبقار.

وأخرى تتخصص في الأغنام وإلى جوارها - أعاذنا الله وإياكم - الخنازير.

وثالثة تتخصص في الدواجن - الدجاج - وقطعت الشك باليقين في موضوع طال فيه الكلام والسؤال حيث ألفيتها بعين المشاهدة عبارة عن ضربات تؤدي أولا على رأس الحيوان في عنف عنيف تصرعه لساعته بمرزبة ثقيلة من الحديد تنزل على المخ بين قرون الثور فترديه ميتا يتدلى لسانه من فمه ولا يحدث حراكًا.

⁽۱) في (اللحوم – أبحاث مختلفة في الذبائح والصيد واللحوم المحفوظة) ولكني لم أقف على الكتاب و هذا نقل من كتاب العلامة الفوزان (الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح) (من ص١١٥–١١٧).

وبعد هذه الإماتة العاجلة بطريق الوقذ يتناولونه بالسلخ حتى يخرج لحما يوزع إلى المتاجر للبيع.

بقيت لمحة خاصة وهامة في موضوع الدجاج وهي جديرة بالوقوف عندها حيث تستورد بعض بلادنا الإسلامية مثل: الكويت والسعودية كثيرًا من دجاج البرازيل ويلجأ المصدرون هنا بالبرازيل إلى بعض رؤساء الجمعيات الإسلامية يطلبون منهم شهادات بأن طريقة ذبحهم إسلامية وشرعية - وهؤلاء مساكين ليس لديهم دراسة ولا دراية في الواجبات والفروض العينية فضلًا عن المسائل الخاصة والدقيقة ولكنهم يجترئون على إعطاء هذه التصريحات مقابل ما يتقاضون من أموال.

وقد اكتشفت خلال جولاتي هذه الطريقة التي كانت تعتبر في نظرهم شرعية إسلامية وهي في الحقيقة تخالف الإسلام كل المخالفة - حيث يدخل مقص مقراض - مقوس من داخل فم الدجاجة وعند أسفل الرأس من داخل الحلق يقص عظم الرقبة بها في ذلك العمود الفقري وكأننا تماما قطعنا عنق الدجاجة من الخلف حيث قطعنا نخاعها الشوكي داخل عمودها الفقري دون إنفاذ للمقاتل الشرعية التي تعطى فرصة لضخ الدم.

ولقد تناولت بنفسي عدة رقاب لهذه الطريقة من الذبح وشرحتها في رفق بالسكين فوجدت أن الودجين وقصبتي الطعام والتنفس باقية سليمة كما هي لم يصبها خدش.

والاتجاه مركز كما أوضحت على قص عظم الرقبة من الداخل.

وإنني إبراء للذمة أمام الله ﷺ أقترح أن يرفع هذا الأمر الخطير إلى جميع المسؤلين في البلاد الإسلامية التي تستورد لحومها من الخارج ومن البرازيل على وجه الخصوص.

لينال قسطه من التصحيح بحيث تتقيد جهات الاستيراد بفتاوى وشهادات متخصصة ومن جهات مسؤولة أمينة فشعوبنا الطيبة أمانة في رقاب رعاتها. اهـ(١).

⁽١) نقل من كتاب العلامة الفوزان (الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح) (من ص١١٥ – ص١١٧).

قال العلامة الفوزان: يمكننا أن نقسم هذه اللحوم المستوردة من أهل الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما علم أنه ذكي على الطريقة الشرعية فهذا حلال بالإجماع. القسم الثاني: ما علم أنه ذكي على غير الطريقة الشرعية.

القسم الثالث: ما جهل حاله فلا يدرى على صفة حصلت تذكيته.

فالقسم الأول: حلال بالإجماع - كما سبق.

والقسم الثاني: قد أفتى بحله بعض العلماء محتجا بعموم قوله تعالى: ﴿ وَطَعَامُ اللَّهِ مِنْ الْعَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ أَوْتُواْ ٱلْكِتَابَ حِلُّ لَكُمْ ﴾ [المائدة: ٥] قال القاضي ابن العربي المالكي في كتابه «أحكام القرآن» (٢/ ٥٥٤) في تفسير هذه الآية ما نصه: (هذا دليل قاطع على أن الصيد وطعام الذين أوتوا الكتاب من الطيبات التي أباحها الله وهو الحلال المطلق.

ولقد سئلت عن النصراني يفتل عنق الدجاجة ثم يطبخها هل تؤكل معه أو تؤخذ منه طعاما.

فقلت تؤكل لأنها طعامه وطعام أحباره ورهبانه.

وإن لم تكن هذه ذكاة عندنا ولكن الله أباح لنا طعامهم مطلقًا وكل ما يرونه في دينهم فإنه حلال لنا إلا ما كذبهم الله فيه).

وقد استند إلى هذه الفتوى الشيخ محمد عبده فأباح هذا النوع في فتواه للترنسفالي حيث قال ما نصه «تاريخ الأستاذ الإمام» (١/ ٦٨٢): (وأما الذبائح فالذي أراه أن يأخذ المسلمون في تلك الأطراف بنص كتاب الله تعالى في قوله: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَبَ حِلُ لَّكُمْ ﴾ [المائدة: ٥] وأن يعولوا على ما قاله الإمام الجليل أبو بكر بن العربي المالكي من أن المدار على أن يكون ما يذبح مأكول أهل الكتاب قسيسيهم وعامتهم ويعد طعاما لهم كافة) وقد أحدثت هذه الفتوى ضجة كبرى بين العلماء في ذلك الوقت ما بين مستنكر لها ومؤيد لها وممن أيدها وتحمس لها تلميذه محمد رشيد رضا وأطال الكلام في تأييدها والدفاع عنها في «مجلة المنار» (٦/ ص ٧٠١، ٢١٧).

ويرد على هذه الفتوى من وجوه:

الأول: أن ابن العربي قد نقض فتواه هذه بها جاء في موضع آخر من تفسيره حيث قال (٢/ ٥٣ ٥): (فإن قيل فها أكلوه على غير وجه الذكاة كالخنق وحطم الرأس.

فالجواب أن هذا ميتة وهي حرام بالنص وإن أكلوها فلا نأكلها نحن كالخنزير فإنه حلال لهم (كذا قال) ومن طعامهم وهو حرام علينا).

فكلامه هنا واضح في أنه يرى تحريم ما ذكاه أهل الكتاب على غير الصفة المشروعة في الذكاة كالخنق وحطم الرأس، ولا شك أن فتل العنق خنق فهو يرى تحريمه علينا وإن أكلوه هم واعتبروه طعاما لهم.

الوجه الثاني: أن المراد بطعام أهل الكتاب ما ذكوه من الذبائح على الصفة المشروعة فلو ذكى الكتابي أن المشروعة فلو ذكى الكتابي أن تكون ذكاته كذكاة المسلم.

والمسلم لو ذكي على غير الصفة المشروعة لم تبح ذبيحته فالكتابي من باب أولى وكيف يتشدد في ذبيحة المسلم ويتساهل في ذبيحة الكافر الكتابي والمسلم أعلى من الكافر.

الوجه الثالث: أن طعام أهل الكتاب قد خص منه ما استباحوه كالخنزير فيخص منه ما ذبحوه على غير الصفة المشروعة في الذكاة.

الوجه الرابع: أن ما ذبح بفتل عنقه يدخل في المنخنقة وما ذبح بضربة بالبلطة ونحوها موقوذ وقد حرم الله المنخنقة والموقوذة بنص القرآن في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلْمَوْفُوذَةُ ﴾ [المالاة:٣] عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلْمَوْفُوذَةُ ﴾ [المالاة:٣] الآية فيكون ذلك مخصصًا لقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ حِلُّ لَّكُمْ ﴾ [المالدة:٥].

الوجه الخامس: أن ما ذكي على غير الصفة المشروعة يفتقد فوائد الذكاة من استخراج دمه وتطييب لحمه والذكاة لا ينظر فيها إلى وصف المذكى فقط بل ينظر فيها إلى وصف المذكى وصفة الذكاة معا.

فلو وجد أمامنا ذبيحتان كل منهما ذكي على غير الصفة المشروعة إحداهما ذكاها مسلم والأخرى ذكاها كتابي فكيف نحرم ذبيحة المسلم ونبيح ذبيحة الكافر في هذه الحالة إن في هذا رفعًا لشأن الكافر على المسلم.

وأما القسم الثالث: وهو ما جهل حاله من هذه اللحوم المستوردة فلم يعلم هل ذكي على الطريقة الإسلامية أو لا فهذا قد اختلفت فيه أقوال العلماء في عصرنا على قولين:

القول الأول: أنه مباح عملًا بالآية الكريمة: ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَلَبَ حِلُّ اللَّهِ الْكِريمة اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ الللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللللللّهُ اللّهُ اللّهُ

فقد جاء في مجلة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة (العدد الثالث للسنة الثامنة - ذوالحجة ١٣٩٥، ص١٥٦) فتوى للشيخ عبد العزيز بن باز - حفظه الله - في هذا الموضوع هذا نصها: قال الله سبحانه: ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِبَتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ حِلَّ لَّكُمُ وَطَعَامُ مُكُمْ حِلُّ لَهُمْ ﴿ [المائدة: ٥] الآية من سورة المائدة - هذه الآية أوضحت لنا أن طعام أهل الكتاب مباح لنا وهم اليهود والنصارى إلا إذا علمنا أنهم ذبحوا الحيوان المباح على غير الوجه الشرعي كان يذبحوه بالخنق أو الكهرباء أو ضرب الرأس ونحو ذلك فإنه بذلك يكون منخنقًا أو موقوذًا فيحرم علينا كما تحرم علينا المنخنقة والموقوذة التي ذبحها المسلم على هذا الوجه.

أما إذا لم نعلم الواقع فذبيحتهم حل لنا عملًا بالآية الكريمة. اه.

كما جاء في مجلة الأزهر (نور الإسلام) فتوى مشابهة لهذه الفتوى هذا نصها: [ص٢٦ مجلد (٤) ج١] (اللحوم المحفوظة في العلب هي من قبيل القديد من اللحم وهو معروف كانت الصحابة تأكله.

فمتى كان اللحم المحفوظ في العلب لم ينتن ولم يفسد جاز أكله.

ومجيئه من أوروبا أو أمريكا لا يجعل أكله مباح.

قال الله تعالى: ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ حِلُّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلُّ لَّهُمُّ

[المائدة: ٥] والبحث فيها وراء ذلك لم يطلب إلينا شرعا.

غير أن من علم أن شيئا من ذلك غير مذكى التذكية الشرعية فلا يحل له أكله).اهـ.

القول الثاني: أن هذا النوع من الذبائح حرام لأن الأصل في الحيوانات التحريم فلا يحل شيء منها بذكاة شرعية متيقنة تنقلها من التحريم إلى الإباحة.

وحصول الذكاة على الوجه الشرعي في هذه اللحوم مشكوك فيه فتبقى على التحريم - وإليك فتوى مخطوطة في هذا الموضوع صدرت من سهاحة رئيس المجلس الأعلى للقضاء في المملكة العربية السعودية: الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد.

عن سؤال هذا نصه: ما حكم اللحوم المستوردة من الخارج معلبة وغير معلبة والتي كثر انتشارها في المدن والقرى وعمت البلوى بها فلا يكاد بيت يسلم منها حلى الأصل فيها الإباحة أم الحظر نرجو بيان ذلك مفصلًا ولكم الأجر.

وهذا نص الفتوى: الأصل في الإبضاع والحيوانات التحريم فلا يحل البضع إلا بعقد صحيح مستجمع لأركانه وشروطه.

كما لا يباح أكل لحوم الحيوانات إلا بعد تحقق تذكيتها من أهل التذكية.

فإن الله على حرم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أُهل لغير الله به.

وحرم المنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وأكيلة السبُع إلا ما ذكي.

فهذا يدل على أن الأصل في الحيوان التحريم إلا ما ذكاه المسلمون أو أهل الكتاب بقطع الحلقوم وهو مجرى النفس.

والمريء وهو مجرى الطعام والماء مع قطع الودجين في قول طائفة من أهل العلم. فما يرد من اللحوم المعلبة أن كان استيراده من بلاد إسلامية، أو من بلاد أهل الكتاب أو معظمهم وأكثرهم أهل كتاب، وعادتهم يذبحون بالطريقة الشرعية فلا شك في حله.

وإن كانت تلك اللحوم المستوردة تستورد من بلاد جرت عادتهم أو أكثرهم أنهم يذبحون بالخنق أو بضرب الرأس أو بالصاعقة الكهربائية، ونحو ذلك فلا شك في

تحريمها وكذلك ما يذبحه غير المسلمين وغير أهل الكتاب من وثني أو مجوسي أو قادياني أو شيوعي ونحوهم فلا يباح ما ذكره.

لأن التذكية المبيحة لأكل ما ذكي لابد أن تكون من مسلم أو كتابي عاقل له قصد وإرادة.

وغير هؤلاء لا يباح تذكيتهم - أما إذا جهل الأمر في تلك اللحوم ولم يعلم عن حالة أهل البلد التي وردت منها تلك اللحوم هل يذبحون بالطريقة الشرعية أم بغيرها ولم يعلم حالة المذكين وجهل الأمر فلا شك في تحريم ما يرد من تلك البلاد المجهول أمر عادتهم في الذبح تغليبًا لجانب الحظر، وهو أنه إذا اجتمع مبيح وحاظر فيغلب جانب الحظر سواء أكان في الذبائح أو الصيد.

ومثله النكاح كما قرره أهل العلم - منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة ابن القيم والحافظ ابن حجر العسقلاني والحافظ ابن حجر العسقلاني والإمام النووي وغيرهم كثير.

مستدلين بها في الصحيحين وغيرهما من حديث عدي بن حاتم: أن النبي ﷺ قال له: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّم وَذَكَرْتَ اسْمَ الله عَلَيْهِ فَكُلْ».

فإن وجدت معه كلبًا آخر فلا تأكل.

فالحديث يدل على أنه إذا وجد مع كلبه المعَلم كلبًا آخر أنه لا يأكله تغليبًا لجانب الحظر.

فقد اجتمع في هذا الصيد مبيح وهو إرسال الكلب المعَلم إليه وغير مبيح وهو اشتراك الكلب الأخر.

لذا منع الرسول ﷺ من أكله وقال ﷺ أيضًا: «إِذَا أَصَبْتَهُ بِسَهْمِكَ فَوَقَعَ فِي المَاءِ فَلَا تَأْكُلُ» متفق عليه.

وفي رواية عند الترمذي: «إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ وَلَمْ تَرَ فِيهِ أَثَرَ سَبُعٍ فَكُلْ» وقال: حسن صحيح عن عدي بن حاتم.

قال ابن حجر في الصيد: أن الأثر الذي يوجد فيه من غير سهم الرامي أعم من

أن يكون أثر سهم رام آخر أو غير ذلك من الأسباب القاتلة فلا يحل أكله مع التردد هل قتله السهم أو الغرق في الماء.

فلو تحقق أن السهم أصابه فهات فلم يقع في الماء إلا بعد أن قتله السهم فهذا يحل أكله.

قال النووي في شرح مسلم: إذا وجد الصيد في الماء غريقًا حرم بالاتفاق، وقد صرح الرافعي بأن محله ما لم ينته الصيد بتلك الجراحة إلى حركة المذبوح فإن انتهى إليها بقطع الحلقوم مثلًا فقد تمت ذكاته.

ويؤيده قوله ﷺ: «فَإِنَّكَ لاَ تَدْرِي اللَّاءَ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمِكَ» فدل على أنه إذا علم أن سهمه هو الذي قتله أنه يحل – انتهى ملخصًا من فتح الباري.

وقال الخطابي: إنها نهاه عن أكله إذا وجده في الماء لا مكان أن يكون الماء قد غرقه فيكون هلاكه من الماء لا من قبل الكلب الذي هو آلة الذكاة.

وكذلك إذا وجد فيه أثرا لغير سهمه.

والأصل أن الرخص تراعى شرائطها التي بها وقعت الإباحة فمهما أخل بشيء منها عاد الأمر إلى التحريم الأصلي. اهـ.

مما تقدم يتضح تحريم اللحوم المستوردة من الخارج على الصفة التي سبق بيانها.

وأن مقتضى قواعد الشرع يدل على تحريمها كما في حديث عدي وغيره في اشتراك الكلب المعلم معه غيره.

وفيها رماه الصائد بسهمه فوقع في الماء لاحتمال أن الماء قتله.

وفيها رواه الترمذي وصححه: «إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ وَلَمْ تَرَ فِيهِ أَثَرَ سَبُعٍ فَكُلْ» (١٠).

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه أحمد (۳۲/۳۲) - ط الرسالة، والترمذي (۱٤٦٨)، والنسائي (٤٣٠٠)، والطيالسي (١٤٦٨)، كلهم من طرق عن هشيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن عدي بن حاتم قال: سألت رسول الله ﷺ. هُشيم وهو ابنُ بَشير صرَّح بالتحديث كما عند

فدل الحديث بمفهومه على أنه لو وجد فيه أثر سبُّع أنه لا يأكله فإنك ترى من هذا أنه إذا تردد الأمر بين شيئين مبيح وحظر فيغلب جانب الحظر.

وليس في حديث عائشة في الصحيحين وغيرهما «أن قومًا حديثي عهد بإسلام يأتوننا باللحوم فلا ندري أذكروا اسم الله عليه أو لا فقال النبي ﷺ: «سَمُّوا الله أَنتُمْ وَكُلُوا»؛ لأن الحديث في قوم مسلمين إلا أنهم حديثوا عهد بكفر بخلاف تلك اللحوم المستوردة من الخارج فإن الذابح لها ليس بمسلم ولا كتابي بل مجهول الحال.

كما بينا فيها تقدم من أن أهل البلد إذا كانت حالتهم أو معظمهم يذبحون بالطريقة الشرعية، وهم مسلمون أو أهل كتاب فيباح لنا ما ذبحوه وأن كانوا يذبحون بغير الطريقة الشرعية بل بخنق أو بضرب رأس أو بصاعقة كهربائية فهو محرم.

وأن جهل أمرهم ولم تعلم حالتهم بها يذبحونه فلا يحل ما ذبحوه تغليبا لجانب الحظر.

ولا عبرة بها عليه أكثر الناس اليوم من أكلهم لتلك اللحوم من غير مبالاة بتذكيتها من عدمها – والله المستعان – انتهى المقصود من فتوى سهاحة الشيخ وفقه الله.

وبالنظر في القولين السابقين في حكم هذا النوع من اللحوم يتضح رجحان القول بالتحريم لقوة مبناه ووضوح أدلته وذلك من وجوه:

النسائي، وأبو بشر: هو جعفر ابن أبي وحشيَّة.

وأخرجُه البخاري (٥٤٧٥)، ومسلم (١٩٢٩) (٤)، والنسائي (٤٧٧٥)، وابن الجارود في «المنتقى» (٩١٤) كلهم من طرق عن وكيع: عن عامر، وقال يحيى في حديثه، قال: حدثني عامر، قال: حدثنا عدي بن حاتم، قال: سألت رسول الله ﷺ عن صيد المعراض، فقال: «مَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْهُ، وَمَا أَصَبْتَ بِعَرْضِهِ، فَهُوَ وَقِيدٌ».

وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَيْدَ الْكَلْبُ، قال وكيع: ﴿إِذَا أَرْسَلْتَ كُلْبَكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهَ فَكُلْ ﴾ فقال: وما أمسك عليك ولم يأكل فكله، فإن أخذه ذكاته. وإن وجدت مع كلبك كلباً آخر، فخشيت أن يكون أخذه معه وقد قتله، فلا تأكل، فإنك إنها ذكرت اسم الله على كلبك، ولم تذكره على غيره.

الوجه الأول: أن الله حرم لحوم الحيوانات التي تموت بغير ذكاة شرعية في قوله سبحانه: ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ [المائدة:٣] فها لم تتحقق في هذه اللحوم الذكاة الشرعية فهي محرمة بناء على الأصل.

الوجه الثاني: أن النصوص الشرعية التي ساقها سهاحة الشيخ في فتواه تبين بوضوح أنه إذا اجتمع مبيح وحاظر غلب جانب الحظر وهذه اللحوم كذلك ترددت بين كونها مذكاة الذكاة المبيحة فتحل وكونها غير مذكاة فلا تحل فيغلب جانب التحريم وكها قرر كبار الأئمة الذين ساق الشيخ أقوالهم في الفتوى.

الوجه الثالث: أن هذه الكميات الهائلة التي تمتلئ بها الأسواق العالمية من الدجاج وغيره يستبعد أن تأتي الذكاة الشرعية بشروطها على أفرادها كلها لأنها تذبح وتعلب آليا.

الوجه الرابع: أن الإلحاد والتحلل من العهد الدينية والأحكام الشرعية قد غلب على الناس في هذا الزمان وقلت الأمانة والصدق فلا يعتمد على أقوال هؤلاء المصدرين لهذه اللحوم ولا على كتابتهم على ظهر أغلفتها بأنها ذكيت على الطريقة الإسلامية لا سيها وقد وجد بعض الدجاج برأسه لم يقطع شيء من رقبته كها وجدت هذه العبارة مكتوبة على أغلفة ما لا يحتاج إلى ذكاة كالسمك.

مما يدل على أن هذه الكتابة إنها هي عبارة عن دعاية مكذوبة يقصد بها مجرد ترويج هذه اللحوم وابتزاز الأموال بالباطل.

الوجه الخامس: أنه لم يكن لقول من أباح هذا النوع من اللحوم من مستند سوى التمسك بعموم الآية الكريمة: ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَنَبَ حِلَّ لَّكُمُ ﴾ [المائدة:٥] وهذا العموم مخصوص بالنصوص الكثيرة كقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنْدِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللّهِ بِهِ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِيّةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَا وَالدّهُ وَكَلّ ٱلنَّصُوصِ التي تدل على أَلتُصُبِ ﴾ [المائدة:٣] وبالنصوص التي تدل على أنه إذا اجتمع حظر وإباحة غلب جانب الحظر. والله أعلم!! (١).

انتهت أحكام الذبائح وبالله التوفيق.

⁽١) نقل من كتاب العلامة الفوزان (الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح) (ص١٥٩-١٦٦).



قال الله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱغْرَ ﴾ [الكونر:٢]

قال السعدي: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ [الكوثر: ٢] خص هاتين العبادتين بالذكر؛ لأنها من أفضل العبادات وأجل القربات.

ولأن الصلاة تتضمن الخضوع في القلب والجوارح لله، وتنقلها في أنواع العبودية، وفي النحر تقرب إلى الله بأفضل ما عند العبد من النحائر، وإخراج للمال الذي جبلت النفوس على محبته والشح به(١).

🗐 قلت: فيه مسائل منها:

تعريف الأضحية

قال في لسان العرب: وضحى بالشاة: ذبحها ضحى النحر، هذا هو الأصل، وقد تستعمل التضحية في جميع أوقات يوم النحر. والضحية: ما ضحيت به وهي الأضحاة، وجمعها أضحى، يذكر ويؤنث، قال:

رأيستكم بنسي الحسذواء لمسا دنا الأضحى وصللت اللحام (٢)

وقال في تاج العروس: ضَحَّيْتُ (بالشَّاةِ) تَضْحِيةً: (ذَبَحْتُها فِيهَا)، أَي فِي ضُحَى النَّحْرِ، النَّحْرِ؛ هَذَا هُوَ الأَصْلُ فِيهِ، وَقد تُسْتَعْملُ التَّضْحِية فِي جميع أَوْقات أَيَّام النَّحْر، وعَدَّاه بحَرْفٍ، وَقد لَا يتعدَّى فيُقالُ: ضَحَّى تَضْحيةً إِذا ذَبَحَ الأُضْحِية وَقْتَ الضُّحَى.

⁽١) فتح القدير للشوكاني (١/ ٩٣٥).

⁽٢) لسان العرب (٣/ ٤٧١).

(و) ضَحَّيْتُ (الغَنَمَ)، وَكَذَا الإِبِلَ: (رَعَيْتُها بَهَا).

وَفِي الأساسِ: ضَحَّيْتُ الإِبِلَ عَن الوِرْدِ وعشَّيْتها عَنهُ: أَي رَعَيْتها الضّحاء والعِشَاء حَتَّى تَردَ وَقد شَبعَتْ (١).

قال عِيَاضٌ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تُفْعَلُ فِي الضُّحَى وَهُوَ ارْتِفَاعُ النَّهَارِ فَسُمِّيَتْ بِزَمَنِ فِعْلِهَا، وَقَالَ غَيْرُهُ: ضَحَّى ذَبَحَ الْأُضْحِيَّةَ وَقْتَ الضُّحَى هَذَا أَصْلُهُ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى قِيلَ: ضَحَّى فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ (٢).

قال ابن حجر: والأضاحي جمع واحدة ضحية وأضحية بكسر الهمزة وبضمها وأضحاة بفتح أوله (٣).

قال الصنعاني: الْأَضَاحِيُّ جَمْعُ أُضْحِيَّةٍ بِضَمِّ الْمُمْزَةِ وَيَجُوزُ كَسُرُهَا وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمُمْزَةِ وَفَتْحُ الضَّادِ كَأَنَّهَا أُشْتُقَتْ مِنْ اسْمِ الْوَقْتِ الَّذِي شُرِعَ ذَبْحُهَا فِيهِ، وَبِهَا سُمِّيَ الْيَوْمُ يَوْمَ الْأَضْحَى (٤).

مسألة: ما حكم الأضحية؟

اختلف العلماء في وجوب الأضحية على الموسر: فقال جمهورهم: هي سنة في حقه، إن تركها بلا عذر لم يأثم ولم يلزمه القضاء، وعمن قال بهذا: أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وبلال وأبو مسعود البدري وسعيد بن المسيب وعلقمة والأسود وعطاء ومالك وأحمد وأبو يوسف وإسحاق وأبو ثور والمزني وبن المنذر وداود وغيرهم.

وقال ربيعة والأوزاعي وأبو حنيفة والليث: هي واجبة على الموسر، وبه قال بعض المالكية، وقال النخعي: واجبة على الموسر إلا الحاج بمنى، وقال محمد بن الحسن: واجبة على المقيم بالأمصار، والمشهور عن أبي حنيفة أنه إنها يوجبها على

⁽١) تاج العروس (٣٨/ ٤٥٦).

⁽٢) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك (٣/ ١٠٦).

⁽٣) فتح الباري (١ / ١٤٧).

⁽٤) المصدر السابق.

مقيم يملك نصابا، والله أعلم.

🗖 وإليك بعض الوارد عن النبي عليه:

عن عَبْد العَزِيزِ بْنُ صُهَيْب، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﴿ مَالَكِ اللَّهِ عَالَ: «كَانَ النَّبِيّ عَيْكِيةً يُضَحِّى بِكَبْشَيْنِ، وَأَنَا أُضَحِّى بِكَبْشَيْنِ»(١).

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، فَأَتِي بِهِ لِيُضَحِّي بِهِ، فَقَالَ لَمَا: "يَا عَائِشَةُ، هَلُمِّي الْمُدْيَةَ»، ثُمَّ قَالَ: «الشَّحَذِيَ بِعَا بِحَجَرٍ»، فَفَعَلَتْ: ثُمَّ أَخَذَهَا، وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِاسْمِ الله، اللّهُمُّ تَقَبَّلُ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ضَحَى بِهِ»(٢).

□ وإليك بعض الوارد عن الصحابة والتابعين:

عن أبي سريحة قال: «رأيت أبا بكر، وعمر وما يضحيان»(٣).

وعن أبي وائل قال: قال أبو مسعود الأنصاري: «إني لأدع الأضحى، وإني لموسر مخافة أن يرى جيراني أنه حتم علي»(٤).

وعن جبلة بن سحيم، أن رجلا سأل ابن عمر، عن الأضحية أواجبة هي؟ فقال: ضحى رسول الله عليه، فقال: أتعقل؟ ضحى رسول الله عليه، فقال: أتعقل؟ ضحى رسول الله عليه والمسلمون (٥٠).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٥٥٣)، ومسلم (١٩٦٦).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٩٦٧)، وأبو داود (٢٧٩٢).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨١٣٩)، والطبراني (٣٠٥٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ١٧٤)، والبيهقي (١٩٠٣٥)، كلهم من طرق عن الثوري، عن إسهاعيل، ومطرف، عن الشعبي، عن أبي سريحة عن أبي بكر، وعمر. به.

⁽٤) إسناده صحيح أخرجه عبد الرزاق (٨١٤٩)، والبيهقي (١٩٠٣٨)، كلاهما عن معمر، والثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل قال: قال أبو مسعود الأنصاري.

⁽٥) أخرجه الترمذي (١٥٠٦)، قال: حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا هشيم، قال: أخبرنا حجاج ابن أرطاة، عن جبلة بن سحيم، أن رجلا سأل ابن عمر به وهذا إسناده ضعيف من أجل «حجاج بن أرطاة» قال عنه ابن حجر: «صدوق كثير الخطأ و التدليس»، قال الترمذي: هذا

وعن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أواجبة الضحية على الناس؟ قال: «لا، وقد ذبح رسول الله ﷺ (١).

□ وإليك أقوال أهل العلم القائلين بأنها سنة ولا يأثم من تركها وهو موسر بالتفصيل:

قال أبو عمر من المالكية: تطوع الرجل عن أهل بيته كتطوع النبي بهنا إذ قال في ضحيته «هَذَا عَنِّي وَعَنْ مَنْ لَم يُضَحِّ مِنْ أُمَّتِي» وكأنهم أهل بيت له، والله أعلم.

وهذا يصح على مذهب من لم يوجب الأضحية، وهم أكثر العلماء ويدخل - حينئذ – من لم يضح ذلك العام من أمته في ثواب تلك الضحية، وكذلك سائر أهل بيت الرجل يشركهم في ثوابها وإن لم يكونوا يملكون شيئا منها(٢).

قال ابن رشد: اختلف العلماء في الأضحية: هل هي واجبة أم هي سنة؟ فذهب مالك والشافعي إلى أنها من السنن المؤكدة (٣).

قال النووي من الشافعية: واختلف العلماء في وجوب الأضحية على الموسر فقال جمهورهم: هي سنة في حقه إن تركها بلا عذر لم يأثم ولم يلزمه القضاء، وممن قال بهذا: أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وبلال وأبو مسعود البدري وسعيد بن المسيب وعلقمة والأسود وعطاء ومالك وأحمد وأبو يوسف وإسحاق وأبو ثور والمزني وابن المنذر وداود وغيرهم، وقال ربيعة والأوزاعي وأبو حنيفة والليث: هي

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٢٦٨)، قال: حدثنا محمد بن علي، نا سعيد بن منصور، ثنا إسهاعيل بن عياش، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين قال: سألت ابن عمر به. وإسهاعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، وقد رواه عن عبد الله بن عون بن أرطبان المزنى، أبو عون البصرى وعلى كل فهذا إسناد يحسن بمجموع طريقيه.

- (١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨١٣٤) قال: عن ابن جريج قال: قلت لعطاء به.
 - (٢) الاستذكار (٥/ ٢٤٢).
 - (٣) بداية المجتهد (٢/ ١٩١).

واجبة على الموسر، وبه قال بعض المالكية، وقال النخعي: واجبة على الموسر إلا الحاج بمنى، وقال محمد بن الحسن: واجبة على المقيم بالأمصار، والمشهور عن أبي حنيفة أنه إنها يوجبها على مقيم يملك نصابا، والله أعلم (١).

قال الماوردي: وروي عن الصحابة على سقوط الوجوب، فروي عن أبي بكر وعمر أنهما كانا لا يضحيان مخافة أن يرى أنها واجبة وروي عن أبي مسعود البدري، أنه قال: لا أضحي وأنا موسر لئلا يقدر جيراني أنها واجبة علي (٢).

قال ابن قدامة: والأضحية سنة، لا يستحب تركها لمن يقدر عليها، أكثر أهل العلم يرون الأضحية سنة مؤكدة غير واجبة (٣).

قال ابن حزم: لا يصح، عن أحد من الصحابة أن الأضحية واجبة. وصح أن الأضحية ليست واجبة، عن سعيد بن المسيب والشعبي وأنه قال: لأن أتصدق بثلاثة دراهم أحب إلي من أن أضحي. وعن سعيد بن جبير، وعن عطاء، وعن الحسن، وعن طاوس، وعن أبي الشعثاء جابر بن زيد وروي أيضا، عن علقمة، ومحمد بن علي بن الحسين. وهو قول سفيان، وعبيد الله بن الحسن، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي سليان، وهذا مما خالف فيه الحنفيون جمهور العلماء (٤٠).

□ وإليك أقوال أهل العلم القائلين بأن الأضحية واجبة على المياسير والمقيمين: قال السرخسي: قال: (وهي واجبة على المياسير والمقيمين عندنا)(٥).

قال المرغيناني: الأضحية واجبة على كل حر مسلم مقيم موسر في يوم الأضحى

⁽۱) شرح مسلم (۱۳/۱۳).

⁽٢) الحاوى الكبير (١٥/ ٧٢).

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٣٥).

⁽٤) المحلي (٧/ ٣٥٨).

⁽٥) المبسوط (١٢/ A).

عن نفسه وعن ولده الصغار(١).

قال النووي: وقال ربيعة والأوزاعي وأبو حنيفة هي واجبة على الموسر وبه قال بعض المالكية، وقال النخعي واجبة على الموسر إلا الحاج بمنى، وقال محمد بن الحسن: واجبة على المقيم بالأمصار، والمشهور عن أبي حنيفة أنه إنها يوجبها على مقيم يملك نصابا، والله أعلم (٢).

مسألة: وقد ورد عن النبي ﷺ أحاديث في فضلها

١- عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ يَوْمَ النَّبِ ﷺ قال: «مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ يَوْمَ النَّحْرِ عَمَلًا أَحَبَّ إِلَى الله ﷺ، مِنْ هِرَاقَةِ دَم، وَإِنَّهُ لَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بِقُرُونِهَا، وَأَظْلَافِهَا، وَأَشْعَارِهَا، وَإِنَّ الدَّمَ، لَيَقَعُ مِنَ الله ﷺ، بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ، فَطِيبُوا بَهَا نَفْسًا» (٣٠).

٢- عن زيد بن أرقم قال: قلت: أو قالوا: يا رسول الله ما هذه الأضاحي؟ قال: «سُنَّةُ أبيكُمْ إِبْرَاهِيمَ». قَالُوا: مَا لَنَا مِنْهَا؟ قَالَ: «بِكُلِّ شَعْرَةٍ حَسَنَةٌ». قَالُوا: يَا رَسُولَ الله فَالصُّوفُ؟ قَالَ: «بِكُلِّ شَعْرَةٍ مِنَ الصُّوفِ حَسَنَةٌ» (٤٠).

٣- عن أبي سعيد الخدري رضي قال: قال رسول الله عليه الصلاة

⁽١) متن بداية المبتدى في فقه الإمام أبي حنيفة (١/ ٢١٩).

⁽۲) شرح مسلم (۱۱۰/۱۳).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه الترمذي (١٤٩٣) ابن ماجه (٣١٢٦)، والحاكم (٢٢٢٤)، والبغوي في «العلل المتناهية في شرح السنة (١١٢٤)، وابن حبان في المجروحين (٣/ ٨٥١)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» (٢/ ٧٩) قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي قال: حدثنا عبدالله ابن نافع قال: حدثني أبو المثنى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي على وعبدالله ابن نافع بن أبي نافع «لين الحديث». أبو المثنى الخزاعي الكعبي المدنى «ضعيف».

⁽٤) إسناده ضعيف أخرجه أحمد (٤/ ٣٦٨)، وابن ماجه (٣١٢٧)، والطبراني (٥٠٥)، وابن حبان في «المجروحين » (٣/ ٥٥)، كلهم من طرق عن آدم بن أبي إياس قال: حدثنا سلام بن مسكين قال: حدثنا عائذ الله، عن أبي داود، عن زيد بن أرقم، قال: قال أصحاب رسول الله عليه الله عن أبي داود، عن زيد بن ألم المجاشعي، أبو معاذ «ضعيف».

والسلام: «قَوْمِي إِلَى أُضْحِيَّتِكَ فَاشْهَدِيهَا فَإِنَّ لَكِ بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ تَقْطُرُ مِنْ دَمِهَا يُغْفَرُ لَكِ مَا سَلَفَ مِنْ ذُنُوبِكِ». قالت: يا رسول الله، هذا لنا أهل البيت خاصة أو لنا وللمسلمين عامة؟ قال: «لَا بَلْ لَنَا وَلِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً»(١).

٤ - عن ابن عباس عن قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا أُنْفِقَتُ الْوَرِقُ فِي شَيْءٍ
 أَحَبَّ إِلَى الله مِنْ نَحيرٍ يُنْحَرُ فِي يَوْم عِيدٍ» (١).

٥- عنَ علي، عن النبي ﷺ قَال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، ضَحُّوا وَاحْتَسِبُوا بِدِمَائِهَا، فَإِنَّ النَّامُ وَإِنْ وَقَعَ فِي الْأَرْضِ، فَإِنَّهُ يَقَعُ فِي حِرْزِ الله جَلَّ وَعَزَّ »(٣).

٦- عن عبد الله بن حسن بن حسن، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله عن خده، قال: قال رسول الله عن ضحى طَيِّبةً بِهَا نَفْسُهُ، مُحْتَسِبًا لِأُضْحِيَّتِهِ؛ كَانَتْ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ»(٤).
 قلت: لم يصح في فضلها حديث على ما وقفت عليه، والله أعلى وأعلم.

⁽١) إسناده ضعيف: أخرجه الحاكم (٧٥٢٥)، والبزار (٢/ ٥٩ كشف الأستار)، وأبو يعلى «جزء فيه ستة مجالس من أمالي القاضي أبي يعلى الفراء» (٦٨)، كلهم من طرق عن داود بن عبد الحميد، ثنا عمرو بن قيس الملائي، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري الله على قال: قال رسول الله على وداود ابن عبد الحميد وعطية العوفي «ضعيفان».

⁽۲) إسناده ضعيف جدًّا: أخرجه الطبراني (۱۰۸۹۶)، والدارقطني (۲۷۵۲)، والبيهقي (۱۹۰۱۶) وفي «الشعب» (۲۹۵۳)، كلهم من طرق إبراهيم بن يزيد، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس شخ قال: قال رسول الله ﷺ. إبراهيم بن يزيد القرشي الأموى الخوزي «متروك».

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه الطبراني في الأوسط (٨٣١٩) قال: حدثنا موسى بن زكريا، نا عمرو ابن الحصين، نا محمد بن غبد الله بن علاثة، عن عبد الملك بن أبي غنية، عن الحكم، عن حنش الكناني، عن علي، عن النبي ﷺ وفي إسناده موسى بن زكريا، وعمرو بن الحصين، وهما «متروكان».

⁽٤) إسناده ضعيف جدًّا: أخرجه الطبراني (٢٧٣٦) قال: حدثنا أحمد بن محمد النخعي القاضي الكوفي، ثنا عهار بن أبي مالك الجنبي، ثنا أبو داود النخعي، عن عبد الله بن حسن بن حسن، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ وفي إسناده أبو داود النخعي «سليمان بن عمر» «كذاب».

مسألة: لا تَجوز الأضحية إلا من الأزواج الثمانية من الإبل والبقرة والضأن والمعز لا غير

لا تجوز الأضحية إلا من الأزواج الثمانية وهذا بإجماع المسلمين.

□ وإليك الأدلة على ذلك:

عَنْ أَنسٍ، قَالَ: «ضَحَّى النَّبِيُّ عَلَيْهُ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَرَأَيْتُهُ وَاضِعًا قَدَمَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا، يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ، فَذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ (١٠).

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكُمْ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً، إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ عَلَيْكُمْ، فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ»(٢).

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ مَا لَكَ النَّبِيَ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا، وَحَاضَتْ بِسَرِفَ، قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ مَكَّةَ، وَهِيَ تَبْكِي، فَقَالَ: «مَا لَكِ أَنْفِسْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ الله عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَاقْضِي مَا يَقْضِي الحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لاَ تَطُوفِي بِالْبَيْتِ» فَلَمَّا كُنَّا بِمِنَّى، أُتِيتُ بِلَحْم بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: ضَحَّى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ بِالْبَقَرِ (٣).

□ وإليك بعض أقوال أهل العلم:

قال السرخسي: (ولا يجوز في الضحايا والواجبات بقر الوحش وحمر الوحش والنطبي)؛ لأن الأضحية عرفت قربة بالشرع، وإنها ورد الشرع بها من الأنعام، ولأن إراقة الدم من الوحشي ليس بقربة أصلا، والقربة لا تتأدى بها ليس بقربة.

وإذا كان الولد بين وحشي وأهلي فإن كانت الأم أهلية جازت التضحية بالولد، وإن كانت وحشية لا تجوز؛ لأن الولد جزء من الأم فإن ماء الفحل يصير مستهلكا بحضانتها، وإنها ينفصل الولد منها؛ ولهذا يتبعها في الرق والملك. فكذلك في التضحية، وهذا؛ لأنه ينفصل من الفحل وهو ماء غير محل لهذا الحكم وينفصل من الأم وهو حيوان محل لهذا الحكم؛ فلهذا جعلناه معتبرا بالأم (3).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٥٥٣)، ومسلم (١٩٦٦).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٩٦٣)، وأبو داود (٢٧٩٧)، وابن ماجه (٣١٤١)، وأحمد (٣/ ٣١٢).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٤٨)، وأحمد (٦/ ٣٩).

⁽٤) المبسوط (١٢/١٢).

وقال ابن عبد البر: والذي يضحى به بإجماع من المسلمين الأزواج الثهانية وهي الضأن والمعز والإبل والبقر (١).

قال النووي: نقل جماعة إجماع العلماء عن التضحية لا تصح إلا بالإبل أو البقر أو الغنم فلا يجزئ شيء من الحيوان غير ذلك.

وحكى ابن المنذر عن الحسن بن صالح أنه يجوز أن يضحي ببقر الوحش عن سبعة وبالضب عن واحد، وبه قال داود في بقرة الوحش (٢).

قال ابن قدامة: ولا يجزئ في الأضحية غير بهيمة الأنعام، وإن كان أحد أبويه وحشيا، لم يجزئ أيضا. وحكي عن الحسن بن صالح أن بقرة الوحش تجزئ عن سبعة، والظبي عن واحد (٣).

وخالف بن حزم فقال: والأضحية جائزة بكل حيوان يؤكل لحمه من ذي أربع، أو طائر، كالفرس، والإبل، وبقر الوحش، والديك، وسائر الطير والحيوان الحلال أكله، والأفضل في كل ذلك ما طاب لحمه وكثر وغلا ثمنه (٤).

مسألة: في معرفة سن الأضاحي

فالثني من المعزما لها سنة وبدأت في الثانية والجذع من الضأن ما لها سنة، وقيل: ثمانية أشهر، وقيل: سبعة أشهر، وقيل: ستة أشهر، والثنية من البقر ويلحق به الجاموس مالها سنتان ودخل في الثالثة، والثنية من الإبل ما لها خمس سنين ودخلت في السادسة.

□ وإليك الوارد عن النبي ﷺ:

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لاَ تَذْبَحُوا إِلاَّ مُسِنَّةً، إِلاَّ أَنْ يَعْشُرَ عَلَيْكُمْ،

⁽۱) التمهيد (۲۳/ ۱۸۸).

⁽٢) المجموع (٨/ ٣٩٤).

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٤٠).

⁽٤) المصدر السابق.

فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ»(١).

قال عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني: ما يجزئ في الأضحية، وهو (الثني فصاعدا) وهو من الإبل ما تم له خمس سنين؛ ومن البقر سنتان، ومن الغنم سنة (إلا من الضأن فإن الجذع منه يجزئ) والجذع - بفتحتين - ما دون الثني (٢).

قال ابن عبد البر: لا أعلم خلافا أن الجذع من المعز ومن كل شيء يضحى به غير الضأن لا يجوز، وإنها يجوز من ذلك كله الثني فصاعدا، ويجوز الجذع من الضأن بالسنة المسنونة (٣).

قال النووي: قال العلماء: المسنة هي الثنية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم فها فوقها.

وقال أيضا: قال العلماء: المسنة هي الثنية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم فها فوقها، وهذا تصريح بأنه لا يجوز الجذع من غير الضأن في حال من الأحوال، وهذا مجمع عليه على ما نقله القاضي عياض (٤).

قال ابن عابدين: (قَوْلُهُ: وَالنَّنِيُّ هُوَ ابْنُ خُس... إِلَخْ) ذَكَرَ سِنَّ الثَّنِيِّ وَالجُّذَعِ فِي الْمُنح مَنْظُومًا فِي أَرْبَع أَبْيَاتٍ لِبَعْضِهِمْ، وَقَدْ نَظَمْتَهَا فِي بَيْتَيْنِ فَقُلْت:

ذُو اَلْخَوْلِ مِنْ غَنْمٍ وَالْخُمْسُ مِنْ إِسِلٍ وَاثْنَدِيْنِ مِنْ بَقَسِرٍ ذَا بِسَالنَّنِيِّ دُعِسِي وَالْحَوْلِ مِنْ بَقَرٍ وَالنَّصْفِ مِنْ غَنْمٍ وَأَرْبَسِعٍ مِنْ بَعِيدٍ سَمَّ بِالْجَسَدَعِ(٥)

قال الشوكاني: قال العلماء: المسنة هي الثنية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم فيا فوقها وهذا تصريح بأنه لا يجوز الجذع ولا يجزئ إلا إذا عسر على المضحي وجود

 ⁽۱) أخرجه مسلم (۵۱۲۳)، وأبو داود (۲۷۹۷)، والنسائي (٤٣٧٨)، وابن ماجه (٣١٤١)،
 وأحمد (٣/ ٣١٢).

⁽٢) اللباب في شرح الكتاب (١/ ١٠٨).

⁽٣) التمهيد (٢٣/ ١٨٨).

⁽٤) شرح مسلم (١١٧/١٣).

⁽٥) رد المجتار على الدر المختار (٦/ ٣٢٢).

المسنة ^(١).

أقوال الصحابة والتابعين:

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ عَلِيْ قَالَتْ: لأَنْ أُضَحِّيَ بِجَلَعٍ مِنَ الضَّأْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَضَحِّيَ بِجَلَعٍ مِنَ الضَّأْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُضَحِّيَ بِمُسِنَّةٍ مِنَ المُعْزِ (٢).

وعن عمران بن حصين قال: «لأن أضحي بجذع أحب إلى من أن أضحي بهرم؛ الله أحق بالغنى والكرم، وأحبهن إلى أن أضحي به أحبهن إلى أن أقتنيه»(٣).

عن هشيم أنا حصين، هو ابن عبد الرحمن قال: رأيت هلال بن يساف يضحي بجذع من الضأن فقلت: أتفعل هذا؟ فقال: رأيت أبا هريرة (٤).

هذا وقد صح عن ابن عمر رضي الله أنه كان يتقي من الضحايا والبدن التي لم تسن.

عن نافع عن ابن عمر أنه كان يتقى من الضحايا والبدن التي لم تسن والتي نقص من خلقها(٥).

(١) نيل الأوطار (٥/ ١٣٤).

⁽٢) إسناده حسن: أخرجه الحاكم (٧٥٤٢) عن أبي بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ أَبُو المُثنَّى، حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الله الله بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الله الله الله بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةً، زَوْجِ النَّبِيِّ وَهذا إسناد حسن من أجل ابن إسحاق فهو «صدوق مدلس لكنه قد صرح بالتحديث».

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٨١٥٧) قال: أخبرنا معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عمران بن حصين وهذا إسناد ضعيف من أجل رواية معمر عن أيوب فرواية معمر عن البصرين «متكلم فيها».

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن حزم في «المحلي» (٧/ ٣٦١) من طريق سعيد بن منصور أنا هشيم أنا حصين، هو ابن عبد الرحمن قال: رأيت هلال بن يساف عن أبي هريرة، به.

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه مالك (١/ ١٢٠).

وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: ثم يختص جواز الأضحية بالإبل والبقر والغنم ولا يجزئه إلا الثني من ذلك في الإبل والبقر والمعز ويجزي الجذع من الضأن إذا كان عظيها سمنا(١).

قال بدر الدين العينى: جواز الأضحية بالجذع من الضأن إذ كانت الجذع عظيمة م: (بحيث لو خلط بالثنيات) ش: بضم الثاء المثلثة، جمع ثني، وكان يقول: ينبغي أن يقول لو خلطت م: (يشتبه على الناظر من بعيد) ش: أنه ثني أو جذع (٢).

قال عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني: ما يجزئ في الأضحية، وهو (الثني فصاعدا) وهو من الإبل ما تم له خمس سنين؛ ومن البقر سنتان، ومن الغنم سنة (إلا من الضأن فإن الجذع منه يجزئ) والجذع – بفتحتين – ما دون الثني (٣).

کر قول المالكية:

قال سحنون: قلت لابن القاسم: أرأيت ما دون الثني من الإبل والبقر والمعز هل يجزئ في شيء من الضحايا والهدايا في قول مالك؟ قال: لا، إلا الضأن وحدها فإن جذعها يجزئ (٤).

قال القرافي: الفصل الثاني في سنها وفي الكتاب لا يجزئ ما دون الثني من الأنعام كلها في الضحايا والهدايا إلا في الضأن، وقاله الأئمة لما في مسلم قال أبو بردة بن نيار عندي جذعة من المعز هي خير من مسنة فقال المنه: «اذْبُحْهَا وَلَنْ تُجْزِئ أحدًا بَعْدَكَ» وفيه: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً فَإِنْ عُسِرَ عَلَيْكُمْ فَاذْبُحُوا الجِذَعَ مِنَ الضَّأْنِ»

⁽١) المسوط (١٢/١٢).

⁽٢) البناية شرح الهداية (١٢/ ٤٧).

⁽٣) اللباب في شرح الكتاب (١٠٨/١).

⁽٤) المدونة (١/ ٢٥٥).

وَالْمُسِنَّةُ هي الثنية (١).

كرقول الشافعية:

قال الشافعي: الضحايا سنة لا يجب تركها، فمن ضحى فأقل ما يكفيه جذع الضأن أو ثني المعز أو ثني الإبل والبقر؛ والإبل أحب إلى أن يضحي بها من البقر، والبقر أحب إلى أن يضحي بها من الغنم، وكل ما غلا من الغنم كان أحب إلى مما رخص، وكل ما طاب لحمه كان أحب إلى مما يخبث لحمه الله عنه الحمه كان أحب إلى مما يخبث لحمه الله عنه المحمد الله عنه الله عنه المحمد الله عنه المحمد الله عنه الله عنه المحمد الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه المحمد الله عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه عنه عنه الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه عنه الله

وقال زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري: (وَلَا) يُجْزِئُ (أَقَلُّ مِنْ جَذَعِ الضَّأْنِ وَثَنْي المُعْزِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالجُّلَاءُ ذُو سَنَةٍ)^(٣).

كرقول الحنابلة:

قُلْتُ: أي الأسنان يجوزُ في الضحيةِ من البقرِ والإبلِ والغنم؟ قَالَ: لا يجوزُ في الأضاحي إلا الثّني فَصاعدًا من الإبلِ والبقرِ، والغنمِ إلا الجذعَ من الضأنِ. قَالَ إسحاق: كمَا قَالَ سواءٌ (٤).

قال الخرقي: لا يجزئ إلا الجذع من الضأن والثني مما سواه.

والجذع من الضأن: الذي له ستة أشهر وقد دخل في السابع، قال أبو القاسم: سمعت أبي يقول: سألت بعض أهل البادية كيف تعرفون الضأن إذا أجذع? قالوا: لا تزال الصوفة قائمة على ظهره ما دام حملا فإذا نامت الصوفة على ظهره علم أنه قد أجذع^(٥).

⁽١) الذخيرة (٤/ ١٤٥).

⁽٢) الأم (٢/ ٢٤٢).

⁽٣) أسنى المطالب في شرح روضة الطالب (١/ ٥٣٥).

⁽٤) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وابن راهويه إسحاق بن منصور (٢/ ٣٦٥).

⁽٥) متن الخرقي على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (١٤٦/١).

مسألة: في العيوب التي بها ترد الأضحية

قال العلامة ابن عثيمين كَتْلَتْهُ: وعلى كل حال ينبغي أن نقسم العيوب إلى ثلاثة أقسام: الأول: ما دلت السنة على عدم إجزائه، وهي أربع: العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعرجاء البين ضَلَعها، والعجفاء التي لا تنقي، فهذه منصوص على عدم إجزائها، ويقاس عليها ما كان مثلها أو أولى منها، أما ما كان مثلها فإنه يقاس عليها قياس مساواة، وأما ما كان أولى منها فيقاس عليها قياس أولوية.

الثاني: ما ورد النهي عنه دون عدم الإجزاء، وهو ما في أذنه أو قرنه عيب من خرق، أو شق طولاً أو شق عرضاً، أو قطع يسير دون النصف، فهذه ورد النهي عنها في حديث على بن أبي طالب رائحه ولكن هذا النهي يحمل على الكراهة؛ لوجود الحديث الحاصر لعدم المجزئ بأربعة أصناف.

الثالث: عيوب لم يرد النهي عنها، ولكنها تنافي كمال السلامة، فهذه لا أثر لها، ولا تكره التضحية بها ولا تحرم، وإن كانت قد تعد عند الناس عيباً، مثل العوراء التي عورها غير بيِّن، ومثل مكسورة السن في غير الثنايا وما أشبه ذلك، ومثل العرجاء عرجاً يسيراً، فهذه عيوب لكنها لا تمنع الإجزاء، ولا توجب الكراهة لعدم وجود الدليل، والأصل البراءة (۱).

والعيوب التي أجمع عليه أهل العلم: هي العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها والعرجاء وعرجها والعجفاء التي وتنقي، وهي التي لا مخ في عظامها وذلك لما جاء في حديث البراء بن عازب، فعن عُبيْدَ بْنَ فَيْرُوزَ قَالَ: قُلْتُ لِلْبَرَاءِ بْنِ عازب: حَدِّثْنِي مَا كَرِهَ أَوْ نَهَى عَنْهُ رَسُولُ الله ﷺ مِنَ الْأَضَاحِيِّ، قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ فَالَ هَكَذَا بِيدِه، وَيدِي أَقْصَرُ مِنْ يَدِ رَسُولِ الله عَلَيْهِ: "أَرْبَعَةٌ لَا يُجْزِينَ فِي الْأَضَاحِيِّ: الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوَرُهَا، وَالمُرِيضَةُ الْبِيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا، وَالْكَسِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي»، قَالَ: فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ نَقْصٌ فِي الْقَرْنِ، وَالْأَذُنِ، قَالَ: "فَهَا

⁽١) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٧/ ٤٤٠).

كَرِهْتَ مِنْهُ فَدَعْهُ، وَلَا يُحَرِّمْهُ عَلَى أَحَدٍ ١١٠٠.

قال ابن رشد: أجمع العلماء على اجتناب العرجاء البين عرجها في الضحايا، والمريضة البين مرضها، والعجفاء التي لا تنقى، مصيرا لحديث البراء بن عازب^(٢).

(۱) صحيح بمجموع طرقه: أخرجه أبوداود (۲۸۰٤)، والترمذي (۱٤٩٧)، والنسائي في «المجتبى» (٤٣٦٩)، وابن ماجه (٣١٤٤)، وأحمد (٤/ ٢٨٤)، والدارمي (٢٠٠٢)، وابن حبان (٩١٩٥)، وابن خزيمة (٢٩١٢)، والبيهقي (٢٠٠٢)، كلهم من طرق عن سليهان بن عبدالرحمن عن عبيد بن فيروز قال: سألت البراء بن عازب ما لا يجوز في الأضاحي؟ فقال: قام فينا رسول الله عليه وأصابعي أقصر من أصابعه وأناملي أصغر من أنامله فقال: «أربع لا تجوز في الأضاحي: العوراء بين عورها والمريضة البين مرضه مرضها، والعرجاء بين ظلعها، والكسيرة التي لا تنقى...» إلخ.

قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وقال الحاكم: حديث صحيح ولم يخرجاه، لقلة روايات سليمان بن عبد الرحمن، وقد أظهر علي بن المدنيي فضائل إتقانه، ووافقه الذهبي وقد اختلف في سماع ابن عبد الرحمن من عبيد فيروز، وقال علي بن المديني: لم يسمع، وقد صرح سليمان بالسماع من عبيد في رواية شعبة. قلت: وقد تابع سليمان بن عبد الرحمن عمروبن الحارث كما عند مالك (٢٠٠١)، وأحمد (١٠٢٤)، والمدارمي (٢٠٠١)، وابن حبان (٢٠١١)، والبيهقي (١٨٨٧٤)، كلهم من طرق عن عمرو بن الحارث عن عبيد بن فيروز عن البراء بن عازب أن رسول الله عليه فيروز قال: سألت البراء بن عازب ما لا يجوز في الأضاحي؟ فقال: قام فينا رسول الله عليه وأصابعي أقصر من أصابعه وأناملي أصغر من أنامله فقال: «أربع لا تجوز في الأضاحي: العوراء بين عورها، والمريضة البين مرضه مرضها، والعرجاء بين ظلعها، والكسيرة التي لا تنقي...»

قلت: وهذا إسناد صحيح.

وتابعه كذلك عبد الله بن عامر الأسلمي كها عند الحاكم (٧٥٢٧) من طريق عن عبد الله بن عامر يزيد بن أبي حبيب عن البراء بن عازب ما لا يجوز في الأضاحي؟ فقال: قام فينا رسول الله عليه وأصابعي أقصر من أصابعه وأناملي أصغر من أنامله فقال: «أربع لا تجوز في الأضاحي: العوراء بين عورها، والمريضة البين مرضه مرضها، والعرجاء بين ظلعها، والكسيرة التي لا تنقي...» إلخ.

قلت: ولكن عبد الله بن عامر «ضعيف».

(٢) بدابة المجتهد (٢/ ١٩٣).

قال ابن قدامة: أما العيوب الأربعة الأول، فلا نعلم بين أهل العلم خلافا في أنها تمنع الإجزاء (١).

قال النووي: وأجمعوا على أن العيوب الأربعة المذكورة في حديث البراء وهو المرض والعجف والعور والعرج البين لاتجزى التضحية بها، وكذا ماكان في معناها أو أقبح كالعمى وقطع الرجل (٢).

وقال عياض بن موسى بن عياض بن عمرون: وأجمعوا أن العيوب الأربعة فى حديث البراء من المرض والعجف والعور والعرج لا يجزى فيها الضحية، وكذلك ما هو من نوعها أشنع كالعمى وقطع الرجل وشبهه.

واختلف فيها عدا ذلك، فذهب قوم إلى أن تجزئ بكل عيب غير هذه الأربعة (٣).

قال سحنون: قلت: أرأيت العرجاء التي لا تجوز؟ صفها لي في قول مالك، قال: العرجاء البين عرجها هذا الذي سمعت من مالك، وكذلك جاء الحديث عن النبي ففي هذا ما يدلك على ما يجوز منها.

قال: قال مالك: إلا أن يكون الشيء الخفيف الذي لا ينقص مشيها ولا تعب عليها فيه وهي تسير بسير الغنم من غير تعب، فأرى ذلك خفيفا كذلك بلغني عن مالك.

قلت: أرأيت إن اشتريت أضحية وهي سمينة، فعجفت عندي أو أصابها عمى أو عور، أيجزئني أن أضحي بها في قول مالك؟

قال: قال مالك: لا يجز ئك(٤).

قال ابن المنذر: وثبت أنَّ رَسُولَ الله ﷺ، قَالَ: «لا يجزئ من الضحايا أربع: العوراء البين عورها، والعرجاء البين عرجها، والمريضة البين مرضها، والعجفاء

⁽١) متن الخرقي على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (١٤٦/١).

⁽۲) شرح مسلم (۱۳/ ۱۲۰).

⁽٣) المجموع (٨/ ٤٠٤).

⁽٤) المدونة (١/ ٨٤٥، ٤٩٥).

التي لا تنقي».

وفي هذا دليل أن كل نقص غير الأربع التي خصهن النَّبِي ﷺ جائز، والتام أفضل من الناقص، وتقسم جلود البدن ولحومها وجلالها، وَلا يعطى الجزار في جزارتها منها شَيْئًا، وإن أوفاه جعله أعطاه إن كَانَ مسكينًا كما يعطي غيره (١).

قال أبو عمر: كان بعض العلماء يقول في قول رسول الله ﷺ: أربع لا تجوز في الضحايا، دليل على أن ما عدا تلك الأربع من العيوب في الضحايا يجوز، والله أعلم (٢).

قال الصنعاني: والحديث دليل على أن هذه الأربعة العيوب مانعة من صحة التضحية، وسكت عن غيرها من العيوب فذهب أهل الظاهر إلى أنه لا عيب غير هذه الأربعة، وذهب الجمهور إلى أنه يقاس عليها غيرها مما كان أشد منها أو مساويا لها كالعمياء ومقطوعة الساق.

وقوله: «البين عورها» قال في البحر: إنه يعفى عها إذا كان الذاهب الثلث فها دونه، وكذا في العرج قال الشافعي: العرجاء إذا تأخرت عن الغنم لأجله فهو بين وقوله: ظلعها أي اعوجاجها (٣).

وهناك عيوب أخرى اختلف فيها أهل العلم:

وجاء في حيث البراء السابق ذكر لبعض هذه العيوب فعن عُبَيْدَ بْنَ فَيْرُوزَ قَالَ: قُلْتُ لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِب: حَدِّنْنِي مَا كَرِهَ أَوْ بَهَى عَنْهُ رَسُولُ الله عَلَيْهِ مِنَ الْأَضَاحِيِّ؟ قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ قَالَ هَكَذَا بِيدِهِ، وَيدِي أَقْصَرُ مِنْ يدِ رَسُولِ الله عَلَيْةِ: "أَرْبَعَةٌ لَا يُخِزِينَ فِي الْأَضَاحِيِّ: الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوَرُهَا، وَالمُريضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ طَلْعُهَا، وَالْمَريضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا، وَالْكَسِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي "، قَالَ: فَإِنِي أَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ نَقْصٌ فِي الْقَرْنِ، وَالْأَذُنِ، قَالَ: "فَهَا كَرِهْتَ مِنْهُ فَدَعْهُ، وَلَا تُحَرِّمُهُ عَلَى أَحَدٍ " ().

⁽١) الإقناع (١/ ٣٧٧).

⁽٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٠/ ١٧٢).

⁽٣) سبل السلام (٤/ ٩٣).

⁽١) صحيح بمجموع طرقه: أخرجه أبو داود (٢٨٠٤)، والترمذي (١٤٩٧)، والنسائي (٢٦٦٩)، ==

قال البغوي: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْم فِي مَقْطُوعِ شَيْءٍ مِنَ الأُذُنِ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَهُو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: إِنْ كَانَ أَقَلَ مِنَ النِّصْفِ يَجُوزُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ كَانَ مَقْطُوعَ الثَّلُثِ يَجُوزُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ كَانَ مَقْطُوعَ الثَّلُثِ يَجُوزُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ كَانَ مَقْطُوعَ الثَّلُثِ يَجُوزُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: كِنْ كَانَ مَقْطُوعَ الثَّلُثِ يَجُوزُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ كَانَ مَقْطُوعَ الثَّلُثِ يَجُوزُ،

وَتَجُوزُ مَكْسُورَةُ الْقَرْنَيْنِ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ، وَقَالَ النَّخَعِيُّ: لَا تَجُوزُ إِلا أَنْ يَكُونَ دَاخِلُهُ صَحِيحًا، يَعْنِي الْمُشَاشَ^(١).

وقد جاء عن النبي ﷺ نهيه عن بعض العيوب وذلك في الحديث الذي رواه أبو داود وغيره عن علي ﷺ أن نستشرف العين والأذن ولا نضحي بشرقاء ولا خرقاء ولا مقابلة ولا مدابرة (٢).

وابن ماجه (٣١٤٤)، وأحمد (٤/ ٢٨٤)، والدارمي (٢٠٠٢)، وابن حبان (٥٩١٩)، وابن خزيمة (٢٩١٢)، والبيهقي (٢٠٠٢).

(١) شرح السنة (٤/ ٣٣٨).

(٢) إسناده ضعيف أخرجه أبو داود (٢٨٠٤)، والنسائي (٤٣٧٢)، والترمذي ١٤٩٨)، وابن ماجه (٣١٤٢)، وأحمد (١٤٩/١)، والدارمي (١٩٥٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣١٤٢)، والبيهقي (١٨٨٨٢)، كلهم من طرق عن أبي إسحاق، عن شريح بن النعمان، عن علي عن النبي علي النبي علي النبي النب

قلت: أبو إسحاق لم يسمع هذا الحديث من شريح، وذلك لما رواه الحاكم في «المستدرك» (٧٦٣٩) من طريق عن قيس بن الربيع قال: قلت لأبي إسحاق: سمعته من شريح قال: حدثني ابن أشوع عنه، وشريح بن النعمان لم أقف له على كبير توثيق إلا ما كان من ابن حبان.

قلت وللحديث طرق أخرى عن علي النسائي (٤٣٧٧)، وابن ماجه (٣١٤٣)، وأحمد (٩٥/١)، وأحمد (٩٥/١)، والبزار (٩٥/١)، والبزار (١٣٤٣)، وأبو يعلي (٣٣٣)، والبزار (٧٥٣)) والطحاوي في «شرح معاني الآثار (٦١٩٧)، والبيهقي (١٨٨٨٦)، كلهم من طرق عن سفيان وشعبة وغيرهم عن سلمة بن كهيل، عن حجية بن عدي قال: سمعت عليا يقول: «أمر رسول الله عليه أن نستشرف العين والأذن.

قلت: وحجية بن عدي الكندي «ضعيف». قال فيه أبو حاتم: شيخ لا يحتج بحديثه شبيه بالمجهول، وقال ابن سعد: كان معروفا، وليس بذاك ووثقه العجلي، وابن حبان.

قال ابن عبد البر: أما العيوب الأربعة المذكورة في هذا الحديث فمجتمع عليها لا أعلم خلافا بين العلماء فيها، ومعلوم أن ما كان في معناها داخل فيها فإذا كانت العلة في ذلك قائمة، ألا ترى أن العوراء إذا لم تجز في الضحايا فالعمياء أحرى ألا تجوز وإذا لم تجز العرجاء فالمقطوعة الرجل أحرى ألا تجوز وكذلك ما كان مثل ذلك كله.

وفي هذا الحديث دليل على أن المرض الخفيف يجوز في الضحايا والعرج الخفيف الذي تلحق به الشاة في الغنم لقوله ﷺ: «الْبَيِّنُ مَرَضُهَا وَالْبَيِّنُ ظَلَعُهَا»، وكذلك النقطة في العين إذا كانت يسيرة لقوله: «الْعَوْرَاءُ البَيِّنُ عَوَرُهَا»، وكذلك المهزولة التي ليست بغاية في الهزال لقوله: «وَالْعَجْفَاءُ التِي لَا تُنْقِي» يريد بذلك التي لا شيء فيها من الشحم والنقي الشحم.

كذلك جاء في هذا الحديث لبعض رواته وقد ذكرناه في «التمهيد» ولا خلاف في ذلك أيضا.

ومعنى قول شعبة فيه: «والكسيرة التي لا تنقي، يريد الكسيرة التي لا تقوم ولا تنهض من الهزال.

قال مالك: العرجاء التي لا تلحق الغنم فلا تجوز في الضحايا، وقد زعم بعض العلماء أن ما عدا الأربعة العيوب المذكورة في هذا الحديث تجوز في الضحايا والهدايا بدليل الخطاب في أن ما عدا المذكور بخلافه، وهو لعمري وجه من وجوه القول لولا أنه قد جاء عن النبي عيش في الأذن والعين ما يجب أن يكون مضموما إلى الأربعة المذكورة في حديث البراء.

وكذلك ما كان في معناها عند جمهور العلماء(١).

قال الزرقاني: وَزَعَمَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ مَا عَدَا الْعُيُوبَ الْأَرْبَعَةَ يَجُوزُ فِي الضَّحَايَا وَالْمُدَايَا بِدَلِيلِ الْخِطَابِ، وَلَهُ وَجْهٌ لَوْلَا مَا جَاءَ عَنْهُ ﷺ فِي الْأُذُنِ وَالْعَيْنِ وَمَا يَجِبُ أَنْ يُضَمَّ إِلَى ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا عِنْدَ الجُّمْهُورِ (١).

⁽١) الاستذكار (٥/ ٢١٥).

⁽١) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك (٣/ ١٠٨).

قال البغوي: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَقْطُوعِ شَيْءٍ مِنَ الأُذُنِ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: إِنْ كَانَ أَقَلَ مِنَ النَّصْفِ يَجُوزُ، وَإِنْ قُطِعَ النَّصْفُ فَأَكْثُرُ لَا يَجُوزُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ كَانَ مَقْطُوعَ الثَّلُثِ يَجُوزُ،

وَتَجُوزُ مَكْسُورَةُ الْقَرْنَيْنِ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ، وَقَالَ النَّخَعِيُّ: لَا تَجُوزُ إِلا أَنْ يَكُونَ دَاخِلُهُ صَحِيحًا، يَعْنِي الْشَاشَ^(١).

قال المناوي: (نهى أن يضحى بعضباء الأذن والقرن) بعين مهملة وضاد معجمة أي مقطوعة الأذن ومكسورة القرن واستعمال العضب في القرن أكثر منه في الأذن وفي رواية نهى أن يضحى بجدعاء الأذن أي مقطوعتها(٢).

وقال محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني أبو عبد الله: ولا يجزئ فيها: العوراء والمقطوعة الأذن أو الذنب إن اشتراها كذلك أو حدث (٣).

قال الماوردي: قال الشافعي: وأقل العور البياض الذي يغطي الناظر فإن غطى ناظرها ببياض أذهب بعضه وبقي بعضه نظر؛ فإن كان الذاهب عن ناظرها أكثر لم تجزئ، وإن كان الذاهب أقل أجزأت.

التضحية بالعمياء:

وإذا لم تجزئ العوراء فالعمياء أولى ألا تجزئ.

وقال بعض أهل الظاهر: يجوز الأضحية بالعمياء لورود النص على العوراء وهذا من زلل المقصرين؛ لأن العمى متضعف من العور فهي عوراوان (٤).

قال ابن قدامة: ولا تجزئ العمياء؛ لأن النهي عن العوراء تنبيه على العمياء وإن لم يكن عهاها بينا؛ لأن العمى يمنع مشيها مع الغنم، ومشاركتها في العلف.

⁽١) شرح السنة (٤/ ٣٣٨).

⁽٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣/ ٣٤٦).

⁽٣) المبسوط (٢/ ٤٩٣).

⁽٤) الحاوى الكبير (١٥/ ٨١).

ولا تجزئ ما قطع منها عضو، كالألية والأطباء (١).

ومن العيوب أيضا التي يعتبره بعض أهل العلم من العيوب التي ترد به الأضحية مكسورة القرن وبعضهم لا يعتبر هذا من العيوب التي ترد بها. فمن هذه العيوب ما جاء ذكره في حديث البراء مثل قَالَه: فَإِنِّ أَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ نَقْصٌ فِي الْقَرْنِ، وَالْأُذُنِ، قَالَ: «فَهَا كَرِهْتَ مِنْهُ فَدَعْهُ، وَلَا تُحَرِّمْهُ عَلَى أَحَدٍ» (٢).

قال أبو عمر: جمهور العلماء على القول بجواز الضحية (المكسورة) القرن إذا كان لا يدمي فإن كان يدمي فقد كرهه مالك وكأنه جعله مرضا بينا

وقد روى قتادة عن جرير بن كليب عن علي بن أبي طالب ، أن رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ نهى عن الضحايا عن أعضب الأذن والقرن.

قال قتادة: فقلت لسعيد بن المسيب: ما عضب الأذن والقرن؟ فقال: النصف أو أكثر قال أبو عمر: لا يوجد ذكر القرن في غير هذا الحديث، وبعض أصحاب أبي قتادة لا يذكر فيه القرن، (ويقتصر) فيه على ذكر الأذن وحدها (بذكره)، كذلك رواه هشام عن قتادة، وهذا الذي عليه جماعة الفقهاء في القرن، وأما الأذن فكلهم يراعون فيه ما قدمنا ذكره (٢٠).

قال الشافعي: وليس في القرن نقص فيضحي بالجلحاء، وإذا ضحى بالجلحاء فهي أبعد من القرن من مكسورة القرن، وسواء كان قرنها يدمي أو صحيحا؛ لأنه لا خوف عليها في دم قرنها فتكون به مريضة فلا تجزئ من جهة المرض، ولا يجوز فيها إلا هذا، وإن كان قرنها مكسورا كسرا قليلا أو كثيرا يدمي أو لا يدمي فهو يجزئ (١).

⁽١) المغنى (٩/ ٤٤٢).

⁽۲) صحيح بمجموع طرقه: أخرجه أبو داود (۲۸۰۶)، والترمذي (۱٤۹۷)، والنسائي (۲۳۱۹)، وابن ماجه (۳۱۶۶)، وأحمد (۶/۲۸۶)، والدارمي (۲۰۰۲)، وابن حبان (۹۱۹)، وابن خزيمة (۲۹۱۲)، والبيهةي (۲۰۰۲).

⁽٣) الاستذكار (٥/ ٢١٩).

⁽١) الأم (٢/ ٥٤٢).

قال البغوي: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَقْطُوعِ شَيْءٍ مِنَ الأُذُنِ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: إِنْ كَانَ أَقَلَ مِنَ النِّصْفِ يَجُوزُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ كَانَ مَقْطُوعَ الثُّلُثِ يَجُوزُ،

وَتَجُوزُ مَكْسُورَةُ الْقَرْنَيْنِ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ، وَقَالَ النَّخَعِيُّ: لَا تَجُوزُ إِلا أَنْ يَكُونَ دَاخِلُهُ صَحِيحًا، يَعْنِي الْشَاشَ^(١).

قال البيهقي: قال: وليس في القرن نقص فيضحى بالجلحاء، وإن كان قرنها مكسورا قليلا أو كثيرا يدمي أو لا يدمي فهي تجزئ، وهذا فيها: أخبرنا أبو سعيد، حدثنا أبو العباس: أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي فذكره (٢).

قال ابن حزم: ... ولا المريضة البين مرضها، والجرب مرض فإن كان كل ما ذكرنا لا يبين أجزأ. ولا تجزي العجفاء التي لا تنقي، ولا تجزئ التي في أذنها شيء من النقص أو القطع، أو الثقب النافذ، ولا التي في عينها شيء من العيب، أو في عينها كذلك، ولا البتراء في ذنبها. ثم كل عيب سوى ما ذكرنا فإنها تجزئ به الأضحية كالخصي، وكسر القرن دمي، أو لم يدم (٣).

ومن العيوب أيضا الهتماء وهي التي ليس لها أسنان.

قال ابن عبد البر: الهتماء لا تجوز عند أكثر أهل العلم في الضحايا(٤).

وقال أبو المعالي برهان الدين محمود: وإن بقي بعض أسنانها إن كانت تعتلف بها بقى من الأسنان جاز، وما لا فلا(١).

قال النووي: تجزئ التي ذهب بعض أسنانها، فإن انكسر أو تناثر جميع أسنانها،

⁽١) شرح السنة (٤/ ٣٣٨).

⁽٢) معرفة السنن والآثار (١٤/ ٣٤).

⁽٣) المحلي (٧/ ٥٥٨).

⁽٤) الاستذكار (٥/ ٢١٨).

⁽١) المحيط البرهاني (٦/ ٩٢).

فقد أطلق صاحب التهذيب وجماعة: أنها لا تجزئ(١١).

وقال محمد بن مفلح: وقال شَيْخُنَا الْهُتُمَاءُ التي سَقَطَ بَعْضُ أَسْنَانِهَا تَجزئ في أَصَحِّ الْوَجْهَيْن (٢).

قال المرداوي: وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: هِيَ الَّتِي سَقَطَ بَعْضُ أَسْنَانِهَا (٣).

ومن العيوب - أيضا - البتراء وقد ورد عن النبي ﷺ أنه تجوز الأضحية بالبتراء منها؛ فعن أبي سعيد الخدري قال: اشتريت كبشا أضحي به فعدا الذئب فأخذ الألية قال فسألت النبي ﷺ فقال: ضَحِّ بهِ (٤٠).

قال ابن عبد البر: واختلفوا في جواز الأبتر في الضحية؛ فروي عن بن عمر وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والحسن وإبراهيم أنه يجزئ في الضحية.

وذكر ابن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه سمعه يقول: يكره ذهاب الذنب والعور والعجف وذهاب الأذن أو نصفها.

قال ابن وهب: وكان الليث يكره الضحية بالأبتر. قال أبو عمر قد روي في الأبتر حديث مرفوع من حديث شعبة عن جابر الجعفي عن محمد بن قرظة عن أبي سعيد الخدري أنه قال اشتريت كبشا لأضحي به فأكل الذئب من ذنبه فسألت رسول الله عليه فقال: «ضح به».

وحديث جابر الجعفي لا يحتج به وإن كان حافظا لسوء مذهبه فقد روى عنه الأئمة منهم الثوري وشعبة، ويحتمل أن يكون أكل من ذنبه اليسير، وإن كان كذلك فهو جائز عند العلماء (١).

⁽١) روضة الطالبين (٢/ ٤٦٥).

⁽٢) الفروع وتصحيح الفروع (٣/ ٣٩٨).

⁽٣) روضة الطالبين (٢/ ٤٦٥).

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد (٣/ ٣٢)، وابن ماجه (٣١٤٣٦)، والطيالسي (٢٣٥١)، كلهم من طرق سفيان عن جابر عن محمد بن قرظة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ.

⁽١) الاستذكار (٥/ ٢١٧٩).

قال النووي: لا تجزئ التي أخذ الذئب مقدارا بينا من فخذها بالإضافة إليه، ولا يمنع قطع الفلقة اليسيرة من عضو كبير.

* ولو قطع الذئب أو غيره أليتها أو ضرعها لم تجزئ على المذهب، وبه قطع الجمهور وقيل: فيه وجهان.

وتجزئ المخلوقة بلا ضرع أو بلا ألية على أصح الوجهين كما يجزئ الذكر من المعز بخلاف التي لم يخلق لها أذن؛ لأن الأذن عضو لازم غالبا، والذنب كالألية وقطع بعض الألية أو الضرع كقطع كله(١).

قال ابن عابدين: أكثر (الألية) لأن للأكثر حكم الكل بقاء وذهابا فيكفي بقاء الأكثر، وعليه الفتوى مجتبى (٢).

قال ابن قدامة: ولا تجزئ ما قطع منها عضو، كالألية والأطباء (٣).

مسألة: يجوز التضحية بالخصى

عَنْ بِلَالِ بْنِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ جَذَعَيْنِ خِصِيَّيْنِ – أَوْ قَالَ: مَوْجُوءَيْنِ (٤).

قال الزيلعي: وأما حديث أبي الدرداء: فأخرجه أحمد في مسنده عنه، قال: ضحى رسول الله على بكبشين جذعين، موجوءين، انتهى. قال المنذري في حواشيه: المحفوظ موجوءين أي منزوعي الأنثيين، قاله أبو موسى الأصبهاني، وقال الجوهري، وغيره: الوجاء بالكسر، والمد: رض عرق الأنثيين، قال الهروي: والأنثيان بحالها، وقال في النهاية: ومنهم من يرويه موجيين بغير همز، على

المجموع (٨/ ٤٠١)، وروضة الطالبين (٢/ ٤٦٤).

⁽٢) رد المحتار على الدر المختار (٦/ ٣٢٤).

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٤٢).

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد (١٩٦/٥)، وابن أبي شيبة (٤١)، كلاهما عن سريج ثنا أبو شهاب عن الحجاج عن يعلى بن نعمان عن بلال بن أبي الدرداء عن أبيه قال: ضحى رسول الله ﷺ، وهذا إسناد ضعيف من أجل الحجاج بن أرطاة مدلس، وقد عنعن «يعلى بن نعمان» مجهول.

التخفيف، ويكون من وجيته وجيا، فهو موجي، قال: وهذا الذي ذكره هو الذي وقع في أسهاعنا، انتهى (١).

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: ويجزي في الهدي الخصي (٢).

قال الكاساني: والموجوء: قيل هو مدقوق الخصيتين، وقيل: هو الخصي، كذا روي عن أبي حنيفة تختلته فإنه روي عنه أنه سئل عن التضحية بالخصي؟ فقال: ما زاد في لحمه أنفع مما ذهب من خصيتيه (٣).

کر قول المالكية:

أبو الوليد الباجي: والثالثة أن ذكورها أفضل من إناثها، والرابعة أن الفحل منها أفضل من الخصي (٤٠).

كرقول الشافعية:

قال أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة: قَوْلُهُ: (وَخَصِيُّ)؛ لِأَنَّهُ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ مَوْجُوءَيْنِ؛ أَيْ خُصِيَّيْنِ، وَأَيْضًا فَلِأَنَّ الْخُصْيَتَيْنِ غَيْرُ مَأْكُولَتَيْنِ عَادَةً بَلْ قِيلَ: بِحُرْمَتِهِمَا وَكَذَا الذَّكَرُ وَالْفَرْجُ لِلاسْتِقْذَارِ (٥٠).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: ويجزئ الخصي، سواء كان مما قطعت خصيتاه أو مسلولا، وهو الذي سلت بيضتاه، أو موجوءا، وهو الذي رضت بيضتاه؛ لأن النبي ﷺ ضحى بكبشين أملحين موجوءين. والمرضوض كالمقطوع. ولأن ذلك العضو غير مستطاب، وذهابه يؤثر في سمنه، وكثرة اللحم وطيبه، وهو المقصود، ولا نعلم في

⁽١) نصب الراية (٢١٦/٤).

⁽٢) المبسوط (٤/ ١٤٢).

⁽٣) بدائع الصنائع (٥/ ٨٠).

⁽٤) المنتقى شرح الموطأ (٣/ ٨٨).

⁽٥) حاشيتا قليوبي وعميرة (٤/ ٢٥١).

هذا خلافا^(١).

قال الزركشي: والوجاء: رض الخصيتين وما قطعت خصيتاه أو شلتا فكالموجوء؛ ولأن الخصاء إذهاب عضو غير مستطاب، يسمن الحيوان ويطيب لحمه (٢).

مسالة: ويستحب في الأضحية أن تكون سمينة

قال النووي: وأجمع العلماء على استحباب سمينها وطيبها، واختلفوا في تسمينها فمذهبنا ومذهب الجمهور استحبابه، وفي صحيح البخاري عن أبي أمامة كنا نسمن الأضحية، وكان المسلمون يسمنون، وحكى القاضي عياض عن بعض أصحاب مالك كراهة ذلك، لئلا يتشبه باليهود وهذا قول باطل (٣).

قال محمد الخطيب الشربيني: وأجمعوا على استحباب السمين في الأضحية واستحبوا تسمينها فالسمينة أفضل من غيرها^(٤).

روي البخاري في صحيحه معلقا وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْل، قَالَ: «كُنَّا نُسَمِّنُ الأُضْحِيَّةَ بِاللَّدِينَةِ، وَكَانَ المُسْلِمُونَ يُسَمِّنُونَ» (٥).

قال القرافي: قال صاحب الإكمال: والمشهور تسمين الأضحية لما في الصحيحين، قال أبو العالية: كنا نسمن الأضحية بالمدينة، وكان المسلمون يسمنون، وقال ابن القوطي: يكره لأنه سنة اليهود (١٠).

⁽١) المغنى (٣/ ٤٧٦).

⁽٢) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٢٧٩).

⁽٣) شرح مسلم (١١٨/١٣).

⁽٤) مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ٢٨٦).

⁽٥) صحيح البخاري (٧/ ١٠٠).

⁽١) الذخيرة (٤/ ١٤٦).

مسألة: الأفضل في الهدي والأضحية

اختلف أهل العلم في هذا المسألة على قولين: فقال الجمهور من الأحناف والشافعية والحنابلة: أن أفضل الأضاحي هي الإبل ثم البقر ثم الغنم. واستدلوا لقولهم بأدلة منها ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي ذري ألى قال: سَأَلْتُ النَّبِي عَلَي أَيُ العَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِالله، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِه»، قُلْتُ: فَأَيُ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَعْلَاهَا ثَمَنًا، وَأَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا»، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَفْعُلْ؟ قَالَ: «تَعَي النَّاسَ مِنَ الشَّر، «تُعِينُ صَانِعًا، أَوْ تَصْنَعُ لِأَخْرَقَ»، قَالَ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «تَدَعُ النَّاسَ مِنَ الشَّر، فَإِنَّا صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بَهَا عَلَى نَفْسِكَ» (١٠).

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ: أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ قَالَ: «مَن اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ غُسْلَ الجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا وَرَخَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الخَامِسَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الإِمَامُ حَضَرَتِ المَلاَئِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ» (٢).

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال الكاساني: ومعلوم أنه كان يختار من الأعمال أفضلها، ولأن البدنة أكثر لحما وقيمة من البقرة، والبقرة أكثر لحما وقيمة من الشاة، فكان أنفع للفقراء فكان أفضل (٣).

⁽۱) أخرجه البخاري (۲۰۱۸)، ومسلم (۸٤)، والنسائي (۲۰۲۶)، وابن ماجه (۲۰۲۳)، وأحمد (۱۰۰/۵).

⁽۲) أخرجه البخاري (۸۸۱)، ومسلم (۸۵۰)، وأبو داود (۳۵۱)، والترمذي (٤٩٩)، والنسائي (۱۳۸۸)، وأحمد (۲/ ٤٦٠).

⁽٣) بدائع الصنائع (٢/ ١٧٣).

كرقول الشافعية:

قال النووي: البدنة أفضل من البقرة، والبقرة أفضل من الشاة، والضأن أفضل من المعز، فجذعة الضأن أفضل من ثنية المعز، لما ذكره المصنف، وهذا كله متفق عليه عندنا (١).

قال الشيرازي: وأفضلها البدنة ثم البقرة ثم الجذعة من الضأن ثم الثنية من المعز وأفضلها البيضاء ثم الصفراء(٢).

وقال الخطيب الشربيني: وأفضلها بعير ثم بقرة ثم ضأن ثم معز، وسبع شياه أفضل من بعير، وشاة أفضل من مشاركة في بعير (٣).

كرقول الحنابلة:

قال البهوتى: أفضلها إبل ثم بقر إن أخرج كاملا لكثرة الثمن ونفع الفقراء ثم غنم وأفضل كل جنس أسمن فأغلى ثمنا لقوله تعالى: ﴿ ذَالِكَ ۗ وَمَن يُعَظِّمُ شَعَتبِرَ اللّهِ فَإِنّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴾ [الحج: ٣٢]، فأشهب - وهو الأملح - أي الأبيض أو ما بياضه أكثر من سواده فأصفر فأسود (٤).

القول الثاني: أن الأفضل الضأن ثم البقر ثم الإبل:

وبه قالت المالكية.

واستدل المالكية لقولهم بها جاء في الصحيحين عَنْ أَنسٍ، قَالَ: «ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْ عَلَيْ مِفَاحِهِهَا، يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ، فَذَبَحَهُمَّا بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَرَأَيْتُهُ وَاضِعًا قَدَمَهُ عَلَى صِفَاحِهِهَا، يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ، فَذَبَحَهُمَّا بِيَدِهِ (٥٠).

⁽١) المجموع (٨/ ٣٩٦).

⁽٢) التنبيه في الفقه الشافعي (١٨/١).

⁽٣) مغنى المحتاج (٦/ ١٢٧).

⁽٤) الروض المربع (١/ ٢٨٨).

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٥٥٨، ٥٥٦٥، ٥٥٦٥)، ومسلم (١٩٦٦)، والترمذي (١٤٩٤)، والنسائي (٤٣٨٦)، وابن ماجه (٣١٢٠)، وأحمد (٣/٢١١).

وعن عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ (١).

كرقول المالكية:

قال ابن رشد: واختلفوا في الأفضل من ذلك، فذهب مالك إلى أن الأفضل في الضحايا: الكباش، ثم البقر، ثم الإبل، بعكس الأمر عنده في الهدايا(٢).

قال القرافي: وأفضلها الغنم ثم البقر ثم الإبل (٣).

والراجح - والله أعلم: هو قول الجمهور أن أفضل الأضاحي هي الإبل، ثم البقر، ثم الغنم، وذلك لما قد ذكرنا من الأدلة سابقا.

مسأله: وللمسافر أن يضحي

قال ابن ابن حزم: الْأُضْحِيَّةَ مُسْتَحَبَّةٌ لِلْحَاجِّ كَمَا تُسْتَحَبُّ لِغَيْرِ الْحَاجِّ وَالْمُسَافِرِ كَالْمُقِيم، وَلَا فَرْقَ (٤).

يبين ذلك ما ورد عن النبي ﷺ أنه ضحى في السفر.

فعَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهِ عَلَيْهَا وَحَاضَتْ بِسَرِفَ، قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ مَكَةً، وَهِي تَبْكِي، فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ الله مَكَّةَ، وَهِي تَبْكِي، فَقَالَ: «مَا لَكِ أَنْفِسْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ الله عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَاقْضِي مَا يَقْضِي الحَاجُّ، غَبْرَ أَنْ لاَ تَطُوفِي بِالْبَيْتِ» فَلَمَّا كُنَّا بِمِنَى، أُتِيتُ بِلَحْم بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: ضَحَى رَسُولُ الله عَلَيْهُ عَنْ أَزْوَاجِهِ بِالْبَقرِ (٥).

وَعَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: ذَبَحَ رَسُولُ الله ﷺ ضَحِيَّتُهُ، ثُمَّ قَالَ: «يَا ثَوْبَانُ، أَصْلِحْ لَحُمَ هَذِهِ»، فَلَمْ أَزَلْ أُطْعِمُهُ مِنْهَا حَتَّى قَدِمَ اللهِ يَنَةَ (٦).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٥٥٣).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ١٩٢).

⁽٣) الذخيرة (٤/ ١٣٤).

⁽٤) حجة الوداع (١/ ٣٠٢).

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٤٨)، وأحمد (٦/ ٣٩).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٩٧٥)، والنسائي في الكبرى (٤١٤٢)، وأحمد (٥/ ٢٧٧).

قال الإمام الشافعي كِلللهُ: والحاج المكي والمنتوي والمسافر والمقيم والذكر والأنثى ممن يجد ضحية سواء كلهم(١).

قال النووي تَعَلَّقُهُ: قال الشافعي تَعَلَّقُهُ في البويطي: الأضحية سنة على كل من وجد السبيل من المسلمين من أهل المدائن والقرى، والحاضر والمسافر، والحاج من أهل منى وغيرهم، من كان معه هدي، ومن لم يكن. هذا نصه بحروفه (٢).

قال ابن هُبَيْرَة: وَهِي على كل من قدر عَلَيْهَا من الْسلمين من أهل الْأَمْصَار والمَسافرين إِلَّا الْحُتَاجِ الَّذِي بمنى فَإِنَّهُم لَا أَضْحِية عَلَيْهِم^(٣).

مسألة: ويجوز الاشتراك في الأضحية إذا كانت بدنة وبقرة

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين: فالجمهور من الأحناف والشافعية والحنابلة على جواز اشتراك سبعة في البقرة والبعير على الراجح من قولين لأهل العلم.

واستدلوا لقولهم بأدلة منها ما رواه مسلم في صحيحه من حديث جَابِر بْنِ عَبْدِ الله، قَالَ: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَنْعَةٍ» (الله عَلَيْةِ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَنْعَةٍ» (الله عَلَيْةِ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَنْعَةٍ» (الله عَلَيْةِ عَامَ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَنْ سَبْعَةٍ عَنْ عَامَ الله عَلَيْهِ الله عَنْ سَبْعَةٍ عَنْ سَبْعَةٍ عَنْ سَبْعَةٍ عَنْ سَبْعَةٍ عَنْ سَبْعَةً

وعنه أيضا بْنِ عَبْدِ الله، قَالَ: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ» (٥٠).

عن ابن عباس قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فحضر الأضحى فاشتركنا في البقرة سبعة، وفي البعير عشرة (٦).

⁽١) الأم (٢/ ٨٤٢).

⁽٢) روضة الطالبين (٢/ ٤٩٧).

⁽٣) اختلاف الأئمة العلماء (١/ ٣٣١).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٣١٨)، وأبو داود (٢٨٠٩)، والترمذي (٩٠٤)، والنسائي (٤١٠٨)، وأحمد (٣/٣٣)، والدارمي (١٩٩٨).

⁽٥) أخرجه مسلم (١٣١٨)، وأبو داود (٢٨٠٩)، وابن ماجه (٣١٣٢).

⁽٦) إسناده حسن: أخرجه الترمذي (٩٠٥)، وأحمد (١/ ٢٧٥)، وابن خزيمة (٢٩٠٨)، وابن حبان

قال الترمذي: حديث ابن عباس حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث الفضل بن موسى. انظر: السنن.

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال الكاساني: ويجزئ فيه شركة في جزور أو، بقرة، لما روي أن رسول الله عليه أشرك بين أصحابه في البدن عام الحديبية فذبحوا البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (١).

قال المرغيناني: ويذبح عن كل واحد منهم شاة أو يذبح بقرة أو بدنة عن سبعة، ولو اشترى بقرة يريد أن يضحي بها عن نفسه، ثم اشترك فيها ستة معه جاز استحسانا(۲).

كرقول الشافعية:

قال النووي: وتجزئ البدنة عن سبعة وكذا البقرة سواء كانوا أهل بيت أو بيوت وسواء كانوا متقربين بقربة متفقة أو مختلفة واجبة أو مستحبة أم كان بعضهم يريد اللحم، ويجوز أن يقصد بعضهم التضحية وبعضهم الهدي (٣).

قال الماوردي: أما البدنة في الضحايا والهدايا فهي عن سبعة، وكذلك البقرة عن سبعة ويقوم كل سبع مقام شاة وهو قول الجمهور(٤).

⁽٤٠٠٧)، والبغوي (١١٣٢)، والطبراني (١١٩٢٩)، كلهم من طرق عن الفضل بن موسى، عن حسين بن واقد، عن علباء بن أحمر، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: كنا مع النبي عَلَيْهُ وهذا إسناد حسن من أجل علباء بن أحمر البشكري البصري «صدوق».

⁽١) بدائع الصنائع (٢/٢١٧).

⁽٢) متن بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة (١/ ٢١٩).

⁽T) المجموع (1/ ٣٩٦).

⁽٤) الحاوى الكبير (١٥/ ١٢٩).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وتجزئ البدنة عن سبعة، وكذلك البقرة، وهذا قول أكثر أهل العلم. روي ذلك عن علي وابن عمر وابن مسعود وابن عباس وعائشة عن وبه قال عطاء وطاوس وسالم والحسن وعمرو بن دينار والثوري والأوزاعي والشافعي وأبو ثور، وأصحاب الرأي.

وعن عمر، أنه قال: لا تجزئ نفس واحدة عن سبعة. ونحوه قول مالك. قال أحمد: ما علمت أحدا إلا يرخص في ذلك، إلا ابن عمر. وعن سعيد بن المسيب، أن الجزور عن عشرة، والبقرة عن سبعة. وبه قال إسحاق؛ لما روى رافع، أن النبي على قسم فعدل عشرة من الغنم ببعير. متفق عليه. وعن ابن عباس، قال: كنا مع رسول الله على سفر، فحضر الأضحى، فاشتركنا في الجزور عن عشرة، والبقرة عن سبعة. رواه ابن ماجه. ولنا ما روى جابر، قال: نحرنا بالحديبية مع النبي على البدنة عن سبعة، والبقرة ".

قال الزركشي: وتجزئ البدنة عن سبعة وكذلك البقرة (٢).

قال أبن هبيرة: وَاتَّفَقُوا على أَنه تُجزئ الْبَدنَة عَن سَبْعَة كَذَلِكَ الْبَقَرَة وَالشَّاة خَاصَّة عَن وَاحِد.

إِلَّا مَالِكًا فَإِنَّهُ قَالَ: الْبَدَنَة وَالْبَقَرَة كالشاة لَا تُجزئ إِلَّا عَن وَاحِد، إِلَّا أَن يكون رب الْبَيْت يُشْرِك فِيهَا أهل بَيته فِي الْأجر فَإِنَّهُ يجوز وَاتَّفَقُوا على أَنه يسْتَحبّ للمضحى أَن يَلِي الذَّبْح بِيَدِهِ (٣).

القول الثاني: لا يجوز الاشتراك في الأضحية ولا تجزئ نفس واحدة إلا عن نفس واحدة: واحدة:

هذا القول نقله ابن قدامة عن عمر الله وبه قالت المالكية.

⁽١) المغنى (٩/ ٤٣٧).

⁽٢) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٢٧٥).

⁽٣) اختلاف الأئمة العلماء (١/ ٣٨٨).

كراليك قول المالكية:

قال ابن رشد: الأصل هو أن لا يجزي إلا واحد عن واحد، ولذلك اتفقوا على منع الاشتراك في الضأن، وإنها قلنا: إن الأصل هو أن لا يجزي إلا واحد عن واحد؛ لأن الأمر بالتضحية لا يتبعض إذ كان من كان له شرك في ضحية ليس ينطلق عليه اسم مضح إلا إن قام الدليل الشرعي على ذلك، وأما الأثر الذي انبنى عليه القياس المعارض لهذا الأصل فها روي عن جابر أنه قال: «نحرنا مع رسول الله على المدنية البدنة عن سبعة». وفي بعض روايات الحديث: «سن رسول الله على البدنة عن سبعة».

فقاس الشافعي، وأبو حنيفة الضحايا في ذلك على الهدايا. وأما مالك فرجح الأصل على القياس المبني على هذا الأثر؛ لأنه اعتل لحديث جابر بأن ذلك كان حين صد المشركون رسول الله على البيت، وهدي المحصر بعد وليس هو عنده واجبا وإنها هو تطوع، وهدي التطوع يجوز عنده فيه الاشتراك، ولا يجوز الاشتراك في الهدي الواجب، لكن على القول بأن الضحايا غير واجبة فقد يمكن قيامها على هذا الهدي؛ وروى عنه ابن القاسم أنه لا يجوز الاشتراك لا في هدي تطوع ولا في هدي وجوب، وهذا كأنه رد للحديث لمكان مخالفته للأصل في ذلك.

وقال ابن عبد البر: وقال سفيان الثوري وأبو حنيفة والأوزاعي والشافعي تجزئ البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة مضحين ومهدين قد وجب عليهم الدم من متعة أو فراق أو حصر بمرض أو عدو، ولا تجزئ البدنة والبقرة عن أكثر من سبعة، ولا تجزئ الشاة إلا عن واحد وهي أقل ما استيسر من الهدي.

وبهذا كله قال أحمد وأبو ثور وإسحاق وداود والطبري.

وقال زفر: لا تجزئ حتى تكون الجهة الموجبة للدم عليهم كلهم.

أما جزاء صيد لله أو تطوع لله فإن اختلف لم تجزئ.

وقال الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل: ثمانية نفر ضحوا أو أهدوا بدنة أو بقرة؟ قال: لا يجزئهم ولا يجزئ عن أكثر من سبعة. قال جابر: إن يشترك النفر السبعة في الهدي والضحية يشترونها فيذبحونها عنهم إذا كانت بقرة أو بدنة (١)(٢).

□ كيف حمل أهل العلم حديث ابن عباس ك:

قال ابن عبد البر: وقال أبو جعفر الطبري أجمعت الأمة على أن البدنة والبقرة لا تجزئ عن أكثر من سبعة قال: وفي ذلك دليل على أن حديث ابن عباس وما كان مثله خطأ ووهم أو منسوخ.

وقال أبو جعفر الطحاوي: قد اتفقوا على جوازها عن سبعة، واختلفوا فيها زاد فلا تثبت الزيادة إلا بتوقيف لا معارض له أو اتفاق.

قال أبو عمر: أي اتفاق يكون على جوازها عن سبعة!! ومالك والليث يقولان: لا تجزئ البدنة إلا عن سبعة إلا أن يذبحها الرجل على أهل بيته فتجوز عن سبعة حينئذ، وعن أقل وعن أكثر، وسلفهما في ذلك أبو أيوب الأنصاري وأبو هريرة وغيرهما^(٣).

قال الشوكاني: وقد اختلف في البدنة فقالت الشافعية، والحنفية، والجمهور: إنها تجزئ عن سبعة، وقالت العترة وإسحاق بن راهويه وابن خزيمة: إنها تجزئ عن عشرة، وهذا هو الحق هنا لحديث ابن عباس المتقدم في باب: إن البدنة من الإبل والبقر عن سبع شياه والأول هو الحق في الهدي للأحاديث المتقدمة هنالك. وأما البقرة فتجزئ عن سبعة فقط اتفاقا في الهدي والأضحية (3).

قلت: الجاهير من أهل العلم يقولون: أن البدنة لا تجزئ إلا عن سبع فقط وأما حديث ابن عباس فمنهم من قال: منسوخ ومنهم من حمله علي جواز اشتراك العشرة في البدنة في الهدي. وفي الحديث حسين ابن واقد قال فيه الإمام أحمد: في أحاديثه

⁽١) الاستذكار (٥/ ٢٣٩).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ١٩٧،١٩٦).

⁽٣) الاستذكار (٥/ ٢٤١).

⁽٤) نيل الأوطار (٥/ ١٤٣).

زيادة لا أدري إيش هي.

وقال الترمذي: حديث ابن عباس حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث الفضل بن موسى. انظر: السنن.

وقد نقلنا الرد على هذا القول في أول المسألة.

مسألة: ولا تجزئ الشاة إلا عن أهل بيت واحد

وذلك لما رواه مسلم من حديث عائِشَة، ﴿ اللهُ عَائِشَة عَائِشَة اللهُ عَلَيْهُ أَمَر بِكَبْشٍ أَقْرَنَ يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، فَأْتِيَ بِهِ لِيُضَحِّي بِهِ، فَقَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ، هَلُمِّي اللَّذيَة »، ثُمَّ قَالَ: «اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ »، فَفَعَلَتْ: ثُمَّ أَخَذَها، وَأَخَذَ الْكُبْشَ فَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِاسْمِ الله، اللهُمَّ تَقَبَّلُ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ضَحَى بِهِ »(١).

وعن عطاء بن يسار يقول: سألت أبا أيوب الأنصاري: كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: كان الرجل يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته، فيأكلون ويطعمون حتى تباهى الناس، فصارت كها ترى (٢).

وعن أبي سريحة، قال: «حملني أهلي على الجفاء بعد ما علمت من السنة، كان أهل البيت يضحون بالشاة والشاتين، والآن يبخلنا جيراننا»(٣).

⁽١) أخرجه مسلم (١٩٦٧)، وأبو داود (٢٧٩٢)، وأحمد (٦/ ٧٨).

⁽۲) إسناده صحيح: أخرجه الترمذي (١٥٠٥)، وابن ماجه (٣١٤٧)، ومالك في الموطأ (٢/ ٤٨٦)، والطبراني (٣٩٢٠)، والبغوي في شرح السنة (٤/ ٣٥٧)، كلهم من طرق عن يحيى ابن موسى، قال: حدثنا أبو بكر الحنفي، قال: حدثنا الضحاك بن عثمان قال: حدثني عمارة بن عبد الله قال: سمعت عطاء بن يسار يقول: سألت أبا أيوب الأنصاري: عن رسول الله على الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وعمارة بن عبد الله مدني، وقد روى عنه مالك بن أنس والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وهو قول أحمد، وإسحاق، واحتجا بحديث النبي على فضحى بكبش، فقال: هذا عمن لم يضح من أمتي، وقال بعض أهل العلم: لا تجزي الشاة إلا عن نفس واحدة، وهو قول عبد الله بن المبارك، وغيره من أهل العلم.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن ماجه (٣١٤٨)، وعبد الرزاق (٨١٥٠)، والطبراني (٣٠٥٦)،

وعن عكرمة، أن أبا هريرة كان يذبح الشاة يقول أهله: وعنا، فيقول: $(e^{(1)})$.

وعَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبَدِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الله بْنِ هِشَام، وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ عَيْقِهُ، وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ مُمَيْدٍ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله بَايِعْهُ، فَقَالَ: (هُوَ صَغِيرٌ فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ وَعَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبَدٍ، أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدُ الله (هُوَ صَغِيرٌ فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ وَعَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبَدٍ، أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدُ الله بن هِ هَمَر، وَابْنُ الزُّبَيْرِ عَنَى فَيَقُولانِ بَنُ هِشَامٍ إِلَى السَّوقِ، فَيَشْرَكُهُ مَ، فَرُبَّا الرَّاحِلَة كَا لَكَ بِالْبَرَكَةِ »، فَيَشْرَكُهُمْ، فَرُبَّا أَصَابَ الرَّاحِلَة كَا لَكَ بِالْبَرَكَةِ »، فَيَشْرَكُهُمْ، فَرُبَّا أَصَابَ الرَّاحِلَة كَا هِي، فَيَبْعَثُ بَهَا إِلَى المَنْزِلِ (٢٠).

🗐 وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

🕸 القول الأول: أن اشتراك أهل البيت الواحد في الشاة جائز.

وبه قالت المالكية والشافعية والحنابلة والليث والأوزاعي.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال بدر الدين العيني: والليث والأوزاعي: يجوز الشاة عن أهل بيت واحد (٣).

قال سحنون: قلت: أرأيت من اشترى أضحية عن نفسه ثم بدا له بعد أن نواها أضحية لنفسه أن يشرك فيها أهل بيته، أيجوز له ذلك عند مالك؟

قال: نعم في رأيي، ولم أسمع من مالك فيه شيئًا؛ لأنه كان يجوز له أن يشركهم

والبيهقي (١٨٨٣٤)، كلهم من طرق عن إسحاق بن منصور قال: أنبأنا عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن يوسف، (ح) وحدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا عبد الرزاق، جميعا عن سفيان الثوري، عن بيان، عن الشعبي، عن أبي سريحة، به.

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨١٥٢) قال: عن الثوري، عن خالد، عن عكرمة، عن أبي هريرة به.

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٥٠١).

⁽٣) البناية شرح الهداية (١٥/١٢).

أولا، قال: والهدي عند مالك مخالف للضحايا(١١).

قال الخطابي: وفي قوله تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد دليل على أن الشاة الواحدة تجزئ عن الرجل وأهله وإن كثروا، وروي عَن أبي هريرة وابن عمر أنها كانا يفعلان ذلك، وأجازه مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد، وكره ذلك الثوري وأبو حنيفة (٢).

قال البغوي: أَمَّا الشَّاةُ الْوَاحِدَةُ، فَلا تُجْزِئُ إِلا عَنْ وَاحِدٍ، قَالَ يَعْلَفُهُ : فَلَوْ ذَبَحَهَا عَنْ نَفْسِهِ، وَأَهْلِ بَيْتِهِ، فَحَسَنُّ، فَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عَيْكِيْ ، أَنَّهُ ضَحَّى بِكَبْشٍ، وَقَالَ: «هَذَا عَنِي وَعَمَّنْ لَمْ يُضَحِّ مِنْ أُمَّتِي » (٣).

القول الثانى: أن اشتراك أهل البيت الواحد في الشاة مكروه:

وبه قال الثوري وأبو حنيفة.

□ وإليك أقوالهم:

قال ابن قدامة: وكره ذلك الثوري وأبو حنيفة؛ لأن الشاة لا تجزئ عن أكثر من واحد، فإذا اشترك فيها اثنان، لم تجز عنهما، كالأجنبيين (٤٠).

وفي الموطأ برواية محمد الحسن: ولا يجوز شاة إلا عن الواحد. وهو قول أبي حنيفة والعامة من فقهائنا^(٥).

⁽١) المدونة (١/ ٤٩٧).

⁽٢) معالم السنن (٢/ ٢٢٨).

⁽٣) شرح السنة (٤/ ٣٥٦).

⁽٤) المغنى (١١/ ٩٨).

⁽٥) موطأ الإمام مالك رواية محمد بن الحسن (٢/ ٥٩٥).

مسألة: في استحباب ترك تقليم الأظافر والأخذ من الشعر لمن أرد أن يضحي ودخل عليه العشر من ذي الحجة

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا دَخَلَتِ الْعَشْرُ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضَحِّيَ، فَلَا يَمَسَّ مِنْ شَعَرِهِ وَبَشَرِهِ شَيْئًا»، قِيلَ لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ بَعْضَهُمْ لَا يَرْفَعُهُ، قَالَ: «لَكِنِي أَرْفَعُهُ» (١٠).

قال ابن عبد البر: هذا الحديث رواه شعبة عن مالك عن عمرو بن مسلم عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة عن النبي ﷺ، ورواه ابن عيينة عن عبد الرحمن بن حميد عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة رفعه إلى النبي ﷺ.

قال: وقد رواه يحيى بن سعيد القطان عن عبد الرحمن بن حميد هكذا، ولكنه وقفه على أم سلمة.

قال: وقد رواه محمد بن عمرو عن شيخ مالك قيل له: إن قتادة يروي عن سعيد ابن المسيب أن أصحاب النبي على كانوا إذا اشتروا ضحاياهم أمسكوا عن شعورهم وأظفارهم إلى يوم النحر فقال: هذا يقوي هذا ولم يره خلافا ولا ضعفه، قال أبو عمر: حديث قتادة هذا اختلف فيه على قتادة، وكذلك حديث أم سلمة مختلف فيه، وفي رواته من لا تقوم به حجة وأكثر أهل العلم يضعفون هذين الحديثين.

وقد ذكر عمران بن أنس أنه سأل مالكا عن حديث أم سلمة هذا فقال: ليس من حديثي قال: فقلت لجلسائه: قد رواه عنه شعبة وحدث به عنه وهو يقول: ليس من حديثي فقالوالي: إنه إذا لم يأخذ بالحديث قال فيه: ليس من حديثي قال أبو عمر: إن ابن أنس هذا مدني في سن مالك بن أنس يكنى أبا أنس، وليس هو عمران بن أبي أنس أبو شعيب المدني وعمران بن أبي أنس أوثق من عمران بن أنس فقف على ذلك.

حدثنا عبد الوارث حدثنا قاسم حدثنا أحمد بن زهير بن حرب حدثنا يحيى بن

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۹۷۷)، وأحمد (۲۸۹/۲)، والنسائي (۲۳۱۶) (۱۹۹۱)، وابن ماجه (۳۱٤۹).

أيوب حدثنا معاذ بن معاذ العنبري حدثنا محمد بن عمرو حدثنا عمرو بن مسلم بن عهارة بن أكيمة الليثي قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت أم سلمة تقول: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ ذَبْحٌ يَذْبَحُهُ فَإِذَا أَهَلَّ هِلَالُ ذِي الحِجَةِ فَلَا يَأْخُذْ مِنْ شَعْره وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا.

وبه عن أحمد بن زهير قال: حدثنا موسى بن إساعيل حدثنا حماد بن سلمة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن سعيد بن المسيب أن رسول الله على قال: إذا دخل الرجل في العشر وابتاع أضحيته فليمسك عن شعره وأظفاره قلت: النساء؟ قال: أما النساء فلا لم يذكر ابن عقيل في حديثه أم سلمة قال: وحدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن كثير بن أبي كثير مولى عبد الرحمن بن سمرة عن يحيى بن يعمر أن علي بن أبي طالب قال: إذا دخل العشر واشترى أضحيته أمسك عن شعره وأظفاره قال: قتادة فأخبرت بذلك سعيد بن المسيب فقال: كذلك كانوا يقولون)(١).

قال ابن عبد البر: ومذهب مالك أنه لا بأس بحلق الرأس وتقليم الأظفار وقص الشارب في عشر ذي الحجة، وهو مذهب سائر الفقهاء بالمدينة والكوفة، وقال الليث بن سعد وقد ذكر له حديث سعيد بن المسيب عن أم سلمة أن النبي على قال: «مَنْ أَهَلَ عَلَيْهِ مِنْكُمْ هِلَالُ ذِي الحِجَّةِ وَأَرَادَ أَنْ يُضَحِي فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ حَتَّى يُضَحِّي» فقال الليث: قد روي هذا والناس على غير هذا، وقال الأوزاعي: إذا اشترى أضحتيه بعد ما دخل العشر فإنه يكف عن قص شاربه وأظفاره وإن اشتراها قبل أن يدخل العشر فلا بأس، واختلف قول الشافعي في ذلك فمرة قال: من أراد أن يضحي لم يمس في العشر من شعره شيئا ولا من أظفاره.

وقال في موضع آخر: أحب لمن أراد أن يضحي أن لا يمس في العشر من شعره ولا من أظفاره شيئا حتى يضحي، لحديث أم سلمة، فإن أخذ من شعره وأظفاره فلا بأس؛ لأن عائشة قالت: كنت أفتل قلائد هدي رسول الله عليه الحديث، وذكر الأثرم

⁽١) التمهيد (١٧/ ٢٣٨).

أن أحمد بن حنبل كان يأخذ بحديث أم سلمة هذا فقيل له: فإن أراد غيره أن يضحي وهو لا يريد أن يضحي فقال: إذا لم يرد أن يضحي لم يمسك عن شيء، إنها قال: إذا أراد أحدكم أن يضحي، وقال: ذكرت لعبد الرحمن بن مهدي حديث عائشة: كان النبي على إذا بعث بالهدي، وحديث أم سلمة: إذا دخل العشر، فبقي عبد الرحمن ولم يأت بجواب فذكرته ليحيى بن سعيد فقال يحيى: ذاك له وجه، وهذا له وجه، عائشة إذا بعث بالهدي وأقام، وحديث أم سلمة إذا أراد أن يضحي بالمصر، قال أحمد: وهكذا أقول. قيل له: فيمسك عن شعره وأظفاره؟ قال: نعم، كل من أراد أن يضحي. فقيل له: هذا على الذي بمكة؟ فقال: لا بل على المقيم (١٠).

قال الشافعي: وآمر من أراد أن يضحي أن لا يمس من شعره شيئا اتباعا واختيارا بدلالة السنة، وروت عائشة أنها كانت تفتل قلائد هدي رسول الله ثم يقلدها هو بيده ثم يبعث بها، فلم يحرم عليه شيء أحله الله له حتى نحر الهدي (٢).

قال النووي: قوله على الله المعارض العشر والمحتلف المعلم ا

قال الشافعي: البعث بالهدي أكثر من إرادة التضحية فدل على أنه لا يحرم ذلك،

⁽۱) التمهيد (۱۷/ ۲۳۲).

⁽۲) شرح مسلم (۱۳۸/۱۳۸، ۱۳۹).

وحمل أحاديث النهي على كراهة التنزيه قال أصحابنا: والمراد بالنهي عن أخذ الظفر والشعر النهى عن إزالة الظفر بقلم أوكسر أو غيره، والمنع من إزالة الشعر بحلق أو تقصير أو نتف أو إحراق أو أخذه بنورة أو غير ذلك، وسواء شعر الإبط والشارب والعانة والرأس وغير ذلك من شعور بدنه، قال إبراهيم المروزى وغيره من أصحابنا: حكم أجزاء البدن كلها حكم الشعر والظفر، ودليله الرواية السابقة فلايمس من شعره وبشره شيئا. قال أصحابنا: والحكمة في النهي أن يبقى كامل الأجزاء ليعتق من النار، وقيل: التشبه بالمحرم قال أصحابنا: هذا غلط؛ لأنه لايعتزل النساء ولايترك الطيب واللباس وغير ذلك مما يتركه المحرم (1).

قال الماوردي: قال الشافعي: «وأمر من أراد أن يضحي أن لا يمس من شعره شيئا اتباعا واختيارا بدلالة السنة وروت عائشة أنها كانت تفتل قلائد هدي رسول الله عليه ثم يقلدها هو بيده ثم يبعث بها فلم يحرم عليه شيء أحله الله له حتى نحر الهدى»(٢).

قال أحمد بن عمر الأنصاري أبو العباس القرطبي: ومن باب: «إذا دخل العشر وأراد أن يضحي فلا يمس من شعره ولا من بَشَره شيئًا» أخذ بظاهر هذا النهي أحمد، وإسحاق، وابن المنذر؛ فمنعوا ذلك. ورأى الشافعي: أن ذلك محمله على الندب. وحكي عن مالك. والمشهور من مذهبه: أن ذلك يجوز. وهو مذهب أهل الرأي. وقال الليث: قد جاء هذا الحديث، وأكثر الناس على خلافه. وقد استدل أصحابنا على الجواز بقول عائشة وشنط: كان رسول الله عليه على من المدينة، فأفتل قلائد هديه، ثم لا يجتنب شيئًا مما يجتنبه المحرم.

وظاهر هذا العموم: أنَّه ما كان يجتنب حلق شعر، ولا قص ظُفُر ولا غيرهما. قال الطحاوي: ولما رأينا الجماع الذي يُفسد الحج لا يحرم على من دخل عليه العشر

⁽۱) شرح مسلم (۱۳۸/۱۳۸).

⁽٢) الحاوي (١٥/ ٧٣).

وأراد الأضحية، وهو أغلظ؛ كان أحرى وأولى أن لا يحرم عليه غير ذلك(١).

قال ابن قدامة: قال: (ومن أراد أن يضحي، فدخل العشر، فلا يأخذ من شعره ولا بشرته شيئا) ظاهر هذا تحريم قص الشعر. وهو قول بعض أصحابنا. وحكاه ابن المنذر عن أحمد وإسحاق وسعيد بن المسيب. وقال القاضي، وجماعة من أصحابنا: هو مكروه، غير محرم.

وبه قال مالك والشافعي؛ لقول عائشة: كنت أفتل قلائد هدي رسول الله ﷺ ثم يقلدها بيده، ثم يبعث بها،ولا يحرم عليه شيء أحله الله له، حتى ينحر الهدي. متفق عليه.

وقال أبو حنيفة: لا يكره ذلك؛ لأنه لا يحرم عليه الوطء واللباس، فلا يكره له حلق الشعر، وتقليم الأظفار، كما لو لم يرد أن يضحي. ولنا ما روت أم سلمة، عن رسول الله على أنه قال: «إذَا دَخَلَ العَشْرُ، وَأَرَادَ أَحَدُكُم أَنْ يُضَحِّي، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا، حَتَّى يُضَحِّي». رواه مسلم، ومقتضى النهي التحريم، وهذا يرد القياس ويبطله، وحديثهم عام، وهذا خاص يجب تقديمه، بتنزيل العام على ما عدا ما تناوله الحديث الخاص؛ ولأنه يجب حمل حديثهم على غير محل النزاع لوجوه؛ منها أن النبي عَلَيْهُ لم يكن ليفعل ما نهى عنه وإن كان مكروها، قال الله تعالى إخبارا عن شعيب ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَلَكُمْ عَنْهُ ﴾ [موده۸].

ولأن أقل أحوال النهي أن يكون مكروها، ولم يكن النبي على ليفعله، فيتعين حمل ما فعله في حديث عائشة على غيره؛ ولأن عائشة تعلم ظاهرا ما يباشرها به من المباشرة، أو ما يفعله دائها، كاللباس والطيب، فأما ما يفعله نادرا، كقص الشعر، وقلم الأظفار، مما لا يفعله في الأيام إلا مرة، فالظاهر أنها لم ترده بخبرها، وإن احتمل إرادتها إياه، فهو احتمال بعيد، وما كان هكذا، فاحتمال تخصيصه قريب، فيكفي فيه أدنى دليل، وخبرنا دليل قوي، فكان أولى بالتخصيص؛ ولأن عائشة تخبر عن فعله وأم سلمة عن قوله، والقول يقدم على الفعل لاحتمال أن يكون فعله خاصا

⁽١) المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم (٢/ ٦٦٧).

له.

إذا ثبت هذا، فإنه يترك قطع الشعر وتقليم الأظفار، فإن فعل استغفر الله تعالى. ولا فدية فيه إجماعا، سواء فعله عمدا أو نسيانا(١).

مسألة: في وقت ذبحها

أما عن وقت الأضحية فينبغي أن يذبحها بعد الصلاة، وهذا بإجماع أهل العلم وإليك نقل الإجماع:

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن الضحايا لا يجوز ذبحها قبل طلوع الفجر من يوم النحر (٢).

قال ابن عبد البر: وأجمعوا على أن الذبح لأهل الحضر لا يجوز قبل الصلاة لقوله: «وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَتِلْكَ شَاةَ لحْم» (٣).

قال النووي: وأما وقت الأضحية فينبغي أن يذبحها بعد صلاته مع الإمام وحينئذ تجزيه بالإجماع. قال ابن المنذر: وأجمعوا أنها لاتجوز قبل طلوع الفجر يوم النحر، واختلفوا فيها بعد ذلك فقال الشافعي وداود وبن المنذر وآخرون: يدخل وقتها إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العيد وخطبتين فإن ذبح بعد هذا الوقت أجزأه سواء صلى الإمام أم لا وسواء صلى الضحى أم لا، وسواء كان من أهل الأمصار أو من أهل القرى والبوادي والمسافرين، وسواء ذبح الإمام أضحيته أم لا.

وقال عطاء وأبو حنيفة: يدخل وقتها في حق أهل القرى والبوادي إذا طلع الفجر الثاني ولا يدخل في حق أهل الأمصار حتى يصلي الإمام ويخطب فإن ذبح قبل ذلك لم يجزه.

وقال مالك: لا يجوز ذبحها إلا بعد صلاة الإمام وخطبته وذبحه. وقال أحمد: لا يجوز قبل صلاة الإمام ويجوز بعدها قبل ذبح الإمام وسواء عنده أهل الأمصار

⁽١) المغنى (٩/ ٤٣٧).

⁽٢) الإجماع لابن المنذر (١/ ٦٠).

⁽٣) التمهيد (٢٣/ ١٨٢).

والقرى ونحوه عن الحسن. والأوزاعي وإسحاق بن راهويه، وقال الثوري: لا يجوز بعد صلاة الإمام قبل خطبته وفي أثنائها وقال ربيعة فيمن لا إمام له: إن ذبح قبل طلوع الشمس لا يجزيه وبعد طلوعها يجزيه (١).

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ مَا لَكَ عَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلاَةِ فَإِنَّمَا ذَبَحَ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلاَةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ، وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ » (٢).

وَعَنِ البَرَاءِ عَلَيْهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّى، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، فَمَنْ فَعَلَ هَذَا فَقَدْ أَصَابَ سُنَتَنَا، وَمَنْ نَحَرَ فَإِنَّمَا هُوَ لَحُمْ يُقَدِّمُهُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسُكِ فِي شَيْءٍ» فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ: يَا رَسُولَ الله، ذَبَحْتُ هُوَ لَحُمْ يُقَالَ أَنْ أُصَلِّى، وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ؟ فَقَالَ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا، وَلَنْ تَجْزِي - قَبْلُ أَنْ أُصَلِّى، وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ؟ فَقَالَ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا، وَلَنْ تَجْزِي - قَنْ أَحَدِ بَعْدَكَ» (٣).

وعن الأَسْوَدُ بْنُ قَيْسٍ، قال: سَمِعْتُ جُنْدَبَ بْنَ سُفْيَانَ البَجَلِيَّ، قَالَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ النَّبِيَ عَلَيْهِ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ النَّبِيَ عَلَيْهِ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَنْ يَعَلِي عَلَيْهِ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَنْ يَعَلِي عَلَيْهِ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَنْ يَعَلِي عَلَيْهِ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَنْ يَعْلَى اللّهُ عَلَيْدُبَحْ اللّهُ اللّهُ عَلَيْدُبَحْ فَلْيَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْدُ بَعْ اللّهُ ال

مسألة: وأما آخر وقت التضحية

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: أن أيام النحر هو اليوم الأضحي فقط:

قال ابن عبد البر: واختلفوا فيها بعد ذلك فروي عن ابن سيرين أن الأضحى يوم واحد يوم النحر وحده وعن سعيد بن جبير وجابر بن زيد أن الأضحى في الأمصار يوم واحد وبمنى ثلاثة أيام (٥).

⁽۱) شرح مسلم (۱۳/۱۳).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٥٤٦)، ومسلم (١٩٦١).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٥٦٠) النسائي (١٥٦٣).

⁽٤) أخرجه البخاري (٥٦٦)، ومسلم (١٩٦٠)، والنسائي (٤٣٦٨)، وأحمد (٣١٣/٤).

⁽٥) التمهيد (٢٣/ ١٩٦).

﴿ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِي آَيًّامِ مَعْلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَمِ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الح:٢٨]

قال ابن رشد: اختلفوا في الأيام المعلومات على القولين المتقدمين.

وأما من قال: يوم النحر فقط فبناء على أن المعلومات هي العشر الأول. قال: وإذا كان الإجماع قد انعقد أنه لا يجوز الذبح منها إلا في اليوم العاشر، وهي محل الذبح المنصوص عليها ؛ فواجب أن يكون الذبح إنها هو يوم النحر فقط (١).

ولا خلاف بينهم أن الأيام المعدودات هي أيام التشريق، وأنها ثلاثة بعد يوم النحر.

قال ابن عبد البر: وأجمعوا على أن قوله كلَّا: ﴿ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِي أَيَّامِ مَّعْلُومَتِ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَامِ ﴾ إنها قصد به أيام الذبح والنحر (٢).

واستدلوا كذلك بها رواه البخاري ومسلم من حديث أبي بَكْرَة ﷺ عَنِ النّبيّ قَالَ: ﴿إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْتَهِ يَوْمَ خَلَقَ الله السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلاَثٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو القَعْدَةِ، وَذُو الحِجَّةِ، وَالْمَحرَّمُ، وَرَجُبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ، أَيُّ شَهْرِ هَذَا؟ » قُلْنَا: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَا: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَا أَنَّهُ سَيْسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: ﴿أَلَيْسَ ذَا الحِجَّةِ؟ » قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: ﴿أَيْسَ الْبَلْدَةَ؟ » قُلْنَا: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَا أَنَّهُ سَيْسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: ﴿أَلَيْسَ يَوْمَ النَّا أَنَّهُ سَيْسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: ﴿أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْوِ؟ » قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: ﴿فَأَيُّ يَوْمِ هَذَا؟ » قُلْنَا: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَا أَنَّهُ سَيْسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: ﴿أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْوِ؟ » قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: ﴿فَا إِنْ مُوسَلِكُمْ حَرَامٌ، فَلَكَ وَمَاءَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ - قَالَ خُمَّدُ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ - وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، وَلَيْ يَكُونَ وَيَعْمُ اللّهُ مِنَا اللهُ وَرَسُولُكُمْ عَلَى اللّهُ لَيْبَلِكُمْ عَلَى الْكُمْ عَنْ اللهُ وَلِكُمْ عَلَى اللهُ وَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضُكَّدُ وَأَحْسِبُهُ قَالَ - وَأَعْرَاضَكُمْ وَقَابَ بَعْضٍ مَلَاكُمْ عَنْ الشَاهِدُ الغَائِبَ، فَلَعَلَ بَعْضِ مَنْ يَنْلُغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ سَمِعَهُ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَلَعَلَ بَعْضٍ مَنْ شَوْعَهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ شَوعَهُ الشَاهِدُ الغَائِبَ، فَلَعَلَ بَعْضَ مَنْ يَنْكُفُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ شَعْمِ مَنْ سَمِعَهُ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَلَعَلَ بَعْضَ مَنْ شَعْفَ مَنْ يَعْضُ مَنْ الْعَرْقُ فَلَا الْعَائِبُ الْمُ الْعُرْقُ الْعُولُ الْعُرْفُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضِ مَنْ شَعْمِ مَنْ شَوَاعُونَ الْعَلَ بَعْضِ مَنْ سَعِمَ الْمُعْمِ الْعَلْ الْعَلْسُ الْعُلْسُولُهُ الْعُلْمُ الْعُولُ الْعُولُ الْعُولُ الْعُرْفُولُ الْعُولُ الْعُلْمُ الْعُلُو

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ٢٠٠).

⁽٢) المصدر السابق.

وَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ قَالَ: صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ - أَلاَ هَلْ بَلَّغْتُ، أَلاَ هَلْ بَلَغْتُ مَرَّتَيْنِ» (١).

🕸 القول الثاني: أن أيام النحريوم الأضحي ويومان بعده:

قال ابن رجب: وقالت طائفة: الأيام المعلومات: يوم النحر ويومان بعده، روي عن ابن عمر وغيره من السلف. وقالوا: هي أيام الذبح. وروي - أيضاً - عن علي وابن عباس، وعن عطاء الخراساني والنخعي (٢).

قال ابن عبد البر: قال مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال: الأضحى يومان بعد يوم الأضحى وعن مالك أنه بلغه عن على بن أبي طالب مثل ذلك.

قال أبو عمر قول ابن عمر يومان بعد يوم الأضحى يريد بعد يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة والأضحى عنده ثلاثة أيام يوم النحر ويومان بعده، وهي الأيام المعلومات عنده وهو قول علي شهه، وبه قال مالك وأصحابه وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي (٣).

واستدلوا بأحد الأوجه في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِي أَيَّامِ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَامِ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨].

قال مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال: الأضحى يومان بعد يوم الأضحى وعن مالك أنه بلغه عن على بن أبي طالب مثل ذلك.

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: ثم يختص جواز الأداء بأيام النحر وهي ثلاثة أيام عندنا قال - عليه الصلاة والسلام: «أَيَّامُ النَّحْرِ ثَلَاثَةٌ أَفْضَلُهَا أَوَّلْهَا. فَإِذَا غَرَبَتْ الشَّمْسُ مِنَ اليَوْمِ الثَّالِثِ لِمْ تَجُزْ التَّضْحِيَةُ بَعْدَ ذَلِكَ (٤).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٥٥٠)، ومسلم (١٦٧٩).

⁽٢) فتح الباري لابن رجب (٩/ ٥).

⁽٣) التمهيد (٥/ ٢٤٣).

⁽٤) المبسوط (١٢/ ٩).

كرقول المالكية:

قال ابن عبد البر: قال مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال: الأضحى يومان بعد يوم الأضحى وعن مالك أنه بلغه عن علي بن أبي طالب مثل ذلك.

قال أبو عمر قول ابن عمر: يومان بعد يوم الأضحى يريد بعد يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة والأضحى عنده ثلاثة أيام يوم النحر ويومان بعده وهي الأيام المعلومات عنده، وهو قول علي الله على مالك وأصحابه وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي (١).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: آخر الوقت، وآخره آخر اليوم الثاني من أيام التشريق فتكون أيام النحر ثلاثة؛ يوم العيد، ويومان بعده. وهذا قول عمر، وعلي، وابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، وأنس. قال أحمد: أيام النحر ثلاثة، عن غير واحد من أصحاب رسول الله عليه وفي رواية، قال: خمسة من أصحاب رسول الله عليه ولم يذكر أنسا. وهو قول مالك، والثوري، وأبي حنيفة. وروي عن علي، آخر أيام التشريق (٢).

القول الثالث: أن النحر يوم الأضحي وثلاثه أيام بعده:

وبه قالت الشافعية.

واستدلوا لقولهم بالحديث الذي رواه الإمام أحمد وغيره عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ، قال: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ كُلُّهَا ذَبْحٌ»(٣).

⁽١) التمهيد (٥/ ٢٤٣).

⁽٢) المغنى (٩/ ٣٥٤).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد (٤/ ٨٢)، والبيهقي (١٩٠٢١) من طريق أبي المغيرة عن سعيد عبد العزيز عن سليمان بن موسي عن جبير بن مطعم عن النبي ﷺ. وقال البيهقي: مرسل يعني بذلك الانقطاع الذي بين سليمان بن موسي وجبير بن مطعم.

وأخرجه البزار (١١٢٦)، وابن حبان (٣٨٥٤)، وابن عدي (٣/ ١١١٨)، والبيهقي (١٩٠٢٣)، وابن حزم (٧/ ١٨٨)، كلهم من طرق عن أبي نصر التمار عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان

كرقول الشافعية:

قال البيهقي: أخبرنا أبو سعيد، حدثنا أبو العباس، أخبرنا الربيع، أخبرنا الشافعي قال: «الأضحى جائزيوم النحر، وأيام منى كلها لأنها أيام النسك»(١).

القول الرابع: أن أيام النحر إلى آخر ذي الحجة:

وبه قال ابن حزم.

واستدل على ذلك بها رواه الدارقطني من طريقه عن محمد بن إبراهيم حدثني أبو سلمة وسليهان بن يسار أنه بلغهها أن رسول الله على قال: «الضَّحَايَا إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ لمنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَأْنِي ذَلِكَ»(٢).

قال ابن حزم: الأضحى إلى هلال المحرم لمن استأنى بذلك. قال أبو محمد: أما من قال النحر: يوم الأضحى وحده فقال: إنه مجمع عليه وما عداه فمختلف فيه؛ فلا توجد شريعة باختلاف لا نص فيه.

قال على: صدقوا، والنص يجيز قولنا على ما نأتي به بعد هذا - إن شاء الله تعالى.

ابن موسي عن عبد الرحمن بن أبي الحسين عن جبير بن مطعم. قلت: وعبد الرحمن بن أبي الحسين «ضعيف».

وأخرجه الطبراني (١٥٨٣)، والدارقطني (٢٢٠٣)، والبيهقي (١٩٠٢١)، كلهم من طرق سويد ابن سعيد بن عبد العزيز عن سليهان بن موسي عن نافع بن جبير عن أبيه فجعل نافع بن جبير في الإسناد، وسويد بن عبد العزيز «ضعيف».

قلت: وهذا الحديث مداره على سليهان بن موسى الأموي، وقد اضطرب فيه كها ترى، وقال البخاري: عنده مناكير، وقال النسائي: أحد الفقهاء وليس بالقوي في الحديث، وقال أبو حاتم: محله الصدق وفي حديثه اضطراب.

(١) معرفة السنن والآثار (١٤/ ٦٤).

(٢) مرسل: أخرجه أبو داود (٣٧٧)، والدارقطني (٤٧٤٢)، والبيهقي (١٩٢٥٦)، كلهم من طرق مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا عَنْ يَحْيَى، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيُهَانَ بْنِ يَسَارٍ أنه بلغهما أن رسول الله ﷺ. وأبي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيُهَانَ ابْنِ يَسَارٍ له بلغهما أن رسول الله ﷺ. وأبي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيُهَانَ ابْنِ يَسَارٍ لم يدركا النبي ﷺ.

وأما من قال بقول أبي حنيفة، ومالك، فإنهم احتجوا بأنه قول روي عن عمر، وعلي، وابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، وأنس، ولا يعرف لهم من الصحابة عنالف، ومثل هذا لا يقال بالرأي.

قال على: قد ذكرنا قضايا عظيمة خالفوا فيها جماعة من الصحابة الله يعرف لهم منهم مخالف، فكيف، ولا يصح شيء مما ذكرنا إلا عن أنس وحده على ما بينا قبل وإن كان هذا إجماعا فقد خالف عطاء، وعمر بن عبد العزيز، والحسن، والزهري، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وسليهان بن يسار: الإجماع، وأف لكل إجماع يخرج عنه هؤلاء. وقد روينا، عن ابن عباس ما يدل على خلافه لهذا القول، ولا نعلم لمن قال: أربعة أيام حجة - أيضا، إلا أن أيام منى ثلاثة أيام يوم النحر فقط وليس هذا حجة.

قال أبو محمد: الأضحية فعل خير وقربة إلى الله - تعالى - وفعل الخير حسن في كل وقت، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْبُدُنَ جَعَلْنَهَا لَكُم مِن شَعَتِيرِ ٱللَّهِ لَكُمُ فِيهَا خَيْرٌ ﴾ كل وقت، قال الله تعالى وقتا من وقت، ولا رسوله عبيه، فلا يجوز تخصيص وقت بغير نص، فالتقريب إلى الله تعالى بالتضحية حسن ما لم يمنع منه نص أو إجماع، ولا نص في ذلك، ولا إجماع إلى آخر ذي الحجة. وقد روينا خبرا يلزمهم الأخذ به، وأما نحن فلا نحتج به ويعيذنا الله تعالى من أن نحتج بمرسل، وهو ما ناه أحمد بن عمر ابن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا إبراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن أحمد بن المجهم نا أحمد بن الهيثم (۱).

خلاصة المسألة: أنه لا تجزئ اتفاقا قبل صلاة العيد وأما عن وقت نهايتها فلا يشبت عن النبي على ما يفيد ذلك فلم انعدمت الأدلة في تحديد نهايتها اختلف أهل العلم على أربعة أقوال التي سبق ذكره وقال بعض أهل العلم التي تثق بهم: فالأحوط للشخص في دينه أن تكون في يوم النحر لفعل النبي على وخروجا من الخلاف فإن تعسر عليه الأضحية في اليوم الأول فالجمهور يجوزون له اليوم الحادي عشر والثاني عشر، والله أعلم.

⁽١) المحلي (٧/ ٣٧٨).

مسألة: كيفية ذبح الأضحية

تنحر الإبل قياما على ثلاث أرجل.

قال الله تعالى: ﴿ وَٱلْبُدُنَ جَعَلْنَهَا لَكُم مِّن شَعَتْبِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرُ ۚ كَذَلِكَ سَخَّرُنَهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [الحج:٣٦]

قال الطبري: واختلفت القرّاء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قرّاء الأمصار ﴿فَاذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَ ﴾ [الحج:٣٦] بمعنى مصطفة، واحدها: صافة، وقد صفت بين أيديها(١).

وَعَنْ أَنْسِ عَلَيْهُ قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ عَلَيْهُ الظُّهْرَ بِالْمُدِينَةِ أَرْبَعًا، وَالعَصْرَ بِذِي الحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، فَبَاتُ بِهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَكِبَ رَاْحِلَتَهُ، فَجَعَلَ يُهَلِّلُ وَيُسَبِّحُ، فَلَمَّا عَلاَ عَلَى النَّيْنِ، فَبَاتُ بِهَا خَيِعًا، فَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجِلُّوا، وَنَحَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ بِيَدِهِ سَبْعَ بُدْنٍ النَّيْدَ عِنَامًا، وَضَحَّى بِاللَّذِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ (٢).

قال ابن بطال: يعنى أن تُنحر قيامًا، ويشهد لهذا دليل القرآن، قوله: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [الحج: ٣٦] يعنى سقطت إلى الأرض، وعمن استحب أن تنحر قيامًا: مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وقال أبو حنيفة والثورى: تنحر باركة وقائمة، واستحب عطاء أن ينحر ها باركة معقولة (٣٠).

عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ عَلَى اللهِ عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ يَنْحَرُهَا قَالَ: «ابْعَثْهَا قِيَّامًا مُقَيَّدَةً سُنَّةَ مُحَمَّدِ ﷺ (٤٠).

عَنْ أَنْسِ، قَالَ: «ضَحَّى النَّبِيُّ عَلَيْ إِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَرَأَيْتُهُ وَاضِعًا قَدَمَهُ عَلَى

⁽١) إسناده أخرجه الطبري (١٨/ ٦٣١).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٧١٤).

⁽٣) شرح صحيح (٢/ ٣٩٠).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٧١٣)، ومسلم (١٣٢٠)، والنسائي (٢١٠٤).

صِفَاحِهِمَا، يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ، فَذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ ١١).

قال ابن حجر: «فرأيته واضعا قدمه على صفاحهما» أي على صفاح كل منهما عند ذبحه، والصفاح بكسر الصاد المهملة وتخفيف الفاء وآخره حاء مهملة: الجوانب، والمراد الجانب الواحد من وجه الأضحية، وإنها ثنى إشارة إلى أنه فعل في كل منهما، فهو من إضافة الجمع إلى المثنى بإرادة التوزيع (٢).

قال بدر الدين العينى: قوله: (صواف) أي: قائهات قد صففن أيديهن وأرجلهن. وقيل: أي قياما على ثلاثة قوائم قد صفت رجليها وإحدى يديها ويدها اليسرى معقولة (٣).

قال أبو محمد بهاء الدين المقدسي: والسنة نحر الإبل قائمة معقولة يدها اليسرى، وذبح البقر والغنم على صفاحها(٤).

مسألة: هل من المستحب توجيه الذبيحة إلى القبلة؟

عن جابر بن عبد الله، قال: ذبح النبي ﷺ يوم الذبح كبشين أقرنين أملحين موجأين، فلما وجههما قال: «إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَكُيْايَ وَمَكَاتِي للهُ رَبِّ الْمُعَالِّينَ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللهمَّ مِنْكَ وَلَكَ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ الْمُعَالِّينَ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللهمَّ مِنْكَ وَلَكَ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمَّتِهِ بِاسْم الله، وَالله أَكْبَرُ » ثُمَّ ذَبَحَ (٥).

عن عبد الله بن عمر أنه كان: «إذا أهدى هديا من المدينة، قلَّدَه وَأشعره بذي

⁽١) أخرجه البخاري (٥٥٥٨)، ومسلم (١٩٦٦)، وابن ماجه (٣١٢٠).

⁽۲) فتح الباري (۱۰/ ۱۸).

⁽٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٠/ ٢٧).

⁽٤) العدة شرح العمدة (١/ ١٩٩).

⁽٥) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٧٩٥)، والبيهقي (١٩١٨٤)، وفي شعب الإيهان (٦٩٤٢)، كلاهما عن إبراهيم بن موسى الرازي، حدثنا عيسى، حدثنا محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي عياش، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ. ولكن في إسناده أبو عياش بن النعمان المعافري، المصرى «مقبول» ومحمد بن إسحاق مدلس وقد عنعن.

الحليفة. يقلده قبل أن يشعره. وذلك في مكان واحد. وهو موجه للقبلة. يقلده بنعلين، ويشعره من الشق الأيسر. ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس بعرفة. ثم يدفع به معهم إذا دفعوا. فإذا قدم منى غداة النحر. نحره قبل أن يحلق أو يقصر. وكان هو ينحر هديه بيده. يصفهن قياما، ويوجههن إلى القبلة. ثم يأكل ويطعم»(١).

مسألة: يستحب التسمية والتكبير عند الأضحية

عَنْ أَنْسٍ، قَالَ: «ضَحَّى النَّبِيُّ عَلَيْةً بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَرَأَيْتُهُ وَاضِعًا قَدَمَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا، يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ، فَذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ (٢).

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ أَمَرَ بِكَبْشِ أَقْرَنَ يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، فَأَتِيَ بِهِ لِيُضَحِّي بِهِ، فَقَالَ لَمَّا: «يَا عَائِشَةُ، هَلُمِّي اللَّهْيَةَ»، ثُمَّ قَالَ: «الشُحَذِيهَا بِحَجَر»، فَفَعَلَتْ: ثُمَّ أَخَذَهَا، وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِاسْمِ الله، اللهُمَّ تَقَبَلْ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ضَحَى بِهِ» (٣٠.

قال ابن حجر: قوله يسمي ويكبر في رواية أبي عوانة وسمى وكبر، والأول أظهر في وقوع ذلك عند الذبح وفي الحديث غير ما تقدم مشروعية التسمية عند الذبح وقد تقدم في الذبائح بيان من اشترطها في صفة الذبح، وفيه استحباب التكبير مع التسمية واستحباب وضع الرجل على صفحة عنق الأضحية الأيمن، واتفقوا على أن إضجاعها يكون على الجانب الأيسر فيضع رجله على الجانب الأيمن ليكون أسهل على الذابح في أخذ السكين باليمين وإمساك رأسها بيده اليسار (٤).

وقال بدر الدين العينى: ويستحب أن يقول: بسم الله. الله أكبر يعني بدون الواو(1).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (٣٩٧/١)، ومن طريقه البغوي في شرح السنة (١٩٥٩) عن نافع، عن عبدالله بن عمر.

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٥٥٨)، ومسلم (١٩٦٦)، وابن ماجه (٣١٢٠).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٩٦٧)، وأبو داود (٢٧٩٢)، وأحمد (٦/ ٧٨).

⁽٤) فتح الباري (١٠ / ١٨).

⁽١) البناية شرح الهداية (١١/ ٥٤٩).

قال البهوي: (ويسن أن يقول معها) أي مع بسم الله (الله أكبر كما في الذكاة)؛ لأنه على كان إذا ذبح يقول بسم الله والله أكبر (١).

قال الصنعاني: وَقَوْلُهُ (وَيُسَمِّي وَيُكَبِّرُ) فَسَّرَهُ لَفْظُ مُسْلِم بِأَنَّهُ «بِسْمِ الله وَالله أَكْبَرُ» أَمَّا التَّسْمِيةُ فَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهَا، وَأَمَّا التَّكْبِيرُ فَكَأَنَّهُ خَاصٌّ بِالتَّضْحِيةِ وَالْهَدْيِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴿ القِرَةَ: ١٨٥] وَأَمَّا وَضْعُ رِجْلِهِ عَلَى عَلَى صَفْحَةِ الْعُنْقِ وَهِيَ جَانِبُهُ فَلِيَكُونَ أَثْبَتَ لَهُ وَأَمْكَنَ لِئَلَّا تَضْطَرِبَ الضَّحِيَّةُ. وَدَلَّ هُو وَمَا بَعْدَهُ أَنَّهُ يَتَوَلَّى الذَّبْحَ بِنَفْسِهِ نَدْبًا (٢).

قال المناوي: (وكان يسمي) الله، (ويكبر) أى يقول: بسم الله والله أكبر وفي رواية: سمى وكبر وأفاد ندب التسمية عند الذبح والتكبير (٣).

هذه بعض الأقوال ولقد أطلت النفس في هذه المسألة في باب الذبائح فارجع إليها هناك إن شئت.

مسألة: ويستحبأن يذبح بنفسه

قال السرخسي: ويستحب له أن يذبح هديه أو أضحيته بيده لما روي «أن النبي عليا هلي ساق مائة بدنة في حجة الوادع فنحر نيفا وستين بنفسه وولى الباقي عليا هلي هذا دليل على أن الأولى أن يذبح بنفسه، فأما إذا لم يقدر على ذلك، ولم يهتد لذلك فلا بأس بأن يستعين بغيره؛ لأن فعل الغير بأمره كفعله بنفسه (٤).

قال النووي: (ذبحها بيده) فيه أنه يستحب أن يتولى الإنسان ذبح أضحيته بنفسه ولايوكل في ذبحها إلا لعذر وحينئذ يستحب أن يشهد ذبحها وإن استناب فيها مسلم جاز بلا خلاف، وإن استناب كتابيا كره كراهية تنزيه وأجزأه ووقعت

⁽١) الروض المربع شرح زاد المستقنع (٣/ ٣٦٣).

⁽٢) سبل السلام (٢/ ٥٣٠).

⁽٣) فيض القدير (٥/ ٢٢٧).

⁽³⁾ المبسوط (3/ 081).

التضحية عن الموكل(١).

قال ابن بطال: وقال الأبهرى: إذا ذبحها من يقوم بأمره كالأخ والوكيل فيجوز؟ لأنه ناب عنه وذبح عنه. واختلفوا إن أمر بذبحها غير مسلم، فكره ذلك أبو طالب، وابن عباس، وجابر، ومن التابعين: ابن سيرين، والشعبى، والحسن، وربيعة، وقاله الليث. وقال مالك: أرى أن يبدلها بأخرى حتى يذبحها هو بنفسه صاغرًا، فإن ذلك من التواضع، وكان رسول الله يذبح بنفسه. وكره ذلك الثورى والكوفيون والشافعى وأشهب صاحب مالك، فإن وقع أجزأ ذلك عندهم، وأجاز ذلك عطاء.

وجه هذه المقالة: أن الله أباح لنا ذبائحهم، وإذا كان لنا أن نولي ذبائحنا من تحل لنا ذبيحته من المسلمين، في معناه في أنه لنا ذبيحته من المسلمين، في معناه في أنه يقوم مقامه ولا فرق بين ذلك. قال ابن المنذر: ومن كرهه، فإنها هو على وجه الاستحباب لا على وجه التحريم. قال مالك: فإن ذبحها أجنبي مسلم بغير أمره، لم تجز عنه، وهو ضامن لها، وأجاز ذلك أبو حنيفة والشافعي.

وحجة من أجازها أن من أصولهم: أن الضحية تجب عندهم بالشراء قياسا على ما اتفقوا عليه من الهدى إذا بلغ محله فذبحه ذابح بغير أمره أنه يجزئ عنه؛ لأنه شيء خرج من ماله لله فكأن الذابح ذبحه للمساكين المستحقين له. وأما مالك فالهدى عنده مخالف للضحايا، فتجب الضحايا عنده بالذبح لا بالشراء؛ لأنه يجيز للمضحى أن يبدل أضحيته بأفضل منها وأسمن، فهى مفتقرة إلى نية، فلذلك لم يجز أن يذبحها أحد عنه بغير أمره، وقول مالك أولى بالحديث – والله أعلم (٢).

⁽۱) شرح مسلم (۱۳/ ۱۲۰).

⁽٢) شرح صحيح البخاري (٦/ ٢٥).

مسألة: ويستحب الذبح في المصلي

عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، ﴿ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، ﴿ أَنَّ أَخْبَرَهُ، قَالَ: ﴿ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَذْبَحُ وَيَنْحَرُ

عن جُنْدَبُ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: شَهِدْتُ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ اللهُ ﷺ، فَلَمْ يَعْدُ أَنْ صَلَّى وَفَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَلَّمَ، فَإِذَا هُوَ يَرَى خُمَ أَضَاحِيَّ قَدْ ذُبِحَتْ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ أُضْحِيَّتُهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّي - أَوْ نُصَلِّي -، فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أَخْرَى، وَمَنْ كَانَ لَمُ يَذْبَحْ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْم الله» (٢).

قال ابن حجر: قوله باب الأضحى والنحر بالمصلى.

قال ابن بطال: هو سنة للإمام خاصة عند مالك، قال مالك فيها رواه بن وهب: إنها يفعل ذلك لئلا يذبح أحد قبله زاد المهلب: وليذبحوا بعده على يقين وليتعلموا منه صفة الذبح، وذكر فيه المؤلف حديث ابن عمر من وجهين: أحدهما: موقوف. والثاني: مرفوع، كان النبي على يذبح وينحر بالمصلى، وهو اختلاف على نافع وقيل: بل المرفوع يدل على الموقوف؛ لأن قوله في الموقوف: كان ينحر في منحر النبي على يريد به المصلى بدلالة الحديث المرفوع المصرح بذلك.

وقال ابن التين: هو مذهب مالك، أن الإمام يبرز أضحيته للمصلى فيذبح هناك وبالغ بعض أصحابه وهو أبو مصعب فقال: من لم يفعل ذلك لم يؤتم به وقال ابن العربي قال أبو حنيفة ومالك: لا يذبح حتى يذبح الإمام إن كان ممن يذبح، قال: ولم أر له دلىلا(٣).

قال الشوكاني: قوله: (كان يذبح وينحر بالمصلى) فيه استحباب أن يكون الذبح والنحر بالمصلى وهو الجبانة، والحكمة في ذلك: أن يكون بمرأى من الفقراء

⁽١) أخرجه البخاري (٥٥٥٢).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٩٦٠).

⁽٣) فتح الباري (١٠/٩).

فيصيبون من لحم الأضحية(١).

مسألة: ولا يبيع منها شيئا ولا يعطي للجزار منها أجرة

عن مُجَاهِدٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَي أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيًّا ﴿ أَخْبَرَهُ: ﴿ أَنَّ النَّبِيَ عَلِيْكُ أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ، وَأَنْ يَقْسِمَ بُدْنَهُ كُلَّهَا، لِخُومَهَا وَجُلُودَهَا وَجِلاَهَا، وَلاَ يُعْطِيَ فِي جِزَارَتِهَا شَيْئًا ﴾ (٢).

وَعَنْ سَلَمَةً بْنِ الأَكْوَع، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلاَ يُصْبِحَنَّ بَعْدَ ثَالِثَةٍ وَبَقِيَ فِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءً» فَلَمَّا كَانَ العَامُ الْقُبِلُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا عَامَ الله عَلَمَ الله عَلْنَا وَالْعَمُوا وَادَّخِرُوا، فَإِنَّ ذَلِكَ العَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهَا» (٣).

قال ابن قدامة: وجملة ذلك أنه لا يجوز بيع شيء من الأضحية، لا لحمها ولا جلدها، واجبة كانت أو تطوعا؛ لأنها تعينت بالذبح. قال أحمد: لا يبيعها، ولا يبيع شيئا منها. وقال: سبحان الله كيف يبيعها، وقد جعلها لله - تبارك وتعالى، وقال الميموني: قالوا لأبي عبد الله: فجلد الأضحية يعطاه السلاخ؟ قال: لا. وحكى قول النبي على الجازِرَ في جِزَارَتِهَا شَيْئًا مِنْهَا». ثم قال: إسناده جيد. وبهذا قال أبو هريرة. وهو مذهب الشافعي. ورخص الحسن، والنخعي في الجلد أن يبيعه ويشتري به الغربال والمنخل وآلة البيت. وروي نحو هذا عن الأوزاعي؛ لأنه ينتفع به هو وغيره، فجرى مجرى تفريق اللحم. وقال أبو حنيفة: يبيع ما شاء منها، ويتصدق بثمنه. وروي عن ابن عمر، أنه يبيع الجلد، ويتصدق بثمنه. وحكاه ابن المنذر عن أحمد، وإسحاق. ولنا: أمر النبي على الجلد، ويتصدق بثمنه. وجلاها، ونهيه أن يعطى الجازر شيئا منها.

⁽١) نيل الأوطار (٥/ ١٤٤).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٧١٧)، ومسلم (١٣١٧)، والنسائي في «الكبري» (٤١٢٩)، وأحمد (١/٣/١)، والدارمي(١٩٨٣).

⁽٣) أخرجه البخاري (٩٦٥٥)، ومسلم (١٩٧٤).

ولأنه جعله لله – تعالى، فلم يجز بيعه، كالوقف، وما ذكروه في شراء آلة البيت، يبطل باللحم، لا يجوز بيعه بآلة البيت وإن كان ينتفع به، فأما جواز الانتفاع به، بجلودها وجلالها، فلا خلاف فيه؛ لأنه جزء منها، فجاز للمضحي الانتفاع به، كاللحم، وكان علقمة ومسروق يدبغان جلد أضحيتها، ويصليان عليه (۱).

قال ابن حزم: يحل للمضحي أن يبيع من أضحيته بعد أن يضحي بها شيئا: لا جلدا، ولا صوفا، ولا شعرا، ولا وبرا، ولا ريشا، ولا شجها، ولا لحها، ولا عظها، ولا غضروفا، ولا رأسا، ولا طرفا، ولا حشوة، ولا أن يصدقه، ولا أن يؤاجر به، ولا أن يبتاع به شيئا أصلا، لا من متاع البيت، ولا غربالا، ولا منخلا، ولا تابلا، ولا شيئا أصلا. وله أن ينتفع بكل ذلك، ويتوطأه، وينسخ في الجلد، ويلبسه، ويهبه ويهديه، فمن ملك شيئا من ذلك بهبة، أو صدقة، أو ميراث، فله بيعه حينئذ إن شاء. ولا يحل له أن يعطي الجزار على ذبحها، أو سلخها شيئا منها، وله أن يعطيه من غيرها، وكل ما وقع من هذا فسخ أبدا.

وقد اختلف السلف في هذا: فروينا من طريق شعبة، عن قتادة، عن عقبة بن صهبان قلت لابن عمر: أبيع جلد بقر ضحيت بها فرخص لي. وروينا من طريق عطاء، أنه قال: إذا كان الهدي واجبا يتصدق بإهابه وإن كان تطوعا باعه إن شاء. وقال أيضا: لا بأس ببيع جلد الأضحية إذا كان عليك دين. وسئل الشعبي، عن جلود الأضاحي فقال: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ خُومُهَا وَلا دِمَآ وُهَا ﴿ اللهِ بِهِ اللهِ الشعبي، عن وإن شئت فأمسك. وصح عن أبي العالية، أنه قال: لا بأس ببيع جلود الأضاحي، نعم الغنيمة تأكل اللحم وتقضي النسك، ويرجع إليك بعض الثمن. وذهب آخرون إلى مثل هذا إلا أنهم أجازوا أن يباع به شيء دون شيء: صح عن إبراهيم النحعي أنه كره بيع جلد الأضحية، وقال: لا بأس بأن يبدل بجلد الأضحية بعض متاع البيت كره بيع جلد الأضحية به وأرخص أن يشترى به الغربال والمنخل. وقال أبو حنيفة، ومالك: لا يجوز بيعه، ولكن يبتاع به بعض متاع البيت كالغربال، والمنخل، والتابل.

⁽١) المغني (٩/ ٤٥٠).

قال هشام بن عبيد الله الرازي: أيبتاع به الخل قال: لا، قال: فقلت له: فما الفرق بين الخل والغربال قال: فقال: لا تشتر به الخل ولم يزده على ذلك.

قال أبو محمد: أما هذا القول فطريف جدا، وليت شعري ما الفرق بين التوابل، الكمون، والفلفل، والكسبرة، والكراويا، والغربال، والمنخل. وبين الخل، والزيت واللحم، والفأس، والمسحاة، والثوب، والبر، والنبيذ الذي لا يسكر وهل يجوز عندهم في ابتياع: التوابل، والغربال، والمناخل، من الربا والبيوع الفاسدة ما لا يجوز في غير ذلك إن هذا لعجب لا نظير له، وهذا أيضا قول خلاف كل ما روي في ذلك، عن الصحابة

وروينا من طريق عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن الأعمش، عن أبي ظبيان فقلت لابن عباس: كيف نصنع بإهاب البدن قال: يتصدق به وينتفع به. وعن عائشة أم المؤمنين أن يجعل من جلد الأضحية سقاء ينبذ فيه. وعن مسروق أنه كان يجعل من جلد أضحيته مصلى يصلي فيه. وصح، عن الحسن البصري: انتفعوا بمسوك الأضاحي، ولا تبيعوها. وعن طاوس أنه عمل من جلد عنق بدنته نعلين لغلامه. وعن معمر، عن الزهري: لا يعطى الجزار جلد البدنة، ولا يباع. وعن سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح أن مجاهدا، وسعيد بن جبير كرها أن يباع جلد البدنة تطوعا كانت أو واجبة قال أبو محمد: ليس إلا قول من منع جملة أو من أباح جملة فاحتج من أباح جملة بقول الله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ ﴾ [ابقرة: ٢٧٥].

قال على: هذا حق إذ لم يأت ما يخصه، وقد صح، عن النبي ﷺ في الأضاحي ما أوردناه من قوله ﷺ: «كُلُوا، وَأَطْعِمُوا، وَتَصَدَّقُوا، وادِّخِرُوا» فلا يحل تعدي هذه الوجوه فيتعدى حدود الله تعالى. والادخار اسم يقع على الحبس، فأبيح لنا احتباسها والصدقة بها، فليس لنا غير ذلك. وأيضا: فإن الأضحية إذا قربت إلى الله - تعالى - فقد أخرجها المضحي من ملكه إلى الله تعالى فلا يحل له منها شيء إلا ما أحله له النص، فلولا الأمر الوارد بالأكل والادخار ما حل لنا شيء من ذلك، فخرج هذان، عن الحظر بالنص وبقي ما عدا ذلك كله على الحظر (۱).

⁽١) المحل (٧/ ٢٨٦،٧٨٦).

مسألة: ويستحب الأكل منها والصدقة

قال الله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الح:٢٧]

قال ابن كثير: ذهب فريق من العلماء إلى أن الأضحية تجزأ ثلاثة أجزاء فثلث لصاحبها يأكله وثلث يهديه لأصحابه وثلث يتصدق به على الفقراء؛ لأنه تعالى قال: فأكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرُ اللهِ اللهِ اللهِ الله الله وَلَمْ مَن الله الله الله الله الله والله والمناصف ويتصدق بالنصف وأطُعِمُوا والله في الآية المتقدمة «فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا البَائِسَ الفَقِيرَ» ولقوله في الحديث: (فَكُلُوا وادَّخِرُوا وتصدق بالنصف القوله في الحديث: (فَكُلُوا وادَّخِرُوا وَتَصَدَّقُوا» والقول الثاني: إن المضحي يأكل النصف ويتصدق بالنصف القوله في الحديث: فَكُلُوا وادَّخِرُوا وَتَصَدَّقُوا» (۱).

وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلاَ يُصْبِحَنَّ بَعْدَ ثَالِثَةٍ وَبَقِيَ فِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ» فَلَمَّا كَانَ العَامُ الْقَبِلُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا عَامَ اللهَ الْعَامَ اللهِ اللهُ الْفَالَ الْعَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ، عَامَ المَاضِي؟ قَالَ: «كُلُوا وَأَطْعِمُوا وَادَّخِرُوا، فَإِنَّ ذَلِكَ العَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهَا» (٢).

وَعَنْ عَبْدِ الله بْنِ وَاقِدِ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ أَكْلِ لَحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ»، قَالَ عَبْدُ الله بْنُ أَبِي بَكْرِ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمْرَةَ الْأَضْحَى زَمَنَ رَسُولِ الله ﷺ عَائِشَةَ، تَقُولُ: دَفَّ أَهْلُ أَبْيَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى زَمَنَ رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ وَلَيْ الله عَلَيْةِ، «ادَّخِرُوا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيّ»، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ، قَالُوا: يَا رَسُولُ الله إِنَّ النَّاسَ يَتَّخِذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ، وَيَجْمُلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ (وَمَا ذَاكَ؟) قَالُوا: نَهَيْتَ أَنْ تُؤْكَلَ خُومُ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ (إِنَّ النَّاسَ يَتَّخِذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ، وَيَجْمُلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ (الله عَلَيْهِ : «وَمَا ذَاكَ؟) قَالُوا: نَهَيْتَ أَنْ تُؤْكَلَ خُومُ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ : «وَمَا ذَاكَ؟) قَالُوا: نَهَيْتَ أَنْ تُؤْكَلَ خُومُ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ (إِنَّ النَّالَةُ وَلَقَةِ الَّتِي دَفَّتْ، فَكُلُوا وَادَّخِرُوا وَتَصَدَّقُوا) ("").

⁽١) تقسير القرآن العظيم (١٠/ ٦٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٦٩).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٩٧١).

وقال بعضهم: ليس هو نسخا بل كان التحريم لعلة فلها زالت زال لحديث سلمة وعائشة وقيل: كان النهي الأول للكراهة لا للتحريم، قال هؤلاء: والكراهة باقية إلى اليوم، ولكن لا يحرم قالوا: ولو وقع مثل تلك العلة اليوم فدفت دافة واساهم الناس، وحملوا على هذا مذهب على وابن عمر، والصحيح نسخ النهي مطلقا، وأنه لم يبق تحريم ولا كراهة فيباح (١).

قال أبو الوليد الباجي: قوله أن رسول الله على عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، يريد أنه نهى أن يأكل منها ذابحها، والمضحي بها بعد ثلاثة أيام، وهي أيام الذبح؛ لأنه لما أباح الذبح في الثلاثة الأيام أباح الأكل فيها من الأضحية، وقصر إباحة الأكل عليها ليتمكن المضحي بأن يؤخر الذبح إلى آخرها، ولا يتعذر عليه الأكل منها، ويحتمل أن يريد إباحة الأكل بعد ثلاثة أيام من وقت ذبح أضحيته وإن ضحى في آخر أيام الذبح فأبيح له الأكل منها ثلاثة أيام؛ ليكون ذلك مقدار ما يأكل فيه منها؛ لأن في منعه منها بعد اليوم أو المدة اليسيرة تضييقا عليه، وفي أكله منها ثلاثة أيام منتفع وسعة ونهى عن أكلها بعد والنهي يقتضي التحريم ثم نسخ ذلك بإباحة أكله، وتزوده وادخاره بعد ثلاثة أيام وهذا من نسخ السنة بالسنة.

(ص): (مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن واقد أنه قال: «نهى رسول

⁽۱) شرح مسلم (۱۳/ ۱۲۹).

الله عَلَيْ عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر: فذكرت ذلك لعمرة بنت عبد الرحمن فقالت: صدق، سمعت عائشة زوج النبي عَلَيْ تقول: دف ناس من أهل البادية حضرة الأضحى في زمن رسول الله عَلَيْ فقال رسول الله عَلَيْ: «ادَّخِرُوا لِثَلاثٍ وَتَصَدَّقُوا بِهَا بَقِي» قالت: فلما كان بعد ذلك قيل لرسول الله عَلَيْ لله لله كان الناس ينتفعون بضحاياهم ويحملون منها الودك ويتخذون منها الأسقية فقال رسول الله عَلَيْ «وَمَا ذَاك» أو كها قال قالوا: نهيت عن لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله عَلَيْ «إِنَّهَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ التي دَفَّتُ عَلَيْكُمْ فَكُلُوا وَتَصَدَّقُوا وادَّخِرُوا» يعني بالدافة قوما مساكين قدموا المدينة).

(ش): قوله نهى رسول الله على عن لحوم الأضاحي بعد ثلاث ظاهره التحريم، وقد يصح حمله على الكراهية بدليل إن وجد، وقد اختلف الناس في تأويله فتأوله قوم على التحريم، وإن النسخ بإباحته طرأ بعد ذلك وحمله قوم على الكراهية، ويحتمل أن تكون باقية، ويحتمل أن يكون ويحتمل أن تكون باقية، ويحتمل أن يكون حكم المنع ثبت لعلة وارتفع لعدمها، فيكون ذلك المنع وإن ورد بلفظ العموم محمولا على الخصوص بدليل فأما من ذهب إلى القول الأول فتعلق بأنه على الخصوص بعد ثلاث قال بعد ذلك: كلوا وتزودوا وادخروا» وإذا وردت الإباحة بعد الحظر فهو حقيقة النسخ.

وقد روي عن عائشة وضعا أنها قالت: «الضحية كنا نصلح منه فنقدم به إلى رسول الله ﷺ المدينة فقال: «لَا تَأْكُلُوا مِنْهُ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»، وليست بعزيمة ولكن أراد أن يطعم منه والله أعلم (١).

قال ابن عبد البر: وأما قوله: (فكلوا وتصدقوا وادخروا) على لفظ الأمر فإن معناه الإباحة لا الإيجاب(٢).

قال القرطبي: الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: ذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَصَدَّقَ

⁽۱) المنتقى شرح الموطأ (٣/ ٩٣).

⁽٢) التمهيد (٢/ ٢١٧).

بِالثَّلُثِ وَيُطْعِمَ الثَّلُثَ وَيَأْكُلَ هُو وَأَهْلُهُ الثَّلُثَ. وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكِ: لَيْسَ عِنْدَنَا فِي الضَّحَايَا قَسْمٌ مَعْلُومٌ مَوْصُوفٌ. قَالَ مَالِكٌ فِي حَدِيثِهِ: وَبَلَغَنِي عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ. رَوَى الصَّحِيحَ وَأَبُو دَاوُدَ قَالَ: ضَحَّى رَسُولُ الله ﷺ فَيَا الله عَلَيْهِ الْعَمَلُ مَا الله عَلَيْهِ الْعَمَلُ مَا الله عَلَيْهِ السَّاقِ) قَالَ: فَمَا زِلْتُ أُطْعِمُهُ مِنْهَا حَتَّى قَدِمَ اللهِ اللهَ اللهِ عَلَيْهِ اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ا

وقال ابن حجر: واستدل بإطلاق هذه الأحاديث على أنه لا تقييد في القدر الذي يجزئ من الإطعام ويستحب للمضحي أن يأكل من الأضحية شيئا ويطعم الباقي صدقة وهدية وعن الشافعي يستحب قسمتها أثلاثا لقوله كلوا وتصدقوا وأطعموا قال بن عبد البر وكان غيره يقول يستحب أن يأكل النصف ويطعم النصف وقد أخرج أبو الشيخ في كتاب الأضاحي من طريق عطاء بن يسار عن أبي هريرة رفعه من ضحى فليأكل من أضحيته (٢).

مسألة: والادخار من لحوم الأضاحي فوق ثلاث جائز، والنهي عن ذلك منسوخ وإليك بعض الوارد عن النبي عليه في ذلك:

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْ الْمَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلاَ يُصْبِحَنَّ بَعْدَ ثَالِثَةٍ وَبَقِيَ فِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ » فَلَمَ كَانَ العَامُ الْمُقْبِلُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا عَامَ الله الله عَلْنَا وَأَطْعِمُوا وَادَّخِرُوا، فَإِنَّ ذَلِكَ العَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهَا »(٣).

وعن عَبْدِ الله بْنِ وَاقِدٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ أَكْلِ خُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ»، قَالَ عَبْدُ الله بْنُ أَبِي بَكْرِ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمْرَةَ، فَقَالَتْ: صَدَقَ، سَمِعْتُ عَائِشَة، تَقُولُ: دَفَّ أَهْلُ أَبْيَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى زَمَنَ رَسُولِ الله ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «ادَّخِرُوا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِهَا بَقِيَ»، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ، قَالُوا:

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (١٢/ ٤٧ - ٤٩).

⁽٢) فتح الباري (١٠/ ٢٧).

⁽٣) سبق تخرجه.

يَا رَسُولَ الله، إِنَّ النَّاسَ يَتَّخِذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ، وَيَجْمُلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: نَهَيْتَ أَنْ تُؤْكَلَ خُومُ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ، فَكُلُوا وَادَّخِرُوا وَتَصَدَّقُوا» (١٠).

وعَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: «كُلُوا، وَتَزَوَّدُوا، وَادَّخِرُوا» (٢٠).

وعَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ خُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ خُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي عَنِ النَّبِيذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي رَوَايَتِهِ: عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ (٣).

وقد جاء عن اَلنبي ﷺ النهي عن الادخار؛ فعَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ ﷺ، قَالَ رَسُولُ الله يَّا اللهُ عَنْ عَبْدُ الله يَأْكُلُ بِالزَّيْتِ حِينَ يَنْفِرُ مِنْ مِنْ اللهُ يَأْكُلُ بِالزَّيْتِ حِينَ يَنْفِرُ مِنْ مِنْ أَجْلِ خُوم الهَدْي (٤٠).

وعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثِنِي أَبُو عُبَيْدٍ، مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ، أَنَّهُ شَهِدَ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: فَصَلَّى لَنَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ الْخَطَّابِ، قَالَ: فَصَلَّى لَنَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لَّكُومَ نُسُكِكُمْ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ،، فَلَا تَأْكُلُوا» (٥٠).

قال القرطبي: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الإِدِّخَارِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ. رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ عَلَى مَنْ وَجْهِ صَحِيحٍ أَنَّهُ لَا يُدَّخَرُ مِنَ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ. وَرَوَيَاهُ عَنِ النَّبِيِّ عُمَرَ عَلَى مَنْ وَجْهِ صَحِيحٍ أَنَّهُ لَا يُدَّخَرُ مِنَ النَّهِي عَنِ الإِدِّخَارِ مَنْسُوخٌ، فَيَدَّخِرُ إِلَى أَيِّ يَكِيْ وَسَيَأْتِي. وَقَالَتْ جَمَاعَةٌ: مَا رُوِيَ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الإِدِّخَارِ مَنْسُوخٌ، فَيَدَّخِرُ إِلَى أَيِّ

⁽١) سبق تخرجه.

⁽٢) سبق تخرجه.

⁽٣) سبق تخرجه.

⁽٤) أخرجه البخاري (٥٧٤)، ومسلم (١٩٧٠).

⁽٥) أخرجه مسلم (١٩٦٩).

وَقْتٍ أَحَبُّ. وَبِهِ قَالَ أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيُّ وَبُرَيْدَةُ الْأَسْلَمِيُّ. وَقَالَتْ فِرْقَةٌ: يَجُوزُ الْأَكُلُ مِنْهَا مُطْلَقًا. وَقَالَتْ فِرْقَةٌ: إِنْ كَانَتْ بِالنَّاسِ حَاجَةٌ إِلَيْهَا فَلَا يُدَّخَرُ؛ لأن النَّهْيَ إِنَّهَا كَانَ لِعِلَّةٍ وَهِيَ قَوْلُهُ هِئِهِ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّاقَةِ الَّتِي دَفَّتْ» وَلَمَّا ارْتَفَعَتِ ارْتَفَعَ الْتُنْعُ الْمُتَقَدِّمُ لِارْتِفَاعٍ مُوجِبِهِ، لَا لِأَنَّهُ منسوخ (۱).

قال النبي على النبووي: وحديث عائشة أنه دف ناس من أهل البادية حضرة الأضحى فقال النبي على النبي الكروا ألاتة أيّام ثم تصدّقوا... » ثم ذكر الحديث إنها كنت نهيتكم من أجل الدافة التي دفت فكلوا وادخروا وتصدقوا وذكر معناه من حديث جابر وسلمة بن الأكوع وأبي سعيد وثوبان وبريدة قال القاضي: واختلف العلماء في الأخذ بهذه الأحاديث فقال قوم: يحرم إمساك لحوم الأضاحي والأكل منها بعد ثلاث، وإن حكم التحريم باق كها قاله على وابن عمر، وقال جماهير العلماء: يباح الأكل والإمساك بعد الثلاث، والنهي منسوخ بهذه الأحاديث المصرحة بالنسخ السيا حديث بريدة، وهذامن نسخ السنة بالسنة وقال بعضهم: ليس هو نسخا بل كان التحريم لعلة فلها زالت زال لحديث سلمة وعائشة، وقيل: كان النهي الأول للكراهة لاللتحريم قال هؤلاء: والكراهة باقية إلى اليوم، ولكن لا يحرم قالوا: ولو وقع مثل تلك العلة اليوم فدفت دافة، واساهم الناس، وحملوا على هذا مذهب على وابن عمر، والصحيح نسخ النهي مطلقا، وأنه لم يبق تحريم ولا كراهة فيباح (٢).

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (١١/ ٤٧- ٤٩).

⁽٢) شرح مسلم (١٣/ ١٢٩).

فيه منها؛ لأن في منعه منها بعد اليوم أو المدة اليسيرة تضييقا عليه، وفي أكله منها ثلاثة أيام منتفع وسعة ونهى عن أكلها بعد، والنهي يقتضي التحريم، ثم نسخ ذلك بإباحة أكله وتزوده وادخاره بعد ثلاثة أيام، وهذا من نسخ السنة بالسنة (١).

قال ابن حجر: قال الشافعي لعل عليا لم يبلغه النسخ وقال غيره: يحتمل أن يكون الوقت الذي قال علي فيه ذلك كان بالناس حاجة كها وقع في عهد النبي على وبذلك جزم ابن حزم فقال: إنها خطب علي بالمدينة في الوقت الذي كان عثمان حوصر فيه، وكان أهل البوادي قد ألجأتهم الفتنة إلى المدينة فأصابهم الجهد، فلذلك قال علي ما قال. قلت: أما كون علي خطب به وعثمان محصورا فأخرجه الطحاوي من طريق الليث عن عقيل عن الزهري في هذا الحديث، ولفظه: صليت مع علي العيد وعثمان محصور.

وأما الحمل المذكور فلما أخرج أحمد والطحاوي - أيضا - من طريق مخارق بن سليم عن علي رفعه: «إِنِّي كُنْتُ مَهَيْتُكُمْ عَنْ لَحُومِ الأَضَاحِي فَوْقَ ثَلَاثٍ فَادَخِرُوا مَا بَدَا لَكُمْ»، ثم جمع الطحاوي بنحو ما تقدم، وكذلك يجاب عما أخرج أحمد من طريق أم سليمان قالت: دخلت على عائشة فسألتها عن لحوم الأضاحي فقالت: كان النبي نهى عنها ثم رخص فيها فقدم على من السفر فأتته فاطمة بلحم من ضحاياها فقال: أو لم ننه عنه قالت: إنه قد رخص فيها، فهذا على قد اطلع على الرخصة، ومع ذلك خطب بالمنع فطريق الجمع ما ذكرته، وقد جزم به الشافعي في الرسالة في آخر باب العلل في الحديث فقال ما نصه: فإذا دفت الدافة ثبت النهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث، وإن لم تدف دافة فالرخصة ثابتة بالأكل والتزود والادخار والصدقة قال الشافعي: ويُحتمل أن يكون النهي عن إمساك لحوم الأضاحي بعد ثلاث منسوخا في كل حال (1).

⁽١) المنتقى شرح الموطأ (٣/ ٩٣).

⁽۲) فتح الباري (۱۰/ ۲۸).

مسألة: هل يجوزنقل الأضحية إلى بلد أخر

قال النووي: محل التضحية موضع المضحي سواء كان بلده أو موضعه من السفر بخلاف الهدي فإنه يختص بالحرم، وفي نقل الأضحية وجهان حكاهما الرافعي وغيره تخريجا من نقل الزكاة (١).

قال أبو بكر تقي الدين الشافعي: مَحل التَّضْحِيَة بلد المضحي، وَفِي نقل الْأُضْحِية وَجْهَان تَخريجاً من نقل الزَّكَاة، وَالصَّحِيح هُنَا الجُوَاز، وَالله أعلم (٢).

قال أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي: (قوله: لأنه أقرب... إلخ)، وأبعد عن حظ النفس، ولا يجوز نقل الأضحية عن بلدها – كها في نقل الزكاة «مغني» و «نهاية» – أي مطلقا سواء المندوبة، والواجبة، والمراد من الحرمة في المندوبة حرمة نقل ما يجب التصدق به على الفقراء، وقضيته قوله: كها في نقل الزكاة أنه يحرم النقل من داخل السور إلى خارجه وعكسه (۳).

قال الشربيني: ولا يجوز نقل الأضحية من بلدها كما في نقل الزكاة، وقول الإسنوي: قد صححوا في قسم الصدقات جواز نقل المنذورة، والأضحية فرد من أفرادها مردود بأن الأضحية تمتد إليها أطماع الفقراء؛ لأنها مؤقتة بوقت كالزكاة بخلاف النذور والكفارات لا شعور للفقراء بها حتى تمتد أطهاعهم إليها(٤).

⁽١) المجموع (٨/ ٢٥٥).

⁽٢) كفاية الأخيار (١/ ٥٣٤).

⁽٣) تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٩/ ٣٦٥).

⁽٤) مغني المحتاج (٦/ ١٣٥).

مسألة: هل يجوز إطعام أهل الذمة من الأضحية؟

قال النووي: أجمعوا على أنه يجوز أن يستنيب في ذبح أضحيته مسلما، (وأما) الكتابي فمذهبنا ومذهب جماهير العلماء صحة استنابته وتقع ذبيحته ضحية عن الموكل مع أنه مكروه كراهة تنزيه وقال مالك: لا تصح وتكون شاة لحم.

دليلنا أنه من أهل الزكاة كالمسلم(١).

مسألة: الأضحية أفضل من صدقة التطوع بثمن الأضحية

قال النووي: مذهبنا أن الأضحية أفضل من صدقة التطوع للأحاديث الصحيحة المشهورة في فضل الأضحية، ولأنها مختلف في وجوبها بخلاف صدقة التطوع، ولأن التضحية شعار ظاهر، وممن قال بهذا من السلف: ربيعة شيخ مالك وأبو الوقاد وأبو حنيفة.

* وقال بلال والشعبي ومالك وأبو ثور: الصدقة أفضل من الأضحية، حكاه عنهم ابن المنذر(٢).

قال ابن عبد البر: وروي عن الشعبي الصدقة أفضل من الأضحية، وروي ذلك عن مالك، وهذا تحصيل مذهبه وقال أبو ثور: الضحية أفضل من الصدقة (٣).

قال ابن بطال: واختلفوا فى تفصيل الصدقة على الأضحية: فقال ربيعة وأبو الزناد والكوفيون: الضحية أفضل. وروى عن طاوس مثله. وروى عن بلال أنه قال: ما أبالى أن لا أضحى إلا بديك، ولأن أضعه فى فى يتيم قد ترب أحب إلى من أن أضحى به. وقال الشعبى: الصدقة أفضل. وهو قول مالك وأبى ثور، ذكره ابن المنذر، والمعروف من مذهب مالك عند أصحابه أن الضحية أفضل من الصدقة. وروى ابن وهب عن مالك أن الصدقة بثمنها أحب إلى للحاج من أن يضحى؛ فهذا

⁽١) المجموع (٨/٧٠٤).

⁽٢) المجموع (٨/ ٤٢٥).

⁽٣) الاستذكار (٥/ ٢٢٨).

يدل أن الضحية عنده لغير الحاج أفضل من الصدقة(١).

مسألة: الأضحية المنذورة يأكل منها أمر لا؟

قال ابن قدامة: فصل: وإن نذر أضحية في ذمته ثم ذبحها، فله أن يأكل منها. وقال القاضي: من أصحابنا من منع الأكل منها. وهو ظاهر كلام أحمد، وبناه على الهدي المنذور. ولنا: أن النذر محمول على المعهود، والمعهود من الأضحية الشرعية ذبحها، والأكل منها، والنذر لا يغير من صفة المنذور إلا الإيجاب، وفارق الهدي الواجب بأصل الشرع؛ لا يجوز الأكل منه، فالمنذور محمول عليه، بخلاف الأضحية (٢).

قال النووي: وان كان نذرا نظرت فإن كان قد عينه عما في ذمته لم يجز أن يأكل منه؛ لأنه بدل عن واجب فلم يجز أن يأكل منه كالدم الذي يجب بترك الإحرام من الميقات، وان كان نذر مجازاة كالنذر لشفاء المريض وقدوم الغائب لم يجز أن يأكل منه؛ لأنه جزاء فلم يجز أن يأكل منه كجزاء الصيد، فإن أكل شيئا منه ضمنه وفي ضمانه ثلاثة أوجه: أحدها: يلزمه قيمة ما أكل كما لو أكل منه أجنبي، والثاني: يلزمه مثله من اللحم لأنه لو أكل جميعه ضمنه بمثله فإذا أكل بعضه ضمنه بمثله، والثالث: يلزمه أن يشترى جزءا من حيوان مثله، ويشارك في ذبحه وإن كان نذرا مطلقا ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لا يجوز أن يأكل منه لأنه إراقة دم واجب فلا يجوز أن يأكل منه كدم الطيب واللباس.

والثاني: يجوز لأن مطلق النذر يحمل على ما تقرر في الشرع والهدي والأضحية المعهودة في الشرع يجوز الأكل منها فحمل النذر عليه.

والثالث: أنه إن كان أضحية جاز أن يأكل منها لأن الأضحية المعهودة في الشرع يجوز الاكل منها وإن كان هديا لم يجز أن يأكل منه لأن أكثر الهدايا في الشرع لا يجوز

⁽١) شرح صحيح البخاري (٦/٧).

⁽٢) المغنى (٩/ ٤٥٧).

الأكل منها فحمل النذر عليها(١).

مسألة: هل تجوز التضحية عن اليتيم من ماله أو لا؟

قال ابن قدامة: واختلفت الرواية، هل تجوز التضحية عن اليتيم من ماله؟ فروي أنه ليس للولي ذلك؛ لأنه إخراج شيء من ماله بغير عوض، فلم يجز، كالصدقة والهدية. وهذا مذهب الشافعي وروي أن للولي أن يضحي عنه إذا كان موسرا. وهذا قول أبي حنيفة، ومالك. قال مالك: إذا كان له ثلاثون دينارا، يضحي عنه بالشاة، بنصف دينار؛ لأنه إخراج مال يتعلق بيوم العيد، فجاز إخراجه من مال اليتيم كصدقة الفطر. فعلى هذا، يكون إخراجها من ماله على سبيل التوسعة عليه، والتطيب لقلبه، وإشراكه لأمثاله في مثل هذا اليوم، كما يشتري له الثياب الرفيعة للتجمل، والطعام الطيب، ويوسع عليه في النفقة وإن لم يجب ذلك.

ويحتمل أن يحمل كلام أحمد في الروايتين على حالين؛ فالموضع الذي منع التضحية، إذا كان اليتيم طفلا لا يعقل التضحية، ولا يفرح بها، ولا ينكسر قلبه بتركها؛ لعدم الفائدة فيها، فيحصل إخراج ثمنها تضييع مال لا فائدة فيه، والموضع الذي أجازها، إذا كان اليتيم يعقلها، وينجبر قلبه بها وينكسر بتركها؛ لحصول الفائدة منها، والضرر بتفويتها. واستدل أبو الخطاب بقول أحمد: يضحي عنه. على وجوب الأضحية. والصحيح، إن شاء الله تعالى، ما ذكرناه. وعلى كل حال، متى ضحى عن اليتيم، لم يتصدق بشيء منها، ويوفرها لنفسه؛ لأنه لا يجوز الصدقة بشيء من مال اليتيم تطوعا(٢).

مسألة: هل يجوز توكيل الكتابي في ذبح الأضحية؟

قال الكاساني: أنه تجزئ فيها النيابة فيجوز للإنسان أن يضحي بنفسه وبغيره بإذنه؛ لأنها قربة تتعلق بالمال فتجزئ فيها النيابة كأداء الزكاة وصدقة الفطر؛ ولأن كل أحد لا يقدر على مباشرة الذبح بنفسه خصوصا النساء، فلو لم تجز الاستنابة

⁽١) المجموع (٨/٤١٣).

⁽٢) المغنى (٩/ ٤٤٨).

لأدى إلى الحرج، وسواء كان المأذون مسلما أو كتابيا، حتى لو أمر مسلم كتابيا أن يذبح أضحيته يجزيه؛ لأن الكتابي من أهل الذكاة إلا أنه يكره؛ لأن التضحية قربة والكافر ليس من أهل القربة لنفسه فتكره إنابته في إقامة القربة لغيره، وسواء كان الإذن نصا أو دلالة؛ حتى لو اشترى شاة للأضحية فجاء يوم النحر فأضجعها وشد قوائمها فجاء إنسان وذبحها من غير أمره أجزأه استحسانا، والقياس أنه لا يجوز وأن يضمن الذابح قيمتها، وهو قول زفر يختلفه.

وقال الشافعي: يجزيه عن الأضحية ويضمن الذابح، أما الكلام مع زفر فوجه القياس: أنه ذبح شاة غيره بغير أمره فلا يجزي عن صاحبها ويضمن الذابح؛ كما لو غصب شاة وذبحها، وهو وجه الشافعي في وجوب الضمان على الذابح، وجه الاستحسان أنه لما اشتراها للذبح وعينها لذلك فإذا ذبحها غيره فقد حصل غرضه وأسقط عنه مؤنة الذبح، فالظاهر أنه رضي بذلك فكان مأذونا فيه دلالة، فلا يضمن ويجزيه عن الأضحية كما لو أذن له بذلك نصا، وبه تبين وهي قول الشافعي كاتنه أنه يجزيه عن الأضحية ويضمن الذابح؛ لأن كون الذبح مأذونا فيه يمنع وجوب الضمان؛ كما لو نص على الإذن؛ وكما لو باعها بإذن صاحبها ولو لم يرض به وأراد الضمان يقع عن المضحي، وليس للوكيل أن يضحي ما وكل بشرائه بغير أمر موكله؛ ذكره أبو يوسف كالمنه في الإملاء.

تم بحمد الله هذا البحث، يا رب لك الحمد كله ولك الشكر كله على ما أنعمت علينا، وأن وفقتني للكتابة في هذا الموضوع، وأسأل الرب الكريم رب العرش العظيم، أن ينفع بهذا البحث، وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.



العقيقة لغة: 🕸 تعريف العقيقة لغة:

قال ابن عبد البر: أما العقيقة في اللغة فذكر أبو عبيد عن الأصمعي وغيره أن أصلها الشعر الذي يكون على رأس الصبي قال: وإنها سميت الشاة التي تذبح عنه عقيقة؛ لأنه يحلق رأس الصبي عند الذبح، ولهذا قيل: أميطوا عنه الأذى يعني بذلك الأذى الشعر، وذكر شواهد من الشعر على هذا قد ذكرناها في «التمهيد» وأنكر أحمد بن حنبل تفسير أبي عبيد هذا، وما ذكره في ذلك عن الأصمعي وغيره، وقال: إنها العقيقة الذبح نفسه وهو قطع الأوداج والحلقوم قال: ومنه قيل: للقاطع رحمه في أبيه وأمه عاق (۱).

قال في تاج العروس: والعَقيقة أيْضا: صوفُ الجذع كَمَا أنّ الجنيبة: صوف الثّنيّ. وسُمّيَت الشّاةُ الَّتِي تُذْبَحُ عِنْد حلْقِ شَعَر المؤلودِ عَقيقة لأنّه يُحْلَقَ عَنهُ ذلك عندَ الذّبْح، وَلذَا جَاءَ فِي الحَدِيث: «فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا، وَأَمِيطُوا عَنهُ الأذَى» يَعْنِي بالأذَى الذّبْح، وَلذَا جَاءَ فِي الحَدِيث: «فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا، وَأَمِيطُوا عَنهُ الأذَى» يَعْنِي بالأذَى ذلك الشّعَر الّذِي يُحْلَق عَنهُ، وَهَذَا من الأشياءِ الَّتِي ربّها سُمّيتْ باسْم غيْرِها إذا كَانَت معَها، أو من سَبَها.

قال في المعجم الوسيط: (الْعَقِيقَة): شعر كل مَوْلُود من النَّاس والبهائم وَهُوَ فِي بطن أمه، والذبيحة الَّتِي تذبح عَن المُوْلُود يَوْم سبوعه عِنْد حلق شعره، وَمن الْبَرْق مَا يبْقى فِي السَّحَاب من شعاعه، وحفرة مستطيلة فِي الأَرْض (٢).

⁽١) الاستذكار (٥/ ٣١٤).

⁽٢) المعجم الوسيط (٢/ ٢١٦).

العقيقة شرعًا: 🕸 تعريف العقيقة

قال أبو داود سليان بن الأشعث: سَمِعْتُ أَحْمَدَ، سُئِلَ الْعَقِيقَةُ مَا هِيَ؟ قَالَ: الذَّبيحَةُ، وَأَنْكَرَ قَوْلَ الَّذِي قَالَ: هُوَ حَلْقُ الرَّأْس (١).

قال ابن قدامة: العقيقة: الذبيحة التي تذبح عن المولود، وقيل: هي الطعام الذي يصنع ويدعى إليه من أجل المولود^(٢).

مسألة: ما حكم العقيقة

🗐 اختلف أهل العلم في حكم العقيقة على أربعة أقوال:

القول الأول: أنها سنة.

وهو قول: الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة وأبو ثور وإسحاق.

القول الثاني: أنه ليست فرضا ولا سنة.

وهو قول: الأحناف، وحصل مذهب أبي حنيفة وأصحابه: أن العقيقة تطوع فمن شاء فعلها ومن شاء تركها.

القول الثالث: قول محمد بن الحسن أنها تطوع: كان المسلمون يصنعونها فنسخها عيد الأضحى فمن شاء فعل ومن شاء ترك.

قال الكاساني: العقيقة كانت في الجاهلية ثم فعلها المسلمون في أول الإسلام فنسخها ذبح الأضحية فمن شاء فعل ومن شاء لم يفعل (٣).

🕸 القول الرابع: أنها واجبة.

وبه قالت الظاهرية.

□ وإليك بعض النقل عن أهل العلم:

قال ابن رشد: فأما حكمها فذهبت طائفة منهم الظاهرية إلى أنها واجبة. وذهب

⁽١) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (١/ ٣٤٢).

⁽٢) المغنى (٩/ ٤٥٨).

⁽٣) بدائع الصنائع (٥/ ٦٩).

الجمهور إلى أنها سنة. وذهب أبو حنيفة إلى أنها ليست فرضا ولا سنة، وقد قيل: إن تحصيل مذهبه أنها عنده تطوع (١).

قال سحنون: وقال ابن القاسم: سئل مالك عن العقيقة بالعصفور، فقال: ما يعجبني ذلك وما تكون الذبائح إلا من الأنعام.

قال: والعقيقة مستحبة لم تزل من عمل المسلمين وليست بواجبة ولا سنة لازمة ولكن يستحب العمل بها^(۲).

قال ابن بطال: وقال مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وإسحاق: العقيقة سنة يجب العمل بها، ولا ينبغي تركها لمن قدر عليها. وقال الكوفيون: ليست بسنة. وقولهم خلاف ما عليه العلماء من الترغيب فيها والحض عليها، ألا ترى قول مالك أنها من الأمر الذي لم يزل عليه أمر الناس عندنا. وقال محمد بن الحسن: العقيقة تطوع ونسخها الأضحى. ولا أصل لقوله، إذ لاسلف له ولا أثر به (٣).

قال ابن عبد البر: وقال مالك في الباب بعد هذا من «الموطأ»: وليست العقيقة بواجبة، ولكنها يستحب العمل بها وهي من الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا قال وفي غير «الموطأ»: لا يعق عن المولود إلا يوم سابعه ضحوة فإن جاوز السابع لم يعق عنه ولا يعق عن كبير.

وقال الشافعي وأحمد وإسخاق وأبو ثور والطبري: العقيقة سنة يجب العمل بها، ولا ينبغي تركها لمن قدر عليها.

وقال أبو الزناد: العقيقة من أمر المسلمين الذين كانوا يكرهون تركها.

وقال الثوري: ليست العقيقة بواجبة وإن صنعت فحسن.

وقال محمد بن الحسن: هي تطوع كان المسلمون يصنعونها فنسخها عيد الأضحى فمن شاء فعل ومن شاء ترك.

⁽۱) المعجم الوسيط (۲/ ۲۱۲).

⁽٢) المدونة (١/ ٥٥٤).

⁽٣) شرح صحيح البخاري (٥/ ٣٧٦).

قال أبو عمر: ليس ذبح الأضحى بناسخ للعقيقة عند جمهور العلماء، ولا جاء في الآثار المرفوعة ولا عن السلف ما يدل على ما قال محمد بن الحسن، ولا أصل لقولهم في ذلك.

وتحصيل مذهب أبي حنيفة وأصحابه: أن العقيقة تطوع فمن شاء فعلها ومن شاء تعلما ومن شاء تعلما ومن شاء تركها، وفي قول رسول الله ﷺ في حديث هذا الباب: «مَنْ وُلِدَلَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يُنْسِكَ عَنْه فَلْيَفْعَلَ»، دليل على أن العقيقة ليست بواجبة؛ لأن الواجب لا يقال فيه: من أحب أن يفعله فعله، بل هذا لفظ التخيير والإباحة (۱).

وقال أبو الوليد الباجي: (وقال مالك: الأمر عندنا في العقيقة أنه من عق فإنها يعق عن ولده بشاة شاة عن الذكور والإناث، وليست العقيقة بواجبة، ولكنه يستحب العمل بها، وهي من الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا فمن عق عن ولده فإنها هي بمنزلة النسك والضحايا لا يجوز فيها: عوراء ولا عجفاء ولا مكسورة القرن ولا مريضة، ولا يباع من لحمها شيء ولا جلدها وتكسر عظامها ويأكل أهلها من لحمها ويتصدقون منها، ولا يمس الصبي بشيء من دمها)(٢).

وقال النووى: العقيقة سنة^(٣).

وقال ابن قدامة: قال: والعقيقة سنة، عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة (١٠).

قال المرداوي: (وَالْأُضْحِيَّةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ). هَذَا الْمُذْهَبُ بِلَا رَيْبِ. وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ. وَنَصَّ عَلَيْهِ. وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ. قَالَ فِي الرِّعَايَةِ: فَيُكْرَهُ تَرْكُهَا مَعَ الْغَنْدِرَةِ. نَصَّ عَلَيْهِ. وَعَنْهُ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ مَعَ الْغِنَى. ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ. وَذَكَرَهُ الْحُلُوانِيُّ عَنْ أَبِي الْقُدْرَةِ. نَصَّ عَلَيْهِ. وَعَنْهُ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ مَعَ الْغِنَى. ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ. وَذَكَرَهُ الْحُلُوانِيُّ عَنْ أَبِي الْمُرْدِ. وَخَرَّجَهَا أَبُو الْخَطَّابِ، وَابْنُ عَقِيلٍ مِنْ التَّضْحِيَةِ عَنْ الْيَتِيمِ. وَعَنْهُ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى الْحَاضِرِ الْغَنِيِّ (٥٠).

⁽١) الاستذكار (٥/ ٣١٦)

⁽٢) المنتقى شرح الموطأ (٣/ ١٠٣).

⁽٣) المجموع (٨/ ٢٢٦).

⁽٤) المغنى (٩/ ٨٥٤).

⁽٥) الإنصاف (٤/ ١٠٥).

قال ابن رشد: وسبب اختلافهم تعارض مفهوم الآثار في هذا الباب، وذلك أن ظاهر حديث سمرة، وهو قول النبي – عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ غُلاَمٍ مُرْتَهَنُ بِعَقِيقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُهَاطُ عَنْهُ الأَذَى»(١).

- يقتضي الوجوب. وظاهر قوله - عليه الصلاة والسلام -، وقد سئل عن العقيقة فقال: «لَا أُحِبُّ الْعُقُوقَ وَمَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ »(٢).

- يقتضي الندب أو الإباحة. فمن فهم منه الندب قال: العقيقة سنة. ومن فهم الإباحة قال: ليست بسنة ولا فرض. وخرج الحديثين أبو داود. ومن أخذ بحديث سمرة أوجبها^(٣).

(۱) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (۲۸۳۷)، والترمذي (١٦٠٥)، والنسائي (٢٢٠٥)، وابن ماجه (٣١٦٥)، وأحمد (١٧٥٥)، والطيالسي (٩٠٩)، والطحاوي في مشكل الأثار (٨٥٨)، وابن الجارود في المنتقي (٩١٠)، والدارمي (١٩٦٩)، والطبراني (١٩٦٩، ١٩٣٦)، والحاكم (٨٥٨)، والبزار (٤٥٥٥)، وفي مسند الروياني (٣٠٨)، كلهم من طرق عن الحسن عن سمرة عن النبي على والنبي وقد ثبت سمع الحسن من سمرة لهذا الحديث بها رواه البخاري في صحيحه (٥١٥٥) قال: قال حدثني عبد الله بن أبي الأسود: حدثنا قريش عن حبيب بن الشهيد قال: أمرني ابن سيرين أن أسأل الحسن ممن سمع حديث العقيقة فسألته فقال: من سمرة بن سمرة بن جندب، وأخرج النسائي (٢٢١٤) عن هارون بن عبد الله بمثل الإسناد السابق فسألته عن ذلك فقال: سمعته من سمرة، وذكره علي بن المديني في العلل (١/ ٥٠)، وانظر: العلل ومعرفة الرجال فقال: سمعته من سمرة، وذكره علي بن المديني في العلل (١/ ٥٠)، وانظر: العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٣٣).

(٢) إسناده حسن: أخرجه أبو داود (٢٨٤٤)، والنسائي (٤٢٢٩)، وأحمد (٢/ ١٨٢)، وعبد الرزاق (٢) إسناده حسن: أخرجه أبو داود (٢٨٤٤)، والحاكم (٧٥٩٢)، والبيهقي (١٩٠٥٧)، كلهم من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ.

وله شاهد أخرجه مالك (٦٥٨)، وأحمد (٥/ ٣٣٠،٣٦٩)، وابن أبي شيبة (٢٤٢٤٠)، والبيهةي (١٩٠٥٨)، والبيهةي (١٩٠٥٨)، كلهم من عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «لَا أُحِبُّ الْعُقُوقَ»، وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا كَرِهَ الاِسْمَ، وَقَالَ: «مَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيُفْعَلْ»، والضمري مبهم لا يعرف من هو.

(٣) بداية المجتهد (٣/ ١٤).

وقال ابن حجر: اختلف في معنى قوله: «مرتهن بعقيقته» قال الخطابي: اختلف الناس في هذا وأجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد بن حنبل قال: هذا في الشفاعة يريد أنه إذا لم يعقى عنه فهات طفلا لم يشفع في أبويه وقيل معناه: أن العقيقة لازمة لا بد منها فشبه المولود في لزومها وعدم انفكاكه منها بالرهن في يد المرتهن، وهذا يقوي قول من قال: بالوجوب وقيل المعنى: أنه مرهون بأذى شعره، ولذلك جاء فأميطوا عنه الأذى (١).

مسألة: ما تجوزبه العقيقة من الذبائح

قال ابن عبد البر: وقد أجمع العلماء أنه لا يجوز في العقيقة إلا ما يجوز في الضحايا من الأزواج الثمانية إلا من شذ ممن لا يعد خلافا^(٢).

قال ابن رشد: أما محلها فإن جمهور العلماء على أنه لا يجوز في العقيقة إلا ما يجوز في الضحايا من الأزواج الثمانية. وأما مالك فاختار فيها الضأن على مذهبه في الضحايا، واختلف قوله هل يجزي فيها الإبل والبقر؟ أو لا يجزي؟ وسائر الفقهاء على أصلهم أن الإبل أفضل من البقر، والبقر أفضل من الغنم.

وسبب اختلافهم تعارض الآثار في هذا الباب والقياس، أما الأثر فحديث ابن عباس «أن رسول الله عليه عن الحسن والحسين كبشا كبشا» (٣).

⁽١) فتح الباري (٩/ ٩٤٥).

⁽٢) التمهيد (٥/ ٣٤١).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٤٣)، والطحاوي في مشكل الآثار (٨٦٨)، وابن الجارود (٩١١)، والطبراني (١١٨٥٦)، والبيهقي (١٩٠٥)، والخطيب البغدادي (٥٣٢) كلهم من طرق عن عبد الوارث بن سعيد عن أيوب بن موسي عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي على وأخرجه عبد الرزاق (٢٩٦٢) عن معمر والثوري عن أيوب عن عكرمة: أن رسول الله على عن الحسن والحسين كبشين. وقال أبو حاتم في العلل (٢/ ٤٩ رقم ١٦٣١): المرسل أصح وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٢٣) عن أبي بكر، عن أبي خالد ويعلي بن عبيد عن يحيي بن سعيد عن عكرمة قال: أعق عن الحسن والحسين. وأخرجه ابن أبي حاتم (١٦٣٢) من طريق المحاربي عن يحيي بن سعيد عن يحيي بن سعيد عن عكرمة عن ابن عباس أن الحسن والحسين عق عنهما قال: قال أبي هذا عن يحيي بن سعيد عن عكرمة عن ابن عباس أن الحسن والحسين عق عنهما قال: قال أبي هذا

خطأ إنها هو عن عكرمة قوله: من حديث يحيي بن سعيد الأنصاري قلت: كذا حدثنا الأشج عن أبي خالد الأحمر عن يحيي بن سعيد عن عكرمة أن حسنا وحسينا عق عنهها، قال أبي لم تصح رواية يحيي بن سعيد عن عكرمة كيف يروي عنه.

وأخرجه النسائي (٤٢١٩) من طريق عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال: عق رسول الله عن الحسن والحسين بكبشين كبشين.

وأخرجه أبو يعلي (٢٩٤٥)، والطحاوي (١٠٣٨)، وابن حبان (٥٣٠٩)، والبزار (١٢٣٥)، والبزار (١٢٣٥)، والطبراني في الأوسط (١٨٩٩)، وابن عدي في الكامل (٢/ ٥٥٠)، كلهم من طرق عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس عن النبي عليه: أنه عق عن الحسن والحسين بكبشين وقال أبو حاتم في العلل (٢/ ٥٠): أخطأ جرير في هذا الحديث، إنها هو قتادة عن عكرمة قال: عق رسول الله عليه مسلا.

وأخرجه أبو يعلي (٢٥٢١)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٠٥١)، وابن حبان (٥٣١١)، وابن عدي في الكامل (٦/ ٢٣٣١)، وابن أبي الدنيا في العيال (٤٣)، كلهم من طرق عن ابن جريج عن يحيي بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: يعق عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة قالت عائشة: فعق رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين شاتين شاتين يوم السابع...).

قلت: وابن جريج مدلس وقد عنعن. وأخرجه الترمذي (١٥١٩)، وابن أبي شيبة (٢٤٣٤) من طريق محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن علي شه عن النبي على الله عن الحسن بشاة. فقال: يا فاطمة احلقي رأسه وتصدقي بوزن شعره فوزنوه فكان وزنه درهما أو بعض درهم. قلت ومحمد بن علي بن الحسين لم يسمع من علي بن أبي طالب الطه انظر: «جامع التحصيل» (١٩٦٦).

وأخرجه أبو يعلي (١٩٣٣)، والطبراني في الأوسط (٢٠٧٤)، وابن عدي في الكامل (٣/ ٢٠٧٤)، والبيهقي (١٩٠٥)، كلهم من طرق عن أبي الزبير عن جابر على عن النبي الله عن عن النبي الله عن عن الخرجه الطبراني في أنه عق عن الحسن والحسين. قلت: أبو الزبير المكي مدلس وقد عنعن. وأخرجه الطبراني في الأوسط (٢٧٠٨) من طريق عن الوليد بن مسلم قال: أنبأنا زهير بن محمد عن بن عقيل عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي الله انه عق عن الحسن والحسين وختنها لسبعة أيام؛ وقال: لم يقل هذا الحديث أحد من الرواة: "وختنها لسبعة أيام» إلا زهير بن محمد. قلت: وفي إسناده الوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية ولم يصرح بالسهاع إلى آخر السند وزهير بن محمد رواية الشاميين عنه غير مستقيمة، والوليد بن مسلم شامي ومحمد بن محمد بن عبد الله بن عقيل الضعيف».

وقوله: «عن الجارية شاة، وعن الغلام شاتان»(١).

وأخرجه النسائي (٤٢١٣)، وأحمد (٥/ ٣٦١،٣٥٥)، والبيهقي (٤٥٣٩)، كلهم من طرق عن الحسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن النبي على عق عن الحسن والحسين قلت: وهذا إسناد حسن من أجل الحسين بن واقد صدوق على الراجح من أقوال أهل العلم، والله أعلم.

(۱) إسناده صحيح لغيره: أخرجه أبو داود (٢٨٤٢)، والنسائي (٢١٢٤)، والطحاوي شرح مشكل الآثار (١٠٥٥)، وعبد الرزاق (٧٩٦١)، وابن أبي شيبة (٢٤٧٢٧)، والحاكم (٢٥٩١)، وعبد الرزاق (١٩٥١)، وابن أبي شيبة (٢٤٧٢٧)، والحاكم (١٩٢٧٤)، عن جده، والبيهقي (١٩٢٧٤)، كلهم من طريق داود بن قيس، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: سئل النبي عليه.

وأخرجه أبو داود (٢٨٣٥)، والترمذي (٢٥١٦)، وابن ماجه (٣١٦٢)، وأجمد (٦/ ٣٨١)، وأخرجه أبو داود (٣٤٨)، وابن أبي عاصم والدارمي (٢٠١١)، وابن أبي شيبة (٢٤٢٤)، وابن حميد في «المسند» (٣٤٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثني» (٣٢٧٩)، والطحاوي (٢٠٤٣)، والطبراني (٢٠٥)، والبيهقي (٢٩٢٧، والعحوي في شرح السنة (٢٨١٨)، كلهم من طرق عن عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال: أخبرنا عبيد الله بن أبي يزيد، عن سباع بن ثابت، أن محمد بن ثابت بن سباع، أخبره، أن أم كرز أخبرته، أنها سألت رسول الله على قال الدارقطني في العلل (١/ ١٠): الذي عندي في هذا الحديث أن عبد الرزاق أخطأ فيه؛ لأنه ليس فيه محمد بن ثابت، وإنها هو سباع بن ثابت ابن عم محمد بن ثابت؛ لأنه ليس في هذا الحديث.

وأخرجه أبو داود (٢٨٣٤)، والنسائي (٢١٦٦)، وأحمد (٦/ ٣٨١)، والدارمي (٢٠٠٩)، وابن أبي شيبة (٣٦٣٠)، وابن حميد (٣٤٩)، وابن حبان (٣١٣٥)، والطبراني (٢٠٠٠)، وابن وابن حبان (٣١٣٥)، والطبراني (١٩١٣٠) عن وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢٢٨١)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٩١٣١) عن سُفْيَان قَالَ: ثنا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ حَبِيبَةً بِنْتَ مَيْسَرَةً الْفِهْرِيَّةِ مَوْلاتَهُ أَخْبَرَتُهُ أَنْهَا سَمِعَتْ أُمَّ كُورٍ الْحُنَرَاعِيَّةً ، قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٠٥): تفرد عنها مولاها عطاء بن أبي رباح وقال ابن حجر: «مقبولة» قد توبعت بسباع بن ثابت ثم إنه اختلف فيه على عطاء فرواه عمرو بن دينار، وابن جريج ومحمد بن إسحاق كها عند ابن سعد (٨/ ٢٩٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٨١٣)، والطبراني (٢٠٤)، والدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٠٠) ثلاثتهم (عمرو بن دينار وابن جريج ومحمد بن إسحاق) عن عطاء، بهذا ورواه حجاج بن أرطاة، عن عطاء، واختلف عليه كذلك: فرواه حبيب بن إبراهيم، وهشيم كها عند الدارقطني (٥/ ٢٠٠) عن حجاج، عن عطاء، به.

وخالفهما سلام بن أبي مطيع ويزيد بن زريع فيها أخرجه الدارقطني (٢٢٠/٥) فروياه عن الحجاج، عن عطاء، عن أم كرز، به. لم يذكرا حبيبة بنت ميسرة في الإسناد.

وخالفهم سويد بن عبد العزيز فيها أخرجه الطبراني (٣٩٩)، والدارقطني (٥/ ٢٢٠) فرواه عن الحجاج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن أم كرز، به. ورواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عطاء، واختلف عليه فيه.

فرواه خالد بن عبد الله الواسطي فيها أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٢٧٨)، والطبراني في «الكبير» ٢٥/ (٣٩٨)، والدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٢١)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٧/ ٣٨٢) عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عطاء، عن ابن عباس، عن أم كرز، به.

وخالفه عبد الوهاب بن عطاء فيها أخرجه الدارقطني (٥/ ٢٢١) فرواه عن سعيد، عن قتادة، عن طاوس، عن أم كرز، به.

وأخرجه ابن أبي عاصم (٣٢٧٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ الله الْوَاسِطِيُّ ، ثنا أَبِي ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَاسَانِيِّ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أُمِّ كُرْزِ الْخُرَاعِيَّةِ ، قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ الله ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ فَقَالَ «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ وَعَنِ الْجُارِيَةِ شَاةٌ».

وأخرجه البزار (٥١٥٧) حدثنا عيسى بن هارون اَلقرشي، قال: حدثنا عمران بن عيينة، عن يزيد ابن أبي زياد، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

وأخرجه الترمذي (١٥١٣)، وأحمد (٣١/٦)، وعبد الرزاق (٧٩٥٦)، وابن أبي شيبة (٢٤٧٢٩)، وإسحاق بن راهويه في «المسند» (١٢٩٠)، وأبي يعلى (٢٤٤٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠٤٤)، وابن حبان (٥٣١٠)، والبيهقي (١٩٢٨١) كلهم من طرق عن بشر بن المفضل عن عبد الله بن عثمان عن يوسف بن ماهك قال: دخلنا على حفصة بنت عبدالرحمن فأخبرتنا أن عائشة أخبرتها أن رسول الله ﷺ وهذا إسناد حسن من أجل عبد الله بن عثمان.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٩٥٥)، وإسحاق بن راهويه في «مسند» (١٢٩٠)، أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد، عن بعض، أهله أنه: سمع عائشة، وهذا إسناد ضعيف من أجل جهالة الواسطة التي بين عبيد الله بن أبي يزيد عائشة.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٣٠)، وإسحاق بن راهويه في «المسند» (١٠٣٣) عن عبدة بن سليمان، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن عائشة. وهذا إسناد حسن من أجل عبد الملك بن أبي سليمان «صدوق».

وأما القياس فلأنها نسك، فوجب أن يكون الأعظم فيها أفضل، قياسا على الهدايا(١).

□ وإليك أقوال أهل العلم:

عن الحسن، وابن سيرين؛ أنها كانا يكرهان من العقيقة ما يكرهان من الأضحية، قال: وهي عندهما بمنزلة الأضحية، يأكل ويطعم (٢).

کرقول المالكية:

قال ابن عبد البر: ما يجوز ضحية من الأزواج الثمانية ولا تكون من الوحش ولا من الطير (١٠).

وأخرجه البزار (٢٣٦) قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن عبيدة العصفري، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عبد الجبار بن الورد ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة عشي أن رسول الله ﷺ أبو عاصم لم أستطع تحديده وبقية رجال السند ثقات إلى عبد الجبار بن الورد فإنه صدوق يهم.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٩٥٧) قال: عن ابن جريج، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه قال: «عَلَى الغُلَامِ شَاتَانِ» وهذا إسناد حسن، من أجل عبد الله بن عثمان ابن خثيم فإنه «صدوق».

وأخرجه ابن أبي عاصم (٣٣٥٣)، والطبراني (١٨٣/٢٤) قال: حدثنا الحوطي، ثنا إسماعيل بن عياش ، ثنا ثابت بن عجلان ، عن مجاهد ، عن أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية ، عن النبي على المُعَقِيقَةُ حَقٌ عَنِ الْغُلاَم شَاتَانِ وَعَنِ الْجُارِيَةِ شَاةٌ».

قلت: هذا إسناد حسن من أجل إسماعيل بن عياش فإنه «صدوق في روايته عن أهل بلده» وثابت ابن عجلان الأنصاري السلمي، أبو عبد الله الشامي الحمصي من أهل بلده وهو «صدوق أيضا». وأحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي «صدوق».

(١) بداية المجتهد (٣/ ١٤).

(٢) إسناده صحيح إلي ابن سيرين: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٤٣)، قال: حدثنا عبد الله بن مبارك، عن هشام، عن الحسن، وابن سيرين به.

وهشام بن حسن من أثبت الناس في ابن سيرين، و في روايته عن الحسن و عطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما.

(١) المجموع (٨/ ٤٢٩).

كرقول الشافعية:

قال النووي: قال المصنف والأصحاب: ويشترط سلامتها من العيوب التي يشترط سلامة الأضحية منها (١).

قال الخطيب الشربيني: وَيطْعم الْفُقَرَاء وَالْمُسَاكِينِ الْمُسلمينِ فَهِيَ كالأضحية فِي جِنْسهَا وسلامتها من الْعَيْب وَالْأَفْضَل مِنْهَا وَالْأَكل مِنْهَا (٢).

قال ابن قدامة: حكم العقيقة حكم الأضحية؛ في سنها، وأنه يمنع فيها من العيب ما يمنع فيها، ويستحب فيها من الصفة ما يستحب فيها "".

قال الزركشي: يجتنب في العقيقة من العيب ما يجتنب في الأضحية؛ لأنها قربة يتقرب بها إلى الله - تعالى، شكرا على نعمته، فأشبهت الأضحية (١٤).

مسألة: كم يعق عن الغلام والجارية؟

أما العدد فإن الفقهاء اختلفوا في ذلك، فقال ابن عمر والزهري و مالك: يعق عن الذكر والأنثى بشاة شاة.

لما روي عن النبي عليه الله عق عن الحسن شاة، وعن الحسين شاة» (٥).

وقال الشافعي وأبو ثور، وأبو داود، وأحمد: يعق عن الجارية شاة، وعن الغلام شاتان؛ لما روت أم كرز قالت سألت رسول الله ﷺ عن العقيقة فقال: «للغُلاَمِ شَاتَانِ مُكَافَأَتَانِ وَعَنِ الجُارِيَةِ شَاةً...»(١).

⁽١) الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٤٢٥).

⁽٢) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (٢/ ٥٩٤).

⁽٣) الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٤٢٥).

⁽٤) شرح الزركشي (٣/ ٢٩١).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه الموطأ (٢/ ٥٠١)، وابن أبي شيبة (٢٤٧٣١)، ومن طريقها البيهقي (١٩٢٨٤) عن نافع، أن عبد الله بن عمر «لم يكن يسأله أحد من أهله عقيقة، إلا أعطاه إياها، وكان يعق عن ولده بشاة شاة عن الذكور والإناث».

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه الموطأ (٢/ ٥٠١)، وابن أبي شيبة (٢٤٧٣١)، ومن طريقهما البيهقي

وقال آخرون: يعق عن الغلام، ولا يعق عن الجارية؛ لأن العقيقة السرور والسرور يختص بالغلام دون الجارية.

□ وإليك أقوال أهل العلم:

أولا القائلين أنه يعق عن الذكر والأنثى بشاة شاة.

قال ابن عمر: شاة شاة عن الغلام والجارية(١١).

وقال الزهري: أنه كان يقول في العقيقة: يعق عن الغلام والجارية، شاة، شاة "".

كرقول المالكية:

قال ابن رشد: وأما العدد فإن الفقهاء اختلفوا - أيضا - في ذلك، فقال مالك: يعق عن الذكر والأنثى بشاة شاة (٣).

🕸 القول الثاني: الجارية شاة، وعن الغلام شاتان.

كرقول الشافعية:

قال الشافعي: الغلام شاتان وعن الجارية شاة (أ).

قال الماوردي: فعند الشافعي يعق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة^(٥).

قال النووي: والسنة أن يذبح عن الغلام شاتين، وعن الجارية شاة لما روت أم كرز قالت: سألت رسول الله عن العقيقة فقال للغلام: شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة، ولأنه إنها شرع للسرور بالمولود والسرور بالغلام أكثر فكان الذبح عنه

⁽١٩٢٨٤) عن نافع، أن عبد الله بن عمر «لم يكن يسأله أحد من أهله عقيقة، إلا أعطاه إياها، وكان يعق عن ولده بشاة شاة عن الذكور والإناث».

شرح الزركشي (٣/ ٢٩١).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٣٦) عن عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري به.

⁽٣) بداية المجتهد (٣/ ١٥).

⁽٤) سبق تخريجه.

⁽٥) سبق تخريجه.

أكثر، وإن ذبح عن كل واحد منها شاة جاز لما روي عن ابن عباس على قال: عق رسول الله على الله عن الحسن شاة، جاز لما روى ابن عباس الله عن الحسن والحسين عليها السلام كبشا كبشا)(١).

کے قول الحنابلة:

قال أبو داود سليان بن الأشعث: قلت لأحمد: العقيقة كم عن الغلام؟ قال: شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة، قال أحمد: مكافئتان: متساويتان أو متقاربتان (٢). قال ابن قدامة: قال: والعقيقة سنة، عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة (٣).

القول الثالث: يعق عن الغلام ولا يعق عن الجارية روي هذا القول عن الحسن.

عن الحسن قال: «يعق عن الغلام شاة، ولا يعق عن الجارية ليست عليها عقيقة»(٤).

قال بدر الدين العينى: قوله: (مع الغلام عقيقة) تمسك بظاهر لفظة الحسن وقتادة، وقال: يعق عن الغلام ولا يعق عن الجارية وعند الجمهور (٥٠).

قال أبو العلاء المباركفورى: قوله: «مع الغلام عقيقة» تمسك بمفهومه الحسن وقتادة فقالا: يعق عن الصبى ولا يعق عن الجارية (٦).

⁽¹⁾ ILAROES (N/ 873).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (١/ ٣٤٢).

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٥٨).

⁽٤) إسناده ضعبف: أخرجه عبد الرزاق (٧٩٦٨) عن معمر، عن رجل، عن الحسن به. قلت فيه رجل مبهم لا يعرف من هو.

⁽٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢١/ ٨٨).

⁽٦) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٥/ ١٠٦).

مسألة: متى يعق عنه؟

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن وقت العقيقة يفوت بفوات اليوم السابع:

وبه قالت المالكية.

🕸 القول الثاني: إن وقت الإجزاء في حق الأب ونحوه ينتهي ببلوغ المولود.

وبه قالت الشافعية.

القول الثالث: إن فات ذبح العقيقة في اليوم السابع يسن ذبحها في الرابع عشر، فإن فات ذبحها فيه انتقلت إلى اليوم الحادي والعشرين من ولادة المولود فيسن ذبحها فيه.

وهذا مروي عن عائشة – رضي الله تعالى عنها – وهو قول عطاء والحنابلة ورواية ضعيفة عند المالكية.

□ وإليك بعض أقوال أهل العلم:

كرقول المالكية:

قال سحنون: قال ابن القاسم: العقيقة في جميع وجوهها وقت ذبحها وقت ذبح الضحية ضحى في اليوم السابع من مولد الصبي الذكر والأنثى (١).

قال ابن رشد: وأما وقت هذا النسك فإن جمهور العلماء على أنه يوم سابع المولود، ومالك لا يعد في الأسبوع اليوم الذي ولد فيه إن ولد نهارا، وعبد الملك بن الماجشون يحتسب به. وقال ابن القاسم في «العتبية»: إن عق ليلا لم يجزه. واختلف أصحاب مالك في مبدأ وقت الإجزاء، فقيل: وقت الضحايا، أعني: ضحى. وقيل: بعد الفجر، قياسا على قول مالك في الهدايا. ولا شك أن من أجاز الضحايا ليلا أجاز هذه ليلا. وقد قيل: يجوز في السابع الثاني والثالث (٢).

⁽¹⁾ المدونه (1/300).

⁽٢) بداية المجتهد (١/ ٤٦٤).

قال ابن الحاج: وَوَقْتُهَا طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ الْيَوْمِ السَّابِع، فَإِنْ وُلِدَ الْمُوْلُودُ فِي أَثْنَاءِ الْيَوْمِ، طُرِحَ ذَلِكَ، وَلَا يُحْسَبُ، وَيَتَحَفَّظُ فِيهَا كَهَا يَتَحَفَّظُ فِي الْأُضْحِيَّةِ، فَلَا يُعْطِي الْيُوْمِ، طُرِحَ ذَلِكَ، وَلَا يُحْسَبُ، وَيَتَحَفَّظُ فِيهَا كَهَا يَتَحَفَّظُ فِي الْأُضْحِيَّةِ، فَلَا يُعْطِي الْجُوزَ أَجْرَتَهُ مِنْ لَحْمِهَا وَلَا جِلْدِهَا، وَكَذَلِكَ الْقَابِلَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عِوَضٌ فَيَدْخُلُ ذَلِكَ إِنْ فَلِكَ عَوضٌ فَيَدْخُلُ ذَلِكَ فِي قِسْم الْبِيَاعَاتِ، وَكَمْ الْأُضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُمَا (١).

كرقول الشافعية:

قال النووي: السنة ذبح العقيقة يوم السابع من الولادة وهل يحسب يوم الولادة من السبعة فيه وجهان: حكاهما الشاشي وآخرون (أصحهم) يحسب فيذبح في السادس مما بعده (والثاني:) لا يحسب فيذبح في السابع مما بعده وهو المنصوص في البويطي، ولكن المذهب الأول وهو ظاهر الأحاديث

* فإن ولد في الليل حسب اليوم الذي يلي تلك الليلة بلا خلاف نص عليه في البويطي مع أنه نص فيه أن لا يحسب اليوم الذي ولد فيه.

* قال المصنف والأصحاب: فلو ذبحها بعد السابع أو قبله وبعد الولادة أجزأه، وإن ذبحها قبل الولادة لم تجزه بلا خلاف بل تكون شاة لحم.

* قال أصحابنا: ولا تفوت بتأخيرها عن السبعة لكن يستحب أن لا يوخر عن سن البلوغ.

* قال أبو عبد الله البوشيحي من أئمة أصحابنا: إن لم تذبح في السابع ذبحت في الرابع عشر وإلا ففي الحادي والعشرين ثم هكذا في الأسابيع.

* وفيه وجه آخر: أنه إذا تكررت السبعة ثلاث مرات فات وقت الاختيار.

* قال الرافعي: فإن أخر حتى بلغ سقط حكمها في حق غير المولود وهو مخير في العقيقة عن نفسه قال: واستحسن القفال والشاشي أن يفعلها؛ للحديث المروي أن النبي على عن نفسه بعد النبوة، ونقلوا عن نصه في البويطي أنه لا يفعله واستغربوه هذا كلام الرافعي.

⁽١) المدخل لابن الحاج (٣/ ٢٩٢).

* وقد رأيت أنا نصه في البويطي قال: (ولا يعق عن كبير) هذا لفظه بحروفه نقله من نسخة معتمدة عن البويطي، وليس هذا مخالفا لما سبق؛ لأن معناه (لا يعق عن البالغ غيره)، وليس فيه نفي عقه عن نفسه، (وأما) الحديث الذي ذكره في عق النبي على عن نفسه فرواه البيهقي بإسناد عن عبد الله بن محرر بالحاء المهملة والراء المكررة عن قتادة عن أنس أن النبي على عق عن نفسه بعد النبوة، وهذا حديث باطل قال البيهقي: هو حديث منكر.

وروى البيهقي بإسناده عن عبد الرزاق قال: إنها تركوا عبد الله بن محرر بسبب هذا الحديث، قال البيهقي: وقد روي هذا الحديث من وجه آخر عن قتادة، ومن وجه آخر عن أنس وليس بشيء فهو حديث باطل، وعبد الله بن محرر ضعيف متفق على ضعفه، قال الحفاظ: هو متروك، والله أعلم(١).

قال الماوردي: وقت العقيقة ووقت ذبحها هو اليوم السابع لرواية سمرة بن جندب عن النبي ﷺ أنه قال: «الغُلامُ مُرْتَهنُ بِعَقِيقَتِهِ فَاذْبَحُوا عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ»(٢).

قال ابن قدامة: قال: ويذبح يوم السابع. قال أصحابنا: السنة أن تذبح يوم السابع، فإن فات ففي أربع عشرة، فإن فات ففي إحدى وعشرين. ويروى هذا عن عائشة. وبه قال إسحاق. وعن مالك، في الرجل يريد أن يعق عن ولده، فقال: ما علمت هذا من أمر الناس، وما يعجبني. ولا نعلم خلافا بين أهل العلم القائلين بمشروعيتها في استحباب ذبحها يوم السابع. والأصل فيه حديث سمرة، عن النبي أنه قال: «كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُسَمَّى فِيه، وَيُحْلَقُ رَأْسُه». وأما كونه في أربع عشرة، ثم في أحد وعشرين، فألحجة فيه قول عائشة - وهذا تقدير، الظاهر أنها لا تقوله إلا توقيفا.

⁽١) المجموع (٨/ ٤٣٢،٤٣١).

⁽٢) الحاوى (١٥/ ١٢٨).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه الطبراني في الصغير (٧٢٣) حدثنا عياش بن محمد الجوهري البغدادي، حدثنا شريح بن يونس، حدثنا عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، عن إسماعيل بن مسلم، عن قتادة،

وإن ذبح قبل ذلك أو بعده، أجزأه؛ لأن المقصود يحصل. وإن تجاوز أحدا وعشرين، احتمل أن يستحب في كل سابع، فيجعله في ثهانية وعشرين، فإن لم يكن، ففي خمسة وثلاثين، وعلى هذا، قياسا على ما قبله، واحتمل أن يجوز في كل وقت؛ لأن هذا قضاء فائت، فلم يتوقف، كقضاء الأضحية وغيرها. وإن لم يعق أصلا، فبلغ الغلام، وكسب، فلا عقيقة عليه. وسئل أحمد عن هذه المسألة، فقال: ذلك على الوالد. يعني لا يعق عن نفسه؛ لأن السنة في حق غيره. وقال عطاء، والحسن: يعق عن نفسه؛ لأنها مشروعة عنه ولأنه مرتهن بها، فينبغي أن يشرع له فكاك نفسه. ولنا، أنها مشروعة في حق الوالد، فلا يفعلها غيره، كالأجنبي، وكصدقة الفطر (١).

عن ابن عيينة قال: سمعت عطاء يقول: «يعق عنه يوم سابعه، فإن أخطأهم، فأحب إلى أن يؤخروه إلى السابع الآخر» قال: «ورأيت الناس يتحرون بالعق عنه يوم سابعه» قال: «يأكل أهل العقيقة، ويهدونها»، قلت له: أسنة؟ قال: «قد أمر النبي يناكل أهل العقيقة، ويهدونها»، قلت له: أسنة؟ قال: «لا، إن شئت كل وأهد»، قيل: أمذبوحتان؟ قال: «لا، إلا قائمتان» (٢٠).

قال محمد بن عبد الوهاب بن سليهان التميمي النجدي: «فإن فات السابع، ففي أربعة عشر، فإن فات ففي إحدى وعشرين»، وهذا قول إسحاق؛ لأنه مروي عن عائشة. فإن ذبح قبل ذلك أو بعده أجزأ، وإن كبر ولم يعق عنه، فقال أحمد: ذلك على الوالد، يعني: لا يعق عن نفسه. وقال عطاء: يعق عن نفسه (٣).

فائدة: قال الإمام مالك تخلَّله: ومن أراد أن يعق عن ولده فإنه إن ولد له بعد

عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «العَقِيقَةُ تُذْبَحُ لِسَبْعٍ، أَوْ أَرْبَع عَشْرَةً ، أَوْ أَحَد وعِشْرِينَ» لم يروه عن قتادة إلا إسهاعيل تفرد به الخفاف.

قلتَ: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف إسهاعيل بن مسلم المكى «ضعيفان».

⁽١) المغنى (٩/ ٢٦١).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٩٦٩) عن ابن عيينة قال: عن عطاء به.

⁽٣) مختصر الإنصاف والشرح الكبير (١/ ٣٥٦).

انشقاق الفجر لم يحتسب بذلك اليوم وحسب سبعة أيام سواه بلياليهن ثم يعق يوم السابع ضحى، قال: وهي السنة في الضحايا والعقائق والنسك، قال: فإن ولد قبل طلوع الفجر احتسب بذلك اليوم لأنه قد ولده قبل طلوع الفجر (١).

مسألة: هل يعق الكبيرعن نفسه أو لا؟

[اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

قال ابن رشد: وأما من يعق عنه فإن جمهورهم على أنه يعق عن الذكر والأنثى الصغيرين فقط. وشذ الحسن فقال: لا يعق عن الجارية. وأجاز بعضهم أن يعق عن الكبير.

ودليل الجمهور على تعلقها بالصغير قوله - عليه الصلاة والسلام: «يَوْمَ سَابِعِهِ»(٢).

ودليل من خالف ما روي عن أنس «أن النبي - عليه الصلاة والسلام - عق عن نفسه بعد ما بعث بالنبوة» (٣).

قال ابن أبي شيبة: وذكر أن أبا حنيفة قال: إن لم يعق عنه، فليس عليه في ذلك شيء (١٤).

القول الأول: أنه يعق عن الكبير قال به أهل العراق:

قال ابن قدامة: وقال عطاء، والحسن: يعق عن نفسه؛ لأنها مشروعة عنه ولأنه مرتهن بها، فينبغي أن يشرع له فكاك نفسه (٥).

⁽١) المدونة (١/ ٣٨٨).

⁽٢) صحيح: وسبق تخريه.

⁽٣) إسناده ضعيف جدًّا: أخرجه عبد الرزاق (٧٩٦٠)، والبزار (٧٢٨١)، والطبراني (٩٩٤)، والطبراني (٩٩٤)، والبيهقي (١٩٧٥) من طرق عن عبد الله بن محرر عن قتادة، عن أنس عن االنبي ﷺ وعبد الله ابن محرر «متروك».

⁽٤) المصنف (٤ / ٢٢٢).

⁽٥) المغنى (٩/ ٤٦١).

قال القرافي: وأهل العراق يعقون عن الكبير ففي أبي داود أنه المنه عق نفسه بعد النبوة، ولظاهر قوله المنه كل غلام رهين بعقيقته الحديث المتقدم، وظاهره أنه لا يزال مرتهنا حتى يعق عنه (١).

القول الثاني: فإن أخر حتى بلغ سقط حكمها في حق غير المولود وهو مخير في العقيقة عن نفسه وبه قالت الشافعية.

كرقول الشافعية:

قال النووي:

* قال الرافعي فإن أخر حتى بلغ سقط حكمها في حق غير المولود وهو مخير في العقيقة عن نفسه قال: واستحسن القفال والشاشي أن يفعلها للحديث المروي أن النبي ﷺ (عق عن نفسه بعد النبوة)، ونقلوا عن نصه في البويطي أنه لا يفعله، واستغربوه. هذا كلام الرافعي.

* وقد رأيت أنا نصه في البويطي قال: (ولا يعق عن كبير) هذا لفظه بحروفه نقله من نسخة معتمدة عن البويطي وليس هذا مخالفا لما سبق؛ لأن معناه (لا يعق عن البالغ غيره)، وليس فيه نفي عقه عن نفسه، (وأما) الحديث الذي ذكره في عق النبي على عن نفسه فرواه البيهقي بإسناده عن عبد الله بن محرر بالحاء المهملة والراء المكررة عن قتادة عن أنس أن النبي على (عق عن نفسه بعد النبوة) وهذا حديث باطل قال البيهقي: هو حديث منكر، وروى البيهقي بإسناده عن عبد الرزاق قال: إنها تركوا عبد الله بن محرر بسبب هذا الحديث، قال البيهقي: وقد روي هذا الحديث من وجه آخر عن أنس وليس بشيء فهو حديث باطل، وعبد الله ابن محرر ضعيف متفق على ضعفه قال الحفاظ: هو متروك والله أعلم (٢).

قال الماوردي: وليس يمتنع أن يعق الكبير عن نفسه (٣).

⁽١) الذخرة (٤/ ١٤٦).

⁽٢) المجموع (٨/ ٤٣٢،٤٣١).

⁽٣) الحاوي (١٥/ ١٢٩).

🕸 القول الثالث: أنها مشروعة في حق الوالد، فلا يفعلها غيره، كالأجنبي.

وبه قالت المالكية والحنابلة وهو قول الطحاوي من الأحناف.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول المالكية:

قال القرافي: وأهل العراق يعقون عن الكبير ففي أبي داود أنه بيئي عق نفسه بعد النبوة، ولظاهر قوله بيئي: «كُلُّ غُلَام رَهِينٌ بِعَقِيقتِه» الحديث المتقدم، وظاهره أنه لا يزال مرتهنا حتى يعق عنه وهو معارض بالقياس على فوات زمان الأضحية، وفي الجواهر: روى ابن وهب أن الأسابيع الثلاثة كالأيام الثلاثة للأضحية يعق فيها، ولا تتعدى، وفي مختصر الوقار: إن فات الأول ففي الثاني ولا يتعدى (١١).

قال ابن رشد: وأما من يعق عنه فإن جمهورهم على أنه يعق عن الذكر والأنثى الصغيرين فقط (٢).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وإن لم يعق أصلا، فبلغ الغلام، وكسب، فلا عقيقة عليه. وسئل أحمد عن هذه المسألة، فقال: ذلك على الوالد. يعني لا يعق عن نفسه؛ لأن السنة في حق غيره. وقال عطاء، والحسن: يعق عن نفسه؛ لأنها مشروعة عنه ولأنه مرتهن بها، فينبغي أن يشرع له فكاك نفسه. ولنا، أنها مشروعة في حق الوالد، فلا يفعلها غيره، كالأجنبي، وكصدقة الفطر (٣).

وقال محمد بن عبد الوهاب بن سليهان التميمي النجدي: فإن ذبح قبل ذلك أو بعده أجزأ، وإن كبر ولم يعق عنه، فقال أحمد: ذلك على الوالد، يعني: لا يعق عن نفسه (٤).

⁽١) الذخيرة (٤/ ١٤٦).

⁽٢) المصنف (١٤/ ٢٢٢).

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٦١).

⁽٤) مختصر الإنصاف والشرح الكبير (١/ ٣٥٦).

وقال الطحاوي: وَلَا يعق عَن الْكَبِير، وَلَا يعق إِلَّا يَوْم السَّابِع ضحوة وَهِي سَاعَة الذَّبْح فِي الضَّحَايَا يَأْكُل مِنْهَا أهل الْبَيْت وَيطْعم الجِّيرَان (١).

مسألة: هل يعق عن اليتيم؟

قال النووي: قال أصحابنا: إنها يعق عن المولود من تلزمه نفقته من مال العاق لا من مال المولود. قال الدارمي، والأصحاب: فإن عق من مال المولود ضمن العاق.

وقال أيضا: مذهبنا أنه لا يعق عن اليتيم من ماله وقال مالك: يعق عنه منه (٢).

قال محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري أبو عبد الله: قول مالك إنها من مال الأب لا من مال الابن، وظاهر قوله: يعق عن اليتيم من ماله أنها لا تلزم قريبا غير الأب (٣).

قال القيرواني: ومقتضى قول مالك إنها من مال الأب لا من مال الابن وظاهر قوله يعق عن اليتيم من ماله أنها لا تلزم قريبا غير الأب(٤).

قال محمد بن عبد الله الخرشي: وأما اليتيم فعقيقته من ماله فيندب للوصي العق عنه من مال اليتيم بها لا يجحف، وينبغي الرفع لمالكي إن كان حنفيا لا يراها عن اليتيم (٥٠).

قال أبو القاسم، محمد بن أحمد: ومن مات قبل السابع لا يعق له، وكذلك السقط^(۱).

* 6666

⁽١) مختصر اختلاف العلماء (٣/ ٢٣٣).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٨/ ٤٣٢)

⁽٣) التاج والإكليل لمختصر خليل (٣/ ٢٥٥).

⁽٤) شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة (٣٦٩).

⁽٥) شرح مختصر خليل للخرشي (٩/ ١٠٠).

⁽٦) القوانين الفقهية (١/ ١٢٩).

مسألة: من مات قبل سابعه أيعق عنه أو لا؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

فقالت المالكية: من مات قبل سابعه لا يعق عنه وهو قول الصنعاني.

□ وإليك أقوال المالكية بالتفصيل:

وقال أبو القاسم، محمد بن أحمد: ومن مات قبل السابع لا يعق له وكذلك السقط (١).

وقال الحطاب الرُّعيني المالكي: المولود إذا مات قبل السابع لا يعق عنه؛ لأن العقيقة إنها يجب ذبحها في يوم السابع (٢).

قال الصنعان: من مات قبل السابع سقطت عنه العقيقة (٣).

القول الثاني: أنه من مات قبل سابعه عق عنه وبه قالت الشافعية وابن حزم.

□ وإليك أقوال الشافعية:

قال الخطيب الشربيني: ويسن أن يعق عمن مات قبل السابع أو بعده بعد أن تمكن من الذبح(٤).

قول ابن حزم: وإن مات قبل السابع عق عنه (٥).

* BBB

⁽١) القوانين الفقهية (١/ ١٢٩).

⁽٢) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٣/ ٢٧).

⁽٣) سبل السلام شرح بلوغ المرام (٤/ ٩٩).

⁽٤) مغنى المحتاج (٦/ ١٣٩).

⁽٥) المحلي (٧/ ٢٤٥).

مسألة: والعقيقة أفضل من الصدقة بقيمتها

قال النووي: فعل العقيقة أفضل من التصدق بثمنها عندنا وبه قال أحمد وابن المنذر (١).

قال حاشية الجمل على المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري: قوله: والتصدق وذبحها: أي الشاة أفضل من التصدق بقيمتها(٢).

قال ابن قدامة: والعقيقة أفضل من الصدقة بقيمتها. نص عليه أحمد، وقال: إذا لم يكن عنده ما يعق، فاستقرض، رجوت أن يخلف الله عليه، إحياء سنة. قال ابن المنذر: صدق أحمد، إحياء السنن واتباعها أفضل، وقد ورد فيها من التأكيد في الأخبار التي رويناها ما لم يرد في غيرها. ولأنها ذبيحة أمر النبي عليه ما ما من من التأكيد أولى، كالوليمة والأضحية (٣).

قال المرداوي: (وَذَبْحُهَا أَفْضَلُ مِنْ الصَّدَقَةِ بِثَمَنِهَا). كَذَا الْعَقِيقَةُ. وَهَذَا الْمُذْهَبُ. نَصَّ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ (1).

قال محمد بن مفلح: وَالْعَقِيقَةُ أَفْضَلُ من الصَّدَقَةِ بِهِ(٥).

قال ابن تيمية: والعقيقة أفضل من الصدقة بقيمة (٦).

* BBBB

⁽١) المحلى (٧/ ٥٢٤).

⁽٢) حاشية الجمل على المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (١٠/ ٤٢٠).

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٩/ ٤٦٠).

⁽٤) الإنصاف (٤/ ١٠٥).

⁽٥) الفروع وتصحيح الفروع (٣/ ٥٠٤).

⁽٦) الاختيارات الفقهية (١/ ٤٦٥).

مسألة: ما حكم لحمها وجلدها وسائر أجزائها؟

قال مالك: والعقيقة مستحبة لم تزل من عمل المسلمين وليست بواجبة ولا سنة لازمة ولكن يستحب العمل بها، وقد عق عن حسن وحسين ابني فاطمة بنت رسول الله على وليس يجزئ فيها من الذبائح إلا ما يجزئ في الضحية، لا يجزئ فيها عوراء ولا عرجاء ولا جرباء ولا مكسورة ولا ناقصة ولا يجز صوفها ولا يبيع جلدها ولا شيئا من لحمها. يتصدق منها وسبيل العقيقة في جميع وجوهها وقت ذبح الضحية ضحى في اليوم السابع من مولد الصبي الذكر والأنثى فيه سواء يعق عن كل واحد بشاة شاة (۱).

قال ابن رشد: وأما حكم لحمها وجلدها وسائر أجزائها فحكم لحم الضحايا في الأكل والصدقة ومنع البيع (٢).

قال الحطاب الرُّعيني: قال صاحب الشامل وغيره: وحكم لحمها وجلدها كالأضحية انتهى (٣).

مسألة: ويكره أن يلطخ رأسه بدمر

عن ابن أبي ذئب عن الزهري، قال: سألته عن العقيقة؟ فقال: لا تكسر عظامها ورأسها، ولا يمس الصبي بشيء من دمها(٤).

وعن هشام عن الحسن، ومحمد؛ أنها كرها أن يلطخ رأس الصبي بشيء من دم العقيقة، وقال الحسن: الدم رجس (٥).

⁽١) المدونة (١/ ١٥٥).

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٣/ ١٦).

⁽٣) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٣/ ٢٥٨).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٤٧) قال: حدثنا معن بن عيسى، عن ابن أبي ذئب، عن الزهرى به، وهذا إسناد صحيح كل رجاله ثقات.

⁽٥) إسناده صحبيح إلى ابن سيرين: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٤٩) قال: حدثنا عبد الله بن مبارك، عن هشام، عن الحسن، وابن سيرين به.

قال النووي: ويكره أن يلطخ رأسه بدم. كره ذلك أحمد، والزهري، ومالك، والشافعي، وابن المنذر. وحكي عن الحسن، وقتادة، أنه مستحب؛ لما روي في حديث سمرة، عن النبي عَلَيْ قال: «الغُلامُ مُرتَهنٌ بِعَقِيقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيُدْمَى» (١٠).

وقال أيضا: رواه همام، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة. قال ابن عبد البر: لا أعلم أحدا قال هذا إلا الحسن وقتادة، وأنكره سائر أهل العلم، وكرهوه؛ لأن النبي علم أحدا قال هذا إلا الحسن وقتادة، وأنكره شائر أهل العلم، وكرهوه؛ لأن النبي عَلَيْهُ قال: «مَعَ الغُلَام عَقِيقَتُهُ فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الأَذَى» رواه أبو داود (٢٠).

قال محمد بن عبد الله الخرشي: أي يكره أن يدعى الناس لها لمخالفة السلف وخوف المباهاة والمفاخرة بل تطبخ ويأكل منها أهل البيت والجيران والغني والفقير، ولا بأس بالإطعام من لحمها نيئا ويطعم الناس في مواضعهم، والوليمة: الطعام المتخذ للعرس مشتقة من الولم، وهو الجمع لأن الزوجين يجتمعان والفعل منها أولم (٣).

قال الشيرازي: طبخ جدولاً ولا يكسر عظم ويأكل ويطعم ويتصدق، وذلك يوم السابع ولأنه أول ذبيحة فاستحب أن لا يكسر عظم تفاؤلاً بسلامة أعضائه، ويستحب أن يطبخ من لحمها طبيخاً حلواً تفاؤلاً بحلاوة أخلاقه.

فصل: ويستحب أن يأكل منها ويهدي ويتصدق لحديث عائشة، ولأنه إراقة دم مستحب فكان حكمها ما ذكرناه كالأضحية (٤).

قال ابن قدامة: وسبيلها في الأكل والهدية والصدقة سبيلها لا أنها تطبخ أجدالا،

وهشام بن حسن من أثبت الناس في ابن سيرين، و في روايته عن الحسن و عطاء مقال؛ لأنه قيل كان يرسل عنها.

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٨/ ٤٢٧).

⁽٣) شرح تحتصر خليل للخرشي (٩/ ١٠٧).

⁽٤) المهذب في فقة الإمام الشافعي (١/ ٤٣٩).

وبهذا قال الشافعي وقال ابن سيرين: اصنع بلحمها كيف شئت، وقال ابن جريج: تطبخ بهاء وملح وتهدى الجيران والصديق، ولا يتصدق منها بشيء، وسئل أحمد عنها فحكى قول ابن سيرين، وهذا يدل على أنه ذهب إليه وسئل هل يأكلها كلها؟ قال لم أقل يأكلها كلها ولا يتصدق منها بشيء والأشبه قياسها على الأضحية؛ لأنها نسيكة مشروعة غير واجبة فأشبهت الأضحية ولأنها أشبهتها في صفاتها وسنها وقدرها وشروطها فأشبهتها في مصرفها وإن طبخها ودعا إخوانه فأكلوها فحسن ويستحب أن تفصل أعضاؤها ولا تكسر عظامها لما روي عن عائشة أنها قالت: السنة شاتان مكافئتان عن الغلام وعن الجارية شاة، تطبخ جدولا ولا يكسر عظم ويأكل ويطعم ويتصدق وذلك يوم السابع.

قال أبو عبيد الهروي في العقيقة: تطبخ جدولا لا يكسر لها عظم أي عضوا عضوا وهو الجدال بالدال غير المعجمة، والأرب والشلو والعضو والوصل كله واحد وإنها فعل بها ذلك لأنها أول ذبيحة ذبحت عن المولود فاستحب فيها ذلك تفاؤلا بالسلامة كذلك قالت عائشة وروي أيضا عن عطاء و ابن جريج وبه قال الشافعي.

فصل: قال أحمد يباع الجلد والرأس والسقط ويتصدق به، وقد نص في الأضحية على خلاف هذا وهو أقيس في مذهبه لأنها ذبيحة لله فلا يباع منها شيء كالهدي ولأنه تمكن الصدقة بذلك بعينه فلا حاجة إلى بيعه وقال أبو الخطاب: يحتمل أن ينقل حكم إحداهما إلى الأخرى فيخرج في المسألتين روايتان ويحتمل أن يفرق بينهما من حيث أن الأضحية ذبيحة شرعت يوم النحر فأشبهت الهدي، والعقيقة شرعت عند سرور حادث وتجدد نعمة فأشبهت الذبيحة في الوليمة، ولأن الذبيحة هاهنا لم تخرج عن ملكه فكان له أن يفعل بها ما شاء من بيع وغيره والصدقة بثمن ما بيع منها بمنزلة الصدقة به في فضلها وثوابها وحصول النفع به فكان له ذلك (۱).

⁽۱) المغني (۱۱/ ۱۲۰).

مسألة: ما الحكم لو اجتمعت العقيقة والأضحية في يوم واحد؟

عن هشام، عن الحسن، وابن سيرين، قالا: تجزئ عنه من العقيقة الأضحية(١).

قال أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي: قال موسى بن معاوية: قال معن: وسئل مالك عن رجل كان سابع ابنه يوم الأضحى، وليس عنده إلا شاة هل تجزئ عنه في العقيقة والأضحية؟ فقال: بل يعق بها.

قال محمد بن رشد: معنى هذا إذا رجا أن يجد أضحية في بقية أيام الأضحى، وأما إذا لم يرج ذلك، فليضح بالشاة؛ لأن الضحية أوجب من العقيقة عند مالك وجميع أصحابه؛ لأن الأضحية قيل فيها: إنها سنة واجبة، وقيل: سنة غير واجبة، والعقيقة قيل فيها: إنها سنة غير واجبة، وقيل فيها: إنها سنة مستحبة، وقد مضى هذا في رسم حلف، من سماع ابن القاسم، ولو كان ذلك في آخر أيام النحر لكانت أولى، قاله العتبي، وهو على قياس ما قلناه، وبالله التوفيق (٢).

قال البهوتى: (ولو اجتمع عقيقة وأضحية ونوى) الذبيحة (عنهما) أي: عن العقيقة والأضحية (أجزأت عنهما نصا).

وقال في المنتهى: وإن اتفق وقت عقيقة وأضحية فعق أو ضحى أجزأ عن الأخرى. اه. ومقتضاه إجزاء إحداهما عن الأخرى وإن لم ينوها لكن تعبير المصنف موافق لما عبر به في تحفة الودود: آخرا (قال) الشيخ شمس الدين محمد (ابن القيم في كتابه تحفة الودود في أحكام المولود: كما لو صلى ركعتين ينوي بهما تحية المسجد وسنة المكتوبة أو صلى بعد الطواف فرضا أو سنة مكتوبة وقع) أي: ما صلاه (عنه) أي: عن فرضه (٣).

⁽۱) إسناده صحيح إلى ابن سيرين: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٥١) قال: حدثنا عبد الله بن مبارك، عن هشام، عن الحسن، وابن سيرين به. وهشام بن حسن من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل كان يرسل عنهها.

⁽٢) البيان والتحصيل (٣/ ٣٩٤).

⁽٣) كشاف القناع عن متن الإقناع (٣/ ٢٩).

قال حمد بن عبد الله بن عبد العزيز الحمد: وهل يجزئه أن يضحي ويدخل العقيقة في أضحية فيذبح ذبيحة واحدة في يوم النحر وأيام التشريق وينوي بها العقيقة؟

ثلاثة روايات عن الإمام أحمد: الأولى: الإجزاء وهو المشهور عند الحنابلة.

الثانية: عدم الإجزاء.

الثالثة: التوقف في هذه المسألة.

وأصح هذه الروايات عدم الإجزاء خلافاً للمشهورة في المذهب لأن لكل منها – أي العقيقة والأضحية – لكل منها سبب مختلف عن الأخرى، ولكل منها مقصد فلم يجزئ أحدهما عن الآخر، هذا هو القول الراجح وهو رواية عن الإمام أحمد (۱).

تم بحمد الله ما قدره الله لنا من الكتابة في هذا البحث «العقيقة» على طريقة أهل السنة من كتاب الله ثم كلام سيد الأنبياء وتبين صحيحها من ضعيفها ثم آثار الصحابة والتابعين وتابعي التابعين وتبين صحيحها من ضعيفها ثم كلام أهل العلم من بعدهم الأقدم فالأقدم.

وأسأل الرب الكريم رب العرش العظيم أن ينفع بهذا البحث وأن يجعله في ميزان حسناتنا يوم نلقاه ولا نزكي أنفسنا ولا ننزهها عن الخطأ والنسيان.

ونسأل الله العظيم أن لا يحمل علينا إصرنا كما حمله على الذين من قبلنا، وأن لا يحملنا ما لا طاقة لنا به، وأن يعفو عنا ويغفر لنا ويرحمنا وينصرنا على القوم الكافرين.

والله يعلم أني ما تعمدت الخطأ فإن كان فيه خطأ فأسأل الله أن يغفر لنا ومن وقف فيه على الخطأ فليعلمنا جزاه الله خيرا.

وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. والحمد لله رب العالمين.

⁽١) كشاف القناع عن متن الإقناع (٣/ ٢٩).





قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُواْ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّواْ وَتُصْلِحُواْ بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [القرة:٢٢٤]

اللَّهِ اللَّهِ الكريمة مسائل عِدَّة:

مسألة: تأويل الآية

قال الطبري تَخْلَتْهُ: وأولى التأويلين بالآية، تأويلُ من قال: معنى ذلك: «لا تجعلوا الحلف بالله حجة لكم في ترك فعل الخير فيها بينكم وبينَ الله وبين الناس».

وذلك أن «العُرْضة»، في كلام العرب، القوة والشدة. يقال منه: «هذا الأمر عُرْضة لك» يعني بذلك: قوة لك على أسبابك، ويقال: «فلانة عُرْضة للنكاح»، أي قوة، ومنه قول كعب بن زهير في صفة نوق:

مِنْ كُلِّ نَضَّاحةِ اللَّهُ فُرَى إِذَا عَرِقَتْ عُرْضَتُهَا طَامِسُ الأَعْلَامِ مَجْهُ ولُ

يعني بـ «عرضتها»: قوتها وشدتها. فمعنى قوله تعالى ذكره: «ولا تجعلوا الله عرضة لأيهانكم» إذًا: لا تجعلوا الله قوة لأيهانكم في أن لا تبروا ولا تتقوا ولا تصلحوا بين الناس. ولكن إذا حلف أحدكم فرأى الذي هو خير مما حلف عليه من ترك البر والإصلاح بين الناس، فليحنث في يمينه، وليبرَّ، وليتق الله، وليصلح بين الناس، وليكفّر عن يمينه.

وترك ذكر «لا» من الكلام، لدلالة الكلام عليها، واكتفاءً بها ذُكِر عما تُرِك، كما قال أمرؤ القيس:

فَقُلْتُ يُمِينَ اللهُ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيكَ وَأَوْصَالِي

بمعنى: فقلت: يمين الله لا أبرح، فحذف «لا»، اكتفاء بدلالة الكلام عليها.

وأما قوله: ﴿أَن تَبَرُّواْ﴾، فإنه اختلف في تأويل «البر»، الذي عناه الله تعالى ذكره. فقال بعضهم: هو فعل الخير كله.

وقال آخرون: هو البربذي رحمه، وقد ذكرت قائلي ذلك فيها مضي.

وأولى ذلك بالصواب قول من قال: «عني به فعل الخير كله». وذلك أن أفعال الخير كله الله في قوله: ﴿ أَن تَبَرُّوا ﴾ معنى دون معنى من الله في قوله: ﴿ أَن تَبَرُّوا ﴾ معنى دون معنى من معاني «البر»، فهو على عمومه، والبر بذوي القرابة أحد معاني «البر».

وأما قوله: ﴿وَتَتَقُواْ﴾، فإن معناه: أن تتقوا ربكم فتحذروه وتحذروا عقابه في فرائضه وحدوده أن تضيعوها أو تتعدَّوْها. وقد ذكرنا تأويل من تأوَّل ذلك أنه بمعنى «التقوى» قبل(١).

وقال ابن كثير: يَقُولُ تَعَالَى: «لَا تَجْعَلُوا أَيْمَانَكُمْ بِالله تَعَالَى مَانِعَةً لَكُمْ مِنَ الْبَرِّ وَصِلَةِ الرَّحِم إِذَا حَلَفْتُمْ عَلَى تَرْكِهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَأْتِلِ أُولُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُواْ أُولِى ٱلْقُرْبَى وَٱلْمَسَاكِينَ وَٱلْمُهَجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوااً أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [الدر: ٢٢] فَالإسْتِمْرَارُ عَلَى الْيَمِينِ آثَمُ لِصَاحِبِهَا مِنَ الْخُرُوجِ مِنْهَا بِالتَّكْفِيرِ» (٢).

وقاً ل الماوردي: أمَّا الْعُرْضَةُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، فَفِيهَا وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: إِنَّهَا الْقُوَّةُ، وَالشِّدَّةُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ يَكْثُرَ ذِكْرُ الشَّيْءِ حَتَّى يَصِيرَ عُرْضَةً لَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: فَالثَّانِي: فَدَّسَدَةً لِلَّهِ وَالْمِ...

وَأَمَّا الْعُرْضَةُ فِي الْأَيْمَانِ، فَفِيهَا تَأْوِيلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَحْلُّف بِهَا فِي كُلُّ حَقٌّ وَبَاطَلِ، فَيَنْتَذِلَ اسْمَهُ، وَيَجْعَلَهُ عُرْضَةً.

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (٤/٤٢٤).

⁽٢) التفسير (١/ ٥٥٠).

والثاني: أن يجعل يمنيه عِلَّةً يَتَعَلَّلُ بِهَا فِي بِرِّهِ، وَفِيهَا وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَحْلِفَ: لَا يَفْعَلُ الْخَيْرَ، فَيَمْتَنِعَ مِنْهُ لِأَجْلِ يَمِينِهِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَحْلِفَ: لَيَفْعَلَنَّ الْحَيْرَ، فَيَفْعَلَهُ لِبِرِّهِ فِي يَمِينَهِ لَا لِلرَّغْبَةٍ في ثوابه.

وفي قُوله: ﴿ أَن تَبَرُّواْ﴾ تَأْوِيلَانِ: أَ**حَدُهُمَا**:َ أَنْ تَبَرُّوا فِي أَيْمَانِكُمْ. **وَالثَّانِي**: أَنْ تَبَرُّوا كَامَكُمْ.

وَفِي قُوْلِهِ: ﴿ وَتَتَّقُواْ ﴾ تَأْوِيلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تَتَّقُوا الْمُعَاصِيَ.

وَالنَّانِي: أَنْ تَتَّقُوا الْخُبْثَ، ﴿ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ ﴾ لِأَيْمَانِكُمْ ﴿ عَلِيمٌ ﴾ بِافْتِقَارِكُمْ (().

قال الشوكاني يَحَلَقُهُ: الْعُرْضَةُ: النُّصْبَةُ، قَالَهُ الْجُوْهَرِيُّ.

يُقَالُ جَعَلْتُ فُلَانًا عُرْضَةً لِكَذَا، أَيْ: نُصْبَةً. وَقِيلَ: الْعُرْضَةُ مِنَ الشِّدَّةِ وَالْقُوَّةِ، وَمِنْهُ قَوْلُكُمْ لِلْمُرْأَةُ: عُرْضَةٌ لِلنِّكَاحِ، إِذَا صَلَحَتْ لَهُ وَقَوِيَتْ عَلَيْهِ، وَلِفُلَانٍ عُرْضَةٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ كَعْبِ بْن زُهَيْرِ:

من كلُّ نضَّاخة النَّفُري إذا عَرُّقَتْ عُرْضَتُهَا طَامِسُ الْأَعْلَامِ مَجْهُ ولُ

وَمِثْلُهُ قَوْلُ أُوس بن حجر:

وأدماء مثل الفحل يَوْمًا عَرَضْتُهَا لِرَحْلِي وَفِيهَا هِزَّةٌ وَتَقَاذُفُ

وَيُطْلَقُ الْعُرْضَةُ عَلَى الْهِمَّةِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

هُ لِمُ الْأَنْصَ الْأَنْصَ الْمُوْضَةِ عَلَى اللَّقَ اللَّهَ اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ الللللِّهُ الللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللْمُ الللللِمُ اللللللْمُ الللللللْمُ الللللِمُ الللللللللْمُ اللللللللللللْمُ الللللللْمُ الللللللْمُ الللللللْمُ

أَيْ: هِمَّتُهَا، وَيُقَالُ: فُلَانٌ عُرْضَةٌ لِلنَّاسِ لَا يَزَالُونَ يَقَعُونَ فِيهِ فَعَلَى المُعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ الْجُوْهَرِيُّ: أَنَّ الْعُرْضَةَ النَّصْبَةُ كَالْقُبْضَةِ وَالْغُرْفَةِ يَكُونُ ذَلِكَ اسْمًا لِمَا تَعْرِضُهُ دُونَ الشَّيْءِ، أَيْ: لَا يَجْعَلُوا الله حَاجِزًا وَمَانِعًا لِمَا كُونَ الشَّيْءِ، أَيْ: لَا يَجْعَلُوا الله حَاجِزًا وَمَانِعًا لِمَا حَلَفْتُمْ عَلَيْهِ (٢).

⁽١) الحاوى الكبير (١٥/ ٢٥٢).

⁽٢) فتح القدير (١/ ٢٦٣).

مسألة: معنى الأيمان؟

اليمين في اللغة: وَيَمِينُ الْحَلِفِ أُنْثَى وَتُجْمَعُ عَلَى أَيْمُنٍ وَأَيْمَانٍ أَيْضًا قَالَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ قِيلَ سُمِّيَ الْحُلِفُ يَمِينًا لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَحَالَفُوا ضَرَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَمِينَهُ عَلَى يَمِينَ صَاحِبِهِ فَسُمِّىَ الْحُلِفُ يَمِينًا مَجَازًا (١).

. اليمين في الشرع: تقوية أحد طرفي الخبر بذكر الله تعالى أو التعليق (٢).

مسألة: بيان أنواع الأيمان

کروهو علی خمسة (۳):

١ - من حلف على ترك واجب وجب حنثه، وحرم إقامته على يمينه.

٢- ومن حلف على ترك مستحب، استحب له الحنث.

٣- ومن حلف على فعل محرم، وجب الحنث.

٤- أو على فعل مكروه استحب الحنث.

٥- وأما المباح فينبغى فيه حفظ اليمين عن الحنث.

كروبتقسيم أوسع من ذلك(١):

أَحَدُهَا: وَاجِبُ: وَهِيَ الَّتِي يُنْجِي بِهَا إِنْسَانًا مَعْصُومًا مِنْ هَلَكَةٍ.

كَمَا رُوِيَ عَنْ شُويْد بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ خَرَجْنَا نُرِيدُ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعَنَا وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ، فَأَخَذَهُ عَدُوٌ لَهُ، فَتَحَرَّجَ الْقَوْمُ أَنْ يَحْلِفُوا، وَحَلَفْت أَنَا أَنَّهُ أَخِي، فَذَكَرْت ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ فَقَالَ النَّبِيُّ عَيِّيْ وَصَدَقْت، المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ» (٥).

- (١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي (٢/ ٦٨١).
 - (٢) كتاب التعريفات للجرجاني (ص٩٥٩).
- (٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للشيخ السعدي (ص٠٠٠).
 - (٤) المغنى لابن قدامة (٩/ ٤٩٠) بتصرف واختصار يسير.
- (٥) رواه أبو داود (٢١١٩)، وابن ماجه (٣٢٥٦) وغيرهما من طريق عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ جَدَّتِهِ، عَنْ أَبِيهَا سُوَيْدِ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ: خَرَجْنَا نُرِيدُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَمَعَنَا وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ الحديث.

وفي الإسناد: جدة إبراهيم بن عبد الأعلى لا يُعرف لها توثيق، والله أعلم.

فَهَذَا وَمِثْلُهُ وَاجِبٌ لِأَنَّ إِنْجَاءَ المُعْصُومِ وَاجِبٌ، وَقَدْ تَعَيَّنَ فِي الْيَمِينِ، فَيَجِبُ، وَكَذَلِكَ إِنْجَاءُ نَفْسِهِ، مِثْلُ أَنْ تَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ أَيْمَانُ الْقَسَامَةِ فِي دَعْوَى الْقَتْلِ عَلَيْهِ، وَهُوَ بَرِيءٌ.

النَّانِي: مَنْدُوبٌ وَهُو الْحَلِفُ الَّذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ مَصْلَحَةٌ؛ مِنْ إَصْلَاحٍ بَيْنَ مُتَخَاصِمَيْن، أَوْ إِزَالَةِ حِقْدِ مِنْ قَلْبِ مُسْلِم عَنْ الْحَالِفِ أَوْ غَيْرِه، أَوْ دَفْعِ شَرِّ، فَهَذَا مَنْدُوبٌ؛ لِأَنَّ فِعْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ مَنْدُوبٌ إلَيْهِ، وَالْيَمِينُ مُفْضِيَةٌ إلَيْهِ. وَإِنْ حَلَفَ عَلَى مَنْدُوبٌ؛ لِأَنَّ فِعْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ مَنْدُوبٌ إلَيْهِ، وَالْيَمِينُ مُفْضِيةٌ إلَيْهِ. وَهُو قَوْلُ بَعْضِ فِعْلِ طَاعَةٍ، أَوْ تَرْكِ مَعْصِيةٍ، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَنْدُوبٌ إلَيْهِ. وَهُو قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، وَأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَدْعُوهُ إِلَى فِعْلِ الطَّاعَاتِ، وَتَرْكِ المُعَاصِي. وَالثَّانِي: لَيْسَ بِمَنْدُوبٍ إلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَدْعُوهُ إِلَى فِعْلِ الطَّاعَاتِ، وَتَرْكِ المُعَاصِي. وَالثَّانِي: لَيْسَ بِمَنْدُوبٍ إلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَدْعُوهُ إِلَى فِعْلِ الطَّاعَاتِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ طَاعَةً لَمْ وَالنَّانِي: لَيْسَ بِمَنْدُوبٍ إلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِي عَلَيْهِ وَأَصْحَابَهُ لَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ طَاعَةً لَمْ وَالنَّانِي: لَيْسَ بِمَنْدُوبٍ إلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِي عَلَيْهِ، وَلَا نَدَبَهُ إِلَى الطَّاعَةِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ طَاعَةً لَمْ الْأَكْثِولِ الْأَعْلَى فَعْلَ النَّذِهِ وَلَا تَدْبُهُ إِلَيْهِ وَلَى النَّبِي عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ طَاعَةً لَمْ يَكُونُوا بِهِ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي جَرْمَى النَّبِي عَلَيْهِ، وَلَا نَدَبَهُ إِلَيْهِ عَنْ النَّذِرِ، وَقَالَ: "إِنَّهُ لَا يَعْمَقِ بِخِيْرٍ، وَإِنَّا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنْ الْبَخِيلِ» (١).

َّ اَلْقَالِثُ: اَلْمُبَاحُ: مِثْلُ الْحَيْفِ عَلَى فِعْلِ مُبَاحٍ أَوْ تَرْكِهِ، وَالْحَيْفِ عَلَى الْحَبَرِ بِشَيْءِ، وَهُوَ صَادِقٌ، فَإِنَّ الله تَعَالَى قَالَ: ﴿لَا يُؤَاخِدُكُمُ اللّهُ وَهُوَ صَادِقٌ، فَإِنَّ الله تَعَالَى قَالَ: ﴿لَا يُؤَاخِدُكُمُ اللّهُ بِاللَّهُو صَادِقٌ، فَإِنَّ الله تَعَالَى قَالَ: ﴿لَا يُؤَاخِدُكُمُ اللّهُ بِاللّهُ فَيَا لِللّهُ عَلَى شَيْءٍ يَظُنَّهُ كَمَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَيَبِينُ بِخِلَافِهِ.

اللهُ فَأَمَّا الْخُلِفُ عَلَى الْخُقُوقِ عِنْدَ الْحَاكِم، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ تَرْكَهُ أَوْلَى مِنْ فِعْلَهِ، فَيَكُونُ مَكْرُوهًا. ذَكَرَ ذَلِكَ أَصْحَابُنَا، وَأَصْحَابُنَا، وَأَصْحَابُ الشَّفْرَضَهُ وَأَصْحَابُ الشَّفْرَضَةُ الشَّافِعِيِّ؛ لِمَا رُويَ أَنَّ عُثْهَانَ وَالْقِقْدَادَ ثَحَاكَمَا إِلَى عُمَرَ، فِي مَالِ اسْتَقْرَضَهُ الْقُدَادُ، فَجَعَلَ عُمَرُ الْيَمِينَ عَلَى الْمِقْدَادِ، فَرَدَّهَا عَلَى عُثْهَانَ، فَقَالَ عُمَرُ : لَقَدْ أَنْصَفَك. فَأَخَذَ عُثْهَانُ مَا أَعْطَاهُ الْمِقْدَادُ، وَلَمْ يَحْلِفْ، فَقَالَ: خِفْت أَنْ يُوافِقَ قَدَرٌ بَلَاءً، فَيُقَالَ: بَعِمْنِ عُثْهَانَ. بَعِمْنِ عُثْهَانَ.

وَ الثَّانِي: أَنَّهُ مُبَاحٌ فِعْلُهُ كَثَرْكِهِ؛ لِأَنَّ الله - تَعَالَى - أَمَرَ نَبِيَّهُ بِالْحَلِفِ عَلَى الْحَقِّ فِي

⁽١) رواه البخاري (٦٦٠٨)، ومسلم (١٦٣٩) من حديث عبد الله بن عمر ١٦٣٥)

ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ. وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبِ الْقُرَظِيّ، أَنَّ عُمَرَ قَالَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَفِي يَدِهِ عَصًا: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَمْنَعُكُمْ الْيَمِينُ مِنْ حُقُوقِكُمْ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ فِي يَدِي لَعَصًا...

الرَّابِعُ: المُكُرُوهُ: وَهُوَ الْحَلِفُ عَلَى فِعْلِ مَكْرُوهِ، أَوْ تَرْكِ مَنْدُوبٍ. قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَجْعَلُواْ ٱللّهَ عُرْضَةَ لِأَيْمَانِكُمُ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَقُواْ وَتُصْلِحُواْ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة:٢٢]. وَرُوِيَ أَنَّ أَبَا بَكْرِ الصِّدِيقَ فَيُ حَلَفَ لَا يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحِ بَعْدَ الَّذِي قَالَ لِعَائِشَةَ مَا وَرُوِيَ أَنَّ أَبَا بَكْرِ الصِّدِيقَ فَيْ حَلَفَ لَا يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحِ بَعْدَ الَّذِي قَالَ لِعَائِشَةَ مَا وَرُوِيَ أَنَّ أَبَا بَكْرِ الصِّدِيقِ فَلَى اللّهِ فَعَالَى: وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ أَهْلِ الْإِفْكِ اللّذِينَ تَكَلَّمُوا فِي عَائِشَةَ هُونِ وَلُلْمَسَكِينَ وَٱلْمُهَجِرِينَ فِي فَالَى، وَكَانَ مِنْ جُمُلَةِ أَوْلُوا ٱلْفَصْلِ مِنكُم وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُواْ أُولِي ٱلْقُرْبَى وَٱلْمَسَكِينَ وَٱلْمُهَجِرِينَ فِي صَلِيلِ ٱللّهِ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُونُ ﴾ [النور:٢٢] وقِيلَ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا يَأْتُلِ ﴾ أَيْ لَا سَبِيلِ ٱللّهِ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُونًا ﴾ [النور:٢٢] وقِيلَ: المُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا يَأْتُلِ ﴾ أَيْ لَا لَكُوهِ، وَلِا لَلْهُ عَلَى فِعْلِ الْمُكُوهِ، وَلِا لَلْهُ عَلَى فِعْلِ الْمُكُوهِ، وَلِا لَكُولُهُ أَنْ الْيَمِينَ عَلَى ذَلِكَ مَانِعَةٌ مِنْ فِعْلِ الطَّاعَةِ، أَوْ حَامِلَةٌ عَلَى فِعْلِ الْمُكُوهِ، فَتَكُونُ مَكُوهُ وَهَةً.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَتْ مَكْرُوهَةً لَأَنْكَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي سَأَلَهُ عَنْ الصَّلَوَاتِ، فَقَالَ: هَلْ عَلَيْ عَيْرُهَا؟ فَقَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَك بِالْحُقِّ، لَا أَزِيدُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ النَّبِيُ عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّبِي اللَّهُ عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّبِي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ النَّبِي اللَّهُ عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّهِ عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْفَالَ اللَّهُ عَلَى الْعَلَمُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى الْعِلْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْ

قُلْنَا: لَا يَلْزُمُ هَذَا، فَإِنَّ الْيَمِينَ عَلَى تَرْكِهَا، لَا تَزِيدُ عَلَى تَرْكِهَا، وَلَوْ تَرَكَهَا لَمْ يُنْكِرُهُ عَلَيْهِ، وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ بَيَانُ أَنَّ مَا تَرَكَهُ تَطَوَّعُ، وَقَدْ بَيَّنَهُ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "إِلّا أَنْ تَطَوَّعُ». وَلِأَنَّ هَذِهِ الْيَمِينَ إِنْ تَضَمَّنَ تَرْكَ المُنْدُوبِ، فَقَدْ تَنَاوَلَتْ فِعْلَ الْوَاجِب، وَالْمُحَافَظَةَ عَلَيْهِ كُلِّهِ، بِحَيْثُ لَا يَنْقُصُ مِنْهُ شَيْئًا، وَهَذَا فِي الْفَضْلِ يَزِيدُ عَلَى مَا قَابَلَهُ وَالْمُحَافَظَةَ عَلَيْهِ كُلِّهِ، بِحَيْثُ لَا يَنْقُصُ مِنْهُ شَيْئًا، وَهَذَا فِي الْفَضْلِ يَزِيدُ عَلَى مَا قَابَلَهُ مِنْ تَرْكِ التَّطَوُّعِ، فَيَتَرَجَّحُ جَانِبُ الْإِثْبَاتِ بِهَا عَلَى تَرْكِهَا، فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ المُنْدُوب، مِنْ تَرْكِ التَّطَوُّعِ، فَيَتُرَجِّحُ جَانِبُ الْإِثْبَاتِ بِهَا عَلَى تَرْكِهَا، فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ المُنْدُوب، مِنْ تَرْكِ التَّطَوُّعِ، فَيَتَرَجِّحُ جَانِبُ الْإِثْبَاتِ بِهَا عَلَى تَرْكِهَا، فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ المُنْدُوب، فَكَيْنُ مَنْ يَرْكُهُ مَوْاخِدِ بِهِ، وَلَوْ أَنْكُرَ عَلَى الْخَالِفِ، لَحَصَلَ صِدَّ هَذَا، وَتَوَهَمَ كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ لَحُوقَ الْإِثْم بِتَرْكِهِ فَيْقُوتُ الْغَرَضُ.

⁽١) رواه البخاري (٤٦)، ومسلم (١١) من حديث طلحة بن عبيد الله راه الله الله

وَمِنْ قِسْمِ الْمُكْرُوهِ الْحَلِفُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْحُلِفُ مَنْفِقُةُ لِلسِّلْعَةِ، ثُمْحِقَةٌ لِلْبَرَكَةِ»(١).

الخُامِسُ: المُحَرَّمُ: وَهُوَ الْحَلِفُ الْكَاذِبُ؛ فَإِنَّ الله - تَعَالَى - ذَمَّهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَيَحْلِفُونَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُونَ ﴾ [الحادلة: ١٤]. وَلِأَنَّ الْكَذِبَ حَرَامٌ، فَإِذَا كَانَ حَلُوفًا عَلَيْهِ، كَانَ أَشَدَّ فِي التَّحْرِيمِ. وَإِنْ أَبْطَلَ بِهِ حَقَّا، أَوْ اقْتَطَعَ بِهِ مَالَ مَعْصُوم، كَانَ أَشَدَّ؛ فَإِنَّهُ رُويَ عَنْ النَّبِيِّ عَيْكِ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَاجِرَةً، يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ الْمُرِئُ مُسْلِم لَقِيَ الله وَهُو عَلَيْهِ غَضْبَانُ ﴾ (٢).

وَأَنْزَلَ اللهَ عَلَىٰ فِي ذَلِكَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا أُوْلَئِكَ لَا خَلَقَ لَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَا الْقِسْمِ الْحَلِفُ عَلَى فِعْلِ مَعْصِيةٍ، أَوْ تَرْكِ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران:٧٧]. وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ الْحَلِفُ عَلَى فِعْلِ مَعْصِيةٍ، أَوْ تَرْكِ وَالْجَبِ؛ فَإِنَّ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ حَرَامٌ، فَكَانَ الْحَلِفُ حَرَامًا؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إلَيْهِ، وَالْوَسِيلَةُ وَالْوَسِيلَةُ وَلُوسِيلَةً اللَّهِ، وَالْوَسِيلَةُ تَأْخُذُ حُكْمَ الْتَوَسَّلِ إِلَيْهِ.

مسألة: من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت

لقول النبي ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِاللهُ أَوْ لِيَصْمُتْ »(٣).

كرومن الإجماع:

قال ابن القطان الفاسي يَحَلَّشُهُ: وأجمعت الأمة أن من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت (٤٠).

⁽١) رواه البخاري (٢٠٨٧)، ومسلم (١٦٠٦) من حديث أبي هريرة رهي.

⁽٢) رواه البخاري (٢٣٥٦)، ومسلم (١٣٨) من حديث عبد الله بن مسعود ريه.

⁽٣) رواه البخاري (٢٦٧٩)، ومسلم (١٦٤٦)، من حديث ابن عمر ١٦٤٦).

⁽٤) الإقناع في مسائل الإجماع لابن القطان (٢/ ٤١) وعزاه الى كتاب الإنباه.

مسألة:مشروعية الأَيْمان

والحلف، أي: اليمين مشروع وثابت بالكتاب والسنة والإجماع:

كرالكتاب العزيز:

قال الله سُبْحَانَهُ: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَانِكُمْ وَلَاكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُّمُ ٱلْأَيْمَانَ ﴾ [المائدة: ٨٩] الْآيَةَ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلَّا يُمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ [النحل: ٩١].

وَأَمَرَ نَبِيّهُ ﷺ بِالْحَلِفِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ، فَقَالَ: ﴿ وَيَسْتَنْبِعُونَكَ أَحَقَّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ وَرَبِّي إِنَّهُ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ ورَبِّي إِنَّهُ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ وربّي التأتينَّكُمْ ﴾ [التعابن:٧].

كه وَأَمَّا السُّنَّةُ:

قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إنِّ وَالله، إنْ شَاءَ الله، لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إلَّا أَتَيْت الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتَهَا»(١).

وعَنْ عَبْدِ الله، قَالَ: أَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ عَلِيدٌ يَخْلِفُ: «لا وَمُقَلِّب القُلُوب»(٢).

كرومن الإجماع:

قال ابن قدامة تَعَلَّلُهُ: وَأَجْمَعَتْ الْأُمَّةُ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْيَمِينِ، وَثُبُوتِ أَحْكَامِهَا. وَوَضْعُهَا فِي الْأَصْل لِتَوْكِيدِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ (٣).

مسألة: في صورة اليمين المنعقدة المجمع عليه بين أهل العلم

قال ابن حزم كَنَلَشُ: اتفقوا أن من حلف من عبد أو حر ذكر أو أنثى من البالغين المسلمين العقلاء غير المكرهين ولا الغضاب ولا السكارى فحلف من ذكرنا باسم الله على المطلقة مثل الله، الرحمن، الرحيم وما أشبه ذلك من الأسماء المذكورة في القرآن ونوى بالرحمن الله تعالى لا سوى الرحمن وعقد اليمين بقلبه قاصدًا إليها ولم

⁽١) رواه البخاري (٦٦٤٩)، ومسلم (١٦٤٩).

⁽٢) رواه البخاري (٧٣٩١).

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٨٧).

يستثن لا متصلًا، ولا منفصلًا وكان الذي حلف أن يفعله معصية وحلف ألا يفعله مؤثرًا للحنث ذاكرًا ليمينه ولم يكن الذي فعل خيرًا من الذي ترك فإنه حانث وإن الكفارة تلزمه (١).

مسألة: جواز الحلف بالله وأسمائه وصفاته

والأدلة من القرآن والسنة مستفيضة لا حصر لها على جواز الحلف بالله وأسمائه وصفاته.

كرومن الإجماع:

قال النووي تَعَلَّلُهُ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ إِبَاحَةُ الْحَلِفِ بِالله تَعَالَى وَصِفَاتِهِ كُلِّهَا وَهَذَا مُحُمَّعٌ عَلَيْهِ (٢).

قال ابن دقيق العيد يَحَلَلهُ: وَالْيَمِينُ مُنْعَقِدَةٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ بِاسْمِ الذَّاتِ وَبِالصَّفَاتِ الْعَلِيَةِ (٣).

قال ابن دقيق العيد تَعَلَّلهُ: اتفق الفقهاء على أن اليمين تنعقد بالله وذاته وصفاته العلية، واختلفوا في انعقادها ببعض الصفات (٤).

قال الشيخ سليان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب كَلَنه: وأجمع العلماء على أن اليمين لا تكون إلا بالله، أو بصفاته (٥).

مسألة: تنعقد اليمين بقوله: والله، أو بالله، أو تالله

لا خلاف بين أهل العلم أن من قال والله، أو تالله، أو بالله فيمينه منعقد، وعليه الكفارة إن حنث.

قال الإمام البخاري يَخلَلهُ: بَابٌ: كَيْفَ كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ وَقَالَ سَعْدٌ: قَالَ

⁽١) مراتب الإجماع (الأيمان والنذور) (ص١٥٨).

⁽٢) شرح صحيح مسلم (١١/١٠٥).

⁽٣) إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام (٢/٢٥٦).

⁽٤) إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام (١١/ ٥٣١).

⁽٥) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (١/ ٥٥١).

النَّبِيُّ ﷺ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ" وَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ، عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ: "لاَهَا اللهِ إِذًا» يُقَالُ: وَالله وَبَالله وَتَالله.

كرومن الإجماع:

قال ابن المنذر كَ الله وأجمعوا أنه من قال: والله، أو تالله، فحنث أن عليه الكفارة (١).

وقال ابن المنذر كَ لَشَهُ: أجمع أهل العلم على أن من حلف فقال: والله أو بالله، أو تالله فحنث أن عليه الكفارة (٢).

وقال ابن حزم كَلَفْه: واتفقوا أنه إن قال والله أو قال تالله أو قال بالله أنها يمين (٣). مسألة: تنعقد اليمين كذلك بقوله: «والذي نفسي بيده»

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةً، عَنِ النَّبِيِّ عَالَ: ﴿إِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلاَ قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلاَ قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلاَ كِسْرَى بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ الله »(١٠).

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلاَ كَِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلاَ قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَتُنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللهِ (٥).

مسألة: ذكر الحلف بالقرآن الكريم

قال ابن قدامة كَاللهُ: [مَسْأَلَةُ الْحَلِفَ بِالْقُرْآنِ أَوْ بِآيَةِ مِنْهُ أَوْ بِكَلَام الله]

(٧٩٦٢) مَسْأَلَةٌ؛ قَالَ: (أَوْ بِآيَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ) وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْحُلِفَ بِالْقُرْآنِ، أَوْ بِآيَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ) وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْحُلِفَ بِالْقُرْآنِ، أَوْ بِآيَةٍ مِنْ الْكَفَّارَةُ بِالْحِنْثِ فِيهَا. وَبِهَذَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَمَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَعَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْم. وَقَالَ أَبُو

⁽١) الإجماع (١٦٧).

⁽٢) الأوسط (١٢/ ٩٣).

⁽٣) مراتب الإجماع (الايمان والنذور) (ص٩٥١).

⁽٤) رواه البخاري (٦٦٢٩).

⁽٥) رواه البخاري (٦٦٣٠)، ومسلم (٢٩١٨).

حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: لَيْسَ بِيَمِينٍ، وَلَا تَجِبُ بِهِ كَفَّارَةٌ، فَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ خَلُوقٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يُعْهَدُ الْيَمِينُ بِهِ.

وَلَنَا، أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ الله، وَصِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ، فَتَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِهِ، كَمَا لَوْ قَالَ: وَجَلَالِ الله، وَعَظَمَتِهِ. وَقَوْهُمْ: هُو خُلُوقٌ. قُلْنَا: هَذَا كَلَامُ اللَّعْتَزِلَةِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ مَعَ الْفُقَهَاء، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَر، أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّلَةٍ قَالَ: «الْقُرْآنُ كَلَامُ الله غَيْرُ خَلُوقٍ». وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوجٍ ﴾ [الزُّمَ: ٢٨]. أَيْ: غَيْرَ وَيَ عَنَّ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوجٍ ﴾ [الزُّمَ: ٢٨]. أَيْ: غَيْرَ فَيُلُوقٍ. وَأَمَّا قَوْهُهُمْ: وَكِيْرِيَاءِ الله، وعَظَمَتِهِ، فَخُلُوقٍ. وَأَمَّا قَوْهُهُمْ: وَكِيْرِيَاءِ الله، وعَظَمَتِهِ، وَجَلَالِهِ. إذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّ الْحُلِفَ بِآيَةٍ مِنْهُ كَالْحَلِفِ بِجَمِيعِهِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ كَلَامِ الله تَعَالَى.

(٧٩٦٣) فَصْلُ: وَإِنْ حَلَفَ بِالْمُصْحَفِ، انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ. وَكَانَ قَتَادَةُ يَحْلِفُ بِالْمُصْحَفِ. وَلَمْ يَكْرَهْ ذَلِكَ إِمَامُنَا، وَإِسْحَاقُ؛ لِأَنَّ الْحَالِفَ بِالْمُصْحَفِ إِنَّمَا قَصَدَ الْحَلِفَ بِالْمُكْتُوبِ فِيهِ، وَهُوَ الْقُرْآنُ، فَإِنَّهُ بَيْنَ دَفَّتَيْ الْمُصْحَفِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ (١).

مسألة: ما حكم الحلف بعزَّة الله، وعمَّر اللهَ، وحقَّ الله؟

قال الإمام البخاري كَالله: بَابُ الحَلِفِ بِعِزَّةِ الله وَصِفَاتِهِ وَكَلَمَاتِهِ وَقَالَ ابْنُ عَبَاسٍ: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ» وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «يَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، لا وَعِزَّتِكَ لاَ أَسْأَلُكَ عَبْرَهَا» وَقَالَ الله: لَكَ ذَلِكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ» وَقَالَ عَبْرَهَا» وَقَالَ الله: لَكَ ذَلِكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ» وَقَالَ أَيُّوبُ: «قَالَ الله: لَكَ ذَلِكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ» وَقَالَ أَيُّوبُ: «وَعِزَتِكَ لاَ غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ».

وساق بسنده عَنْ أَنَسَ بْنِ مَالِكِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لاَ تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ وَعِزَّتِكَ، وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْض »(٢).

وَّقَالَ يَخَلَّتُهُ: (بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: لَعَمْرُ الله) قَالَ ابْنُ عَبَّاسِ: ﴿لَعَمْرُكَ﴾

⁽١) المغني (٩/ ٥٠٥).

⁽٢) رواه البخاري (٦٦٦١)، ومسلم (٧٣٦٥).

الْحِد: ٧٦]: «لَعَيْشُكَ» عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ قَالَ لَمَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا، وَالْحِد: ٧٤]: «لَعَيْشُكَ» عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، حِينَ قَالَ لَمَا الله، - وَكُلُّ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنَ الْحَدِيثِ، وَفِيهِ: «فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَعْذَرَ مِنْ عَبْدَ الله بْنِ أُبِيٍّ فَقَامَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ، فَقَالَ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ: لَعَمْرُ الله لَنَقْتُلَنَّهُ (١).

كرومن الإجماع:

قال شيخ الإسلام تَعَلَّلُهُ: يجوز الحلف بعزة الله وعمر إذ هما صفتان لله تعالى، وثبت النص، والإجماع بذلك.

ثُمَّ قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ: الْحَلِفُ «بِعِزَّةِ الله» و «لَعَمْرُ الله» وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا اتَّفَقَ الله اللهِ المُلْمِلْ المِلْمُ اللهِ اللهِ المُلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ المِ

وللإمام الشافعي رَحَمَلَتُهُ تَفْصِيلُ:

فقال كَلَّلَة: وَإِنْ قَالَ لَعَمْرُ الله فَإِنْ أَرَادَ الْيَمِينَ فَهِيَ يَمِينٌ وَإِنْ لَمْ يُرِدْ الْيَمِينَ فَلَيْ يَمِينُ وَإِنْ لَمْ يُرِدْ الْيَمِينَ فَلَيْ لَكُونِ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ لَعَمْرِي إِنَّمَا هُوَ لَحَقِّي (٣).

مسألة: ما حكم الحلف بحق الله، وعظمة الله؟

قال الشافعي كَلَّلَهُ: فَإِنْ قَالَ وَحَقِّ الله وَعَظَمَةِ الله وَجَلَالِ الله وَقُدْرَةِ الله يُرِيدُ بِهَا الْيَمِينَ الله وَقُدْرَةِ الله يُرِيدُ بِهَا الْيَمِينَ الله وَقُدْرَةِ الله يُرِيدُ بِهَا الْيَمِينَ الله وَقُدْرَةُ الله مَاضِيَةٌ عَلَيْهِ لَا أَنَّهُ يَمِينٌ، وَإِنَّمَا يَخُونُ يَمِينًا إِنَّ لَا أَنَّهُ يَمِينٌ، وَإِنَّمَا يَكُونُ يَمِينًا إِنَّ لَا يَنْوِيَ شَيْئًا، أَوْ بِأَنْ يَنْوِيَ يَمِينًا (٤).

⁽١) رواه البخاري (٦٦٦٢)، ومسلم (٧١٦٦).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۱/۲۱).

⁽٣) الأم (٧/٥٢).

⁽٤) المصدر السابق.

مسألة: ما حكم الحلف بقوله: «وايم الله»؟

وايم الله: يمين الله^(١).

ورد في الباب أحاديث عِدَّة أقسم فيها النبي عَلَيْكَ به.

قال عِيْدٍ: «...وَايْمُ الله لَوْ أَنَّ فَاطِمَةً بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»(٢).

وقال ﷺ لأسامة بن زيد: «...وَايْمُ الله إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنَّ هَذَا لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَىَّ بَعْدَهُ»^(٣).

كرومن الآثار عن السلف:

عن عُمَرَ بن الخطاب ﴿ قَالَ: ﴿ وَايْمُ الله ﴾ فِي حَدِيثِ غَيْلَانَ بْنِ سَلَمَةَ (أ). وعَنْ زَهْدَم الْجُرْمِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسِ يَقُولُ: ﴿ وَايْمُ الله ﴾ (٥).

قال ابن المنذر كَالله: وقال اسحاق بن راهوية: وايم الله مثل لعمر الله، ولعمري، إذا أراد بايم الله يمينًا كانت يمينًا بالارادة وعقد القلب، وأما إذا جرى ذلك على لسانه في حديث يصل به كلامه فإنه لا يكون أشد من قوله: لا والله وبلى والله، وقد أجمع اهل العلم على ان ذلك من اللغو^(٦).

⁽١) انظر: فتح الباري (١١/ ٥٢٢).

⁽٢) رواه البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم (٣٤٧٥) من حديث عَائِشَةَ ﴿ عَالْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

⁽٣) رواه البخاري (٣٧٣٠)، ومسلم (٢٤٢٦).

⁽٤) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (١٥٩٤٠)، (١٥٩٤٢) عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَن عُمَرَ به.

⁽٥) إسنادَه صحَيح: رَواه عبد الرزاق (١٥٩٤١) قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ زَهْدَم الْجُرْمِيِّ، عن ابن عباس به.

⁽٦) الأوسّط (١٢/ ٩٥).

مسألة: ذكر اليمين بالعمر والحياة (١)

🕸 واختلفوا في قول المرء لعمري:

فقالت طائفة: إذا حنث في قوله لعمري فعليه الكفارة هكذا قال الحسن البصري.

وعن عيينة بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَتْ يَمِينُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ ﴿ اللَّهُ ا «لَعَمْرِي ﴾ (٢).

وقالت طائفة: ليست بيمين كذلك قال الأوزاعي، ومالك^(٣)، والشافعي^(٤)، وأبو عبيد.

وكان النخعي يكره أن يقول: لعمرك ولا يرى بلعمري بأسًا (٥).

وقال القاسم بن مخيمرة: ما أبالي بحياة رجل حلفت أو بالصليب.

وقال مالك في قول الرجل للرجل: وحياتك وعيشي وعيشك هذا من كلام النساء، وأهل الضعف من الرجال، وكان يكره أن يقول الرجل: وأبي وأبيك ويكره الأيهان بغير الله(٦).

(١) التبويب، والمسألة مستفادة من الأوسط لابن المنذر (١٢/ ٩٧).

⁽٢) رجاله ثقات: رواه ابن ابي شيبة (١٣٢٩١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٥٤١)، وابن المنذر في الأوسط (٨٨٧٤) من طريق ابن عُلَيَّةً، عَنْ عُيَيْنَةً بن عبد الرحمن، عن أبيه عبد الرحمن ابن جوشن، به.

 ⁽٣) في المدونة (١/ ٥٨٢): قُلْتُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ لَعَمْرٌ أَتَكُونُ هَذِهِ يَمِينًا؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَا تَكُونُ يَمِينًا.

⁽٤) في الأم (٧/ ٦٥): وَمَنْ حَلَفَ بِالله، أَوْ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللهَّ فَحَنِثَ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَمَنْ حَلَفَ بِسَيْءٍ غَيْرِ الله جَلَّ وَعَزَّ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ، وَالْكَعْبَةِ وَأَبِي، وَكَذَا، وَكَذَا مَا كَانَ فَحَنِثَ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَكُلُّ يَمِينٍ بِغَيْرِ الله فَهِيَ مَكْرُوهَةٌ مَنْهِيٍّ عَنْهَا.

⁽٥) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (١٥٩٣٧) قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّهُ «كَانَ يَكْرَهُ: لَعَمْرُكَ، وَلَا يَرَى بـ: لَعَمْرِي بَأْسًا».

⁽٦) في المدونة (١/ ٥٨٣) قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الَرَّجُلَ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: وَأَبِي وَأَبِيك وَحَيَاتِي وَحَيَاتِك وَعَيْشِي

قال ابن المنذر: والذي به أقول: أن اليمين بحياة الرجل وعمره غير جائز، وإذا قال ذلك وحنث فلا كفارة عليه، وذلك من تعظيم المرء لحياة أخيه، وأما قوله: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَغِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الجحر:٧٧] فإن الله يقسم بها شاء من خلقه.

قال الله تعالى: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَلُهَا﴾ [الشمس:٤]، ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَلُهَا﴾ [الشمس:١]، ﴿وَالشَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾ [الطارق:١].

وقد نهى رسول الله ﷺ عن الحلف بغير الله قال: «إِنَّ الله يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِإِبَائِكِمْ».

قال الشعبي: الخالق يقسم بها شاء من خلقه، والمخلوق لا ينبغي له أن يقسم إلا بالخالق، والذي نفسي بيده، لأن أقسم بالله فأحنث أحب إليَّ من أن أقسم بغيره فأبر...

عن ابن جريج قال: سمعت عطاء يقول: كان خالد بن العاص، وشيبة بن عثمان يقولان - إذا أقسما: وأبي، فنهاهما أبو هريرة أن يحلفا بآبائهما. قال: فغير شيبة قال: لعمري، وذلك أن إنسانًا سأل عطاء عن «لعمري»، وعن «ها الله إذًا» أبهما بأسًا؟

فقال: لا. ثم حدث هذا الحديث عن أبي هريرة قال: وأقول ما لم يكن حلف بغير الله فلا بأس^(١).

مسألة: ذكر اليمين بأمور شتَّى ما حكمها؟

فِي المدونة: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ حَلَفَ الرَّجُلُ بِحَدٍّ مِنْ حُدُودِ الله كَقَوْلِهِ: هُوَ زَانٍ هُوَ سَارِقٌ، إِنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا؟

قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ فِي هَذَا شَيْءٌ عِنْدَ مَالِكٍ.

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ حَلَفَ بِشَيْءٍ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ، كَقَوْلِهِ: وَالصِّيامِ وَالصَّلَاةِ

وَعَيْشِك؟ قَالَ مَالِكٌ: هَذَا مِنْ كَلَامِ النِّسَاءِ وَأَهْلِ الضَّعْفِ مِنْ الرِّجَالِ فَلَا يُعْجِبُنِي هَذَا، وَكَانَ يَكْرُهُ الْأَيْمَانَ بِغَيْرِ الله تَعَالَى.

⁽١) الأوسط لأبنَ المُنذر (١٢/ ٩٦) مختصر االأسانيد.

وَالْحُجِّ لَا أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا فَفَعَلَهُ أَتَكُونُ هَذِهِ أَيْمَانًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ؟

قَالَ: مَا سَمِعْت عَنْ مَالِكٍ فِيهَا شَيْئًا وَلَا أَحَدَ يَذْكُرُهُ عَنْهُ وَلَا أَرَى فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ يَمِينًا.

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ الرَّجُلُ أَنَا كَافِرٌ بِالله إِنْ فَعَلْت كَذَا وَكَذَا أَتَكُونُ هَذِهِ يَمِينًا فِي قَوْلِ مَالِكِ؟

قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَا تَكُونُ هَذِهِ يَمِينًا وَلَا يَكُونُ كَافِرًا حَتَّى يَكُونَ قَلْبُهُ مُضْمِرًا عَلَى الْكُفْر وَبِئْسَهَا قَالَ.

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ: هُوَ يَأْكُلُ الْخِنْزِيرَ أَوْ خَمَ الْمَيْتَةِ أَوْ يَشْرَبُ الدَّمَ أَوْ الْخَمْرَ إِنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا. أَيْكُونُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا يَمِينًا عِنْدَ مَالِكٍ أَمْ لَا؟

قَالَ: لَا يَكُونُ ذَلِكَ يَمِينًا لِأَنَّ مَالِكًا قَالَ: مَنْ قَالَ: أَنَا أَكْفُرُ بِالله فَلَا يَكُونُ يَمِينًا فَكَذَلِكَ هَذَا^(١).

مسألة: يحرم الحلف بغير الله تعالى، وأنها غير منعقدة

وثبت بالنص والإجماع، والآثار عن السلف تحريم الحلف بغير الله تعالى. كراما من السنة:

عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، قَالَ: سَمِعَ ابْنُ عُمَرَ، رَجُلًا يَحْلِفُ: لَا وَالْكَعْبَةِ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ الله فَقَدْ أَشْرَكَ» (٢).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ عَهُ أَنَّهُ أَذْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ وَهُوَ يَخْلِفُ بِأَبِيهِ، فَنَادَاهُمْ رَسُولُ الله عَلَيْ: «أَلاَ، إِنَّ الله يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفُ بِالله، وَإِلَّا فَلْيَصْمُتُ» (٣).

⁽١) المدونة (١/ ٥٨٣).

⁽۲) إسناده صحيح: رواه أبو داود (۳۲۰۱)، والترمذي (۱۰۳۰)، وأحمد (۳۲۶)، (۴۳۰۸)، و (۲۳۰۸)، و الحاكم (۱/ ٦٥)، (۱/ ۱۱۷)، (۶/ ۳۳۰) من طرق عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، قَالَ: سَمِعَ ابْنُ عُمَرَ، وَالحاكم (۱/ ۲۰)، (الحديث.

⁽٣) رواه البخاري (٦١٠٨)، ومسلم (١٦٤٦).

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي، وَلَا بِالطَّوَاغِي، وَلَا اللهِ ﷺ: «لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي، وَلَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

َ قَالُ النووي نَعَلَلْهُ: هَذَا الْحُدِيثُ مِثْلُ الْحَدِيثِ السَّابِقِ فِي النَّهْيِ عَنِ الْحَلِفِ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى.

قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ وَالْغَرِيبِ: الطَّوَاغِي: هِيَ الْأَصْنَامُ، وَاحِدُهَا طَاغية ومنه هذه طَاغِيةُ دَوْسٍ أَيْ صَنَمُهُمْ وَمَعْبُودُهُمْ سُمِّي بِاسْمِ المُصْدَرِ لِطُغْيَانِ الْكُفَّارِ بِعِبَادَتِهِ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ طُغْيَانِ الْكُفَّارِ بِعِبَادَتِهِ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ طُغْيَانِ الْكُفَّارِ هِمْ، وَكُلُّ مَا جَاوَزَ الْحُدَّ فِي تَعْظِيمٍ أَوْ غَيْرِهِ فَقَدْ طَغَي، فَالطَّغْيَانُ اللَّجَاوَزَةُ لِلْحَدِّ وَمِنهُ قُولُهُ تَعَالَى لمَا طَعَى المَاء أَيْ جَاوَزَ الْحُدَّ وَقِيلَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرادُ الْطَوَاغِي هُنَا مَنْ طَغَى مِنَ الْكُفَّارِ وَجَاوِزَ الْقَدْرَ المُعْتَادَ فِي الشَّرِّ وَهُمْ عُظَاؤُهُمْ.

ورُوي هَذَا الْحَدِيثِ فِي غَيْرِ مُسْلِم: «لَا تَعْلِفُوا بِالطَّوَاغِيتِ».

وَهُوَ جَمْعُ: طَاغُوتٍ: وَهُوَ الصَّنَّمُ وَيُطْلَقُ عَلَىَ الشَّيْطَانِ أَيْضًا وَيَكُونُ الطَّاغُوتُ وَاحِدًا وَجَمْعًا ومذكرا ومؤنثا.

قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّلْغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا﴾ [الزُّمَر:١٧]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوۤاْ إِلَى ٱلطَّلْغُوتِ ﴾ [النساء: ٦٠] (٢).

كرومن الإجماع:

قال ابن عبد البر تَعَلَقُهُ: «إِنَّ الله يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمْن كَان حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِالله أَوْ لِيَصْمُتْ»... وفي هذا الحديث من الفقه أنه لا يجوز الحلف بغير الله تَطْكُ في شيء من الأشياء ولا على حال من الأحوال، وهذا أمر مجتمع عليه (٣).

قَال أَبِن قَدَّامَة تَعْلَقُهُ: وَلَا يَجُوزُ الْحُلِفُ بِغَيْرِ الله تَعَالَى، وَصِفَاتِهِ، نَحْوَ أَنْ يَحْلِفَ بِأَبِيهِ، أَوْ الْمَامِ قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ مَعْصِيةً. قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ مَعْصِيةً. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَهَذَا أَصْلُ مَجْمَعٌ عَلَيْهِ (3).

⁽¹⁾ رواه مسلم (۱٦٤٨).

⁽۲) شرح صحیح مسلم (۱۰۸/۱۱).

⁽٣) التمهيد (١٤/ ٣٦٦).

⁽٤) المغنى (٩/ ٤٨٨).

قال الحافظ ابن حجر تَعْلَقُهُ: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى الْمُنْعِ مِنْ الْحَلِفِ بِغَيْرِ الله تَعَالَى وَالْيَمِينُ مُنْعَقِدَةٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ بِاسْمِ الذَّاتِ وَبِالصِّفَاتِ الْعَلِيَّةِ، وَأَمَّا الْيَمِينُ بِغَيْرِ ذَلِكَ: فَهُوَ مَمْنُوعٌ (١).

قَالَ الشَّنقيطي يَحَنَّشُهُ: اعْلَمْ أَنَّ الْيَمِينَ لَا تَنْعَقِدُ إِلَّا بِأَسْهَاءِ الله وَصِفَاتِهِ، فَلَا يَجُوزُ الْقَسَمُ بِمَخْلُوقٍ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِالله، أَوْ لِيَصْمُتْ»، وَلَا تَنْعَقِدُ يَمِينٌ بِمَخْلُوقٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ، كَمَا أَنَّهَا لَا تَجُوزُ بِإِجْمَاعِ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِالنَّصِّ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ فِي مَنْعِ الْحُلِفِ بِغَيْرِ اللهُ (٢).

قال الشيخ سكيهان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب تَخَلَله: وأجمع العلماء على أن اليمين لا تكون إلا بالله، أو بصفاته (٣)، قال ابن عبد البر: لا يجوز الحلف بغير الله بالإجماع. انتهى.

ولا اعتبار بمن قال من المتأخرين: إن ذلك على سبيل كراهة التنزيه، فإن هذا قول باطل. وكيف يقال ذلك لما أطلق عليه الرسول على أنه كفر أو شرك، بل ذلك محرم، ولهذا اختار ابن مسعود الله أن يحلف بالله كاذبًا، ولا يحلف بغيره صادقًا. فهذا يدل على أن الحلف بغير الله أكبر من الكذب، مع أن الكذب من المحرمات في جميع الملل فدل ذلك أن الحلف بغير الله من أكبر المحرمات (3).

كرومن الآثار عن السلف:

عن عَبْدَ الله بْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يُخْبِرُ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ الزُّبَيْرِ يُخْبِرُ، أَنَّ عُمَرَ لَمَّا كَانَ بِالْحُمَصِ مِنْ عُسْفَانَ اسْتَبَقَ النَّاسُ، فَسَبَقَهُمْ عُمَرُ فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: فَانْتَهَزْتُ فَسَبَقَتْهُ، فَقَالَ: سَبَقْتُهُ وَالله، ثُمَّ انْتَهَزْ فَسَبَقَنِي، فَقَالَ: سَبَقْتُهُ وَالله، ثُمَّ انْتَهَزْ أَنْ الثَّالِثَةَ فَسَبَقَنِي، فَقَالَ: سَبَقْتُهُ وَالله، ثُمَّ انْتَهَزْ الثَّالِثَةَ فَسَبَقَنِي، فَقَالَ: سَبَقْتُهُ وَالله، ثُمَّ أَنَاحَ، فَسَبَقْنِي، فَقَالَ: سَبَقْتُهُ وَالله، ثُمَّ أَنَاحَ،

⁽١) فتح الباري (٢/ ٢٥٦).

⁽٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٤٢٣).

⁽٣) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (١/ ٥٥١).

⁽٤) المصدر السابق.

فَقَالَ: «أَرَأَيْتَ حَلِفَكَ بِالْكَعْبَةِ، وَالله لَوْ أَعْلَمُ أَنَّكَ فَكَّرْتَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ تَحْلِفَ لَعَاقَبْتُكَ، احْلِفْ بِالله، فَأْثَمْ أَوِ ابْرَرْ» (١٠).

ذكر الحلف بالكعبة، والأنبياء، وسائر المخلوقات

قال ابن قدامة كَاللهُ: [فَصْل تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِالْحَلِفِ بِمَخْلُوقِ كَالْكَعْبَةِ]

(٧٩٧٧) فَصْلُ: وَلَا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِالْحَلِفِ بِمَخْلُوقٍ؛ كَالْكَعْبَةِ، وَالْأَنْبِيَاءِ، وَسَائِرِ الْمُخْلُوقَاتِ، وَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِالْجِنْثِ فِيهَا. هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُخْلُوقَاتِ، وَقَالَ أَصْحَابُنَا: الْحَلِفُ بِرَسُولِ الله ﷺ يَمِينُ مُوجِبَةٌ لِلْكَفَّارَةِ. وَرُوِيَ عَنْ أَضُمَدَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا حَلَفَ بِحَقِّ رَسُولِ الله ﷺ فَحَنِثَ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: لِآنَهُ أَحَدُ شَرْطَيْ الشَّهَادَةِ، فَالْحَلِفُ بِهِ مُوجِبٌ لِلْكَفَّارَةِ، كَالْحَلِفِ بِالله، أَوْ بِالله، أَوْ لِاللهِ عَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْةٍ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِالله، أَوْ لِيَاسُمُ الله وَلِأَنَّهُ حَلْفٌ بِالله، فَلَمْ يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ، كَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَلِآنَهُ خَلُوقٌ، فَلَمْ يُوجِبُ اللهُ كَفَّارَةَ، كَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَلِآنَهُ خَلُوقٌ، فَلَمْ يَوجِبُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ

مسألة: من حلف بالات والعزي أو الطواغيت التي تُعبد من

دون الله تعالى عليه أن يتصدق؟

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ فِي حَلِفِهِ: بِاللَّاتِ وَالعُزَّى، فَلْيَتُصَدَّقْ» (٣).

⁽۱) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (۱۵۹۲۷)، والفاكهي في أخبار مكة (۳۵۳/۱) من طريق ابن جريج قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ به.

⁽٢) المغني (٩/ ١٣ ٥).

⁽٣) رواه البخاري (٦٦٥٠)، ومسلم (١٦٤٧).

🕸 وهل عليه كفارة يمين؟

قال النووي تَخَلَّهُ: «مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ فِي حَلِفِهِ: بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لاَ إِلَهَ إِلَّا الله وَلَمْ الله عَلْمَ مُورَةِ الْأَصْنَامِ حِينَ حَلَفَ بِهَا قَالَ الله الله الله وَلَمْ الله وَلَمْ عَلْمُ الله وَالْعُزَى وَعَيْرِهُمَا مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ أَوْ نَحُو ذَلِكَ لَمْ تَنْعَقِدُ مَنَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ أَوْ نَحُو ذَلِكَ لَمْ تَنْعَقِدُ يَمِينُهُ بِل عليه أَن يستغفرالله تَعَالَى وَيَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلّا الله، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ سَوَاءٌ فَعَلَهُ مَي مَنْهُ بِل عليه أَن يستغفرالله تَعَالَى وَيَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلّا الله، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ سَوَاءٌ فَعَلَهُ مَي لَكُمْ اللهُ عَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكِ وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي مَن النَّبِي عَلَيْهُ أَوْ واليهودية، واحتج بأن الله كُلُّ ذَلِكَ إِلَّا فِي قَوْلِهِ: أَنَّا مُنْتَدِعٌ أَوْ بَرِيءٌ مِنَ النَّبِي عَلَيْهُ أَوْ واليهودية، واحتج بأن الله مَنْكُرٌ وَزُورٌ، وَاخْتِجَ أَصْحَابُنَا وَاجْمُهُورُ بِظَاهِرِ هَذَا الْخَدِيثِ فَإِنَّهُ عَلَيْهُ إِنَا أَمْره بقول مَنْكُرٌ وَزُورٌ، وَاخْتِجَ أَصْحَابُنَا وَاجْمُهُورُ بِظَاهِرِ هَذَا الْخَدِيثِ فَإِنَّهُ عَلَيْهُ إِنَا أَمْهُ مُ عَلَى الظَّهُ وَلُهُ وَيُورِهُ وَالْعَلَاهُ وَلَا الله وَلَمْ يَذَكُرُ كَفَّارَةً، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا حَتَّى يَثْبُتَ فِيهَا شَرْعُ، وَأَمَّا وَيَا الله وَلَمْ يَذَكُرُ كَفَّارَةً، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا حَتَّى يَثْبُتَ فِيهَا شَرْعُ، وَالله أَعْلَمُ قَوْلُهُ عَلَيْهُ مَا عَلَى الظَهَارِ فَيُنْتَقَضُ بِهَا اسْتُنْوْهُ، والله أَعْلَمُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ أَلُهُ عَلَى الظَهُارِ فَيُنْتَقَضُ بِهَا اسْتُمْورُهُ والله أَعْلَمُ قَوْلُهُ عَلَيْهُ مَنْ الظَهُمْ عَلَى الظَهَارِ فَيُنْتَقَضُ بِهَا اسْتُمْونُ والله أَعْلَمُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الْمُعَارِقُ الْمُ الْعُلَمُ عَلَى الظَهُمْ وَلَهُ الْمُعَالِقُ فَي اللهُ اللهُ عَلَى الطَهُمُ عَلَى الطَهُ عَلَى الطَلْمُ عَلَى الطَهُ مَنْ اللّهُ عَلَى الطَهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُه

مسألة: ما حكم من حلف على ملة غير ملة الاسلام؟

عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ فَهِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ مِلَّةِ الإسْلاَمِ فَهُوَ كَمَا قَالَ، قَالَ: وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُذِّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَلَعْنُ الْمُؤْمِنِ كُقَتْلِهِ، وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ»(٢).

قال الحافظ ابن حجر: قوله باب من حلف بملة سوى الإسلام، الملة بكسر الميم وتشديد اللام: الدين والشريعة، وهي نكرة في سياق الشرط فتعم جميع الملل من أهل الكتاب كاليهودية والنصرانية ومن لحق بهم من المجوسية والصابئة وأهل الأوثان والدهرية والمعطلة وعبدة الشياطين والملائكة وغيرهم، ولم يجزم المصنف بالحكم هل يكفر الحالف بذلك أو لا؟ لكن تصرفه يقتضي أن لا يكفر بذلك؛ لأنه على حديث من حلف باللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله ولم ينسبه إلى الكفر،

⁽۱) شرح صحیح مسلم (۱۰۷/۱۷).

⁽٢) رواه البخاري (٦٦٥٢)، ومسلم (١١٠).

وتمام الاحتجاج أن يقول لكونه اقتصر على الأمر بقول لا إله إلا الله ولو كان ذلك يقتضي الكفر لأمره بتمام الشهادتين والتحقيق في المسألة التفصيل الآتي.

قال ابن المنذر: اختلف فيمن قال: أكفر بالله ونحو ذلك إن فعلت ثم فعل فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة وجمهور فقهاء الأمصار: لا كفارة عليه ولا يكون كافرا إلا إن أضمر ذلك بقلبه، وقال الأوزاعي والثوري والحنفية وأحمد وإسحاق: هو يمين وعليه الكفارة، قال ابن المنذر: والأول أصح؛ لقوله: من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ولم يذكر كفارة زاد غيره: ولذا قال: من حلف بملة غير الإسلام فهو كها قال: فأراد التغليظ في ذلك حتى لا يجترئ أحد عليه، ونقل أبو الحسن بن القصار من المالكية عن الحنفية: أنهم احتجوا لإيجاب الكفارة بأن في اليمين الامتناع من الفعل وتضمن كلامه بها ذكر تعظيها للإسلام، وتعقب ذلك بأنهم قالوا فيمن قال وحق الإسلام إذا حنث: لا تجب عليه كفارة فأسقطوا الكفارة إذا صرح بتعظيم الإسلام وأثبتوها إذا لم يصرح (۱).

وفي المدونة عن مالك: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ: هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ جَوُسِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ أَوْ كَافِرٌ بِالله، أَوْ بَرِيءٌ مَنْ الْإِسْلَامِ، إِنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا. أَتَكُونُ هَذِهِ أَيْمَانًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ؟ قَالَ: لَا لَيْسَتْ هَذِهِ أَيْمَانًا عِنْدَ مَالِكِ وَلْيَسْتَغْفِرْ الله مِمَّا قَالَ^(٢).

مسألة: ما حكم من حلف بحق فلان من الناس؟

الجواب: أنه آثم ولا كفارة عليه أيضًا.

قال ابن حزم كَنْكَلَثُهُ: واتفقوا أن من حلف ممن ذكرنا بحق زيد أو عمرو أو بحق أبيه أنه آثم ولا كفارة عليه (٣).

⁽١) فتح الباري (١١/ ٥٣٧) باختصار.

⁽٢) المدونة (١/ ٥٨٢).

⁽٣) مراتب الإجماع (الأيمان والنذور) (ص١٥٨).

مسألة: ما حكم من حلف بالأمانة؟

عن بريدة بن الحصيب ره قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا» (١٠).

قال الخطابي كَنَلَثُهُ: هذا يشبه أن تكون الكراهة فيها من أجل أنه إنها أمر أن يحلف بالله وبصفاته وليست الأمانة من صفاته، وإنها هي أمر من أمره وفرض من فروضه فنهوا عنه لما في ذلك من التسوية بينها وبين أسهاء الله تَكُلُّ وصفاته.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا قال وأمانة الله كان يمينًا ولزمته الكفارة فيها، وقال الشافعي: لا يكون ذلك يمينًا ولا يكون فيها كفارة (٢).

وقال عظيم أبادي لِحَمْلِتُهُ: «مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا» أَيْ مِمَّنِ اقْتَدَى بِطَرِيقَتِنَا.

قَالَ الْقَاضِي: أَيْ مِنْ ذَوِي أَسُوتِنا بَلْ هُوَ مِنَ الْمُتَشَبِّهِينَ بِغَيْرِنَا فَإِنَّهُ مِنْ دَيْدَنِ أَهْلِ الْكِتَاب، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ الْوَعِيدَ عليه قاله القارئ.

وَقَالَ فِي النِّهَايَةِ: يُشْبِهُ أَنْ تَكُونَ الْكَرَاهَةُ فِيهِ لِأَجْلِ أَنَّهُ أَمَرَ أَنْ يُحْلَفَ بأَسْهَاءِ الله وَصِفَاتِهِ، وَالْأَمَانَةُ أَمْرٌ مِنْ أُمُورِهِ فَنُهُوا عَنْهَا مِنْ أَجْلِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَسْهَاءِ الله وَصِفَاتِهِ، وَالْأَمَانَةُ أَمْرٌ مِنْ أُمُورِهِ فَنُهُوا عَنْهَا مِنْ أَجْلِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَسْهَاءِ الله تَعَالَى كَمَا نُهُوا أَنْ يَحْلِفُوا بِآبَائِهِمْ، وَإِذَا قَالَ الْجَالِفُ: وَأَمَانَةُ الله كَانَتْ يَمِينًا عِنْدَ أَبِي حَنْهُ وَالشَّافِعِيُّ لَا يَعُدُّهَا يَمِينًا وَالْأَمَانَةُ تَقَعُ عَلَى الطَّاعَةِ وَالْعِبَادَةِ وَالْوَدِيعَةِ وَالنَّقَدِ وَالْأَمَانِ وَقَدْ جَاءَ فِي كُلِّ مِنْهَا حَدِيثٌ (٣).

⁽١) إسناده صحيح: رواه أبو داود (٣٢٥٣)، وأحمد (٢٢٩٨٠) وغيرهما من طريق الوليد بن تعلبة الطائى، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ.

⁽٢) معالم السنن (٤/٢٤).

⁽٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود (٩/ ٥٧).

مسألة: ذكر التغليظ في اليمين بالبراءة من الإسلام(١)

عن بُرَيْدَةَ بن الحصيب ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنْ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ كَانَ كَاذَبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِّا» (٢).

قال الخطابي كَلَشَهُ: فيه دليل على أن من حلف بالبراءة من الإسلام فإنه يأثم ولا يلزمه الكفارة؛ وذلك لأنه إنها جعل عقوبتها في دينه ولم يجعل في ماله شيئًا (٣).

مسألة: الرجل يقول لعمري، ولاها الله

عن عَطَاءً قال: كَانَ خَالِدُ بْنُ الْعَاصِ، وَشَيْبَةُ بْنُ عُثْمَانَ يَقُولَانِ إِذَا أَقْسَمَا: وَأَبِي «فَنَهَاهُمَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ، أَنْ يَحْلِفَا بِآبَائِهِمَا» قَالَ: فَغَيَّرَ شَيْبَةٌ، فَقَالَ: لَعَمْرِي، وَعَنْ لَاهَا الله إِذًا أَبِهَمَا بَأْسُ؟ فَقَالَ: «لَا»، وَخَلْكَ أَنَّ إِنْسَانًا سَأَلَ عَطَاءً عَنْ لَعَمْرِي، وَعَنْ لَاهَا الله إِذًا أَبِهَمَا بَأْسُ؟ فَقَالَ: «لَا»، ثُمَّ حَدَّثَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَقُولُ: «مَا لَمْ يَكُنْ حَلَفَ بِغَيْرِ الله فَلَا بَأْسَ، فَلَا بَأْسَ، فَلَا بَأْسَ، لَعَمْرِي بِقَسَم (٤).

وعَنْ أَبِي قَتَادَةً وَ اللهِ عَالَى: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْ عَامَ حُنَيْنٍ، فَلَمَّ التَقَيْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ المُسْلِمِينَ، فَاسْتَدَرْتُ كِلَمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ المُسْلِمِينَ، فَاسْتَدَرْتُ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ حَتَّى ضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ، فَأَقْبَلَ عَلَيَ فَضَمَّنِي ضَمَّةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ المَوْتِ، ثُمَّ أَدْرَكَهُ المَوْتُ، فَأَرْسَلَنِي، فَلَحِقْتُ عُمَرَ بْنَ الحَطَّابِ فَقُلْتُ: مَا بَالُ النَّاسِ؟

قَالَ: أَمْرُ الله، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، وَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ

⁽١) تبويب ابن المنذر في كتابه الأوسط (١١/ ١٥٢).

⁽٢) رواه أبو داود (٣٢٥٨)، والنسائي (٣٧٧٢)، وابن ماجه (٢١٠٠) وأحمد (٢٣٠٠٦) وغيرهم من طريق حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهُ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

⁽٣) معالم السنن (٤/ ٤٦).

⁽٤) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (٩٣٣ ١٥) قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ،

عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلَبُهُ»، فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي، ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ الثَّالِثَةَ مِثْلَهُ، لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلَبُهُ»، فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي، ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ الثَّالِثَةَ مِثْلَهُ، لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلَبُهُ»، فَقُلْتُ نَمَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةً؟»، فَاقْتَصَصْتُ عَلَيْهِ القِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: صَدَقَ يَا رَسُولُ الله، وَسَلَبُهُ عِنْدِي فَأَرْضِهِ عَنِي، فَقَالَ أَبُو بَكْرِ الصِّدِيقُ عَلَيْهُ؛ لَا هَا لَهُ وَسَلَبُهُ عِنْدِي فَأَرْضِهِ عَنِي، فَقَالَ أَبُو بَكْرِ الصِّدِيقُ عَلَيْهُ؛ لَا هَا لَهُ وَرَسُولِه عَلَيْهُ يَعْدُ لِللهُ وَرَسُولِه عَلَيْهُ يُعْلَيْكَ لَا هَا لَهُ وَرَسُولِه عَلَيْهُ مُعْلَيْكَ لَا هَا لَهُ وَرَسُولِه عَلَيْهُ عَلَيْكَ اللهُ وَرَسُولِه عَلَيْكَ مَالِ مَا لَكُ عَلِيهُ اللهِ عَلْمَ الله وَرَسُولِه عَلَيْكَ مَالِ مَا لَكُ عَلِيهُ عَلَيْكَ اللهُ وَرَسُولِه عَلَيْكَ مَالِهُ عَلَيْكَ مَا لَكُ عَلَيْكُ مَا لَا لَنْ يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسْدِ الله، يُقَاتِلُ عَنِ الله وَرَسُولِه عَلَيْكُ مِنْ أَنْهُ لَا وَلَهُ مَالٍ مَا لَيْمُ مَا لَهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ مَا الله عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ الله وَرَسُولِه عَلَيْكُ مَا لَا لَكُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُهُ اللهُ اللهُ

وعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَّتْ عَلِيَّ بَرِيرَةُ، فَقَالَتْ: إِنَّ أَهْلِي كَاتَبُونِي عَلَى تِسْعِ أُوَاقِ فِي تِسْعِ سِنِينَ، فِي كُلِّ سَنَةٍ أُوقِيَّةٌ فَأَعِينِينِي، فَقُلْتُ هَا: إِنْ شَاءَ أَهْلُكِ أَنْ أَعُدَّهَا لَمُمْ عَدَّةً وَأَحِدَةً وَأَعْتِقَكِ، وَيَكُونَ الْوَلَاءُ لِي فَعَلْتُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِأَهْلِهَا فَأَبُوا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ فِي فَعَلْتُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِأَهْلِهَا فَأَبُوا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ فَي فَعَلْتُ، فَلَاتُهُ وَاللَّهُ إِذًا قَالَتْ، فَقَالَتْ: لَا هَا الله إِذًا قَالَتْ، فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا، وَاشْتَرِطِي لَهُمُ فَسَمِعَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ، فَسَأَلَنِي، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا، وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِيَ الْوَلَاءَ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لَيْ الْوَلَاءَ لِي فَعَلْتُ...(٢).

قَالَ أَبُو حَاتِم السِّحِسْتَانِيُّ لِعَلَلَهُ: جاء في القسم لا هاء الله قَالَ وَالْعَرَبُ تَقُولُهُ بِالْهُمْزَةِ وَالْقِيَاسُ تَرْكُهُ قَالَ: وَمَعْنَاهُ لَا وَالله هَذَا مَا أُقْسِمُ بِهِ فَأَدْخَلَ اسْمَ الله تَعَالَى بَيْنَ هَا وَذَا (٣).

قال الخطاب تَخلَتْهُ: وقوله لاها الله إذًا هكذا يروى والصواب لا ها الله ذا بغير ألف قبل الذال، ومعناه في كلامهم لا والله يجعلون الهاء مكان الواو ومعناه لا والله لا يكون ذا(١٤).

قَالَ أَبُو عُثْمَانَ المَّازِرِيُّ وَخَلَقْهُ: مَعْنَاهُ لَاهَا الله ذَا يَمِينِي أَوْ ذَا قَسَمِي (٥).

⁽۱) رواه البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (١٧٥١).

⁽Y) رواه مسلم (۲۰۵۲).

⁽٣) شرح صحيح مسلم للنووي (١٠/ ١٤٥).

⁽٤) معالم السنن (٢/ ٣٠١).

⁽٥) شرح صحيح مسلم للنووي (١٢/ ٦٠).

مسألة: الرجل يقول: لا والحمد لله، أو بحمد الله

عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ: ﴿ لَا وَالْحَمْدُ لللهِ ﴿ (١).

وفي رواية عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: كَانَ يُقَالُ: «يُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: «لَا بحَمْدِ الله» وَلَكِنْ يَقُولُ: لَا، وَالْحُمْدُ لله» (٢)(٣).

مسألة: ما الجواب عن تلك الأحاديثَ، وظاهرها الحلف بغير الله تعالى؟

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَىٰ قَالَ: جَاءَ رَجُلُ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ أَجْرًا؟ فَقَالَ: «أَمَا وَأَبِيكَ لَتُنْبَأَنَّهُ أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ، تَخْشَى الْفَقْرَ، وَتَأْمُلُ الْبَقَاءَ، وَلَا ثُمُّ فِلَ حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ الْخُلْقُومَ، قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ "كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ "كَانَ لِفُلَانٍ"

وعن طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ الله عَلَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَفَلَحَ، وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ الجُنَّةَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ» (٥).

وعَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: صَلَّى أَبُو بَكْرِ ﴿ الْعَصْرَ، ثُمَّ خَرَجَ يَمْشِي، فَرَأَى الْحَسَنَ يَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ، فَحَمَلَهُ عَلَى عَاتِقِهِ، وَقَالَ: بِأَبِي، شَبِيهٌ بِالنَّبِيِّ لاَ شَبِيهٌ بِعَلِيٍّ وَعَالَ: بِأَبِي، شَبِيهٌ بِالنَّبِيِّ لاَ شَبِيهٌ بِعَلِيٍّ وَعَلِيٌّ يَضْحَكُ (٦).

⁽١) إسناده صحيح: رواه عبيد الرزاق (١٥٩٤٥) عَنِ النَّوْرِيِّ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ به.

⁽٢) في الأثر السابق ورد المنع عنه بقول: «لا والحمد لله»، وهنا ورد الجواز، والظاهر والله أعلم أن الأول تصحيف.

 ⁽٣) إسناده صحيح: رواه ابن أبي شيبة (٢٥٦٥٧) قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

⁽٤) رواه مسلم (١٠٣٢).

⁽٥) رواه البخاري (١٨٩١)، ومسلم (١١) وهذا لفظه بذكر (وأبيه)، وهي لفظة شاذة عند فريق من العلماء.

⁽٦) رواه البخاري (٣٥٤٢).

🕸 الجواب:

قَالَ النووي يَعْلَشُهُ: فَإِنْ قِيلَ: الْحَدِيثُ ثُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ»، فَجَوَابُهُ: أَنَّ هذه كلمة تجري على اللسان لا تقصد بِهَا الْيَمِينُ فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ أَقْسَمَ الله تعالى (۱).

مسألة: ما الجواب على ما ورد من قسم الله تعالى ببعض مخلوقاته، مثل قسمه ﷺ بالطور، والعاديات، والصافات، والنجم، والشمس، والقمر، ونحوذلك؟

قال النووي تَخَلَّلُهُ: فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ أَقْسَمَ الله تعالى بمخلوقاته كقوله تعالى و«الصافات» و«الذاريات» و«الطور» و«النجم» فَالْجُوَابُ: أَنَّ الله تَعَالَى يُقْسِمُ بِهَا شَاءَ مِنْ خَلُوقَاتِهِ تَنْبِيهًا عَلَى شَرَفِهِ (٢).

وقال ابن قدامة كَنَالله: فَأَمَّا قَسَمُ الله بِمَصْنُوعَاتِهِ، فَإِنَّمَا أَقْسَمَ بِهِ دَلَالَةً عَلَى قُدْرَتِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَلله - تَعَالَى - أَنْ يُقْسِمَ بِمَا شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَا وَجْهَ لِلْقِيَاسِ عَلَى إِقْسَامِهِ. وَقَدْ قِيلَ: إَنَّ فِي إِقْسَامِهِ إِضْمَارَ الْقَسَمِ بِرَبِّ هَذِهِ الْمُخْلُوقَاتِ، فَقَوْلُهُ: ﴿ وَلَا تَعْلَى الشَّحَى ﴿ اللَّهُ مَنَ اللّهُ مَنَ اللَّهُ مَنَ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللّهُ اللَّهُ اللَّلَّةُ مَنْ أَلَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللّهُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

مسألة: ماالحكمة من النهي عن الحلف بغير الله تعالى؟

قال النووي وَ اللهُ تَعَالَى أَنَّ الْعُلَمَاءُ الْحُكَمَةُ فِي النَّهْيِ عن الحلف بغيرالله تَعَالَى أَنَّ الْحُلِفَ يَقْتَضِي تَعْظِيمَ المُحْلُوفِ بِهِ وَحَقِيقَةُ الْعَظَمَةِ مُخْتَصَّةٌ بِالله تَعَالَى فَلَا يُضَاهِي به غيره (٤).

وقال ابن قدامة تَخلَله: وَلِأَنَّ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ الله، فَقَدْ عَظَّمَ غَيْرَ الله تَعْظِيمًا يُشْبِهُ تَعْظِيمَ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَلِهَذَا سُمِّيَ شِرْكًا؛ لِكَوْنِهِ أَشْرَكَ غَيْرَ الله مَعَ الله – تَعَالَى –

⁽۱) شرح مسلم (۱۱/ ۱۰۵).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٨٩).

⁽٤) شرح صحيح مسلم (١١/ ١٠٥).

فِي تَعْظِيمِهِ بِالْقَسَمِ بِهِ، فَيَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله. تَوْحِيدًا للهِ ّ - تَعَالَى، وَبَرَاءَةً مِنْ الشَّرْكِ (١). الشَّرْكِ (١).

مسالة: هل على من حلف بغير الله كفارة؟

قال الشافعي سَمِلَتُهُ: وَمَنْ حَلَفَ بِشَيْءٍ غَيْرِ الله تَعَالَى فَلَيْسَ بِحَانِثٍ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ (٢).

وقال الشافعي تَحْلَقْهُ: مَنْ حَلَفَ بِالله أَوْ بِاسْمٍ مِنْ أَسْهَاءِ الله تَعَالَى فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ إِذَا حَنِثَ وَمَنْ حَلَفَ بِشَيْءٍ غَيْرَ الله فَلَيْسَ بِحَالِفٍ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ إِذَا حَنِثَ، وَالْمُولِي مَنْ حَلَفَ بِأَلَّذِي يَلْزُمُهُ بِهِ كَفَّارَةٌ (٣).

المسألة: هل من حلف بالله كاذبًا عليه كفارة؟

قال الإمام الشافعي تَخلَّفهُ: وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِنْ حَلَفَ عَامِدًا لِلْكَذِبِ اسْتِخْفَافًا بِالْيَمِينِ بِالله كَاذِبًا فَهَذَا الْوَجْهُ الثَّانِي الَّذِي لَيْسَتْ فِيهِ كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَعْرِضُ مِنْ ذَلِكَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ كَفَّارَةٌ وَإِنَّهُ لَيُقَالُ لَهُ: تَقَرَّبْ إِلَى الله بِهَا اسْتَطَعْت مِنْ خَيْرِ (٤).

مسألة: يُكره الإفراط بالحلف

قال الإمام الشافعي عَنَلَتْهُ: وَأَكْرَهُ الْأَيْمَانَ بِالله عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا فِيهَا كَانَ للهِ طَاعَةً مِثْلَ الْبَيْعَةِ عَلَى الجُهَادِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (٥).

وقال أبن قدامة تَخلَقه: وَيُكْرَهُ الْإِفْرَاطُ فِي الْحُلِفِ بِالله تَعَالَى؛ لِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ ﴾ [القلم: ١٠]. وَهَذَا ذَمُّ لَهُ يَقْتَضِي كَرَاهَةَ فِعْلِهِ. فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ إِلَى حَدِّ لُو فِرَاطِ، فَلَيْسَ بِمَكْرُوهٍ، إِلَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِهِ مَا يُوجِبُ كَرَاهَتَهُ.

⁽١) المغنى (٩/ ٤٨٩).

⁽٢) الأم (٥/ ٢٨٢).

⁽٣) الأم (٥/ ٣١٧)

⁽٤) الأم (٧/ ٢٦).

⁽٥) الأم (٧/ ١٢).

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ قَالَ: الْأَيْهَانُ كُلُّهَا مَكْرُوهَةٌ (١) لِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَجْعَلُواْ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِآيُهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ ا

وَلَنَا، أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْ كَانَ يَحْلِفُ كَثِيرًا، وَقَدْ كَانَ يَحْلِفُ فِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ أَيْمَانًا كَثِيرَةً، وَرُبَّمَا كَثِيرَةً، وَرُبَّمَا كَثِيرَةً، وَرُبَّمَا كَثِيرَةً، وَرُبَّمَا كَثِيرَةً، وَرُبَّمَا كَثِيرَةً، وَالله يَا أُمَّةً مُحَمَّدٍ، وَالله لَوْ تَعْلَمُونَ مُحَمَّدٍ، مَا أَحَدُ أَغْيَرُ مِنْ الله أَنْ يَزْنِي عَبْدُهُ، أَوْ تَزْنِي أَمَتُهُ، يَا أُمَّةً مُحَمَّدٍ، وَالله لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ، لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا. وَلَقِيتُهُ امْرَأَةٌ مِنْ الْأَنْصَارِ، مَعَهَا أَوْلَادُهَا، فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ، إِنَّكُمْ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ». ثَلَاثَ مَرَّاتٍ (٢).

وقال ابن العربي تَخَلَّلَهُ: ﴿ وَلَا تَجْعَلُواْ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِآَيْمَنِكُمْ ﴾... الثالثة: لَا تُكْثِرُوا مِنْ ذِكْرِ الله تَعَالَى فِي كُلِّ عُرْضٍ يَعْرِضُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُطِعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴾ [القلم: ١٠] فَذَمَّ كَثْرَةَ الْحُلِفِ^(٣).

مسألة: مَنْ حَلَفَ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ صَادِقٌ، ثُمَّ وَجَدَهُ كَاذِبًا؟

قال الإمام الشافعي كَلَقْهُ: وَمَنْ حَلَفَ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ صَادِقٌ، ثُمَّ وَجَدَهُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ (١).

وقِيلَ لِلشَّافِعِيِّ تَعَلَّلُهُ: فَإِنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْيَمِينَ الَّتِي لَا كَفَّارَةَ فِيهَا، وَإِنْ حَنِثَ فِيهَا صَاحِبُهَا إِنَّهَا يَمِينُ وَاحِدَةٌ إِلَّا أَنَّ لَمَا وَجْهَيْنِ وَجْهُ يُعْذَرُ فِيهِ صَاحِبُهُ وَيُرْجَى لَهُ أَنْ لَا صَاحِبُهَا إِنَّمُ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْقِدُ فِيهَا عَلَى إِثْمَ وَلَا كَذِبٍ وَهُوَ أَنْ يَعْلِفَ بِالله عَلَى الْأَمْرِ يَكُونَ عَلَيْهِ فِيهَا إِثْمٌ لِآنَّهُ لَمْ يَعْقِدُ فِيهَا عَلَى إِثْمَ وَلَا كَذِبٍ وَهُوَ أَنْ يَعْلِفَ بِالله عَلَى الْأَمْرِ لَقَدْ كَانَ وَلَا كَانَ ذَلِكَ جُهْدَهُ وَمَبْلَغً عِلْمِهِ فَذَلِكَ اللَّعْوُ الَّذِي وَضَعَ الله تَعَالَى لَقَدْ كَانَ وَلَا يَوْلَا يَوْلَكُ اللَّهُ بِاللهَ عَلَى اللَّعْوُ الَّذِي وَضَعَ الله تَعَالَى فِيهِ اللَّهُ فِأَنَةَ عَنْ الْعِبَادِ وَقَالَ: ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُو فِى آيُمُنِكُمْ وَلَاكِن يُواخِدُكُم فِيهِ اللَّهُ بِٱللَّغُو فِى آيُمُنِكُمْ وَلَاكِن يُواخِدُكُمُ اللَّهُ بِٱللَّغُو فِى آيُمُنِكُمْ وَلَاكِن يُواخِدُكُمُ اللَّهُ بِٱللَّغُو فِى آيُمُنِكُمْ وَلَاكِن يُواخِدُكُمُ اللَّهُ بِٱللَّعُو فِى آيُمُنَاكُمْ وَلَاكِن يُوافِي اللَّهُ وَلَاكُونَ مُؤَاخِدُكُمُ اللَّهُ بِٱللَّعْوِ فِى آيُمُنَاكُمْ وَلَاكُونَ يُواللَّهُ فَلَاكُ وَلَاكُونَ وَهُو اللَّهُ فِي اللَّهُ بِٱللَّعْوِ فِى آيُمُنَ كُمْ وَلَاكُون يُوافِي اللَّهُ فَا لَا لَا لَعْمُ اللَّهُ مِلْهُ مِلْهُ لِللَّهُ وَلَا أَنْ مُنَالًا لَهُ اللَّهُ بِاللَّهُ فِي اللَّهُ مِنْ الْعِبَادِ وَقَالَ: ﴿ الللَّهُ اللَّهُ مِنْ الْعَلَالُمُ وَلَا لَا لَا لَا لَا لَا لَكُولُونَ اللَّهُ مِلْكُولُونَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مِنْ الْعِبَادِ وَقَالَ: ﴿ الللَّهُ لِلللَّهُ لِلللَّهُ فِي اللَّهُ مِنْ الْعِبَادِ لَلْكُولُولُكُولَ اللَّهُ مِنْ الْعِلَالَةُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مِنْ الْعِلَالَةُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ الْعَلَى اللَّهُ لِللللَّهُ مُلْلَكُ مُنْ الْعَلَالَةُ لَهُ اللَّهُ لَالَهُ عَلَى اللَّهُ مِنْ الْعِلَالَةُ عَلَى اللَّهُ لِلْمُؤْلِقُولُ أَلَالَهُ عَلَالَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ ا

⁽١) أي: كراهة الحلف عمومًا.

⁽٢) المغني (٩/ ٤٨٩).

⁽٣) أحكام القرآن (١/ ٢٤٠).

⁽٤) الأم (٧/ ٤٢).

⁽٥) الأم (٧/ ٢٦).

مسألة: هل يجوز الحلف على الشيء وإن لم يُحلُّف؟

يجوز لفعل النبي ﷺ.

قال الإمام البخاري لَخَلَلْهُ: بَابُ مَنْ حَلَفَ عَلَى الشَّيْءِ وَإِنْ لَمْ يُحَلَّفْ.

وساق بسند عَنِ ابْنِ عُمَر ﷺ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ اصْطَنَعَ خَامَّا مِنْ ذَهَبِ وَكَانَ يَلْبَسُهُ، فَيَجْعَلُ فَصَّهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ، فَصَنَعَ النَّاسُ خَواتِيمَ، ثُمَّ إِنَّهُ جَلَسَ عَلَى المِنْبَرِ فَنَزَعَهُ، فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَلْبَسُ هَذَا الْخَاتِمَ، وَأَجْعَلُ فَصَّهُ مِنْ دَاخِلٍ» فَرَمَى بِهِ ثُمَّ قَالَ: «وَالله لاَ أَلْسُهُ أَنَدًا» فَنَذَ النَّاسُ خَواتِهمُهُمْ (۱).

﴿ وَالله لاَ أَلْبَسُهُ أَبَدًا ﴾ فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ (١). قال الله تعالى: ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُو فِيَ أَيْمَنِكُمْ وَلَاكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمُّ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ [القرة:٢٢٥]

🗐 وفيها مسائل:

مسألة: تأويل الآية

قال الطبري يَحَلَنهُ: القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُوِ فِى أَيْمَنِكُمْ ﴾ اختلف أهل التأويل في تأويل قوله: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُوِ فِى أَيْمَنِكُمْ ﴾ وفي معنى اللغو.

فقال بعضهم في معناه: لا يؤاخذكم الله بها سبقتكم به ألسنتكم من الأيهان على عجلة وسرعة، فيوجب عليكم به كفارة إذا لم تقصدوا الحلف واليمين، وذلك كقول القائل: فعل هذا والله، أو أفعله والله، أو لا أفعله والله، على سبوق المتكلم بذلك لسانه بها وصل به كلامه من اليمين.

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتُ قُلُوبُكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٥] اختلف أهل التأويل في المعني الذي أوعد الله تعالى ذكره بقوله: ﴿ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ عباده أنه مؤاخذهم به بعد إجماع جميعهم على أن معنى قوله: ﴿ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ ما تعمدت. فقال بعضهم:

⁽١) رواه البخاري (٦٦٥١)، ومسلم (٢٠٩١).

المعنى الذي أوعد الله عباده مؤاخذتهم به هو حلف الحالف منهم على كذب، وباطل (١).

مسألة: سبب نزول الآية

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ بِٱللَّغُو فِي أَيْمَنِكُمْ ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُو فِي أَيْمَنِكُمْ ﴾ فِي قَوْلِ الرَّجُلِ: لاَ وَالله وَبَلَى وَالله (٢٠).

مسألة: معنى اللغو

قَالَ الشَّافِعِيُّ لِحَمَّلَتُهُ: وَاللَّغُوُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ الْكَلَامُ غَيْرُ الْمُعْقُودِ عَلَيْهِ وَجِمَاعُ اللَّغْوِ هُوَ الْخُطَأُ وَاللَّهُ وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَى اللَّجَاجِ وَالْغَضَبِ وَالْعَجَلَةِ وَعَقْدُ الْيَمِينِ أَنْ يُشْبِتَهَا عَلَى الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ^{٣)}.

وقال الأخفش تَخَلَّقُهُ: «لَغَوْتُ في اليمين» فَه أَنا أَلغُو» «لَغُوًا» ومن قال: «هو يَمْحا» قال: «هو يَلْغا» «لَغُوًا» و«مَحْوًا». وقد سمعنا ذلك من العرب. وتقول: «لَغِيتُ باسم فلانٍ» فه أَنَا أَلْغى به» «لَغَى» أي: أَذْكُرُهُ (٤٠٠).

وقال القرطبي كَتَلَهُ: (بِاللَّغُو) اللَّغُو: مَصْدَرُ لَغَا يَلْغُو وَيَلْغَى، وَلَغِيَ يَلْغَى لَغًا إِذَا أَتَى بِهَا لَا يُخْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْكَلَامِ، أَوْ بِهَا لَا خَيْرَ فِيهِ، أَوْ بِهَا يُلْغِي إِثْمُهُ، وَفِي الْحُدِيثِ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَنْصِتْ، فَقَدْ لَغَوْتَ». وَلُغَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَقَدْ لَغَوْتَ». وَلُغَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَقَدْ لَغَوْتَ» وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَرُبَّ أَسْرَابِ حَجِيجٍ كُظَّمِ عَنِ اللَّغَا وَرَفَتِ السَّكَالُمِ

وَقَالَ آخَرُ:

⁽١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٤/٤).

⁽٢) رواه البخاري (٤٦١٣).

⁽٣) مختصر المزني (٨/ ٣٩٨).

⁽٤) معاني القران (١/ ١٨٧).

وَلَسْتُ بِمَأْخُودٍ بِلَغْوٍ تَقُولُهُ إِذَا لَمْ تَعَمَّدُ عَاقِدَاتِ الْعَزَائِمِ(١)

مسألة: صورة لغو اليمين المتفق عليها بين أهل العلم

قَالَ الْمُرْوَزِيُّ: لَغْوُ الْيَمِينِ الَّتِي اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهَا لَغْوٌ هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: لَا وَالله، وَبَلَى وَالله، فِي حَدِيثِهِ وَكَلَامِهِ غَيْرَ مُعْتَقِدٍ لِلْيَمِينِ وَلَا مُرِيدِهَا(٢).

قلتُ: ومستنده حديث عائشة ﴿ السابق.

مسالة: في قوله تعالى: ﴿لَّا يُوَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْرِ فِي أَيْمَنِكُمْ ﴾ تظهر قاعدة: «الاعتبار بالمقاصد في الأقوال»

قال العلامة السعدي كَلَقَهُ: وفي هذا دليل على اعتبار المقاصد في الأقوال، كما هي معتبرة في الأفعال (٣).

وقال العلامة ابن عثيمين تَخَلَّلُهُ: من فوائد الآية:

عدم مؤاخذة العبد بها لم يقصده في لفظه؛ وهذه الفائدة قاعدة عظيمة يترتب عليها مسائل كثيرة؛ منها لو جرى لفظ الطلاق على لسانه بغير قصد لم تطلق امرأته؛ ولو طلق في حال غضب شديد لم تطلق امرأته؛ ولو قال كفرًا في حال فرح شديد لم يكفر، كها في حديث: «لله أَشْدُ فَرَحًا بِتَوْبَةٍ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ...»(1) الحديث؛ ولو أكره على كلمة الكفر فقالها وقلبه مطمئن بالإيهان لم يكفر؛ وأمثلتها كثيرة.

ومن فوائد الآية: أن المدار على ما في القلوب؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمُ ﴾.

ومنها: أن للقلوب كسبًا، كما للجوارح؛ فأما ما حدَّث به الإنسان نفسه دون الممئنان إليه فإنه لا يؤاخذ به؛ لأنه ليس بعمل؛ ولهذا جاء في الحديث قول النبي

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (٣٩٩).

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣/ ٩٩).

⁽٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص ١٠١).

⁽٤) رواه البخاري (٢٣٠٨)، و مسلم (٢٧٤٤) من حديث عبد الله بن مسعود ١٠٠٠

عَلَيْكَةِ: «إِنَّ الله تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَم تَعْمَلُ أَوْ تَتَكَلَّمْ»^(١).

ويأَق - إِن شَاء الله - مسائل في سورة المائدة عدة مسائل متعلقة باليمين اللغو، وغيرها عند قوله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُم اللّهُ بِاللَّغْوِ فِى آَيْمَنِكُمْ وَلَاكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُهُمُ اللَّهُ مِاللَّعْمِ فِي آَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ بِمَا عَقَدتُهُمُ اللَّهُ مَكَانَ مَن أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسُوتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَمْ يَجِدُ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَقَرَةُ أَيْمَنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَالْحَهُمُ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَمْ يَجِدُ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَقَرَهُ أَيْمَنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَالْحَمْ وَاللَّهُ لَكُمْ ءَايَتِهِ عَلَيْكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [المائدة: ٨٩].

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا أُولَنَبِكَ لَا خَلَقَ لَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْفَاءَ اللهِ اللهُ وَلَا يُنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ اللهُ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴿ [آل عمران:٧٧]

🗐 وفيها مسائل:

مسألة: تأويل الآية

قال الطبري تَعْلَشْهُ: القول في تأويل قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا أُوْلَيْكَ لَا حَلَقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلّمُهُمُ اللّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِينَةِ وَلَا يُكتب وَلَا يُزكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿ [آل عمران ٧٧] يعني بذلك جل ثناؤه: إنّ الذين يستبدلون - بتركهم عهد الله الذي عهد إليهم، ووصيته التي أوصاهم بها في الكتب التي أنزلها الله إلى أنبيائه، باتباع محمد وتصديقه والإقرار به وما جاء به من عند الله وبأيها نهم الكاذبة التي يستحلون بها ما حرّم الله عليهم من أموال الناس التي ائتمنوا عليها ﴿ وَمَنَا هُمْ فِي عَنِي عَوضًا وبدلا خسيسًا من عرض الدنيا وحُطامها ﴿ وَلَيْكِ لَا عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ مِن نعيم الجنة وما أعد الله لأهلها فيها دون غيرهم وقد بينا اختلاف ولا نصيب لهم من نعيم الجنة وما أعد الله لأهلها فيها دون غيرهم وقد بينا اختلاف أهل التأويل فيها مضى في معنى «الخلاق»، ودللنا على أولى أقوالهم في ذلك الصواب، بها فيه الكفاية.

وأما قوله: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾، فإنه يعني: ولا يكِلمهم الله بها يسرُّهم ﴿وَلَا

⁽١) رواه البخاري (٥٢٦٩)، ومسلم (١٢٧) من حديث أبي هريرة ١٠٤٠.

يَنظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾، يقول: ولا يعطف عليهم بخير، مقتًا من الله لهم، كقول القائل لآخر: «انظُر إليّ نَظر الله إليك»، بمعنى: تعطف عليّ تعطف الله عليك بخير ورحمة وكها يقال للرجل: «لا سمع الله لك دعاءَك»، يراد: لا استجاب الله لك، والله لا يخفى عليه خافية، وكها قال الشاعر:

دَعَ وْتُ اللهُ حَتَى خِفْتُ أَنْ لِا يَكْونَ اللهُ يَسْمَعُ مَا أَقُولُ

وقوله: ﴿وَلَا يُزَكِيهِمُ ﴾، يعني: ولا يطهرهم من دَنس ذنوبهم وكفرهم ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمُ ﴾، يعني: ولهم عذابٌ موجع (١٠).

وقال ابن كثير يَعَلَقُهُ: يَقُولُ تعالى: إن الذين يعتاضون عما عاهدوا الله عَلَيْهِ مِنَ اتّبَاعِ مُحَمَّدٍ عَلَيْ وَذَكَرَ صَفَتَهُ لَلنَاسُ وَبَيَانِ أَمْرِهِ، وَعَنْ أَيْمَانِهُمُ الْكَاذِبَةِ الْفَاجِرَةِ الْآثِمَةِ بِالأَثْبَانُ الْقَانِيَةِ الزَّائِلَةِ أُولِئِكَ لَا بِالأَثْبَانُ الْقَانِيَةِ الزَّائِلَةِ أُولِئِكَ لَا بِالأَثْبَانُ الْقَانِيَةِ الزَّائِلَةِ أُولِئِكَ لَا بَالأَثْبَانُ الْقَانِيَةِ الزَّائِلَةِ أُولِئِكَ لَا خَلاقَ لَمُ مِنْهَا وَلا يَكلِمُهُمُ الله وَلا خَلاقَ لَمُمْ مِنْهَا وَلا يُكلِمُهُمُ الله وَلا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ أَيْ بِرَحْمَةٍ منه لهم، يعني لا يكلمهم الله كَلامَ لُطفٍ بهمْ وَلا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ بِعَيْنِ الرَّحْمَةِ وَلا يُزكِيهِمْ أَيْ مِنَ الذَّنُوبِ وَالْأَذْنَاسِ، بَلْ يَأْمُنُ بِهِمْ إِلَى النَّارِ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمُ (٢).

مسألة: سبب نزول الآية

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي أَوْفَى ﴿ اللهِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي أَوْفَى ﴿ اللهِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي أَوْفَى ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَلَى عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ

وعَنْ عَبْدِ الله بن مسعود ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئِ مُسْلِم، هُوَ عَلَيْهَا فَاجِرْ، لَقِيَ الله وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ » فَأَنْزَلَ الله تَعَالَى: ﴿ إِنَّ مَالَ امْرِئِ مُسْلِم، هُوَ عَلَيْهِا فَاجِرْ، لَقِيَ الله وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ » فَأَنْزَلَ الله تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ [آل عمران:٧٧] فَجَاءَ الأَشْعَثُ، فَقَالَ: مَا

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (٦/ ٥٢٧).

⁽٢) تفسير القرآن العظيم (٢/٥٣).

⁽٣) رواه البخاري (٢٠٨٨).

حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْنِ فِيَّ أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةُ، كَانَتْ لِي بِئُرٌ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمِّ لِي، فَقَالَ لِي: «شُهُودَك»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِذَا يَحْلِف، فَذَكَرَ النَّبِيُّ عَلِيْهِ هَذَا الحَدِيث، فَأَنْزَلَ الله ذَلِكَ تَصْدِيقًا لَهُ (١).

وفي رواية: قَالَ عَبْدُ الله فَهُدَ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ يَسْتَحِقُ بَهَا مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرْ، لَقِي الله وَهُو عَلَيْهِ غَضْبَانُ، فَأَنْزَلَ الله تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿إِنَّ اللَّهُ وَهُو عَلَيْهِ غَضْبَانُ، فَأَنْزَلَ الله تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿إِنَّ الْأَشْعَثُ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ اللّهِ وَأَيْمُنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ فَقَرأً إِلَى: ﴿عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ ثُمَّ إِنَّ الأَشْعَثُ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُنُهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْرَنِ؟ قَالَ: فَحَدَّثُنَاهُ، قَالَ: فَقَالَ: صَدَقَ، لَفِيَّ وَالله أَنْزِلَتْ، كَانَتْ بَيْنِي وَيَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بِئْرٍ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ: أَنْزِلَتْ، كَانَتْ بَيْنِي وَيَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بِئْرٍ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ: وَسُولُ الله ﷺ: وَسُولُ الله عَلَيْهِ غَضْبَانُ الله تَصْدِيقَ ذَلِكَ، ثُمَّ اقْتَرَأً هَذِهِ الآيةَ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ إِلَى: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ (٢) .

كرالآثار عن السلف:

عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةً، أَنَّ امْرَأَتَيْنِ، كَانَتَا تَخْرِزَانِ فِي بَيْتٍ أَوْ فِي الحُجْرَةِ، فَخَرَجَتْ إِحْدَاهُمَا وَقَدْ أَنْفِذَ بِإِشْفَى فِي كَفِّهَا، فَادَّعَتْ عَلَى الأُخْرَى، فَرُفِعَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لذَهَبَ دِمَاءُ قَوْم وَأَمْوَاهُمْ»، ذَكِّرُوهَا بِالله وَاقْرَءُوا عَلَيْهَا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ﴾ فَذَكَّرُوهَا فَاعْتَرَفَتْ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «اليَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» (٣).

قَالَ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ: ﴿ أَمَرَ اللهَ كَالَةِ بَذُويِ الْعُذُولِ مِنَ الشُّهَدَاءِ، وَتَلا: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ الْآيَةُ، فَيَنْظُرُ امْرُؤٌ عَلَى مَا يَشْهَدُ وَيَفْهُمُ ﴾ (٤٠).

⁽١) رواه البخاري (٢٣٥٦)، ومسلم (١٣٨).

⁽٢) رواه البخاري (٢٥١٥).

⁽٣) رواه البخاري (٤٥٥٢).

⁽٤) إسناده صحيح إلى عمرو بن شعيب: رواه عبد الرزاق (١٥٣٦٠) قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ:

عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، ومُحَمَّدٍ، وَالْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ قَالُوا: «هُوَ الرَّجُلُ يَقْتَطِعُ مَالَ الرَّجُلِ بِيَمِينِهِ» (١).

🗐 وفي الإّية الكريمة إشارةُ لليمين الغموس، وفيه مسائًل:

مسألة: تعريف اليمين الغموس

قال البغوي تَخلَقهُ: الْيَمِينُ الْغَمُوسُ: هِيَ الْيَمِينُ الْكَاذِبَةُ يَقْتَطِعُ الرَّجُلُ بِهَا مَالَ غَيْرِه، شُمِّيَتْ غَمُوسًا لأَنَّهَا تَغْمِسُ صَاحِبَهَا فِي الإِثْم، ثُمَّ فِي النَّارِ(٢).

قال الحافظ ابن حجر تَعَلَقْهُ: (قوله باب اليمين الغموس)

بفتح المعجمة وضم الميم الخفيفة وآخره مهملة قيل: سميت بذلك لأنها تغمس صاحبها في الإثم ثم في النار فهي فعول بمعنى فاعل، وقيل: الأصل في ذلك أنهم كانوا إذا أرادوا أن يتعاهدوا أحضروا جفنة فجعلوا فيها طيبا أو دما أو رمادا ثم يحلفون عند ما يدخلون أيديهم فيها ليتم لهم بذلك المراد من تأكيد ما أرادوا فسميت تلك اليمين إذا غدر صاحبها غموسا؛ لكونه بالغ في نقض العهد، وكأنها على هذا مأخوذة من اليد المغموسة فيكون فعول بمعنى مفعولة (٣).

مسألة: بيان حرمة اليمين الغموس

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الكَبَائِرُ: الإِشْرَاكُ بِالله، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالْيَمِينُ الغَمُوسُ» (٤٠٠).

قال َالنووي تَخَلَّلهُ:َ وفيه قوله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ أَيْ مُتَعَمِّدُ الْكَذِبِ وَتُسَمَّى هَذِهِ الْيَمِينُ الْغَمُوسَ»(٥).

وعَنْ عَبْدِ الله بن مسعود ﴿ مَنْ عَنِ النَّبِيِّ عَيْكِهُ قَالَ: ﴿ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ (وفي

⁽١) إسناده صحيح: رواه ابن أبي شيبة (١٢٦٠٥) عن أبي أُسَامَةَ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، ومُحَمَّدٍ، وَالْحَسَنِ.

⁽٢) شرح السنة (١/ ٨٥).

⁽٣) فتح الباري (١١/ ٥٥٥).

⁽٤) رواه البخاري (٦٦٧٥).

⁽٥) شرح صحيح مسلم (٢/ ١٦٠).

رواية: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا وَهُو فِيهَا فَاجِرٌ)، (وفي رواية: مَنْ حَلَفَ عَلَيْهِ عَلَى يَمِينِ صبر) يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئُ مُسْلِم، هُوَ عَلَيْهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ الله وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ " فَأَنْزَلَ الله تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴿ فَجَاءَ الأَشْعَثُ، فَقَالَ: مَا حَدَّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِيَّ أَنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةُ، كَانَتْ لِي بِئْرٌ فِي الْأَشْعَثُ، فَقَالَ: «فَيَمِينُهُ»، قُلْتُ: مَا لِي شُهُودٌ، قَالَ: «فَيَمِينُهُ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِذًا يَخْلِفَ، فَذَكَرَ النَّبِيُّ عَلَيْكَ هَذَا الحَدِيثَ، فَأَنْزَلَ الله ذَلِكَ تَصْدِيقًا لَهُ (١).

قَالَ ابن دقيق العيد تَعَلَّلَهُ: ﴿ يَمِينُ الصَّبْرِ ﴾ هِيَ الَّتِي يُصْبِرُ فِيهَا نَفْسَهُ عَلَى الجُزْمِ بِالْيَمِينِ وَ «الصَّبْرُ » الْحُبْسُ، فَكَأَنَّهُ يَحْبِسُ نَفْسَهُ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ وَهِيَ الْيَمِينُ الْكَاذِبَةُ. وَيُقَالُ لِمثْلِ هَذِهِ الْيَمِينِ «الْغَمُوسُ» أَيْضًا (٢).

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ فَعَلَيْهِ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «مَنِ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئ مُسْلِم بِيَمِينِهِ، فَقَدْ أَوْجَبَ اللهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الجُّنَّةَ» فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانُ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «وَإِنْ قَضِيبًا مِنْ أَرَاكٍ» (٣).

وعَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلُ مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَى أَرْضٍ لِي كَانَتْ إِلَى النَّبِيِّ عَلَى أَرْضٍ لِي كَانَتْ إِلَى النَّبِيِّ عَلَى أَرْضٍ لِي كَانَتْ لِأَبِي، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضِي فِي يَدِي أَزْرَعُهَا لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَقَّ، فَقَالَ رَسُولُ الله إِلَى فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: وَلَكَ بَيِّنَةٌ ؟ قَالَ: لاَ، قَالَ: «فَلَكَ يَمِينُهُ»، قَالَ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ لا يُبَالِي عَلَى مَا حَلْفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ اللهُ عَلَى مَا حَلْفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّ ذَلِكَ»، فَانْطَلَقَ لِيَحْلِف، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ لَمَا أَدْبَرَ: «أَمَا لَئِنْ حَلَفَ عَلَى مَالِهِ لِيَاكُهُ لَكُ أَمُ لَكُ أَمُ لَكُ أَلُكُ اللهُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ»، فَانْطَلَقَ لِيَحْلِف، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ لَمَا أَدْبَرَ: «أَمَا لَئِنْ حَلَفَ عَلَى مَالِهِ لِيَاكُمُهُ ظُلُمُ اللهُ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ »(*).

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَ اللَّهِ عَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ مَصْبُورَةٍ

⁽١) رواه البخاري (٢٣٥٦)، ومسلم (١٣٨).

⁽٢) إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام (٢/ ٢٥٩).

⁽٣) رواه مسلم (١٣٧).

⁽٤) رواه مسلم (١٣٩).

كَاذِبًا فَلْيَتَبَوَّأُ بِوَجْهِهِ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »(١).

قال الخطابي تَعَلَّقُهُ: اليمين المصبورة: هي اللازمة لصاحبها من جهة الحكم فيصبر من أجلها أي يحبس وهي يمين الصبر، وأصل الصبر الحبس، ومن هذا قولهم قتل فلان صبرًا، أي حبسًا على القتل وقهرًا عليه (٢).

مسألة: إثَّم الحالف يمينًا غموسًا وإن ورَّى

لا خلاف بين أهل العلم في أن من حلف غموسًا ليقتطع حق حق غيره أنه آثم. قال القاضي عياض كَلَنْهُ: ولا خلاف في إثم الحالف بها يقتطع به حق غيره، وإن رَّى (٣).

وقال ابن رشد كَلَنهُ: وأما إذا اقتطع بها اليمين الفاجرة - حقًا لغيره، فلا ينفعه نية نواها، وهو آثم حانث في يمينه، عاص لله ﷺ في فعله، داخل تحت الوعيد... فلا اختلاف في هذا الوجه عند أحد من الأئمة (٤).

وقال النووي تَخلَله: قَوْلُهُ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَادِقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ» وَفِي رَوَايَةٍ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ المُسْتَحْلِفِ» المُسْتَحْلِفُ بِكَسْرِ اللَّامِ وَهَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولُ عَلَى الْحَلِفِ بِاسْتِحْلَافِ الْقَاضِي فَإِذَا ادَّعَى رَجُلُ عَلَى رَجُلٍ حَقَّا فَحَلَّفَهُ الْقَاضِي فَحَلَفَ، وَلَا تَنفَعُهُ وَرَدًى فنوى غير مانوى الْقَاضِي انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ عَلَى مَا نَوَاهُ الْقَاضِي، وَلَا تَنفَعُهُ وَرَدًى

⁽۱) إسناده صحيح: رواه أبو داود (٣٢٤٢)، وأحمد (١٩٩١٢)، (١٩٩٦٧)، والحاكم في المستدرك (٧٨٠٢) من طريق يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ ابْن حُصَيْن ﷺ.

ومحمد بن سيرين قيل لم يسمع من عمران الا أن روايته عنه في صحيح مسلم.

قال العلائي كَاللَّهُ: وقال الدارقطني: لم يسمع بن سيرين من عمران بن حصين قلت (العلائي): روايته عنه في الصحيح [جامع التحصيل].

⁽٢) معالم السنن (٤/٤٤).

⁽٣) أفاده د/صالح العمري في كتابه «إجماعات القاضي عياض»، وعزاه لعياض في إكمال المعلم (٥/ ٤١٤).

⁽٤) المصدر السابق.

التَّوْرِيَةُ وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَدَلِيلُهُ هِذَا الْحَدِيثُ وَالإجماع (١).

مسألة: بيان كون اليمين الغموس من كبائر الذنوب

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الكَبَائِرُ: الإِشْرَاكُ بِالله، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالْيَمِينُ الْعَمُوسُ»(٢).

قال النووي تخلله: وفيه قول ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ أَيْ مُتَعَمِّدُ الْكَذِبِ وَتُسَمَّى هَذِهِ الْيَمِينُ الْغَمُوسَ»^(٣).

وعَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَنْيْسَ الجُهَنِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الكَبَائِرِ الخَبَائِرِ الخَبَائِرِ الخَبَوْنُ الغَمُوسُ، وَمَا حَلَفَ حَالِفٌ بِالله يَمِينَ صَبْرٍ، وَالشِّرُكُ بِالله يَمِينَ صَبْرٍ، فَأَدْخَلَ فِيهَا مِثْلَ جَنَاح بَعُوضَةٍ إِلَّا جُعِلَتْ نُكْتَةً فِي قَلْبِهِ إِلَى يَوْم القِيَامَةِ»(1).

قال الذهبي يَحْلَقْهُ: الْكَبِيرَة الْخَامِسَة وَالْعَشْرُونَ الْيَمِينَ الْعَمُّوس.

قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا أُوْلَتِهِكَ لَا خَلَقَ لَهُمْ فِي ٱللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا أُوْلَتِهِكَ لَا خَلَقَ لَهُمْ عَذَابٌ لَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ

⁽١) شرح مسلم (١١/١١)، وقد نبه عليه أيضا صالح العمري في كتابه المذكور.

⁽٢) رواه البخاري (٦٦٧٥).

⁽٣) شرح صحيح مسلم (٢/ ١٦٠).

⁽٤) رواه الترمذي (٣٠٢٠)، وأحمد (١٦٠٤٣)، وابن حبان (٥٦٣٥) [باب: ذكر البيان بأن اليمين الغموس الذي وصفناه من الكبائر]، والطبراني في الكبير (١٤٢/١٣)، والحاكم (٧٨٠٨)، وغيرهم من طريق مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ اللهَاجِرِ بْنِ قُنْفُذٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَنْشَى، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، به.

قال الترمذي: وهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وقال الذهبي: صحيح. (تلخيص المستدرك) وهو مطبوع بذيل المستدرك.

وقال الهيثمي في مجمّع الزوائد (١/ ١٠٥): رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الأوسط، وَهُوَ بِتَهَامِهِ فِي الْأَيْهَانِ وَالنَّذُورِ، وَرِجَالُهُ مُوَثَّقُونَ.

وقال الألباني في صحيح الجامع (٥٩٠٠): صحيح.

أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران:٧٧](١).

قَالَ ابن حجر الهيتمي يَحْلَقَهُ: الْكَبِيرَةُ التَّاسِعَةَ، وَالْعَاشِرَةَ، وَالْحَادِيَةَ عَشْرَةَ بَعْدَ الْأَرْبَعِ الْقَةِ: الْيَمِينُ الْكَاذِبَةُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ غَمُوسًا، وَكَثْرَةُ الْأَيُهانِ وَإِنْ كَاذَبَةُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ غَمُوسًا، وَكَثْرَةُ الْأَيُهانِ وَإِنْ كَانَ صَادِقًا (٢).

مسألة : هل اليمين الغموس ينعقد وله كفَّارة؟

اتفقت جماهير العلماء على أن حالف اليمين الغموس لا تنعقد، ولا كفارة لها، وانفرد الإمام الشافعي ورُوي عن الأوزاعي، والمعلى بن أسد، وغيرهم بأن فيه الكفارة.

قال ابن المنذر تَخَلَلُهُ: وأجمعوا على أن من حلف على أمر كاذبًا أو متعمدًا، أن لا كفارة عليه، وانفرد الشافعي فقال: يكفر، وإنه آثم (٣).

قلت: لم ينفرد الشافعي تَعَلَّشُهُ بهذا القول، فحكاه ابن عبد البر: عن الْأَوْزَاعِي، وَالْمُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، ومعمر، وَطَائِفَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ.

وَقَالَ ابن قدامة: وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّ فِيهَا الْكَفَّارَةَ. وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ، وَالنَّهُ هُرِيِّ، وَالْحَكَم، وَالْبَتِّيِّ.

كر أقوال أهل العكم مجملة:

قال ابن عبد البر كَوْلَقُهُ: هَذِهِ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ وَهِيَ لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي الْمَاضِي أَيْضًا، وَقَدِ اخْتَلَفَ الْعُلْمَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ فِي الْيَمِينِ الْغَمُوسِ كَفَّارَةً وَقَدِ اخْتَلَفَ الْعُلْمَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ فِي الْيَمِينِ الْغَمُوسِ كَفَّارَةً وَمُحَمَّنُ قَالَ ذَلِكَ مَالِكُ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْحُسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبُلِ وَمُعْدَدُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ كَفَّارَةٌ وَحُجَّتُهُمْ قَوْلُهُ عَلِيقٍ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِنْبَرِي قَالُوا: هُوَ أَعْظَمُ مَنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ كَفَّارَةٌ وَحُجَّتُهُمْ قَوْلُهُ عَلَيْقٍ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِنْبَرِي إِنَّا يَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ : «مَنِ اقْتَطَعَ مَالَ امْرِئٍ بِيَمِينِهِ حَرَّمَ الله عَلَيْهِ الْجُنَّةَ وَأَوْجَبَ لَهُ النَّارَ».

⁽١) الكبائر (الْكبيرة الْحَامِسة وَالْعشْرُونَ الْيَمين الْعَمُوس).

⁽٢) الزواجر عنَ اقتراف الكبائر (الْكَبِيرَةُ التَّاسِعَةَ، وَالْعَاشِرَةَ، وَالْحَادِيَةَ عَشْرَةَ بَعْدَ الْأَرْبَعِيائَةِ).

⁽٣) الإجماع (٧٠٠).

وفي حديث ابن مَسْعُودٍ: «لَقِيَ الله وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبِانُ».

فَذَكَرَ الْمُأْثَمَ ﷺ فِي الْيَمِينِ الْغَمُوسِ وَلَمْ يَذْكُرْ كَفَّارَةً وَلَوْ كَانَ فِيهَا كَفْارَةٌ لَذَكَرَهَا وَالله أَعْلَمُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالْمُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ وَطَائِفَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ فِيهَا ذَكَرَ الْمُرُوزِيُّ مَنْ تَعَمَّدَ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الله فَإِنِ اقْتَطَعَ بِهَا حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِم أَوْ ذِمِّيٍّ فَلَا كَفَّارَةَ فِي ذَلِكَ إِلَّا رَدُّ مَا اقْتَطَعَ وَالْجُرُوجُ مِمَّا أَخَذَهُ ظُلْمًا لِغَيْرِهِ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَهِيَ تَوْبَةٌ وَيُكَفِّرُ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ يَمِينِهِ (١).

وقال ابن عبد البر تعلقه: كان الشافعي وأصحابه ومعمر بن راشد والأوزاعي وطائفة يرون فيها الكفارة وروي عن جماعة من السلف أن اليمين الغموس لا كفارة لها، وبه قال جمهور فقهاء الأمصار، وكان الشافعي، والأوزاعي، ومعمر، وبعض التابعين فيها حكى المروزي يقولون: إن فيها الكفارة فيها بينه وبين الله في حنثه فإن اقتطع بها مال مسلم فلا كفارة لذلك إلا أداء ذلك والخروج عنه لصاحبه ثم يكفر عن يمينه بعد خروجه مما عليه في ذلك، وقال غيرهم من الفقهاء منهم مالك والثوري وأبو حنيفة لا كفارة في ذلك، وعليه أن يؤدي ما اقتطعه من مال أخيه ثم يتوب إلى الله ويستغفره وهو فيه بالخيار إن شاء غفر له وإن شاء عذبه، وأما الكفارة فلا مدخل لها عندهم في اليمين الكاذبة إذا حلف بها صاحبها عمدا متعمدا للكذب وهذا لا يكون (٢).

كرأقوال أصحاب المذاهب:

الأحناف:

قال السرخسي تَخلِللهُ: وَٱلَّتِي لَا تُكَفَّرُ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ، وَهِيَ المُعْقُودَةُ عَلَى أَمْرٍ فِي المُاضِي أَوْ الْحَالِ كَاذِبَةً يَتَعَمَّدُ صَاحِبُهَا ذَلِكَ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ بِيَمِينٍ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَقْدٌ مَشْرُوعٌ، وَهَذِهِ كَبِيرَةٌ مَحْضَةٌ، وَالْكَبِيرَةُ ضِدُّ المُشْرُوعِ وَلَكِنْ سَمَّاهُ يَمِينًا مَجَازًا؛ لِأَنَّ

⁽١) الاستذكار (٥/ ١٩١).

⁽۲) التمهيد (۲۰/۲۰).

ارْتِكَابَ هَذِهِ الْكَبِيرَةِ لِاسْتِعْمَالِ صُورَةِ الْيَمِينِ(١).

🕸 قول الإمام مالك يَحْلَلْهُ:

قال تَعْلَقُهُ: فَأَمَّا الَّذِي يَحْلِفُ عَلَى الشَّيْءِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ آثِمٌ. وَيَحْلِفُ عَلَى الْكَذِب، وَهُوَ يَعْلَمُ، النَّرْضِيَ بِهِ أَحَدًا، أَوْ لِيَعْتَذِرَ بِهِ إِلَى مُعْتَذَرٍ إِلَيْهِ، أَوْ لِيَقْطَعَ بِهِ مَالًا، فَهَذَا أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ فِيهِ كَفَّارَةُ (٢).

🕸 قول الإمام أحمد تخالله:

قال ابن قدامة تَعَلَّلُهُ: مَسْأَلَةٌ؛ قَالَ: (وَمَنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَاذِبٌ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَتَى بِهِ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ فِيهِ الْكَفَّارَةُ). هَذَا ظَاهِرُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَ

🕸 قول الإمام الشافعي كِعَلَمْهُ:

قَالَ تَعْلَلُهُ: وَمَنْ حَلَّفَ عَامِدًا لِلْكَذِبِ فَقَالَ وَالله لَقَدْ كَانَ كَذَا، وَكَذَا وَلَمْ يَكُنْ، أَوْ وَالله مَا كَانَ كَذَا، وَقَدْ كَانَ كَفَّرَ، وَقَدْ عَمَدَ الْبَاطِلَ ؟ قِيلَ: أَقَرَّ بِهَا قَوْلُ النَّبِيِّ عَيَلِيْ: «فَلْيَأْتِ قَالَ: وَمَا الْحُجَّةُ فِي أَنْ يُكَفِّر، وَقَدْ عَمَدَ الْبَاطِلَ ؟ قِيلَ: أَقَرَّ بِهَا قَوْلُ النَّبِيِّ عَيَلِيْةٍ: «فَلْيَأْتِ قَالَ: وَمَا الْحُجَّةُ فِي أَنْ يُكَفِّر، وَقَدْ عَمَدَ الْبَاطِلَ ؟ قِيلَ: أَقَرَّ بِهَا قَوْلُ الله عَلَيْ أَنْ يَنْفَعَهُ وَقَوْلُ الله عَلَيْ الله عُلَيْ الله عَلَيْ الل

قلت: والصواب ما ذهب إليه الجمهور من أن اليمين الغموس لا ينعقد، ولا كفارة فيه؛ إذ هو ليس بيمين أصلًا ولا حجة من كتاب ولا سنة على أن فيه الكفارة،

⁽¹⁾ المبسوط (A/ 17۷).

⁽٢) الموطأ (١٧٣٢).

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٩٦).

⁽٤) الأم (٧/ ٤٢).

والله تعالى أعلم.

قال الله تعالى: ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ ٱللّهُ بِٱللّغْوِ فِي أَيْمَنِكُمْ وَلَكِن مِنْ أَوْسَطِ يُوَاخِذُكُم اللّهُ بِٱللّغْوِ فِي أَيْمَنِكُمْ وَلَكِن مِنْ أَوْسَطِ يُوَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُم ٱلْأَيْمَنَ فَكَفَّرَتُهُمْ أَوْ كَمْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسُوتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَاكِ كَفَرَهُ أَيْمَنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَٱحْفَظُواْ أَيْمَنتُكُمْ كَذَالِكَ يُبَيِّنُ ٱللّهُ لَكُمْ وَلَاكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [المائدة: ٨٩]

🗐 فيها مسائل عِدَّة:

مسألة: حكم اليمين اللغو

وقد تقدمت عند قوله تعالى: ﴿ لا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُو فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُو فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٢].

مسألة: انعقاد اليمين بمرة واحدة وإن لم يكرره

قال الطبري يَعْمَلَثُهُ: وقد أَجمع الجميع لا خِلافَ بينهم: أن اليمين التي تجب بالحِنْث فيها الكفارة، تلزم بالحنث في حلف مرة واحدة، وإن لم يكرّرها الحالف مرات. وكان معلومًا بذلك أنّ الله مؤاخذٌ الحالفَ العاقدَ قلبَه على حلفه، وإن لم يكرِّره ولم يردِّدُهُ (۱).

مسألة: يستحب إبرار القسم إذا كان القسم على مباح

عن البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ ﴿ مَا قَالَ: ﴿ أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعِ فَذَكَرَ: عِيَادَةَ المَريضِ، وَاتَّبَاعَ الجَنَائِزِ، وَتَشْمِيتَ العَاطِسِ، وَرَدَّ السَّلاَمِ، وَنَصْرَ المَطْلُومِ، وَإِجَابَةَ الدَّاعِي، وَإِبْرَارَ المُقْسِمِ» (٢).

قال ابن بطال كَنْلَمْهُ: وإبرار المقسم مندوب إليه إذا أقسم عليه في مباح يستطيع

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٠/ ٥٢٣).

⁽٢) رواه البخاري (٢٤٤٥)، ومسلم (٢٠٦٦).

فعله، فإن أقسم على ما لا يجوز ويشق على صاحبه لم يندب إلى الوفاء به(١).

قال النووي تخلّله: وَأَمَّا إِبْرَارُ الْقَسَمِ فَهُوَ سُنَّةُ أَيْضًا مُسْتَحَبَّةُ مُتَأَكِّدَةٌ وَإِنَّمَا يُنْدَبُ إِلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَفْسَدَةٌ أَوْ خَوْفُ ضَرَرِ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا لَمْ يَبَرَّ قَسَمَهُ كَمَا ثَبَتَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ فَيْهُ لَمَّا عَبَرَ الرُّوْيَا بِحَضْرَةِ النَّبِيُّ عَلَيْهُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُ عَلَيْهُ: ﴿ وَاللّهُ لِللّهُ لَتُخْبِرَنِي فَقَالَ لَهُ النَّبِي عَلَيْهُ وَاللّهُ لَتُخْبِرَنِي فَقَالَ: لَا الله لَتُخْبِرَنِي فَقَالَ: لَا تَصْمُتُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ الله لَتُخْبِرَنِي فَقَالَ: لَا تُقْسِمْ وَلَمْ يَخْبِره ﴾ (٢).

مسألة: بيان كفارة من حنث في يمينه

قال الله تعالى: ﴿ فَكَفَّرَتُهُ وَ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَو كِسُوتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّرَةُ أَيْمَنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩].

مسألة: لزوم الكفارة على من حنث في يمينه

لا خلاف بين أهل العلم من أن من حنث فيمينه أن عليه الكفارة المذكورة في الآية.

قال ابن المنذر كَ لَله: وأجمعوا على أن من حلف باسم من أسماء الله تعالى، ثم حنث أن علمه الكفارة (٣).

وقال ابن عبد البر تخلله: لَمْ يَخْتَلِفِ الْعُلَمَاءُ أَنَّ عَلَى مَنْ حَنِثَ فِيهَا حَلَفَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ الْكَفَّارَةُ الَّتِي ذَكَرَ الله فِي كِتَابِهِ فِي قَوْلِهِ اللَّذَا: ﴿ ذَلِكَ الْكَفَّارَةُ أَيْمَنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ يَعْنِي فَحَنِئْتُمْ (٤٠).

⁽١) شرح صحيح البخاري (٦/ ٥٣٧).

⁽۲) شرح صحیح مسلم (۱٤/ ۳۲).

⁽٣) الإجماع (٦٦٨).

⁽٤) الاستذكار (٥/ ١٩٢).

مسألة: وجوب الكفارة بعد الحنث

قال ابن حزم كَثَلَثه: واتفقوا أن الكفارة بعد الحنث تجزئ بالعتق وبالإطعام وبالكسوة وبالصيام (١).

قال ابن القطان تَعَلَّشُهُ: واتفقوا على أن من حلف ولم يحنث، لم يجب عليه أن يكفر وأنه إذا حنث وكفر كان مؤديًا لفرضه (٢).

مسألة: لا يجب الكفارة قبل الحنث

قال ابن القطان تَعَلَّقُهُ: واتفق الجميع أن الكفارة قبل الحنث غير واجبة (٣). قال النووي تَعَلِّقُهُ: وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ قَبْلَ الْحِنْثِ، وَعَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْيَمِينِ وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْيَمِينِ وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهَا بَعْدَ الْيَمِينِ وَقَبْلَ الْحِنْثِ فَجَوَّزَهَا مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالتَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ بَعْدَ الْيَمِينِ وَقَبْلَ الْحِنْثِ فَجَوَّزَهَا مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالتَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ

بَعْدَ الْيَمِينِ وَقَبْلَ الْخِنْثِ فَجَوَّزَهَا مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالْثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ صَحَابِيًّا وَجَمَاعَاتٌ مِنَ التَّابِعِينَ، وَهُو قَوْلُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ لَكِنْ قَالُوا: يُسْتَحَبُّ كَوْنُهَا بَعْدَ الْخِنْثِ وَاسْتَثْنَى الشَّافِعِيُّ التَّكْفِيرَ بِالصَّوْمِ فَقَالَ: لَا يَجُوزُ قَبْلَ الْخِنْثِ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ بَدْذَ الْحِنْثُ فَالَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى وَقْتِهَا كَالصَّلَاةِ وَصَوْم رَمَضَانَ (٤).

مسألة: التخيير بين الاطعام والاكساء، والعتق

قال ابن المنذر تخلّلته: وأجمعوا أن الحانث في يمينه بالخيار، إن شاء أطعم، وإن شاء كسا ومن شاء أعتق، أي ذلك فعله يجزيه (٥).

قال ابن حزم تَعَلَّمْهُ: واتفقوا أنه مخير بين العتق والكسوة والإطعام (١).

⁽١) مراتب الإجماع (ص١٥٩).

⁽٢) الإقناع (٢/ ٦٤) وعزاه لكتاب (الإيجاز).

⁽٣) الإقناع (٢/ ٤٦) وعزاه لكتاب (الموضح).

⁽٤) شرح صحيح مسلم (١١/٩/١).

⁽٥) الإجماع (٧١).

⁽٦) مراتب الإجماع (ص١٦٠).

مسألة: جواز إطعام مسكين عنده

قال ابن القطان كَتَلَتُهُ: والجميع مجمعون على أن للرجل أن يطعم من هو مسكين عنده (١).

مسألة: لا يجزئ أقل من مد في الإطعام

قال ابن القطان كَانَتْهُ: وإجماع الجميع أن أقل من المد لا يجزئ (٢). مسألة: لا يجزئ الصوم مع وجود الإطعام، أو الكسوة، أو الرقبة

قال ابن المنذر تخلّلته: وأجمعوا أن الحالف الواجد للإطعام، أو الكسوة، أو الرقبة، لا يجزيه الصوم، إذا حنث في يمينه (٣).

قال ابن حزم تَعَمِّلَهُ: واتفقوا أن من عجز عن رقبة وكسوة وإطعام من حر أو عبد ذكرٍ أو أنثى في حين حنثه فكفر حينئذ ولم يؤخر إلى تبديل حاله فصام ثلاثة أيّام يجوز صيامها متتابعات أجزأه (٤).

مسألة: الإجزاء في الكفارة بعتق رقبة مؤمنة

قال ابن المنذر كَ لَللهُ: وأجمعوا على أن من وجبت عليه كفارة يمين، فأعتق رقبة مؤمنة أن ذلك يجزئ عنه (٥).

مسألة: ذكر العيوب في الرقبة التي لا تجزئ في الإعتاق

قال ابن المنذر كترتشه: وأجمعوا على أن من العيوب التي تكون في الرقاب ليجزي، ومنها ما لا يجزي، فمما أجمعوا عليه أنه لا يجزي: إذا كان أعمى، أو مقعدًا، أو مقطوع اليدين، أو أشلهما، أو الرجلين (٢).

- (١) الإقناع (٢/ ٤٦) وعزاه لكتاب (الإنباه).
 - (٢) الإقناع (٢/ ٤٦) وعزاه لكتاب (النير).
 - (٣) الإجماع (٤٧٢).
 - (٤) مراتب الإجماع (ص١٦٠).
 - (٥) الإجماع (٢٧٢).
 - (٦) الإجماع (٧٧٢).

مسألة: في الكفارة بالاعتاق يحجزئ فيها العور، والعرج الخفيف

قال ابن المنذر كَ لَهُ: وأجمع كل هؤلاء الذين ذكرتُ أن الأعور يجزئ والعرج الخفيف(١).

مسألة

قال ابن حزم تخلفه: واتفقوا في أن الحر أو الحرة من المسلمين إن حنث فلزمه كفارة يمين فأعتق بعد حنثه فيها كفارة رقبة مؤمنة سليمة الأعضاء في جميع أعضاء الجسم، ولا يعتق عليه بحكم ولا قرابة ولا بشيء يوجب العتق على ما نذكر في كتاب العتق من هذا التأليف إن شاء الله -، ولم تك تلك الرقبة أم ولد ولا من المكاتبين ولا من المدبرين ولا من المعتقين إلى أجل أن ذلك يجزئه ذكرًا كانت الرقبة أو أنثى (٢).

مسألة: اليمين اللغو لا كفارة فيه

قال ابن عبد البر تَعَلَّلَهُ: وأجمعوا أن اللغو في اليمين لا يجب فيه الكفارة (٣). مسألة: الرَّجُل يَقُول كَفَرَ بِالله أَوْ أَشْرَكَ بِالله ثُمَّ لَا يَعُول كَفَر بِالله أَوْ أَشْرَكَ بِالله ثُمَّ لَا يَعُدُلُهُ هَل عليه كفارة ؟

قال ابن عبد البر تخلّله: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَلَيْسَ بِكَافِرٍ وَلَا مُشْرِكٍ حَتَّى يَكُونَ قَلْبُهُ مُضْمِرًا عَلَى الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ وَلْيَسْتَغْفِرِ الله وَلَا يَعُدُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَبِئْسَ مَا صَنَعَ.

كَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمُسْأَلَةِ:

فَأَهْلُ الْحِجَازِ لَا يَرَوْنَهَا يَمِينًا وَلَا يُوجِبُونَ فِيهَا كَفَّارَةً وَيَكْرَهُونَهَا وَهُوَ قَوْلُ: مالك والشافعي وبه قال أبوعبيد.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةً، وَأَصْحَابُهُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ: مَنْ قَالَ أَنَا يَهُودِيٌّ أَوْ

⁽١) الأوسط (١٢/ ١٩٩).

⁽٢) مراتب الإجماع (ص١٥٩٠).

⁽٣) الإقناع لابن القطان (٢/ ٤٢).

نَصْرَانِيٌّ أَوْ كَفَرْتُ بِالله أَوْ أَشْرَكْتُ بِالله أَوْ بَرِئْتُ مِنَ الله أَوْ بَرِئْتُ مِنَ الْإِسْلَام فَهُو يَمِينٌ وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ إِنْ حَنِثَ فَهُو تَعْظِيمُ لَهُ كَالْيَمِينِ بِالله وَهُو قَوْلُ: أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلِ. وَمِمَّنْ رَأَى الْكَفَّارَةَ عَلَى مَنْ قَالَ هُو يَهُودِيُّ أَوْ نَصْرَانِيُّ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ... عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ وَعَائِشَةُ وَالشَّعْبِيُّ وَالْحُسَنُ وَمُجَاهِدٌ وَطَاوُسٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَالْحُكَمُ وَبِهِ قَالَ: أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ (١).

مسألة: اختلفوا فيمن اعتتق رقبة غير مؤمنة

قال ابن المنذر يَحَلَّقهُ: واختلفوا فيمن أعتق عنها غير المؤمنة:

فقالت طائفة: يجزئه كذلك قال عطاء، وأبو ثور، وأصحاب الرأي.

وقالت طائفة: لا يجزئه إلا مؤمنة، هذا قول مالك، والأوزاعي، والشافعي، وأبو عبيد.

واعتلَّ بعض من يقول بالقول الأول بظاهر القرآن ﴿أَوْ تَحُرِيرُ رَقَبَةً ﴾. قال: وما أعتق يجزئ على ظاهر الآية.

ولا يجوز أن يُقاس أصل على أصل وذلك لقوله: ﴿ وَأُمَّهَكُ فِسَآيِكُمُ وَرَبَآيِبُكُمُ اللّهِ على الأمهات، وأبهم اللّه على خُجُورِكُم ﴾ الآية، قال: فلما اشترط في الربائب الدخول على الأمهات، وأبهم الأمهات، فلم يشترط فيهن دخول، فإن شاء أبهم على العموم، والشرط فيما لم يبهم مستعمل لا يجوز أن يجعل حكم أحدهما حكم الآخر، فكذلك لما عم في كفارة اليمين الرقاب، واشترط في كفارة القتل المؤمنة كان حكم ما عم خلاف المشروط فيه المؤمنة، وليس هذا من الشهادات بسبيل، لأن الجميع نقلوا المراد عن الله أنه أراد العدول في الموضع الذي ليس فيه ذكر العدل، فوجب ذلك باتفاق الجميع عليه، لا لأن أحدهما قياس على الآخر.

وسبيل ما اختلف أهل العلم فيه الرجوع إلى ظاهر القرآن قال الله تعالى: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةً ﴾ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ ولما لم يجعل من خالفنا حكم الصوم كفارة

⁽١) الاستذكار (٥/ ١٩٤).

اليمين متتابعًا مثل حكم الصوم في كفارة القتل وجب عليه أن يقول: إن حكم الرقبة في كفارة اليمين لا يجب أن تكون كالرقبة في كفارة القتل من حيث فرق، بينها الصوم إذ جعل لكل آية حكمها(١).

مسألة: حلف ألا يأكل طعاما فذاقه

قال ابن المنذر تَعَلَمْهُ: وأجمعوا أن من حلف ألا يأكل طعامًا، ولا يشرب شرابا، فذاق شيئا من ذلك، ولم يدخل حلقه، أنه لا يحنث (٢).

مسألة: حلف ألا يتكلم فتكلم بلغة ما

قال ابن المنذر تَعَلَّلَهُ: وأجمعوا أن الرجل إذا حلف أن لا يتكلم، فتكلم بأي لغة كانت بحنث (٣).

مسألة: الحالف الغير مُستحلَف له نيته ويُقبل قوله إذا لم يتعلق بحق آدمي

قال القاضي عياض تخلّله: لا خلاف نعلمه بين العلماء في الحالف غير مستحلف فيها بين العبد، وبين ربه، مما لم يتعلق به حق لآدمي، ولا ما فيه حق لغيره إذا جاء مستفتيًا، ولم تقم عليه بينة أن له نيته ويُقبل قوله (٤).

مسألة: اليمين على نية المستحلف فيما تعلق به حق الغير (٥)

قال القاضي عياض تخلف: وأما من حلف لغيره في حق آدمي، أو وثيقة متبرعًا، أو مقضي عليه فلا خلاف أنه يحكم عليه بظاهر يمينه إذا قامت عليه بينة، حلف متبرعًا أو مستحلفًا(١).

⁽١) الأوسط (١٢/ ١٩٣).

⁽٢) الإجماع (٧٥).

⁽٣) الإجماع (٢٧٦).

⁽٤) إكمال المعلم (٥/ ١٤).

⁽٥) التبويب والإجماع ودليله (مع زيادات) مستفاد من كتاب: «إجماعات القاضي عياض» جمع د/ صالح العمري رسالة ماجستير – جامعة أم القرى.

⁽٦) إكمال المعلم (٥/ ٤١٤).

سند هذا الإجماع: عن أبي هريرة على قال: قال رسول الله ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْسُمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْسُتَحْلِفِ» (١).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَيْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلِيْةِ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ»، وقَالَ عَمْرُو: يُصَدِّقُكَ بهِ صَاحِبُكَ (٢).

قال النووي تخالله: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ» وَفِي رِوَايَةٍ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ الْمُسْتَحْلِفِ بِكَسْرِ اللَّامِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولُ عَلَى الْحَلِفِ عَلَى الْحَلِفِ الْقَاضِي فَحَلَفَ وَوَرَّى بِاسْتِحْلَافِ الْقَاضِي فَا الْمَافِي فَحَلَفَ وَوَرَّى بِاسْتِحْلَافِ الْقَاضِي الْقَاضِي الْعَقَدَتْ يَمِينُهُ عَلَى مَا نَوَاهُ الْقَاضِي وَلَا تَنْفَعُهُ التَّوْرِيَةُ، وَهَذَا فَنوى غير مانوى الْقَاضِي الْعَقَدَتْ يَمِينُهُ عَلَى مَا نَوَاهُ الْقَاضِي وَلَا تَنْفَعُهُ التَّوْرِيَةُ، وَهَذَا مُحْمَعٌ عَلَيْهِ، وَدَلِيلُهُ هَذَا الْحُدِيثُ وَالإَجَاعِ فَأَمَّا إِذَا حَلَفَ بِغَيْرِ اسْتِحْلَافِ الْقَاضِي وَوَرَّى تَنْفَعُهُ التَّوْرِيَةُ وَلَا يَخْنَثُ سَوَاءٌ حَلَفَ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ أَنْقِيفٍ أَوْ حَلَّفَهُ غَيْرُ الْقَاضِي وَغَيْرُ نَائِيهِ فِي ذَلِكَ وَلَا اعْتِبَارَ بِنِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ غَيْرِ الْقَاضِي.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ إِلَّا إِذَا اسْتَحْلَفَهُ الْقَاضِي أَوْ الْأَبُهُ فِي دَعْوَى تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ فَتَكُونُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ، وَهُو مُرَادُ الْحَدِيثِ أَمَّا إِذَا حَلَفَ عِنْدَ الْقَاضِي عِنْدَ الْقَاضِي مِنْ غَيْرِ اسْتِحْلَافِ الْقَاضِي فِي دَعْوَى فَالِاعْتِبَارُ بِنِيَّةِ الْحَالِفِ وَسَوَاءٌ فِي هَذَا كُلِّهِ الْيَمِينُ بِالله تَعَالَى أَوْ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ إِلاَ أَنه إِذَا حَلَفَهُ القاضي بِالطَلاق أو بالعتاق تنفعه التورية ويكون الاعتبار بنية الحالف؛ لأن القاضي ليس له التحليف بالطَّلاق أو بالعتاق تنفعه التورية ويكون الاعتبار بنية الحالف؛ لأن القاضي ليس له التحليف بالطَّلاقِ وَالْعَتَاقِ وَإِنَّمَا يَسْتَحْلِفُ بِالله تَعَالَى، وَاعْلَمْ أَنَّ التَّوْرِيَةَ وَإِنْ كَانَ لَا يَعْنَى بَهَا فَلَا يَجُوزُ فِعْلُهَا حَيْثُ يُبْطِلُ مِا حَقَّ مُسْتَحِقً وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ هَذَا تَفْصِيلُ الْحَتِلَافًا وَتَفْصِيلُ الْعَلَاقِ وَإِنَّمَا يَشْقُ الْعُلَاءِ أَنَّ الْخَالِفَ مِنْ عَيْرِ اسْتِحْلَافِ وَمِنْ عَيْرِ عَلَى اللهَ عَلَيْهِ مُتَالِفَ مَنْ عَيْرِ اسْتِحْلَافِ وَمِنْ عَيْرِ الْمُعْلَافِ وَمِقْ أَوْ وَرْيِقَةٍ مُتَبَرِّعًا عَلَيْهِ وَمُنْ عَيْرِ اسْتِحْلَافِ وَمِنْ عَيْرِ الْمُعَلِيقِ لَهُ وَيُقَةٍ مُتَبَرِعًا إِذَا حَلَفَ لِغَيْرِهِ فِي حَقًّ أَوْ وَرْيَقَةٍ مُتَبَرً عَلَى الْمَا إِنْ الْمُعَلِي وَلَيْقَةً مُتَبَرً عَالَقًا وَيْ الْمَالِي وَلَيْ الْمَعْوَلِ الْمُعَالِقِ الْفَالِقَ عَلَى الْمُعَلِي الْمُعْلِقِ وَلَيْقَةً وَمُتَبَرًا وَلَوْلُولُ الْمُؤْوِلِ الْمُعْرِقِ فِي حَقًّ أَوْ وَرْيَقَةً مُتَبَرًا عَلَى الْمُؤْمِ وَلَيْ الْمُؤْمُ وَلُهُ الْمُؤْمِ وَلَيْ الْمُؤْمِ وَلَوْلِهُ وَلَوْلُولُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ وَلَيْ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ وَلُولُ الْمُؤْمِ وَلَمْ الْمُؤْمِ وَلَا الْمُعَالِقُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُولُ الْمُؤْمِ الْمُ

⁽۱) رواه مسلم (۱۲۵۳).

⁽٢) المصدر السابق.

أَوْ بِقَضَاءٍ عَلَيْهِ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يُحْكُمُ عَلَيْهِ بِظَاهِرِ يَمِينِهِ سَوَاءٌ حَلَفَ (١٠). قال الله تعالى: ﴿ يَنَا تَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَوْفُوا بِٱلْعُقُودِ أَجِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَمِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمُ الْ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ [المائدة: ١]

قَالَ الشَّافِعِيُّ كَعَلَىٰهُ: جِمَاعُ الْوَفَاءِ بِالْنَّذْرِ وَبِالْعَهْدِ كَانَ بِيَمِينِ، أَوْ غَيْرِهَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ يَا أَيْهُ وَ وَ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللَّهُ الللللّهُ الل

وَهَذَا مِنْ سَعَةِ لِسَانِ الْعَرَبِ الَّذِي خُوطِبَتْ بِهِ وَظَاهِرُهُ عَامٌّ عَلَى كُلِّ عَقْدِ وَيُشْبِهُ وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الله ﷺ أَنْ يُوفِيَ بِكُلِّ عَقْدِ نَذْرٍ إِذَا كَانَتْ فِي الْعَقْدِ للهِ طَاعَةُ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا أَمَرَ بِالْوَفَاءِ مِنْهَا مَعْصِيَةٌ (٢).

قال الله تعالى: ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَلَهَدَّتُمْ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ۞ وَلَا تَكُونُواْ كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَثَا تَتَّخِذُونَ أَيْمُنَكُمْ دَخَلا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أَمَّةً هِي أَرْبَى مِنْ أُمَّةً إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَ لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ أَمَّةً هِي أَرْبَى مِنْ أُمَّةً إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَ لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ النحل: ٩٢،٩١١]

🗐 تاويل الإيات:

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَأُوفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَهَدَتُمْ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ [النحل: ٩١].

يقول تُعالى ذكره: وأوفوا بميثاق الله إذا واثقتموه، وعقده إذا عاقدتموه، فأوجبتم

⁽۱) شرح صحيح مسلم (۱۱/۱۱۱).

⁽٢) الأم (٤/٤٩١).

به على أنفسكم حقا لمن عاقدتموه به وواثقتموه عليه ﴿وَلاَ تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ يقول: ولا تخالفوا الأمر الذي تعاقدتم فيه الأيان، يعني بعد ما شددتم الأيان على أنفسكم، فتحنثوا في أيانكم وتكذبوا فيها وتنقضوها بعد إبرامها، يقال منه: وكّد فلان يمينه يوكدها توكيدًا: إذا شددها وهي لغة أهل الحجاز، وأما أهل نجد، فإنهم يقولون: أكدتها أؤكدها تأكيدا. وقوله: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ﴾ يقول: وقد جعلتم الله بالوفاء بها تعاقدتم عليه على أنفسكم راعيًا يرعى الموفى منكم بعهد الله الذي عاهد على الوفاء به والناقض (۱۱).

وقال العلامة السعدي تَعَلِّقُهُ: «وهذا يشمل جميع ما عاهد العبد عليه ربه من العبادات والنذور والأيهان التي عقدها إذا كان الوفاء بها برا، ويشمل - أيضا - ما تعاقد عليه هو وغيره كالعهود بين المتعاقدين، وكالوعد الذي يعده العبد لغيره ويؤكده على نفسه، فعليه في جميع ذلك الوفاء وتتميمها مع القدرة، ولهذا نهى الله عن نقضها فقال: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا بعقدها على اسم الله تعالى: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللّهَ عَلَيْكُمُ أَيها المتعاقدون ﴿كَفِيلًا ﴾ فلا يحل لكم أن لا تحكموا ما جعلتم الله عليكم كفيلا فيكون ذلك ترك تعظيم الله واستهانة به، وقد رضي الآخر منك باليمين والتوكيد الذي جعلت الله فيه كفيلا. فكما ائتمنك وأحسن ظنه فيك فلتف له بها قلته وأكدته.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ يجازي كل عامل بعمله على حسب نيته ومقصده.

﴿ وَلَا تَكُونُوا ﴾ في نقضكم للعهود بأسوأ الأمثال وأقبحها وأدلها على سفه متعاطيها، وذلك ﴿ كَالَّتِي ﴾ تغزل غزلا قويا فإذا استحكم وتم ما أريد منه نقضته فجعلته ﴿ أَنكَثاً ﴾ فتعبت على الغزل ثم على النقض، ولم تستفد سوى الخيبة والعناء وسفاهة العقل ونقص الرأي، فكذلك من نقض ما عاهد عليه فهو ظالم جاهل سفيه ناقص الدين والمروءة.

وقوله: ﴿ تَتَخِذُونَ أَيْمَنَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةً ﴾ أي:

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٧/ ٢٨١).

لا تنبغي هذه الحالة منكم تعقدون الأيهان المؤكدة وتنتظرون فيها الفرص، فإذا كان العاقد لها ضعيفا غير قادر على الآخر أتمها لا لتعظيم العقد واليمين بل لعجزه، وإن كان قويًا يرى مصلحته الدنيوية في نقضها نقضها غير مبال بعهد الله ويمينه.

كل ذلك دورانا مع أهوية النفوس، وتقديها لها على مراد الله منكم، وعلى المروءة الإنسانية، والأخلاق المرضية لأجل أن تكون أمة أكثر عددا وقوة من الأخرى.

وهذا ابتلاء من الله وامتحان يبتليكم الله به حيث قيض من أسباب المحن ما يمتحن به الصادق الوفي من الفاجر الشقى.

﴿ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمُ ٱلْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ فيجازي كلا بها عمل، ويخزي الغادر (١).

قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيْمَنَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمُ اللهِ تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيْمَنَكُمْ عَن سَبِيلِ ٱللّهِ وَلَكُمْ عَذَابُ عَلْمَ اللّهِ وَلَكُمْ عَذَابُ عَظِيمٌ ۞ وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَهْدِ ٱللّهِ ثَمَنَا قَلِيلًا ۚ إِنَّمَا عِندَ ٱللّهِ هُوَ خَيْرٌ عَظِيمٌ ۞ [النحل:٩٤، ٩٤]

اللهِيد اللهِيد:

قال الطبري يخلّله: القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّخِذُواْ أَيْمَنَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَنَرِلَّ قَدَمُ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوَءَ بِمَا صَدَدَتُمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النحل: ١٩] يقول تعالى ذكره: ولا تتخذوا أيمانكم بينكم دَخَلا وخديعة بينكم، تغزون بها الناس ﴿ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا ﴾ يقول: فتهلكوا بعد أن كنتم من الهلاك آمنين. وإنها هذا مثل لكل مبتلى بعد عافية، أو ساقطٍ في ورطة بعد سلامة، وما أشبه ذلك: (زلَّت قدمه)، كها قال الشاعر:

سيَمْنَعُ مِنْكَ السَّبْقُ إِنْ كُنْتَ سابِقا وتُلْطَعُ إِنْ زَلَّتْ بسكَ السَّنْعُ لانِ

وقوله: ﴿وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوءَ ﴾ يقول: وتذوقوا أنتم السوء وذلك السوء: هو عذاب

⁽١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص٤٤٧).

الله الذي يعذّب به أهل معاصيه في الدنيا، وذلك بعض ما عذّب به أهل الكفر ﴿ بِمَا صَدَدتُمْ عَن سَبِيلِ ٱللّهِ في يقول: بها فَتنتم من أراد الإيهان بالله ورسوله عن الإيهان ﴿ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ في الآخرة، وذلك نار جهنم، وهذه الآية تدلّ على أن تأويل بُريْدة الذي ذكرنا عنه، في قوله: ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللّهِ إِذَا عَهَدتُم ﴾ والآيات التي بعدها، أنه عُنِيَ بذلك: الذين بايعوا رسول الله على الإسلام، عن مفارقة الإسلام لقلة أهله، وكثرة أهل الشرك هو الصواب، دون الذي قال مجاهد أنهم عنوا به؛ لأنه ليس في انتقال قوم تحالفوا عن حلفائهم إلى آخرين غيرهم، صدّ عن سبيل الله ولا ضلال عن الهدى، وقد وصف تعالى ذكره في هذه الآية فاعِلى ذلك، أنهم باتخاذهم الأيهان عن الهدى، ونقضهم الأيهان بعد توكيدها، صادّون عن سبيل الله، وأنهم أهل ضلال في التي قبلها، وهذه صفة أهل الكفر بالله لا صفة أهل النُقْلة بالحلف عن قوم إلى قوم.

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ثَمَنَا قَلِيلًا ۚ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَ ٱلَّذِينَ صَبَرُوۤاْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾[النحل:٩٦، ٩٦].

يقول تعالى ذكره: ولا تنقضوا عهودكم أيها الناس، وعقودكم التي عاقدتموها من عاقدتم مؤكِّديها بأيهانكم، تطلبون بنقضكم ذلك عرضًا من الدنيا قليلا ولكن أوفوا بعهد الله الذي أمركم بالوفاء به، يثبكم الله على الوفاء به، فإن ما عند الله من الثواب لكم على الوفاء بذلك، هو خير لكم إن كنتم تعلمون، فضل ما بين العوضين اللذين أحدهما الثمن القليل، الذي تشترون بنقض عهد الله في الدنيا، والآخر الثواب الجزيل في الآخرة على الوفاء به، ثم بين تعالى ذكره فرق ما بين العوضين وفضل ما بين الثوابين، فقال: ما عندكم أيها الناس مما تتملكونه في الدنيا، وإن كَثُر فنافدٌ فان، وما عند الله لمن أوفى بعهده وأطاعه من الخيرات باق غير فان، فلما عنده فاعملوا وعلى الباقي الذي لا يفنى فاحرصوا. وقوله: ﴿وَلَنَجْزِينَ ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ على فاعنده وأحسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ في يقول تعالى ذكره: وليثيبن الله الذين صبروا على طاعتهم إياه في السراء والضرّاء، ثوابهم يوم القيامة على صبرهم عليها، ومسارعتهم طاعتهم إياه في السراء والضرّاء، ثوابهم يوم القيامة على صبرهم عليها، ومسارعتهم

في رضاه، بأحسن ما كانوا يعملُون من الأعمال دون أسوئها، وليغفرنَّ الله لهم سيئها لفضله (١).

قال تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُولِى اللَّهِ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُولِى اللَّهِ وَالْمَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوَّا أَلَا اللَّهِ وَالْمَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوَّا أَلَا اللَّهُ عَفُورٌ وَلِيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوَّا أَلَا اللَّهُ عَفُورٌ وَحِيمٌ ﴾ [النور:٢٢]

🗐 وفيها مسائل:

مسألة: تأويل الآية

قال الطبري تخلّله: القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُواْ أُولِى ٱلْفَوْرِ وَالْمَسَاكِينَ وَٱلْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوّاً أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النور:٢٢].

يقول تعالى ذكره: ولا يحلف بالله ذوو الفضل منكم، يعني: ذوي التفضل والسَّعة، يقول: وذوو الجِدَة (٢).

قال العلامة السعدي تَعَلَّشُهُ: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ ﴾ أي: لا يحلف ﴿ أُولُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُواْ أُولُوا ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُواْ أُولِي ٱلقَّهُ وَالْمَسْكِينَ وَٱلْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوّا ﴾ كان من جملة الخائضين في الإفك «مسطح بن أثاثة» وهو قريب لأبي بكر الصديق علىه، وكان مسطح فقيرا من المهاجرين في سبيل الله، فحلف أبو بكر أن لا ينفق عليه، لقوله الذي قال.

فنزلت هذه الآية، ينهاهم عن هذا الحلف المتضمن لقطع النفقة عنه، ويحثه على العفو والصفح، ويعده بمغفرة الله إن غفر له، فقال: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمُّ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ إذا عاملتم عبيده، بالعفو والصفح، عاملكم بذلك (٣).

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٧/ ٢٨٧).

⁽٢) جامع البيان في تأويل القرآن (١٩/ ١٣٥).

⁽٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص ٦٣ ٥).

مسألة: سبب نزول الآية

مسألة: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِين، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَاْتَهَا، وَلْيُكَفَّرْ عَنْ يَمِينهِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَىٰهِ، قَالَ: أَعْتَمَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ عَلَیْهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَوَجَدَ الصَّبْیَةَ قَدْ نَامُوا، فَأَتَاهُ أَهْلُهُ بِطَعَامِهِ، فَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ أَجْلِ صِبْيَتِهِ، ثُمَّ بَدَا لَهُ فَأَكَلَ، الصِّبْیَةَ قَدْ نَامُوا، فَأَتَاهُ أَهْلُهُ بِطَعَامِهِ، فَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ أَجْلِ صِبْيَتِهِ، ثُمَّ بَدَا لَهُ فَأَكَلَ، فَأَتَى رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى فَأَلَى رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِهَا، وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ» (٢٠).

وفي رواية: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَنْ رَسُولَ الله ﷺ، قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَفْعَلْ ۗ (٣).

وعَنْ تَمْيِم بْنِ طَرَفَة، قَالَ: جَاءَ سَائِلُ إِلَى عَدِيِّ بْنِ حَاتِم، فَسَأَلَهُ نَفَقَةً فِي ثَمَنِ خَادِم - أَوْ فِي بَعْضِ ثَمَنِ خَادِم - فَقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي مَا أُعْطِيكَ إِلَّا دِرْعِي، وَمِغْفَرِي، فَأَكْتُبُ إِلَى أَهْلِي أَنْ يُعْطُوكُهَا، قَالَ: فَلَمْ يَرْضَ، فَغَضِبَ عَدِيٌّ، فَقَالَ: أَمَا وَالله لَا أَعْطِيكَ شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ رَضِي، فَقَالَ: أَمَا وَالله لَوْلَا أَنِي سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَيْكِ، فَقَالَ: يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، ثُمَّ رَأَى أَتْقَى لله مِنْهَا، فَلْيَأْتِ التَّقُوى» مَا حَنَّثُتُ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، ثُمَّ رَأَى أَتْقَى لله مِنْهَا، فَلْيَأْتِ التَّقُوى» مَا حَنَّثْتُ

⁽۱) رواه البخاري (٦٦٧٩)، ومسلم (٢٧٧٠).

⁽۲) رواه مسلم (۱۲۵۰).

⁽٣) المصدر السابق.

يَمِينِي ^(۱).

كرومن الإجماع:

وقال النووي تخللة: فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى مَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ وَكَانَ الْجِنْثُ خَيْرًا مِنَ النَّمَادِي عَلَى الْيَمِينِ اسْتُحِبَّ لَهُ الْجِنْثُ وَتَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

وقال القرطبي تَخَلَفُ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَقْدِيمِ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْحِنْثِ هَلْ تُجْزِئُ أَمْ لَا؟ - بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ الْحِنْثَ قَبْلَ الْكَفَّارَةِ مُبَاحٌ حَسَنٌ وَهُوَ عِنْدُهُمْ أَوْلَى (٣). قال الله تعالى: ﴿إِنَّا بَلَوْنَكُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ ٱلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُواْ لَلهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا بَلَوْنَكُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ ٱلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُواْ لَيَصْرَمُنَهَا مُصْبِحِينَ ۞ وَلَا يَسْتَقْنُونَ ﴾ [القلم: ١٨ ، ١٧]

🗐 وفيها مسائل:

مسألة: تأويل الآيات

قال ابن كثير تَعْلَقْهُ: ﴿إِذْ أَقْسَمُواْ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴾ أَيْ حَلَفُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ لَيَحُدُّنَ ثَمَرَهَا كَلَيْهِمْ وَلَا يَتَصَدَّقُوا لَيَحُدُّنَ ثَمَرُهَا عَلَيْهِمْ وَلَا يَتَصَدَّقُوا لِيَجُذُّنَ ثَمَرُهَا عَلَيْهِمْ وَلَا يَتَصَدَّقُوا مِنْهُ بِشَيْءٍ ﴿ وَلَا يَسْتَقُنُونَ ﴾ أَيْ فِيمَا حَلَفُوا بِهِ، وَلِحَذَا حَنَّهُمُ الله في أيمانهم فقال تعالى: ﴿ فَطَافَ عَلَيْهَا طَآمِفٌ مِن رَّبِكَ وَهُمْ نَآبِمُونَ ﴾ [القلم: ١٩] أَيْ أَصَابَتْهَا آفَةٌ سَمَاوِيَّةٌ فَاصَبَحَتْ كَالطَّرِيم (٤٠).

قال القرطبي يَعَلِّللهُ: وَلَا يَسْتَثْنُونَ، يَعْنِي لَمْ يَقُولُوا إِنْ شَاءَ الله(٥).

قال السعدي تَعْلَلُهُ: أقسموا وحلفوا من غير استثناء، أنهم سيصرمونها أي: يجذونها مصبحين، ولم يدروا أن الله بالمرصاد، وأن العذاب سيخلفهم عليها،

⁽¹⁾ رواه مسلم (۱۲۵۱).

⁽٢) شرح صحيح مسلم (١١/١٠٩).

⁽٣) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٢٧٥).

⁽٤) تفسير القرآن العظيم (٨/ ٢١٤).

⁽٥) الجامع لأحكام القرآن (١٨/ ٢٤٠).

ويبادرهم إليها(١).

مسألة: معنى الاستثناء في القسم

الاستثناء في القسم هو قول: والله - إن شاء الله (٢).

مسألة: حكم الاستثناء في القسم

ثبت النص والإجماع أن الاستثناء في القسم جائز، وهو مسقط للكفارة إن حنث.

عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّنَ أَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «وَالله لاَ أَمْمِلُكُمْ، مَا عِنْدِي مَا أَمْمِلُكُمْ» ثُمَّ لَبِثْنَا مَا شَاءَ الله فَأْتِي بِإِيلٍ، فَأَمَرَ لَنَا بِثَلاَثَةِ ذَوْدٍ، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضِ: لاَ يُبَارِكُ الله لَنَا، أَتَيْنَا النَّبِيَ رَسُولَ الله ﷺ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: فَأَتَيْنَا النَّبِيَ وَلَله وَلَا الله عَلَيْهُ فَدَكُونَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «مَا أَنَا مَمُلْتُكُمْ، بَلِ الله حَمَلَكُمْ، إِنِّي وَالله - إِنْ شَاءَ الله - لاَ أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُو خَيْرٌ» (٣).

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «قَالَ سُلَيُهَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِهَا السَّلاَمُ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ بِهَائَةِ الْمُرَأَةِ، تَلِدُ كُلُّ الْمُرَأَةِ غُلامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ الله، فَقَالَ لِلهُ المَلَكُ: قُلْ إِنْ شَاءَ الله، فَلَمْ يَقُلُ وَنَسِيَ، فَأَطَافَ بِهِنَّ، وَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا الْمُرَأَةُ نِصْفَ إِنْسَانٍ » قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ الله لَمْ يَحْنَثُ، وَكَانَ أَرْجَى لِجَاجَتِهِ » (٤٠).

⁽١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص ٨٨٠).

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن (١٨/ ٢٤٠).

⁽٣) رواه البخاري (٦٧١٨)، ومسلم (١٦٤٩).

⁽٤) رواه البخاري (٧٤٢)، ومسلم (١٦٥٤).

لَمْ يَخْنَثْ بِفِعْلِهِ المُحْلُوفَ عَلَيْهِ وَأَنَّ الإسْتِثْنَاءَ يَمْنَعُ انْعِقَادَ الْيَمِينِ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ الله لَمْ يَحْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا لَجِاجَتِهِ» وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ هَذَا الإسْتِثْنَاءِ شَرْطَانِ أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقُولَهُ مُتَّصِلًا بِالْيَمِينِ، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ نَوَى قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ أَنْ يَقُولَهُ مُتَّصِلًا بِالْيَمِينِ، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ نَوَى قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ أَنْ يَقُولَهُ إِنْ شَاءَ اللهَ الْقَاضِي: أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ إِنْ شَاءَ اللهَ يَمْنَعُ انْعِقَادَ الْيَمِينِ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُتَّصِلًا (١).

كرومن الإجماع:

قَالَ الْقَاضِي: أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ إِنْ شَاءَ الله يَمْنَعُ انْعِقَادَ الْيَمِينِ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُتَّصِلًا(٢).

مسألة: الحالف لا يكون مستثنيًا حتى يتكلم بالاستثناء غير مضمر له

قال ابن المنذر تَعَلَّلُهُ: أجمع كل من نحفظ من أهل العلم على أن الحالف لا يكون مستثنيًا حتى يتكلم بالاستثناء، وإن أضمر الاستثناء في نفسه لم ينفعه ذلك حتى يظهره بلسانه (٣).

قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنفَقُتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذُرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُ ۚ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارِ﴾[البقرة:٢٧٠]

🗐 وفيها مسائل:

مسألة: تأويل الآية

قال الطبري يَخَلَفْهُ: يعني بذلك جل ثناؤه: وأي نفقة أنفقتم - يعني أي صدقة تصدقتم أو أي نذر نذرتم يعني «بالنذر»، ما أوجبه المرء على نفسه تبررا في طاعة الله، وتقربا به إليه: من صدقة أو عمل خير «فإن الله يعلمه» أي أن جميع ذلك بعلم الله، لا يعزب عنه منه شيء، ولا يخفى عليه منه قليل ولا كثير، ولكنه يحصيه أيها

⁽۱) شرح صحيح مسلم (۱۱/۱۱۸).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) الأوسط (١١/ ١٥٧).

الناس عليكم حتى يجازيكم جميعكم على جميع ذلك.

فمن كانت نفقته منكم وصدقته ونذره ابتغاء مرضاة الله وتثبيتا من نفسه، جازاه بالذي وعده من التضعيف، ومن كانت نفقته وصدقته رئاء الناس ونذوره للشيطان، جازاه بالذي أوعده، من العقاب وأليم العذاب^(۱).

قال العلامة السعدي تَعَلَّقُهُ: ﴿ وَمَا أَنفَقْتُم مِن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرُتُم مِّن نَّذُرِ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلطَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارِ ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

وهذا فيه المجازاة على النفقات، واجبها ومستحبها، قليلها وكثيرها، التي أمر الله بها، والنذور التي ألزمها المكلف نفسه، وإن الله تعالى يعلمها فلا يخفى عليه منها شيء، ويعلم ما صدرت عنه، هل هو الإخلاص أو غيره، فإن صدرت عن إخلاص وطلب لمرضاة الله جازى عليها بالفضل العظيم والثواب الجسيم، وإن لم ينفق العبد ما وجب عليه من النفقات ولم يوف ما أوجبه على نفسه من المنذورات، أو قصد بذلك رضى المخلوقات، فإنه ظالم قد وضع الشيء في غير موضعه، واستحق العقوبة البليغة ولم ينفعه أحد من الخلق ولم ينصره فلهذا قال: ﴿ وَمَا لِلظَّلِلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ (١٠).

مسألة: من فوائد الآية

قال الشيخ العلامة ابن العثيمين كَالله: من فوائد الآية:

١- من فوائد الآية: أن الإنفاق قليله وكثيره يثاب عليه المرء؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنفَقُتُم مِن نَّفَقَةٍ ﴾، وكلمة ﴿ نَفقَةٍ ﴾ نكرة في سياق الشرط؛ فهي تعم؛ وعلى ذلك تشمل القليل، والكثير؛ لكن الثواب عليها مشروط بأمرين: الإخلاص لله؛ وأن تكون على وفق الشرع.

٢- ومنها: أنه ينبغي للإنسان إذا أنفق نفقة أن يحتسب الأجر على الله؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُ ﴿ لَأَنْكَ إِذَا أَنفقت وأنت تشعر أن الله يعلم هذا الإنفاق فسوف تحتسب الأجر على الله.

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (٥/ ٥٨٠).

⁽٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص١١٥).

٣- ومنها: أن ما نذره الإنسان من طاعة فهو معلوم عند الله.

٤- هل تدل الآية على جواز النذر؟

الجواب: الآية لا تدل على الجواز (١)، كما لو قال قائل مثلًا: «إن سَرَقْتَ فَإِنَّ الله يَعْلَمُ سَرِقَتِكَ»؛ فإن هذا لا يعني أن السرقة جائزة؛ وعلى هذا فالآية لا تعارض نهي النبي عَلَيْ عن النذر؛ لأن النهي عن النذر يعني إنشاءه ابتداءً؛ فأما الوفاء به فواجب إذا كان طاعة؛ لقول النبي عَلَيْة: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ الله فَلْيُطعُهُ».

٥- ومنها: عموم علم الله بكل ما ينفقه الإنسان، أو ينذره من قليل، أو كثير.

7 - ومنها: الردعلى القدرية الذين يقولون: إن الإنسان مستقل بعمله، وليس لله فيه تدخل إطلاقًا؛ وجه ذلك: أنه إذا كان الله يعلمه فلا بد أن يقع على حسب علمه؛ وإلا لزم أن يكون الله غير عالم؛ ولهذا قال بعض السلف: جادلوهم بالعلم؛ فإن أقروا به خُصِموا؛ وإن أنكروه كفروا.

الوجه الأول: أنه نوع عقوبة، حيث حصل من بعض المسلمين عصيانهم لأمر النبي ﷺ، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنَ بَعْدِ مَآ أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران:١٥٢].

الوجه الثاني: أن هذا الانتصار من أجل أن يمحق الله الكافرين؛ لأن انتصارهم يغريهم بمقاتلة المسلمين؛ حتى تكون العاقبة للمسلمين، كما قال تعالى: ﴿ وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمْحَقَ ٱلْكَافِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤١].

٨- ومن فوائد الآية: أن من دعا على أخيه وهو ظالم له فإن الله لا يجيب دعاءه؛
 لأنه لو أجيب لكان نصرًا له؛ وقد قال تعالى: ﴿إِنَّهُ رَلَا يُفْلِحُ ٱلظَّلِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٢١].

٩- ومنها: الثواب على القليل، والكثير؛ وفي القرآن ما يشهد لذلك، مثل قوله

⁽١) ظاهر كلام الشيخ: أنه لا يرى جواز النذر ابتداء، والذي يبدو – والله أعلم – أنه لا يرى الجواز المُطلق إنها يرى الجواز المُطلق إنها يرى الجواز مع الكراهة كسائر الفقهاء.

تعالى: ﴿ وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة: ١٢١]، وقوله تعالى في آخر سورة الزلزلة: ﴿ فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُو ۞ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرَّا يَرَهُو ﴾ [الزلزلة:٧، ٨].

مسألة: تعريف النذر

النذر: هُوَ مَا أَوْجَبَهُ الْمُكَلَّفُ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ مِمَّا لَوْ لَمْ يُوجِبْهُ لَمْ يَلْزَمْهُ (۱). مسألة: حكم النذر

حكمه: هو جائز مع الكراهة، والوفاء به واجب.

قال البخاري تَعَلَّقُهُ: بَابُ الوَفَاءِ بِالنَّذْرِ وَقَوْلِهِ: ﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ ﴾ [الإنسان:٧].

عن ابْنَ عُمَرَ ﷺ قَالَ: ﴿ إِنَّ النَّذُرِ مِنَ النَّذْرِ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ﴿ إِنَّ النَّذْرَ لاَ يُقَدِّمُ شَيْئًا وَلاَ يُؤَخِّرُ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِالنَّذْرِ مِنَ البَخِيلِ» (٢٠).

وفي رواية: عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى اَبْنِ عُمَرَ ﴿ اَهُ فَقَالَ: رَجُلُ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا، - قَالَ: أَظُنَّهُ قَالَ: الإثْنَيْنِ، فَوَافَقَ ذَلِكَ يَوْمَ عِيدٍ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «أَمَرَ الله بِوَفَاءِ النَّذِرِ وَنَهَى النَّبِيُّ عَلَىٰ عَنْ صَوْم هَذَا اليَوْم (٢).

وفي رواية: عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: ۚ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لاَ يَرُدُّ شَيْئًا، وَإِنَّهَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ البَخِيلِ» (٤).

قال الخطابي تخلفه: معنى نهيه عن النذر إنها هو تأكيد لأمره وتحذير التهاون به بعد إيجابه، ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطال حكمه وإسقاط لزوم الوفاء به؛ إذ كان بالنهي عنه قد صار معصية فلا يلزم الوفاء به، وإنها وجه الحديث أنه قد أعلمهم أن ذلك أمر لا يجلب لهم في العاجل نفعًا، ولا يصرف عنهم ضرًا، ولا يرد شيئًا قضاه الله. يقول: فلا تنذروا على أنكم تدركون بالنذر شيئًا لم

⁽١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣/ ٣٣١).

⁽٢) رواه البخاري (٦٦٩٢)، ومسلم (١١٣٩).

⁽٣) رواه البخاري (١٩٩٤)، ومسلم (١١٣٩).

⁽٤) رواه البخاري (٦٦٠٨)، ومسلم (١١٣٩).

يقدره الله لكم أو تصرفون عن أنفسكم شيئًا جرى القضاء به عليكم، فإذا فعلتم فاخرجوا عنه بالوفاء فإن الذي نذرتموه لازم لكم، هذا معنى الحديث ووجهه.

وقد أجمع المسلمون على وجوب النذر إذا لم يكن معصية ويؤكده قوله: أنه يستخرج به من البخيل فيثبت بذلك وجوب استخراجه من ماله، ولو كان غير لازم لم يجز أن يكره عليه، والله أعلم (١).

قال الكاساني تَعَلَّلُهُ: فَحُكْمُهُ وُجُوبُ الْوَفَاءِ بِهَا سَمَّى، بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَالسُّنَّةِ وَالإَجَاعِ وَالْمُعْقُولِ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَقَوْلُ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ الله تَعَالَى فَلْيُطِعْهُ» (٢).

مسألة: بعض صيغ النذر

ركْنُ النَّذْر: هُوَ الصِّيغَةُ الدَّالَّةُ عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُهُ: لله عَزَّ شَأْنُهُ عَلَيَّ كَذَا، أَوْ عَلَيَّ كَذَا، أَوْ عَلَيَّ كَذَا، أَوْ عَلَيَّ كَذَا، أَوْ مَا أَمْلِكُ صَدَقَةٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ (٣).

⁽١) معالم السنن (٤/٥٣).

⁽٢) بدائع الصنائع (٥/ ٩٠).

⁽٣) بدائع الصنائع (٥/ ٨١).

مسألة: الشَرَائطُ المتعلقة بالندر

بَعْضُهَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّاذِرِ، وَبَعْضُهَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُنْذُورِ بِهِ، وَبَعْضُهَا يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِ الرُّكْنِ. قال الكاساني يَحَلِّفُه: وَأَمَّا شَرَائِطُ الرُّكْنِ فَأَنْوَاعٌ: بَعْضُهَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّاذِرِ، وَبَعْضُهَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُنْذُورِ بِهِ، وَبَعْضُهَا يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِ الرُّكْنِ.

اللَّهُ اللَّذِي يَتَعَلَّقُ بِالنَّاذِرِ فَشَرَ ائِطُ الْأَهْلِيَّةِ:

منها: الْعَقْلُ.

وَمِنْهَا الْإِسْلَامُ: فَلَا يَصِحُّ نَذْرُ الْكَافِرِ، حَتَّى لَوْ نَذَرَ ثُمَّ أَسْلَمَ لَا يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَّذْهَبِ الشَّافِعِيِّ يَعْلَشُهُ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْمُنْذُورِ بِهِ قُرْبَةً شَرْطُ صِحَّةِ النَّذْرِ، وَفِعْلَ الْكَافِر لَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ قُرْبَةً.

وَأَمَّا حُرِّيَةُ النَّاذِرِ: فَلَيْسَتْ مِنْ شَرَائِطِ الصِّحَةِ؛ فَيَصِحُّ نَذْرُ الْمُلُوكِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمُنْدُورُ بِهِ مِنْ الْقُرَبِ الدِّينِيَّةِ؛ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَنَحْوِهِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ لِلْحَالِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ الْقُرَبِ اللَّيْقِ كَالْإِعْتَاقِ وَالْإِطْعَامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْعَتَاقِ؛ لِآنَهُ لَيْسَ مِنْ الْقُرَبِ اللَّالِيَّةِ كَالْإِعْتَاقِ وَالْإِطْعَامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْعَتَاقِ؛ لِآنَهُ لَيْسَ مِنْ الْقُرَبِ اللَّالِيَّةِ كَالْإِعْتَاقِ وَالْإِطْعَامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْعَتَاقِ؛ لِآنَهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْمُنْتَرِيْتُ هَذِهِ الشَّاةَ فَهِي هَدْيٌ، أَوْ إِنْ اشْتَرَيْتُ هَذِهِ الشَّاةَ فَهِي هَدْيُ، أَوْ إِنْ اشْتَرَيْتُ هَذِهِ الشَّاةَ فَهِي هَدْيُّ، أَوْ إِنْ اشْتَرَيْتُ هَذِهِ الشَّاعَ فَهِي هَدْيٌ، أَوْ إِنْ اشْتَرَيْتُ هَذِهِ الشَّاعَ فَهِي هَدْيٌ، أَوْ إِنْ اشْتَرَيْتُ هَذِهِ الشَّاعَ فَهِي هَدْيُّ، أَوْ إِنْ اشْتَرَيْتُ هَذَا الْعَبْقِ فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي كَتَابِ الْعَتَاقِ.

وَأَمَّا الطَّوَاعِيَةُ: فَلَيْسَتُ بِشَرْطٍ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ لَحَمَلَتْهُ كَمَا فِي الْيَمِينِ، وَكَذَا الْجِدُّ وَالْهُولُ وَالله – عَزَّ شَأْنُهُ – أَعْلَمُ (١).

⁽١) بدائع الصنائع (٥/ ٨١).

مسألة: سبب كراهته

قال النووي: قَالَ المَّازِرِيُّ: يَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سبب النهي عن كون النذر يَصِيرُ مُلْتَرِمًا لَهُ فَيَأْتِي بِهِ تَكَلُّفًا بِغَيْرِ نَشَاطٍ، قَالَ: وَيَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُهُ كَوْنَهُ يَأْتِي بِالْقُرْبَةِ النَّزَمَهَا فِي نَذْرِهِ عَلَى صُورَةِ المُعَاوَضَةِ لِلْأَمْرِ الَّذِي طَلَبَهُ فَيَنْقُصُ أَجْرُهُ، وَشَأْنُ الْعَبَادَةِ أَنْ تَكُونَ مُتَمَحِّضَةً لله تَعَالَى.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّهْيَ لِكَوْنِهِ قَدْ يَظُنُّ بَعْضُ الجُهَلَةِ أَنَّ النَّذْرَ يَرُدُّ الْقَدَرَ وَيَمْنَعُ مِنْ حُصُولِ الْمُقَدَّرِ فَنَهَى عَنْهُ خَوْفًا مِنْ جَاهِلٍ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ وَسِيَاقُ الْخَدِيثِ يُؤَيِّدُ هَذَا وَالله أَعْلَمُ (١).

مسألة: من الشرك الندر لغير الله(٢)

ش: أي إنه من العبادة، فيكون صرفه لغير الله شركًا.

فإذا نذر طاعة: وجب عليه الوفاء بها وهو عبادة، وقربة إلى الله. ولهذا مدح الله الموفين به فإن نذر لمخلوق تقربًا إليه ليشفع له عند الله، ويكشف ضره ونحو ذلك: فقد أشرك في عبادة الله تعالى غيره ضرورة، كما أن من صلى لله وصلى لغيره، فقد أشرك، كذلك هذا، لقوله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِٱلتَّذِرِ ﴿ [الإنسان: ٧] وجه الدلالة من الآية على الترجمة: أن الله تعالى مدح الموفين بالنذر، والله تعالى لا يمدح إلا على فعل واجب أو مستحب، أو ترك محرم، لا يمدح على فعل المباح المجرد، وذلك هو العبادة، فمن فعل ذلك لغير الله متقربًا إليه فقد أشرك.

قال: وقوله: ﴿ وَمَآ أَنفَقُتُم مِن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

وجه الدلالة من الآية على الترجمة أن الله تعالى أخبر بأن ما أنفقناه من نفقة، أو نذرناه من نذر متقربين بذلك إليه أنه يعلمه، ويجازينا عليه. فدل ذلك أنه عبادة. وبالضرورة يدري كل مسلم أن من صرف شيئًا من أنواع العبادة لغير الله فقد

⁽۱) شرح صحيح مسلم (۱۱/۹۶).

⁽٢) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد (ص١٦٥).

أشرك.

قال ابن كثير: يخبر تعالى بأنه عالم بجميع ما يعمله العاملون من الخيرات من النفقات والمنذورات. وتضمن ذلك مجازاته على ذلك أوفر الجزاء للعاملين لذلك، ابتغاء وجهه، ورجاء موعوده. إذا علمت ذلك فهذه النذور الواقعة من عباد القبور وأشباههم لمن يعتقدون فيه نفعًا أو ضرًا فيتقرب إليه بالنذر، ليقضي حاجته أو ليشفع له. كل ذلك شرك في العبادة، وهو شبيه بها ذكر الله عن المشركين في قوله: ﴿وَجَعَلُواْ لِلّهِ مِمَّا ذَرًا مِنَ ٱلْحَرُثِ وَٱلأَنْعُمِ نَصِيبًا فَقَالُواْ هَذَا لِلّهِ بِزَعْمِهِمُ وَهَلَا لِشُرَكَايِنًا فَمَا كَانَ لِلّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُركَآيِهِمُ سَآءَ مَا فَمَا كَانَ لِشُركَآيِهِمُ مَا ذَرًا مِن أَلِي ٱللّهِ وَمَا كَانَ لِلّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُركَآيِهِمُ سَآءَ مَا فَمَا كَانَ لِللهِ عَنِي: جعلوا لله جزءًا من الحرث في الأيه، يعني: جعلوا لله جزءًا من الحرث ولشركائهم ولأوثانهم جزءًا، فها ذهبت به الريح مما سموا لله إلى جزء أوثانهم تركوه، وقالوا: الله عن هذا غني، وما ذهبت به الريح من جزء أوثانهم إلى جزء الله أخذوه.

وعباد القبور يجعلون لله جزءًا من أموالهم بالنذر والصدقة، وللأموات والطواغيت جزءًا كذلك، وقد نص غير واحد من العلماء، على أن النذر لغير الله شرك.

قال شيخ الإسلام: وأما ما نذره لغير الله كالنذر للأصنام والشمس والقمر والقبور ونحو ذلك، فهو بمنزلة أن يحلف بغير الله من المخلوقات، والحالف بالمخلوقات لا وفاء عليه ولا كفارة، وكذلك الناذر للمخلوق ليس عليه وفاء ولا كفارة، فإن كليهما شرك، والشرك ليس له حرمة، بل عليه أن يستغفر الله من هذا العقد ويقول ما قال النبي عليه عيث قال: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ والْعُزَّى فَلْيَقُلْ لَا إِلَه إِلَّا الله».

وقال أيضًا فيمن نذر للقبور ونحوها دهنًا لتنور به ويقول: إنها تقبل النذر كها يقول بعض الضالين. فهذا النذر معصية باتفاق العلماء، لا يجوز الوفاء به، وكذلك إذا نذر مالًا من النقد أو غيره للسدنة أو المجاورين العاكفين بتلك البقعة، فإن هؤلاء السدنة فيهم شبه من السدنة التي كانت للات والعزى ومناة يأكلون وأمنول النّاسِ بِٱلْبَطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللّهِ والمجاورون هناك فيهم شبه من العاكفين

الذين قال فيهم إبراهيم الخليل عينه: ﴿ مَا هَذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِي أَنتُمْ لَهَا عَكِفُونَ ﴾. والذين اجتاز بهم موسى عينه وقومه؛ قال تعالى: ﴿ وَجَاوَزُنَا بِبَنِي إِسُرَاءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتُواْ عَلَى قَوْمِ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامِ لَهُمْ ﴾ [الاعراف:١٣٨]. فالنذر الأولئك السدنة والمجاورين في هذه البقاع التي الا فضل للشريعة في المجاورة فيها نذر معصية، وفيه شبه من النذر للسدنة الصلبان المجاورين عندها، أو لسدنة الأبدال التي في الهند والمجاورين عندها، ثم هذا المال إذا صرفه في جنس تلك العبادة من المشروع مثل أن يصرفه في عهارة المساجد أو للصالحين من فقراء المسلمين، يستعينون بالمال على عبادة الله كان حسنًا (١٠).

مسألة: أنواع الندر وكفاراتها

قال ابن قدامة يَحْلَنهُ: وَجُمْلَتُهُ أَنَّ النَّذْرَ سَبْعَةُ أَقْسَام:

القسم الأول: نَذْرُ اللَّجَاجِ وَالْغَضَبِ وَهُوَ الَّذِي َّيُخْرِجُهُ مَخْرُجَ الْيَمِينِ، لِلْحَثِّ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ الْمُنْعِ مِنْهُ، غَيْرَ قَاصِدِ بِهِ لِلنَّذْرِ، وَلَا الْقُرْبَةِ، فَهَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ الْيَمِينِ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: نَذْرُ طَاعَةٍ وَتُبَرَّرُ؛ مِثْلُ الَّذِي ذَكَرَ الْخِرَقِيِّ. فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ؛ لِلْآيَتَيْنِ وَالْحَبَرَيْنِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاع:

أَحَدُهَا: الْتِزَامُ طَاعَةٍ فِي مُقَابَلَةِ نِعْمَةِ اسْتَجْلَبَهَا، أَوْ نِقْمَةِ اسْتَدْفَعَهَا، كَقَوْلِهِ: إِنْ شَفَانِي الله، فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ شَهْرٍ. فَتَكُونُ الطَّاعَةُ الْلْتَزَمَةُ مِمَّا لَهُ أَصْلُ فِي الْوُجُوبِ الشَّرْعِ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالحُبِّ، فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ، بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ. بِالشَّرْعِ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالحُبِّةِ، فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ، بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ. النَّوْعُ النَّانِي: الْتِزَامُ طَاعَةٍ مِنْ غَيْر شَرْط، كَقَوْلِهِ ابْتِدَاءً: لله عَلَيَّ صَوْمُ شَهْرٍ. فَيلْزُمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ فِي قَوْلِ أَكْثِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُو قَوْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، الْوَفَاءُ بِهِ لِأَنَّ أَبَا عُمَرَ غُلَامَ ثَعْلَبِ قَالَ: النَّذُرُ عِنْدَ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: لَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ؛ لِأَنَّ أَبَا عُمَرَ غُلَامَ ثَعْلَبِ قَالَ: النَّذُرُ عِنْدَ الْعَرْبِ وَعْدُ بِشَرْطٍ. وَلِأَنَّ مَا الْتَزَمَهُ الْآدَمِيُّ بِعِوضٍ، يَلْزَمُهُ بِالْعَقْدِ، كَالْمِيعِ وَالْمَاهُ بِعَرْمِ وَمَا الْتَزَمَهُ بِغَيْرِ عَوضٍ لَا يَلْزَمُهُ الْآدَمِيُّ بِعَوضٍ، يَلْزَمُهُ بِالْعَقْدِ، كَالْمِيعِ وَالْمُلُلْمُ أَعْدِ كَالْهِبَةِ.

⁽١) انتهى بنصه من كتاب تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد (ص١٦٥).

النَّوْعُ الثَّالِثُ: نَذْرُ طَاعَةٍ لَا أَصْلَ لَمَا فِي الْوُجُوبِ، كَالِاعْتِكَافِ وَعِيَادَةِ الْمِيضِ، فَيَلْزُمُ الْوَفَاءُ بِهِ اللَّهُ لَهُ لَلَّا يَجِبُ لِهِ مَا لَا يَجِبُ لَهُ نَظِيرٌ بِأَصْلِ فَيَلْزُمُ الْوَفَاءُ بِهِ اللَّهُ نَلِيَّ النَّنَرِ اللَّهُ عَلَى المُشْرُوعِ، فَلَا يَجِبُ بِهِ مَا لَا يَجِبُ لَهُ نَظِيرٌ بِأَصْلِ الشَّرْعِ. وَلَنَا: قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْةٍ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ الله فَلْيُطِعْهُ» (١). وَذَمَّهُ الَّذِينَ يَنْذُرُونَ وَلَا يُوفُونَ، وَقَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَلَهَدَ اللّهَ لَمِنْ ءَاتَنَنَا مِن فَضْلِهِ عَلَيْهُ وَلَا يُوفُونَ، وَقَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَمِنْهُم مِّنْ عَلَهَدَ اللّهَ لَمِنْ ءَاتَنَنَا مِن فَضْلِهِ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ وَلَكُونَى مِن الصَّلِحِينَ ﴿ فَلَمَا اللّهُ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمُ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ و بِمَا أَخْلَفُواْ ٱللّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَحْدِبُونَ ﴿ [التوبة: ٧٥ / ٢٢].

وَقَدْ صَحَّ «أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِلنَّبِيِّ عَلَيْ إِنِّ نَذَرْت أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمُسْجِدِ الْحُرَامِ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْ وَجْهِ التَّبَرُّرِ، فَتَلْزَمُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْ وَجْهِ التَّبَرُّرِ، فَتَلْزَمُهُ، كَمُوْضِعِ الإجماع، وَكَمَا لَوْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ أَضْحِيَّةً، أَوْ أَوْجَبَ هَدْيًا، وَكَالإعْتِكَافِ، وَكَالْعُتِكَافِ، وَكَالْعُتْكَافِ، وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً عِنْدَهُمْ، وَمَا ذَكُرُوهُ يَبْطُلُ بِهَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ، وَمَا حَكُوهُ عَنْ أَبِي عُمَرَ لَا يَصِحُّ فَإِنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي الْمُلْتَزَمَ نَذُرًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِشَرْطِ، قَالَ جَمِيلٌ:

وَهَمُّ وا بِقَ تِلِي يَ ابْتَ بِنَ لَقَ وْنِي

فَلَيْتَ رِجَالًا فِيكَ قَدْنَدَرُوا دَمِي وَالْجُعَالَةُ وَعْدٌ بِشَرْطٍ، وَلَيْسَتْ بِنَذْرٍ.

الْقَسَمِ الثَّالِثُ: النَّذُرُ الْمُبْهَمُ وَهُوَ أَنَّ يَقُولَ: لله عَلَى نَذْرٌ. فَهَذَا تَجِبُ بِهِ الْكَفَّارَةُ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ. وَبِهِ قَالَ الْحُسَنُ، وَعَطَاءُ، وَطَاوُسٌ، وَالْقَاسِمُ، وَسَالِمٌ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّخِيُّ، وَالنَّخِيُّ، وَعَكْرِمَةُ، وَسَعِيدُ بْنُ الْحُسَنِ. وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ مُخَالِفًا إلَّا وَسَعِيدُ بْنُ الْحُسَنِ. وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ مُخَالِفًا إلَّا الشَّافِعِيَّ، قَالَ لَا يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ، وَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ مِنْ النَّذْرِ مَا لَا كَفَّارَةَ فِيهِ.

وَلَنَا، مَا رَوَى عُقْبَةُ بْنُ عَامِرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمُ يُسَمِّهِ

⁽١) رواه البخاري (٦٦٩٦).

⁽٢) رواه البخاري (٢٠٤٣)، ومسلم (١٦٥٦).

كُفَّارَةُ الْيَمِينِ»(١) رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَلِأَنَّهُ نَصُّ، وَهَذَا قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَلَا نَعْرِفُ لَمُّمْ فِي عَصْرِهِمْ مُخَالِفًا، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا.

الْقَسَم الرَّابِع: نَذْرُ المُعْصِيَةِ فَلَا يَحِلُّ الْوَفَاءُ بِهِ إِجْمَاعًا؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ عَيَّا قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهُ فَلَا يَعْصِهِ» (٢) وَلِأَنَّ مَعْصِيَةَ الله تَعَالَى لَا تَحَلُّ فِي حَالٍ، وَيَجِبُ عَلَى النَّاذِرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ. رُوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَسَمُرَةً بْنِ جُنْدُب.

وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُّو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ. وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا كَفَّارَةً عَلَيْهِ. وَهَذَا فِي كَفَّارَةً عَلَيْهِ. وَهَذَا فِي كَفَّارَةً عَلَيْهِ. وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ. وَرُوِيَ هَذَا عَنْ مَسْرُوقٍ، وَالشَّعْبِيِّ. وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكِ، وَالشَّافِعِيِّ؛ لِقَوْلِ مَعْنَاهُ. وَرُوِيَ هَذَا عَنْ مَسْرُوقٍ، وَالشَّعْبِيِّ. وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ الله ﷺ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيةِ الله، وَلَا فِيهَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣).

⁽۱) صحيح دون قوله إذا لم يسم: رواه الترمذي (۱۵۲۸) حَدَّثَنَا أَحَد بْنُ مَنِيعِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ عَيَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحُمَّدٌ، مَوْلَى المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي الحَيْرِ، عَنْ عُفْبَةَ بْنِ عَامِرِ به.

وفي إسناده: «محمد بن يزيد بن أبى زياد الثقفى، أبو عبد الله، الفلسطيني ويقال الكوفى، مولى المغيرة بن شعبة » قال فيه أبو حاتم: مجهول. وقال الخلال: سئل أحمد عن حديثه، فقال: رجاله لا يعرفون.

وقال ابن حبان: لست أعتمد على إسناد خبره.

وقال الأزدى: ليس بالقائم، في إسناده نظر.

وقال الدارقطنى: إسناده لا يثبت، و محمد و أيوب و الراوي عنه مجهولون. اهم تهذيب التهذيب، وأصل الحديث في صحيح مسلم (١٦٤٥)، وغيره من طريق عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِهَاسَةَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةً بْنِ عَامِرٍ، عَنْ رَسُولِ الله كَعْبِ بْنِ عَلْقَهَ النَّذِر كَفَّارَةُ الْيَمِينِ» بدون زيادة: "إذا لم يسم»، وانظر: ضعيف سنن الترمذي الله الشيخ الألباني تَعَلَقَهُ.

⁽٢) رواه البخاري (٦٦٩٦) من حديث عائشة ﷺ.

⁽٣) برقم (١٦٤١) من حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ.

وَقَالَ: «لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ نَذْرٌ فِيهَا لَا يَمْلِكُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠). وَقَالَ: «لَا نَذْرَ إِلَّا مَا أَبْتُغِيَ بِهِ وَجْهُ الله وَوَاهُ أَبُو دَاوُد. وَقَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْضِيَ الله فَلَا يَعْضِهِ». وَلَمْ يَأْمُرْ بِكَفَّارَةٍ. وَلَمَّ اللهُ عَلَيْهَا أَنْ اللهِ عَلَيْهَا أَنْ اللهُ عَلَيْهِ أَنْ اللهُ عَلَيْهَا أَنْ أَنْحَرَهَا؟ قَالَ: «بِشْسَ بَكَفَّارَ اللهُ عَلَيْهَا أَنْ أَنْحَرَهَا؟ قَالَ: «بِشْسَ مَعَ الْكَفَّارِ» اللهُ عَلَيْهَا أَنْ أَنْحَرَهَا؟ قَالَ: «بِشْسَ مَعْضِيةِ الله، وَلَا فِيهَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ » رَوَاهُ مُسْلِمُ (٢٠). وَلَمْ يَأْمُوهَا بِكَفَّارَةٍ. بَكَفَّارَةٍ.

وَقَالَ لِأَبِي إِسْرَائِيلَ حِينَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ فِي الشَّمْسِ، وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمُ: «مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمُ، وَلْيَجْلِسْ، وَلْيَسْتَظِلَّ، وَلِيُتِمَّ صَوْمَهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣) وَلَمْ يُتَكَلَّمُ، كَفَارَةٍ.

لِأَنَّ النَّذْرَ الْتِزَامُ الطَّاعَةِ، وَهَذَا الْتِزَامُ مَعْصِيةٍ، وَلِأَنَّهُ نَذْرٌ غَيْرُ مُنْعَقِدٍ، فَلَمْ يُوجِبْ شَيْئًا، كَالْيَمِينِ غَيْرِ المُنْعَقِدةِ. وَوَجْهُ الْأَوَّلِ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينِ» (٤).

⁽١) البخاري (٦٠٤٧)، ومسلم (١١٠) من حديث ثابت بن الضحاك ١٠٠٠)

⁽٢) برقم (١٦٤١) من حديث عمران على.

⁽٣) برقم (٦٧٠٤) من حديثِ ابن عباس رضي الله عباس

⁽٤) مُعلُّ بلفظ: "وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينِ": رواه أبو داود (٣٢٩٠)، والترمذي (١٥٢٤)، والنسائي (٣٨٣٥، ٣٨٣٥)، وابن ماجه (٢١٢٥)، وأحمد (٢٦٠٩٨) من طريق الزهري عن أبي سلمة عن عائشة، به.

قالَ الترمذي كَاللهُ: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الزُّهْرِيَّ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الحَدِيثَ مِنْ أَبِي سَلَمَةً سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ: مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، وَابْنُ أَبِي عَتِيقٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سُلَيَهَانَ بْنِ أَرْقَمَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَالحَدِيثُ هُوَ هَذَا.

قال البيهقي كَغَلَلْتُهُ:. هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَسْمَعْهُ الزُّهْرِيُّ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ [السنن الكبرى (٢٠٠٥)]. وقال البيهقي:... هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ وَإِنَّهَا سَمِعَهُ مِنْ سُلَيُهَانَ بْنِ أَرْقَمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ [السنن الكبرى (٦١ ٢٠٠١)].

قال ابن المُلقن رَعْمَ اللهُ: الطَّرِيقِ الثَّانِي: من حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ مُحَمَّد بن مُسلم بن شهاب، عَن أبي

سَلَمَة، عَن عَائِشَة مَرْفُوعا بِاللَّفْظِ المُذْكُور، رَوَاهُ أَحْد وَأَصْحَابِ "السَّنَن الْأَرْبَعَة» وَهُوَ مُنْقَطع وَإِن ذكره ابْنِ السَّكن في "صحاحه» لِأَن الزُّهْرِيّ لم يسمع هَذَا الحَدِيث من أَبِي سَلَمَة. كَذَا قَالَه أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ وَالنَّسَائِيِّ من حَدِيث أَبُوب بن سُلَيُهَان أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ وَالنَّسَائِيِّ من حَدِيث أَبُوب بن سُلَيُهَان ابن بِلَال، عَن مُحَمَّد بن أَبِي عَتيق ومُوسَى بن ابن بِلَال، عَن مُحَمَّد بن أَبِي عَتيق ومُوسَى بن عقبة، كِلَاهُمَا عَن ابْن شَهَاب عَن سُلَيُهَان بن أَرقم، عَن يَحْيَى بن أَبِي كثير، عَن أَبِي سَلَمَة، عَن عَائشَة.

قَالَ أَحْمَد بِن شَبُويه: قَالَ ابْنِ الْمُبَارِكُ فِي هَذَا الْحَدِيث: حدث أَبُو سَلْمَة فَدَّلَ عَلَى أَن الزُّهْرِيِّ لَم يسمعهُ مِن أَبِي سَلْمَة. وَقَالَ التِّرْمِذِيِّ: هَذَا حَدِيث غَريب. قَالَ: وَهُوَ أَصِح مِن حَدِيث الزُّهْرِيِّ، عَن أَبِي سَلْمَة، عَن عَائِشَة. وَقَالَ النَّسَائِيِّ: شُلَيُهان بِن أَرقم مَثْرُوكَ الْحَدِيث، خَالفه غير وَاحِد من أَصْحَاب يَحْيَى فِي هَذَا الْحَدِيث، وَقَالَ الْخَطَابِيِّ: هَذَا حَدِيث مقلوب الْإِسْنَاد.

وَقَالَ الذَّارَقُطْنِيَّ فِي «علله»: هَذَا الجَدِيث رُوِيَ عَن الزُّهْرِيّ، عَن أَبِي سَلَمَة، عَن عَائِشَة مَرْفُوعا، وَرُوِيَ عَن الزُّهْرِيّ عَن سُلَيَهان بن أَرقم، عَن يَحْيَى وَرُوِيَ عَن الزُّهْرِيّ عَن سُلَيَهان بن أَرقم، عَن يَحْيَى ابن أَبِي كثير، عَن أَبِي سَلمَة، عَن عَائِشَة، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيح، وَرُوِيَ عَن الزُّهْرِيّ، عَن الْقَاسِم، عَن عَائِشَة. وَقَالَ الْبَيْهَقِيّ: هَذَا حَدِيث لم يسمعهُ الزُّهْرِيّ من أَبِي سَلمَة؛ فقد جَاءَ من طَرِيق آخر عَنهُ قَالَ: (رُبَعَ) يدل عَلَى أَن الزَّهْرِيّ لم يسمعهُ من أبي سَلمَة؛ وَإِنَّمَا سَمعه من أبي سَلمَة وَالْمَانِيةِ شَيخنَا).

وَذَكَر بِإِسْنَادِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَن سُلَيُهَان بن أَرقم، عَن يَحْيَى بن أَبِي كثير، عَن أَبِي سَلَمَة، وَهَذَا وَهُم مَن سُلَيُهَان؛ فيحيى بن أَبِي كثير إِنَّهَا رَوَاهُ عَن مُحَمَّد بن الزَّبِير الْخُنْظِلِي عَن أَبِيه عَن عمرَان مَرْفُوعا كَمَا تقدم، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيِّ فِي «سنَنه» من حَدِيث غَالب بن عبيد الله الْعقيلِيِّ الجُزرِي، عَن عَطاء بن أَبِي رَبَاح، عَن عَائِشَة مَرْفُوعا: «من جعل عَلَيْهِ نذرًا فِي مَعْصِيّة، فكفارته كَفَّارَة مَن عَمِن».

وغالب هَذَا ضَعِيف بِمرَّة، قَالَ الْأَزْدِيِّ: مَتْرُوك الحَدِيث، لَا تحل الرِّوَايَة عَنهُ.

فتلخص ضعف هَذِه الطّرق بالانقطاع وَغَيره، وَعِنَ ضعفه من الْتَأَخِّرين: النَّووِيّ في «شرح اللَّهَذّب» فَقَالَ: هَذَا الحَدِيث رَوَاهُ الدرقطني من رِوَايَة عَائِشَة وَعمْرَان. وَضعفها فَقَالَ: وَاتفَقَ الْهُذّب، فَقَالَ: وَقَالَ فِي «الرَّوْضَة»: حَدِيث «لَا نذر فِي مَعْصِيّة وكفارته كَفَّارة يَمِين» ضَعِيف الحُفاظ عَلَى ذَلِك. وَقَالَ فِي «الرَّوْضَة»: حَدِيث «لَا نذر فِي مَعْصِيّة وكفارته كَفَّارة يَمِين» ضَعِيف بِاتَّفَاق المُحدثين.[البدر المنير (٩/ ٥٠٠)] وانظر التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٢)، والعلل للترمذي (١/ ٢٥٠).

قال الشيخ مقبل بن هادي كَغَلَلْتُهُ: هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح،

رَوَى الْجُوزَجَانِيُّ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ، قَالَ سَمِعْت رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «النَّذْرُ نَذْرَانِ؛ فَمَا كَانَ مِنْ نَذْرٍ فِي طَاعَةِ الله، فَذَلِكَ لله، وَفِيهِ الْوَفَاءُ، وَمَا كَانَ مِنْ نَذْرٍ فِي طَاعَةِ الله، فَذَلِكَ لله، وَفِيهِ الْوَفَاءُ، وَمَا كَانَ مِنْ نَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ الله، فَلَا وَفَاءَ فِيهِ، وَيُكَفِّرُهُ مَا يُكَفِّرُ الْيَمِينَّ»(١) وَهَذَا نَصُّ. وَلِأَنَّ النَّذْرَ يَمِينُ، بِهَا رُوِي عَنْ النَّبِيِّ عَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: «النَّذْرُ حَلْفَةٌ» وَقَالَ النَّبِيُّ عَيْدٍ لِأُخْتِ

ولكن الإمام الترمذي رَخَلِلَتُهُ يقول (٥/ ١٢١) بعد ذكره: هذا حديث لا يصح لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة قال: سمعت محمدا يقول: روى غير واحد منهم موسى بن عتبة وابن أبي عتيق عن الزهري عن سليهان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن ابي سلمة عن عائشة عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال محمد: والحديث هو هذاز:

حدثنا أبو إسماعيلَ واسمه محمدُ بن إسماعيلَ بن يوسفَ الترمذي حدثنا أيوبَ بن سلمانَ بن بلالٍ حدثنا أبو بكرِ بن أبي أُويْسٍ عن سُلَيُهانَ بنِ بلالٍ عن موسى بن عُقْبَةَ وعبدِ الله بن أبي عَتيقٍ عن الزهريِّ عن سُلماةَ عن عائشةَ أن النبي قال: «لا نَذْرَ في مَعصيةِ الله، وكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ».

قال هذا حديثٌ غريبٌ وهو أصَحُّ مِن حدَيثِ أبي صَفْوَانَ عن يونسَ. [أحاديث معلة ظاهرها الصحة (ص٤٦٤)].

(١) ضعيف جدًا: رواه النسائي (٣٨٤٥) قال: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَهْبِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبِيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، قَالَ: صَحِبْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهَّ يَثَيِّهُ يَقُولُ وفي إسناده: (محمد بن الزبير التميمي) متروك، وأبوه (لين الحديث)، وفي الإسناد أيضًا رجل مبهم.

وروى ابن الجارود في المنتقى (٩٣٥) قال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَخْيَى، قَالَٰ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: ثنا خَطَّابٌ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْكَرِيمِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «النَّذْرُ نَذْرَانِ: فَهَا كَانَ شَهِ فَكَفَّارَتُهُ الْوَفَاءُ، وَمَا كَانَ لِلشَّيْطَانِ فَلَا وَفَاءَ فِيهِ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينِ».

وفي الإسناد: ١- محمد بن موسى بن أعين: ذكره ابن حبان في الثقات، وروى له البخاري، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق.

٢- خطاب بن القاسم الحراني، وثقه ابين معين، وقال أبو زرعة في رواية: منكر الحديث، يقال:
 إنه اختلط قبل موته. وفي رواية أخرى: ثقة. وقال ابو حاتم: يكتب حديث، وقال النسائي: لا علم لى به، وذكره ابن حبان في الثقات اهـ. (التهذيب).

عُقْبَةَ، لَمَا نَذَرَتْ المُشْيَ إِلَى بَيْتِ الله الحُرَامِ، فَلَمْ تُطِفْهُ: «تُكَفِّرُ يَمِينَهَا»(١) صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد. وَفِي رِوَايَةٍ: «وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّام».

قَالَ أَحْمَدُ: إِلَيْهِ أَذْهَبُ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي الَّتِي نَذَرَتْ ذَبْحَ ابْنِهَا: «كَفِّرِي يَمِينَك».

وَلَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِ مَعْصِيَةٍ، لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ، فَكَذَلِكَ إِذَا نَذَرَهَا. فَأَمَّا أَحَادِيثُهُمْ، فَمَعْنَاهَا لَا وَفَاءَ بِالنَّذْرِ فِي مَعْصِيَةِ الله. وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ، وَقَدْ جَاءَ مُصَرَّحًا بِهِ هَكَذَا فِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٍ. وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا أَيْضًا أَنَّ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ: «وَلَا يَمِينَ فِي قَطِيعَةِ رَحِم» (٢). يَعْنِي لَا يَبَرُّ فِيهَا.

وَّلُوْ لَمْ يُبَيِّنُ الْكَفَّارَةَ فِي أَحَادِيثِهِمْ، فَقَدْ بَيَّنَهَا فِي أَحَادِيثِنَا فَإِنْ فَعَلَ مَا نَذَرَهُ مِنْ الْمُعْصِيةِ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ. كَمَا لَوْ حَلَفَ لَيَفْعَلَنَّ مَعْصِيةً، فَفَعَلَهَا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَلْزَمَهُ الْمُعْصِيةِ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ عَيَّنَ فِيهِ الْكَفَّارَةَ، وَنَهَى عَنْ فِعْلِ المُعْصِيةِ. الْكَفَّارَةُ، وَنَهَى عَنْ فِعْلِ المُعْصِيةِ.

الْقَسَم الْحُامِس: الْمُبَاحِ مِنْ أَقْسَام النَّذْر.

الْقِسْمُ الْخَامِسُ، الْمُبَاحُ؛ كَلُبْسِ الثَّوْبِ، وَرُكُوبِ الدَّابَّةِ، وَطَلَاقِ الْمُزَأَةِ عَلَى وَجْهِ مُبَاحِ، فَهَذَا يَتَخَيَّرُ النَّاذِرُ فِيهِ، بَيْنَ فِعْلِهِ فَيَبَرُّ بِذَلِكَ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ عَلَيْهُ فَعَالَحَ، فَهَذَا يَتَخَيَّرُ النَّاذِرُ فِيهِ، بَيْنَ فِعْلِهِ فَيَبَرُّ بِذَلِكَ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ عَلَيْهِ فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «أَوْفِ فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «أَوْفِ

⁽۱) الحديث رواه البخاري (۲۱۳٤) عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: نَذَرَتْ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ، إِلَى بَيْتِ الله، وَأَمَرَثْنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَمَا النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَقَالَ ﷺ: «لِتَمْشِ، وَلْتَرْكَبْ»، ورواه مسلم (۱٦٤٤).

والزيادة رواها أبو داود (٣٢٩٣) وغيره من طريق يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيُّ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهَّ ابْنُ زَحْرٍ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللهَّ بْنَ مَالِكٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ، سَأَلَ النَّبِيِّ عَنْ أُخْتٍ لَهُ نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ حَافِيَةً غَيْرُ مُخْتَمِرَةٍ، فَقَالَ: «مُرُوهَا فَلْتَخْتَمِرْ، وَلْتَرْكَبْ، وَلْتَرْكَبْ، وَلْتَرْكَبْ، وَلْيَتُ أَيَّامٍ»، وفي الإسناد عبيد الله بن زحر وثقه جماعة وضعفه يخرون وقال الحافظ: صدوق يخطئ.

وقال الذهبي: فيه اختلاف، وله مناكير.

⁽٢) رواه أبو داود (٣٢٧٣)، وأحمد (٦٧٣٢) من طريق عمرو بن شعيب؛ عن أبيه، عن جده.

بِنَذْرِك » رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (١)، وَلِأَنَّهُ لَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِ مُبَاحٍ بَرَّ بِفِعْلِهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا نَذَرَهُ ؟ لِأَنَّ النَّذْرَ كَالْيَمِينِ. وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ.

وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ؛ فَإِنَّ أَصْحَابَنَا، قَالُوا فِيمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ أَوْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ مُعَيَّنِ: كَانَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَيَعْتَكِفَ فِي غَيْرِهِ، وَلَا كَفَّارَةَ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلِّهِ، أَجْزَأَتْهُ الصَّدَقَةُ بِثُلُثِهِ بِلَا كَفَّارَةٍ. وَهَذَا مِثْلُهُ. وَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نَذْرَ إِلَّا فِيهَا ٱبْتُغِيَ بِهِ وَجْهُ الله».

وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، إِذْ هُوَ بِرَجُلِ قَائِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ، نَذَرَ أَنْ يَقُومَ فِي الشَّمْسِ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَيَصُومَ. فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ، نَذَرَ أَنْ يَقُومَ فِي الشَّمْسِ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَلَيْتِمَّ صَوْمَهُ» (٢٠.

وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَذَرَتْ امْرَأَةٌ أَنْ تَمْشِي إِلَى بَيْتِ الله الْحُرَام، فَسُئِلَ نَبِيُّ الله عَلَيْ عَنْ مَشْبِهَا، مُرُوهَا فَلْتَرْكَبْ (٣). قَالَ التَّرْمِذِيُّ: هَذَا خَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَلَمْ يَأْمُرْ بِكَفَّارَةٍ. وَرُوِي أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ رَأَى رَجُلًا يُهَادَى بَيْنَ اثْنَيْن، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ مَاشِيًا. فَقَالَ: «إِنَّ الله لَعَنِيُّ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ، فَسَأَلُ عَنْهُ، فَقَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ مَاشِيًا. فَقَالَ: «إِنَّ الله لَعَنِيُّ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ، مُرُوهُ فَلْيَرْكَبْ هُ مُتَّقَقُ عَلَيْهِ. وَلَمْ يَأْمُره مُ بِكَفَّارَةٍ، وَلِآنَهُ نَذْرٌ عَيْرُ مُوجِب لِفِعْلِ مَا نَذَرَهُ، فَلَمْ يُوجِبْ كَفَارَة، وَلَا نَهُ نَذْرٌ عَيْرُ مُوجِب لِفِعْلِ مَا نَذَرَهُ، فَلَمْ يُوجِبْ كَفَّارَةً، وَلَا نَهُ مَوْجِب لِفِعْلِ مَا نَذَرَهُ، فَلَمْ يُوجِبْ كَفَّارَةً، كَنَذْرِ المُسْتَحِيلِ. وَلَنَا، مَا تَقَدَّمَ فِي الْقِسْمِ الَّذِي قَبْلُهُ.

فَأَمَّا حَدِيثُ الَّتِي نَذَرَتْ المُشْيَ، فَقَدْ أَمَرَ فِيهِ بِالْكَفَّارَةِ فِي حَدِيثٍ آخَرَ، وَرَوَى عُقْبَةُ ابْنُ عَامِرٍ، أَنَّ أُخْتَهُ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ الله الْحَرَامِ، فَسُئِلَ رَسُولُ الله ﷺ عَنْ

⁽١) رواه أبو داود (٣٣١٢) عن مُسَدَّد قال: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ ٱبُو قُدَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ امْرَأَةً.

⁽٢) رواه البخاري (٢٠٤).

⁽٣) رواه الترمذي (١٥٣٧) والحديث أصله في الصحيحين،عند البخاري (١٨٦٥) عَنْ أَنْسِ ﷺ، أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يُهَادَى بَيْنَ ابْنَيْهِ، قَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟»، قَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ، قَالَ: «إِنَّ الله عَنْ تَغَذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيٌّ»، وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ.

وعند مسلَم (١٦٤٢): عَنْ أَنْسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شُيْخًا يُهَادَى بَيْنَ ابْنَيْهِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟» قَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ، قَالَ: «إِنَّ اللهَ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيٌّ»، وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ.

ذَلِكَ، فَقَالَ: «مُرُوهَا فَلْتَرْكَبْ، وَلْتُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهَا» صَحِيحٌ، أَخْرُجَهُ أَبُو دَاوُد. وَهَذِهِ زِيَادَةٌ يَجِبُ الْأَخْدُ بَهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّاوِي لِلْحَدِيثِ رَوَى الْبَعْضَ وَتَرَكَ الْبَعْضَ أَوْ يَكُونَ النَّاعِيثِ الْخَدِيثِ، إِحَالَةً عَلَى مَا عُلِمَ مِنْ حَدِيثِهِ أَوْ يَكُونَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ تَرَكَ ذِكْرَ الْكَفَّارَةِ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ، إِحَالَةً عَلَى مَا عُلِمَ مِنْ حَدِيثِهِ فِي مَوْضِع آخَرَ.

وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ إِذَا نَذَرَ فِعْلَ مَكْرُوهِ، كَطَلَاقِ امْرَأَتِهِ، فَإِنَّهُ مَكْرُوهُ، بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ عَيْكِيْةٍ: «أَبْغَضُ اَلْحَلَالِ إِلَى الله الطَّلَاقُ». فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَفِي، وَيُكَفِّرَ، فَإِنْ وَفَى بِنَذْرِهِ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَالْخِلَافُ فِيهِ كَالَّذِي قَبْلَهُ.

الْقَسَم السَّادِس: نَذْرُ الْوَاجِبِ.

كَالصَّلَاةِ الْمُكْتُوبَةِ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: لَا يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ. وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ النَّذْرَ الْتِزَامُ، وَلَا يَصِحُّ الْتِزَامُ مَا هُوَ لَا زِمْ. لَهُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْعَقِدَ نَذْرُهُ مُوجِبًا كَفَّارَةَ يَمِينِ إِنْ تَرَكَهُ، كَمَا لَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ؛ فَإِنَّ النَّذْرَ كَالْيَمِينِ، وَقَدْ سَمَّاهُ النَّبِيُّ عَيَّا لِللَّا اللَّهُ يَكِالِهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلْهُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلْهُ اللَّهُ عَلْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللْعُلِيْ اللَّهُ الْمُعَالَمُ اللَّهُ اللللْمُولِمُ اللَّلَمُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُولُولُولُولَا الللللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ الللْمُولُولُولُولُولُول

الْقَسَم السَّابِع: نَذْرُ المُسْتَحِيل.

كَصَوْم أُمْسِ، فَهَذَا لَا يَنْعَقِدُ، وَلَا يُوجِبُ شَيْئًا لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ انْعِقَادُهُ، وَلَا الْوَفَاءُ بِهِ، وَلَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ لَمْ تَلْزَمْهُ كَفَّارَةٌ، فَالنَّذْرُ أَوْلَى، وَعَقْدُ الْبَابِ فِي صَحِيحِ اللَّهْ هَبِ، أَنَّ النَّذْرَ كَالْيَمِينِ، وَمُوجَبُهُ مُوجَبُهَا، إلَّا فِي لُزُومِ الْوَفَاءِ بِهِ، إذَا كَانَ قُرْبَةً وَأَمْكَنَهُ فِعْلُهُ؛ وَدَلِيلُ هَذَا الْأَصْلِ قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ لِأَخْتِ عُقْبَةً، «لَمَّا نَذَرْت المُشْيَ فَلَمْ تُطِقْهُ وَلْتُكَفِّرْ يَمِينَهَا».

وَفِي رِوَايَةٍ: ﴿ فَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّام ﴾. قَالَ أَحْمَدُ: إِلَيْهِ أَذْهَبُ.

وَعَنْ عُقْبَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيْكِمْ قَالَ: ﴿ كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠).

وقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِلَّتِي نَذَرَتْ ذَبْحَ وَلَدِهَا: كَفِّرِي يَمِينَك؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْيَمِينِ فِي أَحَدِ أَقْسَامِهِ، وَهُوَ نَذْرُ اللَّجَاجِ، فَكَذَلِكَ سَائِرُهُ، فِي سِوَى مَا اسْتَثْنَاهُ الشَّرْعُ(٢).

⁽۱) برقم (۱٦٤٥).

⁽٢) المغني (٧/١٠) باختصار يسير.

بعض المسائل المجمع عليها في النذور والكفارات مسألة: وجوب الوفاء بالنذر اذا كان في طاعة غير معصية

قال الخطابي يَخَلَقُهُ: وقد أَجْمَع المسلمون على وجوب النذر إذا لم يكن معصية (١). قال البغوي يَخَلَقُهُ: وَقَدْ أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى وُجُوبِ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ • يَّ(٢)

قال ابن عبد البر تَعَلَّلُهُ: وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ النَّذْرَ الطَّاعَةَ يَلْزَمُ صَاحِبَهُ الْوَفَاءُ بِهِ وَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ^{٣)}.

قالَ النووي تَعَلَّلُهُ: أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى صِحَّةِ النَّذْرِ وَوُجُوبِ الْوَفَاءِ بِهِ إِذَا كَانَ المُلْتَزَمُ طَاعَةً فَإِنْ نذر معصية أو مباحا كدخول السوق لم يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ (٤).

قال الكاساني تَحَلَّلُهُ: فَحُكْمُهُ وُجُوبُ الْوَفَاءِ بِهَا سَمَّى، بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَالسُّنَّةِ وَاللهُ الْمَعَامِ وَالْمُعْقُولِ (٥٠).

مسألة: تحريم الوفاء بنذر العصية

قال ابن حزم يَخلَلْثُهُ: واتفقوا أن من نذر معصية فإنه لا يجوز له الوفاء بها^(١).

قال النووي تخلّله: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى صِحَّةِ النَّذْرِ وَوُجُوبِ الْوَفَاءِ بِهِ إِذَا كَانَ الْمُلْتَزَمُ طَاعَةً فَإِنْ نذر معصية أو مباحا كدخول السوق لم يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ (٧).

قال ابن قدامة تَعَلَّقه: الْقَسَم الرَّابِع: نَذْرُ المُعْصِيَةِ فَلَا يَحِلُّ الْوَفَاءُ بِهِ إِجْمَاعًا (٨).

⁽١) معالم السنن (٤/ ٥٣).

⁽٢) شرح السنة (١٠/ ٢٣) نقله عن الخطابي مؤيدا له.

⁽٣) الاستذكار (٥/ ١٧٩).

⁽٤) شرح صحيح مسلم (١١/٩٦).

⁽٥) بدائع الصنائع (٥/ ٩٠).

⁽٦) مراتب الإجماع (ص١٦١).

⁽۷) شرح صحیح مسلم (۱۱/۹۹).

⁽۸) المغنى (۱۰/۷).

قال ابن قدامة كَنَلَّة: وَالْقِسْمُ الثَّانِي، نَذْرُ طَاعَةٍ وَتُبَرَّرُ؛ مِثْلُ الَّذِي ذَكَرَ الْخِرَقِيِّ. فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ؛ لِلْآيَتَيْنِ وَالْخَبَرَيْنِ، وَهُو ثَلَاثَةُ أَنْوَاع: أَحَدُهَا: الْتِزَامُ طَاعَةٍ فِي فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ؛ لِلْآيَتَيْنِ وَالْخَبَرَيْنِ، وَهُو ثَلَاثَةُ أَنْوَاع: أَحَدُهَا: الْبَرَامُ طَاعَةٍ فِي مُقَابَلَةِ نِعْمَةٍ اسْتَجْلَبَهَا، أَوْ نِقْمَةٍ اسْتَدْفَعَهَا، كَقَوْلِهِ: إِنْ شَفَانِي الله، فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ شَهْرٍ. فَتَكُونُ الطَّاعَةُ المُلْتَزَمَةُ مِمَّا لَهُ أَصْلٌ فِي الْوُجُوبِ بِالشَّرْعِ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالْطَّدَةِ وَالْحَبِّ، فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ، بِإِجْمَاعَ أَهْلِ الْعِلْمِ (١).

قال ابن قدامة تَخلَلته: الْأَصْلُ فِي النَّذْرِ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالإجماع.

أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذُرِ ﴾ [الإنسان:٧] وَقَالَ: ﴿ وَلَيُوفُواْ نُذُورَهُمُ ﴾ [الحج: ٢٩].

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَرَوَتْ عَائِشَةُ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ الله فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِي الله فَلَا يَعْصِهِ».

وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ يَنْذُرُونَ وَلَا يَفُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُشْتَشْهَدُونَ، وَيَطْهَرُ فِيهِمْ السِّمَنُ» رَوَاهُمَا الْبُخَارِيُّ.

وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى صِحَّةِ النَّذْرِ فِي الْجُمْلَةِ، وَلُزُومِ الْوَفَاءِ بِهِ(٢).

مسائل أخرى مجمعٌ عليها في باب النذر

١ - قال ابن المنذر كنتشه: وأجمعوا أن كل من قال: إن شفى الله عليلي، أو قدم غائبي، أو ما أشبه ذلك، فعلى من الصوم كذا، ومن الصلاة كذا، فكان ما قال، أن عليه الوفاء بنذره (٣).

٢-قال ابن حزم كذلته: واتفقوا أن من نذر من الرجال الأحرار العقلاء البالغين غير السكارى - لله ﷺ - نذرًا من صلاة في وقت تجوز فيه الصلاة أو صدقة مما يملك مما يبقى لنفسه وعياله بعد ذلك ثلثيه أو عمرة أو حج أو صيام جائز، أو

⁽١) المغنى (١٠/٧).

⁽۲) المغنى (۲/۱۰).

⁽٣) الإجماع (٧٧٧).

اعتكاف جائز أو عتق رقبة يملكها حين نذره بعينها أو أعتق شخص معين كل ذلك على سبيل الشكر لله رحم إن كان كذا وكذا لشيء ذكره ليست فيه معصية لله رحم فكان ذلك: أنه يلزمه ما نذر ما لم يكن الشيء الذي نذر الصدقة به أو الرقبة التي نذر عتقها خرجت عن ملكه قبل أن يكون ذلك الشيء، وما لم يكن مريضًا أو تجاوز ما نذر ثلثه (۱).

٣- قال ابن حزم تعمل الله واتفقوا أن من نذر ممن ذكرنا أن يهدي بدنة إلى مكة إن كان أمر كذا فكان أنه يهدي بدنة (٢).

٤- قال ابن عبد البر تَعَلَّتُهُ: قَالَ مَالِكُ الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي نَذْرِ الْمُوَّةِ إِنَّهُ جَائِزٌ بِغَيْرِ إِذَنِ زَوْجِهَا كَوْبُ عَلَيْهَا ذَلِكَ وَيَثْبُتُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي جَسَدِهَا وَكَانَ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ بِزَوْجِهَا وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عَلَيْهَا حَتَّى تَقْضِيَهُ (٣).
 وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَضُرُّ بزَوْجِهَا فَلَهُ مَنْعُهَا مِنْهُ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَيْهَا حَتَّى تَقْضِيَهُ (٣).

٥- قال ابن عبد البر: هَذَا إَذَا كَانَ عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ مِنْ أَنَّ نَذْرَهَا لَا يَضُرُّ بِزَوْجِهَا كَانَ عَلَيْهَا الْوَفَاءُ بِهِ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فَإِنَّ حَالَ زَوْجُهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعُلَمَاءِ فَإِنَّ حَالَ زَوْجُهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَفَاءِ بِنَذْرِهَا ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهَا قَضَاؤُهُ بِإِجْمَاع أَيْضًا إَذَا كَانَ غَيْرَ مُؤَقَّتٍ (١٠).

٦- قال ابن عبد البر تخلله: وَلا خِلَافَ بَيْنُ الْعُلَمَاءِ فِي جَوَازِ صَدَقَةِ الْحَيِّ عَنِ الْمُيَّتِ نَذْرًا أَوْ غَيْرَ نَذْرٍ (٥).

٧- قال ابن القطان تَخلَثُهُ: إذا نذر الرجل أن يهدي بدنة وجب عليه الوفاء بذلك ولا يجزيه إلا الثني باتفاق الجميع (٦).

* 8888

⁽١) مراتب الإجماع (ص١٦٠).

⁽٢) مراتب الإجماع (ص١٦٠).

⁽٣) الاستذكار (٥/ ١٩٥).

⁽٤) الاستذكار (٥/ ١٩٩).

⁽٥) الاستذكار (٥/ ١٦٥).

⁽٦) الإقناع (٢/ ٤٨) وعزاه لكتاب الموضح.

قال الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ آمُرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلُ مِنِّيَ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [آل عسران:٣٥]

قال الجصاص يَخْتَلُهُ: وقولها: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ إذَا أَرَادَتْ نُحْلَصًا لِلْعِبَادَةِ أَنَّهَا تُنْشِئُهُ عَلَى ذَلِكَ وَتُشْغَلُهُ بَهَا دُونَ غَيْرِهَا، وَإِذَا أَرَادَتْ بِهِ أَنَّهَا تَجْعَلُهُ خَادِمًا لِلْبِيعَةِ أَوْ عَتِيقًا لِطَاعَةِ الله تَعَالَى فَإِنَّ مَعَانِيَ جَمِيعَ ذَلِكَ مُتَقَارِبَةٌ كَانَ نَذْرًا مِنْ قِبَلِهَا نَذَرَثُهُ لله تعالى بقولها: نذرت ثُمَّ قَالَتْ: ﴿فَتَقَبَّلْ مِنِّيٌّ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ وَالنَّذْرُ فِي مِثْلَ ذَلِكَ صَحِيحٌ فِي شَرِيعَتِنَا أَيْضًا بِأَنْ يَنْذِرَ الْإِنْسَانُ أَنْ يُنَشِّئَ ابْنَهُ الصَّغِيرَ عَلَى عِبَادَةِ اللهَ وَطَاعَتِهِ، وَأَنْ لَا يَشْغَلَهُ بِغَيْرِهِمَا، وَأَنْ يُعَلِّمَهُ الْقُرْآنَ وَالْفِقْهَ وَعُلُومَ الدِّينَ وَجَمِيعُ ذَلِكَ نُذُورٌ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ فِي َّذَلِكَ قُرْبَةً إِلَى الله تَعَالَى وَقَوْلُمَا: ﴿نَذَرْبُ لَكَ﴾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَقْتَضِي الْإِيجَابَ، وَأَنَّ مَنْ نَذَرَ لله تَعَالَى قُرْبَةً يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بَهَا، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ النُّذُورَ تَتَعَلَّقُ عَلَى الْأَخْطَارِ وَعَلَى أَوْقَاتٍ مُسْتَقْبَلَةٍ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ قَوْلَمَا: ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ أَرَادَبُ بِهِ بَعْدَ الْوِلَادَةِ وَبُلُوعَ الْوَقْتِ الَّذِي يَجُوزُ فِي مِثْلِهِ أَنْ يَخْلُصَ لِعِبَادَةِ الله تَعَالَى، وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى جَوَازِ النَّذْرِ بِالْمُجْهُولِ؛ لأنها نذرته وهي لا تدري ذكرا أمْ أُنْثَى، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْأُمِّ ضَرْبًا مِنْ الْوِلَايَةِ عَلَى الْوَلَدِ فِي تَأْدِيبِهِ وَتَعْلِيمِهِ وَإِمْسَاكِهِ وَتَرْبِيَتِهِ لَوْ لَا أَنَّهَا تَمْلِكُ ذَلِكَ لَمَا نَذَرَتْهُ فِي وَلَدِهَا، وَيَدُلُّ - أَيْضًا -عَلَى أَنَّ لِلْأُمُّ تَسْمِيَةَ وَلَدِهَا وَتَكُونُ تَسْمِيةً صَحِيحَةً وَإِنْ لَمْ يُسَمِّهِ الْأَبُ؛ لِأَنَّهَا قَالَتْ: ﴿ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾ وَأَثْبَتَ الله تَعَالَى لَوَلَدِهَا هَذَا الْإِسْمَ وقَوْله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾ الْمَرَادُ بِهِ وَالله أَعْلَمُ رَضِيَهَا لِلْعِبَادَةِ فِي النَّذْرِ الَّذِي نَذَرَتْهُ بِالْإِخْلَاصِ لِلْعِبَادَةِ فِي بَيْتِ الْمُقَدِسِ، وَلَمْ يَقْبُلْ قَبْلَهَا أُنْثَى فِي هَذَا المُعْنَى (١).

قلت: وقد تقدم أحكام النذور وكفاراتها عند قوله تعالى: ﴿وَمَاۤ أَنفَقُتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذُرِ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ [البقرة: ٢٧].

⁽١) أحكام القرآن (٢/ ٢٩١).

قال الله تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّى عَيْنَا ۚ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيّ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْنَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[مرم:٢٦]

تقدم أحكام النذور والكفارات عند قول الله تعالى: ﴿وَمَاۤ أَنفَقُتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذرتُه مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرتُه مِّن نَّذَرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

قَالَ الله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَتَهُمُ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمُ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾[الحج:٢٩]

قال القرطبي تَعَلَّلُهُ: ﴿ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ ﴾ أُمِرُوا بِوَفَاءِ النَّذْرِ مُطْلَقًا إِلَّا مَا كَانَ مَعْصِيَةِ الله »، وَقَوْلُهُ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ الله فَلْيُطِعْهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُعْصِيهُ فَلَا يَعْصِهِ » (١١).

قلت: وتقدم أحكام النذر عند قوله تعالى: ﴿وَمَاۤ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذُرِ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُ ۗ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارِ﴾ [البقرة:٢٧٠].

قال الله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمَا كَانَ شَرُّهُو مُسْتَطِيرًا﴾[الإنسان:٧]

🗐 وفيها مسائل:

مسألة: تأويل الآية

قال الشيخ السعدي تَعَلَّقُهُ: ﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذُرِ ﴾ أي: بها ألزموا به أنفسهم لله من النذور والمعاهدات، وإذا كانوا يوفون بالنذر، وهو لم يجب عليهم، إلا بإيجابهم على أنفسهم، كان فعلهم وقيامهم بالفروض الأصلية، من باب أولى وأحرى (٢).

مسألة: لزوم الوفاء بالندر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: ﴿ لاَ يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ قُدّرَ لَهُ، فَيَسْتَخْرِجُ الله بِهِ مِنَ البَخِيلِ، فَيُؤْتِي عَلَيْهِ مَا لَهُ، وَلَكِنْ يُلْقِيهِ النَّذْرُ إِلَى القَدَرِ قَدْ قُدَّرَ لَهُ، فَيَسْتَخْرِجُ الله بِهِ مِنَ البَخِيلِ، فَيُؤْتِي عَلَيْهِ مَا

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (١٢/٥٠).

⁽٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص٩٠١).

لَمْ يَكُنْ يُؤْتِي عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ».

مسألة: إثم مَنْ لاَ يَفِي بِالنَّذْر (١)

عن عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ - قَالَ عِمْرَانُ: لاَ أَدْرِي: ذَكَرَ ثِنْتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا بَعْدَ قَرْنِهِ - ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ، يَنْذِرُونَ وَلاَ يَشُونَ، وَيَظُهَرُ فِيهِمُ يَنْذِرُونَ وَلاَ يَشُونَ، وَيَظُهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ »(٢).

قال النووي تَعَلَّلُهُ: فِيهِ وُجُوبُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ وَهُوَ وَاجِبٌ بِلَا خِلَافٍ وَإِنْ كَانَ ابْتِدَاءُ النَّذْرِ مَنْهِيًّا عَنْهُ كَمَا سَبَقَ فِي بَابِهِ^(٣).

قلت: وتقدم عند قوله تعالى: ﴿ وَمَاۤ أَنفَقُتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذُرِ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُ ۚ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارِ ﴾ [البفرة: ٢٧٠].

أحكام النذور والكفارات - ولله الحمد.

* 0000 *

⁽١) تبويب الإمام البخاري في الصحيح.

⁽٢) رواه البخاري (٦٦٩٥)، ومسلم (٢٥٣٥).

⁽٣) شرح صحيح مسلم (١٦/ ٨٨).





قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [الساء: ٦٥] وقول الله تعالى: ﴿يَلَدَاوُردُ إِنّا جَعَلْنَكَ خَلِيفَةَ فِي ٱلْأَرْضِ فَأَحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحِقِّ وَلَا تَتَّبِعِ اللهَ وَيُ اللهَ عَن سَبِيلِ ٱللّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدًا اللهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللّهِ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدًا اللهُ وَيَ اللهُ اللهُ وَيَ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عِنْ اللهُ عَنْ اللهُ إِنَّا أَنْزَلَ اللهُ وَرَسُولِهِ عَنْ اللهُ عُنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ الله

🗐 قلت: فیه مسائل:

القضاء: مشروعية القضاء:

عَنْ عَمْرِو بْنِ العَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَضْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» (أَ). متفق عليه.

قال ابن قدامة: وأجمع المسلمون على مشروعية نصب القضاء، والحكم بين الناس^(٢).

القضاء لغة: 🕸 تعريف القضاء لغة:

قال ابن منظور: القضاء: الحكم، وأصله قضاي؛ لأنه من قضيت، إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف همزت؛ قال ابن بري: صوابه بعد الألف الزائدة طرفا همزت،

⁽۱) أخرجه البخاري (۷۳۵۲)، ومسلم (۱۷۱٦)، وأبو داود (۳۵۷٤)، والنسائي في «الكبرى» (۹۲۰)، وأحمد (۱۹۸/٤)، وابن ماجه (۲۳۱٤).

⁽۲) المغني (۲/ ۳۲).

والجمع الأقضية، والقضية مثله، والجمع القضايا على فعالى وأصله فعائل. وقضى عليه يقضي قضاء وقضية، الأخيرة مصدر كالأولى، والاسم القضية فقط؛ قال أبو بكر: قال أهل الحجاز: القاضي معناه في اللغة: القاطع للأمور المحكم لها(١).

قال في الصحاح: القضاءُ: الحكم، وأصله قضايٌ لأنه من قضيت، إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف همزت. والجمع الاقضية. والقضية مثله، والجمع القضايا على فعالى، وأصله فعائل. وقضى، أي حَكَمَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُواْ إِلَّا فِعالَىٰ، وأصله فعائل. وقضى، أي حَكَمَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ ﴿ [الإسراء: ٢٣] وقد يكون بمعنى الفراغ تقول: قضيت حاجتي، وضربه فقضى عليه أي قتله كأنه فرغ منه، وسم قاض أي قاتل (٢).

🕸 تعريفه شرعًا:

قال بدر الدين العينى: وفي الشرع يراد به الإلزام، وفصل الخصومات وقطع المنازعات، وسمي حكم لما فيه من منع الظالم عن المظلوم، وأصله قضاي؛ لأنه من قضيت، إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف همزت، كرداء أصله رداي. ولما كان وضع القضاء لفصل الخصومات، وتنفيذ الأحكام، وأكثر الخصومات يقع في البياعات والديون، ذكر بعدها كتاب القضاء لمساس الحاجة إلى القضاء ".

قال المرداوي: والمراد به في الشرع: الإلزام. وولاية القضاء رتبة دينية ونصبة شرعية (٤٠).

⁽١) لسان العرب (١٥/ ١٨٦).

⁽٢) الصحاح (٦/ ٢٤٦٣).

⁽٣) البناية شرح الهداية (٩/٣).

⁽٤) حاشية العدوي (٢/ ٣٣٨).

حكم القضاء

🗐 اختلف أهل العلم في حكم القضاء على ثلاثة أقوال:

🕸 القول الأول: فرض.

وبه قالت الأحناف.

قال الكاساني: فنصب القاضي فرض؛ لأنه ينصب لإقامة أمر مفروض، وهو القضاء قال الله ﷺ: ﴿يَكَاوُودُ إِنَّا جَعَلَنَكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِ ﴾[ص:٢٦]، وقال تبارك وتعالى لنبينا المكرم عليه أفضل الصلاة والسلام: ﴿فَاحَكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ ٱللَّهُ ﴾[المائدة ٤٨](١).

القول الثاني: فرض كفاية.

قالت به المالكية والشافعية والحنابلة في الرواية الصحيحة عندهم.

وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول المالكية:

قال علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي: والقضاء من فروض الكفاية لما فيه من مصالح العباد^(٢).

كرقول الشافعية:

قال النووي: القضاء والإمامة فرض كفاية بالإجماع، فإن قام به من يصلح، سقط الفرض عن الباقين، وإن امتنع الجميع، أثموا (٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: والقضاء من فروض الكفايات؛ لأن أمر الناس لا يستقيم بدونه، فكان واجبا عليهم، كالجهاد والإمامة. قال أحمد: لا بد للناس من حاكم، أتذهب

⁽١) بدائع الصنائع (٧/٢).

⁽٢) الإنصاف (١١/ ١٥٣).

⁽٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين (١١/ ٩٢).

حقوق الناس(١).

قال المرداوي: قوله: (وهو فرض كفاية). هذا المذهب. جزم به في «المغني»، و«الشرح»، و «النظم»، و «الوجيز»، و «المنور»، و «المنتخب»، و «تذكرة ابن عبدوس» وغيرهم. وقدمه في «المحرر»، و «الرعايتين»، و «الحاوي الصغير»، و «الفروع»، وغيرهم. وصححه في المذهب (۲).

قال المرداوي: قوله (ويجب على من يصلح له إذا طلب ولم يوجد غيره ممن يوثق به: الدخول فيه). يعني على القول بأنه فرض كفاية. ومراده: إذا لم يشغله عما هو أهم منه. وهذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب (٣).

قال الزركشي: والقضاء من فروض الكفايات، لأن أمر الناس لا يستقيم بدونه، فكان واجباً كالجهاد والإمامة (٤٠).

القول الثالث:

قال المرداوي: وعنه: سنة. نصره القاضي، وأصحابه. وقدمه ناظم المفردات. وهو منها (٥).

والراجح - والله أعلم - أنه فرض كفايه إذا قام به البعض سقط عن الآخرين.

مسألة: في بيان من يصلح للقضاء

ولا يولى قاض حتى يكون بالغا عاقلا مسلما حرا عدلا عالما فقيها ورعا.

🗐 ويشترط في القاضي ثلاثة شروط:

أحدها: الكمال، وهو نوعان؛ كمال الأحكام، وكمال الخلقة، أما كمال الأحكام

⁽۱) المغنى (۱۰/ ۳۲).

⁽٢) الإنصاف (١١/ ١٥٣).

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٣٦٥).

⁽٥) الإنصاف (١١/ ١٥٣).

فيعتبر في أربعة أشياء؛ أن يكون مسلما بالغا عاقلا حرا ذكرا.

فلا يكون قاضيا غير المسلم البالغ العاقل الحر الذكر.

اليك أقوال أهل العلم في ذلك:

كرقول الأحناف:

قال الكاساني: وأما بيان من يصلح للقضاء فنقول: الصلاحية للقضاء لها شرائط (منها): العقل، (ومنها) البلوغ، (ومنها): الإسلام^(١١).

كرقول المالكية:

قال ابن جزي الكلبي الغرناطي: شروط وجوبه ستة الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والاستطالة بالبدن والمال فإن صدم العدو المسلمين وجب على العبد والمرأة...(٢).

قال على الصعيدي العدوي: وله شروط صحة لا ينعقد إلا بها، وهي: الإسلام، والعقل، والحرية، والذكورية، والبلوغ، والعدالة، والفطنة، والاجتهاد، فلا تصح ولاية مقلد مع وجود مجتهد^(٣).

كم قول الشافعية:

قال النووي: فلا يصح تولية فاسق ولا كافر ولو على الكفار قال الماوردي وما جرت به عادة الولادة من نصب حاكم بين أهلا الذمة فهو تقليد رئاسة وزعامة لا تقليد حكم وقضاء ولا يلزمهم حكمه بالزامه بل بالتزامهم (1).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: ولا يولى قاض حتى يكون بالغا عاقلا مسلم حرا عدلا عالما فقيها

⁽١) بدائع الصنائع (٧/٢). للأحناف في كون القاضي ذكرا قول آخر سنتعرض إليه – إن شاء الله.

⁽٢) القوانين الفقهية (١/ ٩٧).

⁽٣) حاشية العدوى (٢/ ٣٣٩).

⁽٤) روضة الطالبين وعمدة المفتين (١١/ ٩٧).

ورعا^(۱).

وقال الزركشي: ولا يولي قاض حتى يكون بالغاً عاقلاً، مسلماً حراً عدلاً، عالماً فقيهاً ورعاً (٢٠).

وأما الذكورية فقالت بها المالكية والشافعية والحنابلة.

وقال أبو حنيفة: يجوز أن تكون قاضية في غير الحدود فقط؛ لأنه يجوز أن تكون شاهدة.

وحكي عن ابن جرير أنه لا تشترط الذكورية؛ لأن المرأة يجوز أن تكون مفتية، فيجوز أن تكون قاضية.

قال ابن قدامة كَنَشُهُ: ولنا قول النبي عَلَيْهُ: «ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» (٣) ولأن القاضي يحضر محافل الخصوم والرجال، ويحتاج فيه إلى كمال الرأي وتمام العقل والفطنة، والمرأة ناقصة العقل، قليلة الرأي، ليست أهلا للحضور في محافل الرجال، ولا تقبل شهادتها، ولو كان معها ألف امرأة مثلها، ما لم يكن معهن رجل، وقد نبه الله تعالى على ضلالهن ونسيانهن بقوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَنهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَنهُمَا اللهُ تعالى على ضلالهن ونسيانهن بقوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَنهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَنهُمَا اللهُ يَكُلُ المِعْلَى وَلَا لَتُولِية البلدان؛ ولهذا لم يول النبي عَلَيْهِ ولا أحد من خلفائه، ولا من بعدهم، امرأة قضاء ولا ولاية بلد، فيما بلغنا، ولو جاز ذلك لم يخل منه جميع الزمان غالبا(٤).

⁽۱) المغنى (۱۰/ ۹۲).

⁽٢) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٣٦٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (٧٠٩٥، ٤٤٢٥)، والترمذي (٢٢٦٢)، والنسائي (٥٣٨٨) من حديث عَنْ أَيِ بَكْرَةَ، قَالَ: لَقَدْ نَفَعنِي الله بِكَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ الله ﷺ أَيَّامَ الجَمَلِ، بَعْدَ مَا كِدْتُ أَنْ أَخْقَ بِأَصْحَابِ الجَمَلِ فَأَقَاتِلَ مَعَهُمْ، قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولَ الله ﷺ أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ، قَدْ مَلَّكُوا عَلَيْهِمْ بِنْتَ كِسْرَى، قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلُوا أَمْرَهُمُ الْمَرَأَةُ».

⁽٤) المغني (١٠/ ٩٢).

🕏 وإليك أقوال الجمهور القائلين بعدم جواز تولي المرأة القضاء:

كرقول المالكية:

قال ابن جزي الكلبي الغرناطي: شروط وجوبه ستة الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والاستطالة بالبدن والمال، فإن صدم العدو المسلمين وجب على العبد والمرأة (١٠).

قال على الصعيدي العدوي: وله شروط صحة لا ينعقد إلا بها، وهي: الإسلام، والعقل، والحرية، والذكورية، والبلوغ، والعدالة، والفطنة، والاجتهاد فلا تصح ولاية مقلد مع وجود مجتهد (٢).

كرقول الشافعية:

قال النووي: صفات القاضي والمفتي وفيها فصلان: الأول: في صفات القاضي وله ثمانية شروط أحدها: الحرية، والثاني: الذكورة (٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: يشترط في القاضي ثلاثة شروط: أحدها: الكهال، وهو نوعان: كهال الأحكام، وكهال الخلقة، أما كهال الأحكام فيعتبر في أربعة أشياء: أن يكون بالغا، عاقلا، حرا، ذكرا(٤).

قال الزركشي: ولا يولي قاض حتى يكون بالغاً عاقلاً، مسلماً حراً عدلاً، عالماً فقيهاً ورعاً (٠٠٠.

كرواليك قول الأحناف:

قال الكاساني: وأما بيان من يصلح للقضاء فنقول: الصلاحية للقضاء لها شرائط

- (١) القوانين الفقهية (١/ ٩٧).
- (٢) حاشية العدوى (٢/ ٣٣٩).
- (٣) روضة الطالبين (٨/ ٨٢ ٨٤).
 - (٤) المغنى (١٠/ ٩٢).
- (٥) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٣٦٥).

(منها): العقل، (ومنها) البلوغ، (ومنها): الإسلام، (ومنها): الحرية، (ومنها): البصر (ومنها): النطق، (ومنها): السلامة عن حد القذف؛ لما قلنا في الشهادة، فلا يجوز تقليد المجنون والصبي، والكافر والعبد، والأعمى والأخرس، والمحدود في القذف؛ لأن القضاء من باب الولاية، بل هو أعظم الولايات، وهؤلاء ليست لهم أهلية أدنى الولايات – وهي الشهادة – فلئلا يكون لهم أهلية أعلاها أولى، وأما الذكورة فليست من شرط جواز التقليد في الجملة؛ لأن المرأة من أهل الشهادات في الجملة، إلا أنها لا تقضي بالحدود والقصاص؛ لأنه لا شهادة لها في ذلك، وأهلية القضاء تدور مع أهلية الشهادة (۱).

قال في الفتاوى الهندية: وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً اُسْتُقْضِيَتْ جَازَ قَضَاؤُهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْحُدُود وَالْقِصَاصِ، ثُمَّ رُفِعَ قَضَاؤُهَا إِلَى قَاضِ آخَرَ فَأَمْضَاهُ نَفَذَ إِمْضَاؤُهُ وَفِي «الْخَانِيَّةِ» وَلَا يَكُونُ لِغَيْرِهِ أَنْ يُبْطِلَهُ ذَكَرَه الشَّيْخُ الْإِمَامُ فَخُرُ^(٢).

قال أبو المعالى برهان الدين: ولو أن امرأة استقضت جاز قضاؤها في كل شيء، إلا الحدود والقصاص؛ لأنها تصلح شاهدة فيها عدا الحدود والقصاص، فتصلح قاضية فيها، ولا تصلح شاهدة في الحدود والقصاص، فلا تصلح قاضية فيها، فإن قضت في الحدود والقصاص، ثم رفع قضاؤها إلى قاض آخر، فأمضاه نفذ قضاؤها؛ لأن في أهليتها للشهادة اشتباه الدليل (٣).

العلم: ﴿ وَإِلَيْكُ أَقُوالُ أَهْلُ العلم:

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: ولايولى القضاء أعمى ولا محدود في قذف(١).

⁽١) بدائع الصنائع (٧/٢).

⁽٢) الفتاوي الهندية (٣/ ٣٦١).

⁽٣) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٨/ ٧٨).

⁽³⁾ Ihmed (17/17).

قال الكساني: وأما بيان من يصلح للقضاء فنقول: الصلاحية للقضاء لها شرائط (منها): العقل، (ومنها) البلوغ، (ومنها): الإسلام، (ومنها): الحرية، (ومنها): البصر (ومنها): النطق، (ومنها): السلامة عن حد القذف؛ لما قلنا في الشهادة، فلا يجوز تقليد المجنون والصبي، والكافر والعبد، والأعمى والأخرس (١).

كرقول المالكية:

قال ابن رشد: ولا خلاف في مذهب مالك أن السمع والبصر والكلام مشترطة في استمرار ولايته وليس شرطا في جواز ولايته، وذلك أن من صفات القاضي في المذهب ما هي شرط في الجواز، فهذا إذا ولي عزل وفسخ جميع ما حكم به (٢).

كرقول الشافعية:

قال النووي: الشرط الرابع: البصر فلا يصح تولية أعمى وفي جمع الجوامع للروياني وجه أنه يجوز، والصحيح الأول وبه قطع الجمهور؛ لأنه لا يعرف الخصوم والشهود^(٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: متكلما سميعا بصيرا لأن الأخرس لا يمكنه النطق بالحكم ولا يفهم جميع الناس إشارته والأصم لا يسمع قول الخصمين والأعمى لا يعرف المدعي من المدعى عليه، والمقر من المقر له، والشاهد من المشهود له (٤).

🗐 ويشترط في القاضي أن يكون من أهل الاجتهاد:

قال ابن قدامة: الشرط الثالث: أن يكون من أهل الاجتهاد، وبهذا قال مالك والشافعي وبعض الحنفية وقال بعضهم: يجوز أن يكون عاميا فيحكم بالتقليد؛ لأن

⁽١) بدائع الصنائع (٧/ ٢).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين (٨/ ٨٤).

⁽٤) المغنى (١٠/ ٣٦).

الغرض منه فصل الخصائم فإذا أمكنه ذلك بالتقليد جاز كما يحكم بقول المقومين (١٠). قال النووي: وإنها يحصل أهلية الاجتهاد لمن علم أمورا:

أحدها: كتاب الله تعالى: ولا يشترط العلم بجميعه بل مما يتعلق بالأحكام ولا يشترط حفظه عن ظهر القلب ومن الأصحاب من ينازع ظاهر كلامه فيه.

الثاني: سنة رسول الله على: لا جميعها بل ما يتعلق منها بالأحكام، ويشترط أن يعرف منها: العام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والناسخ والمنسوخ، ومن السنة المتواتر والآحاد، والمرسل والمتصل، وحال الرواة جرحا وتعديلا.

الثالث: أقاويل علماء الصحابة ومن بعدهم على إجماعا واختلافا.

الرابع: القياس: فيعرف جليه وخفيه وتمييز الصحيح من الفاسد.

الخامس: لسان العرب: لغة وإعرابا؛ لأن الشرع ورد بالعربية، وبهذه الجهة يعرف عموم اللفظ وخصوصه، وإطلاقه وتقييده، وإجماله وبيانه.

قال أصحابنا: ولا يشترط التبحر في هذه العلوم بل يكفي معرفة جمل منها، وزاد الغزالي تخفيفات ذكرها في أصول الفقه منها أنه لا حاجة إلى تتبع الأحاديث على تفرقها وانتشارها بل يكفي أن يكون له أصل مصحح وقعت العناية فيه بجميع أحاديث الأحكام؛ كسنن أبي داود، ويكفي أن يعرف مواقع كل باب فيراجعه إذا احتاج إلى العمل بذلك الباب.

قلت: لا يصح التمثيل بسنن أبي داود فإنه لم يستوعب الصحيح من أحاديث الأحكام ولا معظمه، وذلك ظاهر بل معرفته ضرورية لمن له أدنى اطلاع، وكم في صحيح البخاري ومسلم من حديث حكمي ليس في سنن أبي داود، وأما ما في كتابي الترمذي والنسائي وغيرهما من الكتب المعتمدة فكثرته وشهرته غنية عن التصريح بها، والله أعلم.

ومنها: أنه لا يشترط ضبط جميع مواضع الإجماع والاختلاف، بل يكفي أن

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٧٦٨).

يعرف في المسألة التي يفتي فيها أن قوله لا يخالف الإجماع بأن يعلم أنه وافق بعض المتقدمين، أو يغلب على ظنه أن المسألة لم يتكلم فيها الأولون بل تولدت في عصره، وعلى قياس معرفة الناسخ والمنسوخ.

ومنها أن كل حديث أجمع السلف على قبوله أو تواترت عدالة رواته فلا حاجة إلى البحث عن عدالة رواته، وما عدا ذلك ينبغي أن يكتفي في عدالة رواته بتعديل إمام مشهور عرفت صحة مذهبه في الجرح والتعديل.

قلت: هذه المسألة مما أطبق جمهور الأصحاب عليه وشذ من شرط في التعديل اثنين وقوله: تواترت عدالة رواته يعني مع ضبطهم، ولو قال: أهلية رواته كان أولى ليشمل العدالة والضبط، وقوله: أجمع السلف على قبوله يعني على العمل به، ولا يكفي عملهم على وفقه فقد يعملون على وفقه بغيره، والله أعلم.

ومنها أن اجتماع هذه العلوم إنها يشترط في المجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب الشرع، ويجوز أن يكون للعالم منصب الاجتهاد في باب دون باب وعد الأصحاب من شروط الاجتهاد معرفة أصول الاعتقاد.

قال الغزالي: وعندي أنه يكفي اعتقاد جازم، ولا يشترط معرفتها على طرق المتكلمين وبأدلتهم التي يحررونها.

وقال ابن قدامة: من شرط الاجتهاد معرفة ستة أشياء: الكتاب والسنة والإجماع والاختلاف والقياس ولسان العرب؛ أما الكتاب فيحتاج أن بعرف منه عشرة أشياء: الخاص والعام، والمطلق والمقيد، والمحكم والمتشابه، والمجمل والمفسر، والناسخ والمنسوخ في الآيات المتعلقة بالأحكام وذلك نحو خمسائة، ولا يلزمه معرفة سائر القرآن، فأما السنة فيحتاج إلى معرفة ما يتعلق منها بالأحكام دون سائر الأخبار من ذكر الجنة والنار والرقائق، ويحتاج أن يعرف منها ما يعرف من الكتاب ويزيد معرفة التواتر والآحاد، والمرسل والمتصل، والمسند والمنقطع، والصحيح والضعيف، ويحتاج إلى معرفة ما أجمع عليه وما اختلف فيه، ومعرفة القياس وشروطه وأنواعه وكيفية استنباطه الأحكام ومعرفة لسان العرب فيها يتعلق بها وشروطه وأنواعه وكيفية استنباطه الأحكام ومعرفة لسان العرب فيها يتعلق بها

ذكرنا ليتعرف به استنباط الأحكام من أصناف علوم الكتاب والسنة، وقد نص أحمد على اشتراط ذلك للفتيا والحكم في معناه.

فإن قيل: هذه شروط لا تجتمع فكيف يجوز اشتراطها؟

قلنا: ليس من شرطه أن يكون محيطا بهذه العلوم إحاطة تجمع أقصاها، وإنها يحتاج إلى أن يعرف من ذلك ما يتعلق بالأحكام من الكتاب والسنة ولسان العرب، ولا أن يحيط بجميع الأخبار الواردة في هذا فقد كان أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب خليفتا رسول الله على ووزيراه وخير الناس بعده في حال إمامتها يسألان عن الحكم فلا يعرفان ما فيه من السنة يسألا الناس فيخبرا.

فسئل أبو بكر عن ميراث الجدة؟ فقال: مالك في كتاب الله شيء، ولا أعلم لك في سنة رسول الله على شيئا، ولكن ارجعي حتى أسأل الناس، ثم قام فقال: أنشد الله من يعلم قضاء رسول الله على في الجدة؟ فقام المغيرة بن شعبة فقال: أشهد أن رسول الله على أعطاها السدس.

وسئل عمر عن إملاص المرأة؟ فأخبره المغيرة بن شعبة أن النبي قضى فيه بغرة، ولا يشترط معرفة المسائل التي فرعها المجتهدون في كتبهم، فإن هذه فروع فرعها الفقهاء بعد حيازة منصب الاجتهاد فلا تكون شرطا له وهو سابق عليها، وليس من شرط الاجتهاد في مسألة أن يكون مجتهدا في كل المسائل بل من عرف أدلة مسألة وما يتعلق بها فهو مجتهد فيها، وإن جهل غيرها كمن يعرف الفرائض وأصولها ليس من شرط اجتهاده فيها معرفته بالبيع ولذلك ما من إمام إلا وقد توقف في مسائل، وقيل: من يجيب في كل مسألة فهو مجنون، وإذا ترك العالم لا أدري أصيبت مقاتله.

وحكي أن مالكا سئل عن أربعين مسألة فقال في ستة وثلاثين منها: لا أدري، ولم يخرجه ذلك عن كونه مجتهدا، وإنها المعتبر أصول هذه الأمور وهو مجموع مدون في فروع الفقه وأصوله، فمن عرف ذلك ورزق فهمه كان مجتهدا له الفتيا، وولاية الحكم إذا وليه، والله أعلم (۱).

⁽۱) المغني (۱۰/ ٣٦).

🕸 وإليك أقوال أهل العلم:

كم قول بعض الأحناف:

في الفتاوى الهندية: ولا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة كذا في الهداية من الإسلام والتكليف والحرية، وكونه غير أعمى، ولا محدودا في قذف، ولا أصم ولا أخرس، وأما الأطرش: وهو الذي يسمع القوي من الأصوات فالأصح جواز توليته كذا في «النهر الفائق»، ويكون من أهل الاجتهاد والصحيح أن أهلية الاجتهاد شرط الأولوية، كذا في «الهداية» حتى لو قلد جاهل وقضى هذا الجاهل بفتوى غيره يجوز كذا في «الملتقط»، لكن مع هذا لا ينبغي أن يقلد الجاهل بالأحكام (۱).

قال المرغياني: فالصحيح أن أهلية الاجتهاد شرط الأولوية فأما تقليد الجاهل فصحيح عندناخلافا للشافعي كتلقه هو يقول: إن الأمر بالقضاء يستدعي القدرة عليه، ولا قدرة دون العلم، ولنا أنه يمكنه أن يقضى بفتوى غيره، ومقصود القضاء يحصل به وهو إيصال الحق إلى مستحقه (٢).

⁽١) روضة الطالبين (١١/ ٩٥، ٩٦).

⁽٢) الهداية شرح بداية المبتدي (٣/ ١٠١).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٥٩٤)، والترمذي (١٣٢٧)، وأحمد (٥/ ٢٣٠، ٢٣٦)، والدارمي (١٦٨)، والطبراني (٢٠/ ١٧٠/ ١٦٧٥)، والطيالسي (٥٥٩)، وعبد بن حميد مسند

وإنها لم يذكر الإجماع؛ لأنه لا إجماع مع وجوده عليه الصلاة والسلام، لأنه بمنزلة القياس مع النص بعده عليه الصلاة والسلام(١).

كرقال المالكية:

قال أبو الوليد الباجي: وأما اعتبار كونه عالما فلا خلاف في ذلك مع وجود العالم العدل، والذي يحتاج إليه من العلم أن يكون من أهل الاجتهاد، وقد بينا صفة المجتهد في أصول الفقه، وقد روى ابن القاسم عن مالك في المجموعة لا يستقضى من ليس بفقيه (٢).

قال ابن رشد: واختلفوا في كونه من أهلا لاجتهاد، فقال الشافعي: يجب أن يكون من أهل الاجتهاد، ومثله حكى عبد الوهاب عن المذهب، وقال أبو حنيفة: يجوز حكم العامي. قال القاضي: وهو ظاهر ما حكاه جدي رحمة الله عليه في المقدمات عن المذهب، لأنه جعل كون الاجتهاد فيه من الصفات المستحبة (٣).

قال عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي: ولا يستقضي إلا فقيه من أهل الاجتهاد فلا أهل الاجتهاد فلا يضم أن يكون عاميا؛ لأنه ليس بمجتهد وإنها هو مقلد غيره، ولأن الحاكم يتفقد

وابن أبي شيبة (٢٢٩٨)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٣٤٣)، كلهم من طرق عن أبي عون عن الحرث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة عن ناس من أصحاب معاذ من أهل حمص عن معاذ: أن رسول الله على حين بعثه إلى اليمن فقال: «كيف تصنع ان عرض لك قضاء؟» قال: أقضي بها في كتاب الله قال: «فإن لم يكن في كتاب الله؟» قال: فبسنة رسول الله على صدري تم يكن في سنة رسول الله على صدري تم قال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله على لا آلو. قال: هول الله على مدري الله الله على الله على

قلت: إسناده ضعيف من أجل «جهالة» الحارث بن عمرو، ولإبهام أصحاب معاذ.

⁽١) الاختيار لتعليل المختار (٢/ ٨٨).

⁽٢) المنتقى شرح الموطأ (٥/ ١٨٣).

⁽٣) بداية المجتهد (١/ ٧٦٨).

الأحكام في غيره فلم يصح أن يكون مقلدا(١).

كرقول الشافعية:

قال النووي: والثالث: الاجتهاد، فلا يجوز تولية جاهل بالأحكام الشرعية.

قال شمس الدين محمد بن أحمد: لا يصلح أن يكون قَاضِيا إِلَّا من يكون من أهل الإجْتِهَاد (٢٠).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: الشرط الثالث: أن يكون من أهل الاجتهاد، وبهذا قال مالك والشافعي وبعض الحنفية وقال بعضهم: يجوز أن يكون عاميا فيحكم بالتقليد لأن الغرض منه فصل الخصائم فإذا أمكنه ذلك بالتقليد جاز كما يحكم بقول المقومين (٣).

🗐 القول الثاني: يجوز لغير المجتهد أن يتولي القضاء وبه قالت الأحناف في رواية.

🕸 وإليك أقوالهم:

قال ابن عابدين محمد علاء الدين: (فصح تولية العامي) الأولى في التفريع أن يقال: فصح تولية المقلد؛ لأنه مقابل المجتهد ثم إن المقلد يشمل العامي، ومن له تأهل في العلم والفهم وعين ابن الغرس الثاني قال: وأقله أن يحسن بعض الحوادث والمسائل الدقيقة، وأن يعرف طريق تحصيل الأحكام الشرعية من كتب المذهب وصدور المشايخ وكيفية الإيراد والإصدار في الوقائع والدعاوي والحجج ونازعه في «النهر» ورجح أن المراد الجاهل لتعليلهم بقولهم لأن إيصال الحق إلى مستحقه يحصل بالعمل بفتوى غيره (٤).

وقال ابن قدامة: ولنا قول الله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَاۤ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ [النساء:١٠٥] ولم يقل بالتقليد وقال: ﴿لِتَحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَاۤ أَرَنْكَ ٱللَّهُ ﴾ [النساء:١٠٥]

⁽١) التلقين في الفقة المالكي (٢/ ٢٠٩).

⁽٢) روضة الطالبين (٨/ ٨٣).

⁽٣) المغني (٢٠/ ٣٦).

⁽٤) حاشية رد المختار على الدر المختار (٥/ ٣٦٥).

وقال: ﴿فَإِن تَنَنزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [الساء: ٥٩] وروى بريدة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الْقُضَاةُ ثَلَاثَة اثْنَانِ فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الجُنَّةِ: رَجُلٌ عَلِمَ الحُقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ جَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ جَارَ فِي الحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ» (١).

(۱) إسناده حسن بمجموع طرقه وشواهده: أخرجه أبو داود (۳۵۷۳)، والنسائي في «الكبري» (۹۲۲)، وابن ماجه (۲۳۱۹)، والطبراني في «الأوسط» (۳۲۱۹)، والطحاوي في مشكل الآثار (٥٥)، وابن عبد البر في الاستذكار (۳۳۵۷)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (۲۰۳۵٤)، كلهم من طرق عن خَلفُ بْنُ خَلِيفَة، قال: حَدَّثَنَا أَبُو هَاشِم، قَالَ: لَوْلَا حَدِيثُ ابْنِ بُريْدَة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُول الله عَلِي قَلَل اللهُ قَلَقَ اللهُ عَلَى جَهْلٍ فَهُو فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الجُنَّةِ، وَرَجُلٌ عَلِمَ الحُقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُو فِي الجُنَّة، وَرَجُلٌ قَلَى إِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُو فِي النَّارِ، ورَجُلٌ جَارَ فِي الحُكْمِ فَهُو فِي النَّارِ، ورَجُلٌ جَارَ فِي الخُكْمِ فَهُو فِي النَّارِ، ورَجُلٌ جَارَ فِي الحُكْمِ فَهُو فِي النَّارِ» لَقُلْ جَارَ فِي الحُكْمِ فَهُو فِي النَّارِ، ورَجُلٌ جَارَ فِي الحُكْمِ فَهُو فِي البَّارِ، ورَجُلٌ جَارَ فِي الحُكْمِ فَهُو فِي البَّارِ، ورَجُلٌ جَارَ فِي الْحَدْمِ فَهُو فِي النَّارِ، ورَجُلٌ جَارَ فِي الجُنَّة.

قلت: خلف بن خُليفة بن صاعد (صدوق اختلط في الآخر) وباقي رجاله ثقات، وأبو هاشم: هو أبو هاشم الرماني الواسطى، وقيل: ابن الأسود، وقيل: ابن نافع ثقة، وابن بريدة: هو عبدالله، وأبوه: بريدة بن الحصيب، وأخرجه الترمذي (١٣٢١) والطبراني في «الكبير» (١١٥٦) والطحاوي في مشكل الأثار (٥٤) وفي مسند الروياني (٦٦) وفي معجم ابن الأعرابي (٣٣٦) والبيهقي (٢٠٥٥) وفي (شعب الإيمان) (٧١٢) كلهم من طرق عن شَرِيك، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَن ابْن بُريْدَة، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ يَقِيَّةً به.

قلت: شريكَ «ضعيف».

وأخرجه الحاكم (٧٠١٢) قال: حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن غالب، ثنا شهاب ابن عباد، ثنا عبد الله بن بكير، عن حكيم بن جبير، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن النبي

قلت: عبد الله بن بكير "ضعيف".

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٥٦)، والبزار (٤٤٦٨) عن أَحْمَدُ بْنُ عُثَهَان، قَال: حَدَّثنا بَكُر بْنُ عُبَد الرَّحَن، عَن قَيْسٍ، عَن الأَعمَش، عن سَعْد بْنِ عُبَيْدَةَ، عَن ابْنِ بُرَيدة، عَن أَبيهِ، رضي الله عنه، أَنَّ النَّبي ﷺ.

وقيس بن الربيع الأسدى قال فيه ابن معين: ليس بشيء وقال أبو حاتم: ليس بقوي ومحله الصدق، وقال ابن عدى: عامة روايته مستقيمة.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٦٧٥٧) قال: حدثناً محمد بن أبي زرعة، ثنا هشام بن عمار، نا محمد

ابن مسروق الكندي، ثنا محمد بن عبيد الله العرزمي، عن الحكم بن عتيبة، ويونس بن خباب، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

قال لم يرو هذا الحديث عن الحكم بن عتيبة إلا العرزمي، ولا رواه عن العرزمي إلا محمد بن مسروق، محمد بن عبيد الله بن أبي سليهان العرزمي، أبو عبد الرحمن، الكُوفِق.

وقال الدَّارَقُطْنِيِّ: ضعيف جدًا. «العلل» (٥/ ١٣٩).

وقال: تركه ابن المبارك ويحيى القطان وابن مهدى. «السنن» (٤٠٠٤).

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٦٧٨٦) قال: حدثنا محمد بن هارون، نا أبي، عن جدي، نا يحيى ابن حمزة، حدثني سعد بن عبيدة، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

قال: لم يرو هذا الحديث عن سعد بن عبيدة إلا يحيى بن حمزة، تفرد به: محمد بن بكار ومحمد بن بكار «صدوق».

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٣٤١٧) وابن الجعد في «مسنده» (٩٨٩) والبيهقي (٢٠٣٥٧) قال: حدثنا شبابة بن سوار، عن شعبة، عن قتادة، قال: سمعت رفيعا أبا العالية، قال: قال علي: القضاة ثلاثة: اثنان في النار، وواحد في الجنة، فذكر اللذين في النار، قال: رجل جار متعمدا فهذا في النار، ورجل أراد الحق فأصاب فهو في الجنة.

قال: فقلت لرفيع: أرأي هذا الذي أراد الحق فأخطأ! قال: كان حقه إذا لم يعلم القضاء أن لا يكون قاضيا.

قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: قال شعبة: لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء: حديث عمر أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس.

وحديث آبن عباس عن النبي ﷺ: «لا ينبغي لأحد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى».

وحديث على القضاة ثلاثة ،قال أبو داود: وقال شعبة: إنها سمع قتادة من أبى العالية أربعة أحاديث حديث يونس بن متى، وحديث ابن عمر فى الصلاة وحديث: القضاة ثلاثة، وأخرجه عبد الرزق (٢٠٦٧٥) قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ عَلِيًّا، قَالَ: «الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: قَاضٍ اجْتَهَدَ فَأَضَاتُ بِالنَّارِ، وَقَاضٍ اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فِي الْجُنَّةِ» ورواية معمر عن قتادة فيه كلام وقتادة لم يسمع من على ابن أبي طالب رضى الله عنه.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٣٨٢٨) قال: حدثنا علي بن سعيد الرازي قال: نا أبو بكر الأعين قال: نا عمرو بن قال: نا عمرو بن على العلاء السهمي قال: نا محمد بن مسلم الطائفي قال: نا عمرو بن دينار، عن ابن عمر قال: أراده عثمان على القضاء فأبى، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

والعامي يقضي على جهل، ولأن الحكم آكد من الفتيا؛ لأنه فتيا والزام، ثم المفتى لا يجوز أن يكون عاميا مقلدا فالحكم أولى. فإن قيل: فالمفتي يجوز أن يخبر بها سمع؟ قلنا: نعم إلا أنه لا يكون مفتيا تلك الحال، وإنها هو مخبر فيحتاج أن يخبر عن رجل بعينه من أهل الاجتهاد فيكون معمولا بخبره لا بفتياه، ويخالف قول المقومين لأن ذلك لا يمكن معرفته بنفسه بخلاف الحكم(١).

مسألة: ومن صفات القاضي أن يكون عدلا، ولا يكون الفاسق، ولا من فيه نقص يمنع الشهادة

أما العدالة: فهي شرط عند المالكية والشافعية والحنابلة، فلا يجوز تولية فاسق، ولا من كان مرفوض الشهادة لعدم الوثوق بقولها، قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا ﴾ [الحُجُرات: ٦] فإذا لم تقبل الشهادة من امرئ، فلأن لا يكون قاضباً أولى.

والعدالة تتطلب اجتناب الكبائر، وعدم الإصرار على الصغائر، وسلامة العقيدة، والمحافظة على المروءة، والأمانة التي لا اتهام فيها بجلب منفعة لنفسه أو دفع مضرة عنها من غير وجه شرعى.

«القضاة ثلاثة، واحد ناج، واثنان في النار: من قضي بالجور أو بالهوى هلك، ومن قضي بالحق نجا».

لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار إلا محمد بن مسلم. قلت: ومحمد بن مسلم الطائفي لا يتحمل التفرد لأنه كان إذا حدث من حفظه يخطئ ولم يتابع في هذا.

وأخرجه محمد بن سلامة بن جعفر في مسند الشهاب (٣١) قال: أخيرنا عبد الرحمن بن عمر الصفار، أنبا أحمد بن محمد بن زياد، ثنا الفضل بن يزيد الجعفي، ثنا إبراهيم بن الحكم بن ظهير، ثنا أحمد بن الفرات، عن محارب، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله عليه القضاة ثلاثة: قاضيان في النار وقاض في الجنة. قاض قضى بغير ما أنزل الله فهو في النار، وقاض قضى بالهوى فهو في النار، وقاض قضى بها أنزل الله فهو في الجنة.

قلت: إبراهيم بن الحكم بن ظهير الكوفي. قال أبو حاتم: «كذاب».

(١) المغنى (١١/ ٣٨١).

وقال الحنفية: الفاسق أهل للقضاء، حتى لو عين الإمام قاضياً صح قضاؤه للحاجة، لكن ينبغي ألا يعين، كما في الشهادة، فإنه لا ينبغي أن يقبل القاضي شهادة الفاسق، لكن لو قبلها منه جاز، وفي الحالتين: (قضاء وشهادة) يأثم من يعينه للقضاء ومن يقبل شهادته (۱).

😵 وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول المالكية:

قال القرافي: ولا تصح تولية فاسق وقال أصبغ: تصح توليته ويجب عزله (٢).

قال النووي: السادس: العدالة فلا يصح تولية فاسق ولا كافر ولو على الكفار، قال الماوردي: وما جرت به عادة الولاة من نصب حاكم بين أهل الذمة، فهو تقليد رئاسة وزعامة لا تقليد حكم وقضاء، ولا يلزمهم حكمه بإلزامه بل بالتزامهم (٣).

كم قول الحنابلة:

قال ابن قدامة: الْعَدَالَةُ، فَلَا يَجُوزُ تَوْلِيَةُ فَاسِقٍ، وَلَا مَنْ فِيهِ نَقْصٌ يَمْنَعُ الشَّهَادَةَ، وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ فِي الشَّهَادَةِ، إِنْ شَاءَ الله – تَعَالَى.

وَحُكِيَ عَنْ الْأَصَمِّ، أَنَّهُ قَالَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي فَاسِقًا؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «سَيَكُونُ بَعْدِي أُمَرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ أَوْقَاتِهَا، فَصَلُّوهَا لِوَقْتِهَا، وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ سُبْحَةً». وَلَنَا، قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِن جَاءَكُمْ فَاسِقُ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُواْ ﴾ [الحُرات:] فَأَمَرَ بِالتَّبَيُّنِ عِنْدَ قَوْلِ الْفَاسِقِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ جَاءَكُمُ فَاسِقُ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُواْ ﴾ [الحُرات:] فَأَمَرَ بِالتَّبَيُّنِ عِنْدَ قَوْلِ الْفَاسِقِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمُ مِمَّنْ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ، وَيَجِبُ التَّبَيُّنُ عِنْدَ حُكْمِهِ وَلِأَنَّ الْفَاسِقَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا، فَلِئَلَّا يَكُونَ قَاضِيًا أَوْلَى.

⁽١) الفقه الإسلامي وأدلته (٨/ ٨٠).

⁽٢) الذخيرة (١٠/١٠).

⁽٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين (٨/ ٨٥).

ُ فَأَمَّا الْخَبَرُ: فَأَخْبَرَ بِوُقُوعِ كَوْنِهِمْ أُمَرَاءَ، لَا بِمَشْرُوعِيَّتِهِ، وَالنَّزَاعُ فِي صِحَّةِ تَوْلِيَتِهِ، لَا فِي وُجُودِهَا (١).

🗐 القول الثاني: العدالة ليست بشرط. قالت به الأحناف.

الله أقوالهم:

قال الكاساني: وَالْعَدَالَةُ لَيْسَ بِشَرْطِ أَهْلِيَّةِ الْقَضَاءِ، كَمَا لَيْسَتْ بِشَرْطِ؛ الْأَهْلِيَّةِ الشَّهَادَةُ عَلَيمَ اذَكَرْنَا، والله سُبْحَانَ هُو تَعَالَى أَعْلَمُ (٢).

قال بدر الدين العينى: (والفاسق أهل للقضاء حتى لو قلد يصح) ش: أي تقليده م: (إلا أنه لا ينبغي أن يقلد كها في حكم الشهادة، فإنه لا ينبغي أن يقبل القاضي شهادته، ولو قبل جاز عندنا) ش: وقال الشافعي كَنْلَهُ ومالك وأحمد - رحمها الله: لا يصح تقليده، وبه قال بعض مشايخنا - رَحِمَهُمُ الله - قلت: الصواب معهم، ولا سيها قضاة هذا الزمان. وقال أصبغ المالكي: يصح، ولكن يجب عزله (٣).

قال المرغيناني: والفاسق أهل للقضاء حتى لو قلد يصح، إلا أنه لا ينبغي أن يقلد كما في حكم الشهادة فإنه لا ينبغي أن يقبل القاضي شهادته، ولو قبل جاز عندنا. ولو كان القاضي عدلا ففسق بأخذ الرشوة أو غيره لا ينعزل ويستحق العزل، وهذا هو ظاهر المذهب وعليه مشايخنا – رحمهم الله (٤٠).

مسألة : في معرفة ما يقضي فيه

قال ابن رشد: اتفقوا أن القاضي يحكم في كل شيء من الحقوق كان حقا لله أو حقا لله للآدميين، وأنه نائب عن الإمام الأعظم في هذا المعنى، وأنه يعقد الأنكحة ويقدم الأوصياء. وهل يقدم الأئمة في المساجد الجامعة؟ فيه خلاف، وكذلك هل يستخلف؟ فيه خلاف في المرض والسفر إلا أن يؤذن له. وليس ينظر في الحياة، ولا

⁽۱) المغنى (۱۰/۹۳).

⁽٢) بدائع الصنائع (٧/ ١٧).

⁽٣) البناية شرح الهداية (٩/٦).

⁽٤) الهداية في شرح بداية المبتدي (٣/ ١٠١).

في غير ذلك من الولاة، وينظر في التحجير على السفهاء عند من يرى التحجير على السفهاء عند من يرى التحجير عليهم (١).

مسألة: هل حكم القاضي يحل حراما أو يحرم حلالا؟

قال ابن رشد: أجمعوا على أن حكم الحاكم الظاهر الذي يعتريه لا يحل حراما ولا يحرم حلالا. وذلك في الأموال خاصة؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلُحْنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْض، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ منه، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلاَ يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»(٢)(٢).

اليك أقوال بعض أهل العلم:

قال الشافعي كَنَشُهُ: أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن رسول الله عَلَيْ قال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَخُنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ منه، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلاَ يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

قال الشافعي تَخَلَّفُهُ: وفي هذا الحديث دلالة على أن الأئمة إنها كلفوا القضاء على الظاهر؛ لقول رسول الله ﷺ فأخبر ﷺ أن الظاهر؛ لقول رسول الله ﷺ فأخبر على قضيت له به، وأباح القضاء على الظاهر، ودلالة على أن قضاء الإمام لا يحل حراما، ولا يحرم حلالا لقوله: «فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلا يَأْخُذُ».

ودلالة على أن كل حق وجب لي ببينة أو قضاء قاض فأقررت بخلافه أن قولي أولى؛ لقوله: «فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ» في الظاهر «فَلاَ يَأْخُذُه» إذا كان في الباطن ليس له، وأن الباطن إذا تبين بإقراره فيها يمكن أن يكون بحال حكم عليه به، وهو أن لا

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٤/ ٢٤٤).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٥٣)، ومسلم (١٤٥٧).

⁽٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٤/ ٢٤٤).

يأخذ، وإذا لم يأخذه فهو غير آخذ فأبطل إقراره بأن لاحق له فيها قضى له به من الحق، ودلالة على أن الحكم على الناس يجيء على نحو ما يسمع منهم مما لفظوا به، وإن كان قد يمكن أن يكون نياتهم أو غيبهم غير ذلك لقوله: «فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ فَلَا يَأْخُذُ» إذ القضاء عليهم إنها هو بها لفظوا به لا بها غاب عنه. وقد وكلهم فيها غاب عنه منهم بنية أو قول إلى أنفسهم.

ودلالة على أنه لا يحل لحاكم أن يحكم على أحد إلا بها لفظ، وأن لا يقضي عليه بشيء مما غيب الله تعالى عنه من أمره من نية أو سبب أو ظن أو تهمة؛ لقول النبي على: "عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ"، وإخبار النبي على أن من قضيت له فلا يأخذه أن القضاء على ما يسمع منهها، وإنه قد يكون في الباطن عليهها غير ما قضى عليهها بها لفظا به قضى بها سمع ووكلهم فيها غاب إلى أنفسهم، فمن قضى بتوهم منه على سائله أو بشيء يظن أنه خلق به أو بغير ما سمع من السائلين فخلاف كتاب الله على وسنة نبيه على قضى؛ لأن الله على استأثر بعلم الغيب، وادعى هذا علمه ولأن رسول الله على قضى بها سمع، وأخبر أن قد يكون غيبهم غير ظاهرهم؛ لقوله: " فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ فَلَا يَأْخُذُه"، ورسول الله على الناس بعلم هذا؛ لموضعه الذي وضعه الله تعالى به وكرامته التي اختصه الله تعالى بها من النبوة ونزول الوحي عليه فوكلهم في غيبهم إلى أنفسهم وادعى هذا علمه، ومثل هذا قضاؤه لعبد بن زمعة بالولد، وقوله لسودة: "احْتَجِبِي مِنْهُ" (١).

عندما رأى شبها بينا فقضى بالظاهر وهو فراش زمعة، ودلالة على أنه من أخذ من مال مسلم شيئا فإنها يقطع لنفسه قطعة من النار، والفيء مال المسلمين فقياسا على هذا أن من أعطى أحدا منه شيئا لم يكن مستأهلا له، ولم يكن حقا له فهو آخذ من مال المسلمين وكلهم أكثر حرمة من واحدهم فإنها أخذ قطعة من النار، ومتى ظفر بهاله أو بمن يحكم عليه أخذ من ماله بقدر ما أخذ منه مما لم يكن مستأهلا له، ولم يكن حقا له فوضع في بيت مال المسلمين (٢).

⁽١) أخرجه البخاري (٢٠٥٣)، ومسلم (١٤٥٧).

⁽٢) الأم (٦/ ١٥ ٢ ١٦ ١٢).

وقال ابن المنذر: رسول الله ﷺ، قال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَخُنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ منه، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلاَ يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

يدل هذا الحديث على معان منها: أن الواجب على الحاكم أن يقضي بالظاهر من الأمور، ويدل على أن قضاء القاضي لا يحرم حلالا، ولا يحل حراما، وعلى أن حراما على الحاكم أن يحمل الناس على الظنون؛ لقوله على الحاكم أن يحمل الناس على الظنون؛ لقوله على الله على نَحْوٍ مما أَسْمَعُ منهُ (۱).

وقال القرافي: حكم الحاكم لا يحل حراما، ولا يحرم حلالا على عمله في باطن الأمر، وقاله ش وابن حنبل وقال ح يحلل ويحرم في العقود والفسوخ (٢).

وقال ابن جزي الكلبي الغرناطي: حكم القَاضِي فِي الظَّاهِر لَا يحل حَرَامًا فِي نَفْس الْأَمر، وَلَا يحرم حَلَالا؛ خلافًا لأبي حنيفَة فِي عقد النِّكَاحِ وحله، وَأَجْمَعُوا فِي الْأَمْوَالُ^(٣).

مسألة: فيما يكون به القضاء؟

قال ابن رشد: فيها يكون به القضاء والقضاء يكون بأربع: بالشهادة، وباليمين، وبالنكول، وبالإقرار، أو بها تركب من هذه..(٤).

والقضاء بالشهادة يقوم على ثلاثة أشياء: الأول: صفات الشهود، والثاني: جنس الشهود، والثالث: عدد الشهود.

قال ابن رشد: فأما عدد الصفات المعتبرة في قبول الشاهد بالجملة فهي خمسة: الإسلام، والعدالة، والبلوغ، والحرية، ونفي التهمة. وهذه منها متفق عليها، ومنها

⁽١) الإقناع لابن المنذر (٢/ ١٠٥).

⁽٢) الذّخيرة (١٠/١٤٦).

⁽٣) القوانين الفقهية (١/ ١٩٦)

⁽٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٤/ ٢٤٤).

مختلف فيها^(١).

وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال الكاساني: وَأَمَّا الْبُلُوغُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ وَالْعَدَالَةُ فَلَيْسَتْ مِنْ شَرَائِطِ التَّحَمُّلِ مَبِيًّا عَاقِلًا، أَوْ عَبْدًا، أَوْ كَانَ وَقْتَ التَّحَمُّلِ صَبِيًّا عَاقِلًا، أَوْ عَبْدًا، أَوْ كَافَورًا، أَوْ فَاسِقًا، ثُمَّ بَلَغَ الصَّبِيُّ، وَعَتَقَ الْعَبْدُ، وَأَسْلَمَ الْكَافِرُ، وَتَابَ الْفَاسِقُ فَشَهِدُوا كَافِرًا، أَوْ فَاسِقًا، ثُمَّ بَلَغَ الصَّبِيُّ، وَعَتَقَ الْعَبْدُ إِذَا تَحَمَّلَ الشَّهَادَةَ لَوْلَاهُ، ثُمَّ عَتَقَ فَشَهِدَ لَهُ، عَنْدَ الْقَاضِي، ثُقْبَلُ شَهَادَةُ بُهُمْ، وَكَذَا الْعَبْدُ إِذَا تَحَمَّلَ الشَّهَادَةَ لَمُولَاهُ، ثُمَّ عَتَقَ فَشَهِدَ لَهُ، ثُقْبَلُ (٢).

كرقول المالكية:

قال ابن رشد: فأما عدد الصفات المعتبرة في قبول الشاهد بالجملة فهي خمسة: العدالة، والبلوغ، والإسلام، والحرية، ونفي التهمة (٣).

كرقول الشافعية:

قال النووي: فيها يفيد أهلية الشهادة، ولها شروط، منها التكليف والحرية والإسلام، فلا تقبل شهادة صبي ولا مجنون، ولا من فيه رق، ولا كافر ما، سواء شهد على مسلم أو كافر. الشرط الرابع: العدالة (٤).

قال الماوردي: اعْلَمْ أَنَّ الشُّرُوطَ المُعْتَبَرَةَ فِي قبول الشاهد خمسة:

الأول: الحرية.

الثاني: البلوغ.

الثالث: العقل.

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٤/٤٤٢).

⁽٢) بدائع الصنائع (٦/ ٢٦٦).

⁽٣) بداية المجتهد (٤/ ٢٤٥).

⁽٤) روضة الطالبين (٨/ ١٩٩).

الرابع: الإسلام.

الخامس: الْعَدَالَةُ (١).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: باب من تقبل شهادته ومن ترد: يعتبر في الشاهد شهادته ستة شروط:

أحدها: العقل فلا تقبل شهادة طفل ولا مجنون ولا سكران ولا مبرسم؛ لأن قولهم على أنفسهم لا يقبل فعلى غيرهم أولى.

والثاني: البلوغ فلا تقبل شهادة صبي لقول الله تعالى: ﴿وَاَسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِجَالِنَا وَلأَنه لِيس بمكلف أشبه المجنون وعنه: تقبل شهادة ابن العشر إذا كان عاقلا؛ لأنه يؤمر بالصلاة ويضرب عليها أشبه البالغ، وعنه: تقبل شهادته في الجروح خاصة إذا شهدوا قبل الافتراق عن الحال التي تجارحوا عليها، لأنه قول ابن الزبير والمذهب الأول.

والثالث: الضبط فلا تقبل شهادة من يعرف بكثرة الغلط والغفلة؛ لأنه لا تحصل الثقة بقوله لاحتمال أن يكون من غلطه، وتقبل شهادته من يقبل ذلك منه؛ لأن أحدا لا يسلم من الغلط.

والرابع: النطق فلا تقبل شهادة الأخرس بالإشارة؛ لأنها محتملة فلم تقبل كإشارة الناطق، وإنها قبلت في أحكامه المختصة به للضرورة وهي ها هنا معدومة.

⁽١) الحاوي الكبير (١٧/ ٥٨).

عَدُلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴿ اللَّائدة:١٠٦] الآيات نزلت في تميم وعدي وكانا نصر انيين شهدا بوصية مولى لعمرو بن العاص، روى هذه القصة أبو داود، وغيره.

وروى حنبل عن أحمد: أن شهادة بعضهم على بعض جائزة لما روى جابر أن النبي على أجاز شهادة بعض أهل الذمة على بعض. رواه ابن ماجه؛ ولأن بعضهم يلي بعضا، فتجوز شهادتهم عليهم، كالمسلمين والمذهب الأول قال الخلال: غلط حنبل فيها رواه لا شك فيه، والخبر يرويه مجالد، وهو ضعيف، ويحتمل أنه أراد اليمين فإنها شهادة.

الشرط السادس: العدالة فلا تقبل شهادة فاسق لقول الله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُ بِنَبَا ٍ فَتَبَيَّنُوۤاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًا بِجَهَلَةٍ ﴾ [الحُرُات: ٦] وقوله ﷺ: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِّنكُمْ ﴾ [الطلاق: ٢] وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾ [الطلاق: ٢] وقوله تعالى: ﴿وَلا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَدَاءً ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَلا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَدَةً أَبَدَا وَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْفَلسِقُونَ ﴾ [النور:٤].

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنِ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا ذِي غِمْرِ عَلَى أَخِيهِ» (١).

⁽۱) إسناده حسن بمجموع طرقه وشواهده: أخرجه أبو داود (۳۲۰۱)، وأحمد (۲/ ۱۸۱)، وعبد الرزاق (۱۰۲)، والبيهقي (۲۱۳۷۷)، ومعرفة السنن والآثار (۲۰۱۰۸) كلهم من طرق عن سليمان بن موسى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ «لَاتَجُورُ شَهَادَة خَائِنٍ وَلَا زَانِيَةٍ، وَلَا زَانِيَةٍ، وَلَا ذِي غِمْر عَلَى أَخِيه».

قلت: سليمان بن مُوسى القرشي قال النسَّائي: ليس بالقوى، وقال البخاري: عنده مناكير.

وأخرجه ابن ماجه (٢٣٦٦) وأحمد (٢٠٨/٢) عن الحجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله عليه: (لا تجوز شهادة خائن ولا محدود في الإسلام ولا ذي غمر على أخيه». قلت: حجاج بن أرطاة بن ثور كثير الخطأ والتدليس.

وأخرجه الدارقطني (٤٦٠١) والبيهقي (٢٠٥٦٨) كلاهما من طريق عن يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ ، عن أَبُو جَعْفَرِ الرَّازِيُّ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَنْ جَدِّهِ ، قَنْ جَدِّهِ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ. قال الذهبي في الضعفاء: مجهول. عبد الله بن أبي جعفر: عيسى بن ماهان الرازى «ضعف».

وأخرجه الدارقطني (٤٦٠٤) والبيهقي (٢٠٥٦٩) كلاهما من طريق عن يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، نا

يَحْيَى بْنُ الضَّرَيْسِ، أَخْبَرَنِي الْمُنَّى بْنُ الصَّبَاحِ، عَنْ عمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْتٍ وَلَا مَوْقُو فِ عَلَى حَدٍّ وَلَاذِي غِمْرٍ عَلَى أَخِيهِ». النَّبِيَّ عَلَيْتٍ وَلَا مَوْقُو فِ عَلَى حَدٍّ وَلَاذِي غِمْرٍ عَلَى أَخِيهِ». قلت: المُثنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ «ضعيف اختلط بأخرة».

وأخرِجه عبد الرزاق (١٧٢٠) عَنِ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبِ قَالَ: «قَضَى الله وَرَسُولُهُ فِي الشَّهَدَاءِ بِأَرْبَعَةٍ عَلَى الزَّنَا، فَهَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ عَلَى الزَّنَا جُلِدُوا، فَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ عَلَى مُحْصَنَيْنِ رُجِهَا، وَإِنْ شَهِدَوا عَلَى بِكُرْ بُولِكَ اللهِ وَلَا شَهَادَةً وَلَا الله مِائَة جَلْدَةٍ: ﴿ وَلَا اثْنَيْن، وَإِنْ شَهِدُوا عَلَى بِكُرِ اللّهِ اللهِ وَعُجْلَدُونَ اللّهِ وَاحِدِ، وَيُجْلَدُونَ وَرُحِمَ الْمُحْصَنُ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ فَلَا أَثْنَيْن، وَلَا اثْنَيْن، وَلَا اثْنَيْن، وَلَا اثْنَيْن، وَلا وأَخِد، وَيُجْلَدُونَ مَهْ الطَّلَاقِ شَهِيدَانِ، وَعَلَى النّحَاح شَهِيدَانِ، وَعَلَى الْحُمْرِ شَهِيدَانِ، ثُمَّ يُجْلَدُ صَاحِبُهَا، وَيُجُونُ اللّهَ مِلْ اللّهَ مِلْ اللّهَ مَا طَلَقْتُ، فَإِنْ صَلْحَةٍ، وَلا تَكُلَح، وَإِنْ نَكُلَ وَعَلَى النّحَاح، فَمَنْ طَلّق، وَلا يَكُورُ مَلَى اللّهُ مَا طَلَقْتُ، فَإِنْ حَلَّى مَنْهُ تَوْبَةٌ، وَلا تَجُورُ شَهِيدَانِ، وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ تَوْبَةٌ نَصُوحٌ، وَإِسْلَاحٌ، وَعُلَى الطَّلَاقِ شَهِيدَ وَاحِدِ عَلَى طَلَقَ مُ عَلَى طَلَقَ مَا عَلَيْق شَهِيدَ وَاحِدُ وَأَنْكَرَ فَإِنَّهُ يُسْتَحْلَفُ بِاللهُ مَا طَلَقْتُ، فَإِنْ حَلَى الْمَوْتُ وَمَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْهُ مُ مَنْهُ مَوْبَةً مُ وَالْ نَكُلَح وَاحِدُ وَأَنْكَرَ فَإِنَّهُ يُسْتَحْلَفُ بِاللهُ مَا طَلَقْتُ، فَإِنْ حَلَى الْمَعْدِ إِلَى الْمَلْعَ اللّهِ مِلْ الْمَهْدَاءِ مُهِي الْمُولِي مُولِدُ الطَّلَق، فَلَا عَلْهُ مُولِدُ وَاحِدُ وَأَنْكَر فَإِنْهُ مِولَا الطَّلْق، فَلَا عَلْهُ مُ وَاللّهُ مَا طَلَقْتُ مَعَ شَهِيدٍ إِذَا كَانَ عَدْلًا، وَإِنْ كَالْمُ وَاللّهُ مِنْ السَّهِدَاءِ وَلَا الْعَلْولِ الطَّلْق، فَلَا عَلْهُ مُ الشَّهِدَاء، وَقَالَ: ﴿ إِنْ اللّهِ مِنْ مُنْهُ لَلْهُ وَأَيْمُ وَاللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ الشَّهِ فَمَنَا قَلِيلًا ﴾ [الله بَدُويُ عَدْلًا فَلَيْلُولُ الْمُؤْولُ الْمُؤْلُولُ الْمُولُ الْمُؤْلُقُ مُلْمُ الْمُؤْلُولُ اللهُ وَلَا اللهُ مَا شَهِدَ الللهُ وَأَيْمُولُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللّهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللّهُ مُنَا قَلِيلًا اللهُ اللّهُ وَلَا اللهُ اللّهُ اللللهُ وَاللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللللهُ اللهُ الل

قلت: فيه ابن جريج مدلس وقد عنعن، وعَمْرِو بْنِ شُعَيْبِ لم يدرك النبي ﷺ.

وأخرجه الترمذي (٢٢٩٨)، الطحاوي في «شَرح مَشْكُل الآثار» (٤٨٦٦)، والدارقطني (٢٠٥٧)، والدارقطني (٢٠٥٧)، والبغوي (٢٠٥٧) «شرح السنة»، والبيهقي (٢٠٥٧) كلهم من طرق عَن يَزِيد بن زِيَاد الدَّمَشْقِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَال رَسُولُ الله ﷺ: "الاَ تَجُوزُ شَهَادَةٍ، وَلاَ ذِي غِمْ لاَّخِيهِ، وَلاَ مُجَرَّبِ شَهَادَةٍ، وَلاَ اللهَ اللهَ اللهَ عَلُودةٍ، وَلاَ ذِي غِمْ لاَّخِيهِ، وَلاَ مُجَرَّبِ شَهَادَةٍ، وَلاَ اللهَ اللهَ اللهَ عَلْمُ وَلاَ فَرَابَةٍ». اللهَانِع أَهْلَ البَيْتِ لُهُمْ وَلاَ ظَنِينِ فِي وَلاَء وَلاَ قَرَابَةٍ».

قال الْفَزَارِيُّ: القَانِعُ: التَّابِعُ. قَالَ الترمَّدي هَذَا حَديثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلا مِنْ حَدِيثِي زِيدَ بنِ زِيدَ بنِ زِيدَ الدَّمَشْقِيِّ، ويَزِيدُ ثُضَعَّفُ فِي الحَدِيثِ وَلاَ يُعْرَفُ هَذَا الحَدِيثُ مَنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ. حَدِيثِه. حَدِيثِه.

قلت: يزيد بن زياد، ويقال: ابن أبي زياد القرشي الدمشقى «متروك الحديث».

رواه أبو داود^(۱).

🗐 والقضاء بالشهادة يقوم على ثلاثة أشياء:

🕏 منها وهو الأمر الثاني: جنس الشهود:

قال ابن هبَيْرَة: وَاتَّفَقُوا (٢) على أن النِّسَاء لَا تقبل شَهَادَتهنَّ فِي الْحُدُود وَالْقصاص. ثمَّ اخْتلفُوا هَل تقبل شَهَادَتهنَّ فِي الْغَالِب فِي مَسْأَلَة بِأَن يطلع عَلَيْهِ الرِّجَال كَالنِّكَاح وَالطَّلَاق وَالْعتاق وَغير ذَلِك.

فَقَالَ أَبُو حنيفَة: تقبل شَهَادَتهنّ فِي ذَلِك كُله، وَسَوَاء كن منفردات فِيهِ أُومَعَ الرِّجَال.

وَلَمْ يَذَكُر عَن مَالِكَ شَيْء.

وَاتَّفَقُوا على أَنه تقبل شَهَادَتهنَّ فِيهَا لَايطلع عَلَيْهِ الرِّجَال؛ كالولادة وَالرِّضَاع والبَكارة وعيوب النِّسَاء، وَمَا يَخفى عَن الرِّجَال غَالِبا. ثمَّ اخْتلفُوا فِي الْعدَدِ الَّذِي يعْتَبر مِنْهُنَّ.

وَقَالَ أَبُو حنيفَة وَأَحِمد: تقبل شَهَادَة امْرَأَة عدل فِيهِ.

وَقَالَ مَالك: لَا يقبل أقل من شَاهد وَامْرَأَتَيْنِ عدل. وَعَن أَحْمد مثله.

وَقَالَ الشَّافِعِي: لَا تقبل أقل من أربع نسْوَة عدل (٣).

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن شهادة النساء جائزة مع الرجال في الدَّين والأموال (٤).

⁽١) الكافي (٤/ ٢٧١).

⁽٢) أي: الأئمة الأربعة.

⁽٣) اختلاف الأئمة العلماء (٢/ ٤١٢).

⁽٤) الإجماع (١/ ٦٨).

العلم: ﴿ وَإِلَيْكُ أَقُوالَ أَهُلُ الْعُلُّمُ:

كرقول الأحناف:

قال الشيباني: قول أبي حنيفة وَمُحَمّد وَقَالَ: لَا يَجُوز شَهَادَة المُحْدُود فِي قذف وَلَا شَهَادَة النِّسَاء وحدهن، فإن كَانَ مَعَهُنَّ رجل وهما امْرَأَتَانِ مسلمتان فشهادتها جَائِزَة في قتل الْخَطَأ، وكل جِرَاحَة خطأ، وكل شَيْء من ذَلِك يجب فِيهِ الْأَرْش بِغَيْر صلح مِمَّا لَا يُسْتَطَاع فِيهِ الْقصاص، وَمَا كَانَ من ذَلِك فِيهِ قصاص فشهادتهن فِيهِ بَاطِل لَا يُسْتَطَاع فِيهِ الْقصاص، وَمَا كَانَ من ذَلِك فِيهِ قصاص فشهادتهن فِيهِ بَاطِل لَا يجوز، وَلَا يجوز شَهَادَة النِّسَاء فِي الْقصاص وَإِن كَانَ مَعَهُنَّ رجل وَلَا يجوز فِيهِ شَهَادَة على شَهَادَة وَلَا كتاب قَاض إِلَى قَاض، وَالنَّفس وَمَا دون النَّفس فِي ذَلِك سَوَاء وَالشَّهَادَة على الشَّهَادَة وَكتاب القَاضِي جَائِز فِي كل مَا كَانَ فِيهِ الْأَرْش فِي النَّفس، وَمَا دون النَّفس فِي الْخَطَأ، والعمد الَّذِي لَا يُسْتَطَاع فِيهِ الْقصاص.

بلغنًا عَن شُرَيْح وَإِبْرَاهِيم أَنَّهُما قَالًا: لا تجور شَهَادَة النِّسَاء فِي الْحُدُود (١).

قلت: وهذا مروي عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةً والشَّعْبِيِّ وعطاء والحسن.

وإليك أقوال أهل العلم:

وعَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةً فِي رَجُلِ شَهِدَ سِتُّ نِسْوَةٍ وَرَجُلٌ بِالزِّنَا قَالَ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةٌ النِّسَاءِ فِي حَدِّ، وَلَا نِكَاحٍ، وَلَا طَلَاقٍ» (٢). شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي حَدِّ، وَلَا نِكَاحٍ، وَلَا طَلَاقٍ» (٢). وعن الحسن، قال: لا تجوز شهادة النساء في الحدود (٣).

عَنِ الشَّعْبِي قَالَ: «تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ»(٤).

⁽¹⁾ المبسوط (3/ XVX).

⁽٢) إسناده صحيح إلى الزهري: أخرجه عبد الرزاق (١٣٣٧٣) عَنْ مَعْمَرٍ، عَن الزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ به. قلت: رواية معمر عن قتادة فيها كلام.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٣١٢) وسعيد ابن منصور (٨٧٨)، كلاهما من طرق عن يونس، عن الحسن به.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٥٤٠١) أُخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ إِ سْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، به.

وعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: ﴿ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ ﴾ (١).

وعَنْ عَطَاءٍ قَالَ: «تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ لَا يُنْظُرُ إِلَيْهِ إِلَّا هُنَّ، وَلَا تَجُوزُ مِنْ هُنَّ دُونَ أَرْبَع نِسْوَةٍ»^(٢).

قال مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَكْحُولًا يَقُولُ: «لَا تَجُوزُ شِهَادَةُ النِّسَاءِ إِلَّا فِي الدَّيْن»(٣).

وعن سفيان، قال: سمعت حمادا، يقول: لا تجوز شهادة النساء في الحدود (١٤).

وعن علي بن صالح، قال: سمعت عبد الرحمن بن سعيد بن وهب، يقول: لا تجوز شهادة النساء في الحدود^(٥).

قال السرخسي: (قال تَخَلَقُهُ: ولا تجوز شهادة النساء وحدهن إلا فيها ينظر إليه الرجال الولادة والعيب يكون في موضع لا ينظر إليه إلا النساء)؛ لأن الأصل أن لا شهادة له للنساء فإنهن ناقصات العقل والدين كها وصفهن رسول الله عَلَيْتُهُ، وبالنقصان يثبت شبهة العدم، ثم الضلال والنسيان غلب عليهن وسرعة الانخداع

(١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٣٣٧٥) عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، به. وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٣٠٩)، وسعيد بن منصور (٨٧٨) كلاهما من طرق، عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم قال: لا تجوز شهادة النساء في الطلاق والحدود. وهذا إسناد صحيح.

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (١٣٩٧٢)، والشافعي في «المسند» (١/ ٣٣١)، كلاهما عن انْنِ جُرَيْج، عَنْ عَطَاءٍ به. قلت: فيه عنعنة ابن جريج.

(٣) إسنادًه حسن: أخرجه عبد الرزاق (١٥٤٠٨) قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ راشِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَكْحُولً به وهذا إسناد حسن من أجل محمد بن راشد «صدوق». وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٣١٣٣) قال: حدثنا ابن مهدي، عن سفيان، عن برد، عن مكحول به، وهذا إسناد حسن من أجل برد بن سنان الشامي «صدوق».

- (٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٥٤٠٨) حدثنا وكيع، عن سفيان، قال: سمعت حمادا به وهذا إسناد صحيح.على بن صالح بن صالح بن حي الهمداني.
- (٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٣١٥) قال: حدثنا وكيع، عن على بن صالح، قال: سمعت عبد الرحمن بن سعيد بن وهب، به.

وعلى بن صالح هو بن صالح بن حي الهمداني «ثقة».

والميل إلى الهوى ظاهر فيهن، وذلك يكون تهمة في الشهادة وهي تهمة يمكن التحرز عنها بجنس الشهود فلا تكون شهادتهن على الانفراد حجة تامة لذلك، ولكنا تركنا القياس فيها لا يطلع عليه الرجال بالأثر وهو حديث مجاهد وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح وطاوس قلم قالوا: قال رسول الله عليه السّهادة النّساء جَائِزة فيها لا يَسْتَطِيعُ الرِّجَالُ النَّظُرَ إِلَيْهِ»، ولأن الضرورة تتحقق في هذا الموضع فإنه يتعلق به أحكام يحتاج إلى بيانه في مجلس القاضي، ويتعذر إثباته بشهادة الرجال؛ لأنهم لا يطلعون عليه فلابد من قبول شهادة النساء فيه؛ لأن الحجة بحسب الإمكان (١٠).

کر قول المالكية:

قال سحنون: أَرَأَيْتَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الطَّلَاقِ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكُ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي شَيْءٍ مِنْ الْأَشْيَاءِ إِلَّا فِي حُقُوقِ النَّاسِ، الدُّيُونِ وَالْأَمْوَالِ كُلِّهَا حَيْثُ كَانَتْ، وَفِي الْوَصَايَا إِذَا كُنَّ إِنَّهَا يَشْهَدْنَ عَلَى وَصِيَّةِ وَفِي الْقَسَامَةِ إِذَا كَانَتْ خَطَأً؛ لِأَنْهَا مَالُ، وَفِي الْوَصَايَا إِذَا كُنَّ إِنَّهَا يَشْهَدْنَ عَلَى وَصِيَّةِ مَالٍ. قَالَ: وَلَا تَجُوزُ عَلَى الْعِتْقِ وَلَا عَلَى شَيْءٍ إِلَّا مَا ذَكَرْت لَك مِمَّا هُو مَالٌ مِمَّا يَغِيبُ عَلَيْهِ النِّسَاءُ مِنْ الْوِلَادَةِ وَالْإِسْتِهْلَالِ وَالْعُيُوبِ، وَآثَارُ هَذَا مَكْتُوبٌ فِي كِتَابِ عَلَيْهِ النِّسَاءُ أَمْ لَا فِي قَوْلِ مَالِكِ؟ عَلَيْهِ النَّسَاءِ أَمْ لَا فِي قَوْلِ مَالِكِ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكُ: شَهَادَةُ امْرَأَيْنِ فِي الْإِسْتِهْلَالِ جَائِزَةٌ (٢٠).

قال ابن رشد: وأما شهادة النساء مفردات، أعني النساء دون الرجال - فهي مقبولة عند الجمهور في حقوق الأبدان التي لا يطلع عليها الرجال غالبا مثل الولادة والاستهلال وعيوب النساء. ولا خلاف في شيء من هذا إلا في الرضاع فإن أبا حنيفة قال: لا تقبل فيه شهادتهن إلا مع الرجال؛ لأنه عنده من حقوق الأبدان التي يطلع عليها الرجال والنساء (٣).

⁽١) المبسوط (١٦/ ١٤٢).

⁽٢) المدونة (٢/ ٩٤).

⁽٣) بداية المجتهد (٢٤٨/٤).

وقال أبن جزي الكلبي الغرناطي: أما الشَّهَادَة فَهِيَ على سِتَ مَرَاتِب: الأولى: شَهَادَة أَرْبَعَة رجال وَذَلِكَ فِي الشَّهَادَة على الرُّؤْيَة فِي الزِّنَا بِإِجْمَاع. الثَّانِيَة: شَهَادَة رجلَيْنِ وَذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ سوى الزِّنَا.

وَالثَّالِثَة: شَهَادَة رجل وَامْرَأَتَيْنِ وَذَٰلِكَ فِي الْأَمْوَال خَاصَّة دون حُقُوق الْأَبدَان وَالنَّكَاح وَالْعِتْق والدماء والجراح وَمَا يتَّصل بذلك كُله وَاخْتلف فِي الْوكَالَة على اللَّكَاح وَالطَّلَاق وَالْعِتْق وأجازها الظَّاهِرِيَّة مُطلقًا.

وَالرَّابِعَة: شَهَادَة امْرَأْتَيْنِ دون رجل، وَذَلِكَ فِيهَا لَا تطلع عَلَيْهِ الرجل كالحمل والولادة والاستهلال وَزَوَال الْبكارَة وعيوب النِّسَاء وقيل: إِنَّهَا يعْمل بهَا بِشَرْط أَن يفشو مَا شهدتا بِهِ عِنْد الجِيرَان وينتشر وَقَالَ الشَّافِعِي: لَا بُد من أَربع نسْوَة، وَأَجَازَ أَبُو حنيفَة شَهَادَة امْرَأَة وَاحِدة.

وَالْخَامِسَة: رجل مَعَ يَمِين وَذَلِكَ فِي الْأَمْوَال خَاصَّة.

وَالسَّادِسَة: امرأتان مَعَ يَمِين وذلك فِي الْأَمْوَال أَيْضا فتلخص أَن شَهَادَة رجل وَالمَرَأتَيْنِ أَو رجل وَيَمِين أُو امْرَأتَيْنِ وَيَمِين مُخْتَصَّة بالأموال(١).

كرقول الشافعية:

قال الشافعي عَلَيْهُ: لا تجوز شهادة النساء إلا في موضعين: في مال يجب للرجل على الرجل فلا يجوز من شهادتهن شيء وإن كثرن إلا ومعهن رجل شاهد، ولا يجوز منهن أقل من اثنتين مع الرجل فصاعدا ولا نجيز اثنتين ويحلف معها؛ لأن شرط الله على الذي أجازهما فيه مع شاهد يشهد بمثل شهادتها لغيره قال الله على: ﴿فَإِن لَّمُ يَكُونَ وَهُذَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَآمُرَأَتَانِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فأما رجل يحلف لنفسه فيأخذ فلا يجوز وهذا مكتوب في كتاب اليمين مع الشاهد.

والموضع الثاني: حيث لا يرى الرجل من عورات النساء فإنهن يجزن فيه منفردات، ولا يجوز منهن أقل من أربع إذا انفردن قياسا على حكم الله - تبارك

⁽١) القوانين الفقهية (١/ ٢٠٤).

وتعالى – فيهن؛ لأنه جعل اثنتين تقومان مع رجل مقام رجل وجعل الشهادة شاهدين، أو شاهدا وامرأتين فإن انفردن فمقام شاهدين أربع، وهكذا كان عطاء يقول: أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء (قال الشافعي كَنَلَثُهُ) ولا يجوز في شيء من الحدود ولا في شيء من الوكالات ولا الوصية، ولا ما عدا ما وصفت من المال وما لا يطلع عليه الرجال من النساء أقل من شاهدين، ولا يجوز في العتق، والولاء ويحلف المدعى عليه في الطلاق، والحدود، والعتاق وكل شيء بغير شاهد وبشاهد فإن نكل رددت اليمين على المدعي وأخذت له بحقه، وإن لم يحلف المدعي لم آخذ له شيئا، ولا أفرق بين حكم هذا وبين حكم الأموال(۱).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وَلَا يُقْبَلُ فِيهَا سِوَى الْأَمْوَالِ، مِمَّا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، أَقَلُّ مِنْ رَجُلَيْنِ وَهَذَا الْقِسْمُ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: الْعُقُوبَاتُ، وَهِيَ الْخُذُودُ وَالْقِصَاصُ فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، إِلَّا مَا رُويَ عَنْ عَطَاءٍ، وَحَمَّادٍ، أَنَّهُمَا قَالَا: يُقْبَلُ فِيهِ رَجُلُ وَامْرَأْتَانِ؛ قِيَاسًا عَلَى الشَّهَادَةِ فِي الْأَمْوَالِ.

وَلَنَا، أَنَّ هَذَا مِمَّا يُخْتَاطُ لِدَرْئِهِ وَإِسْقَاطِهِ، وَلَهِذَا يَنْدَرِئُ بِالشُّبُهَاتِ، وَلَا تَدْعُو الْحُاجَةُ إِلَى إِثْبَاتِهِ، وَفِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ شُبْهَةٌ، بِدَلِيلِ قَوْله تَعَالَى: ﴿أَن تَضِلَ إِحْدَلهُمَا الْمُأْخُرَئُ ﴾ [القرة: ٢٨٢]. وَأَنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُنَّ وَإِنْ كَثُرْنَ، مَا لَا يَكُنْ فَتُذَكِّرَ إِحْدَلهُمَا الْأَخْرَىٰ ﴾ [القرة: ٢٨٢]. وَأَنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُنَّ وَإِنْ كَثُرْنَ، مَا لَا يَكُنْ مَعَهُنَّ رَجُلٌ، فَوَجَبَ أَنْ لَا تُقْبَلَ شَهَادَتُهُنَّ فِيهِ. وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ هَذَا عَلَى اللَّالِ، لِمَا ذَكُرْنَا مِنْ الْفَرْقِ. وَبِهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّخْعِيُّ، وَالنَّخَعِيُّ، وَالنَّعْبِيُّ، وَالنَّغْبِيُّ، وَالنَّخْعِيُّ، وَالنَّغْبِيُّ، وَالنَّوْمِيُّ وَرَبِيعَةُ، وَمَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَأَبُو تُوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْي.

وَاتَّفَقَ هَوُّلَاءِ وَغَيْرُهُمْ عَلَى أَنَّهَا تَثْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، مَا خَلَا الرِّنَى، إلَّا الْحَسَنَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: الشَّهَادَةُ عَلَى الْقَبْلِ، كَالشَّهَادَةِ عَلَى الرِّنْى؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ إِنْلَافُ النَّفْسِ، فَأَشْبَهَ الْقِصَاصَ فِي الطَّرَفِ، وَمَا ذَكَرَهُ فَأَشْبَهَ الْقِصَاصَ فِي الطَّرَفِ، وَمَا ذَكَرَهُ

⁽١) الأم (٧/ ٥٠).

مِنْ الْوَصْفِ لَا أَثَرَ لَهُ، فَإِنَّ الزِّنَى اللُوجِبَ لِلْحَدِّ لَا يَشْبُتُ إِلَّا بِأَرْبَعَةِ، وَلِأَنَّ حَدَّ الزِّنَى مِنْ الْوَصْفِ لَا أَثْرَ لَهُ، فَإِنَّ الزِّنْقِ اللهِ قَعَالَى يَقْبَلُ الرُّجُوعُ عَنْ الْإِقْرَارِ بِهِ. وَيُعْتَبَرُ فِي شُهَدَاءِ هَذَا النَّوْعِ مِنْ الْخُرِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ وَالْعَدَالَةِ، مَا يُعْتَبَرُ فِي شُهَدَاءِ الزِّنَى، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

الثَّانِي: مَا لَيْسَ بِعُقُوبَةٍ كَالنَّكَاحِ، وَالرَّجْعَةِ، وَالطَّلَاقِ، وَالْعَتَاقِ، وَالْإِيلَاءِ، وَالظَّهَارِ، وَالنَّسَبِ، وَالتَّوْكِيلِ، وَالْوَصِيَّةِ إلَيْهِ، وَالْوَلَاءِ، وَالْكِتَابَةِ، وَأَشْبَاهِ هَذَا. فَقَالَ الْقَاضِي: اللَّعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي اللَّذَهَبِ، أَنَّ هَذَا لَا يَثْبُتُ إلَّا بِشَاهِدَيْنِ ذَكَرَيْنِ، وَلَا تُقْبَلُ فِيهِ الْقَاضِي: المُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي اللَّهُ الْاَيْسَاءِ بِحَالٍ. وَقَدْ نَصَّ أَحْدُ فِي رِوَايَةِ الجُهَاعَةِ، عَلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي النَّكَاحِ وَالطَّلَاقِ. وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْدَ، فِي الْوَكَالَةِ: إِنْ كَانَتْ بِمُطَالَبَةِ دَيْنٍ - يَعْنِي فَي النَّكَاحِ وَالطَّلَاقِ. وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْدَ، فِي الْوَكَالَةِ: إِنْ كَانَتْ بِمُطَالَبَةِ دَيْنٍ - يَعْنِي قَتْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ رَجُلِ وَامْرَأَتَيْنِ - فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا (١٠).

🗐 الشرط الثالث من شروط القضاء بالشهود: عدد الشهود:

قال ابن قدامة: أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ فِي الزِّنَا أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعَةِ شُهُودٍ. وَقَدْنَصَّ الله تَعَالَي عَلَيْه بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ لَوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءً فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَتِيِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَذِبُونَ ﴾ [النور:١٣] (٢).

قال ابن رشد القرطبي: أما النظر في العدد والجنس فإن المسلمين اتفقوا على أنه لا يثبت الزنى بأقل من أربعة عدول ذكور، واتفقوا على أنه تثبت جميع الحقوق ما عدا الزنى بشاهدين عدلين ذكرين ما خلا الحسن البصري، فإنه قال: لا تقبل أقل من أربعة شهداء تشبيها بالرجم. وهذا ضعيف؛ لقوله سبحانه: ﴿وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمُ البقرة:٢٨٢] واختلفوا في رد شهادة العدل بالتهمة لموضع المحبة أو البغضة التي سببها العداوة الدنيوية، فقال يردها فقهاء الأمصار، إلا أنهم اتفقوا في مواضع على إسقاطها، وفي مواضع اختلفوا فيها، فأهملها بعضهم وأسقطها بعضهم.

⁽۱) المغنى (۱۰/ ۱۳۰).

⁽٢) المصدر السابق.

فمها اتفقوا عليه رد شهادة الأب لابنه والابن لأبيه، وكذلك الأم لابنها، وابنها لها. ومما اختلفوا في تأثير التهمة في شهادتهم شهادة الزوجين أحدهما للآخر، فإن مالكا ردها وأبا حنيفة، وأجازها الشافعي وأبو ثور، والحسن. وقال ابن أبي ليلى: تقبل شهادة الزوج لزوجه، ولا تقبل شهادتها له، وبه قال النخعي.

ومما اتفقوا على إسقاط التهمة فيه شهادة الأخ لأخيه مالم يدفع بذلك عن نفسه عارا على ما قال مالك، ومالم يكن منقطعا إلى أخيه ينال بره وصلته، ما عدا الأوزاعي فإنه قال: لاتجوز. ومن هذا الباب اختلافهم في قبول شهادة العدو على عدوه، فقال مالك والشافعي: لا تقبل، وقال أبو حنيفة: تقبل.

فعمدة الجمهور في رد الشهادة بالتهمة ما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ خِصْم وَلَا ظَنين»، وما خرجه أبو داود من قوله عليه الصلاة والسلام: « لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ بَدُويٍّ عَلَى حَضَرِيٍّ»؛ لقلة شهود البدوي ما يقع في المصر. فهذه هي عمدتهم من طريق السماع.

وأما من طريق المعنى فلموضع التهمة، وقد أجمع الجمهور على أن تأثيرها في الأحكام الشرعية مثل اجتماعهم على أنه لا يرث القاتل المقتول، وعلى توريث المبتوتة في المرض وإن كان فيه خلاف.

وأما الطائفة الثانية، وهم شريح وأبو ثور، وداود - فإنهم قالوا: تقبل شهادة الأب لابنه فضلا عمن سواه إذا كان الأب عدلا. وعمدتهم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِ كَانُواْ كُونُواْ قَوَّمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أُو الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ الّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أُو الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ النساء:١٣٥]، والأمر بالشيء يقتضي إجزاء المأمور به إلا ما خصصه الإجماع من شهادة المرء لنفسه.

وأما من طريق النظر فإنه لهم أن يقولوا: رد الشهادة بالجملة إنها هو لموضع اتهام الكذب، وهذه التهمة إنها اعتملها الشرع في الفاسق ومنع إعمالها في العادل، فلا تجتمع العدالة مع التهمة.

وأما النظر في العدد والجنس فإن المسلمين اتفقوا على أنه لايثبت الزنى بأقل من

أربعة عدول ذكور، واتفقوا على أنه تثبت جميع الحقوق ماعدا الزنى بشاهدين عدلين ذكرين ما خلا الحسن البصري، فإنه قال: لا تقبل بأقل من أربعة شهداء تشبيها بالرجم. وهذا ضعيف؛ لقوله سبحانه: ﴿وَٱسۡتَشُهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمُ ﴾ [البقرة:٢٨٢].

وكل متفق أن الحكم يجب بالشاهدين غير يمين المدعي، إلا ابن أبي ليلى فإنه قال: لا بد من يمينه.

واتفقوا على أنه تثبت الأموال بشاهد عدل ذكر وامرأتين؛ لقوله تعالى: ﴿فَرَجُلُ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾[البقرة:٢٨٢].

واختلفوا في قبولهما في الحدود، فالذي عليه الجمهور أنه لا تقبل شهادة النساء في الحدود لا مع رجل ولا مفردات. وقال أهل الظاهر: تقبل إذا كان معهن رجل، وكان النساء أكثر من واحدة في كل شيء على ظاهر الآية. وقال أبو حنيفة: تقبل في الأموال وفي ما عدا الحدود من أحكام الأبدان مثل: الطلاق والرجعة والنكاح والعتق، ولا تقبل عند مالك في حكم من أحكام البدن.

واختلف أصحاب مالك في قبولهن في حقوق الأبدان المتعلقة بالمال، مثل: الوكالات والوصية التي لا تتعلق إلا بالمال فقط، فقال مالك وابن القاسم وابن وهب: يقبل فيه شاهد وامرأتان. وقال أشهب، وابن الماجشون: لا يقبل فيه إلا رجلان.

وأما شهادة النساء مفردات، أعني النساء دون الرجال – فهي مقبولة عند الجمهور في حقوق الأبدان التي لا يطلع عليها الرجال غالبا مثل: الولادة والاستهلال وعيوب النساء. ولا خلاف في شيء من هذا إلا في الرضاع فإن أبا حنيفة قال: لا تقبل فيه شهادتهن إلا مع الرجال؛ لأنه عنده من حقوق الأبدان التي يطلع عليها الرجال والنساء.

والذين قالواً بجواز شهادتهن مفردات في هذا الجنس اختلفوا في العدد المشترط في ذلك منهن، فقال مالك: يكفي في ذلك امرأتان، قيل: مع انتشار الأمر، وقيل: إن

لم ينتشر. وقال الشافعي: ليس يكفي في ذلك أقل من أربع؛ لأن الله عزو جل قد جعل عديل الشاهد الواحد امرأتين، واشترط الاثنينية، وقال قوم: لا يكفي بذلك بأقل من ثلاث، وهو قول لا معنى له. وأجاز أبو حنيفة شهادة المرأة فيها بين السرة والركبة. وأحسب أن الظاهرية أوبعضهم لايجيزون شهادة النساء مفردات في كل شيء كما يجيزون شهادتهن مع الرجال في كل شيء، وهو الظاهر.

وأما شهادة المرأة الواحدة بالرضاع فإنهم أيضا اختلفوا فيها؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: في المرأة الواحدة التي شهدت بالرضاع «كَيْفَ وَقَدْ أَرْضَعْتُكُمَا؟»، وهذا ظاهره الإنكار، ولذلك لم يختلف قول مالك في أنه مكروه (١١).

كرقول الأحناف:

قال الكاساني: الْعَدَدُ فِي الشَّهَادَةِ بِمَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاَسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمُّ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَٱمْرَأَتَانِ ﴾ [البقرة:٢٨٢] وَقَوْلُهُ ﷺ: هُهَدَآءَ ﴾ [البور:٤]؛ وَلِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الشَّاهِدِ إِقَامَةُ الشَّهَادَةِ لله عَلَى الشَّاهِدِ إِقَامَةُ الشَّهَادَةِ لله عَلَى «الْآيَةُ» وَهُو قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَادَةَ لِللّهِ ﴾ [الطلاق:٢]، وقَوْله تَعَالَى: ﴿ كُونُواْ قَوْمِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلّهِ ﴾ [الساء:١٣٥] وَلَا تَقَعُ الشَّهَادَةُ لللهِ إِلَّا وَأَنْ تَكُونَ خَالِصَةً صَافِيَةً عَنْ جَرِّ النَّفْع.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ فِي الشَّهَادَةِ مَنْفَعَةً لِلشَّاهِدِ مِنْ حَيْثُ التَّصْدِيقُ؛ لِأَنَّ مَنْ صَدَقَ قَوْلُهُ يَتَلَذَّذُ بِهِ، فَلَوْ قُبِلَ قَوْلُ الْفَرْدِ لَمْ تَخْلُ شَهَادَتُهُ عَنْ جَرِّ النَّفْعِ إِلَى نَفْسِهِ، فَلَا يَخْلُصُ لله عَبَلَدَّدُ بِهِ، فَلَوْ قُبُلِ عَنْكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مُضَافًا إِلَى قَوْلِ صَاحِبِه، فَتَصْفُو الشَّهَادَةُ لله - عَزَّ شَأْنُهُ -؛ وَلِآنَهُ إِذَا كَانَ فَرْدًا يُخَافُ عَلَيْهِ السَّهْوُ وَالنَّسْيَانُ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةُ لله - عَزَّ شَأْنُهُ -؛ وَلِآنَهُ إِذَا كَانَ فَرْدًا يُخَافُ عَلَيْهِ السَّهْوُ وَالنَّسْيَانُ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةِ لِيُذَكِّرَ الْبَعْضُ الْبَعْضَ الْبَعْضَ الْبَعْضَ الْبَعْضَ الْبَعْضَ الْبَعْضَ الْبَعْضَ السَّهُو وَالْغَفْلَةِ، كَمَا قَالَ الله تَعَالَى فِي إِقَامَةِ امْرَأَتَيْنِ مَقَامَ رَجُلِ فِي الشَّهَادَةِ هُأَن تَضِلَّ إِحْدَلَهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَلَهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴿ البَقِرةِ: ٢٨٢] ثُمَّ الشَّوْطُ عَدَدُ اللهُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، إِلَّا فِي الشَّهَادَةِ بِالزِّنَ اللهُ عَلَى مَا يَطَلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، إِلَّا فِي الشَّهَادَةِ بِالزِّنَا اللهُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، إلَّا فِي الشَّهَادَةِ بِالزِّنَا فَي عُمُومِ الشَّهَادَاتِ الْقَائِمَةِ عَلَى مَا يَطَلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، إلَّا فِي الشَّهَادَةِ بِالزِّنَا

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٤/ ٢٤٧).

فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهَا عَدَدُ الْأَرْبَعَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ثُمَّ لَمُ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[النور:٤]، وقَوْله تَعَالَى: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِٱلشَّهَدَآءِ فَأُوْلَتَبِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَاذِبُونَ﴾[النور:١٣].

وَلِأَنَّ الشَّهَادَةَ فِي هَذَا الْبَابِ أَحَدُنُوْعَيْ الْحُجَّةِ، فَتُعْتَبُرُ بِالنَّوْعِ الْآخَرِ وَهُو الْإِقْرَارُ، ثُمَّ عَدَدُ الْأَقَارِيرِ الْأَرْبَعَةِ شَرْطُ ظُهُورِ الزِّنَا عِنْدَنَا فَكَذَا عَدَدُ الشَّهُودِ الْأَرْبَعَةِ بِخِلَافِ سَائِرِ الْحُدُودِ، فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعَدَدُ فِي الْإِقْرَارِ لِظُهُورِهَا، فَكَذَا فِي الشَّهَادَةِ؛ وَلِأَنَّ عَدَدَ الْأَرْبَعَةِ فِي الزِّنَا تَبَتَ نَصًّا بِخِلَافِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ خَبَرَ مَنْ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ مِنْ الْكَذِبِ لَا يَخْلُو عَنْ احْتَهَالِ الْكَذِب، وَعَدَدُ الْأَرْبَعَةِ فِي احْتَهَالِ الْكَذِب، مِثْلُ عَدَدِ الْمَثَنَّى مَا لَمْ يَدْخُلُ فِي حَدِّ التَّواتُورِ، لَكِنَا عَرَفْنَاهُ شَرْطًا بِنصَّ خَاصِّ مَعْدُولًا بِهِ عَنْ الْقَيَاسِ فَبَقِي سَائِرُ الْأَبُوابِ عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ، وَأَمَّا فِيهَا لَا يَطَلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ الْقَيَاسِ فَبَقِي سَائِرُ الْبَاطِنَةِ فِي النِّسَاءِ فَالْعَدَدُ فِيهِ لَيْسَ بِشَرْطُ عِنْدَنَا، فَتَقْبَلُ فِي عَلَيْهِ الرِّجَالُ الْقَيَاسِ فَبَقِي سَائِرُ الْبَاطِنَةِ فِي النِّسَاءِ فَالْعَدَدُ فِيهِ لَيْسَ بِشَرْطُ عِنْدَنَا، فَتَقْبَلُ فِي شَهَادَةُ الْقَيَاسِ فَبَقِي سَائِرُ الْبَاطِنَةِ فِي النِّسَاءِ فَالْعَدَدُ فِيهِ لَيْسَ بِشَرْطُ عِنْدَنَا، فَتَقْبَلُ فِي اللَّهُ الْمَالَةِ وَالْعَلَمُ وَيَهِ الْمَوْلَةِ وَالْمَالِكُ تَعْلَمُ الْعَلَمُ فِيهِ الْمَرَأَةِيْنِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَعْلَقُهُ لَا بُدَّ مِنْ النَّسَاءِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَعْلَقُهُ لَا بُدَّ مِنْ الشَّافِعِيِّ وَيَعْلَمُ اللَّا فِي هَذَا النَّالِكِ عَلَيْهُ لَا بُكَنَفَى بِأَقَلَّ مِنْ رَجُعَلِينَ الشَّافِعِي تَعْلَقُهُ أَلَّ السَّافِعِي تَعْلَقُهُ أَنَّ الشَّوْعَ وَجْبَ الْإِلْفُوعِي الْبَالِكُ أَنَّ شَهُ الْمُ الْمُنَاقِ فَي مَلْ الشَّافِعِي تَعْلَمُ اللَّالْفِي وَالْمَالِكُ عَلَيْهِ اللَّالَةُ عَلَى مِنْ النَّسَاءِ، وَوَجْهُ قَوْلِ السَّافِعِي تَعَلِقُهُ أَنَّ الْمَالِكُ عَلَى مِنْ النَّسَاءِ وَلَوْمُ السَّافِعِي يَعْلَمُ الْمُ الْعُلُولُ مِنْ السَّامِ السَّوْمِ اللَّالَالْفَعِي عَلَيْهُ اللْفَالِكِ عَلَى مِنْ السَّامِ الْقَالَ مِنْ أَرْبُعِ نِسُوةٍ وَاللَّالِ الْعُولُولُ الْمُؤْتَالُولُ الْمُؤْلُولُولُ الْمُعْتَ

وَلَنَا أَنَّ شَرْطَ الْعَدَدِ فِي الشَّهَادَةِ فِي الْأَصْلِ ثَبَتَ تَعَبُّدًا غَيْرُ مَعْقُولِ المُعْنَى؛ لِأَنَّ خَبَرَ مَنْ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ عَنْ الْكَذِبِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ قَطْعًا وَيَقِينًا، وَإِنَّمَا يُفِيدُهُ غَالِبُ الرَّأْيِ وَأَكْثَرُ الظَّنِّ، وَهَذَا ثَبَتَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ، وَلِحِذَا لَمْ يُشْتَرَطُ الْعَدَدُ فِي رِوَايَةِ الْأَخْبَارِ إِلَّا أَنَّا عَرَفْنَا الْعَدَدَ فِيهَا شَرْطًا بِالنَّصِّ، وَالنَّصُّ وَرَدَ بِالْعَدَدِ فِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ الْأَخْبَارِ إِلَّا أَنَّا عَرَفْنَا الْعَدَد فِيهَا شَرْطًا بِالنَّصِّ، وَالنَّصُّ وَرَدَ بِالْعَدَدِ فِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ وَلَا خَبَارٍ إِلَّا أَنَّا عَرَفْنَا الْعَدَد فِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ وَلَا يَعَلَى عَرَّ شَانُهُ: ﴿ فَرَجُلُ فِي حَالَةٍ خَصُوصَةٍ، وَهِي أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ رَجُلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى عَزَّ شَأَنُهُ: ﴿ فَرَجُلُ وَاحِدُ إِللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى الْوَلَادَةِ، وَلَوْ شَهِدَ رَجُلُ وَاحِدٌ بِالْوِلَادَةِ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ الله

كرقول الشافعية:

قال الإمام الشافعية: وقد حكيت مما ذكر الله على في كتابه من الشهادات، وكان الكتاب كالدليل على أنها يحكم بها على ما فرض الله بغير يمين على من كانت له تلك الشهادات، وكانت على ذلك دلالة السنة، ثم الآثار وما لا أعلم بين أحد لقيته فحفظت عنه من أهل العلم في ذلك مخالفا. قال: وذكر الله على في الزنا أربعة وذكر في الطلاق والرجعة، والوصية اثنين، ثم كان القتل، والجراح من الحقوق التي لم يذكر فيها عدد الشهود الذين يقطع بهم فاحتمل أن تقاس على شهود الزنا وأن تقاس على شهود الزنا وأن تقاس على شهود الطلاق وما سمينا معه فلما احتمل المعنيين معا، ثم لم أعلم مخالفا لقيته من أهل العلم إلا واحدا في أنه يجوز فيما سوى الزنا شاهدان فكان الذي عليه أكثر من لقيت من أهل العلم أولى أن يقال به مما انفرد به واحد لا أعرف له متقدما إذا احتمل القياس خلاف قوله وإن احتمل القياس قوله، وكذلك شهادة الشهود على الخمر وغير ذلك، وكذلك الشهادة على القذف.

فإن قال قائل: فإن الله عَلَى يقول في القذفة ﴿ لَوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءً ﴾ [النور:١٣] الآية وقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجَٰلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور:٤]؟

قيل له: هذا كها قال الله على الأن الله حكم في الزنا بأربعة فإذا قذف رجل رجلا بالزنا لم يخرجه من الحد إلا أن يقيم عليه بينة بأنه زان ولا يكون عليه بينة تقطع أقل من أربعة وما لم يتموا أربعة فهو قاذف يحد وإنها أريد بالأربعة أن يثبت عليه الزنا فيخرج من ذلك القاذف ويحد المشهود عليه المقذوف وحكمهم معا حكم شهود الزنا لأنهن شهادات على الزنا لا على القذف فإذا قام على رجل شاهدان بأنه قذف رجلا حد؛ لأنه لم يذكر عدد شهود القذف فكان قياسا على الطلاق وغيره مما وصفت ولا يخرج من أن يحد له إلا بأربعة شهداء يثبتون الزنا على المقذوف فيحد ويكون هذا صادقا في الظاهر، والله تعالى الموفق.

اليمين مع الشاهد

قال الربيع: قال الشافعي: فأكثر ما جعل الله على من الشهود في الزنا أربعة، وفي الدين رجلان أو رجل وامرأتان فكان تفريق الله على بين الشهادات على ما حكم الله على من أنها مفترقة واحتمل إذا كان أقل ما ذكر الله من الشهادات شاهدين، أو شاهدا وامرأتين أن يكون أراد ما تتم به الشهادة بمعنى لا يكون على المشهود له يمين إذا أتى بكمال الشهادة فيعطى بالشهادة دون يمينه لا أن الله على حتم أن لا يعطى أحد بأقل من شاهدين، أو شاهد وامرأتين؛ لأنه لم يحرم أن يجوز أقل من ذلك نصا في كتاب الله على (قال الشافعي عَلَيْهُ): وبهذا نقول؛ لأن عليه دلالة السنة، ثم الأثار وبعض الإجماع، والقياس، فقلنا: يقضى باليمين مع الشاهد فسألنا سائل ما رويت منها؟ فقلنا: أخبرنا عبد الله بن الحارث عن سيف بن سليان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس «أن رسول الله على اليمين مع الشاهد».

قال عمرو: في الأموال أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم ابن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر من أصحاب رسول الله عليه سماه لا أحفظ اسمه «أن النبي عليه قضى باليمين مع الشاهد».

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مسلم بن خالد عن جعفر بن محمد قال: سمعت الحكم بن عتيبة يسأل أبي أقضى رسول الله على المسلم بها على المسلم وقال بعفر في حديثه الشاهد؟ قال نعم وقضى بها على المسلم بين أظهركم قال مسلم وقال جعفر في حديثه في الدين (قال الشافعي كَالله): فحكمنا باليمين مع الشاهد في الأموال دون ما سواها، وما حكمنا فيه باليمين مع الشاهد أجزنا فيه شهادة النساء مع الرجال وما لم نحكم فيه باليمين مع الشاهد لم نجز فيه شهادة النساء مع الرجال استدلالا بمعنى كتاب الله على الذي وصفت في شهادتهن قبل هذا(١).

⁽١) الأم (٧/٠٠).

كرقول الحنابلة:

قَال ابن قدامة: وَلَا يُقْبَلُ فِيهَا سِوَى الْأَمْوَالِ، مِمَّا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، أَقَلُ مِنْ رَجُلَيْنِ وَهَذَا الْقِسْمُ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْعُقُوبَاتُ، وَهِيَ الْحُدُودُ وَالْقِصَاصُ فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، إلَّا مَا رُوِيَ عَنْ عَطَاءِ، وَحَمَّادٍ، أَنَّهُمَا قَالَا: يُقْبَلُ فِيهِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ؛ قِيَاسًا عَلَى الشَّهَادَةِ فِي الْأَمْوَالِ. الْأَمْوَالِ.

وَاتَّفَقَ هَوُّلَاءِ وَغَيْرُهُمْ عَلَى أَنَّهَا تَشْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، مَا خَلَا الزِّنَى، إلَّا الْحَسَنَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: الشَّهَادَةُ عَلَى الْقَنْلِ، كَالشَّهَادَةِ عَلَى الزِّنَى؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ إِنْلَافُ النَّفْسِ، فَأَشْبَهَ الْقِصَاصَ فِي الطَّرِفِ، وَمَا ذَكَرَهُ فَأَشْبَهَ الْقِصَاصَ فِي الطَّرِفِ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ الْوَصْفِ لَا أَثَرَ لَهُ، فَإِنَّ الزِّنَى اللُوجِبَ لِلْحَدِّ لَا يَشْبُتُ إِلَّا بِأَرْبَعَةِ، وَلِأَنَّ حَدَّ الزِّنَى مَنْ الْخُرِّيَةِ مَنْ الْخُرِّيَةِ وَالْإِسْلَامِ وَالْعَدَالَةِ، مَا يُعْتَبُرُ فِي شُهدَاءِ الزِّنَى، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ، إِنْ شَاءَ وَالذَّكُورِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ وَالْعَدَالَةِ، مَا يُعْتَبُرُ فِي شُهدَاءِ الزِّنَى، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الثَّانِي: مَا لَيْسَ بِعُقُوبَةٍ كَالنِّكَاحِ، وَالرَّجْعَةِ، وَالطَّلَاقِ، وَالْعَتَاقِ، وَالْإِيلَاءِ، وَالظِّهَارِ، وَالنَّسَبِ، وَالتَّوْكِيلِ، وَالْوَصِيَّةِ إلَيْهِ، وَالْوَلَاءِ، وَالْكِتَابَةِ، وَأَشْبَاهِ هَذَا. فَقَالَ الْظَّهَارِ، وَالنَّسَبِ، وَالتَّوْكِيلِ، وَالْوَصِيَّةِ إلَيْهِ، وَالْوَلَاءِ، وَالْكِتَابَةِ، وَأَشْبَاهِ هَذَا. فَقَالَ الْقَاضِي: الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي المُذْهَبِ، أَنَّ هَذَا لَا يَثْبُتُ إلَّا بِشَاهِدَيْنِ ذَكَرَيْنِ، وَلَا تُقْبَلُ فِيهِ الْقَاضِي: المُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي المُذْهَبِ، أَنَّ هَذَا لَا يَثْبُتُ إلَّا بِشَاهِ مَلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النَّسَاءِ مِحَالٍ. وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ فِي رِوايَةِ الجُمَّاعَةِ، عَلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النَّسَاءِ

في النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ. وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ، فِي الْوَكَالَةِ: إِنْ كَانَتْ بِمُطَالَبَةِ دَيْنٍ - يَعْنِي تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ - فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلاً^(١).

قال ابن تيمية: لا يقبل في الزنا واللواط إلا شهادة أربع رجال، وهل يكفي في ثبوت الإقرار بهما رجلان أو يشترط أربعة على روايتين.

ويكفي في الشهادة على من أتى بهيمة إذا قلنا: يعزر رجلان، وقيل: يعتبر أربعة ولا يقبل في بقية الحدود والقصاص إلا رجلان.

ويقبل في المال وما يقصد به كالبيع والأجل والخيار فيه والرهن والوصية. معين أو الوقف عليه ودعوى رق مجهول النسب وتسمية المهر ونحوه رجلان ورجل وامرأتان ورجل ويمين المدعي بها ادعاه وإن كان كافرا أو امرأة (٢).

قال البهوي: (ولا يقبل في الزنا) واللواط (والإقرار به إلا أربعة) رجال يشهدون به أو أنه أقربه أربعا؛ لقوله تعالى: ﴿لَوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءً ﴾ [البر:١٣] الآية، (ويكفي) في الشهادة (على من أتى بهيمة رجلان) لأن موجبه التعزير ومن عرف بغنى وادعى أنه فقير ليأخذ من الزكاة لم يقبل إلا بثلاثة رجال، (ويقبل في بقية الحدود) كالقذف والشرب والسرقة وقطع الطريق (و) في (القصاص) رجلان ولا تقبل فيه شهادة النساء لأنه يسقط بالشبهة، (وما ليس بعقوبة ولا مال ولا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال غالبا فيه رجلان) دون النساء، (ويقبل في المال ومالا يقصد به) المال (كالبيع والأجل والخيار فيه) أي في البيع (ونحوه) كالقرض والرهن والعضب والإجارة والشركة والشفعة وضهان المال وإتلافه والعتق والكتابة والتدبير والوصية بالمال والجناية إذا لم توجب قودا ودعوى أسير تقدم إسلامه لمنع رقه والوصية بالمال واجل وامرأتان) لقوله تعالى: ﴿فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأْتَانِ ﴾ (رجلان أو رجل وامرأتان) لقوله تعالى: ﴿فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأْتَانِ ﴾ [البقرة:٢٨٢] وسياق الآيه يدل على اختصاص ذلك بالأموال (أو رجل ويمين المدعي)

⁽١) المغنى (١٠/ ١٣٠).

⁽٢) المحرر في الفقه (٢/ ٣١٦).

لقول ابن عباس إن رسول الله عليه قضى باليمين مع الشاهد(١).

ومن الأمر التي يقضي بها القاضي اليمين

عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ امْرَأَتَيْنِ، كَانَتَا تَخْرِزَانِ فِي بَيْتٍ أَوْ فِي الحُجْرَةِ، فَخَرَجَتْ إِحْدَاهُمَا وَقَدْ أَنْفِذَ بِإِشْفَى فِي كَفِّهَا، فَادَّعَتْ عَلَى الأُخْرَى، فَرُفِعَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ للْهَبَ دِمَاءُ قَوْم وَأَمْوَاهُمْ»، ذَكِّرُوهَا بِالله وَاقْرَءُوا عَلَيْهَا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللّهِ ﴾ [آل عمران:٧٧] فَذَكَرُوهَا فَاعْتَرَفَتْ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ» (٢٠).

قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ البَيِّنَةَ علَى الْمُدَّعِي، وَاليَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

قال ابن رشد: وأما الأيهان فإنهم اتفقوا على أنها تبطل بها الدعوى عن المدعى على عليه إذا لم تكن للمدعي بينة.

واختلفوا هل يثبت بها حق المدعي، فقال مالك: يثبت بها حق المدعي في إثبات ما أنكره المدعى عليه وإبطال ما ثبت عليه من الحقوق إذا ادعى الذي ثبت عليه إسقاطه في الموضع الذي يكون المدعي أقوى سببا وشبهة من المدعى عليه، وقال غيره: لا تثبت للمدعي باليمين دعوى سواء أكانت في إسقاط حق عن نفسه قد ثبت عليه، أو إثبات حق أنكره فيه خصمه.

وسبب اختلافهم: ترددهم في مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام: «البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر»، هل ذلك عام في كل مدعى عليه ومدع؟ أم إنها خص المدعي بالبينة والمدعى عليه باليمين؛ لأن المدعي في الأكثر هو أضعف شبهة من المدعى عليه والمدعى بخلافه؟

فمن قال: هذا الحكم عام في كل مدع ومدعي عليه، ولم يرد بهذا العموم

⁽١) الروض المربع (٣/ ٤٣٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١).

خصوصا - قال: لا يثبت باليمين حق، ولا يسقط به حق ثبت. ومن قال: إنها خص المدعى عليه بهذا الحكم من جهة ما هو أقوى شبهة - قال: إذا اتفق أن يكون موضع تكون فيه شبهة المدعى أقوى يكون القول قوله.

واحتج هؤلاء بالمواضع التي اتفق الجمهور فيها على أن القول فيها قول المدعي مع يمينه، مثل دعوى التلف في الوديعة وغير ذلك إن وجد شيء بهذه الصفة، ولأولئك أن يقولوا: الأصل ما ذكرنا إلا ما خصصه الاتفاق.

وكلهم مجمعون على أن اليمين التي تسقط الدعوى أو تثبتها هي اليمين بالله، الذي لا إله إلا هو. وأقاويل فقهاء الأمصار في صفتها متقاربة، وهي عند مالك: الذي لا إله إلا هو، لا يزيد عليها. ويزيد الشافعي: الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية.

وأما هل تغلظ بالمكان؟ فإنهم اختلفوا في ذلك، فذهب مالك إلى أنها تغلظ بالمكان وذلك في قدر مخصوص، وكذلك الشافعي. واختلفوا في القدر، فقال مالك: إن من ادعي عليه بثلاثة دراهم فصاعدا وجبت عليه اليمين في المسجد الجامع، فإن كان مسجد النبي عليه الصلاة والسلام فلا خلاف أنه يحلف على المنبر، وإن كان في غيره من المساجد ففي ذلك روايتان: إحداهما: حيث اتفق من المسجد، والأخرى عند المنبر.

وروى عنه ابن القاسم أنه يحلف فيها له بال في الجامع ولم يحدد، وقال الشافعي: يحلف في المدينة عند المنبر، وفي مكة بين الركن والمقام، وكذلك عنده في كل بلد يحلف عند المنبر، والنصاب عنده في ذلك عشرون دينارا. وقال داود: يحلف على المنبر في القليل والكثير، وقال أبو حنيفة: لا تغلظ اليمين بالمكان.

وسبب الخلاف هل التغليظ الوارد في الحلف على منبر النبي على يفهم منه وجوب الحلف على المنبر؟ أم لا؟ فمن قال: إنه يفهم منه ذلك – قال: لأنه لو لم يفهم منه ذلك لم يكن للتغليظ في ذلك معنى، ومن قال: للتغليظ معنى غير الحكم بوجوب اليمين على المنبر – قال: لا يجب الحلف على المنبر.

والحديث الوارد في التغليظ هو حديث جابر بن عبد الله الأنصاري أن رسول الله على منبري آثما تبوأ مقعده من النار»(١). واحتج هؤلاء بالعمل، فقالوا: هو عمل الخلفاء. قال الشافعي: لم يزل عليه العمل بالمدينة وبمكة.

قالوا: ولو كان التغليظ لا يفهم منه إيجاب اليمين في الموضع المغلظ لم يكن له فائدة إلا تجنب اليمين في ذلك الموضع. قالوا: وكما أن التغليظ الوارد في اليمين مجردا مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار» يفهم منه وجوب القضاء باليمين، وكذلك التغليظ الوارد في المكان.

وقال الفريق الآخر: لا يفهم من التغليظ باليمين وجوب الحكم باليمين، وإذ لم

(۱) إسناده حسن بمجموع طرقه وشواهده: أخرجه مالك في الموطأ (۲/ ۷۲۷) والشافعي في المسند (۲/ ۷۲۷)، والنسائي في الكبرى (۹۷۳)، والحاكم (۷۸۹۱)، وأبو يعلى (۱۷۸۲)، وابن المسند (۲۸۹۱)، وأبو يعلى (۱۷۸۲)، وابن المبند (۲۰۱۳)، والبيهقي (۵۸۰۱)، كلهم الجارود (۹۲۷)، وابن أبي شبية (۲۰۸۱)، وأبن أبي وقّاص، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ نِسْطَاس، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ قَالَ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى مِنْبَرِي هَذَا بِيَمِينٍ آثِمَةٍ تَبَوَّاً مَقْعَدَه مِنَ النَّارِ».
قلت: عَبْدِ الله بْنِ نَسْطَاسِ «مجهول الحال».

وأخرجه أحمد (٣/ ٣٧٥) من طريق عن محمد بن عكرمة بن علية قال: حدثني رجل من جهينة عن جابر. قلت: محمد بن عكرمة بن علية «مجهول» يرويه عن رجل من جهينة مبهم لم يسم ولا يدر من هو.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٦٠١٩)، والطبراني (٧٩٥)، كلاهما من طرق عن عبد الله بن المنيب عن أبيه المنيب عن عبد الله بن عطية عن عبد الله بن أنيس عن أبي أمامة بن ثعلبة عن النبي

قلت: والمنيب «مقبول» وعبد الله بن عطية «مجهول»، وأخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٥٩٩٨) و(٦١٠٨) و(٦١١٥) من طرق عن أبي الحسن بن بشران عن أبي جعفر الرازي عن يحيي بن جعفر عن الضحاك بن مخلد عن الحسن بن بريد عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ.

قلت: وهذا "ضعيف" من أُجل أبو جعفر الرازي التميمي مولاهم، اسمه عيسي بن أبي عيسي « "ضعيف". يفهم من تغليظ اليمين وجوب الحكم باليمين لم يفهم من تغليظ اليمين بالمكان وجوب الحكم بالصحابة. والاختلاف فيه مفهوم من قضية زيد بن ثابت.

وتغلظ بالمكان عند مالك في القسامة واللعان، وكذلك بالزمان؛ لأنه قال: في اللعان أن يكون بعد صلاة العصر على ما جاء في التغليظ فيمن حلف بعد العصر.

وأما القضاء باليمين مع الشاهد فإنهم اختلفوا فيه؛ فقال مالك والشافعي، وأحمد، وداود، وأبو ثور والفقهاء السبعة المدنيون وجماعة: يقضى باليمين مع الشاهد في الأموال. وقال أبو حنيفة، والثوري، والأوزاعي وجمهور أهل العراق: لا يقضى باليمين مع الشاهد في شيء، وبه قال الليث من أصحاب مالك.

وسبب الخلاف في هذا الباب تعارض السماع، أما القائلون به فإنهم تعلقوا في ذلك بآثار كثيرة، منها حديث ابن عباس، وحديث أبي هريرة، وحديث زيد بن ثابت، وحديث جابر، إلا أن الذي خرج مسلم منها حديث ابن عباس، ولفظه: «أن رسول الله على قضى باليمين مع الشاهد» أخرجه مسلم ولم يخرجه البخاري.

وأما مالك فإنها اعتمد مرسله في ذلك عن جعفر بن محمد عن أبيه «أن رسول الله عن بعفر بن محمد عن أبيه «أن رسول الله عنه بالمراسيل واجب.

وأما السماع المخالف لها فقوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشَّهَدَآءِ ﴾ [البفرة:٢٨٢]. قالوا: وهذا يقتضي الحصر فالزيادة عليه نسخ، ولا ينسخ القرآن بالسنة الغير متواترة، وعند المخالف أنه ليس بنسخ بل زيادة لا تغير حكم المزيد.

وأما السنة فها خرجه البخاري، ومسلم عن الأشعث بن قيس قال: «كانَ بيني وبين رجل خصومة في شيء، فاختصمنا إلى النبي عليه الصلاة والسلام فقال: «شاهداك، أو يمينه!». فقلت: إذن يحلف، ولا يبالي! فقال النبي عليه: «من حلف على يمين يقتطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان» (١).

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥١٥)، ومسلم (٢٢١).

والذين قالوا باليمين مع الشاهد هم على أصلهم في أن اليمين هي حجة أقوى المتداعيين شبهة، وقد قويت هنا حجة المدعي بالشاهد كها قويت في القسامة. وهؤلاء اختلفوا في القضاء باليمين مع المرأتين. فقال مالك: يجوز؛ لأن المرأتين قد أقيمتا مقام الواحد، وقال الشافعي: لا يجوز له؛ لأنه إنها أقيمت مقام الواحد مع الشاهد الواحد لا مفردة ولا مع غيره.

وهل يقضى باليمين في الحدود التي هي حق للناس مثل القذف والجراح؟ فيه قولان في المذهب^(۱).

ومن الأمور التي يقضي بها القاضي: النكول

النكول لغة:

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: ونكلَ عن اليمين: حاد عنه، والنُّكُول عن اليمين: الامتناع منها. والنَّكالُ: اسم لما جعلته نكالاً لغيره، إذا بلغه، أو رآه خاف أن يعمل عمله.

نكل: النَّكلُ والنَّكلُ: ضرب من اللجم والقيود، وكل شيء يُنكل به غيره فهو نِكلُ، قال:

عهدت أبا عمران فيه نهاكة وفي السيف نِكُل للعصاغير أعزل

ونكِلَ يَنْكُل: تميميه، ونكل حجازية. يقال: نكل الرجل عن صاحبه إذا جبن عنه، قال ضرباً بكفي بطل لم يَنْكُلِ أي: لم يَنكُل عن صاحبه (٢).

النكول رجع عن شيء قاله، أو عن عدو قاومه، أو شهادة أرادها، أو يمين تعين

⁽١) بداية المجتهد (٤/ ٢٤٩، ٢٥٠).

⁽٢) كتاب العن (٥/ ٣٧٢).

عليه أن يحلفها. والامتناع عن أداء الشهادة، أو حلف اليمين(١١).

قال جلال الدين السيوطى: النُّكُولُ: الإمْتِنَاع من الْيَمين (٢).

قال ابن رشد: وأما ثبوت الحق على المدعى عليه بنكوله فإن الفقهاء – أيضا – اختلفوا في ذلك، فقال مالك، والشافعي وفقهاء أهل الحجاز وطائفة من العراقيين: إذا نكل المدعى عليه لم يجب للمدعي شيء بنفس النكول، إلا أن يحلف المدعي أو يكون له شاهد واحد. وقال أبو حنيفة وأصحابه وجمهور الكوفيين: يقضي للمدعي على المدعى عليه بنفس النكول، وذلك في المال بعد أن يكرر عليه اليمين ثلاثا.

وقلب اليمين عند مالك يكون في الموضع الذي يقبل فيه شاهد وامرأتان، وشاهد ويمين. وقلب اليمين عند الشافعي يكون في كل موضع يجب فيه اليمين. وقال ابن أبي ليلى: أردها في غير التهمة، ولا أردها في التهمة. وعند مالك في يمين التهمة هل تنقلب؟ أم لا؟ قولان.

فعمدة من رأى أن تنقلب اليمين ما رواه مالك من «أن رسول الله على رد في القسامة اليمين على اليهود بعد أن بدأ بالأنصار». ومن حجة مالك أن الحقوق عنده إنها تثبت بشيئين: إما بيمين وشاهد، وإما بنكول وشاهد، وإما بنكول ويمين. أصل ذلك عنده اشتراط الإثنينية في الشهادة، وليس يقضى عند الشافعي بشاهد ونكول.

وعمدة من قضى بالنكول أن الشهادة لما كانت لإثبات الدعوى، واليمين لإبطالها وجب إن نكل عن اليمين أن تحقق عليه الدعوى. قالوا: وأما نقلها من المدعى عليه إلى المدعي فهو خلاف للنص؛ لأن اليمين قد نص على أنها دلالة المدعى عليه، فهذه أصول الحجج التي يقضي بها القاضي (٢).

⁽١) معجم لغة الفقهاء (١/ ٤٨٨).

⁽٢) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (١/ ٦٠).

⁽٣) بداية المجتهد (٤/ ٢٥٢).

🕸 وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: والنكول قائم مقام الإقرار، وفي الحدود التي هي لله تعالى خالصًا لا يجوز إقامتها بالإقرار بعد الرجوع، فكيف يقام بالنكول والنكول قائم مقام الإقرار، ولا يجوز إقامته بها هو مقام الإقرار، ولا يجوز إقامته بها هو قائم مقام الغير، كها لا يقام بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي إلى القاضي، إلا أنه يستحلف في السرقة ليقضي عند النكول بالمال دون القطع، وهذا لأن المدعي يدعي أخذ المال بجهة السرقة، فيستحلف الخصم في الأخذ، وعند نكوله يقضي بذلك لا بجهة السرقة كها لو أقر بالسرقة ثم رجع، وكها في الشهادة على الشهادة، وشهادة الرجال مع النساء في السرقة، فإنه يثبت بها الأخذ الموجب للضهان دون السرقة الموجبة للقطع. فكذلك في النكول؛ ولهذا لا يستحلف في النكاح والرجعة والفيء الموجبة للقطع. فكذلك في النكول؛ ولهذا لا يستحلف في النكاح والرجعة والفيء في الإتلاف والرق والنسب والولاء في قول أبي حنيفة كَالله؛ لأنه لا يجوز القضاء في النكول، والنكول عنده بمنزلة البدل، وهما يقولان: يستحلف في هذه الأشياء ويقضي بالنكول، فالنكول عنده بمنزلة البدل، وهما يقولان: يستحلف في هذه الأشياء ويقضي بالنكول، فالنكول عندهما قائم مقام الإقرار، وقد بينا هذا في الدعوى، وفي دعوى القصاص يستحلف لا للقضاء بالنكول بل لتعظيم حرمة النفوس (۱۰).

وقال الكاساني: (ولأبي حنيفة) أن النكول يحتمل الإقرار لما قلتم، ويحتمل البذل؛ لأن العاقل الدَّيِّن كما يتحرَّج عن اليمين الكاذبة يتحرج عن التغيير والطعن باليمين ببذل المدعي، إلا أن حمله على البذل أولى؛ لأنا لو جعلناه إقرارًا لكذبناه؛ لما فيه من الإنكار، ولو جعلناه بذلًا لم نكذبه؛ لأنه يصير في التقدير كأنه قال: ليس هذا لك، ولكني لا أمنعك عنه، ولا أنازعك فيه. فيحصل المقصود من غير حاجة إلى التكذيب، وإذا ثبت أن النكول بذل وهذه الأشياء لا تحتمل البذل فلا تحتمل النكول فلا تحتمل النكول فلا تحتمل النكول عليه فإذا

⁽١) المبسوط (١٦/ ١١٧).

لم يحتمل النكول لا يحتمل التحليف(١).

كرقول المالكية:

قال سحنون: قلت: أرأيت لو أن رجلا بيني وبينه خلطة، ادعيت عليه حقا من الحقوق واستحلفته؟ قال: قال مالك: إن حلف برئ. قلت: وإن أبى أن يحلف وقال: أنا أرد اليمين عليك؟ قال: قال مالك: إذا أبى أن يحلف لم يقض للمدعى عليه بالحق أبدا، حتى يحلف المدعي على حقه. ولا يقضي القاضي للمدعي بالحق إذا نكل المدعى عليه عن اليمين، حتى يحلف المدعى. وإن لم يطلب المدعى عليه يمين الطالب، فإن القاضي لا يقضي للطالب بالحق إذا نكل المطلوب عن اليمين، حتى يستحلف الطالب وإن لم يكن يدعي المطلوب يمين الطالب. قال ابن القاسم: وقال لي ابن أبي حازم: ليس كل الناس يعرف هذا، أنه إذا نكل المطلوب عن اليمين أن اليمين على الطالب.

قلت: أرأيت إن نكل المدعى عليه عن اليمين، ونكل المدعي أيضا عن اليمين؟ قال: قال مالك: يبطل حقه إذا لم يحلف (٢).

كرقول الشافعية:

قال الماوردي: فإذا ثبت أنه لا يحكم على الناكل بالنكول مع الشاهد، لم يكن للمدعي أن يحلف مع شاهده، لإسقاط حقه من تلك اليمين بردها على المنكر، فإن طلب أن يرد عليه اليمين التي نكل عنها المنكر، ففي جواز ردها عليه قولان:

أحدهما: لا يجوز أن ترد عليه؛ لأنه قد أسقط حقه منها بردها على المنكر، فلم تعد اليه بعد سقوطها.

والقول الثاني: وهو أصح، أنه ترد عليه هذه اليمين المستحقة بالنكول، وإن لم ترد عليه هذه اليمين المستحقة مع الشاهد، لاختلاف موجبها فلم يكن سقوط حقه من إحداهما موجبا لسقوطه من الأخرى، مع اختلافها في السبب الموجب، وليس

⁽١) بدائع الصنائع (٦/ ٢٢٧).

⁽٢) المدونة (٤/٧).

التوقف عن اليمين مع الشاهد نكولا، حتى يحكم الحاكم بنكوله فيها، بعد توقفه فإذا تقرر هذان القولان:

فإن قلنا بالأول: إن يمين النكول ترد على المدعي، عرضت عليه، فإن حلف استحق ما ادعاه بيمينه لا بشاهده، وإن نكل سقط حقه من اليمين بعد حكم الحاكم بنكوله فيها بعد توقفه وليس له أن يحكم بنكوله إلا أن يسأله المدعى عليه، أن يحكم على المدعي بالنكول عن يمين الرد، لأن قصد الحاكم بنكوله حق له، ولا يكون نكوله عن الرد مع الشاهد قدحاً في الشاهد، فإن اقترن بشهادته شهادة غيره ثبتت البينة بها، وحكم له بالحق، وإن انفصلت المحاكمة بالنكول؛ لأن فصل المحاكمة بالأيمان أقوى، ولا يمنع من سماع البينة، فكان أولى أن لا يمنع في سماعها فصلها بالنكول الذي هو أضعف، فإن عدم شاهد آخر سقط حكم البينة، وخلي سبيل المنكول الذي هو أضعف، فإن عدم شاهد آخر سقط حكم البينة، وخلي سبيل المنكول

وإن قلنا بالثاني: إن يمين النكول لا ترد على المدعي، فقد قال أبو حامد الإسفراييني: إن المنكر يحبس بالشاهد حتى يحلف أو يغرم وهذا خطأ، لأن الحبس على الحقوق يكون بعد ثبوت استحقاقها، ولم يثبت الحق بالشاهد، فلم يجز أن يحبس به ولم يجب عليه شيء ووجب تخلية سبيله (۱).

قال النووي: وإن نكل المدعى عليه أولا وردت اليمين على المدعي، فإن حلف، أخذ ما يد المدعي عليه، وليس للمدعى عليه الناكل بعد ذلك أن يدعي عليه، لأنه لم يبق له ملك يأخذ به. وإن نكل المدعي عن اليمين المردود، سقطت دعواه، وللمدعى عليه أن يدعى عليه (٢).

كرقول الحنابلة:

قال صالح بن أحمد بن حنبل: قلت: إذا نكل عن اليمين وجب عليه الحكم؟ قال: قدم ابن عمر إلى عثمان في عبد فقال له عثمان: أحلف أنك ما بعته يوم بعته وبه

⁽١) الحاوى الكبير (١٧/ ٧٦).

⁽٢) روضة الطالبين (٤/ ١٦٧).

عيب علمته فأبى ابن عمر أن يحلف فرد عليه عثمان العبد(١).

قال ابن قدامة: وإن امتنع المدعى عليهم من اليمين، لم يحبسوا حتى يحلفوا. وعن أحمد رواية أخرى، أنهم يحبسون حتى يحلفوا، وهو قول أبي حنيفة. ولنا، أنها يمين مشروعة في حق المدعى عليه، فلم يحبس عليها، كسائر الأيهان. إذا ثبت هذا، فإنه لا يجب القصاص بالنكول؛ لأنه حجة ضعيفة، فلا يُشاط بها الدم، كالشاهد واليمين. قال القاضي: ويَديه الإمامُ من بيت المال. نص عليه أحمد.

وروى عنه حرب بن إسهاعيل: أن الدية تجب عليهم. وهذا هو الصحيح، وهو اختيار أبي بكر؛ لأنه حكم ثبت بالنكول، فيثبت في حقهم هاهنا، كسائر الدعاوى، ولأن وجوبها في بيت المال، يفضي إلى إهدار الدم، وإسقاط حق المدعين، مع إمكان جبره، فلم يجز، كسائر الدعاوى، ولأنها يمين توجهت في دعوى أمكن إيجاب المال بها، فلم تخل من وجوب شيء على المدعى عليه، كما في سنائر الدعاوى، وها هنا لو لم يجب على المدعى عليه مال بنكوله، ولم يجبر على اليمين؛ لخلا من وجوب شيء عليه بالكلبة (٢).

ومن الأمور التي يقضي بها القاضي: الإقرار

قال ابن قدامة: هو الاعتراف. والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَقَ ٱلنَّبِيَّ عَنَ ﴾ [آل عمران: ١٨] إلى قوله تعالى: ﴿ قَالَ ءَأَقُرَرُتُمُ وَأَخَذُتُمْ عَلَى ذَالِكُمْ إِصْرِى ۚ قَالُواْ أَقُرَرُنَا ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقال تعالى: ﴿ وَالَ عَمْرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [التوبة: ١٠٢] وقال تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمُ قَالُواْ بَلَى ﴾ [الأعراف: ١٧٢] في آي كثيرة مثل هذا.

وأما السنة فها روي أن ماعزا أقر بالزنى، فرجمه رسول الله ﷺ وكذلك الغامدية، وقال: «واغديا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها» (٣).

⁽١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح (٢٠٦/٢).

⁽٢) المغني (٨/ ٣٩١).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٣١٤) ومسلم (١٦٩٧).

وأما الإجماع، فإن الأمة أجمعت على صحة الإقرار(١١).

فالإقرار حجة بنفسه.

🕸 وإليك أقوال أهل العلم:

قال الكاساني: فرقا بين الإقرار وبين الشهادة ووجه الفرق بينهما ظاهر؛ لأن الشهادة ليست بحجة بنفسها بل بقضاء القاضي لما فيها من تهمة جر النفع فلا تندفع التهمة إلا بقضاء القاضي فأما الإقرار فحجة بنفسه إذ الإنسان غير متهم في الإقرار على نفسه فهو الفرق^(۲).

قال أبو المعالى برهان الدين: فرق بين الإقرار وبين الشهادة، فإنه لو شهد عنده عدلان أن فلاناً قتل أباك عمداً، والابن عرفها بالعدالة، لا يسع الابن قتله ما لم يشهدا بذلك عند القاضي، ويقضي القاضي بشهادتها، وفي الإقرار بالقتل قال: وسعه أن يقتله (٣).

قال ابن رشد: في الإقرار وأما الإقرار إذا كان بينا فلا خلاف في وجوب الحكم به وإنها النظر فيمن يجوز إقراره ممن لا يجوز وإذا كان الإقرار محتملا رفع الخلاف^(٤).

قال أبو المعالى: ومن تمام القول في ذلك: أن القاضي إذا سمع إقرار إنسان سرًا، ثم إنه أبدى الإنكار جهراً، فهذا من صور القضاء بالعلم، ولو أقر في مجلس القضاء على رؤوس الأشهاد، فلا شك أنه يقضى بالإقرار، قولًا واحدًا؛ فإن الإقرار في مجلس القضاء حجةٌ ظاهرة (٥).

⁽١) المغنى (٥/ ١٠٩).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/ ١٣٠).

⁽٣) المحيط البرهاني (٥/ ٣٠٤).

⁽٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٢٩٤).

⁽٥) نهاية المطلب في دراية المذهب (١٨/ ٥٨٢).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: ولأن الإقرار إخبار على وجه ينفي عنه التهمة والريبة، فإن العاقل لا يكذب على نفسه كذبا يضر بها، ولهذا كان آكد من الشهادة، فإن المدعى عليه إذا اعترف لا تسمع عليه الشهادة، وإنها تسمع إذا أنكر، ولو كذب المدعي ببينة لم تسمع، وإن كذب المقر ثم صدقه سمع (١).

مسألة: ولا يجوز للقاضي أن يحكم بعلمه

قال الماوردي: لا اختلاف بين الفقهاء أن للقاضي أن يحكم بعلمه في الجرح والتعديل.

واختلفوا في حكمه بعلمه في الحقوق والحدود على مذاهب شتى.

فقال أبو حنيفة: يحكم بها علمه في زمان ولايته وفي مواضع عمله في حقوق الآدميين، ولا يحكم بعلمه في حقوق الله تعالى، ولا بها علمه في علمه. في غير مواضع عمله.

وقال ابن أبي ليلي: يحكم بها علمه في مجلس قضائه ولا يحكم بها علمه في غيره.

وقال أبو يوسف: يحكم بعلمه إلا في الحدود.

وقال مالك: لا يحكم بعلمه في حال من الأحوال وبه قال من التابعين: شريح، والشعبي ومن الفقهاء الأوزاعي، وأحمد، وإسحاق.

فأما مذهب الشافعي فقد نص في كتاب الأم على قولين: فقال في أدب القاضي من الأم: لا يجوز فيه إلا واحد من قولين:

أحدهما: أن له أن يقضي بكل ما علم قبل الولاية وبعدها في مجلس الحكم وغيره من حقوق الآدميين.

والثاني: لا يقضي بشيء من علمه في مجلس الحكم ولا غيره إلا أن يشهد شاهدان على مثل ما علم فيكون علمه وجهله سواء.

⁽١) المغنى (٥/ ١٠٩).

وأظهر قوليه على مذهبه جواز حكمة بعلمه وهو اختيار المزني والربيع وإنها لم يقطع به حذارا من ميل القضاة.

فأما حكمه بعلمه في حقوق الله تعالى فقد قال الشافعي في أدب القاضي: يحتمل أن يكون كحقوق الآدميين ويحتمل أن يفرق بينها.

فاختلف أصحابه في مذهبه فيها فكان أبو العباس بن سريج وأبو علي بن أبي هريرة يجمعان بينها وبين حقوق الآدميين في تخريجها على قولين.

وذهب الأكثرون من أصحابه إلى أنه لا يجوز أن يحكم فيها بعلمه قولا واحدا، وإنها القولان في حقوق الآدميين.

واستدل من منع القاضي من الحكم بعلمه بقول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱللهُ عَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱللهُ حَصَنَتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِٱرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً ﴾ [الور:٤]، فلو جاز له الحكم بعلمه لقرنه بالشهادة.

ولقوله ﷺ للحضرمي في دعواه الأرض على الكندي: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينْه لَيْسَ لَكُنَ إِلَّا ذَلِكَ» (١٠).

فدل على انتفاء الحكم بالعلم، ولأن رسول الله على قد علم من كفر المنافقين ما لم يحكم فيه بعلمه وبها روي عن عمر بن الخطاب شيء إنه تقاضى إليه نفسان فقال أحدهما: أنت شاهدي، فقال: «إن شئتها شهدت ولم أحكم أو أحكم ولا أشهد».

وترافع إلى شريح خصمان فقال للمدعي: ألك بينة؟ قال: نعم أنت شاهدي. قال شريح: أنت الأمير حتى أحضر فأشهد لك ولم يعاصر هما مخالف.

ولأن الشاهد مندوب للإثبات والقاضي مندوب للحكم فلما لم يجز أن يكون الشاهد قاضيا بشهادته لم يجز أن يكون القاضي شاهدا لحكمه.

ولأن الشهادة لا تجوز بأقل من اثنين فلو جاز للقاضي أن يحكم بعلمه لصار إثبات الحق بشهادة واحد.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥١٥)، ومسلم (٢٢١).

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: فأما إذا كان رأى ذلك قبل أن يتقلد القضاء، ثم استقصى فليس له أن يقضي بعلمه في ذلك عند أبي حنيفة تَعَلَّنْهُ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمها الله: له أن يقضى بعلمه في ذلك.

كرقول المالكية:

قال أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي: وقال ابن الماجشون نحو ما ذكرنا عن أصبغ في كتابه قبل هذا: أنه لا يحكم بعلمه قبل أن يلي أو بعد مما يرى أو يسمع من العلم؛ لأنه كالشاهد لنفسه؛ إذ يمضي بشهادته نفسه، فأما ما أقر به الخصوم عنده في خصومتهم، ليقض به، قال سحنون: هذا أحب إلي من قول ابن القاسم، وأشهب.

قال سحنون في كتاب ابنه: وإذا رأى القاضي وهو في مجلس القضاء أو غيره، أو قبل أن يلي من يغصب رجل مالا، أو يقذفه، أو يعقد معه بيعا، أو يجرحه، أو يقتله، أو يعتق، أو ينكح، فهو شاهد في هذا كله ولا ينفذه، وليشهد به عنده غيره، فيقضي له إن كان معه غيره (١).

قال ابن رشد: ومما اختلفوا فيه من هذا الباب قضاء القاضي بعلمه، وذلك أن العلماء أجمعوا على أن القاضي يقضي بعلمه في التعديل والتجريح، وأنه إذا شهد الشهود بضد علمه لم يقض به وأنه يقضي بعلمه في إقرار الخصم وإنكاره إلا مالكا فإنه رأى أن يحضر القاضي شاهدين لإقرار الخصم وإنكاره، وكذلك أجمعوا على أنه يقضي بعلمه في تغليب حجة أحد (٢).

قال محمد بن عبد الله الخرشي: لَا يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ إِلَّا فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ بِخِلَافِ الْإِمَامِ فَيَحْكُمُ بِعِلْمِهِ قَالَهُ الْبَدْرُ (٣).

النوادر والزيادات (١/ ٦٧).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٤٧٠).

⁽٣) شرح مختصر خليل للخرشي (٢١/ ٢٨٠).

كم قول الشافعية:

قال الربيع: الذي يذهب إليه الشافعي أنه يحكم بعلمه؛ لأن علمه أكبر من تأدية الشاهدين الشهادة إليه، وإنها كره إظهار ذلك لئلا يكون القاضي غير عدل فيذهب بأموال الناس(١).

قال الماوردي: فأما مذهب الشافعي فقد نص في كتاب الأم على قولين: فقال في أدب القاضي من الأم: لا يجوز فيه إلا واحد من قولين:

أحدهما: أن له أن يقضي بكل ما علم قبل الولاية وبعدها في مجلس الحكم وغيره من حقوق الآدميين.

والثاني: لا يقضي بشيء من علمه في مجلس الحكم ولا غيره إلا أن يشهد شاهدان على مثل ما علم فيكون علمه وجهله سواء (٢).

قال ابن قدامة: وإذا ترافع إلى الحاكم خصمان، فأقر أحدهما لصاحبه، فقال المقر له للحاكم: أشهد لي على إقراره شاهدين. لزمه ذلك؛ لأن الحاكم لا يحكم بعلمه، فربها جحد المقر، فلا يمكنه الحكم عليه بعلمه، ولو كان يحكم بعلمه احتمل أن ينسى، فإن الإنسان عرضة النسيان، فلا يمكنه الحكم بإقراره (٣).

مسألة: متى يقضي القاضي؟

عن عَبْدُ اللَكِ بْنُ عُمَيْر، سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: كَتَبَ أَبُو بَكْرَةَ إِلَى ابْنِهِ، وَكَانَ بِسِجِسْتَانَ، بِأَنْ لاَ تَقْضِيَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ إِلَى ابْنِهِ، وَكَانَ بِسِجِسْتَانَ، بِأَنْ لاَ تَقْضِيَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُو غَضْبَانُ» (٤٠).

قال ابن قدامة: لا خلاف بين أهل العلم فيها علمناه، في أن القاضي لا ينبغي له

⁽١) الأم (٧/ ١١٩).

⁽٢) الحاوي الكبير (١٦/ ٣٢١).

⁽٣) المغنى (١٠ / ٦٥).

⁽٤) أخرجه البخاري (٧١٥٨) ومسلم (١٧١٧).

أن يقضي وهو غضبان^(۱).

العلم: ﴿ وَإِلَيْكُ أَقُوالَ أَهُلُ الْعُلُّمُ:

كرقول الأحناف:

قال أبو المعالي برهان الدين: ولا يقضي وهو غضبان. قال عَنِي : «لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ الْحَاكِمُ الْفَائِنُ وَهُو غَضْبَان»، واختلف عبارة المشايخ في تخريج المسألة بعضهم قالوا: لأنه ينتقم من أحد الخصمين إذا تقدما إليه، هكذا هو العادة أن الإنسان إذا غضب ينتقم من يتقدم إليه فيكون ذلك ظلماً منه، وهذا القائل لا يفصل فيما إذا كان وجه القضاء بيناً، وبينما إذا لم يكن بيناً، وإطلاق الحديث يشهد لهذا القائل (٢).

قال كهال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي: وينبغي أن لا يقضي وهو غضبان أو فرحان أو جائع أو عطشان أو مهموم أو ناعس أو في حال برد شديد أو حر أو وهو يدافع الأخبثين أو به حاجة إلى الجهاع، والحاصل أنه لا يقض حال شغل قلبه وأصله حديث: «لَا يَقْضِي القَاضِي وَهُو غَضْبَان» معلول به، ولا ينبغي أن يتطوع بالصوم في اليوم الذي يريد الجلوس، ولا يسمع من رجل حجتين فأكثر إلا أن يكون الناس قليلا، ولا يقدم رجلا جاء الآخر قبله ولا يضرب في المسجد حدا ولا تعزيرا، وينبغي أن يجلس معه من كان يجالسه قبل ذلك، لأن في جلوسه وحده تهمة الرشوة أو الظلم (٣).

کر قول المالكية:

قال ابن رشد: وأما متى يقضى؟ فمنها ما يرجع إلى حال القاضي في نفسه، ومنها ما يرجع إلى وقت توقيف المدعى فيه وإزالة اليد عنه إذا كان غبنا.

فأما متى يقضي القاضي؟ فإذا لم يكن مشغول النفس؛ لقوله عليه الصلاة

⁽١) المغنى (١٠/ ٤٤).

⁽٢) المحيط البرهاني (٨/ ٢٩).

⁽٣) شرح فتح القدير(٧/ ٢٧١).

والسلام: «لَا يَقْضِي القَاضِي حِينَ يَقْضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ» ومثل هذا عند مالك أن يكون عطشان أو جائعا أو خائفا أو غير ذلك من العوارض التي تعوقه عن الفهم، لكن إذا قضى في حال من هذه الأحوال بالصواب، فاتفقوا - فيما أعلم - على أنه ينفذ حكمه، ويحتمل أن يقال: لا ينفذ فيما وقع عليه النص وهو الغضبان؛ لأن النهي يدل على فساد المنهى عنه (۱).

كرقول الشافعية:

قال أبو إسحاق الشيرازي: ولا يقضي وهو غضبان ولا جائع ولا عطشان ولا مهموم ولا فرحان، ولا يقضي والنعاس يغلبه، ولا يحكم والمرض يقلقله، ولا يقضي وهو حاقن ولا حاقب ولا في حر مزعج ولا برد مؤلم فإن حكم في هذه الأحوال نفذ حكمه، ويستحب أن يجلس للحكم في موضع فسيح بارز يصل إليه كل أحد ولا يحتجب إلا لعذر (٢).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: (ولا يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان) لا خلاف بين أهل العلم فيا علمناه، في أن القاضي لا ينبغي له أن يقضي وهو غضبان. كره ذلك شريح، وعمر بن عبد العزيز، وأبو حنيفة، والشافعي، «وكتب أبو بكرة إلى عبد الله ابن أبي بكرة وهو قاض بسجستان، أن لا تحكم بين اثنين وأنت غضبان؛ فإني سمعت رسول الله على يقول: «لَا يَحْكُمْ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ» متفق عليه، وكتب عمر شله إلى أبي موسى: إياك والغضب، والقلق، والضجر، والتأذي بالناس، والتنكر لهم عند الخصومة، فإذا رأيت الخصم يتعمد الظلم، فأوجع رأسه، ولأنه إذا غضب تغير عقله، ولم يستوف رأيه وفكره (٣).

⁽١) بداية المجتهد (٤/ ٢٥٧).

⁽٢) التنبيه في الفقه الشافعي (١/ ٢٥٣).

⁽٣) المغنى (١٠/ ٤٤).

مسألة: هل يأخذ على القضاء أجرا؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: لا بأس للقاضي أن يأخذ ذلك؛ لأنه فرغ نفسه لعمل المسلمين فيكون كفايته وكفاية عياله في مال المسلمين، وإن كان صاحب ثروة فإن لم يأخذ واحتسب في عمل القضاء فهو خير له، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَشْتَعُفِفٌ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلُ بِٱلْمَعُرُوفِ النساء:٦]، والآية في الوصي وهو يعمل لليتيم كما أن القاضي يعمل للمسلمين ويكون هذا الرزق جعالة، ولا يكون أجرة؛ لأن الأجرة مستحقة بعقد لازم والجعالة مستحقة بعقد جائز. والقضاء في العقود الجائزة دون اللازمة فلذلك كان الرزق فيه جعالة ولم يكن أجرة.

وعن السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ، ابْنُ أُخْتِ نَمِرٍ، أَنَّ حُويْطِبَ بْنَ عَبْدِ العُزَّى، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ السَّعْدِيِّ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ فِي خِلاَفَتِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَلَمْ أُحَدَّثُ أَنَّكَ تَلِيَ مِنْ أَعْهَالِ النَّاسِ أَعْهَالًا، فَإِذَا أَعْطِيتَ العُهَالَةَ كَرِهْتَهَا، فَقُلْتُ: بَلَى، فَقَالَ عُمَرُ: أَنَّ تُويِدُ إِلَى ذَلِكَ، قُلْتُ: إِنَّ لِي أَفْرَاسًا وَأَعْبُدًا وَأَنَا بِخَيْرٍ، وَأُرِيدُ أَنْ تَكُونَ عُهَالَتِي ضَدَقَةً عَلَى النَّسْلِمِينَ، قَالَ عُمَرُ: لاَ تَفْعَلْ، فَإِنِّ كُنْتُ أَرَدْتُ الَّذِي أَرَدْتَ، فَكَانَ مَسُولُ الله عَلَيْ يُعْطِينِي العَطَاءَ، فَأَقُولُ: أَعْطِهِ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِّي، حَتَّى أَعْطَانِي مَرَّةً مَالًا، فَقُلْتُ: أَعْطِهِ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِّي، حَتَّى أَعْطَانِي مَرَّةً مَالًا، فَقُلْتُ: أَعْطِهِ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِّي، حَتَّى أَعْطَانِي مَرَّةً مَالًا، فَقُلْتُ: أَعْطِهِ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِّي، حَتَّى أَعْطَانِي مَرَّةً مَالًا، وَقُلْتُ: أَعْطِهِ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِّي، فَقَالَ النَّبِيُّ يَعْظِيفٍ : «خُذْهُ، فَتَمَوَّلُهُ، وَتَصَدَّقُ بِهِ، فَهَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا المَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلاَ سَائِلِ فَخُذْهُ، وَإِلّا فَلا تُتْبِعُهُ نَفْسَكَ» (أَنْ

قال البخاري: وَكَانَ شُرَيْحٌ القَاضِيِّ يَأْخُذُ عَلَى القَضَاءِ أَجْرًا وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «يَأْكُلُ الوَصِيُّ بِقَدْرِ عُهَالَتِهِ» وَأَكَلَ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ (٢).

قال ابن قدامة: ورخص فيه شريح، وابن سيرين، والشافعي، وأكثر أهل العلم. وروي عن عمر شه أنه استعمل زيد بن ثابت على القضاء، وفرض له رزقا. ورزق شريحا في كل شهر مائة درهم. وبعث إلى الكوفة عمارا وعثمان بن حنيف وابن

⁽١) أخرجه البخاري (٧١٦٣).

⁽٢) أخرجه البخاري (٩/ ٦٧) معلقا.

مسعود، ورزقهم كل يوم شاة؛ نصفها لعمار ونصفها لابن مسعود، وعثمان، وكان ابن مسعود قاضيهم ومعلمهم. وكتب إلى معاذ بن جبل، وأبي عبيدة، حين بعثهما إلى الشام، أن انظرا رجالا من صالحي مَنْ قبلكم، فاستعملوهم على القضاء، وأوسعوا عليهم، وارزقوهم، واكفوهم من مال الله.

وقال أبو الخطاب: يجوز له أخذ الرزق مع الحاجة، فأما مع عدمها فعلى وجهين (١).

الله والله أقوال أهل العلم:

عن أبي وائل: أن عمر بن الخطاب استعمل ابن مسعود على بيت المال، وعمار بن ياسر على الصلاة، وابن حنيف على الجند، ورزقهم كل يوم شاة شطرها لعمار وربعها لابن مسعود، وربعها لابن حنيف (٢).

عن محمد: أنه كان لا يرى بأسا أن يأخذ القاضى رزقا من بيت مال المسلمين (٣).

قال السرخسي: وذكر عن عمر بن الخطاب الله أنه كان يرزق سليمان بن ربيعة الباهلي عن القضاء كل شهر خمسائة درهم، وفيه دليل على أن الإمام يعطي القاضي كفايته من مال بيت المال، وأنه لا بأس للقاضي أن يأخذ ذلك؛ لأنه فرغ نفسه لعمل المسلمين فيكون كفايته وكفاية عياله في مال المسلمين (3).

قال الماوردي: القضاء مما يجوز أخذ الرزق عليه من بيت المال؛ لأن الله تعالى جعل للعاملين على الصدقات سهما فيها وقد استقضى عمر شريحا وجعل له في كل شهر مائة درهم رزقا فلما أفضت الخلافة إلى علي جعل رزقه في كل شهر خمسائة

⁽١) المغنى (١٠/ ٣٤).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن المنذر (٢٥٣٤) عن محمد بن علي، قال: حدثنا سعيد بن منصور، قال: حدثنا سفيان، عن عامر بن شقيق، عن أبي وائل أن عمر بن الخطاب.

 ⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٢٢٣٢) حدثنا يزيد بن هارون، عن هشام، عن محمد
 به. وهشام هو الدَّستوائي.

⁽³⁾ المسوط (17/17).

درهم. وأخذ زيد بن ثابت على القضاء رزقا، ولأنه لما ارتزق الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم على الخلافة لانقطاعهم بها عن المكاسب، كان القضاة بمثابتهم، ويكون هذا الرزق جعالة ولا يكون أجرة.

قال الشافعي: ويجعل مع رزق القاضي شيئا لقراطيسه؛ لأنه لا يستغني عن إثبات الحجج والمحاكمات، وكتب المحاضر والسجلات، وهي من عموم المصالح فكان سهم المصالح من بيت المال أحق بتحملها.

فإن تعذرت من بيت المال، قال القاضي للمحكوم له: إن شئت فأت بقرطاس تكتب فيه شهادة شاهديك وخصومتك، وهو على التقديم والتأخير؛ لأنه يبدأ بكتب الخصومة ثم بالشهادة ثم بالحكم.

ولا يكره على القراطيس؛ لأنه لوثيقة هو مخير في التوثق بها وقيل: لك الخيار في إحضار قرطاس تكتب فيه حجتك(١).

قال النووي: إذا لم يجد القاضي كفاية، فله أن يأخذ رزقا من بيت المال ليتفرغ للقضاء، وإن وجدها وتعين عليه، لم يجز أخذ شيء، وإلا فيجوز. ويستحب ترك الأخذ، ولا يجوز عقد الإجارة على القضاء، وفي فتاوي القاضي حسين وجه أنه يجوز، والمذهب الاول وبه قطع الجمهور، وينبغي للإمام أن يجعل من بيت المال شيئا مع رزق القاضي لثمن ورق المحاضر والسجلات، ولأجرة الكاتب، فإن لم يكن في بيت المال شيء أو احتيج إليه لما هو أهم، فإن أتى المدعي بورقة تثبت فيها خصومته وشهادة الشهود، وبأجرة الكاتب، فذاك، وإلا فلا يجبر عليه، لكن يعلمه القاضي أنه إذا لم يثبت ما جرى، فقد تنسى شهادة الشهود وحكم نفسه (٢).

🕸 القول الثاني: وكرهت طائفة أخذ الرزق على القضاء.

قال ابن المنذر: وممن كره أن يأخذ القاضي على القضاء أجرا: الحسن البصري، والقاسم، وكان الشافعي يقول: لو عملوا كمحتسبين كان أحب إليّ، وإن أخذوا

⁽١) الحاوي الكبير (١٦/ ٢٩٢).

⁽٢) روضة الطالبين (٨/ ١٢١).

جعلا لم يحرم عليهم عندي، وقال أحمد في القاضي: ما يعجبني أن يأخذ أجرا على القضاء، وإن كان فبقدر شغله مثل والي اليتيم. ورخصت طائفة في ذلك، رخص فيه ابن سيرين، وقال شريح: يوفيهم وليستوفي منهم.

عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ عُمَرَ كَرِهَ لِقَاضِي الْمُسْلِمِينَ وَصَاحِبِ مَغَانِمِهِمْ أَنْ يَأْخُذَ أَجْرًا (١).

وعَنْ مَسْرُ وقِ: أَنَّهُ كَانَ لاَ يَأْخُذُ عَلَى الْقَضَاءِ أَجْرًا (٢٠).

وعَنِ الْحُسَنِ، قَالَ: أَكْرَهُ أَنْ آخُذَ عَلَى الْقَضَاءِ أَجْرًا (٣).

قال ابن قدامة: ويجوز للقاضي أخذ الرزق(٤).

مسألة :كتاب القاضي إلى قاض في الشهادة على الحدود والحقوق

قال ابن قدامة: الأصل في كتاب القاضي إلى القاضي والأمير إلى الأمير، الكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب: فقول الله تعالى: ﴿إِنِّى أُلْقِيَ إِلَى كِتَنَبُ كَرِيمٌ ۞ إِنَّهُو مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُو بِشِمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۞ أَلَّا تَعْلُواْ عَلَىَّ وَأُتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ [النمل:٢٩-٣١].

وأما السنة: فإن النبي ﷺ كتب إلى كسرى، وقيصر، والنجاشي، وملوك

(١) إسناده منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٢٧٠٦)، وابَن المنذر في «الأوسط» (٦٥٣٢) حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الحُصَيْنِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عُمَرَ .

قلت: القاسم بن عبد الرحمن لم يسمع من عمر.

- وقال ابن المديني: لم يلق من أصحاب النبي على غير جابر بن سمرة قيل له فلقي بن عمر فقال: كان يحدث عن بن عمر بحديثين ولم يسمع من ابن عمر شيئا. انظر: «جامع التحصيل» (١/ ٢٥٢).
- (٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٢٢٢٩) يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مَسْرُوقٍ به.
- (٣) إسناده صُحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٢٢٣٠) عن مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ الْبَصْرِيُّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي الْفُرَاتِ، عَنِ الْحُسَنِ به وهذا إسناد حسن من أجل محمد بن مروان البصري «صدوق».
 - (٤) المغنى (١٠/ ٣٤).

الأطراف، وكان يكتب إلى ولاته، ويكتب لعماله وسعاته، وكان في كتابه إلى قيصر: «بسم الله الرحمن الرحيم. مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ الله، إلى قَيْصَرَ عَظِيم الرُّوُم، أَمَّا بَعْدُ، فَأَسْلِمْ تَسْلَمْ، وَأَسْلِمْ يُؤْتِكَ الله أَجْرًا عَظِيمًا، فَإِنْ تَوَلَيْتَ، فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الأَرِيسيِّينَ، وَهُلِيتًا مَا الْكِتَابِ تَعَالُواْ إِلَى كَلِمَةِ سَوآءِ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴿ [آل عمران: ٢٤]».

وروى الضحاك بن سفيان، قال «كتب إلى رسول الله ﷺ: «أَنْ وَرِّثْ امْرَأَةَ أَشْيَمَ الضَّبَابِي مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا».

وأجمعت الأمة على كتاب القاضي إلى القاضي؛ ولأن الحاجة إلى قبوله داعية، فإن من له حق في بلد غير بلده، ولا يمكنه إتيانه، والمطالبة به، إلا بكتاب القاضي، فوجب قبوله (١٠).

قال ابن هبيره: وَاتَّفَقُوا على أَن كتاب القَاضِي إِلَى القَاضِي من مصر إِلَى مصر فِي الْحُدُود وَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاق وَالْخُلْع غير مَقْبُول إِلَّا مَالِك فَإِنَّهُ يقبل عِنْده كتاب القَاضِي إِلَى القَاضِي فِي ذَلِك كُله.

وَاتَّفَقُوا على أَن كتاب القَاضِي إِلَى القَاضِي مِن مصر إِلَى مصر فِي الْحُقُوق الَّتِي هِيَ الْمَال أَو مَا كَانَ الْمُقْصُود مِنْهُ المَال جَائِزٌ مَقْبُول إِذَا ثبت هذا، فإن كتاب القاضي يقبل في الأموال، وما يقصد به المال، ولا يقبل في الحدود، كحق الله تعالى. وهل يقبل فيما عدا هذا؟ على وجهين، وبهذا قال أصحاب الرأي.

وقال أصحاب الشافعي: يقبل في كل حق لآدمي، من الجراح وغيرها، وهل يقبل في الحدود التي لله تعالى؟ على قولين (٢).

🕸 وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال محمد بن الحسن الشيباني: وكتاب القاضي إلى القاضي جائز إلا في الحدود

⁽۱) المغنى (۱۰/ ۸۰).

⁽٢) اختلاف الأئمة العلماء (٢/ ٤٠٢).

والقصاص(١).

قال الكاساني: حتى لا تقبل فيها الشهادة بطريق النيابة، وهي الشهادة على الشهادة عندنا، كذا لا يقبل فيها كتاب القاضي إلى القاضي؛ لأنه في معنى الشهادة على الشهادة، وعند الشافعي كَنْ للله ليس بشرط، حتى تقبل فيها الشهادة على الشهادة، وأجمعوا على أنها ليست بشرط في الأموال والحقوق المجردة عنها؛ فتقبل فيها الشهادة على الشهادة، وكتاب القاضي إلى القاضي، إلا في العبد الآبق عند أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف تقبل فيه – أيضا – على ما نذكر في كتاب أدب القاضي (٢).

كرقول المالكية:

قال سحنون: قلت: أرأيت إذا كتب إلى قاض بشهادة شهود شهدوا عنده وعدلوا، وشهدوا على فلان ابن فلان بحق أو بحد أو قصاص أو غير ذلك، أيقبل هذا القاضي الذي جاءه الكتاب البينة الذين في الكتاب على هذا المشهود عليه، ويقيم عليه تلك الأشياء ويقضي بها عليه في قول مالك؟

قال: قال مالك: وسمعناه يقول في القاضي يكتب بالكتاب إلى قاض آخر فيه الشهود على ما يقضي به وكتب بعدالة الشهود: إن القاضي الذي جاءه الكتاب يقضي به وينفذه، ولم يفسر لنا مالك حدا ولا قصاصا أو غير ذلك وما شككنا أنه كله سواء.

قال: قال مالك: وإن عزل القاضي الذي كتب إليه الكتاب أو مات فولي غيره في موضعه. قال: إن هذا الذي ولي بعده ينبغي له أن ينفذ ما فيه وإن كان الذي كتبه قد عزل أو مات فإنه ينبغي للقاضي الذي جاءه الكتاب أن ينفذ ذلك، ولا ينظر في عزل الذي كتب به إليه ولا في موته (٣).

⁽١) الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير (١/ ٣٩٢).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٦/ ٢٨١).

⁽٣) المدونة (٤/ ٢١٥).

كرقول الشافعية:

قال الشافعي: ويقبل القاضي كتاب كل قاض عدل، ولا يقبل إلا بشاهدين عدلين، ولا يقبل بشاهدين عدلين حتى يفتحه، ويقرأه عليها، ويشهدا على ما فيه، وأن القاضي الذي أشهدهما عليه قرأه بحضرتها أو قرئ عليها، وقال: اشهدا أن هذا كتابي إلى فلان فإذا شهدا على هذا قبله، وإذا لم يشهدا على هذا، ولم يزيدا على أن يقولا هذا خاتمه، وهذا كتابه دفعه إلينا لم يقبله. وقد حضرت قاضيا جاءه كتاب قاض مختوم فشهد عنده شاهدان أن هذا كتاب فلان ابن فلان إليك دفعه إلينا، وقال: اشهدوا عليه ففتحه، وقبله فأخبرني القاضي المكتوب إليه أنه فض كتابا آخر من هذا القاضي كتب إليه في ذلك الأمر بعينه، ووقف عن إنفاذه، وأخبرني هو أو من أثق بخبره أنه رد إليه الكتاب، وختمه فاحتيل له فوضع كتابا مثله مكانه، ونحى ذلك الكتاب، وأشهد على ذلك الكتاب، وهو يرى أنه كتابا مثله مكانه، ونحى ذلك

قال الشافعي تختلف: فلما كان هذا موجودا لم يجز أن يقبل من الشهود حتى يقرأ عليهم الكتاب، ويقبضوه قبل أن يغيب عنهم، وينبغي للقاضي أن يأمرهم أن يأخذوا نسخة كتابه في أيديهم، ويوقعوا شهادتهم فيه فلو انكسر خاتمه أو ذهب بعض كتابه شهدوا أن هذا كتابه قبله، وليس في الخاتم معنى إنها المعنى فيها قطعوا به الشهادة كما يكون معاني في إذكار الحقوق، وكتب التسليم بين الناس (۱).

قال النووي: في كتاب القاضي إلى القاضي، فالقاضي بعد سماع الدعوى والبينة على الغائب قد يقتصر عليه، وينهي الأمر إلى قاضي بلد الغائب ليحكم ويستوفي، وقد يحلفه كما سبق، ويحكم وعلى التقدير الثاني قد يكون للغائب مال حاضر يمكن أداء الحق منه فيؤدى، وقد لا يكون كذلك، فيسأل المدعي القاضي إنهاء الحكم إلى قاضى بلد الغائب، فيجيبه إليه.

وللإنهاء طريقان، أحدهما: أن يشهد على حكمه عدلين يخرجان إلى ذلك البلد،

⁽١) الأم (٦/ ١٢٨).

والأولى أن يكتب بذلك كتابا أولا، ثم يشهد، وصورة الكتاب: حضر فلان، وادعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا، وأقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان، وقد عدلا عندي، وحلفت المدعي، وحكمت له بالمال، فسألني أن أكتب إليك في ذلك فأجبته، وأشهدت بذلك فلانا وفلانا. ولا يشترط تسمية الشاهدين على الحكم، ولا ذكر أصل الإشهاد، ولا تسمية شهود الحق، بل يكفي أن يكتب: شهد عندي عدول ويجوز أن لا يصفهم بالعدالة، ويكون الحكم بشهادتهم تعديلا لهم، ذكره في العدة، ويجوز أن لا يتعرض لأصل الشهادة، فيكتب: حكمت بكذا بحجة أوجبت الحكم، لأنه قد يحكم بشاهد ويمين وقد يحكم بعلمه إذا جوزناه، وهذه حيلة يدفع بها القاضي قدح الحنفية إذا حكم بشاهد ويمين. وفي فحوى كلام الأصحاب وجه ضعيف مانع من إبهام الحجة، لما فيه من سد باب الطعن والقدح على الخصم (۱).

قال الزركشي: كتاب القاضي إلى القاضي مقبول في الجملة بالإجماع، ويرجحه مكاتبة النبي إلى ملوك الأطراف كقيصر وكسرى وغيرهما.

وفي الصحيح أنه كتب إلى قيصر: "بسم الله الرحمن الرحيم. مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ الله، إِلَى قَيْصَرَ عَظِيم الرُّوم، أَمَّا بَعْدُ، فَأَسْلِمْ تَسْلَمْ، وَأَسْلِمْ يُؤْتِكَ الله أَجْرًا عَظِيمًا، فَإِنْ تَوَلَيْتَ، فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الأَرِيسيِّينَ ﴿يَنَأَهُلَ ٱلْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَآمِ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ [آل عمران: 12] الآية» (٢).

ومكاتبة سليمان هِينه بلقيس، قال سبحانه حكاية عنها: ﴿ إِنَّ أُلْقِيَ إِلَى كِتَابُ كَرِيمُ ۞ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِشِمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ ۞ أَلَّا تَعْلُواْ عَلَى وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴾ [النمل:٢٩-٣١].

إذا تقرر هذا فاعلم أن كتاب القاضي إلى القاضي لا يقبل في حق الله تعالى كالحدود ونحوها، ويقبل في كل حق لآدمي يثبت بشاهدين أو بشاهد يمين، أو

⁽١) روضة الطالبين (٨/ ١٦٢).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٩٣٦، ٢٩٤٠)، ومسلم (١٧٧٤).

شاهد وامرأتين، وهل يثبت فيها عدا ذلك؟ فيه ثلاث روايات:

القبول مطلقاً: ويحتمله إطلاق الخرقي.

وعدمه مطلقاً: وهو مختار كثير من أصحاب القاضي.

والقبول إلا في الدماء: وحكم حد القذف، حكم الحدود، إن قيل المغلب فيه حق الله تعالى، وإلا حكم الدماء(١).

مسألة: القضاء على الغائب

قال ابن رشد: وأما على من يقضي؟ فإنهم اتفقوا على أنه يقضي على المسلم الحاضر. واختلفوا في الغائب وفي القضاء على أهل الكتاب. فأما القضاء على الغائب فإن مالكا، والشافعي قالا: يقضي على الغائب البعيد الغيبة، وقال أبو حنيفة: لا يقضي على الغائب أصلا، وبه قال ابن الماجشون، وقد قيل عن مالك: لا يقضي في الرباع المستحقة.

فعمدة من رأى القضاء حديث هند (٢) المتقدم ولا حجة فيه؛ لأنه لم يكن غائبا عن المصر. وعمدة من لم ير القضاء قوله عليه الصلاة والسلام: «فإنها أقضي له بحسب ما أسمع»(٣).

وما رواه أبو داود وغيره عن علي أن النبي ﷺ قال له حين أرسله إلى اليمن: «لا

(١) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٣٧٩).

⁽٢) أخرَّجه البخاري (٥٣٦٤) عن عَائِشَةَ، أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لاَ يَعْلَمُ، فَقَالَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدِي، إلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لاَ يَعْلَمُ، فَقَالَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ، بِالمُعْرُوفِ».

⁽٣) أُخرَجه البخاري (٦٩٦٧) أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّهَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَخُنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْض، فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ منه، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلاَ يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّهَا أَقْطُعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

تقض لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر $^{(1)(1)}$.

وقال ابن قدامة: ويحكم على الغائب، إذا صح الحق عليه وجملته أن من ادعى حقا على غائب في بلد آخر، وطلب من الحاكم سماع البينة، والحكم بها عليه، فعلى الحاكم إجابته، إذا كملت الشرائط.

وبهذا قال ابن شبرمة ومالك، والأوزاعي، والليث، وسوار، وأبو عبيد، وإسحاق، وابن المنذر.

وكان شريح لا يرى القضاء على الغائب. وعن أحمد مثله.

وبه قال ابن أبي ليلى، والثوري، وأبو حنيفة وأصحابه. وروي ذلك عن القاسم، والشعبي إلا أن أبا حنيفة قال: إذا كان له خصم حاضر، من وكيل أو شفيع، جاز

⁽۱) حسن لغيره: أخرجه أبو داود (٣٥٨٢)، والنسائي (٨٤٢٠)، وأحمد (٩٦/١)، الحاكم (٧٠٢٥)، وأبو يعلي (٣٧١) كلهم من طرق عن شَرِيكٌ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ حَنْش، عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَام، قَالَ: بَعَنْنِي رَسُولُ الله يَّكِيُّ إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله تُرْسِلْنِي وَأَنَا حَدِيثُ السِّنِ، وَلا عِلْمَ لِي بِالْقَضَاء، فَقَالَ: ﴿إِنَّ الله سَيهُدِي قَلْبَكَ، وَيُثَبِّتُ لِسَانَكَ، فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكُ السِّنِ، وَلا عِلْمَ لِي بِالْقَضَاء، فَقَالَ: ﴿إِنَّ الله سَيهُدِي قَلْبَكَ، وَيُثَبِّتُ لِسَانَكَ، فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ السِّنَ، وَلا عِلْمَ لَي بِالْقَضَاءُ»، فَالَ تَقْضِينَ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخُور، كُمَّا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ الْخَصْمَانِ، فَلا تَقْضِينَ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخُور، كُمَّا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ الْخَصْمَانِ، فَلا تَقْضِينَ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخُور، كُمَّا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ الْقَضَاءُ»، قَالَ: فَهَا زِلْتُ قَاضِيًا، أَوْ مَا شَكَكُتُ فِي قَضَاءٍ بَعْدُ. حنش بن المعتمر وثقه أبو داود. وقال أبو حاتم: صالح، لا أراهم يحتجون به. قال النسائي: ليس بالقوي. وقال البخاري: يتكلمون في حديثه. وقال ابن حبان: لا يحتج به. يتفرد عن علي بأشياء، لا يشبه حديث الثقات. وشريك «ضعيف».

وأخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (١٧١٩) الآجُرِّيُّ في «الشريعة» (١٥٥٢) عن المُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْأَقْمَرِ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ الله ﷺ إِلَى الْبَمَنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنَّكَ تَبْعَثُنِي إِلَى قَوْمٍ يَسْأَلُونِي، وَأَنَا حَدَثُ السِّنِّ قَالَ: فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْبَمَنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنَّكَ تَبْعَثُنِي إِلَى قَوْمٍ يَسْأَلُونِي، وَأَنَا حَدَثُ السِّنِّ قَالَ: فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى صَدْرِي، وَقَالَ: «اللهمَّ الْهِدِ قَلْبَهُ، وَسَدُّدُ لِسَائَةً، فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ الْخَصْمَانِ، فَلا تَقْضِ لِلْأَوْلِ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخَرِي أَنْ يُبَيِّنَ لَكَ الْقَضَاءُ» قَالَ عَلِيِّ: فَهَا لِلْقَلِ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخُولِ حَتَى اللهَوْمَاءُ عَلَى عَلِيٍّ: فَهَا شَكَتُ فِي قَضَاءٍ بَعْدُ. قلت: مؤمل بن إسماعيل «ضعيف».

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٤/ ٢٤٤).

الحكم عليه^(١).

وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: القضاء على الغائب بالبينة لا يجوز فلابد من خصم حاضر للمدعى ليقيم عليه البينة (٢).

قال الكاساني: لا يجوز القضاء على الغائب، إذا لم يكن عنه خصم حاضر، وهذا عندنا (٣).

کر قول المالكية:

قال سحنون: أرأيت لو أن المشتري غاب وحضر الشفيع، أيقضى له بالشفعة والمشتري غائب في قول مالك؟

قال: نعم، ولا يلتفت إلى مغيب المشتري؛ لأن القضاء على الغائب جائز عند مالك، ويكون الغائب على حجته إذا قدم (٤).

كرقول الشافعية:

قال الشافعي كَلَّلَهُ: وليس في القضاء على الغائب إلا واحد من قولين: إما لا يقضى على غائب بدين، ولا غيره، وإما يقضى عليه في الدين وغيره، ونحن نرى القضاء عليه بعد الإعذار (٥).

كرقول الحنابلة:

قال الزركشي: القضاء على الغائب في الجملة هو المذهب المعروف المشهور،

⁽١) بدائع الصنائع (٧/٨).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽T) المبسوط (۱۷/ PT).

⁽٤) المدونة (٤/ ٢١٩).

⁽٥) الأم (٦/ ١٤٨).

حذاراً من دخول الضرر على صاحب الحق بضياع حقه، أو تأخر لا إلى أمد، واستدلالاً بحديث هند (١).

ونقل عن أحمد القول آخر: (لا يجوز القضاء على الغائب).

قال ابن قدامة: وعن أحمد لا يجوز القضاء على الغائب، وهو اختيار ابن أبي موسى (٢).

مسألة: في كيفية القضاء

قال ابن رشد: وأما كيف يقضي القاضي: فإنهم أجمعوا على أنه واجب عليه أن يسوي بين الخصمين في المجلس، وألا يسمع من أحدهما دون الآخر، وأن يبدأ بالمدعي فيسأله البينة إن أنكر المدعى عليه. وإن لم يكن له بينة فإن كان في ماله وجبت اليمين على المدعى عليه باتفاق، وإن كانت في طلاق أو نكاح أو قتل وجبت عند الشافعى بمجرد الدعوى، وقال مالك: لا تجب إلا مع شاهد (٣).

العلم: وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال الكاساني: يسوي بين الخصمين في الجلوس، فيجلسها بين يديه لا عن يمينه ولا عن يساره؛ لأنه لو فعل ذلك؛ فقد قرب أحدهما في مجلسه، وكذا لا يجلس أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره؛ لأن لليمين فضلا على اليسار(٤).

قال ابن مودود الموصلي: ويسوي بين الخصمين في الجلوس والإقبال والنظر والإشارة، ولا يسار أحدهما ولا يلقنه حجته، ولا يضحك لأحدهما، ولا يهازحها، ولا أحدهما، ولا يضيف أحدهما دون الآخر، ولا يقبل هدية أجنبي لم يهد له قبل القضاء، ولا يحضر دعوة إلا العامة، ويعود المرضى، ويشهد الجنائز، فإن حدث له

⁽۱) شرح الزركشي (۲/ ۳۸۲).

⁽٢) الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل (٤٤٦/٤).

⁽٣) بداية المجتهد (٤/ ٢٥٤).

⁽٤) بدائع الصنائع (٧/ ٩).

هم، أو نعاس، أو غضب، أو جوع، أو عطش، أو حاجة حيوانية كف عن القضاء (١).

أبو محمد عبد الوهاب بن على بن نصر الثعلبي: وأن يسوي بين الخصمين في المجلس والإقبال عليهما، ولا يحكم بعلمه في شيء من الأشياء لا فيما علمه قبل ولايته ولا بعدها، لا في مجلسه ولا في غيره، وله أن يقبل شهادة من علمه عدلاً من غير حاجة إلى تزكيته ويرد شهادة من علمه فاسقاً.

ولا تقبل شهادة من لاتعلم عدالته إلا بتزكية ولا تقبل التزكية إلا من عالم بوجوه التعديل والتجريح عارف بطرقها، ولا يكفي في ذلك أقل من اثنين، وإذا نسي الحاكم حكماً حكم به فإن شهد به عنده عدلان أنفذه بشهادتهما(٢).

كرقول الشافعية:

قال الماوردي: ويسوي بَين الْحُصْمَيْنِ فِي مَجْلِسه وَلَفظه ولحظه، وَلَا يقبل هَدِيَّة من أهل عمله، وَيكرهُ أَن يعرف بِالْبيع وَالشَّرَاء فيحابى، وَلَا يقْضِي إِلَّا بعد سُكُون جأشه من حزن أو غضب وهدوء نَفسه من جوع أو عطش، وَلَا يسْأَل المُدَّعِي عَلَيْهِ إِلَّا بعد كَهَال الدَّعْوَى، وَلَا يتعنت خصها وَلَا يلقنه حجَّة، وَلَا يَأْخُذهُ بِإِقْرَار وَلَا إِنْكَار وَلَا يكلفه إِلَّا بعد سُؤال المُدَّعِي وَإِن بَان لَهُ عدوان فِي قول أو فعل عزره (٣).

قال المرداوي: ويعدل بين الخصمين في لحظه ولفظه ومجلسه والدخول عليه يحتمل أن يكون مراده: أن ذلك واجب عليه. وهو المذهب. قال في الفروع: ويلزمه، في الأصح: العدل بينهما في لحظه ولفظه، ومجلسه والدخول عليه. وجزم به في الشرح. وقيل: لا يلزمه. بل يستحب. ويحتمله كلام المصنف. وقدمه في الرعاية الكرى.

⁽١) الاختيار لتعليل المختار (٢/ ٨٦).

⁽٢) التلقين في الفقة المالكي (٢/ ٢٠٩).

⁽٣) الإقناع في الفقه الشافعي (١/ ١٩٤).

قوله: (إلا أن يكون أحدهما كافرا. فيقدم المسلم في الدخول ويرفعه في الجلوس) هذا المذهب. قال في الفروع، وتجريد العناية: والأشهر يقدم مسلم على كافر، دخولا وجلوسا. قال ابن منجا في شرحه: هذا أولى. وجزم به في الوجيز، ومنتخب الأدمي، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم. وجزم به في الهداية، والمحرر، والمنور، في الدخول. وجزم به في الخلاصة: في المجلس. وصححه في الرفع. وقدمه فيها في الشرح. وصححه في النظم. وقدمه في الدخول فقط في الرعاية الصغرى. وقيل: يستوى بينها في ذلك أيضا. وقدمه في الفروع (١).

🕸 فَائِدَةٌ:

قال المرداوي: لَوْ سَلَّمَ أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ عَلَى الْقَاضِي: رَدَّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ فِي التَّرْغِيبِ: يَصْبِرُ حَتَّى يُسَلِّمَ الْآخِرُ، لِيَرُدَّ عَلَيْهِمَا مَعًا إِلَّا أَنْ يَتَهَادَى عُرْفًا.

وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ: وَإِنْ سَلَّمَا مَعًا رَدَّ عَلَيْهِمَا مَعًا. وَإِنْ سَلَّمَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ دُخُولِ خَصْمِهِ أَوْ مَعَهُ، فَهَلْ يَرُدُّ عَلَيْهِ قَبْلَهُ؟ يُخْتَمَلُ وَجَهَيْنِ. انْتَهَى. وَلَهُ الْقِيَامُ السَّائِغُ وَتَرْكُهُ. عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ المُذْهَبِ. وَقِيلَ: يُكْرَهُ الْقِيَامُ لَكُهَا. فَإِنْ قَامَ لِأَحَدِهِمَا قَامَ لِلْآخِرِ، أَوْ اعْتَذَرَ إِلَيْهِ. قَالَهُ فِي الرِّعَايَةِ (٢).

* 8888 *

⁽١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٢٠٦).

⁽٢) المصدر السابق.





قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلشَّمَرَاتِ فَٱسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلَاً يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفُ أَلْوَنُهُ وفِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِّ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَآيَةَ لِقَوْمِ يَتَفَكَّرُونَ﴾[النحل:٦٩]

قال البخاري يَعَلَلْهُ:

بَابٌ: الشِّفَاءُ فِي ثُلاَثٍ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ ﷺ، قَالَ: «الشِّفَاءُ فِي ثَلاَثَةٍ: شَرْبَةِ عَسَلٍ، وَشَرْطَةِ مِحْجَم، وَكَيَّةٍ نَارٍ، وَأَنْهَى أُمِّتِي عَنِ الكَيِّ» وَنَ عَلَيْهِ عَنْ اللَّهِ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ النَّهِ عَنْ النَّبِي عَلَيْهِ: «فِي العَسَلِ وَالحَجْم» (١١).

وفي رَواية: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَيَّالَ: «الشِّفَاءُ فِي ثَلاَثَةٍ: فِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلِ، أَوْ كَيَّةٍ بِنَارٍ، وَأَنَا أَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الكَيِّ (٢).

قال الخطابي تختشه: انتظم هذا الحديث على جملة ما يتداوى به الناس، وذلك أن الحجم يستفرغ الدم وهو أعظم الأخلاط والحجم أنجحها شفاء عند هيجان الدم، وأما العسل فهو مسهل للأخلاط البلغمية ويدخل في المعجونات ليحفظ على تلك الأدوية قواها ويخرجها من البدن، وأما الكي فإنها يستعمل في الخلط الباغي الذي لا تنحسم مادته إلا به؛ ولهذا وصفه النبي عليه ثم نهى عنه وإنها كرهه لما فيه من الألم الشديد والخطر العظيم، ولهذا كانت العرب تقول في أمثالها: آخر الدواء الكي، وقد

⁽١) رواه البخاري (٥٦٨٠).

⁽٢) رواه البخاري (٦٨١).

كوى النبي ﷺ سعد بن معاذ وغيره، واكتوى غير واحد من الصحابة.

قلت: ولم يرد النبي على الخصر في الثلاثة فإن الشفاء قد يكون في غيرها، وإنها نبه بها على أصول العلاج؛ وذلك أن الأمراض الامتلائية تكون دموية وصفراوية وبلغمية وسوداوية وشفاء الدموية بإخراج الدم وإنها خص الحجم بالذكر لكثرة استعمال العرب وإلفهم له بخلاف الفصد فإنه وإن كان في معنى الحجم لكنه لم يكن معهودًا لها غالبًا، على أن في التعبير بقوله: «شَرْطَة محجم» ما قد يتناول الفصد، وأيضًا فالحجم في البلاد الحارة أنجح من الفصد، والفصد في البلاد التي ليست بحارة أنجح من الحجم، وأما الامتلاء الصفراوي وما ذكر معه فدواؤه بالمسهل، وقد نبه عليه بذكر العسل وسيأتي توجيه ذلك في الباب الذي بعده، وأما الكي فإنه يقع آخرًا لإخراج ما يتعسر إخراجه من الفضلات، وإنها نهى عنه مع إثباته الشفاء فيه إما لكونهم كانوا يرون أنه يحسم المادة بطبعه فكرهه لذلك، ولذلك كانوا يبادرون إليه قبل حصول الداء لظنهم أنه يحسم الداء فيتعجل الذي يكتوي التعذيب بالنار لأمر مظنون وقد لا يتفق أن يقع له ذلك المرض الذي يقطعه الكي، ويؤخذ من الجمع بين كراهته وللكي وبين استعماله له أنه لا يترك مطلقًا ولا يستعمل مطلقًا بل يستعمل عند تعينه طريقًا إلى الشفاء مع مصاحبة اعتقاد أن الشفاء بإذن الله مطلقًا بل يستعمل عند تعينه طريقًا إلى الشفاء مع مصاحبة اعتقاد أن الشفاء بإذن الله تعالى (۱).

بَابُ الدَّوَاءِ بِالعَسَلِ وَقُولُ الله تَعَالَى: ﴿ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسَّ ﴾ [النحل: ٦٩]

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ فَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ يُعْجِبُهُ الْحَلْوَاءُ وَالْعَسَلُ » (٢).

قال الحافظ ابن حجر تختله: قوله: باب الدواء بالعسل وقول الله تعالى: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِ ﴾ كأنه أشار بذكر الآية إلى أن الضمير فيها للعسل وهو قول الجمهور، وزعم بعض أهل التفسير أنه للقرآن، وذكر ابن بطال: أن بعضهم قال: إن قوله تعالى: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِ ﴾ أي: لبعضهم، وحمله على ذلك أن تناول العسل قد يضر

⁽١) نقله عنه الحافظ في فتح الباري (١٠/١٣٧).

⁽٢) رواه البخاري (٦٨٢).

ببعض الناس كمن يكون حار المزاج. لكن لا يحتاج إلى ذلك لأنه ليس في حمله على العموم ما يمنع أنه قد يضر ببعض الأبدان بطريق العرض.

والعسل يذكر ويؤنث، وأسهاؤه تزيد على المائة، وفيه من المنافع ما لخصه الموفق البغدادي وغيره فقالوا: يجلو الأوساخ التي في العروق والأمعاء، ويدفع الفضلات، ويغسل خمل المعدة، ويسخنها تسخينًا معتدلًا، ويفتح أفواه العروق ويشد المعدة والكبد والكلي والمثانة والمنافذ، وفيه تحليل للرطوبات أكلًا وطلاء وتغذية، وفيه حفظ المعجونات وإذهاب لكيفية الأدوية المستكرهة وتنقية الكبد والصدر وإدرار البول والطمث ونفع للسعال الكائن من البلغم ونفع لأصحاب البلغم والأمزجة الباردة، وإذا أضيف إليه الخل نفع أصحاب الصفراء، ثم هو غذاء من الأغذية ودواء من الأدوية، وشراب من الأشربة، وحلوى من الحلاوات، وطلاء من الأطلية، ومفرح من المفرحات.

ومن منافعه أنه إذا شرب حارًّا بدهن الورد نفع من نهش الحيوان، وإذا شرب وحده بهاء نفع من عضة الكُلْبِ الكَلِبِ، وإذا جعل فيه اللحم الطري حفظ طراوته ثلاثة أشهر، وكذلك الخيار والقرع والباذنجان والليمون ونحو ذلك من الفواكه، وإذا لطخ به البدن للقمل قتل القمل والصئبان وطول الشعر وحسنه ونعمه، وإن اكتحل به جلا ظلمة البصر، وإن استن به صقل الأسنان وحفظ صحتها، وهو عجيب في حفظ جثث الموتى فلا يسرع إليها البلى، وهو مع ذلك مأمون الغائلة قليل المضرة ولم يكن يعول قدماء الأطباء في الأدوية المركبة إلا عليه ولا ذكر للسكر في أكثر كتبهم أصلًا.

وقد أخرج أبو نعيم في «الطب النبوي» بسند ضعيف من حديث أبي هريرة رفعه وابن ماجه بسند ضعيف من حديث جابر رفعه: «مَنْ لَعِقَ العَسَلَ ثَلَاثَ غَدَوَاتٍ في كُلِّ شَهْرٍ لم يُصِبْهُ عَظيمُ بَلَاءٍ» والله أعلم، ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث الأول حديث عائشة: كان النبي عليه يعجبه الحلواء والعسل، قال الكرماني: الإعجاب أعم من أن يكون على سبيل الدواء أو الغذاء فتؤخذ المناسبة بهذه

الطريق^(١).

عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْ اللهِ عَبْدِ اللهِ ﴿ فَيْ شَيْءٍ مِنْ أَدُويَتِكُمْ - خَيْرٌ، فَفِي شَرْطَةٍ مِحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةٍ عَسَلٍ، أَوْ لَذْعَةٍ بِنَارٍ تُوافِقُ الدَّاءَ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ ﴾ (٢).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ هُ اللَّهِ اللَّهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ عَلَيْهُ فَقَالَ: أَخِي يَشْتَكِي بَطْنَهُ، فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: قَدْ فَعَلْتُ؟ فَقَالَ: «صَدَقَ الله، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ، اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ فَبَرً (٣).

قال ابن القيم تَعْلَقُهُ: "اسْقِهِ عَسَلًا"، فَقَالَ لَهُ فِي الثَّالِيَّةِ أَوِ الرَّابِعَةِ: "صَدَقَ الله، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ" وَفِي "صَحِيح مسلم" فِي لَفْظِ لَهُ: "إِنَّ أَخِي عَرِبَ بَطْنُهُ" وَالْمَسُلُ فَسَدَ هَضْمُهُ، وَاعْتَلَتْ مَعِدَتُهُ، وَالإِسْمُ الْعَرَبُ بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَالذَّرَبُ أَيْضًا. وَالْعَسَلُ فِيهِ مَنَافِعُ عَظِيمَةٌ، فَإِنَّهُ جَلَاءٌ لِلْأُوْسَاخِ الَّتِي فِي الْعُرُوقِ وَالْأَمْعَاءِ وَغَيْرِهَا، مُحَلِّلُ لِللَّوْلِ مَنَافِعٌ لِلْمُشَايِخِ وَأَصْحَابِ الْبَلْغَم، وَمَنْ كَانَ مِزَاجُهُ بَارِدًا لِللَّوْلِ مَعْنَاءِ وَعَيْرِهَا، مُحَلِّلُ لِللَّوْلِ مَعْنَاءِ وَعَيْرِهَا، مُحَلِّلًا لِللَّهُ اللهُ عَلَيْ لِللَّهُ لِللهُ الْمُقَلِيقِ وَأَصْحَابِ الْبَلْغَم، وَمَنْ كَانَ مِزَاجُهُ بَارِدًا لِللَّهُ لِللهُ عَلَيْ الْمُعْلِ الْمُعْلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعْلِ الْمُعَلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعِلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُحَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعْمِلُ وَالسَّعْرَ، وَكُولُ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرِ الْمُعْرِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْرِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعِلِقِ الْمُعْلِقِ ال

⁽١) فتح الباري (١٠/ ١٤٠).

⁽٢) رواه البخاري (٦٨٣٥)، ومسلم (٢٢٠٥).

⁽٣) رواه البخاري (٥٦٨٤)، ومسلم (٢٢١٧).

⁽٤) رواه مسلم (٩١).

اسْتُنَّ بِهِ، بَيَّضَ الْأَسْنَانَ وَصَقَلَهَا، وَحَفِظَ صِحَّتَهَا، وَصِحَّةَ اللَّثَةِ، وَيَفْتَحُ أَفْوَاهَ الْعُرُوقِ، وَيُدِرُّ الطَّمْثَ، وَلَعْقُهُ على الريق يُذْهِبُ الْبَلْغَمَ، وَيَغْسِلُ خُمْلِ المُعِدَةِ، وَيَدْفَعُ الْعُورَةِ، وَيُدْفَعُ الْفَضَلَاتِ عَنْهَا، وَيُسَخِّنُهَا تَسْخِينًا مُعْتَدِلًا، وَيَفْتَحُ سُدَدَهَا، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ بِالْكَبِدِ وَالطِّحَالِ مِنْ كُلِّ حُلْو، وَهُوَ مَعَ هَذَا وَالْكُبِدِ وَالطِّحَالِ مِنْ كُلِّ حُلْو، وَهُوَ مَعَ هَذَا كُلِّهِ مَأْمُونُ الْعَائِلَةِ، قَلِيلُ المُضَارِّ، مُضِرُّ بِالْعَرَضِ لِلصَّفْرَاوِيِّينَ، وَدَفْعُهَا بِالْخَلِّ وَنَحْوِهِ، فَيَعُودُ حِينَئِذٍ نَافِعًا لَهُ جِدًّا.

وَهُو غِذَاءٌ مَعَ الْأَغْذِيَةِ، وَدَوَاءٌ مَعَ الْأَدْوِيَةِ، وَشَرَابٌ مَعَ الْأَشْرِبَةِ، وَحُلُوٌ مَعَ الْخُلُوى، وَطِلَاءٌ مَعَ الْأَطْلِيَةِ، وَمُفَرِّحٌ مع المفرِّحَاتِ، فَما خُلِقَ شَيْءٌ فِي مَعْنَاهُ أَفْضَلُ الْخُلُوى، وَطِلَاءٌ مَعَ الْأَطْلِيَةِ، وَمُفَرِّحٌ مع المفرِّحَاتِ، فَما خُلِقَ شَيْءٌ فِي مَعْنَاهُ أَفْضَلُ مِنْهُ، وَلَا قريبا مِنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ مُعَوَّلُ الْقُدَمَاءِ إِلَّا عَلَيْهِ، وَأَكْثُر كُتُبِ الْقُدَمَاءِ لَا مِنْهُ، وَلَا قريبا مِنْهُ، وَلَا يَعْرِفُونَهُ، فَإِنَّهُ حَدِيثُ الْعَهْدِ حَدَثَ قريبًا، وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ فِي خِفْظِ الصِّحَةِ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا الْفَطِنُ يَشْرِبه بِاللَّهِ عَلَى الرِّيقِ، وَفِي ذَلِكَ سِرُّ بَدِيعٌ فِي خِفْظِ الصِّحَةِ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا الْفَطِنُ الْفَطِنُ الْفَاضِلُ، وَسَنَذْكُو ذَلِكَ إِنْ شَاءَ الله عِنْدَ ذِكْرِ هَدْيِهِ فِي حِفْظِ الصِّحَةِ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا الْفَطِنُ الْفَاضِلُ، وَسَنَذْكُو ذَلِكَ إِنْ شَاءَ الله عِنْدَ ذِكْرِ هَدْيِهِ فِي حِفْظِ الصِّحَةِ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا الْفَطِنُ

قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ [الشعراء: ٨٠]

🗐 وفي الآية مسائل تتعلق بالطب، والتداوي، والرقى:

باب ما جاء في تعلم الطب والحث عليه^(٢)

قال الله ﷺ: ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[العلن:٥]، وقال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾[طه:١١٤].

مسألة: جواز التداوي

عَنْ جَابِرٍ هَ اللهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ بَرَأَ بِإِذْنِ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَيْكُمْ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَل

⁽١) الطب النبوي (ص٢٨).

⁽٢) التبويب لأبي نعيم في كتابه «الطب».

⁽٣) رواه مسلم (٢٠٤).

قال الخطابي تختلف: في الحديث إثبات الطب والعلاج وأن التداوي مباح غير مكروه كها ذهب إليه بعض الناس، وفيه أنه جعل الهرم داء وإنها هو ضعف الكبر وليس من الأدواء التي هي أسقام عارضة للأبدان من قبل اختلاف الطبائع وتغير الأمزجة، وإنها شبهه بالداء لأنه جالب للتلف كالأدواء التي قد يتعقبها الموت والهلاك وهذا كقول النمر بن تولب:

ودعوت ربي بِالسلامة جاهدًا ليصحني فإذا السلامة داء يريد أن العمر لما طال به أداه إلى الهرم فصار بمنزلة المريض الذي قد أدنفه الداء وأضعف قواه، وكقول حميد بن ثور الهذلي:

أرى بصري قد رابني بعد صحة وحسبك داء أن تصح وتسلما(١)

أبواب الطب من صحيح الإمام البخاري

قال رَحَمَلَيْلهُ^(٢):

بَابُ مَا أَنْزَلَ الله دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَىٰهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْةٍ قَالَ: «مَا أَنْزَلَ الله دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً» (٣).

قال ابن بطال تختله: وفيه إباحة التداوى وجواز الطب، وهو رد على الصوفية الذى يزعمون أن الولاية لا تتم إلا إذا رضى بجميع مانزل من البلاء، ولا يجوز له له مداوته. وقد أباح شيخ التداوي(٤٠).

⁽١) معالم السنن (٤/ ٢١٧).

⁽٢) التبويبات، والأحاديث الآتية للإمام البخاري في الجامع الصحيح ذكرتها مختصرة من كتاب الطب له لجودتها، وحسن سياقها وصحة أحاديثها، مع العزو لرقم الحديث عنده، وعند مسلم إن وافقه مع شرح بعض تلك الأحاديث من كتب شروح الحديث.

⁽٣) رواه البخاري (٦٧٨).

⁽٤) شرح صحيح البخاري (٩/ ٣٩٤).

بَابٌ: هَلْ يُدَاوِي الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ أَوِ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ

عَنْ رُبَيِّعَ بِنْتِ مُعَوِّذِ ابْنِ عَفْرَاءَ، قَالَتْ: «كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ: نَسْقِي القَوْمَ وَنَخْدُمُهُمْ، وَنَرُدُّ القَتْلَى وَالجُرْحَى إِلَى المَدِينَةِ»(١).

وفي رواية: عَنِ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ، قَالَتْ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَسْقِي وَنُدَاوِي الجَرْحَى، وَنَرُدُّ القَتْلَى إِلَى المَّدِينَةِ»(٢).

قال الحافظ ابن حجر تختلف: ويؤخذ حكم مداواة الرجل المرأة منه بالقياس، وإنها لم يجزم بالحكم لاحتهال أن يكون ذلك قبل الحجاب أو كانت المرأة تصنع ذلك بمن يكون زوجا لها أو محرما، وأما حكم المسألة فتجوز مداواة الأجانب عند الضرورة وتقدر بقدرها فيها يتعلق بالنظر والجس باليد وغير ذلك (٣).

بَابٌ: الشُّفَاءُ فِي ثُلاَثٍ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ ﷺ، قَالَ: «الشِّفَاءُ فِي ثَلاَثَةٍ: شَرْبَةِ عَسَلٍ، وَشَرْطَةِ مِحْجَم، وَكَيَّةِ نَارٍ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الكَيِّ» رَفَعَ الحَدِيثَ وَرَوَاهُ القُمِّيُّ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فِي العَسَلِ وَالحَجْم» (٤٠).

وفي رواية: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنَّ النَّبِيِّ عَلِيْ قَالَ: «الشِّفَاءُ فِي ثَلاَثَةٍ: فِي شَرْطَةِ عِنْ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «الشِّفَاءُ فِي ثَلاَثَةٍ: فِي شَرْطَةِ عِنْ النَّيِ الْهُونُ أَمَّتِي عَنِ النَّيِّ (٥).

⁽١) رواه البخاري (٦٧٩).

⁽٢) رواه البخاري (٢٨٨٢).

⁽٣) فتح الباري (١٠/ ١٣٦).

⁽٤) رواه البخاري (٥٦٨٠).

⁽٥) رواه البخاري (٦٨١).

بَابُ الدَّوَاءِ بِالعَسَلِ وَقُولِ الله تَعَالَى: ﴿ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٦٩]

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ فَالْتُ: ﴿ كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ يُعْجِبُهُ الْحَلْوَاءُ وَالْعَسَلُ ﴾ (١).

عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهَّ ﴿ مَا أَذِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدُويَتِكُمْ – خَيْرٌ، فَفِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ لَذْعَةٍ بِنَارِ تُوَافِقُ الدَّاءَ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ ﴾ (٢).

عَنْ أَبِي سَعِيد: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ عَلَيْهُ فَقَالَ: أَخِي يَشْتَكِي بَطْنَهُ، فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: قَدْ فَعَلْتُ؟ فَقَالَ: «صَدَقَ الله، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ، اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ فَبَرَأً(").

وتقدمت شروح تلك الأحاديث عند قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَاتِ فَٱسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلَا ۚ يَخُرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابُ مُّخْتَلِفُ ٱلْوَنْهُ وفِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَايَةَ لِقَوْمِ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل:٦٩].

بَابُ الدُّواءِ بِأَلْبَانِ الإِبِلِ

عَنْ أَنَسِ: أَنَّ نَاسًا كَانَ بِهِمْ سَقَمٌ، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله آوِنَا وَأَطْعِمْنَا، فَلَمَّا صَحُّوا، قَالُوا: إِنَّ اللّهِ يَنَهُ وَخِمَّةً، فَأَنْزَهَمُ الحَرَّةَ فِي ذَوْدٍ لَهُ، فَقَالَ: «اشْرَبُوا أَلْبَانَهَا» فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ عَيَّةٍ وَاسْتَاقُوا ذَوْدَهُ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَقَطَعَ آيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَمَا يُعْتَى يَمُوتَ قَالَ سَلَّامٌ: وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنْهُمْ يَكْدِمُ الأَرْضَ بِلِسَانِهِ حَتَّى يَمُوتَ قَالَ سَلَّامٌ: فَبَلَغَنِي أَنَّ الحَجَّاجَ قَالَ لِأَنس: حَدِّثنِي بِأَشَدِّ عُقُوبَةٍ عَاقَبَهُ النَّبِيُ عَيِيْقٍ، فَحَدَّنَهُ بِهَذَا فَبَلَغَنِي أَنَّ الحَسَنَ، فَقَالَ: «وَدِدْتُ أَنَّهُ لَمْ يُحَدِّنُهُ بِهَذَا» (٤).

⁽١) رواه البخاري (٥٦٨٢).

⁽٢) رواه البخاري (٦٨٣٥)، ومسلم (٢٢٠٥).

⁽٣) رواه البخاري (٦٨٤)، ومسلم (٢٢١٧).

⁽٤) رواه البخاري (٥٦٨٥)، ومسلم (١٦٧١).

بَابُ الدُّواءِ بِأَبْوَالِ الإبلِ

عَنْ أَنسٍ عَلَىٰ أَنسُ عَلَىٰ الْمَا اجْتَوَوْا فِي المَدِينَةِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْ أَنْ يَلْحَقُوا بِرَاعِيهِ - يَعْنِي الإِبلَ - فَيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبُوا لِهَا، فَلَحِقُوا بِرَاعِيهِ، فَشَرِبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبُوا لِهَا، فَلَحِقُوا بِرَاعِيهِ، فَشَرِبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبُوا لِهَا، حَتَّى صَلَحَتْ أَبْدَانُهُمْ، فَقَتَلُوا الرَّاعِي وَسَاقُوا الإِبلَ، فَبَلَغَ النَّبِيَ عَلَيْهُمْ، فَبَعَثَ فِي طَلَيهِمْ فَجِيءَ مِهُم، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْينُهُمْ " قَالَ قَتَادَةُ: فَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ النِي سِيرِينَ: «أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الحُدُودُ» (١٠).

وفي رواية مسلم (٢): عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ، أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ الله عَلَيْ المُدِينَة، فَاجْتَوَوْهَا، فَقَالَ لَمُ مُ رَسُولُ الله عَلَيْ: ﴿إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبِلَ الصَّدَقَةِ، فَتَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبُوَالْهَا»، فَفَعَلُوا، فَصَحُّوا، ثُمَّ مَالُوا عَلَى الرِّعَاء، فَقَتَلُوهُمْ وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَام، وَسَاقُوا ذَوْدَ رَسُولِ الله عَلَيْ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَ عَلِيْ ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ، وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْينَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ فِي الْحُرَّةِ، حَتَّى مَاتُوا.

قال النووي تخلله: (إِنَّ نَاسًا مِنْ عُرِيْنَةً) هِيَ بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَآخِرُهَا نُونٌ ثُمَّ هَاءٌ وَهِي قَبِيلَةٌ مَعْرُوفَةٌ قَوْلُهُ: (قَدِمُوا اللَّذِينَةَ فَاجْتَوَوْهَا) هِيَ بِالجِيمِ وَالْمُثَنَّاةِ فَوْقُ وَمَعْنَاهُ: اسْتَوْخُمُوهَا كَمَا فَسَّرَهُ فِي الرِّوايَةِ الْأُخْرَى أَيْ لَمْ تُوافِقُهُمْ وَالْمُثَنَّاةِ فَوْقُ وَاءٌ فِي الجُوفِ قَوْلُهُ عَيَّكِمْ: وَكَرِهُوهَا لِسَقَم أَصَابَهُمْ قَالُوا: وَهُو مُشْتَقُّ مِنَ الجُوَى وَهُو دَاءٌ فِي الجُوْفِ قَوْلُهُ عَيَّكِمْ: «إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَتَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبُواهِا فَافْعَلُوا فَصَحُوا».

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهَا إَبِلُ الصَّدَقَةِ، وَفِي غَيْرِ مُسْلِمٍ: أَنَّهَا لِقَاحُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ فَكَانَ بَعْضُ الْإِبِلِ لِلصَّدَقَةِ وَبَعْضُهَا لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ، وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُ مَالِكٍ صَحِيحٌ فَكَانَ بَعْضُ الْإِبِلِ لِلصَّدَقَةِ وَبَعْضُهَا لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ، وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ وَأَوْتَهُ طَاهِرَانِ، وَأَجَابَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ وَأَحْمَدَ بَهَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ بَوْلَ مَا يُؤْكُلُ لَحْمُهُ وَرَوْتَهُ طَاهِرَانِ، وَأَجَابَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ وَأَحْمَد بَهِذَا الْحَدِيثِ أَنَّ بَوْلَ مَا يُؤْكُلُ لَحْمُهُ وَرَوْتَهُ طَاهِرَانِ، وَأَجَابَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْقَائِلِينَ بِنَجَاسَتِهِمَا: بِأَنَّ شُرْبَهُمُ الْأَبُوالَ كَانَ لِلتَّدَاوِي، وَهُو جَائِزٌ بِكُلِّ وَلَا لَكَانَ لِلتَّدَاوِي، وَهُو جَائِزٌ بِكُلِّ السَّدَةِ عَلَى الصَّدَقِةِ؟ النَّجَاسَاتِ سِوَى الْخَمْرِ وَالْمُسْكِرَاتِ فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ أَذِنَ هَمْ فِي شُرْبِ لَبَنِ الصَّدَقَةِ؟

⁽۱) رواه البخاري (۲۸٦)، ومسلم (۱۲۷۱).

⁽۲) برقم (۱۲۷۱).

فَاجْوَابُ: أَنَّ أَلْبَانَهَا لِلْمُحْتَاجِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَهَؤُلَاءِ إِذْ ذَاكَ مِنْهُمْ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ مَالُوا عَلَى الرُّعَاةِ فَقَتَلُوهُمْ)، وَفِي بَعْضِ الْأُصُولِ المُعْتَمَدَةِ: الرِّعَاءُ: وَهُمَا لُغَتَانِ يُقَالُ: رَاعٍ وَرُعَاةٌ كَقَاضٍ وَقُضَاةٌ وَرَاعٍ وَرِعَاءٌ بِكَسْ الرَّاءِ وَبِاللَّهِ مِثْلَ صَاحِبٍ وَصِحَابٍ قَوْلُهُ: (وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ) هَكَذَا هُو فِي مُعْظَمِ النَّسَخِ سَمَلَ بِاللَّامِ صَاحِبٍ وَصِحَابٍ قَوْلُهُ: (وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ) هَكَذَا هُو فِي مُعْظَمِ النَّسَخِ سَمَلَ بِاللَّامِ وَفِي مَعْظَمِ النَّسَخِ سَمَلَ بِاللَّامِ وَفِي بَعْضِ المُواضِعِ فِي الْبُخَادِيِّ سَمَّرَ بِالرَّاءِ وَالْمِيمُ مُحْقَفَةٌ، وَضَبَطْنَاهُ فِي بَعْضِ المُواضِعِ فِي الْبُخَادِيِّ سَمَّرَ بِالرَّاءِ كَحَلَهَا بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ، وَمَعْنَى سَمَلَ بِاللَّامِ: نَقَّاهَا وَأَذْهَبَ مَا فِيهَا، وَمَعْنَى سَمَّرَ بِالرَّاءِ كَحَلَهَا بِمَسَامِيرَ مَعْمِيَةٍ وَقِيلَ هُمَا بِمَعْنَى.

قَوْلُهُ: (لَهُمْ بِلِقَاحِ هِيَ جَمْعُ لِقْحَةٍ بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا وَهِيَ النَّاقَةُ ذَاتُ الدُّرِّ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَحْسِمْهُمْ) أَيْ وَلَمْ يَكُوهِمْ، وَالْحُسْمُ فِي اللَّغَةِ: كَيُّ الْعِرْقِ بالنار لينقطع الدَّمَ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَضِمِّ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الْوَاوِ، وَأَمَّا الْبِرْسَامُ فَوَقَعَ بِالمَّدِينَةِ المُومُ وَهُوَ الْبِرْسَامُ) المُومُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الْوَاوِ، وَأَمَّا الْبِرْسَامُ فَبَكَسْرِ الْبَاءِ وَهُو نَوْعٌ مِنَ اخْتِلَالِ الْعَقْلِ وَيُطْلَقُ عَلَى وَرَمِ الرَّأُسِ وَوَرَمِ الصَّدْرِ وَهُو فَبِكَسْرِ الْبَاءِ وَهُو اللَّهُ ظَوِ مَن اخْتِلَالِ الْعَقْلِ وَيُطْلَقُ عَلَى وَرَمِ الرَّأُسِ وَوَرَمِ الصَّدْرِ وَهُو مُعَرَّبٌ، وَأَصْلُ اللَّفُظَةِ سُرْ يَانِيَّةٌ قَوْلُهُ: (وَبَعَثَ مَعَهُمْ قَائِفًا يَقْتَصُّ أَثَرَهُمْ) الْقَائِفُ هُو الَّذِي يَتَتَبَّعُ الْآثَارَ وَغَيْرَهَا ().

بَابُ الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ

عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدِ، قَالَ: خَرَجْنَا وَمَعَنَا غَالِبُ بْنُ أَبْجَرَ فَمَرِضَ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ لَنَا: عَلَيْكُمْ بَهِذِهِ الْحَبَيْبَةِ فَقَدِمْنَا المَدِينَةَ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَعَادَهُ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ، فَقَالَ لَنَا: عَلَيْكُمْ بَهِذِهِ الْحَبَيْبَةِ السَّوْدَاءِ، فَخُذُوا مِنْهَا خُسًا أَوْ سَبْعًا فَاسْحَقُوهَا، ثُمَّ اقْطُرُوهَا فِي أَنْفِهِ بِقَطَرَاتِ زَيْتٍ، السَّوْدَاءِ فَخُذُوا مِنْهَا خُسًا أَوْ سَبْعًا فَاسْحَقُوهَا، ثُمَّ اقْطُرُوهَا فِي أَنْفِهِ بِقَطَرَاتِ زَيْتٍ، فِي هَذَا الْجَانِبِ، فَإِنَّ عَائِشَةَ، حَدَّثَتْنِي: أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ عَيَّالِهُ يَقُولُ: فِي هَذَا الْجَانِبِ، فَإِنَّ عَائِشَةَ، حَدَّثَتْنِي: أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ عَيَّالِهُ يَقُولُ: (إِنَّ هَذِهِ الْجَبَّةُ السَّوْدَاءَ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إِلَّا مِنَ السَّامِ » قُلْتُ: وَمَا السَّامُ؟ قَالَ: (المَوْتُ (٢).

عن أبي هُرَيْرَةَ، أَخْبَرَهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهَ عَيْكَةُ يَقُولُ: ﴿فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ

⁽۱) شرح صحيح مسلم (۱۱/١٥٤).

⁽٢) رواه البخاري (٦٨٧٥).

مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إِلَّا السَّامَ» قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَالسَّامُ المَوْتُ، وَالحَبَّةُ السَّوْدَاءُ: الشُّونِيزُ (١٠).

قَالَ البَعْوَي يَعَلَقُهُ: وَمَرِضَ غَالِبُ بْنُ أَبْجَرَ، فَعَادَهُ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ، فَقَالَ: عَلَيْكُمْ مَهَذِهِ الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ، فَخُذُوا مِنْهَا خُسًا، أَوْ سَبْعًا، فَاسْحَقُوهَا، ثُمَّ اقْطُرُوهَا فِي أَنْفِهِ بِقَطَرَاتِ زَيْتٍ فِي هَذَا الْجَانِب، وَفِي هَذَا الْجَانِب، فَإِنَّ عَائِشَة، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهَّ عَلِيَّة، يَقُولُ: «إِنَّ هَذِهِ الْحُبَّةُ السَّوْدَاءَ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إلا مِنَ السَّام».

وَكَانَ قَتَادَةُ يَأْخُذُ كُلَّ يَوْمِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ حَبَّةٍ، يَجْعَلُهُنَّ فِي خُرْقَةٍ، فَيَنْقَعُهَا، فَيُسْعِطُ بِهِ كُلَّ يَوْمٍ فِي مَنْخِرِهِ اللَّيْمَنِ قَطْرَتَيْنِ، وَفِي الأَيْسَرِ قَطْرَةٌ، وَالثَّانِي: فِي الأَيْسَرِ قَطْرَةٌ، وَالثَّانِي: فِي الأَيْسَرِ قَطْرَتَيْنِ، وَفِي الأَيْسَرِ قَطْرَةٌ. قَطْرَتَيْنِ، وَفِي الأَيْسَرِ قَطْرَةٌ.

وَقِيلَ: عَنَى بِالْخُبَّةِ السَّوْدَاءِ: الْحُبَّةَ الْخَضْرَاءَ، لأَنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي الأَسْوَدَ أَخْضَرَ، وَالأَخْضَرَ أَسْوَدَ أَلْعَرَبَ تُسَمِّي الأَسْوَدَ أَخْضَرَ،

قال ابن القيم تَعْلَلُهُ: الحُبَّةُ السَّوْدَاءُ: هِيَ الشُّونِيزُ فِي لُغَةِ الْفُرْسِ، وَهِيَ الْكَمُّونُ الْأَسْوَدُ، وَتُسَمَّى الْكَمُّونَ الْهِنْدِيَّ، قَالَ الحربي، عَنِ الحسن: إِنَّهَا الْخُرْدُلُ، وَحَكَى الْمُسودُ، وَتُسَمَّى الْكَمُّونَ الْهِنْدِيَّ، قَالَ الحربي، عَنِ الحسن: إِنَّهَا الْخُرْدُلُ، وَحَكَى الْهُونِيزُ. الْهُونِيزُ. الْهُونِيزُ.

وَهِيَ كَثِيرَةُ الْمُنَافِعِ جِدًّا، وَقَوْلُهُ: ﴿ فَيَفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ ﴾ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [الأحقاف: ٢٥] أَيْ: كُلِّ شَيْءٍ يَقْبَلُ التَّذْمِيرَ وَنَظَائِرَهُ، وَهِيَ نَافِعَةٌ مِنْ جَمِيعِ الْأَمْرَاضِ الْبَارِدَةِ، وَتَدْخُلُ فِي الْأَمْرَاضِ الْحَارَّةِ الْيَابِسَةِ بِالْعَرَضِ، فَتُوصِّلُ قُوى الْأَمْرَاضِ الْجَارَّةِ الْيَابِسَةِ بِالْعَرَضِ، فَتُوصِّلُ قُوى الْأَمْرَاضِ الْجَارَةِ الْيَابِسَةِ بِالْعَرَضِ، فَتُوصِّلُ قُوى الْأَمْرَاضِ الْبَارِدَةِ الرَّطْبَةِ إِلَيْهَا بِسُرْعَةِ تَنْفِيذِهَا إِذَا أُخِذَ يَسِيرُهَا.

وَالشُّونِينُ حَارٌ يَابِسُ فِي الثَّالِثَةِ، مُذْهِبٌ لِلنَّفْخِ، مُخْرِجٌ لِحِبِّ الْقَرَعِ، نَافِعٌ مِنَ الْبَرَصِ وَحُمَّى الرِّبْعِ وَالْبَلْغَمِيَّةِ، مُفَتِّحٌ لِلسُّدَدِ، وَمُحَلِّلُ لِلرِّيَاحِ، مُجَفِّفٌ لِبَلَّةِ المُعِدَةِ وَرُطُوبَتِهَا.

وَإِنْ دُقَّ وَعُجِنَ بِالْعَسَلِ، وَشُرِبَ بِاللَّاءِ الْحَارِّ، أَذَابَ الْحُصَاةَ الَّتِي تَكُونُ فِي الْكُلْيَتَيْنِ وَالْمُثَانَةِ، وَيُدِرُّ الْبَوْلَ وَالْحَيْضَ وَاللَّبَنَ إِذَا أُدِيمَ شُرْبُهُ أَيَّامًا، وَإِنْ شُخِّنَ بِالْخَلِّ،

⁽۱) رواه البخاري (۲۸۸ ٥)، ومسلم (۲۲۱۵).

⁽٢) شرح السنة (١٤٢/١٤).

وَطُّلِيَ عَلَى الْبَطْنِ، قَتَلَ حَبَّ الْقَرَعِ، فَإِنْ عُجِنَ بِمَاءِ الْحُنْظُلِ الرَّطْبِ، أَوِ الْمُطْبُوخِ، كَانَ فِعْلُهُ فِي إِخْرَاجِ الدُّودِ أَقْوَى، وَيَجْلُو وَيَقْطَعُ، وَيُحَلِّلُ، وَيَشْفِي مِنَ الزُّكَامِ الْبَارِدِ إِذَا دُقَّ وَصُيِّرَ فِي خِرْقَةٍ، وَاشْتُمَّ دَائِمًا، أَذْهَبَهُ.

وَدُهْنُهُ نَافِعٌ لِدَاءِ الْحَيَّةِ، وَمِنَ الثَّالِيلِ وَالْخِيلَانِ، وَإِذَا شُرِبَ مِنْهُ مِثْقَالٌ بِهَاءٍ، نَفَعَ مِنَ الْبَهَرِ وَضِيقِ النَّفُسِ، وَالضِّهَادُ بِهِ يَنْفَعُ مِنَ الصُّدَاعِ الْبَارِدِ، وَإِذَا نُقِعَ مِنْهُ سَبْعُ حَبَّاتٍ عَدَدًا فِي لَبَنِ امْرَأَةٍ، وَسُعِطَ بِهِ صَاحِبُ الْيَرَقَانِ، نَفَعَهُ نَفْعًا بَلِيغًا.

وَإِذَا طُبِخَ بِخَلِّ، وَتُمْضَمِضَ بِهِ، نَفَعَ مِنْ وَجَعِ الْأَسْنَانِ عَنْ بَرْدٍ، وَإِذَا اسْتُعِطَ بِهِ مَسْحُوقًا، نَفَعَ مِنِ ابْتِدَاءِ الْمَاءِ الْعَارِضِ فِي الْعَيْنِ، وَإِنْ ضُمِّدَ بِهِ مَعَ الْخُلِّ، قَلَعَ الْبُثُورَ وَالْمُورَامَ الْمَثْفِرَةِ، وَالْأَوْرَامَ الصَّلْبَةَ، وَيَنْفَعُ مِنَ اللَّقْوَةِ وَالْمُورَامَ الْمُنْفِئِةِ، وَالْمُورَامَ الطَّنْوَةِ الْمُؤَوِّ الْمُنْفِعُ مِنَ اللَّقْوَةِ إِذَا تُسْعِطَ بِدُهْنِهِ، وَإِذَا شُرِبَ مِنْهُ مِقْدَارُ نِصْفِ مِثْقَالٍ إِلَى مِثْقَالٍ، نَفَعَ مِنْ لَسْعِ الرُّتَيْلَاءِ، وَأَطِرَ مِنْهُ فِي الْأَذُنِ ثَلَاثَ الرَّتَيْلَاءِ، وَقُطِرَ مِنْهُ فِي الْأَذُنِ ثَلَاثَ وَطُرَاتٍ، نَفَعَ مِنَ الْبَرْدِ الْعَارِضِ فِيهَا وَالرِّيح وَالسُّدَدِ.

وَإِنْ قُلِيَ، ثُمَّ دُقَّ نَاعِمًا، ثُمَّ نُقِعَ فِي زَيْتٍ، وَقُطِرَ فِي الْأَنْفِ ثَلَاثَ قَطَرَاتٍ أَوْ أَرْبَعَ، نَفَعَ مِنَ الزُّكَامِ الْعَارِضِ مَعَهُ عُطَاسٌ كَثِيرٌ.

وَإِذَا أُحْرِقُ وَخُلِطَ بِشَمْعِ مُذَابِ بِدُهْنِ السَّوْسَنِ، أَوْ دُهْنِ الْجِنَّاءِ، وَطُلِيَ بِهِ الْقُرُوحَ. الْقُرُوحَ الْخَارِجَةُ مِنَ السَّاقَيْنِ بَعَدَ غَسْلِهَا بِالْخَلِّ، نَفَعَهَا وَأَزَالَ الْقُرُوحَ.

وَإِذَا سُحِقَ بِخَلِّ، وَطُلِيَ بِهِ الْبَرَصُ وَالْبَهَقُ الْأَسْوَدُ، وَالْحَزَازُ الْغَلِيظُ، نَفَعَهَا وَأَبْرَأُهَا. وَإِذَا سُحِقَ نَاعِهَا، وَاسْتَفَّ مِنْهُ كُلَّ يَوْمِ دِرْهَمَيْنِ بِهَاءٍ بَارِدٍ مَنْ عَضَّهُ كَلْبٌ كَلِبٌ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغُ مِنَ الْمُلَاكِ. وَإِذَا اسْتُعِطَ كَلِبٌ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغُ مِنَ الْفَالِجِ وَالْكُزَازِ، وَقَطَعَ مَوَادَّهُمَا، وَإِذَا دُخِّنَ بِهِ، طَرَدَ الْهُوَامَّ.

وَإِذَا أُذِيبَ الْأَنْزَرُوتُ بِهَاءٍ، وَلُطِخَ عَلَى دَاخِلِ الْحَلْقَةِ، ثُمَّ ذُرَّ عَلَيْهَا الشُّونِيزُ، كَانَ مِنَ النَّدُرُورَاتِ الْجُيِّدَةِ الْعَجِيبَةِ النَّفْعِ مِنَ الْبَوَاسِيرِ، وَمَنَافِعُهُ أَضْعَافُ مَا ذَكَرْنَا، وَالشَّرْبَةُ مِنْهُ وَنْهُ وَنْهُ مَانِ، وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ الْإِكْثَارَ مِنْهُ قَاتِلٌ (۱).

⁽١) زاد المعاد (٤/ ٢٧٣) باختصار.

بَابُ التَّلْبِينَةِ لِلْمَرِيضَ

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَلَى الْمَالِكِ ، أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينِ لِلْمَرِيضِ وَلِلْمَحْزُونِ عَلَى الْمَالِكِ، وَكَانَتْ تَقُولُ: ﴿ إِنَّ التَّلْبِينَةَ تُجِمُّ فُؤَادَ المَرِيضِ، وَكَانَتْ تَقُولُ: ﴿ إِنَّ التَّلْبِينَةَ تَجُمُ فُؤَادَ المَرْيِضِ، وَكَانَتْ تَقُولُ: ﴿ إِنَّ التَّلْبِينَةَ تَجُمُ فُؤَادَ المَرْيِضِ

عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينَةِ وَتَقُولُ: «هُوَ البَغِيضُ النَّافِعُ»(٢).

قال الحافظ ابن حجر: قال الأصمعي: (التلبينة)... هي حساء يعمل من دقيق أو نخالة ويجعل فيه عسل.

قال غيره: أو لبن سميت تلبينة تشبيها لها باللبن في بياضها ورقتها.

وقال ابن قتيبة: وعلى قول من قال يخلط فيها لبن سميت بذلك لمخالطة اللبن لها.

وقال أبو نعيم في الطب: هي دقيق بحت، وقال قوم: فيه شحم.

وقال الداودي: يؤخذ العجين غير خمير فيخرج ماؤه فيجعل حسوا فيكون لا يخالطه شيء فلذلك كثر نفعه.

وقال الموفق البغدادي: التلبينة الحساء ويكون في قوام اللبن وهو الدقيق النضيج لا الغليظ النيء (٣).

قال البغوي تخلفه: التلبينة: حساءٌ يُعمل من دَقِيق، أوْ من نُخالة، وَرُبَهَا يُجعل فِيها عسل، سميت تلبينة تَشْبِيها باللبن، لبياضها ورقتها.

قُوْله: «يُجِمَّةٌ»، أي: يُسرو عَنهُ همه، وفِي الحُدِيث فِي السفرجل «أَمَّهَا تُجِمُّ الفؤادُ»، أي: تُريحه، وتُكمِلُ نشاطهُ (٤).

⁽۱) رواه البخاري (۱۸۹ه)، ومسلم (۲۲۱٦).

⁽٢) رواه البخاري (٥٦٩٠).

⁽٣) نقله الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٤٦/١٠).

⁽٤) شرح السنة (١١/ ٣٠١).

وقال ابن القيم تخلته: قال الهروي: سُمِّيتْ تَلْبِينَةً لِشَبَهِهَا بِاللَّبَنِ لِبَيَاضِهَا وَرِقَّتِهَا، وَهُوَ الرَّقِيقُ النَضيج لَا الْغَلِيظُ النِّيءُ، وَإِذَا شِئْتَ أَنْ وَهُوَ الرَّقِيقُ النَضيج لَا الْغَلِيظُ النِّيءُ، وَإِذَا شِئْتَ أَنْ تَعْرِفَ فَضْلَ التَّلْبِينَةِ، فَاعْرِفْ فَضْلَ مَاءِ الشَّعِيرِ، بَلْ هِي مَاءُ الشَّعِيرِ لَمُّمْ، فَإِنَّهَا حِسَاءٌ مَتَّخُذُ مِنْ دَقِيقِ الشَّعِيرِ بِنَخَالَتِهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَاءِ الشَّعِيرِ أَنَّهُ يُطْبَخُ صِحَاحًا، وَالتَّلْبِينَةُ تُطْبُخُ مِن مَطْحُونًا، وَهِي أَنْفَعُ مِنْهُ لِحُرُوجِ خَاصِّيَةِ الشَّعِيرِ بِالطَّحْنِ، وَقَدْ وَالتَّلْبِينَةُ تُطْبُخُ مِن مَطْحُونًا، وَهِي أَنْفَعُ مِنْهُ لِحُرُوجِ خَاصِّيَةِ الشَّعِيرِ بِالطَّحْنِ، وَقَدْ وَالتَّالْبِينَةُ لَطْبُخُ مِن مَطْحُونًا، وَهِي أَنْفَعُ مِنْهُ لِحُرُوجِ خَاصِّيَةِ الشَّعِيرِ بِالطَّحْنِ، وَقَدْ وَالتَّالِينَةُ اللَّعْذِيةِ، وَكَانَتْ عَادَةُ الْقَوْمِ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَنَّ لِلْعَادَاتِ تَأْثِيرًا فِي الْإِنْتِقَاعِ بِالْأَدْوِيَةِ وَالْأَغْذِيةِ، وَكَانَتْ عَادَةُ الْقُومِ أَنْ لِلْعَادَاتِ تَأْثِيرًا فِي الْإِنْتِهَاعِ بِالْأَدْوِيَةِ وَالْأَغْذِيةِ، وَكَانَتْ عَادَةُ الْقَوْمِ أَنْ لِلْعَادَاتِ تَأْثِيرًا فِي الْإِنْتِقَاعِ بِالْأَدُويَةِ وَالْأَغْذِيةِ، وَكَانَتْ عَادَةُ الْقَوْمِ أَنْ لَا مِحَدوا مَاءَ الشَّعِيرِ مِنْهُ صَعِيمِ الْمُؤْدِي وَلَا لَكُونِ وَلَا لَكُونَ أَرْقُ وَأَلْطَفَ، فَلَا يَثْقُلُ عَلَى طَبِيعَةِ اللَّعْرِيرِ الْمُؤْدِي وَلَى اللَّهُ وَيَقَلِ مَاءِ الشَّعِيرِ الْمُؤْدُونِ اللَّهُ مِنَا وَتَهَا، وَثِقَلِ مَاءِ الشَّعِيرِ الْمُؤْدُونِ عَلَيْهَا.

وَالْمُقْصُودُ: أَنَّ مَاءَ الشَّعِيرِ مَطْبُوخًا صِحَاحًا يَنْفُذُ سَرِيعًا، وَيَجْلُو جَلَاءً ظَاهِرًا، وَيُغَذِّي غِذَاءً لَطِيفًا. وَإِذَا شُرِبَ حَارًّا كَانَ جَلَاؤُهُ أَقْوَى، وَنُفُوذُهُ أَسْرَعَ، وَإِنْهَاؤُهُ لِلْحَرَارَةِ الْغَرِيزِيَّةِ أَكْثَرَ، وَتَلْمِيسُهُ لِسُطُوحِ المُعِدَةِ أَوْفَقَ وَقَوْلُهُ ﷺ فِيهَا: «جَمَّةُ لِفُؤَادِ اللَّحَرَارَةِ الْغَرِيزِيَّةِ أَكْثَرَ، وَتَلْمِيسُهُ لِسُطُوحِ المُعِدَةِ أَوْفَقَ وَقَوْلُهُ ﷺ فِيهَا: «جَمَّةُ لِفُؤَادِ اللَّحِدَةِ الْوَفَقَ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ وَالْعَرِيزِيَّةِ أَكْثَرَ، وَتَلْمِيسُهُ لِسُطُوحِ المُعِدَةِ أَوْفَقَ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ فِيهَا: «جَمَّةٌ لَفُؤَادِ اللَّهُ مِنَ الْإِجْمَامَ، وَهُوَ الرَّاحَةُ. أَنَّهَا مُرِيحَةٌ لَهُ، أَيْ: تُرِيحُهُ وَتُسَكِّنُهُ مِنَ الْإِجْمَامَ، وَهُوَ الرَّاحَةُ.

وَقَوْلُهُ: «تَذْهَبُ بِبِعْضِ الْحُزْنِ»، هَذَا- وَالله أَعْلَمُ- لِأَنَّ الْغَمَّ وَالْحُزْنَ يُبَرِّدَانِ الْمُزَاجِ، وَيُضْعِفَانِ الْحُرَارَةَ الْغَرِيزِيَّةَ لَيْلِ الرُّوحِ الْحَامِلِ لَمَا إِلَى جِهَةِ الْقَلْبِ الَّذِي هُوَ مَنْشَؤُهَا، وَهَذَا الْحِسَاءُ يُقَوِّي الْحُرَارَةَ الْغَرِيزِيَّةَ بِزِيَادَتِهِ فِي مَادَّتِهَا، فَتُزِيلُ أَكْثَرُ مَا عَرَضَ لَهُ مِنَ الْغَمِّ وَالْحُرْنِ.

وَقَدْ يُقَالُ - وَهُوَ أَقْرَبُ: إِنَّهَا تَذْهَبُ بِبَعْضِ الْخُزْنِ بِخَاصِّيَةٍ فِيهَا مِنْ جِنْسِ خَوَاصِّ الْأَغْذِيةِ مَا يُفْرِحُ بِالْخَاصِّيَةِ، وَالله أَعْلَمُ.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ قُوَى الْحَزِينِ تضعف باستيلاء اليبس على أعضائه، وعلى مَعِدَتِهِ خَاصَّةً لِتَقْلِيلِ الْغِذَاءِ، وَهَذَا الْحِسَاءُ يُرَطِّبُهَا، وَيُقَوِّيهَا، وَيُغَذِّيهَا، وَيَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ بِفُوَّادِ الْمِرِيضِ، لَكِنَّ الْمُرِيضَ كَثِيرًا مَا يَجْتَمِعُ فِي مَعِدَتِهِ خَلْطٌ مَرَارِيُّ، أَوْ بَلْغَمِيُّ، أَوْ صَدِيدِيٌّ، وَهَذَا الْحِسَاءُ يَجْلُو ذَلِكَ عَنِ المُعِدَةِ وَيَسْرُوهُ، وَيَحْدُرُهُ، وَيُمَيِّعُهُ، وَيُعَدِّلُ

كَيْفِيَّتَهُ، وَيَكْسِرُ سَوْرَتَهُ، فَيُرِيحُهَا وَلَا سِيَّا لَمِنْ عَادَتُهُ الْإغْتِذَاءُ بِخُبْزِ الشَّعِيرِ، وَهِيَ عَادَةُ أَهْلِ الْمُدِينَةِ إِذْ ذَاكَ، وَكَانَ هُو غَالِبَ قُوتِهِمْ، وَكَانَتِ الْحِنْطَةُ عَزِيزَةً عِنْدَهُمْ. وَالله أَعْلِمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ اللهُ عَلْمَ اللهُ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُولِي اللهُ الله

بَابُ السَّعُوطِ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيَّةِ: «احْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ، وَاسْتَعَطَ» (٢٠). قال ابن الجوزي تختلثه: قُوله: استعط. الاستعاط: تَخْصِيل الدَّهن أَو غَيره فِي أَقْصَى الْأَنْف، سَوَاء كَانَ بجذب النَّفس أَو بالتفريخ فِيهِ (٣).

بَابُ السَّعُوطِ بِالقُسْطِ الهِنْدِيِّ وَالْبَحْرِيِّ

وَهُوَ الكُسْتُ، مِثْلُ الكَافُورِ وَالقَافُورِ، مِثْلُ ﴿كُشِطَتْ﴾[التكوير:١١] وَقُشِطَتْ: نُزِعَتْ، وَقَرَأَ عَبْدُ اللهَّ: «قُشِطَتْ».

عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِحْصَنِ ﴿ عَلَيْكُمْ بَهَذَا النَّبِيَ عَيْدٌ يَقُولُ: ﴿ عَلَيْكُمْ بَهَذَا الغَودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ: يُسْتَعَطُ بِهِ مِنَ الْعُذْرَةِ، وَيُلَدُّ بِهِ مِنْ ذَاتِ الْعُذْرَةِ، وَيُلَدُّ بِهِ مِنْ ذَاتِ الْجُنْبِ ﴾ (٤٠).

قال ابن القيم كَ الله وَ الْقُسْطِ تَجْفِيفٌ يَشُدُّ اللَّهَاةَ وَيَرْفَعُهَا إِلَى مَكَانِهَا، وَقَدْ يَكُونُ نَفْعُهُ فِي هَذَا اللَّهَاءِ وَفِي الْقَرْوَاءِ الْحَارَّةِ، وَالْأَدْوِيَةِ الْحَارَّةِ الْخَارَةِ الْقَانُونِ» فِي هَذَا اللَّهَاءِ الْخُارِّةِ وَقَدْ يَنْفَعُ فِي الْأَدْوَاءِ الْحَارَّةِ، وَالْأَدْوِيَةِ الْحَارَّةِ بِالْفَانُونِ» فِي مُعَاجَةِ سُقُوطِ اللَّهَاةِ: بِالنَّاتِ تَارَةً وَبِالْعَرْضِ أُخْرَى. وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ «الْقَانُونِ» فِي مُعَاجَةِ سُقُوطِ اللَّهَاةِ: الْقُسْطَ مَعَ الشَّبِ الْيَانِيِّ، وَبِزْرِ المُرْوِ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ المُذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ: هُوَ الْعُودُ الْقُسْطَ مَعَ الشَّبِ الْيَكَانِيِّ، وَبِزْرِ المُرْوِ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ المُذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ: هُوَ الْعُودُ الْهُودُ الْمُؤْدِدِيُّ، وَهُو حُلُوْ، وَفِيهِ مَنَافِعُ عَدِيدَةٌ، وَكَانُوا يُعَالِحُونَ أَوْلَادَهُمْ الْبَعْرِي اللَّهَاةِ وَبِالْعِلَاقِ، وَهُو شَيْءٌ يُعَلِّقُونَةُ عَلَى الصِّبْيَانِ، فَنَهَاهُمُ النَّبِيُّ عَيْقَةٍ عَنْ ذَلِكَ، بِغَمْزِ اللَّهَاةِ وَبِالْعِلَاقِ، وَهُو شَيْءٌ يُعَلِّقُونَةُ عَلَى الصِّبْيَانِ، فَنَهَاهُمُ النَّبِيُّ عَيْقَةٍ عَنْ ذَلِكَ،

⁽١) الطب النبوي (١/ ٩٠).

⁽٢) رواه البخاري (٥٦٩١)، ومسلم (١٢٠٢).

⁽٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٣٣٨).

⁽٤) رواه البخاري (٦٩٢٥)، ومسلم (٢٢١٤).

وَأَرْشَدَهُمْ إِلَى مَا هُوَ أَنْفَعُ لِلْأَطْفَالِ، وَأَسْهَلُ عَلَيْهِمْ.

وَالسَّعُوطُ: مَا يُصَبُّ فِي الْأَنْفِ، وَقَدْ يَكُونُ بِأَدْوِيَةٍ مُفْرَدَةٍ وَمُرَكَّبَةٍ تُدَقُّ وَتُنْخَلُ وَتُعْجَنُ وَتُجُفَّفُ، ثُمَّ تُحُلُّ عِنْدَ الْحُاجَةِ، وَيُسْعَطُ بِهَا فِي أَنْفِ الْإِنْسَانِ، وَهُو مُسْتَلْقٍ عَلَى فَتُعْجَنُ وَتُخْفَفُ، ثُمَّ تُحُلُّ عِنْدَ الْحُاجَةِ، وَيُسْعَطُ بِهَا فِي أَنْفِ الْإِنْسَانِ، وَهُو مُسْتَلْقٍ عَلَى ظَهْرِهِ، وَبَيْنَ كَتِفَيْهِ ما يرفعها لينخفض رَأْسُهُ، فَيَتَمَكَّنُ السَّعُوطُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى دِمَاغِهِ، وَيَسْتَخْرِجُ مَا فِيهِ مِنَ الدَّاءِ بِالْعُطَاسِ، وَقَدْ مَدَحَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ التَّدَاوِي بِالسَّعُوطِ فِيهَا يُعْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهِ (١).

بَابُ أَيَّ سَاعَةٍ يَحْتَجِمُ وَاحْتَجَمَ أَبُومُوسَى، لَيْلًا

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ».

قال القسطلاني تخلفه: عن ابن عباس أنه قال: احتجم النبي على وهو صائم. ومقتضاه أنه احتجم نهارًا، والحاصل من هذا الحديث وسابقه المعلق: أن الحجامة لا تتعين في وقت بل تكون عند الاحتياج. نعم وردت أحاديث فيها التعيين ففي حديث أبي هريرة مرفوعًا: «مَنِ احْتَجَمَ لِسَبْعِ عَشْرَةَ وَتِسْعِ عَشْرَةَ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ كَانَ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ» رواه أبو داود، لكنه من رواية سعيد بن عبد الرحمن الجمحي وقد وثقه أكثرهم ولينه بعضهم من قبل حفظه، وله شاهد من حديث ابن عباس عند أحمد والترمذي ورجاله ثقات لكنه معلول، وشاهد آخر من حديث أنس عند ابن ماجة وسنده ضعيف، وعند ابن ماجة من حديث ابن عمر رفعه في أثنائه: «فاحتجموا على بركة الله يوم الخميس، واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء واجتنبوا يوم الأربعاء والجمعة والسبت والأحد» ورواه الدارقطني في الإفراد من وجه آخر ضعيف.

وحكي أن رجلاً احتجم يوم الأربعاء فأصابه مرض لكونه تهاون بالحديث، وفي حديث أبي بكرة عند أبي داود أنه كان يكره الحجامة يوم الثلاثاء وقال: إن رسول الله عنها أبي بكرة الثلاثاء يَوْمُ الدَّمِ وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَرْقَأُ فِيهَا (١). وعند الأطباء أن أنفع

⁽١) الطب النبوي (ص٧٢).

⁽١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٨٦٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩٥٣٩) من طريق بكَّارة بني

الحجامة ما يقع في الساعة الثانية أو الثالثة وأن لا يقع عقب استفراغ من حمام أو جماع، ولا عقب شبع ولا جوع، وأنها تفعل في النصف الثاني من الشهر ثم في الربع الثالث من أرباعه أنفع من أوّله وآخره؛ لأن الأخلاط في أول الشهر تهيج وفي آخره تسكن فأولى ما يكون الاستفراغ في أثنائه (۱).

قال العقيلي: وليس في هذا الباب في اختيار يوم للحجامة شيء يثبت.اهـ(٢).

بَابُ الحَجْم فِي السَّفَر وَالإحْرَام قَالَهُ ابْنُ بُحَيْنَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ»^(٣). بَابُ الْعِجَامَةِ مِنَ الدَّاءِ

عَنْ أَنَس اللهِ اللهِ عَنْ أَجْرِ الحَجَّامِ، فَقَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ، وَأَعْطَاهُ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ فَخَفَّفُوا عَنْهُ، وَقَالَ: «إِنَّ أَمْثَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الحِجَامَةُ، وَالقُسْطُ البَحْرِيُّ» وَقَالَ: «لاَ تُعَذَّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْغَمْزِ مِنَ العُذْرَةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالقُسْطِ»(٤).

عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله ﷺ: عَادَ الْمُقَنَّعَ ثُمَّ قَالَ: لاَ أَبْرَحُ حَتَّى تَحْتَجِمَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ فِيهِ شِفَاءً» (٥).

عبد العزيز عن عمته كبشة بنت أبي بكرة عن أبيها أبو بكرة وفي إسناده بكَّارة مختلف فيه. قال العقيلي: لا يتابع على حديثه في ترك الحجامة يوم الثلاثاء...الحديث.

وعمته هذه مجهولة لا يعرف حالها، والحديث قد ضعفه الألباني في «الضعيفة» (٢٢٥١).

⁽١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٨/ ٣٦٨).

⁽٢) الضعفاء (١/ ١٥٢).

⁽٣) رواه البخاري (٥٦٩٥)، ومسلم (١٢٠٢).

⁽٤) رواه البخاري (٦٩٦٥)، ومسلم (١٥٧٧).

⁽٥) رواه البخاري (٩٦٩٧)، ومسلم (٢٢٠٥).

بَابُ الحِجَامَةِ عَلَى الرَّأْس

عن عَبْدَ الله ابْنَ بُحَيْنَةَ، يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ: «احْتَجَمَ بِلَحْيِ جَمَلٍ مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ، وَهُوَ مُحُرِمٌ، فِي وَسَطِ رَأْسِهِ»(١).

قال الحافظ بن حجر يَحَلُّنهُ: قال الأطباء: إن الحجامة في وسط الرأس نافعة جدا، وقد ثبت أنه ﷺ فعلها كما في أول حديثي الباب وآخرهما وإن كان مطلقا فهو مقيد بأولها، وورد أنه ﷺ احتجم أيضا في الأخدعين والكاهل أخرجه الترمذي وحسنه وأبو داود وابن ماجه، وصححه الحاكم، قال أهل العلم بالطب: فصد الباسليق ينفع حرارة الكبد والطحال والرئة ومن الشوصة وذات الجنب وسائر الأمراض الدموية العارضة من أسفل الركبة إلى الورك وفصد الأكحل ينفع الامتلاء العارض في جميع البدن إذا كان دمويا، ولا سيما إن كان فسد وفصد القيفال ينفع من علل الرأس والرقبة إذا كثر الدم أو فسد وفصد الودجين لوجع الطحال والربو ووجع الجنبين والحجامة على الكاهل تنفع من وجع المنكب والحلق وتنوب عن فصد الباسليق(٢) والحجامة على الأخدعين تنفع من أمراض الرأس والوجه كالأذنين والعينين والأسنان والأنف والحلق وتنوب عن فصد القيفال، والحجامة تحت الذقن تنفع من وجع الأسنان والوجه والحلقوم، وتنقي الرأس، والحجامة على ظهر القدم تنوب عن فصد الصافن وهو عرق عند الكعب وتنفع من قروح الفخذين والساقين وانقطاع الطمث والحكة العارضة في الأنثيين، والحجامة على أسفل الصدر نافعة من دماميل الفخذ وجربه وبثوره ومن النقرس والبواسير وداء الفيل وحكة الظهر ومحل ذلك كله إذا كان عن دم هائج وصادف وقت الاحتياج إليه، والحجامة على المقعدة تنفع الأمعاء وفساد الحيض (٣).

⁽۱) رواه البخاري (۲۹۸ه)، ومسلم (۱۲۰۳).

 ⁽۲) الباسليق: هو عِرق في اليد عند المرفق في الجانب الإنسي إلى ما يلي الإبط[مفاتيح العلوم ص١٨١)، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (ص١٨٣) للسيوطي].

⁽٣) فتح الباري (١٥٢/١٥٠).

بَابُ الحِجَامَةِ مِنَ الشَّقِيقَةِ وَالصُّدَاعِ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَأْسِهِ وَهُوَ مُحُرِمٌ، مِنْ وَجَعٍ كَانَ بِهِ، بِمَاءٍ يُقَالُ لَهُ: لُخْيُ جَمَلٍ »(١).

قال الحافظ ابن حجر كتاته (٢): الشقيقة بشين معجمة وقافين: وزن عظيمة وجع يأخذ في أحد جانبي الرأس أو في مقدمه وذكر أهل الطب أنه من الأمراض المزمنة وسببه أبخرة مرتفعة أو أخلاط حارة أو باردة ترتفع إلى الدماغ فإن لم تجد منفذا أحدث الصداع فإن مال إلى أحد شقي الرأس أحدث الشقيقة وإن ملك قمة الرأس أحدث الصداع فإن مال إلى أحد شقي الرأس أحدث الشقيقة وإن ملك قمة الرأس أحدث داء البيضة وذكر الصداع بعده من العام بعد الخاص وأسباب الصداع كثيرة أو لامتلائها ومنها ما يكون عن ورم في المعدة أو في عروقها أو ريح غليظة فيها أو لامتلائها ومنها ما يكون من الحركة العنيفة كالجماع والقيء والاستفراغ أو السهر أو كثرة الكلام، ومنها ما يحدث عن الأعراض النفسانية كالهم والغم والحزن والجوع والحمى، ومنها ما يحدث عن حادث في الرأس كضربة تصيبه أو ورم في طالحت والحمى، ومنها ما يحدث عن حادث في الرأس كضربة تصيبه أو ورم في الاعتدال أو تبريده بملاقاة الهواء أو الماء في البرد، وأما الشقيقة بخصوصها فهي في شرايين الرأس وحدها وتختص بالموضع الأضعف من الرأس وعلاجها بشد العصابة وقد أخرج أحمد من حديث بريدة أنه ﷺ كان ربها أخذته الشقيقة فيمكث اليوم واليومين لا يخرج الحديث ".

⁽١) رواه البخاري (٥٧٠٠).

⁽٢) فتح الباري (١٠/١٥٣).

⁽٣) منكر: قاله الشيخ الألباني كَتَلَتُهُ، أخرجه أبو نعيم في «الطب» معلقاً فقال (ق ٤٤/ ١): وروى محمد بن عبد الله بن نمير: ثنا يونس بن بكير: ثنا المسيب بن دارم قال: حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ علته - مع كونه معلقاً - ابن دارم هذا؛ فإنه مجهول الحال؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه: «لا أعلم روى عنه غير أبي خلدة».

قلت: وهذه الرواية ترده، فلعلها لم تثبت عنده، وقال الذهبي في «الميزان»: «مجهول».

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ خَيْرٌ، فَفِي شَرْبَةٍ عَسَلٍ، أَوْ شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ لَذْعَةٍ مِنْ نَارٍ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتُوىَ »(١).

بَابُ الحَلْقَ مِنَ الأَذَى

عَنْ كَعْبِ هُوَ ابْنُ عُجْرَةَ ﴿ قَالَ: أَتَى عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ زَمَنَ الحُدَيْبِيَةِ، وَأَنَا أُوقِدُ عَنْ رَأْسِي، فَقَالَ: «أَيُؤْذِيكَ هَوَامُّك؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاحْلِقْ، وَصُمْ ثَلاَئَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةً، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً» قَالَ أَيُّوبُ: لاَ أَدْرِي إِلَّيْتِهِنَّ بَدَأً (٢).

قال ابن بطال تختلف: فيه: أن ما مايتأذى به المؤمن وإن صغر أذاه فمباح له إزالته وإماطته عنه؛ لأن إنتاثر القمل عليه كان من شعث الإحرام وذلك لا محالة أهون من علة لو كانت بجسده، فكما أمره الشير بإماطة أذى القمل عنه كان مداواة أسقام الأجساد أولى بإمطاتها بالدواء بخلاف قول الصوفية الذين لا يرون المداواة (٣).

وأما ابن حبان؛ فذكره في «الثقات» (٥/ ٤٣٧) على قاعدته في توثيق المجهولين، من رواية أبي خلدة فقط عنه. منكر. أخرجه أبو ثعيم في «الطب» معلقاً فقال (ق ٤٤ / ١): وروى محمد بن عبد الله بن نمير: ثنا يونس بن بكير: ثنا المسيب بن دارم قال: حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ علته - مع كونه معلقاً - ابن دارم هذا؛ فإنه مجهول الحال؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه: «لا أعلم روى عنه غير أبي خلدة».

قلت: وهذه الرواية ترده، فلعلها لم تثبت عنده، وقال الذهبي في (الميزان): «مجهول».

وأما ابن حبان؛ فذكره في «الثقات» (٥/ ٤٣٧) على قاعدته في توثيق المجهولين، من رواية أبي خلدة فقط عنه. السلسلة الضعيفة (١٢/ ٨٦٢).

قلت: ولم يعزه الشيخ الألباني تَعَلَّلُهُ لمسند أحمد، وكذلك لم أره في المسند.

- (١) رواه البخاري (٥٧٠٢)، ومسلم (٢٢٠٥).
- (٢) رواه البخاري (٥٧٠٣)، ومسلم (١٢٠١).
 - (٣) شرح صحيح مسلم (٩/ ٤٠٢).

بَابُ مَن اكْتَوَى أَوْ كَوَى غَيْرَهُ، وَفَضْل مَنْ لَمْ يَكْتَو

عن جَابِر ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ شِفَاءٌ، فَفِي شَرْطَةِ مِحْجَم، أَوْ لَذْعَةٍ بِنَارٍ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ () .

قال النووي تخلف: فَكَأَنَّهُ نَبَه ﷺ بِالْعَسَلِ عَلَى الْمُسَهِّلَاتِ وَبِالْحِجَامَةِ عَلَى إِخْرَاجِ الدَّمِ بِهَا وَبِالْفَصْدِ وَوَضْعِ الْعَلَقِ وَغَيْرِهَا عِمَّا فِي مَعْنَاهَا وَذَكَرَ الْكَيَّ لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عِنْدُ عَدَم نَفْع الْأَدْوِيَةِ الْمُشْرُوبَةِ وَنَحْوِهَا فَآخِرُ الطَّبِّ الْكَيُّ وَقَوْلُهُ ﷺ مَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتُويَ عَدَم نَفْع الْأَدْوِيَةِ المُشْرُوبَةِ وَنَحْوِهَا فَآخِرُ الطَّبِّ الْكَيُّ وَقَوْلُهُ ﷺ مَا الْحَبُّ أَنْ أَكْتُويَ إِلَيْهِ لِمَا فِيهِ مِنَ اسْتِعْمَالِ الْأَلَمِ الشَّدِيدِ فِي إِشَارَةٌ إِلَى اللَّهُ الشَّدِيدِ فِي الْحَلِي الْعَلَمِ مِنْ أَلَم الْكَيِّ حَتَّى يَضْطَرَّ إِلَيْهِ لَمَا فِيهِ مِنَ اسْتِعْمَالِ الْأَلَمِ الشَّدِيدِ فِي دَفْع أَلَم قَدْ يَكُونُ أَضْعَفُ مِنْ أَلَم الْكَيِّ (٢٠).

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ، ﴿ قَالَ: لاَ رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنِ أَوْ حُمَةٍ، فَذَكَرْتُهُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْر، فَقَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ عَلَيْ الْعُرضَتْ عَلَيَّ الأَمْم، فَجَعَلَ النَّبِيُّ وَالنَّبِيَّانِ يَمُرُّونَ مَعَهُمُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، حَتَّى رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، النَّيُّ وَالنَّبِيَّانِ يَمُرُّونَ مَعَهُمُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، حَتَّى رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ: مَا هَذَا؟ أُمْتِي هَذِهِ؟ قِيلَ: بَلْ هَذَا مُوسَى وقَوْمُهُ، قِيلَ: انْظُرْ إِلَى الأَفْقِ، فَإِذَا سَوَادٌ قَدْ مَلاَ اللَّفُقَ، قِيلَ: انْظُرْ هَا هُنَا وَهَا هُنَا فِي آفَاقِ السَّمَاءِ، فَإِذَا سَوَادٌ قَدْ مَلاَ اللهُ وَاتَبَعْنَا رَسُولُهُ، فَنَحْنُ هُمْ وَلَا يَبَعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ " ثُمَّ دَخَلَ الْأَفْق، قِيلَ: اللهُ وَاتَبَعْنَا رَسُولُهُ، فَنَحْنُ هُمْ، وَقَالُوا: نَحْنُ الَّذِينَ آمَنَا بِالله وَاتَبَعْنَا رَسُولُهُ، فَنَحْنُ هُمْ، وَقَالُوا: نَحْنُ الَّذِينَ آمَنَا بِالله وَاتَبَعْنَا رَسُولُهُ، فَنَحْنُ هُمْ، وَقَالُوا: نَحْنُ الَّذِينَ آمَنَا بِالله وَاتَبَعْنَا رَسُولُهُ، فَنَحْنُ هُمْ، فَقَالَ النَّذِينَ وَلِدُوا فِي الإِسْلامِ، فَإِنَّا وُلِدْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَبَلَغَ النَّبِي عَلَى فَخَرَجَ، وَلَا يَكْتُولُونَ اللهُ وَالَّذِينَ وَلِكُ مَلْكَ النَّذِينَ وَلِكُ مَنْ وَلَا يَعَمْ وَالَا: «نَعَمْ اللَّذِينَ لاَ يَسْبَقَكَ بَهَا عُكَاشَهُ وَالَّ يَوْلُ عَلَى اللهُ وَالَا: «نَعَمْ الْذَي مُعَمُ اللَّذِينَ وَلِكُ مَا عُكَاشَهُ وَالَا: «نَعَمْ فَقَامَ آخَوُ فَقَالَ: أَمَا عَلَى اللّهُ وَالَا: «نَعَمْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ وَالَا اللهُ وَالَا اللهُ اللّهُ وَالَا اللهُ وَالَا اللهُ اللّهُ اللّهُ الْمَالُولُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

⁽١) رواه البخاري (٥٧٠٤)، ومسلم (٢٢٠٥).

⁽۲) شرح صحیح مسلم (۱۹۳/۱۶).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٠٥)، ومسلم (٢٢٠).

بَابُ الإِثْمِدِ وَالكُحْلِ مِنَ الرَّمَدِ فِيهِ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةً

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ عَنْ أَمَّ الْمَرَأَةُ تُوقِيَ زَوْجُهَا، فَاشْتَكَتْ عَيْنَهَا، فَذَكَرُوهَا لِلنَّبِيِّ عَيَّكُ فَي بَيْتِهَا، وَذَكَرُوا لَهُ الكُحْلَ، وَأَنَّهُ يُخَافُ عَلَى عَيْنِهَا، فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ مَّكُثُ فِي بَيْتِهَا، وَذَكَرُوا لَهُ الكُحْلَ، وَأَنَّهُ يُخَافُ عَلَى عَيْنِهَا، فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ مَّكُثُ فِي بَيْتِهَا، فَقَلَّ، فَهَلَّا، فَي شَرِّ بَيْتِهَا - فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بَعْرَةً، فَهَلَّا، فَي شَرِّ بَيْتِهَا - فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بَعْرَةً، فَهَلَّا، أَوْبَعَةً أَشْهُر وَعَشْرًا (١٠).

قَالَ ابَنَ القيم تَعْلَلُهُ: وَفِي الْكُحْلِ: حِفْظٌ لِصِحَّةِ الْعَيْنِ، وَتَقْوِيَةٌ لِلنُّورِ الْبَاصِرِ، وَجَلَاءٌ لَهَا، وَتَلْطِيفٌ لِلْهَادَّةِ الرَّدِيئَةِ، وَاسْتِخْرَاجٌ لَمَا مَعَ الزِّينَةِ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِهِ، وَلَهُ عِنْدَ النَّوْمِ مَزِيدُ فَضْلِ لِاشْتِهَالِهَا عَلَى الْكُحْلِ، وَسُكُونِهَا عَقِيبَهُ عَنِ الْحُرَكَةِ اللَّضِرَّةِ بِهَا، وَخُدْمَةِ الطَّبِيعَةِ لَهَا، وَلِلْإِثْمِدِ مِنْ ذَلِكَ خَاصِيَّةٌ (٢).

بَابُ الجُذَامِ

عن أبي هُرَيْرَةَ هُ مُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهَ ﷺ: «لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ، وَلاَ هَامَةَ وَلاَ هَامَةَ وَلاَ هَامَةً وَلاَ هَامَةً وَلاَ هَامَةً وَلاَ صَفَرَ، وَفِرَّ مِنَ المُجْذُوم كَمَا تَفِرُّ مِنَ الأَسَدِ» (٣٠).

قال النووي تعلله: حديث لاعدوى المُرادُ بِهِ: نَفْيُ مَا كَانَتِ الجُاهِلِيَّةُ تَزْعُمُهُ وَتعتقده أَن المرض والعاهة تعدى بطبعها لابفعل الله تعالى، وأما حديث: «لا يُورَدُ مُحْرِضٌ عَلَى مُصِحِّ» فَأُرْشِدَ فِيهِ إِلَى مُجَانَبَةِ مَا يَحْصُلُ الضَّرَرُ عِنْدَهُ فِي الْعَادَةِ بِفِعْلِ الله تَعَالَى وَقَدْرِهِ فَنَفَى فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ الْعَدْوَى بِطَبْعِهَا وَلَمْ يَنْفِ حُصُولَ الظَّرَرِ عِنْدَ وَقَدْرِهِ فَنَفَى فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ الْعَدْوَى بِطَبْعِهَا وَلَمْ يَنْفِ حُصُولَ الظَّرَرِ عِنْدَ وَقَدَرِهِ فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَصْحِيحِ الْحَدِيثُيْنِ، وَالجُمْع بَيْنَهُمَا هُو لَلْقَالِ الله وَإِرَادَتِهِ وَقَدَرِهِ فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَصْحِيحِ الْحَدِيثُيْنِ، وَالجُمْع بَيْنَهُمَا هُو الطَّوابُ الله وَإِرَادَتِهِ وَقَدَرِهِ فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَصْحِيحِ الْحَدِيثُيْنِ، وَالجُمْع بَيْنَهُمَا هُو الطَّوابُ الله وَإِرَادَتِهِ وَقَدَرِهِ فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَصْحِيحِ الْحَدِيثُيْنِ، وَالجُمْع بَيْنَهُمَا هُو الطَّوابُ اللهِ وَإِرَادَتِهِ وَقَدَرِهِ فَهَذَا الَّذِي وَيَتَعَيَّنُ المُصِيرُ إِلَيْهِ، ولايؤثر نسيان أبى هريرة لحديث لاعدوى لِوَجْهَيْن:

⁽١) رواه البخاري (٦٠٧٥)، ومسلم (١٤٨٨).

⁽٢) الطب النبوي (ص٢١١).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٠٧).

أَحَدُهُمَا: أَنَّ نِسْيَانَ الرَّاوِي لِلْحَدِيثِ الَّذِي رواه لايقدح فِي صِحَّتِهِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ بَلْ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ. الْعُلَمَاءِ بَلْ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ.

وَالنَّانِي: أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ ثَابِتٌ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ فَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ هَذَا مِنْ رَوَايَةِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهَّ وَأَنسُ بْنُ مَالِكِ وبن عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ وَحَكَى المَّازِرِيُّ وَالْقَاضِي عِيَاضٌ عَنْ بَعْضِ الْعُلْمَاءِ أَن حديث: «لَا يُورَدُ مُحْرضٌ عَلَى مُصِحِّ» منسوخ بحديث: «لَا عَدْوَى»، وَهَذَا غَلَطٌ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ النَّسْخَ مُصِحِّ» منسوخ بحديث: «لَا عَدْوَى»، وَهَذَا غَلَطٌ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ النَّسْخَ يُشْتَرَطُ فِيهِ تَعَذَّرُ الْجُمْعِ بَيْنَ الْحُدِيثَيْنِ وَلَمْ يَتَعَذَّرْ بَلْ قَدْ جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ تَعَذَّرُ الْجُمْعِ بَيْنَ الْحُدِيثَيْنِ وَلَمْ يَتَعَذَّرْ بَلْ قَدْ جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ تَعَذَّرُ الْجُمْعِ بَيْنَ الْحُدِيثَيْنِ وَلَمْ يَتَعَذَّرْ بَلْ قَدْ جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ تَعَذَّرُ الْجُمْعِ بَيْنَ الْحُدِيثَيْنِ وَلَمْ يَتَعَذَّرْ بَلْ قَدْ جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ تَعَذَّرُ الْجُمْعِ بَيْنَ الْحُدِيثَيْنِ وَلَمْ يَتَعَذَّرْ بَلْ قَدْ جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا وَقَالَ آخِرُونَ عَلَى اللَّاسِخِ وَلَيْسَ لِلْعَدُوى بَلْ اللَّهِي وَاللَّهُ عِنَ اللَّهُ مِنْ إِيرَادِ المُمْرِضِ عَلَى المُصِحِّ فَلَيْسَ لِلْعَدُوى بَلْ اللَّهِ فِي بِللَّا الْوَى الْمَالِقُ وَلِكُ مُورِهُ الْمَالِقُ وَلَى الْكُومِة وَقَبْحُ صُورَتَهُ وصُورَة المُجذُوم، والصواب ماسبق وَالله أَعْلَمُ قُولُهُ يُعْلِيقٍ (١).

بَابٌ: الْمَنُّ شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ

عن سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ ظَلَّهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الكَمْأَةُ مِنَ المَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ» (٢).

قال النووي تَعْلَلُهُ: وَاخْتُلِفَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «الْكَمْأَةُ مِنَ الْمُنَّ» فَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَكَثِيرُونَ: شَبَّهَهَا بِالْمُنِّ الَّذِي كَانَ يَنْزِلُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَخْصُلُ لَمُمْ بِلَا كُلْفَةٍ وَلَا عِلَاجٍ وَلَا زَرْعِ بِزْرٍ وَلَا سقى ولا كُلْفَةٍ وَلَا عِلَاجٍ وَلَا زَرْعِ بِزْرٍ وَلَا سقى ولا غيره، وَقِيلَ: هِيَ مِنَ المُنِّ الَّذِي أَنْزَلَ الله تعالى على بنى إسرائيل حقيقة عملا بظاهر الله فظ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: (وَمَاؤُهَا شَفَاء للعين) قيل: هُو نَفْسُ اللَّاءِ مُجُرَّدًا وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنْ يُخْلَطَ مَاؤُهَا بِدَوَاءٍ وَيُعَالَجَ بِهِ الْعَيْنُ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ لِبُرُودَةِ مَا فِي الْعَيْنِ مِنْ حَرَارَةٍ فَهَاؤُهَا مُجُرَّدًا شِفَاءٌ وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ ذلك فمركب مَعَ غَيْرِهِ، وَالصَّحِيحُ بَلِ الصَّوَابُ أَنَّ مَاءَهَا

⁽۱) شرح صحیح مسلم (۲۱۳/۱٤).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٠٨)، ومسلم (٢٠٤٩).

مُجُرَّدًا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ مُطْلَقًا فَيُعْصَرُ مَاؤُهَا وَيُجْعَلُ فِي الْعَيْنِ مِنْهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ أَنَا وَغَيْرِي فِي فَحَرَرَ مَنِنَا مَنْ كَانَ عَمِي وَذَهَبَ بَصَرُهُ حَقِيقَةً فَكَحَّلَ عَيْنَهُ بِهَاءِ الْكَمْأَةِ مُجَرَّدًا فَشُفِي وَعَادَ إِلَيْهِ بَصَرُهُ وَهُوَ الشَّيْخُ الْعَدْلُ الْآيَمَنُ الْكَهَالُ بْنُ عَبْدِ الله الدِّمَشْقِيُّ صَاحِبُ صَلَاحٍ وَرَوَايَةٍ لِلْحَدِيثِ، وَكَانَ اسْتِعْمَالُهُ لِمَاءِ الْكَمْأَةِ اعْتِقَادًا فَى الحديث وتبركا به، والله أعلم (١).

بَابُ اللَّاوُودِ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ ﴿ أَنَّ أَبَا بَكْرِ ﴿ فَ قَبَلَ النَّبِيَّ عَلَيْهُ وَهُوَ مَيِّتُ ﴾ قَالَ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَدَّذَنَاهُ فِي مَرَضِهِ فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: ﴿ أَنْ لَا تَلُدُّونِي ﴾، فَقُلْنَا: كَرَاهِيَةُ المَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: ﴿ أَمُ أَنْهُكُمْ أَنْ تَلُدُّونِي ؟ » قُلْنَا: كَرَاهِيَةَ المَريضِ لِلدَّوَاءِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: ﴿ أَمُ أَنْهُكُمْ إِلَّا الْعَبَّاسَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ ﴾ (٢).

قال ابن القيم تَعْلَلْهُ: قَالَ أَبُو عبيد عن الأَصمعي: اللَّدُودُ: مَا يُسْقَى الْإِنْسَانُ فِي أَحَدِ شِقَي الْفَمِ، أُخِذَ مِنْ لَدِيدَي الْوَادِي، وَهُمَا جَانِبَاهُ. وَأُمَّا الْوَجُورُ فَهُوَ فِي وَسَطِ الْفَم.

ُ قُلْتُ: وَاللَّدُودُ - بِالْفَتْحِ: هُوَ الدَّوَاءُ الَّذِي يُلَدُّ بِهِ. وَالسَّعُوطُ: مَا أُدْخِلَ مِنْ أَنْفِهِ (٣).

قال ابن العربي تخلفه: أراد أن لا يأتوا يوم القيامة وعليهم حقه فيقعوا في خطب عظيم، وتعقب بأنه كان يمكن العفو؛ لأنه كان لا ينتقم لنفسه، والذي يظهر أنه أراد بذلك تأديبهم؛ لئلا يعودوا فكان ذلك تأديبا لا قصاصا ولا انتقاما، قيل: وإنها كره الله مع أنه كان يتداوى؛ لأنه تحقق أنه يموت في مرضه، ومن حقق ذلك كره له التداوي قلت: وفيه نظر والذي يظهر أن ذلك كان قبل التخيير والتحقق، وإنها أنكر التداوي لأنه كان غير ملائم لدائه لأنهم ظنوا أن به ذات الجنب فداووه بها يلائمها التداوي لأنه كان غير ملائم لدائه لأنهم ظنوا أن به ذات الجنب فداووه بها يلائمها

⁽۱) شرح صحیح مسلم (۲/۱٤).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٠٩).

⁽٣) زاد المعاد (٤/ ٧٧).

ولم يكن به ذلك كما هو ظاهر في سياق الخبر كما ترى، والله أعلم (١).

عَنْ أُمِّ قَيْسٍ، قَالَتْ: دَخَلْتُ بِابْنِ لِي عَلَى رَسُولِ الله ﷺ، وَقَدْ أَعْلَقْتُ عَلَيْهِ مِنَ العُذْرَةِ، فَقَالَ: «عَلَى مَا تَدْغَرْنَ أَوْلاَدَكُنَّ بِهَذَا العِلاَقِ، عَلَيْكُنَّ بِهَذَا العُودِ الهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الجَنْبِ: يُسْعَطُ مِنَ العُذْرَةِ، وَيُلَدُّ مِنْ ذَاتِ الجَنْبِ» فَيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الجَنْبِ: يُسْعَطُ مِنَ العُذْرَةِ، وَيُلَدُّ مِنْ ذَاتِ الجَنْبِ» فَيه فَشَعَطُ مِنَ العُذْرَةِ، وَيُلَدُ مِنْ ذَاتِ الجَنْبِ» فَسَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: بَيَّنَ لَنَا اثْنَيْنِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا خَسْةً، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ مَعْمَرًا يَقُولُ: أَعْلَقْتُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: لَمْ يَحْفَظْ، إِنَّمَا قَالَ: أَعْلَقْتُ عَنْهُ، حَفِظْتُهُ مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ، وَمَعْ وَوَصَفَ سُفْيَانُ إِي عَنْكِهِ، وَلَمْ يَقُولُ: أَعْلِقُوا عَنْهُ شَيْئًا (٢). عَنْ مَا مُنْ يَقُلْ: أَعْلِقُوا عَنْهُ شَيْئًا (٢).

قال النووي تَعْلَلُهُ: أما قولها: أعلقت عليه فهكذا هُوَ فِي جَمِيع نُسَخِ صَحِيحٍ مُسْلِم عَلَيْهِ، وَوَقَعَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ رِوَايَةِ مَعْمَرٍ وَغَيْرِهِ عَلَيْهِ: فَأَعْلَقْتُ عَلَيْهِ، كَمَا هُنَّا وَمَنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ بْنِ عَيَيْنَةَ: فَأَعْلَقْتُ عَنْهُ بِالنُّونِ، وَهَذَا هُوَ الْمُعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ.

قَالَ الْحُطَّابِيُّ: الْمُحَدِّثُونَ يَرْوُونَهُ أَعَلَقْتُ عَلَيْهِ، وَالصَّوَابُ: عَنْهُ، وكذا قَال غَيْرُهُ وَحَكَاهُمَا بَعْضُهُمْ لُغَتَيْنِ أَعَلَقْتُ عَنْهُ وَعَلَيْهِ، وَمَعْنَاهُ: عَالِحُتُ وَجَعَ لَهَاتِهِ بأُصْبُعِي.

وَأَمَّا الْعُذْرَةُ فَقَالَ الْعُلَمَاءُ: هِي بِضَمِّ الْعَيْنِ وَبِالذَّالِ الْعُجْمَةِ: وَهِيَ وَجَعٌ فِي الْحَلْقِ يَهِيجُ مِنَ الدَّم يُقَالُ فِي عِلَاجِهَا: عَذَرْتُهُ فَهُو مَعْذُورٌ وَقِيلَ: هي قرحة تخرج في الحز الذي يبن الْحُلْقِ وَالْأَنْفِ تَعْرِضُ لَلصِّبْيَانِ غَالِبًا عِنْدَ طُلُوعِ الْعُذْرَةِ وَهِي خَمْسَةُ كَوَاكِبَ ثَعْتَ الشَّعْرَى الْعَبُورِ وَتُسَمَّى الْعَذَارَى، وَتَطْلُعُ فِي وَسَطِ الْحُزِّ، وَعَادَةُ النِّسَاءِ فَي مُعَالَجَةِ الْعُذْرَةِ أَنْ تَأْخُذَ الْمُرْأَةُ خِرْقَةً فَتَفْتِلَهَا فَتُلا شَدِيدًا وَتُدْخِلَهَا فِي أَنْفِ الصَّبِي وَتَطْعَنَ ذَلِكَ المُوضِعِ فَيَنْفَجِرُ مِنْهُ دَمُّ أَسْوَدُ، وَرُبَّمَا أَقْرَحَتْهُ، وَذَلِكَ الطَّعْنُ يُسَمَّى دَغُرًا وَتَطْعَنَ ذَلِكَ المُوضِعِ فَيَنْفَجِرُ مِنْهُ دَمُّ أَسْوَدُ، وَرُبَّمَا أَقْرَحَتْهُ، وَذَلِكَ الطَّعْنُ يُسَمَّى دَغُرًا وَتَعْبِشُ عَنْ فَلُونَ الْوَلَادَكُنَّ أَنَّهَا تَعْمِزُ حَلْقَ الْوَلَدِ بِأَصْبُعِهَا فَتَرْفَعُ ذَلِكَ المُوضِع فَيَنْفَجِرُ مِنْهُ دَمُّ أَسْوَدُ، وَرُبَّمَا أَقْرُحَتْهُ، وَذَلِكَ الطَّعْنُ يُسَمَّى دَغُرًا وَعَمْ فَلَاقُ وَهُو الْأَشْهَرُ عِنْدَ وَلَى اللَّوْفِعَ وَلَا اللَّعْدَ وَاللَّا الْعَلَاقُ وَهُو الْأَشْهَرُ عِنْدَ وَلِي الرِّوايَةِ الْأَخْرَى: الْإِعْلَاقُ وَهُو الْأَشْهَرُ عِنْدَ وَلَا اللَّعْرَاقُ وَهُو الْأَشْهَرُ عِنْدَ وَالوا: والعلاق الْعَلَاقُ وَهُو قَالُوا: والعلاق الْعَلَاقُ لَاعِوزِ قَالُوا: والعلاق

⁽١) نقله الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٨/ ١٤٧).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧١٣)، ومسلم (٢٢١٤).

مُصْدَرُ أَعَلَقْتُ عَنْهُ، وَمَعْنَاهُ أَزَلْتُ عَنْهُ الْعَلُوقَ، وَهِيَ الْآفَةُ وَالدَّاهِيَةُ، وَالْإِعْلَاقُ هُوَ مُعَاجَةُ عُذْرَةِ الصَّبِيِّ وَهِيَ وَجَعُ حَلْقِهِ كَمَا سَبَقَ قَالَ بن الْأَثِيرِ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَلَاقُ هُوَ الاِسْمُ منه وأما ذات الجنب فعلة معروفة والعود الهندى يُقَالُ لَهُ: الْقُسْطُ.

وَالْكُسْتُ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ قَوْلُهُ ﷺ: «عَلَامَهُ تَدْغَرْنَ أَوْلَادَكُنَّ» هَكَذَا هُوَ فِي جميع النسخ علامه وهي هاء السكت ثبت هُنَا فِي الدَّرْج^(١).

عَائِشَةَ ﴿ عَنْ مَ رَوْجَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَتْ: لَمّا ثَقُلَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ، اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ فِي أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَّ لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخُطُّ رِجْلاً فِي الْمَرْضِ، بَيْنَ عَبّاسٍ وَآخَرَ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبّاسٍ، قَالَ: هَلْ تَدْرِي مَن الرَّجُلُ الآخَرُ الْأَرْضِ، بَيْنَ عَبّاسٍ وَآخَرَ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبّاسٍ، قَالَ: هَلْ تَدْرِي مَن الرَّجُلُ الآخَرُ الآخِرُ اللّهَ يَعْدَ مَا الّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةً ؟ قُلْتُ: لاَ، قَالَ: هُو عَلِيٌّ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَالَ النّبيُ عَلَيْ بَعْدَ مَا الّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةً ؟ قُلْتُ : هَرِيقُوا عَلَيْ مِنْ سَبْعِ قِرَبٍ لَمْ ثُعْلَلْ أَوْكِيتُهُنَّ، لَعَلِي وَخَعَلُ بَعْدَ مَا النّبي عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ القِرَبِ، حَتَّى جَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: «أَنْ قَدْ فَعَلْتُنَّ» قَالَتْ: وَخَرَجَ إِلَى النّاسِ، فَصَلّى هَمْ وَخَطَبَهُمْ أَنَ

بَابُ العُدْرَة

عن أُمَّ قَيْسٍ بِنْتَ عِصْنِ الْأَسَدِيَّة، أَسَدَ خُزَيْمَة، وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الأُولِ اللَّآتِي بَايَعْنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، وَهِيَ أُخْتُ عُكَاشَة، أُخْبَرَتْهُ: أَنْهَا أَتَتْ رَسُولَ الله عَلَيْهِ بِابْنِ لَمَا قَدْ أَعْلَقَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ، فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: «عَلَى مَا تَدْغَرْنَ أَوْلاَدَكُنَّ بِهَذَا الْعِلاقِ، قَدْ أَعْلَقَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ، فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: «عَلَى مَا تَدْغَرْنَ أَوْلاَدَكُنَّ بِهَذَا الْعِلاقِ، عَلَيْهُ مِبَذَا العُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَة أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الجَنْبِ » يُريدُ الكُسْتَ، وَهُو الْعُودُ الْهِنْدِيُّ، وَقَالَ يُونُسُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: «عَلَقَتْ عَلَيْهِ» (٣٠). انظر: شرح الحديث تحت بَابُ اللَّدُودِ.

⁽۱) شرح صحیح مسلم (۱۶/۲۰۰). (۲) ما داده (۲۷۷۵)

⁽٢) رواه البخاري (٥٧١٤)، ومسلم (٤١٨).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧١٥).

بَابُ دَوَاءِ الْمَبْطُونِ

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلُ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ فَقَالَ: إِنَّ أَخِي اسْتَطْلَقَ بَطْنُهُ، فَقَالَ: «صَدَقَ الله «اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ فَقَالَ: «صَدَقَ الله وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ» (١).

قال ابن القيم تَعْلَقَهُ: وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «صَدَقَ الله وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ»، إشَارَةٌ إِلَى تَخْقِيقِ نَفْعِ هَذَا الدَّوَاءِ، وَأَنَّ بَقَاءَ الدَّاءِ لَيْسَ لِقُصُورِ الدَّوَاءِ فِي نَفْسِهِ، وَلَكِنْ لِكَذِبِ الْبَطْنِ، وَكَثْرَةِ الْمُادَّةِ الْفَاسِدَةِ فِيهِ، فَأَمَرَهُ بِتَكْرَارِ الدَّوَاءِ لِكَثْرَةِ الْمُادَّةِ ('').

وقال تعلقه:...فهذا الْقُرْآنُ الَّذِي هُوَ شِفَاءٌ لِمَا فِي الصَّدُورِ - إِنْ لَمْ يُتَلَقَّ هَذَا التَّلَقِّي - لَمْ يَحْصُلْ بِهِ شِفَاءُ الصَّدُورِ مِنْ أَدْوَائِهَا، بَلْ لَا يَزِيدُ الْمُنَافِقِينَ إِلَّا رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَأَيْنَ يَقَعُ طِبُّ الْأَبْدَانِ مِنْهُ فَطِبُ النَّبُوَّةِ لَا يُنَاسِبُ إِلَّا الْأَبْدَانِ الْمَنْ فَطِبُ النَّبُوَّةِ لَا يُنَاسِبُ إِلَّا الْأَبْدَانَ الطَّيِّبَةَ وَالْقُلُوبَ الْحَيَّةَ، فَإِعْرَاضُ الطَّيِّبَةَ وَالْقُلُوبَ الْحَيَّة، فَإِعْرَاضُ الطَّيِّبَةَ وَالْقُلُوبَ الْحَيَّة، فَإِعْرَاضُ النَّاسِ عَنْ طِبِ النَّبُوَّةِ كَاعْرَاضِهِمْ عَنِ الإسْتِشْفَاء بِالْقُرْآنِ الَّذِي هُو الشِّفَاءُ النَّافِعُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِقُصُورٍ فِي الدَّوَاءِ، وَلَكِنْ لِخُبْثِ الطَّيِيعَةِ، وَفَسَادِ الْمُحَلِّ وَعَدَمِ قَبُولِهِ، وَالله الْمُوقَةُ النَّافِعُ، الْمُؤَلِّقُ (٣).

بَابُ لاَ صَفَرَ، وَهُوَدَاءٌ يَأْخُذُ البَطْنَ

عن أبي هُرَيْرةَ هَ الله عَلَى: إِنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ قَالَ: «لاَ عَدْوَى وَلاَ صَفَرَ وَلاَ هَامَةً» فَقَالَ أَعْرَابِيِّ: يَا رَسُولَ الله، فَمَا بَالُ إِيلِي، تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظِّبَاءُ، فَيَأْتِي البَعِيرُ الأَعْرَابُ فَيَذْخُلُ بَيْنَهَا فَيُجْرِبُهَا؟ فَقَالَ: «فَمَنْ أَعْدَى الأَوَّلَ؟» (٤).

قال الخطابي كَتْلَلَّهُ: قوله: «لا عدوى» يريد أن شيئاً لا يعدي شيئاً حتى يكون

⁽١) رواه البخاري (٥٧١٦)، ومسلم (٢٢١٧).

⁽٢) الطب النبوي (ص٢٩).

⁽٣) زاد المعاد (٤/ ٣٣).

⁽٤) رواه البخاري (١٧١٧)، ومسلم (٢٢٢٠).

الضرر من قبله، وإنها هو تقدير الله - جل وعز - وسابق قضائه فيه، ولذلك قال: فمن أعدى الأول. يقول: إن أول بعير جرب من الإبل لم يكن قبله بعير أجرب فيعديه وإنها كان أول ما ظهر الجرب في أول بعير منها بقضاء الله وقدره فكذلك ما ظهر منه في سائر الإبل بعد. وأما الصفر فقد ذكره أبو عبيد في كتابه، وحكي عن رؤبة بن العجاج أنه سئل عن الصفر فقال: هي حية تكون في البطن تصيب الماشية والناس قال: وهي أعدى من الجرب، قال أبو عبيد: فأبطل النبي عليه أنها تعدي قال، وقال غيره في الصفر: أنه تأخيرهم المحرم إلى صفر في تحريمه.

قال: وأما الهامة فإن العرب كانت تقول: إن عظام الموتى تصير هامة فتطير أبطل النبي عَلَيْكَ ذلك من قولهم. قلت: وتطير العامة اليوم من صوت الهامة ميراث ذلك الرأي وهو من باب الطيرة المنهى عنها.

وأما قوله: «لَا يُؤرَدن مُكْرِضٌ عَلَى مُصِحِّ»، قال: الممرض الذي مرضت ماشيته والمصح هو صاحب الصحاح منها، كما قيل: رجل مضعف إذا كانت دوابه ضعافاً، ومقو إذا كانت أقوياء، وليس المعنى في النهي عن هذا الصنيع من أن المرضى تعدي الصحاح، ولكن الصحاح إذا مرضت بإذن الله وتقديره وقع في نفس صاحبه أن ذلك إنها كان من قبل العدوى فيفتنه ذلك ويشككه في أمره فأمر باجتنابه والمباعدة عنه لهذا المعنى.

وقد يحتمل أن يكون ذلك من قبل الماء والمرعى فتستوبله الماشية فإذا شاركها في ذلك الماء الوارد عليها أصابه مثل ذلك الداء والقوم بجهلهم يسمونه عدوى، وإنها هو فعل الله – تبارك وتعالى – بتأثير الطبيعة على سبيل التوسط في ذلك، والله أعلم (۱).

بَابُ ذَاتِ الجَنْبِ

عن أُمَّ قَيْسِ بِنْتَ مِحْصَنٍ، وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الأُولِ اللَّاتِي بَايَعْنَ رَسُولَ الله عَيَّا أَتَتْ رَسُولَ الله عَيَّا إِبْنِ لَمَا قَدْ عَلَيْهُ، وَهِي أُخْتُ عُكَاشَةَ بْنِ مِحْصَنٍ، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ الله عَيَّا بِابْنِ لَمَا قَدْ عَلَيْهُ مِنَ الْعُذْرَةِ، فَقَالَ: «اتَّقُوا الله، عَلَى مَا تَدْغَرُونَ أَوْلاَدَكُمْ بَهَذِهِ الأَعْلاقِ، عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الجَنْبِ » يُرِيدُ الكُسْت، يَعْنِي القُسْطَ. قَالَ: وَهِيَ لُغَةٌ (أ).

عنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ، قَالَ: «أَذِنَ رَسُولُ الله ﷺ لِأَهْلِ بَيْتٍ مِنَ الأَنْصَارِ أَنْ يَرْقُوا مِنَ الْحَمَٰةِ وَالأَذُٰنِ» قَالَ أَنَسُ: «كُوِيتُ مِنْ ذَاتِ الجَنْبِ، وَرَسُولُ الله ﷺ حَيُّ، وَشَهِدَنِي أَبُو طَلْحَةَ كَوَانِي»(٢).

تقدم شرح الحديث قريباً.

بَابُ حَرْقِ الحَصِيرِ لِيُسَدَّ بِهِ الدَّمُ

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: «لَّا كُسِرَتْ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ البَيْضَةُ، وَأَدْمِيَ وَجُهُهُ، وَكُسِرَتْ رَبَاعِيتُهُ، وَكَانَ عَلِيٌّ يَخْتَلِفُ بِاللَّاءِ فِي المِجَنِّ، وَجَاءَتْ فَاطِمَةُ تَغْسِلُ عَنْ وَجْهِهِ الدَّمَ، فَلَهَا رَأَتْ فَاطِمَةُ - عَلَيْهَا السَّلاَمُ - الدَّمَ يَزِيدُ عَلَى المَاءِ كَثْرَةً، عَمَدَتِ الى حَصِيرٍ فَأَحْرَقَتْهَا، وَأَلْصَقَتْهَا عَلَى جُرْح رَسُولِ الله ﷺ، فَرَقاً الدَّمُ (٣).

قال ابن بطال: قال المهلب: فيه أن قطع الدم بالرماد من المعلوم القديم المعمول به لا سيما إذا كان الحصير من ديس السعدى فهى معلومه بالقبض وطيب الرائحة، فالقبض يسد أفواه الجراح وطيب الرائحة يذهب بزهم الدم وإذا غسل الدم بالماء كما فعل اولا بجرح النبى فليجمد الدم ببرد الماء إذا كان الجرح سهلا غير غائر، وأما إذا كان غائرًا فلا تؤمن فيه آفاة الماء وضررة، وكان أبو الحسن بن القابسى يقول:

⁽۱) رواه البخاري (۷۱۸)، ومسلم (۲۲۱٤).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧١٩)، ومسلم (٢١٩٦).

⁽٣) رواه البخاري (٧٢٢)، ومسلم (١٧٩٠).

لوددنا أن نعلم ذلك الحصير ماكان فنجعله دواء لقطع الدم.

قال ابن بطال: وأهل الطب يزعمون أن كل حصير إذا أحرق يقطع رماده الدم، بل الأرمدة كلها تفعل ذلك؛ لأن الرماد من شأنه القبض، وقد ترجم أبو عيسى الترمذى لحديث سهل بن سعد بهذا المعنى فقال: باب التداوى بالرماد، ولم يقل باب التداوى برماد الحصير (۱).

بَابُ الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَطْفِئُوهَا بِالْمَاءِ» قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ عَبْدُ الله، يَقُولُ: «اكْشِفْ عَنَّا الرِّجْزَ» (٢).

قال ابن عبد البر يَخْلَله: (فَأَطْفِئُوهَا بِالْمَاءِ)... هو الصب بين المحموم وبين جيبه وذلك أن يصب الماء بين طوقه وعنقه حتى يصل إلى جسده فمن فعل كذلك وكان معه يقين صحيح رجوت له الشفاء من الحمى - إن شاء الله (٣).

قال الحافظ ابن حجر تعلقه: في حديث الأمر بالإبراد أن شدة الحر من فيح جهنم وأن الله أذن لها بنفسين، وقيل: بل الخبر ورد مورد التشبيه والمعنى أن حر الحمى شبيه بحر جهنم تنبيها للنفوس على شدة حر النار وأن هذه الحرارة الشديدة شبيهة بفيحها وهو ما يصيب من قرب منها من حرها كما قيل بذلك في حديث الإبراد والأول أولى والله أعلم (٤).

وقال ابن القيم تخلفه: وَقَدْ أَشْكَلَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى كَثِيرِ مِنْ جَهَلَةِ الْأَطِبَّاءِ، وَرَأَوْهُ مُنَافِيًا لِدَوَاءِ الْخُمَّى وَعِلَاجِهَا، وَنَحْنُ نُبَيِّنُ بِحَوْلِ الله وَقُوَّتِهِ وَجْهَهُ وَفِقْهَهُ، فَنَقُولُ: «خِطَابُ النَّبِيِّ عَلِيْ نَوْعَانِ: عَامٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ، وَخَاصُّ بِبَعْضِهِمْ، فَالْأَوَّلُ «كَعَامَةِ خِطَابِه، وَالثَّانِي: كَقَوْلِهِ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بول، ولا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ خِطَابِه، وَالثَّانِي: كَقَوْلِهِ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بول، ولا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ

⁽١) شرح صحيح البخاري (٩/ ٤٢٠).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٢٣)، ومسلم (٢٢٠٩).

⁽٣) التمهيد (٢٢/ ٢٢٧).

⁽٤) فتح الباري (١٠/ ١٧٥).

شَرِّقُوا، أَوْ غَرِّبُوا»، فَهَذَا لَيْسَ بِخِطَابِ لِأَهْلِ الْمُشْرِقِ وَالْمُغْرِبِ وَلَا الْعِرَاقِ، وَلَكِنْ لِأَهْلِ الْمُشْرِقِ وَالْمُغْرِبِ وَلَا الْعِرَاقِ، وَلَكِنْ الْمُشْرِقِ لِأَهْلِ الْمُدِينَةِ وَمَا عَلَى سَمْتِهَا، كَالشَّامِ وَغَيْرِهَا. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «مَا بَيْنَ الْمُشْرِقِ وَالْمُغْرِبِ قِبْلَةٌ».

وَإِذَا عُرِفَ هَذَا، فَخِطَائِهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ خَاصٌ بأهل الحجاز، وما وَالَاهُمْ، إِذْ كَانَ أَكْثَرُ الْحُمِّيَّةِ الْحَادِثَةِ عَنْ شِدَّةٍ كَانَ أَكْثَرُ الْحُمِّيَةِ الْعَرَضِيَّةِ الْحَادِثَةِ عَنْ شِدَّةٍ كَانَ أَكْثَرُ الْحُمِّيَةِ الْعَرَضِيَّةِ الْحَادِثَةِ عَنْ شِدَّةٍ حَرَارَةِ الشَّمْسِ، وَهَذِهِ يَنْفَعُهَا المَّاءُ الْبَارِدُ شُرْبًا وَاغْتِسَالًا، فَإِنَّ الْحُمَّى حَرَارَةٌ غَرِيبةٌ تَشْتَعِلُ فِي الْقَلْبِ، وَتَنْبَثُ مِنْهُ بِتَوَسُّطِ الرُّوحِ وَالدَّمِ فِي الشَّرَايِينِ وَالْعُرُوقِ إِلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ، فَتَشْتَعِلُ فِي الْقَرْمِقِ الْمَعْ اللَّرُوحِ وَالدَّمِ فِي الشَّرَايِينِ وَالْعُرُوقِ إِلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ، فَيهِ اشْتِعَالًا يُضِرُّ بِالْأَفْعَالِ الطَّبِعِيَّةِ، وَهِي تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ عَرَضِيَّةٌ: وَهِي الْوَرَمِ، أَوِ الْحَرَكَةِ، أَوْ إِصَابَةِ حَرَارَةِ الشَمس، أو القيظ عَرَضِيَّةٌ: وَهِي ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ، وَهِي لَا تَكُونُ إِلَّا فِي مَادَةٍ أُولَى، ثُمَّ الشَديد، ونحو ذلك. وَمَرَضِيَّةٌ: وَهِي ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ، وَهِي لَا تَكُونُ إِلَّا فِي مَادَةٍ أُولَى، ثُمَّ الشَديد، ونحو ذلك. وَمَرَضِيَّةٌ: وَهِي ثَلَانَةُ أَنْوَاعٍ، وَهِي لَا تَكُونُ إِلَّا فِي مَادَةٍ أُولَى، ثُمَّ الشَديد، ونحو ذلك. وَمَرَضِيَّةٌ: وَهِي ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ، وَهِي لَا تَكُونُ إِلَّا فِي مَادَةٍ أُولَى، ثُمَّ الْمُعْلِقِ فَا بِاللَّوحِ سُمِّيَتْ حُمَّى يَوْمٍ؛ لِأَنْهَا فِي الْمَالِيَةِ الْمُلْتَةُ أَيَّامٍ، وَإِنْ كَانَ مَبْدَأُ تَعَلَّقِهَا بِالْأَعْضَاءِ الصَّلْبَةِ الْأَصْلِيَةِ، سُمِّيتْ حُمَّى دِقَّ، وَحَى هَذِهِ الْأَنْوَاعِ أَصْنَافٌ تَعَلِّقِهَا بِالْأَعْضَاءِ الصَّلْبَةِ الْأَصْلِيَةِ، سُمِّيتْ حُمَّى دِقً، وَحَوْتَ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ أَصْنَافُ مُنْ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمَ الْمُؤْمِ الْقُعْمَاءِ الصَّلْبَةِ الْأَصْوِية، سُمِيتُ حُمَّى دِقً، وَحَّتَ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ أَصْنَافُ لَا مُؤْمَاءِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤَامِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِقِيقَ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ ال

وَقَدْ يَنْتَفِعُ الْبَدَنُ بِالْحُمَّى انْتِفَاعًا عَظِيمًا لَا يَبْلُغُهُ الدَّوَاءُ، وَكَثِيرًا مَا يَكُونُ حُمَّى يَوْم، وَحُمَّى الْعَفَنِ سَبَبًا لِإِنْضَاجِ مَوَادَّ غَلِيظَةٍ لَمْ تَكُنْ تَنْضَجُ بِدُونِهَا، وَسَبَبًا لِتَفَتَّحِ سُدَدٍ لَمْ يَكُنْ تَضِلُ إِلَيْهَا الْأَدْوِيَةُ الْمُفَتِّحَةُ (۱).

عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، أَنَّ أَسْهَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرِ ﴿ كَانَتْ إِذَا أُتِيَتْ بِالْمُرْأَةِ قَدْ حُمَّتْ تَدْعُو لَهَا، أَخَذَتِ الْمَاءَ، فَصَبَّتْهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ جَيْبِهَا، قَالَتْ: «وَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَلْهُ مُثَنّ اَلله عَلَيْهِ مَا يَاللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ال

⁽١) الطب النبوي (ص٢١).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٢٤)، ومسلم (٢٢١١).

عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَابْرُدُوهَا بِالْمَاءِ»(١). عن رَافِع بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ يَقُولُ: «الْحُمَّى مِنْ فَوْحِ جَهَنَّمَ، فَابْرُدُوهَا بِالْمَاءِ»(٢).

بَابُ مَنْ خَرَجَ مِنْ أَرْضٍ لاَ تُلاَيِمُهُ

عن أَنسَ بْنَ مَالِكِ، حَدَّنَهُمْ: «أَنَّ نَاسًا، أَوْ رِجَالًا، مِنْ عُكُلِ وَعُرَيْنَةَ، قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْ وَتَكَلَّمُوا بِالإِسْلاَم، وَقَالُوا: يَا نَبِيَّ الله، إِنَّا كُنَّا أَهْلَ ضَرْع، وَلَمْ نَكُنْ أَهْلَ رِيفٍ، وَاسْتَوْخُوا اللهِ عَلَيْ بِذَوْدٍ وَبِرَاعٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخُرُجُوا فِيهِ، فَيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبُوا لِهَا، فَانْطَلَقُوا حَتَّى كَانُوا نَاحِيةَ الحَرَّةِ، كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلاَمِهِمْ، وَقَتَلُوا رَاعِي رَسُولِ الله عَلَيْ وَاسْتَاقُوا الذَّوْدَ، فَبَلَغَ النَّبِيَ عَلَيْهُ، فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ، وَأَمَر بِهِمْ فَسَمَرُوا أَعْيَنَهُمْ وَقَطَعُوا أَيْدِيَهُمْ، وَتُرِكُوا فِي نَاحِيةِ الحَرَّةِ، كَلَّهُ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ، وَأَمَر بِهِمْ فَسَمَرُوا أَعْيَنَهُمْ وَقَطَعُوا أَيْدِيَهُمْ، وَتُرِكُوا فِي نَاحِيةِ الحَرَّةِ، حَتَى مَاتُوا عَلَى حَالِهِمْ» (**).

بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي الطَّاعُونَ

عن أَسَامَةَ بْنَ زَيْدِ، يُحَدِّثُ سَعْدًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِالطَّاعُونِ بِأَرْضِ فَلاَ تَدْخُلُوهَا، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضِ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلاَ تَخْرُجُوا مِنْهَا» فَقُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ يُحَدِّثُ سَعْدًا، وَلاَ يُنْكِرُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ (٤٠).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ هَا الله خَرَجَ إِلَى الشَّاْمِ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْغَ لَقِيهُ أَمْرَاءُ الأَجْنَادِ، أَبُوعُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ الشَّاْمِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي الْهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ، فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامْ، فَاخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَا خَتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لِأَمْرٍ، وَلاَ نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ

⁽١) رواه البخاري (٥٧٢٥)، ومسلم (٢٢١٠).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٢٦)، ومسلم (٢٢١٢).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٢٧)، ومسلم (١٦٧١).

⁽٤) رواه البخاري (٥٧٢٨)، ومسلم (٢٢١٨).

رَسُولِ الله ﷺ وَلاَ نَرَى أَنْ تُقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الوَبَاءِ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي الأَنْصَارَ، فَدَعَوْتُهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَلَكُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ، وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلاَ فِهِمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنْ مَشْيَخَةٍ قُريْشٍ كَاخْتِلاَ فِهِمْ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعً مِنْ مُهَاجِرَةِ الفَتْحِ، فَدَعَوْتُهُمْ، فَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ رَجُلاَنِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلاَ تُقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الوَبَاءِ، فَنَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصَبِّحٌ عَلَى ظَهْرِ اللهَ إِلَى هَبَوْلًا مِنْ قَدَرِ الله؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكً قَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكً قَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكً قَالَ عُمْرُ: لَوْ غَيْرُكً وَادِيًا لَهُ عُدُو الله؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكً وَادِيًا لَهُ عُدُو الله عَمْرُ: لَوْ عَيْرُكً وَادِيًا لَهُ عُدُوا عَلَيْهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الْحَصْبَةَ رَعَيْتُهَا بِقَدَرِ الله إِلَى عَذِي الله عَلَى الله عَمْرُ: لَوْ كَانَ لَكَ إِيلُ هَبَطَتْ وَادِيًا لَهُ عُدُو الله عَدْرِ الله عَلَى الله عَمْرُ عُنْ عَوْمِ الله عَمْرُ عُنْ الله عَمْرُ عُنْ الله عَمْرُ الله عَلَى الله عَلَيْهِ الْمُهَا عَلْدَ الله عَلَى الله عَلَى الله عَمْرُ عُنَا الله عَمْرُ عُنْ الْعَرِ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَمْرُ الله عَمْرُ الله عَلَى الله ا

قال الحافظ ابن حجر كالله: (قوله باب ما يذكر في الطاعون) أي مما يصح على شرطه والطاعون: بوزن فاعول من الطعن عدلوا به عن أصله ووضعوه دالا على الموت العام كالوباء، ويقال: طعن فهو مطعون وطعين إذا أصابه الطاعون وإذا أصابه الطاعون الطاعون أصابه الطعن بالرمح فهو مطعون هذا كلام الجوهري، وقال الخليل: الطاعون الوباء. وقال صاحب النهاية: الطاعون المرض العام الذي يفسد له الهواء وتفسد به الأمزجة والأبدان، وقال أبو بكر بن العربي: الطاعون الوجع الغالب الذي يطفئ الروح كالذبحة سمي بذلك لعموم مصابه وسرعة قتله.

وقال أبو الوليد الباجي: هو مرض يعم الكثير من الناس في جهة من الجهات بخلاف المعتاد من أمراض الناس ويكون مرضهم واحدا بخلاف بقية الأوقات فتكون الأمراض مختلفة، وقال الداودي: الطاعون حبة تخرج من الأرقاع وفي كل طي من الجسد، والصحيح أنه الوباء، وقال عياض: أصل الطاعون القروح الخارجة

⁽١) رواه البخاري (٥٧٢٩)، ومسلم (٢٢١٩).

في الجسد، والوباء عموم الأمراض فسميت طاعونا لشبهها بها في الهلاك، وإلا فكل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا قال: ويدل على ذلك أن وباء الشام الذي وقع في عمواس إنها كان طاعونا وما ورد في الحديث أن الطاعون وخز الجن.

وقال ابن عبد البر: الطاعون غدة تخرج في المراق والآباط وقد تخرج في الأيدي والأصابع وحيث شاء الله وقال النووي في «الروضة»: قيل: الطاعون انصباب الدم إلى عضو وقال آخرون هو هيجان الدم وانتفاخه قال المتولي: وهو قريب من الجذام من أصابه تأكلت أعضاؤه وتساقط لحمه.

وقال الكلاباذي في «معاني الأخبار»: يحتمل أن يكون الطاعون على قسمين قسم يحصل من غلبة بعض الأخلاط من دم أو صفراء محترقة أو غير ذلك من غير سبب يكون من الجن، وقسم يكون من وخز الجن كما تقع الجراحات من القروح التي تخرج في البدن من غلبة بعض الأخلاط وإن لم يكن هناك طعن وتقع الجراحات – أيضًا - من طعن الإنس انتهى، ومما يؤيد أن الطاعون إنها يكون من طعن الجن وقوعه غالبًا في أعدل الفصول وفي أصح البلاد هواء وأطيبها ماء، ولأنه لو كان بسبب فساد الهواء لدام في الأرض؛ لأن الهواء يفسد تارة ويصح أخرى وهذا يذهب أحيانا ويجيء أحيانا على غير قياس ولا تجربة فربها جاء سنة على سنة وربها أبطأ سنين، وبأنه لو كان كذلك لعم الناس والحيوان والموجود بالمشاهدة أنه يصيب الكثير ولا يصيب من هم بجانبهم مما هو في مثل مزاجهم ولو كان كذلك لعم جميع البدن، وهذا يختص بموضع من الجسد ولا يتجاوزه، ولأن فساد الهواء يقتضي تغير الأخلاط وكثرة الأسقام وهذا في الغالب يقتل بلا مرض فدل على أنه من طعن إلجن كما ثِبت في الأحاديث الواردة في ذلك، منها: حديث أبي موسى رفعه: «فَنَاءُ أُمَّتِي بالطُّعْن وَالطَّاعُونِ» قيل: يا رسول الله، هذا الطعن قد عرفناه فها الطاعون؟ قال: ﴿ وَخَرُ أَعَدَائِكُمْ مِنَ الجِنِّ وَفِي كُلِّ شَهَادَةٌ »، أخرجه أحمد من رواية زياد بن علاقة عن رجل عن أبي موسى، وفي رواية له عن زياد حدثني رجل من قومي قال: كنا على باب عثمان ننتظر الإذن فسمعت أبا موسى قال زياد: فلم أرض بقوله، فسألت سيد الحي فقال: صدق، وأخرجه البزار والطبراني من وجهين آخرين عن زياد فسميا المبهم يزيد بن الحارث، وسماه أحمد في رواية أخرى أسامة بن شريك فأخرجه من

طريق أبي بكر النهشلي عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال: خرجنا في بضع عشرة نفسا من بني ثعلبة فإذا نحن بأبي موسى، ولا معارضة بينه وبين من سهاه يزيد بن الحارث؛ لأنه يحمل على أن أسامة هو سيد الحي الذي أشار إليه في الرواية الأخرى واستثبته فيها حدثه به الأول، وهو يزيد بن الحارث(١).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَامِرٍ - أَنَّ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى الشَّاْمِ، فَلَيَّا كَانَ بِسَرْغَ بَلَغَهُ أَنَّ الوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّاْمِ - فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ إِلَى الشَّالَٰمِ مَا الله ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ إِلَى الشَّامُ مِنَا الله ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ إِلَى السَّامُ مِنَا الله عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَا اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الل

َ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ: «لاَ يَدْخُلُ المَدِينَةَ المَسِيحُ، وَلاَ الطَّاعُونُ» (٣٠).

عن عَاصِمٌ، حَدَّثَتْنِي حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ، قَالَتْ: قَالَ لِي أَنَسُ بْنُ مَالِكِ عَلَيْهُ: يَخْيَى بِمَ مَاتَ؟ قُلْتُ: مِنَ الطَّاعُونُ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مَسْلِم »(٤). مُسْلِم »(٤).

عَّٰنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَبْطُونُ شَهِيدٌ، وَالْمَطْعُونُ شَهِيدٌ» (٥٠). بَابُ أَجْرِ الصَّابِر فِي الطَّاعُونَ

عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْنَا: أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ الله عَلَيْهِ عَنِ الطَّاعُونِ، فَأَخْبَرَهَا نَبِيُ الله عَلَيْهِ: «أَنَّهُ كَانَ عَذَابًا يَبْعَثُهُ الله عَلَى مَنْ يَشَاءُ، فَجَعَلَهُ الله رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، فَلَيْسَ مِنْ عَبْدٍ يَقَعُ الطَّاعُونُ، فَيَمْكُثُ فِي بَلَدِهِ صَابِرًا، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَنْ يُصِيبَهُ إِلَّا مَا كَتَبَ الله لَهُ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ الشَّهِيدِ»(١).

قال النووي تَخْلَلْهُ: وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَنْعُ الْقُدُومِ عَلَى بَلَدِ الطَّاعُونِ وَمَنْعُ

⁽١) فتح الباري (١٠/ ١٧٨).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٣٠)، ومسلم (٢٢١٩).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٣١)، ومسلم (١٣٧٩).

⁽٤) رواه البخاري (٧٣٢)، ومسلم (١٩١٦).

⁽٥) رواه البخاري (٥٧٣٣)، ومسلم (١٩١٥).

⁽٦) رواه البخاري (٥٧٣٤).

الخُرُوجِ مِنْهُ فِرَارًا مِنْ ذَلِكَ أَمَا الحَروجِ لعارضِ فلابأس بِهِ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُوَ مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الجُمْهُورِ قَالَ الْقَاضِي: هُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ قَالَ حتى قالت عائشة: الفرار مِنْهُ كَالْفِرَارِ مِنَ الزَّحْفِ، قَالَ: وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ الْقُدُومَ عَلَيْهِ وَالْحُرُوجِ مِنْهُ فِرَارًا قَالَ: وروى هَذَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَلَيْهُ وَأَنَّهُ نَدِمَ عَلَى رُجُوعِهِ مِنْ سَرْع، فِرَارًا قَالَ: وروى هَذَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَلَالٍ أَنَّهُمْ فَرُّوا مِنَ الطَّاعُونِ، وَقَالَ عَمْرُ و بْنُ الْعَاصِ: فِرُّوا عَنْ هَذَا الرِّجْزِ فِي الشِّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ وَرُعُوسِ الجِبَالِ وَقَالَ عَمْرُ و بْنُ الْعَاصِ: فَرُّوا عَنْ هَذَا الرِّجْزِ فِي الشِّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ وَرُءُوسِ الجِبَالِ وَقَالَ عَمْرُ و بْنُ الْعَاصِ: فِرُّوا عَنْ هَذَا الرِّجْزِ فِي الشِّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ وَرُءُوسِ الجِبَالِ وَقَالَ عَمْرُ و بْنُ الْعَاصِ: فِرُّوا عَنْ هَذَا الرِّجْزِ فِي الشِّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ وَرُءُوسِ الجِبَالِ وَقَالَ مَعَاذٌ: بَلْ هُو شَهَادَةٌ وَرَحْمَةٌ، وَيَتَأَوَّلُ هَوُّلَاءِ النَّهْيَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَنْهُ عَنِ الدُّخُولِ عَلَيْهِ وَالْقُرْوِجِ مِنْهُ كَافَةَ أَنْ يُصِيبَهُ غَيْرُ الْمُقَدِّرِ لَكِنْ مَا الْفِتْنَةِ عَلَى النَّاسِ؛ لِتَلَّا يَظُنُوا عَلَى النَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ الْفَارُ وَمُومِ وَسَلَامَةِ الْفَارِّ انها كانت بِفِرَادِهِ قَالُوا: وَهُو مِنْ فَعَلَى النَّامِيمُ وَالْفَارُ أَمَا الْمُقِيمُ فيقول: الطَّاعُونُ فَمَا اللَّهِيمِ وَالْفَارِ أَمَا الْفَارُ فَيَقُولُ: فَرَرْتُ فَنَجُوثُ وَأَمَّا الْمُقِيمُ فيقول: أَقْمَت وإنها فر من لم يَأْتَ أَجَلُهُ وَأَقَامَ مَنْ حَضَرَ أَجَلُهُ وَأَمَا الْمَقِيمُ فيقول: أَقْمَت وإنها فر من لم يَأْتَ أَجَلُهُ وَأَقَامَ مَنْ حَضَرَ أَجَلُهُ وَأَهُمُ وَلَا أَلْوَلَا الْمُقَامِ وَالْمُؤَلِ

وَالصَّحِيحُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْقُدُومِ عَلَيْهِ وَالْفِرَارِ مِنْهُ لِظَاهِرِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَهُو قَرِيبُ المَّعْنَى مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لا تتمنوا لِقَاءَ الْعَدُولِ وَالسَّالُوا الله الْعَافِيَةَ فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا»، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ الإحْتِرَازُ مِنَ الْمُكَارِهِ وَالسَّالُوا الله الْعَافِيَةَ فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا»، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ الإحْتِرَازُ مِنَ المُكَارِهِ وَأَسْبَابِهَا، وَفِيهِ التَّسْلِيمُ لِقَضَاءِ الله عِنْدَ خُلُولِ الْآفَاتِ، وَالله أَعْلَمُ، وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ الْخُرُوجِ بِشُعْلٍ وَغَرَضٍ غَيْرِ الْفِرَارِ، وَدَلِيلُهُ صَرِيحُ الْأَحَادِيثِ (١).

بَابُ الرُّقَى بِالقُرْآنَ وَالْمُعَوِّذَاتِ

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ فَكَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ كَانَ يَنْفُثُ عَلَى نَفْسِهِ فِي الْمَرْضِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ، فَلَمَّا ثَقُلَ كُنْتُ أَنْفِثُ عَلَيْهِ بِهِنَّ، وَأَمْسَحُ بِيكِ نَفْسِهِ لِبَرَكَتِهَا » فَسَأَلْتُ الزُّمْرِيَّ: كَيْفَ يَنْفِثُ؟ قَالَ: ﴿ كَانَ يَنْفِثُ عَلَى يَدَيْهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ ﴾ (٢).

⁽۱) شرح صحیح مسلم (۱۶/۲۰۷).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٣٥)، ومسلم (١١٨).

بَابُ الرُّقَى بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ

وَيُذْكُرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَيَّالًا.

عَنْ أَبِي سَعِيدً الخُدْرِيِّ هَ أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَتُوْا عَلَى حَيِّ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَتُوْا عَلَى حَيِّ مِنْ أَحْيَاءِ العَرَبِ فَلَمْ يَقْرُوهُمْ، فَبَيْنَهَا هُمْ كَذَلِكَ، إِذْ لُدِغَ سَيِّدُ أُولَئِكَ، فَقَالُوا: هَلْ مَعَكُمْ مِنْ دَوَاءٍ أَوْ رَاقٍ؟ فَقَالُوا: إِنَّكُمْ لَمْ تَقْرُونَا، وَلاَ نَفْعَلُ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَجَعَلُوا لَمَعْ مُواءِ أَوْ رَاقٍ؟ فَقَالُوا: إِنَّكُمْ لَمْ تَقْرُونَا، وَلاَ نَفْعَلُ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَجَعَلُوا لَمَا جُعُلًا، فَجَعَلُوا لَمَا جُعُلًا، فَجَعَلُوا لِللَّاءِ، فَمَ طَعِعًا مِنَ الشَّاءِ، فَجَعَلَ يَقْرَأُ بِأُمِّ القُوْآنِ، وَيَجْمَعُ بُزَاقَهُ وَيَتْفِلُ، فَبَرَأَ فَأَتُوا بِالشَّاءِ، فَقَالُوا: لاَ نَأْخُذُهُ حَتَّى نَسْأَلُ النَّبِيَ ﷺ فَسَأَلُوهُ فَضَحِكَ وَقَالَ: «وَمَا أَدْرَاكَ أَنَّا رُقْيَةٌ، فَدُوهَا وَاضْرِبُوا لِي بِسَهُم» (١٠).

بَأَبُ الشَّرْطِ فِي الرُّقْيَةِ بِقَطِيعٍ مِنَ الغَنَم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَيَّا مِرُّوا بِهَاءٍ، فِيهِمْ لَدِيغٌ أَوْ سَلِيمٌ، فَعَرَضَ هُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ المَاءِ، فَقَالَ: هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ، إِنَّ فِي المَاءِ رَجُلًا لَدِيغًا أَوْ سَلِيمًا، فَانْطَلَقَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ المَاءِ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ عَلَى شَاءٍ، فَبَرَأَ، فَجَاءَ بِالشَّاءِ إِلَى سَلِيمًا، فَانْطَلَقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ عَلَى شَاءٍ، فَبَرَأَ، فَجَاءَ بِالشَّاءِ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَكَرِهُوا ذَلِكَ وَقَالُوا: أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ الله أَجْرًا، حَتَّى قَدِمُوا المَدِينَة، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابِ الله أَجْرًا، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: "إِنَّ أَحَقَ مَا أَخَذُ عَلَى كِتَابِ الله أَجْرًا، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: "إِنَّ أَحَقَ مَا أَخَذُ تُمْ عَلَيْهِ أَجُرًا كِتَابُ الله ﴾

بَابُ رُقْيَةٍ العَيْن

عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ عَنْ قَالَتْ: ﴿ أَمَرَنِي رَسُولُ الله ﷺ أَوْ أَمَرَ أَنْ يُسْتَرْقَى مِنَ العَيْنِ ﴾ ``. عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، ﴿ فَعَالَ: ﴿ أَمَرَ فِي رَشُولُ الله عَلَيْهِ أَوْ أَمِرَ أَنْ يُسْتَرْقَى مِنَ العَيْنِ ﴾ ``. ﴿ السَّتَرْقُوا لَهَا، فَإِنَّ بِهَا النَّظْرَةَ ﴾ (``.

⁽۱) رواه البخاري (٥٧٣٦)، ومسلم (٢٢٠١).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٣٧).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٣٨)، ومسلم (٢١٩٥).

⁽١) رواه البخاري (٧٣٩)، ومسلم (٢١٩٧).

بَابُ: العَيْنُ حَقَّ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَالَ: «العَبْنُ حَقُّ» وَنَهَى عَنِ الوَشْمِ (١٠). بَابُرُقْيَةِ الحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، عَنِ الرُّقْيَةِ مِنَ الحُمَةِ، فَقَالَتْ: «رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ الرُّقْيَةَ مِنْ كُلِّ ذِي حُمَةٍ» (٧٠).

بَابُ رُقْيَةِ النَّبِيِّ عَلَيْةٍ

عن ثَابِتٌ قال: يَا أَبَا حَمْزَةَ، اشْتَكَيْتُ، فَقَالَ أَنسٌ: أَلاَ أَرْقِيكَ بِرُقْيَةِ رَسُولِ الله عَلْهُ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ، مُذْهِبَ البَاسِ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لاَ شَافِيَ إِلَّا أَنْتَ، شِفَاءً لاَ يُغَادِرُ سَقَاً»(٣).

عنْ عَائِشَةَ، ﴿ عَائِشَةُ النَّبِيِّ عَلَيْةٍ كَانَ يُعَوِّذُ بَعْضَ أَهْلِهِ، يَمْسَحُ بِيَدِهِ اليُمْنَى وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ أَذْهِبِ البَّاسَ، اشْفِهِ وَأَنْتَ الشَّافِي، لاَ شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لاَ يُغَادِرُ سَقَمًا » (٤٠).

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهَّ عَلِيَةِ كَانَ يَرْقِي يَقُولُ: «امْسَحِ البَاسَ رَبَّ النَّاسِ، بِيَدِكَ الشِّفَاءُ، لاَ كَاشِفَ لَهُ إِلَّا أَنْتَ ﴾ (٥).

عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ عَا اللَّهِ عَلَيْهُ كَانَ يَقُولُ لِلْمَرِيضِ: ﴿ بِسُمِ الله ، تُرْبَةُ أَرْضِنَا ، بِرِيقَةِ بَعْضِنَا ، يُشْفَى سَقِيمُنَا ، بِإِذْنِ رَبِّنَا ﴾ (١) .

عَنْ عَائِشَةً، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي الرُّقْيَةِ: «تُرْبَةُ أَرْضِنَا، وَرِيقَةُ بَعْضِنَا،

⁽١) رواه البخاري (٥٧٤٠)، ومسلم (٢١٨٧).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٤١)، ومسلم (٢١٩٣).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٤٢).

⁽٤) رواه البخاري (٥٧٤٣).

⁽٥) رواه البخاري (٥٧٤٤)، ومسلم (٢١٩١).

⁽١) رواه البخاري (٥٧٤٥)، ومسلم (٢١٩٤).

يُشْفَى سَقِيمُنَا، بإذْنِ رَبِّنَا»(١).

بَابُ النَّفْثِ فِي الرُّقْيَةِ

عن أبي قَتَادَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَ ﷺ يَقُولُ: «الرُّؤْيَا مِنَ الله، وَالْحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَنْفِثْ حِينَ يَسْتَيْقِظُ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، وَيَتَعَوَّذُ مِنْ شَرِّهَا، فَإِنَّهَ الأَثْوَى الرُّؤْيَا أَثْقَلَ عَلِيَّ مِنَ مِنْ شَرِّهَا، فَإِنَّهَا لاَ تَضُرُّهُ * وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: «وَإِنْ كُنْتُ لَأَرَى الرُّؤْيَا أَثْقَلَ عَلِيَّ مِنَ الجَبَل، فَهَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فَهَا أَبُالِيهَا *(٢).

عَنْ عَائِشَةً، ﴿ فَكَ قَالَتْ: ﴿ كَانَ رَسُولُ اللهَ عَلَيْ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ، نَفَتَ فِي كَفَّيْهِ بِقُلْ هُوَ اللهَ أَحَدٌ وَبِالمُّعَوِّ ذَتَيْنِ جَمِيعًا، ثُمَّ يَمْسَحُ بَهِمَا وَجْهَهُ، وَمَا بَلَغَتْ يَدَاهُ مِنْ جَسَدِهِ ﴾ قَالَ هُوَ الله أَحَدٌ وَبِالمُّعَوِّ ذَتَيْنِ جَمِيعًا، ثُمَّ يَمْسَحُ بَهِمَا وَجْهَهُ، وَمَا بَلَغَتْ يَدَاهُ مِنْ جَسَدِهِ ﴾ قَالَ يُونُسُ: كُنْتُ أَرَى ابْنَ قَالَتْ عَائِشَةُ: ﴿ فَلَكَ اللّٰهَ عَلَى فَرَاشِهِ (؟) . شَهَابِ يَصْنَعُ ذَلِكَ إِذَا أَتَى إِلَى فِرَاشِهِ (؟) .

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّ رَهْطًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله عَيَّةِ انْطَلَقُوا فِي سَفْرَةِ سَافَرُوهَا، حَتَّى نَزَلُوا بِحَيِّ مِنْ أَحْيَاءِ العَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبُوا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ، فَلُدِغَ سَيْدُ ذَلِكَ الحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لاَ يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَوُلاَءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ قَدْ نَزَلُوا بِكُمْ، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ، فَأَتُوهُمْ فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ، اللَّه اللَّهْطُ، اللَّه بِكُلِّ شَيْءٍ لاَ يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ شَيْءٌ؟ فَقَالَ إِنَّ سَيِّدَنَا لَدِغَ، فَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لاَ يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ شَيْءٌ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَالله إِنِّ لَرَاقٍ، وَلَكِنْ وَالله لَقَدِ اسْتَضَفْئَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَالله إِنِّ لَرَاقٍ، وَلَكِنْ وَالله لَقَدِ اسْتَضَفْئَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى عَبْعُلُوا لَنَا جُعْلًى مَنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ وَيَقُرَأُ: الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَيْنَ حَتَّى لَكَأَنَّا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ، فَانْطُلَقَ يَمْشِي مَا بِهِ قَلَبَةٌ، وَيَقُولُ فَوْهُمْ جُعْلُهُمُ الَّذِي صَاحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْسِمُوا، فَقَالَ الَّذِي وَيُقُهُمُ أَنَا وَقَعْدُ مَا عَلَيْهِ فَنَذْكُرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَتَعْلُوا حَتَّى نَلْقِي وَكُولَ الله عَيْقِي فَنَذْكُرُ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَتَالُ رَعْمُوا عَلَى رَسُولِ الله عَيْقِي فَذَكُوا لَهُ، فَقَالَ: "وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا فَقَالَ رَسُولِ الله عَيْقِي فَذَكُوا لَهُ، فَقَالَ: "وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا فَقَالَ رَسُولِ الله عَلَيْهِ فَلَكُولُ اللهُ عَلْهُ إِلَى اللهُ عَلَى الله ا

⁽١) رواه البخاري (٥٧٤٦)، ومسلم (٢١٩٤).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٤٦)، ومسلم (٢٢٦١).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٤٨).

وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسَهْم »(١).

ِّبَابُ مَسْحِ الرَّاقِي الوَجَعَ بِيَدِهِ اليُمْنَى

عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ عَلَىٰ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْكَ لَهُ يُعَوِّذُ بَعْضَهُمْ، يَمْسَحُهُ بِيَمِينِهِ: «أَذْهِبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لاَ شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لاَ يُغَادِرُ سَقَيًا » (٢).

بَابٌ فِي المَرْأَةِ تَرْقِي الرَّجُلَ

عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ ﴿ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴿ كَانَ يَنْفِثُ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ، فَلَمَّا تَقُلَ كُنْتُ أَنَا أَنْفِثُ عَلَيْهِ بِهِنَّ، فَأَمْسَحُ بِيدِ نَفْسِهِ لِبَرَكَتِهَا ﴾ فَسَأَلْتُ ابْنَ شِهَابِ: كَيْفَ كَانَ يَنْفِثُ؟ قَالَ: ﴿ يَنْفِثُ عَلَى يَدَيْهِ ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ ﴾ (٣).

بَابُ مَنْ لَمْ يُرْق

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، ﴿ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُ عَلَيْهُ وَالنَّبِيُ مَعَهُ الرَّهُ الْمُمُ، وَالنَّبِيُ مَعَهُ الرَّهُ النَّبِيُ مَعَهُ الرَّهُ النَّيْ لَيْسَ مَعَهُ الرَّهُ النَّبِيُ مَعَهُ الرَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللِهُ الللللْهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللَّهُ الللللْهُ اللللْهُ ا

⁽١) رواه البخاري (٥٧٤٩)، ومسلم (٢٠٠١).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٨٠)، ومسلم (٢١٩١).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٥١)، ومسلم (٤١٨)، ويشترط أن تكون ذات محرم أو زوجة فإن الراقي غالبًا يلامس المرقي وكذلك لو لم يقع تلامس من المرأة فإنه يُمنع «والله لا يحب الفساد».

أَمِنْهُمْ أَنَا؟ فَقَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَاشَةُ»(١).

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِّ ﷺ قَالَ: «لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ، وَالشُّوْمُ فِي ثَلاَثٍ: فِي الْمُؤْةِ، وَالدَّابِةِ» (٢).

عن أبي هُرَيْرَة، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَيْهِ يَقُولُ: «لا طِيرَة، وَخَيْرُهَا الفَأْلُ» قَالُوا: وَمَا الفَأْلُ؟ قَالَ: «الكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ» (٣).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ اللهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لاَ طِيَرَةَ، وَخَيْرُهَا الفَأْلُ» قَالَ: وَمَا الفَأْلُ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «الكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ»(٤).

عَنْ أَنْسِ وَاللهُ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «لَا عَدْوَى وَلَا طِيرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الفَأْلُ الصَّالِحُ: الكَلِمَةُ الحَسَنَةُ»(٥).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ النَّبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ عَالَةِ قَالَ: «لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ، وَلاَ هَامَةَ وَلاَ صَفَرَ»^(٦).

بَابُ الكِهَانَةِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَضَى فِي امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلِ اقْتَتَلَتَا، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَأَصَابَ بَطْنِهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَتَلَتْ وَلَدَهَا الَّذِي فِي بَطْنِهَا،

⁽١) رواه البخاري (٥٧٥٢)،ومسلم (٢٢٠).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٥٣)، ومسلم (٢٢٢٥).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٥٤)، ومسلم (٢٢٢٣).

⁽٤) رواه البخاري (٥٧٥٥)، ومسلم (٢٢٢٣).

⁽٥) رواه البخاري (٥٧٥٦)، ومسلم (٢٢٢٤).

⁽٦) رواه البخاري (٥٧٥٧)، ومسلم (٢٢٢٠).

فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى: أَنَّ دِيَةَ مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، فَقَالَ وَلِيُّ المَرْأَةِ اللَّهِ عَرِمَتْ: كَيْفَ أَغْرَمُ، يَا رَسُولَ الله، مَنْ لاَ شَرِبَ وَلاَ أَكَلَ، وَلاَ نَطَقَ وَلاَ اسْتَهَلَ، فَعِرْمَتْ: ﴿إِنَّهَا هَذَا مِنْ إِخُوانِ الكُهَّانِ (١).

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْهُ عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ، وَمَهْرِ البَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الكَاهِن (٢٠). الكَاهِن (٢٠).

عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ عَنَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ نَاسٌ عَنِ الكُهَّانِ، فَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله، إِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَا أَحْيَانًا بِشَيْءٍ فَيَكُونَ حَقًّا، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَالَاهُ عَلَالَا عَلَالَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَى اللَّهُ عَلَاكُ عَلَاهُ عَلَاكُ عَلَا عَلَاكُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَاكُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَا عَلَا عَل

بَابُ السِّحْر

وَقَوْلِ اللهَ تَعَالَى: ﴿ وَلَكِنَ ٱلشَّيَاطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى
ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَلُوتَ وَمَرُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَىٰ يَقُولًا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَهُ فَلَا تَكُفُرُ الْمَلَا يَعْلَمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ عَبَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِ عَوْمَا هُم بِضَآرِينَ بِهِ عِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ عَبَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِ عَلَمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَنَهُ مَا لَهُ وَفِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ اللّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَقَدُ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَنَهُ مَا لَهُ وَفِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلُقٍ اللّهَ وَيَعْلَمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَنَهُ مَا لَهُ وَلَهُ اللّهُ خَرَةِ مِنْ خَلْقِ اللّهُ وَيَعْلَمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَنَهُ مَا لَهُ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَنَى ﴾ [طه: ٦٦] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَنَى ﴾ [طه: ٦٦] وَقَوْلِهِ عَلَى اللّهُ وَمِن شَرِ ٱلنَّفَائِقَ فِي الْعُقَدِ ﴾ [الفَلَن: ٤] وَالنَّفَاثَاتُ: السَّواحِرُ، وَمُن شَرِ ٱلنَّفَائِقُ فَلَتُ فِي ٱلْعُقَدِ ﴾ [الفَلَن: ٤] وَالنَّفَاثَاتُ: السَّواحِرُ، وَمُن شَرِ ٱلنَّفَائِفُ فَلْعُ لَا الْمَعْنَى الْمُولِكِ الْفَلَنَ عَلَى الْمُعْمُ وَلَا السَّواحِرُ، وَلَوْلِهِ الْمُعْمَانُ أَلَا لَهُ مَعْمُونَ أَلَا اللّهُ مَا أَنْ أَوْلَهِ الْمُعْرَافِ اللْمُونِ اللهِ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللللللهُ اللللللللهُ اللللللهُ اللللللهُ الللللهُ الللللهُ اللللللهُ الللللللهُ الللللللهُ اللللللهُ اللللللهُ اللللللهُ اللللللهُ اللللللهُ الللللهُ اللللللهُ اللللللهُ الللللهُ اللللللهُ اللللللهُ الللللهُ اللللهُ الللهُ الللللهُ الللهُ الللللهُ اللللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللللهُ اللهُ الللهُ اللللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ اللهُ اللللهُ اللهُ اللللللّهُ اللللللّهُ الللللهُ اللهُ ا

عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ عَلَىٰ قَالَتْ: سَحَرَ رَسُولَ الله عَلَيْ رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ، يُقَالُ لَهُ: لَبِيدُ ابْنُ الأَعْصَمِ، حَتَّى كَانَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ يُحَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْم أَوْ ذَاتَ لَيْلَةٍ وَهُوَ عِنْدِي، لَكِنَّهُ دَعَا وَدَعَا، ثُمَّ قَالَ: ﴿ يَا عَائِشَةُ،

⁽١) رواه البخاري (٥٧٥٨)، ومسلم (١٦٨١).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٦١)، ومسلم (١٥٦٧).

⁽٣) رواه البخاري (٧٦٢)، ومسلم (٢٢٢٨).

أَشَعَرْتِ أَنَّ الله أَفْتَانِي فِيهَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ، أَتَانِي رَجُلاَنِ، فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالآخَرُ عِنْدَ رِجْلِيَّ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ فَقَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: فَي اللهَّ عَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ، وَجُفِّ مَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ، وَجُفِّ مَنْ طَبُع نَخْلَةٍ ذَكَر. قَالَ: وَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بِئْرِ ذَرْوَانَ» فَأَتَاهَا رَسُولُ الله عَنْ فَي نَاسٍ طَلْع نَخْلَةٍ ذَكَر. قَالَ: (قَالَ: (قَالَ: فَقَالَ: (قَا عَائِشَةُ، كَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الجِنَّاءِ، أَوْ كَأَنَّ رَّءُوسَ نَخْلِهَا مِنْ أَصْحَابِهِ، فَجَاءَ فَقَالَ: (قَا عَائِشَةُ، كَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الجِنَّاءِ، أَوْ كَأَنَّ رَّءُوسَ نَخْلِهَا رُءُوسَ الشَّيَاطِينِ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله: أَفَلاَ اسْتَخْرَجْتَهُ؟ قَالَ: (قَدْ عَافَانِي الله، فَكَرِهْتُ أَنُو أَنُولَ عَلَى النَّاسِ فِيهِ شَرَّا» فَأَمَرَ بِهَا فَدُفِنَتْ تَابَعَهُ أَبُو أُسَامَةَ، وَأَبُو ضَمْرَةً، وَابُنُ عَيْنَةً، عَنْ هِشَامٍ: (فِي مُشَاقَةٍ الْكَتَّانِ الله، وَقَالَ: اللَّيْثُ، وَابُنُ عُيْنَةً، عَنْ هِشَامٍ: (فِي مُشَاقَةٍ الْكَتَّانِ (۱). فَقَالُ: اللَّسَاطَةُ: مَا يَخْرُجُ مِنَ الشَّعَرِ إِذَا مُشِطَ، وَالْشَاقَةُ: مِنْ مُشَاقَةً الْكَتَانِ (۱).

بَابٌ: الشُّرْكُ وَالسِّحْرُ مِنَ المُوبِقَاتِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا اللَّوبِقَاتِ: الشِّرْكُ بِالله، وَالسِّحْرُ» (٢٠).

بَابُ: هَلْ يَسْتَخْرِجُ السِّحْرَ؟

وَقَالَ قَتَادَةُ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: رَجُلٌ بِهِ طِبُّ، أَوْ: يُؤَخَّذُ عَنِ امْرَأَتِهِ، أَيُحُلُّ عَنْهُ أَوْ يُنَشَّرُ؟ قَالَ: «لاَ بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الإِصْلاَحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَلَمْ يُنْهُ عَنْهُ».

عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ اللَّهِ عَالَتْ: كَانَ رَسُولُ الله عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْهُ سُحِرَ، حَتَّى كَانَ يَرَى أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ وَلاَ يَأْتِيهِنَّ، قَالَ سُفْيَانُ: وَهَذَا أَشَدُّ مَا يَكُونُ مِنَ السِّحْرِ، إِذَا كَانَ كَذَا، فَقَالَ: (يَا عَائِشَةُ، أَعَلِمْتِ أَنَّ الله قَدْ أَفْتَانِي فِيهَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ، أَتَانِي رَجُلاَنِ، فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالاَخَرُ عِنْدَ رِجْلِيَّ، فَقَالَ اللَّهِي عِنْدَ رَأْسِي لِلاَخَرِ: مَا بَالُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ أَعْصَمَ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ حَلِيفٌ لِيَهُوهَ مَطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ أَعْصَمَ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ حَلِيفٌ لِيَهُوهَ

⁽١) رواه البخاري (٥٧٦٣)، ومسلم (٢١٨٩).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٦٤)، ومسلم (٨٩).

كَانَ مُنَافِقًا - قَالَ: وَفِيمَ؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاقَةٍ، قَالَ: وَأَيْنَ؟ قَالَ: فِي جُفِّ طَلْعَةٍ ذَكُو، تَعْتَ رَاعُوفَةٍ فِي بِنْرِ ذَرْوَانَ قَالَتْ: فَأَتَى النَّبِيُّ عَلَيْ البِنْرَ حَتَّى اسْتَخْرَجَهُ، فَقَالَ: «هَذِهِ البِنْرُ الَّتِي أُرِيتُهَا، وَكَأَنَّ مَاءَهَا ثُقَاعَةُ الجِنَّاءِ، وَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ » (هَذِهِ البِنْرُ الَّتِي أُرِيتُهَا، وَكَأَنَّ مَاءَهَا ثُقَاعَةُ الجِنَّاءِ، وَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ » قَالَ: «أَمَّا الله فَقَدْ شَفَانِ » قَالَ: فَاسْتُخْرِجَ، قَالَتْ: فَقُدْ شَفَانِ ، وَأَكْرَهُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ شَرَّا » (١٠).

بَابُ الدُّواءِ بِالعَجْوَةِ لِلسِّحْر

عن سعد بن أبي وقاص ره قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْ: «مَنِ اصْطَبَحَ كُلَّ يَوْمٍ مَّمَرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ سُمُّ، وَلَا سِحْرٌ ذَلِكَ اليَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ» وَقَالَ غَيْرُهُ: «سَبْعَ مَّرَاتٍ» (٢).

عن سعد بن أبي وقاص و قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: «مَنْ تَصَبَّحَ سَبْعَ مَرُّاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ اليَوْمَ سُمُّ وَلاَ سِحْرٌ»(٣).

بَابُ لاَ هَامَةً

بَابُ لاَ عَدْوَى

عَبْدَ اللهَّ بْنَ عُمَرَ، ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿ لَا عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ، إِنَّمَا الشُّوْمُ فِي فِي ثَلاَثٍ: فِي الفَرَسِ، وَالمَرْأَةِ، وَالدَّارِ ﴾ (١).

⁽١) رواه البخاري (٥٧٦٥)، ومسلم (٢١٨٩).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٦٨)، ومسلم (٢٠٤٧).

⁽٣) رواه البخاري (٧٦٩)، ومسلم (٢٠٤٧).

⁽٤) رواه البخاري (٥٧٧٠)، ومسلم (٢٢٢٠).

⁽١) رواه البخاري (٥٧٧٢)، ومسلم (٢٢٢٥).

عن أبي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «لاَ عَدْوَى»(١).

عن أبي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَيْكُ قَالَ: «لاَ تُورِدُوا الْمُمْرِضَ عَلَى الْمُصِحِّ» (٢).

عن أبي هُرَيْرَةَ وَ اللَّهِ عَالَ: إِنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ قَالَ: ﴿لاَ عَدُوى الْقَامَ أَعْرَابِيُّ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ الإِبِلَ، تَكُونُ فِي الرِّمَالِ أَمْنَالَ الظِّبَاءِ، فَيَأْتِيهَا البَعِيرُ الأَجْرَبُ فَتَجْرَبُ؟ قَالَ النَّبِيُ عَلِيْ الأَجْرَبُ فَتَجْرَبُ؟ قَالَ النَّبِيُ عَلِيْ إِلاَّ مَنْ أَعْدَى الأَوَّلَ (٣).

عن أَنْسِ بْنِ مَالِكِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الفَّالُ» قَالُوا: وَمَا الفَأْلُ؟ قَالَ: «كَلِمَةٌ طَيَّبَةٌ» (أَنَّ).

بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي سُمِّ النَّبِيِّ ﷺ

رَوَاهُ عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: لَمَا فَتِحَتْ خَيْبُرَ، أُهْدِيَتْ لِرَسُولِ الله عَلَيْهِ شَاةٌ فِيهَا سَمٌ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «اجْمَعُوا لِي مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنَ الْيَهُودِ» فَجُمِعُوا لَهُ، فَقَالَ هَمُ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «إِنِّي سَائِلُكُمْ عَنْ شَيْءٍ، فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْهُ». فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا القَاسِم، فَقَالَ الله عَلَيْهِ: «مَنْ أَبُوكُمْ» قَالُوا: أَبُونَا فُلاَنُ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «مَنْ أَبُوكُمْ» قَالُوا: أَبُونَا فُلاَنُ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَيْهِ: «مَنْ أَبُوكُمْ» وَإِنْ كَذَبْنَاكَ عَرَفْتَ كَذِبْنَا كَمَا عَرَفْتَهُ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ » فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا القَاسِم، وَإِنْ كَذَبْنَاكَ عَرَفْتَ كَذِبْنَا كَمَا عَرَفْتَهُ فَيَالُوا: نَعَمْ وَإِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ » فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا القَاسِم، وَإِنْ كَذَبْنَاكَ عَرَفْتَ كَذِبَنَا كَمَا عَرَفْتَهُ فِي الله عَلْهُ وَلُولَا الله عَلْهُ وَلَاهُ اللهُ عَلَيْهُ: «مَنْ أَهْلُ النّارِ » فَقَالُوا: نَكُونُ فِيهَا يَسِيرًا، ثُمَّ وَسُولُ الله عَلَيْهُ: «احْسَتُوا فِيهَا، وَالله لاَ نَحُلُهُ كُمْ فِيهَا أَبُدًا». ثُمَّ قَالُوا: نَعَمْ مَا وَلَهُ لَا أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ » قَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: «هَلْ كَاللهُ اللهُ عَلَيْهُ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ » قَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: «هَلْ حَمْهُ فَقَالُ: «مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ » فَقَالُ: «هَلْ حَمْهُ فَقَالُ: «مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ» فَقَالُوا: أَرَدْنَا: خَعَلْهُ وَلَاكُ وَلَاكُ وَلَاكُ وَلَوْكَ الْوَا الْوَالُوا: أَرَدُنَا:

⁽١) رواه البخاري (٥٧٧٣)، ومسلم (٢٢٢٥).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٧٤)، ومسلم (٢٢٢٥).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٧٥)، ومسلم (٢٢٢٥).

⁽٤) رواه البخاري (٥٧٧٦)، ومسلم (٢٢٢٤).

إِنْ كُنْتَ كَذَّابًا نَسْتَرِيحُ مِنْكَ، وَإِنْ كُنْتَ نَبِيًّا لَمْ يَضُرَّ كَ (١٠). بَابُشُرْبِ السُّمِّ وَالدَّوَاءِ بِهِ وَبِمَا يُخَافُ مِنْهُ وَالخَبِيثِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ النَّبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ عَلَا النَّبِيِّ عَلَا النَّبِيِّ عَلَا النَّبِيِّ عَلَا النَّبِيِّ عَلَالًا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللِّهُ الللْمُولِمُ اللَّهُ اللَّه

عَنْ عَامِرُ بْنُ سَعْدِ هُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: هَنِ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَّاتِ عَجْوَةٍ، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ اليَوْمَ سَمِّ، وَلاَ سِحْرٌ »(٣). «مَنِ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَّاتِ عَجْوَةٍ، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ اليَوْمَ سَمِّ، وَلاَ سِحْرٌ »(٣). بَابُ إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي الإِنَاءِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مُنْ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً، وَفِي الآخَرِ دَاءً ﴾ (١٠).

⁽١) رواه البخاري (٥٧٧٧).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٧٨ ٠)، ومسلم (١٠٩).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٧٩)، ومسلم (٢٠٤٧).

⁽٤) رواه البخاري (٥٧٨٢).

مبحث في الرقيّمة بالكتاب والسئمة مَعَ تَوصِيًّاتٍ شرعِيَّةٍ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هادي له، وأشهد أن لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿ يَآ أَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ ثُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُسلِمُونَ ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسِ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[النساء:١].

﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلَا سَدِيدَا ۞ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ فَانَوْ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

کر أما بعد:

فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وبعد:

فإن الله على قد أكرم الخلق فقال: ﴿ وَلَقَدُ كَرَّمُنَا بَنِي عَادَمَ ﴾ [الإسراء: ٧]، وأسبغ عليهم نعمه ظاهرة وباطنة، فهو الكريم الرحمن على وقد يَسلب الكريم نعمه من العبد ابتلاء، وامتحاناً له ليرفعه في الدرجات، ويعلو به في المقامات، فمن صبر كان له الأجر، ومن جحد كان عليه الوزر، وكان أمر الله قدراً مقدوراً قَالَ رَسُولُ الله عليه الوزر، وكان أمر الله قدراً مقدوراً قَالَ رَسُولُ الله عليه المن مُصِيبَةٍ تُصِيبُ المُسْلِمَ إِلَّا كَفَّرَ الله بِهَا عَنْهُ، حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا » متفق عليه من حديث عائشة ﴿ عَنْهُ .

والصبر واجب على العبد بالنص، والإجماع.

قَالَ الله تعالى: ﴿ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ [النحل:١٢٧].

وقال ابن تيمية في الفرقان: والصبر واجب باتفاق المسلمين.انتهي.

والمرض من جملة البلايا التي أُمر العبد بالصبر عليها إذ هو بتقدير الله تعالى، للعبد ابتلاء، والشفاء أيضاً منه إنعاماً وفي التنزيل: ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ [الشعراء: ٨٠]، وقال رسوله ﷺ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الشَّافِي لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاوُكُ الحديث.

فيا أيها العبد، أنت لله عبدٌ ناصيتك بيد الله الملك، لا راد للقائه، ولا معقب لحكمه فإذا علمتَ ذلك فلا يسعك حينئذ إلا الصبر على المرض أولًا، والسعي للتداوي ثانيًا قال النبي على المرقل عباد الله»، والله المستعان وهوحسبنا ونعم الوكيل.

توصيات عامت للمرضى عافاهم الله

١- أن يعلم المريض ويؤمن، أن المرض مُقدَّر عليه وأن ما أصابه ما كان ليخطئه، وما اخطئه ما كان ليصيبه، ولا يتسخط على ما أصابه فإنه من عند الله على قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّى قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ» (١).

٢- قول: «إن لله وإنا إليه راجعون» عند الابتلاء بالمرض وغيره لقول الله تعالى: ﴿ اللَّهِ مَا إِذَا أَصَابَتُهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِعُونَ ﴿ أُوْلَتِهِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَتٌ مِّن رَجِعُونَ ﴿ أُوْلَتِهِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَتُ مِّن رَجِّهُمْ أَوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُهُتَدُونَ ﴾ [البقرة:١٥٧].

٣- الصبر على المرض إذ هو من قدر الله ﷺ: قال الله تعالى: ﴿وَأَصْبِرُ وَمَا صَبُرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ [النحل: ١٢٧] والصبر على الابتلاء واجب على العبد وقد قال ﷺ: ﴿وَٱصْبِرُ فَاللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [هرد: ١١٥].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كَتَلَقهُ: والصبر واجب باتفاق المسلمين.انتهي (٢).

⁽١) رواه مسلم (٢٦٥٥) من حديث عبد الله بن عمر الله

⁽٢) الفرقان.

٤- على المريض أن يحتسب ذلك المرض عن عَائِشَةَ ﴿ عَلَى اللَّهِ عَائِشَةَ وَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، وَاللَّهِ عَالَهُ مَا مِنْ مُصِيبَةٍ تُصِيبُ المُسْلِمَ إِلَّا كَفَّرَ الله بِهَا عَنْهُ، حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا» (١).

٥- أن يلتزم المريض تقوى الله ﷺ فإنها المخرج من المحن والابتلاءات قال تعالى: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ﴾ [الطلاق:٢].

٦- الإخلاص عند قراءة الرقية الشرعية: لقول الله عَلى: ﴿ وَمَا أُمِرُواْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ
 ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَاءَ ﴾ [اليّنة: ٥].

٧- اليقين أن الله على هو الشافي لا غيره: لقوله: ﴿ وَإِذَا مَرِضَتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ [الشعراء: ٨٠]، ولقول النبي عَلَيْهُ عَنْ عَائِشَةَ ﴿ فَهُ : أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهُ، كَانَ إِذَا أَنَى مَرِيضًا أَوْ أُتِيَ بِهِ، قَالَ: «أَذْهِبِ البَاسَ رَبَّ النَّاسِ، اشْفِ وَأَنْتَ الشَّافِي، لاَ شِفَاءَ إِلَّا شِفَاءً لاَ يُغَادِرُ سَقَمًا ﴾ (٢).

٨- لا يجوز أن تكون الرقية بغير القرآن، والأذكار الشرعية:

قال النووي تَعْلَلُهُ: «لَا يَرْقُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» فَقَدْ يظن نخالفا لهذه الأحاديث ولامخالفة بَلِ المُدْحُ فِي تَرْكِ الرُّقَى المُرَادُ بِهَا الرُّقَى اللَّرَقَى النَّي هِيَ مِنْ كَلامِ الْكُفَّارِ وَالرُّقَى المَجهولة والتي بغير العربية ومالا يُعْرَفُ مَعْنَاهَا فَهَذِهِ مَذْمُومَةُ لاَحْتِهَالِ أَنَّ مَعْنَاهَا كُفْرٌ أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ أَوْ مَكْرُوهٌ وَأَمَّا الرقى بآيات القرآن وبالأذكار المعروفة فلا نهي فِيهِ بَلْ هُوَ سُنَةٌ "؟.

٩- لا يجوز أن تكون الرقية بغير اللغة العربية:

قال شيخ الإسلام تخلله: لا يجوز الذهاب إلى الساحر ولا إلى الكاهن ولا إلى العرَّاف للاستعانة به على استخراج السحر ونحوه لحديث النبي ﷺ.

١٠ - لا يجوز الاستعانة بالجن أو بمن يستعينون بالجن: قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ

⁽١) رواه البخاري (٥٦٤٠)، ومسلم (٢٥٧٢).

⁽٢) رواه البخاري (٥٦٧٥)، ومسلم (٢١٩١).

⁽٣) شرح صحيح مسلم (١٤/١٦٨).

كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾ [الحن:٦] ولعدم فعل الرسول ﷺ ذلك، ولا صحابته رضوان الله عليهم، ولو كان خيراً لأرشدونا إليه.

١١ - يحرَم حل السحر بسحر مثله ولا خلاف في ذلك، قال تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ﴾ [طه:٦٩].

17 - تشغيل جهاز التسجيل على الآيات القرآنية في الرقي، لا يُغني عن الرقية (١٠).

(١) سئلت اللجنة الدائمة للبحوث والإرشاد بالملكة السعودية:

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو عضو نائب الرئيس الرئيس الرئيس بكر أبو زيد صالح الفوزان عبد العزيز آل الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز

س ٨: تشغيل جهاز التسجيل على آيات من القرآن لعدة ساعات عند المريض، وانتزاع آيات معينة تخص السحر وأخرى للعين، وأخرى للجان.

ج ٨: تشغيل جهاز التسجيل بالقراءة والأدعية لا يغني عن الرقية؛ لأن الرقية عمل يحتاج إلى اعتقاد ونية حال أدائها، ومباشرة للنفث على المريض، والجهاز لا يتأتى منه ذلك.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

الرقيةالشرعية

من الكتاب وصحيح السنة النبوية

١ - قراءة سورة الفاتحة: لحديث أبي سِعيد الخدري رضي الله الله المادي الما

٢- قراءة سورة البقرة: لحديث أبي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ ، يَقُولُ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ، اقْرَءُوا الزَّهْرَاوَيْنِ الْبَقَرَةَ، وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ، فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا غَيَايَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا غَيَايَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فَيُايِتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فَيَايَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فَيَايَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَ، ثَحَاجًانِ عَنْ أَصْحَابِهَمَا، اقْرَءُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ، فَإِنَّ أَوْ كَأَنَّهُمَا فَيْرَقِي أَنَّ الْبَطَلَةُ ». أَفَلَ مُعَاوِيَةُ: بَلَغَنِي أَنَّ الْبَطَلَةُ . أَفَلَ مُعَاوِيَةُ: بَلَغَنِي أَنَّ الْبَطَلَةَ : السَّحَرَةُ (٢).
 السَّحَرَةُ (٢).

٣- قراءة الآيتين من آخر سورة البقرة: لحديث عَنْ أَبِي مَسْعُودِ البَدْرِيِّ ﷺ،
 قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الآيتَانِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ البَقَرَةِ، مَنْ قَرَأَهُمَا فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ» (٣).

قال تعالى: ﴿ اَمْنَ ٱلرَّسُولُ بِمَا أَنْزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِهِ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَتِهِ عَنِ وَكُثْبِهِ وَرُسُلِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِقُ بَيْنَ أَحَدِ مِن رُسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غَفْرَانَكَ وَمَلَتِهِ عَوَلُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غَفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ۞ لَا يُكِلِفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أَكُ مَنَنَا لَا تُوَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلُ عَلَيْنَا إِصْرَا كَمَا حَمَلْتَهُ وَكَتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُواخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلُ عَلَيْنَا إِصْرَا كَمَا حَمَلْتَهُ وَكُنَا وَلا تَحْمِلُ عَلَيْنَا إِصْرَا كَمَا حَمَلْتُهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْنَا وَلا تَحْمِلُ عَلَيْنَا وَلا تَحْمِلُ عَلَيْنَا وَلا تَحْمِلُ عَلَيْنَا وَلا تَحْمِلُ عَلَيْنَا وَلا تَعْمِلُ عَلَيْنَا وَلا تَعْمِلُ عَلَيْنَا وَلا تَعْمِلُ عَلَيْنَا وَلا عَلَى اللّهُ عَلَيْنَا وَلا عَلَى اللّهُ عَلَيْنَا وَلا تَعْلَى اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَمْلُولُ عَلَى اللّهُ عَلَيْنَا وَلا عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْنَا فَا وَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُولِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْنَا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْنَا عَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى ا

⁽١) عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخَذْرِيِّ فَ أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَتَوْا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ العَرَبِ فَلَمْ يَقُرُوهُمْ، فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ، إِذْ لُدِغَ سَيِّدُ أُولِئِكَ، فَقَالُوا: هَلْ مَعَكُمْ مِنْ دَوَاءٍ أَوْ رَاقٍ؟ فَقَالُوا: إِنَّكُمْ لَمَ تَقْرُونَا، وَلاَ نَفْعَلُ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَجَعَلُوا لَمُهُمْ قَطِيعًا مِنَ الشَّاءِ، فَجَعَلَ يَقْرَأُ بِأُمِّ القُرْآنِ، وَلاَ نَفْعَلُ حَتَّى تَعْفُلُ وَلَيْ بِعَلَمُ اللَّهُ وَيَعْفِلُ، فَبَرَأً فَأَتُوا بِالشَّاءِ، فَقَالُوا: لاَ نَأْخُذُهُ حَتَّى نَسْأَلَ النَّبِيَ ﷺ، فَسَأَلُوهُ فَضَحِكَ وَقَالَ: «وَمَا أَذْرَاكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ، خُذُوهَا وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ».

[[]رواه البخاري (٥٧٣٦) بَابُ الرُّقَى بِفَاتِحَةِ الكِتَّابَ، وُّمسلم (٢٢٠١)].

⁽٢) رواه مسلم (٨٠٤).

⁽٣) رواه البخاري (٢٠٠٨)، ومسلم (٨٠٧٩).

٤ - قراءة المعوذتين: لحديث عَنْ عُفْبَةَ بْنِ عَامِر ﴿ مُنْ اللهِ عَنْ عُفْبَةَ بْنِ عَامِر ﴿ مَا اللهِ عَنْ عُفْبَةَ بْنِ عَامِر ﴿ مَا اللَّهُ اللَّهُولَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الل

بسَم الله الرحمن الرحيم: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَتِ ٱلْفَلَقِ ۞ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۞ وَمِن شَرِّ عَالِمَ الله الرحمن الرحيم: ﴿قُلْ أَعُودُ بِرَتِ ٱلْفَقَدِ ۞ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾ [الفَلَق: ١-٥].

بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۞ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۞ إِلَهِ ٱلنَّاسِ ۞ مِنَ ٱلجِّنَةِ مِن شَرِّ ٱلوَّسُواسِ ٱلْحُنَّاسِ ۞ مِنَ ٱلجِّنَةِ مِن شَرِّ ٱلوَّسُواسِ ﴾ [الناس: ١-٦].

٤- قول: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ، مُذْهِبَ البَاسِ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لاَ شَافِيَ إِلَّا أَنْتَ، شِفَاءً لاَ يُغَادِرُ سَقَمًا» متفق عليه.

٥- قول: «بِاسْمِ الله أَرْقِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْء يُؤْذِيكَ، وَمِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ أَوْ عَيْنِ حَاسِدِ الله يَشْفِيكَ، بِاسْمِ الله أَرْقِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْء يُؤْذِيك»، وهذا لمن يرقي نفسه، أو يرقي أحدًا.

* 8 8 8 8 *

(۱) رواه مسلم (۸۱٤).





قال الله تعالى: ﴿ يَلْبَنِي عَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأعراف:٣١]

آداب اللباس

١ - لبس الثياب الحسنة وأخذ الزينة عند الذهاب للمسجد:

قال ابن رجب تخلّله: والمراد بذلك: أن يستروا عوراتهم عند المساجد، فدخل في ذلك الطواف والصلاة والاعتكاف وغير ذلك، وقال طائفة من العلماء: أن الآية تدل على اخذ الزينة عند المساجد (١).

٢- التزين ولبس أجمل الثياب مندوب خاصة في يوم الجمعة وفي العيدين:

عن أبي سعيد الخدرِي، وأبي هريرة، قالا: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَلَبِسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ، وَمَسَّ مِنْ طِيبٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ، ثُمَّ أَتَى الجُمُعَةَ فَلَمْ يَتَخَطَّ أَعْنَاقَ النَّاسِ، ثُمَّ صَلَّى مَا كَتَبَ الله لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ إِذَا خَرَجَ إِمَامُهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ جُمُعَتِهِ الَّتِي قَبْلَهَا» (٢).

⁽١) أخرجه مسلم (٩١) باب تحريم الكبر وبيانه.

⁽٢) صحيح لغيره: أخرجه أبو داود (٣٤٣)، وأحمد (١١٧٦٨)، وغيرهم من طريق محمد بن إسحاق، حدثنا محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وأبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبي سعيد الخدري، وهذا إسناد حسن فيه محمد بن إسحاق وصرح فيه بالسهاع، وأخرجه ابن ماجة (١٠٩٧)، وأحمد (٢١٥٣٩)، الحميدي (٢١٧٢١)، غيرهم من طريق عن محمد بن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري أراه عن أبيه، عن عبد الله ابن وديعة عن أبي ذر مرفوعًا، عبد الله بن وديعة، وعبد الله بن وديعة مختلف في صحبته، ذكر

٣- اجتناب الثياب المزركشة والمزينة وذات الألوان الزاهية. والتي كثيرًا ما تكون تقليدًا للغرب في ملابسهم التي تظهر التخنث، وقلة الحياء على مظهر لابسها.

٤ – اجتناب الثياب الضيقة والمحجّمة والشفافة للرجل والمرأة، واختيار الثياب الساترة، والحذر من التزيّن والتبرّج.

٥- أن لا يلبس الرجال لباس يشبه لباس النساء، ولا تلبس المرأة لباس يشبه الرجال..

عن ابن عباس على قال: «لَعَنَ رَسُولُ الله ﷺ الْمَتَسَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ النِّسَاءِ بالرِّجَالِ»(١).

٦- يستحب إظهار نعمة الله على العبد في مأكله وملبسه، ومن ذلك لبس ما جمل
 من اللباس من غير إسراف ولا تبذير:

عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ قال: ﴿لَا يَدْخُلُ الْجُنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ» قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً، قَالَ: ﴿إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجُهَالَ، الْكِبْرُ بَطَرُ الْحُقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ»(٢).

عن جابر بن عبد الله على قال: أَتَانَا رَسُولُ الله ﷺ فَرَأَى رَجُلًا شَعِثًا قَدْ تَفَرَّقَ شَعْرُهُ فَقَالَ: «أَمَا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يُسَكِّنُ بِهِ شَعْرَهُ»، وَرَأَى رَجُلًا آخَرَ وَعَلْيِهِ ثِيَابٌ وَسِخَةٌ، فَقَالَ: «أَمَا كَانَ هَذَا يَجِدُ مَاءً يَغْسِلُ بِهِ ثَوْبَهُ» (٣٠).

=

الحاكم، عن الدارقطني أنه ثقة. ومحمد بن عجلان صدوق قد إختلطت عليه أحاديث أبي هريرة.وروي من طريق آخر ضعيف.

⁽١) أخرجه الترمذي (٦٠٦)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (١/ ٢١)، والطبراني في الأوسط (٣/ ٢٧) وغيرهم والحديث حسنه الشيخ الألباني : في تمام المنة (١/ ٥٨).

⁽٢) أخرجه مسلم (٩١) باب تحريم الكبر وبيانه.

⁽٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٠٦٢)، وأبو يعلى (٢٣/٤) وغيرهم من طريق الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، به.

٧- إن خلع الثوب يذكر الله:

عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال: «سَتْرُ مَا بَيْنَ أَعْيُنِ الجِنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ: إِذَا دَخَلَ أَحَدُهُمُ الْخَلَاءَ، أَنْ يَقُولَ: بِسْم الله»(١).

٨- الالتزام بأحكام الثياب مع عدم جر الثوب والإسبال:

عن ابن عمر، ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: «لاَ يَنْظُرُ الله إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُلَاءَ»(٢).

عن أبي هريرة ﷺ، عَن النبي ﷺ قال: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ مِنَ الإِزَارِ فَفِي النَّارِ»^(٣).

٩ - تقصير الثوب للرجال وتطويل ثوب النساء.

١٠ - اجتناب اللباس التي بها الصور والصلبان:

عن عائشة أم المؤمنين ﴿ اللّهِ عَلَى الْبَابِ، فَلَمْ يَدْخُلُهُ، فَعَرَفْتُ أَنْهَا اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمْ رَرَّاهَا رَسُولُ الله عَلَيْهَا فَلَمْ يَدْخُلُهُ، فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الكَرَاهِيَةَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولُ الله عَلَيْهَا وَتُوسَدَهَا، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهَ: «مَا بَالُ هَذِهِ النَّمُرُقَةِ؟» قُلْتُ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لِتَقْعُدُ عَلَيْهَا وَتَوسَّدَهَا، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهَ: «بَالُ هَذِهِ النَّمُرُقَةِ؟» قُلْتُ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لِتَقْعُدُ عَلَيْهَا وَتَوسَّدَهَا، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهَ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصَّورِ يَوْمَ القِيَامَةِ يُعَذَّبُونَ، فَيُقَالُ لُهُمْ أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ » (١٤).

١١ - تجنب لبس الحرير للرجال:

ولبس الحرير للرجال محرم قد حرمه النبي ﷺ للرجال وأباحه للنساء.

عن عقبة بن عامر، قال: أُهْدِيَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ فَرُّوجُ حَرِيرٍ، فَلَبِسَهُ، فَصَلَّى فِيهِ، ثُمَّ

⁽١) أخرجه الترمذي (٢٠٦)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (١/ ٢١)، والطبراني في الأوسط (٣/ ٢٧) وغيرهم والحديث حسنه الشيخ الألباني : في تمام المنة (١/ ٥٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٧٨٣) باب قول الله تعالى: ﴿قُلُ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيَ أَخُرَجَ لِعِبَادِهِۦ﴾ [الأعراف:٣٢].

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٧٨٧) باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار.

⁽٤) أخرجه البخاري (٢١٠٥) باب التجارة فيها يكره لبسه للرجال والنساء.

ا انْصَرَفَ، فَنَزَعَهُ نَزْعًا شَدِيدًا كَالكَارِهِ لَهُ، وَقَالَ: «لاَ يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ»(١).

١٢ - اللبس من جهة اليمين:

عن عائشة، قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ، فِي طُهُورِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَتَنَعُّلِهِ» (٢).

عن أبي هريرة رضي قال: «كان رسول الله عَلَيْ إِذَا لَبِسَ قَمِيصًا بَدَأَ بِمَيَامِنِهِ» (٣).

١٣ - استحباب لبس البياض:

عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبِيَاضَ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ، وَكَفِّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ، وَإِنَّ خَيْرَ أَكْحَالِكُمُ الْإِثْمِدُ: يَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ» (٤٠٠).

وينبغي لمن لبس ثوبًا جديدًا أن يذكر دعاء لبس الثوب:

عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، قال: كان رسول الله على إذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا سَمَّاهُ بِاسْمِهِ إِمَّا قَمِيصًا، أَوْ عِمَامَةً ثُمَّ يَقُولُ: «اللهمَّ لَكَ الحُمْدُ أَنْتَ كَسَوْتَنِيهِ أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهِ وَخَيْرِ مَا صُنِعَ لَهُ» قَالَ أَبُو نَضْرَةَ: مِنْ خَيْرِهِ وَخَيْرِ مَا صُنِعَ لَهُ» قَالَ أَبُو نَضْرَةَ: فَكَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ عَلَيْ إِذَا لَبِسَ أَحَدُهُمْ ثَوْبًا جَدِيدًا قِيلَ لَهُ: تُبْلَى وَيُخْلِفُ الله تَعَالَى (٥٠).

⁽١) أخرجه البخاري (٣٧٥) باب من صلى في فروج حرير ثم نزعه، وأخرجه مسلم (٢٠٧٥)، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب والحرير على الرجل...

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٦٢) باب التيمن في دخول المسجد وغيره.

⁽٣) أخرجه الترمذي (١٧٦٦)، والنسائي في الكبري (٨/ ٤٢٥)، وابن حبان (١٤١/١٢) وإسناده صحيح غير أن الحديث أعل بالوقف، قال الدارقطني في العلل (١٤٣/١٠): يرويه الأعمش، واختلف عنه فأسنده زهير بن معاوية، عن الأعمش. وتابعه شعبة من رواية عبد الصمد، وعفان عنه، وغيرهما لا يرفعه عنه. وكذلك رواه أبو معاوية، عن الأعمش موقوفا.

⁽٤) أخرجه أبو داود (٣٨٧٨) والترمذي (٩٩٤)، والنسائي (١٨٩٦)، وأحمد (٤/ ٩٤) وصححه الألباني في مشكاة المصابيح (١/ ١٨).

⁽٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٠٢٠)، والترمذي (١٧٦٧)، وأحمد (٣٤٨/١٧)، وعبد بن حميد

١٤ - الاهتهام بحال الثوب من نظافته وتهيئه وإصلاحه:

ينبغي للمسلم أن يهتم بهيئته ومظهره فينظف ثوبه ويصلحه إن إحتاج الثوب لذلك.

المسائل الفقهية المتعلقة باللباس والزينة

كرتعريف الزينة:

(الزين خلاف الشين) وهو مصدر زان (۱). يقال: زانة الحسن يزينه زينا (۲). والزينة اسم جامع لكل شيء يتزين به (۳).

مسائل في الزينة تخص المرأة المسلمة

خروج المرأة من بيتها متعطرة

وتعطر المرأة وتطيبها في بيتها لزوجها من جائز ومستحب لها لما فيه من التزين والتجمل للزوج وإدخال السرور عليه فالمرأة ينبغى لها التزين والتجمل لزوجها، أما خروجها من بيتها متعطرة فهو محرم وقد حذر النبى عَلَيْ المرأة من فعل هذا المحرم فقال عَلَيْ: «إذا اسْتَعْطَرَتِ المُرْأَةُ، فَمَرَّتْ عَلَى الْقَوْم لِيَجِدُوا رِيحَهَا، فَهي كَذَا وَكَذَا» قَالَ قَوْلًا شَدِيدًا(٤). وفي رواية: «فهي زانية».

(٢/ ٤٧). والحديث سكت عنه ابن حجر وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٤٦٦٤) وقال الشيخ مصطفي العدوي في تحقيقه لمسند عبد بن حميد صحيح لغيره.

⁽١) لسان العرب مادة (زين).

⁽٢) لسان العرب (١٣/ ٢٠١).

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) إسناده حسن: أخرجه أبو داود (٤١٧٣)، والنسائي (٥١٢٦)، الترمذي (٢٧٨٦)، وأحمد (٣٢) ٩٤٩) والدارمي (٣/ ١٣٧٠)، وغيرهم من طريق ثابت بن عهارة الحنفي، قال: سمعت غنيم بن قيس، يقول: سمعت أبا موسى.

قالُ البرقاني: أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيِّ : يقول ثابت بن عمارة، بصري، ثقة.موسوعة أقوال

قال المباركفوري: (إذا استعطرت) أي استعملت العطر (فمرت بالمجلس) أي مجلس الرجال (يعني زانية) لأنها هيجت شهوة الرجال بعطرها وحملتهم على النظر إليها ومن نظر إليها فقد زنى بعينيه فهي سبب زنى العين فهي آثمة (١).

عَنْ زَيْنَبَ، امْرَأَةِ عَبْدِ الله، قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا شَهِدَتْ إِحْدَاكُنَّ الله ﷺ: «إِذَا شَهِدَتْ إِحْدَاكُنَّ الشُجِدَ فَلَا تَمَسَّ طِيبًا» (٢).

ومن باب أولى أن لا يخرجن إلى الأسواق و غيرها فلا يمسن طيبا؛ لأن هذا المحظور إن كان في المساجد فهو في الأسواق والمجتمعات يكون أشد حظراً ونهيا.

وإذا خرجت المرأة متعطرة ليجد الرجال ريحها فهي آثمة، ووصفها في الحديث بالزانية ليس المقصود منه الزنا الحقيقي الذي يوجب الحد، وإنها هو زنا العين بنظر الرجال إليها، قال المناوي: لأنها هيجت شهوة الرجال بعطرها وحملتهم على النظر إليها، ومن نظر إليها فقد زنى بعينه فهى سبب زنا العين فهى آثمة (٣).

قال الزرقاني في شرحه على الموطأ: وسبب منع الطيب ما فيه من تحريك داعية الشهوة، فيلحق به ما في معناه كحلي يظهر أثره، وحسن ملبس وزينة فاخرة، والاختلاط بالرجال(1).

وقال الشوكاني كِتَلَقُهُ: وقال: وقد حصل من الأحاديث أن الإذن للنساء من الرجال إلى المساجد إذا لم يكن في خروجهن ما يدعو إلى الفتنة من طيب أو حلي أو أي زينة (٥).

الدارقطني (١/ ١٦١)، وقال أحمد لا بأس به.و قال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: ليس عندى بالمتين. وقال النسائى: لا بأس به. (قلت) فالذي يبدوا أنه حسن الحديث.

⁽١) تحفة الأحوذي (٨/ ٨٥).

⁽٢) أخرجه مسلم (٤٤٣) باب إذا شَهدت المرأة العشاء فلا تمسَّ طيبًا.

⁽٣) التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/ ٢١٦) لزين الدين المناوي المتوفى سنة (١٠٣١).

⁽٤) شرح موطأ مالك للزرقاني (١/ ٦٧٣).

⁽٥) نيل الأوطار (٣/ ١٥٨).

نمص المرأة لجاجبها

كرتعريف النمص:

قال الْفراء كَاللهُ: النامصة الَّتِي تنتف الشَّعْر من الْوَجْه وَمِنْه قيل للْمِنقَاش: المنهاص لِأَنَّهُ ينتف بِهِ والمتنمصة الَّتِي تفعل ذَلِك بهَا (١٠).

وقال الخليل بن أحمد تعلُّه: وامرأةٌ نَمصاءُ، وهي تَتَنَمَّصُ: أي تأمر نامِصةٍ فَتَنْعُمُ (٢٠). فتَنْمِصُ شَعْرَ وَجُهها نَمْصاً، أي تأخُذُه عنها بخَيطٍ فَتَنْتُفُه (٢٠).

وقال القاضي عياض كَوَلَقُهُ: قَوْله النامصة والمتنمصة فالنامصة هِيَ الَّتِي تنتف الشَّعْر عَن وَجههَا أَو وَجه غَيرهَا والمتنمصة الَّتِي تطلب أَن يفعل بهَا ذَلِك (٣).

قال أبو داود تخلفه: والنامصة التي تنقش الحاجب حتى ترقه، والمتنمصة المعمول ما(٤).

وقال ابن عابدين كتلفه: النمص: نتف الشعر ومنه المناص المنقاش (٥).

وقال القرطبي تخلفه: والمتنمصات جمع متنمصة وهي التي تقلع الشعر من وجهها بالمنهاص، وهو الذي يقلع الشعر، ويقال لها النامصة (١).

□ أدلة تحريم نمص المرأة لحاجبها:

قوله تعالى: ﴿وَلَامُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ ﴾ [النساء:١١٩].

وقد فسر بعض المفسرين بأن المقصود بتغير خلق الله هنا في الآية هو الوشم والنمص والتفليج قال القرطبي في تفسير هذه الآية: (وقالت طائفة الإشارة بالتغيير

⁽١) غريب الحديث لأبي عبيد (١/١٦٦)، وتهذيب اللغة (١٢/١٤٨).

⁽٢) العين (٧/ ١٣٨).

⁽٣) مشارق الانوار (٢/ ١٣).

⁽٤) عقب حديث رقم (٤١٧٠).

⁽٥) حاشية ابن عابدين (٦/ ٣٧٣).

⁽٦) تفسير القرطبي (٥/ ٣٩٢).

إلى الوشم وما جرى مجراه من التصنع للحسن). قاله ابن مسعود والحسن(١١).

قال الخطابي كتالله: لو تأملت وتدبرت في الآيتين ظهر لك أن المراد بتغيير خلق الله في الآية الأولى هو تغيير الصورة وأن المراد بتبديل خلق الله في الآية الأولى هو تغيير الصورة ما تبديل دين الله ويدل على أن المراد بتغيير خلق الله في الآية الأولى هو تغيير الصورة ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن مسعود قال لعن الله الواشات والمستوشات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله الحديث عبد الله من حليث عبد الله بن مسعود قال لعن الله الواشات والمستوشات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله الحديث (٢).

وقال السعدي تَعَلَّقُهُ: وهذا يتناول تغيير الخلقة الظاهرة بالوشم، والوشر والنمص والتفلج للحسن، ونحو ذلك مما أغواهم به الشيطان فغيروا خلقة الرحمن^(٣).

كالأدلة من السنة النبوية:

⁽١) تفسير الطبرى (٥/ ٣٩٢).

⁽٢) تحفة الأحوذي (٤/ ١٧١).

⁽٣) تفسر السعدى (١/ ٢٠٣).

⁽٤) أخرجه البخاري (٤٨٨٦) بَابُ: ﴿وَمَاۤ ءَاتَنكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴿ الحَرِبَ الْحَرِجِهِ مسلمٍ

قال ابن منظور كَمْلَللهُ: اللعن الإبعاد والطرد من الخير وقيل الطرد والإبعاد من الله (١).

وقال النووي كَالله: اللعن فانه في اللغة الابعاد والطرد وفي الشرع الابعاد من رحمة الله تعالى (٢).

قال النووي كالله: وأما (النامصة) بالصاد المهملة فهي التي تزيل الشعر من الوجه، والمتنمصة التي تطلب فعل ذلك بها، وهذا الفعل حرام إلا إذا نبتت للمرأة لحية أو شوارب، فلا تحرم إزالتها، بل يستحب عندنا (٣).

□ أقوال أهل العلم:

قال ابن عابدين تخلّفه: وفي تبيين المحارم إزالة الشعر من الوجه حرام إلا إذا نبت للمرأة لحية أو شوارب فلا تحرم إزالته بل تستحب اهـ(٤).

قال ابن خزي المالكي كتلقه: لَا يحل للْمَرْأَة التلبيس بتغيير خلق الله تَعَالَى وَمِنْه أَن تصل شعرهَا الْقصير بِشعر آخر طَوِيل وَأَن تشم وَجههَا وبدنها وَأَن تنشر أسنانها وَأَن تتنمص (٥).

وقال النووي كتاتثه: وأما (النامصة) بالصاد المهملة فهي التي تزيل الشعر من الوجه، والمتنمصة التي تطلب فعل ذلك بها، وهذا الفعل حرام إلا إذا نبتت للمرأة لحية أو شوارب، فلا تحرم إزالتها، بل يستحب عندنا(١).

⁽١) لسان العرب (١٣/ ٣٨٧).

⁽۲) شرح صحیح مسلم (۲/ ٦٧).

⁽٣) شرح صحيح مسلم للنووي (٧/ ٢٤١).

⁽٤) در المختار (٦/ ٣٧٣).

⁽٥) القوانين الفقهية (١/ ٢٩٣).

⁽٦) شرح صحيح مسلم للنووي (٧/ ٢٤١).

وقال ابن قدامة كتالله: وروي عن النبي ﷺ أنه «لعن الواصلة والمستوصلة، والنامصة والمتنمصة، والواشرة والمستوشرة» فهذه الخصال محرمة؛ لأن النبي ﷺ لعن فاعلها ولا يجوز لعن فاعل المباح(١).

وقال ابن حزم كَمَلَتُهُ: والنمص هو نتف الشعر من الوجه - فكل من فعلت ذلك في نفسها، أو في غيرها فملعونات من الله ﷺ وصلواتهن تامة (٢).

كرفتاوي عن حكم النمص لكبار العلماء المعاصرين:

سئل الشيخ ابن باز تَعَلَيُّهُ: ما حكم تخفيف الشعر الزائد من الحاجب؟

الجواب: لا يجوز أخذ شعر الحاجبين، ولا التخفيف منهما؛ لما ثبت عن النبي على الله الله العلم أن أخذ شعر الحاجبين من النمص (٣).

سئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين كَالله: ما حكم إزالة أو تقصير بعض الزوائد من الحاجبين؟

الجواب: إزالة الشعر من الحاجبين إن كان بالنتف فإنه هو النمص وقد لعن رسول الله على: النامصة والمتنمصة.. وهو من كبائر الذنوب، وخص المرأة لأنها هي التي تفعله غالباً للتجمل، وإلا فلو صنعه الرجال لكان ملعوناً كما تلعن المرأة والعياذ بالله وإن كان بغير نتف كالقص أو بالحلق فإن بعض أهل العلم يرون أنه كالنتف لأنه تغيير لخلق الله، فلا فرق بين أن يكون نتفاً أو يكون قصاً أو حلقاً وهذا أحوط بلا ريب، فعلى المرء أن يتجنب ذلك سواء كان رجلاً أو امرأة (٤٠).

وسئلت اللجنة الدائمة: ما الحكم في إزالة المرأة لشعر جسمها، وإن كان جائزاً فمن يسمح له بالقيام بذلك؟

⁽١) المغنى (١/ ٧٠).

⁽٢) المحلي (٤/ ٧٩).

⁽۳) مجموع فتاوي ابن باز (۱۱/۱۰).

⁽٤) نقلا عن فتاوي علماء البلد الحرام ص ٥٧٧.

فأجابت: يجوز لها ما عدا شعر الحاجب والرأس، فلا يجوز لها أن تزيلهما، ولا شيئاً من الحاجبين بحَلق ولا غيره، وتتولَّى ذلك بنفسها أو زوجها أو أحد محارمها فيما يجوز أن يطَّلع عليه من جسمها، أو امرأة فيما يجوز لها أن تتطلع عليه من جسمها أيضاً.

عبد العزيز بن باز، عبد الرزاق عفيفي، عبد الله بن غديان، عبد الله بن قعود (١).

حكم إزالة الشعر النابت بين الحاجبين

قال الطبري تخلفه: لا يجوز للمرأة تغيير شيء من خلقتها التي خلقها الله عليها بزيادة أو نقص التهاس الحسن لا للزوج ولا لغيره كمن تكون مقرونة الحاجبين فتزيل ما بينهما توهم البلج أو عكسه (٢).

فتوى الشيخ ابن عثيمين تخلّله: السؤال: تقول هل يجوز للمرأة أن تزيل الشعر الذي بين الحاجبين إذا كان يشوه منظرها أو تقوم بترقيق شكل الحواجب وتحسينها أم لا؟

فأجاب تخلله: هذه المسألة تقع على وجهين: الوجه الأول: أن يكون ذلك بالنتف فهذا محرم وهو من الكبائر لأنه من النمص الذي لعن النبي على فاعله.

الثاني: أن يكون على سبيل القص والحف فهذا فيه خلاف بين أهل العلم هل يكون من النمص أم لا والأحوط تجنب ذلك وألا تفعله المرأة أما ما كان من الشعر غير معتاد بحيث ينبت في أماكن لم تجر العادة بها كأن يكون للمرأة شارب أو ينبت على خدها شعر أو ما أشبه ذلك فهذا لا بأس بإزالته لأنه خلاف المعتاد وهو مشوه للمرأة أما الحواجب فإن من المعتاد أن تكون رقيقة دقيقة وأن تكون كثيفة واسعة هذا أمر معتاد وما كان معتاداً فإنه لا يتعرض له لأن الناس لا يعدونه عيباً بل يعدون فواته جمالاً أو وجوده جمالاً وليس من الأمور التي تكون عيباً حتى يحتاج الإنسان

⁽١) فتاوي اللجنة الدائمة (٥/ ١٩٤).

⁽٢) فتح الباري (١٠/ ٣٧٨).

إلى إزالته^(١).

فتوى الشيخ ابن عثيمين كَتَلَثْهُ: السؤال: تقول هل إزالة الشعر الذي بين الحاجبين حرام؟

فأجاب كَلَقَهُ: إزالة الشعر الذي بين الحاجبين جائزة إذا كان مشوهاً للخلقة بحيث يكون كثيراً جداً ولكن لا تجوز إزالته بالنتف لأن النتف من النمص وقد (لعن النبي عَلَيْ النامصة والمتنمصة) وأما إذا كان خفيفاً معتاداً لا يؤذي ولا يشوه فإن الأولى تركه وعدم التعرض له (٢).

وقال الشيخ الشنقيطي يَحْتَلْهُ: هل يجوز للمرأة أن تنتف ما بين الحاجبين؟

لا يجوز نتف الشعر الذي بين الحاجبين، والنص في هذا واضح، حيث أن النمص هو نتف شعر الوجه، وما بين الحاجبين هو من شعر الوجه فلا يجوز نتفه، ولا يجوز العبث به، ويترك على الخلقة التي خلقها الله ﷺ.

وجمهور العلماء على أن هذا لا ينمص ولا يُزال، سواءً كان النمص بالنتف أو بالحرق أو بالحلق أو بالقص أو بوضع مواد من الأصباغ تخفيه فكل ذلك لا يجوز، وهو تغيير لما خلقه الله، وعلى المخلوق أن يرضى بخلق الله على لما فيه من حكمة عظيمة، وتذكير الناس بهذا الاختلاف الذي يدل على وحدانية الله على وجود الخالق الذي يصور كيف يشاء، ويخلق كيف يشاء، وألا له ألحنك ألحنك وألا له والله تعالى أعلم (٣).

وكما يظهر من فتاوى العلماء فمنهم من منع وأعتربه من من شعر الوجه فلا يجوز نتفه، ولا يجوز العبث به، ويترك على الخلقة التي خلقها الله على. ومنهم من جوز ذلك إن كان كان مشوهاً للخلقة بحيث يكون كثيراً جداً والله أعلم.

⁽١) فتاوى نور على الدرب (٢٢/٢).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) شرح ذات المستقنع [الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس - ١٧ ٤ درسا].

حكم تشقير الحاجب

التشقير هو: هو صبغ لشعر الحواجب بلون الجلد بحيث يبدو محددًا مرسومًا. وهذا التشقير لا يخلوا من حالات:

الحالة الأولى: أن يصبغ الحاجب بهادة تزيل شعر الحاجب ولو بعد فترة أو عدد من تكرار الصبغ وهذا الأمر يدخل تحت النمص إذا قد سبق بيان أن النمص نتف الشعر ويلحق به الأخذ منه بأي طريقة كانت فهذه حرام ملعون من فعله لما فيها من النمص وتغير خلق الله كها سبق بيان ذلك في حكم النمص.

الحالة الثانية: أن يكون التشقير بهادة صبغة لا تسقط الشعر وعرف ذلك وجرب ولا يترتب عليه ضرر بالجلد ولا غيره. وهذا لا يدخل في حكم النمص والأصل في الأشياء الإباحة..وعلي ذلك يكون التشقير بهذه الصورة جائزا تصنعه المرأة لزوجها ولا يحل لها فعله لغيره لما فيه من التبرج والزينه المحرمة.

ولكن لا يجوز تشقير الحواجب للخاطب لما فيه من الغش والتدليس.

الحالة الثالثة: أن يكون التشقير بهادة صبغة لا تسقط الشعر وعرف ذلك وجرب ولكنه يترتب عليه ضرر بالجلد أو غيره وهذه الحالة يكره ذلك أو يحرم بحسب الضرر الذي يترتب عليه وذلك لقول النبي ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»(١). والله أعلم.

(۱) كل طرقه لا تخلوا من ضعف والعمل عليه ومن العلماء من حسنه بمجموع طرقه: الحديث روي من طرق أخرجه الحاكم في المستدرك (۲/ ٦٦)، والدارقطني (۳/ ۷۷)، والبيهقي (٦/ ٦٩) وقال: تفرد به عثمان بن محمد.

والحديث من طريق عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، حدثني عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، عن عمرو بن يحيى المازني ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري مرفوعا.

قال عبد الحق في احكامه الغالب على حديثه الوهم قال الدارقطني ومحمد بن عثمان ضعيف ينظر لسان الميزان (٤/ ١٥٢)، وتابعه عبد الملك معاذ النصيبي عن الدراوردي به كها عند ابن عبد البر في التمهيد (٢٠/ ١٥٩)، قال للزيلعي في نصب الراية (٤/ ٣٨٥): قال ابن القطان في كتابه: وعبد الملك هذا لا يعرف له حال ولا يعرف من ذكره. وقد رواه مالك في الموطأ (١٤٢٩)، والبيهقي (٦/ ١٥٧)، والشافعي في مسنده (١/ ٢٢٤)، عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه

مرفرعا. وهذا مرسل صحيح الإسناد وهذا هو الصواب من هذا الوجه والله أعلم. وأخرجه ابن ماجه (٢٣٤٠) وأجو نعيم في «أخبار أصفهان» (١/ ٤٠٤) وأبو نعيم في «أخبار أصفهان» (١/ ٤٠٤) والبيهقي (٦/ ١٥٦)، من طريق موسى بن عقبة ثنا إسحاق بن يحيى بن الوليد عن عبادة بن الصامت مرفوعًا. بلفظ «قضى أن لا ضرر ولا ضرار».

وهذا إسناد ضعيف لجاله إسحاق بن يحيى وإرساله عن عبادة بن الصامت قال ابن حجر في التقريب (١٠٣/١): إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت أرسل عن عبادة وهو مجهول الحال.وقال في التهذيب (١/ ٢٢٤): قال البخاري أحاديثه معروفة إلا أن إسحاق لم يلق عبادة وقال بن عدي أحاديثه غير محفوظة وذكره بن حبان في الثقات، وقال البوصيري في الزوائد (٣/ ٤٨): هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع.

فهذا الإسناد أيضا ضعيف فيه انقطاع وراوي مجهول أحاديثه غير محفوظة.

وأخرجه أبو يعلى (٤/ ٣٩٧)، من طريق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا وفيه زيادة ولجارك أن يضع في جدارك خشبته، والدارقطني (٤/ ٢٢٨)، وداود بن الحصين ثقة إلا في عكرمة قال ابن حجر في التقريب (١/ ١٩٨): داود بن الحصين ثقة إلا في عكرمة.

وأخرجه ابن ماجة (٢٣٤١)، والطبراني في الأوسط (٤/ ١٢٥)، وفي الكبير (٢١ / ٣٠٢) من طريق جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا، وجابر الجعفي ضعيف.

وأخرجه أحمد (١/ ٢٣٥)، وابن أبي شيبة (٤/ ٥٤٥) وروي من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا بلفظ: «إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبع أذرع» وهي غير الرواية التي معنا ومع ذلك فهي رواية معلولة أيضًا برواية سماك عن عكرمة قال ابن حجر في التقريب (١/ ٢٢٥) سماك صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بآخرة فكان ربها تلقن.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/ ٨٦)، والطبراني في الكبير (٨٦/٢) من طريق إِسْحَاقُ بن إبراهيم مولى مُزَيْنَةَ عن صَفْوَانَ بن سُلَيْم عن ثَعْلَبَةَ بن أبي مَالِكٍ مرفوعًا.

وهذا إسناد ضعيف فيه إسحاق بن إبراهيم هو ابن سعيد الصواف قال ابن حجر في التقريب (1/99): لين الحديث. وأخرجه الدارقطني (3/77) من طريق الواقدي نا خارجة بن عبد الله ابن سليهان بن زيد بن ثابت عن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة مرفوعًا. وهو إسناد ضعيف جدا من أجل الواقدي فإنه متروك. والطريق الأخرى عند الطبراني في الأوسط (1/99): قال حدثنا أحمد بن رشدين ثنا روح بن صلاح ثنا سعيد بن أبي أيوب عن أبي سهيل به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً روح بن الصلاح ضعيف وأحمد بن رشدين كذبوه.

قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (١/ ٨٤): قال ابن عدي كذبوه وأنكرت عليه أشياء، وفي

ميزان الإعتدال للذهبي (١/ ٢٧٨): قال ابن عدي كذبوه وأنكرت عليه أشياء قلت فمن أباطيله رواية الطبراني وغيره عنه قال حدثنا حميد بن علي البجلي الكوفي واه حدثنا ابن لهيعة عن أبي عشانة عن عقبة بن عامر – مرفوعا – قالت الجنة با رب أليس وعدتني ان تزينني بركنين قال الم ازينك بالحسن والحسين فهاست الجنة كها تميس العروس.

الثانية: قال الطبراني في الأوسط (١/ ٣٠٧): أيضا: حدثنا أحمد قال: نا عمرو بن مالك الراسبي قال: نا محمد بن سليان بن مسمول، عن أبي بكر بن أبي سبرة، عن نافع بن مالك قال: نا أبو سهيل، عن القاسم بن محمد، عن عائشة مرفوعا. وهو إسناد ضعيف جدا إن لم يكن موضوع فأبي بكر بن أبي سبرة قال ابن حجر في التقريب (١/ ٦٢٣): رموه بالوضع، وقال مصعب الزبيري كان عالما. وعمرو بن مالك الراسبي ضعيف ينظر التقريب لابن حجر (١/ ٤٢٦). فطريق عائشة ضعيف جدا ولا يثبت.

وأخرجه الدارقطني (٢ / ٢٢٨) من طريق أبو بكر بن عياش ، قال: أراه قال، عن ابن عطاء ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعًا: «لا ضرر ولا ضرورة ولا يمنعن أحدكم جاره أن يضع خشبته على جداره» وأبو بكر بن عياش مختلف فيه وابن عطاء وهو يعقوب بن عطاء بن أبي رباح قال ابن حجر في التقريب ضعيف. فطريق أبو هريرة ضعيف أيضا.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٥/ ٢٣٨): من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله قال: قال رسول الله على: «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام» وإسناده ضعيف من أجل محمد ابن إسحاق وهو مدلس ولم يصرح هنا بالتحديث.

وأخرجه أبو داود في المراسيل (١/ ٢٩٤): من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان قال كانت لأبي لبابة وذكر فيه قصة وفيه مرفوعًا لا ضرر في الإسلام ولا ضرار.

وإسناده ضعيف من أجل محمد ابن إسحاق وهو مدلس ولم يصرح هنا بالتحديث. وهو منقطع بين واسع وأبي لبابة.

> وبعد جمع طرق الحديث يتبن أنها لا تخلوا من ضعف بل فيها طرق شديدة الضعف. والحديث عليه العمل عند أهل العلم ومعناه صحيح وهو أصل من أصول الشريعة.

قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ٣٠٤): وقد استدل الإمام أحمد بهذا الحديث وقال قال النبي على الله لل ضرر ولا ضرار وقال أبو عمرو بن الصلاح هذا الحديث أسنده الدارقطني من وجوه ومجموعها يقوي الحديث ويحسنه وقد تقبله جماهير أهل العلم واحتجوا به وقول أبي داود إنه من الأحاديث التي يدور الفقه عليها يشعر بكونه غير ضعيف والله أعلم.

وصل المرأة لشعرها

🕸 حكم وصل المرأة لشعرها:

كرالأحاديث الواردة في نهي المرأة وصل شعرها:

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفِّه، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «لَعَنَ الله الوَاصِلَةَ وَالمُسْتَوْصِلَةَ،
 وَ الوَاشِمَةَ وَالمُسْتَوْشِمَةَ» (١٠).

٢- عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ اللَّهُ عَائِشَةَ، ﴿ اللَّهُ عَائِشَةَ، ﴿ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ ﴿ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَاللَّهُ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَاللَّهُ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَاللَّهُ اللَّهُ الللللللَّا الللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّ

٣- عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، ﴿ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي أَنْكَحْتُ ابْنَتِي، ثُمَّ أَصَابَهَا شَكُوى، فَتَمَرَّقَ رَأْسُهَا، وَزَوْجُهَا يَسْتَحِثُّنِي بِهَا، أَفَأْصِلُ رَأْسُهَا؟ فَسَبَّ رَسُولُ الله ﷺ: الواصِلَةَ وَالمُسْتَوْصِلَةً (٣).

٤ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ، هَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لَعَنَ الله الوَاصِلَة وَالمُسْتَوْصِلَة، وَالمُسْتَوْشِمة وَالمُسْتَوْشِمة وَالمُسْتَوْشِمة وَالمُسْتَوْشِمة وَالمُسْتَوْشِمة وَالمُسْتَوْشِمة وَالمُسْتَوْشِمة وَالمَسْتَوْشِمة وَالمَّشِهُ فِي اللَّتِهِ» (٤).

وجه الاستدلال: أن الرسول ﷺ لعن من وصل الشعر ولا يلعن إلا على فعل محرم.

أقوال الفقهاء في المسألة:

ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم وصل الشعر بشعر مثله.

⁽١) أخرجه البخاري (٩٣٣٥) بَابُ الوَصْلِ فِي الشَّعَرِ.

⁽٢) أخرجه البخاري (٩٣٤) بَابُ الوَصْلَ فِي الشَّعَرِ، وأخرجه مسلم (٢١٢٣) بَابُ كَرَاهَةِ الْقَزَعِ.

⁽٣) أخرجه البخاري (٩٣٥) بَابُ الوَصْلَ َفِي الشَّعَرِ، ومسلم (٢١ُ٢٢) بَابُ تَحْرِيم فِعْلِ الْوَاصِّلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ وَالْوَاشِمَةِ وَالْمُسْتَوْشِمَةِ وَالنَّامِصَةِ وَالْمُتَنَمِّصَةِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ وَالْمُغَيِّرَاتِ خَلْقِ الله.

⁽٤) أخرجه البخاري (٩٩٣٧) بَابُ الوَصْلِ فِي الشَّعَرِ، ومُسلم (٢١٢٤) بَابُ تَّحْرِيم َ فَعْلِ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ وَالْوَاشِمَةِ وَالْمُسْتَوْشِمَةِ وَالنَّامِصَةِ وَالْمُتَنَمِّصَةِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ وَالْمُعَيِّرَاتِ خَلْقِ الله.

وهو قول: الحنفية(١)، والمالكية(٢)، والشافعية(٩)، والحنابلة(٤).

وجاء في كتاب المحيط البرهاني الحنفي: إذا حلقت المرأة شعرها؛ فإن حلقت لوجع أصابها فلا بأس به، وإن حلقت تشبهاً بالرجال فهو مكروه، وهي ملعونة على لسان صاحب الشرع، وإذا وصلت المرأة شعر غيرها بشعرها فهو مكروه، قال هي «لعن الله الواصلة والمستوصلة» هي التي تصل شعر امرأة بشعر امرأة أخرى، وإنها جاءت الرخصة في شعر غير بنى آدم، تتخذه المرأة، ويزيد في قرونها أها.

قال النووي تَعْلَلُهُ: يَحْرُمُ وَصْلُ الشَّعْرِ بِشَعْرٍ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمُرْأَةِ وَكَذَلِكَ الْوَشْمُ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي لَعْنِ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَة وَالْوَاشِمَةِ وَالْمُسْتَوْشِمَة وَالْوَاشِرَةِ إِللَّا حَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي لَعْنِ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَة وَالْوَاشِمَةِ وَالْمُسْتَوْشِمَة وَالْوَاشِرَةِ إِللَّا حَادِيثِ الصَّحَةِ فَي لَعْنِ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَة وَالْوَاشِمَةِ وَالْمُسْتَوْشِمَة وَالْوَاشِرَةِ إِلَى الْمَاءَ اللَّهُ إِنْ شَاءَ (٧).

قال ابن قدامة كَلَّهُ: رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ أَنَّهُ «لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالنَّامِصَةَ وَالْمُسْتَوْشِرَةَ» فَهَذِهِ الْخِصَالُ مُحَرَّمَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ لَعَنَ فَاعِلَهَ وَالْمُسْتَوْشِرَةَ» فَهَذِهِ الْخِصَالُ مُحَرَّمَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ لَعَنَ فَاعِلَ النَّبِي عَلَيْهِ، أَوْ لَعَنَ فَاعِلَ المُبْاحِ. وَالْوَاصِلَةُ: هِيَ الَّتِي تَصِلُ شَعْرَهَا بِغَيْرِهِ، أَوْ شَعْرَ غَيْرِهَا، فَهَذَا لَا يَجُوزُ لِلْخَبَرِ، لَمَا رَوَتْ شَعْرَ غَيْرِهَا، فَهَذَا لَا يَجُوزُ لِلْخَبَرِ، لَمَا رَوَتْ

⁽١) ينظر: الدر المختار (٥/ ٥٨)، والمحيط البرهاني في الفقه النعماني (٥/ ٣٧٧).

⁽٢) ينظر: التاج والإكليل (١/ ٣٠٥)، ومواهب الجليل (١/ ٢٠٦)، والثمر الدواني (١/ ٦٨٩).

⁽٣) ينظر: المجموع للنووي (١/ ٢٩٦)، أسنى المطالب (١/ ١٧٢).

⁽٤) ينظر: المغنى (١/ ٧٠)، وكشاف القناع (١/ ٨١).

⁽٥) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٥/ ٣٧٧).

⁽٦) الذخيرة للقرافي (١٣/ ٣١٤).

⁽٧) المجموع شرح المهذب (١/ ٢٩٦).

عَائِشَةُ ﴿ فَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ فَقَالَتْ: إِنَّ ابْنَتِي عِرْسٌ وَقَدْ ثَمَرَّقَ شَعْرُهَا، أَفَأُصِلُهُ؟ فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: «لُعِنَتُ الْوَاصِلَةُ، وَالْمُسْتَوْصِلَةُ».

فَلَا يَجُوزُ وَصْلُ شَعْرِ الْمُرْأَةِ بِشَعْرٍ آخَرَ؟ لِهِذِهِ الْأَحَادِيثِ(١).

ما حكم لبس المرأة ما يسمى بالباروكة لتتزين بها لزوجها؟

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه.. وبعد:

نبغي لكل من الزوجين أن يتجمل للآخر بها يحببه فيه ويقوي العلاقة بينهها لكن في حدود ما أباحته شريعة الإسلام دون ما حرمته ولبس ما يسمى بالباروكة بدأ في غير المسلهات واشتهرن بلبسه والتزين به حتى صار من سمتهن، فلبس المرأة إياها وتزينها بها ولو لزوجها فيه تشبه بالكافرات، وقد نهى النبي عليه عن ذلك بقوله: «من تشبه بقوم فهو منهم»؛ ولأنه في حكم وصل الشعر بل أشد منه وقد نهى النبي عليه عن ذلك ولعن فاعله.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

نائب الرئيس الرئيس

عبدالله بن منيع عبد الرزاق عفيفي عبد العزيز بن عبد الله بن باز

حكم الوشم

كروالوشم محرم للرجال والنساء وجاءت الاحاديث النبوية تبين ذلك:

١ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ، ﴿ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لَعَنَ الله الوَاصِلَةَ وَالمُسْتَوْصِلَةَ، وَالمُسْتَوْشِمَةَ» وَقَالَ نَافِعٌ: «الوَشْمُ فِي اللَّئَةِ» (٢).

٢ - عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ اشْتَرَى غُلاَمًا حَجَّامًا، فَقَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ

عضو

⁽١) المغنى لابن قدامة (١/ ٧٠).

⁽٢) أخرجه البُخاري (٩٣٧) بَابُ الوَصْلِ فِي الشَّعَرِ، ومسلم (٢١٢٤) بَابُ تَحْرِيم فِعْلِ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ وَالْوَاشِمَةِ وَالْمُسْتَوْشِمَةِ وَالنَّامِصَةِ وَالْمُتَنَمِّصَةِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ وَالْمُغَيِّرَاتِ خَلْقِ الله.

وَ اللهِ اللهِ عَنْ ثَمَنِ الدَّمِ، وَثَمَنِ الكَلْبِ، وَكَسْبِ البَغِيِّ، وُلَعَنَ آكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ، وَالوَاشِمَةَ وَالْمُسَوَّشِمَةَ وَالْمُصَوِّرَ»(١).

قال الإمام النووي كَ تَلَهُ: أَمَّا الْوَاشِمَةُ بِالشِّينِ الْمُعْجَمَةِ فَفَاعِلَةُ الْوَشْمِ وَهِيَ أَنْ يَغْرِزُ إِبْرَةً أَوْ مِسَلَّةً أَوْ نَحْوَهُمَا فِي ظَهْرِ الْكَفِّ أَوِ الْمِعْصِمِ أَوِ الشَّفَةِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ بَدَنِ الْمُرْأَةِ حَتَّى يَسِيلَ الدَّمُ ثُمَّ تَحْشُو ذَلِكَ المُوْضِعَ بِالْكُحْلِ أَوِ النُّورَةِ فَيَخْضُرُ وَقَدْ يُفْعَلُ ذَلِكَ بِدَارَاتٍ وَنُقُوشٍ وَقَدْ تُكَثِّرُهُ وَقَدْ تُقَلِّلُهُ وَفَاعِلَةُ هَذَا وَاشِمَةٌ وَقَدْ وَشَمِتْ يُفْعَلُ ذَلِكَ بِمَا وَالمُعْمُولُ بِهَا مَوْشُومَةٌ فَإِنْ طَلَبَتْ فِعْلَ ذَلِكَ بِهَا فَهِي مُسْتَوْشِمَةٌ وَقَدْ وَشَمِتْ عَلَى الْفَاعِلَةِ وَالمُفْعُولِ بِهَا بِاخْتِيَارِهَا وَالطَّالِيةِ لَهُ وَقَدْ يُقْعَلُ بِالْبِنْتِ وَهِي طِفْلَةٌ فَتَأْتُمُ عَلَى الْفَاعِلَةِ وَالمُفْعُولِ بِهَا بِاخْتِيَارِهَا وَالطَّالِيةِ لَهُ وَقَدْ يُفْعَلُ بِالْبِنْتِ وَهِي طِفْلَةٌ فَتَأْتُمُ عَلَى الْفَاعِلَةِ وَاللَّهُ عُولِ بِهَا بِاخْتِيَارِهَا وَالطَّالِيةِ لَهُ وَقَدْ يُفْعَلُ بِالْبِنْتِ وَهِي طِفْلَةٌ فَتَأْتُمُ عَلَى الْفَاعِلَةِ وَاللَّهُ عُولِ بِهَا بِاخْتِيَارِهَا وَالطَّالِيةِ لَهُ وَقَدْ يُفْعَلُ بِالْبِنْتِ وَهِي طِفْلَةٌ فَتَأْتُمُ الْفَاعِلَة وَلاتَاتُم الْبِنْتُ لِعَدَم تَكُلِيفِهَا حِينَئِذٍ قَالَ أَصْحَابُنَا هَذَا اللَّوْضِعُ الَّذِي وُشِمَ عَلَى الْفَاعِلَةِ وَاللَّهُ وَاللَّو الْكَالِمِ وَعَيْلِ الْمُلْوقِ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلِقُ اللَّهُ وَلَوْ لَهُ وَاللَّهُ وَلِعُومِ وَلَوْلَ لَكُولُ وَلَوْلَ اللَّهُ وَلَلْهُ أَعْلَمُ اللَّاكُولِ وَلَوْلَهُ أَوْلَهُ أَعْلَمُ اللَّهُ وَلَا لَكُلُو الرَّاكُةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ الْكَافِي وَمَدَا كُلِهِ الْمَالِمِ لَهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ الْكَالِي وَلَوْلَ الْمُالُولُ اللْفَاعِلَةُ الْلَالِمُ الْمُ الْمُؤْفِقُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ اللْفُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْفُولُولُ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُهُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ اللْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْ

حكم تفليج الأسنان للزينة

عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الله، قَالَ: «لَعَنَ الله الوَاشِهَاتِ وَالْمُوتَشِهَاتِ، وَالْمَتَنَمِّصَاتِ وَالْمَتَنَمِّصَاتِ وَالْمَتَنَمِّاتِ، وَالْمَتَنَمِّصَاتِ، وَالْمَتَنَمِّاتِ، وَالْمَتَنَمِّاتِ، وَالْمَتَنَمِّاتِ، وَالْمَتَنَمِّاتِ، وَالْمَتَنِيَّاتِ خَلْقَ الله»(٣).

قال الخطابي تختلف: والمتفلجات هن اللواتي يعالجن أسنانهن حتى يكون لها تحدد واشر يقال ثغر أفلج (٤).

قال النووي تَخْلَفُهُ: الْمُتَفَلِّجَاتُ لِلْحُسْنِ فَمَعْنَاهُ يَفْعَلْنَ ذَلِكَ طَلَبًا لِلْحُسْنِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْحُرَامَ هُوَ المُفْعُولُ لطلب الحسن أما لواحتاجت إِلَيْهِ لِعِلَاجٍ أَوْ عَيْبٍ فِي

⁽١) أخرجه البخاري (٥٩٦٢) بَابُ مَنْ لَعَنَ المُصَوِّرَ.

⁽٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١٠٦/١٤).

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٨٨٦)، وأخرجه مسلم (٥٧٩) بَابُ لَعْنِ آكِلِ الرِّبَا وَمُؤْكِلِهِ.

⁽٤) شرح صحيح مسلم للنووي (٤/ ٢٠٩).

السِّنِّ وَنَحْوِهِ فلابأس والله أعلم (١).

التبرج

کے تعریفة:

وأصل التبرج أن تظهر المرأة محاسنها للرجال، يقال تبرجت المرأة، ومنه قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَاهِلِيَّةِ ٱلْأُولَى ۗ [الاحزاب:٣٣](٢).

قال المناوي كَتْلَلْهُ: والتبرج إظهار المرأة زينتها ومحاسنها لأجنبي (٣).

□ أدلة تحريم التبرج والسفور:

قال تعالى: ﴿وَقَرُنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَاهِلِيَّةِ ٱلْأُولَى ۗ [الاحراب:٣٣].

عَنْ قَتَادَةَ: ﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَاهِلِيَّةِ ٱلْأُولَى ﴾ [الاحراب:٣٣] أَيْ إِذَا خَرَجْتُنَّ مِنْ بُيُوتِكُنَّ؛ قَالَ: كَانَتْ هَٰنَ مِشْيَةٌ وَتَكَسُّرٌ وَتَغَنَّجٍ، يَعْنِي بِذَلِكَ الْجَاهِلِيَّةَ الْأُولَى فَنَهَاهُنَّ اللهُ عَنْ ذَلِكَ » (٤٠).

عن ابْنَ أَبِي نَجِيح، يَقُولُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا تَبَرَّجُنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَلِهِلِيَّةِ ٱلْأُولَ ﴾ [الأحزاب:٣٣] قَالَ: ((التَّبَخُتُرُ))(٥).

كروجاء التحريم في سنة النبي ﷺ:

١- فَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا تَسْأَلُ عَنْهُمْ: رَجُلٌ فَارَقَ الجُمَاعَةَ، وَعَصَى إِمَامَهُ، وَمَاتَ عَاصِيًا، وَأَمَةٌ أَوْ عَبْدٌ أَبَقَ فَهَاتَ، وَامْرَأَةٌ غَابَ عَنْهَا وَرُجُهَا، قَدْ كَفَاهَا مُؤْنَةَ الدُّنْيَا فَتَبَرَّجَتْ بَعْدَهُ، فَلَا تَسْأَلُ عَنْهُمْ، وَثَلَاثَةٌ لَا تَسْأَلُ عَنْهُمْ: رَجُلٌ نَازَعَ اللهَ رِدَاءَهُ، فَإِنَّ رِدَاءَهُ الْكِبْرِيَاءُ وَإِزَارَهُ الْعِزَّةُ، وَرَجُلٌ شَكَّ فِي أَمْرِ اللهِ رَجُلٌ نَازَعَ اللهَ رِدَاءَهُ، فَإِنَّ رِدَاءَهُ الْكِبْرِيَاءُ وَإِزَارَهُ الْعِزَّةُ، وَرَجُلٌ شَكَّ فِي أَمْرِ اللهِ

- (١) شرح صحيح مسلم للنووي (١١/٧١٤).
 - (٢) معالم السنن (٤/ ٢١٣).
 - (٣) فيض القدير (٦/ ٣٢٥).
- (٤) إسناده حسن: أخرجه الطبري في تفسيره (٧٩/١٩) حَدَّثَنَا بِشُرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ عن قتاده به.
 - (٥) إسناده صحيح: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ، قَالَ: ثنا ابْنُ عُلَّيَّةَ، قَالَ: عن ابن أبي نجيح به.

وَالْقَنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ اللهِ اللهِ (١).

٢ - عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: جَاءَتْ أُمَيْمَةُ بِنْتُ رُقَيْقَةً، إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ تُبَايِعُهُ عَلَى الْإِسْلَام، فَقَالَ: «أَبَايِعُكِ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكِي بِالله شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقِيَ وَلَا تَزْنِي، وَلَا تَقْتُلِي وَلَدَكِ، وَلِا تَأْتِي بِبُهْتَانٍ تَفْتَرِينَهُ بَيْنَ يَدَيْكِ وَرِجْلَيْكِ، وَلَا تَنُوحِي، وَلَا تَبَرَّجِي تَبَرُّجَ الْجُاهِلِيَّةِ الْأُولَى» أَنَّ

٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا، قَوْمُ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُميلَاتُ مَائِلَاتٌ، رُءُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخَّتِ الْمُأْئِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الْجُنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا»(٣).

لبس خاتم الذهب للرجال

□ أدلة التحريم:

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسِ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَأَى خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلِ، فَنَزَعَهُ فَطَرَحَهُ، وَقَالَ: «يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مَنْ نَارٍ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدِهِ»، فَقِيلَ لِلرَّجُلِّ بَعْدُ مَا ذَهَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: خُذْ خَاٰتِمَكَ انْتَفِعْ بِهِ، قَالَ: لَا وَاللَّهُ، لَا آخُذُهُ أَبَدًا وَقَذَّ طَرَحَهُ رَسُولُ الله ﷺ (٢).

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﴿ مَا قَالَ: ﴿ أَمَرَنَا رَسُولُ اللهُ ﷺ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ: نَهَانَا عَنْ خَاتَمُ الذُّهَبِّ، وَلُبْسِ الحَرِيرِ، وَالدِّيبَاجِ، وَالإِسْتَبْرَقِ، وَعَنِ القَسِّيِّ، وَالميشَرَّةُ، وَأَمَرَنَا أَنْ نَتْبَعَ الْجَنَائِزَ، وَنَعُودَ المَرِيضَ، وَنُفْشِيَ ٱلسَّلاَمَ^{»(٥)}.

⁽١) صحيح: أخرجه أحمد في مسندة (٣٩/ ٣٦٨).

⁽٢) إسناده حسن.

٣) أخرجه مسلم (٢١٢٨) بَابُ النِّسَاءِ الْكَاسِيَاتِ الْعَارِيَاتِ الْمَائِلَاتِ الْمُمِيلَاتِ.

⁽٤) أُخرَجه مسلم (٢٠٩٠) بَابُ طَرْحِ خَاتَمِ الذَّهَبِ. (٥) أخرجه البخاري (٥٦٥٠) بَابُ وُجُوبِ عِيَادَةِ المَرِيضِ، وأخرجه مسلم (٢٠٦٦) ابُ تَخْرِيمِ اسْتِعْمَالِ إِنَاءِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَخَاتَمِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ عَلَى الرَّجُلِ، وَإِبَاحَتِهِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ ﴿ أَنَّهُ نَهَى عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ ﴾ (١).

قال الإمام النووي تعمّلة: وأما خاتم الذهب فهو حرام على الرجل بالإجماع وكذا لو كان بعضه ذهبا وبعضه فضة حتى قالأصحابنا لو كانت سن الخاتم ذهبا أو كان عموها بذهب يسير فهو حرام لعموم الحديث الآخر في الحرير والذهب إن هذين حرام على ذكور أمتى حل لإناثها (٢).

قال ابن عبد البر تَعَلَّتُهُ: قد تكلمنا على معنى هذا الحديث في باب نافع والحمد لله وهذا إنها هو للرجال دون النساء في اللباس دون التملك وهو أمر لا خلاف فيه والله أعلم (٣).

قال ابن الجوزي تَغَلَّلُهُ: إنها جعل الخاتم جمرة لأنه محرم اللبس، والحرام يئول بصاحبه إلى النار، فهو كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ [الساء: ١٠] وقوله الشه: «من شرب في آنية الفضة إنها يجرجر في بطنه نار جهنم» (٤٠).

إسبال الثياب للرجال

كرتعريف الإسبال:

الإسبال هو: الإرخاء والإرسال يعني معناه نزول الثياب عن الكعبين للرجال. والمراد بالإسبال: هذا هو الإسبال، وهو الذي جاء التحذير منه.

الإسبال للخيلاء:

إذا كان الإسبال للخيلاء فلا خلاف عند الفقهاء في تحريمه وهو كبيرة من الكبائر وذلك لثبوت أحاديث كثيرة فيها وعيد لكل مسبل أسبل لأجل الخيلاء.

لِلنِّسَاءِ، وَإِبَاحَةِ الْعَلَمِ وَنَحْوِهِ لِلرَّجُلِ مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى أَرْبَع أَصَابِعَ..

⁽١) أخرجه مسلم (٨٩ ٢٠) بَأْبُ طَرْحَ خَاتَم الذَّهَبِ.

⁽٢) شرح النووي على مسلم (١٤/ ٣٠).

⁽٣) التمهيد (٢٤/ ٣٣٧).

⁽٤) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٤٥٠).

والمقصود بالخيلاء: هو الكبر والعجب بالنفس.

قال ابن منظور كَالله: منْ جُرّ ثَوْبَهُ خُيلاءَ لَمْ يَنْظُرِ الله إِليه؛ الخُيلاء والخِيلاء، بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ: الكِبْر والعُجْب (١).

□ أدلة التحريم:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهَّ ﷺ قَالَ: «لاَ يَنْظُرُ الله يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطَرًا» (٢٠).

قال ابن عبد البر كَنَاتُهُ: وهذا وعيد شديد. وقال أهل العلم في معناه: لا ينظر الله اليهم نظر رحمة إن أنفذ عليهم الوعيد، فاتقى أمرؤ ربه، وتأدب بأدبه وأدب رسوله وأدب الصالحين، وذلل بالتواضع لله قلبه، وأودع سمعه وبصره وجوارحه بالاستكانة بالطاعة، وتحبب إلى خلقه بحسن المعاشرة، وخالقهم بجميل المخالقة، ليخرج من صفة من لا ينظر لله إليه ولايجبه. والخيلاء والمخيلة: التكبر في لسان العرب ".

قال ابن عبد البر تغلله: الخيلاء التكبر وهي الخيلاء والمخيلة يقال منه رجل خال و ختال شديد الخيلاء وكل ذلك من البطر والكبر والله لا يحب المتكبرين ولا يحب كل مختال فخور وهذا الحديث يدل على أن من جر إزاره من غير خيلاء ولا بطر أنه لا يلحقه الوعيد المذكور غير أن جر الإزار والقميص وسائر الثياب مذموم على كل حال وأما المستكبر الذي يجر ثوبه فهو الذي ورد فيه ذلك الوعيد الشديد(3).

قال الإمام النووي تعتلثه: والخيلاء الكبر وهذا التقييد بالجر خيلاء يخصص عموم

⁽١) لسان العرب (١١/ ٢٢٨).

 ⁽٢) أخرجه البخاري (٥٧٨٨) بَابُ مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْحَيلاء، وأخرجه مسلم (٢٠٨٧) في اللباس والزينة باب تحريم جر الثوب خيلاء.

⁽٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ٧٨).

⁽٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٣/ ٢٤٤).

المسبل إزاره ويدل على أن المراد بالوعيد من جره خيلاء (١).

عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله، أَنَّ أَبَاهُ، حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «بَيْنَا رَجُلٌ يَجُرُّ إِذَارَهُ، إِذْ خُسِفَ بِهِ، فَهُوَ يَتَجَلَّلُ فِي الأَرْضِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ» (٢).

شُعْبَةُ، قَالَ: لَقِيتُ مُحَارِبَ بْنَ دِثَارِ - عَلَى فَرَسِ، وَهُو يَأْتِي مَكَانَهُ الَّذِي يَقْضِي فِيهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الحَدِيثِ - فَحَدَّثَنِي فَقَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ عَنْ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله يَسْ عَنْ هَذَا الحَدِيثِ - فَحَدَّثَنِي فَقَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ عَنْ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله يَسِيَّةِ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مَحِيلَةً لَمْ يَنْظُرِ الله إلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ» فَقُلْتُ لُحَارِبٍ: أَذَكَرَ رَسُولُ الله يَسِيَّةِ: هَنْ خَصَّ إِزَارًا وَلاَ قَمِيصًا (٣).

وفي لفظ مسلم «عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَجُرُّ إِزَارَهُ، فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَانْتَسَبَ لَهُ، فَإِذَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْتٍ، فَعَرَفَهُ ابْنُ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ فَانْتَسَبَ لَهُ، فَإِذَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْتٍ، فَعَرَفَهُ ابْنُ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ وَأُذَنَ هَاتَيْنِ، يَقُولُ: «مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ لَا يُرِيدُ بِذَلِكَ إِلَّا المُخِيلَة، فَإِنَّ اللهَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٤٤).

اسبال الثياب خيلاء:

واسبال الثياب خيلاء محرم وهو كبيرة من الكبائر لما سبق ذكره من الوعيد في الأحاديث النبوية.

□ بعض أقوال العلماء:

قال الذهبي تخلُّفه: الكبيرة الثانية والخمسون اسبال الإزار تغززا وخيلاء (٥).

قال الهيتمي تَعْلَلهُ: الْكَبِيرَةُ التَّاسِعَةُ وَالْعَاشِرَةُ بَعْدَ الْمِائَةِ طُولُ الْإِزَارِ أَوْ الثَّوْبِ

⁽١) شرح صحيح مسلم (٢/١١٦).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٧٩٠) بَابُ مَنْ جَرَّ ثَوْيَهُ مِنَ الْحَيْلاَءِ.

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٧٩١) بَأْبُ مَنْ جَرَّ ثُوْبَهُ مِنَ الْخَيلاءِ.

⁽٤) أخرجه مسلم (٢٠٨٥) بَابُ تَحْرِيمِ جَرِّ الثَّوْبِ خُيلَاءَ، وَبَيَانِ حَدِّ مَا يَجُوزُ إِرْخَاؤُهُ إِلَيْهِ وَمَا يُسْتَحَتُّ.

⁽٥) الكبائر للذهبي (١٧٠).

خُيلَاءَ وَالتَّبَخْتُرُ فِي الْمُشْي (١).

قال ابن عثيمين كَالَمْهُ: الذي يجرُ ثوبه خيلاء فإن النبي ﷺ ذكر له أربع عقوبات والعياذ بالله لا يكلمه الله يوم القيامة، ولا ينظر إليه (يعني نظرة رحمة) ولا يُزكيه، وله عذابٌ أليم... أربع عقوبات يُعاقب بها المرءُ إذا جر ثوبه خيلاء (٢).

إسبال الثياب لغير الخيلاء

كرالأحاديث المرفوعة:

عَنْ أَبِي هُوَيْرَةَ صَلَىٰهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ مِنَ الإِزَارِ فَفِي النَّار»(٣).

قال ابن بطال تختلفه: روى عبد الرزاق، عن عبد العزيز بن أبى رواد عن نافعه: أنه سئل عن قوله فى هذا الحديث (ما أسفل من الكعبين ففى النار من الثياب ذلك؟ قال: ما ذنب الثياب، بل هو من القدمين). قال غيره: ولو كان الزار فى النار ما ضر الذى جر ثوبه شيء. ومعنى هذا الحديث عند أهل السنة: إن أنفذ الله عليه الوعيد كان القدمان فى النار(٤).

وقال ابن حجر كتلام: قال الخطابي يريد أن الموضع الذي يناله الإزار من أسفل الكعبين في النار فكنى بالثوب عن بدن لابسه ومعناه أن الذي دون الكعبين من القدم يعذب عقوبة وحاصله أنه من تسمية الشيء باسم ما جاوره أو حل فيه وتكون من بيانية ويحتمل أن تكون سببية ويكون المراد الشخص نفسه أو المعنى ما أسفل من الكعبين من الذي يسامت الإزار في النار أو التقدير لابس ما أسفل من الكعبين إلخ أو التقدير أن فعل ذلك محسوب في أفعال أهل النار أو فيه تقديم وتأخير أي ما أسفل من الإزار من الكعبين في النار وكل هذا استبعاد عمن قاله لوقوع الإزار حقيقة

⁽١) الزواجر (١/ ٢٥٩).

⁽٢) شرح رياض الصالحين (٢/ ٤٧٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٧٨٧) باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار.

⁽٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ٨١).

في النار وأصله ما أخرج عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد أن نافعا سئل عن ذلك فقال وما ذنب الثياب بل هو من القدمين (١).

قال القرطبي تخلف: وقد قال النبي عَلَيْهِ: «إزرة المؤمن إلى أنصاف ساقيه، لا جناح عليه فيها بينه وبين الكعبين، وما كان أسفل من ذلك ففي النار» فقد جعل النبي عليه الغاية في لباس الإزار الكعب وتوعد ما تحته بالنار، فها بال رجال يرسلون أذيالهم، ويطيلون ثيابهم، ثم يتكلفون رفعها بأيديهم، وهذه حالة الكبر، وقائدة العجب(٢).

وعن أَبِي ذَر عَلَيْهِ عِن النبي عَلَيْ قَالَ: «ثلاثةٌ لا يُكلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلا يُنظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلا يُنظُرُ مِرار، قَالَ إِلَيْهِمْ، وَلا يُزَكِّيهِمْ، وَلُهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» قَالَ: فقرأها رسول الله عَلَيْهُ ثلاثَ مِرار، قَالَ أَبُو ذَرِّ: خَابُوا وَخَسِرُوا! مَنْ هُمْ يَا رسول الله؟ قَالَ: «المُسْبِلُ، وَالمَنَّانُ، وَالمُنْفِقُ سِلْعَتَهُ بِالْحَلِفِ الكاذِبِ». رواه مسلم وفي رواية لَهُ: «المُسْبِلُ إِزَارَهُ».

حلق اللحية للرجال

واللحية: أسم للشعر النابت على الخدين والذقن.

قِال ابن حجر تَخَلَله: «وفَروا»: بتشديد الفاء، من التوفير: وهو الإبقاء، أي اتركوها وافرة (٣).

وحلق اللحية للرجال محرم دلت عليه والسنة والإجماع...

كالأدلة من السنة:

عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ: وَقُرُوا اللِّحَى، وَأَحْفُوا الشُّوَارِبَ»(٤). واللفظ للبخاري.

⁽١) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٢٥٧).

⁽٢) تفسير القرطبي (١٩/ ٦٦).

⁽٣) فتح الباري (١٠/ ٣٥٠).

⁽٤) أُخرَجه البخاري (٥٨٩٢) بَابُ تَقْلِيمِ الأَظْفَارِ، وأخرجه مسلم (٢٥٩) باب خصال الفترة.

وبلفظ: «انْهَكُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَيِّ (١).

وبلفظ لمسلم: «أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللِّحَي »(٢).

وبلفظ لمسلم عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ: «أَمَرَ بِإِحْفَاءِ الشَّوَارِبِ، وَإِعْفَاءِ اللَّحْيَة»(٣).

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «جُزُّوا الشَّوَارِبَ، وَأَرْخُوا اللِّحَى خَالِفُوا الْمُجُوسَ»(٤).

قال ابن الجوزي تغلّله: «انهكوا الشوارب واعفوا اللحى» وفي لفظ آخر: «احفوا الشوارب». النهك: النقصان، يقال: نهكته الحمى: إذا بالغت في نقصان قوته. والمعنى: بالغوا في الأخذ منها. وقوله: «أحفوا الشوارب» قال ابن فارس: يقال: أحفيت الشارب إحفاء: إذا أخذت منه. والحفي: المستقصي في السؤال. وأما إعفاء اللحية فهو توفيرها وتكبيرها.

قال أبو عبيد: يقال: عفا الشعر وغيره: إذا كثر، يعفو؛ فهو عاف، وقد عفوته وأعفيته، لغتان. ومنه قوله تعالى: ﴿حَقَىٰ عَفَواْ ﴿الأعراف: ٩٥] أي كثروا وكثرت أموالهم. وسيأتي في مسند أبي هريرة «جزوا الشوارب وأرخوا اللحى، وخالفوا المجوس» وهذا لأنه كان من زي آل كسرى قص اللحى وتوفير الشارب، فأمر النبي أمته بمخالفتهم في الهيئة، وفي ذلك أربعة معان: أحدها: مخالفة الكفار. وفي الثاني: أنه أجمل وأحسن. والثالث: أنه أطيب وأنظف، فإن الإنسان إذا أكل أو شرب أو قبل منعه طول الشارب من كمال الالتذاذ، وربما دخل الشعر في الفم مع المتناول، ثم يحصل فيه من الزهم والوسخ، واللحية بعيدة عن ذلك. والرابع: أن الله تعالى خلق اللحية على صفة تقبل الطول بخلاف الشارب، فإنه لا يطول كطولها، فكان خلق اللحية على صفة تقبل الطول بخلاف الشارب، فإنه لا يطول كطولها، فكان

⁽١) أخرجه البخاري (٥٨٩٣) باب إعفاء اللحية.

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٥٩) بَابُ خِصَالِ الْفِطْرَةِ.

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٥٩) باب إعفاء اللحية.

⁽٤) أخرجه مسلم (٢٦٠) باب خصال الفترة.

المراد موافقة الحق عَجَك فيها رتب(١).

قال النووي تَعْتَلَلهُ: فَحَصَلَ خُمْسُ رِوَايَاتٍ أَعْفُوا وَأَوْفُوا وَأَرْخُوا وَأَرْجُوا وَوَفِّرُوا وَوَفِّرُوا وَمَعْنَاهَا كُلُّهَا تَرْكُهَا عَلَى حَالِمًا هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ الْحُلِيثِ الَّذِي تَقْتَضِيهِ أَلْفَاظُهُ وَهُوَ الَّذِي قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ (٢).

وجه الدلالة: دلت هذه الأحاديث وغيرها على أمر وهو إعفاء اللحي، والأمر يقتضي الوجوب. وسنة النبي ﷺ القولية والفعلية شاهدة بذلك.

وهذا أمر درج عليه رسول الله عَلَيْة والصحابة ومن بعدهم.

وِ الله تعالى يقول: ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾ [النساء: ٩٥].

وقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ۚ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور:٦٣].

ونقل ابن حزم وابن مفلح الإجماع على وجوب إعفاء اللحية...

قال ابن مفلح تَعْلَلُهُ: وذكر ابن حزم الإجماع أن قص الشارب و إعفاء اللحية فرض (٣).

قال ابن حزم تَخَلَثه: وَاتَّفَقُوا أَن حلق جَمِيع اللَّحْيَة مثلَة لَا تَجُوز وَكَذَلِكَ الْخَلِيفَة والفاضل والعالم (٤).

قال أبو الحسين بن القطان يَعْلَلهُ: واتفقوا أن حلق اللحية مثلة لا تجوز (٥).

قال ابن عابدين الحنفي كَتَلَتْهُ: وأما الأخذ منها وهي دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة، ومخنثة الرجال فلم يبحه أحد، وأخذ كلها فعل يهود الهند ومجوس الأعاجم

⁽١) كشف المشكل (٢/ ٥٢٠).

⁽٢) شرح صحيح مسلم (٣/ ١٥١).

⁽٣) الفروع (١/ ١٥٢).

⁽٤) مراتب الإجماع (١/١٥٧).

⁽٥) الإقناع في مسائل الإجماع " (٢/ ٣٩٥٣).

نتح^(۱).

□ والقول بتحريم حلق اللحية هو قول جمهور أهل العلم..

قال الكاساني تعلقه: ولأن حلق اللحية من باب المثلة؛ لأن الله تعالى زين الرجال باللحى، والنساء بالذوائب على ما روي في الحديث: «إن لله تعالى ملائكة تسبيحهم سبحان من زين الرجال باللحى، والنساء بالذوائب»، ولأن ذلك تشبه بالنصارى فيكره (٢).

وقال ابن نجيم تختفه: وما في الصحيحين عن ابن عمر عنه عليه الصلاة والسلام «أحفوا الشوارب واعفوا اللحي» فمحمول على إعفائها من أن يأخذ غالبها أو كلها كما هو فعل مجوس الأعاجم من حلق لحاهم فيقع بذلك الجمع بين الروايات، وأما الأخذ منها، وهي دون ذلك كما يفعل بعض المغاربة والمختثة من الرجال فلم يبحه أحد كذا في فتح القدير (٣).

قال الطحطاوي تخلفه: والأخذ من اللحية وهو دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة وخنثة الرجال لم يبحه أحد وأخذ كلها فعل يهود الهند ومجوس الإعاجم (٤). كروكذلك جمهور المالكية وهذه أقوالهم...

قال ابن الحطاب الرعيني المالكي كتلفه: وحلق اللحية لا يجوز وكذلك الشارب وهو مثلة وبدعة، ويؤدب من حلق لحيته أو شاربه إلا أن يريد الإحرام بالحج ويخشى طول شاربه (٥).

قال ابن عبد البر كاتش: عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال

⁽١) الدر المختار (٢/ ١٨٤).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٤١) والحديث منكر وضعفه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦/ ٤٣٤) وقال لا أصل له.

⁽٣) البحر الرائق (٢/ ٣٠٢).

⁽٤) حاشية الطحطاوي (١/ ٦٨١).

⁽٥) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢١٦/١).

رسول الله عَلَيْهِ أحفوا الشوارب فأعفوا اللحى فقال أهل اللغة أبو عبيد والأخفش وجماعة الإحفاء الاستئصال والإعفاء ترك الشعر لا يحلقه وإلى هذا ذهبت طائفة من علماء المسلمين وفقهائهم من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وغيرهم (١).

قال العدوي تعليثة: كما يحرم إزالة شعر اللحية وإزالة الشيب مكروهة كما يكره تخفيف اللحية والشارب بالموسى تحسينا وتزيينا(٢).

قال شهاب الدين النفراوي المالكي كَتَلَثُهُ: وأما شعر العنفقة فيحرم إزالته كحرمة إزالة شعر اللحية، وقيدنا ذلك بالرجل لما مر من أن المرأة يجب عليها إزالة ما عدا شعر رأسها (٣).

قال الدسوقي تَعْلَقَهُ: يَخُرُمُ عَلَى الرَّجُلِ حَلْقُ لِخْيَتِهِ أَوْ شَارِبِهِ وَيُؤَدَّبُ فَاعِلُ ذَلِكَ (٤).

وقال ابن عليش تعليثه: ويحرم على الرجل حلق اللحية والشارب ويؤدب فاعله ويجب حلقها على المرأة على المعتمد^(٥).

كراهة حلق اللحية وإن ذهب كثير منهم إلى التحريم.

قال الإمام النووي تخلله: فَحَصَلَ خَمْسُ رِوَايَاتٍ أَعْفُوا وَأَوْفُوا وَأَرْخُوا وَأَرْجُوا وَأَرْجُوا وَوَفِّرُوا وَمَعْنَاهَا كُلُّهَا تَرْكُهَا عَلَى حَالِهَا هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ الْحُلَمَاءِ وَقَالَ الَّذِي تَقْتَضِيهِ أَلْفَاظُهُ وَهُوَ النَّلَاءِ وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ تَعْلَفُهُ وَهُوَ الَّذِي قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ تَعْلَفُهُ وَهُو اللَّهُ مُنَ طُولِهَا وَعَرْضِهَا فَحَسَنٌ وَتَكْرَهُ الشَّهْرَةُ فِي تَعْظِيمِهَا كَمَا تُكْرَهُ فِي قَصِّهَا وَجَزِّهَا قَالَ وَقَدِ اخْتَلَفَ السَّلَفُ هَلْ وَتُكْرَهُ السَّلَفُ هَلْ

⁽١) التمهيد (٢٤/ ١٤٣).

⁽٢) حاشية العدوي (٢/ ٤٤٦).

⁽٣) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٢/ ٣٠٧).

⁽٤) حاشية الدسوقي (١/ ٩٠).

⁽٥) منح الجليل شرح مختصر خليل (١/ ٨٢).

لِذَلِكَ حَدٌّ فَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُحَدِّدْ شَيْئًا فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَثْرُكْهَا لِحَدِّ الشُّهْرَةِ وَيَأْخُذُ مِنْهَا وَكَرِهَ مَالِكٌ طُولَمَا جِدًّا وَمِنْهُمْ مَنْ حَدَّدَ بِهَا زَادَ عَلَى الْقَبْضَةِ فَيُزَالُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَ الاخذ منها الا في حج أوعمرة قَالَ وَأَمَّا الشَّارِبُ فَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ إِلَى اسْتِئْصَالِهِ وَحَلْقِهِ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ عَلَيْ أَحْفُوا وَالْهَكُوا وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ إِلَى مَنْعِ الْحُلْقِ وَالاِسْتِئْصَالِ وَقَالَهُ مَالِكٌ وَكَانَ يَرَى حَلْقَهُ مُثْلَةً وَيَأْمُرُ بِأَدَبٍ فَاعِلِهِ وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ أَعْلَاهُ وَيَذْهَبُ هَوَّلَاءِ إِلَى أَنَّ الْإِحْفَاءَ وَيَأْمُرُ بِأَدَبٍ فَاعِلِهِ وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ أَعْلَاهُ وَيَذْهَبُ هَوَّلَاءِ إِلَى أَنَّ الْإِحْفَاءَ وَالْحَرِّ وَالْمَقَةِ وَذَهَبَ بَعْضُ وَاجِدٍ وَهُو الْأَخْذُ مِنْهُ حَتَّى يَبْدُو طَرَفُ الشَّفَةِ وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى التَّخِيرِ بَيْنَ الْأَمْرِيْنِ هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْقَاضِي وَالْمُحْتَارُ تَرْكُ اللَّحْيَةِ عَلَى حَالِمَا وَالإَقْتِصَالِ وَالإِقْتِصَالُ وَالاِقْتِصَالُ وَالإَقْتِصَالُ وَالاَقْتِصَالُ وَالاَقْتِصَالُ وَالاَقْتِصَالُ وَالاَقْتِصَالُ وَاللَّهُ عَلَى مَا يَبْدُو بِهِ طَرَفُ الشَّفَةِ وَالله أَعْلَمُ (١).

قال زين الدين المليباري تختلف: ويحرم حلق لحية وخضب يدي الرجل ورجليه بحناء خلافا لجمع فيهما^(٢).

كروقال بعض الشافعية بكراهة حلقها:

قال شمس الدين الرملى الشافعي تَعَلَقُهُ: وَيُنْدَبُ فَرْقُ الشَّعْرِ وَتَرْجِيلُهُ وَتَسْرِيحُ اللَّحْيَةِ، وَيُكْرَهُ نَتْفُهَا وَحَلْقُهَا وَنَتْفُ الشَّيْبِ(٣).

قال الدمياطي الشافعي كَثَلَثْهُ: (قوله: ويحرم حلق لحية) المعتمد عند الغزالي وشيخ الإسلام وابن حجر في التحفة والرملي والخطيب وغيرهم: الكراهة.

وعبارة التحفة: (فرع) ذكروا هنا في اللحية ونحوها خصالا مكروهة: منها نتفها وحلقها، وكذا الحاجبان.

ولا ينافيه قول الحليمي لا يحل ذلك، لإمكان حمله على أن المراد نفي الحل المستوى الظرفين.

⁽١) المصدر السابق.

⁽٢) فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين (ص: ٣٠٥).

⁽٣) نهاية المحتاج (٨/ ١٤٩).

والنص على ما يوافقه إن كان بلفظ لا يحل يحمل على ذلك.

أو يحرم كان خلاف المعتمد.

وصح عند ابن حبان: كان ﷺ يأخذ من طول لحيته وعرضها وكأنه مستند ابن عمر ﷺ في كونه كان يقبض لحيته ويزيل ما زاد.

لكن ثبت في الصحيحين الأمر بتوفير اللحية أي بعدم أخذ شئ منها وهذا مقدم، لأنه أصح. على أنه يمكن حمل الأول على أنه لبيان أن الأمر بالتوفير للندب، وهذا أقرب من حمله على ما إذا زاد انتشارها وكبرها على المعهود، لأن ظاهر كلام أثمتنا كراهة الأخذ منها مطلقا.

وادعاء أنه حينئذ يشوه الخلقة، ممنوع.اهـ.

وكتب سم: قوله: أو يحرم - كان خلاف المعتمد في شرح العباب.

فائدة: قال الشيخان: يكره حلق اللحية.

واعترضه ابن الرفعة في حاشية الكافية بأن الشافعي الله نص في الأم على التحريم.

قال الزركشي: وكذا الحليمي في شعب الإيمان.

وأستاذه القفال الشاشي في محاسن الشريعة.

وقال الأذرعي: الصواب تحريم حلقها جملة لغير علة بها، كما يفعله القلندرية.اه.

إذا علمت ذلك، فلعله جرى على ما جرى عليه شيخه في شرح العباب، وهو ضعيف، لأنه إذا اختلف كلامه في كتبه، فالمعتمد ما في التحفة (١).

قال الشرواني الشافعي في حاشيته: قال الشيخان يكره حلق اللحية واعترضه ابن الرفعة في حاشية الكافية بأن الشافعي – رضي الله تعالى عنه – نص في الأم على التحريم قال الزركشي وكذا الحليمي في شعب الإيهان وأستاذه القفال الشاشي في

⁽١) إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (٢/ ٣٨٦).

محاسن الشريعة وقال الأذرعي الصواب تحريم حلقها جملة لغير علة بها كما يفعله القلندرية انتهى (١).

كروجمهور الحنابلة قالوا بتحريم حلق اللحية وهو المذهب.

قال ابن مفلح كِلَنهُ: ويحرم حلقها ذكره شيخنا. ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة، ونصه لا بأس بأخذه وما تحت حلقه لفعل ابن عمر، لكن إنها فعله إذ حج أو اعتمر، رواه البخاري، وفي المستوعب وتركه أولى. وقيل يكره (٢).

قال المرداوي كتلفه: ويعفي لحيته. وقال ابن الجوزي في المذهب: ما لم يستهجن طولها. ويحرم حلقها. ذكره الشيخ تقي الدين. ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة. ونصه: لا بأس بأخذ ذلك (٣).

قال البهوتي تَعَلَثُهُ: ويعفي لحيته ويحرم حلقها ذكره الشيخ تقي الدين (١٤).

وجاء في غذاء الألباب (١/ ٤٣٣): والمعتمد في المذهب حرمة حلق اللحية. قال في الإقناع: ويحرم حلقها، وكذا في شرح المنتهى وغيرهما.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى الكبرى: ويحرم حلق اللحية (٥).

عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٩/ ٢٢٥).

وقال ابْن حزم: لَا يجوز حلق لحيتها وَلَا عَنفقتها وَلَا شاربها وَلَا تَغْيِير شَيْء من خلقهَا بزيَادَة وَلَا نقص.

قال ابن باز تَعَلَلله: الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على عبد الله ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه. وبعد:

فقد ورد إلي سؤال عن حكم حلق اللحية أو قصها وهل يكون من حلقها

⁽١) تحفة المحتاج (٩/ ٣٧٦).

⁽٢) الفروع وتصحيح الفروع (١/ ١٥١).

⁽٣) الإنصاف (١/ ١٢١).

⁽٤) الروض المربع (١/٦٢٦).

⁽٥) الفتاوي الكيري (٥/ ٣٠٢).

متعمدا معتقدا حل ذلك كافرا، وهل يقتضي حديث ابن عمر الله وجوب إعفاء اللحية وتحريم حلقها أم لا يقتضي إلا استحباب الإعفاء؟.

الجواب: قد ثبت عن النبي على من حديث ابن عمر الله قال: «قصوا الشوارب وأعفوا اللحى خالفوا المشركين» متفق على صحته ورواه البخاري في صحيحه بلفظ: «قصوا الشوارب ووفروا اللحى خالفوا المشركين» وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة على عن النبي على أنه قال: «جزوا الشوارب وأرخوا اللحى خالفوا المجوس» وهذا اللفظ في الأحاديث المذكورة يقتضي وجوب إعفاء اللحى وإرخائها وتحريم حلقها وقصها لأن الأصل في الأوامر هو الوجوب والأصل في النواهي هو التحريم ما لم يرد ما يدل على خلاف ذلك وهذا هو المعتمد عند أهل العلم، وقد قال الله سبحانه: ﴿وَمَا عَاتَنْكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿ [الور:٣٢].

قال الإمام أحمد تخلف: (الفتنة: الشرك) لعله إذا رد بعض قوله - يعني قول النبي على أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك ولم يرد في الكتاب ولا في السنة ما يدل على أن الأمر في هذه الأحاديث ونحوها للاستحباب، أما الحديث الذي رواه الترمذي عن أبي هريرة على عن النبي على «أنه كان يأخذ من لحيته من طولها وعرضها» فهو حديث باطل عند أهل العلم؛ لأن في إسناده رجلا يدعى عمر بن هارون البلخي وهو متهم بالكذب، وقد انفرد بهذا الحديث دون غيره من رواة الأحبار مع مخالفته للأحاديث الصحيحة، فعلم بذلك أنه باطل لا يجوز التعويل عليه ولا الاحتجاج به في مخالفة السنة الصحيحة، والله المستعان.

ولا شك أن الحلق أشد في الإثم؛ لأنه استئصال للحية بالكلية ومبالغة في فعل المنكر والتشبه بالنساء، أما القص والتخفيف فلا شك أن ذلك منكر ومخالف للأحاديث الصحيحة ولكنه دون الحلق، أما حكم من فعل ذلك فهو عاص وليس بكافر ولو اعتقد الحل بنا على فهم خاطئ أو تقليد لبعض العلماء.

والواجب أن ينصح ويحذر من هذا المنكر؛ لأن حكم اللحية في الجملة فيه

خلاف بين أهل العلم هل يجب توفيرها أو يجوز قصها، أما الحلق فلا أعلم أحدا من أهل العلم قال: بجوازه ولكن لا يلزم من ذلك كفر من ظن جوازه لجهل أو تقليد، بخلاف الأمور المحرمة المعلومة من الدين بالضرورة لظهور أدلتها فإن استباحتها كفر أكبر إذا كان المستبيح ممن عاش بين المسلمين، فإن كان ممن عاش بين الكفرة أو في بادية بعيدة عن أهل العلم فإن مثله توضح له الأدلة، فإذا أصر على الاستباحة كفر، ومن أمثلة ذلك الزنا والخمر ولحم الخنزير وأشباهها فإن هذه الأمور وأمثالها معلوم تحريمها من الدين بالضرورة وأدلتها ظاهرة في الكتاب والسنة فلا يلتفت إلى دعوى الجهل بها إذا كان من استحلها مثله لا يجهل ذلك كها تقدم.

وأسأل الله أن يوفقنا وإياكم للعلم النافع والعمل الصالح، وأن يمنحنا الفقه في دينه والثبات عليه وأن يعيذنا جميعا من مضلات الفتن، إنه سميع قريب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته (١).

كروأفتت اللجنة الدائمة بتحريم حلق اللحية (٢).

ما حكم حلق اللحية أو أخذ شيء منها؟

ج ٤: الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه.. وبعد:

حلق اللحية حرام لما ورد في ذلك من الأحاديث الصحيحة الصريحة والأخبار ولعموم النصوص الناهية عن التشبه بالكفار فمن ذلك حديث ابن عمر أن رسول الله على الله على الله والله و

 ⁽١) مجموع فتاوى ابن باز (٣/ ٢٧٤).

⁽٢) اللجنة الدائمة (٥/ ١٥٤).

عند أصحابنا -يعني الحنابلة- تقتضي التحريم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كتلفه: وقد دل الكتاب والسنة والإجماع على الأمر بمخالفة الكفار والنهي عن مشابهتهم في الجملة؛ لأن مشابهتهم في الظاهر سببا لمشابهتهم في الأخلاق والأفعال المذمومة بل وفي نفس الاعتقادات، فهي تورث محبة وموالاة في الباطن.

كها أن المحبة في الباطن تورث المشابهة في الظاهر، وروى الترمذي أن رسول الله قال: «ليس منا من تشبه بغيرنا لا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى» الحديث، وفي لفظ: «من تشبه بقوم فهو منهم» رواه الإمام أحمد ورد عمر بن الخطاب شهادة من ينتف لحيته وقال الإمام ابن عبد البر في التمهيد: (يحرم حلق اللحية ولا يفعله إلا المخنثون من الرجال) يعني بذلك المتشبهين بالنساء، «وكان النبي على كثير شعر اللحية» رواه مسلم عن جابر، وفي رواية «كثيف اللحية» وفي أخرى «كث اللحية» والمعنى واحد، ولا يجوز أخذ شيء منهالعموم أدلة المنع.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو نائب الرئيس الرئيس

عبد الله بن غديان عبد الرزاق عفيفي إبراهيم بن محمد آل الشيخ

قال ابن عثيمين كتله: وابن عمر الله ليس يقص ما زاد على القبضة في كل السنة، إنها يفعل ذلك إذا حج أو اعتمر فقط، وهذا فرق بين ما شغف به بعض الناس وقالوا: إن ابن عمر الله يرى جواز أخذ ما زاد على القبضة.

وكأنه - والله أعلم - رأى أن هذا من كهال التقصير أو الحلق ومع ذلك فرأيه على صواب، فالصواب فيها قاله النبي على والعجب أن ابن عمر على ممن روى حديث الأمر بإعفاء اللحية وهو يفعله، لكن نعلم أن ابن عمر عدده من العبادة ما فات كثيراً من الناس إلا أنه تأول، والمتأول مجتهد إن أصاب فله أجران، وإن

أخطأ فله أجر (١).

حكم الأخذ من اللحية

بعد أن سبق الكلام عن حلق اللحية وجزها وبيان تحريم حلقها يأتي الكلام عن حكم الأخذ منها...

🗐 وقح وقع الخلاف بين العلماء على أقوال:



وبه طاووس^(۲)، والحسن البصري^(۳)، وابراهيم النخعي^(۱)، وروي القول عن مالك وبه قال بعض المالكية^(۵)، ورواية عند الحنابلة^(۱) وبه قال أحمد، وبه قال من الشافعية^(۷). وشيخ الإسلام ابن تيمية.

سَأَلْتُ أَحْدَ عَنِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ مِنْ عَارِضَيْهِ؟ قال: يَأْخُذُ مِنَ اللَّحْيَةِ مَا فَضُلَ عَنِ

(١) شرح الأربعين النووية للعثيمين (ص: ٣١٤).

(٢) أخرَجه ابن أبي شيبة (٥/ ٢٢٥) قال حدثنا أَبُو خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيدِ: «أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ لِجِيْتِهِ، وَلَا يُوجِبُهُ» وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ٢٢٦) حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ أَبِي هِلَالٍ، قَالَ: سَأَلْتُ الْحُسَنَ، وَابْنَ سِيرِينَ فَقَالَا: «لَا بَأْسَ بِهِ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ طُول لِيُبَيِّكَ» وإسناده صحيح.

فَقَالَا: «لَا بَأْسَ بِهِ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ طُولِ لِجْيَتِكَ» وإسناده صحيح. (٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ٢٢٦) حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «كَانُوا يُطَيِّبُونَ لِحَاهُمْ، وَيَأْخُذُونَ مِنْ عَوَارِضِهَا» وإسناده صحيح.

(٥) ينظر التمهيد (٢٤/ ١٤٥) عن أصبغ عن ابن القاسم قال سمعت مالكا يقول لا بأس أن يؤخذ ما تطايل من اللحية وشذ قال فقيل لمالك فإذا طالت جدا فإن من اللحي ما تطول قال أرى أن يؤخذ منها وتقصر.

قال العدوي: كما يحرم إزالة شعر اللحية وإزالة الشيب مكروهة كما يكره تخفيف اللحية والشارب بالموسى تحسينا وتزيينا.

(٦) الفروع (١/ ١٥١).

 (٧) قال النووي في المجموع (١/ ٢٩٠): قال الغزالي في الإحياء اختلف السلف فيها طال من اللحية فقيل لا بأس أن يقبض عليها ويقص ما تحت القبضة: فعله ابن عمر ثم جماعة من التابعين: واستحسنه الشعبي وابن سيرين. الْقَبْضَةِ. قُلْتُ: فَحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَحِقُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحَى»؟ قال: يَأْخُذُ مِنْ طُولِمَا وَمِنْ تَحْتِ حَلْقِهِ. وَرَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ الله يُأْخُذُ مِنْ طُولِمَا وَمِنْ تَحِتِ حَلْقِهِ (١).

وقال ابن مفلح كَنَلَتُهُ: ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة، ونصه لا بأس بأخذه وما تحت حلقه لفعل ابن عمر، لكن إنها فعله إذ حج أو اعتمر، رواه البخاري، وفي المستوعب وتركه أولى. وقيل يكره. وأخذ أحمد من حاجبيه وعارضيه (٢).

قال المرداوي تخلفه: وقال ابن الجوزي في المذهب: ما لم يستهجن طولها. ويحرم حلقها. ذكره الشيخ تقي الدين. ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة. ونصه: لا بأس بأخذ ذلك. وأخذ ما تحت حلقه. وقال في المستوعب: وتركه أولى. وقيل: يكره. وأطلقها ابن عبيدان. وأخذ أحمد من حاجبيه وعارضيه. ويحف شاربه، أو يقص طرفه، وحفه أولى، نص عليه، وقيل: لا (٣).

وسئل الإمام أَحْمَدَ عَنِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ مِنْ عَارِضَيْهِ؟ قال: يَأْخُذُ مِنَ اللَّحْيَةِ مَا فَضُلَ عَنِ الْقَبْضَةِ. قُلْتُ: فَحَدِيثِ النَّبِيِّ عَيَّةٍ: «أَجِفُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحَى»؟قَالَ: يَأْخُذُ مِنْ طُولِهَا وَمِنْ تَحْتِ حَلْقِهِ. وَرَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ الله يُأْخُذُ مِنْ طُولِهَا وَمِنْ تَحْتِ حَلْقِهِ. وَرَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ الله يُأْخُذُ مِنْ طُولِهَا وَمِنْ تَحِتِ حَلْقِهِ. وَرَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ الله يُأْخُذُ مِنْ طُولِهَا وَمِنْ تَحِتِ حَلْقِهِ. وَرَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ الله يُأْخُذُ مِنْ طُولِهَا وَمِنْ تَحِتِ حَلْقِهِ. وَرَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ الله يُأْخُذُ مِنْ طُولِهَا وَمِنْ تَحِتِ

وقال البهوتي تختلف: ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة منها وما تحت حلقه، ويجف شاربه وهو أولى من قصه (٥٠).

وبه جزم شيخ الإسلام تخلفه في «شرح العمدة» حيث قال: «وأما إعفاء اللحية فإنه يترك، فلو أخذ ما زاد على القبضة لم يكره. نصَّ عليه».اهـ.

⁽١) الوقوف والترجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل لابي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي.

⁽٢) الفروع (١/ ١٥١).

⁽٣) الإنصاف (١/ ١٢٢).

⁽٤) مسائل الإمام أحمد (١/ ١٢٩).

⁽٥) الروض المربع (١/ ٢٦).

کے واستدلوا بہا یلی:

بأن الإعفاء يأتى في اللغة بمعنى الكثرة كها تقدم، قالوا: فمن ترك لحيته وأعفاها حتى طالت وكثرت فقد حقق الإعفاء الواجب، كها استدلوا بفعل عدد من الصحابة منهم ابن عمر وأبو هريرة على بأخذ ما زاد على القبضة.

١- عن عُمَرُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَرْضِهَا وَطُولِهَا»: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، يَقُولُ: «عُمَرُ بْنُ هَارُونَ مُقَارِبُ الحَدِيثِ لَا أَعْرِفُ لَهُ حَدِيثًا لَيْسَ لَهُ أَصْلُ - أَوْ قَالَ - يَنْفَرِدُ بِهِ، إِلَّا هَذَا الحَدِيثَ: كَانَ النَّبِيُ عَلَيْ يَأْخُذُ مِنْ لِحَدِيثِ عُمَرُ بْن هَارُونَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ يَأْخُذُ مِنْ حَدِيثًا لَيْسَ لَهُ أَصْلُ - أَوْ قَالَ - يَنْفَرِدُ بِهِ، إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ: كَانَ النَّبِيُ عَلَيْ يَأْخُذُ مِنْ لِحَدِيثِ عُمَرَ بْن هَارُونَ (١).

٢- عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَر، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: (خَالِفُوا المُشْرِكِينَ: وَفَرُوا اللَّحَى، وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ». وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ: (إِذَا حَجَّ أُو اعْتَمَرَ قَبَضَ عَلَى لِاِيَتِهِ، فَهَا فَضَلَ أَخَذَهُ (٢).

عن أبي أُسَامَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَيُّوبَ، مِنْ وَلَدِ جَرِيرِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، قَالَ: «كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقْبِضُ عَلَى لِخْيَتِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا فَضَلَ عَنِ الْقُبْضَةِ»^(٣).

🕸 القول الثاني: كراهة الأخذ من اللحية في غير النسك.

⁽١) ضعيف جدا: أخرجه الترمذي (٢٧٦٢)، والبيهقي في شعب الإيهان (٨/ ٤١٦)، وفي كتاب أخلاق النبي لأبي الشيخ (٤/ ٢٤٤)من طريق عُمَرُ بْنُ هَارُونَ وهو متروك.

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٨٩٢) باب خصال الفطرة.

 ⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ٢٢٥) رجاله ثقات غير فيه عمرو بن أيوب بن أبي زرعة بن عمرو بن جرير البجلي: ذكره ابن حبان في الثقات. (٧/ ٢٢٤) وقال أبو حاتم الرزاي: شيخ كوفي. الجرح والتعديل (٦/ ٩٨)، وبقية رجاله ثقات.

ورواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤/ ٣٢٤)، قال: قال أخبرنا عفان بن مسلم، قال: حدثنا أبو هلال، قال: حدثنا شيخ أظنه من أهل المدينة، قال: رأيت أبا هريرة يحفي عارضيه يأخذ منهما قال ورأيته أصفر اللحية. وهذا إسناد ضعيف، لإبهام في إسناده.

وهو قول: النووي من الشافعية (١) وهو المذهب (٢)، وقتادة (٣).

قال النووي تخلف: والصحيح كراهة الأخذ منها مطلقا بل يتركها على حالها كيف كانت للحديث الصحيح واعفوا اللحي واما الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي عليه كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها فرواه الترمذي باسناد ضعيف لا يحتج به (٤٠).

□ واستدلوا: بأحاديث إعفاء اللحية.

كرالأدلة من السنة:

عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ: وَقُرُوا اللِّحَى، وَأَخُوا اللِّحَى، وَأَخْفُوا الشُّوَارِبَ» (٥٠). واللفظ للبخاري.

وبلفظ: «انْهَكُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَى »(٦).

وبلفظ لمسلم: «أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحَي »(٧).

وبلفظ لمسلم عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ: «أَمَرَ بِإِحْفَاءِ الشَّوَارِبِ، وَإِعْفَاءِ اللِّحْيَةِ»(^).

⁽١) ينظر المجموع للنووي (١/ ٢٩٠).

⁽٢) قال الدمياطي الشافعي تَعَلَقُهُ في إعانة الطالبين (٢/ ٣٨٦): وصح عند ابن حبان: كان على أخذ من طول لحيته وعرضها وكأنه مستند ابن عمر في في كونه كان يقبض لحيته ويزيل ما زاد.لكن ثبت في الصحيحين الأمر بتوفير اللحية أي بعدم أخذ شئ منها وهذا مقدم، لأنه أصح. على أنه يمكن حمل الأول على أنه لبيان أن الأمر بالتوفير للندب، وهذا أقرب من حمله على ما إذا زاد انتشارها وكبرها على المعهود، لأن ظاهر كلام أئمتنا كراهة الأخذ منها مطلقا.

⁽٣) ينظر المجموع للنووي (١/ ٢٩٠).

⁽٤) المصدر السابق.

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٨٩٢) بَابُ تَقْلِيم الأَظْفَارِ، وأخرجه مسلم (٢٥٩) باب خصال الفترة.

⁽٦) أخرجه البخاري (٥٨٩٣) باب إعفاء اللحية.

⁽٧) أخرجه مسلم (٢٥٩) بَابُ خِصَالِ الْفِطْرَةِ.

⁽٨) أخرجه مسلم (٢٥٩) باب إعفاء اللحية.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «جُزُّوا الشَّوَارِبَ، وَأَرْخُوا اللَّحَى خَالِفُوا الْمُجُوسَ» (١).

وضعفوا حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها.

🕸 القول الثالث: وجوب الأخذ مما ذاد على القبضة.

وهو قول: الطبري (٢)، والأحناف (٣).

قال في البحر الرائق (٣/ ١٢): «قال أصحابنا: الإعفاء تركها حتى تكث وتكثر، والقص سنة فيها، وهو أن يقبض الرجل لحيته فها زاد منها على قبضة قطعها، كذلك ذكر محمد في كتاب الآثار عن أبي حنيفة، قال: وبه نأخذ».

قال الطحطاوي كتاته: وأما اللحية فذكر محمد في الآثار عن الإمام أن السنة أن يقطع ما زاد على قبضة يده قال وبه نأخذ كذا في محيط السرخسي وكذا يأخذ من عرضها ماطال وخرج عن السمت التقرب من التدوير من جميع الجوانب لأن الإعدال محبوب والطول المفرط قد يشوه الخلقة ويطلق ألسنة المعتابين وأخرج الطبراني عن عمر أنه أخذ من لحية رجل ما زاد على القبضة ثم قال له يترك أحدكم

⁽١) أخرجه مسلم (٢٦٠) باب خصال الفترة.

⁽٢) قال الحافظ في الفتح (١٠/ ٣٥٠): واختار - يعني الطبري - قول عطاء، وقال: إن الرجل لو ترك لحيته لا يتعرض لها حتى أفحش طولها وعرضها لعرض نفسه لمن يسخر به.

⁽٣) وانظر حاشية ابن عابدين (٦/ ٤٠٧).

نفسه حتى يكون كأنه سبع من السباع (١).

واستدلوا بأن ابن عمر كان يأخذ من لحيته ما ذاد على القبضة.

واستدلوا أيضا بأثر عن عمر عن عمر أنه أخذ من لحية رجل ما زاد على القبضة ثم قال له يترك أحدكم نفسه حتى يكون كأنه سبع من السباع (٢).

القول الرابع: أن الأولى في اللحية أن تترك على حالها ولا يؤخذ منها في غير
 النسك.

وهو قول: في مذهب الشافعية.

وقال أيضاً في شرحه لصحيح مسلم (٣/ ١٥١): والمختار ترك اللحية على حالها، وأن لا يتعرض لها بتقصير شيء أصلاً. اهـ

وقال العراقي في طرح التثريب (٢/ ٨٣): واستدل الجمهور على أن الأولى ترك اللحية على حالها، وأن لا يقطع منها شيئاً، وهو قول الشافعي وأصحابه.

واستدلوا بظاهر أحاديث إعفاء اللحية وأنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه أخذ من لحمته شيئا.

القول الخامس: الأخذ منها حسن.

وهو قول: القاضي عياض كِعَلَقْهُ.

وقال القاضي عياض في شرحه لصحيح مسلم (٢/ ٢٤): «وأما الأخذ من طولها وعرضها فحسن، ويكره الشهرة في تعظيمها وتحليتها كها تكره في قصها وجزها، وقد اختلف السلف هل لذلك حد، فمنهم من لم يحدد إلا أنه لم يتركها لحد الشهرة، ويأخذ منها، وكره مالك طولها جداً، ومنهم من حدد، فها زاد على القبضة فيزال، ومنهم من كره الأخذ منها إلا في حج أو عمرة». فهنا النص عن مالك أنه كان يكره طولها جداً.

⁽١) حاشية الطحطاوي (١/ ٥٢٦).

⁽٢) لم أقف على هذا الأثر مسندا.

وهذا حاصل أقوال أهل العلم في المسألة ولعل القول بكراهة الأخذ من اللحية قول قوي ويكون التحريم في حلقها والله أعلم.

مزيد من أقوال أهل العلم مهم نحتاجها عند المراجعة للشيخ علوي السثاف موقع الدرر السنية.

فقد وردت أحاديث كثيرة بتوفير اللحى وإعفائها وحاصل مجموع رواياتها خمس: أوفوا، وأرخوا، وأرجوا، ووفروا، وأعفوا، ومعانيها كلها متقاربة، ولم يرد حديث بلفظ (اتركوا) ولا بلفظ (أكرموا)، والروايات هي:

- ١ حديث عبدالله بن عمر على مرفوعاً: «أحفوا الشوارب وأوفوا اللحى» رواه مسلم.
- ٢- حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: «جزوا الشوارب وأرخوا اللحي» رواه
 مسلم، وجاء بلفظ: «أرجوا» بالجيم.
- ٣- حديث عبدالله بن عمر هي مرفوعا: «وفروا اللحى وأحفوا الشوارب»
 رواه البخارى.
- ٤ حديث عبدالله بن عمر هي مرفوعا: «أنهكوا الشوارب وأعفوا اللحى»
 رواه البخاري، ومسلم بلفظ: «أحفوا الشوارب».

كروهذه الألفاظ كلها تدل على الترك والتوفير والتكثير، وإليك تفصيل ذلك:

(أوفوا): من الإيفاء وهو الإتمام وعدم النقصان، قال في تاج العروس: (أوفى الشيء أي تم وكثُر)، وفي مقاييس اللغة: (وفي) كلمةٌ تدلُّ على إكمالٍ وإتمام).

(أرخوا): من الإرخاء وهو بمعنى الإطالة والسدل أرخى العمامة أطالها، وأرخى الستر أسدله (انظر تاج العروس).

(أرجو): أصلها أرجئوا من الإرجاء وهو التأخير فلما قال: (أحفوا الشوارب) قال بعدها: (وأرجوا اللحي) أي أخروها ولا تحفوها.

(وفَروا): من التوفير وهو الكثرة، قال ابن فارس في مقاييس اللغة: ((وفر) كلمةٌ تدلُّ على كثرةٍ وتَمَام)، وفي القاموس المحيط: (وفره توفيراً: كثَّره)، وفي لسان

العرب: (وفَّره: كثَّره).

(أعفوا): الإعفاء أصل معناه في اللغة الترك كها في تاج العروس وغيره، تقول: عفا الله عنك، أي ترك عقابك، وعفوتُ عن فلان أي تركته وحاله ولم أعاقبه، ويأتى بمعنى التوفير والكثرة، ففي لسان العرب: (عفا القوم كثروا، وفي التنزيل: ﴿حَقَّىٰ عَفَوا ﴾ [الاعراف: ١٥] أي كثروا، وعفا النبت والشعر وغيره يعفو فهو عاف: كثر وطال، وفي الحديث: أنه ﷺ أمر بإعفاء اللحي، هو أن يوفَّر شعرها ويُكثَّر، ولا يقص كالشوارب، من عفا الشيء إذا كثر وزاد) ا.هـ، وقال القرطبي في «المفهم» كالشوارب، من عبد: (يقال عفا الشيء إذا كثر وزاد).

فأنت ترى أن كل الألفاظ التى جاءت في الأحاديث تدل على الوفرة والكثرة، وبصيغة الأمر الدال على الوجوب، وقد تأكد ذلك بفعله على فإنه لم يصح عنه أنه أخذ شيئا من لحيته بل جاء في أحاديث كثيرة في صفته صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان: (كث اللحية) رواه البخاري ومسلم، و(كثير شعر اللحية) رواه مسلم، كما ورد في صفة عدد من الصحابة في أنهم كانوا كثيري شعر اللحية، ولا يُعرف عن أحد من السلف أنه حلق لحيته ألبتة، ولذلك اتفق الفقهاء على حرمة حلقها ونقل غير واحد الإجماع على ذلك منهم ابن حزم بقوله: «واتفقوا أن حلق جميع اللحية مثلة لا تجوز». ولم يعلق عليه ابن تيمية، انظر: «مراتب الإجماع» (ص١٢٠)، وقال الشيخ عبدالعزيز بن باز في مجموع الفتاوي (٣/ ٣٧٣): «حكم اللحية في الجملة فيه خلاف بين أهل العلم هل يجب توفيرها أو يجوز قصها، أما الحلق فلا أعلم أحداً من أهل العلم قال بجوازه».

أما الأخذ منها وتقصيرها وتهذيبها فإن كان بحيث لا تكون وافرة وكثيرة وكثة فلا يجوز، لظاهر النصوص السابقة والتي تدل كلها على وجوب الإعفاء والتوفير والإرخاء وهذا ما عليه جمهور العلماء، ولكن اختلفوا فيما لو أخذ منها شيئاً مع بقائها وافرة كثيرة على قولين:

الأول: عدم جواز أخذ شيء منها ودليلهم الأمر بالإعفاء وأخذوا من معنى الإعفاء الترك وهو أحد معنيي الإعفاء، أما بقية ألفاظ الحديث فلا تدل على عدم

جواز أخذ شيء منها.

الثانى: جواز الأخذ منها مع توفيرها وإرخائها، ودليلهم أن الإعفاء يأتى في اللغة بمعنى الكثرة كما تقدم، قالوا: فمن ترك لحيته وأعفاها حتى طالت وكثرت فقد حقق الإعفاء الواجب، كما استدلوا بفعل عدد من الصحابة منهم ابن عمر وأبو هريرة هي بأخذ ما زاد على القبضة، ثم اختلفوا هل كان هذا في نسك أم لا؟ وهذا الاختلاف لا يغير في أصل الاستدلال لأنه كما قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١/ ٣١٧): «لو كان غير جائز ما جاز في الحج».

وسبب اختلافهم هو أن ابن عمر الله راوي حديث: «أعفوا اللحى» هو نفسه كان يأخذ من لحيته ما زاد على القبضة فمن قال بعدم الجواز استدل بقاعدة: (العبرة برواية الراوي لا برأيه) ومن قال بالجواز استدل بقاعدة: (الراوي أدرى بها روى) وقال لم يخالف ابن عمر الله روايته بل هذا معنى الإعفاء.

وقد قال بجواز أخذ ما زاد على القبضة جمهور من أهل العلم منهم الإمام مالك والإمام أحمد وعطاء وابن عبدالبر وابن تيمية وغيرهم وعندهم أن ما زاد على القبضة تحقق فيه الإعفاء والتوفير والإرخاء:

قال أبو الوليد الباجى فى «المنتقى شرح الموطأ» (٣٦٧/٤): «روى ابن القاسم عن مالك: لا بأس أن يؤخذ ما تطاير من اللحية وشذ، قيل لمالك: فإذا طالت جداً قال: أرى أن يؤخذ منها وتقص، وروي عن عبد الله بن عمر وأبي هريرة على أنها كانا يأخذان من اللحية ما فضل عن القبضة».

وقال ابن هانئ في مسائله (٢/ ١٥١): «سألت أبا عبد الله عن الرجل يأخذ من عارضيه؟ قال: يأخذ من اللحية ما فضل عن القبضة، قلت: فحديث النبي عليه المخار الشوارب وأعفوا اللحى) قال: يأخذ من طولها ومن تحت حلقه، ورأيت أبا عبدالله يأخذ من عارضيه ومن تحت حلقه» أ.هـ

وقال الخلال في كتاب «الوقوف والترجل» (ص١٢٩): «أخبرني حرب قال: سئل أحمد عن الأخذ من اللحية؟ قال: إن ابن عمر يأخذ منها ما زاد على القبضة،

وكأنه ذهب إليه، قلت ما الإعفاء: قال: يروى عن النبي صبى الله عليه وسلم، قال: كأن هذا عنده الإعفاء»أ.هـ

وقال المرداوي في «الإنصاف» (١/ ١٢١): «ويعفى لحيته... ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة، ونصه -يعني أحمد- لا بأس بأخذ ذلك وأخذ ما تحت الحلق...» أ.هـ

وقال ابن بطال في شرح البخاري (٩/ ١٤٧): «قال عطاء: لا بأس أن يأخذ من لحيته الشيء القليل من طولها وعرضها إذا كثرت».

وقال الحافظ ابن عبد البر في «الاستذكار» (٤/ ٣١٧): «وفي أخذ ابن عمر من آخر لحيته في الحج دليل على جواز الأخذ من اللحية في غير الحج لأنه لو كان غير جائز ما جاز في الحج...وابن عمر روى عن النبي ﷺ: «وأعفوا اللحي» وهو أعلم بمعنى ما روى، فكان المعنى عنده وعند جمهور العلماء الأخذ من اللحية ما تطاير والله أعلم».

وقال شيخ الإسلام في «شرح العمدة» (١/ ٢٣٦): «وأما إعفاء اللحية فإنه يترك، ولو أخذ ما زاد على القبضة لم يكره، نص عليه كما تقدم عن ابن عمر، وكذلك أخذ ما تطاير منها».اه.

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٠/ ٣٦): «قلت: الذي يظهر أن ابن عمر كان لا يخص هذا التخصيص بالنسك بل كان يحمل الأمر بالإعفاء على غير الحالة التي تتشوه فيها الصورة بإفراط طول شعر اللحية أو عرضه» ا.هـ

وفى حاشية ابن عابدين (٢/ ٤٥٩): «لا بأس بأخذ أطراف اللحية إذا طالت».اه.

وقال الغزالى فى «الإحياء» (١٤٣/١): «وقد اختلفوا فيها طال منها فقيل إن قبض الرجل على لحيته وأخذ ما فضل عن القبضة فلا بأس فقد فعله ابن عمر وجماعة من التابعين واستحسنه الشعبى وابن سيرين وكرهه الحسن وقتادة وقالا: تركها عافية أحب لقوله عليه «أعفوا اللحى» والأمر في هذا قريب إن لم ينته إلى تقصيص اللحية وتدويرها من الجوانب».اه.

وقال العراقى فى «طرح التثريب» (٢/ ٤٩): «إعفاء اللحية، وهو توفير شعرها وتكثيره وأنه لا يأخذ منه كالشارب، من عفا الشيء إذا كثر وزاد... واستدل به الجمهور على أن الأولى ترك اللحية على حالها وأن لا يقطع منها شيء».

وقال ابن الهمام فى «فتح القدير» (٢/ ٢٧٠): «يحمل الإعفاء على إعفائها من أن يأخذ غالبها أو كلها كما هو فعل مجوس الأعاجم... فيقع بذلك الجمع بين الروايات».اه.

وأقوال أهل العلم في جواز الأخذ مما زاد على القبضة كثيرة جداً، ولم يأت عن أحد من الصحابة ولا من التابعين فيها أعلم تحريم ذلك.

واستحسن بعض العلماء قص ما زاد على القبضة وقالوا بالاستحباب والسنية وهذا بعيد، فقد جاء في «البحر الرائق» (٣/ ١٢): «قال أصحابنا: الإعفاء تركها حتى تكث وتكثر، والقص سنة فيها، وهو أن يقبض الرجل لحيته، فما زاد منها على قبضة قطعها، كذلك ذكر محمد في كتاب «الآثار» عن أبي حنيفة قال: وبه نأخذ».اه.

وقال القرطبى فى «المفهم» (١/ ١٢٥): «ولا يجوز حلق اللحية ولا نتفها ولا قص الكثير منها، فأما أخذ ما تطاير منها وما يشوه ويدعو إلى الشهرة طولا وعرضا فحسن عند مالك وغيره من السلف».اه.

وقال القاضى عياض في «إكمال المعلم» (٣٦/٢): «وأما الأخذ من طولها وعرضها فحسن».اه.

كرومن العلماء من ذهب إلى المنع من الأخذ مطلقا:

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٠/ ٣٥٠): «قال الطبري: ذهب قوم إلى ظاهر الحديث فكرهوا تناول شيء من اللحية من طولها ومن عرضها».

وقال النووى في «المجموع» (١/ ٢٩٠): والصحيح كراهة الأخذ منها مطلقاً، بل يتركها على حالها كيف كانت، للحديث الصحيح: «وأعفوا اللحي».اه.

وقال في شرحه لصحيح مسلم (٣/ ١٥١): «والمختار ترك اللحية على حالها، وألا يتعرض لها بتقصير شيء أصلاً».

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز في «مجموع الفتاوي» (٤ / ٤٤٣): «الواجب إعفاء اللحية وتوفيرها وإرخاؤها وعدم التعرض لها بشيء».

وقال الشيخ ابن عثيمين في (فتاوى على الدرب) (١٠/ ١٧٣): «الواجب إبقاء اللحية كما هي ولا يتعرض لها بقص ولا بحلق».

وقال في «مجموع الفتاوي» (١١/ ٨٥): «أما ما سمعتم من بعض الناس أنه يجوز تقصير اللحية خصوصاً ما زاد على القبضة، فقد ذهب إليه بعض أهل العلم فيها زاد على القبضة، وقالوا: إنه يجوز أخذ ما زاد على القبضة استناداً إلى ما رواه البخاري عن عبد الله بن عمر ، أنه كان إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته فها زاد أخذه. ولكن الأولى الأخذ بها دل عليه العموم في الأحاديث السابقة فإن النبي عليه لم يستثن حالاً من حال».اه.

كروقال بعض العلماء بوجوب أخذ ما زاد على القبضة وليس معهم دليل.

الله وخلاصة ما سبق:

١- أن حلق اللحية حرام بالإجماع.

٢- أن الأخذ منها وقصها بها يخل بتوفيرها وكثرتها حرامٌ أيضاً لمخالفته الأمر
 بالإعفاء والإرخاء والتوفير الوارد في الأحاديث وضابط ذلك ما زاد على القبضة
 وهو في الغالب إلى منتصف الصدر.

٣- أن المعاصي تتفاوت، فالحلق أعظم من أخذ شيء منها.

٤- أن الأخذ من اللحية بها لا يخرجها عن كونها كثة وكثيفة وهو ما زاد على القبضة مما اختلف فيه العلماء قديماً وحديثاً.

٥- أن حاصل كلام القائلين بجواز الأخذ منها هو الأخذ مما زاد على القبضة
 ولا أعلم أحداً يقول بجواز الأخذ دون ذلك.

٦- أن سبب اختلافهم كما سبق بيانه هو معنى الإعفاء واختلافهم في تقديم إحدى القاعدتين على الأخرى، قاعدة: (العبرة برواية الراوي لا برأيه) وقاعدة: (الراوي أدرى بها روى).

٧- أن الأولى والأحوط خروجاً من الخلاف تركها دون أخذِ شيء منها اقتداء
 بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم.

أمَّا مسألة الإنكار، فمن حلقها أو أخذ منها وقصَّرها وخففها فيُنكر عليه لأنه فعل منكراً، لكنه منكرٌ دون منكر، والمعاصى تتفاوت كها تقدم، أما من وفَّرها وكثَّرها وأرخاها ولو أخذ مما زاد على القبضة فلا يُنكر عليه، ولم ينكر الصحابة على من فعل ذلك كابن عمر وأبي هريرة كلى والله أعلم.

حلق الشارب

الشارب: 🕸 حكم قص الشارب:

🗐 اختلف الفقهاء في قص الشارب على قولين:

القول الأول: أنه سنة.

وبه قال: الحنفية (١) والشافعية (٢) والمالكية (٣) والحنابلة (٤).

قال الطحاوى في شرح الآثار: قص الشارب حسن، وهو أن تأخذ حتى ينتقص عن الإطار وهو الطرف الأعلى من الشفة العليا. قال: والحلق سنة وهو أحسن من القص وهو قول أصحابنا. قال عليه الصلاة والسلام: «أحفوا الشارب وأعفوا اللحي»(٥).

قال القيرواني تخللة: ومن الفطرة خمس قص الشارب وهو الإطار وهو طرف الشعر المستدير على الشفة لا إحفاؤه والله أعلم (٢).

⁽١) المبسوط للسرخسي (٤/٤).

⁽۲) ينظر: البيان والتحصيل (۱۷/ ۳۸۹)، المقدمات والمهمات (۳/ ٤٤٧)، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني (۱/ ۳۸۲).

⁽٣) ينظر: المجموع (١/ ٢٨٧)، روضة الطالبين (٣/ ٢٣٤)، طرح التثريب (٢/ ٧٦).

⁽٤) ينظر: الشرح الكبير (١/ ١٠٥)، الفروع (١/ ١٥١).

⁽٥) الاختيار لتعليل المختار (٤/ ١٦٧).

⁽٦) البيان والتحصيل (١٧/ ٣٨٩).

وذهب مالك كتلثه إلى أن السنة أن يقص ويؤخذ منه حتى يبدو أطراف الشفة الإطار ولا يستأصل جميعه بالحلق^(۱).

قال ابو الوليد القرطبي تخلّله: وأما قص الشارب فها جاء عن النبي ﷺ من الأمر به يبين ما جاء عنه من الأمر بإحفائه فيستعمل الأمران جميعا بأن يقص أعلاه ويحفى الإطار منه، ولا يحمل على التعارض.

وهذا الذي ذهب إليه مالك تخلقه لأنه رأى حلقه مثلة، وقال في ذلك إنه بدعة وهو صحيح، لأن اتصال العمل بترك إحفائه دليل على نسخ الأمر بذلك. والأولى أن يجعل حديث الأمر بقصه مبينا لحديث الأمر بإحفائه. وكان ابن القاسم يكره أن يؤخذ من أعلاه وقال: معنى الأمر بإحفائه إحفاء الإطار منه (٢).

حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني: من الآداب المستحبة قص الشارب والأظفار ونتف الإبط والاستحداد إن احتاج، والسواك والمشي لما ورد في ذلك من الأخبار (٣).

قال النووى تعدّله: وأما قص الشارب فمتفق على أنه سنة ودليله الحديثان السابقان وحديث زيد بن أرقم شه قال: قال رسول الله ﷺ: «من لم يأخذ من شاربه فليس منا» رواه الترمذي في كتاب الاستئذان من جامعه وقال حديث حسن صحيح: ثم ضابط قص الشارب أن يقص حتى يبدو طرف الشفة ولا يحفه من أصله هذا مذهبنا وقال أحمد تعدّله إن حفه فلا بأس وإن قصه فلا بأس (3).

وقال تَعْلَلْهُ فى روضة الطالبين: ويستحب قص الشارب، بحيث يبين طرف الشفة بيانا ظاهرا. ويبدأ في هذه كلها، باليمين، ولا يؤخرها عن وقت الحاجة، ويكره كراهة شديدة، تأخيرها عن أربعين يوما، للحديث في «صحيح مسلم» بالنهي عن

⁽١) الرسالة للقيرواني (١/٦٥١).

⁽٢) المقدمات والمهات (٣/ ٤٤٧).

⁽٣) حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب الرباني (١/ ٣٨٢).

⁽³⁾ ILAAO3 (1/ YAY).

وقال العراقى كَالله: فيه استحباب قص الشارب، وهو مجمع على استحبابه، وذهب بعض الظاهرية إلى وجوبه (٢).

قال عبد الرحمن بن قدامة كَالله: ويستحب قص الشارب لأنه من الفطرة ويفحش إذا طال ولما روى زيد بن أرقم قال: قال رسول الله ﷺ: «من لم يأخذ من شاربه فليس منا»(٣).

قال ابن مفلح تَعَلَثُهُ: وذكر ابن حزم الإجماع أن قص الشارب وإعفاء اللحية فرض، وأطلق أصحابنا وغيرهم الاستحباب^(٤).

قال الشوكاني تختلفه: قوله (وقص الشارب) هو سنة بالاتفاق والقاص مخير بين أن يتولى ذلك بنفسه أو يوليه غيره لحصول المقصود بخلاف الإبط والعانة وسيأتي مقدار ما يقص منه في باب أخذ الشارب (٥).

واستدلوا بنفس الأحاديث التي استدل بها ابن حزم علة وجوب إحفاء الشارب وستأتي معنا ولكنهم صرفوها للإستحباب.

واستدلوا بحديث: عَائِشَة، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: «قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ، وَالسِّواكُ، وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَعَسْلُ الْبَرَاجِم، وَنَتْفُ الْإِيطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ اللَّاءِ» قَالَ زَكَرِيًا: قَالَ مُصْعَبُ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ المُضْمَضَةَ زَادَ قُتَيْبَةُ، قَالَ وَكِيعٌ: «انْتِقَاصُ المَّاءِ: يَعْنِي الْإِسْتِنْجَاءَ» (أَنْ اللَّهُ مَلْءَ: يَعْنِي الْإِسْتِنْجَاءَ» (أَنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَانَةِ مَا اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَالَةُ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ اللْعُلِي الللْمُوالِلَّةُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعْم

قال الماوردي كتلله: عشر من الفطرة: قص الشارب، وإعفاء اللحية، والسواك،،

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٢٣٤).

⁽٢) طرح التثريب (٢/ ٧٦).

⁽٣) الشرح الكبير (١/٥٠١).

⁽٤) الفروع (١/ ١٥١).

⁽٥) نيل الأوطار (١/ ١٣٣).

⁽٦) أخرجه مسلم (٢٦١) بَابُ خِصَالِ الْفِطْرَةِ.

والمضمضة، والاستنشاق، وقص الأظفار، وغسل البراجم، ونتف الإبط، وحلق العانة، وانتفاض الماء، يعنى: «الاستنجاء» فإذا ثبت بها ذكرنا أن السواك مأمور به، فهو سنة ليس بواجب(١).

قال النووى كتالله: وأما قص الشارب فمتفق على أنه سنة ودليله الحديثان السابقان وحديث زيد بن أرقم الله قال: قال رسول الله على: «من لم يأخذ من شاربه فليس منا» رواه الترمذي في كتاب الاستئذان من جامعه وقال حديث حسن صحيح (٢).

عن المغيرة بن شعبة أن رجلا، أتى النبي ﷺ طويل الشارب ، فدعا النبي ﷺ بسواك، ثم دعا بشفرة ، فقص شارب الرجل على سواك.

القول الثاني: أن قص الشارب واجب.

وهو قول: ابن حزم^(۳).

قال ابن حزم تخلّله: السواك مستحب، ولو أمكن لكل صلاة لكان أفضل، ونتف الإبط والختان وحلق العانة وقص الأظفار، وأما قص الشارب ففرض (٤).

کرواستدلوا بهایلی:

عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ: وَفَرُوا اللِّحَى، وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ» (٥٠). واللفظ للبخاري.

وبلفظ: «انْهَكُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَى »(٢).

الحاوي الكبير (١/ ٨٣).

⁽٢) الفروع (١/ ١٥١).

⁽٣) قال ابن مفلح كَنَلَمْ في الفروع (١/١٥١): وذكر ابن حزم الإجماع أن قص الشارب وإعفاء اللحية فرض، وأطلق أصحابنا وغرهم الاستحباب.

⁽٤) المحلي (١/ ٢٢٣).

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٨٩٢) بَابُ تَقْلِيمِ الأَظْفَارِ، وأخرجه مسلم (٢٥٩) باب خصال الفترة.

⁽٦) أخرجه البخاري (٥٨٩٣) باب إعفاء اللحية.

وبلفظ لمسلم: «أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحَى »(١).

وبلفظ لمسلم عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ: «أَمَرَ بِإِحْفَاءِ الشَّوَارِبِ، وَإِعْفَاءِ اللَّحْيَةِ»(٢).

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «جُزُّوا الشَّوَارِبَ، وَأَرْخُوا اللِّحَى خَالِفُوا الْمُجُوسَ»(٣).

وكل هذه الأحاديث فيها الأمر بالوجب، وكها أن إعفاء اللحية واجب كذلك إحفاء الشارب.

واستدلوا أيضا: بحديث حبيب بن يسار،عن زيد بن أرقم رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ: من لم يأخذ من شاربه فليس منا.

قال النووى تخلفه: ويستحب في قص الشارب أن يبدأ بالجانب الأيمن لما سبق أن النبى عَلَيْهُ كان يجب التيامن في كل شئ والتوقيت في قص الشارب كما سبق في تقليم الأظفار: وهو مخير بين أن يقص شاربه بنفسه أو يقصه له غيره لأن المقصود يحصل من غير هتك مروءة: والله أعلم (٤).

المسألة الثانية: هل يقص الشارب أو يحلق؟

الختلف الفقهاء في قص الشارب وحلقه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يقص شاربه، ولا يحلق.

وهو مذهب المالكية (٥)، والشافعية، ورواية عند الحنابلة.

قال مالك: يؤخذ من الشارب حتى يبدو طرف الشفة، وهو الإطار، ولا يجزه

⁽١) أخرجه مسلم (٢٥٩) بَابُ خِصَالِ الْفِطْرَةِ.

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٥٩) باب إعفاء اللحية.

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٦٠) باب خصال الفترة.

⁽٤) المجموع (١/ ٢٨٨).

⁽٥) ينظر: البيان والتحصيل (٩/ ٣٧٤)، ومواهب الجليل (٦/ ٣٢٠).

فيمثل بنفسه(١).

قال أبو الوليد ابن رشد القرطبي كالله: وسئل مالك عمن أحفى شاربه، فقال: يوجع ضربا، وليس هذا حديث النبي على بالإحفاء، وكان يقال: يبدو حرف الشفتين الإطار. وقال: لم يحلق شاربه. هذه بدع تظهر في الناس، وذكر زيد بن أسلم أن عمر كان إذا أكربه أمر نفخ يقول: أواه أواه، قال: فجعل رجل يراده وهو يفتل شاربه بيده، قال: فلو كان شاربه منموصا ما وجد ما يفتل. هذه بدع قد ظهرت في الناس. والشافعي وأصحابها. فقالوا: إحفاء الشوارب أفضل من قصها، وإلى هذا ذهب أحمد بن حنبل، فكان يحفي شاربه إحفاء شديدا. ويقول: السنة فيه أن يحفي كما قال رسول الله على الشوارب».

وذهب مالك تخلفه إلى أن السنة فيه أن يقص ويؤخذ منه حتى يبدو طرف الشفة: الإطار، ولا يستأصل جميعه بالحلق؛ لأنه روي عنه ﷺ أنه قال: «من لم يأخذ شاربه فليس منا»، وأنه قال: «خمس من الفطرة؛ فذكر منها قص الشارب»، فجعل ذلك من قوله مبينا لأمره بإحفاء الشوارب، فقال: معناه أن يقص حتى يحفي منه الإطار لا جمعه.

وقوله صحيح؛ لأن استعمال الأحاديث وحمل بعضها على التفسير لبعض أولى من الأخذ ببعضها، والاطراح لسائرها، لا سيما وفي العمل المتصل من السلف بالمدينة بترك إحفاء الشوارب دليل واضح على أنهم فهموا عن النبي عبيه أنه إنها أراد بإحفاء الشوارب قصها، والأخذ منها، وألا تعفى كما يفعل باللحاء، وهو دليل واضح، لذلك قال: إن حلق الشارب مثلة، وحكم له بأنه بدعة، ورأى أن يؤدب من فعل ذلك لما فيه من تقصير السلف المتقدم في مخالفتهم ظاهر الحديث والجهل به، وهم ما جهلوه ولا خالفوه، لكنهم تأولوه على ما تأوله عليه مالك، والله أعلم.

ولا يصح أن يكون المتأخر أعلم بمراد النبي عِيشِه من السلف المتقدم، وقد قال بعض المتأخرين: إن الشارب لا يقع إلا على ما يباشر به شرب الماء، وهو الإطار،

⁽۱) التمهيد (۲۱/ ٦٣).

فذلك الذي يحفى، والصحيح أن الشارب ما عليه الشعر من الشفة العليا، إلا أن المراد بإحفائها إحفاء بعضها، وهو الإطار منها لا إحفاء جميعها، بدليل الحديثين الآخرين، وقد روي عن ابن القاسم أنه كان يكره أن يؤخذ من أعلاه، يصح أن يكون المتأخر أعلم بمراد النبي الشي من السلف المتقدم، ويقول تفسير حديث النبي الشير في إحفاء الشارب إنها هو الإطار.

والأظهر أن ذلك ليس بمكروه، وأنه مستحسن، فيقص جميع الشارب؛ لما جاء في الحديث من أن قصه من السنة، ويحفى الإطار منه؛ لما جاء في الحديث من الأمر بإحفاء الشوارب(١).

وقال النووي تخلفه: ثم ضابط قص الشارب أن يقص حتى يبدو طرف الشفة ولا يحفه من أصله هذا مذهبنا وقال أحمد تخلفه إن حفه فلا بأس وإن قصه فلا بأس: واحتج بالأحاديث الصحيحة كحديث ابن عمر الله أن النبي على قال أحفوا الشارب واعفوا اللحى رواه البخاري ومسلم وفي رواية جزوا الشوارب وفي رواية انهكوا الشوارب وهذه الروايات محمولة عندنا على الحف من طرف الشفة لامن أصل الشعر: ومما يستدل به في أن السنة قص بعض الشارب كها ذكرنا ما روى ابن عباس على قال كان النبي على الحق أو يأخذ من شاربه قال وكان إبراهيم خليل الرحمن يفعله رواه الترمذي وقال حديث حسن.

وروى البيهقي في سننه عن شرحبيل بن مسلم الخولاني قال رأيت خسة من أصحاب رسول الله على يقصون شواربهم أبو أمامة الباهلي وعبد الله بن بسر وعتبة ابن عبد السلمي والحجاج بن عامر الثهالي والمقدام بن معدي كرب كانوا يقصون شواربهم مع طرف الشفة: وروى البيهقي عن مالك بن أنس الإمام كانه أنه ذكر إحفاء بعض الناس شواربهم فقال مالك ينبغي أن يضرب من صنع ذلك فليس حديث النبي على كذلك ولكن يبدى حرف الشقة والفم قال مالك حلق الشارب

⁽١) البيان والتحصيل (٩/ ٣٤٧).

بدعة(١).

وفي «نهاية المحتاج» للرملي (١٤٨/٨) من أئمة الشافعية قال كَتْلَلَهُ: ويكره الإحفاء وهو حلق شعر الشارب(٢).

🗖 واستدلوا بها یلی:

واستدلوا بحديث النبي عَلَيْهُ: "من لم يأخذ شاربه فليس منا"".

وأنه قال: «خمس من الفطرة»؛ فذكر منها قص الشارب، فجعل ذلك من قوله مبينا لأمره بإحفاء الشوارب.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «الفِطْرَةُ خَمْسٌ: الخِتَانُ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَنَثْفُ الإِبْطِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ» (٤٠).

عَنْ أَبِي صَخْرَةَ جَامِع بْنِ شَدَّادٍ، عَنِ المُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةً، قَالَ: ضِفْتُ النَّبِيَّ عَيَلِةٍ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَأَمَر بِجَنْبِ فَشُويَ، وَأَخَذَ الشَّفْرَةَ فَجَعَلَ يَحُرُّ لِي بِهَا مَنْهُ، قَالَ: فَجَاءَ بِلَالٌ فَآذَنَهُ بِالصَّلَاةِ، قَالَ: فَأَلْقَى الشَّفْرَةَ، وَقَالَ: «مَا لَهُ تَرِبَتْ يَدَاهُ» مِنْهُ، قَالَ: فَجَاءَ بِلَالٌ فَآذَنَهُ بِالصَّلَاةِ، قَالَ: فَأَلْقَى الشَّفْرَةَ، وَقَالَ: «مَا لَهُ تَرِبَتْ يَدَاهُ» وَقَالَ: «أَقُصُّهُ وَقَامَ يُصلِّ، زَادَ الْأَنْبَارِيُّ: «وَكَانَ شَارِبِي وَفَى فَقَصَّهُ لِي عَلَى سِواكٍ» أَوْ قَالَ: «أَقُصُّهُ لَكَ عَلَى سِواكٍ؟» (٥٠).

أن المراد بالإحفاء والإنهاك هو قص طرف الشعر الذي على الشفة، وليس حلق

⁽١) المجموع للنووي (١/ ٢٨٨).

⁽٢) حاشية الجمل (٥/ ٢٦٧).

 ⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه الترمذي (٢٧٦١)، أحمد (٣٢/٧)، والنسائي (١٣)، وابن حبان (٢٩٠/١٢)، وغيرهم من طريق وسُفُ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ مرفوعا به.

⁽٤) أخرجه البخاري (٦٢٩٧)، ومسلم (٢٥٧).

⁽٥) إسناده حسن: أخرجه أبو داود (١٨٨)، ووالطيالسي (٢/ ٧٥)، وأحمد (٣٠/ ١٥١)، وابن أبي عاصم (٣/ ٢٠٢)، غيرهم من طريق صَخْرَةَ جَامِع بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ عَبْدِ الله، عَنِ المُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ إسناده حسن، مغيرة بن عبد الله – وهو ابن أبي عقيل اليشكري – روى عنه جمع، ولم يؤثر توثيقه عن غير العجلي وابن حبان وابن حجر – وبقية رجاله ثقات.

أصل الشعر، بدليل الروايات التي فيها ذكر القص فقط، فهي مُبيِّنَةٌ لأحاديث الإحفاء.

قال أبو الوليد الباجي في «المنتقى شرح الموطأ» (٧/ ٢٦٦): روى ابن القاسم عن مالك: أن تفسير حديث النبي عليه في إحفاء الشوارب إنها هو أن يبدو الإطار: وهو ما احرَّ من طرف الشفة، والإطار جوانب الفم المحدقة به.

🕸 القول الثاني: أن السنة هي الحف وهو المبالغة في الأخذ منه.

وهو مذهب المتقدمين من الحنفية (١) والحنابلة ^(٢).

قال بدر الدين العيني تَعَلَّقُهُ: وفي «المختار» حلقه سنة وقصه حسن. وفي «المحيط» الحلق أحسن من القص، وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه رحمها الله (٣).

قال الطحاوي تعلقه: حُكْمُ الشَّارِبِ قَصُّهُ حَسَنٌ، وَإِحْفَاؤُهُ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةً، وَأَبِي يُوسُف، وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمُ اللهُ (١٤).

قال ابن عابدين تخلف: واختلف في المسنون في الشارب هل هو القص أو الحلق؟ والمذهب عند بعض المتأخرين من مشايخنا أنه القص. قال في البدائع: وهو الصحيح. وقال الطحاوي: القص حسن والحلق أحسن، وهو قول علمائنا الثلاثة (٥).

قال ابن مفلح يختله: ويحف شاربه أو يقص طرفه، وحفه أولى في المنصوص^(٦). واستدلوا بأحديث حق الشارب وحملوا على الحف والحلق وهو أكثر من القص.

⁽١) البيان والتحصيل (٩/ ٣٤٧).

 ⁽۲) الفروع (١/ ١٥١)، والمبدع في شرح المقنع (١/ ٨٥)، والإقناع في فقه الإمام أحمد (١/ ٢٠)،
 وحاشية الروض المربع (١/ ١٦٤).

⁽٣) البناية شرح الهداية (٤/ ٣٣٧).

⁽٤) شرح معاني الآثار (٤/ ٢٣٠).

⁽٥) الدر المختار (٢/ ٥٥٠).

⁽٦) الفروع (١/١٥١).

واستدلوا بالقياس على الحلق في الحج.

قال الطحاوي تَعْالله: فَإِنَّا رَأَيْنَا الْحُلْقَ قَدْ أُمِرَ بِهِ فِي الْإِحْرَامِ ، وَرُخِّصَ فِي التَّقْصِيرِ . فَكَانَ الْحُلْقُ أَفْضَلَ مِنَ التَّقْصِيرِ ، وَكَانَ التَّقْصِيرُ ، مَنْ شَاءَ فَعَلَهُ ، وَمَنْ شَاءَ زَادَ عَلَيْهِ ، وَكَانَ التَّقْصِيرُ ، مَنْ شَاءَ فَعَلَهُ ، وَمَنْ شَاءَ زَادَ عَلَيْهِ ، وَكَانَ التَّقْصِيرُ ، مَنْ شَاءَ فَعَلَهُ ، وَمَنْ شَاءَ زَادَ عَلَيْهِ الْقَالَ اللَّهُ يَكُونُ بِزِيَادَتِهِ عَلَيْهِ أَعْظَمَ أَجْرًا مِثَنْ قَصَّ. فَالنَّظُرُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ حُكْمُ الشَّارِبِ قَصُّهُ حَسَنٌ ، وَإِحْفَاؤُهُ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ (١).

وقالوا: وما روي بلفظ القص لا ينافي الإحفاء لأن رواية الإحفاء في الصحيحين ومبينة للمراد.

قال الشيخ ابن عثيمين في «مجموع الفتاوى» (١١/باب السواك وسنن الفطرة/سؤال رقم ٥٤): الأفضل قص الشارب كها جاءت به السنة...وأما حلقه فليس من السنة، وقياس بعضهم مشروعية حلقه على حلق الرأس في النسك قياس في مقابلة النص، فلا عبرة به، ولهذا قال مالك عن الحلق: إنه بدعه ظهرت في الناس، فلا ينبغي العدول عها جاءت به السنة، فإن في اتباعها الهدى والصلاح والسعادة والفلاح. انتهى باختصار.

وقد سئلت اللجنة الدائمة للإفتاء: ورد في عدة أحاديث: (قصوا الشارب) فهل الحلق يختلف عن القص؟ وبعض الناس يقص من أول شاربه مما يلي شفته العليا، ويترك شعر شاربه، تقريباً يقص نصف الشارب، ويترك الباقي، فهل هذا هو المعنى؟ أو ينهك الشارب أي: يحلق جميعه؟ أرجو الإفادة عن الطريقة التي يقص الشارببها.

فأجابت: دلت الأحاديث الصحيحة عن رسول الله على مشروعية قص الشارب، ومن ذلك: قوله على على قص الشوارب وأعفوا اللحى؛ خالفوا المشركين» متفق على صحته، وقوله على الشوارب وأرخوا اللحى؛ خالفوا المجوس»، وفي بعضها: «أحفوا الشوارب» والإحفاء هو المبالغة في القص، فمن جز الشارب حتى تظهر الشفة العليا أو أحفاه فلا حرج عليه؛ لأن الأحاديث جاءت بالأمرين، ولا يجوز ترك طرفي الشارب، بل يقص الشارب كله، أو يحفيه كله؛ عملاً بالسنة.

⁽١) شرح معاني الآثار (٤/ ٢٣٠).

انتهى.

الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز الشيخ عبد الرزاق عفيفي الشيخ عبد الله بن قعود

فتاوى اللجنة الدائمة (٥/ ١٤٩).

والذي يبدوا لي جواز الأمرين.

وقد اختار الطبري والقاضي عياض جواز الأمرين: الحف والقص، ومال إليه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ٣٤٧).

قزع الرأس...

كرتعريف القزع:

قال الخطابي تختلف: هكذا جاء تفسيره في الحديث وأصل القزع قطع السحاب المتفرقة شبه تفاريق الشعر في رأسه إذا حلق بعضه وأبقى بعضه بطخارير السحاب (١).

قال ابن السكيت: القزع أن تتقوب من الراس مواضع فلا يكون فيها شعر؟ قال ثابت: لم يبق من شعره إلا قزع. الواحدة: قزعه، ومثله في السهاء قزعة (٢).

وفي تاج العروس: القزع، محركة قطع من السحاب رقاق، كأنها ظل، إذا مرت من تحت السحابة الكبيرة. الواحدة: قزعة، ومنه حديث الاستسقاء: «وما في السهاء قزعة» أي قطعة من الغيم.

قال النووي تَعْلَلُهُ: وَأَجْمَع الْعُلَهَاء عَلَى كَرَاهَة الْقَزَع إِذَا كَانَ فِي مَوَاضِع مُتَفَرِّقَة إِلَّا أَنْ يَكُون لِمُدَاوَاةٍ وَنَحْوهَا، وَهِي كَرَاهَة تَنْزِيه، وَكَرِهَهُ مَالِكَ فِي الْجَارِيَة وَالْغُلَام مُطْلَقًا، وَقَالَ بَعْض أَصْحَابه: لَا بَأْس بِهِ فِي الْقِصَّة وَالْقَفَا لِلْغُلَامِ. وَمَذْهَبنَا كَرَاهَته مُطْلَقًا لِللَّهُ لِللَّهُ وَالْدَعُلِ وَالْرُأَة لِعُمُومِ الْحُدِيث. قَالَ الْعُلَهَاء: وَالْحِكْمَة فِي كَرَاهَته أَنَّهُ تَشْوِيه مُطْلَقًا لِلرَّجُلِ وَالْمُرْأَة لِعُمُومِ الْحُدِيث. قَالَ الْعُلَهَاء: وَالْحِكْمَة فِي كَرَاهَته أَنَّهُ تَشْوِيه

⁽١) معالم السنن للخطابي (٤/ ٢١١).

⁽٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ١٦١).

لِلْخَلْقِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ أَذَى الشَّرّ وَالشَّطَارَة، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ زِيّ الْيَهُود(١).

كشف المشكل من حديث الصحيحين (ص: ٦٥٥).

وقوله احلقوا كله دليل على جواز حلق الرأس من غير كراهية..

🗖 واستدلوا على كراهة قزع شعر الرأس بها يلي:

١ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْةِ نَهَى عَنِ الْقَزَعِ» قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ وَمَا الْقَزَعُ
 قَالَ: «يُخْلَقُ بَعْضُ رَأْسِ الصَّبِيِّ وَيُتْرَكُ بَعْضٌ» (٢).

٢- عن مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَر، أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّالَةٍ: رَأَى صَبِيًّا قَدْ
 حُلِقَ بَعْضُ شَعْرِهِ وَتُرِكَ بَعْضُهُ، فَنَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: «اخْلِقُوهُ كُلَّهُ، أو اثْرُكُوهُ
 كُلَّهُ»(٣).

وهذا القول به قال جمهور الفقهاء من الحنفية(٤) والمالكية(٥) والشافعية(٢)

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (٧/ ٢٣٤).

(٢) أخرَجه البخاري (٩٢١) بَابُ القَزَع، وأخرجه مسلم (٢١٢٠) بَابُ كَرَاهَةِ الْقَزَعِ.

(٣) معلول بهذا اللفظ: الحديث مداره عَلَى نافع عن ابن عمرمرفوعا،ورواه عن ابن عمر كلا من عمر بن نافع عن نافع به بلفظ: «نَهَى رَسُولُ اللهَّ ﷺ عَنِ الْقَزَع». قَالَ: وَمَا الْقَزَعُ؟ قَالَ: «أَنْ يُخْلَقَ مِنْ رَأْسِ الصَّبِيِّ مَكَانٌ وَيُتْرَكُ مَكَانٌ» كما عند ابن ماجة (٣٦٣٧)، وأحمد (٨/ ٤٨)، وأبو داود (٤١٩٣)) وغيرهم.

ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر بلفظ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَهَى عَنِ الْقَزَعِ» كها عند ابن المقرئ (٣١٧/١). ورواه عَنْ عُبَيْدِ اللهِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْقَزَعِ عند ابن المقرئ (١٣٣/١).

ونابع نافع عَبْدِ اللهَّ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَشُولَ اللهِّ ﷺ نَهَى عَنِ الْقَزَعِ فِي الرَّأْسِ» كما عند أحد (١٠/ ٤٦٧) وغيره.

وأما لفظ الحديث أخرجه أبو داود (٤١٩٥)، وأحمد (٣٤٧/٩) المعلول تفرد به معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر به ورواية معمر عن أيوب معلولة.

- (٤) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (٦/ ٤٠٧).
- (٥) الذخيرة (١٣/ ٢٧٨)، الفواكه الدواني (٢/ ٣٠٦).
- (٦) المجموع (١/ ٢٩٥)، أسنى المطالب شرح روض الطالب (١/ ٥٥١).

والحنابلة^(١).

قال ابن عابدين كتلته: ويكره القزع وهو أن يحلق البعض ويترك البعض قطعا مقدار ثلاثة أصابع كذا في الغرائب، وفيها: كان بعض السلف يترك سباليه وهما أطراف الشوارب(٢).

قال القرافي كالله: ويكره القزع أن يحلق البعض ويترك البعض تشبها بقزع السحاب وقال أبو عبيدة يتخصص القزع تعدد مواضع الحلق حتى تعدد مواضع الشعر فتحصل المشابهة وكذلك قال مالك القزع أن يترك شعرا متفرقا في رأسه (٣).

وقال النووي تغلّثه: يكره القزع وهو حلق بعض الرأس لحديث بن عمر في في الصحيحين قال نهى رسول الله ﷺ عن القزع(١٤).

قال ابن مفلح تَعَلَّقُهُ: ويكره القزع وهو حلق بعض رأسه، نص عليه لما روى نافع عن ابن عمر «أن النبي ﷺ نهى عن القزع، فقيل لنافع: ما القزع؛ قال: أن يحلق بعض رأس الصبي، ويترك بعضه»، متفق عليه (٥).

قال الشنقيطي حفظه الله: واختلف العلماء في الذي يحلق، ويترك من الرأس: فقال بعض العلماء: أن يحلق وسط الرأس، ويترك باقيه.

وقال بعضهم: أن يحلق أطرافه كأن يحلق الشق الأيمن، والأيسر، والقفا، ويُبْقي وسطه شأن أهل الفساد، وصنيع السِّفلة، والرَّعاع -نسأل الله السلامة والعافية-.

وقيل: أن يحلق نصف الرأس، ويترك نصفه.

وقيل: أن يحلق مقدّمه، ويترك مؤخّره، أو العكس.

ولا مانع من اعتبار هذه الصور كلها؛ لأنه يحتملها النَّص، والأصل أنه إذا

⁽١) المبدع شرح المقنع (١/ ٨٤)، والإنصاف للمرداوي (١/ ١٢٧)، والروض المربع (١/ ٢٥).

⁽٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (٦/ ٤٠٧).

⁽٣) المجموع (١/ ٢٩٥).

⁽٤) الذخيرة (١٣/ ٢٧٨).

⁽٥) المبدع شرح المقنع (١/ ٨٤).

إحتمل النّص وجوهاً متعددة، ولم يرد الشرع بتقييد وجه منها أن تبقى دلالته على العموم، وللعلماء في تعليل تحريم القزع وجوه:

قال بعض العلماء: مشابهة اليهود، فقد كانوا يحلقون بعض الشعر، ويتركون بعضه.

وقال بعضهم: إن فيه ظلماً للإنسان في نفسه، والله أمر الإنسان بالعدل حتى مع نفسه.

وتوضيح ذلك: أنه إذا حلق شقه الأيمن، وترك الأيسر ظلم شقّه الأيمن إذا كان الزمان برداً، وظلم شقّه الأيسر إذا كان الزمان حراً، ولذلك نُهي أن يَنْعل بإحدى رجّليه، ويترك الأخرى؛ لأنه ظلم للرّجْل التي لم تنتعل، ونهى عن الجلوس بين الشمس، والظّل؛ لأنه إذا كان صيفاً ظلم النصف الذي في الشمس، وإذا كان شتاءً ظلم النصف الذي في الظل، ولذلك قالوا إنه نُهي عن القزع لئلا يكون الإنسان ظالماً حتى مع نفسه.

والصحيح: أن كل هذه العلل صحيحة، ومحتملة ففيه ظلم، وفيه تشبه بأهل الفساد، ولذلك ما يفعله بعض من يحلق رأسه حتى، ولو بالتقصير كأن يقصر أطراف الشعر، ويجعل الشعر كثيفاً في منتصف الرأس فإنه يشمله هذا؛ لأن فيه تشبهاً بأهل الفساد، وقد أشار إلى ذلك بعض العلماء -رحمة الله عليهم- وكنا نعهد مشايخنا -رحمة الله عليهم- من الأوّلين أنهم كانوا يشددون في تخفيف الشعر، بعضه دون بعضه، وكانوا يعدّون ذلك من القزع، واختاره الوالد تعمّله (۱).

وقال ابن عثيمين تختله: القَزَع مكروه؛ لأن النبي ﷺ رأى غلاماً حلق بعض شعره وترك بعضه، فنهاهم عن ذلك وقال: «احلقوا كلَّه، أو اتركوه كلَّه». إلا إذا كان فيه تشبُّه بالكُفَّار محرَّمٌ، قال النبيُ ﷺ: «من تَشَبَّه بقوم فهو منهم»، وعلى هذا فإذا رأينا شخصاً قَزَّع رأسه فإننا نأمره بحلق رأسه كلِّه، ثم يُؤمر بعد ذلك إِمَّا بحلقهِ كلِّه أو تركه كلِّه (۱).

⁽١) شرح زاد المستقنع للشنقيطي - كتاب الطهارة (ص: ١٤٥).

⁽١) الشرح الممتع (١/ ١٦٨).

حلق الرأس كله

🗐 اختلف العلماء في حلق شعر الرأس في غير النسك:

🕸 فقيل: سنة.

وهو مذهب الحنفية(١).

قال الطحطاوي تَعَلَّلَهُ: السنة في شعر الرأس أما الفرق وأما الحلق اهـ يعني حلق الكل إن أراد التنظيف أو ترك الكل ليدهنه ويرجله ويفرقه (٢).

وأستدلوا بحديث مَعْمَرُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ: رَأَى صَبِيًّا قَدْ حُلِقَ بَعْضُ شَعْرِهِ وَتُرِكَ بَعْضُهُ، فَنَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: «احْلِقُوهُ كُلَّهُ، أَوِ اتْرُكُوهُ كُلَّهُ» (٣).

القول الثاني: يكره حلق الرأس لغير النسك.

وهو قول: في مذهب المالكية (١) وبعض الحنابلة (١).

قال العدوي المالكي يَحَلِّفهُ: وحاصل ما يفيده النقل أن في حلق الرأس لغير

⁽١) ينظر: حاشية الطحطاوي (١/ ٥٢٥)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٦/ ٤٠٧).

⁽٢) حاشية الطحطاوي (١/ ٥٢٥).

⁽٣) معلول بهذا اللفظ: الحديث مداره على نافع عن ابن عمر مرفوعا، ورواه عن ابن عمر كلا من عمر بن نافع عن نافع به بلفظ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنِي الْقَزَع». قَالَ: وَمَا الْقَزَعُ؟ قَالَ: «أَنْ يُحُلَقَ مِنْ رَأْسِ الصَّبِيِّ مَكَانٌ وَيُتْرِكُ مَكَانٌ» كما عند ابن ماجة (٣٦٣٧)، وأحمد (٨/٨٤)، وأبو داود (٤١٩٣) وغيرهم. ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر بلفظ «أَنَّ النَّبِيَ عَنِي أَنَّى عَنِ الْقَزَعِ» كما عند ابن المقرئ (١/٣١٧). ورواه عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِي عَنِي أَنَّ بَهَى عَنِ الْقَزَعِ عند ابن المقرئ (١/٣١٧). ورواه عَنْ عُبَيْدِ الله، بن دِينار، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ الله عَنْ الْقَزَعِ عند ابن المقرئ (١/٣١٧). وتابع نافع عَبْدِ الله بْنِ دِينار، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله الله عَنْ الله عَنْ الله عَمْ الله الحديث أخرجه أبو داود نَهَى عَنِ الْقَزَعِ فِي الرَّأْسِ» كما عند أحمد (١/ ٤٦٧) وغيره. وأما لفظ الحديث أخرجه أبو داود (٤١٩٥)، وأحمد (٩/ ٤٢٧) المعلول تفرد به معمر عن أبوب عن نافع عن ابن عمر به ورواية معمر عن أبوب معلولة.

⁽٤) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٢/ ٣٠٦).

⁽١) تحفة الحبيب على شرح الخطيب حاشية البجيرمي على الخطيب (٢٠٨/٢).

ضرورة شرعية قولين بالجواز والكراهة وكل منها رجح، وقال الزناتي: المشهور كراهة الحلق لغير المتعمم والإباحة للمتعمم ومحل ذلك كله حيث لم يبقه لهوى نفسه وإلا فيكره أو يحرم وقال بعض ما معناه إن عدم حلق الرأس اليوم من فعل من لا خلاق له لأنه قد صار إبقاء الشعر شعار من يدعي الولاية فإبقاؤه إما حرام أو مكروه (١).

قال البرجيرمي في حاشيته: أما حلق الرأس فلا يندب إلا في النسك، وفي المولود في سابع ولادته، وفي الكافر إذا أسلم، وأما في غير ذلك فهو مباح ولذلك قال المتولى: ويتزين الذكر بحلق رأسه إن جرت عادته بذلك(٢).

سَمِعْتُ أَحْمَدَ، قَالَ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: كَانَ مَعْمَرٌ يَكْرَهُ، يَعْنِي: حَلْقَ الرَّأْسِ.

أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ الله بْنُ حَنْبَلِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ الله: الْحُلْقُ فِي غَيْرِ حَجِّ وَلَا عُمْرَةٍ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ. وَكُنْتُ أَنَا وَأَبِي نَحْلِقُ فِي حَيَاةِ أَبِي عَبْدِ الله فَيَرَانَا وَنَحْنُ نَحْلِقُ فِي حَيَاةِ أَبِي عَبْدِ الله فَيَرَانَا وَنَحْنُ نَحْلِقُ فَلَا يَنْهَانَا عَنْ ذَلِكَ. وَكَانَ هو يأخذ شعره بالجملين ولا يخفيه. ويأخذه وسطاً.

وقال ابن قدامة تخالفه في المغني (١/ ٦٧): وَاخْتَلَفَتْ الرِّوايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي حَلْقِ الرَّاسِ. فَعَنْهُ أَنَّهُ مَكْرُوهُ، لِمَا رُويَ عَنْ النَّبِيِّ عَيْقِهُ ﴿ أَنَّهُ قَالَ فِي الْحُوَارِجِ: سِيمَاهُمْ النَّحْلِيقُ ﴿ . فَجَعَلَهُ عَلَامَةً لَمَّمْ. وَقَالَ عُمَرُ لِصَبِيغِ: لُوْ وَجَدْتُكَ عَلُوقًا لَضَرَبْتِ الَّذِي النَّيْ عَيْفَهُ النَّواصِي إلَّا فِي حَجِّ أَوْ فَيهِ عَيْنَاكُ بِالسَّيْفِ. وَرُويَ عَنْ النَّبِيِّ عَيْقَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿ لَا تُوضَعُ النَّواصِي إلَّا فِي حَجِّ أَوْ عُمْرَةٍ ﴾. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيّ، فِي الْأَفْرَادِ، وَرَوى أَبُو مُوسَى عَنْ النَّبِيِّ عَيْقَ : ﴿ لَيس مِنّا مَنْ عَمْرَهُ ﴾ وَقَالَ أَحْمَدُ كَانُوا حَلْقَ ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ. وقال ابْنُ عَبَّاسٍ الَّذِي يَحْلِقُ رَأْسَهُ فِي الْمِصْرِ شَيْطَانُ . قَالَ أَحْمَدُ كَانُوا يَكُونُ تَوْكُهُ أَفْضَلُ. قَالَ حَنْبُلُ: كُنْتِ أَنَا وَأَي يَكُونُ مَوْسَى عَنْ النَّبِيِّ عَيْقَ لَا يَنْهَانَا، وَكَانَ هُو يَأْخُذُ كَانُوا يَحْرَفُونَ ذَلِكَ . وَرُويَ عَنْهُ: لَا يُكْرَهُ ذَلِكَ لَكِنْ تَوْكُهُ أَفْضَلُ. قَالَ حَنْبُلُ: كُنْتِ أَنَا وَأَي لَكُونُ لَوْكُونُ وَكُونُ فَوْ يَأْخُذُ كَانُوا وَنَحْنُ نَوْلِقَ فَلَا يَنْهَانَا، وَكَانَ هُو يَأْخُذُ كَانُوا وَلَا اللهِ عَيْوَالَ الله عَيْلِكُ رَأَنُوا وَمُوسَنَا فِي حَيَاةٍ أَبِي عَبْدِ الله فَيَرَانَا وَنَحْنُ نَحْلِقُ فَلَا يَنْهَانَا، وَكَانَ هُو يَأْخُذُ وَسَطًا. وَقَدْ رَوَى ابْنُ عُمَرَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ الله عَيْلَا مَا فَلْ حَلْقَ بَعْضَهُ وَلَيْ لَعُهُمْ عَنْ ذَلِكَ ﴾ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي لَفُظٍ غُلَمَا قَدْ حَلَقَ بَعْضَ وَأُسِهِ وَتُوكَ بَعْضَهُ، فَنَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي لَفُظٍ غُلَامًا قَدْ حَلَقَ بَعْضَ وَأُسُلِهُ وَلَوْ لَا يَعْضَلُولُ اللهُ عَلَى الْهُ الْمُعْلِقُ وَلَا لَكُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الْمَا فَلْ حَلْقَ اللهُ الْفَالِ اللهُ عَلَى اللهُ الْمُ الْمُؤْلِلُ وَلَاكَ الْمُ اللّهُ عَلَى الْمُنْ الْمُؤْلِ وَلَا الْمُؤْلِولُ الْمُؤْلِلُ اللّهُ الْمُؤْلِولُ اللهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِلُ الْمُؤْلِولُ اللهُ ال

⁽١) حاشية العدوى على كفاية الطالب الرباني (٢/ ٤٤٤).

⁽٢) الوقوف والترجل من مسائل الإمام أحمد (ص: ١١٩).

قَالَ: «احْلِقْهُ كُلَّهُ أَوْ دَعْهُ كُلَّهُ».

وَرُويَ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ جَعْفَرِ، ﴿أَنَّ النَّبِيَ ﷺ لَمَا جَاءَ نَعِيُّ جَعْفَرِ أَمْهَلَ آلَ جَعْفَرٍ ثَكَرَا اللهِ مِنْ اللهِ عَنْ عَبْدَ الْمَوْمِ، ثُمَّ قَالَ: أَدْعُوا بَنِي تَلَاثًا أَنْ يَأْتِيهُمْ، ثُمَّ أَتَاهُمْ، فَقَالَ: لَا تَبْكُوا عَلَى أَخِي بَعْدَ الْمَوْمِ، ثُمَّ قَالَ: أَدْعُوا بَنِي أَخِي، فَجِيءَ بِنَا، قَالَ: أَدْعُوا لِي الْحَالِقَ فَأَمَرَ بِنَا فَحَلَقَ رُءُوسَنَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالطّيَالِسِيُّ؛ وَلِأَنَّهُ لَا يُكْرَهُ اسْتِئْصَالُ الشَّعْرِ بِالْمِقْرَاضِ. وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ وَالطّيَالِسِيُّ؛ وَلَأَنَهُ لَا يُكْرَهُ اسْتِئْصَالُ الشَّعْرِ بِالْمِقْرَاضِ. وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ عَبْدِ ﴿ الْمُسَلِقِ اللهِ عَنْهُ مَا اللهُ عَرْقَ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى إِبَاحَةِ الْحُلْقِ، وَكَفَى بِهَذَا حُجَّةٌ.

وَأَمَّا اسْتِئْصَالُ الشَّعْرِ بِالْمِقْرَاضِ فَغَيْرُ مَكْرُوهِ رِوَايَةً وَاحِدَةً. قَالَ أَخْمَدُ: إِنَّمَا كَرِهُوا الْحَلْقَ بِالْمُوسَى وَأَمَّا بِالْمِقْرَاضِ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ؛ لِأَنَّ أَدِلَّةَ الْكَرَاهَةِ تَخْتَصُّ بِالْحُلْقِ.

أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي هَارُونَ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ أَنَّ الْحَارِثَ حَدَّثَهُمْ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ الله عَنْ حَلْقِ الرَّأْسِ؟ قَالَ: يُكْرَهُ ذَلِكَ إِلَّا فِي حَجِّ أَوْ عُمْرَةٍ. فَقُلْتُ: وَلِمَ يُكْرَهُ؟ قَالَ: مِنْ أَجْلِ الْخُوَارِجِ يُكْرَهُ أَنْ يُتَشَبَّهَ مِهُمْ لِأَنَّ سِيهَاهُمُ التَّحْلِيقَ (١).

🗖 واستدلوا بها یلي:

١ - بحديث أبي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ ﴿ مَنْ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: ﴿ يَخْرُجُ نَاسٌ مِنْ قِبَلِ المَشْرِقِ، وَيَقْرَءُونَ القُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهُمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لاَ يَعُودُونَ فِيهِ حَتَّى يَعُودَ السَّهُمُ إِلَى فُوقِهِ ﴾ قِيلَ مَا سِيمَاهُمْ؟ قَالَ: ﴿ سِيمَاهُمْ التَّحْلِيقُ - أَوْ قَالَ: التَّسْبِيدُ - ﴾ (٢).

٢ - روي عن النبي ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُوضَعُ النَّوَاصِي إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ» (٣).

⁽١) الوقوف والترجل من مسائل الإمام أحمد (ص: ١٢٠).

 ⁽٢) أحرجه البخاري (٧٥٦٢) بَابُ قِرَاءَةِ الفَاجِرِ وَالْمُنَافِقِ، وَأَصْوَاتُهُمْ وَتِلاَوَتُهُمْ لاَ تُجَاوِزُ
 حَناجِرَهُمْ.

⁽٣) ضعيف: أخرجه ابن الجعد في مسنده (١/ ٢٥٣)، والطبراني في الأوسط (٩/ ١٨٠)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ١٣٩)، وفي إسناده محمد بن سليهان مسمول المسمولي وهو ضعيف قال ابن حجر في اللسان (٧/ ١٣١): قال البخاري سمعت الحميدي يتكلم في محمد بن سليهان مسمول

٣- ما وَرَوَى أَبُو مُوسَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيس مِنَّا مَنْ حَلَقَ»(١).

ويجاب بأن صفة الحلق في الخوارج لا تفيد تحريم الحلق لان من صفاتهم أيضا وَيَقْرَءُونَ القُرْآنَ وجاءت أحاديث تفيد أنهم يصلون فكراهة حلق الشعر بهذا الحديث غير واضخة. وأما حديث: «لَيس مِنَّا مَنْ حَلَقَ» ضعيف.

و: ﴿ لَا تُوضَعُ النَّوَاصِي إِلَّا فِي حَجِّ أَوْ عُمْرَةٍ ﴾ ضعيف أيضا.

القول الثالث: لا يكره حلقه، وتركه أفضل إلا إن شق تعهده فالحلق أفضل.

وهو مذهب الشافعية (٢).

قال الأنصاري الشافعي تَعَلَّلُهُ: وَأَمَّا حَلْقُ جَمِيعِ الرَّأْسِ فَلَا بَأْسَ بِهِ لَمِنْ أَرَادَ التَّنْظِيفَ، وَلَا بِتَرْكِهِ لَمِنْ أَرَادَ أَنْ يَدْهُنَهُ وَيُرَجِّلَهُ ذَكَرَهُ فِي الرَّوْضَةِ وَالمُجْمُوعِ وَاحْتُجَّ لِنَانَظِيفَ، وَلَا بِتَرْكِهِ لَمِنْ أَرَادَ أَنْ يَدْهُنَهُ وَيُرَجِّلَهُ ذَكَرَهُ فِي الرَّوْضَةِ وَالمُجْمُوعِ وَاحْتُجَّ لِلْذَلِكَ فِيهِ «بَأَنَّهُ عَلَيْهُ نَهَي عَنْ الْقَزَعِ وَقَالَ لِيَحْلِقُهُ كُلَّهُ أَوْ لِيَدَعْهُ كُلَّهُ عَلَيْهُ قَالَ، وَأَمَّا المُرْأَةُ فَيُكْرَهُ لَمَا حَلْقُ رَأْسِهَا إِلَّا لِضَرُورَةٍ (٣).

قال النووي تختلته: أما حلق جمبع الرأس فقال الغزالي لا بأس به لمن أراد التنظيف ولا بأس بتركه لمن أراد دهنه وترجيله: هذا كلام الغزالي: وكلام غيره من أصحابنا في معناه (١١).

.....

المسمولي المخزومي سكن مكة يروي عن نافع وعن القاسم بن مخول أدركه الحميدي وقال النسائي مكي ضعيف وقال أبو حاتم ضعيف الحديث وقال ابن عدي عامة ما يرويه لا يتابع عليه متنا أو إسنادا.

⁽١) ضعيف: أخرجه الخلال في السنة (٦٣٣١)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٦٨٣) من طريق بشر ابن المفضل، عن عبد الله بن عثمان، عن نافع بن سرجس، عن عبيد بن عمير، مروفعا. وهو مرسل عبيد بن عمير تابعي. وورد النهي عن الحلق للنساء عن المصيبة من طرق عنْ أَبِي مُوسَى، عَن النَّبِيِّ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَلَقَ، وَحَرَقَ، وسَلَقَ».

⁽٢) روضة الطالبين (٣/ ٢٣٤).

⁽٣) أسنى المطالب (١/ ٥٥١).

⁽١) المجموع (١/ ٢٩٥).

قال النووي تعتلفه: وأما حلق جميع الرأس، فلا بأس به لمن لا يخف عليه تعاهده، ولا بأس بتركه لمن خف عليه (١).

واستدلوا بِأَنَّهُ عِيْكِةٌ نَهَى عَنْ الْقَزَعِ وَقَالَ لِيَحْلِقْهُ كُلَّهُ أَوْ لِيَدَعْهُ كُلَّهُ.

وقد سبق الكلام عن هذه اللفظة من الحديث وأنها ضعيفه.

قال النووي: لم يصح أن النبي علي حلقه إلا في الحج أو العمرة.

واستدلوا أن النبي على كان له شعرا ونقل لنا صفته في ذلك:

عن البراء بن عازب رضي الله تعالى عنها قال: كان النبي ﷺ مربوعاً بعيد ما بين المنكبين، له شعر يبلغ شحمة أذنيه، رأيته في حلة حراء، لم أر شيئاً قط أحسن منه. قال يوسف بن أبي إسحاق، عن أبيه إلى منكبيه (٢).

والذي يظهر لي أن ترك الشعر وتعهده وترجيله هو الأصل وقد يختلف الأمر من رأس لأخري وحلق شعر الرأس في غير النسك غير مكروه إن لم يتعهد شعره بالترجيل والتنظيف والله أعلم.

الخضاب

كرتعريف الخضاب لغتا:

(الخضاب): مَا يخضب بِهِ من حناء وَنَحُوه (٣).

خضب خضبا وخضابا، وهو تغيير اللون بالحناء ونحو، ويقال لما يخضب به أيضا الخضاب (١).

الخِضابُ ما يُخْضَبُ به مِن حِنَّاءٍ وكَتَمٍ ونحوه وفي الصحاحِ الخِضابُ ما يُخْتَضَبُ

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٢٣٤).

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٥٥١) باب صفة النبي ﷺ، وأخرجه مسلم (٢٣٣٧) باب صفة النبي ﷺ، واللفظ للبخاري.

⁽٣) المعجم الوسيط (١/ ٢٣٩).

⁽١) المعجم: مصطلحات فقهية.

به واخْتَضَب بالحنَّاءِ ونحوه وخَضَبَ الشيءَ يَخْضِبُه خَضْباً وخَضَّبَه غيَّر لوْنَه بحُمْرَةٍ أَو صُفْرةٍ أَو غيرهما قال الأعشى:

أَرَى رَجُلًا منكم أسِيفاً كأنها يَضُمُّ إِلَى كَشْحَيْهِ كَفّا مُخَضَّا اللهَ

قال ابن الجوزي تعدّثه: والكتم: نبات يسود الشعر، فإذا خلط مع الحناء صار الشعر بين الحمرة والسواد. ويجيء في بعض ألفاظ الصحيح: فغلفها بالحناء والكتم حتى قنأ لونها. قال أبو سليهان الخطابي: القاني من الألوان: الشديدة الحمرة التي يضرب إلى السواد. وقد كان يخضب بالحناء والكتم خلق كثير من الصحابة ومن بعدهم (٢).

قال ابن حجر تخلفه: والكتم نبات باليمن يخرج الصبغ أسود يميل إلى الحمرة وصبغ الحناء أحمر فالصبغ بهما معا يخرج بين السواد والحمرة واستنبط بن أبي عاصم من قوله على جنبوه السواد أن الخضاب بالسواد كان من عادتهم (٣).

وسُئِلَ أَنسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ خِضَابِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: «لَوْ شِنْتُ أَنْ أَعُدَّ شَمَطَاتٍ كُنَّ فِي رَأْسِهِ فَعَلْتُ»، وَقَالَ: لَمْ يَخْتَضِبْ «وَقَدِ اخْتَضَبَ أَبُو بَكْرٍ بِالْجِنَّاءِ وَالْكَتَمِ» وَاخْتَضَبَ عُمَرُ بِالْجِنَّاءِ بَحْتًا (٤).

المسائل الفقهية المتعلقة بصبغ الشعر

حكم صبغ الشعر بالسواد

أولا: استعمال الصبغ بالسواد في الحرب والجهاد. حيث اتُّفِق على جواز ذلك.

قال الحافظ ابن حجر كتلته: وهو يتكلم عن مسألة الصبغ بالسواد ويُستثنى من ذلك - أي: النهي عن الصبغ بالسواد - المجاهد، اتفاقاً (١).

⁽١) لسان العرب مادة خضب.

⁽٢) كشف المشكل (٣/ ٢٩٨).

⁽٣) فتح الباري (١٠/ ٣٥٥).

⁽٤) أخرجه مسلم (٢٣٤١) بَابُ شَيْبِهِ عَلَيْد.

⁽١) فتح الباري لأبن حجر (٦/ ٤٩٩).

قال أبو المعالي برهان الدين الحنفي كَتَلَثهُ: وأما الخضاب بالسواد: فمن فعل ذلك من الغزاة ليكون أهيب في عين العدو فهو محمود منه، اتفق عليه المشايخ، ومن فعل ذلك ليزين نفسه للنساء، وليحبب نفسه إليهن فذلك مكروه عليه عامة المشايخ (١).

استعمال الصبغ بالسواد للتلبيس والخداع، كأنْ تفعله امرأة عند الخِطْبة تدليساً فهذا متفق على مَنْعِهِ وذمِّه.

قال المباركفوري كتلته: أن المراد بالخضب بالسواد في هذا الحديث الخضب به لغرض التلبيس والحداع لا مطلقا جمعا بين الأحاديث المختلفة وهو حرام بالاتفاق(٢).

هل اختضب النبي ﷺ

كرقولان لأهل العلم في المسألة:

🗐 واختلف العلماء في حكم الصبغ بالسواد على قولين:

القول الأول: كراهة الصبغ بالسواد.

وهو مذهب المالكية (٣) والحنابلة (٤) وقول عند الحنفية (٥) والشافعية (٦).

قال ابن عابدين تخلفه: يستحب للرجل خضاب شعره ولحيته ولو في غير حرب في الأصح، والأصح أنه عليه الصلاة والسلام لم يفعله، ويكره بالسواد (١١).

وقال القيرواني المالكي تَعَلَّمُهُ: ويكره صباغ الشعر بالسواد من غير تحريم ولا

⁽١) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٥/ ٣٧٧).

⁽٢) تحفة الأحوذي (٩/ ٣٦٠).

 ⁽٣) ينظر: الاستذكار (٨/ ٣٤٧)، الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٦٨٣)،
 الرسالة للقيرواني (١/ ١٥٦).

⁽٤) المغني (١/ ١٦٩)، شرح منتهي الإرادات دقائق أولي النهي لشرح المنتهي (١/ ٥٥).

⁽٥) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (٦/ ٤٢٢).

⁽٦) الاستذكار (٨/ ٣٤٧).

⁽١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (٦/ ٤٢٢).

بأس به بالحناء والكتم (١).

وجاء في أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه الإمام مالك: للكشناوي كتلته قوله: «ويكره صبغ الشعر بالسواد» ا.هـ.

وفي «حاشية العدوي»: (ويكره صباغ الشعر) الأبيض وما في معناه من الشقرة (بالسواد من غير تحريم) في غير البيع والجهاد، أما في البيع فيحرم.

وأما في الجهاد لإيهام العدو الشباب فيؤجر (٢).

قال ابن رشد تَوَلَّقُهُ: وأما الخضاب بالسواد، فكرهه جماعة من العلماء، لما رُوي من أَنه «جِيءَ بأَبِي قُحافة إِلَى النَّبِي عِينِهِ، يَوْمَ الْفَتْح. وكَأَنَ رَأْسَهُ ثَغَامَة فقال: «اذهْبُوا بِهِ إِلَى بَعْض نِسَائِهِ، فَغَيِّرُوهُ، وَجَنَّبُوهُ السواد».

وقد سُئل سعيد بن جبير عن الخضاب بالوسمة فقال: يكسو الله العبد في وجهه النور، ثم يُطفِئه بالسواد، وقد خضب بالسواد جماعة، منهم الحَسن، والحسين، ومحمد، بنو علي بن أبي طالب، ونافع بن جُبير، وموسى بن طلحة، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعقبة بن عامر، وكان عقبة ينشد في ذلك.

تَخَضَّبُ أَعْلاها وَتَابَى أُصولها وَلا خَيْرَ فِي الأعْلَى إِذَا فَسَدَ الأَصْلُ

وكان هُشيم يخضب بالسواد، فأتاه رجل فسأله عن قول الله كلَّا: ﴿وَجَآءَكُمُ النَّذِيرُ ﴾ [فاطر:٣٧] فقال له: إنه الشيب. فقال له السائل: فها تقول فيمن جاء النذير من ربه فسود وجهه، فترك الخضاب. وبالله التوفيق (٣).

قال ابن رشد كتاته: في الخضاب بالسواد وسئل مالك عن الخضاب بالسواد، فقال: ما علمت فيه النهى، وغيره أحسن منه (١).

⁽١) الرسالة للقيرواني (ص: ١٥٦).

⁽٢) حاشية العدوى (٢/ ٤٤٥).

⁽٣) البيان والتحصيل (١٧/ ١٦٨).

⁽١) البيان والتحصيل (١٨/ ١٩٨).

أما الخضاب فهو صبغ شعر الرأس واللحية بها عدا السواد من الحناء والكتم وشبه ذلك، فقيل: إن ذلك جائز، وقيل: إنه مستحب. وأما بالسواد فمن أهل العلم من أجازه، ومنهم من كرهه؛ لما فيه من التدليس والإيهام أنه باق على حاله من الشباب، فقد تغتر المرأة التي تتزوجه بذلك. ولو فعل ذلك الشيخ في الحرب ليوهم العدو أنه شاب جلد لأوجر في ذلك إذا صحت نيته فيه. وبالله التوفيق (۱).

قال ابن عبد البر كَ تَلَهُ: قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: «فِي صَبْعِ الشَّعَرِ بِالسَّوَادِ لَا أَسْمَعْ فِي ذَلِكَ شَيْئًا مَعْلُومًا، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الصِّبْعِ أَحَبُّ إِلَى، قَالَ: وَتَرْكُ الصَّبْعِ كُلِّهِ وَاسِعٌ إِنْ شَاءَ الله، لَيْسَ عَلَى النَّاسِ فِيهِ ضِيقٌ» قَالَ: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: «فِي كُلِّهِ وَاسِعٌ إِنْ شَاءَ الله الله عَلَيْ لَمْ يَصْبُعْ، وَلَوْ صَبَعَ رَسُولُ الله عَلَيْ لَأَرْسَلَتْ هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانُ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ لَمْ يَصْبُعْ، وَلَوْ صَبَعَ رَسُولُ الله عَلَيْ لَأَرْسَلَتْ بِذَلِكَ عَائِشَةُ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ» (٢).

قال الماوردي تختلفه: وأما خضاب الشعر فمباح بالحناء، والكتم ومحظور السواد إلا أن يكون في جهاد العدو؛ ولرواية الحسن البصري قال نهى رسول الله ﷺ عن الخضاب بالسواد وقال إن الله ﷺ مبغض للشيخ الغربيب ألا لا تغيروا هذا الشيب، فإنه نور المسلم، فمن كان لا محالة فاعلا فبالحناء والكتم (٣).

قال النووي تتالثه: اتفقوا على ذم خضاب الرأس أو اللحية بالسواد، ثم قال الغزالي في الإحياء والبغوي في التهذيب وآخرون من الأصحاب هو مكروه: وظاهر عباراتهم أنه كراهة تنزيه: والصحيح بل الصواب أنه حرام: وممن صرح بتحريمه صاحب الحاوي في باب الصلاة بالنجاسة: قال إلا أن يكون في الجهاد: وقال في آخر كتابه الأحكام السلطانية يمنع المحتسب الناس من خضاب الشيب بالسواد إلا المجاهد: ودليل تحريمه حديث جابر شخص قال أي بأبي قحافة والدأبي بكر الصديق يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالثغامة بياضا فقال رسول الله على غيروا هذا

⁽١) المقدمات المهدات (٣/ ٤٥٩).

⁽٢) الاستذكار (٨/ ٣٤٧).

⁽٣) الحاوي الكبير (٢/ ٢٥٧).

واجتنبوا السواد رواه مسلم في صحيحه.

والثغامة بفتج الثاء المثلثة وتخفيف الغين المعجمة نبات له ثمر أبيض وعن ابن عباس عباس قال وسول الله على يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة رواه أبو داود والنسائي وغيرهما ولا فرق في المنع من الخضاب بالسواد بين الرجل والمرأة: هذا مذهبنا: وحكي عن اسحق بن راهويه أنه رخص فيه للمرأة تتزين به لزوجها والله أعلم (۱).

قال ابن قدامة تخلفه: وَيُكْرَهُ الْخِضَابُ بِالسَّوَادِ. قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ الله: تَكْرَهُ الْخِضَابَ بِالسَّوَادِ. قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ الله: تَكْرَهُ الْخِضَابَ بِالسَّوَادِ؟ قَالَ: إِي وَالله. قَالَ: وَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ بِأَبِيهِ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ وَرَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ كَالشَّوَادَ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُد، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ النَّهَ بْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ النَّمَانِ يُخَطِّبُونَ بِالسَّوَادِ كَحَوَاصِلِ الحُّمَامِ، لَا يَرِيجُونَ رَائِحَةَ الجُنَّةِ». وَرَخَّصَ فِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهْوَيْهِ لِلْمَرْأَةِ تَتَزَيَّنُ بِهِ لِزَوْجِهَا (٢).

🗖 واستدلوا بها یلی:

١- عَنْ أَبِي صَخْرِ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ قُسَيْطٍ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَال: قَال رَسُولِ الله ﷺ: إِنَّ الله يُبْغِضُ الشَّيْخَ الغريب قَالَ أَحْمَدُ قَالَ رِشْدِينٌ الَّذِي يُخَضِّبُ بِالسَّوَادِ وَهَذَا الْحُدِيثُ بِهَذَا اللفظ يرويه رشدين (٣).

َ ٢- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، قَالَ: أَيِّ بِأَبِي قُحَافَةَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَرَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ كَالنَّغَامَةِ بَيَاضًا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «غَيِّرُوا هَذَا بِشَيْءٍ، وَاجْتَنِبُوا السَّوَادَ»(١).

٣- عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يُخَضِّبُونَ بِالسَّوَادِ

⁽١) المجموع شرح المهذب (١/ ٢٩٤).

⁽٢) الاستذكار (٨/ ٣٤٧).

⁽٣) ضعيف: أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ٨٥) وفي إسناده رشدين بن سعد وهو ضعيف.

⁽١) أخرجه مسلم (٢١٠٢) بَابٌ فِي صَبْغ الشَّعْرِ وَتَغْيِيرِ الشَّيْبِ.

كَحَوَاصِلِ الْحُمَامِ، لَا يَرِيخُونَ رَائِحَةَ الْجُنَّةِ»(١).

🕸 القول الثاني: تحريم صبغ الشعر بالسواد.

وهو قول: عند الشافعية أختاره النووي.

اتفقوا على ذم خضاب الرأس أو اللحية بالسواد، ثم قال الغزالي في الإحياء والبغوي في التهذيب وآخرون من الأصحاب هو مكروه: وظاهر عباراتهم أنه كراهة تنزيه: والصحيح بل الصواب أنه حرام: وممن صرح بتحريمه صاحب الحاوي في باب الصلاة بالنجاسة: قال إلا أن يكون في الجهاد: وقال في آخر كتابه الأحكام السلطانية يمنع المحتسب الناس من خضاب الشيب بالسواد إلا المجاهد: ودليل تحريمه حديث جابر شي قال أي بأبي قحافة والدأبي بكر الصديق في يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالثغامة بياضا فقال رسول الله علي غيروا هذا واجتنبوا السواد رواه مسلم في صحيحه.

والثغامة بفتج الثاء المثلثة وتخفيف الغين المعجمة نبات له ثمر أبيض وعن ابن عباس عباس على قال رسول الله على يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد كحواصل الحهام لا يريحون رائحة الجنة رواه أبو داود والنسائي وغيرهما ولا فرق في المنع من الخضاب بالسواد بين الرجل والمرأة: هذا مذهبنا: وحكي عن اسحق بن

(۱) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (۲۱۲)، والنسائي (۵۰۷۵)، وأحمد (۲۷٦/٤)، بو يعلى (۱۷ ٤/٤)، وأصد (۲۷٦/٤)، بو يعلى (٤/١/٤)، والطبراني في الكبير (۲۲۱/۱۱) وغيرهم من طريق عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ، مرفوعا به.

وأخطأ ابن الجُوزي فظنه عبدَ الكريم بن أبي المخارق البصري الضعيف، قال الحافظ في «القول المسدد» (ص ٤٩): أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٥٥) من طريق أبي القاسم البغوي عن هاشم بن الحارث، عن عبيد الله بن عمرو، به، وقال: هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله عن هائم به عبدُ الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري.

ثم نقل تجريحه عن جماعة. قال الحافظ ابن حجر: وأخطأ في ذلك، فإن الحديث من رواية عبد الكريم الجزري الثقة المخرج له في الصحيح.

راهويه أنه رخص فيه للمرأة تتزين به لزوجها والله أعلم (١).

قال النووي تَعَلَّلُهُ: وَمَذْهَبُنَا اسْتِحْبَابُ خِضَابِ الشَّيْبِ لِلرَّجُلِ وَالْمُرْأَةِ بِصُفْرَةٍ أَوْ مُمْرَةٍ وَيَحْرُمُ خِضَابُهُ بِالسَّوَادِ عَلَى الْأَصَحِّ وَقِيلَ يُكْرَهُ كَرَاهَةَ تَنْزِيهٍ وَالْمُخْتَارُ التَّحْرِيمُ لِقَوْلِهِ ﷺ وَاجْتَنْبُوا السَّوَادَ هَذَا مَذْهَبُنَا (٢).

قال الجمل الشافعي تخلّلة: ويحرم بالسواد للرجل والمرأة إلا في الجهاد وخضاب اليدين والرجلين بالحناء للرجل والخنثي حرام بلا عذر (٢٠).

□ واستدلوا:

١ - عَنِ الْوَضِينِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْكِيْ: «مَنْ سَوَّدَ بِالْخِضَابِ سَوَّدَ الله وَجْهَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (١٠).

٢- عن الْمُثَنَى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ حَدَّثَ أن رسول الله ﷺ نَهَى عَنْ خِضَابِ السَّوَادِ^(٥).

□ واستدلوا:

بحديث جابر هم قال أي بأبي قحافة والدأبي بكر الصديق ه يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالثغامة بياضا فقال رسول الله على غيروا هذا واجتنبوا السواد.

القول الثالث: الجواز.

وهو قول: عند الحنفية.

⁽١) المجموع شرح المهذب (١/ ٢٩٤).

⁽٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١٤/ ٨٠).

⁽٣) حاشية الجمل (٥/ ٢٦٧).

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٣٧٦/١)، وناسخ الحديث ومنسوخة لابن شاهين (١/٤٦٢) وفي إسناده الْوَضِينِ بْنِ عَطَاءٍ وهو ضعيف.

⁽٥) ضعيف: أخرجه ابن سعد في الطبقات (١/١) وهو منقطع والمثني بن الصباح ضعيف.

قال السرخسي كنته: ولا خلاف أنه لا بأس للغازي أن يختضب في دار الحرب ليكون أهيب في عين قرنه، وأما من اختضب لأجل التزين للنساء والجواري فقد منع من ذلك بعض العلماء رحمهم الله تعالى والأصح أنه لا بأس به، هو مروي عن أبي يوسف كتله قال: كما يعجبني أن تتزين لي يعجبها أن أتزين لها، وأما السواد من علامات المسلمين جاء في الحديث «أن النبي على دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه عهامة سوداء» وقال على الجديث أمتى السواد فابغوا الإسلام»(١).

قال ابن عابدين تعمّلة: وبعضهم جوزه بلا كراهة - يعني: الخضاب بالسواد - روي عن أبي يوسف أنه قال: (كما يعجبني أن تتزين لي، يعجبها أن أتزين لها): وقال في: «الحاشية» أيضا: «والأصح أنه لا بأس به في الحرب وغيره»(٢).

🗖 واستدلوا بها یلی:

١- جاء في الحديث «أن النبي ﷺ دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه عمامة سوداء» وقال ﷺ: «إذا لبست أمتي السواد فابغوا الإسلام» (٢).

تغيير الشيب بغير السواد

🗐 اختلف العلماء في تغيير الشيب بغير السواد.

الشيب بغير السواد من حمرة أو صفرة.

وهو مذهب الحنفية (٤)، والشافعية، والحنابلة.

🕸 وقيل: مباح تغيير الشيب.

وهو ظاهر مذهب المالكية.

الحاوي الكبير (٢/ ٢٥٧): وأما خضاب الشعر فمباح بالحناء، والكتم ومحظور

⁽١) المبسوط للسرخسي (١٠/ ٢٠٠).

⁽٢) حاشية ابن عابدين (٦/ ٤٢٢).

⁽٣) المبسوط للسرخسي (١٠/١٠).

⁽٤) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (٦/ ٤٢٢).

السواد إلا أن يكون في جهاد العدو؛ ولرواية الحسن البصري قال نهى رسول الله عليه عن الخضاب بالسواد وقال إن الله على مبغض للشيخ الغربيب ألا لا تغيروا هذا الشيب، فإنه نور المسلم، فمن كان لا محالة فاعلا فبالحناء والكتم.

المجموع شرح المهذب (١/ ٢٩٤): اتفقوا على ذم خضاب الرأس أو اللحية بالسواد، ثم قال الغزالي في الإحياء والبغوي في التهذيب وآخرون من الأصحاب هو مكروه: وظاهر عباراتهم أنه كراهة تنزيه: والصحيح بل الصواب أنه حرام: وممن صرح بتحريمه صاحب الحاوي في باب الصلاة بالنجاسة: قال إلا أن يكون في الجهاد: وقال في آخر كتابه الأحكام السلطانية يمنع المحتسب الناس من خضاب الشيب بالسواد إلا المجاهد: ودليل تحريمه حديث جابر شي قال أي بأبي قحافة والدأبي بكر الصديق على يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالثغامة بياضا فقال رسول الله على غيروا هذا واجتنبوا السواد رواه مسلم في صحيحه والثغامة بفتج الثاء المثلثة وتخفيف الغين المعجمة نبات له ثمر أبيض.

وعن ابن عباس على قال قال رسول الله على يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد كحواصل الحهام لا يريحون رائحة الجنة رواه أبو داود والنسائي وغيرهما ولا فرق في المنع من الخضاب بالسواد بين الرجل والمرأة: هذا مذهبنا: وحكي عن اسحق بن راهويه أنه رخص فيه للمرأة تتزين به لزوجها والله أعلم.

(فرع): أما خضاب اليدين والرجلين بالحناء فمستحب للمتزوجة من النساء: للأحاديث المشهورة فيه وهو حرام على الرجال إلا لحاجة التداوي ونحوه: ومن الدلائل على تحريمه قوله على المسلم الدلائل على تحريمه قوله على المسلم الدلائل على تحريمه قوله على المسلم الم

قال ابن عابدين كِلله: يستحب للرجل خضاب شعره ولحيته ولو في غير حرب في الأصح، والأصح أنه عليه الصلاة والسلام لم يفعله، ويكره بالسواد (١٠).

⁽١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (٦/ ٤٢٢).

كفت الثوب أثناء الصلاة

كرمعنى كفت الثوب:

قال النووي تخلفه: هو بفتح النون وكسر الفاء أي لا نضمها ولا نجمعها والكفت الجمع والضم (١).

قلت: يعني ضم الثوب بعضه على بعض كها يقال الناس (تشمير أطراف الثوب).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، «أُمِرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ، وَلاَ يَكُفَّ شَعَرًا وَلاَ ثَوْبًا: الجَبْهَةِ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَالرِّجْلَيْنِ» (٢).

قال النووي تخلف: اتفق العلماء على النهي عن الصلاة وثوبه مشمر أو كمه أو نحوه أو رأسه معقوص (٣) أو مردود شعره تحت عهامته أو نحو ذلك فكل هذا منهي عنه باتفاق العلماء وهو كراهة تنزيه فلو صلى كذلك فقد أساء وصحت صلاته واحتج في ذلك أبو جعفر محمد بن جرير الطبري بإجماع العلماء وحكى بن المنذر الإعادة فيه عن الحسن البصري ثم مذهب الجمهور أن النهي مطلقا لمن صلى كذلك سواء تعمده للصلاة أم كان قبلها كذلك لا لها بل لمعنى آخر وقال الداودي يختص النهي بمن فعل ذلك للصلاة والمختار الصحيح هو الأول وهو ظاهر المنقول عن الصحابة وغيرهم ويدل عليه فعل بن عباس المذكور هنا قال العلماء والحكمة في النهي عنه أن الشعر يسجد معه ولهذا مثله بالذي يصلي وهو مكتوف (٤).

قال ابن بطال تختلته: قال الطبري: فيه البيان أنه غير جائز للمرء أن يصلى عاقصًا شعره أو كافًا ثوبه، يرفع أسافله من الأرض أو يشمر أكهامه، فإن صلى وهو عاقص

⁽١) شرح صحيح مسلم للنووي (٤/ ٢٠٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (٨٠٩) باب السجود على سبعة أعظم، وأخرجه مسلم (٤٩٠) باب أعضاء السجود، والنهى عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة.

 ⁽٣) عقص الشعر: وهو شده على مؤخر الرأس، أو كفت الشعر: وهو جمعه وضمه لئلا تصيبه الأرض في السجود؛ وهو من المكروهات أيضا

⁽٤) شرح صحيح مسلم للنووي (٤/ ٢٠٩).

شعره أو كاف ثوبه، فقد أساء ولا إعادة عليه لإجماع الأمة على ذلك، ورواية عن الرسول على أنه لا إعادة عليه، وممن روى عنه ذلك من السلف: على، وابن مسعود، وحذيفة، وابن عمر، وأبو هريرة، وكان ابن عباس إذا سجد يقع شعره على الأرض، وقال ابن عمر لرجل رآه يسجد معقوصًا شعره: أرسله يسجد معك. وقال ابن المنذر: على هذا قول أكثر أهل العلم غير الحسن البصرى، فإنه قال: من صلى عاقصًا شعره أو كافًا ثوبه، فعليه إعادة الصلاة (١).

وسئل الشيخ ابن عثيمين كتلثه: السؤال: حديث النهي عن الكفت في الصلاة هل معناه أن لا أكفت أثناء الصلاة أم لا أدخل الصلاة أصلا وأنا كافت ملابسي؟

الجواب: الحمد لله جاء النهي عن كف الثياب في الصلاة فيها رواه البخاري (٨١٦) ومسلم (٤٩٠) عَنْ ابْنِ عَبَّاسِ ﴿ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُم، وَلَا أَكُفَّ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا».

والكفت هو جمع الثوب لئلا يقع على الأرض عند السجود. ولا فرق بين أن يفعل ذلك أثناء الصلاة أو قبلها، فكلاهما داخل في النهي، عند جمهور العلماء.

قال الحافظ ابن حجر يَحْلَثْهُ في «الفتح»: «وَالْكَفْت هُوَ الضَّمّ وَهُوَ بِمَعْنَى الْكَفّ.

وَالْمُرَاد أَنَّهُ لَا يَجْمَع ثِيَابِه وَلَا شَعْرِه، وَظَاهِرِه يَقْتَضِي أَنُّ النَّهْيَ عَنْهُ فِي حَالِ الصَّلَاة، وَإِلَيْهِ جَنَحَ الدَّاوُدِيّ، وَتَرْجَمَ الْمُصَنِّفُ بَعْد قَلِيلِ «بَابِ لَا يَكُفّ ثَوْبِه فِي الصَّلَاة» وَهِيَ تُؤيِّد ذَلِكَ، وَرَدَّهُ عِيَاضِ بِأَنَّهُ خِلَاف مَا عَلَيْهِ الجُّمْهُور، فَإِنَّهُمْ كَرِهُوا الصَّلَاة وَالتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُفْسِد ذَلِكَ لِلْمُصَلِّي سَوَاء فَعَلَهُ فِي الصَّلَاة أَوْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلِ فِيهَا، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُفْسِد الصَّلَاة، لَكِنْ حَكَى إِبْنِ الْمُنْذِرِ عَنْ الْحُسَنِ وُجُوبِ الْإِعَادَة، قِيلَ: وَالْحِكْمَة فِي ذَلِكَ الشَّهُ الْمُتَكَبِّرُ». انتهى.

وتبين من هذا أن علة النهي هي البعد عن التكبر، وأضاف بعضهم علة أخرى وهي أن الكفت يمنع من سجود الثوب والشعر معه.

وقال زكريا الأنصاري: «ويكره للمصلي ضم شعره وثيابه في سجوده، أو غيره لغير حاجة. فمن ذلك: أن يشمّر ثوبه، أو كمه، والحكمة في النهي عنه أن يسجد

⁽١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢/ ٤٣٥).

معه، سواء أتعمده للصلاة أم كان قبلها لمعنى (أي: لسبب)، وصلى على حاله.

قال الزركشي: وينبغي تخصيصه في الشعر بالرجل أما في المرأة ففي الأمر بنقضها الضفائر مشقة وتغيير لهيئتها المنافية للتجميل. انتهى من «أسنى المطالب» (١٦٢/١) باختصار.

وسئل علماء اللجنة الدائمة للإفتاء: هل يعدّ تشمير الأكمام من الكفت المنهي عنه في الصلاة، وإذا كان من الكفت فهل يختلف حكمه لو أني دخلت في الصلاة كنت على هيئة التشمير هذه قبل أن أدخل فيها أي أني لم أفعل هذا التشمير في أثناء الصلاة أم أنها سواء؟

فأجابوا: لا يجوز تشمير الأكهام بكفها أو ثنيها لئلا تقع على الأرض عند السجود، في أثناء الصلاة، ولا قبل الصلاة لقول النبي على المرت أن أسجد على سبعة أعظم وأن لا أكف شعرا ولا ثوبا » رواه البخاري ومسلم. انتهى.

فتاوي اللجنة الدائمة (٧/ ٣٥). والله أعلم.



الصفحة	الموضوع
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	رابعًا: حد السرقة
بِيَهُمَا جَزَآءً بِمَا كَسَبَا نَكَلَلا مِنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ١	قال تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْهِ
يُّوبُ عَلَيْهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[المائدة:٣٨-٣٩]	فَمَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ، وَأَصَّلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَـ
·	تفسير الآيات
1	الحمكة من قطع يد السارق
11	شروط قطع يد السارق
١٣	مسائل الآيات
ـه قطع؟	مسألة: هل على من استعار متاع وجحد
لآخر؟١٠	مسألة: حكم سرقة أحد الزوجين من ا
1	خامسًا: حد الخمر
إِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن	قوله تعالى: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرُّ
	نَّفْعِهِمَأُ ﴾ [البقرة: ٢١٩]
17	تفسير الآية
٠٠٠	مسائل الآية
رُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَنِ	قوله تعالى: ﴿يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلَّخَمْ
مُيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخُمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ	فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۞ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلذَّ
أَنتُم مُّنتَهُونَ ۞ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُواْ فَإِن	وَيَصُدُّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ فَهَلَّ
﴾[المائدة: ١٠- ٢٧]	تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُواْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَغُ ٱلْمُبِينُ
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	تفسير الآيات
٠٥:	ما جاء في سبب نزول الآيات
إِ ٱلصَّلِحَتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ إِذَا مَا ٱتَّقُواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ	قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُو
	ٱلصَّالِحَاتِ ثُمَّ ٱتَّقُواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَأَحْسَنُ
19	تفسير الآية

	قال تعالى: ﴿ يَسْعُلُونُكُ مَاذَا أَجِلَ لَهُمْ قُلُ أَجِلُ لَكُمْ الطَّيِّبُكُ وَمَا عَلَمْتُم مِنْ الجُوارِج
۲۳۳	مُكَلِّبِينَ﴾[المائدة: ٤]
	قال الله تعالى: ﴿يَآ أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُ ٓ أَيْدِيكُمْ وَ
۳۳٤	لِيَعْلَمَ أَللَّهُ مَن يَخَافُهُر بِٱلْغَيْبُ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُر عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[الماندة: ٩٤]
	مسألة: ما حكم الاصطياد؟
۳۳۷	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
۳۳۹:	

🕮 موسوعة أحكام القرآن	- ۲۰۸
٤١٩	-الله الله الله الله الله الله الله الله
373	مسألة: في العيوب التي بها ترد الأضحية
٤٣٤	
	مسألة: ويستحب في الأضحيّة أن تكون سمينة
٤٣٧	مسألة: الأفضل في الهدي والأضحية
٤٣٩	•
	مسألة: ويجوز الاشتراك في الأضحية إذا كانت بدنة وبقر
{{\dagger} \}	· 0 0 , - 0 , - 0 , - 0
	مسألة: في استحباب ترك تقليم الأظافر والأخذ من الشه
٤٤٨	العشر من ذي الحجة
	مسألةً: في وقّت ذبحها
٤٥٤	مسألة: وأما آخر وقت التضحية
٤٦٠	مسألة: كيفية ذبح الأضحية
	مسألة: هل من المستحب توجيه الذبيحة إلى القبلة؟
٤٦٣	مسألة: ويستحب أن يذبح بنفسه
	مسألة: ولا يبيع منها شيئاً ولا يعطي للجزار منها أجرة .
٤٦٩	مسألة: ويستحب الأكل منها والصدقة
والنهي عن ذلك منسوخ ٤٧٢	مسألة: والادخار من لحوم الأضاحي فوق ثلاث جائز،
٤٧٦	مسألة: هل يجوز نقل الأضحية إلى بلَّد أخر
٤٧٧	مسألة: هل يجوز إطعام أهل الذمة من الأضحية؟
	مسألة: الأضحية أفضل من صدقة التطوع بثمن الأضح
	مسألة: الأضحية المنذورة يأكل منها أم لا؟
٤٧٩	مسألة: هل تجوز التضحية عن اليتيم من ماله أو لا؟
	مسألة: هلُّ يجوز توكيل الكتابي في ذَّبح الأضحية؟

كتاب العقيقة

£A7	مسألة: ما حكم العقيقة
٢٨٤	مسألة: ما تجوز به العقيقة من الذبائح
891	مسألة: كم يعق عن الغلام والحاربة؟

100	🕮 موسوعة أحكام القرآق
- A·Y	P.: : : 11
2 P 3	•
0 • 1	
نه أو لا؟ ۲۰٥	
بقيمتها	-
بغيسها المراجزائها؟٤٠٥	
٥٠٤	
قة والأضحية في يوم واحد؟	
نتاب الأيمان والنذور والكفارات : تَقَعِيدُ مِنْ مِنْ مُنْ مِنْهُ لَمِنْ مُنْ مُنْ مِنْ مُنْ مِنْ مُنْ مُنْ مُنْ	
 أَنْ يَنْكِمُ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَقُواْ وَتُصْلِحُواْ بَيْنَ ٱلنَّاسُّ وَٱللَّهُ سَيِيعً المامة المناسخة المنا	
011	عليم البقرة: ٢٢٤]
011	
018	مسالة: معنى الإيمان؟
0) {	
أو ليصمت	
0 \ \ \	مسالة:مشروعية الايهان
جمع عليه بين أهل العلم	مسالة: في صورة اليمين المنعقدة الم
صفاته	
بالله، أو تالله	
«والذي نفسي بيده»	
٠٢٠.	
عَمْرِ الله، وحق الله؟	
عظمة الله؟	
م الله»؟	
370	مسألة: ذكر اليمين بالعمر والحياة .
کمها؟	
وأنها غير منعقدة	•
ئر المخلوقات	ذكر الحلف بالكعبة، والأنبياء، وسا

، التي تُعبد من دون الله عليه أن يتصدق؟ ٥٢٩	مسألة: من حلف بالات والعزي أو الطواغيت
سلام؟	
٠٣١	,
044	مسألة: ما حكم من حلف بالأمانة؟
لاملام	•
۰۳۳	مسألة: الرجل يقول لعمري، ولأها الله
ش ٥٣٥	مسألة: الرجل يقول: لا والحمد لله، أو بحمد ا
ها الحلف بغير الله تعالى؟	_
	مسألة: ما الجواب على ما ورد من قسم الله تعالم
القمر، ونحو ذلك؟	والعاديات، والصافات، والنجم، والشمس، و
، تعالى؟	مسألة: ماالحكمة من النهي عن الحلف بغير الله
٥٣٧	مسالة: هل على مَن حلف بغير الله كفارة؟
0TV	المسألة: هل من حلف بالله كاذبًا عليه كفارة؟.
٥٣٧	مسألة: يُكره الإفراط بالحلف
دَهُ كَاذِبًا؟	مسألة: مَنْ حَلَفَ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ صَادِقٌ، ثُمَّ وَجَ
٠٢٩	مسألة: هل يجوز الحلف على الشيء وإن لم يُحلَّف
كُمْ وَلَاكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمٌّ وَٱللَّهُ	قال الله تعالى: ﴿ لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ ۚ بِٱللَّغْرِ فِيٓ أَيِّمَنِهِ
	غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾[البقرة: ٢٢]
949	مسألة: تأويل الآية
οξ•	مسألة: سبب نزول الآية
ο ξ •	<i>J</i>
العلما٤٥	مسألة: صورة لغو اليمين المتفق عليها بين أهل
العلم	مسألة: في قوله تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ
0 & \	في الاقوال»
	قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَانِهِ
مُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران:٧٧]	يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِ
	مسألة: تأويل الآية
٥٤٣	مسألة: سبب نزول الآية

سلسلسلسلسلسلسلسلسلسلسلسلسلسلسلسلسلسلسل	الله موسوعة أحكام القرأق	A1.
مسألة: الحالف الغير مُستحلَف له نيته ويُقبل قوله إذا لم يتعلق بحق آدمي	تکلم فتکلم بلغة ما	G£U
مسألة: اليمين على نية المستحلف فيها تعلق به حق الغير ممالة: اليمين على نية المستحلف فيها تعلق به حق الغير الله تعالى: ﴿ وَيَا أَيْهَا الَّذِينَ عَامَنُوا أَوْمُوا إِلَّا تُعُورُا أَجِلَتْ لَكُمْ بَهِيمة الْأَيْسَ بَعْدَ وَلَيْكُمْ اللّه تعالى: ﴿ وَالْفَوْا بِعَهْدِ اللّه يَعْدَ اللّه عَلَمُ مَا تَعْمَلُونَ ﴾ وَلا تشعُولُ اللّه يَعْدَ عَنْهَا مِنْ بَعْدِ فُوْوَ أَنْكُمّا اللّه عَلَمْ مَا تَعْمَلُونَ ﴾ وَلا تشعُولُ اللّه اللّه عَلَمْ مَا تَعْمَلُونَ ﴾ وَلا تشعُولُ اللّه اللّه عَلَمْ مَا يَعْدِ فُوْوَ أَنْكُمْ اللّه بِعْدَ فُوْوَ أَنْكُمْ اللّه بِعْدَ فُوْوَ أَنْكُمْ اللّه بِعْدَ فُوْوَ أَنْكُمْ اللّه بِعْدَ فُوْوَ أَنْكُمْ اللّه بِعْدِ فَوْوَ أَنْكُمْ اللّه بِعْدَ فَرَا أَنْكُمْ اللّه بِعْدَ فَرَا لَمْ يَعْدِ اللّه وَلَكُمْ اللّه بِعْدَ فَوْوَ أَنْكُمْ اللّه بِعْدَ اللّه وَلَكُمْ اللّه بِعْدَ اللّه وَلَكُمْ اللّه بِعْدِ اللّه وَلَكُمْ اللّه اللّه وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ وَلا تَفْتَرُوا بِعَهْدِ اللّه تَمْا تَعْمَلُونُ ﴾ [العراد ٢٠١٠] عن سبيل الله وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿ وَلا تَفْتَرُوا بِعَهْدِ اللّه تَمَا يَلِكُمْ إِنْ اللّهُ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ وَلا تَفْتَرُوا بِعَهْدِ اللّه تَمَا تَعْدِلًا إِلَيْكُمْ وَالْمُهُ وَلَا اللّه تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتُونُ أَلْلُولُ اللّهُ وَلَا اللّه تعالى: ﴿ وَلَا اللّه تعالى اللّه تعالى: ﴿ وَلَا اللّه تعالى الله تعالى المُعْلَمُ الله والله تعالى الله تعالى ا		
قال الله تعالى: ﴿ يَكَا يُنْهَا الّذِينَ ءَامَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعُفُودُ أُجِلَّتُ لَكُمْ بَهِيمَهُ ٱلْأَنْعَمِ إِلّا مَا يُعْلَى عَلَيْكُمْ عَيْرَ الله تعالى: ﴿ وَاَنْهُمْ حُرُمُ إِنَّ اللّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ [الله الله تعالى: ﴿ وَاَنْهُمْ حُرُمُ إِنَّا اللّهِ يَعْلَمُ مَا يَعْدِيدُ وَاَلْكُمْ مَا يَعْدِيدُ وَاَوْفُواْ بِعَهْدُ مُؤَوَّا اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عِلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُ وَلَكُمُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ وَلَوْلَا اللّهُ عَلَيْهُمُ مُولِلًا اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ مُنْ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُمُ مِن اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللللللللللللللللللللللللللللللل	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
قال الله تعالى: ﴿ وَأَرْفُواْ بِعَهْدِ اللّهِ إِنَّا عَهْدَتُمْ وَلا تَنْفُضُواْ ٱلْأَيْدَنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللّهَ عَلَيْتُمْ وَإِنَّهُ مِنْ اللّهِ تَعَلَى: ﴿ وَأَرْفُواْ بِعَهْدِ اللّهِ إِنَّا عَهْدَتُمْ وَلا تَنْفُضُواْ ٱلْأَيْدَنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللّهُ عَلَيْتُمْ وَلَيْتَكِنَّ أَنْ عَضُونُ أَنَّ فَيْ أَرْقِ مِنْ أَمَّةً إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللّهُ بِعُدِ فَيْوَا أَنْكَتَا فَا تَعْجَدُواْ أَيْدَنَكُمْ أَنْ تَصُونَ أَمَّةً هِنَ أَرْقِ مِنْ أَمَّةً إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللّهُ بِعُدِ وَلَيْبَيِّنَ لَكُمْ اللّهُ مِنْ أَلْهِيَمَةٍ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِمُونَ ﴾ [النحل: ٢١، ٩٢]	أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعَقُودِّ أُجِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْطَمِ إِلَّا مَا يُتَلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ	قال الله تعالى: ﴿ يَكَ
قَالَ الله تعالى: ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ اللّهِ إِذَا عَهَدَّتُمْ وَلَا تَنْفُضُواْ الْأَيْمَنَ بَعْدَ وَكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللّهُ عَلَيْكُمْ وَلَا يَسُونُواْ كَالِّي نَقْصَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ فَوْةٍ أَنكَتَا اللّهُ تعالى: ﴿ وَلَا بَنْكُمْ اللّهُ بِعَلَى وَلَا اللهُ تعالى: ﴿ وَلَا بَنْكُمْ اللّهُ بِعَلَى وَلَا اللهُ تعالى: ﴿ وَلَا تَغْفُونَ ﴾ [النحل: ٩٢،٩١] ٩٢٥ وَلَيْبَيّنَ لَكُمْ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَكُمْ عَذَالُ عَلَيْكُمْ وَلَا تَشْعَدُواْ أَيْمَنْكُمْ وَلَا تَشْعَدُواْ أَيْلِكُمْ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَكُمْ عَذَالًا عَلَيْكُمْ وَلَا تَشْعَدُواْ وَلَمْ اللّهُ وَلَوْا اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَوْلُوا اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلَى وَلَا اللّهُ عَلَى وَلَمْ اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ تعالى: ﴿ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ تعالى: ﴿ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللللللّهُ الللللللللللللللللللللللللللللللللللل	رُمُّ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ [المائدة: ١]	مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرَّا
عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴿ وَلا تَحُونُ أَمَّةً هِى أَرْقِى مِنْ أَمَّةً إِنّمَا يَبْلُوكُمُ اللّه بِهُ وَلَيْبَيّنَنَ لَكُمْ عَنْكُمْ أَللّهُ بِهُ وَلَيْبَيّنِنَ لَكُمْ عَنْكُمْ أَللّهُ بِهُ وَلَيْبَيّنِنَ لَكُمْ عَنْكُمْ أَللّهُ بِهُ وَلَيْبَيّنِنَ لَكُمْ عَنْكُمْ أَللّهُ بِهَ عَنْلِلُونَ ﴾ [النحل: ١٩٠٩] ٥٦ عن سَبِيلِ اللّهِ وَلَكَمْ عَذَالًا عَنْدَاللّهُ عَنْكُمْ وَلَا تَقْتُولُواْ أَلْشُوءَ بِمَا صَدَدتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللّهِ وَلَكُمْ عَذَاللّهُ عَنْكُمْ وَكُلُمْ عَنْلِهُ عَنْكُمْ أَعْلَمُ وَلَا عَنْدَ اللّهِ عَنْدَاللّهُ عَنْدُواْ أَلْفُونَ وَلَا عَنْدَ اللّهِ وَلَكُمْ إِن اللّهُ وَلَا يَعْفِي اللّهُ وَلَا اللّهُ عَنْكُوا أَلْلُهُ وَلَا يَعْفِي اللّهُ وَلَا يَعْفِي اللّهُ وَلَا يَعْفِي اللّهُ وَلَا يَعْفِي اللّهُ عَنْكُمْ أَلْكُمْ وَلَا يَعْفِولُ اللّهُ وَلَا يَعْفِي اللّهُ وَلَا يَعْفِي اللّهُ وَلَا يَعْفِي اللّهُ وَلَا يَعْفِي اللّهُ وَلَيْعَامُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلَا يَعْفِي اللّهُ وَلَا يَعْفِي اللّهُ عَلَى وَاللّهُ عَلَى وَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى وَاللّهُ وَلَا اللّهُ عَنْكُوا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْولُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى وَلِهُ عَلَى وَلِينِ وَلَى اللّهُ وَلَاللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ الللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ وَلَا اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ وَلَا اللّهُ الللللّهُ وَلَا الللللللّهُ الللللللللللللللللللللللللللللللللللل	زُفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَهَدَتُّمْ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّه	قَالَ الله تعالى: ﴿وَأَوْ
يَوْمَ ٱلْقِينَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [النحل: ٩٢،٩١]. قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا ۚ أَيْمَنَكُمْ مَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَرَلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَدُوقُواْ ٱلسُّوءَ بِمَا صَدَدَّمُ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۞ وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ثَمَةٌ تُبُولَةًا وَلَيْكُمْ وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ثَمَةٌ وَلَيْكَا إِنَّمَا عِندَا ٱللَّهِ هُو خَيْرٌ لِّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٩٥، ٥]	للَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ۞ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّتِي نَفَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أُنكَثَا	عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ ٱ
يَوْمَ ٱلْقِينَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [النحل: ٩٢،٩١]. قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا ۚ أَيْمَنَكُمْ مَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَرَلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَدُوقُواْ ٱلسُّوءَ بِمَا صَدَدَّمُ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۞ وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ثَمَةٌ تُبُولَةًا وَلَيْكُمْ وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ثَمَةٌ وَلَيْكَا إِنَّمَا عِندَا ٱللَّهِ هُو خَيْرٌ لِّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٩٥، ٥]	خَلًا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةً إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللَّهُ بِدِّء وَلَيُتِيِّنَنَّ لَكُمْ	تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَ
عَن سَبِيلِ اللّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿ وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَهْدِ اللّهِ قَمَنّا قَلِيلًا ۚ إِنّمَا عِند اللّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [النحان؟ ١٩، ١٥]	فيه تَخْتَلْفُونَ﴾[النحل: ٩٢،٩١]	يَوْمَ ٱلْقِينَةِ مَا كُنتُمُ
عَن سَبِيلِ اللّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿ وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَهْدِ اللّهِ قَمَنّا قَلِيلًا ۚ إِنّمَا عِند اللّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [النحان؟ ١٩، ١٥]	' تَتَّخِذُوٓا أَيَّمُننَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوٓءَ بِمَا صَدَدتُمْ	قال الله تعالى: ﴿وَلَا
كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٩٠ ، ٩٠]	مْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿ وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنَّا قَلِيلًا إِنَّمَا عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن	عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَكُ
سَبِيلِ اللّهِ وَلَيْعَفُواْ وَلْيَصْفَحُوّاْ أَلَا نَجُبُونَ أَن يَغْفِرَ اللّهُ لَكُمْ وَاللّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ النور: ٢٢] 3 ٢٥ مسألة: تأويل الآية	90 (95)	كُنتُمْ تَعْلَمُ نَ﴾[النحا
مسألة: تأويل الآية مبب نزول الآية مسألة: على يَعِينِ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِهَا، وَلْيُكفِّرْ عَنْ يَعِينِهِ ٥٦٥ مسألة: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَعِينِ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِهَا، وَلْيُكفِّرْ عَنْ يَعِينِهِ ٥٦٥ قال الله تعالى: ﴿إِنَّا بَلَوْنَكُهُمْ كُمّا بَلَوْنَا أَصْحَبَ ٱلجُّنَةِ إِذَّ أَقْسَمُواْ لَيَصْرِمُنَهَا مُصْبِحِينَ ﴿ وَلَا يَسْتَثَنُونَ ﴾ [القلم: ١٨، ١٧] مسألة: تأويل الآيات ١٦٥ مسألة: معنى الاستثناء في القسم ١٦٥ مسألة: حكم الاستثناء في القسم ١٦٥ مسألة: الحالف لا يكون مستثنيًا حتى يتكلم بالاستثناء غير مضمر له ١٦٥ قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنفَقُتُم مِن نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِن نَذْرِ فَإِنَّ اللّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ مَسْأَلة: تأويل الآية تأويل الآية ١٨٥ مسألة: تأويل الآية ١٨٥ مسألة ١٨٥ مسألة ١٨٥ مسألة ١٨٥ مسألة ١٨٥ مسألة ١٨٥ مسألة ١٨٠ مسألة ١٨٠ مسألة ١٨٠ مسألة الآية تأويل الآية مسألة ١٨٠ مسألة من الآية مسألة من الآية من	نَلِ أُولُواْ ٱلْفَصْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُواْ أُولِي ٱلْفُرْبَى وَٱلْمَسٰكِينَ وَٱلْمُهَجِرِينَ في	قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْنَ
مسألة: سبب نزول الآية		
مسألة: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِهَا، وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ		•
يَسْتَقَنُونَ ﴾ [القلم: ١٧ مسألة: تأويل الآيات	الآية	مسألة: سبب نزول
يَسْتَقَنُونَ ﴾ [القلم: ١٧ مسألة: تأويل الآيات	عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرُهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلَيَّاتِهَا، وَلَيُّكَفَّرُ عَنْ يَمِينِهِ	مسألة: مَنْ حَلْفَ
يَسْتَقَنُونَ ﴾ [القلم: ١٧ مسألة: تأويل الآيات	بَلُوْنَهُمْ كُمَا بَلُوْنَا أَصْحَابَ أَلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُواْ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴿ وَلَا	قال الله تعالى: ﴿إِنَّا
مسألة: معنى الاستثناء في القسم		يَسْتَثَنُونَ ﴿ [القلم: ١٧،
مسألة: حكم الاستثناء في القسم مسألة: الحالف لا يكون مستثنيًا حتى يتكلم بالاستثناء غير مضمر له مسألة: الحالف لا يكون مستثنيًا حتى يتكلم بالاستثناء غير مضمر له قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنفَقَتُم مِن نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِن نَّذُرِ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ [البقرة ٢٠٠] مسألة: تأويل الآية مسألة: تأويل الآية		•
مسألة: الحالف لا يكون مستثنيًا حتى يتكلم بالاستثناء غير مضمر له		
أنصَارٍ﴾[البترة:٢٠٠] مسألة: تأويل الآية	تثناء في القسم	مسالة: حكم الأس
أنصَارٍ﴾[البترة:٢٠٠] مسألة: تأويل الآية	يكون مستثنيًا حتى يتكلم بالاستثناء غير مضمر له	مسالة: الحالف لا
مسألة: تأويل الآية	ا انفقتُم مِن نفقةٍ أو نذرُتُم مِن نذرٍ فإن اللهَ يَعلمُهُ وَمَا لِلطَّلِمِينَ مِنَ	قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَمَ
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·		
مساله: من فواند الآيه		· ·
مسألة: تعريف النذر		

= \(\)	📙 موسوعة أحكام القراق
	مسألة: حكم النذر
ov7	مسألة: بعض صيغ النذر
	مسألة: الشَّرَائِطُ المتعلقة بالنذر
ογξ	
٥٧٤	مسألة: من الشرك النذر لغير الله
۳۷۰	مسألة: أنواع النذر وكفاراتها
	بعض المسائل المجمع عليها في النذور والكفارات
	مسألة: وجوب الوفاء بالنذر اذا كان في طاعة غير معصية
٥٨٥	مسألة: تحريم الوفاء بنذر المعصية
0.17	مسائل أخرى مجمعٌ عليها في باب النذر
لَنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلُ مِنِيَّ إِنَّكَ أَنتَ	قال الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ آمُرَأَتُ عِمْزَنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرُتُ لَكَ مَا فِي بَطْ
٥٨٨	أَلْسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [آل عمران:٣٥] "الله في الأحداث المتلف الأثار المتلف ا
ا فقولِيّ إِنِي نَدْرَتْ لِلرَّحْمَانِ صَوْمًا فَلَنَّ • • • •	قال الله تعالى: ﴿ فَكُلِي وَاشْرِي وَقَرِي عَيْنَا ۚ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا أُ تَا كُوْمُونَ لِنَّ اللهِ المُعَالِينِ اللهِ المُعَالِينِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ا
0A9 [re-1]d	أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[مرم: ٢٦]
	قال الله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾ قال الله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾
٥٨٩	٣٠ الله تعالى ﴿ وَيُونَ وِ سَدَرِ وَيَحَادُونَ يُومَ عَنْ سَرَوْرُ مُسْتَطِيرٌ ﴾ مسألة: تأويل الآية
	مسألة: لزوم الوفاء بالنذر
٥٩٠	
	و را ت سري رو کتاب القضاء
المُن ال	على الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَا
	تَّنَّ اللَّهُ عَدِينَ وَمُورِ وَرَبِّكُ لَهُ يُوتِنُونَ عَنِي يُصْبِعُونَ عَلَيْهِ عَلَى: ﴿يَدَاوُر يِّمًا قَضَيْتُ وَيُسَلِّمُواْ تَشَلِيمًا﴾[النساء: ٦٥] وقول الله تعالى: ﴿يَدَاوُرُهُ
	فَأَحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحُقِّ وَلَا تَتَّيِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ إِ
	مَّاَبُّ شَدِيدٌ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِيسَابِ﴾[ص:٢٦] وقول الله تعالى: ﴿وَ
- 1 1	ٱللَّهُ﴾[الماندة:٩]، وقولُه: ﴿وَإِذَا ذُعُوًّا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ. لِيَحْكُمَ بَيْنَةُ
	مُّعْرِضُونَ﴾ [النور:٤٨]
090	حكّم القضاء
097	مسألةً: في بيان من يصلح للقضاء

ć	مسألة: ومن صفات القاضي أن يكون عدلا، ولا يكون الفاسق، ولا من فيه نقض يمنع
	الشهادة
۲۱۲.	مسألة: في معرفة ما يقضي فيه
۳۱۲.	مسألة: هُل حكم القاضيُّ يجل حراما أو يحرم حلالا؟
	مسألة: فيها يكون به القضّاء ؟
	اليمين مع الشاهد
٦٣٥.	ومن الأمر التي يقضي بها القاضي اليمين
	ومنَّ الأمور الَّتي يقضِّي بها القاضِّي: النكول
	ومنَّ الأمور التيُّ يقضيُّ بها القاضيُّ: الإقرار
	مسأَلة: ولا يجوزُ للقاضي أن يحكمُ بعلمه
	مسألة: متى يقضي القاضي؟ٰ
	مسألة: هلّ يأخذُّ على القضّاء أجرا؟
700.	مسألة:كتاب القاضي إلى قاض في الشهادة على الحدود والحقوق
٦٦٠	مسألة: القضاء على الغائب
٦٦٣.	مسألة: في كيفية القضاء
	كتاب الطب والتداوي والرقى
أَلُوَٰنُهُۥ	قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلقَّمَرَتِ فَآسُلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلَّا ۚ يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ تُخْتَلِفُ
779.	فِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِ ۚ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَآيَةً لِقَوْمِ يَتَفَكَّرُونَ﴾[النحل:٦٩] بَابٌ: الشِّفَاءُ فِي ثَلاَثٍ
779	بَابٌ: الشَّفَاءُ فِي ثَلاَثٍ
٦٧٠	بَابُ الدَّوَاءِ بِالْعَسَلِ وَقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِۢ﴾[النحل:٦٩]
	قال الله تعالىَ: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾[الشعراء:٨٠]
٦٧٢.	باب ما جاء في تعلم الطب والحث عليه
٦٧٢.	مسألة: جواز التداوي
٦٧٤	أبواب الطب من صحِيح الإمام البخاري
	بَابُ مَا أَنْزَلَ الله دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً
	بَابٌ: هَلْ يُدَاوِي الرَّجُلُ المَرْأَةَ أَوِ المَرْأَةُ الرَّجُلَ
	بَابٌ: الشُّفَاءُ فِي ثَلاَثٍ
	يَاتُ الدُّواء بِالْعَسَا ۚ وَقُولُ اللهُ تَعَالَ: ﴿ فِيهِ شَفَّاءٌ لَلنَّاسُّ ﴾ [النجا: ٦٩]

الرُّقَى بِالْقُرْ آَنِ وَالْمُعَوِّذَاتِ الرُّقَى بِفَاقِحَةِ الكِتَابِ٧٠٥

🔲 موسوعة أحكام القرآق	<u> ا</u> ۱۱۸
الله الله الله الله الله الله الله الله	
د العين العين و ريا	بَابُ رُقْيَا
يْنُ حَقِّ 4٠٦	بَابٌ: العَ
ذِ الحَيَّةِ وَالعَقْرَبِ	بَابُ رُقْيَا
وِ النَّبِيِّ ﷺ	
ثِ فَي الرُّقْيَةِ	بَابُ النَّفْ
ح الرَّاقِي الوَجَعَ بِيَدِهِ اليُّمْنَى	بَابُ مَسْ
لَمْرُأَةِ تَرْقِي الرَّجُلُلَكُرُأَةِ تَرْقِي الرَّجُلُ	
لَهُ يَرْقِ	بَابُ مَنْ
يرَةِ	بَابُ الطَّ
لِ ِ ِ ِ	
المَةَ ٧٠٩	بَابُ لاَ هَ
هَانَةِ	بَابُ الْكِ
خر	بَابُ السِّ
مُرْكٌ وَالسَّحْرُ مِنَ اللَّهِ بِقَاتِ	بَابٌ: الثَّ
ر يَسْتَخْرِجُ السِّحْرَ؟	بَابٌ: هَا
رًاءٍ بِالْعَجْوَةِ لِلسِّحْرِ	
نامَةً	بَابُ لا هُ
عَدُورَى	
ذْكُرُ فِي سُمِّ النَّبِيِّ عِيْنِ النَّبِيِّ عَلَيْنِ النَّبِيِّ عِيْنِ النَّبِيِّ عِيْنِ النَّبِيِّ عِيْنِ النَّبِيِّ عِيْنِ النَّبِيِّ عِيْنِ النَّبِيِّ عِيْنِ النَّبِيِّ عَلَيْنِ النَّبِيِّ عِيْنِ النَّبِيِّ عِيْنِ النَّبِيِّ عِيْنِ النَّبِيِّ عِيْنِ النَّبِيِّ عِيْنِ النَّبِيِّ عَلَيْنِ النَّبِيِّ عِيْنِ النَّبِيِّ عِيْنِ النَّبِيِّ عِلْنَالِ النَّبِيِّ عِيْنِي النَّبِيِّ عِلْنَالِ النَّبِيِّ عِلْنَالِ النَّبِي عَلَيْنِ النَّبِي عَلَيْنِ النَّبِي عِلْنَالِ النَّبِي عِلْنَالِ النَّبِي عَلَيْنِ النَّبِي عَلَيْنِ النَّبِي عَلَيْنِ النَّبِي عَلَيْنِ النَّبِي عِلْنَالِ النَّبِيِّ عِلْنَالِ النَّبِي عَلَيْنِ النَّلِيلِيِّ عَلَيْنِ النَّبِي عِلْنَالِ النَّبِي عَلَيْنِ النَّلِي عَلِي النَّلِي عَلَيْنِ النَّلِقِي عَلَيْنِ النَّبِيِّ عِلْنَالِ النَّلِي عَلَيْنِ النَّلِي عَلَيْنِ النَّلِي عَلَيْنِ النَّلِي عَلِي النَّلِي عَلَيْنِي النَّلِي عَلَيْنِ النَّلِيلِي عَلَيْنِ النَّلِي عَلَيْنِ النَّلِي عَلَيْنِ النَّلِي عَلَيْنِ النَّلِي عَلَيْنِ النَّلِي عَلَيْنِ النَّلِي عَلَيْنِ النَّلِيلِي عَلَيْنِ النِيلِي عَلَيْنِ النَّلِي عَلَيْنِ النَّلِي عَلَيْنِ النَّلِي عَلَيْنِ النَّلِي عَلَيْنِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ عِلْنَالِ عِلْنَالِ النِيلِي عَلَيْنِ عِلْنَالِ عَلَيْنِ عَلْنَالِ عَلَيْنِ عَلَيْنِي عَلَيْنِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ عَلِي عَلِي عَلَيْنِ عَلِي عَلَيْنِ عَلَيْنِ عَلِي عَلِي عَلَيْنِ عَلَيْنِ عَلِي ع	باب ما ي
بِ الشُّمِّ وَالدَّوَاتِيهِ وَبِهَا كُمَّافُ مِنْهُ وَالحَبِيثِ	باب شر
وَقَعَ الذَّبَابُ فِي الإِنَّاءِ	باب إدا:
ي الْرُقِيَةُ بِالكَتَابِ وَالسُّنَّةِ مَعَ تَوصِيًّاتٍ شرعِيَّةٍ	
عامة للمرضى عافاهم الله	
شرعية من الكتاب وصحيح السنة النبوية	الرقيه اله
كتاب اللباس والزينة	0
عالى: ﴿ يَبَنِيَ ءَادَمَ خُدُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا ثُمْرِفُواْ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ	
﴾[الأعراف: ٣١]	آلمُسْرِفِينَ

فهرس الموضوعاتفهرس الموضوعات